

فهرسة الجزء الثاني من فرة عيون الانبياء

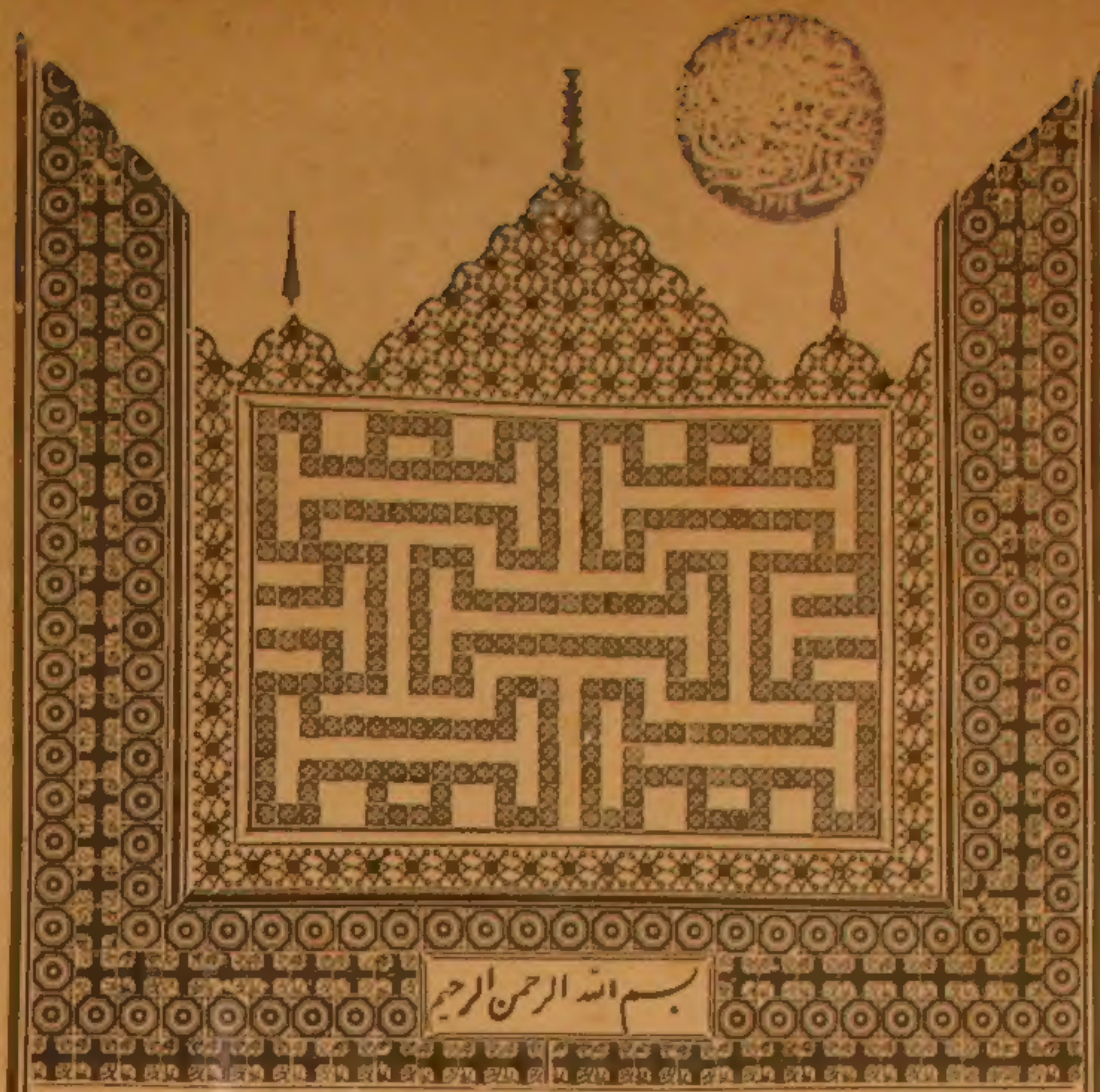
صفحة	مطلب
٢	باب دعوى الرجلين
٤	مطلب دعوى الوقت من قبيل دعوى المالك المطلق
١٤	مطلب من أهم مسائل دعوى الرجلين معرفة الخارج من ذي اليد
١٥	مطلب نسخ الزوائد المتصلة والمتصلة
١٦	مطلب البينة مع التاريخ فتضمن معنى بينة دفع الخارج
٣٢	مطلب لاء جارية بالتاريخ مع النتائج من أرخ تاريخها مستقبلا
٣٣	مطلب يقدم ذو اليد في دعوى النتائج ان لم يكن النزاع في الام تعريف النتائج
٣٣	مطلب المراد بالنتائج ولادته في ملكه أو ملك بانه أو مورثه
٣٣	مطلب هذا الولد ولده أمته ولم يشهدوا بالان لا يرضى له
٣٣	مطلب لا يترجح نتائج في ملكه على نتائج في ملك بانه
٣٣	مطلب لا يشترط ان يشهدوا ان أمه في ملكه
٣٣	مطلب برهن كل من خارجين انه عبده ولمن أمته وعبد هذين تصديق وهو ابن عبد بن وأصين
٣٣	مطلب رأى دابة تتبع دابة وترتفع بشهد بالمالك والنتائج
٣٤	مطلب ادعى الخارج الفصل على ذي اليد المدعى النتائج فاعطى أولى
٣٧	مطلب برهن كل على اقرار الآخر أنها لهما اقرا
٤٠	مطلب جنس مسائل القسمة أربعة
٤٤	مطلب مائة قسم بطريق العول عندهم ثمانية
٤٠	مطلب مائة قسم بطريق المنازعة مسئلة واحدة
٤١	مطلب مائة قسم بطريق المنازعة عنده وبطريق العول عندهما ثلاث مسائل
٤١	مطلب مائة قسم بطريق العول عنده وبطريق المنازعة عندهما خمس مسائل
٤٨	مطلب الاصل في الناس الفقر والرشد والامانة والعفة وانما على القاضي ان يسأل من الشهود ميراثا
٤٨	مطلب منع السلطان من تصرفه قضائه عن الحكم بشهادة الشهود الابدال القريكة ميراثا
٥٠	مطلب مسائل الميطان
٥٠	مطلب حد القديم مالا يحفظ الاقران وراه
٥٨	مطلب لو كانت عروة الحائط عريضة تقسم بينهم ما يعطى كلام من جهة داره بلا قرعة ويجوز الا في وجه يقضى
٦٤	مطلب الاصل ان ما اضطر الى شيائه مما لا يقسم لا يكون منه جاعا
٦٤	مطلب التبرع والرجوع دائر على الجبر وعدمه
٦٥	باب دعوى النسب
٨٩	(كتاب الاقرار)

صفحة	مطلب
١٢٣	مطلب أقل مدة الحمل لأدى وغيره
١٣٤	باب الاستثناء
١٤٩	باب اقرار المربض
١٥٨	مطلب الاقرار بالاداء موقوف الا في ثلاث
١٧٧	فصل في مسائل شتى
٢٠١	(كتاب الصلح)
٢٣٤	فصل في دعوى الدين
٢٤٣	فصل في الخارج
٢٥٦	مطلب لا تصح صلح وكيل الموصوفة
٢٥٦	(كتاب المضاربة)
٢٦١	مطلب لا تصح المضاربة بالفلوس الكاسدة
٢٦٢	مطلب قرض المشاع جائز
٢٦٣	مطلب حيلة جواز المضاربة في العروض
٢٧٩	باب المضارب يضارب
٢٨٩	مطلب حكم حادثة الفتوى
٢٨٩	مطلب القول للشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران وفي الضياع والرد للشريك
٢٩٠	فصل في المتفرقات
٣٠٤	(كتاب الابداع)
٣٢٩	مطلب رجل تشارك مال انسان بلا أمره في حياته ثم رده لورثته بعد موته
٣٤١	مطلب مودع الغاصب لو استملكها لا يرجع على الغاصب اذا ضمنها واذا ضمنها الغاصب يرجع على المودع
٣٥٣	(كتاب العارية)
٣٨٨	(كتاب الهبة)
٤٢٧	باب الرجوع في الهبة
٤٥٣	فصل في مسائل متفرقة
٤٦١	مطلب في معنى القليل
	(نعت)

المقدمة الاولى والثانية من هذا الجزء لم يورد على جدول الخطا والصواب الذي وضعه المؤلف
للاصل المطبوع في الاستانة لعدم تيسره تناوفاً طبعها اياه الذي انما وقع فيها بما عليه عليه
الجدول المذكور

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٤	٢٠١	أوفق	أرفق
٩	٢٤١	نظيره	وتظيره
١١	٢٦١	والصدقة	أو الصدقة
١٢	١٦	الهبة ويقدر	الهبة والصدقة ويقدر
١٣	٣	العبارة مع	العبارة هنا مع
١٣	١٠١	في المحيط	في زيادة في الطبع
١٣	٢٠١	يتضى بهما	يتضى بهما
١٤	٢١١	بجامع	لصاحب جامع
١٥	١٤١	بينهما أو أرخ	بينهما وما يشتهر أنتموا بأولوية اللاحق على قول الامامين أو أرخ
١٦	لا	التاريخ ادعيا	التاريخ وفيه من الملل المذكور أن دعوى مطلق الملك ودعوى أولوية الملك من حيث الحكم كدعوى التنازع والتاريخ في دعوى التنازع لغو على كل حال أرخا سواء أو تحتافين أو لم يؤرخا أو أرخا أحدهما فقط أم ادعيا

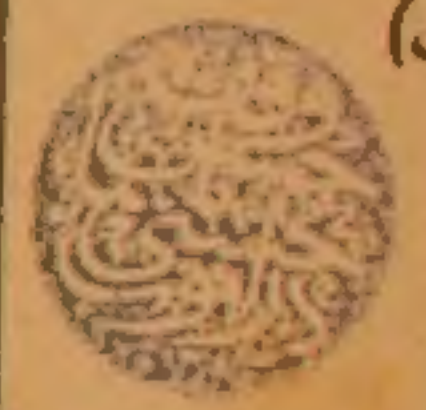
الجزء الثاني من قرة عبود الاخيار التكملة رد المحتار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار لسيدى العلامة الفاضل والفهامة
الكامل فقيه العصر والاولان واني حنيفه الزمان
السيد محمد علاء الدين افندي عابدين
متعنا الله بجهته ونفعنا
به والمسلمين
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخفى عليك ان عقد الباب دعوى الرجلين على ثالث والجميع مع الدعوى لا يكون الا بين اثنين وسيمتد ذلك لتكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكنز في أوائل كتاب الدعوى وفات ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المقام مقتضيا في ذلك أثر صاحب الوقاية لتعقيد مناسبات بين اربع مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة مسائله وان لم تكن منه عزى (قوله تقدم حجة خارج) هو الذي لم يكن ذايد والخارج المدعى لانه خارج عن يده فاستدل الى المدعى بخور او انما قدمت بينة الخارج لان الخارج هو المدعى والبيئة بينة المدعى بالحديث وفيه خلاف الشافعي وانما كان الخارج مدعى بالصدق تعرفه عليه (قوله في ذلك مطلق) اي ملك المال بخلاف ملك النكاح فان ذلك المدعى قد ولو بلا برهان مالم يسبق تاريخ الخارج كما سيأتي وقيد الملك بالمطلق استرازا عن المقيد بدعوى التنازع وعن المقيد بما اذا ادعى تاتى الملك من واحد واحد ما قابض وبما اذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق فان في هذه الصور تقبل بينة ذي اليد بالاجماع كما سيأتي درر أي ولم يلزم انتقاض مقتضى القسمة لان قبول بينة ذي اليد انما هو من حيث ما ادعى من زيادة التنازع وغيره فهو مدعى من تلك الجهة والمراد بالقبض التلق من شخص مخصوص مع قبضه فلا يرد ما قبل كون المدعى في يد القابض أمرا معينا لا بدعيه وذو اليد فضلا عن اقامة البيئة عليه وقبولها بالاجماع فان قلت هل يجب على الخارج اليمين لكونه اذ ذلك مدعى عليه قلت لا لان اليمين انما يجب عند دعوى المدعى عن البيئة وهذا لا يجرى كافي العناية أو رد عليه بان مراد السائل هل يجب على الخارج اليمين عند دعوى المدعى عن البيئة والا فلا غشية اسأله أصلا

(باب دعوى الرجلين)
(تقدم حجة خارج في ملك مطابق)



أه ير يدعيه ان الجواب لم يدفع السؤال بل هو باق ولم يرد الجواب فلهذا قول الظاهر ان يجب اليمين على الخارج عند دعوى المدعى عن البيئة فلهذا ادعى الزيادة لانه مدعى بالنسبة اليها ولهذا لم يلزم عليه البرهان فيكون المدعى مدعى عليه بالنسبة اليها فيلزم عليه اليمين عند الدعوى عن البرهان وبينه المدعى لم يرد مالم تسلم من دفع ذي اليد اذ هو معارض لها ودعوى ذي اليد لم تسقط بمجرد عن البرهان عليه بل ترجعه اليه على من كان في مقابله كما هو شأن الدعوى فيصالح على عدم العلم بذلك الزيادة فان لم يحكم للمدعى بيمينته لكونه مالكا من المعارض وان نكل يكون مقرا أو باذلا فيجتمع ويبنى المدعى في ذي اليد ثم لا يجب الخارج على الجواب عن دعوى ذي اليد لولا ترك دعواه لعدم كونه ذايد لا تصوري كون ذي اليد مدعىا فيما ادعاه كما هو حاله صاحب التكملة هذا هو التحقيق تدبر عبد الحليم (قوله أي لم يذكره سبب) أي معين أو مقيد بتاريخ كما يأتي وكذا لو ذكر له سبب يتكبر فان ذكره سبب لا يتكرر قدم بينة ذي اليد كما يأتي أيضا ومن هذا القبيل ما في منية المقتضى أقاما بينة على عبد في بدرجل أحدهما بقصص والاخر بوديعة فهو بينهما أي لان المودع باطو ويصير غاصبا قال في جامع القصص وابن الخارج وذو اليد لو ادعى اثنان واحد فذو اليد أولى بكافي الشراء هذا اذا ادعى الخارج وذو اليد تاتى الملك من جهة واحدة فالواحد يمان جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذي اليد بخلاف مالوا دعياه من واحد فانه هنا يقضى لذى اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كالحضر البائعان وبرهنا وأرخا وأحدهما أسبق تاريخا والمبيع في يد أحدهما يحكم للآخر (قوله من الثامن وعشامة فيه وفي الاشياء قبيل الوكالة اذ برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم وذو اليد الا في منة اثنين في الخزانة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهو امران وأقام ذو اليد بينة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد مدعىا بالخارج مسألا فبرهن الذي يشهد ومن الكفار وبرهن الخارج قدم بالخارج سوا برهن بيمين أو بكفار ولو برهن الكافر بيمين قدم على المسلم مطلقا (قوله وان وقت أحدهما فقط) ان وصاية ومقتضاها العموم أي ان لم يوفت أو وقتا متساويا ومختلفا أو وقت أحدهما وعليه مؤاخذه وهو انه اذا وقتا واختلف تاريخهما فالعبرة بالسابق منها على ما تقدم لان التاريخ عبرة في دعوى الملك المطلق اذا كان من الطرفين عند أبي حنيفة ووافقه في رواية وخالفه في أخرى فكان عليه أن يقول ان لم يوفت أو وقتا أو أحدهما مساويا لا آخر أو وقت أحدهما فقط قال في الغرر حجة الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا أرخا وذو اليد أسبق (قوله وقال أبو يوسف ذوالوقت أحق) أي فيما لو وقت أحدهما فقط لان التاريخ من أحد الطرفين معتبر عنده والحاصل ان الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا أرخا وذو اليد أسبق (قوله وغيره) أي غير الخلاف المعلوم من المقام (قوله هذا العبدى) تقدمت المسئلة متناقبيل السلم (قوله تاريخ غيبية) أي غيبة العبد عن يده لان قوله منتهى متعلق بغيبه فهو قيد لا غيبة وقوله منتهى متعلق بماتعاقبه قوله أي ملك الى منتهى سنة فهو قيد للملك وتاريخ والمعتبر تاريخ الملك ولم يوجد من الطرفين (قوله فلم يوجد التاريخ) أي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من

أي لم يذكره سبب كما مر
(على جهة ذي اليد وان وقت أحدهما فقط)
وقال أبو يوسف ذوالوقت أحق وغيره فيما لو (قال)
في دعواه (هذا العبدى)
غاب عن منتهى سنة وقال
ذو اليد منتهى سنة قضى
للمدعى لان ما ذكره تاريخ
غيبية لملك فلم يوجد
التاريخ من الطرفين نقضى

طرف ذي اليد والنار يخ حاله الانفراد لا يعتبر عند الامام فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطابق المالك كدعوى الخارج فحق في بيئته الخارج (قوله وقال أبو يوسف) أي فيما لو وقت أحدهما فقط (قوله ولو حاله الانفراد) أي قال أبو يوسف يقضي للمؤرخ سواء أراضاهما أو وكذا لو أراضاهما الانفراد لان التاريخ يخ حاله الانفراد مع غيره عنده والحكم فيهما أو لولي بالحكم حاله الانفراد لانه متفق عليه والثاني مذهبه فقط كما هي القاعدة في الوصاية أي الحكم في المقتدر قبلها أولى بالحكم عما بعدهما والمراد بما إذا أراضاهما سابق تاريخ أحدهما أم لا استوى تاريخهما فهو وكما لو لم يؤرخا فلهما أو الفقه ما يطلقون العبارة عند ظهور المعنى وحيدة في قول بعض المشيخين الأولى اسقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه يصل انه يقضي للمؤرخ حال صدور التاريخ منهما وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمؤرخ فيما إذا أراضاهما معهما بل القضاء السابق اه غير لازم لان اعمال الكلام أولى من اعماله (قوله كذا في جامع الفصولين) حيث قال استحق جار فطالب بماله من بائعه فقال البائع للمشتري من كم مدة غاب عنك هذا الجار فقال منذ سنة فغيره من البائع انه ملكه منذ عشر سنين قضى به للمشتري لانه أرخ غيبته لا المالك والبائع أرخ المالك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصار كأن المشتري ادعى ملكا بانه يتار يخ عشر سنين غير ان التاريخ لا يعتبر بحالة الانفراد عند أبي حنيفة فحق دعوى المالك المطابق لحكم الله - يحق أقول يقضي للمؤرخ عند أبي يوسف لانه يرجح المؤرخ حاله الانفراد اه ملخصا (قوله وأقره المصنف) وناقشه الخبير الرمي بان صاحب الفصولين ذكره في الفصل الثامن عشر وقدم في الثامن الصحيح المشهور عن الامام انه لا يبرر للتاريخ في المالك المطابق حاله الانفراد وحاصلا انه ان صاحب الفصولين في الثامن في دعوى الخارجين نقل ان الصحيح المشهور عن الامام عدم اعتباره حاله الانفراد وفي الثامن عشر في الاستحقاق قال ينبغي أن يقضى بقول أبي يوسف من اعتباره لانه أوفق واظهر وما ذكره الفقيه في باب أولى بالاعتبار وهو ما ذكره في الثامن ولا سيما انه نقله جازما به وأقره الثاني في غير بابيه وغير عنه ينبغي مع ما قالوا انه يقضى بقول الامام قطعه ولا سيما اذا كان معه غيره كما هنا فانه وافقه محمد تامل (قوله ولو برهن خارجان على شيء) يعني اذا ادعى اثنان عينا في يد غيره ما وزعم كل واحد منهما انه ملكه ولم يذكرا سبب المالك ولا تاريخه قضى بالعين بينهما له - عدم الأولوية وأطلقه ففعل ما اذا ادعى الوقف في يد ثالث فحقه في باله - قرار نصين لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى المالك المطابق باعتباره ملك الوقف وهذا قال في القنية دار في يد رجل أقام عليه رجل بيعة انه اوقف عليه وأقام قيم المسجد بيعة انه اوقف المسجد فان أراضاه في السابق منهما وان لم يؤرخا فهي بينهما منصفين اه ولا فرق في ذلك بين أن يدعى ذواليد المالك فيها أو الوقف على جهة أخرى والحاصل ان دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك المطابق ولهذا الوادى وقفية ما في يد آخر وبرهن فدهمه ذواليد بانه مودع فلان ونحوه وبرهن فانه اندفع خصومه المدعى كما في الاسعاف فدعوى الوقف داخل في المسئلة الخمسة وكما تقدم الدار بين الوقفين كذلك لو برهن كل على ان الوقف جعل له الغلة ولا مرجع فانها تكون بينهما منصفين لما في الاسعاف من باب اقرار الصحيح بارض في يد اوقف لوشم

م قوله - واه - أراضاهما الخ هكذا بالاصل ولعل الظاهر أو أراضاهما حاله الانفراد فاجبر

بيئته الخارج وقال أبو يوسف يقضي للمؤرخ ولو حاله الانفراد وينبغي ان يقضى بقوله لانه أوفق واظهر كذا في جامع الفصولين وأقره المصنف (ولو برهن خارجان على شيء)

مطلبه - دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك المطابق

اثنان على اقرار رجل بأن أرضه وقف على زيد ونسبه وشهد آخران على اقراره بانهم اوقف على هر وندله تكون وقفا على السابق وقتان علم وان لم يعلم أو ذكروا وقفا واحدا تكون الغلة بين القرين أنصافا ومن مات من ولد زيد فنصيبه من بقى من - م وكذلك حكم أولاد هر وواذا انقرض أحد القرينين رجعت الى القرين الباقي لزوال المزارع اه وقيد بالبرهان منهما اذ لو برهن أحدهما فقط فانه يقضى له بالكل ولو برهن الخارج الاخر يقضى له بالكل لان المقضى له صار ذابا بالقضاء وان لم تكن العين في يده - حقيقة فتقدم بيئته الخارج الاخر عليه ولو لم يبرهننا - ان صاحب اليد فان - ان - ما ترك في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى لو أقام البيعة بعد ذلك يقضى به وان نكل اهما جديا يقضى به بينهما منصفين ثم بعده اذا أقام صاحب اليد البيعة انه ملكه لا تقبل وكذا اذا ادعى أحد المستحقين على صاحبه وأقام بيعة انهما ملكه لا تقبل لكونه صار مضميا عليه بحر لكن قد منعنا من الاشياء انه سانه مع الدعوى بعد القضاء بالذكول كما في الخاتمة ونقلنا عن محسبها الجوى ما يخالف ما ذكر من ان المدعى عليه لو نكل عن العين للمدعى وقضى عليه بالذكول ثم ان المقضى عليه أقام البيعة انه كان اشترى هذا المدعى من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البيعة الا أن يشهد أنه كان اشترى منه بعد القضاء وقد منعنا انه كما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار واصل ما مضى عليه صاحب الجهر هنا صبي على القول الآخر المقابل للقول المختار نامل (قوله قضى به لهما) لما روى عن أبي موسى ان رجلا ادعى ابعا على علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين رواه أبو داود ولان البيئات من حجج الشرع فيجب العمل بهما ما أمكن وقد أمكن هنا لان الايدي قد تتوالى في عين واحدة في أوقات مختلفة فيعقد كل فريق ما شاهد من السبب المطابق للشهادة وهو اليد فيصمم بالتصنيف بينهما أو عامه في الزيلعي (قوله فان برهناني دعوى نكاح) أي مع الانه لو برهن مدعى نكاحها وقضى له به ثم برهن الآخر على نكاحها لا يقبل كما في الشراء اذا ادعى من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراها من فلان أيضا لا تقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا ولا وجه للتفرع فالاولى الايمان بالا الاستثنائية (قوله سقطا) الضمير للخارجين فلوا أحدهما خارجا والاخر ذابا فخرج أحق قياسا على المالك وقيل ذواليد أولى على كل حال ويأتي عامه قريبا ان شاء الله تعالى (قوله لانه لا يجمع) أي اجتماع الزوجين على زوجة واحدة فانه متعذر شرعا لان النكاح لا يقبل الاثنان فتمت البيعتان ويفرق القاضي بينهما حيث لا مرجع وان كان ذلك قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما كما في الجهر (قوله لوحية) أي هذا الحكم كما ذكر لوحية ولوحية قضى به اي بالنكاح بينهما سواء أراضاهما أو تاريخهما أو أرخ أحدهما فقط أولم يؤرخا فانه القضاء تظهر فبما يترتب عليه ولا يلزم جمع على وطء لانه حينئذ دعوى مال وهو الميراث أو دعوى نسب ويكفي ثبوته - ما كما هو المعروف في المذهب وسياق في باب دعوى النسب انه - الوادعيان نسب مجهول كان ابنهما

قضى به لهما فان برهناني دعوى (نكاح - سقطا) لانه لا يجمع لوحية ولوحية قضى به بينهما

بتصديقه وهما ثبوت القرائن يقوم مقام التصديق (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت قبل الدخول لان الموت متم للمهر فان قلت كل من مائة من الزوجية معترف بان عليه المهر كاملا فينبغي ان يلزمه ذلك المسمى ان أثبت نصيبه والا فهو المثل فالجواب انه لما قضى بدعوى رقيقه في النصف ما ذكره كذا بشرعا بالنسبة الى نصف المهر فوجب عليه النصف فقط (قوله ويرثان ميراث زوج واحد) لانه داخل تحت أول المسمى فان كانا من مائة ميراث كما لا يخفى بينهم (ما (قوله ولو ولد) أي الميتة قبل الموت وظاهر العبارة انهم ولدت بعده ولكن انظر هل يقال له ولادة اسـ تظهر بعض الفضلاء عدم اتصال الميتة بالولادة الحقيقية وان المراد بالولادة انفصال الولد عنها بنفسه أو غيره من الاحياء (قوله يثبت النسب من مائة) أي لو ادعى بعد الموت انها كانت زوجة له ما قبل الولادة أو ولدت به بعد الموت وقد ادعى كل منهما ما انتم ازوجتم (قوله وتعامه في الخلاصة) وهو ان ميراثان منه ميراث أب واحد ويرث من كل منهما ميراث ابن كامل من مائة ٣ وماله كان البرهانان بلاتاريخ أو بتاريخ من مائة أو من أحدهما كما في الخلاصة وفي الميتة ولا يعتبر فيه الاقرار بالبداهة سابق تاريخ أحدهما يقضى له ولو ادعى انكاحها وبرهانها لا يرجع ثم ما تاناها نصف المهر ونصف الميراث من كل منهما ما ولو ماتت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولو مات أحدهما فاقالت هو الاول لها المهر والميراث مقدسي عن الظاهرية (قوله وهي ان صدقته) أي ان لم يسبق تاريخ الاخر لان النكاح مما يصحكم به بمصادق الزوجين فيرجع الى تصديقه الا اذا كانت في بيت أحدهما أو دخل بها أحدهما ما فيكون هو أولى ولا يعتبر قولها لان غلبة من نقلها أو من الدخول به دليل على سبق عقده الا ان يقيم الاخر البيضة انه تزوجها قبله فيكون هو أولى لان المصريح يفوق الدلالة زياحي وفي البحر عن الظاهرية لو دخل بها أحدهما ما وهي في بيت الآخر فصاحب البيت أولى وأطلق في التصديق فشمع ما اذا سمعه القاضي أو برهن عليه مدعيه بعد انكاره قال في التبيين حاصله ان ما اذا تنازع في امرأة واقاما البيضة فان اخرج أحدهما أقدم كان أولى وان لم يورخا أو استوى تاريخهما فان كان مع أحدهما قبض كالدخل به أو نقلها الى منزله كان أولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وفي البحر والحاصل ان سبق التاريخ يرجع من الكل ثم البدن الدخول ثم الاقرار ثم التاريخ اه ثم اعلم ان بعضهم عبر باقرارها وبهضم تصديقه فالظاهر انهم ما صوابا وانما كان فرقوا بينهما فقال الزيلعي في باب اللعان فان أثبت حبت حتى تلعن أو تصدقه وفي بعض نسخ القيد دوى أو تصدقه قصد وهو غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصد امكنه اقراره فلا يتغير في حق وجوب الحد وبغيره في دونه فيندفع به اللعان ولا يجب به الحد اه وتقدم في هذا القذف انه لو قال لرجل يا زاني فقال له غيره صدقت حد الميتة دون المصدق ولو قال صدقت هو كالتفاهة فوافق أيضا اه وانما وجب في الثانية للعموم في كاف التشبيه لا للتصديق فعلم بهذا ان الحد لا يجب بالتصديق قال في البرازية قال في عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذا لم يقل على وجه الاستمراء ويعرف ذلك بالنقطة اه فهو صريح فيما ذكرنا وأقول لو اختلفا في كونه صدر على وجه الاستمراء أم لا فالقول المنكر

قوله ولو مات كان الخ هكذا بالاصل والجرر وعلى كل نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد ولو ولدت يثبت النسب منها وتعامه في ان صدقته

الاستمراء بينه والظاهر انه على نفي العلم لا على فعل الفـ غير تامل وفي شرح أدب القضاء وان شهد احداهما فقال بهما شهدا عليه الذي شهد به فلان على هو الحق الرزمة القاضي ولم يسأل عن الاخر لان هذا اقرار منه وان قال قبل ان يشهدا عليه الذي شهد به فلان على حق أو هو الحق فليشهدا قال للقاضي سل عنهما فانهم ما شهدا على يياطل وما كنت أظن ما يشهدان لم يلزمه وسأل عنهما لانه اقرارهما على بانطرف فلا يصح اه (قوله اذا لم تكن في يده من كذبه) فلو وجد أحدهما لا يعتبر قولها كما عات (قوله ولم يكن دخل من كذبه) لان بالدخول صار ذابذ وذلك دليل سبق عقده فظنا بالاسلم خير او لا لا مرمه على الصلاح ولا هل الذمة ما لثافي لهما ملات (قوله هذا اذا لم يورخا) مثل عدم التاريخ من مائة اذا أرخا تاريخا من مائة أو أرخ أحدهما بجر (قوله قال سابق أحق بها) أي وان صدقت الاخر أو كان ذابذ ودخل بها لانه لا يعتبر مع سبق وضع بدولاد دخول لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة كما عات (قوله فهي ان صدقته) ان لم يكن لاحدهما أي او دخول (قوله وألذي اليد) أي ان كانت يده ولا يعتبر تصديق معه أي ان أرخ أحدهما اوللا آخر يدفاهم الذي اليد (قوله وعلى ما مر عن الثاني) أي من انه يقضى للمؤرخ حالة الانقراض على ذي اليد فمضى هذا المؤرخ وان كان الاخر ذابذ ليرجع جانب المؤرخ حالة الانقراض عند أي يوقف وقد منعان الزيلعي انه لو برهن انه تزوجها قبله فهو أولى وسبق في ممتنا (قوله ولم أر من تبه على هذا) ذكره في البحر بمخاض حيث قال فالاصل كما في البرازية انه لا يرجح أحدهما الا بسبق التاريخ أو بالبداهة أو باقرارها بدخول أحدهما اه وكان ينبغي ان يزيد أو بتاريخ من أحدهما فقط كما علمته اه واعل وجه عدم التنبيه انهما اذا أرخ أحدهما اوللا آخر يدفاهم دليل على العقد والتاريخ اناس بدليل عليه (قوله فتمامل) أي هل يجري قوله هنا ويعتبر التاريخ من جانب واحد ولا يعتبر احتياط في أمر الفروج والذي يظهر الثاني فراجع اه (قوله وان أقرت) أي المرأتان لا حجة له فهي لما عرفت من ان النكاح يثبت بمصادق الزوجين (قوله وان برهن الاخر) أي بعد الحكم لادول بموجب الاقرار والاولى أن يقول فان لم تقم بحجة فهي لمن أقرت له ثم ان برهن الاخر قضى له (قوله قضى له) لانه أقوى من التصديق لان الثابت بالبيضة كالثابت بالمعاينة ويثبت في حق الكل بخلاف الاقرار فانه حجة قاصرة يثبت في حق المقر فقط فاقرارها انما تفتد علمه الا على من أقام البرهان على انها زوجة له وانما قلنا في حق الكل لان القضاء لا يكون على الكافة الا في القضاء بالحرية والنسب والولاء والنكاح وان كان في النكاح شرط هو أن لا يورخا فان أرخ المحكوم له ثم ادعاهما آخر بتاريخ أسبق فانه يقضى له ويبطل القضاء الاول ويشترط ذلك أيضا في الحرية الاصلية كما في البحر وقوله ولو كان في النكاح الخ أي القضاء في النكاح انما يكون على الكافة اذا لم يورخا ويحمل على ما اذا اثر تحت يفته بمرجع آخر غير التاريخ كـ القبض والتصديق والافلاية تصدور القضاء لاسـتواءهم في عدم التاريخ (قوله لم يقض له) لتا كذا الاول بالقضاء (قوله الا اذا ثبت سبقه) أي سبق التاريخ بالبرهان فان ادخل الاول تاريخا مع البرهان وارخ الثاني تاريخا سابقا أقام البرهان فانه يقدم قال المقدسي وظهر الشرع من زيد لو حكم به ثم ادعاه آخر من زيد وبرهن وكذا النسب والحرية بخلاف المال المطابق اه

اذا لم تكن في يده من كذبه ولم يكن دخل من كذبه (بها) هذا اذا لم يورخا فان أرخا قال سابق أحق بها) فلو أرخ أحدهما فهي لمن صدقته أو لذى اليد برزاية قلت وعلى ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ أحدهما ولم أر من تبه على هذا فتأمل (وان أقرت ان لا حجة له فهي له وان برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما وقضى له ثم برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه)

يعني الحكم فيه ان برهن بعد الحكم لا يتروان لم يثبت السابق (قوله لان البرهان مع التاريخ) أي الـ السابق يدل ما قال في المتن الا اذا ثبت سبقه ولان من المعلوم انه انما يكون أقوى بالسبق (قوله أقوى منه بدونه) أي بدون التاريخ السابق وصورة المسئلة ادعى انه تزوجها العام وأقام بيته على ذلك فقضى له ثم ادعى آخر نكاحها فاقبل العام فسمع ويقضى له بالسبق لان السابق لا ينفق الا عند التاريخ منتهما من كان الثاني سابقا فكان الاول لم يؤثر أصلا (قوله ظهر نكاحه) أي ثبت نكاحه وظهوره انما يكون بالبيعة وفيه إشارة الى ان اذا اليد لو برهن بعد ما قضى التاريخ وقبل وقال بعضهم ان لم يقض له (قوله الا اذا ثبت سبقه) أي سبق نكاحه أي سبق التاريخ بالتاريخ فانه يقدم على ما علم مما ذكرناه من الحاصل عن التبيين والبصر وقد تبع المصنف صاحب الدرر في ذكره هذه العبارة قال الشربلاني وهي موجودة في الفسخ بصورة المتن وله شرح اذ ليس فيه زيادة على المتقدم اهـ واعلم انه اذا ادعى نكاح صغيرة يتزوج الحيا كم له لانه لا يسمع الا بشروط اذ يذكر اسم الحيا كم ونسبه وان السلطان فوض اليه التزوج وان لم يكن له اولى كافي البرازية ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل هكذا في الظاهر بينة والعادية والولوية والبرازية وقوغيرها وقروا على الاول ما لو برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم ردت امرأته على ان مورثه كان نكحه باه بعد ذلك اليوم يقضى لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبردت امرأته على ان هذا المقتول نكحه باه بعد ذلك اليوم لا تقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا فبردت امرأته المدعى عليه انه كان مات قبل هذا برهان لا يسمع ولو برهن على ان مورثه قتل يوم كذا فبردت امرأته المدعى عليه انه قتل فلان قبل هذا برهان لا يكون دفعا لدخوله تحت القضاء هذه عبارة البرازية وزاد الوالوي الحيا ومضاهيها المرأة النكاح بعد ثبوت القتل في يوم كذا بقوله ألا ترى ان امرأتها لو أقامت البيعة انه تزوجها يوم الضرر بمكة فقضى بشمودها ثم أقامت أخرى بيعة انه تزوجها يوم الضرر بخراسان لا تقبل بيعة المرأة الأخرى لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك التاريخ يتنازع لم يقبل اهـ (أقول) وجه الشبه بين المسائلتين ان تاريخ برهان المرأة على نكاح المقتول يخالف تاريخ القتل اذ لا يتصور بعد قتله ان ينكح كان نكاح الثانية في يوم الضرر بخراسان لا يتصور مع نكاح الاولى في يومه بمكة فهو يخالف من هذه الحقيقة فاشبهت هذه المسئلة الاولى في الخاتمة وكل من النكاح والقتل يدخل تحت الحكم فتأمل وفي الظاهرية ادعى ضبعة في يد رجل انها كانت اقلان مات وتر كها ميراثا فلانة لا وارث له غيرها ثم ان فلانة مات وتر كها ميراثا الى لا وارث لها غيري وقضى القاضي له بالضبعة فقال المقضى عليه دفعا لادعوى ان فلانة التي تدهي أنت الارث عنهم الزنت قبل فلان الذي تدهي الارث عنه فلانة اختلقوا بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اهـ واذا كان الموت مستقيضا علم به كل صغير وكبير وكل عالم وتجاهل لا يقضى له ولا يكون بطريق أن القاضي قبل البيعة على ذلك الموت بل يكون بطريق التيقن بكذب المدعى قال في التاتر خاتمة في الفصل الثامن في التاتر

لان العبدان مع النازخ
اقوى منه بدونه (كالم
يقض ببردان خارج على
ذي يظهرون كاهه الا اذا
ثبت بجهه) أى ان كاهه
اسبق

تقلا من المدعى في الوادي المشهود عليه ان الشهود محمد ودون في قذف من قاضي
بلد كذا فاقام الشهود انه أي القاضي مات في سنة كذا الخ انه لا يقضي به الا اذا كان
موت القاضي قبل تاريخ شهود المدعى عليه مستقيما مع غاية الاختصاص فراجع
ان ثبت والله تعالى الموفق وقام التقارب على هذه المسئلة في جامع الفصولين
ونور العين والبحر فيهما وقد مر تحقيقه في فصل الحبس فراجع ان ثبت (قوله
وان ذكر) هو مقابل لقوله وان برهن الخارج بان معطوف عليه أي ان برهننا على
مطلق الملك فقد تقدم حكمه وان ذكر اسباب الملك لحكمه هذا (قوله بان برهننا على شراء
شي من ذي يد) مثله ما اذا برهن الخارج بان على ذي يد ان كالا ودعه الذي في يده فانه يقضي
به بينه مانصفين وكذا الارث الوادي كل من خارجين الميراث عن ابيه وبرهن قضي به بينه
واخا المصنف باقتصار كل على دعوى الشراء بمجرد ان الوادي احده مانسرا وعقبا والاخر
شراء فقط يكون مدعى العتق اولى فان العتق بمنزلة القبض ذكره في خرانة الاكل وفيه اشادة
الى انه لو ارخ احده فانه وفي قوله من ذي يد اشادة الى انه لو في يد احده فانه واولى وان
ارخ الخارج نعم لو تلقاه من جهتين كان الخارج احق وهذا اوضح مما في المتن (قوله فكل
نصفه) لاستوائهما في السبب لكنه يخرج كاذ كره بعد صار كفضولي ببيع كل منه ما من رجل
واجاز المال اليه من كذا منه ما يخرج لانه تغير عليه شرطا عقده فله رغبته في ذلك الكل
اه (قوله بنصف الثمن) أي الذي عيئه احدهما وان كان خلاف ما عيئه الآخر كأن ادعى
احدهما انه اشترا بمائة والآخر بمائتين اخذ الاول نصه بنصفه بين والآخر نصفه بمائة
وقيد بالشراء من ذي اليد دلالة الوادي الشراء من غير ذي اليد فانه ياتي حكمه (قوله لتعريف
الصفة عليه) فكل رغبته في ذلك الكل (قوله وان ترك احدهما بعد ما قضى لهما) افادانه
بالقضاء بالنصف ليخبر على اخذه ما فيه من الضرر (قوله لانفساخ) أي انفساخ البيع
في النصف بالقضاء أي لانه صار مضمنا عليه بالنصف اصابه فانفسخ البيع فيه فلا يكون
له ان يأخذه بعد الانفساخ لان العقد في انفسخ قضاء القاضي لا يعود الا بقبضه ولم يوجد
(قوله فلو قبله) أي فلو ترك احدهما قبل القضاء بينهما فلهذا آخر ان يأخذه كله لانه ثبت
بينه انه اشترى الكل وانما يرجع الى النصف بالزاجة ضرورة القضاء ولم يوجد نظيره
فليسلم احدهما قبل القضاء وتطير الاول تسليما بعد القضاء كما في البحر (قوله للابن
تاريخا ان ارخا) أي لانه ثبت الشراء في زمن لا تنازع فيه اهدا فاندفع الاخر به وهذا كما
علمت فيما اذا ادعى الشراء من واحد فلو اختلف بائعهما لم يرجع اسبقه ما تاريخا ولا المؤرخ
فقط لان ملك بائعهما لا تاريخ له (قوله فيرد البايع مائة) أي الثمن (قوله وهو له في يد)
أي المدعى بالقض ان لم يؤرخا الخ لما ذكر وما اذا ادعى الخارجان الشراء من ذي اليد وفيه
لا يرجع واحد الا بسبق التاريخ اخذ حكم على ما اذا ادعى خارج وذو يد الشراء من واحد
ويرجع ذو اليد لان ادليل سبقه ولان ما استويا في الاثبات وترجع ذي اليد ا وليس للثاني
ما يعارضه فلا يرد اوبه ولان يد الثابت لا تنقض بالشك ويكون الترجيح ايضا في هذه المسئلة
سابق التاريخ فترجع ذو اليد في اربع ما اذا سبق تاريخه وهو ظاهر وما اذا لم يؤرخا لما ذكر

(وان) ذكر اسباب الملك
ان (برهان) على شرافه من
ذي يد فلا كل نصفه نصف
الغن (ان شاء) (او تركه) انما
خير للمفروق الصفة عليه
(وان ترك) احداهما بعد
ما قضى له ما لم يأخذ الاخر
كاه) لا تنقصه باقضاء
فلو قبله فله (وهو) أي
ما ادعى شرابه (للسابق)
تاريخاً (ان ارخا) فبعد
البائع ما قبضه من الاخر
اليه (سراج) (و) هو (الذي يد
ان لم يؤرخا

وما اذا كان التاريخ من جانب لانه غير معتبر كماله واما اذا استوى التاريخ
 لتعارضهما فافترقا لولم يورخا بقرع الخارج في واحدة وهو ما اذا سبق تاريخه ويمكن ان
 يجعل هذه المسئلة من تقاريع ما اذا ادعى الخارج جان الشراء من ذي اليد واثبت احدهما
 بالبيعة قبضه في عام من الزمان على مائة في البصر عن الخارج ويث كل عليه ما ذكره
 بعده عن الذخيرة من ان ثبوت اليد باحداهما بالمعينة ويمكن ان يقال ما ثبت بالبيعة معاينة
 لان المعينة لا تنفي من القاضي لانه لا يقضي به له فلم يبق الامانة الشهود قال في البصر
 ولي اشكال في عبارة الكتاب هو ان اصل المسئلة مفروض في خارجين تنازعا فيها في ثلاث
 فاذا كان مع احدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة (ثم رأيت) في الخارج
 ما يزيله من جوازانه اثبت بالبيعة قبضه في عام من الزمان وهو الاثر في يد البائع انتهى
 الا انه يشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة بان ثبوت اليد لاحدهما بالمعينة انتهى والحق انها
 مسئلة اخرى وكان ينبغي افرادها وحاصلها ان خارجا ذايد ادعى كل الشراء من ثالث وبرهنا
 قدم ذواليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد انتهى كلام البصر (وفيها) الاشكال
 الذي ذكره عن الذخيرة واجاب المقدم في بان قوله وهو الذي يدان لم يورخا يرجع الى مطلق
 مدعين لا يقيده كونهم خارجين وقد اشار المصنف الى ما قدمنا من ان الحق انها مسئلة اخرى
 وكان ينبغي افرادها حيث ذكر قوله والذي وقت ولكن كان عليه ان يقدمه على قوله والذي يد
 لانه من ثمة المسئلة الاولى ويكون قوله والذي استئناف مسئلة اخرى (فرع) لو برهنا على
 ذي يد بالوديعة يقضي به له ما عني ثم اذا اقام احدهما البيعة على صاحبه انه لم يسمع
 ولو برهن احدهما و اقام الآخر شاهدين ولم يركبوا قضي به لصاحب البيعة ثم اقام الآخر
 بيعة عادلة انه ملكه او دعه عنه الذي في يده ولم يركبوا ذلك قضي به له على المقتضى له أولا
 وهذا يخالف الشراء فان فيه لا يحكم للثاني واهله لان الايداع من قبيل المطلق (قوله) وهو الذي
 وقت الخ) الاولى تقديمه على قوله وهو الذي يدان لانها من ثمة الاولى وانما كان القول له لثبوت
 ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الآخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضي له بالثبوت وانما اتفقا
 على ان الملك لا يباع ولم يثبت الملك لهما الا بالثبوت منه وان شراهما ما حدث والحادث يضاف الى
 اقرب الارقات الا اذا ثبت التاريخ فيثبت ثمة فاهذا كان المؤرخ اولى بخلاف ما اذا
 اختلف باقاهما على ما ينافي بخلاف ما اذا ادعى الملك ولم يدع الشراء من ذي اليد حيث لم يكن
 التاريخ اولى عند أبي حنيفة ومحمد (تبيين) قال المذني اقول التاريخ في الملك المطلق
 لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بيب كما هو معروف اه وفيه عن القهستاني عن
 النظر انه لو وقت احدهما شهر او الاخر اربعة اشهر او الاخر اربعة اشهر او الاخر اربعة اشهر او الاخر اربعة اشهر
 واصطلاحه هو تعريف وقت الشيء بان يسند الى وقت حدوث امر شائع كظهور دولة او غيره
 كطوفان وزلزلة لينسب الى ذلك الوقت الزماني الا في وقيل هو يوم من ايام سبب اليه ذلك
 الزمان وقيل هو مدة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث اخر كافي ثم اية
 الادراك (قوله) والمسال انه لا يدها (ما) بان كان المبيع في ثلاث (قوله) وان لم يوقتا الخ
 لاحاجة اليه (قوله) والشراء احق من هبة (اي لو برهن خارجا على ذي يد اقدمه على

او اخرج احدهما او استوى
 تاريخهما (و) هو الذي
 وقت ان وقت احدهما
 فقط (و) الحال انه لا يدها
 لهما وان لم يوقتا فقد ص
 ان لكل منهما نصف الثمن
 (والشراء احق من هبة)

الشراء منه والا تسرع على الهبة منه كان الشراء اولى لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانيين
 ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض فلو اقدمه اذ يد والمسال فيهما
 يقضي للخارج اول السبق تاريخا وان اخرجت احدهما فلا ترجيح ولو كل منهما اذ يد فهو لهما
 اول السبق تاريخا كدعوى ملك مطلق ولو اختلف الملك استويا لان كلامهم ما خصم عن ملكه
 في اثبات ملكه وهذا هو اختلاف مالواخت لا يحتاجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى
 واطلق في الهبة وهي مقيدة بالتسليم وبان لا تكون بعوض والا كانت بيعا واشار الى استواء
 الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء في التبرع ولا ترجيح للصدقة بالزوم لانه يظهر في ثانی
 الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون لازمة كهبة محرم والصدقة
 قد لا تلزم بان كانت الغنى كذا في البصر ملخصا (وفيها) ولم ادر حكم الشراء القاسم مع القبض
 والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وفيه ثمة شراهما معاوضة ورده
 المقدم في بان الاولى تقديم الهبة كونهما مشروعة والبيع القاسم مدني عنه ولم يذكر
 مالواختلاف في الشراء مع الوقف حكمه ما في مشغل الاحكام عن القنية قال ادعى على رجل
 ان هذه الدار التي في يده وقف مطلق وذواليد ادعى ان ياني اشتراها من الواقف وارخا واقاما
 البيعة في بيعة الوقف اولى ثم اذا اثبت ذواليد تاريخا سابقا على الوقف في بيعة اولى والافينية
 الوقف اولى اه وفي فتاوى مؤيد زاده ادعى عليه مدارا انه باعها في منذ خمس عشرة سنة
 وادعى الآخر ان وقف عليه مصل واقاما بيعة في بيعة مدعي البيع اولى وان ذكر الواقف
 بعينه في بيعة الوقف اولى لانه يصير مقضيا عليه (قوله) وصدقة (قوله) في البصر الصدقة
 المقبوضة والهبة كذلك سواء لانه يرجع فيه ما ولا ترجيح للصدقة بالزوم لان اثر الزوم يظهر
 في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترجح يكون بمعنى قائم في الحال
 والهبة قد تكون لازمة بان كانت محرم والصدقة قد لا تلزم بان كانت غنى (قوله) ورهن ولو مع
 قبض) انما قدم الشراء عليه لانه يثبت الملك بعوض للسال والرهن لا يثبت الملك لعال فكان
 الشراء اقوى وقد علمت ان الهبة بعوض كالشراء تقدم عليه وقوله ولو مع قبض راجع الى
 الرهن فقط لان دعوى الهبة او الصدقة غير المقبوضة لا تسمع (قوله) واتحد المملك (ما) اذا كان
 المالك مختلفا فلا يعتبر فيه سبق التاريخ أبو السعد بل يستويان كما ياتي قال في البصر
 اطلاقه وهو مقيد بان لا تاريخ لهما اذ لو ارجح المالك كان للاستحقاق فاحذ منه وذكر
 ما ذكر من خال صاحب الكنز في هذا القيد مع جواز الاعتداد بحمل المطلق على الخالي من
 التاريخ اذا اصله لعدمه فتأمل افاده الرمي (قوله) ولو اخرجت احدهما (اي احدي
 البيعتين) لما تعلق قدم فيما اذا اخرجت احدي بينتي مدعي الشراء من واحد (قوله) فالمؤرخة
 اولى لانهما اتفقا على الملك والمالك لا يتلقى الامن جهة المالك وهو واحد فاذا اثبت احدهما
 تاريخا يحكم له به درر (قوله) استويا) لان كلامهم ما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهذا
 فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى كما في البصر
 أي في نصف المدعي بين مدعي الشراء مدعي الهبة والصدقة وهذا ظاهر في غير الرهن اما فيه
 فينبغي ان لا يصح فيه مطلقا عدم صحة رهن المشاع شيوعا قارنا او طارئا على حصة شائعة

و صدقة ورهن ولو مع
 قبض وهذا (ان لم يورخا
 فلا رجا واتحد المملك
 فالسبق احق) اقوته (ولو
 اخرجت احدهما فقط
 فالمؤرخة اولى) ولو اختلف
 الملك استويا

يقسم أولا كما ياتي في بابها واما طوقه على حصة مفرقة فلا يبطله كاتبه عليه المقدم في قنونه
وفي البصر لو ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره والذات الميراث من أبيه
والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتفقون المالك من عملهم فيجعل كأنهم حضروا
وأقاموا البينة على المالك المطلق (قوله وهذا) أي الاستواء اعلم ان صاحب البصر
والهبة به لا ذلك فيما اذا كانت العين في أيديهما وبارة البصر به وان صرح بان مدعى
الشراء والهبة مع القبض خارجا ان ادعى على ثالث انهما وقبضه يكون ما خارجا لا حقا
عما اذا كانت في يد أحدهما والمصلحة بينهما الهبة فانه يقضى للشراء في السابق التاريخ فهو
الاسبق وان أرخت أحدهما فلا ترجح لها كافي المحيط وان كانت في أيديهم ما في قضى بينهم ما
الاسبق السابق التاريخ فهي له كدعوى المالك مطلق وهذا اذا كان المدعى عمالا يقسم كالهبة
والهبة وأما ما يقسم كالهبة فانه يقضى لمدعى الشراء لان مدعى الهبة ثابت بالبينة الهبة
في الكل ثم استحق الاخر صدقة بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحفل القصة بيطل
الهبة بالاجماع فلا تقبل بينة مدعى الهبة فكان مدعى الشراء مفردا باقامة البينة اه
ونقلها عن المحيط وكلام المؤلف يقيدها ذلك فيما اذا اختلف المالك واستويا والحكم
واحد لان الاشاعة تصح في حال اختلافه أيضا ط (قوله لان الاستحقاق) أي استحقاق
مدعى الشراء النصف وهو جواب عما قاله في العادة من أن الصحيح انه مساو لان
الشروع الطارئ لا يفسد الهبة ويقسم بالرهن اه وأقره في البصر ومرد الشريعة
قال المصنف نقلا عن الدرر عدم صورة الاستحقاق من أمثلة الشروع الطارئ غير صحيح والصحيح
ما في السكافي والقصوين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مقبلا الى ما قبل الهبة فيكون
مشارفها لا طارئا عليه التمسك أي وحيث كانت من قبيل المقارن وهو بطل الهبة اجماعا
يقدم مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله من قبيل الشروع المقارن) أي وهو
بطل الهبة بالاجماع كما علمت في مقدم مدعى الشراء باقامة البينة فيكون أولى (قوله
لا الطارئ) لانه لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن كما علمت وهذا جواب عما قاله
العمادى كما تقدم والرجوع ببعض الهبة كالشروع الطارئ (قوله هبة الدرر) ومثله
في التبيين والمخ (قوله والشراء والمهر سواء) يعني اذا ادعى أحدهما الشراء من ذي يد
وادعت امرأة انه تزوجها عليه فمساو لا يستويان في القوة فان كل واحد منهما معاوضة
بشئ المالك بنفسه وهذا عندهما وقال محمد الشراء أولى (قوله وترجع هي) أي على الزوج
بنصف القيمة لاستحقاق نصف المدعى (قوله وهو نصف الثمن) أي ان كان ثمنه (قوله
أو يقضي) بالبينة المجهول لبشئ المهر والمشتري لان كلامهما دخل عليه عيب تقرير
الصفة للمرأة ان ترد وترجع بجميع القيمة والمشتري بجميع الثمن (قوله لما مر) أي من
تفرق الصفة عليه (قوله وأرخا واستوى تاريخهما الخ) قال في ترجيح البيئات للبعدا
قامت بينة على المال وبينة على البراءة وأرخا فان كان تاريخ البراءة سابقا يقضى بالمال وان
كان لاحقا يقضى بالبراءة وان لم يورخا أو أرخت أحدهما دون الاخرى أو أرخا وتاريخهما
سواء فالبراءة أولى لان البراءة انما تكتب لتكون حجة ولا حجة لها الا بعد وجوب المال

وهذا فيما لا يقسم انما قاله
واختلف التصحيح فيما يقسم
كالدار والاصح ان الكل
لمدعى الشراء لان
الاستحقاق من قبيل
الشروع المقارن لا الطارئ
هبة الدرر (والشراء
والهبة سواء) فينصف
وترجع هي نصف القيمة
وهو بنصف الثمن أو يقضي
للمهر (هذا اذا لم يورخا
أو أرخا واستوى تاريخهما
فان سبق تاريخ أحدهما
كان احق)

والظاهر انه كان بعد وجوب المال الاول اه (قوله قيد بالشراء) أي في جعله مع المهر سواء لان
الهبة واخواتها لا تساوي المهر ولذا قال الشارح لان النكاح احق (قوله لان النكاح احق
من هبة أو رهن أو صدقة) انظر ما معنى هذه العبارة مع قوله المهر والشراء والمهر سواء فلم
يظهر في قائلتها سوى انه تكرار محض تامل (قوله والمراد من النكاح) أي في قول العمادى
لان النكاح الخ المهر قال في البصر نافلا من جامع الفصولين لو اجمع نكاح وهبة يمكن ان
يعمل بالبينة لو استويا بان تكون منكوبة لاهبة الاخر بان يجب اتمه المنكوبة
فيبقى لان بطل بينة الهبة من كذب المؤمن وكذا الصدقة مع النكاح وكذا
الرهن مع النكاح اه وهو وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا في أمة أحدهما ادعى انها
ملك بالهبة والاخر انه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كما عبر به
في المحيط في الكتاب (ولذا قال) في المحيط والشراء أولى من النكاح عند محمد وعند أبي يوسف
اه مساو له مدان المهر صلة من وجه قد أطلق النكاح وأراد المهر وما يدل على ما ذكرناه
ان العمادى به ما ذكر ان النكاح أولى قال ثم ان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا ان
يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى للخارج ولو كانت في أيديهم ما يقضى لهم انما نصين
الا ان يؤرخا وتاريخ أحدهما اسبق فيقضى له اه (وكيف) يتوهم ان الكلام في المنكوبة
بعد قوله تكون بينهم ما نصين (ويبقى) لو تنازعا في الامة ادعى أحدهما ان ملكه والاخر
انما منكوبة وهما من رجل واحد وبرهنا ولا مرجع ان يشبه العدم المناقاة فتكون ملكا
لمدعى المالك هبة أو شراء منكوبة لاخر كما يحسنه في الجامع ولم أره صريحا اه (قال الجاهل)
ان صاحب البصر استحسن بحت صاحب الفصولين وانما كنهه لم يره منقولا وهمه في حله
قوله من النكاح أولى من الهبة ان المراد ادعاء أحدهما نكاح لامة والاخر هبة بل
ما ذكره في العادة عادية انما لو كانت في أيديهم ما ولا مرجع يقضى بينهم ما ولا يصح ذلك في المدعى
نكاحها وان صاحب المحيط أطلق النكاح وأراد المهر كما ينه (قوله المهر) فيكون من
الطلاق النكاح وادارة أثره المترتب عليه (قوله كما حرره في البصر مغلطا للجامع) أي جامع
الفصولين في قوله لو اجمع نكاح وهبة الخ ما قدمناه (قوله ثم الخ) هذا الذي جعله صاحب
البصر بحت صاحب الفصولين وذكرناه لم يره منقولا كما تقدم وهو استدراك على قوله والمراد
من النكاح المهر (قوله لو تنازعا في الامة) أي وبرهنا (قوله ولا مرجع) كسبق التاريخ
(قوله فتكون ملكا له الخ) لعدم المناقاة (قوله ورهن مع قبض الخ) أي ان لم يكن مع واحد
منهما تاريخ (قوله مع) أي مع القبض قال المصنف في مقصده قولي بالعوض هو قيد لازم
اخذ به صاحب الكنز والوقاية قال الرمي هو صاحب البصر مع انه لا يضر ترك الهبة اذا
أطاعت براديه الخالية عن العوض كما هو ظاهر بل لقائل ان يقول ذكره راجعا بشبه
التمسك راد لاننا ابيع اتهاه حتى جرت أحكام البيع عليها فيحكمها منه تامل (قوله
استصاننا) وجه الاستصان ان الرهن مضمون فكذا المقبوض يحكم الرهن والهبة أمانة
والمضمون أقوى فكان أولى والقياس ان الهبة أولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت (قوله
ولو العين معهما استويا) يعني ان ما تقدم فيما اذا كانا خارجين فان كانت في أيديهما أحدهما

قيد بالشراء لان النكاح
احق من هبة أو رهن أو صدقة
عمادية والمراد من النكاح
المهر كما حرره في البصر مغلطا
للجامع ثم يستوى النكاح
والشراء لو تنازعا في الامة
من رجل واحد ولا مرجع
تكون ملكا له منكوبة
لاخر فتدبر (ورهن مع
قبض احق من هبة بلا
عوض مع) استصاننا ولو
به فهي احق لاننا ابيع اتهاه
والبيع ولو بوجه أقوى
من الرهن ولو العين معهما
استويا لم يورخا واحدهما
سبق

وان كانت في يد احدى هاتين اولى الا ان يورخا ونار يخ الخارج سبق في قضى له (و بحث) فيه
 الامادي بان الشروع الطارىء يفسد الرهن فينبغي ان يقضى بالكل المدعى الشراء لان مدعى
 الرهن اثبت رهنه فاسد افلا تطلب بينته فصار كان مدعى الشراء انقربا قامة البيت ولهذا
 قال شيخ الاسلام خواهر زادته انه انما يقضى به بينهم - ما فيها اذا اجتمع الشراء والهبة اذا كان
 المدعى عمالا يقبل القيمة كالعبد والذابة اما اذا كان شرايا يحقها يقضى بالكل المدعى
 الشراء قال لان مدعى الشراء قد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في
 شرايع يقبل القيمة بوجوب فساد الهبة فلا تقبل بينة مدعى الهبة غير ان الصحيح ما علمت من
 ن الشروع الطارىء لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن والله تعالى اعلم بحجرتي وعلى
 ما مر من ان الاستحقاق من الشروع المقارن ينبغي ان يقضى ادهى الشراء بالاولى فالحكم
 بالاستواء على كل من القوانين مشكل فليتأمل قال المصنف في المنع هذا الكلام من الامادي
 يشير الى ان الاستحقاق من قبيل الشروع الطارىء وليس كذلك بل هو من الشروع المقارن
 المفسد كما صرح به في جامع الفصولين وصححه في شرح الدرر والفروقة - له في الذكر في كتاب
 الهبة واقره (قوله وان برهن خارجا على ملكه ورخ الخ) قيد بالملك لانه لو اقامها على انما في
 يده من ذمة من قبل ولم يشهد انها له قضى به للمدعى لانها شهدت بالملك كالي البصر (وقبه)
 ومن اهم مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذى اليد وفي جامع الفصولين ادعى كل
 انه في يده فلو برهن احدى هاتين قبل ويكون الاخر خارجا ولو لا بينة لهما لا يجانف واحد منهما ٢
 (ولو برهن) احدى هاتين على اليد وحكم يده برهن على الملك لا تقبل اذ بينة ذى اليد على الملك
 لا تقبل (أخذ) عينا من يده آخر وقال انه اخذته من يده لانه كان مملوكا وبرهن على ذلك تقبل
 لانه وان كان اذ يده حكم الحال لكنه لما اقر به قبضه منه فقد اقر ان ذى اليد في الحقيقة هو
 الخارج (ولو) غصب أرضا وزرعها فادعى رجل انما له وغصبها منه فلو برهن على غصبه
 واحداث يده يكون هو ذابذ الرارع خارجا ولو لم يثبت احداث يده فالزارع ذوبد والمدعى هو
 الخارج (بيده) عقار احدث الاخر عليه يده لا يبرهن به ذابذ فلو ادعى عليه انك احدثت اليد
 وكان يدي فانكر يحلف اه وبه علم ان اليد الظاهرة لا اعتبار بها (ثم اعلم) ان الرجلين
 اذا ادعيا معا فاما ان يدعيهما ملكا مطلقا او ملكا بسبب مقصد فاقبل للكرار او غير قابل او
 مختلف احدى هاتين اقوى من الاخر او متساويان من واحد او من متعدد او يدعى احدى هاتين
 الملك المطلق والاخر الملك بسبب او احدى هاتين مملوكا لا يكرروا والاخر مملوكا فهو في ذمة وكل
 منهما ما اما ان يبرهن او يبرهن احدى هاتين فقط او لا يبرهن لو احدى هاتين ولا مرجع اولا احدى هاتين
 مرجع فهي اربعة صارت ستا وثلاثين وكل منها اما ان يكون المدعى في يد ثالث او في يدهما
 او في يدا احدى هاتين اربعة صارت مائة وخمسة عشر بين ٣ وكل منها على اربعة اما ان
 لا يورخا او ارخا او متساويان او سبق احدى هاتين او ارخا احدى هاتين صارت خمسة مائة واثنى عشر اه
 وقد اوصاها في التمهيد بجامع الفصولين الى سبعة آلاف وسبعمائة وسبعمائة وتسعة وتسعين
 برسالة خاصة وقد تخرج مع هذا العاجز الحقير زيادة على ذلك بكثير حرره في ورقة حين اطلاع
 على تلك الرسالة وسأجمع في ذلك رسالة حاكمة ان شاء الله تعالى ولكن ذكر ذلك هنا بطول ولا

(وان برهن خارجا على ملكه ورخ الخ)

مطلب
 من اهم مسائل دعوى
 الرجلين معرفة الخارج من
 ذى اليد

٣ اذ لم يثبت كون احدى هاتين
 خصما للاخر اذ يصير
 خصما باليد ولم يثبت يد
 واحد منهما اياه منه

٣ قوله صارت مائة وخمسة
 عشر بين اصل الصواب
 مائة واربعين
 وقوله الا اثنى صارت خمسة مائة
 واثنى عشر لعل صوابه
 خمسة مائة وستة وسبعين
 فليحذر

حاجة الى ذكره بل أقصر على ما ذكره العلامة عبد الباقي افندي اسيرى زاده حيث جعل
 اهاميزانا الا انه اوصى الصور الى سنة وتسعين فقال اعلم ان الرجلين اذا ادعيا معا برهن
 فلا يجزوا اما ان ادعى كلاهما ملكا مطلقا او ادعى كلاهما بسبب واحد بان ادعيا الرنا وشراء
 من اثنين او من واحد او ادعى احدى هاتين ملكا مطلقا والاخر متاجا او ادعى كلاهما متاجا
 او ادعى كلاهما ملكا وانما ان يكون المدعى به في يد ثالث او في يدهما او في يدا احدى هاتين او كل
 وجه على اربعة اقسام اما ان لم يورخا او ارخا او ارخا واحد ادا او ارخا وتاريخ احدى هاتين
 او ارخا احدى هاتين الا الاخر وجهه ذلك سنة وتسعين فملا كما ينبغي تفصيله ان شاء الله تعالى
 وهي هذه كما ترى احببت ذكرها تيسيرا للمراجعة وتقريرا وان كان في المصنف والشارح
 شيء كثير منها لكن بهذه الصورة يقرب المأخذ وان تكررت فان المكرر للحاجة يجزوا
 ادعيا معا ملكا مطلقا والعين في يد ثالث

١ ان لم يورخا يقضى ٢ او ارخا تاريخا واحد ٣ او ارخا وتاريخا احدى هاتين
 بينهما يقضى بينهما
 ٤ او ارخا احدى هاتين الا الاخر عند أي حقيقة يقضى
 بينهما ما عند أي يوسف للمورخ وعند محمدان
 اطلاق ومشايعنا فتوا بقول أبي حنيفة

(ولو ادعيا) ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم يورخا او ارخا تاريخا واحد ادا وبرهن يقضى
 بينهما الاستواء في الحقيقة (وان) ارخا وتاريخا احدى هاتين سبق يقضى للاسبق لانه اثبت الملك
 لنفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره فيقضى بالملك ثم لا يقضى بعده غيره الا اذا تلقى الملك منه
 ومن ينازعه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له به (ولو ارخ) احدى هاتين الا الاخر فعند أبي حنيفة
 لا عبرة لتاريخه ويقضى بينهما نصفين لان توقيت احدى هاتين لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز
 ان يكون الاخر اقدم منه وبمجة - بل ان يكون متاخرا عنه فيجعل مقدار رعاية اللاحقة بالين
 وعند أبي يوسف للمورخ لانه اثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يورخ ثبت الحال
 يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك ولا يعارضه وعند محمد يقضى لمن اطلق لان دعوى
 الملك المطلق من الاصل ودعوى الملك المورخ يقتصر على وقت التاريخ وهذا يرجع البساعة
 بعضهم على بعض وتصدق الزوائد المتصلة له والمنفصلة فمكان المطابق اسبق تاريخا فمكان
 اولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى يقضى للاسبق
 لانه اثبت الملك لنفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره فيقضى بالملك ثم لا يقضى بعده غيره الا اذا
 تلقى الملك منه ومن ينازعه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له به (من المحل) المزبور فعند أبي
 حنيفة لا عبرة لتاريخه ويقضى بينهما نصفين لان توقيت احدى هاتين لا يدل على تقدم ملكه لانه
 يجوز ان يكون الاخر اقدم منه وبمجة - بل ان يكون متاخرا عنه فيجعل مقدار رعاية اللاحقة بالين
 (من المحل المزبور) وعند أبي يوسف للمورخ لانه اثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم
 يورخ ثبت الحال يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه (من المحل) المزبور
 وعند محمد يقضى لمن اطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى الملك

مطلب
 تدقيق الزوائد المتصلة
 والمنفصلة

المؤرخ تقتصر على وقت التاريخ

ادعياء ملكه ملكا مطلقا والعين في أيديهم

٥ لم يؤرخا بقضي ٦ أو أرخا تاريخا واحدا ٧ أو أرخا تاريخا أحدهما سبق عندهما

بينهما يقضي بينهما يقضي للاسبق وعند محمد في رواية

٨ أو أرخ أحدهما الا الآخر عند أبي حنيفة يقضي بأولوية الاسبق على قول الامامين

بينهما وعند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد ان

أطلق وشايعنا أفتوا على قول أبي حنيفة

(ولو ادعى) ملكا مطلقا فان كانت العين في أيديهم فذلك الجواب أي كانت العين في يد ثالث

لانه لم يترج أحدهما على الآخر باليد ولم يخط حاله عن حال الآخر باليد جامع الفصولين من

أي ان لم يؤرخا أو أرخا سوا

الفصل الثامن

ادعياء ملكا مطلقا والعين في أيديهم

٩ لم يؤرخا بقضي ١٠ أو أرخا تاريخا واحدا ١١ أو أرخا تاريخا أحدهما سبق عندهما بقضي

للتاريخ يقضي للتاريخ لاسبقهما وعند محمد يقضي للتاريخ أفق

١٢ أو أرخ أحدهما الا الآخر عند أبي

يوسف يقضي للمؤرخ وعند محمد يقضي

للتاريخ أفق وشايعنا على قول محمد

(ولو ادعى) ملكا مطلقا فان كانت العين في أيديهم فأن كانا أرخا سوا لم يؤرخا فهو

للتاريخ لان يفتأ كثر اثباتا وان أرخا أحدهما سبق فهو لاسبقهما وعن محمد انه يرجع عن

هذا القول وقال لا تقبل بينة ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البينة في فاهة على الملك

المطلق ولم يترضا لجهة الملك فاستوى التقدم والتأخر فيقضي للتاريخ (واهما) ان البينة

مع التاريخ فتضمن الدفع فان الملك اذا ثبت للشخص في وقت قبضه لغيره بعده لا يكون

الا بالثاني منه فصارت بينة ذي اليد كثر التاريخ متضمنة دفع بينة الخارج على مفعلي انها

لا تصح الا بعد اثبات الناق من قبله ويقتضى على الدفع مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في

أيديهم ما فاصحاب الوقت الاول أولى عندهما وعنده يكون بينهما (وان) أرخ أحدهما

لا الآخر عند أبي يوسف يقضي للمؤرخ لان بينته أقدم من المطلق كالوادي رجلان شراء

من آخر وأرخ أحدهما الا الآخر كان المؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقضي للتاريخ ولا

عبارة للوقت لان بينة ذي اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهذا وقع الاحتمال في

معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التلق من جهته بل وان شهد الخارج لو وقتوا المكان

أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك والاحتمال جامع الفصولين من

الفصل الثامن (قال) الرمي أقول هذه المسئلة المقولة عن الخلاصة ليست من باب دعوى

الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعى تالي الملك من رجلين والدار في أيديهم فانه يقضي للتاريخ

مطلب
البينة مع التاريخ تتضمن
معنى بينة دفع الخارج

سوا أرخا ولم يؤرخا أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الا الآخر اذا كان تاريخ صاحب اليد اسبق

٨ (قال) رجل ادعى دارا أو عقارا أو منقولا في يد رجل ملكا مطلقا أو أقام البينة على الملك

المطلق وأقام ذواليد بينة أيضا فانه ملكه فيبينة الخارج أولى عندنا اثنا الثلاثة وهذا اذا لم

يذكر تاريخا أو أما اذا ذكر تاريخا فهو حاسوا فذلك يقضي بينة الخارج وان كان تاريخ

أحدهما اسبق فلا سبقهما تاريخا سوا كان خارجا أو صاحب يد وهو قول أبي حنيفة وقول أبي

يوسف وقول محمد أولا وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخر الا عبرة فيه هالتاريخ بل

يقضي للتاريخ وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الا الآخر فذلك يقضي للتاريخ من صرة الفتاوى

نقلنا من الذخيرة حجة الخارج في الملك المطلق أولى من حجة ذي اليد لان الخارج هو المدعى

والبينة بينة المدعى بالحديث اذا كانا أرخا وذواليد أسبق لان التاريخ شيخ عبدة عند أبي حنيفة

في دعوى الملك المطلق ٩ اذا كان من الطرفين وهو قول أبي يوسف آخر وقول محمد أولا

وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخر الا عبرة بل يقضي للتاريخ درر

ادعياء ملكا مطلقا وان أيه والعين في يد ثالث

١٣ لم يؤرخا بقضي ١٤ أو أرخا تاريخا واحدا بقضي

بينهما نصفين بينهما نصفين

١٥ أو أرخا تاريخا أحدهما سبق عندنا اثنا

الثلاثة يقضي للاسبق ان كان تاريخهما الملك

مورثهما وان كان تاريخهما الموت مورثهما

عند محمد يقضي بينهما نصفين

ولو ادعى كل واحد من مال ثلثين أيه فلو كان العين في يد ثالث لم يؤرخا أو أرخا سوا فهو

بينهما نصفين لاسبقهما في الحجة وان أرخا أحدهما سبق فهو لاسبقهما عند أبي حنيفة

وأبي يوسف وكان أبو يوسف يقول أولا يقضي به بينهما نصفين في الارث والملك المطلق ثم يرجع

الى ما قلنا وقال محمد في رواية أبي حنيفة كفا قاله أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة

للتاريخ في الارث فيقضي بينهما نصفين وان سبق تاريخ أحدهما لآخره الا بدعيان الملك

لانفسهما ما ابتدأ بل لمورثهما ما تم بغيره الى انفسهما ولا تاريخ الملك المورثين فصار كالو حضر

المورثان وبرهنا على الملك المطلق حتى لو كان ملك المورثين تاريخا يقضي لاسبقهما (أقول)

ينبغي ان يكون حكم هذا حكم دعوى الشراء من اثنين لان المورثين كباقيهم في تلقى الملك

منهما فن لم يتر التاريخ في الشراء من الباتعين فيبغي ان لا عبرة به التاريخ في الارث أيضا فرد

الاشكال على من خالف فيشكل التخصي اي التخصيص بالايجل على الروايتين (والخاصة) ان

في اعتبار تاريخ تلقى الملك من الباتعين اختلاف الروايات على ما سيجي فكذا الارث فلا فرق

بينهما في الحكم فلا إشكال حينئذ وان أرخ أحدهما الا الآخر يقضي بينهما نصفين اجماعا

فانضه مطلق الملك

ميراثه واقام الاخر بينه ان اياه مات من قبله فتركه ميراثه في هذا الوجه خالف محمد
انقروى في دعوى الارث

ادعى ابا ملكا ارثا من ابيه ارثا من ابيه في يد ابيه اي ادعى كل منهما الارث من ابيه
١٧ لم يورخا بقضى ١٨ اوارخا تاريخا واحدا ١٩ اوارخا وتاريخا احدهما السابق عند
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين هاتين الثلاثه يقضى للاسبق ان كان

٢٠ اوارخا احدهما الا الاخر يقضى بينهما
تاريخهما لموت مورثهما وان كان تاريخهما لموت مورثهما ما عند محمد
يقضى بينهما نصفين ورجح صاحب
اجامع انصر ابن قول محمد هنا

اي كالمو كانت العين في يد ثالث ولو ادعى ابا ملكا ارثا فان كانت العين في ايديهما فكذلك الجواب
في اول الثامن من الفصولين ههنا

ادعى ابا ملكا ارثا من ابيه والعين في يد احدهما
٢١ لم يورخا بقضى ٢٢ اوارخا وتاريخا واحد يقضى ٢٣ اوارخا وتاريخا احدهما
للاخرج السابق ما يقضى للاخرج ومساخنة افتوا

٢٤ اوارخا احدهما الا الاخر يقضى
بالاوليه السابق على قول الاماميين

ولو ادعى ابا ملكا ارثا من ابيه ان كانت العين في يد احدهما ولم يورخا او اوارخا سواء يقضى للاخرج
وان ارخا واحدهما السابق فهو لاسبقه ما عند محمد للاخرج لانه لا عبرة بالتاريخ هنا وان ارخ
احدهما الا الاخر فهو للاخرج اجامع وقبل يقضى للمورث عند ابي يوسف من جامع الفصولين
في الثامن (اقول) اوارخا وتاريخا للاخرج السابق وان ارخا وتاريخا للاخرج السابق في اليد السابق فهو له
والحاصل انه للاخرج الا اذا سبق تاريخ في اليد كما سبق في وضع المسئلة في تاني الملك من اثنين
خير الدين وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول
هذه الى ورثته من ابي لو كان في يد احدهما فهو للاخرج ٣ الا اذا كان تاريخ في اليد السابق
فهو اولى عند ابي حنيفة وابي يوسف ورجح ما قلناه الى وان ارخا واحدهما ولم يورخ الا الاخر

فهو للاخرج بالاجماع قال في الرابع من الاسترشاد والثامن من العمدة تعلقا عن التجريد
لو ادعى صاحب اليد الارث من ابيه وادعى خارج مثل ذلك واقام البيضة يقضى للاخرج في
قولهم جميعا ولو ارخا وتاريخا احدهما السابق للاسبق عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند
محمد يقضى للاخرج ٥ قال في غاية البيان نقلا من المبسوط نحو اهر زاده ان ادعى ابا ملكا
اسبب بان ادعى كل تاني الملك من اثنين بالميراث او بالشرع فالجواب عنه كالجواب في الملك
المطابق على التفصيل الذي ذكرناه ٥ وقد ذكر ان العين في الملك المطابق ان كانت في يد
احدهما او ارخا وتاريخا احدهما السابق فعلى قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف الاخر وهو
قول محمد الاول يقضى لاسبقه ما تاريخا وعلى قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد الاخر

٢ اي كالمو كانت العين في يد ثالث ٥

٣ اي اذا لم يورخا او ارخا سواء ٥

يقضى للاخرج من ههنا انقروى في نوع دعوى الارث من كتاب الدعوى
ادعى الشرا من اثنين والعين في يد ثالث

٢٥ لم يورخا بقضى ٢٦ اوارخا وتاريخا واحدا ٢٧ اوارخا وتاريخا احدهما السابق
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين عندنا الثلاثه يقضى للاسبق

٢٨ اوارخا احدهما الا الاخر يقضى بينهما
تاريخهما لموت مورثهما وان كان تاريخهما لموت مورثهما ما عند محمد
يقضى بينهما نصفين ورجح صاحب
الفصولين قول محمد

وان ادعى الشرا من اثنين والدار في يد ثالث فان لم يورخا او ارخا وتاريخا احدهما السابق
فقط بالدار بينهما ما وان ارخا وتاريخا احدهما السابق فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في
الميراث يعني ان فيه ثلاثه اقوال وان ارخا واحدهما ولم يورخ الاخر فهو على ما ذكرنا في
الميراث ايضا واما اذا ادعى الشرا من اثنين وارخا الشرا وتاريخا احدهما السابق فقد روى
عن محمد بن ابي نعيم ما اذا لم يورخا ملك البائع يقضى بينهما نصفين كما في فصل الميراث فعلى هذه
الرواية لا يحتاج الى الفرق بين الشرا والميراث وفي ظاهر الرواية يقضى في فصل الشرا
لاسبقه ما تاريخا عند محمد وعلى ظاهر رواية محمد لا يحتاج الى الفرق انقروى في نوع في
دعوى الشرا والبيع وفي جامع الفصولين وان ادعى الشرا من واحد ولم يورخا او ارخا
سواء هو بينهما نصفين لاسبقه ما وان ارخا واحدهما السابق يقضى لاسبقه ما
اتفقا بخلاف ما لو ادعى الشرا من رجلين لانهم ما يشتركان الملك لبايعتهما ولا تاريخ بينهما
ملك البائعين فتاريخهما للملك لا ينعده وصارا كائهما ما حضر او برهن على الملك بل تاريخ
فيكون بينهما اما ههنا فقد اتفقا على ان الملك كان له هذا الرجل وانما اختلافه في المطلق منه
وهذا الرجل اثبت المطلق لنفسه في وقت لا يشاركه فيه صاحبه في يقضى له به ثم لا يقضى به لغيره
به ههنا الا اذا تعلق منه وهو لا يشارك منه انتهى وفيه ايضا قول يراهي في ان الاصول هو ان
لا يبرهن سبق التاريخ في صورة المطلق من اثنين اذ لا تاريخ لاسبقه ما ملك البائعين فتاريخ
المشتري للملك لا ينعده مع تعدد البائع فصارا كائهما حضر او برهن على الملك المطلق
لاتاريخ ٥

ادعى الشرا من اثنين والعين في ايديهما
٢٩ لم يورخا بقضى ٣٠ اوارخا وتاريخا ٣١ اوارخا وتاريخا ٣٢ اوارخا احدهما
بينهما واحد يقضى احدهما السابق لا الاخر يقضى
نصفين بينهما نصفين يقضى لاسبقه ما بينهما نصفين

وفي الرابع من دعوى الميراث في نوع في دعوى صاحب اليد تاني الملك من جهة غيرهما ادعى
تاني الملك من جهة واحدة ولم يورخا او ارخا وتاريخا احدهما السابق سواء يقضى بالعين بينهما
وكذلك اذا ارخا احدهما دون الاخر يقضى بينهما بالدار وان ارخا وتاريخا احدهما السابق

يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى اتلقى المالك من جهة اثنين فكذلك الجواب على التفصيل
الذي قلنا فيما اذا ادعى اتلقى من جهة واحدة انقروى في آخر دعوى الشراء والبيع

ادعى باعنا شرا من اثنين والعين في يد أحدهما
٣٣ لم يورخا ٣٤ أو أرخا تاريخا ٣٥ أو أرخا تاريخا أحدهما ٣٦ أو أرخا أحدهما
يقضى للحارج واحد يقضى لاسبقهما لا الاخر يقضى للحارج

اذا ادعى اتلقى المالك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للحارج سواء أرخا أو لم يورخا
أو أرخا أحدهما ولم يورخ الاخر الا اذا كان تاريخ صاحبه اليا سبق خلاصة من الثالث
عشر من كتاب الدعوى وفي البرازية بعد في يد رجل برهن رجل على انه كان افلان اشتراه منه
منذ عشرة أيام وبرهن ذواليد على انه كان لاخر اشتراه منه منذ شهر بكذا وسماعه على قول الثاني
في قوله الثاني هو لاسبقهما تاريخا وهو ذواليد وقال محمد في قوله الاخر هو لاسبقهما تاريخا وعلى
قياس قول الثاني أولا ولا مدعى اه اقول فعلى هذا ينبغي ان يقضى لاسبقهما تاريخا كما
لو ادعى الشراء من واحد لان العمل بظاهر الرواية أولى

ادعى باعنا شرا من واحد والعين في يد ثالث
٣٧ لم يورخا يقضى ٣٨ أو أرخا تاريخا ٣٩ أو أرخا تاريخا ٤٠ أو أرخا أحدهما
بينهما نصفين واحد يقضى أحدهما سبق لا الاخر يقضى للحارج

وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا أو أرخا سواهما فهو بينهما نصفين لانهما في الحجة وان
أرخا واحدهما سبق يقضى لاسبقهما اتفاقا ٤ وان أرخا أحدهما أي وهما خارجان
لا الاخر فهو للمورخ اتفاقا من القصولين من الثامن ولو ادعى الشراء والدار في يد ثالث
ان ادعى كل واحد منهما الشراء من صاحب الدار ولم يورخا أو أرخا فالدار بينهما نصفين
لكل واحد منهما النصف نصف الثمن وله ما انما اراد ان شاء قبض كل واحد منهما النصف
ينصف الثمن وان شاء ترك فان ترك أحدهما ان ترك قبل القضاء فلا آخر يأخذ بجميع الثمن
بلا خيار وان ترك بعد القضاء لا يقبض الا النصف نصف الثمن ولو ادعى الشراء من غير
صاحب الدار فهو بينهما نصفين هذا اذا لم يورخا أو أرخا تاريخا أو أرخا واحدا أو لم يورخا تاريخا
أحدهما سبق فاسبقهما تاريخا أولى بالاجماع فان أرخا أحدهما ولم يورخ الاخر يقضى
لصاحب التاريخ خلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو كان المبيع في يد بائعه فبرهن
أحدهما على الشراء وانه قبضه منذ شهر وبرهن آخر على الشراء وانه قبضه منذ عشرة أيام
فذل الوقت الاول أولى جامع القصولين

ادعى باعنا شرا من واحد والعين في أيديهما
٤١ لم يورخا يقضى بينهما نصفين ٤٢ أو أرخا تاريخا أحدا يقضى بينهما نصفين
٤٣ أو أرخا تاريخا أحدهما سبق ٤٤ أو أرخا أحدهما لا الاخر يقضى بينهما نصفين

وان ادعى الشراء من واحد والعين في أيديهما فهو بينهما الا اذا أرخا واحدهما سبق
فحينئذ يقضى لاسبقهما من جامع القصولين من الثامن من الخصا اذ ادعى اتلقى المالك من جهة
واحدة ولم يورخا أو أرخا تاريخا فهو على السواء يقضى بالعين بينهما ما وكذا اذا أرخ
أحدهما دون الاخر يقضى بينهما ما وان أرخا تاريخا أحدهما سبق يقضى لاسبقهما
تاريخا في الرابع من دعوى المحيط وفي باب بيان اختلاف البيئات في البيع والشراء من
دعوى المحيط ان كانت العين في أيديهما ما يقضى بينهما ما في القصول الا اذا أرخا تاريخا
أحدهما سبق وفي غاية البيان من مبسوط خواهر زاده ان كانت العين في أيديهما ان لم يورخا
أو أرخا سوا أو أرخا أحدهما دون الاخر يقضى بينهما نصفين اما في الاولين فلا اشكال فيه
واما اذا أرخ أحدهما دون الاخر فكذلك يقضى بينهما ما نصفين لانه لا عبرة بالتاريخ حاله
الا انظر اذا كانت العين المورخ - ماما لا يرى انه لو كان في يد أحدهما ما خارخ الخارج
لا يكون تاريخ أحدهما غير لا تنقض يد ذواليد الاحتمال فكذلك لا يكون التاريخ غير اذا كان
في أيديهما حتى لا ينقض ما ثبت من يد الاخر في النصف وان لم يكن للتاريخ حاله الا انفراد عبرة
بمقاله البدنار وجود التاريخ وعدمه بمنزلة ولوعدم يقضى بالدار بينهما نصفين من هاشم
الانقروى في اول دعوى الشراء والبيع

ادعى باعنا شرا من واحد والعين في يد أحدهما
٤٥ لم يورخا يقضى لذى اليد ٤٦ أو أرخا تاريخا أحدا يقضى لذى اليد
٤٧ أو أرخا تاريخا أحدهما سبق ٤٨ أو أرخا أحدهما لا الاخر يقضى لذى اليد

وان ادعى الشراء من واحد والعين في يد أحدهما فهو لذى اليد سواء أرخ أو لم يورخ الا اذا
أرخا تاريخا الخارج سبق فيقضى به للخارج في اول الفصل الثامن من القصولين وفيه في
أواسط الفصل المذكور ولو ادعى الخارج وذواليد بسبب هذا السبب نحو شراء وارث وشبهه
فلا يخفى ان ادعى اتلقى المالك من جهة واحدة أو من جهة اثنين فلو ادعى باع من جهة واحدة
وبرهننا حكم به لذى اليد ولم يورخا أو أرخا سوا أو أرخا تاريخا أحدهما سبق فهو أولى
ولو أرخ أحدهما فذل اليد أولى اذ وقت السالك محقق فلا ينقض قبضه بشك اه وفيه
أيضا في المحل المزبور بأشوة المبسوط وأجمعوا ان الخارج وذواليد لو اتفقا الشراء من واحد
وأرخ أحدهما لا الاخر فذل التاريخ أولى (فش) ذواليد أولى (قت) اذا تاريخ الخارج
في حقه مخبر به والقبض في حق ذى اليد ما بين وهو دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من
الخبر الا اذا أرخا تاريخا الخارج سبق يحكم للخارج اه وفيه بعد من مثله ولو برهن من
ليس بيده على انه قبضه منذ شهر وبرهن ذواليد على قبضه بلا توقيت أو برهن على الشراء
ولم يذكر شهوده القبض فالمبيع له اذ يدعى الحال تدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ فله
ولا يدري انه قبل قبض الخارج أو بعده فافت البيئتان وترج ذواليد منه القاعة في الحال اه

ادعى باعنا أحدهما ملكا مطلقا والاخر متاجا والعين في يد ثالث

٤ قوله وان أرخ أحدهما
لا الاخر الخ اقول اي
وهما خارجان والبايع
واحد وكفى القصولين
بعد ورقة ولو أرخ أحدهما
فسد والبدنار اذ وقت
السالك محقق فلا ينقض
قبضه بالشك ولو كان
المبيع في يد بائعه ولا حد
المدين تاريخ فالمورخ
اولى اذ لا ضمان في وقته
فراجعه اذ هو قيد فيها هنا
ولكن قوله فيما ذكره بعد
وان كانت العين في أيديهما
وقوله به انه وان في يد
أحدهما شاهد ان وضع
ما هنا فيما كان المبيع
في يد ثالث وتقرض له أيضا
والفسر ووض في الكل ان
البائع واحد فتمام له منه

٥٩ لم يؤرخا بقضى ٥٠ أو رخا تاريخا واحدا ٥١ أو رخا تاريخا أحدهما سبق
 لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج
 ٥٢ أو رخا أحدهما الآخر
 يقضى لصاحب النتاج
 ادعيا عن ملكا مطلقا والآخر نتاجا والعين في أيديهما
 ٥٣ لم يؤرخا بقضى ٥٤ أو رخا تاريخا ٥٥ أو رخا تاريخا ٥٦ أو رخا أحدهما
 لصاحب النتاج واحد يقضى أحدهما سبق يقضى لا الآخر يقضى
 لصاحب النتاج لصاحب النتاج لصاحب النتاج
 ادعيا عن ملكا مطلقا والآخر نتاجا والعين في أيديهما
 ٥٧ لم يؤرخا بقضى ٥٨ أو رخا تاريخا ٥٩ أو رخا تاريخا ٦٠ أو رخا أحدهما
 لصاحب النتاج واحد يقضى أحدهما سبق يقضى لا الآخر يقضى
 لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج
 في باب دعوى الزجلين من الدرر والفرر ولورهن أحدهما من الخارج وذى اليد على الملك
 المطلق والآخر على النتاج فذو النتاج أولى وفي الباب المزبور من الملقى ولورهن على الملك
 والآخر على النتاج فهو أولى وكذلك لو كانا خارجين ١٥ وفي باب ما يدعيه الرجلان من شرح
 الجمع لو أقام أحدهما مدعى بيته على الملك والآخر على النتاج قدم صاحب النتاج موافقه
 خارجا أو ذاب لان صاحب النتاج يثبت أولية الملك فلا يملك الغير إلا بالتأني ١٦ وقال
 أبو السعد مود العمدى في تحرير أنه قد علم من هذه الأقول أنه لا فرق في أولية صاحب النتاج
 بين أن تكون العين في يد أحدهما أو في يد ثالث فإن كانت العين في يدهما فذلك لصاحب
 النتاج أولى لأن كل واحد من صاحب اليد وذو يد في نصفه وخارج في النصف الآخر كذا
 البدع الخارج والحاصل إذا برهن المدعيان أحدهما على الملك المطلق والآخر على النتاج
 تقدم بيته النتاج موافقه كان العين في يد أحدهما أو في يدهما أو في يد ثالث كما بين في الأصول
 ١٧ وقال في البحر الرائق في القضاء المطعوا هذه العبارة وهي قولهم تقدم بيته النتاج على
 بيته الملك المطلق فمثل ما لا أرخا أو انو يا أو سبق أحدهما أو رخا أحدهما أو لم يؤرخا
 أصلا فلا اعتبار بالتاريخ مع النتاج إلا من أرخ تاريخا مع نتاجه فلابد أن يوافق من المدعى لوقت
 ذى اليد ووافق وقت الخارج فيثبت بحكم الخارج ولو خالف سنة لوقت بينة البيتين
 عند دعامة المشايخ ويترك في يد ذى اليد على ما كان والنتاج يكسر النون ولادة الحيوان
 ووضعه عنده من تحت عنده بالبنا للمفعول ولدت ووضعت كافي المغرب والمراد ولادته في
 ملكه أو ملك بانه أو مورثه ١٨ والمراد يكون التاريخ مقتضيا في دعوى النتاج عدم
 موافقة التاريخ لسن المولود ودعوى النتاج دعوى سبب الملك بالولادة في ملكه لأن سبب
 ذلك نوعان أحدهما لا يمكن تكرره والثاني يمكن تكرره فلا يمكن تكرره هو النتاج فوقع
 النتاج في الخارج مرتين محال به في لا يتصور وعود الولد إلى بطن أمه ثم خرج مرة بعد أخرى
 فإذا كان الأمر كذلك الولد لا يبعد ولادته بعد الولادة مرة أخرى وما كان من المنافع كذلك ولا يصنع

مرة أخرى بعد نقضه ٢ فلا يكون نحو النتاج كما صرح به في المفسلات ١٩ فدعوى النتاج
 دعوى ما لا يتكرر كما صرح به فاضيفان في آخر دعوى المنقول ودعوى النتاج دعوى أولية
 الملك كما ذكرنا في آخر الفصل الثامن من الفصول فيكون كل دعوى أولية الملك كالنتاج
 وعلى هذا اتفاق الأئمة القبول في الفرع والأصول كما حققه جوى زاده ٢٠ فكل سبب للملك
 من المنافع ما لا يتكرر به في لا يمد ولا يصنع مرة ٢١ أخرى به بد نقضه فهو في معنى النتاج
 ودعوى الملك بهذا السبب كدعواه بالنتاج فإن لم يدر في عدم التكرر فحكمه حكمه في جميع
 أحكامه وأما كل سبب للملك من المنافع ما لا يتكرر به في يمد ولا يصنع مرة بعد أخرى به بد نقضه
 فهو لا يكون بمعنى النتاج بل يكون في منزلة الملك المطلق كما صرح به في المحيط والمبسوط
 والزباني والظهيرية وغيرها ٢٢ مثال ما لا يتكرر كسبب سبب قطنية أو كناية لا تنسج الأمرة
 فنسج قطن أو كان سبب للملك لا يتكرر فهو كالنتاج فلو أقام خارج وذو يد على أن
 هذا القطن ملكه رانه نسج عنده في ملكه كان ذوا اليد أولى كافي الحماية والبرافيه وغيرها ما
 انتهى وكاتب ابن خباب ابن سبب للملك لا يتكرر فهو كالنتاج فلو برهن كل من خارج وذو يد
 على أن هذا اللين ملك في ملكه كان ذوا اليد أولى كما نقله شارح الملقى وحديث عثمان أفندي
 الاسكوي ومثال ما لا يتكرر كالمنطقة المستوعدة من الذهب والفضة وغيرها كالبناء والشجر
 المغروس والبر المزروع وسائر المحبوب ونحوها ٢٣ فلو أقام خارج وذو يد على أن
 أخرى فلو برهن كل من الخارج وذى اليد ان المنطقة صنعت في ملكه وان الشجر المغروس له في
 ملكه وان البر المزروع والمحسوب المملوك له كان الخارج أولى لاحتمال أن الخارج فعله
 أو لا ثم غصبه ذوا اليد منه ونقضه وقيل ثانيا فيكون ملكا به ٢٤ الطريق فلم يكن في معنى
 النتاج بل يكون بمنزلة الملك المطلق كما ذكره ابن ملك على الجمع فان الذهب المصنوع والفضة
 المصنوعة والبناء ينقض ويبعد ثانيا والشجر يفرس ثم يقطع من الأرض ويفرس ثانيا
 والمحبوب تزرع ثم تفر بل مع التراب فيقزم تزرع ثانيا وكذلك المصنف الشريف مما لا يتكرر
 فلو أقام كل من الخارج وذى اليد الدائمة أنه مصنفه كتب في ملكه فانه يقضى به للمدعى لأن
 الكتابة مما لا يتكرر يكتب ثم يمحى ثم يكتب كافي دعوى المنقول من فاضيفان وفي الأصل في
 الثالث عشر من الدعوى أما السبب فنه ما يضرب مرتين ومنه ما يضرب مرة واحدة فيسأل
 عما إذا صاقله أن قالوا يضرب مرتين يقضى للمدعى وإن قالوا مرة واحدة يقضى لذى اليد فان اشكل
 عليهم أو اختلفوا ففي رواية أبي سليمان يقضى به لذى اليد وفي رواية حقه يقضى للخارج
 وفي الوجيز لا يدرى خشي وإن كان مشكلا فالأصح أن يلحق بالنتاج انتهى وفي الدرر فان
 اشكل يرجع إلى أهل الخبرة لأنهم أعرف به فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بيته
 هو الأصل والعدول عنه بحديث النتاج فإذا لم يرجع إلى الأصل انتهى
 ادعيا عن ملكا مطلقا والآخر نتاجا والعين في يد ثالث
 ٦١ لم يؤرخا ان ادعيا الملك بسبب عندهما في لا يتكرر يقضى به بينهما من ادعيا الملك
 بسبب الولاد من الحيوان والبقى يقضى به بينهما من ادعيا
 ٦٢ أو رخا تاريخا واحدا ان ادعيا الملك بسبب عندهما في لا يتكرر من المنافع يقضى به

٢ قوله فلا يكون نحو
 النتاج لعله سقط قبله
 وما كان من المنافع يصنع مرة
 بعد أخرى به بد نقضه
 ليوافق كلامه الآخر وبالجملة
 فأبصر هذا المقام
 نفسه
 ٣ خواهر زاده

بينهم مانصين ولا يعتبر التاريخ فيه ان ادعى الملك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود للوقت الذي وافق به بينهما وان لم يوافق بان اشكل عليه ما قضى به بينهما كذلك نصين وان خالف سنة الوقت الذي ذكرابطات البيهتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزيلعي وحقه صاحب الدرر

٦٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما مانصين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما ما قضى به ان وافق سنة وقت وان لم يوافق بان اشكل عليه ما يقضى بينهما نصين وان اشكل على أحدهما ما قضى به ان اشكل عليه وان خالف للوقت ينطبق البيان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزيلعي وحقه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين يقضى به لا آخر

٦٤ أو أرخ أحدهما الا الآخر ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما مانصين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ يقضى به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليه ما يقضى به بينهما نصين وان خالف سنة وقت المؤرخ يقضى به ان لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر يقضى به لمن اشكل عليه وهو من لم يؤرخ

٢ ادعى صاحب العيزي أيديهما

٦٥ لم يؤرخا ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصين وان ادعى الملك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق يقضى به بينهما نصين

٦٦ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما مانصين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكر ان يقضى به بينهما وان لم يوافق بان اشكل عليه ما يقضى به بينهما كذلك نصين وان خالف سنة للوقت الذي ذكرابطات البيهتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزيلعي وحقه صاحب الدرر

٦٧ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما مانصين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما ما قضى به لمن وافق سنة وقت وان لم يوافق بان اشكل عليه ما يقضى بينهما نصين وان اشكل على واحد منهما ما قضى به لمن اشكل عليه وان خالف سنة للوقت ينطبق البيان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزيلعي وحقه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين يقضى به لا آخر

٦٨ أو أرخ أحدهما الا الآخر ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما مانصين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ يقضى به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل يقضى بينهما نصين وان خالف الوقت المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ انتهى لانه اذا كان سن الدابة مخالفا

حكم صاحب البيهقي
التاريخ حكم الخارجين
منه

لاحد الوقتين وهو مشكل كل الوقت الآخر يقضى به لمن اشكل عليه وهو من لم يؤرخ في أواخر الفصل الثامن من القسوسين التاريخ في دعوى التنازع على كل حال أرخا سواء أو مختلفين أو لم يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط انتهى وفيه برهن الخارجان على التنازع فلم يؤرخا أو أرخا سواء أو أرخ أحدهما الا الآخر فهو بينهما الفقد المبرج ولوا رخاوا أحدهما سبق فلم يوافق سنة لاحدهما فهو له اظهر وكذب الآخر ولو خالفهما ما اشكل فهو بينهما لانه لم يثبت الوقت فكأنهما لم يؤرخا قيل فيما خالفهما بطلت البيهتان اظهروا كذب ما قلا يقضى لهما ١١ (واعلم) انه اذا تنازعا في دابة وبرهن على التنازع عنده او عندهما فهو ولم يؤرخا يحكم به الذي الميدان كانت في يد أحدهما او يحكم لهما ما ان كانت في أيديهما او في يدي ثلث كاذرة الزيلعي وفي الثامن عشر من دعوى التنازع خاتمة وان أرخا وما ينظر الى سن الدابة ان كان موافقا للوقت الذي ذكر ان يقضى به أيهما ما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لصاحب الوقت الذي سن الدابة عليه ١٢ يعني يقضى بان وافق سنهما وقت وان أرخ أحدهما ما ولم يؤرخ الا الآخر وافق سن الدابة للوقت المؤرخ يقضى به للمؤرخ أيضا لانه اذا كان أحدهما ما ولم يؤرخ الا الآخر وافق سنهما وقتها فاذا كان الامر كذلك ان أرخ أحدهما ما ولم يؤرخ الا الآخر كان وقت غير المؤرخ مهمما اعدم ذكر التاريخ فان فرض المؤرخ سابقا أو غير سابق يستقيم على صورة مستقيمة سبق أحد التاريخين وفي ذلك قضى ان وافق سنهما فهنا كذلك قضى للمؤرخ اوافقة تاريخه سنهما وان فرض المؤرخ مساويا تاريخه للمؤرخ يقضى للمؤرخ أيضا لان في موافقة غير المؤرخ شكافلا بما رضه موافقة المؤرخ كذا حقه جوي زاده في تحريراته ١٣ فلا فرق لانهما على وافق سنهما ان يكون الدابة في يد أحدهما او في يديهما ما اوفى يدي ثلث لان المعنى لا يختلف وان خالف سنهما للوقتين او اشكل يقضى به أيتهما ان كانت في أيديهما ما اوفى يدي ثلث وان كانت في يد أحدهما يقضى به الذي اليد كما حقه صاحب الدرر فلا عن الزيلعي وايد بقره وهو الاصح ١٤ (ثم اعلم) ان هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين اما اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر يقضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه كذا في الثاني عشر من دعوى التنازع خاتمة ١٥ وهذا ان أرخا كلاهما ما وان أرخ أحدهما ما ولم يؤرخ الا الآخر وكان سن الدابة مخالفا للتاريخ المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ لانه بالطريق الاولى في ان يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ أيهم وقتة فتصق الاشكال بينهما وبين سن الدابة بالطريق الاولى فيقضى بالدابة لمن اشكل عليه سن الدابة وهو من لم يؤرخ كذا حقه جوي زاده في تحريراته انتهى وان أرخ أحدهما ما ولم يؤرخ الا الآخر وكان سن الدابة مشكلا على جوي زاده في مشكلا عليه ما قضى بينهما كما في الثاني عشر والثالث عشر من دعوى التنازع خاتمة انتهى ١٥ اذا كانت الدابة في أيديهما ما اوفى يدي ثلث واما اذا كانت في يد أحدهما ما يقضى به الذي الميدان أرخ أحدهما ما ولم يؤرخ الا الآخر وكان سن الدابة مشكلا على ما كما حقه جوي زاده في تحريراته والمراد من مخالفة بين السن والوقت كون الدابة اكبر من الوقتين او اصغر منهما كما في الثامن عشر من دعوى الخط وفي عبارة دعوى التنازع في فصل ما يترج به إحدى البيهتين اذا كان سن الدابة دون الوقتين أو فوقهما يكون مخالفا للوقتين والمراد بالاشكال عدم ظهور

سن الدابة كما قال ابن مالك على الجمع في باب ما يدعيه الرجلان فان اشكل اي ان لم يظهر سن الدابة ١٥ واختلفت عبارات بعض النسخ فيما اذا خالف سن الدابة للوقتين قال في الهداية في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة للوقتين بطات البيهتان كذا ذكره الحاكم وتبعه في الكافي والتهذيب وغاية البيان والبدائع وقال محمد والاصح ان تكون الدابة بينهما مالانه اذا خالف سن الدابة للوقتين او اشكل يسقط اعتبار ذكر الوقت في نظر الى مقصودهما وهو اثبات المال في الدابة وقد استوي في الدعوى والحجة فوجب القضاء بينهما نصفين كذا في الكافي كما حقه بجوى زاده في تحريراته وفي آخر الفصل الثامن من الفصولين التاريخ في دعوى النتائج افوعلى كل حال ارجحوا واختافين اولم يؤرخا وارجح احدهما فقط قال المولى قاضي زاده اخذ من كلام صاحب الدرر والبدائع بان مخالفة السن للوقتين مكذب للوقتين لا مكذب البيهتين فالأول مذهبهم فقط اعتبار ذلك الوقت لاسقوط اعتبار أصل البيهتين لانهم يتيقن بكذب إحدى البيهتين بل وان يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرف الناظر كما اشار اليه المرحوم في محيطه وقد يشاهد ان بعض اهل النظر نظر في سن فرس وقال ان سنه اثنتان ونصف وكان سنه ثلاثا ونصف فاذا تقر هذا فاعلم انه اذا لم يثبت الوقت صار كالوقت على ما ذكره شيخ الاسلام الاسيحي في شرح الكافي لان الأصل عدم اعتبار التاريخ في النتائج كما مر انما من الفصولين كذا حقه بجوى زاده في تحريراته (وقال) قال قاضي خان في اواخر دعوى المنقول وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية بقضى له ما وفي رواية يطل البيهتان ١٥ وكذا في خزائن الاكمل وفي الثامن من العمداد وفي الرابع عشر من الاسترشاد وفي كافي الخليفة والظاهر من كلام قاضي خان انه رجع القضاء بينهما ما لانه قال في اول كتابه وفيها ككثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اختصرت على قول اربعة واثني عشر ما هو الاظهر وافترض بما هو الاظهر وقال الزباني في شرح الكنز نقلا من الموطأ والاصح انهما لا يبطلان بل بقضى بينهما ما اذا كانا خارجين او كانت في ايديهم ما وان كانت في يد احدهما بقضى به الذي اليد وهكذا ذكر محمد واما ما ذكره الحاكم بقوله بطات البيهتان وهو قول بعض المشايخ وهو ايسر شيء ١٥ واعتمد صاحب الدرر ما في الزباني وقال كافي الزباني وقول الزباني ظاهر الرواية وهو اختيار الاغنية الثلاثة كافي معراج الدراية وفي رضاء البحار الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح بظاهر الرواية تمت النقول من تحريرات المرحوم انقره وى افندى رحمه الله تعالى

ادعياننا متاجرا واليمين في يد احدهما

٦٩ لم يؤرخا ان ادعى المالك بسبب علمه ما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لذي اليد وان اقام كل منهما بيعة على النتائج فصاحب اليد اولى كذا في المولى على افندى وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبة قضى به لذي اليد من باب دعوى الرب لمين في دعوى الهندية ٧٠ او ارخا تاريخا احدا ان ادعى المالك بسبب علمه ما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يثبت التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبة ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكره قضى به لذي اليد وان لم يوافق بان اشكل او خالفه ما قضى

به لذي اليد كذلك

٧١ او ارخا تاريخا احدهما سبق ان ادعى المالك بسبب علمه ما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يثبت التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبة ان وافق سن الدابة تاريخا احدهما قضى به لمن وافق سنه وان لم يوافق بان اشكل عليه ما قضى به لذي اليد وان اشكل على احدهما قضى به لمن اشكل عليه وان خالف سنه للوقتين قضى به لذي اليد وان خالف لاحد الوقتين قضى به للاخر

٧٢ او ارخ احدهما الا الاخر ان ادعى ان المالك بسبب علمه ما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يثبت التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبة ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ قضى به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليه ما قضى به لذي اليد وان خالف سنه للوقت المؤرخ بقضى به لمن لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مذهب كل في الوقت الاخر قضى به لمن اشكل عليه وهو من لم يؤرخ

قال محمد في الأصل اذا ادعى الرجل دابة في يد انسان انما عليه ان يثبت عنده واقام بيعة عليه واقام صاحب اليد بيعة بمثل ذلك القياس بقضى به التاريخ وفي الاستحسان بقضى به صاحب اليد سواء اقام صاحب اليد البيعة على دعواه قبل القضاء بالخارج او بعده وفي الهداية وهذا هو الصحيح في اوائل الثاني عشر من دعوى التاريخ خاتمة هذا اذا لم يؤرخا وان ارخا قضى به لصاحب اليد الا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقت صاحب اليد موافقا للوقت الخارج لم يثبت بقضى للخارج في الثاني عشر من دعوى الحيطة ولا عبرة للتاريخ مع النتائج الا اذا ارخا وقتين مختلفين ووافق سن الدابة تاريخ الخارج فانه يقضى به للخارج وان وافق تاريخ لذي اليد او كان مشكلا او خالفه ما قضى به الذي اليد كافي دعوى الوجيز فاعلم هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين اما اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين فلا يخفى ان يكون موافقا او مخالفا او مشكلا للاخر فان كان موافقا فكما مر حكمه آتيا قضى لمن وافق وان كان مخالفا للوقتين قضى به الذي اليد كما مر وان كان مشكلا قضى به لمن اشكل عليه اما ذكر في التاريخ خاتمة والحيطة مطلقا اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مذهب كل في الوقت الاخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه ١٥ هذا اذا كانا رجا كلاهما وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الاخر وكان سن الدابة مخالفا لتاريخ المؤرخ بقضى لمن لم يؤرخ لانه بالظن بقى الاول من ان يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ اجهم وقته فتصدق الاشكال بينهما وبين سن الدابة بالظن بقى الاول في قضى بالدابة لمن اشكل عليه سن الدابة وهو من لم يؤرخ وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الاخر وكان سن الدابة مشكلا عليه ما قضى به الذي اليد كما حقه بجوى زاده ١٥ وفي باب دعوى الرجلين في مائتي الابحر وان برهن خارج وذو اليد على النتائج فذو اليد اولى وكذا لو برهن كل من تلقى المالك من آخر على النتائج عنده ١٥ يعنى لو كان النتائج ونحوه عندهما فذو اليد اولى كما لو كان النتائج ونحوه عنده نفسه فان كلامهم اذا تلقى المالك من رجل واقام البيعة على سبب ملك عنده لا يتكرر فهو بمنزلة من اقامها على ذلك السبب عنده نفسه لان بيعة ذي اليد قامت على أولية المالك فلا يثبت للخارج الا بالاتفاق

منه كما صرح به في الدرر والغرر في باب دعوى الرجلين ٨١ وفي الهداية في باب ما يدعيه الرجلان :
 ولو اتى بكل واحد منهما المالك من رجل على حدة وقام البيعة على النتائج عنده فهو بمنزلة
 اقامته على النتائج عنده نفسه ٨١ وسواء اتى كل واحد منهما ما بشره او اوارث او هبة او صدقة
 مقبوضتين كما اشار اليه في الناموس من شهادات البرازية وفي آخر دعوى المنقول من قاضي خان
 عـ بدعي بدرجل اقام رجل البيعة انه عـ بعده اشتراه من فلان آخر وانه ولد في ملك بانه فلان فانه
 يقضي بالبيعة الذي اليد لان كل واحد منهما ادعى نتائج بانه ودعوى نتائج بانه كدعوى نتائج
 نفسه فيقضي بيعة ذي اليد انتهى لان كل واحد من الخارج وذو اليد خصم في اثبات نتائج
 بانه كما انه خصم في اثبات المالك ولو حضر البائمان واقاما البيعة على النتائج كان صاحب
 النتائج اولى فكذلك من قام مقامه ما كما صرح به الزيلعي انتهى وفي الدرر في باب دعوى
 الرجلين قال في الذخيرة والحاصل ان بيعة ذي اليد على النتائج اعم من بيعته الخارج على
 النتائج اولى على مطلق المالك بان ادعى ذوال اليد النتائج وادعى الخارج النتائج او ادعى الخارج المالك
 المطلق اذ المبدع الخارج على ذي اليد دفعه لا نحو الغصب او الوديعة او الاجارة او الرهن
 او العارية ونحوها فاما اذا ادعى الخارج مع ذلك في بيعة الخارج اولى وقال في العمادية
 بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى النتائج من المبسوط ما يحالف
 المذكور في الذخيرة قال دابة في بدرجل اقام آخر بيعة انه ادبته اجره من ذي اليد واعارها
 منه او رهنه اياه وذو اليد اقام بيعة انه ادبته فثبت عنده فانه يقضي به بالذي اليد لانه يدعي
 النتائج والآخر يدعي الاجارة والافارة والنتائج سبق منها فيقضي لذو اليد وهذا خلاف
 ما نقل عنه ٨١ وفي البرهاني في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى اذا ادعى ذوال اليد النتائج
 وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه وذو اليد كانت بيعة الخارج اولى وكذا اذا ادعى ذوال اليد
 النتائج وادعى الخارج انه ملكه اجره او وديعه او اعاره كانت بيعة الخارج اولى قال شيخ
 الاسلام الحاصل ان بيعة ذي اليد على النتائج اعم من بيعته الخارج على النتائج اولى على
 المالك المطلق بان ادعى ذوال اليد النتائج وادعى الخارج المالك المطلق او النتائج اذ المبدع الخارج
 على ذي اليد لا نحو الغصب او الوديعة او الاجارة او الرهن او العارية او ما شبه ذلك اما اذا
 ادعى المالك المطلق ومع ذلك فله لاف بيعة الخارج اولى وأشار عـ مدعة الى هذا المعنى لان بيعة
 الخارج في هذه الصورة اكثر اثباتا انتهى هكذا في الظهيرية في النوع الثاني من كتاب
 الدعوى تحت القول وافق مشايخنا عـ ملة المحيط به في بقى بترجيح بيعة الخارج في الصورة
 المذكورة

٢ بان ادعى أحدهما
 شرا من زيد والآخر
 رهنا أو هبة منه

٣ بان ادعى أحدهما
 شرا من زيد والآخر
 رهنا أو هبة منه

ادعيام ملكا بيمين مختلفين من واحد والعين في يد ثالث ٢
 ٧٣ لم يؤخر بقضي ٧٤ أو أرخا تاريخا واحدا ٧٥ وأرخا تاريخ ٧٦ وأرخ أحدهما لا
 ادعى الشراء يقضي لدى الشراء أحدهما السابق لاخر يقضي
 للمؤرخ يقضي للسابق
 ادعيام ملكا بيمين مختلفين من واحد والعين في يدهما ٣
 ٧٧ لم يؤخر بقضي ٧٨ أو أرخا تاريخا ٧٩ أو أرخا تاريخا أحدهما ٨٠ أو أرخ أحدهما
 بينهما واحد يقضي بينهما السابق يقضي للسابق لا الاخر يقضي بينهما

ادعيام ملكا بيمين مختلفين من واحد والعين في يد أحدهما ٣
 ٨١ لم يؤخر بقضي ٨٢ أو أرخا تاريخا ٨٣ أو أرخا تاريخا ٨٤ أو أرخ أحدهما
 لذو اليد واحد يقضي أحدهما السابق لا الاخر يقضي
 لذو اليد يقضي للسابق
 ادعيام ملكا بيمين مختلفين من اثنين والعين في يد ثالث ٣
 ٨٥ لم يؤخر بقضي ٨٦ أو أرخا تاريخا واحدا ٨٧ أو أرخا تاريخا أحدهما السابق
 بينهما كافي المالك يقضي بينهما كافي المالك عند الامامين يقضي للسابق وعند
 المطلق المطلق محمد يقضي بينهما كافي المالك
 المطلق ومشايعنا أفتوا
 على قول الامامين
 ٨٨ أو أرخ أحدهما لا الاخر يقضي بينهما عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يقضي للمؤرخ
 وعند محمد ان أطلق كافي المالك المطلق ومشايعنا أفتوا على قول أبي حنيفة
 ادعيام ملكا بيمين مختلفين من اثنين والعين في يدهما
 ٨٩ لم يؤخر بقضي ٩٠ أو أرخا تاريخا واحدا ٩١ أو أرخا تاريخا أحدهما السابق
 بينهما كافي المالك يقضي بينهما كافي المالك عند الامامين يقضي للسابق وعند
 المطلق المطلق محمد يقضي بينهما كافي المالك
 المطلق ومشايعنا أفتوا على قول
 الامامين
 ٩٢ أو أرخ أحدهما لا الاخر عند أبي حنيفة يقضي بينهما وعند أبي يوسف يقضي للمؤرخ
 وعند محمد ان أطلق كافي المالك المطلق ومشايعنا أفتوا على قول أبي حنيفة
 ادعيام ملكا بيمين مختلفين من اثنين والعين في يد أحدهما
 ٩٣ لم يؤخر بقضي للخارج كافي المالك ٩٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضي للخارج كافي المالك
 المطلق
 ٩٥ أو أرخا تاريخا أحدهما السابق عند
 الامامين يقضي للسابق وعند محمد يقضي
 للخارج كافي المالك المطلق ومشايعنا
 أفتوا على قول الامامين
 ومشايعنا أفتوا على قول محمد
 ادعيام عينا في يد آخر فبرهن أحدهما انه اشتراه من زيد وبرهن الاخر انه ارثه من زيد ولم
 يؤخر أو أرخا أو افان شرا اولى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر فالنورخ اولى ولو
 أرخا واحدهما أقدم فهو اولى ولو كانت العين في يد أحدهما فهو اولى الا اذا سبق تاريخ
 الخارج فهو للخارج ولو ادعى أحدهما هبة وقبض من زيد وادعى الاخر شرا منه من زيد
 ولم يؤرخا أو أرخا أو افان شرا اولى وكذا جميع ما صرح في الرهن ولو كانت العين بيدهما فهو
 بينهما الا ان يؤرخا واحدهما ما تقدم فهو اولى والصدقة مع الشراء كالهبة مع الشراء

٢ بان ادعى أحدهما
 شرا من زيد والآخر
 رهنا أو هبة منه

٣ بان ادعى أحدهما
 شرا من زيد والآخر
 رهنا أو هبة منه

ولو اجتمع الهبتان فحكمه حكم ما اجتمع الشرا آن في اواخر الفصل الثامن من الفصولين
 واذا اجتمع الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فالحق فيهما اذا
 اجتمع الشرا آن من ان يرد في دعوى الرجاء بين مختلفين من كتاب الدعوى نقل في
 الرابع من دعوى الترخاينة هذا الوادي الثاني الملك من جهة واحدة بين مختلفين فلو ادعى
 من جهة اثنين بين مختلفين بان ادعى احدى مالهبة والاخر شرا لو كانت العين بيد
 ثالث او بيدهما او بيد احدى مالهبة كحكم ما اذا ادعى ملكا مطلقا اذ كل منهما يثبت
 الملك المطلق لملكه ثم ثبت الانتقال الى نفسه فكان المالكين ادعى ملكا مطلقا وبرهنا
 في كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق انه يقضى بينهما ما كانا كذا اذ اوفى بس
 عين بيده او برهن آخر انه شرا من زيد و برهن آخر ان بكر او هبه فهو بينهما ولو برهن على الثاني
 من واحد فالشرا اولى اذ ان صادقا على انه لواحد ففي النزاع في السابق فالشرا اولى لانه لما
 لم يبين سبق احدى مالهبة الا انه ما و اقامه اول وقتنا كان الشرا امرع نقاذ من الهبة لانها
 لا تصح الا بقبض والبيع يصح بدونه هـ وان ادعى احدى مالهبة الشرا من زيد والاخر هبة
 وقبض من الاخر والعين في يد ثالث يقضى بينهما ما وكذا الوادي ثالث مائة اثنان اية وادى رابع
 صدقة وقبض من آخر يقضى بينهم ارباعا عند استواء الحجة اذ تلقوا الملك من ملكهم فكأنهم
 حضروا وبرهنوا على الملك المطلق فصولين من اواخر الثامن وان ادعى احدى مالهبة من زيد
 والاخر الهبة من الاخر والعين في يد ثالث يقضى بينهما ما وكذا ان ادعى ثالث مائة اثنان اية
 وادى رابع صدقة من آخر يقضى بينهم ارباعا وان كانت العين في يد احدى مالهبة فالحق في
 السابق التاريخ وان كان في ايديهم ما يقضى بينهما الا في السابق التاريخ فهو له اذ كان المدعى
 مالا يقسم كانه بدو الهبة وأما ما يقسم كالدار والعقار فانه يقضى لدى الشرا ان يرد
 وانما يصح ان يقضى بينهما ما لو كان المدعى مالا يحتمل القسمة أما الماحتمل في يقضى بملكه لدى
 الشرا والعصم في الهبة ان يقضى بينهما ما يحتمل القسمة أولا اذا الشروع الطارئ لا يقسم
 الهبة والصدقة في العصم ويقدر الرهن كذا في اواخر الفصل الثامن من الفصولين وهذا
 آخر ما وجدته ونقلته من نسخة محرفة تحريها كيا بهمدان سمعت ما ظهر لي من الغلط
 بالرجوع الى اصوله التي هي في يدي ومقتضى طريقة القيمة الاصول المنقول عنها تتم تصحيحها ان
 شاء الله تعالى (قوله او شرا مؤرخ) أشار به ذكره بعد ذكر الملك الى انه لا فرق بين دعوى الملك
 المطلق والذي بسبب قال العيني وأما الصورة الثانية أي صورة الشرا فلا تتم مالهبة ادعى
 الشرا من شخص واحد فانه ان الملك له فن أثبت منه ما التلق من جهته في زمان
 لا يزاح فيه احدى كان اولى هـ فقول وان برهن خارجا الخ يشترط على غان مسائل من
 الصور المتقدمة (قوله من واحد غير ذي يد) انما يقسم به تبع الهبة لان دعوى الخارجين
 الشرا من ذي يد قد تمت في قوله ولو برهن خارجا على شيء يقضى به له ما فلا فائدة في التعميم
 بحر وفيه وقيد بالبرهان على التاريخ أي منه ما في الاولى لانه لو أرخت احدى مالهبة ما دون
 الاخرى فهو سواء كالولم يؤرخ عنه وقال أبو يوسف المؤرخ اولى وقال محمد الميم اولى
 بخلاف ما اذا أرخت احدى مالهبة في الثانية فان المؤرخ اولى والحاصل انه ما اذا لم يؤرخا

أقول دخل في الصدقة
 دعوى الوقف بان ادعى
 ذويه من والده وادعى
 آخر وقتا منه وأرخ الاول
 لا الثاني والحكم العمل
 بيعة ذي التاريخ تأمل
 (خير الدين) هـ منه

أو شرا مؤرخ من واحد
 غير ذي يد (أو برهن
 خارج على ملك مؤرخ)

أو أرخا واحد تو يافى بينهما في المسائلين وان أرخا وسبق احدى مالهبة سابق اولى فيه ما وان
 أرخت احدى مالهبة ما فقط فهي الاحق في الثانية لاني الاولى وقد منان دعوى الوقف كدعوى
 الملك المطلق فيقدم الخارج والاسبق تاريخا (قوله وذويه على ملك) قيد بالملك لانهم الوافقها
 على انهم في يده من ذمتين ولم يشهدا أنهما قضى به لانهما ادعى لانهم ادعت بالملك (قوله
 فالسابق احق) لانه أثبت أنه أول المالكين فلا يتناقى الملك الا من جهته ولم يتناقى الاخر
 منه وقيد بالتاريخ منهما لانه اذا لم يؤرخا واحد تو يافى بينهما في المسائلين الا وامين وان
 سبقت احدى مالهبة فالسابقة اولى فيه ما وان أرخت احدى مالهبة ما فقط فهي الاحق في الثانية
 لا الاولى وأما في الثالثة فالخارج اولى في الصور الثلاثة ونعامه في البحر (قوله متفق)
 يجوز ان يقرأ بالرفع خبر ابتداء محذوف أي هو أي الشأن متفق ويجوز ان يصب على الحال من
 فاعل برهنا (قوله أو مختلف عيني) ومثله في الزيلعي تبعه الكافي وادعى في البحر انه سهم
 وانه يقدم السابق في دعوى الشرا من شخص واحد فانه يقدم السابق تاريخا ووجه الرمي
 بانه هو الساهي فان في المسألة اختلاف الرواية ففي جامع الفصولين ولو برهن على الشرا
 من اثنين وتاريخ احدى مالهبة سبق اختلاف الروايات في الكتب فإذ كرفي الهبة بداية يشير
 الى انه لا عبرة بسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على ان السابق اولى ثم يرجع صاحب
 جامع الفصولين الاول هـ ملخصا وفي نور العيني عن قاضي خان ادعى شرا من اثنين
 يقضى بينهما ما نصفين وان أرخا واحد مالهبة السابق فهو احق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر
 التاريخ بعني يقضى بينهما ما وان أرخا واحد مالهبة ما فقط يقضى بينهما ما نصفين وفاقا لولا احدى مالهبة
 يد فالخارج اولى خلاصة الا اذا سبق تاريخ ذي اليد بداية برهن خارجا على شرا
 شيء من اثنين وارخا هـ مالهبة لانهم ما يثبتان الملك ابا نهـ ما يصير كأنهم ما حضر او ادعى بانهم بخير
 كل منهما كما في مسـ ثله دعوى الخارجين شرا من ذي اليد كقاية لو برهن على شرا من
 اثنين وتاريخ احدى مالهبة سبق اختلاف الروايات المكتبة في الهبة يشترط ان لا عبرة بسبق
 التاريخ بل يقضى بينهما ما وفي المبسوط ما يدل صريحاً ان السابق اولى (يقول الحقير) ويؤيده
 ما مر عن قاضي خان انه ظاهر الرواية في الهبة بداية اختصار قول محمد هـ ثم قال ودليل
 ما في المبسوط وقاضي خان وهو ان السابق تاريخا يقضي الملك الى نفسه في زمان لا يزاحه
 غيره أقوى من دليل ما في الهبة وهو انه ما يثبتان الملك ابا نهـ ما فكأنهم ما حضر أو
 ادعى الملك بالتاريخ ووجه قوة الاول غير خاف على من تأمل وبرهنا انه ظاهر الرواية
 هـ وكذا بحث في امل ما في الهبة بداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم ان تقييد
 المصنف باتفاق التاريخ في على ظاهر الرواية فهو اولى بما في الشارح من متابعه الا دروان
 وافق الكافي والهداية وأـ الحكم عليه بالسهم وكانت دم عن البحر في الاخير (قوله من
 رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشرا منه صاحبه فإما (قوله استويا) لانهم في الاول
 يثبتان الملك ابا نهـ ما فكأنهم ما حضر او لو وقت احدى مالهبة فاقوته لا يدل على تقدم الملك بل واز
 ان يكون الاخر اقدم بـ لاف ما اذا كان البائع واحد لانهم ما اتفق قاعلي ان الملك لا يتناقى
 الا من جهته فاذا أثبت احدى مالهبة تاريخا يحكم به حتى يثبت انه تقدمه شرا غيره بحر ثم قال

وذويه على ملك مؤرخ اقدم
 فالسابق احق وان برهن
 على شرا متفق تاريخا
 او مختلف عيني وكل يد
 الشرا (من) رجل آخر
 أو وقت احدى مالهبة فقط
 استويا ان تعدد البائع

وان استويا في مسئلة الكتاب يقضى به بينهم نصفين ثم يغير كل واحد منهم ما ان شاء اخذ نصف
 العبد نصف الثمن وان شاء تركه **١٥** (قولوا وان اتحد الخ) ذكرنا الكلام عليه آتوا وقد قدمت
 في هذا الباب في محلها من السراج (قوله ما يبدى له بائعه) بان يشهدوا انه اشتراها من فلان
 وهو يملكها قال في البصر ثم اعلم ان البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من
 فلان وهو يملكها كما في خزانة الاكل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من
 فلان حتى يشهدوا انه باعها منه وهو يملكها او يشهدوا انه هذا المدي اشتراها من
 فلان بكذا ونفذه الثمن وسلمها اليه لان الانسان قد يبيع ما لا يملك بل وان يكون وكبلا او
 متهديا فلا يصح المشتري المالك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع او ما يدل عليه **١٦** قلت اذا
 كان البائع **١٧** لا يملك في يده دون بانه باعه او هو يملكها فليتم **١٨** اقول اذا عرف
 الشراء وان البائع وكبيل فالظاهر انهم يقولون باعه بالو كالة عن يملكها لان خصوص وهو
 يملكها غير لازم قال في نور العين في آخر الفصل السادس من راض الام بسوط لا تقبل بيعة الشراء
 من الغائب الا بانتم اداة بائعا الثلاثة اما بانه يان يقولوا باع وهو يملكه واما بانه يشتره
 بان يقولوا هو له مشتري اشتراه من فلان واما بقبضه بان يقولوا هو له مشتري اشتراه منه وقبضه
١٩ وفيه راضا الفتاوى القاضي ظهير ادعى ان ثار ورثته من ابيه وادعى آخر شرا منه من الميت
 وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يده مدي
 الشراء او مدي الارث فالشهادة جائزة لانهم اعلم على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد
 المشتري او الوارث املوا كانت فالشهادة بالبيع كالشهادة ببيع وملاك **٢٠** وفي البصر عن
 البرازية اذا كان المبيع في يد البائع تقبل من غيره كرمك البائع وان كان في يده غيره والمدي
 يدعيه نفسه ان ذكر المدي وشهوده ان البائع **٢١** كها او قالوا اسلمها اليه وقال سلمها الي
 او قال قبضت وقالوا قبض او قال ملكي اشترى به ثمنه وهي في تقبل فان شهدوا على الشراء
 والتقدم ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى
 ولا الشهادة ولو لوهم **٢٢** ودوا باليد البائع دون المالك اختلقوا **٢٣** (قوله ان لم يكن المبيع في
 يد البائع) اي وهو يدعي الشراء منه وبرهن فانه لا يحتاج الى شهادة الشهود بملك البائع
 لما يتيه وضع يده (قوله ولو شهدوا يده) اي يد البائع دون المالك اي والمبيع ليس في يده (قوله
 فقولان) يعني ان يعمد عدم صحة ذلك لان اليد تنموع الى يده ملك ويد غصب ويد امانة
 ويان العام لا يحقق الخاص وهو المطلوب الذي هو المالك تامل (قوله وذو اليد على الشراء
 منه) صورته عبيد في يد زيدا دعاه **٢٤** كرهانه **٢٥** كره برهن عليه وبرهن زيدا على الشراء
 منه فذو اليد اولى لان الخارج ان كان يثبت اولى به المالك فذو اليد يتلقى المالك منه فلا
 تنافي فيه فصار كذا اذا اقر بالمالك ثم ادعى الشراء منه وكذا لو برهن الخارج على الارث
 فصولين ولو برهن على الشراء من اجنبي فالخارج احق (قولوا وبرهنا) اي الخارج وذو
 اليد رضى البصر اطلقه فسلم ما اذا ارشوا واستوى تاريخهما او سبق اولم يورخا ام لا
 او ارخت احدهما **٢٦** فلا اعتبار للتاريخ مع النتائج الا ان من ارش تاريخا مستحسلا

وان اتحد في الوقت احق
 ثم لا بد من ذكر المدي
 وشهوده ما يبدى له بائعه
 ان لم يكن المبيع في يد
 البائع ولو شهدوا يده
 فقولان برزانية فان برهن
 خارج على المالك وذو اليد
 على الشراء منه او برهنا
 على سبب ملك لا يكره

٢٧
 لا اعتبار بالتاريخ مع
 النتائج الا ان تاريخا
 مستحسلا

(كانتاج)

بان لم يوافق من المدي لوقت ذي اليد ووافق وقت الخارج فيمنه ذبحكم للخارج ولو خالف منه
 لا وقتين لغت البيعة وان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذي اليد على ما كان وهو يتم ما نصفين
 كذا في رواية كذا في جامع النصولين وفيه برهن الخارج ان هذه امته ولدت هذا القن
 في ملكي وبرهن ذو اليد على ملكي يحكم به المدي لان ما ادعى في الامه ملكا مطلقا فيقضى
 به المدي ثم يستحق القن تبعها **٢٨** وبه **٢٩** فذا ظهر ان ذال اليد اعيا يقدم في دعوى النتائج
 على الخارج ان لم يتنازع في الام املوا تنازع في المالك اطلق وشهدوا به بنتاج ولدها
 فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها **٣٠** (قوله كانتاج) **٣١** هو ولادة الحيوان من تحت عنده
 بالبناء لانه مولد ولدت ووضع كافي المقرب **٣٢** والمراد ولادته في ملكه او ملك بائعه
 او مورثه ولذا قال في خزانة الاكل لو اقام ذو اليد ان هذه الدابة تحت عنده او نسج
 هذا الثوب عنده او ان هذا الولد ولدت له امته **٣٣** ولم يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له **٣٤**
 وكذا لو شهدوا انهم انبت امته لانهم انما يشهدوا بانها نسب كذا في الخزانة وفي جامع
 النصولين برهن كل من الخارج وذو اليد على نتائج في ملك بائعه حكم لذو اليد اذ كل منهما
 خصم عن بائعه فكان بائعه ما حضر او ادعى ملكا بنتاج فانه يحكم لذو اليد **٣٥** وانما
 حكم لذو اليد لان البيعة قامت على ما لا تدل عليه اليد وترتبط بيعة ذي اليد باليد ففقد
 له وهذا هو الصحيح والقضاء بيعة الخارج هو الاصل وانما عدلتا عنه بفحص النتائج وهو ما روى
 جابر بن عبد الله ان رجلا ادعى فاقة في يد رجل وأقام البيعة انما فاقته تحت عنده وأقام الذي
 هي في يده بيعة انما فاقته تحتها ففقد في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا
 حديث مشهور صحيح فصار من مسئلة النتائج مخصوصة كافي المحيط وفي القصة كما تقدم
 بيعة ذي اليد اذا أثبت اولى المالك بالنتائج عنده فكذا اذا ادعاه عنده مورثه **٣٦** ولو برهن
 انه ولد في ملكه وبرهن ذو اليد انه ولد في ملك بائعه حكم به لذو اليد لانه خصم عن
 باقي المالك منه ويده يد المالك منه فكانت حضرة وبرهن على النتائج والمدي في يده يحكم به
 كذا **٣٧** **٣٨** وبه يظهر انه لا يرجح نتائج في ملكه على نتائج في ملك بائعه **٣٩** ولا يشترط
 ان يشهدوا بان امه في ملكه امكن لو شهدت بيعة بذلك دون أخرى قدمت عليها لما في الخزانة
 عبيد في يد رجل اقام رجل البيعة انه عبيده ولد في ملكه وأقام آخر البيعة انه عبيده ولد في ملكه
 من امته هذه قضى للذي امه في يده فان اقام صاحب اليد البيعة انه عبيده ولد في ملكه من امه
 أخرى فصاحب اليد اولى **٤٠** عبيد في يد رجل اقام رجل البيعة انه عبيده ولد من امته هذه من
 عبيده هذا وأقام رجل آخر البيعة بمثل ذلك فيكون بينهم ما نصفين فيكون ابن عبيدين وامتين
 وقال صاحبنا لا يثبت نسبهم من امه **٤١** ومحل تقديم بيعة ذي اليد في النتائج اذ المديع الخارج
 يتاجروا عتقا والاك كان الخارج اولى لان بيعة النتائج مع العتق أكثر ائبا تالانها أثبتت
 اولى المالك على وجه لا يصح عليه أصلا ويبيد ذي اليد أثبت المالك على وجه يصور استحقاق
 ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج العتق مع مطلق المالك وذو اليد ادعى النتائج
 في بيعة ذي اليد اولى **٤٢** وفي شهادات البرازية الشاهد دعاه من دابة تتبع دابة وترتفع
 له ان يشهد بالملك والنتائج **٤٣** قال في الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على النتائج

٢٤
 يقدم ذو اليد في دعوى
 النتائج ان لم يكن النزاع
 في الام

٣٥ تعريف النتائج

٣٦ مطلب

٣٧
 المراد بالنتائج ولادته في
 ملكه او ملك بائعه او مورثه

٣٨ مطلب

٣٩
 هذا الولد ولدت له امته ولم
 يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له

٤٠ مطلب

٤١
 لا يرجح نتائج في ملكه على
 نتائج في ملك بائعه

٤٢ مطلب

٤٣
 لا يشترط ان يشهدوا
 ان امه في ملكه

٤٤ مطلب

٤٥
 برهن كل من خارجين انه
 عبيده ولد من امته وعبيده
 عبيدين تنصف وهو ابن
 عبيدين وامتين

٤٦ مطلب

٤٧
 رأى دابة تتبع دابة
 وترتفع بشهد بالملك والنتائج

لزيد وآخر ان على النتائج لعدم رويته وبتصور هذا بان رأى الشاهد ان انه ارتفع من ابن أنى كانت
 في ملكه وآخر ان رأى ان ارتفع من ابن أنى في ملك آخر فكل الشهادة للفرقة بين **هـ** (قوله
 وما في معناه) مما لا يشكركم (قوله كنسج لا بعد) كالتياب القطي (قوله وحلب ابن) واتخاذ
 الجبن والماء والمرعز او جبر الصوف فاذا ادعى خارج وذو يدان هذه شيئا في نصبت عنه يدى
 أو ابى حلب عندي أو جنى أولبدي اتخذ عندي أو صوفى جنى عنه يدى فانه يقدم ذو اليد كما
 في النتائج والعلة ما في النتائج والجبن بضعة وبضعتين كقبل قاموس والمرعز اذا شددت
 الزاى قصرت واذا خفت مدت والميم والعين **كـ** ورتان وقد يقال مرعزاه بفتح الميم
 مخففة ممدودة وهى كالصوف تحت شعرا من مغرب قال أبو الـ وهو الشعر الخفيف الذى
 ينتف من ظهر المزمز يعمل منه الاقنعة الرقيقة **هـ** (أقول) ويوجد جنس مخصوص
 يسمى المرعز يعمل من صوفه الشال الالاهور والفرمان وهو يشبه المعز فى الخلقة والغنى فى
 الصوف الا انه اقل من صوف الغنى ولم يله هو هو قال فى البحر ولا بد من الشهادة بالقب مع
 السبب الذى لا يشكركم كالتناج **هـ ط** (قوله ولوعنه بدبانه) أو عنده مودته كاتفة دم أى
 لا فرق بين أن يدعى كل منهم التناج ونحوه عنده أو عنده بدبانه فحكم التناج بجوى على ما في
 معناه من كل غير متكرر (قوله فذواليدأحق) أطلقه فعمل ما اذا ارخا واستوى تاريخه ما
 أو سبق أحدهما الى آخر ما قدمناه قريبا من البحر (قوله الا اذا ادعى الخارج الخ) أى حيث
 تكون بيضة الخارج أولى وان ادعى ذو اليد التناج لان بيضة الخارج فى هذه الصورة أكثر
 اثباتا لانها تثبت الفعل على ذى اليد وهو الغصب واشباهه اذ هو غير ثابت أصلا وأولية الملك
 ان لم يكن ثابتا باليد فاصل الملك ثابت بما اظهره ان كان ثابتا باليد من وجه دون وجهه فكان
 اثبات غير الثابت من كل وجهه أولى اذ البيضة الانبثات كافي للثبوت بقى ما اذا ادعى الخارج
 فعلا ونتاجا يقدم بالاولى ويمكن ادخالها فى عبارته بان يقال دابة فى يدرجل أقام آخر بيضة انما
 دابته ملكا ونتاجا أخذها من ذى اليد تأمل (قوله فعلا) أى وان لم يدع الخارج النتائج تأمل
 (قوله كغصب أو ودية) قال فى البحر وقد يكون كل منهما ممدعا للملك والنتائج فقط **ح** اذ لو
 ادعى الخارج الفعل على ذى اليد كالفصل والاجارة والعارية فيبيد الخارج أولى وان ادعى
 ذو اليد النتائج لان بيضة الخارج فى هذه الصورة أكثر اثباتا لانها تثبت الفعل على ذى اليد اذ هو
 غير ثابت أصلا كما ذكره الشارح **هـ** (قوله فى رواية) الاولى أن يقول فى قول **كـ** فى
 الشبهة لاية وانما قال ذلك لما قال فى العمادية به من نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه أبو الليث فى
 باب دعوى النتائج عن الميسوط ما يخالف المذکور فى الذخيرة فقال دابة فى يدرجل أقام
 آخر بيضة انما دابته آجرها من ذى اليد وأعارها منه أو رهنها اليه وذو اليد انما دابته نصبت
 عنه فانه يقضى به بالذى اليد لانه يدعى ملك النتائج والاتريدى الاجارة أو الاعارة والنتائج
 أسبق منهما فاقضى لذى اليد وهذا خلاف ما نقل عنه درر واسـ تظهر فى نور العين ان ما في
 الذخيرة هو الاصح والارجح وبه ظهر عدم الاختلاف بين العبارتين بان يحمل الاول على ان
 كلامه ما ادعى النتائج ونحوه وزاد دعوى الفعل وما نقله عن أبي الليث ان الخارج انما ادعى
 الفعل فقط بدون النتائج ليكن تعليل الزاى يقتضى ان الثبوت للفعل أكثر اثباتا سواء كان

وما في معناه كنسج لا بد
 وغزل قطن (وحلب ابن
 وبرز صوف) وهو ما
 عند بانه درر (فذل اليد
 أ-ق) من الخارج اجاعا
 الا اذا ادعى الخارج عليه
 فعلا كغصب أو ودية أو
 اجارة ونحوها فى رواية درر

مطلب
 ادعى الخارج الفعل على
 ذى اليد ادعى النتائج
 فان الخارج أولى

معه دعوى نتاج أو لا فلذلك كم صاحب الدرر انما رواية ثانية وعليها اقتصر فى البحر
 وشراح الهداية ومبارة الزاى به تعليل تقديم ذى اليد فى دعوى النتائج بان اليد لا تمدل على
 أولية الملك فكان مـ أو بالخراج فيها ما ثبت ما يدفع الخارج ويبيد ذى اليد وقوله لا يدفع
 ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على ذى اليد حيث يكون ينتهه أرجح وان ادعى ذو اليد
 النتائج لانه فى هـ ذم أكثر اثباتا لانها تثبت ما هو غير ثابت أصلا **هـ** مطلقا ويؤيدها ما ذكره
 قريبا ان شاء الله تعالى عن مـ قول المصنف قضى به الذى اليد ويستغنى أيضا ما اذا تنازع فى
 الام كجر وما اذا ادعى الخارج اعتساقا على النتائج كما مروى فى (فروع) وفى البحر شاتان فى يد
 رجل أحدهما مبيضه والاخرى سودا فادعاهما رجل وأقام البيضة انما هو وان هـ هذه البيضة
 ولدت هذه السودا فى ملكه وأقام ذو اليد البيضة انما هو وان هـ السودا ولدت هذه البيضة
 فى ملكه فانه يقضى لكل واحد منهما بالاشاة الذى ذكرت فهو انما ولدت فى ملكه أى يقضى
 الاول بالسودا والثانى بالمبيضا قال فى التاترينية هكذا ذكر محمد وهذا اذا كان من
 الشاتين مشكلا فان كانت واحدة منهم انصلح أما لاخرى والاخرى لا تصلح أما هـ كانت
 علامة الصدق ظاهرة فى شهادة شهود أحدهم اذ يقضى بشهادة شهوده وعن أبي يوسف فيما اذا
 كان من الشاتين مشكلا الى لا أقبل بيضة ما أو أقضى بالاشاة لكل واحد منهما بالاشاة التى فى يده
 وهذا قضاء ترك لأشياء استعاق ولوأقام الذى فى يده المبيضا شاتى ولدت فى ملكى
 والسودا التى فى يد صاحبي شاتى ولدت من هـ هذه البيضا وأقام الذى بالسودا فى يده ان
 السودا ولدت فى ملكى والمبيضا التى فى يد صاحبي ملكى ولدت من هـ هذه السودا فانه يقضى
 لكل واحد منهما بما فى يده انتهى وان كان فى يدرجل سهام أو دجاج أو طير مما يفرخ أقام
 رجل البيضة انه فرخ فى ملكه وأقام صاحب اليد البيضة على منسل ذلك قضى به لصاحب
 اليد ولو ادعى ابنا فى يدرجل انه له ضرب به فى ملكه وبرهن ذو اليد يقضى به للخارج ولو كان
 مكان اللبى آجر أو جرس أو نورة يقضى به لصاحب اليد وغزل القطن لا يشكركم رقيقة قضى به
 لذى اليد بخلاف غزل الصوف وورق الشجر وغيره فبعض النتائج بخلاف غصن الشجرة
 والخططة لا بد من الشهادة بالملك مع السبب الذى لا يشكركم كالنتائج ولو برهن الخارج على
 ان البيضة التى تفلتت عن هذه الدجاجة كانت له لم يقضى له بالدجاجة ويقضى على صاحب
 الدجاجة ببيضة مثلهما لصاحبهم لان ملك البيضة ليس بسبب ملك الدجاجة فان من غصب بيضة
 وحضنها تحت دجاجة له كان الفرخ للغاصب وعليه مثلهما بخلاف الامة فان ولدها لصاحب
 الام وجعل الشاة يقضى به لصاحب اليد والخبية المشوة والقر وكل ما يقطع من الثياب
 والبسط والاعطاش والثوب المصنوع به فـ أو زعفران يقضى بها للخارج **هـ** (قوله
 أو كان سبيبا مكر) عطف على ادعى يعنى ان ذاليد أحق فى كل حال الا فى حال ما اذا ادعى
 غصبا أو كان سبيبا يشكركم فانه يقضى للخارج بغير ملك المطلق (قوله كيناه) أى كما اذا ادعى
 ذو اليد ان هذا الا بجر ملكى بنيت به حاطى وادعى الخارج كذلك يقدم الخارج لانه يمكن
 تشكركم (قوله وغرس) قال الجوى والخططة مما يتركز فان الانبثان قد يزرع فى الارض ثم
 يغربل التراب فيميز الخططة منها ثم يزرع ثانية فاذا ادعى كل انما الخططة زرعه أو أقامها فانا

أو كان سبيبا مكر كيناه
 وغرس

فانه يقدّم الخراج والفضل بغير غير مرة فاذا اتى في أرض ونحوه ل أي كل يدهى غرسه
 و برهنا فانه يقضى للخارج به ما وكذا الأرض المزروعة يعني انما أرضه وزرعها كل يدهى ذلك
 أما اذا كان الزرع مما يشتهر بظواهر والا كان تبعا للأرض كافي التلاصق والحاصل ان
 المنظور اليه في كونه يشتهر أو لا يشتهر هو الأصل لا التبعية كافي البحر (قوله ونسج خر) الخ
 اسم دابة ثم هي الثوب المنفذ من وبر خر اقبل هو نسج اذا بلى بفعل مرة ثانية ثم نسج عزى
 (قوله أو أشكل على أهل الخبرة) قال في البحر ونصل السيف يشل منه فان أشكل بر وانه
 لا يضرب الامرة كان لذي اليد والفلح الخارج أي فاذا ادعى خارج وذو يد أن هذا الأصل له
 ضم به يد واخاها برهنا فهو على هذا اه قال أبو الواسع هو د فان أشكل على أهل الخبرة
 قضى به للخارج والواحد منهم يمكن والاشارة أحوط عزى وزباني وذ كوفي غاية البيان انه
 اذا أشكل على أهل الخبرة اختلفت الرواية ففي رواية أبي سليمان يقضى لذي اليد وفي
 رواية أبي حنيفة يقضى للخارج اه (قوله لانه الأصل) أي كون المدعى الخارج المبرهن
 لان القضاء بينة هو الأصل فاذا لم يبرهن يرجع الى الأصل (قوله وانما عدلتا عنه بعدت النتائج)
 سبق ما فيه قال الخبير الرمي النتائج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نتجت
 ولدت قال شيخ الاسلام زكريا النتائج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نتجت
 النتائج بالبناء للمفعول نتاجا أي ولدت اه وقال ابن الملق في ضبط كلام المنهاج النتائج بفتح
 النون ورأيت بخط المصنف في الأصل بكسر هاء في ثلاثة مواضع اه قال الهيمى ضبطه
 المصنف يعني النوى بكسر النون وضبطه الاستاذ بالفتح انتهى (تمة) المصنف عليه في
 حادثة لا تجمع دعواه بعده الاذا برهن على ابطال القضاء أو على ثبوت المثل من المقتضى له أو على
 النتائج كافي المادية والبرازية قال الرمي والظاهر ان ما في خزانة الاكل هو الراجح كما
 يشهد له الاقتصار عليه في العمادية والبرازية وغيرهما فاذا دنفلا في المسئلة ان شئت وقدمنا
 الكلام عليه في دفع الدعوى (قوله من الآخر) أي من خصمه الآخر (قوله بلا وقت) قيد
 به لانهم مالوا وأخاها يقضى به لصاحب الوقت الاخير كذا في خزانة الاكل (قوله وترك المال
 المدعى به في يده من ماله) أي لاهل وجه القضاء بل عملا بالأصل لانه استأثرت البيعة ان يرجع
 الى الأصل وهو ان وضع اليد من أسباب الملك (قوله وقال محمد يقضى للخارج) أي لا يمكن
 العمل بالبيعة بين و بان يجعل ذوا اليد كانه اشترى من الآخر وقبض ثم باع لان القبض دايمل
 الشراء فيؤمّر بالدفع اليه لان تمكنه من القبض دليل سبق ولا يعكس الامر لان البيع قبل
 القبض لا يجوز وان كان في المقارعة هذه وهذا فيما اذا كانت في يدها كما يظهر من تقرير
 كلامه وجه قوله كما في البحر ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبائع فصار كأنه ما
 فاعا على الاقرارين وفيه التاثر بالاجماع كذا هنا ولان السبب يراد لحكمه وهو الملك ولا
 يمكن القضاء لذي اليد الا بملك من حق قبض القضاء بمجرد السبب وانه لا يفيده ثم لو شهدت
 البيعة ان على نقد الثمن فالألف بالالف قصاص عندهما اذا استويا بالوجود قبض المضمون من
 كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصاص مذهب محمد لا وجوب عنده (قوله قلنا
 الاقدام) أي من الخارج على الشراء الذي ادعاه والاقدام من ذي اليد على الشراء الذي ادعاه

ونسج خر وزرع بر وهوه
 أو أشكل على أهل الخبرة
 فهو للخارج لانه الأصل
 وانما عدلتا عنه بعدت
 النتائج (وان برهن كل) من
 الخارج بين أو ذوى اليد
 أو الخارج وذوى اليد
 (على الشراء من الآخر بلا
 وقت سقط وترك المال)
 المدعى به (في يده من ماله)
 وقال محمد يقضى للخارج
 قلنا الاقدام على الشراء

(قوله)

(قوله اقرار منه) أي من القادم بالملك للآخر فصارت بيعة كل واحد منهما كأنه أقامت على
 اقرار الآخر وفيه التاثر بالاجماع التاثر بالاجماع (قوله ولو أنبأنا بغيره اتزاننا اتفاقا) لان الجمع
 غير ممكن عند محمد بل هو كل واحد من البيعتين بخلاف الاول وهذا في غير التاثر اراضي العقار
 فان وقت البيعتين ولم يشترقا قبضا فان كان وقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عندهما
 فيجعل كأن الخارج اشترى أو لا تباع قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز في المقارعة عندهما
 وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ما كان وان أنبأنا بغيره يقضى
 به لصاحب اليد بالاجماع وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى به للخارج سواء شهدوا
 بالقبض أو لم يشهدوا كافي البحر عن الهداية وفيه وفي المبسوط ما يخالفه كما علم من الكافي
 اه (اقول) ثم رأيت في الشربة لالة ما يكون تأييدا لكلام الهداية حيث قال وعند محمد
 يقضى بالبيعتين يعني ان ذكروا القبض الخ تأمل وفي البحر أيضا عن الكافي دار في يده برهن
 عمرو على انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار ومحمد زبدي ذلك كاه
 قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن لانه تعدد القضاء بما يبيع لجهة التاثير
 ولم يتعد القضاء بالملك وعند محمد يقضى به ايتمه أو لكل واحد نصف الثمن على صاحبه لانه
 لم يسلم لكل واحد الانصاف المبيع ولو ادعت امرأة شراء الدار من عمرو بالف وعمرو وادعى انه
 اشترها من ابائ وزيد وهو ذو اليد يدعى انه اشترها من عمرو بالف وأقاموا البيعة قضى
 لذي اليد اذ عارض بينتي غير مبنية بيمينته بلامعارض وعند محمد يقضى بالدار لذي اليد بالف
 عليه للخارج ويقضى له على الخارج بالف لان ذوا اليد والمرأة ادعيا التلقى من الخارج فيجعل
 كأنه في يده اه ٤ وأشار المؤلف الى أنه لو برهن كل على اقرار الآخر ان هذا الشئ له
 فانه مما يثبت ان ويبقى في يدهى اليد كذا في الخبر انه (قوله ولا ترجح) يعني أن يقرأ الفعل
 بالتذكير أو التانيث فعلى الاولى هو ذا الضمير المستتر على الحكم وعلى الثاني هو دعوى المدعى
 الى هذا وأشار العيني (قوله فان اترجح عندنا) أي وعند الشافعي في القديم وبعض المالكية
 يرجحون بكثرة العدد (قوله بقوة الدليل) بان يكون أحدهما متواترا والآخر من الاتحاد
 أو كان أحدهما مفسرا والآخر مجملا فيرجح المفسر على المجمل والمتواتر على الاتحاد لقوة فيه
 وكذا لا يرجح أحد القياسين ولا الحديث بحدوث آخر وشهادة كل شاهدين على تامة فلا يصلح
 لترجيح كافي البحر وسيأتي في بيان ما به (قوله لا بكثرة) ولذا لا ترجح الا بزيادة أخرى ولا
 الخبر بالخبر ولا أحد القياسين بقياس آخر قال في غاية البيان لان الترجيح يكون بقوة في العلم
 لا بكثرة في العمل ولذلك قلنا ان الخبرين اذا تعارضا لا يرجح أحدهما على الآخر بغير آخر بل بما
 به يتأكد معنى الحق فيه وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يترجح المشهور بكثرة
 روايته على الشاذ اظهر وزيادة القوة فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويترجح بفقهاء الراوى وحسن ضبطه واتقانه لانه يتقوى به معنى الاتصال برسول الله صلى الله
 عليه وسلم على الوجه الذي وصل اليه بالنقل وكذلك الآيات ان اذا وقعت المعارضة بينهما
 لا ترجح أحدهما بآية أخرى بل بقوة في الحق وهو انه نص مفسر والاخر مؤول وكذلك
 لا ترجح أحد الخبرين بالقياس فمر فانا ان ما يقع به الترجيح هو ما لا يصلح على الحكم ابتداء

اقرار منه بالملك ولو
 أنبأنا بغيره اتزاننا اتفاقا
 ذكر (ولا ترجح بزيادة عدد
 الشهود) فان الترجيح
 عندنا بقوة الدليل لا بكثرة
 ثم فرع على هذا الأصل
 بقوله (فلو أقام أحد
 المدعين شاهدين والآخر
 أربعة
 ٣ مطلب
 برهن كل على اقرار الآخر
 انهم اتزاننا

بل ما يكون ٣ مة وبالمائة صادرة من جهة الحكم اه قال المولى عبد الحليم قوله فلان
 الترجيح لا يقع بكثرة المال بل الترجيح يقع بقوة المال ولذلك ترجح شهادة العدل على شهادة
 المنور كما يرجح كون أحد الخبيرين أو الاثنين مضمرا أو محكما على الآخر اه (قوله فهو ما
 سوا في ذلك) أي في إقامة المأخوذة من أقام أي في حكمها قال شيخنا بخلافه ينبغي ان يثبت
 ذلك بما اذا وصل الى حد التواتر فانه حينئذ يثبت في العلم فلا ينبغي ان يجعل كالمنازعة الاخر
 اه (أقول) ظاهر ما في الشئ والربط يثبت ذلك حيث قال ولنا ان شهادة كل شاهد هي في
 تمامه كافي حالة الاتقار والرجح لا يقع بكثرة العدل بل بقوة ما بان يكون أحد مائة واترا
 والاخر آحادا أو يكون أحد مائة مضمرا والاخر محكما يرجح المفسر على الجمل والمتواتر على
 الاحاد اه يرى وفي شرح المفتي ان عدد الشهود اذا بلغ حد التواتر في حق يرجح على من
 لم يبلغه قياسا على الخبر من انه يرجح كون أحد الخبيرين الى آخر ما قدمناه في باب اولم أظفر على
 الرواية اه (أقول) قد ذكر في الخبر بروثه ما حاصله فرفق بين الشهادة والخبر لان السمع
 وروفي الشهادة على خلاف القياس بان يكون نصيب اثنين فلا يكون اكثرهم قوة زائدة تمنع
 ما اعتد به السمع في الطرف الاخر بخلاف الرواية في الخبر فان الحكم فيه ينطبق برواية كل من
 الراوي فلا شك ان كثرتهم تزيد الظن والقوة فيه فافترقا على ان ما ورد فيه النص لا يؤثر القياس
 تدبر (قوله لان المعتبر أصل العدالة) بل المعتبر فيه الولاية بالخبر والناس فيه سواء والعدالة
 شرطت لظهور أثر الصدق حتى وجب على القاضي القضاء ولذلك لم يثبت في زيادة قوة في
 العدالة وباقي التفصيل في شرح المفتي الشارح الهندي (قوله ولا حد لعدلية) أي فلا يقع
 الترجيح بالاحتمال ان يجحد الآخر ما هو عدل فلا يسهة الحكم على حالة (قوله بطريق
 المنازعة) اعلم ان أباحنيفة رحمه الله تعالى اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف
 سالم لم يدمي الكل بالامنازعة بنى النصف الاخر وفيه منازعة ما على الدوا فينصف فلصاحب
 الكل ثلاثة ارباع ولصاحب النصف الربع وهذا ما اعتد به بطريق العول والمضاربة وانما
 معنى هذا ان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول اني ثلاثة فلصاحب الكل سهمان
 ولصاحب النصف سهم هذا هو العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حصة فلصاحب
 الكل ثلاثة فلان من الثلاثة فيضرب الثلاثة في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب
 الثلث في الدار فحصل ثلث الدار لان ضرب الكل ويطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في
 المسئلة معناه ثلث المسئلة وهو اثنان مخ (قال) في الهدياية ان هذه المسئلة نظائر
 واضداد الاضدادها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزيادات اه وسياق الكلام عليها
 فرى بان شاء الله تعالى عن شرح الزيادات لقاضي خان (قوله بطريق العول) هو في اللغة
 الزيادة والارتفاع وعند أهل الحساب ان يراعى على الخرج من اخواته اذا ضاق عن فرض
 ذي السهم (قوله فالمسئلة من اثنين) لوجود كبر مخرجه ذلك وهو النصف (قوله وتقول الى
 ثلاثة) فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم فيقسم اثلاثا بينهما والاصل انه
 اذا وقعت الدعوى في شئ معين كانت القسمة بطريق المنازعة ومتى كانت الدعوى في جز غير
 معين وكان باسم السهم والنصيب كانت القسمة بطريق العول فالوجه اه ما ان الدعوى

٣ قوله بل ما يكون له
 ما زائدة ولا يرجع الى
 فهو ما سوا في ذلك وكذا
 لا ترجح بن زيادة العدالة
 لان المعتبر أصل العدالة
 ولا حد للعدلية (دار
 في يد آخر ادمي رجل نصفها
 وآخر كله او برهنا فلا دوى
 ربعها والباقي للآخر
 بطريق المنازعة وهو
 ان النصف سالم لم يدمي
 الكل بلامنازعة ثم
 استوت منازعتهم ما في
 النصف الاخر فينصف
 (وقال الثالث والباقي
 لثاني بطريق العول)
 لان في المسئلة كلا ونصفا
 فالمسئلة من اثنين وتقول
 اني ثلاثة واعلم ان انواع
 القسمة أربعة ما يقسم
 بطريق العول اجماعا وهو
 ثمان

وقعت في جز غير معين وهو النصف فيقسم على طريق العول كافي المواريت وله ان الدعوى
 وقعت في العين وان كانت باسم النصف شائعا يمكن الدعوى لان نصيب الا بالاضافة والاشارة الى
 محل معين كان يقول نصف هذه الدار فاذا حصلت الدعوى على تعيين المحل الذي وقعت الدعوى
 فيه أخذ حكم دعوى شئ معين والعين قط لا تعول فيه قسم على طريق المنازعة بخلاف المواريت
 والديون لان المنازعة فيه اشد داء هو الديون في ذمة المبت دون العين وكذا المواريت ان نصيبا
 غير معينة بل هي شائعة في التركة كذا في السكاني شرح المنظومة (قوله ميراث) يعني اذا
 اجتمعت سهام الفرائض في التركة وضافت التركة عن الوفاة سابقة قسم على طريق العول فان
 مات وتركت زوجا واختا شقيقة واختا لام فالمسئلة من ستة وتقول اني سبعة (قوله وديون)
 بان كان عليه مائتان وترك مائة فيمضي لكل ذي مائة خمسون فلو كان لاحدهما مائة ولا لآخر
 خمسون وقعت المائة ثلاثة أسهم اثنان لصاحب المائة واحد لصاحب الخمسين (قوله
 ووصية) أي بمادون الثلث كما قيده الزيلعي اذا اجتمعت وزادت على الثلث كالواوصى لرجل
 بسدس ماله ولا لآخر بنائيه ولم تجز الورثة يتقسم الثلث بينهم ما بطريق العول فيجعل الثلث ثلاثة
 أسهم سهم لصاحب السدس وسهمان لصاحب الثلث (قوله ومخاية) أي الوصية بالمخاية
 بان اوصى بان يباع عبد يساوي مائة بخمسين وعبد يساوي مائتين بمائة ولم يترك غيرهما ولم
 تجز الورثة كان ثلث المال مائة والمخاية مائة وخمسين فيجعل المائة ثلاثة أسهم سهمان للمخايي
 بمائة وسهم للمخايي بخمسين (قوله ودرهم من سلة) أي مطلقه غير مقيده بمائة ونصف أو
 نحوهما كما اذا اوصى لرجل بمائة ولا لآخر بمائتين ولم يترك الا ثمانية فيمكن ثلث المال مائة
 ولم تجز الورثة يتقسم المائة ثلاثة أسهم سهم لصاحب المائة وسهمان لصاحب المائتين (قوله
 وسماية) بان اوصى بعتق عبد دين أو أعتقه ما في مرض موته ولم يترك غيرهما ولم تجز الورثة
 يسعي كل بثلثي قيمته فلو أعتق واحد أو نصف الآخر أو وصى بعتقهما كذلك وقيمتهم ما سواه
 وكان ذلك جميع التركة ولم تجز الورثة وقيمة العبد مائة وقيمة نصف العبد خمسون وثلث المال
 خمسون فيجعل الثلث ثلاثة أسهم سهمان للعبد ويسعي في باقي قيمته وسهم لنصف العبد
 ويسعي في الباقي (قوله وجناية رقيق) أدخل في هذه صورتي جناية العبد الرقيق غير المدبر
 والمدبر وصورة الاولى عبد فقاعين رجل وقتل آخر خطأ فانه يدفع له ما بطريق العول فالويل
 المقتول يريدونه كله وصاحب العين يريد نصفه والكل نصفان مع نصف صاحب العين فيجعل
 ثلاثة أسهم سهمان لولي المقتول وسهم للعولع عينه وصورة الثانية جناية المدبر اذا جنى على
 هذا الوجه فانه يدفع السدس قيمة ثلث المقتول وثلثه لصاحب العين وكان ساقط من
 السكاتب فانهم سالمون في دفع الدر وبقي من المور الوصية بالعتق وبها تم الثمان (قوله وهي
 مسئلة القضاة) بان باع فضولي عبدا انسان بمائة وفضولي آخر نصف ذلك العبد بخمسين
 وأجاز المالك البيهين كان لصاحب الكل ثلاثة ارباع العبد وأترك ولصاحب النصف ربعه
 أترك بطريق المنازعة عندهم جميعا (قوله واذا اوصى لرجل بكل ماله) أي ولا لآخر بنصفه
 وأجازت الورثة ذلك فلهذا أي حصة صاحب النصف لا يترك لصاحب الكل في أحد النصفين
 فيسلم له ويتنازعان في النصف الثاني فيقتسمانه وعندهما الاوصى لكل نصفان ولله وصى

ميراث وديون ووصية
 ومخاية ودرهم من سلة
 وسماية وجناية رقيق
 وهو بطريق المنازعة اجماعا
 وهو مسئلة القضاة
 وهو بطريق المنازعة عنده
 والعول عندهما وهو ثلاث
 مسائل مسئلة السكاتب
 واذا اوصى لرجل بكل
 ماله أو بعبد بعينه ولا لآخر
 ينصف ذلك وهو بطريق
 العول عنده والمنازعة
 عندهما

له بالنصف واحد فيجعل المال ثلاثة أسهم وهم الموصى له بالكل وسهم للموصى له بالنصف
وكذا الموصى له بالربع ثلاثة أسهم وعنده الموصى له بالنصف درهم وعندهما يجعل ثلاثة
أسهم (قوله وهو خمس) الأولى عبد وما ذون بين رجلين أداؤه أحد الموصيين مائة يعني باعه شيئاً
قيمة مائة وأداؤه أجنبي مائة فيبيع العبد بمائة عنه دأبي حنيفة يقسم عن العبد بين المولى
الدارن وبين الأجنبي الثلثا للدارن والثلثين للأجنبي وثلاثة للمولى لأن ادائه تصح في نصيب بشر يكمل في
نصيبه * الثانية إذا أداؤه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين ويبيع العبد عنه دأبي حنيفة يقسم
الثلثين بينهما ما أثلاثا وعندهما أربع أسهم * الثالثة عبد قتل رجلاً خطأ وآخر عدواً وله قتول عدواً
وليان فعلاً أسدهم ما يخرج مولى العبد بين الدفع والفداء فان قذى المولى بقذى بخمسة عشر
انفاضة آلاف بشر يك العاني وعشرة آلاف لولى الخطافان دفعه يقسم العبد بينهما
ثلاثاً دأبي حنيفة وعندهما أربع أسهم الرابعة لو كان الجاني مدبراً والمسلح له بها أو دفع
المولى القيمة * الخامسة أم ولد قتلت مولاها وأجنبيها عدواً لكل واحد منهما أو ابناً فعلاً
أحد أو ابني كل واحد منهما ما على التعاقب سعت في ثلاثة أرباع قيمته أو كان لهما كنف من ولى
الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول ثلاثاً دأبي حنيفة
وعندهما أربع أسهم بطريق المنازعة كذا في البحر والذي في التبيين فيعطى الربع لشريك العاني
آخر والنصف الآخر بينهما وبين شريك العاني أولاً ثلاثاً ثم لشريك العاني أولاً والثلث
لشريك العاني آخر أعنده وعندهما أربع أسهم (قوله وعامة في البحر) نقله عن شرح الزيادات
أقاضي خان حيث قال ٢ وجنس ماثل القسمة أربعة ٣ منها ما يقسم بطريق العول
والمضاربة عندها لكل ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عندهم ومنها ما يقسم بطريق المنازعة
عنه دأبي حنيفة وعندهما بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقسم على عكس ذلك ٤ أما
ما يقسم بطريق العول عنه فثمانية * أحدها الميراث إذا اجتمعت سهام الثرائض في
التركة رضاقت التركة عن الوفاة اتقسم التركة بين أرباب الديون بطريق العول * والثانية
إذا اجتمعت الديون المتفاوتة وضاقت التركة عن الوفاة اتقسم التركة بين أرباب الديون
بطريق العول * والثالثة إذا وصى لرجل بثلاث ماله ولا آخر بربعه ولا آخر بـسـ ماله ولم يجز
الورثة حتى عادت الوصايا إلى الثلث يقسم الثلث بينهم م على طريق العول والرابعة الوصية
بالماله إذا وصى بأن يساع العبد الذي يساوى التي درهم بالف حتى حصلت الحباثة له ما بالي درهم كان
الثلث بينهم ما بطريق العول * والخامسة الوصية بالعنق إذا وصى بأن يعتق من هذا العبد
نصفه وأوصى بأن يعتق من هذا الآخر ثلثه وذو الآخر لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما
بطريق العول ويـ قط من كل واحد منهما حصته من السعاية * والسادسة الوصية بأنف
مرسلة إذا وصى لرجل بأنف ولا آخر بأقنين كان الثلث بينهم ما بطريق العول * والسابعة عبد
فقاعين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بهما قيمته الجاني بينهم ما بطريق العول ثلثا لولى القتل
وثلاثة للآخر والثامنة مدبر حتى على هذا الوجه ودفع القيمة إلى أولياء الجناية كانت
القيمة بينهم ما بطريق العول وأما ما يقسم بطريق المنازعة فـ ثلث واحد مكرها

وهو خمس كما بسطه الزبائى
والعيني وعلمه في الجبر

۱۱ مطالب
چند مسائل القیمة اربعه

٣ مطالب
تأليفه بطريق الدول
عندهم غائبة

مطلب
تأليفه بطريق المذاهب
واحدة

في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بالف درهم وفضولي آخر باع نصفه من آخر بثمان مائة
فأجاز المولى اليهين جميعا غير المشتريان فان اختار الاخذ أخذ بطريق المنازعة ثلاث
أرباعه مائة تسمى الكل ورُبْعُه مائة تسمى النصف عندهم جميعا وأما ما يسمي بطريق المنازعة
عند أبي حنيفة وعنده ما بطريق العول فثلاث مسائل أحدها إذا تنازع فيه رجلان
أحدهما يدعي كلها والأخر يدعي نصفها وأما المينة عند أبي حنيفة فتقسم الدارين ما
بطريق المنازعة ثلاثة أرباعها المدعي الكل والرُبْعُ المدعي النصف وعندهما اثلاثا ثلثاها
المدعي الكل وثلثها المدعي النصف والثانية إذا أوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر وأجازت
الورثة عند أبي حنيفة المال بينهم ما أرباعا وعندهما اثلاثا والناتية إذا أوصى بعدد بعينه لرجل
ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثه أو لا يخرج وأجازت الورثة كان العبد بينهم ما أرباعا وعند
أبي حنيفة وعنده ما أثلاثا وأما ما يسمي بطريق العول عند أبي حنيفة وعنده ما بطريق
المنازعة فخم مسائل منها ما ذكر في المأذون عبد مأذون بين رجلين أدانه أحد المولى
مائة بعن باعه شيئا بمائة وأدانه أجنبي مائة فيبيع العبد بمائة عند أبي حنيفة بقسم من
العبد بين المولى المدين وبين الأجنبي أثلاثا ثلثاه للأجنبي وثلثه للمولى لأن أداته تبيع
في نصيب شريكه لا في نصيبه والثانية إذا أدانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين ويبيع العبد
عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهم ما أثلاثا وعندهما أرباعا والثالثة عبد قتل رجلا خطأ أو آخر
عمدا ولم يقتول عمدا وليان فعمدا أحدهما يخير مولى العبد بين الدفع والقصاص فان هذا المولى
يدفع بغيره مائة عشر الفاضحة مائة آلاف لشريكه العاصي وعشرة آلاف لولي الخطأ فان دفع
يقسم العبد بينهم ما أثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما أرباعا والرابعة لو كان الجاني مدبرا
والمستلجحا له أودع المولى القيمة والخامسة مائة الكتاب أم ولد قتلت مولاه أو أجنبية
عمدا أو لكل واحد منهما وليان فعمدا مائة دواي كل واحد منهم مائة على التعاقب هفت في ثلاثة
أرباع قيمتها كان للساكت من ولي الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهم ما بطريق
العول أثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما أرباعا بطريق المنازعة والاصل لأبي يوسف ومحمد
أن الحقين متى ثبتا على الشيع في وقت واحد كانت القسمة عواصة وان ثبتا على وجه التمييز
أو في وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن القياس يأبي القسمة بطريق العول
لأنه يبرر العول أن يضرب كل واحد منهم بما يجتمع حقه أحدهما بنصف المال والآخر
بالكل والمال الواحد لا يكون له كل ونصف آخر ولهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
من شاء باهله أن الله تعالى لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلثا وانما تركنا
القياس في الميراث بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فليدفع به ما كان في معناه وفي الميراث
حقوق الكل ثبتت على وجه الشيع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي التركة إذا جفت
حقوق متفاوتة حتى أرباب الديون وثبت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت
في معنى الميراث وكذلك في الوصايا وفي العبد والمدر إذا فقعا في إنسان وتل آخر خطأ حتى
أصحاب الجنابة ثبت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الجاني أو قيمة المدر لأن موجب جنابة
الخطأ لا يملك قبل الدفع ولهذا لا يجب فيه إلا كافي القبض ولا نصيبه الكفالة وانما يملك

مطلب
ما يقسم بطريق المنازعة
عنده ويطريق العول
عندهما ثلاث مسائل

مطلب
ما يقسم بطريق العول
عنده وبطريق المنازعة
عندهما خمس مسائل

القيام ووقت الدفع واحد وفي مسئلة دعوى الدار الحق انما يثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسئلة بيع الفضولي وقت ثبوت الحقين مختلف لان المثل ثبت عند الاجازة عندئذ الى وقت العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحقين مختلف اما في مسئلة الادانة فلان الحق ثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عدا او اخر خطا وله قتل هو او ايان فعهما احدهما واخره المولى دفع العبد او كان المولى مدبرا والمسله بجاله اذ دفع المولى القية عندهما ما يقسم بطريق المنازعة لان وقت ثبوت الحقين مختلف لان حق الساكت من ولي الدم كان في القصاص لانه مثل والمال بدل من القصاص ووجوب البدل مضاف الى وجوب الاصل وهو القتل فكان وقت ثبوت حقه القتل وحق ولي المخطا في القية اذ العبد المدفوع يثبت عند الدفع لاقبله لانه صلة معنى والملا لا قبل القتل القبط فكان وقت الحقين مختلفا فلم يكن في معنى الميراث وكانت القسمة نزاعية وفي جنابة ام الولد وجوب الدية للذي لم ينف مضاف الى القتل لما قلنا والقلة لان وجد الى وقتين مختلفين فكانت القسمة نزاعية عندهما والاصل لابي حنيفة ان قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة او بحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت على وجه التميز او كان حق احدهما في البعض الشائع وحق الاخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه ان الحق متى وجبت في الذمة فقد استوفيت في القوة لان الذمة متعة يضرب كل واحد منها بجميع حقه في العين وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لم يكن في الجز الشائع فقد استوفيت في القوة لان ما من جز ثبت فيه حق احدهما الا وللاخر ان يراه فمكثت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث كما قالوا في حق كل واحد منهما ثابت في البعض الشائع واذا ثبت الحقان على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا اذا كان حق احدهما في البعض الشائع وحق الاخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب الكل يزاحم صاحب البعض فلا يزاحم صاحب الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يأخذ كل واحد منهما بمحكم القسمة غير مقرروا انه غير الشائع كان المأخوذ بدل حقه لاصل حقه فيكون في معنى الميراث والتركة التي اجتمعت فيم الديون وفي مسائل القسمة انما يثبت بحق ثابت في الذمة لان حق كل واحد منهما في موجب الجنابة وموجب الجنابة يكون في الذمة فكانت القسمة فيها عولية فعلى هذا يخرج المسائل - اذا لم يكن لها ولد من المولى فان كان لها ولد من المولى يريه فلا قصاص عليها يدم المولى لان الولد لا يستوجب القصاص على والدته ولهذا الوقت المرأة ولها لا يجب عليها القصاص لان الوالد سبب لوجوده فلا يثبت حق قتلها او اذ لا يباح له قتل واحد من ابويه وان كان حرييا او مريدا او زانيا محصنا فاذا سقط حق ولها سقط حق الباقي وانقلب الكل مالا لان القصاص بعد راسية فاذا لم يبق من جهة القاتل بل حكم من جهة الشرع فانقلب الكل مالا بخلاف ما تقدم لان نية الما في اسقط حق نفسه فلا يقلب نصيبه مالا فان قيل اذ لم تكن هذه الجنابة موجبة للقصاص عليها يدم المولى ينبغي ان تكون هرا كالمقتل خطأ

قلنا الجنابة وقت موجبة للقصاص لانه يجب للمقتول والمولى به - وجوب القصاص على كل واحد وانما سقط القصاص ضرورة الانتقال الى الوارث وهي حرة وقت الانتقال فقتل مالا وتلزمها القية دون الدية اعتبارا بجسالة القتل هذا كن قتل رجلا عدا وابن القاتل وارث المقتول كان لابن المقتول الدية على والده القاتل كذلك هذا لو ورثة الاجنبي القصاص كما كان لان حقهما يمتاز عن حق ورثة المولى فكان لهما القصاص ان شا آخر احق يؤدي القية الى ورثة المولى وان شا آخر لا القتل لانهم المولى الى ان يؤدي السعاية ربعا لا يؤدي بخافة القتل في بطل حقهما فان كان لهما التمييز فان عفا احدواي الاجنبي وجب لالاكت منهم انصف القية ايضا وجنابات ام الولد وان كثر لا توجب الا قية واحدة فصارت القية ممتعة مكررة بين ورثة المولى ووارث الاجنبي ثم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه تقسم قيمتها بينهم ما أثلا ثا وندهما اربعا لما ذكرنا فان كانت ممتعة في قيمتها لورثة المولى ثم عفا احدواي الاجنبي ان دفعت القية ممتعة الى ورثة المولى بقضاء القاضي لا سبيل لوارث الاجنبي عليه لان الواجب عليه اقيمة واحدة وقد ادت بقضاء القاضي فتفرغ ذمتها وبتبع وارث الاجنبي ورثة المولى ويشاركهم في تلك القية لانهم أخذوا قية مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما كذلك وعند أبي حنيفة وارث الاجنبي بالخيار ان شاء يرجع على ورثة المولى وان شايرجع على ام الولد لهما انما دفعت عين ما ينفقه القاضي لورفع الامر اليه فيب - تحوى فيه القضاء وعندهما كالرجوع في الهبة لما كان فسخا بضا لو حصل براضيهما يكون فسخا ولاي حنيفة ان موجب الجنابة في الذمة فاذا أدت فقد نقلت من الذمة الى العين فيظهر أثر الانتقال في حق الكل ان كان بقضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء - كان له الخيار ان شاء رضى بدفعها او يتبع ورثة المولى وان شام يرض ويرجع عليها بحقه وهو ثا القية عند أبي حنيفة وترجع هي على ورثة المولى هذا اذا دفعت القية الى ورثة المولى ثم عفا ولي الاجنبي فان عفا احدواي الاجنبي ثم دفعت القية قال بعضهم ان كان المدفع بغير قضاء بغير وارث الاجنبي عندهم وان كان بقضاء عند أبي حنيفة يتخير وعندهما لا يتخير والصحيح ان هنا يتخير عند الكل سواء كان المدفع بقضاء او بغير قضاء لان قضاء القاضي يدفع الكل الى ورثة المولى بعد نفي حق الاجنبي وثبوته لا يضر بخلاف الوصي اذا قضى دين احد الغريمين بامر القاضي حيث لا يضمن لان للقاضي ان يضع مال الميت حيث شاء اما هنا فيضلانه واذ لم يصح قضاء القاضي فلا يباح فعلها بغير قضاء اولي (قوله والاصل عنده) أي عند أبي حنيفة ان القسمة أي قسمة العين (قوله في عين أو ذمة) أي بحق ثابت في ذمة الاولى في ذمة البعض بان يقول أولا حدهما في البعض شائعا أي أو وجبت القسمة لاحدهما الخ أو ان يقول في ذمة أو عين شائعا لانه لا يعقل التبعيض في الذمة والاولى ان يقول شائعا في البعض دون الكل وعبارة البصر والاصل لابي حنيفة ان قسمة العين متى كانت بحق ثابت الخ كما قدمنا اقرينا (قوله شائعا) أي على وجه الشروع في البعض دون الكل (قوله فعولية) أي كانت القسمة عولية (قوله أو عينا) أي متى وجب قسمة العين بحق ثابت على وجه التميز دون الشروع (قوله أولا حدهما) أي كان حق لاحدهما في البعض شائعا (قوله ولا آخر في الكل) أي وحق الاخر في الكل (قوله فمنازعة) أي

والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين أو ذمة شائعا فعولية أو عينا أولا حدهما شائعا ولا آخر في الكل فمنازعة وعندهما متى ثبتت على الشروع فعولية

كانت القسمة نزاهة وقد حصل على قول الامام فلا تنه (قوله والا) اي بان ثبتا
 في وقتين مختلفين او على وجه القيمة فنارعة حقوق الكل في الميراث ثبتت على وجه الشيوخ
 في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا التركة اذا اجتمعت فيها ديون
 متفاوتة فان قسمهم ثبت في وقت واحد وهو وقت الموت او الميراث فكانت في معنى الميراث
 وكذلك الوصايا وفي الميراث والميراث الى آخر ما قدمناه عن البصر الثلاثة (قوله فهي للثاني) وهو
 مدعي الكل (قوله نصف لا بالقضاء) لان دعوى مدعي النصف منصرفه الى ما يبدى ان يكون
 يده حصة فلم النصف مدعي الجميع بالانزاع فيبقى مافي يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدون
 الدعوى واجتمع بينه الخارج وذو اليد فيما يدعي صاحب النصف فتقدم بينة الخارج
 وسبب ما بقي بانه في المقولة الثانية موضحا (قوله ونصف به) لانه خارج به في دعوى مدعي
 النصف منصرفه الى ما يبدى ان يكون يده حصة ولا يدعي شيئا مما يدعي صاحب النصف مدعي
 الجميع بالانزاع فيبقى مافي يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدون الدعوى واما مدعي
 الكل فانه يدعي مافي يده نفسه ومافي يد الاخر ولا ينارعه احد فيما يدعيه فثبت مافي يده لا على
 وجه القضاء وقد اجتمعت بينة الخارج وذو اليد فيما يدعي صاحب النصف فكانت بينته أولى
 فتقدم لانه خارج فيه فيبقى مافي يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدون الدعوى واما مدعي
 القضاء والنصف الاخر بالقضاء كافي العيني (قوله وآخر ثلثها) الاولى ثلثها كما يتضح
 في المقولة الثانية (قوله وبانه في الكافي) هذه المسئلة في المجموع ونسبه لابن حنبل حيث
 قال ولو ادعى أحد ثلاثة في يدهم دار كله او الاخر ثلثها او الاخر نصفها وبرهن كل على
 ما ادعاه فلنقض المسمى مدعي الكل كاملا ومدعي الثلثين اثنا ومدعي النصف نصرا فهي
 مقسومة بينهم عند أي حصة بالانزاع من أربعة وعشرين لكل واحد خمسة عشر وهي خمسة
 أعشار الدار وربعها اليت ونعم النصير بانه أنما جعل الدار ستة لا يحتاجنا الى النصف
 والثلثين وأقل يخرج جهاسنة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان بينة كل منهم على مافي يده
 غير مقبولة لكونه زايد وان بينة الخارج أولى في الملك المطلق فاجتمع كمال وليت على مافي يده
 نصير فكمال يدعي كله وليت نفسه وذلك لانه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدي وبقي ثلث
 آخر نصفه في يد كمال ونصفه في يد نصير فلم لكمال نصف مافي يده وهو سهم بالانزاع والنصف
 الاخر وهو سهمين من ثمانية فخرج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثني
 عشر ثم كمال ونصير اجتمعا على مافي يديت وهو أربعة فكمال يدعي كله ونصير ربعه لانه يقول
 حتى في النصف ستة وقد أخذت الثلث أربعة وبقي في سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد
 اليت وسهم في يد كمال وثلاثة من الأربعة صلت لكمال وتنازعاني سهم في نصير فخرج النصف
 في اثني عشر فصارت الدار أربعة وعشرين في يد كمال منهم ثمانية اجتمع كمال وليت على
 الثمانية التي في يد نصير فاربعة صلت لكمال بالانزاع لان ليدعي الثلثين وهو ستة عشر ثمانية
 منها في يده وأربعة في يد نصير وأربعة في يد كمال والأربعة بين كمال وليت نصيرين لاستوائهما
 في المنازعة فحصل لكمال ستة وثلث سهمان ثم اجتمع كمال ونصير على مافي يديت فنصير
 يدعي ربع مافي يده وهو سهمان فسلت ستة لكمال واستوت منازعتهما مافي سهمين فصارت لكل

والانزاع فليحفظ (ولو)
 الدار في أيدي مافي الثاني
 نصف لا بالقضاء ونصف به
 خارج ولو في يد ثلاثة
 وادعى أحدهم كله أو آخر
 نصفها أو آخر ثلثها أو برهنوا
 قدمت عند المنازعة
 وحدهما بالعول وبانه
 في الكافي

واحد منهم سهم فحصل لكمال سبعة ونصير سهم ثم اجتمع ليت ونصير على مافي يديت فليت
 يدعي نصف مافي يده أربعة ونصير يدعي ربع مافي يده سهمين وفي المال ستة فليأخذ ليت أربعة
 ونصير سهمين فيبقى في يد كمال سهمان فحصل لكمال مافي يديت ستة ومافي يديت سبعة ومافي
 في يده سهمان فجميعه خمسة عشر وللثاني ستة وهي ربع الدار لانه حصل له مافي يديت سهمان
 ومافي يديت كمال أربعة فالثلاثة ولثالث وهو نصير ثلاثة وهي ثمن الدار لانه حصل له مافي يديت
 ليت سهم ومافي يديت كمال سهمان وذا الثلاثة وبالاختصار تكون المسئلة من ثمانية حصة اثنا عشر
 لكمال وربعها سهمان لليت ونصير واحد نصير وهو اذ قال الامام وقال بالعول تقسم
 وبانه ان الدار بينهم اثنا عشر لكمال واليت اجتمعا على مافي يديت فكمال يدعي كله وليت
 نصفه فتأخذ أقل عدد له نصف وهو اثنان فيضرب لكمال بكاه سهمين وليت نصفه سهمان
 فعالت الى ثلاثة ثم لكمال والنصير اجتمعا على مافي يديت واليت وكال يدعي كله ونصير ربعه
 ويخرج الربع اربعة فيضرب بربعه سهم وكال بكاه اربعة فعالت الى خمسة ثم ليت ونصير
 اجتمعا على مافي يديت فليت يدعي نصف مافي يده ونصير يدعي ربعه والنصف والربع
 يخرجان من اربعة فحصل مافي يده أربعة لان في المال ستة فنصفه سهمان لليت وربعه سهم
 لنصير وبقي ربع لكمال فحصل هنا ثلاثة وخمسة وأربعة وانكسر حساب الدار على هذا
 وهي متباينة فنضربنا الثلاثة في الأربعة فصارت اثني عشر ضربناها في خمسة صارت ستين
 ضربناها في اصل المسئلة ثلاثة بلغت مائة وعشرين في يد كل واحد ستون فكمال مائة
 وثلاثة لان ربع مافي يده وهو ثلثة عشر سلم له واخذ من نصير ثلثي مافي يده وهو اربعون ومن
 ليت اربعة أخماسه وهي ثمانية وأربعون فصارت المجموع مائة وثلاثة وثلثين وكون لليت
 أخذ نصف مافي يديت كمال وهو ثلثون وثلث مافي يديت نصير وهو عشرون وللثالث سبعة
 وعشرون لانه أخذ خمس مافي يديت وهو اثنان عشر ورابع مافي يديت كمال وهو خمسة عشر
 حلي بنصير وهذا كله اعتبارا وتقدير ط وذكره في غرر الافكار فراجعه (قوله ولو برهنوا
 الخ) يتصور هذا بان رأى الشاهد ان ارضه من لبن اثنى كانت في ملكه وآخران رأيا انه
 ارضه من لبن اثنى في ملك آخر فحصل الشهادتين بغير مخرج عن الخلاصة وقد قدمناه وقد مناه
 عنه أيضا لانه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الا من ارضه تاريخا متصفا لا الخ فتأمل (قوله
 تاريخه) اي تاريخ البيعة وانما ذكر الضمير بتأويل البرهان حوى (قوله بشهادة
 الظاهر) لان علامة الصدق ظهرت في تاريخه سنة فترجعت بيئته بذلك وفي الأخرى
 ظهرت علامة الكذب فيجب ردها منخ ولا فرق في ذلك بين أن تكون الدابة في أيديهم
 أو في يدا أحدهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من
 غير تاريخ حيث يحكمهم الذي اليد كما صرح به المصنف ان كانت يدا أحدهما أو اياه ان كانت
 في أيديهم ما أو في يد ثالث زيلعي (قوله قضى به الذي اليد) لان ذا اليد مقدم على الخارج
 في دعوى النتائج قال في الاشباه هكذا أطلق أصحاب المتون قلت الامس لثني الاولى
 لو كان النزاع في يد كمال بالخارج انه ولد في ملكي وأعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولد في ملكي
 فقط قدم على ذي اليد لان بينته أكثر اثباتا بخلاف ما لو قال بالخارج كاتبته أو برهنه فانه

(ولو برهنوا على ساج
 دابة) في أيديهم ساج أو
 أحدهما أو غيرهما
 (وأما قضى ان وافق ساج
 تاريخه) بشهادة الظاهر
 (فلو لم يورخا قضى به الذي
 اليد)

لا يقدم اليك في الاشياء ايضا الشهاد ببحرية العبد بدون دعواه لا تفعل عند الامام الا
 في مسنتين الى ان قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في المعارضة والاصولية ولا تصح دعوى
 الاعتراف من غير العبد الا في مسنتين الخ وفي فتاوى الخاتوني جوابا عن سؤال حيث اعترف
 العبد بالعبودية اسيد بانيقيا له ليس بكون عبدا له وسواء كان هناك بينة أم لا ولا عبرة بقول
 المنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بدعواه ولا
 يجوز فيه ادعوى المسببة بخلاف الامة لانها مائة بجمرة القرح الى آخر ما قال الثانية لو قال
 الظاهر ولد في ملكي من أمي هـ وهو ابني فقدم على ذي البسد اهـ وقد مناه انما يقضي
 بالانتاج لذى البسد فما اذا ادعى كل منهما الانتاج فقط أمالوا ادعى الظاهر القتل على ذي البسد
 كالفصل والابارة والعارية فيبينة الخارج أولى لانها أكثر اثباتا لاثبات الفقه ل على ذي
 البسد كما في البحر عن الزبائي ونق له في نور العين عن الذخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال
 الظاهر ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في المصاحفة من كتاب الولاء لظواهر زاده ان
 ذال اذا ادعى الانتاج وادعى الخارج انه ما كعبه منه ذوالبدأ وأودعه له وأعاره منه
 كانت بينة الخارج أولى وانما ترجع بينة ذي البسد على الانتاج اذا لم يدع الخارج فع لا على
 ذي البسد أمالوا ادعى فلا كاشرا وعرف بذلك فيبينة الخارج أولى لانها أكثر اثباتا لاثبات
 الفقه عليه اهـ ولا تنس ما قدمناه من دعوى النسخ في رواية قال ط والظاهر ان حكم
 موافقة ما سنها انه يحكم به الذي البسد (قوله) واهما ان في أيديهما (ما) لان أحدهما
 ليس أولى من الآخر (قوله) وان لم يوافقهما (ما) بان خالف أو أشكل (قوله) فلو خالف السن
 ناريخهما كان كالولم يؤرخا وكذا اذا أشكل وقد تقدم أنه يحكم لذي البسد (قوله) فلهما ان الخ
 اقدم ترجيح أحدهما (قوله) قضى به (ال) لانهما أشكل أي أو خالف سقط التاريخان فصار
 كأنهما لم يؤرخا (قوله) هو الاصح (قوله) ما في الهداية اذا خالف سنهما الوقتين بطات
 البيهتان اظهروا كذب القرينة فتترك في يده من كانت في يده (قوله) وهذا أولى مما وقع
 في الكنز) أي ما ذكر المصنف بقوله وان لم يوافقهما العمومه أولى مما في الكنز وما عطف عليه من
 ذهب به بقوله وان أشكل (أقول) قد ذكره المصنف في شرح المنع تبع البحر حيث قال وان لم
 يوافقهما يشمل ما اذا أشكل سنهما بان لم يعلم وما اذا خالف سنهما بان يخبرهما فانما تكون لهما
 على الاصح قال الرمي الاولى من هذا التعبير وان خالفهما أو أشكل فلهما على أن لنا أن لا نسلم
 عدم تحول ما في الكنز ونحول ما عبر به اذا اشكال الاتباس وفي صورتين التباس الامر على
 الحاكم وعدم موافقة ما غير عدم العلم أصلا لانه لا علم بالخالفه كما قررته الشرح فكيف
 يدخل فيه عدم العلم بشئ لانه مع عدم العلم يحتمل الموافقة والخالفه والصور ثلاثة اما عدم
 الموافقة لهما وهو الخالفه بان تصح مخالفته للتاريخين واما الموافقة لاحدهما فقط والخالفه
 للآخر واما عدم معرفة بشئ وهي لا تدخل في صورة الخالفه التي هي عدم الموافقة فلم يشملها
 قوله وان لم يوافقهما على ان الظاهر ان اختيار صاحب الكنز في صورة الخالفه بطلان البيهتين
 والترك في يده ذي البسد كما أفصح عنه في الكافي فخص صورة الاشكال ليحترز به عن صورة الخالفه
 فتنبه لكلام هذا العالم الكريم يظهر لك منه حسن التعبير اهـ ثم الظاهر ان صاحب

واهما ان في أيديهما أو في
 يد ثالث وان لم يوافقهما
 بان خالف أو أشكل (فلهما
 ان كانت في أيديهما أو كانا
 خارجين فان في يده أحدهما
 قضى به (ال) هو الاصح قلت
 وهذا أولى مما وقع في الكنز

البحر والمنع من قوله وان لم يوافقهما أي لم تظهر موافقة السن للتاريخين فتشمل صورتين
 لكنهما تأويل فلذا قال العلامة الرمي الاولى من هذا التعبير ولم يقل الصواب تأمل (قوله)
 في الكنز والدور والملتق) حيث قال وان أشكل فلهما الا ان قوله وان لم يوافقهما أهم من
 قول الكنز وكذا قول الكنز فلهما ما قيد بما اذا لم يكن في يده أحدهما وعبارة الملتق في
 والفرق وان أشكل فلهما وان خالفه ما بطل قال الشارح في شرح الملتق في قضى لذى
 البسد فلهما ترك كذا اختاره في الهداية والكافي فان كان الاصح انه كما أشكل كما جزم به
 في التنوير والدور والبحر وغيرهما فليقتض اهـ قلت نقل النعماني عن كافي الحاكم
 ان الاول هو الصحيح لا يمين بكتب البيهتين فتترك في يده ذي البسد وقال ومحمد له اختلاف
 الصحيح اهـ قال المولى عبد الحليم بل اللائق على المصنف أن يقول هكذا وان أشكل
 أو خالف الوقتين فلهما ان لم يكن في يده أحدهما فقط والافلاو اعلم ان سن الهداية لو خالف
 الوقتين فلهما روايتان في رواية بقضى له ما وفي رواية تبطل البيهتان صرح به الامام
 فاضين في فتاواه من غير ترجيح أحدهما على الاخرى وبطلان ما رواية أي الليث
 الخوازي واختاره الحاكم الشهاب حيث قال وهو الصحيح وتبعه صاحب الهداية ومن
 تابعه والقضاة يمين ما ظاهرا رواية اختاره في المبسوط حيث قال وهو الاصح وتبعه الزبائي
 ومن تابعه وقد اختلف المصنف والرجحان لظاهر الرواية وقد سبق غير مرة هـ هذا زيادة
 ما في الشروح والفتاوى فظهر أن المصنف اختار ما هو الارجح اهـ (قوله) برهن أحد
 الخارجين) على المدعى عليه وهو زيد (قوله) من زيد) هكذا وقع في النسخ وصوابه على
 الغصب من يده أي من يده أحد الخارجين قال الزبائي والمنع عنه اذا كان عين في يده رجل
 فقام رجلان عليه البيهة أحدهما بالغصب منه والآخر بالوديعة استوت دعواهما ما حتى
 يقضى بهما يمينه ما نصنف لان الوديعة تصير غصبا بالخود حتى يجب عليه الضمان مدلى
 والظاهر انه أراد على الغصب الناشئ من زيد فزيد هو الغاصب فن استصالة الغصب بل
 بتمتية تأمل (قوله) والآخر) أي برهن الآخر (قوله) على الوديعة منه) أي قال
 الآخر هو مالي أو دعتهم من زيد وزيد يشكر ذلك (قوله) استويا) أي الظاهر جان في الدعوى
 لانه لو كان كل يدعي الثاني وديعة من زيد صارت غصبا حيث جعلها المودع وله هذا قال
 الشارح لانها أي الوديعة بالخود تصير غصبا حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى
 الوفاق بالاقرار حتى يرد الى صاحبه بخلاف ما اذا خالف بالانفصال بالاجود ثم عاد الى الوفاق
 كافي الخوى فن في قوله من زيد لا يثبت دعاه في قوله منه الوديعة لانها اتعدى عن وانما
 احتاج اليها في الاول لان الغصب محلي بال في عبارة المصنف فلم يمكنه اضافته الى زيد وحده فثبت
 فثبت بعض الافضل عن عزى زاده من أن هذا التصور يرمو والاولى اسقاطه فيه ما فيه
 فراجع (قوله) الناس أحرار) لان الدار دار الحرية أولاد آدم وحواء عليهم السلام
 وقد كانوا من (قوله) الشهادة) أي فلا يكتفى فيها بظاهر الحرية بل يسأل عنه اذا طعن الخصم
 بالرق اما اذا لم يطعن فلا يثبت كافي التبيين لان الحرية تثبت بطريق الظهور والظاهر
 يصلح للدفع لالا سقاق فلا يثبت المدعى الزام المدعى عليه الا باثبات حرية شهوده وكذا
 لا يثبت الشاهد استحقاق الولاية على المنه ودعوى عليه ونفاذ شهادته عليه الا بذلك فان قال

والدور والملتق فتنبصر
 (برهن أحد الخارجين
 على الغصب) من زيد
 (والآخر على الوديعة)
 منه (استويا) لانها باطل
 تصير غصبا (الناس أحرار)
 بلا بيان (الاقى) أربع
 الشهادة

الشهود فمن احرار لم يملك قط لم يقبل قوالهما بالنية الى قبول ثم ادعى ما حق باتيا بالنية
 على ذلك والافهم اصد قان في قوالهما انا احرار لم يملك قط بحسب الظاهر وفي أبي السعد
 على الاشياء تفسير في الشهادة اذا شهد شاهدان رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه
 هما بعد ان وافى لا قبل لنيها دهم حتى أعلم أنهم ما حران وتفسير في الحسد اذا قذف انسانا
 ثم زعم القاذف ان المقتدوف بعد قذفه لا يحسد القاذف حتى يثبت المقتدوف حرية باطية
 وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان المقتدوف عيه بعد قذفه لا يقضي بالقصاص
 حتى يثبت حرية وفي الدية اذا قتل انسانا خطأ وزعمت العاقلة انه بعد قذفه لا يقضي عليه - م
 بالدية حتى تقوم البينة على حرية وفي البيوع لو كان المدعى به حدا أو قصاصا سال القاضي
 عنهم طعن الخصم أو لا بالاجماع اه لان في القذف أي مثلا الزام الحسد على القاذف وفي
 القصاص ايجاب العقوبة على القاطع وفي القتل خطأ ايجاب الدية على العاقلة وذلك لا يجوز
 الا باعتبار جريته الشاهد في المثل ثبت الحرية باطية لا يجوز القضاء بشي من ذلك ط قال الحموي
 وقد سئل شيخنا شيخنا الشيخ عبد الغني العبادي هل الاصل في الناس الرشد أو السفه وهل
 الاصل في الناس الفقر أو الغنى وهل الاصل في الناس الامانة أو الخيانة وهل الاصل في الناس
 الجرح أو التعديل فاجاب ٢ الاصل الرشد والفقر والامانة والعدالة وانما على القاضي
 أن يسأل عن النعم وسرا وعلمنا لان القضاء مبني على الحجة وهي شهادة العدل فيتعرف عن
 العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان والله تعالى أعلم وفي قوله صون قضائه عن البطلان
 فظهر تدبره اه ووجهه انه اذا قضى بشهادة الفاسق يصح قضاؤه ٣ لكن في زمان قد تكرر امر
 السلطان نصره الله تعالى في منع قضائه في سائر عما يمكنه ان يحكمه رابعه الشهادة بدون
 تركية السر والعلانية فافهم (قوله والحدود) فلا أنكر ان القاذف حرية المقتدوف لا يحسد حتى
 يثبت حرية لانه لا يصدق عليه الحسد الا بالحرية والظاهر لا يكفي للاستحقاق ولان الحدود
 تدبر بالشبهات فيصطفي اثباتها ولا تنس ما قدمناه عن البيوع (قوله والقصاص) أي
 في الاطراف فلا أنكر القاطع حرية المقتدوف لا يقطع - حتى يثبت حرية لانه لا يصدق عليه
 الاطاع الا بالحرية اذ لا قصاص بين طرفي حر وعبد لان الاطراف يملكها ماله الاموال
 (قوله والقتل) أي خطاف لا تثبت الدية على العاقلة حتى تثبت حرية القاتل لانه يريد
 استحقاق العقل عليه فلا يثبت بظاهر الحرية ولذا وقع في نسخة العقل يعني لا يثبت العقل
 الا بعد ثبوت الحرية وهو معنى عبارة الاشياء من قوله الدية (قوله وفي نسخة والعقل) هو في
 معنى الاول يعني لا يثبت العقل الا بعد ثبوت الحرية ولو قال في الحرية وعدمها كان أوضح
 (قوله وعبرة الاشياء والدية) الثلاث بمعنى واحد في المال (قوله احرار لا) بيان لوجه
 جهالة حاله ولو قال في الحرية وعدمها كان أوضح (قوله احرار لا) أي وهو دافع
 وظاهر الحال يكفي لدفع عني (قوله واللابس للثوب الخ) شروع في مسائل يصدق فيها
 واضع اليد بالبرهان وهل يصدق بيمينه - فظروا في حكمه في النية الا في ط وانما كان
 اللابس أحق لان تصرفه أظهر لا قضاؤه الملك فكان صاحب يد والاخذ خارجا وذو اليد
 أولى بخلاف ما اذا اقام أخذ الحكم البينة حيث يكون أولى والعلة المذكورة تجري فيما بعد

٢ مطلب
 الاصل في الناس الفقر
 ورشد والامانة والعدالة
 وانما على القاضي أن
 يسأل عن النعم وسرا
 وعلمنا

٣ مطلب
 منع السلطان عز نصره
 قضائه عن الحكم بشهادة
 الشهود الابد التركة
 سرا وعلمنا

والحدود والقصاص
 والقفل كذا في
 نسخة المصنف وفي نسخة
 والعقل وعبرة الاشياء
 والدية وحديث (فلو ادعى
 على مجهول الحمل) أحز
 ام لا) أنه عبده فأنكر وقال
 أنا حر الاصل فالقول له
 لانه كذا بالاصل (واللابس
 للثوب) أحق من أخذ
 الحكم والراكب) أحق
 (من أخذ اللجام

قال العلامة قاسم فية في قضاء ترك لا استحقاق - حتى لو اقام الاخر البينة بعد ذلك يقضي
 له شربلاية (قوله ومن في المخرج) أي أولى من رديفه لان عدمه في ذلك الموضع دليل على
 تقدمه قال الشير نبال في نقل المناط في هذه الرواية عن النوادر في ظاهر الرواية هي بينهما
 اذ في بخلاف ما اذا كانا كمين في المخرج فأنهم ما قولوا واحد كما في العناية ويؤخذ
 منه اشتركا كهما اذ لم تكن مخرجة اه (أقول) لكن في الهداية والملة مثل ما في المتن
 فتنبه وما في الهداية هو على رواية النوادر ولو كان أحدهما ملة فاذن بها والآخر ملة
 بطامها قالوا ينبغي أن يكون المسائل أولى (قوله من عاق كونهما) احقر زيد كذا كوز عا لو
 كان له بعض حمله فلو كان لاحدهما من ولا آخر ملة من كانت بينهما شربلاية عن التبيين
 والحل يكسر الحاء ما يحل على ظهر أو رأس حموى (قوله لانه أكثر تصرفا) على الجمع
 المسائل (أقول) لكن فيه أنه لا يعتبر الا أكثر تصرفا كمثل المن والمائة من والاولى أن يعمل بانه
 لا يعد تصرفا عرفا كمثل الهراوى الاتية تأمل (قوله والجالس على البساط والمعلق
 به سواء) لان الجالس ليس يده عليه لان اليد تثبت بكونه في بيته أو بقوله من وضعه بخلاف
 الركوب والابس حيث يكون به ما غاصب الثبوت يده ولا يصير غاصبا بالجلس على البساط كما
 في الدرر يمكن ينبغي أن يكون القاعد أحق من المعلق تأمل وعبرة الدرر ويصف البساط
 بين جالس والمعلق به بحكم الا - متواين - مالا بطريق القضاء المخ وفي النهاية يقضي بينهما
 واعترض عليه بان بين الكلامين تدافعا (وأجيب) بان المتن في قضاء الاستحقاق لا قضاء التركة
 واعترض على - ذا الجواب بان قضاء التركة يقضي بثبوت اليد على ماصر حوايه في - ملة
 التنازع في المناط (وأجيب) بان قضاء التركة يتحقق في المنقول من غير ثبوت اليد المعتبرة ثم عا
 بثبوت اليد ظاهر اذ ان القاضي علم - مساويا فان هذا البساط ليس في يده غيرهما انقضت بينهما
 لانهما مدع غيرهما عيانا باليد أو بالمال هذا (قوله ورا كبي مخرج) أي في نصف بينهما أي
 في صورتين (قوله وطرفه مع آخر) فيتم نصف بينهما لان يد كل منهما ثابتة فيه وان كان يد
 أحدهما في الاكثر لا يرجح به لما مر انه لا ترجيح بالاكثرية درر أي كما في مسألة كثيرة شهود
 أحد المدعين هذا كله اذ لم يبق البينة فاذا اقام البينة فبينة الظاهر أولى من بينة اليد
 كما مر (قوله لا هديته) ويقال به التركي بحق ويستعمل هذا اللفظ الآن في بلادنا (قوله الغير
 منسوجة) الاولى أن يقول المنسوجة بالالف واللام لان غير بمنزلة اسم الفاعل لا يضاف الالما
 فيه أل او ما أضيف الى ما فيه أل كاضارب رأس الجاني ط (قوله لانم الذئب بثوب) فلم
 يكن في يده شي من الثوب فلا يراحم الاخر (قوله بخلاف جالس دار) كذا قال في العناية
 ويخالفه ما في البدائع لو ادعى دارا أو أحدهما ما كان فيه اقوى للساكن وكذلك لو كان
 أحدهما أحدث في الثياب من بناء أو سفر ففهي له ولو لم يكن شي من ذلك ولكن أحدهما داخل
 فيها والاخر خارج عنها فهي بينهما وكذا لو كانا جميعا فيها لان اليد على العقار لا تثبت بالكون
 فيها وانما تثبت بالتصرف اه أقول لكن الذي يقفه - من التعليل ومما تقدم قريبا انه
 لا يقضي لهما في مسألة كون أحدهما داخلها والاخر خارجا عنها تأمل - (تنبيه) -
 قال في البدائع كل موضع قضى بالمال لاحدهما الكون المدعى في يده يجب عليه الميزان لصاحبه

ومن في المخرج من رديفه
 وذو حمله عن علق كوز
 بها) لانه أكثر تصرفا
 (والجالس على البساط
 والمعلق به سواء) كجالس
 ورا كبي مخرج (كن معه
 ثوب وطرفه مع آخر
 لا هديته) أي طرفة الغير
 منسوجة لانها ليست
 بثوب (بخلاف جالس
 دار ونساز عا فيها)

اذا طاب فان حاف برئ وان نكل قضى عليه اه شرب لالة (قوله حيث لا يقضى لهما)
 لا بطريق التعلل ولا بغيره لان الجلوس لا يدل على الملك اه دور (قوله وهذا) أى فى الجلوس على
 البساط اذا كانا جالسين عليه قال فى الزبلى وكذا اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما اختلاف
 ما اذا كانا جالسين فى دار وتنازعا فيه حيث لا يحكم لهما به الاحتمال انما الى يدعيهما او هذا علم انه
 ليس في يد غيرهما اه (قوله الحائط لمن جذوعه عليه) جمع جذع بالجيم والذال المجمعة للتحفة
 وغيرهما والمراد الاخشاب التى ترص على الجدران لاجل تركيب السقف على او ذلك لانه في يد
 صاحب الجذوع لان يده يد استعمل والحائط ما بين الاله فوضعه علامة ملكه ولو كان اسكن
 منهما امة ثلاثة جذوع فهو بينهما لاستوائهما فى أصل العلة ولا يعتبر بالكثر والقل به
 ان تبلغ ثلاثا وانما شرطت الثلاثة لان الحائط بيني للثقب وذلك لا يحتمل عا دون الثلاث
 غالب افضار الثلاث كالصواب ولو كان عليه جذوع لاحدهما ثلاثة ولا آخر اقل فهو لصاحب
 الثلاثة عنده أى حصة استعملنا والقياس ان يكون بينهما نصفين وهو مروي عنه ولو كان
 لاحدهما جذوع واحد ولا شئ الا آخر قيل هو اسوا وقيل صاحب الجذوع أولى عني وفي
 الفتاوى الخيرية من فصل الحيطان فلو كان اسكن جذع مشترك فلو اختلفا فاقبت البيعة هل
 يروى نظري وضع الاخر فان كان قديما بقوله على قدمه اذا اصل بقا ما كان على ما كان للظن
 بانه ما وضع الابوجه شرعى وحده القديم ان لا يحفظ اقرانه وراءه هذا الوقت كيف كان فيجعل
 أقصى الوقت الذى يحفظه الاقران حده القديم وان كان حادنا يومى برفعه وان سقط ليس
 له اعادته بغير رضاهما لانه ان كان باذنه فهو مبيع وللغير ان يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه
 فهو غاصب واذا اختلفا فى الحدوث فان ثبت بالبيعة أمر برفعه وازالته عن ملك الغير شرعا وان
 لم يثبت بالبيعة لا يهدم وقامه فيه والحاصل ان الحائط نازلة يثبت بالبيعة والمبرهان ونارة
 بغيرها فان أقام أحد البيعة قضى له ولو أقام البيعة قضى له ما قضاه التعلل حتى
 لو أقام الاخر البيعة قضى له كافي الفحص وأما ما يثبت بغيرها فانه فى المتنق الايدى فى الحائط
 على ثلاث مراتب اتصال تربيع واتصال ملازقة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة فاولاهم
 صاحب التربيع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب اتصال الملازقة لانه
 حائط بين دارين يدعيانه فان كان متصلا بينهما لاحدهما دون الاخر فصاحب الاتصال أولى وان
 كان متصلا بينهما اتصال تربيع أو ملازقة فهو بينهما وان كان لاحدهما اتصال تربيع
 ولا آخر اتصال ملازقة فلصاحب التربيع اولاد آخره اياه جذوع فالحائط لصاحب
 الاتصال ولصاحب الجذوع موضع جذوعه وروى الطحاوى ان الكل لصاحب التربيع
 وان لاحدهما اتصال ملازقة ولا آخر جذوع فصاحب الجذوع أولى وسبب ما فى قريبا
 باوضح من هذا (أقول) ذكر الحائلا فى كتبهم ان المعتبر فى التربيع أساس الحائط دون اللبن
 وهو حسن وكانه لما يحصل له من التغير وظاهره منصوص أغتننا الاطلاق كاترى وكأنهم لم يعتبروا
 هذا لانه عارض ويدرك عروضة نعم لو كان التربيع فى الأساس دون اللبن فظاهر ان الامة
 لا أساس لانه أقوى ما يعرض للبن من الاصلاح هذا ولو كان لاحدهما التربيع فى الأساس
 ولا آخر فى اللبن فظاهر انه لصاحب التربيع الأساس ولم أره ثم قال صاحب المتنق واذا كان

مطاب
مسائل الحيطان
حيث لا يقضى لهما الاحتمال
انما في يد غيرهما وهذا علم
انه ليس في يد غيرهما عني
(الحائط لمن جذوعه عليه)
مطاب
حده القديم ما لا يحفظ
الاقران وراه

الحائط المتنازع فيه متصلا من جانب واحد يقع فيه الترجيح وهو الصحيح ذكره الطحاوى
 وذكر المكرخى انه لا يقع به الترجيح ما لم يكن موصولا طرفا بالحائطين (قلت) وظاهر الرواية
 بشرط من جوانبه الاربع كافي الفحص وغيره لكن قالوا الاظهر ما خاله الطحاوى وعليه
 شئ فى الخلاصة والبرازية وغيرهما من المعقدات كالهنية والمهبط والخانية وغيرهما ثم
 ذكر ايضا حائط بين دارين يدعيانه صاحب احدهما ولم يكن متصلا بينهما لاحدهما فان كان
 لاحدهما عليه جذوع فهو أولى وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شئ الا آخر قيل هو
 بينهما وقيل لصاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ولا عبرة
 بكثره الجذوع لاحدهما أى بعد الثلاثة (أقول) بعدما كان لاحدهما اثنين يكون ثلاثة جذوع
 ولا آخر اقل لا يتربح بها ولو كان فى العمادية مانعه وان كان جذوع احدهما أسفل وجذوع
 الاخر أعلى بطبقة وتنازعا فى الحائط فانه لصاحب الاسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى
 اه فالحق يظهر من كلام العمادية ان محل وجود الخشب على الحائط اسكن موجب للاشتراك
 اذ لم يكن خشب احدهما أعلى وخشب الاخر أسفل أما اذا كان كذلك وتنازعا فى الحائط
 فهو لصاحب الاسفل ولا ترفع جذوع الاخر وانما خبير بان هذا مقيد بلسان كلامهم وانما
 لا تظهر غيرة ذلك الا فى التصرف فى الحائط وعمارته فانهم ثم قال صاحب المتنق وان كان
 لاحدهما ثلاثة ولا آخر واحد فهو لصاحب الثلاثة الاموضع الجذوع الواحد وهو الاصح
 وما بين الجذوع قيل يكون بينهما نصفين وقيل يكون على احد عشر جزءا وان كان الحائط
 طويلا وكل واحد منهما منفردي بعض الحائط فى الاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد
 بما يوازي ساحة من الحائط وما بينهما من القضاء يقضى بكونه بينهما نصفين لكل واحد
 منهم ما يوازيه وانصب فهو بينهما لاحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه يوازيه يقضى به
 لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر برفع البوارى لاحدهما خشب عليه ولا آخر عليه حائط
 ستره فالحائط الاسفل لصاحب الخشب ولصاحب السترة ولو تنازعا فى الحائط والستره
 جميعا فهو لصاحب الخشب اه حاق المتنق وقال برهان الدين الكركى فى الفحص حائط
 ادعاه رجلان وغلق الباب الى احدهما يقضى بالحائط والباب بينهما نصفين عند أى حنية
 وعندهما الحائط بينهما الباب الذى القلق اليه واجعوا انه اذا كان للباب غلقان فى كل جانب
 واحد فهو بينهما وذكر فيه أيضا رجلان ادعيا حائطا وليس الحائط متصلا بينهما لاحدهما وليس
 لاحدهما جذوع او غيرها يقضى بينهما وان كانت لاحدهما لمرادى او بوارى كذا
 وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شئ الا آخر اوله عليه مرادى لم يذكر فى الكتاب قال
 بعضهم لا يتربح بغيره واحد وقد روى عن محمد يقضى له ولو كان لاحدهما عليه خشبة ولا آخر
 عليه عشر خشبات يقضى به لصاحب العشرة ولا آخر موضع جذوعه والصحيح ان الحائط
 لصاحب الجذوع ولا يتربح بغيره الاخر (أقول) أى لان الملك الثابت بكثره الجذوع ههنا
 ثابت بنوع الاستظهار فهو صالح للدفع لا لابطال حق صاحب الجذوع بخلاف ما لو أقام صاحب
 الجذوع البيعة كان الحائط له البيعة فانه يرفع جذوع الاخر كما بينه صاحب الذخيرة وسبب ذلك
 باوضح من هذا وعن أبي يوسف ان الحائط بينهما على احد عشر جزءا ولو كان لاحدهما عليه

قوله بعد هذا كان كذا
بالاصل وله بعد ما لو كان
الحق قول القول ولكن الخ
اه

جذوعان ولا عشرة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم جذعان منزلة جذع واحد وقال بعضهم منزلة الثلاثة ولو كان لاحدهما ثلاثة ولا عشرة فهو بينهما وكذا لو كان لاحدهما خمسة ولا عشرة فهو بينهما نصفين وقيل اثلاثة تنازع في خاص او حائط بين دارين ما ولا ينسب والقسم أي الحبل الذي يشده بالخص والوجه أي وجه الحائط او الطاقات او انصاف اليمين الى احدى جذوعهما قال ابو حنيفة هو بينهما ما اذا الانسان كما يجعل المذ كور الى جانبه في ما يركب الخاص يجعله الى جانبه في المشترك أيضا اذا تولى العمل فلا يصلح جهة وقاله اهل المذ كور الى جانبه اذا الظاهر يشهد له لان الانسان يزني وجهه داره الى نفسه لا الى جاره وكذا القمط لانه وقت العقد يقوم على سطحه فيجعل القمط اليه زاد في الهندية هذا اذا جعل وجه البناء حين بني وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنفس والتطين فلا يصح به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية (قوله او متصل به) الاوضح أن يقول او هو متصل بينهما اتصال تربيع (قوله بان تتداخل انصاف لبنانه) أي متلاصقان لا يدخل الاخر ولا يخرج واختلف في صفة اتصال التربيعة فقال الكرخي صفة أن يكون الحائط المتلاصق فيه متصلا بالبناءين لاحدهما من الجانبين جميعا والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى يصير مرصعا يشبه القبة فحينئذ يكون الكل في حكم شيء واحد والمراد من أبي يوسف أن اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بحائطين لاحدهما يكفي ولا يشترط اتصال الحائطين بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه وبعبارة الكافي هو أن يكون أحد طرفي الآخر في هذا الحائط والطرف الآخر في الحائط الآخر حتى يصير في معنى حائط واحد وبناء واحد فيكون ثبوت البنية على البعض ثبوتها على الكل وهو عين ما روي عن أبي يوسف ومعه في التربيعة فيما قال الكرخي أظهر وفي الهندية وذكرا الطحاوي أن كان متصلا بحائط واحد بقع به الترجيع قالوا والصحيح رواية الطحاوي اه وعزم الى محبط السرخسي (قوله ولو من خشب) عطف على محذوف تقديره اذا كان الحائط من ابن ولو من خشب الخ (قوله لدلائله) هذه على السكون صاحب اتصال التربيعة أولى (قوله على انهما) أي الحائط المتنازع فيه والحائطين المتصليين به (قوله ولذا سمى بذلك) أي لكونه ما بنيامعسمى باتصال التربيعة قد علمت تفسير اتصال التربيعة على قول الكرخي وهو ظاهر وتسميته به على قول أبي يوسف باعتبار التربيعة في حائطيه بالدلائل (قوله يبنى مرصعا) هذا انما يظهر على قول الكرخي (قوله لانه اتصال ملازقة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازقا للحائط أحدهما من غير ادخال فيه (قوله او نقب وادخال) وهذا فيما لو كان من خشب أي بان نقب وأدخلت الخشبة فيه وهذا محتمل زقوله في حائط الخشب بان تكون الخشبة مركبة في الاخرى قال البدر العيني واذا كان الجدار من خشب فالترجييع ان يكون ساج أحدهما مركبا على الآخر وأما اذا نقب وأدخل فلا يكون مرصعا فلا عبرة به ولا بانصال الملازقة من غير تربيعة لعدم المداخلة فلا يدل على انهما بنيا معا اه ومنه فيما يظهر النقب في جدار فهو اللين (قوله أو هراذي) جمع هردية قصبات تضم ملوكة بطاقات من الكرم فتسمل على اقصاها بات الكرم كذا في ديوان الادب وصح فيها الحيا والهاجج ما وأنكر الهاء صاحب الصحاح والرواية في الاصل والسكان للشهيد بالخلاء وفي الجامع الصغير وشرح السكاكي

أو متصل به اتصال تربيع بان تتداخل انصاف لبنانه في لبنات الآخر ولو من خشب فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لدلائله على انهما بنيا معا ولذا سمى بذلك لانه حينئذ يبنى مرصعا (اللين له) اتصال ملازقة او نقب وادخال او (هراذي) كقصب وطبق بوضع على الجذوع (بل) يكون (بين الجارين) لو تنازعا ولا يخص به صاحب الهراذي

بالحاء لا غير شاي في الحاشية لمخاض في الخ هي خشبات توضع على الجذوع ويراق عليها التراب وفي الوافي هي جمع هردية بكسر الهاء وسكون الراء وقع الدال المهملة بين وقصر الالف وفي منوات العزيمة الهردية بكسر الهاء وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والباء المشددة والهراذي بفتح الهاء وكسر الدال نوع من النبت وقيل قصب يوضع فوق الحائط فهي كالزرب أو المكعب ومثل الهراذي البواردي وهي والبوري والبورية والبورياء والبوري والبارياء والبارية الحصير المنسوج والي يسميه يارب الحسن بن الربيع البواردي شيخ البخاري ومسلم كافي القاموس (قوله بل صاحب الجذع الواحد الخ) قال في غاية البيان والذات هي المتبعة حتى لو كان لاحدهما ذلك ولا آخر كثر لا اعتبار له بالحائط بينهما ولو كان لاحدهما جذع أو اثنان ولا آخر ثلاثة أو أكثر فهو له وأما صاحب مادون الثلاثة فوضع جذوعه بمعنى ما تحته في رواية وله حق الوضع في رواية اه وفي نور العين ولو لاحدهما جذع واحد ولا آخر هراذي أو لا شيء له لم يذكره محمد في ظاهر الرواية وقد قيل لا يقضى به له اذا الحائط لا يبنى لوضع جذع واحد وعن محمد بن الرب الجذع اذ لمع النوع استعمال اذ وضعه استعمال حتى قضى لرب الجذوع فكون واحدا استعمالا للحائط بقدره وليس لا آخر ذلك وقد يبنى الحائط لوضع جذع واحد لو كان البيت صفيح او هذا كما لو لم يتصل الحائط بينهما ولو اتصل اتصال تربيع أو ملازقة فيقضيه نصفين بينهما اذا استويا اه وفي الزباني وان كان لاحدهما جذع واحد ولا شيء لا آخر اختلف المشايخ فيه فقيل هما سواء لان الواحد لا يمتد به وقيل صاحب الجذع أولى لان الحائط قد يبنى لجذع واحد وان كان ذلك غير غالب قال في شرح المتقن للاماد والهراذي غير معتبر وكذا البواردي لانه لم يكن استعمالا لوضع الحائط لا يبنى له بل للقفيف وهو لا يمكن على الهراذي والبواردي كافي الدرر انتمى وفيه ولاعتبر بكثرة الجذوع وقلمت ابعدها أن تبلغ ثلاثا لان الترجيع بالقوة لا بالكمرة على ما بينا واشترط أن يبلغ الثلاث لان الحائط يبنى للقفيف وذلك لا يحصل بمادون الثلاث غالب انصار الثلاث كانه صاب له اه فتأمل (قوله وقيل لذي الجذوع) وصححه السرخسي وصحح الاول الجرجاني وقال في المحيط الايدي على ثلاث مراتب اتصال تربيع واتصال ملازقة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا فافولاهم صاحب التربيعة فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب المحاذاة اه قال في الخلاصة وان كان كلا الاتصاليين اتصال تربيع أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تربيع ولا آخر ملازقة يقضى لصاحب التربيعة وان كان لاحدهما تربيع ولا آخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب الجذوع أولى من اتصال الملازقة ثم في اتصال التربيعة هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو أقامنا البيضة قضى لها ولو أقام أحدهما البيضة قضى له اه وقد مناهجوه (قوله وعلمه في العيني وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ما لا يستويان في أصل العلة ولا يمتدح بالكمرة والقلة بعد ان تبلغ ثلاثة وانما اشترط الثلاثة لان الحائط يبنى للقفيف وذلك لا يحصل بدون الثلاثة غالب انصار الثلاث كانه صاب له ولو لاحدهما ثلاثة

بل صاحب الجذع الواحد احق منه خاتمة ولو لاحدهما جذوع ولا آخر اتصال فلا يبنى الاتصال ولا آخر حق الوضع وقيل لذي الجذوع ملحق وعلمه في العيني وغيره

وللاخر اقل فهو صاحب الثلثة استصحبه الاحام والقياس المنصفه وقد روي عنه ايضا
ثم اصحاب الجذوع الواحد او الاثنين حتى الوضع لان حكمه بالخاطب اصحاب الجذوع اى
الثلثة فما كثر بالظاهر وهو يصلح حجة للدفع لالاخصفاق فلا يؤمر بالقطع الا اذا ثبت بالبيعة ان
الخاطب اصحاب الجذوع خفيته بتدبيره بالقطع اه وهل الحكم كذلك اذا اقر به الظاهر ثم
قال في جامع الفصولين بر من (جمع) جذوع احدهما في احد النصفين وجذوع الاخر في
النصف فكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين والجذوع اولى من السرة فالخاطب لرب
الجذوع وكذا السرة لو تنازع ما في اولى ولو اتفقا ان السرة لالاخر لا ترفع كمن لا تسفل وتنازع في
سقفه وما عليه فكل لذي السرة فلو اتفقا ان السرة لالاخر لا ترفع الا اذا برهن اه اى
لانه هو المتنازع فيه فاذا برهن ذو السرة ان السرة له رجع ما هو موضوع عليه بغير حق
فما لم يرفع او لا قبل اقامة البيعة لان الظاهر ان وضعه بحق ولم يحكم له بالسرة لان
الظاهر يصلح للدفع لالاخصفاق وهو صاحب السرة كاهو صريح الخاتبة فان قلت ما الفرق
بين ثبوته بالبيعة حيث يرفع بها وبين ثبوته بظاهر اليد ولم يرفع قلت البيعة كما هي اينة وهي
حجة مذهب فليزعم الرافع واليد حجة لصاحب الحال فصلت للدفع لا للرفع فتأمل وهو ما يتصل
بما نزل الخيطان مانعه في الهندية ولو كان لاحد المدعين على الخاطب المتنازع فيه اخرج من
ابن او اجر اى ضرب من الابنية فهو بمنزلة السرة كذا في فتاوى قاضي خان * جذوع شاحصة
الى دار رجل ايس له ان يجدها على كنفها الا برضا صاحب الدار وليس اصحاب الدار قطعها
اذا أمكنه البناء عليها وان لم يمكن البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا او جذعا واحدا نظران
كان قطعها يضرب ببيعة الجذوع ويضعه في الاعلاك القطع وان لم يضرب بباطاله بالقطع ولو اراد
صاحب الدار ان يعلق على اطراف هذه الجذوع شبه النيس له ذلك كذا في محيط السرخسي
جدار بين اثنين له ما عليه حوله غير ان حوله احدهما انقل فالعمارة بينهما انصفتين ولو كان
لاحدهما عليه حوله وليس للاخر عليه حوله والجدار مشترك بينهما اقال القاضي ابو الليث
رحمه الله تعالى للاخر ان يضع عليه حوله حوله صاحبها ان كان الخاطب يحتمل ذلك الا ترى ان
اصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع احدهما كثر فلا تخران يزيد في
جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكر انهم قد ايدوا حديث كذا في الخلاصة في كتاب الخيطان
وان لم يكن له ما عليه خشب فاراد احدهما ان يضع عليه خشب له ذلك وليس للاخر ان يضعه
وبالوضع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية لو كان لاحدهما عليه جذوع
وايس للاخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهو ما مقرر ان بان
الخاطب مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فرفع ذلك من الخاطب اتفق
بصاحبك وان شئت فخط منه بقدر ما يمكن ان يترك من الخيط كذا في الخلاصة جدار بين
رجلين لاحدهما عليه بناء فاراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن
الى الايسر او من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يرفع الجذوع فلا بأس به وان
اراد ان يجدها رافع عما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * خاطب بينهما ما وكان لكل
واحد جذوع فللذي هو صاحب السرة ان يرفعها بجذوع اصحاب الاعلى ان لم يضرب بالخاطب ولو

اراد احدهما ان يرفع جذوعه من الخاطب له ذلك ان لم يكن في نزعها ضرر بالخاطب كذا في
الفصول العمادية * اذا كانت جذوع احدهما من رفعة وجذوع الاخر من رفعة فاراد ان
ينقب الخاطب لينزل فيه الخشب هل له ذلك قبل ان يرفع الجذوع كان ابو عبد الله الجرجاني يفتي بان
له ذلك وقيل لا ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهما
فله ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين رجلين اراد احدهما ان يزيد في البناء لا يكون
له ذلك الا باذن الشرع من اضر الشريك ذلك اولى بضر كذا في فتاوى قاضي خان * قال ابو القاسم
خاطب بين رجلين انهم جابوا من راحة ذواتهم متلازمين فغير يد احدهما ان يرفع جداره
ويرفع من الجدار الباقي فكيفه لا يرفع ما قبله ان يرفع انهم جابوا من راحة ذواتهم متلازمين
بينهما ما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بغير اذن شريكه وان اقر ان كل خاطب اصحابه
فكل واحد منهم ان يحدث فيه ما احب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الخيطان * جدار
بين اثنين وهي اراد احدهما ان يصلحها واي الاخر يفتي ان يقول له ارفع حوائك بهم دلاني
ارفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فهم او ان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان
سقطت حوائكه لا يضمن كذا في الخلاصة وعن الشيخ الامام ابو القاسم جدار بين رجلين
لاحدهما عليه حوله وليس للاخر شي قال الجدار الى الذي لا حولة له فاشهد على صاحب
الحولة فلم يرفع مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انهم وافقوا شيئا قال اذا ثبت الاشهاد
وكان نحو فاوقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما افسده من سقوفه هكذا في فتاوى
قاضي خان * قال ابو القاسم خاطب بين رجلين لاحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف بيته فهدما
الخاطب من اسفله ورفعا اعلامه بالايطين ثم اتفقا بجهة واحدة بنى البناء موضع سقف
هذا اى صاحب السقف ان يبنى به ذلك لا يجبر ان يتفق فيما جاوز ذلك كذا في الصغرى * رجل
له ساباط احد طرفي جذوع هذا الساباط على خاطب دار رجل فتنازع في حق وضع الجذوع فقال
صاحب الدار جذوعك على حائطى بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذه
الجذوع على حائطك بحق واجيب ذلك صاحب كتاب الخيطان الشيخ الثقفى ان القاضي يأمره
برفع جذوعه وقال الصدوق الشهد بديره الله تعالى وبه يفتي وان تنازع في الخاطب يفتي بالخاطب
صاحب الدار في ظاهر مذهب اصحابنا لان الخاطب متصل بمالك صاحب الدار وبالاتصال تنبث
اليد وان كان هذا اذا كان الاتصال اتصالا تربيعا اما اذا كان اتصالا ملازمة فصاحب الساباط
اولى هكذا في المحيط في كتاب الخيطان الكل من الهندية (اقول) ثم انصرف في الخاطب
المشترك بعد ثبوته شرعا فسمان يمنع الابازن شريكه وهو مقتضى شركة المالك والقياس
وجائز اضرورة منفعة الاشتراك بغير اذن شريكه اما المنفعة فهو زيادة خشب على خشب
شريكه او اتخاذ سترعاه او فتح كوة او باب وهو محل اطلاقهم الواقع في بعض عماراتهم من انه
ليس له اى الضرر بان يحدث في الخاطب المشترك حداثا بغير اذن شريكه او يزيد عليه واما
الجائز بغير اذنه فله صور منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما اذا لم يكن عليه لو احدهما من خشب
فاراد احدهما ان يضع عليه خشب له ذلك ولا يكون له ما عليه منه ولا يمكن يقال له وضع انت
مثل ذلك ان شئت ومنها ما هو جائز بالاتفاق ايضا وهو ما اذا كان له جذوع واشترى بها كثر

منه اقله المساواة باتفاق كلماتهم كما مطلع عليه قريه ان شاء الله تعالى كذا قالوا (واقول) هذه
المسئلة وهي ما اذا كانت حوله محدثة ينسفي ان تكون عين المسئلة الاولى الجائزة بالاتفاق
فتمام ومنها ما هو مقيم على قول والراجح الاطلاق وهي ما اذا كان لاحدهما عليه حولة
وليس للاخر ذلك فاردان يحدث حولة فالمرجح ان يحدث اذا كان الحائط يحتمل ذلك وقال
بعضهم في هذه الصورة ان كانت حولة صاحبه محدثة فله ذلك وان كانت قديمة فليس له ذلك ثم في
هذه الصورة على الراجح قد مر جوابا انه ان كان الحائط لا يحتمل حولة بين يومين الاخر برفع
حولته لتصل التسوية مع صاحبه او يرفع البعض لتمكين شريكه من الحبل فهو كالمساواة
ومنها ما هو مقيم بدفع المضره وهو ما اذا كان لهما عليه حولة وحولة احدهما اقل من
حولة الاخر فاردان يرفع حولته ويضاهيها بازا حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه
منه وكذا لو كانت حولة احدهما في وسط الحدار وحولة الاخر في احد الاهد فاردان يضع
حولته في اهل الحدار له ذلك اذ لم يدخل على الاعلى مضره وكذا اذا اراد ان يسفل الحدار
وقد بهضه بمجا اذا انهم اودعاه لانه اذ لم يحصل ذلك يحصل مضره ولا بد والمدار في
اجناسه ذاعلى عدم الضرر ومنها ما هو مختلف فيه وهو العمل وهو ان يزيد في اهل
الحدار في حواء المثل ترك كان للاخر منه لانه تصرف في شئ مشترك وهو المروي عن محمد
وقيل لا يمنع (اقول) والحاصل ان في مسألة العمل ثلاثة اقوال احدها انه العمل مطلقا
ثانيه العمل بما اذالم يكن خارجا عن الرسم المعتاد واعتداه ابن الشحنة والشرية الى ثالثها المنع
مطلقا واعتداه فاضحان واقصر عليه في الخيرة فمكان عليه الاعتداد بالامل به صدر الامر
السلطاني وجرى عليه في الجملة في مادة ألف ومائتين وعشرة قال في الذخيرة اذا كان
الحائط بين رجلين وليس لواحد منهما فاردان احدهما ان يضع عليه خشب فله ذلك ولا يكون
لصاحبه ان يمنعه عن ذلك ولا يمكن يقال له أنت وضع مثل ذلك ان شئت كذا حكى الامام
الشيخ ابو بوري وكان بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب فاردان احدهما ان يزيد عليه
خشبا على خشب صاحبه او اراد ان يخذل شرا او يفتح كوة او بابا بحيث لا يكون له ذلك الا باذن
صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق ان القياس ان لا يكون له ولاية وضع الخشب من
غير اذن شريكه لانه تصرف في شئ مشترك الا انما ترك القياس لضرورة انما لو منعناه عن وضع
الخشب من غير اذن شريكه ربما لا ياذن له شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه
الصورة مع دومة في زيادة الخشب وفتح الكوة فيرد الى القياس اه ومنه في البرازية
وغيرها من الكتب المتقدمة لكنهم قد في البرازية بما اذا كان الحائط يحتمل ذلك وهذا
القياس لا بد منه في امثال هذه وعبارة الذخيرة اعتداه وقيدناه فيما استوفاه لك فتنبه قال
الشيخ في الوجع يزعم النواذر حائط بين رجلين ولا حددهما عليه عشر خشبات ولا اجر
اربعة فاما صاحب الاربع ان يتم عشر خشبات مثل صاحبه وليس له الزيادة وان كان لاحدهما
عليه خشب ولا شئ للاخر عليه فاردان يحتمل مثل خشب صاحبه قيل له ذلك وقيل ليس له
ذلك اه فانظر كيف نقل الخلاف في الصورة الثانية ولم يحكم في الاولى والفرق بينهما واضح
كما تنق عليه قال برهان الدين الكركي في القيس من كتاب الحيطان حائط بين رجلين وكان

قوله بما اذا كذا بالاصل
وليصر

قوله وكان بين الخ كذا
بالاصل وليصر اه

لا حددهما

لا حددهما عليه جذوعا كثر من جذوع الاخر فاما صاحب القليل ان يزيد في جذوعه حتى
تكون مثل جذوع صاحبه اه وفي العمادية ولو كان جذوع احدهما اكثر فلا تخران
يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفسر لولا ان القديم والحديث اتفهمي قال في
الغاية ولو كان الحائط بين رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه
جذوع يقضي بينهم ما نصفين هو المختار فان كانت جذوع احدهما اكثر فلا تخران يزيد في
جذوعه حتى تكون مثل جذوع الاخر وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان
لا يحتمل ليس له ان يزيد اه قلت وانظر الى قوله وكل واحد يدعيه الى قوله يقضي تجده
صريحا في انه لا يلزم في هذه الصورة ان يكون الحائط ثابتا باليمين بينهما خلافا لما ذهبوا اليه من انهما
لا تثبت المساواة في وضع الجذوع الا اذا ثبت الحائط لهما باليمين ومنشؤه اخذ من عبارة
الذخيرة وذلك من عدم التامل بها وحاصل عبارة الذخيرة ان الملك الثابت بنوع ظاهر كالانصال
والتمسيع لا يصلح لابطال حق الاخر لانهما لم يطل حق الاخر بل قصدها المساواة نعم هذا
يظهر لمن ثبت له الحائط بالتمسيع وكان لصاحبه جذوع فليس له ان يرفع جذوع الاخر الا
اذا ثبت الحائط باليمين فله رفع جذوع الاخر كما ستراه في عبارة الذخيرة هذا وقد اتفقت
كلامهم في كتاب الصلح على انه لو كان جذوع احدهما اكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان
يحتمل ولما كانت هذه المسئلة اتفاقية فاس عليها الفقيه ابو الليث المسئلة الثانية وهي ما اذا
كان لاحدهما عليه جذوع واراد الاخر ان يحدث جذوعا فرج هو والحسام الشهيدي وهما
من اهل الترجيع جواز احداث الجذوع ايضا مطلقا قديمة كانت الاولى او لا وان كان بعضهم
قد ابدى فرقا بين الحديثة والقديمة كما مطلع عليه قال الحسام الشهيدي في الفتاوى الصغرى
ولو كان لاحدهما عليه حولة وليس للاخر عليه حولة ويريد الذي لا حولة له ان يضع على هذا
الحدار حولة مثل حولة شريكه ان كانت حولته عليه احدهما فلا تخران يضع عليه حولة
مثله وان كانت الحولة التي له قديمة فليس للاخر ان يضع حولة قال الفقيه ابو الليث
للاخر ان يضع عليه حولة مثل حولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل مثل ذلك مطلقا أي سواء
كانت حولة صاحبه محدثة او قديمة الا ترى انهما يشا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع
احدهما اكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يشترطوا الاندفاع ولا حددهما
وقال ابو القاسم في حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاردان الاخر ان ينصب عليه
جذوعا فانه من ذلك صاحبه والحدار لا يحتمل ذلك اي الحائط يقال لصاحب الحدار ان
شئت فخط حائطه متى مع صاحبك وان شئت فخط عنه ما يمكن شريكك من الحبل لان البناء
الذي عليه ان كان بغير ررض صاحبه فهو معتد ظالم وان كان باذن صاحبه فهو عار به الا ترى
ان دارا بين رجلين واحدهما ساكنهما فاردان الاخر ان يسكن معه والدار لا تسع اسكنهما
فانهم ما يتم ما بينهما كذا هنا قال الفقيه ابو الليث قدروا عن أبي بكر خلاف هذا ويقول
أبي القاسم ناخذ وجهه القائل بالمنع الفرق لجواز ان يكون هذا مستحقا لاحدهما من اصل
الملك وذلك حال القسمة بان يقع الحائط بنصيب احدهما ويكون للاخر عليه حق الخشب
امانك المسئلة وهي ما لو كان لكل واحد منهما عليه خشبات فلهما ان التصرف في
الابتداء ثبت لهما فثبت بعد ذلك لهما كذا في شرح الوهبية لابن النخعة (اقول) ومقتضى

في حصة

كلامه ان المسئلة الثانية اتفاقية فانهم والحاصل ان كالا الشر يكتفي اذا لم يكن لهما عا عليه حولة
 كان لكل واحد منهما حولة بلا اذن شر يكتفي اتفاقا وان احد الشر يكتفي اذا كان له حولة
 انقص من حولة صاحبه كان له المارة اتفاقا ايضا وان احد الشر يكتفي اذا كان له حولة
 والثاني لا حولة له كان له ان ياروى مع صاحبه على ما رجه ابو الليث والحسام الشهد بديا ساملي
 المسئلة الاتفاقية كما تقدم وان احد الشر يكتفي اذا اراد ان يسفل الجذوع او يعلم او يتوسط
 به المارة عند عدم الضرر له ذلك وان احد الشر يكتفي اذا اراد ان يسفل الجذوع او يعلم او يتوسط
 هو امث. ترك لم يكن لا آخر منه والمراد من محمد المنع ولذا قدمه ابن وهبان في المنظومة
 بقوله وما شر يك ان يعل حيطه * وقيل التعل جائز في عمر
 وعلى المنع مطلقا متى في الحياصة فلا يمكن هو الماعول وفي الفصولين ولو اراد احد من
 جذوعه من الحائط فله ذلك لولم يضر بالحائط وفيه انهم حائط بينهما فبقى احدهما فانه على
 وجهين اما عليه حولة او لا والاحكام الثلاثة احدها طلب احدها اقسمة عرصه الحائط وابي
 الاخر والثاني اراد احدهما ان يفي ابتداء بلا طلب القسمة وابي الاخر وثالثها لو بناء بلا
 اذن شر يكتفي يرجع عليه بشي اما الوجه الاول وهو عدم الحولة عليه فاما الحكم الاول وهو
 طلب القسمة واما الاخر فقد ذكر في بعض المواضع مطلقا انه لا يجبر به باخذ ص اما لو
 لم تكن عرصه الحائط عريضة بحيث لو قسمت لا يصيب كلا منهما شي يمكنه ان يبنى فيه فظاهر
 لانه في طلب القسمة واما لو عريضة بحيث يصيب كلا منهما ما يمكن البناء فيه فلان القاضي
 لو قسم بقرع بينهما ما ورجع ما يخرج في قرعة كل منهما ما يبلى دار شر يكتفي فلا يفتع به فلا تقع
 القسمة مفيدة واليه اشار م فيما روى عنه هشام انهم حائط بينهما فقال احدهما اقسم
 والاخر ابي قال لا اقسم بينهما ما اذرع ما يصيب كلا منهما اما بلى دار شر يكتفي وبعض المشايخ
 قالوا لو كان القاضي لا يرى القسمة الا باقراع لا يقيم الما صر واما لو يراها باقراع فيقسمه
 لو كانت العرصه عريضة على وجهه صر ويجعل نصيب كل منهما ما يبلى داره تنصبا للمنفعة
 عليه ما وقال ص ٢ لو عريضة فالقاضي يجبر الا على كل حال وبه يفتي اذا عريضة لو عريضة
 على وجهه صر فطالب القسمة يطلب بها اقيم المنفعة عليه فيجبر شر يكتفي عليه كدار وارض ص
 يجبر الا على حصة حائط بينهما ما وذكرا الجبر بالفصل بين العريضة وغيرها (اقول)
 يؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي دار لزيد ودار اخرى مشتركة بينهما وبين عمرو ورافد زيد
 قسمها واخذ حصة منها من جهة داره حيث لا يمكن الاتصال انهما الامن داره والدار قابلة
 للقسمة والمعادلة ممكنة فللقاضي قسمتها على هذا الوجه وان لم يرض عمرو بذلك ولا يلزم القرعة في
 هذا على ان القرعة ليست واجبة على القاضي غاية ما في الباب انهم قالوا ينبغي ان يقرع بينهما
 تطييبا لقلوبهم ولا نقول ان ينبغي هنا بمعنى يجب لما انهم صرحوا في غير ما كتاب انهما مستحبة
 لاسما وفيه رفع الضرر عن احدهما وعدم الضرر بالاخر فقامل وراجع وفي الفصولين
 الحكم الثاني اراد احدهما ان يفي ابتداء بلا طلب القسمة وابي الاخر فلو عريضة الحائط
 عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبنى فيه حائط لنفسه لا يجبر على
 البناء في ذلك شر يكتفي الا اذا تضرر شر يكتفي بتركه ولا ضرر هنا ولو عريضة فاختلاف المشايخ

٢ مطلب
 لو كانت عريضة الحائط
 عريضة تقسم بينهما
 ويعطى كلاما من جهة دار
 بلا قرعة ويجبر الا على
 يفتي

قيل لا يجبر وقبل يجبر وهو الاشبه به اذ يتركه يتضرر شر يكتفي بتعطيل منافع الحائط والبناء
 لا يتضرر بينهما اذ يحصل له بدل ما أنفق ومال الى الثاني الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن
 الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الاعنة الحكم الثالث لو بنى احدهما بلا اذن شر يكتفي
 يرجع على شر يكتفي باختلاف المشايخ فيه قيل لا يرجع مطلقا وهكذا ذكر في كتاب الاقضية
 وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن اصحابنا وقيل لو عريضة على ما بينا
 لا يرجع لانه غير مضطرب فيه وان كانت غير عريضة يرجع قت لاحدهما ان يمتنع من البناء اذ له
 ان يقامم ارض الحائط نصفين ولو بنى احدهما لا يرجع على شر يكتفي اذ ليس له اخذ حصة البناء
 الوجه الثاني لو كان على الحائط حولة بان كان عليه جذوع فهو على وجهين احدهما هو مالو
 كان له ما عليه جذوع وطلب احدهما اقسمة عرصه الحائط لا يجبر شر يكتفي عليه الا عن تراض
 منه ما ولو عريضة على ما بينا اذ اتفاق حق كل منهما بكل العرصه وهو وضع الجذوع على جميع
 الحائط فلو قسمت بالارض احدهما يمسك حصة عاصم شر يكتفي بلارضاه وان لم يجز فاذا اراد
 احدهما البناء وابي الاخر قال ص لا يجبر لو عريضة وذكروا شيخ الاسلام انه لا يجبر به بلا
 تفصيل ذكر شيخ انه يجبر من غير تفصيل وبه يفتي اذ في عدم الجبر تعطيل حق شر يكتفي اذ له حق
 وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بنى احدهما بدون اذن شر يكتفي قيل لو عريضة على ما بينا
 لا يرجع الباني ويكون مضطربا وكذا عن محمد وهو الصحيح اذ الثاني حق وضع الجذوع على جميع
 الحائط ولا يتوصل اليه الا ببناء جميع الحائط فكان مضطربا في البناء فلا تتبع كمالو غير عريضة
 فبناء احدهما وفي الهنكية هكذا ذكر الخصاص في نفاذاته وبعض مشايخنا قالوا لا يكون
 مضطربا واليه اشار في كتاب الاقضية وهكذا روى عن ابن مساعة في نوادره رحمه الله تعالى وهو
 الاصح هكذا في المحيط قال صاحب جامع الفصولين اقول مران الفتوى على ان شر يكتفي يجبر
 على البناء ولا اضطرار فيه لا يجبر ويحيى بصفة فبقي ان تكون الفتوى على انه متبرع
 والله تعالى اعلم وان كان بناءه باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في فتاوى
 قاضيان صل انهم حائط بينهما ما عليه جذوع لاحدهما وطلب رب الجذوع البناء من شر يكتفي
 لا يجبر عليه ويقال لهما ان شئما اقسما ارض الحائط ولو شاء رب الجذوع البناء واراذا الاخر
 القسمة يقسم بينهما نصفين الوجه الثاني من هذا الوجه لو لاحدهما عليه حولة وطلب هو
 القسمة وابي الاخر يجبر الا على لو عريضة كما مر وهو الصحيح وبه يفتي ولو اراد ذو الحولة البناء
 وابي الاخر فالصحيح انه يجبر لما صر في مالهما عليه حولة ولو بنى ذو الحولة في حكمه حكم مالهما
 عليه حولة فالصحيح انه يرجع لما صر في مالهما عليه حولة ولو بنى ذو الحولة في حكمه حكم مالهما
 فهو متبرع اذ لم يضر في البناء اذ لا يجبر به حقا لنفسه ثم في كل محل لم يكن الباني متبرعا كماله واهما
 عليه حولة كان للباني منع صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما أنفق او قيمة البناء على
 ما اختلفوا فيه على ما بينا ان شاء الله تعالى فلو قال صاحبه انا لا اتنعع بالبناء هل يرجع الباني
 قيل لا يرجع وقيل يرجع شحي ربي الما يرجع على رب السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما أنفق
 فض يرجع بما أنفق في السفل واما في الحائط المشترك فيرجع بنصف ما أنفق واستحسن بعض
 المتأخرين فقالوا لو بنى بامر القاضي يرجع بما أنفق ولو بنى بلا امر القاضي يرجع بقيمة البناء

لا بد من بناء يكون سترابنه ماويه ناخذ وانما قال ابناء انه لا يجبر لانهم كانوا في زمن الصلاح
 اما في زماننا فلا بد من حاجر بينهما جدار بين كرمين رجلين انهم قد فاسدوا احدى
 على السلطان لما اتي شريكه ان يني فامر السلطان ببناء برضا المستعدي ان ينيه على ان يات
 الاخر منهم اذله اخذه منهم ما وقال ابو بكر انهم جدار بينهم ما واحد منهما غائب فبناء الحاضر في
 ملكه من خشب وبقى موضع الحائط على حاله ثم قدم القائب فاراد ان يني على طرف الحائط
 مما يلي جاره ويجعل ساحة الحائط الى ملكه ليس له ذلك ولو اراد ان يني حائطه اعطاه كالاول
 او يني اذق منه في وسط الاس ويدع الفضل من اسه مما يلي ملكه لذلك كذا في جامع الفصولين
 ومنه له في نورالعين لكن قال في الهندية جدار بين رجلين انهم جدار بين غائب قيني
 الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله ثم قدم القائب فاراد ان يني
 الحائط في الموضع القديم ومنه الاخر قال الققيه ابو بكر ان اراد الذي قدم ان يني على موضع
 طرف الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان
 يني الحائط كما كان اذق منه وترك الفضل من الجانبين سواء لذلك كذا في فتاوى قاضيان
 في الحيطان اه (اقول) وهذا شبه بالقواعد ولم يظهر لي ما تفقه في جامع الفصولين وتبعه في
 نورالعين وفي جامع الفصولين وقال في جدار بينهما ما عليه حوله فهو الحائط فاراد
 احدهما رفعه ليصله واي الاخر يني ان يقول صريدا الصلاح لا تخر ارفع حوائك
 باس طوانات وعمدو بعله انه يريد رفعه في وقت كذا وفيه من ذلك فلو فقهه والا فله رفع الجدار
 فلو سقط حوله لم يضمن فض حائط بينهما ما هو وخيف سقوطه فاراد احدهما نقضه واي
 الاخر يجبر على نقضه ولو هدم حائط بينهما ما قاي احدهما عن بنائه يجبر ولو انهم لم يجبروا لكانه
 يني الاخر فيمنعه حتى ياخذ نصف ما اتفقوا اتفق بامر القاضي ونصف قيمة البناء لو اتفق بالا
 امر القاضي انتهى (اقول) قوله لا يجبر صريح في انه ليس للاخر منعه من البناء لان له غرضا
 في وصوله الى حقه فلا يقال هو تصرف في المشترك فكان ينبغي ان لا يجوز بدون رضا الشريك
 (واقول) قبله قوله وهي لانه لو لم يكن كذلك لاعتل هدمه ونسبه لانه تصرف في المشترك ولا بد
 وان يكون من حق قوله ولكنه يني اي بغير النقص المشترك اما لانه تصرف في المشترك تامل
 رمي وفي جامع الفصولين برمن ت قال ابو بكر في جدار بينهما ما وبيت احدهما اسفل وبيت
 الاخر اعلى قدر ذراع او ذراعين فانه قد قال ذوالا الى انى الاسفل ابن الى حذاء ابي ثم يني
 جميع البس لذلك بل ينيانه جميعا من ارضه الى اعلاه قال ت ولو بيت احدهما اسفل باربعة
 اذرع او نحوها قدر ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا على ذى الاسفل حتى ينهي الى محل البيت
 الاخر لانه كحائطين اسفل وعلو قيل ينيان الكل قال ابو القاسم في حائط بينهما ما عليه لا يهدم
 غرضه ولا الاخر سقف بيت فهدم الحائط من اسفله ورفعا اعلاه باسطين ثم اتفقا حتى ينيان
 بلغ البناء موضع سقف هذا ابي رب السقف ان يني بهما لا يجبر ان يتفق فيما جاوزه وقال
 حائط بينهما انهم جازب منه فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فاراد احدهما رفع جداره ورفع
 ان الجدار الباقي يني فلا تخره بينهما ما وزعم الاخر ان جداره لو يني ذاقا في حصى ويهدم

فلو سبق منهما اقراران الحائط بينهما قبل ان يني من انه حائطان فكل واحد منهما يهدم ما ليس
 لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا الا باذن الاخر ولو اقرار ان كل حائط له صاحبه فكل واحد منهما ان
 يحدث فيه ما يحب فاضحان حائط بين رجلين انهم قد بناء احدهما عند غيبة شريكه قال
 ابو القاسم ان بناء بقية الحائط الاول فهو مستجوع ولا يكون له ان يدمع شريكه من الحبل عليه
 وان بناء بطن او خشب من قبل نفسه فليس للشريك ان يهدم على الحائط حتى يودي نصف
 قيمة الحائط اراد احدهما انقص جداره وترك واي الاخر فقال له صاحبه انا اخذ من لك كل
 شئ يهدم لك من يتسك وضعت ثم نقض الجدار باذن شريكه فانه قد من منزل المضمون له شئ
 لا يلزمه ضمان ذلك وهو بنة ماله لو قال رجل لا تخرضت لك ما يهدم لك من مالك لا يلزمه شئ
 خلاصة حائط بين اثنين لهما عليه خشب فني احدهما اللباني ان يمنع الاخر من وضع الخشب
 على الحائط حتى يعطيه نصف البناء مبني وفي الاقضية حائط بين اثنين اراد احدهما انقصه
 واي الاخر لو يبال لا يخاف سقوطه لا يجبر ولو يخاف فغن الفضل انه يجبر فان هدمه اراد
 احدهما ان يني واي الاخر لو اس الحائط عريضا يمكنه بناء حائطه في نصيبه بعد القسمة لا يجبر
 الشريك ولو لم يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجليلي انه ان لم يوافق الشريك فهو يتفق على
 العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما اتفقوا اس الحائط لا يقبل القسمة وفي فتاوى الفضلي
 ولو هدمه واي احدهما عن البناء يجبر ولو انهم لم يجبروا لكان يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف
 نصف ما اتفق فيه من ان فعل ذلك بقضاء القاضي ولو بغير قضاء فغن قيمة البناء وان انهم او
 شيف وقوعه فهدم احدهما لا يجبر الاخر على البناء ولو كان الحائط عريضا فهدم احدهما
 باذن الاخر لا شك انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الاخر البناء كولو هدمه وعن ابن ابي سلمة
 لو اهدم عليه حوله وانهم واي الاخر العمارة فني احدهما يمنع الاخر من وضع الحولة حتى
 يودي نصف ما اتفق وان لم يكن عليه حولة لا يجبر على العمارة ولا يرجع بشئ لانه بمنزلة الستارة
 وهذا كانه اذا اتفق في العمارة بغير اذن صاحبه فلو باذنه او بامر الحاكم يرجع عليه بنصف ما اتفق
 وفي البناء المشترك لو احدهما غائب فهدم الاخر باذن القاضي او بلا اذنه لكن يني باذن القاضي
 فهو كاذن شريكه لو حاضر اقر جمع عليه بما اتفق لو حضر كذا في نورالعين (اقول) اما قوله وان لم
 يكن عليه حولة لا يجبر الخ هذا على جواب المتقدمين واما على ما اختاره المتأخرون من انه اذا
 كان له حرم فهو بمنزلة ماله وكان له عليه حولة فتأمل وراجع (قوله فلا يسقط ببراءة) اي عن رفع
 الجذوع لان البراء لا يكون في الاعيان بل عمالي النعمة (قوله ولا صلح) بشئ عن الوضع بلهالة
 مدة الوضع (قوله ويبيع) اي اذا باع الواضع او الموضوع على حائط داره فله شترى حق المطالبة
 بالرفع وذكر الحوى ان المراد بالبيع بيع الحائط الموضوع عليه الجذوع واجارتها (قوله واجارة)
 اي اذا اجرد داره منه لانتسطة المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله اشياء من احكام الساقط لا يعود)
 صوابه لا يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وهو قبه ولذا قال ط ولم اقف عليه وسباني
 لتأخر في العارية عن الاشياء تلزم العارية فيما اذا استمار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم
 باع المعبر الجدار ليس له شترى رفعه او قبل ثم الا اذا شترطه وقت البيع (قلت) وبالقيل جزم في
 الخلاصة والبراز وبغيره ما وكذا قاضيان من باب ما يدخل في البيع تبعا من الفصل الاول

واما حق المطالبة برفع
 جذوع وضعت بعد اذ لا
 يسقط ببراءة ولا صلح وعفو
 ويبيع واجارة اشياء من
 احكام الساقط لا يعود
 فليحفظ

ومنه في الاشياء من العارية لكن فيه ان الشرط اذا كان لا يمتنع العقل ولا يلائم وفيه
 نفع لاحد المتعاقدين او لا من اهل الاستعانة ولم يعرف بين الناس بقدر البيع فلو كان
 متعارفا كبيع نعل على انه يحدوه البائع فالبائع لا يعرف تأمل (قوله وذويت) يعني اذا
 كان بيت من دار فبها بيت كثيرة في يد رجل والبيوت الباقية في يد آخر (قوله في حق ساحتها)
 بالحاء المهملة هي عروضة في الدار او بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان المالك في يدهما
 والسفل في يد آخر والساحة في ايديهم - ما ولم يكن له ما يئنه وحاشا لكل منهم ما يدعي الجميع بترك
 السفل في يدهما حبه والمالك كذلك والساحة اصحاب السفل واصحاب المالك في المروور في
 رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما منصفان اه (قوله فهي بينهما منصفين) لانهما استويا
 في استعمال الساحة في المروور ووضع الامتعة وكسر الخطب ونحو ذلك ولم تكن في يدهما
 دون الآخر وهما في ذلك سواء فنصف بينهما كما طريق لان الترجيح بالقوة لا بالكمرة قال
 العلامة ابو السعود واعلم ان القسمة على الرؤس في الساحة والقسمة واجر القسام
 والنواب اي الهوائية المأخوذة ظاهرا والمأخوذة وما يرى من المركب خوف الفرق والخرق
 اه (قوله كما طريق) فانه يتولى فيه اصحاب البيت واصحاب المنزل واصحاب الدار اتفاقا
 واصحاب بيت واصحاب بيوت قال في القنية الطريق بقسم على عدد الرؤس لا بقدر ساحة
 الاملاك اذ الميراث لم يقدر الانصاف في الشرب متى جهل قدر الانصاف بقسم على قدر الاملاك
 لا الرؤس اه واعترض بان البيوت الكثيرة تجمع عادة جعلا كثيرا بالنسبة الى البيت الواحد
 فيكون احتياجه - م الى نحو التوضي اكثر وقوعا فيبقي ان يرجع صاحبها ولا اقل ان يساوي
 (اقول) المسئلة من مسائل الجامع الصغير والجهت ليس بغافل عن مثل هذه الملاحظة
 فالأمر علينا ان نلاحظ وجه الاستنباط وذا هنا انه ثبت في اصولهم ان الترجيح لا يقع بكمرة
 العمل فتفرع عليه ما اقل جمة من هذه المسئلة ومنه ما مثله انه لا يرجع صاحب الجراحات على
 صاحب جراحة واحدة فانه اذا مات الجروح يجب القصاص عليه ما في العمدة والدية نصفيين في
 الخطا حيث لم يعتبروا عدد الجراحات مع امكان اعتبار تقسيم الدية عليهم افسا كذا الميراث بعد
 البيوت في تقسيم الساحة عليها فضلا ان يرجع صاحبها ويحكم بكل الساحة له - ويحق المروور
 لصاحب البيت تدبر (قوله بخلاف الشرب) لان الشرب يحتاج اليه لاجل في الارض فعند
 كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي منح وفي الثالث عشر من الجزازية
 دار في عشرة ابيات لرجل وبيت واحد لرجل تنازع في الساحة او قوب في يد رجل وطرف منه
 في يد آخر تنازع فيه فذلك بينهما منصفان ولا يعتبر فضل اليد كالا اعتبار افضل الشهود باطلان
 الترجيح بـ ثمة الادلة اه وبه علم ان ذلك حيث جهل اصل الملك املو علم كالمالك الدار
 المذكورة كالمالك من مات من اولاد اقاموا البيوت منها فالساحة بينهم على قدر البيوت
 (قوله بقدر الارض بقدر ساحتها) فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي
 بخلاف الاتباع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كما روي الطريق زيلعي (قوله
 برهنا أي الخارجا الخ) أي ان كل يد اقيم اوله معناه انما كانت في ايديهم - ما لانهم في حالة
 الدعوى خارجا وعبارة الشارح هنا تبين فيها الدور والمخ وعبارته الزيلعي كغيرها تفيد انما
 ذواب في الفصولين خ ادعى كل منهما ما أنه له وفي يده ذكر محمد في الاصل ان على كل منهما

(وذويت من دار) فيها
 بيوت كثيرة (كذبيوت)
 منها (في حق ساحتها هي
 بينهما نصفين) كما طريق
 (بجـ لاف الشرب) اذا
 تنازع فيه (فانه بقدر
 بالارض) بقدر ساحتها
 (برهنا) أي الخارجا (على
 يد) لكل منهما (في أرض

اليمين والا فالبين اذ كل منهما ما مقر بتوجه الخصومة عليه - ما ادعى اليد لنفسه فلو برهن
 أحدهما حكم له باليد وبصر مدعى عليه والا - تخرم مدعى ولو برهنا يحمل المدعى في يده - ما
 اتوا به ما في اثبات اليد وفي دعوى الملك في العقار لا تسمع الا على ذي اليد ودعوى اليد تقبل
 على غير ذي اليد ولو نازعه ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى اليد مقصودا و مدعى الملك تبعيا اه
 وفي الكفاية وذكر التمرناشي فان طالب كل واحد من صاحبه ما هي في يده حاشا لكل واحد منهما
 ما هي في يده صاحبه على البتات فان حلف الم يقض باليداه ما يرى كل عن دعوى صاحبه وتوقف
 الدار الى ان يظهر الحال فان نكلا قضى لكل بالنصف الذي في يده صاحبه وان نكل أحدهما
 قضى عليه بكاه الساحة نصفها الذي كان في يده ونصفها الذي كان في يده صاحبه بنكوله وان
 كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يده لان نكوله ليس بحجة في حق الثالث اه فله ان الخارجين
 قيد اتفاقا فالاولى - مدفعه (قوله قضى يدهما نصفين) لان اليد في غير مشاهدة فلهذا
 احضارها واليمين تثبت ما عاب عن علم القاضي دور وفيه اشارة الى ان اليد لا تثبت في العقار
 بالتصادق وكذا بالنكول عن العين لاحتمال انما في يدهما - ما وان ادعى انما في يدهما
 فذلك لانهم ما يمكن انما ما واضحا على ذلك ط وأشار الى أنه لو طالب القسمة لم يقسم بينهما ما لم
 يبرهن على الملك قبل هذا بالاتفاق وقيل - هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم ما يقسم
 بينهما كما في الشروح (قوله بان ابن ابي) وابن يثمد يد البنا أي ضرب فيه البنا وهو الطوب
 التي - بخلاف المشوي فانه أجز (قوله قضى يده لوجود نصه) لان القسمة من هذه الاشياء
 دايـ ل على انما في يده ومحل ذلك اذ الم يقم الا تخبرها نكالا يخفى زيلعي (قوله لان ما ثبت
 في زمان يحكم ببقائه) فذهب ادعهم تثبت الملك في الحال والماضى (قوله فاقول له) - فلا تقبل
 دعوى أحدهما عليه انه عبده عند انكاره اليمين اه دور وهذا لان الاصل ان يكون لكل
 انسان يد في نفسه ابانة في الكرامة اذ كونه في يده غيره دليل الاهانة ومع قيام يده على نفسه
 لا تثبت يد الغير عليه لانتفاء بين اليمين - حوى (قوله قضى به لذي اليد) لا يقال الاقرار بالرق
 من المضار فلا يعتبر من السبي لا نا نقول لم يثبت بقوله بل يدعي ذي اليد لعدم المعارض ولا
 ان لم انه من المضار لا مكان الدار له بعد يدعي الحرية ولا يقال الاصل في الادى الحرية فلا
 تقبل الدعوى باليمين وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالا يط لا يقبل قول الملة ط انه
 عبده وان كان في يده لا نا نقول اذا اعترض على الاصل دليل خلافة بطل وثبوت اليد دليل
 الملك ولان لم ان لا يقيط اذا عبر عن نفسه واقرب بالرق يخالفه في الحكم وان لم يبرهن في يد
 الملة ط من كل وجه لانه أمين زيلعي ملخصا حوى (قوله كن لا يعبر عن نفسه) مفهوم من
 يعبر (قوله لاقراره بعد يده) حيث أقر على نفسه بالملك وثبت رقيته يدعي ذي اليد الخالية
 عن المعارض لا باقراره فكان ملكا في يده كالفـ اش ومن لا يعبر عن المنة المتاع فلا يقبل قوله
 انما لم يكن هذا بعد ان صرح بأنه عبده لان فيكون مقرا بما لا يعبر الا يبري اقراره عليه أي على
 الغير بخلاف ما اذا لم يكن يدها حيث يصح اقراره لانه حينئذ في يده نفسه تأمل (قوله لا يمنع
 صحة الدعوى) لاسيما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف (فروع) رضى ما بينهما في بيت
 لهما انشربت كاه ساحتها صارت صرا لم يجبر على العمارة وتقسيم الارض بينهما أي بطلبها

قضى يدهما) فتتصف
 (ولو برهن عليه) أي على
 اليد (أحدهما) ما او كان
 نصرف فيها) بان ابن ابي
 (قضى يده) لوجود نصه
 (ادعى الملك في الحال
 وشهد بالشهودان هذا
 العين كان ملكه تقبل) لان
 ثابت في زمان يحكم ببقائه
 ما لم يوجد المزيل دور (سبي
 يعبر عن نفسه) أي يدق
 ما بقول (قال انما قال قول
 له) لانه في يده نفسه كالبائع
 (فان قال انما عبدا لان)
 لغير ذي اليد (قضى به
 لذي اليد) كن لا يعبر عن
 نفسه لاقراره بعد يده
 (فلو كبر وادعى الحرية تسع
 مع البرهان) لما تقر دان
 التناقض في دعوى الحرية
 لا يمنع صحة الدعوى

او بطاب احدهما ولو قاعة يبنائها وادواته الا انه ذهب بشئ منها ليحجر الشريك على ان يعمر مع
 الآخر ولو عسر اقل الشريك انفق انت لو شئت فيكون نصفه ديناً على شريكك وكذا الحمام
 لو صار حصراً فيقسم الارض بينهما ولو تلف شئ منه بجبر الآخر على عمارته ن عن م في حمام
 بينهما انهم دمايت منه او احتاج الى قدر ومصرمة واني احدهما لا يصير ويقال للآخر ان شئت
 فاني انت وخذ من غلته نفقة ثم تستويان ط عن بعض المتأخرين لو اى احدهما فاقاضي
 يخرج الحمام من ايدهما او يؤجره ثم يعمره فيما خذ نفقة من ابرته كذا في جامع الفصولين وفي
 الخاتمة من باب المحيطان دار بين رجلين انهم دمايت او يتبين رجلين انهم دمايت احدهما
 لا يرجع هو على شريكه بشئ لان الدار تشمل القصة فاذا أمكنه ان يقسم يكون متبرعا في
 البناء والبيت كذا اذا كان كبيراً يحتمل القصة وكذلك الحمام اذا خرب وصار ساحة وكذلك
 البئر اذ به اذا امتلأت من الحماة فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالبه واصطفاها وفرغها
 كان متبرعا اه ومفاد هذا ان الدار لو كانت صغيرة لا يمكن قسمه انه لا يكون متبرعا لانه حينئذ
 يكون مضطرا الى البناء لمتوصل الى الارتفاع على كذا خلافا اذا كانت كبيرة لانه يمكنه ان
 يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فاذا بنى قبل القصة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا ولذا قيل
 الحمام بما اذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ يمكن قسمه فاذا لم يقسم يكون متبرعا لكن في البئر
 ينبغي ان لا يكون متبرعا لكونه بما لا يقسم لكن اشار صاحب الخاتمة الى الفرق بان له ان يطالب
 شريكه بالبناء اى فيحجر شريكه عليه كما صرح به غيره واذ أجبر لم يكن الا ترم مضطرا فصار
 الاصل ان ما اضطر الى بناءه بان كان لا يقسم او عا لا يجبر الشريك على بناءه فبناء احدهما
 لم يكن متبرعا والا فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بان من له حصة على حائطه لو
 بنى الحائط يرجع لانه مضطرا اذ لا يتوصل الى حقه الا به مع ان الشريك يجبر ايضا كالشريك في بنى
 ان يصدر حكمهما ثم قال والتحقيق ان الاضطرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه كما سيجي فيمضي
 ان يذود التبرع والرجوع على الجبر وعدمه الى ان قال وهو ان يخلصك من التصبر بما وقع
 في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك الى الصواب اه لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف
 تدل على ان للقاضي ان ياحر ببناء الدار فان كان كذلك لم يكن مضطرا الى البناء اذا ابنى شريكه لانه
 يمكنه استئذان القاضي وقديح بان للقاضي ذلك اذا كان الشريك غائبا لانه حينئذ لا يمكن
 طلب البناء منه ولا القصة معه فالحاصل انه اذا كانت الدار تحتمل القصة فان اذن له شريكه
 بنى والا قسها جبر عليه ثم بنى في حصته فان لم يمكن استئذانه يبنى باذن القاضي وفيما عدا ذلك
 فهو متطوع وذكر سيدي الوالد رحمه الله تعالى في كتاب القصة من تنقيحه ان في غير محفل
 القصة للطالب ان يبنى ثم يؤجر ثم يابى نصف ما انفق في البناء من القصة وذكره هناك عن
 الاشياء انه يرجع بما انفق لو بنى باصر قاض والافقية البناء وقت البناء اه وهذا هو المحرر
 كما قال في الوهبانية لكن هذا التقصيل انما ذكره في السفلى اذا انهم دم وعبارة الاشياء مطلقة
 والذي يظهر من الاطلاق اذ لا فرق يظهر فيجوز ذلك في كل ما يضطر فيه احدهما الى البناء
 كالسفل والجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى اعلم وفي الهندية لو ادعى
 على آخر حق المرور وروية الطريق في داره لقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البيعة
 انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق به شيئا كذا في الخلاصة ولو شهد الشهود ان له طريقا

٢ مطلب
 الاصل ان ما اضطر الى
 بنائه مما لا يقسم لا يكون
 متبرعا

٣ مطلب
 التبرع والرجوع دائر على
 الجبر وعدمه

في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يصدوا الطريق وهو الصحيح كما في الخاتمة والمحيط لكن
 في المحيط عبر بالاصح اذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق انكر اهل الزقاق ان
 يكون له حق المرور في زقاقهم فله من منعه الا ان تقوم بيعة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في
 المحيط اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلاف في حق ابراء الماء واسالته فان كان في
 حال عدم جريان الماء لا يستحق ابراء الماء واسالته الا بيعة كذا في محيط السرخسي
 وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط وحكي القصة ابو الاليت رحمه الله
 تعالى انه لم يستحقه ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم ان
 التصويب قديم وليس يحدث ان يجعل له حق التسيل وان اختلاف في حال جريان الماء قيل
 القول لصاحب الميزاب ويستحق ابراء الماء وقيل لا يستحق فان اقام البيعة على ان له حق
 التسيل ويبقى ان الماء المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر وليس له ان يسيل ماء الاغسال
 والوضوء فيه وان يبقوا انه ماء الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه
 وان قالوا له انما حق مسيل ما ولم يبينوا انه ماء المطر او غيره صح والقول لرب الدار مع عينه
 انه ماء المطر او ماء الوضوء والغسالة وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه الشهادة في التسيل وفي
 الطريق تقبل كذا في المحيط ولو لم تكن للمدعى بيعة أصلا استحل صاحب الدار ويضئ
 فيه بالمشكور كذا في الحاوي رجل لقناة خالصة عليه اشجار لقوم أراد صاحب القناة ان
 يصرف قناة من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان
 اصحاب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين اه
 والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب دعوى النسب)

حقه القديم بالنظر الى انه دعوى النفس الان دعوى المال لما كانت كثيرة لوقوع
 والانواع قدمها اهلها ودعوة الى الطعام بالفتح وفي النسب بالكسر وقد يعكس وأما بالحرب
 فبالضم نهاية (قوله الدعوة نوعان) زاد أبو السعد ثالثة وهي دعوة شبيهة وهي دعوة
 الاب ولما اية فيثبت منه النسب وان لم يصدقه ابنه بشرط ان تكون الامه في ملك ابنته
 من حين العلوق الى حين الدعوة (قوله وهو ان يكون أصل العلوق في ملك المدعى) اى
 حقيقة أو حكما اذا وطئ جارية ابنه فولدت فادعاه فانه يثبت ملكه فيها ويثبت حق الولد
 ويضمن قيم الولد كما تقدم وحينئذ فيكون النوع الثاني على قسمين دعوة الملك ودعوة شبيهة
 الملك فتبقى الدعوة نوعين لا ثلاثة اسكن الاتفاق بينهما ثلاثة كما قدمناه عن أبي السعد
 (قوله وهو بخلافه) بان لا يكون العلوق في ملك المدعى (قوله واستنادا لوقت العلوق)
 عطف على ما علل قال في الدرر والاولى لان المدعى السابق لاستنادها حلي وأثبت باعتبار
 المعنى (قوله مبيعة) ولو لم يجزى البائع أو المشتري أو لهما الى وقت الولادة دعوى
 والظاهر انه على قولهما ما لا فائدة الخيار عنده ثلاثة أيام ط (قوله ولدت لاقل من ستة أشهر)
 أقادانه ما اتفقا على المدة والافنى التاخر خاتمة عن الكافي قال البائع بعت منك منبذ شهر
 والولمضى وقال المشتري بعت منى لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري

(باب دعوى النسب)
 الدعوة نوعان دعوة اصله
 وهو ان يكون أصل العلوق
 في ملك المدعى ودعوة
 قهر وهو بخلافه والاول
 أقوى لسبقه واستنادها
 لوقت العلوق واقتصار
 دعوة التبرير على الحال
 ويستضعف (مبيعة ولدت
 لاقل من ستة أشهر منذ

الاتفاق فان اقاما ابيته فالبينة للمشتري ايضا عند أي يوسف وعند محمد للبائع وسيد كره
 الشارح بقوله ولو تنازعا الخ وقوله بدعي البائع اذ لو ادعاه ابته وكذبه المشتري صدقه
 البائع او لا فدعونه باطله ونعمه فيها (قوله فادعاه البائع) أي ولو أكرم من واحد قهستاني
 والاداء باقيا بقوله ان دعونه قبل الولادة وقوفه فان ولدت حيا ثابت والا فلا كافي الاختيار
 ويلزم البائع ان الامه لو كانت بين جماعة فشرها احد هم فولدت فادعوه جميعا ثبت منهم
 عدمه وخلافه باثني والا فلا كافي النظم والاطلاق انه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن
 العلوق عندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن أحد هم ما يفيقه وان برهن ابيته
 المشتري عند الثاني ومئة البائع عند الثالث كافي المنية شرح المثلثي (قوله ثبت نسبه)
 صدقه المشتري أولا كافي غير ذلك لا تكرار اطاق في البائع فعمل المثلثي والمذموم والمكاتب
 كذا رأيت به زوا لا اختيار وشروط أبو السعود ان لا يثبت نسبه المشتري في الدعوى (قوله
 نسبه) أي لا يثبت النسب الا بعد اقراره بانتم امة فيه من مناقض القياس ان لا يثبت وبه
 قال زفر والشافعي لان نسبه اقراره كإكالات وجه الاستصحاب ان تناقض في محل الخفاء فينظر
 لان النسب يثبت على العلوق وفيه من الخفاء ما لا يخفى ونظيره المختلعة تدعى الطلاق وتريد
 الرجوع بالبطل مدعية انه طلقها قبل الخلع تسع دعواها وان كانت متناقضة كما قدمناه
 لان ادعاءها على الخلع كالقرار بقيام العصة لكن لما كان التناقض في محل الخلع اجعل
 عقول الان الزوج بطل بالطلاق فاعلم طلق ولم تعلم فاذا اقامت البينة على الطلاق قبلت (قوله
 العلوق الخ) قال في المنع ولذا ان يبقى النسب فيه على الخفاء فيعني فيه التناقض فتقبل دعونه
 اذ يثبت بالعلوق في ملكه بالولادة لا ولول فانه كالبينة العادلة في اثبات النسب منه اذ الظاهر
 عدم الزمانتها وامر النسب على الخفاء قد يظن المرء ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان
 عذرا في اسقاط اعتبار التناقض اه (قوله واذا صحت أي الدعوى (قوله فيفسخ البيع)
 لعدم جواز بيع أم الولد (قوله ويرد الثمن) لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع (قوله ولكن
 اذا ادعاه المشتري الخ) قال العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكن والحاصل ان البائع اذا
 ادعى ولد المبيعة فلا يخلو اما ان تجب له لاقل من ستة أشهر أم لا والثاني لا يخلو اما ان تجب له
 لاقل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يخلو اما ان يصدق المشتري في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يخلو اما ان
 يصدق المشتري في الدعوة أم لا بان ادعاه مع البائع أو بعده أو لم يدع أصلا وكل ذلك لا يخلو اما
 ان يكون الولد المدعى نسبه حيا أو ميتا والاول لا يخلو اما ان يوقع المشتري به مالا يمكن نقضه
 كالعق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والكتابة والرهن والاجارة والهبة أم لا وكذلك الام على هذا
 التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية أو ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري أوقع
 مالا يمكن نقضه وهو العتق والتدبير أو يمكن وهو البيع والكتابة والرهن والاجارة والهبة
 والتزويج اذا عرف هذا فنقول اذا ادعى البائع ولد المبيعة ينظر اذا جاءت به لاقل من ستة
 أشهر وهو حي لم ينصف بالعق أو التدبير ولم يصدق المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع
 مطلقا صدقه المشتري أم لا فالتمحيب بما لا خلافه من اقراره عن الوقاية حيث لا يثبت نسبه لان
 الحق في لا يثبت للميت ابتداء ولا عليه والتقييد بهدم اصابه بالعق أو التدبير لا خلافه

يثبت فادعاه البائع (ثبت
 نسبه) منه استصحابا
 لعلوها في ملكه ومبني
 النسب على الخفاء فيه في
 فيه التناقض (و) اذا
 صحت استندت فز صارت
 أم ولد فيفسخ البيع
 ويرد الثمن (و) لكن (اذا
 ادعاه المشتري

اذا كان الولد عند الدعوة حيا أو ميتا برأى ان امة المشتري أو دبره حيث لا يثبت نسبه أيضا
 لان ثبوت نسبه يستلزم نقض عتقه أو تدبيره وكل منهما بعد وقوعه لا ينقض بخلاف ما اذا
 ادعى نسبه بعد ان باعه المشتري أو كاتبه أو رهنه أو وهبه أو أجره حيث يثبت نسبه ونقض
 هذه التصرفات والتقييد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة لا خلافه اذا ادعاه قبله فان
 النسب منه يثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما اذا ادعاه معه أو قبله
 حيث لا يثبت بدعوة المشتري مع دعوى البائع لان دعوى البائع أقوى لاستقناها الى وقت
 العلوق بخلاف دعوى المشتري فانها تقتصر ولا تتقدم لعدم كون العلوق في ملكه في فرق بين
 ما اذا ادعاه بعد دعونه أو عتقه أو تدبيره وبين ما اذا ادعاه بعد كتابته أو رهنه أو وهبه
 ذلك في الثاني يثبت النسب لاقل من سنة لان ما اذا ادعاه بعد موت أمه أو عتقها أو
 تدبيرها حيث لا ينفرد في الحال في ثبوت النسب بين موتها ودعوتها أو تدبيرها وبين كتابتها
 واجارتها وتزويجها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت نسب ولدها بالدعوة مطلقة ولا
 يمنع منه ثبوت هذه الاوصاف لانه غير انه في الوجه الاول أعني الموت وأخوه لا يثبت لها
 أمومية الولد اما في الموت فمما سبق من أن الميت لا يثبت له الخلق ابدأ ولا عليه واما في
 العتق ونحوه فلا يثبت أمومية الولد ابدأ ولا عليه استلزم نقض العتق وهو بعد وقوعه لا ينقض
 في الوجه الثاني أعني الكتابة واخواتها يثبت لها أمومية الولد بالتبعية كثبت نسب الولد
 لعدم المانع لان الكتابة ونحوها تنقض ضمن ثبوت الاستملاء اذ اكله اذا ادعى نسبه
 والحال انه سابق لجأت به لاقل من ستة أشهر فان جاءت به لا تكرر تدعونه إلا ان يصدق
 المشتري فان صدقه ثبت منه النسب سواء جاءت به لاقل من سنتين أو لا كتر من ما وهل يثبت
 لانه الاستملاء قد ينقض البيع ويرد الثمن أم لا ان جاءت به لاقل من سنتين تنقض البيع وثبت
 لها الاستملاء فتصير أم ولد البائع ويرد الثمن والا فلا (قوله قبله) أي قبل ادعاء البائع (قوله
 لوجوده ملكه) وهو الجوز للدعوى ألا ترى انه يجوز اعتاقه واعتاق أمه (قوله وأميتهما) بالرفع
 مطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجه لالحال مما سبق في الاستملاء لو زنى بامه فولدت
 فذلكها لم تصر أم ولد وان ملك الولد عتق عليه ومرفقه متنااسه وتلد جارية أحد ابويه وقال
 ظننت لها في فلان نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح عتق وان ملك أمه لا تصير أم ولد
 لعدم ثبوت نسبه (قوله باقراره) ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستملاء الولد بثبوت نسبه من
 المشتري ولانه لا يصح الابطال فيلحق (قوله وقيل يحمل الخ) أي حلاله على الصلاح فانه
 حيث لم يكن تحت حرة فتسكحه صحيح والادق اسد وكلاهما يثبت به النسب ومع كل فدعوة
 البائع مقدمة لان ملكه وقت العلوق محقق وملك المشتري مفروض فلا يعارضه تمام ولم
 يذكر في المنع ولا في غيرها الفظة قبل (قوله لان دعونه تحرير) على انه لما ثبت نسبه من البائع
 بطل البيع ولم يدخل في ملك المشتري فهو كاجنبي كافي المقدسي قال ط فيه انه ادعوه استملاء
 أيضا الآن يقال انه ادعوه تحرير بعد دعوى البائع (قوله وكذا يثبت من البائع لو ادعاه بعد
 موت الام) أي وقد ولدت لاقل من ستة أشهر وذلك لان الولد هو الاصل في النسب ولذلك تناقض
 اليه يقال أم الولد والاضافة الى الشيء اعادة اصله المضاف اليه ولا تفسد منه الحرية
 ألا ترى الى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعتقها رادها فانه حين قبل له وقد ولدت مارية القبطية

قبله ثبت نسبه (منه)
 لوجوده ملكه وأميتهما باقراره
 وقيل يحمل على انه نكحها
 ثم استولدها ثم اشتراها (ولو
 ادعاه معه) أي مع ادعاء
 البائع (أو بعده لا) لان
 دعونه تحرير والبائع
 استملاء فكان أقوى كما صر
 (وكذا) يثبت من البائع
 لو ادعاه بعد موت الام

ابراهيم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لانتم قلها قال ثابت انها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة أولى من الحق فيستتبع الادنى ولا يضرمه فوات التبس (قوله بضلاف موت الولد) أي دون الام افوات الاصل وهو الولد أي قد ولدت لدون الاقل ولا يثبت الاستيلاء في الام لفوات الاصل لانه استغنى بالموت عن النسب وكان الاولى للشارح التمهيل بالاستغناء كما لا يفتي قد برهنا ما مات الولد بغير موت النسب فيه لان الحق لا يثبت للميت ولا عليه كما سبق واذا لم يثبت النسب لم يثبت الاستيلاء لانه فرع النسب وكانت الام بصالتها اتفاني (قوله ويسترد المشتري كل الثمن) لانه تبين انه باع أم ولده وماليه اغيرة مقومة عنده في العقد والغصب فلا يضمنها المشتري وعندها مقومة فيضمنها هداية (قوله وقال حصته) أي الولد فقط ولا يرد حصته الام لانها مقومة عندها فافترض بالغصب والعقد فيضمنها المشتري فاذا رد الولد دونها يجب على البائع رد حصته ما لم له وهو الولد كي لا يجتمع البدل والمبدل في ملكه ولا يجب رد حصته الام قال الزبلي هكذا ذكرنا الحكم على قوله ما وكان ينبغي أن يرد البائع جميع الثمن عندها أيضا ثم يرجع بقية الام لانه لما ثبت نسب الولد منه تبين انه باع أم ولده ويبيع أم الولد غير صحيح بالاجماع فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجراء المبيع منه حصته بل يجب على كل واحد من المتعاقدين رد ما قبضه ان كان باقيا والافضل انه قال المقدسي لعل مرادهم ما ذكرناه على ان القالب تساوي الثمن والقصة اه (قوله واعتاقداهما أي اعتناق المشتري الام والولد) الواو بمعنى أو المجوزة للجمع (قوله كونهما) حتى لو اعتق الام لا الولد فادعى البائع انه ابنته صحت دعواه وثبت نسبها منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعواه لان حق الولد لا في حق الام كما في الموت اما الاول فلان ان صحت بطل اعتناقه والعقد بعد وقوعه لا يمتثل البطلان واما الثاني فلانها تبس له فاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق التبس ضرورة اه منح فقوله اما الاول أي عدم حصته في حق الولد وقوله واما الثاني أي عدم حصته في حق الام وبشكل على قوله والعقد بعد وقوعه الى آخر ما سياتي متفاني قوله باع أحد التوأمين الى أن قال وبطل عتق المشتري قال في المنع لان الذي عنده ظهر انه حر الاصل وقال الشارح بامر فوجه وهو حرية الاصل فيكذابة قال هنا ينبغي أن تصح دعواه بعد الاعتناق لانه ظهر انه اعتق حر الاصل فلم يصح اعتناقه تامل وأجاب عنه العيني بقوله لا يملك فيه بطل مقصودا لاجل دعوة البائع وانه لا يجوز في مثله التوأمين تثبت الحرية في الذي لم يبيع ثم ينعدي الى آخره فاعتناقه اذ تبين ان يعلقان ما هو واحد أو أحدهما حر والاخر رقيق وكمن من ثمن يثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا اه فان قلت فمحرر المشتري تبين انه وقع في غيره ملكه لانه اعتق حر الاصل فلم يصح عتقه يجاب بانه اعتق ملكه في وقت لا يتأخر فيه أحد فنفذ عتقه وثبت ولاؤه وكل من الولد الاعتناق لا يمتثل النقص ولبت ذلك صار البائع مكذبا ثم عاني ادعائه فلم تصح دعواه وتبين صحة عتق المشتري (قوله لانه أيضا لا يمتثل الابطال) اثبت بعض آثار الحرية كاستمتاع القليل بغير منع ويرد عليه ما ورد على ما قبله وعلم بوجه ما مر من العيني والاولى ان يقول واعتناقه ما وتبديرها كونهما ما لا يظهر فائدة في تشبيه الاعتناق بالموت ثم تشبيه التدبير بالاعتناق تامل (قوله ويرد حصته اتفاقا) أي فيما اذا اعتق المشتري

ببطلان موت الولد لفوات الاصل (وبإخذه) البائع بعد موت أمه (وبسبب) المشتري كل الثمن (وقالا) حصته (واعتاقداهما) أي اعتناق المشتري الام والولد (كوتنهما) في الحكم (والقيد بغير كالاتفاق) لانه أيضا لا يمتثل الابطال ويرد حصته اتفاقا ملحق

الام أو برها فقط دون الولد فيقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فاصاب الولد بده وما أصاب الام لا يردده وتعتبر بقيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة لانها دخلت في ضمانه بالقبض وصار له قيمة بالولادة فتعتبر القيمة بذلك كما في صدور الشرع والشرع بلاية (قوله وكذا حصتها أيضا) أي في التدبير والاتفاق وأما في الموت فيرد حصتها أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قول واحد كما يدل عليه كلام الدرر قال وفيما اذا اعتق المشتري الام أو برها يرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند يرد كل الثمن في الصحيح كما في الموت كذا في الهداية ح فصار الحاصل من هذا ان البائع يرد كل الثمن وهو حصته الام وحصة الولد في الموت والعقد عند الامام ويرد حصته الولد فقط فيهما عندهما وعلى ما في الكافي يرد حصته فقط في الاتفاق عند الامام كقوله (قوله على الصحيح من مذهب الامام) لان أم الولد لا قيمة لها عنده ولا تضمن بالعقد فيؤخذ بزعمه (قوله ونقله في الدرر والمنع عن الهداية) قال في الدرر وكذا في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصته بالاتفاق وقرئ على هذا بين الموت والعقد بان القاضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها مقومة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التأكيد في فصل الموت فيؤخذ بزعمه فيرد حصتها كذا في الكافي اه لكن رجع في الزبلي كلام المبسوط وجهه هو الرواية فقال بعد نقل الصحيح عن الهداية وهو يخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن والبائع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل باعتناقه بل يرد حصته الولد فقط بان يقسم الثمن على قيمته ما يعتبر بقيمة الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الوالد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك اه وقد ساء قريبا فلا تغفل عنه (قوله على خلاف ما في الكافي عن المبسوط) من انه لا يرد حصتها عنده أيضا وقد تقدم ذلك (قوله وقيل لا يرد حصتها في الاعتناق بالاتفاق) هو المعقد كما تقدم وهذا من جهة عبارة المراهب فلا يرد فرض بانه مكرر لانه عين ما في المبسوط (قوله لا كثر من حولين) مثله تمام الحواين اذ لم يوجد اتصال العلوق بملكه بقينا وهو الشاهد واجبة شرعا بلاية (قوله ثبت النسب بتدبيره) ادعم ثبوته لرعاية حقه وان صدقه زال ذلك المانع ولم يبطل به بالجزم بان العلوق ليس في ملكه فلا تثبت حقيقة العتق ولا حقه لان دعوة تخرير وغير المالك ليس من أهله قال في التاتر حاشية وان ادعاء المشتري وحده صحيح وكانت دعوة استيلاء وان ادعاءه معا أو سبق أحدهما صحت دعوة المشتري لا البائع (قوله على المعنى الأقوى) أي انها كانت زوجته وأنت منه بولد وليست أم ولده بالمعنى الاصطلاحي وهي من اسنوله في ملكه ما تقدم من تبين انها في غير ملكه والحاصل ان الاستيلاء لا يصح في غير المالك بل لو ملكها به بذلك اصارت بعد ذلك أم ولده شرعا أيضا (قوله نكاحا) أي يجعل على انه تزوجه اياه المشتري والا كان زنا ويعطى الولد حكم ولد أمة الغير المنكوحه فيكون للمشتري والنسب ثابت من البائع وفي الشرع بلاية ويبقى الولد عبدا فهو كالأجنبي اذا ادعاه لانه يتصادقه ان الولد من البائع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدي ذلك وكيف يدعي والولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين فكان حادنا بعد زوال ملك البائع واذا لم يثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت حقيقة العتق للولد ولا حق العتق للأمة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع هنا دعوة تخرير وغير المالك ليس باهل لها

وغيره وكذا حصتها أيضا على الصحيح من مذهب الامام كما في القهستاني والبرهان ونقله في الدرر والمنع عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المبسوط وبعبارة المراهب وان ادعاءه بعد عتقها أو موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفى بآب رد حصته وقيل لا يرد حصتها في الاعتناق بالاتفاق اه فليحفظ فقط (ولو ولدت) الأمة المذكورة (لا كثر من حولين) من وقت البيع وصدقه (المشتري ثبت النسب) بتدبيره (وهي أم ولده) على المعنى الأقوى (نكاحا)

١٥ (قوله جلا لا صر على الصلاح) هذه اقوله نكاحا أي فهو ولد له ~~ككاح~~ ككاح لا زنا حلالا الخ
والاصل انه لو ولدت لا كثر من سنتين من وقت البيع ردت دعوة البائع الا اذا صدقه المشتري
فثبت النسب منه ويحمل ان البائع استولدها بغير ككاح جلا لا صر على الصلاح وبقى
الولد عبد للمشتري ولا تميز الامة أم ولد للبائع كالأولاد اجنبي آخر لان تصادقه - ما ان الولد
من البائع لا يثبت كون المولود في ملكه لان البائع لا يدعي ذلك وكيف يدعي والولد لا يبقى في
بطان أمه ككثر من سنتين فكان حاد ثابعا ذوال ملك البائع واذا لم يثبت المولود في ملك البائع
لا يثبت حقيقة العتق للولد ولا حق العتق للامة ولا يظهر بط - لان البيع ودعوة البائع هذا
دعوة تحرير وغير المالك ليس بالملك فلهذا - ول الشارح رحمه الله تعالى العبارة وحملها على
المعنى الأقوى لكن انما يثبت هذا الحمل اذا لم يكن تحت حرة أمه لو كان فان نكاحه لا يصح ومع
ذلك يثبت به النسب كما صرح (قوله فيما بين الأقل والاكثر) المراد بالأقل آخر الأقل من ستة أشهر
يشمل ما اذا ادعا في ستة أشهر كما افاده القهستاني (قوله حكمه كالاول) يعني يثبت نسبه
وأما ما في ككون الولد سراو يفسخ البيع ويرد الثمن لاحتمال ان يكون المولود في ملك
البائع رز قال أبو الوالد هو ودوالاصل أن رد الدعوة فيما اذا اجابت به لا ككثر من ستة أشهر لولا
التصديق لافرق فيه بين ما اذا اجابت به لأقل من سنتين أو لا ككثر الامن بهمة ثبوت الاستيلاء
للام بعد التصديق ونقض البيع فيما ورد الثمن أي في الأقل من مائة دون الاكثر ١٥ بتصرف
ط (قوله لاحتمال المولود قبل بيعه) قال في التاترخانية هذا الذي ذكرنا اذا علمت المدة فان لم
تدلم انما ولدت لأقل من ستة أشهر أو لا ككثر الى سنتين أو أكثر من وقت البيع فان ادعا البائع
لا يصح الابتصديق المشتري وان ادعا المشتري يصح وان ادعا البائع مع دعوة واحدة منها
وان سبق أحدهما فالوالمشتري صحته دعوته ولو البائع لم يصح دعوة واحدة منها (قوله والا لا)
أي الا يصدقه بان كذبه ولم يدعه أو ادعا أو سكنت فانه لا يجري حكم الاول فيه فهو أعم من قوله
ولو تنازعا والاصل ان يثبت نسبه وتصير أم ولد شرعا لا على المعنى الأقوى كما في الصورة التي
قبلها ويرد الثمن ويجري فيه ما تقدم من التفاريح كلها (قوله ولو تنازعا) أي في كونه لأقل من
سنة أشهر أو لا ككثر بان قال البائع نعم الملك منذ شهر والولد مني وقال المشتري لا ككثر من ستة
أشهر والولد ليس مني فالحق للمشتري لانه مدعي الصحة فان ظاهر شاهد له وكذا لو ادعى الولد
صحته دعونه لوقوع العلق في ملكه دون البائع فكذلك الحال وأما اذا سكنت فقد تقدم حكم
سكون المدعي عليه بعد الدعوى فانه يجهل انكاره فاقوله ولو تنازعا يثبت الصور الثلاث
(قوله فاقول للمشتري اتفاقا) لانه يشكر دعوى البائع ونقض البيع ولانه واضح البتة فهو
منكروا الاخر خارج فهو مدعي والبينة للمشتري (قوله وكذا البينة له عند الثاني) لانه أثبت
زيادته للشرا وهذا أمر حادث وهو محتمل لملكه (قوله خلافا لثالث) فقال البينة بينة
البائع لانه يثبت نسب الولد واستيلاء الامة ونقض البيع جوى عن الكافي أي وهو
اثبات خلاف الظاهر كما هو شأن البيئات لان الظاهر وقوع العقد صحيحا وبينة البائع أثبت
فساده فكانت أولى بالقبول ولان البائع يدعي فساد العدة والمشتري يشكره والبينة بينة
المدعي والذي يظهر أوجهية قول محمد بن قيس (قوله والاخر لا ككثر) أي وليس يتم حاشية

جلا لا صر على الصلاح أي
لو ولدت فيما بين الأقل
والأكثر ان صدقه حكمه
كالاول لاحتمال المولود
قبل بيعه والا لا ملحق
ولو تنازعا فاقول للمشتري
اتفاقا وكذا البينة له عند
الثاني خلافا لثالث
شربلالية ونسب جميع
وفيه لو ولدت عند المشتري
ولدين أحدهما دون ستة
أشهر والاخر لا ككثر

انهم (قوله ثبت نسبه) أي التوأمين من البائع لان ما خلع من ما واحد واذا نصحت
المدعى فيها كانت في - ككثر من ستة أشهر من الفصل فيفسخ البيع ويرد الثمن فتمام وفي
الاتفاق عن المغرب يقال هو أو أمان كما يقال هو أو زرجان وقولهم هو أو أمان - هو ما زوج خطا
١٥ (قوله لكون المولود في ملكه) أي فهو كالبينة الشاهدة له على مدعاه وهذا يثبت بتقدير
المصنف وهو باع من ولد عنده أي وعلق عنده أما اذا كان المولود عنده وغيره والوضع عنده ففي
دعوة تحرير ط (قوله ورديعه) لانه تبين انه باع حرا الاصل وكذا يقال فيما به - مدعي من كتابة
الولد ورهنه أمانا جاريته فالذي رد نقاذها أم المورأى الاب اجازتم افي بنى ان يجوز لان الاب
اجازته فكذلك لان اجازة ابجار الفضولي (قوله لان البيع يحتمل النقص) أي وماله من حق
المدعى لا يصح له فيمنقه من البيع لاجله (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أي المشتري الولد أو
رهنه منه كذا في نسخة ولا وجود لفظ منه فيما شرح عليه المصنف ولا في أصله الذي نقل عنه
وهو الدرر والضمير في الافعال راجع الى المشتري واعلم ان عبارة الهداية هكذا ومن باع عبدا
ولده منه وباعه المشتري من آخر ثم ادعا البائع الاول فهو وابنه وبطل البيع لان البيع
يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يصح له فيمنقه من البيع لاجله وكذا اذا كاتب الولد
أو رهنه أو أجره أو كاتب الام أو رهنتها أو زوجها ثم كانت الدعوة لان هذه العوارض تحتمل
النقص فيمنقه من ذلك كله ونصح الدعوة بخلاف الاعناق والتدبير على ما صرح قال صدر
الشريعة ضمير كاتب ان كان راجعا الى المشتري وكذا في قوله أو كاتب الام بصيرته تقدير الكلام
ومن باع عبدا ولده منه وكاتب المشتري الام وهذا غير صحيح لان المعطوف عليه بيع الولد
لا بيع الام فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الام وان كان راجعا الى من في قوله ومن باع
عبدا فاقوله ان رجلا كاتب من ولد عنده أو رهنه أو أجره ثم كانت الدعوة فيمنقه لا يصح
قوله بخلاف الاعناق لان مسئلة الاعناق التي مررت ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق
الصحيح أن يكون بين اعناق المشتري وكاتبه لا بين اعناق المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت هذا
فرجع الضمير في كاتب الولد هو المشتري وفي كاتب الام من في قوله من باع ١٥ (أقول) الاظهر
ان المرجع فيه هو المشتري وقوله لان المعطوف عليه بيع الولد لا بيع الام مدفوع بان المتبادر
بيعه مع أمه بقوله سوق الكلام ودليل كراهة التفريق بحديث سيد الانام عليه الصلاة
والسلام ثم كان مقتضى ظاهر عبارة الوقاية ان يقال بالنظر الى قوله بعد بيعه مشتريه وكذا
بعد كتابة الولد ورهنه الخ كنهه - واني على الدرر (قوله أو كاتب الام) أي لو كانت بيعت
مع الولد فالضمير في الكل للمشتري وبه سطر ما في صدر الشريعة (قوله وترد هذه التصرفات)
لانه باع حرا الاصل فتصرف المشتري في غير محله فيمنقه وهذا ظاهر في غير الاجارة أما فيما فالذي
رد نقاذها الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله بخلاف الاعناق) أي اعناق المشتري ومنزل الاعناق
التدبير كما في عزى زاده قال وكذا اذا ادعا المشتري او لام ادعا البائع حيث لا يثبت النسب
من البائع كما صرح (قوله باع أحد التوأمين المولودين يعني علقا وولدا) لما كان لفظ المصنف وهو
قوله المولودين عنده محققا لثبوت كون المولود عنده أو رهنه أو أجره بان اشتراها بعد الولادة أو
اشترى أمه ما وهي - بلى به ما وكان الحكم ككثر من ستة أشهر به قوله يعني التي يؤتى بها اذا كان

ادعى البائع الاول ثبت
نسبه ما لا تصدق المشتري
(باع من ولد عنده وادعا
بعد بيعه مشتريه ثبت نسبه
لمكون المولود في ملكه
(ورديعه) لان البيع
يحتمل النقص (وكذا)
الحكم (لو كاتب الولد أو
رهنه منه أو أجره أو كاتب
الام أو رهنتها أو أجرها أو
زوجها ثم ادعا) فيثبت
نسبه وترد هذه التصرفات
بخلاف الاعناق كما صرح
(باع أحد التوأمين
المولودين) يعني علقا وولدا

الانفس بغير الظاهر من اللفظ قال في الرض بغير التبيين هذا اذا كان العلوق في ملكه بان
اشتراه ما بعد الولادة واشترى أمهما وهي حبل بيها أو باعها لغيره لا كثر من سنتين
ينبت نسبهما أيضا لانهم لا يفرقان فيه لكن لا يعتق الذي ليس في ملكه وان كان المشتري
قد اعتقه لا يبطل عنقه لان هذه الدعوى دعوى تحرير لهدم العلوق في الملك بغير خلاف المسئلة
الاولى وهو ما اذا كان العلوق في ملكه حيث يعتقان جميعا لانهم ادعوا استيلا لادعتى سند ومن
ضرورته عنقه ما يدل انهما حراس الاصل فتبين انه باع حرا اه فقوله أو باعها لغيره لا كثر من سنتين
أي ثم ملكا واحدا منهم ما فادعاه وقوله علقا محترزا قوله حتى لو اشترى حبل أو لو اشترى أمها حبل (قوله ثبت
نسبهما) أي التوأمين من البائع لان دعوى البائع صحت في الذي لم يبيع به ما صدقة العلوق
والدعوى ملكه فيثبت نسبهما ومن ضرورته ثبوت لاخر لانهم ما من ما واحد فيلزم بطلان عتق
المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحدا وعلمه في الزباني (قوله وهو حرة الاصل) أي
الناطقة باصل الخلقة وأما حرة الاعاق فمأثرة وحرة الاصل هي التي اعتقه لان الذي
عند البائع ظهر انه حرة الاصل فاعتق كونه الاخر أيضا كذلك الى آخر ما قدمناه (قوله لانهم ما
علقا في ملكه) أي وقد خلقا من ماء واحد وهذا هو الصحيح في ما لا يرد من ان نقض
الاعتاق بخلاف ما سبق من ان العتق بعد وقوعه لا يوجب الا نقض والبطلان وحاصله
ان الممنوع هو ائنة افاض العتق الى الرقية وهي دونة لا الى شيء فوقه وهي الحرة أي
لانها ثابتة باصل الخلقة كما افاده عزمي وهذا لا يتم ولا يطرد فان في السابقة دعوى
من ولد عند المشتري لاقل من ستة أشهر فاعتقه لا يقبل مع انه انقض العتق بامر فوقه
وهذا الامر لا يتم في هذا المقام فان حرة أحد التوأمين يظهر حرة الاخر ويهدم
تأثير الاعتاق وعبارة العتق في فاذ ثبت نسبهما بطل عتق المشتري اياه لان دعوى البائع
بعد صحت في الذي لم يبيع ومن ضرورته ذلك ثبوت نسب الاخر لانهم ما من واحد فيلزم منه
بطلان عتق المشتري لكونه حرة الاصل اذ يستحيل ان يكون أحدهما حرة الاصل والاخر
رقيقا وهما من ماء واحد بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث لا يبطل فيه اعتاق المشتري لانه
لو بطل فيه بطل مقصود الاجل حق الدعوى للبائع وانه لا يجوز زوجهنا ثبت الطرية في الذي لم يبيع
ثم تعدى الى الاخر فزوجهنا وكم من شيء ثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا اه قال شارح
رحمه الله تعالى ذكر آخر عبارة الدرر وترك صدرها فاما كان الاولي في التعليل لانهم ما علقا في
ملكه من ماء واحد فاذ ثبت حرة أحدهما ثبت حرة الاخر بهما والشي قد ثبت بهما
وان لم يثبت مقصودا (قوله حتى لو اشترى حبل أي البائع حبل وجاءت بهما لا كثر من سنتين عيني
(قوله لم يبطل عنقه) قال الاكل ونقض بما اذا اشترى رجل أحد توأمين واشترى أبوه
الاخر فادعى أحدهما الذي في يده بانه ابنه ثبت نسبهما منه ويعتقان جميعا ولم تقتصر
الدعوى (وأجيب) بان ذلك لوجب آخر وهو ان المدعى ان كان هو الاب فالابن قد ملك أخاه
وان كان هو الابن فالاب قد ملك أخاه فاعتق فيعتق ولولدت توأمين فباع أحدهما ثم ادعى أبو البائع
الولدين وكذبا أي ابنه البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبهما وعتق الذي في يد

(عنده واعتقه المشتري ثم ادعى البائع الولد الاخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري) بامر فوقه وهو حرة الاصل لانهم ما علقا في ملكه حتى لو اشترى حبل لم يبطل عنقه

البائع

لبائع ولا يعتق المبيع لما فيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق
بينه وبين البائع اذا كان هو المدعى ان النسب ثبت في دعوى البائع بعلوق في ملكه وهما حرة
الاب شبهة أنت ومالك لا يمكن تطهر في مال ابنه البائع فقط وفي التارخانية فان باع الامه مع
أحد الولدين ثم ادعى أبو البائع نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع في قول محمد ودعوى
الاب باطله وعند أبي يوسف ودعوى الاب لا تصح في حق الامه ولا تصح بامر ولده ونصح دعواه
في حق الولدين نسبيا ولا يحكم بحرية المبيع والولد الثاني حرة بالقيمة وان صدق المشتري وكذب
البائع فالامه تصير أم ولده اتفاقا وعليه قيمتها للابن وينبت نسب الولدين منه والمبيع حرة بالقيمة
على الاب عند أبي يوسف وعند محمد حرة بغير القيمة وان صدقة البائع وكذبه المشتري ثبت نسب
الولدين من أبي البائع فن المشايخ من ظن ان ثبوت نسبهما من أبي البائع قول أبي يوسف وقول
محمد بن يحيى لا يثبت نسبهما منه والعصم ان ما ذكره محمد قول الكل ولم يذكر محمد حكم الام
وقال أبو حازم والقاضي أبو الهشيم على قياس أبي يوسف ومحمد يضمن البائع قيمته للاب لا على
قول أبي حنيفة وقال أكثر مشايخنا لا يضمن شيئا لصاحبه بالاتفاق كذا في المقدم وفيه رجل
حلت أمته عنده وولدت فمكبر عنده فزوجه أمته فولدت له ابنا فباع المولى هذا الابن واعتقه
المشتري فادعى البائع نسب الاب كبريت وبطل العتق وان ادعى نسب الثاني لا تصح ولو باع
الام مع أحدهما ثم ادعى الاب صحت عند أبي يوسف وثبت نسبهما والولد المبيع مع أمه بغير
على ملك المشتري وعند محمد لا تصح (قوله لانهم ادعوا تحرير) اهدم العلوق في ملكه (قوله
تقتصر) بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلوق في ملكه حيث يعتقان جميعا لما ذكر
أم ادعوا استيلا لادعتى سند ومن ضرورته عنقه ما يطردق انهما حراس الاصل فتبين انه باع حرا
عيني (قوله ولا تصح دعواه أبدا) أي وان جحد العبد وهذا عند الامام وعندهما تصح دعواه ان
جحد العبد ووجه قول الامام ان الاقرار بالنسب من الغير اقرار بما لا يحتمل النقض فلا
تصح دعواه المقر به وذلك وانما قلنا انه لا يحتمل النقض لان في زعم المقر انه ثابت النسب من
الغير والنسب اذا ثبت لا ينقض باليهود والكذيب ولهذا الوعد المقر له الى تصديقه جاز وثبت
النسب منه وصار كاذبا لم يصدق ولم يكذب ط (قوله وقد افاده) أي افاد نظيره لا عينه (قوله مع
أومع غيره) أشار الى ان ما وقع من التقييد بكونه معه ليس استنرازا قال الزباني لا يشترط لهذا
الحكم ان يكون الصبي في يده واشترطه في الكتاب وقع اتفاقا اه ثم نبلاية (قوله الغائب)
اتفاقا أيضا (قوله خلافا لهما) فقالا لا تصح دعوى المقر به جحد المقر له ان يكون ابنه لان
اقراره بطل بجحد المقر له فصار كأنه لم يقر وقد تقدم توجيه قول الامام وذكره المؤلف
وعبارة الدرر ما قال اذا جحد زيد بنوته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيد ولم يدركه صدقه ولا
تسكنيه لم تصح دعوى المقر عندهم اه ما ان الاقرار بزيد فصار كأنه لم يكن والاقرار
بالنسب يرتد بالرد له اه اذا كره على الاقرار بالنسب فاقربه لا يثبت وكذا لو هزل به وان لم
يحتمل النسب نفسه النقض وله ان النسب لا يحتمل النقض بعد ثبوته والاقرار بعنه لا يرتد بالرد
أي بطل ما لا يحتمل النقض اذ يتعلق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التأكيد يثبت النسب منه
وأما اتفاق به حق الولد فلا يرتد بقره اه قال قاضيان ومن جملة النسب لا يرتد بالرد

لانهم ادعوا تحرير تقتصر عيني وغيره وجزمه المصنف ثم قال وحيلة استقاط دعوى البائع ان يقر البائع انه ابن عبد فلان فلا تصح دعواه ابدا بجنتي وقد افاده بقوله (قال) عمرو (اصبي معه) أو مع غيره عيني (هو ابن زيد) الغائب (ثم قال هو ابني لم يكن ابنه) ابدا (وان) وصليته (محمد زيد بنوته) خلافا لهما لان النسب لا يحتمل النقض

في قرة

في حق المقران في زعمه انه ثابت النسب من الغير فيصلم حجة في حق نفسه وان لم يصلح على الغير
 كمن أقرب بحرية عبد انسان وكذبه المولى لا يطل اقراره في حق نفسه حتى لو ملكه بعد ذلك يعق
 عليه اه ولا يرتد بالرد في حق المقر ومن ذلك لو صدق الخ ولا في حق الولد لا احتياجه الى النسب
 (قوله بعد ثبوته) وهذا أثبت من جهة المقر للمقر (قوله حتى لو صدقه) اي صدق المقر المقر
 وفي التقريب خفا لانه ليس هذا متفرعا على ما زعمه بل على ان الاقرار بما لا يحتمل النقص
 لا يرتد بالرد اذا ثبت في حق الغير كمن أقرب بحرية عبد غيره فكذبه مولا فيبقى في حق المقر سرا
 ولا يرتد بالرد حتى لو صدق عتق عليه وكن شهد على رجل ينسب صغير فردت شهادته لم تملكه فادعاء
 الشاهد لا تقبل ولا يرد ما لو أقر المشتري على البائع باعتاق المبيع قبل البيع وكذبه البائع ثم
 قال المشتري انا اعتقته بقبول الولاء ايه لان من محل الخلاف ولو لم فالنسب الزم من الولاء
 لقبوله التحول من مولى الام الى مولى الاب او الى مولى آخر فيلوا ردت المعتقة ثم سببت
 بعد ما حقت فاشترها آخر وأعتقها ولا يرد ما لو أقر ان عبده ابن الغير ثم ادعاه حيث يعق
 لان العتق ليس اثبت نسبته منه بل لان اقراره يسري على نفسه كقوله لعبدك ثابت نسبته من
 غيره هو ابني وعبدك الدرر كما عتق في المقولة السابقة فظهر انه مفرع على تعلق حق المقر به
 تأمل (قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا) بان يقول هو ابني (قوله ولا سهو في عبارة العمادى)
 عبارة هكذا هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بانه منه ثبت نسبته فلا يصح نفيه
 قال في الدرر - فساد - هو لان التعليل يقتضى ان هناك ثلاث عبارات اثبات ونفي وعود الى
 الاثبات قال الشر بنبلالى والذي يظهري ان عوده الى التصديق ليس له فائدة في ثبوت النسب
 لانه بعد الاقرار لا ينتفى بالنفي (وأقول) هذا يقرر مدعى الدرر وليس بجواب عن العمادى وفي
 الزيل نفي النسب عن نفسه لا يمنع الاقرار به بعده بان قال ليس هذا ابني ثم قال هو ابني اه
 (وأقول) ليس في عبارة العمادى سبق الاقرار على النفي وانظر حقيقة فيما يأتينا في المقولة
 الاثنية (قوله كما زعمه من لا خسر) راجع الى المنفى الذي هو السهو ونسبه قال هذا الولد مني
 ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بانه منه تعلق حق المقر له اثبت نسبته من
 رجل معين حتى ينتفى كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس مني هذا الولد لا يملك ابطال حق
 الولد فاذا عاد الى التصديق صح (أقول) قد وقعت العبارة في الاستروشنية كالمادة هذه الولد
 ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بانه منه الخ الظاهر انه - هو من الناسخ الاول يدل عليه
 التعليل الذي ذكره لانه يقتضى ان يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات البتة والثانية
 نفيها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيهما العبارتان فقط قال الشر بنبلالى والذي
 يظهري ان اللفظ الثالث وهو قوله ثم قال هو مني ليس له فائدة اثبت النسب لانه بعد
 الاقرار به لا ينتفى بالنفي ولا يحتاج الى الاقرار به بعده فلتأمل اه ولذلك قال في الخلاصة
 ولو قال هذا الولد ليس مني ثم قال مني يصح ولو قال مني ثم قال ليس مني لا يصح الذي اه فاقصر
 هنا على العبارتين كالمادة والاستروشنية اي كن كلام الشر بنبلالى لا يدفع كلام صاحب
 الدرر لان مناقشته انما هي في اسقاط الاولى اما الثالثة فهي موجودة في عبارة العمادى
 والاستروشنية فصاحب الدرر ناقش في اسقاط الاولى والشر بنبلالى في اسقاط الثالثة تأمل

بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد
 تكذيبه صح ولذا لو قال
 ابني هذا الولد مني ثم قال
 ليس مني لا يصح نفيه لانه
 بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفي
 فلا حاجة الى الاقرار به
 ثانيا ولا يصح في عبارة
 العمادى كما زعمه من لا خسر

(والحاصل) ان الاعتبار انما هو الى وجدان الاقرار وسواء تقدم عليه النفي أو تأخر عنه كما علم من
 صريح الخلاصة ومما ذكرنا فظهر ان الخلل في سبب تعليل الاستروشنية وتبعه العمادى وان
 من لا خسر ولم ينقطه وظن انه محتاج الى عبارة اخرى وليس كذلك اذا اقرار الواحد لا يمكن
 - واهو بعد ما على النفي او متأخر عنه كما لا يخفى فتدبر (قوله كما افاده الشر بنبلالى) راجع الى
 النفي الذي هو عدم السهو وطعن الطائي وتقدم نص عبارة الشر بنبلالية ومقتضى ما يظهر لي انه
 راجع الى قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا (قوله وهذا) اي ثبوت النسب اذا صدقه الابن اما
 بدونه فلا لانه اقرار على الغير بانه حره فلا يتم الا بتصديق ذلك الغير وهذا التفصيل انما ياتي في
 الاقرار بصبي يعبر عن نفسه اما لو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه بصدق المقر استحب انما في الخلاصة
 (قوله اما بدونه فلا) اي فلا يتم الا بتصديق ذلك الغير (قوله ابقاء اقرار الاب) لان اقرار الاب لم
 يبطل لعدم تصديق الاب فيثبت النسب كما في الدرر (قوله قبل) لانه اقراره على نفسه بانه حره
 درر (قوله فلا يقبل) اي على الغير (قوله وبين جهة الارث صح) قال في جامع الفصولين اذا ثبت
 الورثة لا يصح ما لم يعين جهة الارث (قوله ولو ادعى بنوة ام) عبارة الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر
 اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كما في العمادى صح وفي
 الخيرية وعما صرحوا به ان دعوى بنوة ام تحتاج الى ذكر نسبة ام والام الى الجد لصيرورة معلوما
 لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد وتحقق العمومة بطواع منها ام لا مذكره في كتاب
 الوقف وفي التنقيح ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد
 دعوى مال الا في الاب والابن وان ينسب الشهود الميت والمدهى بنوة العمومة حتى يلتصقا
 الى اب واحد وان يقول هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح قاضيان ولا بد ان يكون الاب
 لواحد المتقن اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجد اذا خصام فيه والتعريف بذلك
 عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل
 البيضة ولا يصح القضاء به او ينبغي الاحتياط بالشهادة بالنسب سيما في هذا الزمن قال الحمادى
 قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرية والعمادى وغيرهما من انه يشترط ذكر الجد في التقيا
 اليه وقد مر - له في الظهيرية مثالا ولم يذكر اسم اب الجد ولا اسم جد له لكن اتفق الامام ابو
 الهود باشترط ذكر الاب كما ذكره اليشمقي في فتاويه وأظن أن الرحيمية اشتراط ذلك بناء
 على قولهم كصاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب بشرط ذكر ابيه وجده وان
 - كما يكون ذكر الجد فانه ظن ان الدعوى على الجد الذي التقيا اليه والحال ان الدعوى
 على الميت الذي يطالبون ارضه فتنبيه اه قال في الدرر قال أحد الورثة لا دعوى لي في التركة
 لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسهط بالاسقاط كالمالك قال است ابنه لا يي قال ذو
 اليد ليس هذا لي ونحوه اي ليس ملكي ولا حق لي فيه ونحو ذلك ولا منازع غنى ثم ادعاه فقال اي
 ذو اليد هو لي صح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للجهول باطل
 والتناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال حق على أحد ولو كان غنى منازع كان اقراره في رواية
 وهي رواية الجامع الصغير وفي أخرى لا وهي رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضي يسأل اذا
 البداه هو ملك المدعى فان أقربه أمره بالتسليم اليه وان أنكر أمر المدعى باقامة البيضة عليه

كما افاده الشر بنبلالى وهذا
 اذا صدقه الابن واما بدونه
 فلا الا اذا عاد الابن الى
 التصديق ببقاء اقرار الاب
 ولو أنكره الاب الاقرار
 فيه من عليه الابن قبل واما
 الاقرار بانه أخوه فلا يقبل
 لانه اقراره على الغير (فروع)
 لو قال است وارثه ثم ادعى
 انه وارثه وبين جهة الارث
 صح اذا تناقض في النسب
 عفو ولو ادعى بنوة ام لم يصح

قوله الرحيمية هكذا
 بالاصل في الدرر

ولو قاله اي قال ليس هذا لي ونحوه الخارج لا يدعي ذلك الشيء به هذه النكاحات وانما لم يمنع ذواليد
 على ما مر اقسام اليد كذا في العمادية (اقول) لكن قديمه في جامع الفصولين بما اذا قال ذلك مع
 وجود النزاع اما لو قاله قبل النزاع في الخلاف على عكس ذي اليد وقوله لقيام البدوه دليل
 الملك فمضى الملك من نفسه من غير اثبات للغير فهو وفي الدرر ايضا ادعى المصوبة وبين النسب
 وبرهن ان الخصم ان النسب به لانه ان قضى بالاول لم يقض به والا فاقطاعا للتعارض وعدم
 الاولوية (قوله ما لم يذكر اسم الجدة) بخلاف الاخوة فانها اصبحت بالاذكر الجدة في الدرر واعلم ان
 دعوى الاخوة ونحوها مما لو اقربه المدعي عليه لا يبرهن ما لم يدع قبله مالا قال في الولوالجية ولو
 ادعى انه اخوه لا يبرهنه فان القاضي يسأل الملك قبله ميراث تدميه او نفقة او حق من الحقوق
 التي لا يقدح في اخذها الا باثبات النسب فان كان كذلك يقبل القاضي بينته على اثبات النسب
 والا فلا خصوصية بينهما لانه اذا لم يدع مالا لم يدع حق الان لا اخوة المجاورة بين الاخوين في الصلب
 او الرحم ولو ادعى انه ابوه وانكره فاثبت به قبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حق لانه لو اقربه مع
 فثبتت خصمه ما هو - ذالانه يدعي - فان كان الابن يدعي - حق الانتساب اليه والاب يدعي وجوب
 الانتساب اليه فثبتت شرعا وقال عليه الصلاة والسلام من انتسب الي غير ابيه او انتهى الى غير
 مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين انتهى ملخصا قال في البرازية ادعى على
 آخره اخوة لا يبرهنه ان ادعى ارثا او نفقة وبرهن تقبل ويكون قضاء على الغائب ايضا حتى
 لو حضر الاب وانكره لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البيعة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق
 على الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان - ذال في الحقيقة اثبات البيعة
 على اب المدعي عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابيه او ابوايه والابن
 والاب غائب او ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الغائب والحاضر جميعا
 كما مر بخلاف ما اذا ادعى رجل انه ابوه وابنه وغمامه فيها (قوله ولو برهن الخ) مكررم مع ما قدم
 قريبا (قوله تقبل لثبوت النسب باقراره) اي ويراعى الوارث المعروف ويظهر ان الابوة
 مثل ذلك كانت مما مر (بق) فيما ثبت باقراره في شرط ان يدعي حقا آخر كارت او نفقة فلا
 برهنه انه مما مر بصدقة النفقة منه فبرهن على زيدانه اخوه ابرئ الم بخلاف دعوى الابوة
 كافي الهندية وقال في جامع الفصولين اقر ذوا بن فلان وارثه ثم مات الابن ثم المقر ياخذ المقر
 له المال يعني بحكم الوصية لان - ذال وصية حتى لو قال هو قريبي ومات المقر عن زوجة اخذت
 الربع والباقي المقر له - وأشار بهذا الى انه لا يلزم معرفة جهة القرابة والا فانه لو ادعى
 الارث بالاخوة يلزم والله تعالى اعلم (قوله ولا تسمع) اي بيعة الارث كافي الفصولين لكن
 في الاشياء تقبل الشهادة - بيعة في النسب ويمكن ان يوفى بينهما وبين ما هنا فيما اذا لم يكن
 خصم كالورثة صغيرا وارثا فان الشهادة - بيعة تقبل ولا تكون التركة في بيت المال بخلاف
 ما اذا حصل خصام من الورثة مع المدعي فلا بد مما ذكرهنا (قوله هو وارث) وكذا اعلى الوصي
 نورالعين (قوله او دائن) اي على ما ذكره المصنف وخالفه بعض المشايخ وانظر ما صورته
 ولعل صورته ان يدعي ديناه على الميت وينصب له القاضي من يثبت في وجهه دينه فينقل
 بصير خصمه للمدعي الارث ومثل ذلك يقال في الموصى له تامل ويمكن التصور بلهما اي الوارث

ما لم يذكر اسم الجدة ولو
 برهن انه اقرب ابيه تقبل
 لثبوت النسب باقراره
 ولا تسمع الاعلى خصم هو
 وارث او دائن او مدين او
 موصى له ولو حضر جلا
 لمدعي عليه - قال اياه وهو
 مقربه اولاد له اثبات نسبه
 بالبيعة عند القاضي بضرورة
 ذلك الرجل ولو ادعى ارثا
 عن ابيه

والدائن بان يكون دفع القاضي التركة للدائن بدنه ثم حضر مدعي الارث ونازع الدائن بانه
 يريد استلام التركة ودفع جميع الدين اليه فانكر الدائن ان يكون المدعي وارث الميت يكون
 خصمه في اثبات النسب (قوله فلو اقر) اي المدعي عليه (قوله به) اي بالبيعة وبالمودود (قوله
 والدافع على الابن) على معنى من اوستحق بمخدوف اي ويرجع الدافع على الابن (قوله ولو
 انكر) اي المدعي عليه دعوة البيعة (قوله والصحيح فحليفه) اي يحلف المنكر على العلم اي
 على انه لا يعلم انك ابن فلان فاذا اراد الولد اخذ المال كاف اقامة البيعة على مدعاه (قوله على
 العلم) اي على نفي العلم (قوله بانه ابن فلان) الظاهر ان تحليفه على انه ليس بابن فلان اغما هو اذا
 اثبت المدعي الموت والا فلا فائدة في حليفه الاعلى عدم العلم بالموت تامل (قوله ثم يكاف الابن
 الخ) اي ان - ان وان نكل يكون مقرا فان كان منكر الامم الى حلف عليه (قوله وغمامه في جامع
 الفصولين) حيث قال ولو نكل يصير مقرا بنسب وموت وصار كالواقر بهم ما صرحوا وانكر المال
 ولو كان كذلك لا يصح للمدعي القاضي الابن خصما في اقامة البيعة على اثبات المال ولو لم يكن يحلف
 خصمه في حق التحليف على المال واخذ منه فحليفه بها (قوله من الفصل السابع والعشرين)
 صوابه الثامن والعشرين (قوله هو عبيدي) قيد به لانه لو قال هو ابني يقدم المسلم (قوله
 والاسلام ما لا) الظهور دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام تبعه ولا يحصل
 له الحر بفتح العجز عن تحصيله اذ هو راسخ في كماله لا يفتنه لقوله تعالى ولا عبد من غير
 من مشرك ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الاقعة مع الكفر مانع قوي لا ترى ارب
 آباءه كفروا مع ظهور ادلة التوحيد ويؤيده ان التسمية المطابقة حق بولدها - لم مالم يدع - قل
 الايمان او يخفى ان يات الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر به وواجب بان قوله تعالى
 ادعوهم لا ياتهم بوجوب دعوة الاولاد لا ياتهم ومدعي النسب اب لان دعونه لا يحتمل النقص
 فتمارضت الايمان وكفر الآباء بجهود والاصل عدمه الا ترى الى انتشار الاسلام بعد الكفر
 في الآفاق واما الحضنة فتر كمالا يلزم منه في انتهى بخلاف ترك النسب هنا فان المصير
 بعده الى الرق وهو ضرر عظيم لا محالة انتهى (اقول) لكن بعد استدراك الشارح الا ترى عن ابن
 كمال بانه يكون مسلما فلا اشكال وان اعترض عليه فانك - تسمع الاعتراض والجواب قال
 في شرح المتن وهذا اذا ادعيه معا فلا سبق دعوى المسلم - لم كان عبدا له ولو ادعى البيعة كان ابنا
 له - لم اذ القضاء بنسبه من المسلم قضاء باسلامه (قوله لكن جزم ابن السكال بانه يكون مسلما) اي
 تبعه الادار وابنا للكافر بالدعوة كما صرح به فيه لان حكمه حكم دار الاسلام وفيه انه لا عبادة
 للدار مع وجود ادعاء بدين ح (قلت) يخالفه ما ذكره في الاقيط لو ادعاه ذي يثبت نسبه منه
 وهو مسلم تبعه لادار وتقدم في كتابه عن الولوالجية ولا يقال ان تبعية الدار انما تكون عند فقد
 الابوين لان تبعية منه قبل ثبوت ان المدعي اب له حيث كان في يد المسلم والكافر - تنازعان فيه وهو
 قول في غاية الحسن وان كان مخالفا لظاهر تعليل الهداية وغيرها فليتبصر (قوله قال زوج
 امرأته لبي معها) اي في يدهما احتراز بهما لو كان في يد أحدهما قال في انار خاتبة وان كان
 الولد في يد الزوج أو يد المرأة فالقول للزوج فيها وقيد باسناد كل منهما الولد الى غير صاحبها
 فيما ابضاء عن المتن في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني

فلو اقربه امر بالدفع اليه
 ولا يكون قضاء على الاب
 - حق لو جاء حيا باخذ
 من المدافع والدافع على
 الابن ولو انكره قبل للابن
 برهن على موت ابيه وانك
 وارثه ولا يمين والصحيح
 تحليفه على العلم بانه ابن
 فلان وأنه مات ثم يكاف
 الابن البيعة بذلك وغمامه
 في جامع الفصولين من
 الفصل السابع والعشرين
 (ولو كان) الصبي (مع مسلم
 وكافر) قال المسلم هو عبيدي
 وقال الكافر هو ابني فهو
 حر ابن الكافر) لانه الحرية
 حال الاسلام ما لا يمكن
 جزم ابن السكال بانه يكون
 مسلما لان حكمه - حكم دار
 الاسلام وعزاه للتحفة
 فليحفظ (قال زوج امرأة
 لبي معها هو ابني من
 غيرها وقالت هو ابني من
 غيره

من غير ما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها اياه كان ابنتها
منه وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده وادعاء وادعت امرأته انه ابنتها منه وشهدت
امرأة على الولادة لا يكون ابنتها منه بل ابنته لانه في يده واحد تزعم انها ايضا صبي في يد رجل
لا يدعيه امرأته انه ابنتها ولدت له ولم تسم اياه واقام رجل انه ولد في فراشه ولم يسم أمه بجعل
ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الترجمان باليد كالأوداعا رجلا وهو في يد احد ما فانه يقضي لذي
اليد (قوله فهو ابنتها) لان كل واحد منهما اقر بالولد بالنسب وادعى ما يبطل حق صاحبه ولا
رجحان لاحد منهما على الآخر لاستواء ايدى ما فيه فيكون ابنتها هذا اذا كان لا يدعي عن نفسه
والا فهو وان صدقه عيني (قوله ان ادعى) هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن ظاهرا
بينهما يقضي بالنكاح بينهما هندية عن شرح الطحاوي (قوله والا فانه تفصيل ابن كمال) حيث
قال والا فانه التفصيل الذي في شرح الطحاوي ولم يبين ذلك التفصيل وظاهر اطلاق المتن
والشرح انه لا فرق بين ان يدعيه امه او متهاقبا وهي الموضوعة لنقل المذهب فليكن العمل
عليه وان ما يدعيه احد ما غير ما يدعيه الآخر اذ هو يدعي ابنته وهي تدعى الامومة ولا يتأني
احدى الدعوتين الاخرى غير ان كلا يكذب صاحبه في حق لا يدعيه لنفسه فيلغو قوله ولا يعتبر
السبق فيه والله تعالى أعلم قال في الهندية ولو ادعى الزوج اولادها ابنته من غير ما يدعيه
يثبت النسب من غير ما فيه ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة اولادها
من غير ما يدعيه اذ ادعى الرجل انه ابنته من غير ما يدعيه فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل
قواها فهو ابنتها وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فان قول قواها او يثبت نسبها منها اذا صدقها ذلك
الرجل هذا اذا كان الغلام لا يدعي بر عن نفسه اما اذا كان يدعي عن نفسه وليس هنالك رفق ظاهر
فالقول قول الغلام ايم مصادقه يثبت نسبها منه بقصد يده كذا في السراج الوهاج وأوصيه في
العناية ايضا احسنا حيث قال اذا ادعت امرأة صبيانا ابنتها فاما ان تكون ذات زوج او
معتدة او لا معتدة ولا معتدة فان كانت ذات زوج ومصدقها فبما زعمت انه ابنتها منه ثبت
النسب منها ما بالترامه فلا حاجة الى حجة وان كذب المصدق دعوتها حتى تشهد بالولادة امرأته لانها
تدعي تفصيل النسب على الغير فلا تصدق الا بالحجة وشهادة القابلة كافية لان التعيين يحصل بها
وهو المحتاج اليه اذ النسب يثبت بالقرائن القائمة وقد صح انه عليه الصلاة والسلام قبل شهادة
القابلة على الولادة وان كانت معتدة احتاجت الى حجة كاملة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى اي
وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأة الا اذا كان هنالك رجل ظاهرا واعتراف من قبل الزوج
وقالا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة
قالوا يثبت النسب بقوله الان فيه الزام على نفسه هادون غير ما هو في هذا الفرق بين الرجل والمرأة
ومنه من قال لا يقبل قواها سواء كانت ذات زوج أو لا والفرق هو ان الاصل ان كل من ادعى
أمره لا يمكنه اثباته بالبينة كان القول فيه قوله من غير بينة وكل من ادعى أمره يمكن اثباته
بالبينة لا يقبل قوله فيه الا بالبينة والمرأة يمكن اثبات النسب بالبينة لان انفصال الولد منها
يشاهد فلا بد لها من بينة والرجل لا يمكنه إقامة البينة على الاعلاق خلفه فيه فلا يحتاج اليها
والاول هو المختار اهدم التفصيل على أحد فيهما (قوله وهذا لو غير معبر) اي اذا كان الغلام

فهو ابنتها (ان ادعى امه
والا فانه تفصيل ابن كمال
وهذا لو غير معبر الا بان
كان معبرا

لا يدعي عن نفسه (قوله فهو من صدقه) اي قال قول قول الغلام ايم مصادقه يثبت نسبها منه
بتصدقه فلو لم يصدقه ما جاز الظاهر ان العبرة بقوله ط (قوله لان الخ) علة لقوله فهو ابنتها
فكان الاولى تدعيه على قوله والا وما كونه من صدقه اذا كان معبرا فاعلم انه في يد نفسه (قوله
ولو ولدت أمه) اي من المشركى وادعى الولد حوى (قوله غرم الاب قيمة الولد) ولا يفرم الولد
حتى لو كان الاب ميتا فخذ من تركته وولاؤه موقوف عليه لانه علق حرا الاصل وانما قدر الرق
ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعدو محلها (قوله يوم الخصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال
الطحاوي يفرم قيمة الولد يوم القضاء واليه يشير قوله لانه يوم المنع اي منع الولد من المستحق لكن
في حاشية الشيخ حسن الشرنبلالي ما يخالفه حيث فسّر يوم الخصام يوم القضاء واستدل عليه
بعبارة الزيلعي وشرح الطحاوي ولا شك ان المغايرة بينهما اظهر لاحتمال تأخر القضاء عن الخصام
بان لم يقم المستحق البينة في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكان بين اليومين تفاوت بالقيمة
يؤيده ان قول الطحاوي صريح في المغايرة بين يوم الخصام والقضاء الا ان قال الجميع بينهما
يمكن تأمل (قوله وهو حر) أطلقه ولكنه هذا اذا كان حرا اما اذا كان مكاتباً أو عبداً أو ذوالناله
في التزوج يكون ولده عبداً أي قد لا يستحق عنه أي حنيفة وأبي يوسف خلافاً له وهو حر
بالقيمة عنه وهو باقي التفصيل بل مذكور في باب (قوله لانه مغرور) اي والامة ملك للمصدق
والولد حر وانما استوجب المستحق النظر اليه والمغرور منه وذو رقبته في الامر على سبب صحيح
فوجب الجميع بين النظر بينهما أمكن وذلك بجعل الولد حرا الاصل في حق الاب رقيقة في حق
المستحق لان استحقاق الاصل سبب استحقاق الجز فبعض الاب قيمة يوم الخصومة وهو اعلم ان
ولد المغرور حرا الاصل من غير خلاف ولا خلاف انه مضمون على الاب الا ان السلف اختلفوا
في كيفية الضمان فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بفك الغلام بالغلام والجارية
بالبجارية يعني اذا كان الولد غلاما فعلى الاب غلام منه له وان كان جارية فعليه جارية منها
وقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قيمة واليه ذهب أصحابنا فانه قد ثبت بالنص ان
الحيوان لا يضمن بالمثيل وتناول الحديث الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية ولان
النظر من الجانبين واجب دفعا للضرر وعنه ما في جعل الولد حرا الاصل في حق أبيه رقيقة في حق
مذعيه نظر الها معناية (قوله فلذا قال) اي ليكون المغرور ومن اعتقد في وطنه على ملك عين
الخ اي ولم يقيده بالشرع فعلم ان قول المصنف أو لا اشتراها اتفاقا (قوله وكذا الحكم لوملكها
بسبب آخر) كالولم ملكها أجرة عين له أجرة أو اتهم أو تصدق بها عليه أو وصى لها بها الا ان
رجوع المغرور بمضاعف لا يعم هذه الصور بل يقتصر على المشتراة والمجعولة أجرة والمذكورة
بشرط الحرية لا الموهوبة والمصدق به أو الموصى به أو فاده أو السجود (قوله عيني) حيث قال
النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حرا الاصل في حق الاب رقيقة في حق المستحق فبعض
فته يوم الخصومة لانه يوم المنع ويجب على الاب دون الولد حتى لو كان الاب ميتا فخذ من
تركته وولاؤه موقوف عليه لانه علق حرا الاصل وكذا اذا ملكها بسبب آخر غير الشراء وكذا
اذا تزوجها على انها حرة فولدت ثم استحققت روى ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه في النكاح
وعن علي رضي الله تعالى عنه في الشرع بمضاعف من الصداقة رضي الله تعالى عنهم من غير نكاح

(فهو من صدقه) لان قيام
أيدى ما وفروا بها
يقصد انه منهما (ولو ولدت
أمه) اشتراها فاستحققت
غرم الاب قيمة الولد يوم
الخصومة لانه يوم المنع
(وهو حر) لانه مغرور
والمغرور من يطا امرأة
معتدا على ملك عين أو نكاح
قد ملكه ثم رقيق فلذا
قال (وكذا) الحكم (لو
ملكها بسبب آخر) اي
سبب كان عيني

فكان اجاعا اه (قوله كالوتزوجه على انها حرة) اي بان كان المزوج وليا او وكلا عنهما وهذا
 بخلاف ما اذا اخبر رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهر انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الغير
 الا في ثلاث مسائل منها اذا كان الغرور بالشروط كالقول في وجه امرأة على انها حرة ثم استغقت فانه
 يرجع على الغير بما غرمه للمستحق من قيمة الولد وتماثل في باب المراجعة والتوايسة وفي باب
 الاستحقاق (قوله غرم قيمة ولده) اي ويرجع ذلك على الغير كما مر في آخر باب المراجعة (قوله وارثه
 له) اي لومات الولد وتكون مالا فله ولا يفرم شيئا لان الارث ليس بموضع عن الولد فلا يقوم
 مقامه فلم يجعل الامة الارث كسلاسته (قوله لانه حر الاصل) فان قلت انه ظهر منه انه رقيق
 في حق المستحق فوجب ان يكون التركة كلها قات بل هو حر في حق المستحق ايضا حتى لو لم
 يكن له ولا فيه ٣ وانما جعل رقيقا ضرورة القضاء بالقيمة وما ثبت بالضرورة فبذلك قدرها كما في
 الشروح يظهر ان معنى قوله لانه حر الاصل في حقه انه حر في جميع الاحكام من كل وجه في حق
 غير المستحق وفي حق المستحق انما هو رقيق في حق الضمان (قوله فان قتله ابوه) انما عزم لان المنع
 تحقق بقتله (قوله غرم الاب قيمته للمستحق) لو جرد المنع منه فيما اذا كان هو القاتل واقبضه
 بده فيما اذا كان القاتل غيره فلذا لا يؤخذ منه فوق ما قبض كاسياني بخلاف ميراث الولد فانه
 ليس بدلا عنه بل آل اليه خلافة عنه كما هو طريقه الارث وهو حر الاصل في حقه والغرامة في ماله
 لو كان الولد حيا لا في مال الولد وهو لم ينعهم ولا بده فلا شيء عليه (قوله لا شيء عليه) لان المنع لا
 يتحقق فيما لم يصل اليه (قوله لانه بقدرة) اعتبارا بالبعد بالكل (قوله في الصورتين) اي صورتي
 الملك والتزوج اما في صورة الملك فلان البائع صار قسيسا لا بشرطه من البذل لوجوب سلامة
 البدلين في البيع ولما سلم الثمن للبائع وجب الامة المبيع للمشتري وذلك يجعل البائع كقبلا
 اقله البذل ولانه ضمن سلامة من عيب والاشقة عيب واما في صورة الشكاح فلان
 الا قبل ادبني على التزوج بشرط الحرية صار كوصف لازم لا تزوج فتزل اي المزوج فائلا انا
 كقبل بالزم في هذا العقد بخلاف ما اذا اخبر رجل انها حرة او اخبرته هي وتزوجها من غير شرط
 الحرية حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على الغير بشي لان الاخبار بسبب محض لان العقد حصل
 باختيار الرجل والمرأة وانما يؤخذ حكم العلة بالغرور وذلك باحد امرين بالشرط او بالماوضة
 كما في المذهب وهذا ظاهر فيما اذا ارجعنا الصورتين الى ما ذكرنا اما اذا ارجعنا الصورتين
 الى قوله فان قتله ابوه او غيره كما في الشرع لا يابى فلا يظهر فيما اذا قتله الاب لانه ضمان اتلاف
 فكيف يرجع بما غرم وقد صرح الزبلي بذلك اي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعدمه
 بقتله والاولى ارجاع الصورتين الى ما اذا استولدها وما اذا قتله غير الاب فتأمل (قوله
 ولو هالكه) يعني اذا هلك عند المشتري فضعفه اي المستحق قيمته او قيمة الولد فانه يرجع
 على البائع بقتله او بقيمة الولد لا بما ضمن من قيمته لانه لما اخذ المستحق قيمته صار كانه اخذ
 عينه او في اخذ العين لا يرجع الاباثن فكذا في اخذ القيمة والحاصل ان المستحق باخذها
 لو طاعة رقيقه لو كانت هالكه ويرجع بذلك على بائعه لانه بقدرة البيع ضمن له الامة بخلاف
 الواهب او المبيع لو هلك في يده فضعفه المستحق قيمتها لانهم ما عمنان وما على المشتري من
 سبيل فلا يرجع عليه كما ذكرنا (قوله رجع كذا) استولدها المشتري الثاني فان المشتري

(كالوتزوجه على انها حرة فولدت له ثم استغقت) غرم قيمة ولده (فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على أبيه) لعدم المنع كما مر (وارثه له) لانه حر الاصل في حقه فبذلك (فان قتله ابوه او غيره) وقبض الاب من يده قدر قيمته (غرم الاب قيمته) لانه مستحق كالو كان حيا ولو لم يقبض شيئا لا شيء عليه وان قبض أقل لزمه بقدرة عيني (ورجع بها) اي بالقيمة في الصورتين (كما مر جمع) (عنها) ولو هالكه (على بائعها) وكذا لو استولدها المشتري الثاني

٣ قوله حتى لو لم الخ هكذا بالاصل ولعل الظاهر اسقاطا لو فليصر

الثاني يرجع على المشتري الاول بالثمن وبقيمة الولد (قوله لكن انما يرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن فقط) ولا يرجع بقيمة الولد عند الامام وقال يرجع عليه بقيمة الولد ايضا لان البائع الاول ضمن للثمن سلامة الولد في ضمن البيع ولم يمس له حيث اخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كما في الثمن والرد بالعيب ولا يـ حنيقة ان البائع الاول ضمن ثامته فمضى سلامة اولاده دون اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما يثبت بالبيع والبيع الثاني لا يضاف اليه وانما يضاف الى البائع الثاني لما شرته باختياره فينقطع به سبب الاول بخلاف الثمن لان البائع الاول ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع ولم يمس له فلا يسلم للبائع الثمن وبخلاف الرد بالعيب لان المشتري الاول استغقه سليما ولم يوجد له من (قوله كذا الى المواهب) وعبارتها ولو استغقت امة بعد ما استولدها المشتري الثاني غرم العدة رقيقة الولد وقت الخصومة ويرجع بالثمن وقيمته على البائع وهو يرجع بالثمن فقط انتهى (قوله لانه بقدرة) اي لا يرجع بالقيمة الذي اخذ منه المستحق لانه لزمه باستيفاء منافعه اي منافع بضعه او هو الوطء وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته صدر الشرع بقرعة وقوله باستيفاء منافعه على حذف مضاف اي منافع بضعه هال على ذلك قول الزبلي العدة عوض عما استوفى من منافع البضع فلورجع به سلم له المسمى وفي مجازنا وقال الشافعي يرجع بالقيمة ايضا على البائع (قوله التناقض في موضع التناقض عفو) في الاشياء به ذر الوارث والوصي والمولى للجهل اه اه له بطله بما فقه له المورث والموصي والمولى وفي دعوى الاثمة روى في التناقض المديون به مدقضا الذين او الخلفاء بعده ادا بدل الظلم لو برهنت على طلاق الزوج قبل الطلاق وبرهن على ابراء الدين يقبل ثم نقى له انه اذا استهل في قضاء الدين ثم ادعى ابراءه لا يسمع سائحه في وقدمنا نظيره ومنه الاقرار بالرضاع فلو قال هـ ذر بضعي ثم اعترف بالخطا بصدق في دعواه الخطا وله ان يترجها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره بان قال هو حر او صدق او كاتات او اشهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك من الثببات اللفظي الدال على الثببات النفسى واتفقت في ذلك مباحث طويلة المذبول لا يحتمل هـ هذه الاوراق ايرادها والعذر له في رجوعه عن ذلك لانه مما يخفى عليه فقد يظهر بعد اقراره خطا التاقل ومنها انه مدق الورثة الزوجية على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث تسمع دعواهم اقيام العدة في ذلك لهم حيث استصحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم الميراث ومنه اما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة قبل ان ينجى عليه العتق ومنها ما اذا استأجر دارا ثم ادعى الهالكه على المزوج وانما صارت الى المستأجر ميراثا عن أبيه اذ هو مما يخفى ومنها ما اذا استأجر ثوبا بطوي ياتي جراب او منديل او غير ذلك فلما اشتره قال هـ ذمنا على تسمع دعواه وتقبل يئنه فالدعوى مسموعة مع التناقض في جميع هذه الأمور وطلقا لطلب العذر على الراجح المقتضى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض في جميع هذه الأمور ورفع معاد الدعوى اذا تعلق عدم ما ينافيها الا في مسألة الرضاع ومسألة كذا القاضي المدي

لكن انما يرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن فقط كما في المواهب وغيرها (لانه بقدرة) الذي اخذ منه المستحق للزومه باستيفاء منافعه كما مر في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل التناقض وغالبها مر في متفرقات القضاء ويجوز في الاقرار (فروغ) التناقض في موضع الخطاء عفو

في التناقض السابق وهي ما اذا امر انسانا بقتل نفسه فزعم المأمور انه قضاء عن امره وصده
 الامر وكان الاذن بالقضاء مشروط بالرجوع فرجع المأمور على الامر بالمال الذي صدقه
 على ادائه للدائن بخلاف الدين به - كذلك وادعى على الامر المدون بدينه وان المأمور لم
 يملك شيئا وحلف على ذلك بقضيه القاضي على الامر باداء الدين فاذا اداء ثم ادعى الامر على
 المأمور بما كان رجع به عليه بحكم تصديقه فهل الدعوى مسموعة مع التناقض لان القاضي
 ا كذب المدعى الذي هو الامر فيما سبق منه من تصديق المأمور بحيث قضى عليه بدفع
 الدين الى الدائن والحال ما ذكرنا من الرجوع عليه بالمال ثم قال وهل يثبت شرط في صحة
 سماع الدعوى ابداء المدعى - ذكره عند القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أولا
 بشرط ذلك ويكتفي القاضي بالمكان العذر والتوفيق وقدمنا الكلام عليه - وتوفي فرأى
 رعايته لم يثبت - هذا الفرع اعني قوله التناقض في موضع التناقض وما ذكره في جامع الفصولين
 قد رتبناه واسمنا بحدود اقبل له هذه دارا يكتسب مات وتركها ميراثا ثلاث فادعاه الميراثا بحدود وقال
 ما كنت اعم لم يسمع التناقض اقول ينبغي ان نسمع فيه وفي امثاله اذا التناقض انما يقع
 ما لم يوفق اوله - يمكن توفيقه - اما اذا وفق فينبغي ان نسمع اذا التناقض حينئذ حقيقة ام لا
 امكن توفيقه - وليكن لم يوفق فينبغي اختلاف ونص في هذا وغيره على ان الامكان يكتفي به
 وقدمنا في هذا الخلاف لا يكتفي بالامكان والافلا بد منه - قال الخليل الرمي والظاهر ان
 صاحب الفصولين لم يطالع على نص صريح يفيد سماعها وقد ظفرت به في البحر الرائق في باب
 الاستحقاق وفي شرح قوله لا الطرية والنسب والطلاق حيث قال وفي العيون قدم بادة
 واشترى او استأجر دارا ثم ادعاه اقا فالا بانه ادارا يه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه وقت
 الاستيلاء لا قبل والقبول اصح اه ذكره الغزالي اقول قوله اقول الخ لا يدل على عدم اطلاع
 بل هو اختيار منه لما هو الاصح وتعليل له اقول قوله واشترى يدل على انه لو قام فهو كذلك
 وهي واقعة القنوي قائم عروكم انما اطاع على ان الجميع لو اده غرسه يده ثم مات وتركها ميراثا
 ولم يزل ذلك وقت القصة وسما في ما هو اعدل فاما تامل والظاهر ان قوله قدم بادة ليس بقيد
 بل لانه غالب المحال الخفاء واذا كان مقيما لا يفتي غالبها يؤيده ما قدمه من قوله شره ايجي في
 صفري فتأمل اه وفي الفصولين في الفصل الثامن والمشرع في دفع الوصي جميع تركه الميت
 الى وارثه وانهم ادعى انهم ادعى دارا في يد الوصي انما من تركه والهي لم يقبضها قال اقبل يفتيه واقضى
 به اه اريت ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى
 ديني على رجل لا يه الا قبل يفتيه واقضى له بالدين اه وفي البرازية لو ابرأ أحد الورثة الباقي
 ثم ادعى التركة وانكروا لاتسمع دعواه وان اقرها بالتركة امرها بالرد عليه وفيها الوفاة تركت
 حق من الميراث ابرأت منها ومن - حتى لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه
 اه وفي الثانية في الوصايا من تصرفات الوصي انهم لا يفتي على نفسه بعد البلوغ انه قبض
 من الوصي جميع تركه والدي لم يفتي له من تركه والدي عند من قبل ولا كثير الا قد استوفاه ثم
 ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والدي واقام البيضة قبلت يفتيه وكذا الوفاة الوارث

انه قد استوفى جميع ما تركه والدي من الدين على الناس ثم ادعى دينه على رجل لا يه
 دعواه اه وقول فاضحان شهد اليتم على نفسه انه قبض تركه والدي اقول ذكر
 الطرسوسي في شرح فوائده المنظومة قلت استقص قولهم ان التركة في سياق النفي ثم لان
 قوله لم يفتي - في ذكره في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لاتصح دعواه به - كذلك التناقض
 والتناقض لاتسمع دعواه ولا يفتي به اه اقول انما غفرتم له لانه محل الخفاء بكونه لا يحيط علمه
 بما تركه والدي بل قد يفتي عليه ذلك فيمضي التناقض تامل (واقول) قد حرر سيدي الوارث رحمه
 الله تعالى الى الميراث - تله برسالة - لاهل الاموال - احكام الابرار العام وفق فيها بين عبارات
 متعارضة ورفع ما فيها من المناقضة وحاصل ما فيها الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار
 بعض الورثة للبهض لما في البرازية عن المحيط لو ابرأ أحد الورثة الباقي الى آخر عبارات المقدمة
 ووجه الفرق بينهما - ما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاع فيه - فذا ابلغ
 وافر بالاستيفاء منه بلهله بخلاف بقيمة الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة
 الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلا يه - ذكر بالتناقض ومن اراد مزيد البيان ورفع الجهالة
 فعليه بتلك الرسالة ففيها الكفاية لذوي الدراية (قوله لاتسمع الدعوى) أي من أي مدع
 كان كغريم دائن ومودع هذا وقد تقدم ان دعوى انه وارث تسمع على الدائن والمدون
 (قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دائن الميت كما هو المتبادر من البيروني واسمنا يظهر
 المدعى انه مدون الميت والحاصل - انه اذا ادعى قوم على الميت ديونا وارادوا ان يثبتوا
 ذلك فليس لهم ان يثبتوا على غريم للميت عليه دين ولا على موصي له بل لابد من حضور وارث
 او وصي قال في البرازية واثبات الدين على من في يده مال الميت هل يصح اختلاف المشايخ
 وصورته المريض مرض الموت وهب كل ماله في مرضه او وصي بجميع ماله ثم ادعى رجل دينه
 على الميت قال السبكي نصب القاضي وصيا ومع الخصومة عليه وقال شمس الاعنة يسمع
 على من في يده المال اه ومن هنا تامل ان قوله الاتي في زائد اوصاويه زايد كما هو في اصل عبارة
 الاشياء وفي البحر واختلاف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس بوارث
 ولا وصي ولا تسمع دعوى دين على ميت على غريم الميت مدونا او دائنا اه وفي حاشية الاشياء
 للعموي واثبتناه الموهوب لمن غريم الميت منقطع اذ ليس هو من الغرماه - حتى يكون متصلا
 وفي البرازية تقبل بيضة اثبات الدين على الميت على الموصي له او مدون الميت او الوارث
 او الذي له على الميت دين ومثله في العطائية وفي فاضحان من الوصايا رجل مات وعليه دين
 محبط بماله قال ابو بكر الوارث لا يه - يرضعها للغرماه لانه لا يرث وقال علي بن محمد
 الوارث يرضعها ويقوم مقام الميت في الخصومة وبه نأخذ ثم قال والصحيح ان يكون
 الوارث خصما لمن يدعى الدين على الميت وان لم يملك شيئا وفي البرازية ايضا والخم في اثبات
 كونه وصي الوارث او الموصي له او مدون الميت او دائنه وقيل الدائن ليس بخصم قال في نور
 العين من الخصام لا تقبل دعوى من يدعى على ميت بحضور رجل يدعى انه وصي الميت واقر
 المدعى عليه بالوصاية اه فتبين من هذا ان الدعوى انما تسمع على وصي محقق وفيه من
 السادس في دعوى دين على الميت يكتفي بحضور وصيه او وارثه ولا حاجة الى ذكر كل الورثة اه

لا تسمع الدعوى على غريم ميت

وهيارة الاشياء لا تسهم الدعوى بدین علی میت الاعلی وارث أو وصی أو وصی له ولا تسهم علی
 غریبه له کافی جامع الفصولین الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانم اتسهم علیه لكونه
 ذایدا کافی خزانه المفتین انتهى فعلى هذا قوله غریبه میت ترکیب اضافی یعنی الملام (فرع)
 قال فی خزانه الاكل لو مات رجل فی بلد بعد وترك مالا وادعی رجل علیه دینا وورثته فی بلد
 منقطع عنه فان القاضی یصیب له وصیا ویسحق بینته ویقضی له بالدين ولو لم یکن منقطعاً
 لا تسهم بینته علی غیر الوارث انتهى (قوله الا اذا وهب الخ) صورته رجل ول وهب جميع
 ماله لانسان وسلمه اياه ثم مات فادعی علیه آخر ان هذه العین له أو أنه له علی میت کذا من الدين
 فانم اتسهم دعواه علیه لان فی الاولی العین القیدیة فی يد الموهوب له وفي الثانية الدين متعلق
 بالتمکة وهي فی يده لکن فی الثانية يشترط ان تكون الهبة فی مرض الموت لان الدين انما يتعلق
 به اقبسه فعلم ان الاستثناء هنا منقطع لان الموهوب له ایس بقیم وفي البرازیه ان الموصی
 له یسبب جميع المال أو یزاد علی الثلث ختم اعدم الوارث لان استحقاق الزائد علی الثلث
 من خصائص الوارث فیلحق بالوارث حیوی (قوله لكونه زائدا) أى علی الثلث كما تقدم وفي
 نسخة ذاید أى صاحب يد وقد علمت توجیهه وان كان الاول صوابا أيضا كما ذکر
 فی البرازیه (قوله لا یجوز للمدعی علیه الانكار الخ) قال بعض الفضلاء یلحق به هذا مدعی
 الاستحقاق للمبیع فانه ینکر الحق حتى یثبت ایس من الرجوع علی بائعه ولو اقر لا یقدر
 وأيضاً ادعاء الوکالة أو الوصایة وثبوتها لا ینکر الا علی وجه الخصم الجاحد كما ذکره قاضیان
 فان أنکر المدعی علیه لیکون ثبوت الوکالة أو الوصایة تراجیحاً یجوز فیلحق بهذا أيضاً بما
 ویلحق بالوصی أحد الورثة اذا ادعی علیه الدين فانه لو اقر بالحق یلزمه الكل من حصته واذا
 أنکر فاقیت البینة علیه یلزم من حصته ووجههم حیوی (قوله لیس من فیه یسکن من الرد)
 لانه ان قبله بغير قضاء لم یکن له الرد والظاهر ان هذا فیما اذا كان بائعه غلظه بالشرا من آخر
 أما اذا كان مورثاً أو موهوباً أو وصیاً به أو تاجراً فلا ینکر البینة وصورته ان لا یكون عالماً
 بالعیب قبل البیع والا كان راضیاً به فلا ینکر من الرد (قوله اذا علم بالدين) فانه لو اقر یلزمه
 ولا یرجع بخلاف ما اذا أنکر وأقیت البینة زاد أبو الوالد وداداً علم الوصی بالتسبب كما فهمه
 من عبارة الحانوق فی فتاواه (قوله لا تخلف مع البرهان) قبل علیه لو قال مع البینة لكان
 صواباً لا تخلف مع الاقرار ببعین وهو برهان اه والجواب ان المطلق محمول علی الفرد
 الکامل وهو البینة اه (قوله دعوی دین علی میت) فی أوائل دعوی التنقیح أجمعوا علی
 أن من ادعی دیناً علی میت یخلف بالاطلب وصی ووارث بالله ما استوفیت دینک منه ولا من
 أحد ادعاه عنه وما قبضه فابض ولا یرأه ولا شیءاً منه ولا أحلت به ولا بشیء منه علی أحد ولا
 عندک ولا بشیء منه رهن فاذا حلف أمر بالدفع الیه وان نکل لم یؤمر بالدفع الیه خلاصة فلو
 حکم القاضی بالدفع قبل الاستحلاف لم ینفذ حکمه وغناه فیها وفيما عین البصر ولم أر حکم من
 ادعی انه دفع للمیت دینیه وبرهن هل یخلف ویفتی ان یخلف احتیاطاً لکن رده الرمی بانه فی
 مسئلة دفع الدين ثم ادعی علیه حقیقة الدفع فافتی احق قال انهم شهدوا بایسته صاحب الحال وقد
 استوفی فی باطن الامر کافی مدعی الدين وارضاه سیدی الوالد رحمه الله تعالى بقوله وكلام

الا اذا وهب جميع ماله
 لاجنبي وسلمه فانم اتسهم
 علیه لكونه زائدا
 لا یجوز للمدعی علیه
 الانكار مع علمه بالحق الا فی
 دعوی العیب لیس من
 فیه یسکن من الرد فی الوصی
 اذا لم بالدين لا تخلف مع
 البرهان الا فی ثلاث دعوی
 دین علی میت

الرملی هو الاوجه كما لا یخفی علی من تنبه وقدمناه بالامر بدعیه (قوله واستحقاق مبیع)
 یعنی اذا استحق المبیع بالبینة من المشتري فله تسبیح علیه تخلف المشتق بالله ما بهتبه ولا
 ویهتبه ولا تصدقت به ولا خرجت العین عن ما کانت بوجه من الوجوه (قوله ودعوی آتی) ای
 دعوی ثالث آتی قال سیدی الوالد رحمه الله تعالى لعل صورته فیما اذا ادعی علی رجل ان
 هذا العبد ذمی آتی منی وأقام بینة علی انه عبده فیحلف أيضاً لاحقاً انه باعه تأمل ثم
 رأیت فی شرح هذا الشرح نقل عن الفخ هکذا وعبارة قال فی الفخ یخلف مدعی الآتی
 مع البینة بالله انه باقی علی ملکک الی الا ان لم یخرج بیسح ولا بیة ولا شیءاً اه وصورة ط
 بما اذا حبس القاضی الآتی بطار رجل وادعاء وأقام بینة انه عبده یستخلف بالله انه باقی
 ملکک ولم یخرج بیسح ولا بیة فاذا حلف دفعه الیه وذلك سبباً لقضائه عن البطان وظهور
 ان هو عاجز عن النظر لنفسه من مشغروم ووهوب له ویلحق به هذه المسائل ما اذا قامت البینة
 لاغریم الجھول حاله بانه ممدوم فلا بد من عینته انه ایس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا یؤدی
 حقه عاجلاً لان البینة انما قامت علی الظاهر واهل غیب ماله وما لوشهد الشهود ان له علیه
 دراهم سواء قالوا لا تعرف عددها أم لا تجمل ثلاثة ویخلف علی ننی ما زاد عنها اذا كان المدعی
 بدعی الزیادة اه (قوله الاقرار لا یجامع البینة) لانم الاقحام الاعلی مذكور فی هذا الاصل
 فی الاشیاء فی کتاب الاقرار عن الخلیفة واستثنی منه أربع مسائل وهي ما سوی دعوی الآتی
 وكذا ذکرها قبل فی کتاب القضاء والشهادات ولم یذكر الخامسة بل زاد غيرها وأوصاها الی
 سبع وثانی عنامه له مع زیادة ثلاثة آخر وعليه فتكون عشرة قال فی جامع الفصولین وهذا
 یدل علی جورا قامتها مع الاقرار فی كل موضع یتوقع الضرر من المقر لولاها فیمکن هذا أصلاً
 (قوله الا فی أربع) الذی ذکره هنا خمسة وأیضا سبعة کافی الحوی لمخصم انه لا تسهم
 البینة علی مقر الاعلی وارث مقر بدین علی میت فتقام البینة لثبوت مدعی علیه اقر
 بالوصایة فبرهن الوصی وفی مدعی علیه اقر بالوکالة فبرهن الوکيل دفعاً للضرر وفي الاستحقاق
 قبل البینة به مع اقرار المشتق علیه ایس من الرجوع علی بائعه وفيما لو خصم الاب
 بحق عن العبی فاقراً لا یخرج عن الخصومة والکن تقام البینة علیه مع اقراره بخلاف الوصی
 وأمین القاضی اذا اقر خرج عن الخصومة وفيما لو اقر الوارث للموصی له فانم اتسهم البینة
 علیه مع اقراره وفيما لو آجروا ببعینهما من رجل ثم من آخر فاقام الاول البینة فان كان الآخر
 حاضر انقبل علیه البینة وان كان یقر بما یبذعی (قوله وکالة) یعنی لو اقر بوکالة رجل بقبض دین
 علیه لوکاله فان الوکيل یقیم بینته اذ لو دفعه بالبینة یتضرر اذ لا تبرأ ذمته اذا أنکر الموکل
 وکالتیه انتهى ط زاد الفاضل الحوی ثامنة وناسعة نقلهما عن البدائع من کتاب القسمة
 الثامن الورثة اذا كانوا مقرین بالله قارلاً بدین إقامة البینة علی بعضهم علی قول أبی حنیفة
 التاسع الاب أو الوصی اذا اقر علی الصغیر لا بد من بینة تقام علیه مع كونه مقراً اه وفرد بعض
 الفضلاء ما شرأوه وادعی علی آخر عقاراً انه فی یدیه وهو مستحق فاقراً بالید تسهم بینته انه
 ذوالید مع اقراره اه (قوله ووصایة) یعنی اذا اقر المدعی علیه بالوصایة وصورته رجل قال
 للقاضی ان فلان بن فلان اقام فی وصیاً ومات وله علی هذا کذا أو لی هذا کذا

واستحقاق مبیع ودعوی
 آتی • الاقرار لا یجامع
 البینة الا فی أربع وكالة
 ووصایة

فقد ادعى عليه فاقاضي لا يثبت وصايتها باقراره حتى يقيم البيعة عليها لانه اذا دفع اليه
 المال اقره على الاقرار فقط لا يبرأ منه من الدين اذا انكر الوارث اما لو دفع بعد البرهان
 تبرأ منه اذ ادعى صاحب تنوير الاذهان (قوله واثبت دين على ميت) صورته ادعى على بعض
 الورثة دين على الميت فاقر الوارث بالدين فانه يتوفى من نصيبه قدر ما يخصه من الدين وللاطاب
 ان يقيم بيعة على حقه ليكون حقه في كل التركة وكذا اذا اقر جميع الورثة تقبل بيعة لان
 المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقه وحقوقه في آخر وفي البيعة اختلاف وان اقر المدعى
 عليه بعد اقامة البيعة هل يقضى عليه بالاقرار او بالبيعة قبل يقضى بالبيعة لانه بالانكار
 واقامة البيعة اتفق عليه الحكم فلا يبطل الحق السابق بالاقرار الا لاحق ولان زيادة
 التعدي الثابتة بالبرهان حقه فلا يؤثر الاقرار الا لاحق في بطلانه اه موضعا ط وقدمنا
 الكلام عليه (قوله واستحقاق عين من مشتر) فان المشتري اذا اقر بالاستحقاق للمستحق
 لا يبرأ من الرجوع باثني على ياتمه فاذا اقيمت عليه البيعة امكنه ذلك وقد تقدم انه يسوغ
 له الانكار مع العلم لاجل هذا الحكم ط لكن قد يفرق مع الاقرار كيف يكون له الرجوع
 تامل (قوله ودعوى الاتي) يعني اذا ادعى على شخص ان العبد الذي عنده اقر منه واقر
 واضح اليه بذلك فله ان يطالب البيعة على ذلك لاحتمال ان الغير ملكه منه (قوله لا يخلط على
 حق مجهول) اي ادعى به مدعى كالوادي على شريكه خيانة مبهمة لم يخاف كافي الغاية يمكن
 ان يقرى الهداية بخلافه وعبارته سئل اذا ادعى احد الشريكين على آخر خيانة وطالب من
 الحكم بيمينه هل يلزم أم لا اجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وانكر خلاف عليه فان
 حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يمين مقدر اذ انكر الحكم لكن اذا نكل عن اليمين
 لزمه ان يمين مقدار ما خان فيه والقول في مقدار له الى المقر مع يمينه لان كونه كالاقرار بشئ
 مجهول والبيان في مقدار له الى المقر مع يمينه الا ان يقيم حقه بيعة على الاكثر ومثله المضارب
 مع رب المال (قوله اذا اتهم القاضي وصي يمين ومثولي وقت) ولم يدع عليه شيئا معلوما فانه
 يخاف نظرا ليمين الوقت حوى (قوله وفي رهن مجهول) اي لو ادعى الرهن رهنه مجهولا
 أي كسوب مثلا فانكر المرتهن فانه يخاف وقد ذهب بعض الفضلاء الى ان القيمة بما اذا ذكر
 المدعى قدر الدين الذي وقع به الرهن ط (قوله ودعوى سرقة) أقول فيه نظر لما نقل
 فاضحان من انه يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت سرقة ليعلم انها انصاب أولا فاما فيما
 سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها ابو السعود واهل ذلك في حق القاطع لا الضمان كما يفيد
 كلامه ط قال في جامع الفصولين ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذو
 قيمة الشكل بجملة ولم يذكر كالا على مدة اخلاف فيه المشايخ قيل لابد من التفصيل وقيل يكفي
 بالاجمال وهو الصحيح اذا ادعى لو ادعى غصب هذه الايمان لا يثبت سرقة اعمه دعواه ببيان
 القيمة ولو ادعى ان الايمان قاعة فيومر باضارها قبل البيعة بجهنمها ولو قال انها مالكة
 وبين قيمة الشكل نسج دعواه وفي ج ولو ادعى انه غصب أمته ولم يذكر قيمته نسج دعواه
 وبؤمر برد الامة ولو هالكه فالقول في قدر القيمة لا غاصب فالصحيح دعوى الغصب بالبيان
 القيمة فلان يصح ادابن قبلة الشكل بجملة أولى وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى

واثبتات دين على ميت
 واستحقاق عين من مشتر
 ودعوى الاتي لا تخلف
 على حق مجهول الاتي
 ست اذا اتهم القاضي
 وصي يمين ومثولي وقت
 وفي رهن مجهول ودعوى
 سرقة

سرقة ليعلم ان السرقة كانت نصا وفي غيرها لا يثبت سرط ذكره الحوى فظهر ان ابرادها في
 هذا الحمل في حق الضمان لا القاطع كما قدمناه عن ط (قوله وغصب) قال في الدرر والدرر
 ولو قال غصب من عي كذا ولا أدري انه هالك او قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة
 الكتب انها تسع الدعوى لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كان بيان القيمة المضرو
 وفائدة صحة الدعوى مع هذه الجهة الفاحشة توجه اليمين على النقص اذا انكر والجهر على
 البيان اذا اقر أو نكل عن اليمين انتهى وقد مناهى الدعوى مع ما عليه من الكلام فراجع
 (قوله وخيانة مودع) فانه يخلف ما خان فيما ائتمن فان حلف برئ وان نكل يحلف على بيان
 قدر ما نكل عنه وقيل لا يخلط حتى يدر شيئا يستخلف عليه وذكر بعض الفضلاء ان سمع
 الدعوى في مثل هذه المسائل مع الجهة المتفق عليه الا في دعوى الوديعة ودعوى الغصب
 حيث يشترط اسماعها فمما يبين القيمة عند بعض المشايخ انتهى وينبغي زيادة دعوى
 السرقة كما به لم من الحوى قال شمس الأئمة الحنفية لو ان الجاهل كاتم قبول البيعة غنع
 الاختلاف الا اذا اتهم القاضي وصي اليمين الخ وحيث قد دعوى الجاهل لا يستخلف عليه اقل
 ادعى على رجل انه اسلم له ماله وطالب الصلح من القاضي لا يخافه وكذا لو قال بلغني ان
 فلان بن فلان أودى لي ولا أدري قدره وأراد ان يخاف الوارث لا يمينه القاضي وكذا المدعون
 اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد تخلف المالك
 لا يثبت اليه كافي الغاية (قوله الاتي مبهمة) مثله في دعوى الجراح الخ أي قبل قوله ولا تردعين
 على مدعى (قوله وهي غريبة يجب حفظها) متاق هذه المسئلة في كتاب الغصب وكتب الحمضي
 هناك على قوله فلولم يمين فقال الظاهر ان في النسخة خلا لانه اذا لم يمين فالتك الزيادة التي
 يخاف عليها أي على نفعها وفي ظني ان أصل النسخة فان يمين يعني انه لو بين حلف على نفي الزيادة
 التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هـ ذار يميني ان يقر في اليمين حتى لو بين
 قيمة فوس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره اه وكتب على قوله هناك ولو حلف المالك ايضا
 على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فراجع اه (قوله والزم بيمينه) لانه اقر بقيمة مجهولة فان
 أخبر بشئ يخاف على ما يدعيه المصوب منه من الزيادة فان حلف لا يثبت ما ادعاه المصوب
 منه وان نكل لا يثبت ايضا ما لم يخاف المدعى ان قيمته مائة فان حلف أخذ من الغاصب مائة
 وقوله يخاف على ما يدعيه المصوب منه فيه انه حلف أولا على ذلك فلو كانت هذه اليمين على
 ما ذكره من القيمة بان يخاف ان قيمته ما ذكره وحاصله ان يمين المدعى عليه انما يمكن قيمته
 مائة وعين المدعى ان قيمته المائة (قوله يخاف على الزيادة) أي التي يدعيها المالك فان حلف
 لا يثبت ما ادعاه المصوب منه وان نكل لا يثبت ايضا ما لم يخاف المدعى ان قيمته مائة والى
 هـ ذار اشارة قوله ثم يخاف المصوب منه الخ والظاهر ان مرة هـ هذا اليمين ثبوت الظاهر اذا
 ظهر (قوله ثم يخاف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة) فان حلف أخذ من الغاصب مائة
 لكن قد يقال ان الميمين فالتك الزيادة التي يخاف عليها وعلمه فالاولى ان يقول فان بين حلف
 على نفي الزيادة التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك تامل (قوله ولو ظهر) أي النوب
 (قوله بين أخذ) أي النوب بما دفعه من الدراهم لا بقيمة النوب في ذاته وان كانت انقص

وغصب وخيانة مودع
 لا يخلط المدعى اذا
 حلف المدعى عليه الا
 في مسألة في دعوى الجهر
 قال وهي غريبة يجب
 حفظها الشبهات قلت وهي
 ما لو قال المصوب وبمنه
 كانت قيمة نفي مائة وقال
 الغاصب لم أدر واكتفى
 لا تبلغ مائة صدق بيمينه
 والزم بيمينه فلولم يمين
 على الزيادة ثم يخاف
 المصوب منه أيضا ان
 قيمته مائة ولو ظهر خير
 الغاصب بين أخذه

أواز يدان المال لم ير من الابدفعه بالمائة (قوله أو قيمته) عطف على الضمير المجرور راي
 أو أخذ قيمته بان يردده بأخذ القيمة التي دفعها وفي متفرقات اقرار الترخائية ويحجب الغاصب
 على البيان لانه أقر بقيمة مجهولة وإذا لم يبين يحلف على ما يدعي المالك من الزيادة فان حلف
 ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف ان قيمته مائة وبأخذ من الغاصب مائة فإذا أخذ ثم ظهر الثوب
 خيرا الغاصب بين أخذه أو رده وأخذ القيمة - وكى عن الحاشية كى أبي محمد العيني انه كان يقول
 ما ذكر من تحليف الغاصب منه وأخذ المائة بيمينه من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان
 يقول الصحيح في الجواب ان يحجب الغاصب على البيان فان أبى يقول له القاضي ان كان قيمته
 مائة فان قال لا يقول ان كان خسين فان قال لا يقول خسة وعشرين الى ان ينتهي الامالة نقص
 عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك اهـ لكن قال بعض الفضلاء الحصر بمنوع لانهم ما اذا
 اختلاف في قدر الثمن أو المبيع ولا يثبت تحالفا ولو اشترى أمة بالف وقبضها ثم تقابلها وقبيل
 قبضها اختلاف في قدر الثمن تحالفا ولو اختلف في الاجرة أو المذقة أو قيم ما قبل التمكن في المدة
 تحالفا سوى وفيه ان كلامهم ما في هذه المسائل مدع ومدعى عليه ط عن الطوري
 ومثله في حاشية الحوى * (نذهب) برهن انه ابن عمه لا يبره وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه لانه
 فقط أو على اقرار الميت به اي بانه ابن عمه لانه فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول لا بعده
 اما كده بالقضاء ادعى ميراثا له صوبة فدفعه ان يدعى خصمه قبل الحكم بأقراره بانه من
 ذوى الارحام ان يكون حجة ثم تناقضا ادعى قيمة جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حبة
 رأيناها في بلد كذا لا يقبل الا ان يحجى بها حبة الكفيل ينصب خصما من الاصل بالعكس
 لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصل ولا عكس * اذا اشترك الدين بين شرين يمكن للجهة
 الارث فاحدهما لا ينصب خصما عن الآخر الكحل من الدور * رجل غاب عن امرأته وهي بكر
 أو ثيب فتزوجت بزوج آخر ولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة الاولاد لاول وعنه انه رجح
 عن هذا وقال لا يكون الاولاد لاول انما هم للثاني وعليه الفتوى كافي الثانية ولو ادعى عليه
 مهر امرأة فقال ما تزوجتها ثم ادعى الابراء من المهر فودع مسموع ان وفق كافي الثانية
 وفيه ادعى عليه شيئا فاحضره القاضي بالمصالحة فقال لا أرضى بهذه المصالحة وتركتها أصلا فهو
 اسقاط لما يدعيه عنك * اذا قال تركته أصلا فهو ابراء وعنه لو قال تركت دعوى على فلان
 وفوضت أمري الى الآخر لا نسمع دعواه به - (أقول) قيد القاضي اتصافا كالاختفى وفي
 الفتاوى النجدي بوجه رجل مات فماتت امرأته لابن الميت كنت امرأته أهلك محمد دالي يوم موته
 وطلبت المهر والميراث فذكر الابن وقال اسم أبي لم يكن محمد داوانما كان عمر ثم جاءت فادعت
 اسم امرأته أبيه عمر الى يوم موته وطالبتهما تسمع دعواها وليس يتناقض لجواز ان يكون له
 اسمان شذ تسمع اذا وفق المدعى (قول) وجه التوفيق بان تقول كنت أعلم ان لا يه اسمين
 فادعيت بأحدهما فاما أنكر ادعيت بالآخر وفهم من هذه المسئلة انه ان تسمع الدعوى على
 الميت بدون اسم أبيه ونسبه تدبر قال في الترخائية في الخامس عشر من الدعوى غلط
 الاسم لا يضر لجواز ان يكون له اسمان ومثله في صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية

أو قيمته فاحفظ والله تعالى
 اعلم

وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق وكذا في الظهير من العشر والخراج وقد مناه عن
 التفتيح وانضم هذا الباب - ثم ختم كتاب الدعوى في الجماع المغيره آل الله حسن
 الخاتمة وهي انه اذا طالت المرأة ثم أبول هذا الرجل وأرادت استخلاصه ليس له ذلك في قول
 أبي حنيفة خاصة لان أمومية الولد تابعة للنسب وهو لا يرى العيني في النسب اهـ والله تعالى
 اعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الاقرار)

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى ولعل الذي عليه الحق امره بالاملال ولولم يقبل اقراره لما
 كان لا لاملال معنى وقوله كوفوا نوا - بين بالحق - ط - ثم - د الله ولوعلى أنق - لكم والمراد به
 الاقرار زباني والمنة فقد قبل صلى الله تعالى عليه وسلم اقراره ما عزم والغامدية والاجماع
 فقد اجعت الامة على أن الاقرار حجة في حق نفسه حتى أوجبوا الحد والقصاص بأقراره وان
 لم يكن حجة في حق غيره اهدم ولايته عليه فالولى المال والمقول فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا
 فيه فيه ضرر على نفسه أو ماله فترجحت جهة الصدق في حق نفسه - دم التهمة وكحل لولاية
 اهـ بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو أقر بمجهول النسب بالرق جاز ذلك على نفسه وماله ولا
 يصدق على أولاده وامهاتهم ومدرية ومكاتبه بخلاف ما اذا ثبت باليمين لان اليمين انما
 تصبر حجة بالقضاء والقضاء ولاية عامة فيثبت في حق الكل اما الاقرار فحجة بنفسه ولا يحتاج
 فيه الى القضاء فيثبت عليه وحده الخ وقوله ولا يصدق على اولاده الخ لانه ثبت لهم حق الحرب
 أو استحقاقه فلا يصدق عليهم كافي الدور (قوله مناسبتة) اي للدعوى ووجه تأخيرها عن بيان
 الدعوى تنقطع به فلا يحتاج به - مد الخ حتى آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى التمسك بذكره
 فقط أو ما في - كده دال عليه كقوله لقلان على كذا أو ما يثبت به لانه يقوم به ظهور الحق
 وانكشافه - حتى لا يصح شرط الخيارات - بان أقر بدين أو به - بن على انه بالخيار الى ثلاثة أيام
 فالتحليل باطل وان صدقه المقر والمال لازم كافي محيط السرخسي وله شروط - ستد كفي اثنا
 الكلام وهي العقل والبلوغ بلا خلاف والحريفة في بعض الاحكام دون البعض حتى لو أقر
 العبد المجهور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في المحيط ويتأخر اقراره
 بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراءه بالمهر
 بوطه امرأته تزوجها بغير إذن ولا هو كذا اذا أقر بيمينه موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا
 أقر بطلان دود والقصاص كافي التبيين وكون المقر به مما يجب تصامحه الى المقر له - حتى لو أقر أنه
 غصب كفا من تراب أو حبة حنطة لا يصح لان المقر به لا يلزمه تصامحه الى المقر له ومنها
 الطواغية والاختيار حتى لا يصح اقرار المذكره كافي التمهيد واقراءه السكران بطريق محظور
 صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر بما قبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كافي البصر وحكمه
 ظهور المقر به اي لزومه على المقر بلا نص - سبق وقول من المقر له فانه يلزم على المقر ما أقر به
 لو فوعه الا على الظاهر لا يثبت به ابتداء كافي الكافي لانه ليس ينساق الى المقر له فاذا
 فرغ عليه ما سبى ان من صحة الاقرار بانظر له - لم حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان عليه كذا

(كتاب الاقرار)
 مناسبتة ان المدعى عليه

مبتدأ المصنف وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مع الاكراه والانشاء يصح مع
 الاكراه كافي المحيط وحاصله ان قول المقر ان هذا الشيء افلان معناه ان الملك فيه ثابت
 افلان وليس معناه انه ملك للمقر وجعله للمقر فهو اخبار دال على الخبر به فيلزمه الصدق
 ويحتمل الكذب فيجوز تخالف مدلوله عنه كافي الاقرار بالطلاق مكرها كالمناوشة في اقسام
 دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان معناه الثبوت ابتداء اصح لكونه انشاءا والانشاء
 لا يخالف مدلوله عنه كافي انما غايته قريبا ولو اقر فيه بغير مال والمقر به لم انه كاذب في اقراره
 لا يجعل له ديانة الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون حجة منه ابتداء كافي الفسقة وانما يفتقر
 الاقرار اظهره في حق ملكية الماتر به حتى يحكم على كذبه للمقر به نفس الاقرار ولا يتوقف على
 تصديق المقر له اما في حق الرقبة فبغيره كالماتر به كاهية حتى يطل برء المقر له وبه ما وجد
 التصديق من المقر له لا يعمل رده لورده الاقرار به ذلك ثم الاقرار انما يطل برء المقر له اذا كان
 المقر له يطل بالرد حتى نفسه خاصة اما اذا كان يطل حتى غيره فلا يعمل رده كما اذا اقر لرجل
 اني بعت هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره وقال ما اشتريت من فلان شيئا ثم قال بهد
 ذلك اشتريت فقال البائع ما بعتك لزم البائع البيع ما سعى لانه بعد البيع بهد تمام
 ويجوز ادعاء المتعاقدين لا يصح حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال اني
 ما اشتريت ثم قال لا بيل اشتريت لا يثبت الشراء وان اقام البينة على ذلك لان الفسخ ثم
 يجوز دهما في كل موضع يطل الاقرار برء المقر له لو اعد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان
 المقر له ان يأخذه باقراره وهذا المستحسن كذا في المحيط ثم اعلم ان السكوت نزوله منزلة الاقرار
 في مسائل - يذ كرها الشارح ونذ كرهاها ارشاد الله تعالى وكذلك الاعمال بالرأس ويذ كرها
 المصنف (قوله امامنا كرا او مقر) واللاق بحال المسلم الاقرار بالحق كي لا يحتاج المدعى الى
 تدارك الشهود والملازمة في باب القاضي للاحضار ولا سيما ما يلزم عليه في هذا الزمان
 لتسبب الوصول الى صحت الحصول كمال الاتق بالمدعى ان تكون دعواه حقا انما لا يلزم
 المدعى عليه الدفع لصحت المنع وقدمه اى الاقرار على ما بعده وهو الصلح لقرينه على الانكار
 غالبانم اذا حصل بالصلح في امان يستقر به بنفسه وتقدم طريقه في البيع او بغيره وهو
 المضاربة وان لم يستقر بها ما ان يحفظ بنفسه ولا يحتاج الى بيان حكمه او بغيره وهو الوديعة
 (قوله وهو) اى الاقرار اقرب اى لحال المسلم (قوله اقلية الصدق) اى من المدعى في دعواه
 ومن المقر فيما اقر به لان العاق لا يترعى نفسه كذا في ما يفتقر على نفسه او ماله
 فتجوز جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكالولاية بخلاف اقراره في حق غيره (قوله
 هرافة) فاذا كان حيا يقال اقره واذا كان قويا يقال اقر به فالأقرار اثبات لما كان متزلا
 بين الجود والتموت ابوالسود وهو مشتق من اقرار دور قال في المنع وهو في اللغة
 افعال من قرأ الشيء اثبت واقره غيره اذا أثبتته (قوله وشرا اخبار) اى في الاصح وليس
 بالانشاء لصدقه في ذلك غيره ولو اقره بغيره بغير مال لا يفتقر الى اجازة وارث قال
 في الحوائثي السعدية وامه لا ينقض بالاقرار بان لا حق له على فلان وبالأبرار واسقاط الدين
 ونحوه كاسقاط حق الشفعة اه وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم رجوب المطالبة

امامنا كرا او مقر وهو اقرب
 اقلية الصدق (هو) اقلية
 الاثبات يقال قرأ الشيء اذا
 ثبت وشرا اخبار

تأمل وللقول بانه انشاءا فهو عتق منه من الورود اقراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهانة فلا يملكها المقر له حوى (اقول) قوله لا يظهر في
 حق الزوائد المستهانة لكونه يفتقر بظاهرها انه يظهر في حق الزوائد الغير المستهانة وهو مخالف
 الى الثانية رجل في يده جارية وولدها اقرار ان الجارية افلان لا يدخل فيه الولد ولو اقام بينة
 على جارية انم اليه يفتقر اولادها انتهى والفرق انه بالبينه يفتقرها من الاصل ولذا افلان ان
 البينة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون بقى ان يقال في قول السيد
 الحوى هو اخبار في الاصح وايضا بانشاءا مخالفة لما صرح به في البحر وجرى عليه المصنف من
 انه اخبار من وجه انشاءا من وجه الاول يصح اقراره بملك الغير ويلزمه انما اذا ملكه
 ولو اقر بالطلاق والعتاق مكرها لا يصح ولما في لورده اقراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهانة فلا يملكها المقر له اه من غير خلاف ومنه
 نعم ان ما ذكره السيد الحوى مما يدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صحح كونه اخبارا لا انشاءا
 لا يصح عزوه اصحاب البحر كما وقع في كلام بعضهم فتنبه (قوله بحق عليه لغيره) فقدمه بان يكون
 عليه لانه لو كان على غيره لغيره يكون شهادة واحدة فيكون دعوى زباني واطاق الحق في
 قوله هو اخبار بحق عليه ليشمل ماله كان الحق المقر به من قبيل الاسقاطات كالطلاق والعتاق
 اذا اطلاق رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح فاذا اقر بالطلاق يثبت للمراة من الحق ما لم يكن اها
 من قبل وكذا العبد يثبت له على سيده حق الحرية اذا اقر سيده بهد صدقه فما قبل من انه يرد على
 التمر يف الاقرار بالاسقاطات كالطلاق والعتاق اه عدم الاخبار فيه عن ثبوت حق لغيره غير
 شديد (قوله نشاءا من وجه) هو الاصح وقيل انشاءا وينبغي عليه ما سألني المكن المذ كور في غاية
 البيان عن الاستدلال في الخواص اختلاف المشايخ في أن الاقرار سبب للملك او لا قال ابن
 الفضل لا واستدل بمسألة من ادها المر يرض الذي عليه دين اذا اقر بجمع ماله لا يجني يصح
 بالاجازة الوارث ولو كان تملكك لا يفتقر الا بقدر الثالث عند عدم الاجازة والثانية ان العبد
 الماذون اذا اقر لرجل بدين في يده يصح ولو كان تملكك يكون تبرعا عنه فلا يصح وذکر
 الجرجاني انه غلط واستدل بمسائل منها ان اقر لوارثه بدين في المرض لا يصح ولو كان اخبارا
 اصح اه ملخصا فظهر ان ما ذكره المصنف وصاحب البحر جمع بين الطريقتين وكان وجهه
 ثبوت ما استدلل به القريبان تأمل اقامه سيدي الوالدرجه الله تعالى لکن لو كان اخبارا من
 وجه وانشاءا من وجه كما ذكره المصنف اعرف بحديثهم اه او لا قائل به ولا نعم قالوا لو اقر بمال
 للغير لزمه تسليمه للمقر له اذا ملكه ولو اقر بالطلاق والعتاق الخ فامثال هذه المسائل دلت على ان
 الاقرار اخبارا لا انشاءا اذ لو كان انشاءا لم تكن كذلك وما استدلل به على كونه انشاءا مطلقا او من
 وجهه انه لو اقر لرجل فرد اقراره ثم قبل لم يصح ولو كان اخبارا اصح والله لو ثبت الملك بسبب
 الاقرار لم يظهر في حق الزوائد المتقدمة ذكرها ولو كان اخبارا اصارت مضمونة عليه (اقول)
 اما الجواب عن الاول فهو ان اردت بالرد ناشئ من ان حكمه الهود لا الثبوت ابتداء
 وذلك ناشئ من كونه جهة قاصرة فلما صار مرئيا بالرد جعل كانه لم يكن فذلك لم يصح قبوله
 بهد على ان هذا الدليل مشترك في الامام حيث انه دليل على انه ليس بانشاءا اذ الانشاء لا يرتد

بحق عليه (لغيره) من وجه
 انشاءا من وجه) فقدمه عليه

بالرد فيها يكون من قبيل الاقادات كالمواظبات كالولد في رد تدبر الولد فيه - فاذل على ان
 الاقرار اخبار ثم عاد الولد الى التصديق بثبت النسب نظرا الى احتياج الحمل وقد سبق واما
 الجواب عن الثاني ان الاقرار لما كان حجة قاصرة اقتصر ثبوت المالك وظهوره على المقر به
 فلم ينعقد الى الزوائد المستهلكة كما مر ويأتي فبين انه ليس بانشاء املا تدبر (قوله) لانه لو كان
 لنفسه اي على الغير ولو لا غير على الغير يكون شهادة كما قدمناه (قوله) لا قرارا ولا ينقض
 باقرار الوكيل والولي ونحوهما انما يثبت من انبأهم من انبأ الموقوفات شرعا ثم حرج الماتقي (قوله) ثم فرع على
 كل من الشبهين صوابه من الوجهين لانه لم يقل الاقرار يشبه الاخبار ويشبهه الانشاء بل
 قال من وجه ومن وجه اي اخبار من وجهه بالنظر اقرب بعض أحكام الاخبارات عليه
 وانشاء من وجهه من حيث ترتيب بعض أحكام الانشاءات عليه وقد تبع الشارح المصنف فالحق
 انه يهمل حكم الاخبار في بعض الجزئيات وحكم الانشاء في بعض آخر واما بالنظر لانه فهو
 اخبار عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير (قوله) فللوجه الخ) علامة مقدمة على المعلوم (قوله) صح
 اقراره لان الاخبار في ذلك الغير صحيح لكن بالنظر لانه لو افاد انه لا يحتاج الى القبول كما قدمناه
 وفي المنع عن تمة الفتاوى الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يقع على الابطال والمالك
 لانه قوله يثبت من غير تصديق وقبول لكن يبطل برده والمقر له اذا صدق المقر في الاقرار
 ثم رده لا يصح الرد واقاد ايضا صحة الاقرار للغائب وايضا يستفاد هذا مما سبق من قوله
 هي اي الاتام المعتبرة لان لا بل لا لان لا يجب عليه الا ان يثبت شي اي لانه اقر بها لاول
 ثم رجع وشهد به لثاني فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل وبه - فذا تبين ضعف
 ما في الثانية من قوله لو اقر لغائب ثم اقر لا تنقض بل حضور الغائب صح اقراره لثاني لان
 الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق انتهى ويمكن ان يقال معنى صحته لثاني
 ان لا يحتاج الى تصديق وانما الاجل ان يرتد بالرد فافاد في الثانية انه ياتى لثاني فاذا جاء
 الاول وصادق قبل رده الاقرار باخذه وان قال ليس لي يكون مالا لثاني ولكن افاد
 في البسائط انه ان دفع للاول بلا قضاء يضمن لثاني لان اقراره صحيح في حق الثاني اذا لم
 يصح للاول اه وانت خبير بان هذا التعليل راجع الى وجهه في دفعه لعل المنع ظاهر وهو
 الموافق لظاهر الكتب المعتمدة وفي المنع في مسائل شتى فصر الرديان يقول ما كان في عينه شيء
 او يقول بل هو لك او افلان قال العلامة انه يراد على قولهم الاقرار صحيح بدون التصديق
 لا يعارض قول الامام ان اقراره للغائب يتوقف على تصديق الغائب اذ لا مانع من
 توقف العمل مع الصحة كبيع الفضولي يصح ويتوقف وكذا لا يعارض ما في الثانية من قوله
 واما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق اذ معناه يتوقف لزومه لا صحته وقوله فان
 كان صحا يمتنع الاقرار به لغيره غير مسلم لعدم الملازمة الا ترى ان لافضولي قبل اجازة المسائل
 ان بيع المبيع الذي باعه لا تحرق ويتوقف فلم يلزم من صحته عدم صحته به لا لا تحرق بل الاقرار
 بمالك الغير يصح ويلزم تسليمه اذا ملكه وهذا يدل على ان الاقرار ليس بسبب لملك كما سيأتي
 فكيف يلزم من صحة اقراره لغائب لا يلزمه ذلك حتى كان له رد عدم صحة الاقرار به لغيره
 والحاصل ان الاقرار يصح مطلقا بلا قبول ولا يلزم لو كان المقر غائبا ولم يرد عدم لزومه جازان

لانه لو كان لنفسه يكون
 دعوى لا اقرارا ثم فرع
 على كل من الشبهين فقال
 (قال) لوجه (الاول) وهو
 الاخبار (صح) اقراره بال
 ماله (لله) وفي قوله
 الغير (يلزمه تسليمه) الى
 المقر له

يقربه لغيره قبل حضوره فاجتهدت كلهم على ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار واما لزومه
 فشي آخر والمصنف لم يفرق بين الصحة واللازم فاستشكل في منعه على الصحة المجتمعة عليها كلهم
 باللازم واما ما اجاب به الجيب المذكور فغيره نظر اذ لو كان كافه - مما لا يفرق الاقرار بالخاص
 والغائب مع ان بينهما افرقا في الحكم الا ترى الى قوله في الثانية ولو اقر لولد الكبير الغائب
 او اجنبي بعد قوله واما الاقرار للغائب لا يلزم فالذي يظهر ان الاقرار للغائب لا يلزم من جانب
 المقر حتى يصح اقراره لغيره كما لا يلزم من جانب المقر حتى يصح رده واما الاقرار بالخاص فيلزم من
 جانب المقر حتى لا يصح اقراره به لغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصير رده واما الصحة
 فلا شبهة فيها في الجانبين بدون القبول كما يفهم من كلامهم انتهى وفيه ويشكل على ما في
 الفصل العمادية من قوله وان ادعى الرجل - لغيره في يد رجل واراد استغلافه فقال صاحب
 اليد هذه العين انقلان الغائب لا يدفع العين عنه مالم يقيم البيعة على ذلك بخلاف ما اذا قال
 هذا لابي الصغير والمقر ان اقراره للغائب يتوقف على تصديق الغائب فلا يكون العين
 ماله كانه مجرد اقرار ذي اليد فلا يدفع العين واما اقراره لغيره فلا يتوقف على تصديق الغائب
 فبغير العين ماله كانه مجرد اقراره فلا يصح اقراره بذلك لغيره فلا يقيد بالتلف لان فائدة
 النكول التي هو كالاقرار (اقول) لا يشك كل ذلك فان قوله يتوقف على صريح في صحته ولكن لما
 توقف على وهو اللزوم على تصديقه لم تندفع العين بمجرد مالم يقيم البيعة عليه تأمل (قوله)
 اذا ملكه برهة من الزمان اي قبله لامن الزمان حتى لو تصرف فيه لغيره المقر به بملكه
 لا ينفذ تصرفه ويتنقض تصرفه في ملك غيره كما يؤخذ من القواعد ويؤخذ من هذا الفرع
 كما قال ابو الوالد - ودان له لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له به شخص فردت نهاده لثمة
 ونحوها كقوله الشاهد ثم ملكها الشاهد يوم رقبته ايها الى المدعي انتهى (قوله) لم يصح اي
 اقراره لغيره اي ولو ملكه بعد (قوله) ولا يرجع بالثمن على البائع اي لاقتصار اقراره عليه
 فلا يمتد لغيره (قوله) صارت وقفا بخلاف ما اذا غصب دار من رجل فوقفها ثم اشترها
 حيث لا يجوز وقفه والفرق ان فعل الغاصب انشاء في غير ملكه فلا يصح لان شرط صحته ملكه
 له بخلاف الاقرار لكونه اخبارا لا انشاء (قوله) مكرها حال من الضعيف المضاف اليه الاقرار
 وانما يصح اقراره بملكها اقيام دليل الكذب وهو الاقرار بالخاص بحقه المصدق
 والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضع عنه مع (قوله) ولو كان انشاء لم يصح اقراره (قوله) اي
 تخلف مدلول الانشاء عنه اي لانه يمتنع في الانشاء تخلف مدلول لفظه الوضع عنه اي متى
 وجد اللفظ الدال على انشاء الطلاق او العتاق سواء وجد مدلوله في حال الطوعية او الاكراه
 وهذا مخصوص فيما يصح مع الاكراه بخلاف ما لا يصح معه كالبيع فانه يتخلف مدلوله عنه مع
 الاكراه اي وهو انشاء الملك غير متحقق النسخ (قوله) وصح اقرار العبد المأذون بعين في يده
 ولو كان انشاء لا يصح لانه يصير تبع عامنه وهو ليس اهل له (قوله) والمسلم بغيره حتى يؤمر بالتسليم
 اليه ولو كان عليه كرامة المصالح كافي الدرر وفيه اشارة الى ان المقر فاعلة لا مستبينة اذ لا يجب
 بداهة المسلم نص عليه في المحيط كافي الشريعة (قوله) وينصف داره مشاعا اي الدار القابلة
 للقسمة فانه يصح الاقرار بها لكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع القابل للقسمة

(اذا ملكه) برهة من الزمان
 لتفادته على نفسه ولو كان
 انشاء لم يصح لعدم وجود
 المالك وفي الاشياء اقر بغيره
 بعد شتره عتق عليه ولا
 يرجع بالثمن او بوقفية داره
 شراها او ورثه اصارت وقفا
 مؤاخذه بزمه (ولا يصح
 اقراره بطلاق وعتاق
 مكرها) ولو كان انشاء لم يصح
 لعدم التخلف (وصح اقرار
 العبد المأذون بعين في يده
 والمسلم بغيره وينصف داره
 مشاعا

لا تتم ولو قبض بخلاف ما لا يقسم كبيت وحمام صغيرين فانها تصح فيه وتتم بالقبض (قوله)
 والمرأة بالزوجية من غير شهود) لانه اخبار عن عقد سابق ولو كان انشاء المصح اقراره
 بالزوجية من غير شهود لان انشاء عقد النكاح بشرط صحته وهو وهم كما في بابه (قوله)
 ولا تسمع دعواه عليه بانه اقر به بشئ من بناءه على الاقرار بذلك) يعني اذا ادعى عليه شيئا ما انه
 اقر به لا تسمع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب لزوم المقر به على المقر وقد عطل وجوب
 المدعى به على المقر بالاقرار وكانه قال اطلبه بالسبب لوجوبه عليه اولزومه باقراره وهذا
 كلام باطل من وجه ظاهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن
 لا بالاقرار بناء على الاقرار بقوله بانه اقر به لا يعمل له وفي الخاتمة رككة تامل (قوله به يفتي)
 مقابله انما تسمع كما في جامع الفصولين وحاصله ان الاقرار هل هو باقي في الشرع او هو انشاء في
 المعنى فيكون سببا لذلك فنجد انشاء وغ هذه الدعوى ومن جعله باقيا على معناه الاصل
 لم يجوز معناه او عليه الجمهور وجميع المتأخرين وهو الصحيح المعول عليه كما في الخلاصة (قوله)
 لانه اخبار) أى لا سبب لزوم المقر به على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر
 الاقرار فكانه قال اطلبه بالسبب لوجوبه عليه اولزومه باقراره وهذا باطل لما علم من كلام
 مشايخنا (قوله لم يعمل له) أى لا يعمل له أى لا يجوز له اخذ جبراد بانه كاقراءه لا هو انما بجميع ما في
 منزله وليس اها عليه شئ اه بحر أى ولو كان انشاء لم يعمل اخذ كما في الدرر وما نقله في القنية عن
 بعض المشايخ من أن الاقرار كاذب يكون نافلا له كخلاف العقد الصحيح من المذهب الذي
 اليه يذهب (قوله نعم لو سلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو الوجه) هذا ظاهر اذا تعمد الكذب اما
 اذا كان بظن انه واجب عليه بتعين الافتاء بعدم الحل (فرع) البراءة والاقرار لا يحتاجان
 الى القبول افاده السانحاني (قوله او يقول لي عليه كذا وهكذا اقر به) أى انه لي عليه وفي
 شرح تحفة الاقران واجبه ان لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقر به المدعى عليه يقبل (قوله)
 ثم لو انكر الاقرار) أى وقد ادعى ما اقر به لكونه ملكه ولم يبين على مجرد اقراره لما تقدم (قوله)
 الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بسل على المال) قال ابن القيس ثم لا يجوز ان يخلف انه
 ما اقر به قول واحد الان الصحيح ان الاقرار ليس بسبب الملك وقد علمت الحكم في الاسباب
 الشرعية المتفق على سببها وان الصحيح انه لا يخلف عليها فكيف الحال فيما سببته قول
 مرجوح اه وقيل يخلف بناء على انه انشاء ملك (قوله واما دعوى الاقرار في الدفع) بان
 أقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر انه لا حق له قبيل المدعى عليه أو أقام المدعى عليه بينة
 ان المدعى اقر ان هذه المنة من ماله المدعى عليه فتسمع واما دعوى الاقرار بالاستيفاء فقبل
 لا تسمع لان المدعى الاقرار في طرف الاستحقاق اذا الدين يقضى بمثله ففي الحاصل هذا دعوى
 الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا تسمع جامع الفصولين عز بالله
 والشريعة ومثله في البرازية لكن زاد فيها وقبل يسمع لانه في الحاصل يدفع اداه الدين عن
 نفسه فكان في طرف الدفع ذكره في المحيط وذكر شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى
 بانه لا حق له في المدعى أو بانه ليس بملك له أو ما كانت ملكه يدفع الدعوى ان لم يقر به لانه ان

والمرأة بالزوجية من غير
 شهود) ولو كان انشاء المصح
 (ولا تسمع دعواه عليه)
 بانه اقر به (بشئ) مع
 (بناء على الاقرار) له بذلك
 به يفتي لانه اخبار لا سبب
 الكذب - شئ لو اقر كاذبا
 لم يعمل له لان الاقرار ليس
 - به بالملك نعم لو سلمه برضاه
 كان ابتداء هبة وهو
 الوجه برزانية (الان
 يقول) في دعواه (هو
 ملكي) وأقر به أو يقول
 لي عليه كذا وهكذا اقر به
 وتسمع اجابا لانه لم يعمل
 الاقرار سببا للوجوب ثم لو
 أنكر الاقرار هل يخلف
 الفتوى انه لا يخلف على
 الاقرار بل على المال واما
 دعوى الاقرار في الدفع

معروف وكذا الواعد بالارث فبرهن المطلوب على اقرار المورث بما ذكرنا وعلمه فيها (قوله)
 فتسمع عند العامة) كما في الدرر وشرح أدب القاضي والخاتبة وهذا مقابل قول المصنف
 ولا تسمع دعواه عليه (قوله لا يصح) هذا في الاقرار بما يرتد اما في الاقرار بالرد كالزنى
 والنسب فانه لو اقر به ثم ادعاه المقر له بمرده يقبل حبه وط والعقد لازم مثل النكاح مما
 لا يرتد بالرد فلو قال اقرت بزوجتي لم تسمع فتايات لا ثم كانت لي وقال هو لازم النكاح ان
 اقراره لم يبطل اذ النكاح عقد لازم لا يبطل بل بمجرد جود أحد الزوجين فيصح بتدقيقها بعد
 النكاح فيثبت ولا يقسم انكاره بعد اه سرى الدين ملخصا ط قال السيد الحموي
 قوله لا يصح محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة اما اذا كان لهما مثل الشراء
 والنكاح فلا وهو اطلاق في محمل التقييد ويجب ان يقيد ايضا اذا لم يكن المقر مصررا على
 اقراره بالسياسة من انه لا شئ له الا ان يعود الى نفسه بدقيقه وهو مصرر اه وفي الخلاصة لو قال
 لا تخركت بعينك العبد بدالك الا تخركم اشتره منك فسمكت البائع حتى قال المشتري في
 المجلس أو بعده بلى اشترته منك بالف فهو جائز وكذا النكاح وكل شئ يكون لهما جميعا فيه
 حق وكل شئ يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة لا يتفعه اقراره به - كذلك (قوله واما
 بعد القبول فلا يرتد بالرد) يعني لانه صار ملكه ونفى المالك ملكه عن نفسه - عند عدم المانع
 يصح نعم لو تصادقا على عدم الحق مع مسابقة - ثم في البيع الناسد انه طاب ربح مال ادعاه على
 آخر فصدق على ذلك فاؤفاه اياه ثم ظهر عدمه بصادقه ما لم يكن عليه شئ فانظر كيف
 التصديق الا لا حق نقض السابق مع ان ربحه طيب - حلال (قوله لانه اقرار آخر) أى وقد صدقه
 فيه فليزومه قاله العلامة عبد البر وفي التنازع وفي كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو عاد
 المقر الى ذلك الاقرار وصدق المقر له كان له ان يأخذ به باقراره وهذا مستحسن والقياس أن
 لا يكون له ذلك اه ووجه القياس ان الاقرار الثاني - بين المقر به كاذب في الاول
 فكذب في الثاني ووجه الاستحسان انه يحتمل انه كذب به في حق الغرض من الأغراض
 الناسدة فانقطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصديقه فقد جاء الحق وزهق الباطل حوى (قوله)
 ثم لو انكر اقراره الثاني) أى وادعاه المقر له لكونه ملكه واقام بينة عليه لا تسمع ولو اراد تحليفه
 لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول (قوله قال البديع) هو
 استاذ صاحب القنية فانه عبر فيها بالاسنادنا قال عبد البر يعني القاضي البديع وفي بعض
 النسخ قال في البدائع وليس بصواب ط (قوله والاشبه) أى بالصواب والقواعد (قوله)
 واعتمد ابن الشحنة واقره الشربة لاني) وعبارته ولو انكر المقر الاقرار الثاني لا يخلف ولا تقبل
 عليه بينة للتناقض من الكذب للاقرار الاول وقال القاضي البديع ينبغي أن تقبل بينة المقر له
 على اقراره ثاني وهو الاشبه بالصواب وقال الشارح اي عبد البر ناظما له
 وقد صوب القاضي البديع قبولها * وعندى الوجه الصحيح المخور
 ومن اراد المزيد عليه بشرحه (قوله لا يظهر في حق الزوائد - ملكة) يقيد بظاهرها انه
 يظهر في حق الزوائد الغير الم - ملكة وهو مخالف لما في الخاتبة كما قدمناه عنها وفيه جهات في
 الاستدلال ونقله عنها في غاية البيان وتقدم في الاستحقاق نظير ما قدمناه عن الخاتبة وانه

فتسمع عند العامة (وا) الوجه
 (الثاني) وهو الانشاء
 (لورد) المقر له (اقراره ثم قبل
 لا يصح) ولو كان اخبار المصح
 واما بعد - بد القبول فلا يرتد
 بالرد ولو عاد المقر اقراره
 فصدق له لانه اقرار آخر
 ثم لو انكر اقراره الثاني
 لا يخلف ولا تقبل عليه بينة
 قال البديع والاشبه قبولها
 واعتمد ابن الشحنة واقره
 الشربة لاني (والملك الثابت
 به) بالاقرار (لا يظهر في حق
 الزوائد المستملكة

فرق في الاستحقاق لولد المصنعة بين الاقرار فلا يتبناها ولدها وبين الاثبات فيتبناها ولدها
وكذا سائر الزوائد وهو عام يشمل المستملكة وغيرها وهناك قد عدها بالمستملكة فافهم ان
القائمة بظهورهم الاقرار فيجوز وله ان اراد الاحتراز بما لم يملكه عن المالك بفسخه الا انه غير
مضمونة مطلقا لانها كزوائد المصوب تأمل (قوله فلا يعاينها المقرة ولو اخبرها
لملكها) قال في نور العين شريفة تولدت منه لابنة لادته ثم اتصفت ببينة يتبعها ولدها
ولو اقر بها الرجل لا والفرق انه بالبينة يستحقها من الأصل ولذا قلنا ان الباء بقرابته دون
فيما بينهم بغير خلاف الاقرار حيث لا يتراجعون ف ثم الحكم بامته حكم بولدها وكذا الحيوان
اذا حكم بامته كانه بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه بجهة ناقصة وهذا الولد المدعى
عليه فلو في ذلك آخر هل يدخل في الحكم اختلاف المشايخ اه فنه بخلافه لفهم كلام
المصنف ويشبهه ان تكون هذه التفريعات كلها جامعا بين قول من قال ان الاقرار اخبار
بحق لا اثبات وهو قول محمد بن الفضل والقاضي أبي حازم وقول من قال انه غلبت
في المال وهو أبو عبد الله الجرجاني قاله في الشرع لا يلية وذ كراستهم على ما قال بمسائل
ذكرت في الفصل التاسع من الاستدلال والاصل ان الاقرار هل هو اخبار بحق لا التزام
غلبت في المال على ما قدمنا من الخلاف وقد عات ان الاكثر على الاول الذي عليه الممول
وقد ذكرنا لكل مسائل تدل على ما قال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال (قوله اقر حرم مكلف) أي
بالغ عاقل درر قيد بالحر لان العبد المحجور عليه يتاخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون
له يتاخر اقراره بما ليس من باب التجارة كما قدمنا وكذا اذا اقر بجناية موجبة للمال لا يلزمه
لان الاذن لم يتناول الا التجارة بخلاف ما اذا اقر بالحدود والقصاص لان العبد مبقى على أصل
الحرية في حقه ما زباني (قوله مكلف) شرط التكليف لان اقرار المصبي والمعتوه
والجنتون لا يصح لانعدام أهلية الاقرار الا اذا كان المصبي مأذونا له فيصح اقراره بالمال لكونه
من ضرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لايهمله أحد فدخل في الاذن كل ما كان طريقه
التجارة كالديون والودائع والهواوي والمضاربات والغصب فيصح اقراره بها لانها في
حقها بالبالغ العاقل لان الاذن يدل على عقه بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر والجناية
والكفالة حيث لا يصح اقراره بها لان التجارة مبادلة المال بالمال والمهر مبادلة مال بغير مال
والجناية ليست بمبادلة والكفالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن والناثم والمنعنى عليه
كالجنتون لعدم القيد واقرار المكران جائزا اذا مكر به بطور لانه لا ينافي الخطاب اذا اقر بما
يقبل الرجوع كالحدود والخالصة وان سكر بعباح كاشرب مكرها لا يلزمه شيء زباني ولردة
كالحدود والخالصة حوى (قوله بظن) أخرجه النائم فلا يؤخذ بما أقر به في النوم
لارتجاع الاحكام عنه (قوله طائعا) أخرجه المكره لا يصح اقراره ولو بطلاق وعناق كما
تقدم ما طلاق وعناق فيقنعان (قوله ان اقر واجارة) أي بما في صح وجوابه قول المصنف
الاتي صح أي صح للمال (قوله كافر محجور) أي عده لانه مبقى على أصل الحرية في الحدود
والقصاص ولانه غير متمم بهذا الاقرار لان ما يدخل عليه بهذا الاقرار من المضرة أعظم مما
يدخل على مولاه وليس هو عائد الى المصبي والمعتوه فانه لا حد عليه ما ولا قد لان عدا المصبي

فلا عليها المقرة ولو
اجبارا للملكها (أقر حرم
مكلف) بظن طائعا أو
عبد أو صبي أو معتوه
(مأذون) اهـ ان اقر
بتجارة كافر محجور

خطا والمعتوه كالصبي ويدل على تخصيصه بالعبد قول الشارح والافق بعد عتقه أي الا يمكن
اقرار العبد المحجور بحد او قد يدل على حال فانه لا ينفذ عليه في الحال لانه وما في يده لمولاه والاقرار
بجهة قاصرة لا تنفذ لغير المقر فلا ينفذ على مولاه فان عتق سقط حق المولى عنه فنهذا اقراره
على نفسه والاولى ان يعبر بدل المحجور بالعبد وان يؤخره بعد قوله الاتي صح (قوله بحد
وقود) أي بحالته فنه كما ذكرنا فيصح الحال وقوله والأي بان كان بمافيته تممة (قوله بحد
عتقه) أي بتأخر المولى اخذته الى عتقه وكذا المأذون رعاية لمولى عتق (قوله ونائم)
قد سبقنا كذا في قبله وبعد بيان المحترقات (قوله أو مجهول) انما يصح الاقرار به لان الحق قد
يلزمه مجهولا بان اتلف مالا لا يدري قيمته أو جرح جرحا لا يعلم ارضه او الضعيف في صح يرجع
للاقرار المعلوم من اقر (قوله لان جهالة المقر به لانصر) كما اذا اقر انه غصب من رجل مالا
مجهولا في كيس أو أودعه مالا في كيس صح الغصب والوديعة وثبت حكمهما لان الحق قد
يلزمه مجهولا الخ (قوله الا اذا بين سببا تضره الجهالة كبيع) أي لو قال له منهم من داري غير
معين ولا معلوم مقداره لاني قد كنت بعته ذلك لا يصح لان البيع المجهول فاسد وكذا لو كان
الاقرار باجارة كذلك واعلم ان المقر بالمجهول نارة يطاق وتارة يبين سببا تضره الجهالة
كالغصب والجناية وتارة يبين سببا تضره الجهالة فالاول يصح ويحمل على ان المقر به يلزمه بسبب
لاتضره الجهالة والثاني ظاهر والثالث لا يصح الاقرار به كالببيع والاجارة فان من اقر انه باع
من فلان شيئا أو أجر من فلان شيئا أو اشترى من فلان كذا بشي لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على
تسليم شيء أو فاده في الضرر والشرع لا يلية (قوله كقولك على أحدنا ألف) ظاهره ان القائل
واحد من جماعة ولو يحصون وصدوره من أحدهم لا يبين انه هو المطالب وانه لا يجبر المتكلم على
البيان (قوله الا اذا جمع بين نفسه وعبد فيصح) هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده يرجع اليه
في المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحرية فهو كالاجنبي فيه فاذا
جمع مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد وهو مجهول لا يصح حوى قال في الاشياء الاتي
مستثنى فلا يصح الاولي ان يكون العبد مدبونا الثانية ان يكون مكاتب افافهم (قوله وكذا
تضر جهالة المقر) أي قبطا فائدة الاقرار لعدم اعتباره (قوله والا) أي لا تضر الجهالة ان
لم تتفاحش على ما ذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والساطني في واقعاته وروى شمس الأئمة بين
المتفاحشة وغيره في عدم الاعتبار لان الجهول لا يصلح مستقفا لا يمكنه جبره على البيان من
غير تعيين المدعى فلا يفيده فائدة كافي الخ قال الحوى أقول مثل شراح الهداية وغيرها
للفاحشة بان قال لواحد من الناس واغير الفاحشة بان قال لاحد كما وقع تردد بين شيخ
مشايخنا بين أهل الدرس لو قال لاحد كم وهم ثلاثة أو أكثر محصورون هل هو من الثاني
أو الاول قال بعضهم الى انه من قبيل غير الفاحشة وانتصر له بما في الخاتمة لو قال من يابعد
من هؤلاء وأشار الى قوم معينين معدودين فانا قبيل بتمنه جازاه قال السامحاني ويظهره ان
المتفاحش مائة (أقول) لكن الذي يظهره ان المتفاحش ما زاد على المائة أخذ من قولهم
في كتاب الشهادات من الباب الرابع فمن تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادته الجند
للامير لا تقبل ان كانوا يصحون وان كانوا لا يصحون تقبل نص في الصيرفة في حد الاحصاء

بحد وقود والافق بعد عتقه ونائم
ومعنى عليه كجنتون وصبي
السكران ومكره (بحق
معلوم أو مجهول صح) لان
جهالة المقر به لانصر الا
اذا بين سببا تضره الجهالة
كبيع واجارة وأما جهالة
المقر فتضر كقوله لك على
أحدنا ألف درهم بل جهالة
المقضى عليه الا اذا جمع بين
نفسه وعبد فيصح وكذا
تضر جهالة المقر له ان لحقت
كواحد من الناس على كذا
والالا كذا أحد هذين على كذا

مائة وما دونه وما زاد عليه فهو ولا يصحون كذا في جواهر الاختلاط وقد مناه في الشهادات
 (قوله فيصيح) لان صاحب الحق لا يصدق من ذكره وفي مثله يؤمر بالتذكر لان المقر قد ينسى
 صاحب الحق منحه وهذا قول النساطري وقال السرخسي انه انما يضر ايضا (قوله ولا يجبر على
 البيان) أي ان غشت اول زاد الزبالي ويؤمر بالتذكر لان المقر قد ينسى صاحب الحق وزاد في
 غاية البيان انه يحلف لكل واحد منهم ما اذا ادعى وفي التاترخانية ولم يذكر انه يضاف لكل
 واحد منهم ما يمينه على حدة بعضهم قالوا نعم ويبدأ القاضي بيمين أي ما شاء أو يقرع وإذا حلف
 لكل لا يتناول من ثلاثة أو خمسة ان حلف لاحدهم ما فقط يقضي باليمين لا بدالات خرقه قطوان لكل
 ما يقضي به بقيمة الولد بينهم أنفسهم سواء وكل اهم اجتهاد بان حلفه القاضي اهم ما يمينه واحدة
 أو على التعاقب بان حلفه لكل على حدة وان حلف فقديري عن دعوة كل فان أراد أن يصططها
 وأخذ العبد منه له ما لك في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد بن كفافيل الحالف ثم يرجع أبو
 يوسف وقال لا يجوز اصطلاحها بما بعد الحلف قالوا لا رواية عن أبي حنيفة (أقول) اهـ (أقول)
 والحاصل ان قول الشارح ولا يجبر على البيان موافق لما في البحر والزيالي والعيني وشرح
 السيد المحوى ويحذفه ما في الدور من الكافي حيث قال وان لم يقض بان أقر أنه غصب هذا
 العبد من هذا أو من هذا فإنه لا يصح عند بعض الأئمة السرخسي لانه اقرار بالجهول وقيل
 يصح وهو الاصح لانه يقيم وصول الحق الى المستحق لانه اذا اتفق على أخذ فله ما حق
 الاخذ ويقال له بين الجهول لان الاجمال من جهة كالأعتق أحدهم عليه وان لم يبين أحدهم
 القاضي على البيان أيضا لا لائق الى المستحق اهـ وكلام الشرح بلاية يفي بموافقة ما في
 الدور من انه يجبر على البيان حيث قال قوله كالأعتق أحدهم عليه يعني من غير تعيين أمالوا أعتق
 أحدهم بيمينه ثم نسيه لا يجبر على البيان كافي المحيط اهـ (وأقول) قوله لان الاجمال الخ هكذا
 في الهداية وعامة الشرح فاطمة بطوا هذا الكلام على صحة الاقرار بالجهول وصاحب
 الدور ظن انه مرتبط بالاقرار بالجهول وليس كذلك كما يظهر ان نظرنا التدبر في كلام
 صاحب الكافي أيضا وقد سبق انه لا يجبر على المقر ببيان المقر له عند كونه مجهولا غير متفاحش
 فاللافت عليه ان يأتي هذا الكلام في شرح قوله ولزمه بيان ما جهل (أقول) وانما يجبره القاضي
 على البيان فيما اذا أعتق أحدهم عليه من غير تعيين لان الظاهر من حال المقر هو العلم بالحق
 الذي أقر به فيجب عليه البيان لا يقال انه تقادم عنه وقوله أو جهول ان المقر قد يفت ما لا
 لا يدري قيمته أو يجرح براءة لا يمسلم ارشمالا نأقول ان ذلك احتمال اعتبره هناك بتصحيح
 الاقرار بالجهول ولا يلزم من ذلك ان يسمع قوله لا أدري في جميع ما أقر به بل على القاضي ان
 يعمد على ظاهر الحال ولا يصدقه فيما هو محتمل (قوله لجهالة المدعى) أي فيه ما اولانه قد يؤدي
 الى ابطال الحق على المستحق والقاضي انما يجب لا يصل الحق الى مستحقه لا لابطاله اهـ من
 (قوله بحر) تارة عبارة ولكل منهما ان يحلفه (قوله نقله في الدور) لكن باختصار محمل
 كما يمينه عزى زاده) ليس في كلامه اختصار محمل بل زيادة مضمرة ذكرها في غير موضعها وقد سمعت
 عبارة وصدرها لم يصح الاقرار بالجهول اذا غشت جهالة بان يقول هذا العبد لوالد احد من
 الناس لان الجهول لا يكون مستحقا وان لم تقض الى آخر ما قدمنا عنها واعتزله عزى زاده

فيصيح ولا يجبر على البيان
 لجهالة المدعى بحر ونقله
 في الدور لكن باختصار
 محمل كما يمينه عزى زاده

بان قوله ويقال له بين الجهول مرتبط بصحة الاقرار مع جهالة المقر به لا بعدم الصحة في جهالة
 المقر له ولا صاغ حمله على ذلك لانه حال المسئلة بانه اقرار بالجهول ولا يقيد بدلان فائدة الجبر
 على البيان وصاحب الحق مجهول وكان الواجب ذكر هذه المسئلة في أثناء شرح قوله ولو أقر
 بجهول صح ليوافق كلامه كلامهم ومصرحهم اهـ وصاحبه ان ما ذكره صاحب الدور
 من الجبر اعطاه وفيما اذا جهل المقر به لا المقر له اقول الكافي لانه اقرار بالجهول وانه لا يقيد
 لان فائدة الجبر على البيان ولا يجبر على البيان لانه انما يكون ذلك لصاحب الحق وهو مجهول
 (فرع) اي ذكر الاقرار العام وذكروا في البحر وفي المنع وصح الاقرار بالعام كافي يدي من قبل أو
 كثيرا وعبد أو متاع أو جميع ما يعرف في أوجب ما يفسد الى الفلان وان اختلفا في عين انما
 كانت موجودة وقت الاقرار أو لا فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة انما كانت
 موجودة في يده وقتها واعلم ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار اسكنه يرتدرد المقر له
 صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المتقدمة واستشكك المصنف بناء على هذا القول
 الهامادي وقاضي خان الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه وبحث في الجواب
 الرمي ثم أجاب عن الاشكال بما حاصله ان اللزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحته
 كبيع الفضولي فالمتوقف لزومه لاصحته فالأقرار للغائب لا يلزم حتى صح اقراره غيره كالا يلزم
 من جانب المقر له حتى صح رده وأما الاقرار بالماضي فلا يلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره
 غيره به قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيه صح رده وأما الصحة فلا شبهة فيها من الجاهل بين دون
 القبول وقد مناشيا من ذلك فارجع اليه (قوله ولزمه بيان ما جهل) أي يجبر عليه اذا امتنع
 كافي الشرح لانه لزمه الخروج عما وجب عليه بالاقرار لان كثيرا من الأسباب تصح في مع
 الجهالة كالغصب والوديعة لان الانسان يغصب ما يصادف ويودع ما عنده من غير تفرير في
 قدره وجنسه ووصفه فيحصل عليه حتى لو فسر بالبيع أو الاجارة لا يصح اقراره لان هذه
 العقود لا تصح مع الجهالة فلا يجبر على البيان فبلى قال الهامادي لانه لم يرد في
 استخرجت جواب حاشية الفتوى كرم وقف استهلك العامل عليه حصة الوقت مدة سنتين
 أو مات العامل وأقر ورثته باستهلاك ثمرته في السنتين المعينة اقرارا مجهولا في الغلة فاجبت
 بانهم يجبرون على البيان والقول اهم مع الحلف الا ان يقيم القولي بينة كما كثر فتأمل اهـ وقال
 أيضا ذكر صاحب البحر في البيع في شرح قوله وان اختلفت النقود فسد البيع لو أقر به مرة
 دنانير حروفي البلد نقود مختلفة حرو لا يصح ببيان بخلاف البيع فله يصرف الى الارواح
 اهـ ولا ريب ان معنى قوله لا يصح ببيان أي لا يثبت به شيء ببيان بخلاف البيع فانه يثبت
 الارواح بدون بيان اذ صحة الاقرار بالجهول مقرر وعلمه البيان تأمل وفي المقدس ولو بين
 الغصب في عقار أو خمر لم يصح لانه مال قبل الغصب اتخذ مال متقوم بمقرم بغير اذن المالك
 على وجهه يزيل يده وهو لا يصدق على العقار وخمر المسلم واجيب بان ذلك حقيقة متقدمة
 بدلالة العادة وفي خيمه مطلوب سوا عين في هذه البلدة أو غيرها ولو قال الدار التي في يد فلان صح
 بيانه ولا تخون من يده ولا يضمن المقر شيئا لانه اقرار بفسادها وهي لا تضمن بالغصب اهـ (أقول)
 وانما يلزمه بيان ما جهل هذا اذا لم يمكن الحكم عليه من الخارج اما اذا امكن فلا وجه حكم عليه

(ولزمه بيان ما جهل)

بالمحقق الا يرى انه لو قال لا ادري له على سدس او ربع فانه يلزم الاقل وسياتي ما يوضح ما ظهر لي
وفي المقدس له على عبد او قال له شره فيه اوجب ابو يوسف قيمة وسط في الاول والشرطي الثاني
ومحمد ايمان في حيا ولو قال له عشرة دراهم ودانق او قيراط فهما من الدراهم وفي الثانية له على
توب او عبد صحيح ويقضي بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة وفي الاشياء
الاقرار بالجهول صحيح واعترضه الجوى بما في المتقاضي اذا قال على دار او رشة قال ابو يوسف يلزمه
الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال بشره ببيع الشاة اه ويمكن الجواب بشي الاشياء على
قول الامام والطائفة والمحقق على قول غيرهم ولعل المراد بالوسط او القيمة من اقل المقر به لانه مقر
بأحدهما الميم لا بالاثنتين وحسنه في خلاف بشره لظني كذا يحيط العلامة السامحاني (قوله كشي
وحي) بان قال على اقلان شي او حق لان الحق قد يلزم مجبه ولا بان ينافي مالا او يخرج جراحة او
تبقى عليه باقية - صاحب لا يعرف قيمته ولا ارشها ولا قدرها كما في العيني ولو قال في قوله على حق
اردت به حق الاسلام لم يصح صدق ما قاله سواء قاله موصولا او مفصلا ولا هو ظاهر كلام الزبلي
والعيني والكفاية لانه خلاف العرف فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح وعليه المعقول كما
في التبيين وفي مسكته قاضي زاده انه اذا وصل صدق وان فصله لا يصدق وعليه - شي في
التأخر الثانية وثلة الجوى وكذا نقله صاحب الكفاية عن المحيط والمسرة اذ كان في الشلبي قال
السيد الجوى بنى لومات قبل البيان توقف فيه الشيخ الحانوق قال العلامة الشربلالي
ويجب ان يرجع فيه للورثة اه وفيه ان الوارث اذا كان لا يعلم كيف يرجع اليه فيخرج
بالنقل وفيه ان الوارث قد يعلم فالرجوع اليه لاستكشاف ما عنده فان علمه ووافق عمل به قال
العلامة المقدسي ينبغي ان يصدق في حق الشفعة او الطريق ونحوه اه (قوله والقول للمقر
مع حلقه لانه المنكر) ولانه لا كذب فيما بين وادعي شيئا آخر بطل اقراره بتكذيبه وكان القول
للمقر فيما ادعى عليه اه (قوله ولا يصدق في اقل من درهم في مال) لان مادونه من
الكسور ولا يطلق عليه اسم المال عادة وهو المعتبر زبلي ومثله في الهداية وهذا استقصان
وفي القياس يصدق في القليل والكثير كما قال القدوري قال ط وظاهر الجرح انه يلزمه درهم
ولا يجبر على البيان وعبارته ولو قال اقلان على دار او عبد لا يلزمه شي او مال قليل او درهم عظيم
او درهمين لزمه درهم (قوله ومن النصاب) مخطوف على قوله من درهم وكذا المخطوفات بعده
(قوله أي نصاب الزكاة) لانه عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحب غنما او اوجب عليه ممواساة
النقراء وفي العرف - شي يعتم من الاغنياء عادة منح (قوله وقيل ان المقر فقير الخ) قال في
المنح والاصح انه على قوله مبني على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم
واضعاف ذلك عند الغني ايسر بعظيم وهو في الشرع متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي
السرقة والمهر العشرة عظيم فيرجع الى حاله كذا في النهاية (قوله في مال عظيم) مخطوف على
قوله في مال المأمول يصدق فيه العطف على - موافق لما ملين مختلفين وهو لا يجوز
والاولى ان يقول ولزم في مال درهم وفي مال عظيم نصاب وحسنه في العطف على
معمولين لمعامل واحد تأمل واعلم ان المال القليل درهم فاذا قال في له على مال عظيم وسئل
البيان فقال لا قليل ولا كثير لزمه مائتان لانه لما قال لا قليل لزمه الكثير كذا عن محمد ويظهر لي

كشي وحي (بني قيمة) كفاية
وجوزة لا بما لا قيمة له ككتابة
منطقة وجلد مئونة وص - بي
حر لانه رجوع فلا يصح
(والقول للمقر مع حلقه)
لانه المنكر (ان ادعى المقر
له أكثر منه) ولا يثبت
(ولا يصدق في اقل من
درهم في - لي مال ومن
النصاب) أي نصاب الزكاة
في الاصح اختيار وقبل ان
المقر فقيرا فنصاب السرقة
وصح (فما عظيم)

ان يلزمه عند الامام عشرة اذ هي الكثرة عنده ولو قال له على ثمن من الدراهم او من دراهم
فعلية ثلاثة قلت وعلى تقدير من تبعية لا يظهر مقدسي (قوله لو غنم الخ) بان قال مال
عظيم من الذهب او قال من الفضة لزمه النصاب من المقر به ومن الابل اخذ نصابها ايضا فان
قال من ثياب او كتب اعتبر النصاب بالقيمة (قوله ومن خمس وعشرين من الابل) أي ولا
يصدق في اقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله لان ادنى نصاب يؤخذ من
جنسه) جواب سؤال حاصله ان ادنى نصاب الابل خمس فانه يؤخذ في اشاة وحاصل الجواب
ان مادون الخمس والعشرين من الابل لا يجب فيه الزكاة من جنسه وان وجبت فيه الزكاة
وتفوي ذلك ان الخمس من الابل وان كانت مالا عظيما فعظمه ما لا يحسن في فصار له جهتان جهة
الغنى فذلكها فلو جبننا الشاة في وجهه عدم العظم الحقيقي فقلنا بعدم جواز صدقة فيما منها
انقاده الجوى والظاهر انه يعتبر في البقرة والغنم نصابها اذ ابيهم ما كايستفاد من المنح ط (قوله
ومن ثلاثة نصاب في اموال عظام) لان اقل الجمع ثلاثة فلا يصح - دق في اقل منه للتيقن به ويغني
على قياس قول الامام ان يعتبر فيه - حال المقر منح وفي الذخيرة ولو قال مال نفيس او كريم او
خطير او جليل قال الناطقي لم أجده منصوصا وكان الجرجاني يقول يلزمه مائتان وروى ابن
سماعة عن أبي يوسف انه اذا قال على دراهم مضاعفة فعليه - ستة دراهم لان ادنى الجمع ثلاثة
وضعه واسته ولو قال دراهم اضعاف مضاعفة يلزمه غنمية عشرة دراهم لان اضعافا فقط الجمع
واقلة ثلاثة فتصير تسعة ومضاعفة التسعة ثمانية عشر ذكره الشافعي (قوله ثلاثة) لانها
ادنى الجمع (قوله عشرة) عند الامام وقال النصاب والاصل ان رعاية الكثرة واجبة لئلا يكتفى
العرف لغة وهما اعتبارا شرعا (قوله لانها نهاية اسم الجمع) الاضافة للبيان أي نهاية اسم هو
الجمع وهو دراهم اذ هو جمع درهم - وليس المراد اسم الجمع المصطلح عليه كما لا يخفى يعني ان
العشرة أقصى ما يذكر بلفظ الجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عند
أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق في اقل من نصاب والاصل فيه ما قدمنا من ان رعاية
الكثرة واجبة الخ وهو اول ما يصدق عليه جمع الكثرة ما تامليل الشارح فيوه - ان العبرة
لاقل ما يصدق اللفظ لانها ياتيه اذ هي مشكوك والمال لا يثبت بالثلاث فتمين ما قلنا تأمل
(قوله وكذا درهم درهم) أي لا يصدق في اقل من درهم في قوله له على كذا درهم لانه تفسير
للمجم كذا في الهداية وفيه ما سبق من مخالفة العطف قال الاتقاني ويغني أن يلزمه في هذا
ا - عشر لانه اول العدد الذي يقع مجزؤه منه وبها كذا نقل عن أهل اللغة فلا يصدق في - يانه
بدرهم والقياس فيه ما قاله في مختصر الاسرار اذا قال له - كذا درهم ماله يلزمه عشرون لانه
ذكر به - وفهمها بدرهم منصوص وذلك يكون من عشرين الى تسعين فيجب الاقل وهو
عشرون لانه متيقن اه ومثله في الشربلالية وفي السراج وان قال كذا درهم - الزمه
عشرون وان قال كذا درهم بالخفض لزمه مائة وان قال كذا درهم بالرفع او بالسكون لزمه
درهم واحد لانه تفسير للمجم (قوله على المعتمد) لان ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى
شربلالية وفي الثقة والذخيرة درهم - ان لان كذا كتابة عن العدد واقله انسان اذا الواحد
لا يصدق - شي وفي شرح المختار قبل يلزمه عشرون وهو القياس لان اقل عدد فقير

لونه (من الذهب والفضة
ومن خمس وعشرين من
الابل) لان ادنى نصاب
يؤخذ من جنسه (ومن
قدر النصاب قيمة في غير مال
الزكاة ومن ثلاثة نصاب في
أموال عظام) ولو سمر بغير
مال الزكاة اعتبر قيمته كما في
(وفي دراهم - ثلاثة) في
(دراهم) او ذنانير او ثياب
(كثيرة عشرة) لانها نهاية
اسم الجمع (وكذا درهم
درهم) على المعتمد

مر كب يد كره هذه الدرهم بالتصبع عشرون منح (قوله ولو خففه لزمه مائة درهم) كذا
 روى عن محمد بن عثمان قال كذا كذا درهم بالغرض لزمه ثلثمائة والتوجيه في غاية البسطة (قوله
 وفي درهم الخ) أي بالتصغير وكذا الوصف الذي يلزمه ما لا نالتصغير يكون أصغر الحجم
 ولا يستحقار ونفقة الوزن فلا يتقص الوزن بالشك ط (قوله أو درهم عظيم) انما لزمه درهم
 لان الدرهم معلوم القدرة لا يزاد قدره بقوله عظيم لانه وصف اه تبين قال المقدسي ينبغي
 اذا كانت الدراهم مختلفة ان يجب من اعظمها ما لا يوصف المذكور سوى (قوله والماء
 الوزن المعتاد الا بجهة) قال صاحب الهداية ونصرف الى الوزن المعتاد أي بين الناس وذلك
 لان المطابق من الفاظ ينصرف الى المتعارف وهو غالب نقد البلد ولا يصح في أقل من ذلك
 لانه يريد الرجوع عما اقتضاه كلامه قال في تحفة الفقهاء ولو قال على ألف درهم فهو على
 ما يتعارفه أهل البلد من الاوزان أو المددوان لم يكن شيئا متعارفا فيعمل على وزن سبعة فانه
 الوزن المعتاد في النمرع وكذلك في الديار بعين المذاقيل الا في موضع متعارف فيه بعض الافة
 اه شلي وفي الكافي وان كان نقد البلد مختلفا فهو على الأقل من ذلك اه ولا يصح
 ان ادعى وزنادون ذلك اه بتصرف فقوله الاجبة ان اراد بها البيان فلا مر ظاهروا لم
 يكن ينافا فاطبة عرف البلد فمدير ط (قوله وكذا كذا درهم) بالتصبع (قوله أحد عشر)
 لانه ذكر عدد دينهم فيكون بدون صرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد عشر واكثره
 تسعة عشر والأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تقف على بيانه منح وبانقضاء ثلثمائة وفي كذا
 وكذا درهم او كذا او كذا دينار اعلم به من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار او درهم او كذا درهم
 منهم ما جعلا ويقسم سنة من الدراهم وخمس من الدنانير احتياطا ولا يعكس لان الدراهم أقل
 مائة والقياس خمسة ونصف من كل اكن ايسر في افظه ما يبدل على الكسر غاية البيان خلاصا
 (أقول) لكن مقتضى الاحتياط ان يلزمه دينار واحد وعشرة دراهم لانه أقل ما يصح عليه
 القول المذكور كامل (قوله لان نظيره الخ) لو قال لان أقل نظيره واحد وعشرون امكن أن أولى
 قال في المنع لانه فصل بين ما يعرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون وأكثره
 تسعة وتسعون والأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تقف على بيانه اه (قوله ولو ثلاث) بان قال
 كذا كذا كذا درهم (قوله اذا نظيره) وما قيل نظيره مائة ألف الف فسمه وظاهر لان الكلام
 في نصب الدرهم وتغيير هذا العدد مجرور ولينظر هل اذا جره يلزمه ذلك وظاهر كلامهم لا (قوله
 لحمل على التكرار) أي تكرار لفظ كذا الاخير (قوله فزيد الف) فيجب ألف ومائة وأحد
 وعشرون لانه أقل ما يبر عنه باربعة اعداد مع الواو ط عن أبي السعود (قوله ولو خمس
 زيدة عشرة آلاف) هذا حكمه العيني بلفظ ينبغي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تتركب
 مع الالف بلا واو فيقال أحد عشر ألفا فتدروا الواو التي تعبرهمها ما مكن وهذا مكن فيقال
 أحد وعشرون ألفا ومائة واحد وعشرون درهما ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم سائحا في
 أي بان يقال مائة ألف واحد وعشرون ألفا واحد وعشرون درهما وكذا الوسبع زيدة قبله
 ألف ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم م قوله زيدة عشرة آلاف فيه انه يضم الالف الى
 العشرة آلاف فيقال أحد عشر ألفا ومائة الف وعشرة آلاف الخ اه لان احد

ولو خففه لزمه مائة درهم
 وفي درهم أو درهم
 عظيم درهم والمعتبر الوزن
 المعتاد الاجبة زيادي
 (وكذا كذا) درهم (أحد
 عشر وكذا) لان نظيره بالواو
 وعشرون (ولو ثلاث بلا
 واحد وعشرون) اذا نظيره
 واو فاحد عشر (ومعها
 فحمل على التكرار) وان
 ثمانية واحد وعشرون وان
 ربيع مع الواو (زيد الف)
 ولو خمس زيدة عشرة آلاف
 ولو سدس زيدة مائة ألف ولو
 سبع زيدة ألف ألف

وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد امكن اعتبار الأقل فلا يجب الا كثر يلزم أيضا
 باختلال المسائل التي بعده كاه اقية قال لو خمس زيدة مائة ألف ولو سدس زيدة ألف ألف وهكذا
 بخلافه على ما مر فتدبر (قوله وهكذا يعتبر نظيره أبدا) أي كلما زاده طوفا بالواو زيد عليه
 ما جرت به العادة الى ما لا يقناه في كافي البصر وفيه والمعتبر الوزن المعتاد في كل زمان أو مكان
 والنصف بجوهول يرجع اليه فيه والبضعة لثلاثة اه فلو قال عشرة وبنف فاليان في النصف
 اليه فان فسره بأقل من درهم جاز لان النصف مطلق الزيادة ولو قال بضع وعشرون في البدائع
 البضع في عرف اللغة من الثلاثة الى التسعة فيعمل على الأقل للثيقن وفي البرازية البضعة
 النصف (قوله لان على الايجاب) قال الاتفاقى أما قوله على فانما كان اقرارا بالدين بسبيل
 لاقتضاه وان لم يذكر الدين صريحا لان كلمة على تستعمل في الايجاب وبحل الايجاب الذمة
 والنايات في الذمة الدين لا العين فصار اقرارا بالدين مقتضى قوله على والنايات اقتضاء كالنايات
 نسا ولو نص فقال افلان على ألف درهم دين كان اقرارا بالدين لا بالعين فكذلك هنا اه (قوله
 وقيل للاضمان غالبا) قال الاتفاقى لان قوله وقيل وان كان يستعمل في الايجاب والامانات يقال
 افلان قبلي وديعة وقيل أمانة غالب استعماله في الايجاب والمطلق من الكلام ينصرف الى
 ما هو الغالب في الاستعمال اه قال الزمخشري كل من قبل بشئ مقاطعة وكتب عليه بذلك
 كتابا فالكاتب الذي يكتب هو القبل بالفتح والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة اه وفي بعض
 النسخ وقبل عوض وقيل (قوله وصدق ان وصل به هو وديعة) أي بان يقول له على ألف درهم
 وديعة فلا تكون على لالزام وكذا لو قال أردت به الوديعة متصلا عيني (قوله لانه يحتمل
 بجازا) وذلك لان لفظ على وقيل ينشأ عن الوجوب وهو متحقق في الوديعة اذ حفظها
 واجب فقوله على كذا أي يجب له على حفظ كذا فاطلق محل وجوب الحفظ وهو المال وأراد
 المال فيه وهو وجوب حفظه وأما قبلي فقد تقدم انه استعمال في الامانة ط (قوله لتقرره
 بالسكوت) فلا يجوز تقيمه به بذلك كسائر المغيرات من الاستعانة والشرط ط (قوله عندي)
 أي له عندي وكذا يقال في الجبيع (قوله عالا بالعرف) لان الشكل اقرارا بكون الشئ في يده وهذا
 يكون أمانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون أمانة ره ذه أقاله ما وفي كفالة الخبير ينعن
 المتأخر خاتمة افضة عندي لا وديعة لانه يقر بنية الدين تكون كفالة وفي الزباني مطاوعة
 بحمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وقد صرح قاضي خان بان عند اذا
 استعمال في الدين يراد به الوجوب اه (أقول) وكأنه في عرفهم اقرارا بالامانة أما العرف
 اليوم في عندي ومعنى للدين لكن ذكر واعله أخرى تفيد عدم اعتبار عرفنا قال المقدسي لان
 هذه المواضع محل الدين لا الدين اذ محله الذمة والعين يصح أن تكون مضمونة وأمانة والامانة
 أدنى فعل عليها والعرف يشمله أيضا فان قيل له على مائة وديعة دين أو دين وديعة لا تثبت
 الامانة مع انها أقاله ما أجب بان أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر للدين فاذا اجتمع في
 الاقرار بقرع الدين اه أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لعينين كما هنا فامل قال الخبير الرمي
 والظاهر في كلمة عندي انه اعند الاطلاق للامانة ولذا قال في المتأخر خاتمة انه بقية نية الدين
 تكون لكفالة ويستناد من هذا انها بقية نية الغيب تكون له كالمو قال غصبت مني كذا

وهكذا يعتبر نظيره أبدا (و) لو
 قال له (على) (أو) له (قبلي)
 فهو (اقرارا بالدين) لان على
 لا ايجاب وقيل للاضمان غالبا
 (و) صدق ان وصل به هو
 وديعة (لانه يحتمل بجازا
 (وان فصل لا) يصدق
 لتقرره بالسكوت (عندي
 أو معي أو في يدي أو في
 (كبي أو في) (مصدق)
 اقرارا بالامانة (علا
 بالعرف (جميع مالي أو ما
 أمالكه) (أوله من مالي أو
 من دراهمي كذا

فقال مندى فتأمل ويستفاد منه أيضا انه لو سأل القاضي المدهى عليه عن جواب المدهوى
 فقال مندى يكون اقرارا بالمدهى وقد نص عليه السبكي من أئمة الشافعية ولا تأباه قواعدنا
 فتأمل اهـ (قوله فهو حجة لا اقرار) أى لان ماله أو ماله مملوكه يمنع ان يكون لا آخر في ذلك
 الحال فلا يصح الاقرار والافتراض في حق الانسان فيصير عليه ويصير حجة (قوله كان اقرارا
 بالشركة) قال المحوى لو قال في مالى ألف درهم أو في دراهمى هذه فهو اقرار ان كان مديرا
 فوديعة والا فشركة اهـ فكان عليه ان يقول أو بالوديعة (قوله بخلاف الاقرار) فانه
 لو كان اقرارا لا يحتاج الى التسليم والوضح أن يقول بخلاف مالى لو كان اقرارا كان الاوضح
 فلا بد فيها من التسليم (قوله والاصل انه متى أضاف المقرب الخ) يفتى بقبوله بما اذا لم يأت بالفظ
 في كايه لم يما قبله (قوله كان حجة) لان اضافته الى نفسه تنافي حمله على الاقرار الذى هو اخبار
 لا انشاء فيصير انشاء فيكون حجة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة مع اذا قال اشتهدوا انى
 قد أوصيت افلان بالث وأوصيت أن افلان فى مالى ألفا فالاولى وصية والاخرى اقرار وفى
 الاصل اذا قال فى وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال افلان سدس فى دارى فقرار
 لانه فى الاول جعل فى سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفى
 الثانى جعل دار نفسه ظرفا لـ سدس الذى سماه كان افلان وانما يكون داره ظرفا لذلك
 السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا مملوكا انشاء لا يكون ظرفا
 لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفا له مع وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالى فهو
 وصية استصاها اذا كان فى ذكروا وصية وان قال فى مالى فهو اقرار اهـ من النهاية يقول
 المصنف فهو حجة أى ان لم يكن فى ذكروا وصية وفى هذا الاصل خلاف كما ذكره فى المنع وسبب انى فى
 متفرقات الهبة عن البرازية وغيرها الذين الذى على فلان افلان انه اقرار واستشكه
 الشارح هناك وأوضحه سببى والدفع فراجع (قوله ولا يرد) أى على منطوق الاصل
 المذكور فان الاضافة موجودة ومع ذلك جعل اقرار السكن الاضافة فى الطرف لا الظروف
 وهو المقرب (قوله مالى يقي) أى فانه اقرار وكذا مالى منزلى ويدخل فيه الدواب التى ينتهى
 النهار وتاوى اليه بالليل وكذا العبيد كذلك كفى التاتر خاتمة (قوله لانم الاضافة نسبة) أى فانه
 اضاف الظروف لا الظروف المقربة كما علمت يعنى ان الاضافة هنا كالاضافة لاحتمال ان البيت
 أو الصندوق أو الكيس مملوك غيره ومضى الايمان ان المراد بالبيت ما يربى اليه بالسكنى
 سواء كان ملكا أو اجارة أو عارة أو غير ذلك والمقربة هنا مالى البيت وهو غير مضاف أصلا فيكون
 قوله مالى يقي اقرارا لا تملك كاهدم وجود اضافة المقربة الى ملكه بل جعله منطوقا فيها أضيف
 اليه نسبة (قوله ولا الارض) عطف على ما قبله أى ولا يرد على عكس القاعده قوله الارض
 وهو انه اذا لم يصفه كان اقرارا وانما لا يردوها على الاصل المتقدم اذا لا اضافة فيها الى ملكه
 ثم نقلاها فى المنع عن الخاتمة على انما تملك ثم نقل من المتنى تطيرتها على انما اقرار وكذا نقل
 عن القنية ما يفي بذلك حيث قال اقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله تملك ان اضافته الى
 نفسه فى الاقرار وان أطلق اقرارا كفى سدس دارى وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يحالقه ثم
 قال قلت بعض هذه القروى يقتضى التسوية بين الاضافة وعدمها فيفيد ان فى المسئلة خلافا

فهو (حجة لا اقرار) ولو عبر
 بنى مالى أو بنى دراهمى كان
 اقرارا بالشركة (فلا بد)
 احصة الهبة (من التسليم)
 بخلاف الاقرار والاصل
 انه متى أضاف المقرب الى
 ملكه كان حجة ولا يرد مالى
 يقي لانم الاضافة نسبة
 لذلك ولا الارض التى
 حدودها كذا اطلقى
 فلان فانه حجة

قوله الذى سماه كان لفلان
 هكذا باصله والذى فى حاشية
 والله وجهه الله تعالى الذى
 كان لفلان يصدق سماه
 فليصر اهـ معصيه

ومسئلة الابن الصغير يصح فيه الهبة بدون القبض لان كونه فى يده قبض فلا فرق بين الاقرار
 والتمليك بخلاف الابن ولو كان فى مسئلة الصغير متى ما حصل القبض ظهر الفرق بين الاقرار
 والتمليك فى مسئلة أيضا لاقتضاه الى القبض مقررا اهـ ثم قال وعنده مسئلة كثيرة الوقوع
 وهى ما اذا اقر لا آخر الى آخر ما ذكر الشارح مختصرا وحاصله انه اختلاف النقل فى قوله الارض
 التى حدودها كذا اطلقى هل هو اقرار او هبة واذا كان لا فرق بينهما الا اذا كان فى مالى متى ما حصل
 القسمة فتظهر حينئذ غيرة الاختلاف فى وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح الاشارة
 الى ان ما ذكره المصنف آخر ايقين بالتوفيق بان يجعل قول من قال انم تملك على ما اذا
 كانت معلومة بين الناس انما ملكه فبكون فيها الاضافة تقديرا وقول من قال انم اقرار على
 ما اذا لم تكن كذلك فقول له ولا الارض أى ولا ترد مسئلة الارض التى الخ على الاصل السابق
 فانم اهبة أى لو كانت معلومة انما ملكه لا لاضافة تقديرا لكان لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه
 الاصل لانم فى يده وحده فتظهر دفع الورود تأمل (قوله وان لم يقبضه) قال فى المنع ومسئلة
 الابن الصغير يصح فيه الهبة بدون القبض لان كونه فى يده قبض فلا فرق بين الاقرار أى
 الاقرار والتمليك بخلاف الابن متى ما حصل القبض فى التملك القبض دون الاقرار اهـ وانما يتم فى
 حق الصغير بدون قبض لان هبة الاب اطفلة تتم بقوله وهبت اطفلى فلان كذا ويقوم مقام
 الايجاب والقبول ويكفى فى قبضه باقواؤه فى يده لان الاب هوولى طفله فيقوم بايجابه مقام
 ايجابه عن نفسه وقبوله اطفلة لانه هو الذى يقبل له وبقاؤه فى يده قبض اطفلة الا اذا كان
 ما ربه مالا يحتمل القسمة فلا بد من اقراره وقبضه اطفلة بعد القسمة لعدم صحة هبة المشاع
 (قوله الا أن يكون مما يحتمل القسمة) أى وقدم ملكه بعضه (قوله مقررا) فى بعض النسخ بعد
 هذا اللفظ فقط انتهى وفى بعضها ياض (قوله للاضافة تقديرا) على قوله ولا الارض أى انما
 كانت تملك كفى هذه المسئلة وان لم يوجد فيها اضافة صريح لان فيها اضافة تقديرية كانه قال
 ارضي الخ والدليل على ان ما كذا اياها مملوك للمسلم فالحاصل ان الاضافة الى نفسه التى
 تقتضى التملك اما ان تكون صريحة أو تقديرية تعلم بالاقرار ان كان كان منهم ورابين الناس
 انما ملكه وجه ذى يظهر بالجواب عن مسائل جعلوها غائبا كالأضافة فيها فلا حاجة الى ما دعاه
 المصنف من ثبوت الخلاف فى المسئلة حيث قال بعض هذه القروى يقتضى التسوية أى فى
 التملك بين الاضافة وعدمها فيفيد ان فى المسئلة خلافا اهـ فتأمل ط ولا تنس مقدمناه
 من افادة التوفيق (قوله فهل يكون اقرارا أو تملك كذا) أقول المذهب من كلامهم انه اذا اضاف
 المقربة أو الموهوب الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار والهبة فيعمل بالاقرار ان لم يكن بشكل
 الى الاول ما عن نجم الأئمة البخارى انه اقرار فى المالمعين ورعا يوفق بين كلامهم بان الملك اذا
 كان ظاهرا للمالك فهو تملك والا فهو اقرار وان وجدت قرينة وتملك ان وجدت قرينة تدل
 عليه فتأمل فانما نجد فى الحوادث ما يقتضيه رمى وقال الساجي انى أنت خير بربان أقوال
 المذهب كثير والمتهم وهو ما مر من قول الشارح والاصل الخ وفى المنع عن السغدى ان اقرار
 لاب لولده الصغير بعين ماله تملك ان اضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بعين ماله وقوله لولده
 الصغير فهو يشير الى عدم اعتبار ما يعهد به لغيره لفظ اهـ قلت وبؤيده ما مر من قوله مالى

وان لم يقبضه لانه فى يده
 الا أن يكون مما يحتمل القسمة
 فيشترط قبضه مقررا اهـ
 للاضافة تقديرا بدل قول
 المصنف اقر لا آخر بعين
 ولم يقبضه السكن من المعلوم
 السكن من الناس انه ملكه
 فهل يكون اقرارا أو تملك كذا
 يفتى الساجي فيراعى فيه
 شرائط التملك فراجع
 (قال لى عليك ألف

يأتي وما في الخائب جميع ما يعرف في أوجيب ما ينسب إلى القسطنطين قال الاسكاف اقرار اه
 فان ما في يده وما يعرف به ويغيب اليه يكون من الامور التي لا يمكن ان يكون له ما في يده
 والنصر في ذلك المثل وقد صرحوا بان اقراره في الحق في الحامدية وبه تأيد بحت السامعاني
 والله اعلم في هذه الارض بالهبة لعدم الفرق فيما بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك اطفاه
 ولذا ذكره في المتن في جانب غير الطفل ضافه له في حيث قال اذا قال ارضي هذه وذو
 حدودها فلان او قال الارض التي حدودها كذا الولد فلان وهو غير كاف بان يكون
 في مكانه ما لله تعالى اعم (أقول) انه انما كان كذلك أي في مكانه حيث ان الارض مشهورة
 انتم ملك والده واستفاد الملك ان يكون من جهة واحدة وذلك بالملك منه بخلاف الاقرار لا يجبي
 ولولاه الكبر حيث يمكن ان يكون ملكه من غير جهة المقر فامل (قوله فقال اتزني)
 أصله او تزني فابت التواوينا ودعيت في التواوينا وهو امر معناه خذ بالوزن الواجب لك على (قوله
 ونحو ذلك) كمال به غير ما في أومن شئت منهم أو اضعه له أو يمتدح به على أو قضى فلان
 على حوى أو خذها أو تناولها أو ائتمرها مع أو ساعطيكها أو غدا أعطيكها أو سوف
 أعطيكها أو قال ليت اليوم عندي أو اجلي فيها كذا أو اخرها على أو قضى في فيها أو تبرأتني
 بها أو أبرأتني فيها أو قال واقه لأقضى بيكها أو لا ازن لك اليوم أو لا تأخذها مني اليوم أو قال
 حتى يدخل على ما في أو حتى يقدم على فلا في أو لم يصح به أو قال غدا أو ليت به في أو مبصرة
 اليوم أو قال ما أكثر ما تقاضى بها هندية عن محيط السرخسي (قوله فهو اقراره بها)
 وكذا لا أقضيكها أو والله لا أعطيكها فاقرار مقدسي وكذا غفمتني بها ولزمتني بها وأذيتني
 فيها إذ كره العيني وفي المقدسي أيضا قال أعطى آلاف التي على عليك فقال اصبر أو سوف
 تأخذها لا يكون اقرارا وقوله اتزني ان شاء الله اقرارا وفي البرزنية قوله عند دعوى المال
 ما قبضت منك بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال باي سبب دفعته الى قالوا لا يكون اقرارا وفيه
 نظر اه قدمه الى الحاكم قبل حلول الاجل وطالب به فله ان يحلف ماله على اليوم شي أو هذا
 الخلف لا يكون اقرارا وقال القاضي لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا سائحاني وفي الهندية
 رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد اقر بها وكذلك اذا قال فاقعد قاتزني
 فاقعد فاقبضها وفي نوادرهم قال سمعت محمد بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله يقول في رجل قال لا
 اعطى ألف درهم فقال اتزني قال لا يلزمه شي لأنه لم يقل أعطى التي كذا في المحيط اه (قوله
 لرجوع الضمير اليه في كل ذلك) فكان اعادة مكانه قال اتزني الالف التي لك على ونحوه (قوله
 فكان جوابا) لا رد او لا ابتداء فيكون اثباتا للاول (قوله وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستمراء)
 ويثبت عليه بالقرائن (قوله أمالوا دعي الاستمراء لم يصدق) افاد كلامه ان مجرد دعواه
 الاستمراء لا تعتبر بل لابد من الشهادة عليه ولا تعتبر القرينة كهر الرأى ولا يدل لها ما ساقى
 من انه اذا ادعى الكذب بهذا الاقرار لا يقبل ويحلف المقر له عند أبي يوسف وفي الفتاوى الخيرية
 مثل عن دعوى النسيان بهذا الاقرار لا تسامع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية
 التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل في الاقرار تصح ويحلف المقر له على ان المقر ما كان
 كاذبا في اقراره اه فله قول الشارح أمالوا دعي الاستمراء لم يصدق يرى على ظاهر الرواية

فقال اتزني أو انتقده أو اجلي
 به أو قضيتك أياه أو أبرأتني
 منه أو تصدقت به على أو
 وجهته لي أو احلتك به على
 زيد ونحو ذلك (فهو اقرار
 له بها) لرجوع الضمير اليها
 في كل ذلك عزمي زاده
 فكان جوابا وهذا اذا لم يكن
 على سبيل الاستمراء فان
 كان وشهد الشهود بذلك لم
 يلزمه شي أمالوا دعي
 الاستمراء لم يصدق (وبلا
 فيه) مثل اتزني الخ وكذا
 تصاب أو ما استقرضت
 من أحد سواك أو غيرك أو
 قبلت أو بعدك (لا) يكون
 اقرارا

نم رد عليه اه في العلم الاتية حيث قالوا تسامع دعواه بين دعوى الابرار العام وقوله لا حقي
 عنده أي عما قبضته فقد كثر جوابا بقرينة وماني في عبارة الاشياء ما يصدق باعتبار القرينة
 يمكن فيها من القنينة في قاعدة الـ وقال معاد في الجواب قال لا تسامع عليك ألف فادفعه اه الى
 فقال استمراءهم احسنت فهو اقرار عليه ويؤخذ به اه وقال في الهندية ولو قال اعطى
 الالف التي عليك فقال اصبر أو قال سوف تأخذها لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون استمراء
 واستخفافا به اه معزى بالمعيط وفيها عن النوازل اذا قال المدعي عليه كسبه بدون قبض كن
 أي خيط الكيس واقبض لا يكون اقرارا وكذا قوله بكبر أي امسك لا يكون اقرارا لان هذه
 الاقفاط تصلح للابتداء اه وكذا اذا قال كنس كسبه بدون شي لا يكون اقرارا لان هذه الاقفاط
 تترك للاستمراء ثم ذكر مسائل بالفارسية أيضا وقال قد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان
 هذه الاقفاط لا تترك على سبيل الاستمراء ولا تصلح للابتداء فتجعل للبتداء موطئا كذا في المحيط
 اه فليتأمل قال الخبير الرمي ولو اختلف في كونه صذر على وجه الاستمراء أم لا فاقول للمذكر
 الاستمراء بيمينه والظاهر انه على نفي الهم لا على فعل الغير كما ساقى ذلك في بعض الافعال
 حتى قيل الصلح ان شاء الله تعالى (قوله لعدم انصرافه) الاول في التعديل ان يتسأل لانه
 يحتمل انه أراد ما استقرضت من أحد سواك فضلا عن استقرضت منك وكذلك فيما به دعواه هو
 الظاهر في مثل هذا الكلام ويحتمل ما استقرضت من أحد سواك بل منك فلا يكون اقرارا مع
 الشك (قوله الى المذكر) أي انصرافا متعينا والافه ومحتمل (قوله والاصل ان الخ) كالاقفاط
 المارة وعبارة الكافي بعد هذا كما في المخ فان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكر لا يصلح
 جوابا أو يصلح جوابا أو ابتداء فلا يكون اقرارا بالشك (قوله كل ما يصلح جوابا) كما لو تفاضلا
 بمائة درهم فقال أبرأتني فانه يصلح جوابا لان الضمير يعود الى كلام المدعي ولو كان ابتداء في
 بلا مرجع (قوله وما يصلح للابتداء) كتمسكت على ووهبت لي وما استقرضت من أحد سواك
 ونحوه (قوله لا البناء) أي على كلام سابق بان يكون جوابا عنه (قوله أو يصلح لهما) كاتزني
 (قوله لا يلزمه المال بالشك) تعاملا ما يصلح لهما وذلك كقوله ما استقرضت من أحد الخ كما
 تقدم والحاصل انه ان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكر لا يصلح جوابا أو يصلح جوابا
 وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك اه عدم التيقن بكونه جوابا أو بالشك لا يجب المال (قوله
 وهذا) أي التفصيل بين ذكر الضمير وعدمه كما يستفاد مما تقدم قبل (قوله اذا كان الجواب
 مستقلا) أي بالمفهوم ومبينة بان يفهم من محسن السكوت عليه فيما في فيه التفصيل المتقدم
 (قوله فلو غير مستقل) بان لا يتأتى فهمه الا بالنظر الى ما في عليه (قوله كان اقرارا مطلقا)
 ذكره بضمير بان يقول نعم هو على بعد قوله لي عليك ألف أو لا كما مثل وجهه فلا يظهر ما قاله
 لان نعم لا تستقل بالمفهوم ومبينة فان سرف جواب بقدره بها جملته السؤال فتكون اقرارا
 ولذلك لا يتأتى الاطلاق لان فيه التفصيل اذا لم يكن ان تكون ابتداء لا بناء ولا تصلح لهما لانها
 وضعت للجواب في اقفاط الاطلاق هاتساع وفي الحوى عن المدة مدعي لقائل أن يقول نعم
 جواب في الخبر لا في الانشاء وهذه الامور ان شاء الله تعالى بقوله ليس بعد الكلام فكأنه يقول
 ماذا تقول ويمكن ان يقال الكلام المذكور وان كان انشاء لكنه متضمن للنفي برغم جوابه

اه عدم انصرافه الى
 المذكور فكان كلاما مبتدئا
 والاصل ان كل ما يصلح
 جوابا لا ابتداء يجعل جوابا
 وما يصلح للابتداء لا البناء
 أو يصلح لهما يجعل ابتداء
 املا يلزمه المال بالشك
 اختيارا وهذا اذا كان
 الجواب مستقلا فلو غير
 مستقل كقوله نعم كان
 اقرارا مطلقا حتى لو قال
 اعطى ثوب عبدك هذا أو
 افض لي باب دارك هذه أو
 جعص لي داري هذه أو
 أخرج دابتي هذه أو اعطى
 سرجها أو لجامها فقال نعم
 كان اقرارا منه

اه (قوله بالعبد) اه والثوب جوى (قوله والهداية) اى والسراج كناية عن الهداية (قوله فهو اقرار له بها) لان بلى تقع - وبان الاستفهام داخل على نفي تنقيدها بطلان (قوله وان قال نعم) لان نعم تصديق للمستقيم بنفى او ايجاب فقوله بلى بعد انفسى على ما بينك ان ابطال للنفي فصار كأنه قال لك على ان كان اقرارا بخلاف نعم بعد النفي كأنه قال نعم ايس لك على انك فيكون بحدودا (قوله وقيل نعم) اى نعم يكون مقرا بقوله نعم بعد قوله اليس الخ (قوله لان الاقرار يعمل على العرف) لان المتكلم يتكلم بما هو المتعارف عنده والموافق لا يدرك كون الفرق بين بلى ونعم والعلم لا يلائم لظنون ذلك في محاوراتهم فبما يتكلمون به بين الناس وانما لا يحفلون به مسائل العلم ولعل كان مسائل الاقرار والوكالة والايان مبنية على العرف (قوله والفرق) الاوضح تفديعه على قوله وقيل نعم وهذا على القول بالفرق بين بلى ونعم وهو ما مضى عليه المصنف واما ما نقله النازح من الجوهره فلا فرق (قوله ان بلى الخ) ذكر في التحقيق ان موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي او مثبت استفهاما كان او خبرا كما اذا قيل لك قام زيد او اقام زيد او لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقا لما قبله ونفيه ما بعد الهمزة وموجب بلى ايجاب ما بعد النفي استفهاما كان او خبرا فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام الا ان المتكلم في أحكام الشرع العرف حق يقام كل واحد منهما ما قام الا آخر ذكره في شرح الممار لا بضم في (قوله من الناطق) احتراز به عن الاخر فان اشارته فاعلم مقام عبارته في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعناق وبراءة اقرار وقصاص على المعقود فيه الحدود ولو حذف والشهادة وتعمل اشارته ولو قدر على الكتابة على المعقود ولا تعمل اشارته الا اذا كانت معهودة وامانة على اللسان فالفتوى على انه ان دامت العدة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد على ما به وقد اقتصر في الاشياء وغيره على استثناء الحدود وزاد في التهذيب ولا تقبل شهادته ايضا وامانة في الدعوى فقدمناه وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم اره الا ان نقلا صريحا وكناية الاخرى كاشارته واختافوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط لعمل بالاشارة ولا والمعهدة لا قال ابن الهمام لا يخفى ان المراد بالاشارة ان يقع به اطلاقه بالاشارة المقررة بتصويت منة اذا العادة منه ذلك فكانت بيانا لما أجبه الاخرى اه ولو اشار الاخرى بالقراءة وهو جنب ينبغي ان يحرم اخذ من قوله - يجب على الاخرى تحريك الالف فجعلوا التحريك قراءة ولو علق رجل بالطلاق بمشيئة آخر فاشار بالمشيئة بنفى الوقوع لوجود الشرط ولو علق بمشيئة رجل ناطق بغيره فاشار بالمشيئة بنفى الوقوع ايضا فور العين عن الاشياء وفيه من الهداية اخرى قرئ عليه كتاب وصية فقبل له شهادته على هذا الكتاب فاعلم ان بلى نعم او كتب فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في معتقل اللسان والفرق ان الاشارة انما تنعقد براد اصارت معلومة وذلك في الاخرى لاني معتقل اللسان حتى لو امتد الاعتقال وصارت له اشارة معلومة قالوا - لا تنعقد الاخرى ولو كان الاخرى يكتب كتابا او يوتى ايماء يعرف به جائز نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه ويقتصر منه ولا يحد ولا يحد والفرق ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة واما القصاص ففيه معنى العوضيه لانه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كانه ارضات اه (قوله بخلاف انما) اى لو سأل منة عن حكم فقال هكذا الحكم فاشار

بالعبد والهداية كافي
(قال ايسى لى عليك انك
فقال بلى فهو اقرار له بها وان
قال نعم لا) وقيل نعم لان
الاقرار يعمل على العرف لا
على دقائق العربية كذا في
الجوهره والفرق ان بلى
جواب الاستفهام المنفي
بالاثبات ونعم جوابه بالنفي
(والايماء بالرأس) من
الناطق (ليس باقرار به مال
وعق وطلاق وبيع
ونكاح واجارة وهبة بخلاف
انما

برأسه اى نعم كانه في النسيئة عن علاء الدين الزاهدى ونقل عن طه - جالدين المرغينالى انه لا يعتبر حال لان الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي مجمع الفتاوى فقه - ومثله في تنقيح المحيوى ونور العين وغيرهما - لان جواب الملقى به ايس محكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الجواب عند المستفتى واذا حصل هذا المقصود استغنى المستفتى عن اللفظ كالمحصل الجواب بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فانها متعلقة باللفظ والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند المجز وفي شرح الشافعية ان جارية اريد اعطاءها في كفارة نجى - الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشار الى الله تعالى فاشارت الى السماء فقال اعطها فانما سمى الله كافي الحواشي الجوهره وغيرها (قوله ونسب) بان قيل له اهذا ابنك فاشار بنعم ط قال ابو العود وقوله ونسب اى الاشارة من سيد الامة تنزل منزلة صريح الدعوى (قوله وكفر) بان قال له قائل انما قد هذا المكفر فاشار بنعم (قوله واشارة محرم لصيد) فاذا اشار شخص بيده على طير فقتله يجب جزاء على المتبر (قوله والشخص برأسه في رواية الحديث) اى لو قيل له اجزنى برواية كذا عنك فاشار برأسه كفى اما لو قرأ عليه وهو ساكت فانه يرويه عنه ولا يحتاج الى اشارة ومثله الشيخ لمحققة - مثله الاقناع (قوله والطلاق) اى واشارة عدد الطلاق الملتصق به (قوله هكذا وأشار بثلاث) فالاشارة مبينة لهذا الميهم فلو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة - اشبهه قال فيه اولم ار الا ان حكمك أنت هكذا مشير باصبعه ولم يقل طالق اه والظاهر عدم الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كناية لانه ايس باللفظ بمحققة وغيره ط (أقول) المفهوم من عبارة الشارح المنقولة من الاشياء في قوله والطلاق في أنت طالق اى وبخلاف الطلاق الكائن في أنت طالق هكذا وأشار بثلاث فان الاشارة بالرأس فيه كالنطق لكن تقدم في كتاب الطلاق انه لو قال هكذا وأشار بثلاث يقع ثلاث ولو لم يشير بالرأس فالظاهر انه في هذه الصورة لا فائدة في اشارة الرأس وقال في الاشياء ويزاد اخذ من - مثله الاقناع بالرأس واشارة الشيخ في رواية الحديث وامان الكافر اخذ من - النسب لانه محتاط فيه لحقن الدم ولذا يثبت بكتاب الامام كاتبة - دم او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير الميهم كالمفهوم أنت طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال أنت وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق اه من أحكام الاشارة نعم لو قيل بخلاف هذه المسئلة لما قبلها في كونها تعتبر في الاشارة مطلقا كان الكلام منتهظا كما قاله ابو الطيب (أقول) وبعبارة المنخفي كتاب الطلاق هكذا ولو قال أنت طالق وأشار باصبعه ولم يقل هكذا فهي واحدة لفقده التشبيه لان الهما للتشبيه والكاف للتشبيه اه وفي الجرح عن المحيط لوقالت لزوجها اطلقني فاشار اليها بثلاث اصابع واراد به ثلاث اطلاقا لا يقع ما لم يقل هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع بالضمير اه وانت خير بان اعترض المحشى ليس في محله لانه اذا أتى بقوله هكذا اعتبرت الاشارة فاذا قيل له اطلقت امرأتك هكذا وأشار اليه بثلاث اصابع فاعلم ان بلى نعم اى نعم فانه يقع الثلاث كما هو ظاهر فاعلم (قوله اشارة الاشياء) اى كذا في أحكام الاشارة من الاشياء التي الثالث (قوله ويزاد الامين الخ) ظاهره ان جميع لايمان بحدوث فيها بالاشارة لان المذكور أمثله وليس كذلك فانه اذا حلف ليضرب بن فاشار بالضرب لا بجر أو حلف لا يضرب فاشار

ونسب واسلام وكفر وامان
كافرا واشارة محرم لصيد
والشخص برأسه في رواية
الحديث والطلاق في أنت
طالق هكذا وأشار بثلاث
اشارة الاشياء ويزاد الامين
كنايته لا يستفهم فلانا او
لا يظهر صريحه او لا يدل عليه

بالضرر لا يثبت اذا كان مثله من يباشره والذي في المنع عن ايمان البرزخية اذا حلف
 لا يظهر من فلان ولا يشق اولاهم فلان بصر فلان او حلف امكف سره او اخفيته او ليس بتره
 او حلف لا يدل على فلان فاجبه بالكفاية او بره الله او كلاما وساله اهدا كان سر فلان كذا او
 اكان فلان بكان كذا فاشاد برأسه أي نعم حنت في جميع هذه الوجوه وكذا اذا حلف لا يستخدم
 فلانا فاشاد اليه بشئ من الخدمة حنت في عينه خذ منه فلان او لا يخدمه اه ط (أقول)
 وانما حنت للعرف اذا الايمان مبناه عليه وهو في العرف يكون بذلك مظهر اسره ومقتضيه
 ومعلمه كاهو مرفق محله وهذا هو السبب في خروجها عن الضابط المذكور فانهم (قوله)
 وأشار حنت) قال في الاشياء حلفه السر اذا ان لا يصير باسماهم فالجمله ان يمد عليه الامعاء فن
 ليس بسارق بقول لا والارقي يكت عن امد فيعلم الوالي السارق ولا يثبت الحالف اه
 وفي مـ ثلثنا الحلف له ان يقال له انك كذا امكنة واشـ يا من السر فليس بكان فلان ولا سره
 فقل لا فاذا اتكلمنا بسر او مكانه فاسكت أنت ففعله واسـ تدلوا به على سره ومكانه لا يثبت
 (قوله الا في نـ) ويدخل تحت المـ من مـ ثلاث صور وينبغي أن يراعى على التسع نـ دليل
 الشاهد من العالم بالاشارة فانها تـ كفي كما قدمناه في النماذج فتال (اعلم) ان من القواعد
 الفقهية انه لا يثبت الى سـ كـ قول كافي مسائل (منها) رأى اجنبيا يبيع ماله ولم يمتعه لا يكون
 وكذا لا يثبت المالك (ومنها) لو رأى القاضي الصبي أو المفقود أو عبد مـ يبيع ويشترى
 فسكت لا يكون اذا في التجارة (ومنها) لو رأى المرتن راهـ يبيع الرهن فسكت لا يثبت
 الرهن ولا يكون ما أذن بالبيع وزاد في الاشياء قوله في رواية (ومنها) لو رأى غريمه يتلف ماله
 فسكت لا يكون اذا بناه لافه (ومنها) لو رأى عبده يبيع عيناً من اعيان المالك فسكت لا يكون
 اذا (ومنها) لو سكت على وطء أمته لم يقطع المهر وكذا من قطع عضوه أخذ من سكونه عند
 اتلاف ماله (ومنها) لو رأى قنه أو أمته يتزوج فسكت ولم يمتعه لا يصير له اذا في النكاح (ومنها)
 لو زوجت غير كنه فسكت الولي عن مطالبة التفرق ليس برضا وان طال ذلك لان في الواضع
 كثرة أي ما لم تلم منه (ومنها) سكت امرأة العتق ليس برضا وان أطاعت معه سنين (ومنها)
 الاعارة لا تثبت بسكت (ومنها) حلف لا يـ لم شفعة فلم يسلمها ولا يـ سكت عن خصومة فيها
 حتى بطلت شفعته لا يثبت (ومنها) حلف لا يؤخر عن فلان حقه عليه شهر اقل يؤخر شهر
 وسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يثبت (ومنها) لو وهب شي أو الموهوب له سكت ايصح
 ما لم يقل قبالت بخلاف الصدقة كباقي (ومنها) لو أجر قنه أو عرضه للبيع أو سواه أو فوجه
 فسكت القن لا يكون اقرار برقه بخلاف ماله بآء أو رهنه أو دفعه بجناية فسكت كما سـ باقى
 أيضا (ومنها) أحد شر بكي عنان قال لصاحبه اني اشتريت هذه الامعة لافسي خاصة فسكت
 صاحبه فشرها لآلته تكون له ما لم يقل صاحبه نـ كذا في جامع النصولين موافقا للخلاصة
 وغيرها وزيد في محتارات النوازل فاذا قال نعم فهي له بغير شئ عند أي حنيفة اذا اذن
 بتصفين هبة نصيبه منه اذا لو لا يجل الا بالمالك بخلاف طعام وكسوة (يقول الحقير) وفي الاشياء
 فسكت صاحبه لا تكون له ما اذن كره هذه المسئلة فيما يكون السكون فيه كالتطيق كل ذلك
 مـ وواضح لخالفته ما من انما من المعتبرات واحتمال كون المسئلة خلافة فيها روايات

وأشار حنت بمادة تقصر
 بطلان اشارة الناطق الا في
 نـ فاحفظ

بـ اذا لو كانت كذلك لتعرض له أحد من أصحاب المعتبرات المنقول عنها (ثم اعلم) انه خرج عن
 القاعدة السابقة مسائل كثيرة صار السكون فيها كالنطق أي يكون رضا (فمنها) سكون البكر
 عند استنار وليم اعن ساقيل التزويج وبـ مـ هذا الزوجها الولي فلزوج الجدمع قيام الاب
 لا يكون سكونها رضا (ومنها) سكون امه عند قبض مهرها والقبض المهر أبوها ومن زوجها
 فسكت يكون اذا بناه قبضه الا ان تقول لا تقبضه حينئذ لم يجز القبض عليه ولا يبرأ الزوج
 (ومنها) سكون الصبية اذا باغت بكر ا يكون رضا أو يـ طـ خيار بلوغها الا لو بلغت ثيبا (ومنها)
 بكر حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها أبوها فسكت حنت في عينها كرضاها بكلام ولو حلفت
 بكر ان لا تاذن في تزويجها فزوجها أبوها فسكت لا تثبت اذ لم تأذن ولم يـ كـ النكاح بالسكون
 (ومنها) تصدق على انسان فسكت المصدق عليه يثبت الملك ولا يحتاج الى قبوله ولا بخلاف
 الهبة (ومنها) قبض هبة وصدة بضمرة المالك وهو سـ كـ كان اذا قبضه (ومنها) لو أبرأ
 مدينه فسكت المدين يبرأ ولو رد برتد بـ (ومنها) الاقرار يصح ولو سكت المقر له ويرتد بـ
 (ومنها) لو ركـ بشئ فسكت الوكيل وباشره صح ويرتد بـ ولو كان يبيع قنه فلم يقبل ولم يرد
 فبآءه جازو يكون قبولا (ومنها) لو أوصى الى رجل فسكت في حياته فامات باع الوصي بعض
 التركة أو تقاضى دينه فهو وقبول لا وصاية (ومنها) الامر بالبداء سكت المقروض اليه صح
 ويرتد بـ (ومنها) الوقف على رجل معين صح ولو سكت الموقوف عليه ولو رد قبل يـ طـ وقيل
 لا (ومنها) توضع على تجبة ثم قال أحدهما لصاحبه قد بدى الى ان أجعله يـ مـ صحها فسكت
 الآخر ثم تباعها لصاحـ البيع وليس لسا كـ ا بطله بعد ما مع قول صاحبه (ومنها) سكون
 المالك القديم حين قسم ماله بين الغافلين رضا كالأمر قن لم يقع في الغيبة وقسم ومولا
 الاول حاضر فسكت بطل حقه في دعوى قنه (ومنها) لو كان المشتري مخيرا في قن شراء رأى
 القن يبيع ويشتري فسكت بطل خياره ولو كان الخيار لبايع لا يـ طـ خياره (ومنها) للبائع حبس
 المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري ورآه البائع وسكت كان اذا في قبضه الصحيح والقاسد فيه سواء
 في رواية وهو رضا قبض في الفاسد لافي الصحيح في رواية (ومنها) علم الشفيع بالبيع وسكت
 يـ طـ شفيعه (ومنها) رأى غير القاضي قنه يبيع ويشترى وسكت كان اذا في التجارة لافي
 يـ طـ ذلك العين (ومنها) لو حلف المولى لا ياذن لقنه فراه يبيع ويشترى فسكت يثبت في ظاهر
 الرواية لافي رواية عن أبي يوسف (ومنها) باع قن شيأ بضمرة مولا ثم ادعاه المولى انه له فلو كان
 ما أذننا يصح دعوى المولى ولو صحجورا صح قال الاسـ قروشي فان قيل ألم يصهره أذننا بسكون
 مولا فـ انهم وليكن أثر الاذن بظهر في المستقبل (ومنها) باع قنا والقن حاضر علم به وسكت وفي
 بعض الروايات فانقاد للبيع والتسليم ثم قال أنا حر لا يـ طـ كذا في جامع القسوان
 موافقا لما في فتاوى قاضي خان وفي فوائد العتاي ولو سكت القن وهو يـ طـ قـ فهو اقرار برقه
 وكذا لو رهنه أو دفعه بجناية والقن سـ كـ بخلاف ماله أو أجره أو عرضه للبيع أو سواه
 أو زوجته فسكونه هنا ليس باقرار برقه (يقول الحقير) قوله وفي بعض الروايات الخ ظاهره بـ مـ
 بضعه اشتراط الانقياد أو تساوى الاحة بالين لكن الاظهر ان الانقياد شرط لما ذكر في محمل
 آخر من فتاوى قاضي خان رجل شري أمة وقبضها فباعها من آخر والثاني من ثالث فادعت

حريته فإردعها الثالث على الثاني فقبلها ثم أراد ردّها على الأول فلم يقبل له ذلك لو ادعت عتقاد
 المتق لا يثبت بقوله ولو ادعت حرية الأصل فلو كانت حين بيعت وسلت انقادت لبيع وتسلم
 فكذلك إذا انقادت اقرار بالرق وان لم تنفذ فليس للأول أن لا يقبل اه (ومنها) حلف لا ينزل
 فلاناداره وفلان نازل فيها فكت الحالف حنت لا لو قال له اخرج فاني أن يخرج فكت (ومنها)
 ولدت ولدا فهنا الناس زوجها فكت الزوج لزمه الولد وليس له نفقة كافراره (ومنها) أم ولد
 ولدت فكت مولاها حتى مضى يومان لهذا الولد لا يملك نفقة بعده (ومنها) السكوت قبل البيع
 عند الاخبار بالعيب رضايه حتى لو قال رجل هذا الشيء معيب فسمعه وأقدم مع ذلك على
 شرائه فهو رضاه ولو لم يوافق فاعند أبي حنيفة وعنده اه ورضاه ولو فاقا (ومنها)
 سكوت بكرة عند اخبارها بتزويج لولي على خلاف ما مر آتينا (ومنها) باع قارا وامرأته أو
 ولدا أو بعض أقاربه حاضر فكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضر عند البيع أفق مشايخ
 عرفت انه لا يسمع وجعل سكوت في هذه الحالة كإقرار دلالة قطعه لا لاطماع القاسد وقفت
 مشايخ بخاري انه يفي أن يسمع فينظر المفتي في ذلك لم ير أن لا يسمع لاشتهار المدعى بحيلة
 وتليس وأنتى بـ كان أحد الباب التزوير (ومنها) الحاضر عند البيع لو بعث البائع
 إلى المشتري وتفاضل الثمن لا يسمع عوام ذلك لنفسه بهدله لا يبرمجيز لا يسمع بتفاضله
 (ومنها) رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط دعواه (يقول
 الحنفية) وفي القتاوى ولو لوالجبة رجل تصرف أيضا زمانا ورجل آخر رأى الأرض والتصرف
 ولم يدع ومات على ذلك لا يسمع به ذلك دعوى ولده فكت على يد المتصرف لان الحال شاهد
 (ومنها) لو قال الوكيل بشارتي بعينه لمركا أفى أريد ثراه نفقة فكت موكله ثم
 ثراه يكون للوكيل (يقول الحنفية) وجه الفرق بين هذه المسئلة وبين ما مر نحو ورقة من مسألة
 شريكي العنان وهو ما ذكره صاحب الخلاصة به مذكرة من المسئلة بين بقوله والفرق
 ان لو قيل يملك عزل نفسه اداعلم الموكل رضاه أم سقط بغير خلاف أحد الشرعيين اذ لا يملك
 فسحق الشريعة لا برضا صاحبه (ومنها) ولي صبي عاقل رأى الصبي يبيع ويشترى فكت يكرن
 اذا رومنها) سكوت رجل رأى غيره شق رقه حتى مال ما فيه يكون رضاه (ومنها) سكوت الحالف
 بان لا يتخذه فلا ناى عاى لو كنه خدمه فلان بلا امره ولم يه حنت (ومنها) امرأة دفعت
 في تجهيزها ابنتها شيئا من أمتعة الاب والاب ساكت فليس له الاسترداد (ومنها) انقعت الام في
 تجهيز بنتها ما هو متاد فكت الاب لا تضمن الام (ومنها) باع امرأة وعليها على وفرطان ولم يشترط
 ذلك امكن له لم المشتري الامه وذهب بهار البائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التاميم كان
 الحلى اها (ومنها) القراة على الشيخ وهو ساكت تنزل منزلة نطقه في الاصح (ومنها) ما ذكر في
 قضاء الخلاصة ادعى على آخر مالا فكت ولم يجب أصلا بوقضه كقيل ثم يدال جبرانه
 عصى به آفة في لسانه أو سمعه فلو اخبره انه لا آفة فيه بحضور مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب
 بنزل منزلة المذكر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يجب حتى يجب فان فهم انه اخر من يجب
 بالاشارة انتهى (ومنها) سكوت المزكى عند قوله عن حال الشاهد تعديل (ومنها) سكوت اراهن
 عند قبض المرتهن العدين المرهونة (يقول الحنفية) فسارت المسائل التي يكون السكوت فيها

رضا أو بعين مسئلة ثلاثون منها ذكرت في جامع الفوائد وعشرة منها زيادة صاحب الاشياء
 والنظائر نقلها عن الكتب المعتمدة انتهى الكل من نور العين وقد ذكرنا بعض هذه فيما قد مرنا
 بحر وراجعها ان شئت وقد قدمت في كلام الشارح قبيح لى البيوع آخر الوقف وزاد على ما هنا
 مسائل كثيرة وكتب عليها سببى الوالد رحمه الله تعالى وزاد عليها فراجعها غة (قوله لزمه
 الدين حالا) قال في الدرر لانه اقر بحق على نفسه وادعى لنفسه حقا فيه فصدق في الاقرار
 بلا حجة دون الدعوى اه قال في الوقعات هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه أما اذا وصل صدق
 اه (قوله لانه دعوى بلا حجة) قال الحلوى لانه اقر بحق على نفسه وادعى حقا على المقر
 فإقراره بحجة عليه ولا تقبل دعواه بلا حجة اه (قوله لتبونه بالشرط) الاوضح أن يقول
 يثبت بالشرط ويكون يثابا قوله عارض وعبرة الحلوى والاجل عارض ولا يثبت بنفس
 العقد بل بالشرط والقول للمنكر في العارض اه (قوله والقول للمقر في النوع وللمنكر
 في العوارض) أى فكانت من قبيل الاقرار بالنوع لا بالعارض لان حقيقة النوع ان
 يكون الشيء من أصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول به فانه مؤجل
 بالشرط بل من حين كفه له كان مؤجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالمال كما ان الدرهم السود
 من أصله اسود وليس السواد عارضا بالشرط فكان اقراره بالنوع بخلاف الدين فان الأصل
 فيه الحلوى ولا يصير مؤجلا الا بالشرط فكان الاقرار بالدين المؤجل اقرار بالدين وادعاه
 لمصول العارض والمقر له ينكر العارض والقول للمنكر ومثله اجارة العبد كما افاده بعض
 الافاضل والحاصل ان الاجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول للمنكر
 في العارض (قوله لتبونه في كفاية المؤجل بالشرط) فالاجل في أنواع فكانت الكفاية الموجبة
 أحد نوعي الكفاية فيصدق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقراره بالنوع الآخر لان
 حقيقة النوع ان يكون الشيء من أصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول
 به فانه مؤجل بالشرط بل من حين كفه له كان مؤجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالمال كما ان
 الدرهم السود من أصله اسود كما قد مرنا في سابق المسئلة في كتاب الكفاية عند قوله
 لان مائة درهم إلى شهر فراجع (قوله وشراؤه أمة متفجرة) فاذ لم تكن متفجرة فاولى بالحكم
 المذكور وقوله كذوب في جراب أى ككشرا ثوب في جراب وفي البراوية حال لذلك بقوله
 والضابط ان الشيء ان كان مما يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة بين يديه لا يقبل
 الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فقبل وان كان مما لا يعرف كذوب في منديل
 أو جارية فاعده على رأسه اعطاه لا يرى منها شيء يقبل وان هذا اختلاف آثار بل العامة في ذلك اه
 وبه يظهر ان الثوب في الجراب كهو في المنديل ويدل عليه ما في القواكة البدرية لابن القرس
 حيث عدم مسألة الثوب في الجراب مما يفتقر فيه التناقض فقال واذا اشترى ثوبا مطويا في جراب
 أو منديل فلما نشره قال هذا متاعى تسمع دعواه فالدعوى مسجوعة مع التناقض في جميع هذه
 المسائل أى التي منها هذه على الرابع المقتضى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض مطلقا فتمسح
 الدعوى اذا تقدم ما يتناقضها وقد مرنا ذلك في الدعوى فراجع (قوله وكذا الاستيلاء
 والاستيداع) أى طلب ايداعه عنده ومثله يقال في الاستيلاء والاستيلاء قال في تنوير

(وان اقر بدين مؤجل
 وادعى المقر له حله لزمه)
 الدين حالا (وعند الشافعي
 رضى الله عنه مؤجلا
 يمينه) كإقراره به بدينه
 انه لرجل وانه استاجر منه
 فلا يصدق في ناجيل واجارة
 لانه دعوى بلا حجة
 (و) حنيفة (ب) حلف
 المقر له فيم اختلاف مالو
 اقراره بالدرهم السود فكت به
 في صفتها) حيث يلزمه
 ما اقر به فقط) لان السود
 نوع والاجل عارض لتبونه
 بالشرط والقول للمقر في
 النوع والمنكر في العوارض
 (كإقراره المكفول بدين
 مؤجل) فان القول له في
 الاجل لتبونه في كفاية
 المؤجل بالشرط (وشراؤه)
 أمة (متفجرة اقراره بالمال
 للبائع كذوب في جراب
 وكذا الاستيلاء والاستيداع)
 وقبول الودعة بحر

البصائر وما يجب حفظه هنا ان المساومة اقرار بالملك للبائع أو بعدم كونه ملكا له
 ضمن الاقصداء وليس كالاقرار بغيره بانه ملك البائع والتفاوت انما يظهر فيما اذا وصل المدين
 الى يده يوم مر بالرد الى البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يوم في فصل المساومة وبيانه اشترى
 متاعا من انسان وقبضه ثم ان ابا المشتري استحقه بالبرهان من المشتري وأخذ ثم مات الاب
 وورثه الابن المشتري لا يوم مر برده الى البائع ويرجع بالحق الى البائع ويكون المتاع في يد
 المشتري هذا بالارث ولو اقر عند البيع بانه ملك البائع ثم استحقه أبوه من يده ثم مات الاب وورثه
 الابن المشتري هذا لا يرجع الى البائع لانه في يده ميتا على زعمه بحكم الشرع الاول لما تقرر ان
 القضاء المستحق لا يجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن اه كذا في جامع البازي (قوله
 والاعارة) الاولى ان يقال الاستعارة كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر أي لو قبل اعارة
 الثوب والجارية المذكورين كان قبوله اقرار بالملك فان القبول هو الذي يتاقي منه والاعارة
 فعل ذي اليد فكيف تكون اقرار بالملك والذي هل ذلك وقوعه بين الاستيداع والاستيلاء
 والحاصل ان الاستعارة هي التي تكون اقرار بالملك لا غير اما الاعارة فهي فعل المعير تأمل
 (قوله والاستيلاء والاستيلاء) قال في الاشياء الاستيلاء اقرار بعدم الملك له على أحد القولين
 وفي الجوى ان مما يقتضي تناقض استيلاء دار ثم ادعاء ملكها لانه موضع خفاء وقيل لا يجب
 تقييده بما اذا لم يكن ملكه فيه ظاهرا فانهم صرحوا بان الراهن أو البائع وفاء اذا استأجر
 الرهن أو المبيع لا يصح وهو كالصريح في عدم كون الاستيلاء اقرار بعدم الملك له اه ومثله
 في الخواشي الرملية قال العلامة الجوى قبل عليه الاستيلاء اقرار بعدم الملك له اتفاقا وانما
 الخلاف في كونه اقرارا الذي ايدى بالملك فقد اشتبه على صاحب الاشياء الاول بالثاني فاجرى
 الخلاف بالاول كافي الثاني وهو هو عظيم ورد بان الضمير في راجع للمؤخر والقرينة عليه
 قوله على أحد القولين اه وهو بعيد جدا وقد صح العمادى كالأقوالين في فصله في الفصل
 السادس وفي الاشياء الا اذا استأجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقرارا بغيره كافي القنية
 (قوله ولومن وكيل) أي وكيل واضع اليد والاستيلاء في الامتياز مع دعوى الملك فيمادعواه
 في الحرية يمنع دعوى نكاحها كذا في الدرر (قوله فيمنع دعواه لنفسه ولغيره الخ) قال في
 الشرع بلالية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشرة متفق عليه واما كونها اقرارا بالملك
 الذي يدفع به روايتان على رواية الجامع يقبض الملك الذي يدعى على رواية الزيادات لا وهو
 الصحيح كذا في الصغرى قال في هذه الفتاوى الاستعارة والاستيداع والاستيلاء من المدعى
 عليه أو من غيره وكذا الشراء والمساومة وما اشبهه من الاجارة وغيره تمنع صاحبها من دعوى
 الملك لنفسه وغيره قال صاحب جامع الفصولين أقول كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك
 للمباشرة ظاهرا واما كونها اقرارا بالملك الذي يدفع به روايتان كما سيأتي قريبا قال والظاهر
 عندى ان يجوز ذلك ليس باقرار الذي يدعى بل فعل مع وكيل الملك فلا يكون اقرارا بالملك الذي
 يدعى فلا بد ان يعزب القرائن فيجعل اقرارا في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي
 ان تصح دعواه غيره في بعض المواضع لاني بعضها فان برهن المدعى عليه على وكيل الخصومة

(والاعارة والاستيلاء والاستيلاء ولومن وكيل) فكل ذلك اقرار بالملك الذي يدفع به دعواه لنفسه

انه سبقت منه مساومة أو استعارة أو نحوهما عزله من الوكالة لانه لو فعله عند اقاضى عزله
 والموكل على حقه لو شرط ان اقراره عليه لا يجوز قال صاحب نوادر المين قوله لو شرط الخ
 مستدرك اذ لو صدر ذلك من الوكيل في غير مجلس القاضى لا ينعبر ولا حاجة الى الشرط
 المذكور اه اذا كان قوله والموكل على حقه معطوفا على قوله عزله من الوكالة اما اذا كان
 معطوفا على قوله فعله عند القاضى عزله فلا استدراك حجة ذلك من مثله الاولى نافعة حيث لم
 يتعرض فيها الى كون الموكل على حقه أو لا في صورة مساومة وكيفية غير مجلس القاضى وهذا
 قصور واهتمام في مقام بيان واعلام كالايجزى على ذوي الاعلام اه وفيه الاستيلاء هل
 هو اقرار فيه روايتان على رواية الزيادات يكون اقرارا بكونه ملك البائع وفي رواية لا يكون
 اقرارا الاول أصح وعلى الروايتين لا تصح دعواه به بالاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء من غير البائع
 كالاتياع من البائع والاستيداع والاستعارة والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء اقرارا بانه لذي اليد
 سواء ادعاه لنفسه أو غيره ولو أقيمت البيضة على ان الوكيل ساءمه في مجلس القضاء خرج من
 الخصومة هو وموكله أيضا ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء خرج هو من الخصومة
 دون موكله اه وفي جامع الفصولين صح رواية افادته الملك فاختلاف التصحيح للروايتين
 وينتفى على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها غيره اه ونقل السامحاني
 عن الانقرةوى ان الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اه قلت فيقتضى به
 انه بعبه بكونه ظاهرا للرواية وان اختلف التصحيح كما تقدم (أقول) ومثله ما تقدم من
 الاستعارة والاستيداع وأخواته الاقسام قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى وشهد
 الدين قسم تركه بين ورثة أو قبل رواية لو تف أو وصاية في تركه بعد العلم واليقين بان اه ذكره
 أو وقف ثم ادعاه لنفسه لا تصح اه وقامه فيه (قوله فيمنع دعواه لنفسه) هذا متفق عليه
 واما كونه اقرارا بالملك الذي يدفع به روايتان مصححان كما علمت (قوله وغيره) قال في جامع
 الفصولين الحاصل من جملة ما مر ان المدعى لو صدق عنه ما يدل على ان المدعى ملك المدعى
 عليه تبطل دعواه لنفسه ولغيره لانه تناقض ولو صدق عنه ما يدل على عدم ملكه لا يدل على عدم
 ملك المدعى عليه بطل دعواه لنفسه لا غيره لانه اقرار بعدم ملكه لا بملك المدعى عليه ولو صدر
 عنه ما يقتضي الاقرار وعدمه فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرارا بالملك اه (قوله بوكالة
 أو وصاية) يعني اذا أقر الرجل بملكه لانه اقرارا ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة
 أو وصاية لورثة موصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة
 كافي الدرر (قوله للتناقض) محله ما اذا كان لا يفتنى سببه كما تقدم (قوله بخلاف ابرائه) أي
 لو ابراه من جميع دعاوى ثم ادعى عليه وكالة لغيره أو لغيره هو وصيه صح عدم التناقض لانه
 انما ابراه عن حق نفسه لا عن حق غيره (قوله بـ ما) أي بالوكالة والوصاية (قوله لعدم
 التناقض) لان ابراه الرجل عن جميع دعاوى المتعلقة بماله لا يقتضى عدم صحة دعوى مال
 غيره على ذلك الرجل درر (قوله ذكره في الدرر) الضمير راجع الى المذكور من قومه
 وكذا الخ سوى الاعارة والى المذكور شرعا جميع ذلك مذكور فيها والضعيف في قوله ومعه في
 الجامع الخ راجع الى ما في المتن فقط يدل عليه قول المصنف في الخ وعن صريح بكونه اقرارا

واقتضيه بوكالة أو وصاية للتناقض بخلاف ابرائه عن جميع دعاوى ثم ادعى بها لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل الاقرار

من لا يخسر وفي النظم الوهابي بعد البرزخ خلافاً ثم قال والحاصل ان رواية الجامع أن
 الاستيلاء والاستحجار والاستمارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمساوم منه رواية
 الزيادة أن لا يكون ذلك اقرار بالملك كونه وهو الصحيح كذا في المادية وحكي فيها اتفاق
 الروايات على أنه لا ملك للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف ينبغي صحة دعواه ملك للمساوم
 فيه انفسه او لغيره انتهى وانما ليس من انما يكون اقراراً استحجاراً رواية الجامع الصغرى واقعة على
 أعلم اه قال السامح ويظهر من انه ان ابدى هذا رايه في الزيادة من ان الاستيلاء ونحوه
 لا يكون اقراراً في المادية وهو الصحيح وفي المراجعة انه الاصح وقد صاعن الاقرهوى انه
 قال والاكثر على تصحيح ما في الزيادة وانه ظاهر الرواية اه اقول لكن في الاستيلاء انفسه
 على كل من الروايتين يكون اقراراً بانه لا ملك له فيه فكيف يدعيه انفسه نعم ان يدعيه لغيره
 ادم التناقض بناء على رواية الزيادة وما يؤيد ذلك ما ذكره في باقي المقولة الثانية في
 التهمة حتى لو برهن بكون دعواه تامل (قوله وصحة في الجامع) أي صحح ما صرح من أن
 الاستيلاء والاستحجار والاستمارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمساوم منه متاجر
 منه والمراد بالجامع جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للإمام محمد (تتمه) الاستشراء من
 غير المدعي عليه في كونه اقراراً بانه لا ملك للمدعي كالا - استشراء من المدعي عليه حتى لو برهن
 عليه بكون دعواه تامل قال في جامع الفصولين به - مدعاه عن الصغرى اقول ينبغي ان يكون
 الاستيلاء دعوى وكذا الاستيلاء ونحوه كالا - استشراء (قوله خلافاً لصحيح الوهابية) أي في مدعاه
 الاستيلاء لان المبيع يحفل ان يكون في يد البائع عارية أو غصباً أو يكون وكلاً أو فوضلاً ان لم
 يقتض ثبوت الملك للبائع كذا ذكره ابن وهبان وهذا ما في الزيادات (قوله ووفق شاربها
 الشربلاني) أي بين ما في الجامع والزيادات (قوله بانه ان قال يعني هذا) أي مثلاً أو هبني
 أو أجزني ونحوه (قوله كان اقراراً) أي اعترافاً له بالملك لانه جازم بانه ملكه وقد طلب شراءه
 منه أو هبته أو أجزته (قوله وان قال انبيع هذا) أو هل أنت بائع هذا لا يكون اقراراً بل
 استنفها ما لانه يحفل ان يصفه بذلك استظهار حاله هل يدعي الملكية وجواز المبيع له أولاً
 أو يكون مراده طلب شهادة على اقراره بإدعاء بيع ملك القائل فيلزمه به مدعاه أي باقراره
 الغه في بناء على رواية الجامع ونفي بيعه الما - له رواية الزيادات لكن قد يقال ان ما ذكره
 لا يصلح أن يكون توفيقاً بين القولين بل هو تفصيل في كون المذكورات قد يكون بعضها
 اقراراً بعدم ملك المقر وقد يكون ذلك المقر فتأمل والحاصل انه اذا قال يعني اياه انما يصح
 ذلك فيما اذا كان مالوك للمخاطب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يبيعه مال نفسه فيكون
 ذلك اعترافاً منه بالملك فلا يدعي به مدعاه ذلك لنفسه ولا لغيره وان قال انبيع فله ان يبيعه
 له وكاله عنه أو فوضلاً فلا يكون اقراراً بالملك (قوله ملك المبيع) أي وثيقة المبيعة (قوله
 فانه) أي ما ذكر من كتابة الامم والختم (قوله ليس باقراراً بعدم ملكه) أي فاعلمنا أولى
 أو - أو أي فله ان يدعي به مدعاه ذلك لنفسه ولغيره أي فقله انبيع - هذا أولى بان لا يكون اقراراً
 بعدم ملكه وصورة - مثله كتابته وختمه على ملك المبيع هي انه لو كتب شهادته وختم عليها
 على ملك فيه باع فلا يكون اعترافاً منه بالمبيع فان الانسان قد يبيع مال غيره فوضلاً

وصحة في الجامع خلافاً
 لصحيح الوهابية ووفق
 شارحها الشربلاني بانه
 ان قال يعني هذا كان
 اقراراً وان قال انبيع
 هذا لا يؤيده مثله كتابته
 وختمه على ملك المبيع
 فانه ليس باقراراً بعدم
 ملكه

بجلاف مالو كان الملك مكتوباً فيه يعاصيها أو نافذاً فان كتابة الشهادة عليه - حينئذ يكون
 اعترافاً بالملك فلا يصح بعد ذلك ان يدعيه انفسه وكذلك هنا اذا قال بعبه انما يصح ذلك فيما
 اذا كان مالوك للمخاطب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يبيعه مال نفسه الى آخر
 ما قدمناه ويجب تقييده أيضاً بغير أحد الزوجين والرحم المحرم وبما اذا لم يصرح في ملك المبيع
 (مهمة) في العزاية عن الزيادات - أو م فوباً ثم ادعى انه كان له قبل المساومة أو كان لا يبيعه
 يوم مات قبل ذلك وتر كد ميراثاً لا يبيع مالاً قال كان لابي وكان بالمبيع فساومته ولم يفتق المبيع
 ببيع ولو ادعاء أبوه يسمع أيضاً وكذا لو قال قضي لابي ومات قبل القبض وتر كد ميراثاً لابي يسمع
 أيضاً وان لم يقض للاب - متى مات وتر كد ميراثاً لا يقضي لان دوام المصداقة شرط ولا يمكن لانه
 لا يصلح خصاً به الما - أو مة وعلى هذا لو ادعى رجل شراً فوب وشهد له بالشرا من المدعي عليه
 وقضى أو لا ثم زعم أحد الشاهدين ان الثوب له أو لابي وورثه هو عنه لا يسمع دعواه لما قلنا
 ولو قال عند الثالث - هادئة هذا الثوب باعته منه - هذا السكنى لابي وورثته عنه يقضي بالمبيع
 ويسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على مدعاه قضي له لانه - دام التناقض ولو قال اقول لا ولم يؤدب
 الشهادة ثم ادعاه انفسه أو انه لا يبيعه وكاله بالمطاب يقبل وكذا اذا شهد بالاستحجار والاستيلاء
 أو الاستيلاء أو الاستمارة من المدعي بطل دعواه انفسه أو لغيره وسواء طلب حقيقة في هذه
 العقود والمدعي من المدعي عليه أو غيره ولو ساوم ثم ادعاه مع الآخر يقبل في نصيب الآخر ولا
 يقبل في نصيب المساوم ومساومة الابن لا تقع دعوى الاب لكن بعد موت الاب لا يجازي
 الدعوى وان كان الاب ادعاه وقضى له به أخذه الابن وقبل القضاء الما - أنفا ولو برهن وفي
 الاقضية - ساوم وله جارية أو زرع أرض أو غرة فقتل ثم برهن على أن الاصل ملكه تقبل وان
 ادعى القرع - مع الاصل يقبل في حق الاصل لا القرع فعلى هذا لو ادعى شرباً فقال المدعي
 عليه ساومني فخر أو اشتري مني لا يكون دفعا لجواز ان يكون الشجر له والقر لغيره وفي الخزانة
 ادعى عليه شيا فقال اشترى من فلان وأجزت المبيع لا يكون دفعا لان الانسان قد يبيع
 الغير ملك الغير وفي الحيط برهن على أن هذا الكر من لغيره من المدعي عليه انه كان آخر منه
 نفسه في عمل هذا الكر من يدفع وفي المتنق - متاجر فوباً ثم برهن انه لا يبيعه الصغير تقبل قال
 القاضي هذه على الرواية التي جعل الاستحجار ونحوه اقراراً بعدم الملك فندم كونه ملكاً جامع
 كونه ملكاً لغيره بخلاف ان يوجب عن الغير فاما على الرواية التي تكون اقراراً بانه ملك للمطوب
 لانه دعوى لغيره كالا - نسمع لنفسه انتهى (قوله مائة ودرهم) وكذا لو قال مائة ودرهم ان
 أو مائة وثلاثة دراهم كالي الثانية وعليه التعليل الا - في وأراد بدهم مال مقدرة فقبل الدثار
 وسائر الموزونات والمكبل والحاصل انه اذا ذكر بعد مدعي من الاعداد شي من المقدرات
 أو مدد مضاف نحو مائة وثلاثة أو افراس يكون بيانياً ولا يكون بيانياً كافي المنبيع
 (قوله كاهم دراهم) أي فيلزمه مائة درهم ودرهم في قوله على مائة ودرهم قال في المختار ولو
 قال له على مائة ودرهم قال كل درهم وكذا كل ما يكال ويوزن واعلم ان صاحب الدرر ذكر
 مير المائة بسبعة المجمع ولفظه اذا قال له على مائة ودرهم لزمه مائة دراهم ودرهم وتعبه
 عزى بان الصواب مائة درهم بالافراد واستدل بما في المقدمة الحاجية حيث قال ومير مائة
 والتمحوض مفرد اه واعتضه أيضاً عبد الحليم بان الالف في دراهم من طغيان القلم لان

(و) له على (مائة ودرهم)
 كاهم دراهم

على الحاصرة قطعة جلد ونحوها قال الاصمعي لا واحد اهل امن اقلها واحد اهل محمل عيني
 (قوله ونحوه) حديد لان اسم السيف يطلق على الكل (قوله بيت حزين يستود وسرد) مقتضى
 هذا التفسير ان يلزم البيت ايضا وفي الجوى وقيل يتخذ من خشب وثياب وهو ظاهر وفي
 العيني هو بيت يزين بالثياب والامر بالسور ويجمع على محمل قال مثلامسكي واسمه
 بشعانه وقيل غرثانه اه ويقال له الات الناموسية والظاهر لزومها لانهم امن مع هوامها
 وصدق الاصمعي على الكل كإلزامه العلاقة لصدق السيف عليها ويمكن الفرق بالاتصال وعدمه
 تأمل (قوله العبدان) بضم الذون جمع عود كدودجهم ديدان والدودج جمع ودة صحاح
 (قوله في قوصرة) بالتشديد وقد تحققت مختار الصحاح قال صاحب الجوهرة أما القوصرة
 فاحسب ادخلا وقد روى

انهم من كانت له قوصرة * يا كل منها اكل يوم مره

ثم قال ولا أدري ما صحة هذا البيت اه وهي وعاء القرمسوج من قصب ويسمى به امامام
 القرمسج او الانهى يسمى بالزنبيل كافي المغرب أقول والزنبيل معروف ويسمى في عرف الشام
 قفة فاذا كسرت شددت فقلت زنبيل لانه ليس في الكلام تعديل بالفتح كذا في الصحاح بقى ان
 يقال مقتضى قوله فاذا كسرت الخ فيضد جواز الفتح وقوله لانه ليس في كلام العرب الخ يقتضى
 عدم جوازه وبعبارة القاموس تفي بجواز جمع القلة (قوله جواق) كصايف جمع جواق
 بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها وعاء معروف قاصوس اى وهو العمدل
 (قوله انوب في منديل) لانه ظرف له وهو عاكف حقيقة فيدخل فيه على ما بينا زيلبي
 والمنديل بكسر الميم قال في المغرب منديل بنديل خيش اى شدة برأسه ويقال عندك منديل بالمنديل
 وعدت اى تعبت به جوى (قوله يلزمه الظرف كالمظروف لما قدمناه) اى من ان الصالح
 للظرفية حقيقة ان أمكن نقله لزماه والالزم المظروف فقط عندهما وكذا لو أقر بارض أو دار
 يدخل البناء والانهار اذا كانا في ما حتى لو أقام المقيم بينة بعد ذلك ان البناء والانهار والنص
 والحقن والعبدان الى لم يصدق ولم تقبل بينة كفى المنيع وغيره بخلاف ما لو قال هذه الدار
 افلان الابناؤها فانه في وكذا في سائرهما وان لم يصح الاستقناو يكون الكل للمرة لانه لو
 أقام البينة تقبل كافي الخاتمة (قوله لانلزمه القوصرة) لان من لا تقراع فكان اقرارا بالمتقزع
 (قوله كنوب في عشرة وطعام في بيت) هو على قوله ما وقياس محمد لزومهما (قوله فيلزمه
 المظروف فقط) عندهما والزعم محمد الكل لان التقيس قد يلف في عشرة وفوقه بما لو قال
 كرباس في عشرة حريرا (قوله لا تكون ظرفا لاجتماعه) والممتنع عادة كالممتنع حقيقة وفي قد
 نافي بمعنى بين اى على معنى البين والوسط مجازا كقوله تعالى فادخلني في عبادى فوق الشك
 والاصل برائة الذمة والمال لا يجب مع الاحتمال وفي كلام الشرح ان في في الآية بمعنى مع
 (قوله ومعنى على) لان غصب الشيء من محل لا يكون مقتضا غصب المثل كافي النهاية عن
 المبط زيلبي في تعديل قوله بخلاف ما اذا قال غصب كذا على جار حيث يلزمه الا كاف
 دون الجار لان الجار مذكور لبيان محل المقصوب حين اخذته فبما هذا اذا قال خسة في
 خسة ومعنى على فقد أقر باغتصاب خسة مستقرة على خسة فالمقصوب هو الخسة المستقرة

ونحوه (وجملة) بما يقم
 بيت حزين يستود وسرد
 العبدان والكوكب وقيل
 في قوصرة أو بطهام في
 حوالق أو في (سقية أو
 نوب في منديل أو) في
 نوب يلزمه الظرف
 كالمظروف لما قدمناه
 (ومن قوصرة) مثلا لا
 يلزمه القوصرة ونحوها
 (كنوب في عشرة وطعام في
 بيت) فيلزمه المظروف فقط
 لما مر اذا العشرة لا تكون
 ظرفا لاجتماعه (وجملة
 في خسة ومعنى على

قوله شددت الخ كذا
 بالاصل ونص الصحاح
 والزنبيل معروف فاذا
 كسرت شددت فقلت زنبيل
 أو زنبيل الخ تأمل اه
 معصية

تأقوله خيش هكذا بالاصل
 فليجرو

والخسة المستقرة عليها مذكورة لبيان محل المقصوب حين اخذته وغصب الشيء من محل
 لا يكون مقتضا غصب المثل تأمل (قوله أو الضرب خسة) لان أثر الضرب في تكثير
 الاجزاء لا في تكثير المال دور قال في اللؤلؤ الجلية ان عني بعشرة في عشرة الضرب فقط
 أو الضرب وتكثير الاجزاء بعشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزمه مائة (قوله لما مر)
 اى في الطلاق من أن الضرب يكثير الاجزاء لا المال فاذا قلت خسة في خسة تريد به أن كل درهم
 من الخسة مثلا خسة اجزاء وفي اللؤلؤ الجلية اى فيما اذا قال له على عشرة في عشرة ان
 نوى الضرب ان قال نويت تكثير الاجزاء لا يلزمه الا عشرة وان نوى تكثير العين لزمه
 مائة وان نوى الضرب ولم ينوش بما آخر لزمه عشرة لا على نية الاجزاء انتهى وهذا
 يقتضى ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها ومعلوم ان ذلك عند الصاحد أما عند الاتفاق
 فالامر ظاهر (قوله والزمه زفر بخسة وعشرين) وهو قول الحسن بن زياد وفي الشارح
 وقال زفر عليه عشرة فله لى زفر زفر وايتين وفي القريب ذكر ان مذهب زفر من قول
 الحسن كاذ كره العيني مخالفا لزيادى قال في التبيين وقال زفر عليه عشرة وقال الحسن بن
 زياد خسة وعشرون لعرف الحساب لانهم يريدون به ارتفاع أحد العددين بقدر العدد
 الآخر ولزفر أن حرف في يستعمل بمعنى مع وان ما يراى به ارتفاع أحد العددين بقدر الآخر
 عند الخواص من الناس فتعين الجواز المتعارف بين الناس وقلة الماتعة ذكرت الحقيقة وهي
 الظرفية لى ولا يدار الى الجواز لان الجواز متعارض لان استعماله على الواو ومعنى مع ومعنى
 على وليس جعلها على البعض أولى من البعض فقلت اه ملخصا (قوله وعشرة ان معنى مع)
 لان الما نظ يحتمل المعية فقد نوى محتمل كلامه فيصدق وفي البيانية على درهم مع درهم أو معه
 درهم لزمه وكذا قبله أو به مده وكذا درهم فدرهم أو ودرهم بخلاف درهم على درهم أو قال
 درهم درهم لان الثاني تا كيدوله على درهم في قفيز برلزمه درهم وبطل القفيز كعكسه وكذاله
 فرق زيت في عشرة بخاتم حنطة ودرهم ثم درهم ان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه لا بداية
 اه ملخصا وفي الحاوى القدسي له على مائة ونيف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب
 من ألف عليه أكثر خمسمائة والقول له في الزيادة (قوله كما مر في الطلاق) من أنه لو قال
 أنت طالق واحدة في ثنتين طاعت واحدة ان لم ينو أو نوى الضرب وان نوى واحدة وثنتين
 فثلاث وان نوى مع الثنتين فثلاث وبنتين في ثنتين بنية الضرب ثلثان وان نوى الواو أو مع
 كما مر وكذا يقال مثله في مسئلة ان لو قال له على عشرة في عشرة ان نوى الضرب بان قال نويت
 تكثير الاجزاء لا لزمه الا عشرة وان نوى تكثير العين لزمه مائة وان نوى الضرب ولم ينوش بما
 آخر لزمه عشرة لا على نية الاجزاء كافي اللؤلؤ الجلية وهذا يقتضى ثبوت خلاف في هذه
 الصورة ونحوها لان ذلك عند الصاحد أما عند الاتفاق فالامر ظاهر كما مر قريبا تأمل (قوله
 تسعة) اى عند الامام وعندهما عشرة وعنده زفر ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول
 والاخر حدا واحدا لا يدخل في الحدود ودواهما ان الغاية يجب ان تكون موجودة اذا لمعه درهم
 لا يجوز ان يكون درهم موجود ووجوده يوجب تدخل الغاية وله ان الغاية لا تدخل في
 المقيال ان الحد يغير الحدود لكن هذا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث

او (الضرب خسة) لما مر
 والزمه زفر بخسة وعشرين
 (وعشرة ان معنى مع) كما مر
 في الطلاق (ومن درهم الى
 عشرة أو ما بين درهم الى
 عشرة تسعة) لا دخول الغاية
 الاولى ضرورة اذ لا وجود
 لما فوق الواحد بدونه

لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية دور وفي المنع ولان
 العدد ينقض ايته اذا ما كان اخر جتنا الاول من ان يكون ايته اذ اصابنا الثاني هو الاول فيخرج
 هو ايضا من ان يكون ايته كالاول وكذا الثالث والرابع الخ فيؤدي الى خروج الكل من
 ان يكون واجبا وهو باطل اه والمراد بالغاية الثانية المقدم للمذموم كقولنا الغاية في العشرة
 العاشر وفي الاف الاخر ٢ الاخير وهكذا قاله ابو حنيفة في الغاية الاولى استحسن وفي
 الثانية قياس وما قاله في الغايتين استحسن وما قاله في رفع ما قبله في قاضي زاده (قوله)
 بخلاف الثانية) اي ما بعد الى فان لثلاثة وجودا بدون العاشر فلا دليل على دخوله فلا يدخل
 بالشك (قوله وما بين الحائطين) اي بخلاف ما بين الحائطين اي لو قال له في داري من هذا
 الحائط الى هذا الحائط قائم - ما لا يدخلان في الاقرار لان الغاية لا تدخل في المقياس في المحسوس
 ولا المدخلات ما تارة - ثم وبخلاف المدوم فانه لا يصلح هذا الوجود وجوده بوجوبه
 ومن ذلك لو وضع بين يديه عشرة دراهم مرتبة فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم وأشار
 اليه الفلان لم يدخل الدرهم ان تحت الاقرار بالاتفاق كافي المذبح (قوله فلذا قال) اي لما
 كان في المدوم تدخل الغاية الاولى دون الثانية قال وفي له كحسنة الخ لان الكرم معدود
 بانه بركة فكل ما كان من قبيح الى عام القبيح من قبيح حنطة وشعر فتدخل الغاية
 الاولى ولا يدخل القبيح الاخير من كماله لانه ذكر الشعر بعد الى فيلزمه كحسنة وشعر
 الاقتران قال في المنع لان القبيح الاخير من الشعر هو الغاية الثانية وهذا يلزمه الكرم ان
 (قوله الاقتران) من شعر قال القدر في التقريب قال ابو حنيفة فيمن قال فلان على ما بين
 كرسعير الى كرسعير لزمه كرسعير وكرسعير لزمه كرسعير لزمه كرسعير لزمه كرسعير لزمه كرسعير
 ان الغاية لا تكون اكثر الشيء ولا نصفه والكسر عبارة عن جملته من القفران فوجب ان يصير
 الاتمام الى واحد منها اه شاي من الاتمام ومثل هذا يقال في مسألة المصنف ونقل
 الشاي ايضا من قاضيهان لو قال له على ما بين مائة الى مائة في قول أبي حنيفة يلزمه مائة
 وتسعة وتسعون فتدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية اه ولو قال من عشرة دراهم الى
 عشرة دراهم فلهذا يلزمه الدراهم وتسعة دراهم وعندهما الكل ذكر الزبالي عن النهاية
 وانظر ما وجه لزوم الكرم من الشعر الاقتران مع انه جعل الغاية نفس الكرم (قوله لما سر) اي
 من ان الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة والغاية الاولى داخله لضرورة بناء العبد عليه
 واعلم ان المراد بالغاية الثانية المقدم للمذموم كقولنا الغاية في العشرة العاشر وفي الى ألف الفرد
 الاخير وهكذا على ما يظهر في قال المتقدم ذكر الاتقاني عن الحسن انه لو قال من درهم الى
 دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشياء على من شاة الى بقرة لم يلزمه شيء سواء كان بينهما أولا
 ورأيت معزيا بشرحها قال ابو يوسف اذا كان بفريق بينهما فلهما عليه ولو قال ما بين درهم الى
 درهم فلهما درهم عند أبي حنيفة ودروهم ان عند أبي يوسف سألني (قوله له ما بينهما)
 فقط) اي دون الحائطين لقيامهما بانهما شرب بلاية عن البرهان وعلى المسئلة في الدرر
 تبعه الزبالي بقوله لما ذكرنا ان الغاية لا تدخل في المقياس اه ولا يخفى ما فيه بالنسبة لا بمد
 لدخوله في قياس سبق بخلاف ما هنا اه اذا زاد العيني على ما اقتصر عليه الزبالي حيث قال لان

قوله الاخر الاخر له
 الفرد الاخير كما سياتي في
 هذه المسئلة

بخلاف الثانية وما بين
 الحائطين فلذا قال (و) في له
 كرسنة الى كرسعير
 لزمه (الاقتران) لانه
 الغاية الثانية (ولو قال له
 على عشرة دراهم الى عشرة
 دراهم يلزمه الدراهم وتسعة
 دراهم) عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه لما صرح به
 (وفي) (من داري ما بين
 هذا الحائط الى هذا الحائط
 له ما بينهما) فقط

الغاية لا تدخل في المحسوس ولا المدخلات ما تارة قدم اه وقدمناه قريبا (قوله لما سر)
 هو لم يقدم له تعديلا وانما ذكرنا قوله من درهم الى عشرة أو بين درهم الى عشرة وقد
 ذكره في المنع بقوله بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود في أصله - هذا لا يدخلان اه
 والمحسوس هو هذه المسئلة ط (قوله وصح الاقرار بالحل) سواء كان حل أمة أو غير هابان
 يقول حل أمي أو حل شاتي فلان وان لم يبين له سبب لان له نصيبه وجها وهو الوصية من غيره
 كان أو وصي رجل بعد حل شاة مثلا لا تخرومات فاقتراب - بذلك فله عليه حوى (قوله)
 المحلل) اسم فاعل من أحل اي يصح ان يحمل عليه لفظ الوجود فيقال هذا المحلل موجود وهو
 أهم من كونه لان ماله أولا ٢ فانها اذا ولدت بعده لدون نصف حول كان موجودا محققا ولدون
 حواين لومة مئة شعير محققا لكنه يمكن ويمكن أن يقال انه محقق شرعا لثبوت نسبه وكذا غير
 الاذي اذا قدر بادي مدة الحل المتصورة فيسه كان محققا وجوده فلوقال المعلوم وجوده أو
 المحلل كافي التبيين لكان أظهر واستغنى عن التكلف واقتصر على المعلوم وجوده لما علم في
 مسألة المعتدة انه معلوم شرعا ولعل أصل العبارة كالتبيين في مسألة لفظ المعلوم من قول الناصح
 مع انه يريد على قوله المحلل ما لوجاهته به المروجة لدون سنتين فانه محقق وجوده بمعنى الامكان مع
 انه لا يصح الاقرار به حينئذ فيقتضي الاقتصار على قولنا المعلوم وجوده ويدخل فيه ولد المعتدة
 لدون السنتين كما عات (قوله بان تلد) أي الامه (قوله لدون نصف حول لومروجة) وانما كان
 كذلك لما تقرران أقل مدة الحل سنة أشهر أو أكثره استثنان فاذا كانت من زوجة وجاءت بالولد
 لاقل من ستة أشهر علم انه موجود وقت الاقرار وكونه ابن الزوج لا يمنع الاقرار به لغيره لان
 ولد الامه رقيق كافي الدرر (قوله أولدون حواين لومة مئة) أي لو كانت معتدة فقامت به لاقل
 من حواين يصح الاقرار به لانه لو يوجد وقت الاقرار (قوله لثبوت نسبه) اي انه لما حكم
 الشارع بقبول نسبه من المطابق كان حكما بوجوده وقت الاقرار به (قوله ولو الحل غير آدمي)
 كحل الشاة مثلا بان قال حل شاتي فلان كما هو بشرط ان يتيقن بوجوده وقت الاقرار (قوله)
 ذلك) أي الحل ولا حاجة اليه لان الموضع للاضمار (قوله يمكن في الجوهرية) الاستدراك
 على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذا يلزم فيلزم ذكر (قوله أقل مدة
 حل الشاة الخ) سياتي في كتاب الوصايا انقلا عن القهستاني ٣ ان أقل مدة الحل ثلاث سنين
 أشهر ولأقل احدى عشر ولأقل وللخيل والخيل سنة وللبقرة تسعة أشهر وللشاة تسعة أشهر
 ومثله المعز وللسنور شهران وللكلب أربعون يوما وللطير احدى وعشرون يوما (قوله وصح
 له) اي للعمل المحلل وجوده وقت الاقرار بان جاءت به لدون نصف حول أو سنتين أي وهي
 زوجة حلال وأبوهم ميت أما لو جاءت به سنتين وأبوهم حي ووطء الام له - لعل فلا قرار باطل لانه
 يحال بالملوك الى أقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاحقية ولا حكم بياينة
 وكفاية (قوله ان بين سببها صالحة تصوير العمل) اي بتصويره لعله العمل اي بان بين سببها صالحة
 لثبوت الحكم له (قوله كالارث والوصية) الكافي استقصائية لا لخصار السبب الصالح فيهما
 (قوله فورثه) الحل واستمكت من مال المورث الفاضلا (قوله والا) أي وان لم يبين سببا

لما سر) وصح الاقرار بالحل
 المحلل وجوده وقته) اي
 وقت الاقرار بان تلد لدون
 نصف حول لومروجة أو
 لدون حواين لومة مئة
 اثبتت نسبه (ولو) الحل
 (غير آدمي) وبه قدر بادي مدة
 يتصور ذلك عند أهل الخبرة
 فيبلى يمكن في الجوهرية
 أقل مدة حل الشاة أربعة
 أشهر وأقلها البقية الدواب
 ستة أشهر (و) صح (له ان
 بين) المقر (سببها صالحة)
 يتصور العمل (كالارث
 والوصية) كقوله مات
 أبوه فورثه أو ادعى له
 فلان فيجوز والا فلا

مطاب
 أقل مدة الحل ثلاث سنين
 وغيره

صالحان لم يبين سببا أصلا أو بين سببا غير صالح لا يصح الاقرار بل يلفو كما يأتي قريبا (قوله
 كباقي) أي في قوله وان فسر الخ (قوله لا قل من نصف حول) أي بان كانت ذات زوج أو لا قل
 من اثنين ان كانت معقدة فان ولدته لا كثر من ستة أشهر لم يستحق شيئا سوى ومثله في ابن
 الكمال (قوله وان ولدت حيين) أي ذكرين أو اثنين (قوله فلهما) لان مجموعهما هو الحمل وهو
 خير لئلا يندم حذف تقديره فالموث أو الموصى به وقوله نصفين نصب على الحال من الضمير في
 الخبر أي فلهما نصفين (قوله فكذلك) أي نصف فان في الوصية لان المال للمل وهو
 مجموعهما أو لا أرجح لانهما على الاتخاف (قوله بخلاف الميراث) فان فيه لذكركم مثل
 حظ الاثنين (قوله لو رثته ذلك) لاجابة الى اسم الإشارة (قوله الموصى والمورث) عبارة
 البحر وان ولدت ميتا يرث الموصى أو ورثة أبيه اه قال العلامة الرمي أقول بعض
 اذا قال المقر أوصى به فلان ثم ولد ميتا فانه يرث الموصى الذي قال المقر انه أوصى
 للمل وقوله أو ورثة أبيه يعني ان قال المقر مات أبوه فورثته فانه يرث الموصى به أو ورثة أبيه ان ولد ميتا
 فلا يقول المقر في المستثنين (قوله لادم أهلية الجنين) أي لان هذا الاقرار في الحقيقة فلهما
 أي الموصى والمورث وانما يفتل للجنين بعد ولادته حيا ولم يفتل حيا فيكون لورثتهما كافي
 الدرر والحاصل ان الحمل لا يكون اهلا لان يرث ويورث ويستحق الوصية الا اذا خرج أكثر
 حيا (قوله كهبة) أي للعمل فانما لا تصح لان حكمه اثبوت الملك للمل وهو واجب والحمل لا يملك
 (قوله أو يسع أو اقراض) بان قال الحمل باع مني أو اقترض في دور اذ لا يتصور شيء منه من
 الجنين لاحقة حقيقة وهو ظاهر ولا يحال انه لا يولي عليه (قوله أو ابيعهم الاقرار ولم يبين سببا) بان قال
 حمل فلانة كذا (قوله انما) أي هل فلا يلزمه شيء بضاعة من أبي يوسف لان مطلق الاقرار
 ينصرف الى اقراره بسبب التجارة وله ذلك اقرار المأذون واحد المتقاضين عليه فيه صيركا
 اذا صرح به ولا يصح فكذلك اذا درر (قوله وحمل محمد الميم على السبب الصالح) لانه يحتمل
 الجواز والفساد وان الاقرار اذا صدر من أهله مضاعفا الى محله كان حجة يجب العمل بها ولا نزاع
 في صدوره من أهله لانه هو المقروض وأمكن اضافته الى محله بجملة على السبب الصالح
 الكلام العاقل على الصفة كالعهدة المأذون اذا أقرب دين فان اقراره وان احتمل الفساد بكونه
 صدقا أو دين كذالة والصحة بكونه من التجارة كان محضا نصصا لكلام العاقل عناية وأبو
 يوسف يهمله لان الجواز وجهين الوصية والارث وابطالانه وجوها وليس أحدهما يؤول من
 الاخر فحكم بالفساد نظيره لو شري عبد بالف ثم قبل النقد بابعه وعيدا آخر من البائع بالف
 وخمس مائة وقيمة ماسوا فانه يبطل وان أمكن جوازه بان يجعل الان أو أكثر حصة المشتري
 والباقي حصة الآخر زيلعي وفيه نظر اذ لا نسلم ان تعدد جهة الجواز توجب التمسك بالباقي
 في حصة الحمل على الجواز صلاحية فرد من الوجهين وان لم يبين خصوصية ألا ترى ان جهالة
 نفس المقر به لا تمنع صحة الاقرار انما قاف كيف غنهها بجهة سبب المقر به سوى
 عن قاضي زاده وهذا ترجيح من قول محمد ويقرى بجهت قاضي زاده ما ذكره في الشرع بلالية
 حيث قال واثبات أن بقول قد تدفع من الزباني في الاقرار بالجهول انه اذا لم يبين السبب
 يصح ويحمل على انه وجب عليه بسبب نصح جهة الجهالة فما الفرق بينه وبين ما ذكره من

قوله لان ما له أولا هكذا
 بالاصل وانصر العبارة
 كباقي (فان ولدته حيا الاقل
 من نصف حول) هذا قوله
 (فلهما وان ولدت حيين
 فلهما) نصفين ولو احدهما
 ذكرا والاخر أنثى
 فكذلك في الوصية بخلاف
 الميراث (وان ولدت ميتا
 فبرث لورثة ذلك) الموصى
 والمورث) لادم أهلية
 الجنين (وان فسرهما)
 لا يتصور كهبة أو يسع أو
 اقراض أو ابيعهم الاقرار
 ولم يبين سببا (فما) وحمل
 محمد الميم على السبب
 الصالح وبه طائفة الثلاثة
 (و) أما (الاقرار بالرضيع)

عدم حله على السبب الموجب للصحة على قول القائل به وفي كل احتمال الفساد والصحة
 اه وفي التبيين ولا يقال ان ظاهر اقراره يقتضي الوجوب فكيف يدور على ابطاله ببيان
 سبب غير صالح والابطال رجوع عن الاقرار وهو لا يملك الرجوع لانه قول ليس برجوع
 وانما هو بيان سبب يحتمل لانه يحتمل ان أحدا من أوليائه باعه منه خطيب ان ذلك صحيح
 فيقر به ويضيقه الى الجنين مجازا اه ملخصا ثم على قول محمد اذا صح الاقرار مع ايمام السبب
 ثم ولد الحمل ميتا أو لم يوجد حمل من برد المقر به برجع وأخاف في الزبلي والعناية انه فصل
 ان له ثلاثة ثلاث صور اما ان يبيعهم الاقرار وهو على الخلاف واما ان يبين سببا صالحا فيجوز
 بالاجماع واما ان يبين سببا غير صالح فلا يجوز بالاجماع فان قيل ظاهر اقراره يقتضي الوجوب
 فكيف يدور على ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال رجوع وهو في الاقرار لا يصح أجيب
 بانه ليس برجوع بل ظهور ~~كذب~~ بيقين كالمو قال قطعت يد فلان عمدا أو خطأ أو يد فلان
 صفة اه ثم قال المتأله بد الخليم وقيل أبو حنيفة مع أبي يوسف واختار صاحب
 الهداية قول أبي يوسف على ما هو دأبه في ترتيب المسائل وثمة صاحب الوقاية حيث ترك
 قول محمد رأسا إشارة الى وجهان قول أبي يوسف وعليه أكثر الشراح حيث هو واجب له اه
 ثم قال فظهر ان قول أبي يوسف هو المختار وأقوى وان من قال ولم تظهر فيما عني من
 المعبر ما يرجح قول أحدهما على قول الآخر اظهر عدم تنبيهه كالا يقتضي اه (قوله
 فانه صحيح) لان الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت الملك للمقر له من غير نص دقيق لكن
 بطلانه يتوقف على ابطاله كافي الاقراء واما الاقرار للصغير فلا يتوقف على تصديقه فيه
 انما المقر به له ملكه بمجرد الاقرار ولا يصح اقرار المقر به بذلك للصغير كاقضاء عن الغير
 الرمي موضحا فراجع ان ثبت (قوله لان هذا المقر الخ) قال العلامة الاتقاي بخلاف
 ما لو أقر رضيع أن عليه ألف درهم بالبيع أو الاجارة لان الرضيع من أهله لا يستحق الدين
 بهذا السبب بقبارة وليس له لانه يتجره ان كان لا يتجره ويتجره بخلاف الجنين اه أي
 لا يلى أحدهما قال بعض الفضلاء الفرق بين الرضيع والحمل حيث جاز الاقرار وللولدون
 انه قرض أو قرض مبيع ولم يجز الثاني لانه لا يتصور البيع مع الجنين ولا يلى عليه أحد بخلاف
 الصغير اثبوت الولاية عليه فيضاف اليه عهدة الولي مجازا هكذا فهمت من كلامهم اه (أقول)
 وجه في المحيط صحة الاقرار للصغير وان بين سببا غير صالح بانه أقرب وجوب الدين بسبب
 وان لم يثبت لانه لا يتصور من السبي في الاقرار بالجنين كالمو كذبه المقر له في السبب بان قال لك
 على ألف غصبا فقال المقر بل دينا يلزمه المل وان لم يثبت السبب كذا هذا ومنه في الحواشي
 الحربية (قوله في الجلالة اشياء) قال محشي الحوى يعني لان البيع أو القرض صدر
 من بعض أوليائه فاضافة الى الصغير مجازات هي (قوله أقرب شيء على انه بالخيار الخ) يعني
 بان قال له على ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة أو عارية فاعطاه أو لم يعطه على اني بالخيار
 ثلاثة أيام منح (قوله لزمه بالخيار) لوجود الصيغة الملزمة (قوله فلا يقبل الخيار) لان
 المقصود من الخيار هو القسح ولما لا يحتمل الاقرار بالفسخ لم يميز شرط الخيار لزمه الحال
 لانه ان كان صادقا فهو واجب العمل به وان لم يجز وان كان كاذبا فهو واجب الرد فلا يتغير

قوله (صحيح وان بين) المقر
 (سببا غير صالح منه حقيقة
 كالاقراض) أو من مبيع
 لان هذا المقر محل اثبوت
 الدين للصغير في الجلالة اشياء
 (أقرب شيء على انه بالخيار)
 ثلاثة أيام (لزمه بالخيار)
 لان الاقرار اختيارا فلا
 يقبل الخيار (وان وصاية
 صدقة المقر له في الخيار)

باعتباره وعدم اختياره وانما تأثير اشتراط الخيار في العقود لا يتغير من له الخيار بين نفسه
وامضائه درر وعذابه فان قيل الاقرار بغير دليل هو فسخ قلنا ليس بفسخ للاقرار لانه رفع
لشيء بعد ثبوته ورد الاقرار ليس رفعه بل هو ثبوته في حقه بل يبان انه غير ثابت امره لانه
يحق الصدق والكذب فاذا كذبه المقر له ثبت الكذب في حقه لانه اقرار على نفسه واذا صحت
الزعم كذب في حقه فظهر ان الاقرار لم يثبت من الاصل بخلاف البيع لانه تصرف بغير
الفسخ بعد وقوعه لان ما هو المقصود منه وهو الملك عابثه فسخ بانفساخ البيع لانه ثابت به
والقصد من فسخ البيع فسخ حكمه فاذا كان حكم البيع بحقه الا لفسخ كان السبب
كذلك وحكمه (قوله لم يثبت صدقه) الاولى حذفه بل ينبغي ان يقول فانه لم يثبت لان
وصلية فلا جواب لها ح اي بل جوابها هو من الكلام السابق الا ان يقال هذا بيان
لذلك المفهوم فلا اعتراض حينئذ (قوله الا اذا اقر بعدد) اي يدين لزمه بسبب عقد الخ
يقول له على ألف من مبيع بخيار (قوله وقع بالخيار) فحينئذ ثبت الخيار له اذا صدقه المقر له
أو أقام عليه بيته الا ان يكذبه المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له كما يأتي قريبا
فان قيل ان لم يقبل الاقرار الفسخ فالسبب الذي به وجب المال وهو التصاريح تقبل فيجب
ان يكون الخيار مشروطا في سبب الوجود قلنا السبب غير مذكور وانما يثبت به مذكور
ضرورة صحة الاقرار واذا ثبت مقتضى صحته اعتبره مذكور في حقه نقط دون صحة الخيار
وأما اذا قال على ألف من مبيع بخيار فصح ان صدقه المقر له أو برهن لان المقر له عقد يقبل
الخيار وهو من العوارض فلا بد من التمسك بدين أو البيان وان اقر بدين بسبب كفاية على انه
بالخيار مدة مائة لومة ولو طويلا جاز ان صدقه لان الكفاية تقتضي من الجهة والخطر
مالا يصدق له البيع فاذا جاز شرطه فيه فصح ان يقر بدينه لان اطلاق الخيار في البيع ينافي
حكمه المالك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وحكم الكفاية لزوم الدين وانه يصح
مطلقا ومقيدا مقدسي (قوله لانه منكر) للخيار في العقد الذي هو من العوارض والقول
في المانع منكر (قوله أو قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى حلي وانما جازت الكفاية مطابقة
ومقدمة لان حكمها هو لزوم الدين وهو يصح مطابقة مقدمه فلا يملك كون اشتراط الخيار
كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوفيق فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار ينافي حكم
البيع لان حكمه المالك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وبينهما منافاة والحاصل
انه كان البيع عقدا يصح فيه شرط الخيار ولا يزداد فيه على ثلاثة أيام عند الامام والكفاية
عقد أيضا يصح فيه شرط الخيار ويصح اشتراطه مدة طويلة أو قصيرة لانها عقد تبرع يتوسع
فيما به ان تكون المدة مائة لومة لكن قد مر في سنة خمس وعشرين به ان المائتين والالف
أمر حضرة السلطان نصره الرحمن اسائر قضائه ونوابه في الممالك الخمسة بالحكم على قول
الصاحبين في امتداد خيار الشرط اكثر من ثلاثة أيام موافقا لما في المادة الثلاثمائة من الجز
الاول من كتاب البيع من الاحكام العبدية بين كنت في الاستانة العلية ومشرقا بتوطي
بذلك الجمعية العلية بأمر من حضرة نصره الله تعالى بجمعها (قوله اذا صدقه) فاذا كذبه
بزمه المال من غير شرط والقول له لانه يدعي عليه التأخير وهو ينكر اتفاقا (قوله لان

لم يثبت صدقه (الا اذا اقر
بعدد) بيع (وقع بالخيار له)
فصح باعتباره لانه قد اذا
صدقه أو برهن فلذا قال
(الا ان يكذبه المقر له) فلا
يصح لانه منكر والقول له
(كافة) راره بدين بسبب
كفاية على انه بالخيار في مدة
ولو) المدة (طويلة)
أو قصيرة فانه يصح اذا
صدقه لان

الكفاية عقد أيضا) لانه لا تشبهه المستفاد من الكاف (قوله بخلاف ما مر) أي من قوله
أقر بشي كما بيناه (قوله لان افعال) لان الشيء المقر به فرض او غصب أو ودية أو عارية
قائمة أو مستهلكة فالفرض وما عطف عليه افعال قد أخبر بوقوعها فلا يصح فيه اشتراط الخيار
(قوله الامر بكتابة الاقرار) بخلاف امره بكتابة الاجارة وأشهد ولم يجزعه قد لا تنفعه اشياء
(قوله اقرار حكمي) لان الامر انشاء والاقرار اختيار فلا يكونان من نفس حقيقة بل المراد ان
الامر بكتابة الاقرار اذا حصل من جهة الاقرار حكمي عن الدرر (قوله يكون بالبيان) بالبيان
الموحد والنون ومقتضى كلامه ان مقتضى المتن من قبيل الاقرار بالبيان والظاهر ان من
قبيل الاقرار بالبيان دليل قوله كتب أم لم يكتب وبدليل ما في المنع عن الثانية حيث قال
وقد يكون الاقرار بالبيان كما يكون بالمالان رجل كتب على نفسه مذكرة حق بضرورة قوم أو مالي
على المالان لم يكتب ثم قال اشهدوا على هذا الفلان كان اقورا ا هـ فان ظاهر التركيب ان
المسئلة الاولى مثال للاقرار بالبيان والثانية للاقرار بالمالان فتأمل ح (قوله خط
اقرار) أي الخط الدال على اقراره فلاضافة من اضافة الدال الى المدلول والدلالة التقرائية
وفي احكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئا لا تحل الشهادة قال القاضي الذبياني ان
كتبه من يد راعي كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا أو ما بهد فلان على كذا يحل
لشاهد ان يشهد وان لم يقل اشهد على به والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة
ولو كتب وقراءه عند الشهود حات وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على عاقبه ان
علو عاقبه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر مالا واخرج خطا وقال انه خط
المدعى عليه بهذا المال فانه ذكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخططين مشابهة ظاهرة تدل
على انه خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يرد على ان يقول هذا خطي
وانا حررتة كن ليس على هذا المال وتمة لا يجب كذا هنا الا في دفتر الحساب والبيع
والصرف انتهى ومثله في البرازية قال الساجي في المقدسي من الظهيرية لو قال وجدت
في كتابي ان له على الف أو وجدته في ذكرى أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي ان له
على كذا كانه باطل وجاعة من ائمة بلخ قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البياع فهو لازم
عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له وما لا ناس عليه صيانة عن الفساد والبناء على العادة
الظاهرة واجب انتهى فكذا صدقنا من هذا ان قول ائمة لا يعمل بالخط يجري على عومه
واسدنا دفتر المدعي اقرار البياع لا يظهر بل الاولى ان يميز الى جماعة من ائمة بلخ وان بقيد
بكونه فيما عليه ومن هنا يعلم ان رد الطرسي في العمل به مؤيد بالذهب فليس الى غير ذلك
وانظر ما تقدم في كتاب القاضي الى القاضي وما قدمناه في الشهادات وحاصل ما تحرر في مسألة
الخط ان عامة علماءنا على عدم العمل به الا ما وجدته القاضي في أيدي القضاة الماضين وله
رسوم في دواوينهم أي السجلات وخط الحساب والبيع والصرف وان لم يكن معذونا
ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم على أنفسهم في دفاترهم المهمة ووظيفة عدمهم
بخطهم المعلوم بين التجار وأهل البلد فهو حجة عليهم ولو به مدعوتهم وكذلك كتاب الامان
والبركات السلطانية والدفتر الخائفي كما قدمنا ذلك في الشهادات مؤيد بادلتهم فراجع

الكفاية عقد أيضا
بخلاف ما مر لان افعال
لا تقبل الخيار قريبا
(الامر بكتابة الاقرار)
اقرار حكمي فانه كما يكون
بالمالان يكون بالبيان
فلو قال للمالك اكتب
خط اقرارى بانف على
او اكتب بيع داري
او طلاق امرأتى صح كتب
أم لم يكتب وحل للمالك
ان يشهد الا في حد وقود
خاتمة وقد منافي اشهادات

انه يكون سينفذ في عريضة ان يقضى عليه فلزم رد نهاده كما ترد شهادة أهل قرية رجة دفع
 قتيلا وقد ادعى عليه القتل على بعضهم فلو لم يعلو هذا القرع فخرج على قول الفقيه لكان
 ظاهر الالبان لم يدفع هذه الشهادة مفرعا عن نفسه فاعلم (قوله) انه على ألف الخ) نقل المصنف في
 المنع من الخاتبة روايتين عن الامام ليس مافي المتن واحدة منهم احداهما ان يلزمه المالان ان
 اشهد في الجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان اشهد غيرهما كان المال واحدا او آخرهما
 انه ان اشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا واشهد على اقراره الثاني الاولين او
 غيرهما ا هـ فلزم المالان ان اشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا معاذ كونه قتل في الدر عن
 الامام الاول وابدل الثانية بمأذ كره المصنف متابعه له واعترضه في العزيمة بما ذكرناه
 ابتداء قول ثالث غير منتهى الى اشد ولا مـ طور في الكتب نامل (قوله في مجلس آخر) بخلاف
 ما لو اشهد اول واحد او ثانيا آخر في موطن او موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو اشهد على
 الاول واحد او على الثاني أكثر في مجلس آخر فالمال واحد معناه وكذا عندنا على الظاهر
 مـ (قوله لزم المالان) اعلم ان تكرار الاقرار لا يخلو اما ان يكون مقبلا بسبب أو وطاذا
 والاول على وجهين اما بسبب مقبلا يلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب مختلف
 فالمال مطلقا وان كان مطلقا فاما بصلك أو لاو الاول على وجهين اما بصلك واحد فالمال واحد
 مطلقا أو بصلك في المالان مطلقا أو اما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده
 واحد معناه وان كان في موطنين فان اشهد على الثاني شهود الاول فمال واحد عنده الا ان
 يقول المطاوب هما مالان وان اشهد غيرهما فمالان وفي موضع آخر منه على عكس ذلك وهو
 ان اتحد الشهود فمالان عنده والا فواحد عنده أو ما عده فاختلاف المشايخ منهم من قال
 القياس على قوله مالان وفي الاخصان مال واحد واليه ذهب السرخسي ومنهم من قال على
 قول السرخسي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام انتهى فلهذا من
 المتأخرانية وكل ذلك مذهبهم من اشترح به ظهر ان مافي المتن رواية منقولة وان اعترض
 العزيمة على الدرر مردود حيث جعله فولا بمقتضا غير مـ طور في الكتب مستند الى انه في
 الخاتبة سـ في المـ مثلا روايتين الاولى لزوم مالين ان اتحد الشهود والا فمال واحد الثانية
 لزوم مالين ان اشهد على كل اقرار شاهدين اتحد أو لا وقد اوضح المسئلة في الولوالجية فراجعها
 وسند كونهما اقرارا بيا ان شاء الله تعالى فقد تحقق ان كلام المصنف هنا هو مافي الخاتبة وليس
 فيه ما يخالف مافيها كما لا يخفى على من نظر فيها (قوله الفان) بدل كل من قوله المالان قال في
 الاشياء واد ان عدد الاقرار بوضع من لزمه الشبان الا بالاقرار بالقتل بان قال قتلت ابن فلان ثم
 قال قتلت ابن فلان وكذا في العبد فهو اقرار بواحد لأن يكون معنى ادين مختلفين وكذا
 التزويج والاقرار بالجرحة فهو ثلاث ولا يشبه الاقرار بالمال في موضعين ا هـ قال في الدر
 هذا عند أبي حنيفة لكن بشرط مغايرة الشاهدين الاخرين للاولين في رواية وبشرط عدم
 مغايرته حاله مافي أخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول وعندهما لا يلزمه الا ألف واحدة
 لدلالة العرف على ان تكرار الاقرار انا كيد الحق بالزيادة في الشهود ا هـ (قوله) كما لو اختلف
 السبب ولو في مجلس واحد قال في البرازية جعل الصفة كالسبب حيث قال ان اقر بالف بغير

(اشهد على ألف في
 مجلس واحد رجاين
 آخرين في مجلس آخر) بلا
 ان السبب (لزم) المالان
 (الفان) كما لو اختلف

ثم بانف سودا مالان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحاده أو الصك أو الوصف
 فالقول لا يقر ولو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الاكثر
 سائحا (قوله) بخلاف ما لو اتحد السبب بان قال له على ألف عن هذا العبد ثم اقر به مـ كذلك
 في ذلك المجلس أو في غيره مـ (قوله) أو الشهود) هذا على ما ذهب اليه السرخسي كما علمه مما
 مروى بان كان قال الطحاوي هذا لم يوافق أحد القواين السابقين فان القول الاول حاصله ان
 اتحد الشهود يجب التعدد واختلافهم لا يوجب وجوب الثاني اعترافا لاختلاف المواطن فتأمل ا هـ
 (أقول) لا يخفى عليك ان ما مر من التتصيل يؤيد كلام الشارح وانه الاستحسان بانه مال واحد
 فاعلم و يؤيد ما ياتي قريبا (قوله ثم عند القاضي) انما كان واحدا لانه أراد باقراره عنده
 تشيئة على نفسه خوف موته أو بحدوده وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلسين (أقول)
 ولا تنس ما قدمناه عن المجلة وصدر الامر الشريف الساطني بالعمل بوجوبه وفيه أيضا في
 مادة ١٦١ لو كتب على نفسه سند او ماضا أو خفقه على المرسوم المتعارف كما هو وسيله للدائن
 ثم مات من عليه الدين وأنكر الورثة الخط والدائن فاذا كان خطه وخفقه مشهورين ومعه روثين
 بين الناس يعمل بوجوب السند وفي مادة ١٦٢ لو وجد عند الميت صرة نقد مكتوب على الخط
 الميت هذه امانة فلان القلاني ورثها من يده فوخذ من التركة ولا يحتاج لاثباتها اذا كان
 الخط معروفًا بانه خطه (قوله أو بهكسه) لانه يجزى حرامه في مجلسه (قوله ان المعروف) كما اذا
 عين سببا واحدا للمال في الاقرارين (قوله أو المنكر) كما اذا اقر بالف بمطابق عن السبب ثم اقر
 بالف عن هذا العبد (قوله أو منكره) كما اذا اقر بالف ثم بالف أو اقر بالف عن عبد ثم بالف
 عن عبد وصورة إعادة المعروف منكر اما اذا اقر بالف عن هذا العبد ثم اقر بالف والمثله الاولى هي
 الخلافة هل يعتبر اتحد الشهود أو اتحد المواطن على القولين السابقين فكونه غيرا عند التنكير
 على هذا التفصيل طـ (قوله ولو نسي الشهود) أي في صورة تعدد الاشهاد (قوله وقيل واحد)
 لان المال لا يجب بالشك (قوله ونعامة في الخاتبة) وحاصله ان الصور أربع في اثنين يكون الثاني
 عين الاول وفي اثنين يكون غيرا وهذا كله فيما اذا اتحد المالان أما اذا اختلفا فلهذا وكثرة فقد
 ذكر في الجمع والمنظومة وعبارة الجمع وتعددها ما شهد أي موضع الاشهاد والشاهدين
 العدين يلزم للمالين والزيادة بالاكثران تفاوتا قال شارح رجل اقر بالف في مجلس واشهد
 عليه شاهدين عدلين ثم اقر في مجلس آخر بالف أو أقل أو أكثر واشهد عدلين آخرين قال أبو
 حنيفة يلزمه المالان وقالا يلزمه مال واحد ان تساوا بيا وان تفاوتا يلزمه أكثرهما لان الاقرار
 اخبار بالحق الثابت والاخبار تذكير بكون الثاني عين الاول فصار كالواحد في مجلس
 واحد واشهد عدلا واحدا في الاول أو فاسقين وله انهما اقراران مختلفان والمال قد يجب
 وقتا بعد وقت والظاهر ان الثاني غير الاول على ان المنكر اذا كررت لم يكن الثاني عين الاول
 الا اذا أعيدت معرفة كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فنهى فرعون الرسول وفي
 المكافي شرح المنظومة من اقر على نفسه لرجل بمائة درهم مثلا في موضع واشهد شاهدين ثم
 اقر واشهد في موضع آخر شاهدين على مائة درهم أو أقل أو أكثر فلهذا المالان اذا ادعى
 الطالب المالين وقالا عليه مال واحد فان تفاوتا فعليه أكثرهما وهذا اذا لم يبين بينا فان بين

السبب بخلاف ما لو اتحد
 السبب أو الشهود أو
 اشهد على صك واحد أو
 اقر عند الشهود ثم عند
 القاضي أو بهكسه ابن
 مـ والاصل ان المعروف
 أو المنكر اذا أعيد معرفا
 كان الثاني عين الاول أو
 منكره ففسره ولو نسي
 الشهود في موطن أم
 موطنين فلهما مالان فالم يعلم
 اتحاده وقيل واحد ونعامة

السبب متصدا بان قال في المرتين عن هذا العبد يلزمه مال واحد وان بين سببين مختلفين بان قال
 اولاً عن هذا العبد وثانياً عن هذه الجارية يلزمه المالان قيد أي صاحب الجميع بتعدد الاشهاد
 والمشمولانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقاً وقاله على ألف بل اتفاق
 يلزمه اتفاقاً وقال زفر يلزمه ثلاثة اهـ والحاصل ان هذه المسئلة على وجوه لانه اما أن يضيف
 اقراره الى سبب اول او الاول اما أن يكون السبب متصداً أو مختلفاً فان اضاف الى سبب واحد
 بان قاله على ألف درهم عن هذا العبد ثم اقر به ذلك في ذلك المجلس أو مجلس آخر ان اقلان
 على ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد لا يلزمه الا ألف واحدة على كل حال في قولهم به
 وان كان السبب مختلفاً بان قال اتفاقاً على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال اتفاقاً على ألف
 درهم عن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم اقر بذلك في موطن أو موطنين والثاني اما أن يكتب
 به صكاً على نفسه فان كان الصك واحد يلزمه مال واحد وان كان كتب صكين واقر به ذاهم بهذا
 يلزمه المالان ونزل اختلافه ما عتزل اختلاف السبب وان لم يكتب صكاً لكنه اقر مطلقاً فان
 تعدد الاقرار والاول عند غير القاضي والثاني عند نفسه يلزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند
 القاضي المكن في مجلسين فادعى الطالب مالين والمطوب يقول انه واحد فالقول قول المطوب
 وان تعدد الاقرار عند غير القاضي فان أشهد على كل اقرار فرداً فالمال واحد عند الكل
 تعدد المجلس أو اختلاف وان أشهد على الاول واحد وعلى الثاني جماعة فالعقد لزوم مال واحد
 عند الجميع وان أشهد على كل اقرار شاهدين فقال الامام يلزمه مالان ان لم يتفيرا الشهود فان
 تفيرا وكان المال واحد فبعض المشايخ قالوا ان كان ذلك في موطنين وأشهد على اقراره
 شاهدين فانه يلزمه المالان جميعاً واشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما قال شمس
 الأئمة الحلواني كذا ذكره الخلفاء والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين
 أما اذا كانا في موطن واحد فيكون المال واحد او حاصله ان الصور الوفاقة والخلافية غمانية
 واحدة خلافية والباقي وفاقة وذلك لانه اذا لم يبين السبب واختلاف المجلس والشهود ولزم
 مالان عنده خلافاً لهما وان اتحد المجلس وبه صك فاللزم ألف واحدة اتفاقاً وان كان لصك
 في تخريج الكرخي اتفاق وفي تخريج الطحاوي ألف وان بين السبب فان كان مختلفاً قال اتفاقاً
 وان تعدد اطاق وكذا ان اتحد الشهود واتحد الصك وان كان صكاً فاشهد عليه الزم مالان
 وحاصل الصور العقلية اثنتان وسببها صورة لانه لا يتصور اما أن لا يبين السبب أو يبين سبباً
 مختلفاً أو متصداً فهي ثلاث وفي كل اما أن يكون في مجلس أو في مجلسين فهي ستة وفي كل اما أن
 تعدد الشهود أو تختلف فهي اثنا عشر وفي كل اما أن لا يكون به صك أو به صك واحد أو صكان
 فهي ستة وثلاثون وفي كل اما أن يتعدد المالان أو يختلفا فهي اثنتان وسببها هذه خلاصة
 ما حقه المحشون في هذا المجل فاعتنه فانه من فيض المنعم الاجل (قوله اقر) أي دين أو
 غيره كأي شئ الفرائض من الكفر (قوله عند الثاني) وعند هذه الالتمت الى قوله (قوله وبه
 يعني) وهو المختار برأية ظاهره ان المقر اذا ادعى الاقرار كاذباً بحلف المقر له أو واثقه على
 المقتضى به من قول أبي يوسف مطلقاً سواء كان مضطراً الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا
 وليس كذلك لما بين من مسائل شتى قبيل كتاب الصلح عند قول المصنف اقر بحلفي صك

في الخاتمة (اقر ثم ادعى)
 المقر (انه كاذب في الاقرار)
 بحلف المقر له ان المقر لم
 يكن كاذباً في اقراره عند
 الثاني وبه يعني

واشهد عليه به ثم ادعى أن بعض المال المقر به قرض وبه ضمه بالخ حيث نقل الشارح عن
 شرح الهماني نسبة للشريفة لا يبدل على انه انما يعني بقول أبي يوسف من انه يحلف المقر له ان
 المقر ما اقر كاذباً في كل صورة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار أبو الوفاء وفيه
 انه لا يثبت الحل على هذا لان العبارة هناك في هذا وضوءه فتقوله وضوءه يحتمل أن يكون المراد
 به كل ما سكن من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقاً أو يدل عليه ما بعده من قوله وبه جزم
 المصنف فراجع اهـ (أقول) وقد مرنا شيئاً من شئ القضاء وسما في شئ الاقرار (قوله
 درر) نعم او هو استحسن ووجهه ان المادة تجرت بين الناس انهم اذا أرادوا الاستدانة
 يكتبون الصك قبل الاحتذاء في أخذون المال فلا يكون الاقرار دليل على اعتبار هذه الحالة
 فيصالح عليه الفتوى بتغير أحوال الناس وكثرة المدادع والخلافات وهو يتضرر والمدة
 لا يضره العين ان كان صادقة فصار اليه وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له وهو القياس
 لان الاقرار بحجة ملزمة بشرعاً كاليمين بل أولى لان احكام الكذب فيه أبعد اهـ وفيه مذهب
 الفتاوى الخيرية بانه لم يصح محكمه عليه بالاقرار فان صار محكمه عليه بالاقرار لا يصح كما
 هو صريح كلام البرازية قال في المنع كافي كثير من المعتمدين وعند أبي حنيفة ومحمد لا يثبت
 الى قوله قال في الخاتمة بعد ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف
 والشافعي يقولون ذلك الى رأى القاضي والمفتى ذكره في كتاب الدعوى في باب العين (قوله
 فيصالح) أي المقر له انه لم يكن المورث كاذباً فيما اقر به بعضهم على انه لا يحلف برأية والاصح
 التحليف حامدية عن صدر الشريعة (قوله وان كانت الدعوى) أي من المقر أو من وارثه
 (قوله انالانعلم) بدل محاقبه (قوله انه كان كاذباً) اذا لم يكن ابراً عام فلو كان لا تنفع له لكن
 لانه الامام ابن الجهم رسالة ألقى فيها سمعها حاصلها لو اقرت امرأتى صحتها البنت ايماناً مع من ثم
 وقع بينهما ابراً عام ثم ماتت فادعى الوصي انها كاذبة تنفع دعواه وله تحليف البنت ولا يصح
 الحكم قبل التحليف لانه حكم بخلاف المفتى به لان ابراً هذا لا يمنع لان الوصي يدعى عدم لزوم
 نفي بخلاف ما اذا دفع المقر المال المقر به الى المقر له فانه ليس له تحليف المقر له لانه يدعى
 استرجاع المال والبرائة مانعة من ذلك اما الاولى فانه لم يدع ابراً عام حتى وانما يدفع عنه
 فاقترعوا والله تعالى اعلم وفي جامع القسولين اقرت فمات ورثته انه اقر كاذباً فلم يحلف ز اقراره
 والمقر له عالم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقه بمحال المقر فصح الاقرار وحيث
 تعلق حقه صار مطلقاً المقر له ص اقر ومات فقال ورثته انه اقر التحنية بحلف المقر له بالله لقد
 اقرت اقراراً صحيحاً ط وارث ادعى ان مورثه اقر التحنية قال بعضهم له تحليف المقر له ولو
 ادعى انه اقر كاذباً لا يقبل قال في نور العين يقول الحقير كان ينبغي أن يتعد حكم المثلثين
 ظاهراً اذا اقرار كاذباً بوجوده في التحنية ايضاً ولعل وجه الفرق هو ان التحنية أن يظهر أحد
 نضوبين أو كلاهما في العلن خلاف ما تواضع عليه في السر ففي دعوى التحنية يدعى الوارث
 على المقر له لانه وهو تواضع مع المقر في السر فلا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذباً كما
 لا ينبغي على من أدعى فهو ما صافيا انتهى من أواخر الفصل الخامس عشر والله تعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

درر (وكذا) الحكم يجري
 لو ادعى وارث المقر فيصالح
 (وان كانت الدعوى على
 ورثة المقر له فالعين عليه م
 بالعلم انالانعلم انه كان كاذباً)
 صدر الشريعة

(باب الاستثناء)

لماذ كراقرار بلا تغيير بشرع في بيان موجب مع التغير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو
استثناء من الشيء وهو استثناء الصنف والردف الاستثناء من الشيء الذي هو المستثنى
فيكون حقيقة في المصطلح والمنفصل لان الاله التي عدت الفعل الى الامم حتى نصيغته فكانت
بمثلة الهمزة في التعدية والهمزة تعدى الفعل الى الجنس وغير الجنس حقيقة وفافا فكذا
ما هو بمنزلة ما هو واصطلاحا ما ذكره الشارح وهو متصل وهو الانحراج والتكلم بالباقي
ومن فصل وهو ما لا يصح انخرجه كافي العناية (قوله وما في معناه) أي مثل التعليق بمشيئة الله
وكقوله فلان على ألف درهم وديعة كما هو مقرر في كلامهم فتال (قوله كالشرط ونحوه)
أي في كونه مفيرا كالشرط وهو الصفة والحال واعتراض قاضي زاده على من قال وهو الشرط
بانه يقتضي حصر ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالاولى ما في شرح تاج
الشرعية والكفاية من قوله كالشرط وغيره كما عبر الشارح للاعبار على عبارة الشارح حيث
قال ونحوه لان ما في قول المصنف وما في معناه فانه قد صرح بما علم القارئا من كاف
القبيل المشعر عن الكثرة كما هو المشهور بين الجمهور وهذا الجمع يتم بما قد وقع من صاحب
المفتاح في مواضع والمراد بنحو الشرط ما ذكرنا وما ينبغي من ان اقرارهم بدني عن عبد غيري
وانكاره قبضه واقراره بمن متاع وبيانه بأنه زبوف ونحوهما فظهر ان من فسر قوله وما في معناه
بقوله وهو الشرط لم يصب لانه يوجب الحصر كما لا يخفى (قوله هو عندنا تكلم بالباقي) أي معنى
لا صورة (قوله بعد الثبوت) بضم فكون وفي آخره ألف مقصورة اسم من الاستثناء وكذلك
الثنوي بالفتح مع الواو في الحديث من استثنى فله ثبوت أي ما استثناءه والمراد هنا بعد الثبوت أي
بعد المستثنى فيكون الاستثناء عندنا ببيان ان المصدر لم يتناول المستثنى وعند الشافعي
انخراج بطريق المعارضة قال في شرح المنار لابن مالك فصار قوله يدبر قول الرجل اقلان على
الف الامانة عندنا اقلان على تسعمائة وانه لم يتكلم بالالف في حق لزوم المائة وعند الشافعي
الامانة فانما ليست على فان صدر الكلام بوجه والاستثناء ينصبه فصار قوله اقلان بقدر
المستثنى اما واستشكل الزبلي مذهب الشافعي بوقوعه في الطلاق والعناق فلا كان
انخرجا بطريق المعارضة لما صح لان الطلاق والعناق لا يحتملان الرجوع والرفع بعد
الوقوع قال وتظهر وغرة الخلاف فيما اذا قال اقلان على ألف درهم الامانة أو خمسين فعندنا
يلزمه تسعمائة لانه لما كان تكلم بالباقي وكان مانعا من الدخول شكك في التكلم به والاصل
برأيه الذم فلا يلزمه الزائد بالشك فصار قوله اقلان على تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فانه
يلزمه الاقل وعندنا ما دخل الالف كانه صار في الخرج فيخرج الاقل وهو خمسون والباقي على
حاله انتهى لكن قول الزبلي فعندنا يلزمه تسعمائة خلاف الاصح قال في البصر اذا استثنى
عدين بينهما ما عرف الشك كان الاقل مخرجا عنه وله على ألف درهم الامانة أو خمسين يلزمه
تسعمائة وخمسون على الاصح انتهى كذا في حاشية أبي السعد على مسكين (أقول) لكن نقل
المقدمي عن متفرقات وصايا الكافي ان القائل بان المستثنى خمسون العامة وقال بعد المائة
وذكر في الظهيرية والولولة ان قول محمد رواية أبي حفص وثلاث رواية سليمان وفي الدراية

(باب الاستثناء وما
في معناه)
في كونه مفيرا كالشرط
ونحوه (هو) عندنا تكلم
بالباقي بعد الثبوت

صها وصح قاضي خان في شرح الزيادات رواية أبي حفص وقال ٣ وهو موافق اقواء
المذهب وسابق لافرع تمة (قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب) هذا كالتا كيد لما قبله
فان التكلم بالباقي بعد الثبوت لا يتأخر بالانظر لما بعد الاو ما قبله فالتكلم من مجموع
عشرة الاثلاثة له على تسبعة قال في البصر لاحكم فيما بعد الا بل مسكوت عنه عند عدم القصد
في الاقرا وفي قوله له على عشرة الاثلاثة لفهم ان الغرض الاثبات فقط فثني الثلاثة اشارة
لا بزيادة اثبات السبعة عكسه وعند القصد يثبت ما بعد ما قبله ما قبله ما قبله ككلمة التوحيد
ثني واثبات قصدا فالاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت باعتبار الحاصل من مجموع التركيب وثني
واثبات باعتبار الاجزاء ٨٠ قال باقي والثبوت هما عين الشيء والاثبات فلو صدر بالثني لم يكن
مقرا بشئ كما لو قال ليس له على سبعة كافي التفتيح قال فاصل هذا يفيد ان لاله الا الله لا يفيد
التوحيد مع انهم اجمعوا على الافادة الجواب ان الهمزة تنفق على وجوبه ثم قلنا بثنى غيره وقد
افاده هذا التركيب وبهذا الاعتبار افاد التوحيد (قوله باعتبار الاجزاء) أي الاثنية قصدا
بلحالة الاستثناء ثني وبهذا اثبات أو بالعكس ط (قوله فالقائل له على عشرة الاثلاثة) أي
فالمقر بسبعة بقوله عبارتان (قوله وهذا) الظاهر انه راجع الى قول المصنف هو تكلم بالباقي
الخ ولا حاجة اليه حاشية أي الى قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ط (أقول) هذا
اشارة الى ما ذكره الاصواب في الاستثناء قال في التفتيح بشرحه واختلافه في كيفية عمل
بيان التغير في قوله له على عشرة الاثلاثة لا يتخلوا ما ان أطلق العشرة على السبعة فحينئذ قوله
الاثلاثة يكون بياناً لانه لو كان قال ليس على ثلاثة منها فيكون كالتخصيص بالمستقل أو
أطلق العشرة على عشرة افراد ثم اخرج له ثلاثة بحكم وهذا تناقض وان كان بعد الاقرا ولا
أظنه مذهب أحد أو قبله ثم حكم على الباقي أو أطلق عشرة الاثلاثة على السبعة فكانه قال
على سبعة فصل ثلاثة مذاهب فعل أي المذهبين الآخرين يكون الاستثناء تكلاما
بالباقي في صدر الكلام بعد الثبوت أي المستثنى في قوله له على عشرة الاثلاثة صدر الكلام
عشرة والثبوت الاثلاثة والباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة فكانه تكلم بالسبعة وقال له
على سبعة والثبوت الاثلاثة على الآخرين تكلم بالباقي بعد الثبوت أما على المذهب الاخير فلان عشرة
الاثلاثة موضوعه للسبعة فيكون تكلاما بالسبعة وأما على المذهب الثاني فلانه اخرج الثلاثة
قبل الحكم من افراد العشرة ثم حكم على السبعة فالتكلم في حق الحكم يكون بالسبعة أي
يكون الحكم على السبعة فقط لا على الثلاثة لا بالثني ولا بالاثبات ٨١ (فرع) * له على
عشرة الاثلاثة الاثنية الاثلاثة الادرهما فطريقه ان يخرج الاخير وهو الدرهم مما يليه يبقى
درهمان ثم يخرجهما عما بينهما وهو الخمسة يبقى ثلاثة فخرجها من السبعة يبقى أربعة
فأخرجها من العشرة يبقى ستة سألني (قوله ونشرط فيه) أي في اعتباره شرعا (قوله
الاتصال بالثني منه) لان تمام الكلام بالخروج واذا انقطع فقد تم عبث ونقل عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنه ما جاز التاخير درر قال أبو السعد في حاشيته على مسكين عند
قوله وكذا ان كان مفصلا بطل الاستثناء خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنه ما استدل بما
روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال والله لا غزوة قرىسا ثم قال بعد سنة ان شاء الله قلنا هو

باعتبار الحاصل من
مجموع التركيب وثني
واثبات باعتبار الاجزاء
فالقائل له على عشرة الا
ثلاثة عبارتان مطولة
وهي ما ذكرناه ومختصرة
وهي ان يقول ابتداءه
على سبعة وهذا معنى
قوله تكلم بالباقي بعد
الثبوت أي بعد الاستثناء
(ونشرط فيه الاتصال)
بالمستثنى منه (الاخير و
كأنفس أو حال أو أخذ
فم) به بفتح ثني والنداء

مغير والمغير لا يصح الاستعلاء كاشترطوا استثناءه اني عليه السلام كان لامتنال امره تعالى
 بقدر الامكان فلا يمنع الاعتقاد زياي وقوله لامتنال امره تعالى يعني قوله تعالى ولا
 تقولن اشئني فاعل ذلك عند الان بشاء الله (قوله لانه للتنبيه) اي تنبيه المتكلم على ما يلقى
 اليه من الكلام (قوله والتاكيد) بتعيين المقوله فصار من الاقرار لان المنادى هو مخاطب
 وفاعله لو كان المنادى غير المقوله بضر نفه المحوى من الجوهره ولم اورد فيه الكن قال في غاية
 البيان ولو قال فلان على ألف درهم يا فلان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه عن مخرج الاخبار
 لشخص خاص وهذا يستغنى عنه فلا يبعد فاصلا اه نامل قال في الوالوجية لان الاستثناء لا ينافي
 الخطاب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقراء من الاقرار اه ثم اعلم ان الامتناع
 للاقرار لا يمنع الامتناع وغير الامتناع منه فن قيل الاول التنفيس والسماع واخذ القوم وقصروا
 قائم الاستعلاء لان الاستثناء وكذا الاستثناء سواء كان مقرا بالخبر يا فلان أو مضافا نحو يا ابن فلان
 سواء كان المنادى مقرا له أو غير مقولا على مائة درهم يا فلان أو يا ابن فلان الا عشرة ونحو
 قوله لا يزيد على مائة درهم يا فلان الا عشرة ومن قيل الثاني ما لو قال أوسع أو كبر أو قال
 فاشهدوا فان كلامه متعدي فاصلا كما في الغاية والظهيرية وبقي التفسير في تنوير الطبيب
 الجامع الكبير في باب استثناء يكون على الجمع (قوله ولو الا كثر عند الاكثر) أي ولو لا كثر
 من النص فاعند أكثر النسخة قال الفراء استثناء لا كثر لا يجوز لان المعرب لم يتكلم به
 والمحدث على جواز قوله تعالى قم الليل الا قليلا فصح أو انقص منه قليلا أو زد عليه وقوله
 تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين فاستثنى الخاص من عامة
 الغاوين أخرى فأيها كان أكثر لزمه ولا يمنع صحتهم وان لم يتكلم به العرب اذا كان موافقا
 لما رويهم كاستثناء الكسور لم يتكلم به العرب وهو صحيح يمكن يدل على تكلم العرب ثم
 ورد في القرآن كما صحت النص الكريم وقال الشاعر

أدوا التي نقصت تسعين من مائة ثم ابعثوا حكاما بالعدل حكام

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن بادان لانه في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء
 الأقل والأكثر وان لم يتكلم به العرب ولا يمنع صحتهم اذا كان موافقا لطريقهم وعن أبي يوسف
 وهو قول مالك والفراء لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقي أكثر كافي مسكين (قوله
 والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع) قال في المنع لما تقرر من انه يتكلم بالحاصل
 بعد الثبوت والحاصل بهذا الكل فيكون رجوعا والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان أو
 مفصلا كذا في العناية وغيرها لكن مقتضى هذا الكلام صحة استثناء الكل من الكل فيما
 يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قلت ولو فيما يقبل الرجوع كوصية قال في الجوهره
 واختاره في استثناء الكل فقال بعضهم هو رجوع لانه يبطل كل الكلام وقال بعضهم هو
 استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم قالوا في الموصي اذا استثنى جميع الموصي به
 بطل الاستثناء والموصية صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية لان الرجوع فيه جائز اه
 (قوله هو الصحيح) على خلاف ما في الدرر حيث قال لانك قد عرفت انه يتكلم بالباقي بعد الثبوت
 والباقي بهذا الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان أو مفصلا (قوله

يلمح الا يضرب) لانه للتنبيه
 والتاكيد (قوله لك على
 ألف درهم) ما يافلان الا
 عشرة بخلاف ألف على ألف
 فاشهدوا الا كذا ونحوه
 مما يقد فاصلا لان
 الاشهاد يكون بعد تمام
 الاقرار فلم يصح الاستثناء
 (فن استثنى بعض ما أقربه
 صرح) استثناء ولو الاكثر
 عند الاكثر (ولزمه
 الباقي) ولو مما لا يقسم
 كهذا العبد فافلان الا
 ثلثه أو ثلثيه صح على
 المذهب (و الاستثناء
 المستغرق باطل ولو فيما
 يقبل الرجوع كوصية)
 لان استثناء الكل ليس
 برجوع بل هو استثناء
 فاسد وهو الصحيح جوهره
 وهذا (ان كان) الاستثناء
 قوله حكام هكذا بالاصل
 وصوابه حكاما الا ان
 يكون خبر ضرورة اتفاقية
 ويصدر اه معصيه

بمعنى لفظ الصدر) كمناسق طوائف الاناسي وكعبيدي احرار الامبيدي (قوله أو مساويه) نحو
 مناسق طوائف الازواج أو عبيدي احرار الامبيدي قال في المنع نقلنا عن العناية معزيا الى
 الزيادات استثناء الكل من الكل انما لا يصح اذا كان الاستثناء بين ذلك اللفظ أما اذا كان
 بغير ذلك فصحيح كما اذا قال مناسق طوائف الاناسي لا يصح الاستثناء ولو قال الاعمره وزيين
 و... عادي اني على الكل صح قيل وفيه في ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الاول أمكن
 جعله تكلم بالحاصل بعد الثبوت لانه انما صار كالا ضرورة عدم ملكه في مساويه الا امر يرجع
 الى اللفظ الاول في النظر الى ذات اللفظ أمكن ان يجعل المشتق بعض ما تناوله الصدر
 والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بين ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تكلم بالحاصل بعد
 الثبوت فان قيل هذا صريح جانب اللفظ على المعنى واهمال المعنى رأسا فواجبه ذلك أجيب بان
 الاستثناء تصرف لفظي الا ترى انه اذا قال أنت طالق ست تطلقه ان الاربعاء صح الاستثناء
 ووقع تطلقه ثمان وان كانت الست لاصحة لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على
 الثلاث ومع هذا يجعل كل كانه قال أنت طالق ثلاثا الأرباع فكل اعتباره أولى انتهى (قوله
 وان بغيرهما) بان يكون أخص منه في المفهوم ليكن في الوجود مساويه (قوله اذا شرط ايهام
 اللفظ) أي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظي فلا يضرباه مال المعنى أفاده
 المصنف (قوله ووقع ثمان) وان كان الست لاصحة لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد
 على الثلاث ومع هذا يجعل كانه قال أنت طالق ثلاثا الأرباع فكل اعتباره أولى كما
 في العناية وهذا مبني على ان الاستثناء من جملة الكلام السابق لان جملة الكلام الذي يحكم
 بصحته فان الكلام السابق ست والارباع بعضه فلم يكن... تفرقا ولو جملناه استثناء من
 الكلام الذي يحكم بصحته لكان مستغرقا في بطل والكلام الذي يحكم بصحته لو طلقها ستا
 فثلاث لانه غاية الطلاق والارباع تزيد عليه أو السارح جعله غاية لكون شرط الاستثناء ان
 يكون بلفظ الصدر أو مساويه والارباع ثابت بلفظ الست ولا مساويه اما بل بعضه فصح
 استثناء لان الثبوتين هما عبارتان كاذكره السارح والست الأربع هي العبارة المطولة
 فاستغراق كون الاستثناء من جملة الكلام السابق مبني على هذا (قوله كما صح استثناء المكيلي)
 فصله عما قبله لانه ان الاستثناء من خلاف الجنس فان مقدر من مقدر مع عندهما
 استثناءنا ونطرح قيمة المشتق مما أقربه وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفر ان غير مقدر
 من مقدر لا يصح عندنا قياسا واستثناءنا اخلافا للشافعي فهو مائة درهم الاثوبيا ليكن حيث لم
 يصح هذا الاستثناء يجبر على البيان ولا يمنع به صحة الاقرار لما تقرر ان جهالة المقسرة لا تمنع
 صحة الاقرار ولو لم يكن جهالة المشتق تمنع صحة الاستثناء ذكره في الشرع لانه عن فاضل زاده
 قال العيني ونخرج عما ذكر القبي كما اذا قال له على مائة درهم الاثوبيا وقال الشافعي يصح من
 حيث انهم ما وجدوا المالية وبه قال مالك (قوله ويكون المشتق القيمة) مثاله ان يقول له على
 عشرة قروش الا ارباع فصح ذلك ويكون بالقيمة وان استغرقت القيمة المشتق منه يصح كما
 في البحر (قوله استثناءنا) والقياس أن لا يصح هذا الاستثناء كما تقدم لان الاستثناء اخراج
 بعض ما تناوله صدر الكلام على معنى أنه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصدر وهذا لا

(د) من لفظ الصدر أو
 مساويه) كما يأتي (وان
 بغيرهما كعبيدي احرار
 الاثوبيا أو الاثوبيا غائما
 وراشدا) ومنه لفظ
 طوائف الاثوبيا أو الا
 زينب وهو مقرون (وهم
 الكل صح) الاستثناء
 وكذا انما مالي زيد الاثوبيا
 والثلث ألف صح فلا
 يستغنى شيئا اذا شرط ايهام
 البقاء لا حقيقة حتى لو
 طلقها ستا الأرباع صح
 ووقع ثمان (كما صح استثناء
 المكيلي والوزن والمعدود
 الذي لا تتفاوت آحاده
 كالفلس والجوز من
 الدراهم والدنانير ويكون
 المشتق القيمة استثناءنا

يتصور في خلاف الجنس لكن بأحقيقة وأبواب صفه استثناءا كافا (قوله لثبوتها)
 أي هذه المذكورات في الذمة لانها مقدرات وهي جف واحدة في وان كانت اجناسا صورية
 لانها تثبت في الذمة غنا ما الذي هو الدرهم اذا استثنى فظاهر وكذا غيرهما من المكيلات
 والموزونات لان الكيل والوزن مبيح باعيانهم انما يوصفهما حتى لو عينتا على العقد
 باعيانهم ما ولو وصفوا ولم يصفوا صرحا حكمهما حكم التميز فكانت في حكم الثبوت في الذمة
 بجنس واحد حتى فلا استثناء فيم انكم بالباقي معنى لا صورة كانه قال ثبت لك في متى كذا الا
 كذا أي الاية كذا ولو استثنى غير المقدرات من المقدرات لا يصح قياسا واستثناءا كما
 قد مضى لان ما يمتنع غير معلومة المكونة متوافقة فيكون استثناء المجهول من المعلوم
 فيفسد فلا ينافي ما ينافي ولان الثوب لا يمتنع من الدراهم لا صورة ولا وجوب في الذمة وغنا في
 الاية اني (قوله فكانت كائنين) لانها يوصفها الثمن حتى لو عينتا على العقد بهيئتها ولو
 وصفت ولم تعين صرحا حكمها حكم الكيل والدينار كفاية (قوله لاستغراقه بغير المساوي) أي وهو
 بوجه البقاء واهتمام البقاء كاف (قوله لكن في الجوهرية) ومثله في البنية مع وثقة قاضي زاده
 عن الذخيرة كافي الشرح بلالية وفيه قال الشيخ على المقدس رحمه الله تعالى لو استثنى دينار من
 دراهم أو مكيلا أو موزونا على وجه يستوعب المستثنى كقوله عشرة دراهم الا دينار
 وقيمتها أكثر والاكثر كذلك استثنى الكل بغير اقله صحيح ينبغي ان يبطل
 الاقرار لكن ذكر في البرزبة ما يدل على خلافه قال على دينار الالمائة درهم بطل الاستثناء
 لانه أكثر من الدرهم ما في هذا الكيس من الدراهم اقل من الالمائة فانه في أكثر من ألف
 فالزيادة للمقره والالف للمقروا ألف أو أقل فكذلك الالمائة درهم مائة الاستثناء قلت
 ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت فيكون ينبغي للمصنف ان يمتنع على ما في الجوهرية حيث قال
 فيما قبله وان استغرقت كامل قال العلامة أبو الوفاء ودقلت ولا شك ان ما في الجوهرية أوجه لما
 سبق من ان بطلان الاستثناء المستغرق مقيد بما اذا كان بلفظه أو مرادفه واعلم ان المصنف
 تبع قاضي خان في تقريره على هذه المسئلة في صحة استثناء الكيل والوزن ونحوهما من
 المقدرات التي تثبت في الذمة من الدراهم والدينار فقال لو قال دينار الالمائة أو الالف أو
 الالمائة يجوز صحيح ويخرج من المقدم قد رتبة المستثنى فان كانت قيمته تأتي على جميع ما أقرب
 لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما أقرب وليس له جنس من مثله كقوله دينار الا
 فوبا أو شاة لم يصح الاستثناء وان كان من جنسه صح الاستثناء في قوله هم الا ان يستثنى جميع
 ما تكلم به فلا يصح الاستثناء اه وآخرون يخالفون كذا يخط السديد المحوى عن الرمن
 (وأقول) يمكن الجواب بحمل ما ذكره قاضي خان آخر على ما اذا كان الاستثناء مرادفه كقوله
 له على ألف دينار الالمائة وخمسة مائة فلا يخالف ما ذكره أولا لان الاستغراق فيه من حيث
 القيمة قدبر (قوله فيجوز) الظاهر ان في المسئلة روايتين مبيتين على ان الدراهم والدينار
 جنس واحد أو جنسان ح وتوضيحه انهم جعلوا الدراهم والدينار نوعا واحدا في بعض
 المسائل نظرا لان المقصود منها التميز وفي بعض المسائل جعلوا نوعين باعتبار الصورة كما
 بينه الشارح في غير هذا المثل فصار الجهر جعلها في مسئلة الاستثناء مما هي معتبرة فيه

لثبوتها في الذمة فكانت
 كائنين (وان استغرقت)
 القيمة (جميع ما أقرب)
 لاستغراقه بغير المساوي
 (بجلاف) له على (دينار الا
 مائة درهم لا استغراقه
 بالمساوي) فيبطل لانه
 استثنى الكل بغير لكن
 في الجوهرية وغيره ما على
 مائة درهم الا عشرة دنانير
 وقيمتها مائة أو أكثر لا يلزمه
 شيء فيجوز (واذا استثنى
 عدد دينين بغير ما صرف الشك
 كان الاقل يخرج بافعوله على
 ألف درهم الالمائة) درهم
 (أو خمسين) درهمه اقل لمائة
 تسعة مائة وخمسون

نوعا واحدا فكان استثناء المائة درهم من الدينار استثناءا بالمساوي لانها تبلغ قيمة الدينار أو
 تزيد عليه وصاحب الجوهرية نظر الى ان نوعان في نفس الامر كما اعتبر بوجهها كذلك في بعض
 المسائل فلذلك كان استثناء العشرة الدنانير من المائة درهم وهي تبلغها قيمة أو تزيد
 استثناءا بغيرها فانه ليس بلفظ الاول ولا مساوية لانها نوعان اذا اشترط اتمام البقاء لا حقيقة
 كما ذكره الشارح والاهتمام بوجوده هو بزيادة مسئلة استثناء المكيلا والموزون والمعدود
 والحاصل ان الاستثناء المستغرق ان كان بلفظ المصدر باطل وان لم يكن بلفظ المصدر ولا
 مساوية كاستثناء كرم من الدراهم صحيح لما تقدم ان الشرط اتمام البقاء لا حقيقة وان كان
 بغير لفظ المصدر لكن بمساوية كاستثناء الدراهم من الدينار أو العكس فوقع فيه اختلاف اذا
 كان مستغرقا في البصر عن البرزبة يقتضي بطلانه وما في الجوهرية والبنية مع والذخيرة
 يخالفه (قوله على الاصح) لان الالف ممتنع في الثبوت والاعتماد من حقيقة الخروج وغنا
 المائة مذكورة في خروجها والتميز ثبوت لا يبطل في المشكوك بخروجها وهو غنا المائة
 بل بالتميز بخروجها وهو غنا المائة لكن فيه مخالفة لما مرهه أولا من ان الاستثناء تكلم بالباقي
 عندنا وانما يناسب ما قلناه عن الشافعي رحمه الله تعالى انه يخرج به من الدخول بطريق
 المعارضة وقد مضى ان غيرة الخلاف انما يظهر في مثل هذا التركيب فانه لا يلزمه مائة مائة
 وخمسون على هذه الرواية وهي رواية أبي سليمان وفي رواية تسعمائة وهي رواية أبي حفص
 وهي الموافقة لقواعد المذهب لانه لما كان تكلم بالباقي وكان مانعا من الدخول شكك في
 المتكلم به والاصل في فراغ الذمة فلا يلزمه الا بالثبوت وعليه فكان الاولى التفرع على قاعدة
 المذهب فيذكر كذا على انه قول آخر تأمل (قوله ثبت الاكثر) أي أكثر المقربين (قوله الاشياء)
 لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا فلو جئنا النصف وزيادة درهم فقد استثنى الاقل اه
 شاي (قوله فيحكم بخروج الاقل) وهو مادون النصف لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا
 فلو جئنا النصف وزيادة درهم لان ادنى ما تحقق به القلة النقص عن النصف بدرهم (قوله
 ولو وصل اقراره بان شاء الله) ولومن غير ذلك كما في غاية البيان نقلا عن الواقعات
 الحاصية وقيد بالوصول لانه لو كان موصولا لا يؤثر خلافا لابن عباس كما سبق الا اذا كان عدم
 الوصول لعدم من الاقرار التي تقدمت قال العيني ولو قال لامرأته انت طالق تجري على لسانه
 ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة
 والكلام مع الاستثناء لا يكون ايقاعا ومثل تعليقه بمشيئة الله تعالى اقراره بمشيئة من لا تعلم
 مشيئته كالبين والملائكة سوى عن المختار وانما يبطل الاقرار في هذه لان التعليق بمشيئة الله
 تعالى باطل عند محمد فبطل قبل انعقاد الحكم وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف
 درر وغيرة الخلاف فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق فعند من قال انه باطل
 لا يقع الطلاق وعند من قال انه تعليق يقع لانه اذا قدم الشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق
 ربي الطلاق من غير شرط فيقع كفاية واختار قول محمد صاحب الكفاية وغاية البيان
 وصاحب العناية وكذا تظهر أيضا غيرة الخلاف فيما اذا قال لامرأته ان حلفت بطلاقك فانت
 طالق ثم قال انت طالق ان شاء الله تعالى بحيث عند أبي يوسف لانه يمين عنده وعند محمد لا يكون

على الاصح بجر (واذا
 كان المستثنى مجهولا ثبت
 الاكثر نحوه على مائة
 درهم الاشياء) الا
 (قليل الا) (بعض الزم
 احد وخمسون) لو نوع
 الشك في الخروج فيحكم
 بخروج الاقل (ولو وصل
 اقراره بان شاء الله تعالى)

بما فلا يثبت عيني (تنبيه) ما سبق من أن التعليق بشيئة الله ابطال عند محمده وده ايق
 بشرط لا يوقف عليه عند اي يوسف بشكل بما افتاءه عما يقتضي كون الخلاف بين صاحبي
 على مكنس ما ذكره في الدرر وجوابه ان النقل عنه قد اختلف في الشرط لئلا يثبت ان ذكر ما
 نقلناه من الخلاف قال وقيل الخلاف على العكس واخذه به بعض شراح الهداية وابطافان
 ما ذكرنا من انه عند اي يوسف التعليق بشرط لا يوقف عليه بل هو وجه الثاني هو ان
 الاقرار لا يثبت التعليق بالشرط كافي الشرط لئلا يثبت من قاضي زاده (قوله او فلان) في بطل
 ولو قال فلان شئت لانه عاق وما يجوز والمزوم حكم التخصيص لا التعليق ولا منسبته فلان لا يوجب
 الملك شلي (اقول) ويظهر مع ما قدمنا في التعليق الطلاق بشيئة الله بدفشاء في مجلسه مع وقوع
 الطلاق شرط لئلا يثبت وجوابه ان الاقرار اخبار فلا يصح تعليقه والطلاق انشاء الاسقاط
 فصح تعليقه واقتصر من شئته على الجاس نظر المعنى القليل أبو السعد (قوله او علقه
 بشرط على شرط) كقوله فلان على ألف درهم ان شاء فلان وكذا كل اقرار عاق بالشرط فهو
 قوله ان دخلت الدار وان امطرت السماء او هبت الريح او ان قضى الله تعالى او اراده او
 رضيه او احبه او قدره او دبره كافي العيني ومنه ان حلفت فلك ما دعيت فلو لم يلزمه
 ولو دفع بناء على انه يلزمه فله ان يتردد المدفوع كافي البصر في فصل صلح الورثة بقوله ولو قال
 المدعي عليه ان حلفت اني لا دفعتم الخاف المدعي ودفع المدعي عليه الداراهم ان كان دفعه
 بحكم الشرط فهو باطل وللدافع ان يسترد انتهى وقيل في البصر التعليق على شرط بان لم
 ينفع دعوى الاجل قال وان تضمن مثل اذ اجام رأس الشهر فلك على كذا لزمه العمل
 وبخلاف المقر في الاجل انتهى تأمل وفي البصر ايضا من التعليق المبطول له ألف الان
 يدعوى غير ذلك او ادى غيره او فيما اعلم وكذا شهدوا أن له على كذا فيما اعلم انتهى او قال على
 ألف في شهادة فلان او علمه لانه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالياء لا يخفى الا اذا قال او
 قال ووجدت في كتابي أي دفترتي انه على كذا فهو باطل وقال جماعة من أئمة بلخ انه يلزمه لانه
 لا يكتب في دفتره الا ما عليه للناس من انهم عن النسيان واللبثاء على العادة الظاهرة في هذا او
 قال لبيع وجدته في باد كاري بخطي او كتبت في باد كاري يهدي ان فلان على ألف درهم كان
 اقرارا ملزما وفي الولو الجية ولو قال في ذكرى أو بكائي لزمه انتهى جوي وقد تقدم ذلك
 مبسوطا وان موضوع الكلام فبما عليه لا فيما له ونسبوا الاقرار بما عليه في كتابه هو ما ذكر
 هنا قال الجوي ولا يفرق بين قوله في كتابي أو في كتاب فلان نقله عن الولو الجية قال العلامة
 المقدسي في الرمز أنت خير بان كتاب فلان غير ما مون عليه من التفسير بخلاف كتاب المقر
 انتهى قال وهذا يثبت انه لا يعمل باقراره بما عليه الا اذا كان بكتابه وانه لا يعمل بكتابه
 ماله على الناس لانه اثبات حق على غيره بمجرد كتاب المدعي ولا نظيره في الشرقة قالان
 يلزمه بمجرد ذلك ضلال مبين (قوله كان مت فانه يجوز) المعنى بكائن لانه ليس تعليقا حقيقة
 بل مراده ان يشهدهم انهم آذنته بعد موته ان يجد الورثة فهو عليه مات أو عاش فرجعه الى
 تاكيد الاقرار كافي الجوي والزيلى وغيرهما والشارح تبع فيه المصنف وهو تبع صاحب
 البصر قال ط ومنه يعلم ان قوله في البصر وان بشرط كائن فتخير كعلي ألف درهم ان مت لزمه

أو فلان أو علقه بشرط
 على شرط لا يثبت كان
 مت فانه يجوز (بطل اقراره)

قبل

قبل الموت منخلو فيه واقابل ان يقول ان قوله ان مت في عبارة الشرع يحتمل رجوعه الى
 الاقرار لا الى الشهادة وأجيب بان تصرف الماقل يمان عن الالف ما أمكن وذلك بجعله
 شرطا للشهادة فلو قال المقر اردت تعليقي الاقرار او رضيت بالالف كلامه قلنا قلحق حق المقر له
 يمنع ذلك كافي الرضى انتهى مختصرا قال ط قلت في لو كان الكلام من أول الامر بصورة
 صاحب البصر والظاهر المزوم لا كما قال اما حق المقر ولا يجعل وصية وقد استفتي في هذا من
 قوله فلو قال المقر اردت الخ انتهى لكن قدم في مة فقرات البيع انه يكون وصية والحاصل
 ان التعليق على ثلاثة أقسام اما أن يصل اقراره بان شاء الله فانه باطل عند محمد وتعليق عند أبي
 يوسف واما أن يصله بان شاء فلان ونحوه مما هو تعليق على شرط فهو وتعليق ان شاء فلان والاقرار
 لا يصح تعليقه بالشرط واما أن يصله بكائن لا محالة فهو تقييد فلا يبطل الاقرار وكذا اذا قال
 اذ اجام رأس الشهر أو افطار الناس أو الى الفطار أو الى الاضحية لان هذا ليس بتعليق وانما هو
 دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الا بيمينه أو اقرار
 الطالب (قوله بقى او ادعى المشتقة) أي ادعى انه قال ان شاء الله تعالى (قوله قاله المصنف)
 وعبارته وبقيل قوله ان ادعاه وانكره في ظاهر المروى عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا
 بيمينه على الاقسام الغالبة القساد خاتمة وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له قال الرمي في
 حواشيه أقول الفقه يقتضي انه اذا ثبت اقراره باليمين لا يصدق الا بيمينه اما اذا قال ابتداء
 اقررت له بكذا مستثنيا في اقراره يقبل قوله باليمين كانه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى
 بخلاف الاول لانه يريد ابطاله بعد تقرر تأمل اه (قوله وضع استثناء البيت من الدار) لانه جزء
 من اجزائها فوضع استثناء الجزء من الكل كالثلث أو الربع بدائع ولو قال هذه القل باصورها
 فلان والتمزقي كان الكل لا مقره ولا يصدق المقر الا بيمينه كافي الخاتمة (قوله منها) أي
 من الدار والبيت (قوله لدخوله تبعا) أي لدخول البناء معنى وتبعه بالافظا والاستثناء تصرف
 في الموقوف وذلك لان الدار اسم لما ادبر عليه البناء من البقعة ويبحث من لا خسروا به لا يشكر
 ان البناء جزء من الدار لا يراد بالمقصود وله ذالوا استحق البناء في البيع قبل القبض لا يقطع
 شيء من الثمن بمقابله بل يتخير المشتري بخلاف البيت تمام من الثمن أو حاصله (قوله
 واستثناء الوصف لا يجوز) كقوله هذا العبد الاسود (قوله وان قال بناؤه الى وعرضه المالك
 فكما قال) وكذا لو قال يارض هذه الارض افلان وبنائه الى (قوله هي البقعة) فمصر الحكم
 عليه يمنع دخول الوصف تبعا (قوله حق لو قال وأرضه المالك كان له البناء أيضا) أقول هذا
 مخالف للعرف الا أن فان العرف أن الارض مع العرض وعليه فينبغي ان لا يكون البناء
 تابعا للأرض تأمل (قوله الا اذا قال بناؤه الى يد والارض لعمره وفكاهة) لانه لما
 اقر بالبناء لم يرد صار ماله فلا يخرج عن ملكه باقراره معرو بالارض اذ لا يصدق قوله
 في حق غيره بخلاف المسئلة الاولى لان البناء مملوك له فاذا اقر بالارض لغيره يتبعها البناء لان
 اقراره مقبول في حق نفسه وحاصله ان الدار والارض اسم لما وضع عليه البناء لا اسم
 للارض والبناء لكن البناء يدخل تبعا اليه والاقرار به والعرض اسم للارض خالية عن
 البناء فلا يدخل فيها البناء لا أصلا ولا تبعا والاصل ان الدعوى لنفسه لا تمنع الاقرار لغيره

بقى او ادعى المشتقة هل
 يصدق لم أره وقد منافي
 الطلاق ان المعتمد لا
 فليكن الاقرار كذا
 لتعلق حق العبد قاله
 المصنف (وضع استثناء
 البيت من الدار لا استثناء
 البناء) منه لدخوله تبعا
 فكان وصفا واستثناء
 الوصف لا يجوز (وان قال
 بناؤه الى وعرضه المالك
 فكما قال) لأن العرض هي
 البقعة لا البناء حتى لو قال
 وأرضه المالك كان له البناء
 ايضا لدخوله تبعا الا اذا
 قال بناؤه الى يد والارض
 لعمره وفكاهة

والاقرار اغيره يمنع الاقرار ان يخصص آخر اذا علم هذا فاذا اقر بالدار اشخصه فقه مد اقر بالارض
 التي ادير عاين البناء وواقظ الدار لا يشهد البناء لكنه يدخل تبعها فكان بمنزلة الوصف والاستثناء
 امر لا يظن لا يعمل الا في ما يشاءه المأظف فلا يصح استثناءه للبناء لانه لم يمتدح اوله فقط الدار بل انما
 دخل تبعها وهذا معنى قوله واستثناء الوصف لا يجوز بضم الف البيت فانه اسم يلزم من الدار
 شغل على ارض وبنائها فصح استثناءه باعتبار ما فيه من الاصل وهو الارض فكان مقتضاه
 فقط الدار والاستثناء اخرج لما تناوله فقط المستثنى منه ولا يضر كون البناء جزءا من مسمى
 البيت مع انه وصف من الدار لانه لم يستثن الوصف منفردا بل قائما بالاصل الذي هو الارض
 ويخرج جنس هذه المسائل على أصناف اربعة تحت الاقرار لا تصح والثاني ان اقرار الانسان على نفسه
 والدعوى بعد الاقرار اربع بعض ما دخل تحت الاقرار لا تصح والثاني ان اقرار الانسان على نفسه
 جائز على غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا فقول ٢ اذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها فلان كان
 البناء والارض لانه لا يشره لانه لما قال بناء هذه الدار لي فقد ادعى انفسه فلما قال وأرضها فلان
 فقد جعل مقر ابا البناء للمقر له تبعه الاقرار بالارض لان البناء تتبع للارض الان الدعوى قبل
 الاقرار لا تمنع صحة الاقرار ٣ وان قال أرضيكم الى وبنائها فلان كانت الارض له وبنائها
 فلان لانه لما قال أولا أرضيكم الى فقد ادعى الارض لنفسه وادعى البناء ايضا لنفسه تبعها
 للارض فاذا قال بعد ذلك وبنائها فلان فقد اقر فلان بالبناء بعد ما ادعاه لنفسه والاقرار
 بعد الدعوى صحيح فيكون اقرار البناء دون الارض لان الارض ليس بتابع للبناء ٤ وان
 قال أرضيكم فلان وبنائها الى كانت الارض والبناء للمقر له بالارض لانه لما قال أولا أرضيكم
 فلان فقد جعل مقر فلان وبنائها الى ٥ كان الارض للمقر له بالارض لانه لما قال أولا أرضيكم
 فلان فقد جعل مقر ابا البناء فلما قال وبنائها الى فقد ادعى لنفسه بعد ما اقر اغيره والدعوى بعد
 الاقرار اربع ما تناوله الاقرار لا يصح ٥ وان قال أرضيكم فلان وبنائها فلان آخر كان
 الارض والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقر للمقر له الاول بالبناء فاذا قال وبنائها فلان جعل
 مقر على الاول لا على نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز ٦ وان
 قال وبنائها فلان وأرضيكم فلان آخر كان كما قال لانه لما اقر بالبناء أولا يصح اقراره للمقر له لانه
 اقرار على نفسه فاذا اقر بعد ذلك بالارض اغيره فقد اقر بالبناء لذلك اغيره تبع الاقرار بالارض
 فيكون مقر على غيره وهو المقر له الاول واذا اقر الانسان على غيره لا يصح ما علمت من الاصل
 الثاني من ان اقرار الانسان على غيره لا يجوز (أقول) لكن نقضه بالواقر مستاجر بدين
 فيسرى على المستاجر ويصح به عند الامام ولو اقرت زوجته بدين تجبس به ويمنع منها كافي
 المتقدم (قوله واستثناءه من الخاتم) أي بان قال هذا الخاتم فلان الاقصه وفي الذخيرة عن
 الختني اذا قال هذا الخاتم لي الاقصه فانه لك اوقال هذه المنطقة لي الاحليم فانما لك اوقال
 هذا السيف لي الاحليم اوقال الاحكام فانما لك اوقال هذه الجبة لي الا بطانم فانما لك والمقر
 له يقول هذه الجبة لي فاقول قول المقر فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر
 بوضر المقر بالنزع والدفع للمقر له وان كان في النزاع ضرر وروا حب المقر ان يعطيه قبة ما اقر به
 فله ذلك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ١٥ ولو قال الخليفة والقن

(د) استثناءه (فمن الخاتم)

٢ تقر به على الشق الاول من الاصل الاول اه منه

٣ تقر به على الشق الاول من الاصل الاول ايضا اه منه

٤ تقر به على الشق الثاني من الاصل الاول اه منه

٥ تقر به على الاصل الثاني اه منه

٦ تقر به على الاصل الثاني اه منه

٧ قوله وبنائها الخ كان الظاهر ان يقول ولما قال فانما وبنائها الخ ليوافق سابقه اه جديده

لي يصح ذكره صدق الشريعة (قوله ونحلة البستان) ومنه لنحلة الارض الان في تنفعها
 باصوله الان اصوله ادخلت في الاقرار صدق الان بما وفي الخاتمة بعد ذكر الفص والنحلة
 وحلية السيف قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الان يقيم المدعى البيعة على ما ادعاه
 لكن في الذخيرة لو اقر بارض أو دار لرجل دخل البناء والاشجار حتى لو اقام المقر بيعة بعد ذلك
 على ان البناء والاشجار لم تقبل بيعة انتهى الان يحمل على كونه موصولا لا موصولا كما أشار
 لذلك في الخاتمة سألني وفي الخاتمة لو قال هذا البستان فلان لا انحلة بغير اصولها فانما
 لي لا يصح الاستثناء بخلاف ان انحلة باصولها وكذلك هذه الجبة فلان الا بطانم لان البطانة
 تدخل في البيعة تبعها فكانت كالبناء ثم قال وهو محمول على جبهة بطانم في النفاضة دون
 الظهارة قال في الرمز وما نقل عن السير الكبير ان الامام لو قال من أصاب جبهة خرفهسي له فله
 الظهارة دون البطانة حل على جبهة بطانم كظهارتهم انفاضة فلا تتبعها نهى بجنتين وما هنا
 على مادون البطانة حتى لو استويا يصح الاستثناء ١٥ (أقول) ومنه لنحلة البستان نخلة الارض
 لان العرصة لا تتناول الشجرة كما لا تتناول البناء لا اصلا ولا تبعه الان يستثنى باصولها كما
 ذكرنا (قوله وطوق الجارية) استثنى كل بانهم نصوا انه لا يدخل معها اتبعها الا المعتاد للمهنة
 لا غير كالطوق الا ان يحمل على انه لا قيمة له كثيرة كطوق حديد ونحاس وفيه نظر ط عن
 الحوى (أقول) ذلك في البيعة لانها وما عليها البائع اما هنا فانه لما اقر به اظهروا انما للمقر له
 والظاهر منه ان ما عليه المسالك افيقته بها ولو جليلا قال (قوله فيما صر) أي من انه لا يصح
 (قوله) قال كلفه على ألف من عن عبد ما قبضته (قوله) على لانه لو قال ابتداء اشترت
 منه مبيعا الا اني لم اقبضه قبل قوله كما قبل قول البائع بعته هذا ولم اقبض الثمن والمبيع في يد
 البائع لانه منكر قبض المبيع او الثمن والقول للمع كركر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد
 قوله على كذا رجوع فلا يصح افاده الرمي (قوله حال منها) أي حال كون قوله ما قبضته
 موصولا بالكلام الاول فلو لم يصل لم يصدق افاده المصنف والذي يظهر انه حال من الضمير في
 قال أي حال كونه واصلا (قوله فان سلم) اه اهام أرادوا بانهم علمنا الاحضار ويخص هذا
 من توهم يلزم لشترى تسليم الثمن أولا لانه ليس يبيع صريح مقدسي مطلقا (قوله عـلا
 بالصفة) قال في المنع وان لم يوجد ما ذكر من اقبض وهو التسليم لا يلزمه لانه اقره بالالف على
 مئة قبل زمة الصفة التي اقر بها واذا لم توجد لا يلزمه اه وصل أو فصل هذا مذهب الامام
 وقالان وصل صدق ولا يلزمه وان فصل لا يصدق (قوله وان لم يمين العبد لزمه الف مطلقا
 وصل أم فصل) كانه يان لوجه الاطلاق ويحتمل انه أراد بالاطلاق سواء كذبه المقر له أو صدقه
 بدليل ما يأتي حيث قيدها بقوله ان كذبه المقر له وهو اولى لانه حينة ذبيحة فصلها اليك يبيعه
 ان يلزمه ذلك مع اعتراف كل منهما انه حرام اور باتامل (قوله لانه رجوع) أي عما اقر به وذلك
 لان الصدق موجب وانكار قبض مبيع غير مدين ينافيه ولانه لو ادعى ناخير الثمن شهر الم
 يقبل فكيف دهر اذ ما من عدياقي به البائع الا ياتي له شترى منع كونه المبيع بخلاف المعين
 وما ذكره المصنف اسد وجوه اربعة في المسئلة والثاني ان يقول المقر له العبد بعد ذلك ما بعته

ونحلة البستان وطوق
 الجارية كالبناء فيما صر
 (وان قال) مكلف له
 على ألف من عن عبد ما
 قبضته الجلة صدقة عبد
 وقوله (موصولا) باقراره
 حال من ان كره في الحوى
 فاحفظ (وعبدته) اي عين
 العبد وهو في يد المقر له
 (فان سلمه الى المقر له)
 الا ان والالا) علا بالصفة
 (وان لم يمين) العبد (لزمه)
 الا ان (مطلقا) وصل أم
 فصل وقوله ما قبضته افو
 لانه رجوع

وانما بهتك عبدا آخر وملكه اليك والحكم فيه كالأول لانهم انشأوا على ما اقر به من ان كل واحد منهم ما يستحق ما اقر به غيره انما اختلفا في سبب الاختفاق ولا يبالى باختلافه - ما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما اذا اقر له بفصل القدرهم فقال المقر له هي قرص فانه يؤمر بالدفع اليه لا اتفاقا معا على الاستحقاق والثالث ان يقول العبد مدي ما بهتك وسدكم ان لا يلزم المقر في الماذكر انه اقر له على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزم بدونها والرابع ان يقول المقر له اهلك هذا العبد وانما بهتك عبدا آخر فحكمه ان يخاصا لانهم اختلفا في المبيع اذ كل منهما مدع ومنكر فاذا اختلفا اتى دعوى كل عن صاحبه فلا يرضى عليه بشئ والعبد سالم في يده انتهى وغمامه في الزايح والدور موضعنا (قوله) كقوله من غن خراج تشبيه للمثلة السابقة كما خلافا (قوله) او مال قمار الانسب تأخير عابده ليدل على انظر على المحرم والميتة والدم وهو مطوف على غن (قوله) فيلزمه مطلقا) عنده وعند غيره ما ان وصل صدق وان فصل لا تكفى المسئلة الاولى (قوله) الا اذا صدقه اي المقر له (قوله) او اقام اي المقر واعدة المصنف في تعيين مرجع الضمير بين المقام والظهور (قوله) لا حقل له عند غيره اي في مذهب غيره كما اذا باع ما اشتراه قبل قبضه من ياتعه بمن اقل مما اشترى به فالزيادة هذه عندنا سرام اوربا وعند الثاني يجوز هذا البيع وليس زيادة احد الفنين سراما ولا ربا وظاهره هذا التعليل انه ما اذا اتفقا على ذلك لا يلزم المقر بشئ ط (قوله) ولو قال على زور او باطلا اي هو على حال كونه زورا او باطلا او من جهة ذلك فهو آمنه وبان على الحال او التميز (قوله) لزمه ان كذب اي في كونه زورا او باطلا (قوله) هي ان يلجئك الخ) قال الشارح في التذنيب آخر الصرف هو ان يظهر اعداؤه ما لا يريدانه يلجأ اليه لخوف عدو وهو ليس يبيع في الحقيقة بل كاهزل انتهى (قوله) ان كذب اي المستقرى البائع (قوله) والا لا) قال في البدائع كما لا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول لا آخر الى اقرتك في العتلية بمال وتواضعه على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له (قوله) زيف وصف بالمصدر ثم جمع على معنى الاجمية يقال زافت الدراهم تزيف زيفاروت والمراد به ما يرد به المال ويقبله التجار والنيهرجة دون الزبوف قائم بما يرد بها التجار والمستورقة ارد امن النيهرجة وتقدم آخر البيوع وقدمناه في ثنى القضاء (قوله) ولم يذكر السبب كمن يبيع او غصب او ودبعة (قوله) على الاصح اي اجبا وقيل على الخلاف الا في (قوله) وهي زبوف مثلا اي او نيهرجة (قوله) لم يصدق مطلقا اي عنده وقال لا يصدق ان وصل اي في قوله زبوف او نيهرجة بل يلزمه الجهاد لان العتدية تقتضيها فدعوى الزبوف رجوع عما اقر به بخلاف ما اذا قال الا انهم اوزن خمسة ونقد البلد وزن سبعة حيث يصح موصولا ولا مقصولا لانه استثنى القدر صارم غير ان يصح بشرط الوصل ولو قال على كزحطة من غن دارا شتر يتم امنه الا انها رديئة بقبول موصولا ومقصولا لان الردا تنوع لا يجب فطلق العقد لا يقتضي السلامة منها بخلاف الجودة زبوي وقوله مطلقا اي وصل أم فصل وقال زفر يطل اقراره اذا قال المقر له هي جباد (قوله) صدق مطلقا لان القاصب يغصب ما يصادف والمودع يودع ما عنده فلا يقتضي السلامة (قوله)

(قوله) من غن خراج
أو خنزير أو مال قمار
أو سرام أو ميتة أو دم
فيلزمه مطلقا (وان وصل)
لأنه رجوع (الا اذا صدقه
أو اقام ميتة) فلا يلزمه
(ولو قال له على ألف درهم
سرام أو ربا فهي لازمة
مطلقا) وصل أم فصل
لا احتمال له عند غيره (ولو
قال على زور أو باطلا لزمه
ان كذبه المقر له والا بان
صدقه (لا) يلزمه (والا قرار
بالبائع التلجئة) هي أن
يلجئك الى ان تاتي امرأ
باطنه على خلاف ظاهره
فانه (على هذا التفصيل)
ان كذبه لزم البيع والا لا
(ولو قال له على ألف درهم
زبوف) ولم يذكر السبب
(فهو كما قال على الاصح)
بجر (ولو قال له على ألف)
من غن متاع أو قرص وهي
زبوف مثلا لم يصدق
مطلقا لانه رجوع ولو قال
(من غصب أو ودبعة الا
أنهم زبوف أو نيهرجة
صدق مطلقا)

وصل أم فصل) اذا اختصاص الغصب والوديعة بالجهاد دون الزبوف الخ ما قد مناه فلم يكن قوله زبوفاته غير الاول كلامه بل هي بيان للتبوع فمع موصولا ومقصولا دور وحاصل الفرق بينهما ما بين مائة قدم أن في مائة قدم اقر به بعد البيع او القرض والعقد يقتضي سلامة العوضين من الغيب كما تقدم وهنا اقر بالغصب والوديعة وهما لا يقتضيان الا لامة وهو قابض والقول للقباض أمينا كان أو ضعيفا (قوله) لانهم ادراهم مجازا) فكان هذا من باب التغير فلا يصح موصولا (قوله) وصدق بيئته في غيبته أو أودعني لان الغصب والوديعة لا يقتضيان وصف السلامة كما تقدم (قوله) مثلا اي او قرضا (قوله) الا انه ينقص كذا اي الدرهم ومثله في التغير لا يملك في الغيب في قوله الا انه ينقص كذا اي مائة درهم وهو ظاهر (قوله) اي الدراهم الخ) اي ان كل عشرة من دراهم هذا الالف وزن خمسة مثاقيل لا وزن سبعة مثاقيل (قوله) متصلا اي قال ذلك متصلا (قوله) وان فصل بالضرورة لا يصدق) قال الزايح ولو كان الانقطاع بسبب انقطاع النفس أو بسبب دفع السعال فمن أبي يوسف انه يصح اذا وصله به وعليه الفتوى لان الانسان يحتاج الى أن يتكلم بجميع ذلك بكلام كثير ويذكر الاستثناء في آخره ولا يمكنه أن يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فلو لم يجعل عددا لايكون عليه مخرج وعليه الفتوى اه (قوله) لا الوصف كالزيادة) فلذا لم يصح له على ألف من غن متاع الا انها زبوف فهو كالقول وهو زبوف وحاصل الفرق بين هذا وبين ما اذا قال هي زبوف حيث لا يصدق هناك لان الزيادة وصف فلا يصح استثناءها وهما ذاقدر (قوله) ضمن المقر) ما اقر باخذته لانه اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم انه ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والاخر يشكر فاقوله وله مع غيره بخلاف ما اذا قال له المقر له بل اخذته اقرضا حيث يكون القول للمقر كما سيأتي وكذا لو قال اخذته عارية فقال بل يباعا القول للاخذ لانكاره البيع وهذا اذا لم يلبسه بزانية والعلة في عدم الضمان هو اتفاقهما ان الاخذ كان بالاذن سائحا في العمل العارية محرقة عن الوديعة لان اللبس في العارية مباح دون الوديعة ومعلوم ان العارية تبج التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس هنا فارقا لكان في البدائع قال أعوتني فوبك فقلت وقال المقر له لا بل غصبته فان اهلالة بعد اللبس يضمن لان لابس ثوب الغير بسبب لوجوب الضمان في الاصل فدعوى الاذن دعوى براءة عن الضمان فلا يثبت الاجبة اه (قوله) وهو سبب الضمان) قال صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترده أي ثم بعد اقراره بالاخذ ادعى ما يوجب براءته وهو الاذن بالاخذ والاخر يشكر فاقوله وله مع غيره فان نكل عنه لا يلزم أم لو قال له بعد قوله اخذته او ديبعة بل اخذته اقرضا يكون القول للمقر لانهم اصادقا على ان الاخذ حصص بالاذن وهو لا يوجب الضمان ثم ان المال لا يدهى عقد القرض والمقر يشكره فاقوله له ومثله لو قال اخذته ما يباعه قوله ما تقدم أم أفاده المصنف ومثله في العميق (قوله) أعطيتني) قال الخبير الرمي ومثله دفعتم الى وديعة وشعوه عما يكون من فعل المقر له تأمل (قوله) لانكاره الضمان) قال المصنف لان لم يقر بسبب الضمان بل اقر بالاخطاء وهو فصل المقر له فلا يكون مقرا على نفسه بسبب الضمان والمقر له يذم عليه بسبب الضمان وهو يشكر والقول قول المنكر قال في الهداية والفرق أن في الفصل الاول اقر بسبب

وصل أم فصل (وان قال
صدقة أو رصاص فان
وصل صدق وان فصل لا)
لانهم ادراهم مجازا (وصدق)
بميشه (في غيبته) أو
أودعني (فوبا اذا جاء
بغيب) ولا يئنه (و) صدق
(في له على ألف) ولومن غن
متاع مثلا (الا انه ينقص
كذا) أي الدراهم وزن
خمس لا وزن سبعة (متصلا
وان فصل) بالضرورة
(لا) يصدق احصاء استثناءه
القدر لا الوصف كالزيادة
(ولو قال) لا آخر (أخذت
منك القاد ديبعة فها كنت)
في يدي بالتمدد (وقال
الاخر بل) اخذته مني
(غصب اضمن) المقر لا قراره
بالاخذ وهو سبب الضمان
(وفي) قوله انت (اعطيتني
وديعة وقال الاخر) بل
(غصبته) مني (لا) يضمن
بل القول له لانكاره
الضمان (وفي هذا كان
وديعة) او قرصا (عندك
فاخذته) منك (فقال)
المقر له (بل هو لي اخذته
المقر له) لو قال

درهم ثم قال بل بغير حاشية فعليه ألف وكذا لو قال خمسة مائة بل ألف ولو قال عشرة دراهم بغير
 لا بل سود أو قال سود لا بل بغير أو قال بغير لا بل بغير أو قال بغير لا بل بغير أو قال بغير لا بل بغير
 وان كان مختلفا فعليه المالا لان القاط لا يقع في الجنس المختلف عادة فرجوعه عن الاول
 باطل والتزامه الثاني صحيح فلو قال له على درهم بل دينار لزمه درهم ودينار ولو قال له على كر
 حنطة لا بل كرسه بغير لزمه السكران اهـ كافي شرح المنار لابن نجيم (قوله فهو اقرار له) أي
 لامة مقرر له قال في شرح الملق وان تعددت الديون والودائع ولا يصدق المقر لو قال عنيت بهنما
 اهـ (قوله وحق القبض للمقر) في اخذ ما ذكره ويدفعه للمقر له قال في شرح الملق ولو جدد
 المودع ضمن للمقر له اذا تلف (قوله برئ) أي اذا أقر المقر أنه أذن له كذا في شرح الملق (قوله
 لكنه يخالف الخ) هذا الاستدلال وجيه ومؤيد بما لا يقبل التخيير وربما كلف في الخلاصة
 من زيادة النافع ولا يوجب في الوديعة بعده لكن كلام الحاروي يؤيد الزيادة وزيادة الحاروي
 وجيهة على ما ظهر لي حيث ان العبارة لا تحل الكلام (قوله لما صار الخ) أي أو اقل كتاب الاقرار
 عنه بقول المصنف جميع مالي أو ما لم يكن له حصة لا اقرار وقدره الجواب عن ذلك والتوفيق بما
 يشفي الغليل فراجع ان شئت (قوله ان اضاف الى نفسه كان حجة) أي فيما هي شرطها ولا
 يكون اقرارا لانه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه منافية له فيكون حجة (قوله فيلزم التسليم)
 لان حجة الدين لا تصح من غير من عليه الدين الا اذا سلط على قبضه (قوله ولذا قال في الحاروي
 القديس) عبارة كافي المنع قال الدين الذي لي في زيدته وله مروم لم يسلطه على القبض لكن
 قال واهي في كتاب الدين عارية مع ولوم بل هذا المصنف اهـ فهو من غير ذلك لفظ لو
 واستفاد من هذا انه لو سلطه على قبضه او قال هذه الجاهل مع على انه اقرارا ولا يصح اقرارا
 بل حجة (قوله قال المصنف وهو) أي قوله وان لم يقر له لم يصح هو المذكور في عامة المقتربات
 خلافا للصلصة حاصله انه ان سلطه على قبضه أو لم يسلطه ولكن قال اهي فيه عارية يصح
 كافي فتاوى المصنف وعلى الاول يكون حجة وعلى الثاني اقرارا وتكون اضافته الى نفسه
 اضافة نسبية لانه كما ذكره الشارح فيما مر وانما اشترط قوله واهي عارية ليكون قرينة على
 ارادة اضافة النسبة وعليه يجعل كلام المتن ويكون اطلاقا في محل التقييد فلا اشكال حينئذ
 في جملته اقرارا ولا يخالف الاصل المسار للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت
 الصديق الذي لي على زوجي ملك فلان بن فلان لا حق لي فيه وصدة فلان المقر له ثم أبرأت زوجها
 قيل بغيرا وقيل لا والبرائة أظهر لما أشار اليه الرعية من ان من عدم صحة الاقرار فيكون
 البراءة بلا شبهة اهـ أي فان هذا الاضافة للملك ظاهرة لان صداقها لا يكون اقرارا فافهم
 اقرارا له حجة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسئلة في مقترحات الهبة واستشكها
 وقد عانت زوال الاشكال بهون الملك المتماثل فاعتقه (قوله فتأمل عند الفتوى) العبارة ما في
 عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البر وقالوا اذا اضاف المال الى نفسه بان قال عبد
 هذا فلان يكون حجة على كل حال وان لم يصف الى نفسه بان قال هذا المال فلان يكون اقرارا
 اهـ وهذه المسئلة ذكرها ابن وهبان حيث قال

ومن قال ديني فلان صدقه • الى اذا وادى حيث التصديق ذكر

قال

فهو اقرار له وحق القبض
 للمقر له لكن لو سلم الى
 المقر له برئ خلاصة لكنه
 يخالف لما صرح انه ان اضاف
 انفسه كان حجة فيلزم
 التماسه ولذا قال في الحاروي
 القديس ولو لم يسلطه على
 القبض فان قال واهي في
 كتاب الدين عارية صح وان
 لم يقر له لم يصح قال المصنف
 وهو المذكور في عامة
 المقتربات خلافا للصلصة
 فتأمل عند الفتوى

قال شارحها عبد البر مسئلة البيت من التهمة وغیره طال المقر له بالدين اذا أقر أن الدين لفلان
 وصدة فلان صح وحق القبض للاول دون الثاني لكن مع هذا الوأدى الى الثاني برئ وجعل
 الاول كوكيل والثاني كوكيل اهـ وظاهره انه يكون لفلان بغير التصديق وان لم يقر له
 عارية ولم يسلط المقر له على قبضه فكان هذا التصديق مفيدا للملك المقر له وكان المقر كالكيل عن
 المقر له وان جعل ما في الحاروي على ان المقر له كان كالكيل مفيدا له البيت فافهم منه تصديق
 حصل التوافق وزال التناقض والاضطراب والله تعالى أعلم بالصواب واستغفر الله العظيم

(باب اقرار المريض)

وجه تأخير ظاهر لانه عارض واقراده في باب على حدة لا يختص به كلام على حدة ولان في
 بعضها اختلافا قال في نور العين ومن الامور المعترضة على الاهلية المرض وهو لا ينافي اهلية
 وجوب الحكم حقا لله تعالى ولا لعبد ولا اهلية العبادة حتى يصح كساح المريض وطلاقه وسائر
 ما يتعلق بالعبادة وليس المرض ما كان سبب الموت والموت يجوز خالص كان المرض من اسباب
 الهجر فشرعت العبادات على المريض بقدر القدرة وما كان الموت له خلافة الواو
 والفرما في المال كان المرض من اسباب تعلق حق الودائع والفريم بماله فيكون المرض من
 اسباب الحجر على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة للعقيد اذا اتصل بالمرض بالموت مستند الى
 اول المرض حتى لا يورث المرض فيما لا يتعلق به حتى يورث كساح بهر المتصل حيث
 يصح منه لانه من الحوائج الاصلية وحققهم يتعلق فيما فضل عنهم في حال كل تصرف
 يتمثل الفسخ كحبة وبيع بمعاينة ثم يفتقر ان اجتمع اليه وما لا يحتمل النقض جعل كل كعلق
 بالموت كاعتاق اذا وقع على حق غريم او وارث بخلاف اعتاق الراهن حيث ينفذ فلان حق
 المرحمن في ملك اليد دون الرقبة اهـ (قوله يعني مرض الموت) اشار به الى ان الالهة وما
 كانت الائمة على الاستغراق وغيره فمرها يعني وكان المقام أي (قوله مرفى طلاق المريض)
 وهو قوله من غالب حال الهلاك بمرض أو غيره بان أضناه مرض بهر به عن اقامة مصالحه خارج
 البيت أو بارز رجلا أو قدم ليقتل من قصاص أو رجم أو ببق على لوح من السفينة أو افترسه
 سبع وبق في فيه ولا يصح تبرعه الامن الثالث اهـ ومنه لو قدمه ظالم ليقته ومنه لو اطمحت
 الامواج وخيف الفرق فهو كالمريض أي ومات من ذلك كله كالكافة دقة وأوضه سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى فراجع (قوله وسيجي في الوصايا) حيث قال المؤلف هنالك قبل مرض
 الموت أن لا يخرج الحوائج نفسه وعليه اعتقد في التجريد بزانية والمختار انه ما كان الغالب
 منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبة الذخيرة اهـ واختاره صاحب
 الهداية في التجنيس اسكن في المعراج وسئل صاحب المنظومة عن عدم مرض الموت فقال
 كثر فيه أقوال المشايخ واعتادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج
 نفسه خارج الدار والمرأة لما جئت داخل الدار لصعود السطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى
 عليه في باب طلاق المريض وصحة الزيلعي (أقول) والظاهر انه مقيد بغير الامراض المزمنة
 التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذافرا من منعه عن الذهاب
 في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشيوخ هنا تأمل قال في

(باب اقرار المريض)
 يعني مرض الموت وحققه
 مرفى طلاق المريض
 وسيجي في الوصايا

الامعاء علية من به بعض مرض يشبه في كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضى
 مصالحه لا يكون به مرض اخر من الموت وتعتبر برعانه من كل ماله واذا باع لوارثه او وهبه
 لا يتوقف على اجازة باقي الورثة اهـ وعلم الكلام على ذلك مفصلا في المحالين المذكورين
 (قوله اقراره بدين لاجنبي) المراد بالاجنبي من لم يكن وارثا وان كان ابن ابنة (قوله نافذ من
 كل ماله) يمكن بحذف الغريم كما في باب التكميم ومثله في قضاء الاشياء (قوله باثر عرضي
 الله تعالى عنه) وهو ما روي عنه انه قال اذا اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته
 والاثر في مثله كالتبر لانه من المقدرات فلا يترك بالقياس فيحصل على انه سمعه من النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم ولان قضاء الدين من الحوائج الاسلامية لان فيه تدر يخ ذمته ورفع الحائل بينه
 وبين الجنة فقدم على سائر ما كسبه من حوائج الدنيا لان شرط تعاقب حقهم الفروع من حقه
 ولهذا يقدم كسبه ما يملكه من القياس ان لا ينفذ الا من الثالث لان الشرع قصر تصرفه على الثالث
 وعان حق الورثة بالتاليين فكذلك اقراره كذا في الزباني وفيه ولانه لو لم يقبل اقراره لامتنع
 الناس عن معاملته مذكرا من اقوالهم فينبغي عليهم طريق التجارة او المداينة اهـ وفي
 بعض النسخ باثر ابن عمر رضي الله تعالى عنهم اوهى المرافعة لما في الاتفاقى عن المبسوط (اقول)
 وفي البخارى في كتاب الوصايا ما نصه ويذكر ان ثمر بن جهم بن عبد العزيز وطاوسا وعطاء بن
 اذينة اجازوا اقرار المريض بدين اهـ فلعلم مراد الشارح باثر عمر هو عمر ابن عبد العزيز (قوله
 ولو بعين فذلك) قال العلامة الرملى في حاشيته على المغنى قوله اقراره بدين ايسر احقر اذ اعن
 اهـ يعني لان اقراره له بها صحيح قال في مجمع الفتاوى اذا اقر المريض لاجنبي بجميع ماله صح
 ولو اقر بغير الوارث بالدين صح ولو اخط بجميع ماله وبه نأخذ وفيه المريض الذي ايسر عليه
 دين اذا اقر بجميع ماله صح اقراره ولا يتوقف على اجازة الورثة ولو كان غايكا لا يتعد الا بقدر
 الثالث عند عدم الاجازة وقد ذكر الزباني لو كان عليه دين لا يصح اقراره بدين ولا بعينه في يده
 لاخرى في غير ما العدة والمرض باب ما معلومة اهـ (قوله الا اذا علم غايكا) أى بقاء ملكه
 اها في زمن مرضه (قوله فيتم بدال الثالث) أى فيكون اقراره له غايكا والتمليك في المرض وصية
 وهو معنى ما افاده الجوى ان اقراره بالدين لاجنبي صحيح ان كان اقراره حكاية وان كان
 بطريق الابداء يصح من الثالث كما في فصول العمادى وقد مثل العلامة المقدسى عن المراد
 بالحكاية والابداء فاجاب بان المراد بالابداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة
 ابداء تمليك بان يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذى اقر به ملك له وانما قصد اخرجه في صورة
 الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع ان الانسان يريد ان يتصدق على فقير
 ولا يمكنه يعرض عنه بين الناس وان اخلا به تصدق عليه كى لا يسمع ذلك من الورثة فيحصل
 منهم اذى في الجمل بوجه ما واما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار اهـ وقول المقدسى بان يعلم
 الخ بقصد اطلاقه ان التقييد من المؤلف بقوله في مرضه اتفاقى ط قال اذا اقر الرجل في
 مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز ان اخط ذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصدقه
 الورثة اهـ وهكذا في عامة المعقولة المتبعة من مختصرات الجامع الكبير وغيره يمكن في
 النصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابداء اقراره لاجنبي يجوز

(اقراره بدين لاجنبي نافذ
 من كل ماله) باثر عمر ولو بعين
 فذلك لا الا اذا علم غايكا
 اها في مرضه فيتم بدال الثالث
 ذكره المصنف

حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اهـ قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ
 فيحتاج الى التوفيق وينبغي ان يوفق بينهما ما بان يقال المراد بالابداء ما يكون صورته صورة
 اقرار وهو في الحقيقة ابداء تمليك بان يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذى اقر به ملك له وانما
 قصد اخرجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك اظهر على المقر له وكما يقع اهـ يعني ان
 يتصدق على فقير الخ واما المصنف فانه يقول على حقيقة الاقرار وبه هذا الفرق اجاب العلامة
 المقدسى ونقله عن السيد الجوى كما نقله الرملى في حاشية جامع الفوائد (اقول) وما يثبت
 الصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفقيه اقرار الصحيح به صدق في يده اهـ فلان ثم مات
 الاب والابن من مرض فانه يثبت بخرج ابيهما من ثلث المال لان اقراره متردد بين ان يموت
 الابن او لا فيبطل او الاب او لا فيصح فصار كالاقرار للميت في المرض قال استاذنا فهذه
 كالتنصيص ان المريض اذا اقر بعين يده لاجنبي فانه يصح اقراره من جميع المال اذ لم يكن
 غايكا ياه في حال مرضه وهو ما حتى يمكن جعل اقراره اظهر اى لى المقر له لا غايكا فاما اذا
 علم غايكا في حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث المال قال رحمه الله تعالى وانه حسن من
 حيث المعنى اهـ قلت وانما قيد حسن بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية مخالفا
 لما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صح ما طفق ان
 اخط بماله والله سبحانه اعلم معنى المعنى ونقله شيخنا شيخنا من لا على ثم قال به كلام طويل
 فالذى تحرر من المتون والشروح ان اقرار المريض لاجنبي صحيح وان اخط بجميع ماله رطل
 الدين والعين والمتون لا تشي غالبا الا على ظاهر الرواية وفي البحر من باب قضاء الفوائت من
 اختلاف الترجيح ورجح اطلاق ما في المتون اهـ وقد علمت ان التخصيص مخالف لما اطلقوا وان
 حسنه من حيث المعنى لا لرواية اهـ فتدعات ان ما نقله الشارح عن المصنف لم يرتضه المصنف
 (اقول) حاصل هذا الكلام ان اقرار المريض لاجنبي صحيح وان اخط بكل ماله لا يكتفى بشرط
 بما اذا لم يعلم انه ابداء تمليك في المرض كما اذا علم ان ما اقر به غايكا في ملكه في مرضه كما اذا اقر
 في مرضه بدين لاجنبي لم يعلم غايكا في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة فان اقراره بانه ملك
 وزن الاجنبي دليل على انه ابداء تمليك كما يقع كثير في زمانه ان المريض يقر بالشئ لغيره
 اضرار الوارثه فاذا علم ذلك تقييد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث
 ماله لكن انت خبير بان المعقود ان الاقرار اخبار لا تمليك وان المقر له شئ اذا لم يدفعه له المقر برضاه
 لا يحل له اخذ هذه ديانة الا اذا كان قد علم ذلك بنصوي مع او حبه وان كان يحكم له بانه ملكه بناء
 على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره ففي هذا اذا علم ان هذا المقر كاذب في اقراره وانه
 قصد به ابداء تمليك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر الشرع
 يحكم له بكل فلا وجه تخصيصه من نفاذه من الثالث لان حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع
 لزم نفاذه من كل ماله وان اخط به فلذا اطلق اصحاب المتون والشروح نفاذ الاقرار لاجنبي من
 كل المال فليس فيما ذكره في الفقيه نفي من الحسن لامن حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا
 يكون فيه تايد لما ذكره من الفرق الا ان يحمل الاقرار المزبور على الهبة وهي في المرض
 وصية لا يكتفى بشرط فتح التسليم والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة فعلى هذا

فيمكن حل ما ذكر على الوصية حيث كان المقر في ذك الوصية فلا يشترط التسليم والاحل على
 الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كماه ايضا حيث اضاف ما اقر به الى نفسه كقوله داري
 او عيدي اعلان بخلاف قوله هذه الدار او العبدان ولم يكن معلوما للتام بانه ملك المقر فانه
 حقيقا لا يمكن حله على القليل بطريق الهبة او الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اختيار
 لا تملك كافي المذون والشروح وما نقل عن القنية محمول على انه انشاء تملك ابتداء ولذا اقيم
 نقاذه بكونه من الثالث الا ان يقال ان اقرار هذا الابن كان اخبارا في حال صحته لكنه لما دخل
 العبد في ملكه وهو مريض ولم يسمه تسليمه الى المقر في تلك الحالة اعتبر تبرعا في المرض فتقيد
 بالثالث وما نقل عن اعمادية فالمراد به الاقرار بالابراة من الذين يعني انه اذا اقر المريض انه
 ابرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بان يستند الابراة الى حال الصحة ولا ابتداء بان يقصد
 ابرأه الا ان واما الاجنبى في اذا حكى انه ابرأ في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابرأه
 الا ان لا على سبيل الحكاية فن الثالث لانه تبرع وما نقل عن جامع الفصولين من انه لم يجوز فصرح
 في الجوهرية بانه اى من كل المال وانما يجوز من الثالث وعليه فلا فرق في اقرار بابرأ الاجنبى
 بين كونه حكاية او ابتداء حيث يتقدم من الثالث بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من
 الكل كما مر اهـ ولهذا من التفتيح ليدى الوالد درجة الله تعالى (اقول) لكن في قوله في صدر
 العبدان وان اقر لوارث فهو باطل فيه نظرا لان الباطل لا يطفئه الاجازة فيتمتعين ان يقال انه
 موقوف لا باطل فامل وفي الجملة من المادة ١٦٠١ الاقرار لاجنبى صحيح من جميع المال
 في مرض الموت اذا لم يكن عليه دين الصحة ولم يعلم ان المقر ملكه بسبب هبة او اذنت او شرأ من
 مدة قربية واما اذا علم ان المريض كان ملكه بسبب عاذا كرو كان قريبا عاذا في ملكه فيكون
 من الثالث سواء حل على الوصية ان كان في هذا كره الوصية والافعلى الهبة اذا كان معلوما
 ذلك عند كثير من الناس (قوله في معنيته) وهو من المعنى للمصنف (قوله واخر الارث
 عنه) لان قضاء الدين من الخواص الاصلية لان فيه تفرغ ذمته ورفع الحائل بينه وبين
 الجفنة كما قدمنا في مقدم على حق الورثة (قوله ودين الصحة مطلقا) سواء علم بسبب معروف
 او باقراره وسواء كان لوارث ام لا يعني ام يدين ط وقوله ودين مبتدأ خبره جلة قدم
 ويصح جرده الاولى قول الشارح في القرائن ودية قدم دين الصحة على دين المرض ان جهل
 سببه والافسيان (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف) وانما ساوى ما قبله لانه لما علم
 سببه انتفت التهمة عن الاقرار من قال في المبسوط اذا استقرض مالا في مرضه وعان
 الشئ وودفع المقرض المال الى المستقرض واشترى شيئا بائناهم وعان الشئ وودفع
 المبيع او تزوج امرأته بمرضاها او استاجر شيئا بمائنة الشئ وودفان هذه الديون تكون
 مساوية لديون الصحة وذلك لانها لو جرت بائناهم بائناهم لانه بالقرض والشراء لم
 يفتقر الى غرماء الصحة شيئا لانه يزيد في التركة مائة دار الدين الذي يتعلق به او متى لم يمت
 الحقوه لم يابطل الله مطلقا اهـ جاي وفي التعليل الثاني نظرا لاحتمال اسم لئلا
 ما اقرضه او ما اشتراه ط (قوله او بمائنة قاض) هذا بناء على ان القاضى يقضى بعلمه وهو
 مرجوح كما مر مرارا (قوله قدم على ما اقر به في مرضه مائة) في لو اقر من مائة دين في صحة

في معنيته فليصنف (واخر
 الارث عنه ودين الصحة)
 مطلقا (وما لزمه في مرضه
 بسبب معروف) يبينه او
 بجائز قاض (قدم على ما
 اقر به في مرضه مائة)

في مرضه لاجنبى يدين او عين مضمونة او امانة بان قال مضارب او ودية او غصب يقدم دين
 الصحة ولا يصح اقراره في حق غرماء الصحة فان فضل بقى من التركة يصرف الى غرماء المرض
 انتقالا وانما قدم عليه لان المريض يجوز عن الاقرار بالدين مالم يفرغ من دين الصحة فالدين
 الثابت باقرار المحجور لا يراحم الدين الثابت بالاجرة كعبد ما ذون اقر يدين به بدجج فالتالى
 لا يراحم الاول سوى وفيه ولان ان حق غرماء الصحة يتعلق بالمرضى مرض الموت في اول
 مرضه لانه يجوز عن قضائه من مال آخر فلا اقرار فيه صادف حق غرماء الصحة فممكن محجورا
 عليه ومدة وعاهية (قوله ولو اقر به ودية) اى لم يفتقر الى ملكه اى مرضه والا كانت وصية
 (قوله وعند الشافعى الكل سواء) لانه اقرار لا يتم فيه لانه صادر عن علة والذمة قابلية
 للموت في الحالين وانما ان المريض يجوز عن الاقرار بالدين مالم يفرغ من دين الصحة فالدين
 الثابت باقرار المحجور لا يراحم الدين الثابت بالاجرة كعبد ما ذون اقر يدين به بدجج فالتالى
 لا يراحم الاول دور والحاصل ان الدين الثابت قبل الاجرة لا يراحمه الثابت بعده ولكن مالم
 منه سبب بلا اقرار بلحق بالثابت قبل الاجرة فيؤخر عنهم ما الثابت بمجرد الاقرار ثم الدين الثابت
 بالسبب نوعان نوع لوقبض صاحب من المريض ذلك لا يشارك فيه صاحب دين الصحة
 كالقرض والمبيع فيه ونوع يشارك فيه كعقوبة قبضة المرأة او اجرة قبضها الا بر كافي غايه
 البيان واجرة مكنه وما كاه ومليح ومن ادوية واجرة طبيبه من النوع الاول لوقبض
 لا يشاركها الغرماء والمهر من النوع الثاني ولم يعد من التبرعات لان النكاح من الخواص
 الاصلية كما مروا ياقى (قوله كنكاح مشاهد) اى لاشهد وودانما جعل النكاح من جملة
 ما يجب تقديمه لانه من الخواص الاصلية كما مروا وان كانت رابعة اشيع فان لان النكاح في اصل
 الوضع من مصالح المعيشة والاصل الوضع لا المال لان الحال مما لا يتوقف عليهم كافي المنع
 (قوله اما الزيادة فباطلة) اى مالم تجزها الورثة لانها وصية لزوجته الوارثة فافهم (قوله ويصح
 مشاهد) انما يكون مشاهد بالينة على ما تقدم (قوله والمريض) بخلاف الصحيح كافي جبر
 العناية (قوله ليس له) اى للمريض ومقاده ان تخصيص الصحيح صحيح كافي جبر التباينة يرح
 الملقى (قوله دين بعض الغرماء) ولو غرماء صحة تتعلق حق كل الغرماء بما في يده والتقديم
 بالمريض بقيد ان الحرج غير المحجور لا يمنع من ذلك قال في الدرر ولم يجوز تخصيص غريم بقضاء دينه
 وهذا ظاهر في أنه لو اداها شاركه الغرماء الا ان بخلاف قوله وليس له الخ فانه محتمل ويبدل على
 ذلك قول الشارح فلا يسلما (قوله فلا يسلما) بفتح اللام الخفة من السلامة (قوله اهـ) بل
 يشاركها غرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم بهين
 التركة فكان تخصيصهم ما ابطال لحق الغرماء بخلاف ما بعد من المستأين لانه حصل له في يده
 مثل ما تقدم وحق الغرماء يتعلق به في التركة لا بالصورة فاذا حصل له مثله لا بعدة فهو يتساوى
 الكفاية وهذا في الاجرة المستوفية المنفعة اما اذا كانت الاجرة مشروطة بالتجبريل وامتنع
 من تسليم العين المؤجرة حتى يقبض الاجرة فهي كمثل ثمن المبيع الا تية الذي امتنع من
 تسليمه حتى يقبض ثمنه (قوله الا في مستأين الخ) وذلك لان المريض انما امتنع من قضاء دين
 بعض الغرماء ما اقبله من اسقاط حق الباقي فاذا حصل للغرماء منه ل ما قضى ولم يقطع من

(ولو المقره (ودية)
 وعند الشافعى الكل سواء
 (والسبب المعروف) ما
 ليس يتبرع (كنكاح مشاهد)
 ان جبر المثل اما الزيادة فباطلة
 وان جاز النكاح عنابة (ويصح
 مشاهد وانلاف كذلك)
 اى مشاهد (و) المريض
 (انيس له ان يقضى دين
 بعض الغرماء دون بعض
 ولو) كان ذلك اعطاه مهر
 وايضا اجرة فلا يسلما
 (الا في مستأين) اذا قضى
 ما استقرض في مرضه
 او قد غن ما اشترى فيه)

حقهم شيء جاز القضاء ولأن حق الغرماء في معنى التركة لا في عينها كما مر فإذا اشترى عبدا أو أوفى
 عنه من التركة فعلى التركة حاصل له لم يسقط منه شيء بخلاف ما ذهب ط (قوله لو بطل القيمة)
 والزيادة تبرع فهي وصية (قوله أي ثبت كل منهما) أي من القرض والشراء (قوله بخلاف
 إعطاء المهر ونحوه) أي كإبقاء أجره عليه وذلك كرهما إليه بدلكم فيه أو فيما ذكره المصنف بعد
 قال في خزانة المفتين المريض إذا تزوج امرأة وأعطاهما مهرها يسترد منها ما أخذت ويكون
 بين الغرماء بالحصص والمرأة واحدة منهم بخلاف عن المبيع فإن الغنم لم يلدافع أي للبائع
 الذي دفع السبعة أما إذا لم يدفعها فإن له حبسها حتى يقبض الثمن على كل حال ولا يمكن ينظر
 الفرق بين المهر وبدل الأجر وبين ثمن المبيع والقرض والفرق أن المهر تبرع من وجهه وصلة
 وعوض من وجهه فباعتبار ما فيه من المعاوضة تشارك الغرماء وباعتبار ما فيه من الصلة
 والتبرع يسترد ما أخذته في المرض والأجر بعد استيعاء المنفعة دين في ذمة المستاجر فساوت
 بقيمة الدين أما إذا ما استقرض في مرضه لا يسترد دفعا الحرج لأن المقرض إذا علم عدم
 وفائه في المرض يمتنع عن إرضاه وكذا البائع فيلحق المريض بالحرج وما جعل عليه ككم في
 الدين من حرج (قوله وما إذا لم يؤد) أي وبخلاف ما إذا لم يؤد بدل ما استقرض أو غن ما اشترى
 في المرض (قوله فإن البائع) أي والمقرض (قوله أسوة) بضم الهمزة وكسر هاء وبم حاقري
 في السبع (قوله في الثمن) الأولى أن يقول في التركة (قوله كان أولى) فتباع ويقضى من
 غنهما ما له فإن زاد رده في التركة وإن نقص حاصص بقصه كما لا يخفى (قوله وإذا أقر المريض الخ)
 ولولا رضى على الوارث دين فاقرب بقبضه لم يجز سواه وجب الدين بعبثته أولا على المريض دين
 أولا فصولين (قوله ثم أقرب دين) وقد تساوى الدينان صحة أو مرضا (قوله للاستواء) في
 الثبوت في ذمة المقر (قوله ولو أقرب دين ثم بوجده فمحصا) لأنه لا يابد بالأقرار بالدين تعلق حق
 الغريم بالالف التي في يده فإذا أقر أنها رديعة يريد أن يسقط حق الغريم عنها فلا يصدق إلا أنه
 قد أقرب بوجده فمصدرة لها بقوله فصار كالتسوية فكذلك كون دينه عليه ويساوى الغريم
 الآخر في الدين ولو أقرب بوجده ثم يدين فمصاب الوديعه أولى به لأنه لا يابد بالوديعه ملكها
 المقر به بينهما فإذا أقر بدين لم يجز أن يتعاق بمال الغير ط عن الحوى (قوله وبه كره الوديعه
 أولى) يعني أن الف المصير يصر للوديعه من غير محاصرة فيه لأنه حين أقر به علم أنها
 ليست من تركته ثم أقراه بالدين لا يكون شاغلا لم يكن من جلة تركته بزانية والحاصل
 أن في الصورة الأولى بخصان وفي الصورة الثانية ينصرف للوديعه من غير خصص ويلزمه
 ما أقربه وأقراره بمال في يده أنه بضاعة أو مضاربة حكمه مساو للوديعه كما في البدائع (قوله
 وأقراره مديونه وهو مديون) أي بمنع قرضه استرازا عن غير المديون فإن لم يكن مديونا
 وأبرا الأجنبي فهو نافذ من التملك كما في الجوهره قال أبو السعود في حاشية الأشباه ما نصه ليس
 على إطلاقه بل يقدح أن لا يفي له من المال القارغ عن الدين ما يمكن خروج القدر المبرم منه من
 ثامه ولا بد من قيد آخر وهو أن يكون له وارث ولم يجز (قوله لانهمة) عليه أبو السعود في حاشية
 الأشباه بقوله لأن إقرار الوارث في مرض موته وصية وهي للوارث لا تجوز ما لم يجز الوارث
 الآخر ليكن الشارح تبع المنع والأظهر رمانا قلنا عن أبي السعود (قوله إن كان أجنبيا)

لو بطل القيمة كما في البرهان
 (وقد علم ذلك) أي ثبت كل
 منه (بالبرهان) لا بأقراره
 للثمة (بخلاف) إعطاء المهر
 ونحوه (ما إذا لم يؤد حتى
 مات فإن البائع أسوة
 لا غرماء) في الثمن (إذا لم
 يمكن العين) المبيعة
 (في يده) أي يد البائع فإن
 كانت كان أولى (وإذا أقر)
 المريض (بدين ثم) أقر
 (بدين فمحصا وصل أو فصل)
 للاستواء ولو أقرب بدين ثم
 بوجده فمحصا أو به كره
 الوديعه أولى (وأقراره
 مديونه وهو مديون غير
 جائز) أي لا يجوز (إن كان
 أجنبيا)

الآن يكون الوارث كقبلا عنه فلا يجوز أن يبرأ الكفيل ببراءة الأصل جامع الفصولين ولو
 أقر بدين فمحصا منه صدق كإبسطه في الوالدية (قوله وإن كان وارثا فلا يجوز) أي
 سواء كان من دين له عليه أم لا وكذا إقراره بقبضه واحتماله به على غيره فصولين
 (قوله وحده) له صحته الخ قال في الأشباه وهي الحيلة في إقرار المريض وارثه في مرض موته
 بخلاف قوله أبرأته فإنه يتوقف ككم في رجل الحوى القديس وعلى هذا لو أقر المريض
 بذلك لأجنبي لم تنفع الدعوى عليه بشي من الوارث فكذا إذا أقر بشي لبعض ورثته كما في
 البرازية (قوله يشمل الوارث وغيره) صرح به في جامع الفصولين حيث قال مريض له على
 وارثه دين فابرا لم يجوز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جازا قراره قضاء لاديانته ١٥ وفيه
 لو ادعى الوارث الآخر أن المقر كاذب في أقراه أن يضاف المقر له بأنه لم يكن كاذبا بناء على قول أبي
 يوسف الماتق به كما مر قبيل باب الاستئذان في البرازية ادعى عليه ديونا وما لا ودية فصالح
 الطالب على يسير ممر أو أقرو الطالب في العلانية أنه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك
 في مرض المدعى ثم مات فبرهن الوارث أنه كان لمورث عليه أموال كثيرة وانما قصد حرمانا
 لانهما وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجري ما ذكرنا فبرهن ببقية الورثة على أن أبا فاقصد
 حرمانا به هذا الإقرار تسمع ١٥ وينبغي أن يكون في مسئلتنا كذلك لكن فرقى في الأشباه
 بكونه ممتنع في هذا الإقرار تقدم الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكلام عنه عدم
 قرينة على التهمة ١٥ قلت وكثيرا ما يفتي هذا تسمع دعواه بأنه كان كاذبا وتقبلي بينهم على
 فرائض الاحوال القريبة من الصريح فعلى هذا تسمع دعواه بأنه كان كاذبا وتقبلي بينهم على
 قيام الحق على المقر ولو كذا الحكم بجري لو ادعى وارث المقر فيصالح والني عبر عنه في البصر هنا
 بالأقرار وتارة عبر عنه بالأبراء في أول الإقرار وفي الصلح وكذا البرازية وحاشية في المتن أما
 إقراره وأقراره كلاهما مالا يصح للوارث ككم في المتن والشروح فإني المتن هنا غريب
 لا يقول عليه أنه لا يصح حيلة لاسقاط الارث بل يعبر مع ضعفه ويوضحه ما لو قالوا قصد حرمانا
 بذلك تسمع دعواه كما صحت وباني والله تعالى أعلم (قوله صحيح قضاء لاديانته) لأنه في الديانة
 لا يجوز إذا كان بخلاف الواقع ونفس الأمر بان كان له في الواقع عليه شيء لا يستلزمه إقرار
 بعض الورثة وحرمان البعض إذ لو طابق الواقع إقراره بان لم يكن عليه شيء الصحيح قضاء لاديانته كما
 لا يخفى (قوله إلا المهر) أي إذا مات في مرض موته لا مهر له عليه أو لم يكن له عليه مهر
 (قوله على الصحيح) مقابله ما في المنع عن البرازية مخرجا إلى حيل الخصاص فإني فيه ليس
 على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شيء أبعدنا خلافا للشافعي ١٥ (قوله أظهور
 أنه عليه غالبا) لعل المراد ما تروى تاجيله غالبا تأمل (قوله بخلاف) راجع إلى قوله فلا
 يصح (قوله فإنه يصح) ولا تسمع دعوى زوجها فيه (اعلم أن صاحب الأشباه استنبط هذه المسئلة
 من مسئلة الإقرار المصدر بالتقوى وقال إن هذا الإقرار منه أي البنت بمنزلة قرواها للاحق في فيه
 فيصح وليس من قبيل الإقرار بالعين للوارث لأنه فيما إذا قال هذا القول فليتأمل ويراجع
 المنقول ١٥ وأقره على ذلك المصنف في منعه حيث قال وفي التاتارخانية من باب إقرار المريض
 معزيا إلى العيون ادعى على رجل مالا وأبنته وأبرأه لا يجوز براءته إن كان عليه دين وكذا لو أبرأ

وان كان (وارثا فلا)
 يجوز (مطلقا) سواء
 كان المريض مديونا أولا
 للثمة وحده صحته أن يقول
 لاحق لي عليه كما أفاده بقوله
 (وقوله لم يكن لي على هذا
 المطلوب شيء) يشمل الوارث
 وغيره (صحيح قضاء لاديانته)
 فتترفع به مطالبة الدنيا
 لاصطالبة الآخر حاوي
 إلا المهر فلا يصح على الصحيح
 برازية أي أظهور أنه عليه
 غالبا بخلاف إقرار البنت
 في مرضها بان التقى القلاني
 ملك أبي أو أمي لاحق لي
 فيه أو أنه كان عدي عارية
 فإنه يصح ولا تسمع دعوى
 زوجها فيه

الوارث لا يجوز - وان كان عليه دين اولاد لوانه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شي ثم مات جاز
 اقراره في القضاء ١١ وفي البرازية من مزايا جيل الخصاف قالت فيه امس لي على زوجي مهر
 وقال فيه لم يكن لي على فلان شي غير ائتمنا خلافا للشافعي ١٢ وفيما قبله وابر الوارث لا يجوز
 فيه قال فيه لم يكن لي عليه شي ليس لورثته ان يدعوا عليه شي في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا
 الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له على والده شي من تركته امه صحيح بخلاف مالو ابرار
 او وحيه وكذا الوارث بقبض ماله منه ١٣ وبما ذاعلم صحة ما اتفق به مولانا صاحب الجهر في
 لو اقرت البنت في مرض موتها بان الامتعة الفلانية ملك لآبيها لاسيما ان ابيها انما يصح ولا يصح
 دعوى زوجها ان يهاجمه - فتد الى ما ذكرناه وقد خالفه في ذلك شيخنا امين الدين بن عبد العال
 المصري واقفى بعدم الصحة - فتد الى عامة ما في المعبرات من أن الاقرار للوارث لا يصح وكثير
 من القول الصحة يشهد بصحة هذا أي افتنا صاحب الجهر واپس - فذا من قبيل الاقرار
 لوارث كالايجني قال مولانا صاحب الجهر ولا ينافيه ما في البرازية من غير صحة قوله افيه
 لا مهر لي عليه ولا شي لي عليه اولم يكن لي عليه مهر قيل يصح وقيل لا يصح والصحيح انه لا يصح
 ١٤ لان هناك في خصوص المهر اظهروا انه عليه غالب وكلامه في غير المهر ولا ينافيه ايضا ما ذكره
 في البرازية ايضا به ادعى عليه - ما لا يورثه وادعية - فالحال مع الطالب على شي يسيرا
 واقرار الطالب في الامتعة انه لم يكن له على المدعي عليه شي وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات
 ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه شي وان برهنوا على أنه كان اورثا عليه اموال لكنه
 قصه - بهذا الاقرار حرما لا يسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرناه من
 بقبض الورثة على ان ابا نافع حرما ما تبين هذا الاقرار وكان عليه اموال تسمع ١٥ اذ لو كان متهما
 في الدعوى عليه والصالح معه على يد الموال كالكلام عند عدم قرينة على التهمة والله تعالى اعلم ١٦
 ما ذكر في المنع واقره على ذلك الشارح كاتري قال بحسبه الفاضل الخبير الرمي قوله وبما
 علم صحة ما اتفق به مولانا صاحب الجهر الخ (اقول) لا شاهد له في ذلك مما تقدم وحيث كانت
 الامتعة في يد البنت المقر لا يصح اقرارها بها لانه لا يدل عليه ما صرح به الزياهي وغيره من
 انه لو اقر به - يز في يده لا يخر لا يصح في حق غيرها الصحة واذا لم يصح في حق غيرها الصحة لا يصح في
 حق بقية الورثة لا شرا كهم في الحكم لشعول العلة وهي اتهمه اموال ما قدمه من قوله بخلاف
 اقراره بان هذا العبد اذ لان فانه كالدين فاذا كان كالدين فكيف يصح الاقرار به للوارث
 اما عدم شهادة مائة دم له فيبانه ان قوله ليس لي على فلان اولم يكن لي عليه دين مطابق لما هو
 الاصل من خلو ذمته عن دينه فلم يكن من باب الاقرار له فصار كالمقر اقره بعين في يدي بانها
 الزيد فانه - فت اتهمه ومنه له انيس له على والده شي من تركته امه واپس لي على زوجي مهر على
 القول المرجوح وقد علمت ان لا يصح انه لا يصح بخلاف الامتعة التي - ما المقر فانه اقرار
 به للوارث بلا شك لان اقصى ما يستدل به على الملك اليه دفعه ما اقرت به اموال ملكها اظاهرا
 لوارثها فاني يصح وان تنفي التهمة وقوله وكثير من القول الصحة تشبه بصحة هذا
 واپس هذا من باب الاقرار لوارث غير صحيح لاننا لم نجده في القول الصحة ولا الضميمة
 ما يشهد بصحته ووجدنا القول بصحة بان الاقرار بالعين التي في يد المقر كالاقرار

بالدين ولم يبعد عن ذلك بقولها وقول صاحب الجهر ولا ينافيه الخ (اقول) بل يفهم منه عدم
 الصحة بالاولى وذلك لانه اذا لم يصح فيما فيه الاصل برائة الذمة فكيف يصح فيما فيه الملك
 شاهد ظاهر بالدين لم لو كانت في الامتعة يد الاب هي المشاهدة لا يد البنت فلا كلام في الصحة
 فالحق ما اتفق به ابن عبد العال ويدل ايضا الصحة ما قلنا ما في شرح القندوري المسمى بجمع الرواية
 من قوله قال في حاشية الهداية قوله واقرار المريض لوارثه لا يصح الا ان يصدق به بقية الورثة
 هذا الشارة الى ان اقرار المريض لوارثه اذا كان هناك وارث آخر غير المقر له انما لا يصح لانه لا
 الحلية بل الحق بقية الورثة فاذا لم يكن له وارث غير المقر له صح اقراره دل عليه ما ذكر في الديانة اذا
 ماتت المرأة وتوكت زوجها وعبد بن لاملها غيرهما فاقترت ان هذا العبد بعينه ودبسه لزوجهما
 عندها ثم ماتت فذلك جائز ويكون العبد للزوج بالاقرار بالوديعة والعبد الاخر ميراث نصفه
 للزوج ونصفه لبيت المال ١٧ فهذا صريح في انه اذا كان هناك وارث غير الزوج وغير بيت
 المال لا يصح اقرارها بالعبد للزوج وأي فرق بين قول البنت هذه الامتعة التي بيدي ابي لا يصح
 ملك أبي لاحق لي فيها وبين قول الزوجية هذا العبد ملك زوجي فان كان زيادة لاحق لي فيها فهذا
 اتفقها المشاهد بالظاهر اذ يدان بانها لا يبرأ به لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بعين في يده
 فتأمل ١٨ ما ذكره الشيخ خبير الدين الرمي رحمه الله تعالى فالجيب من الشارح مع قول شيخه
 الخبير الرمي في حاشيته على الاشياء ايضا ان كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع نصهم
 بان اقرار المريض بعين في يده لوارثه لا يصح ولا شك ان الامتعة التي بيد البنت وملكها انما اظهر
 باليد اذا قالت هي ملك أبي لاحق لي فيها اقرارا بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شي
 أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شي ونحوه من صور التي افسد الثاني فيه بالاصل فكيف
 يستدل به على مدعاه ويجهله صرح بها فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره وعصرنا
 بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ امين الدين بن عبد العال وبهذه البحت والتحرير رأيت
 شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رد على المؤلف أي صاحب الاشياء كلامه وكذلك
 الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الاشياء والنظر في ترفقه قد ظهر الحق وانضح والله الحمد والمنة
 ١٩ كلام الخبير الرمي ايضا وتبعه السيد الخواري في حاشية الاشياء وكذلك رد عليه العلامة
 جوي زاده كجرا بتمه من قوله لا يمتنع في هامش نسخة الاشياء ورد عليه ايضا العلامة البكري وقال
 بعدم كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لمقت ولانقاص بما اتفق به من صحة الاقرار للوارث
 بالعروض في مرض الموت الواقع في زمانه سالن الخاص والعام يعلمون ان المقسم ملك لجميع
 ما حوته داره لاحق فيه للمقر له بوجه من الوجوه وانما قصد من باقي الورثة فاي تهمة به
 هذه التهمة باعبار الله ٢٠ وكذا رد عليه الشيخ امين الدين بن عبد العال في دمشق الشام سابقا
 حيث سئل فيمن اقر في مرضه ان لاحق له في الامتعة المملوكة مع بنته وماله في ظاهر فاجاب
 بان الاقرار باطل على ما اعتده الحقون ولو لم يصر بالذني خلافا للاشياء وقد انكر واعلمه
 ٢١ وكذا رد عليه شيخنا السانحاني وغيره والاصل كجرا بتمه من قوله لا يمتنع جوي زاده
 ان الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو
 صحيح وبه يشهد كلام الخبير الرمي المتقدم وصريح به ايضا في حاشيته على المنع واحاط في الرد

على الاشياء كما علمت فان قلت قد ذكرنا الشارح فيما ياتي عن الاشياء ان اقراره للوارث موقوف
 الا في ثلاث منها اقراره بالامانة كالمخ وقول البنت هذا الذي لا يبي اقراره بالامانة فيصح
 وان كان في يدها قلت المراد بفتح اقراره ما يقبض الامانة التي له عند واريته لان صاحب الاشياء
 ذكر من يقبض الجاهل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو اقر بائنا لا فوديعته
 المعروفة او اقر بقبض ما كان عنده وديعة او بقبض ما قبضه الوارث بالو كالممنوع من
 قال في الاشياء وينبغي ان يطلق بالثانية اقراره بالامانة كالمخ او لو مال الشريك او العارية والمضى
 في الكل انه ليس فيه ايشاء للقبض اه يعني ان الوديعة في قوله او اقر بقبض ما كان عنده
 وديعة غير قبض بل ينبغي ان يطلق بالامانة كالمخ او لو مال الشريك او العارية والمضى
 الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه من نورا من قوله مريض عليه دين محيط فاقرب بقبض
 وديعة او عارية او مضاربة كانت له عند واريته مع اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى
 مورثه المريض وكذب المورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين ان ليس المراد اقراره بالامانة
 عنده لوارثه بل المراد ما قلناه فتبين ان ذلك في رأيت من يخطئ في ذلك مع ان القول صريح بان
 اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء المسئلة الثالثة الظاهر
 انه يستغنى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على اجنبي فوكل المريض واريته بقبض
 الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه منه فقد اقر بقبض
 ما كان له امانة عنده لان المال في يد الوكيل امانة نال وقد ذكر في جامع القسوين
 صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صرحنا اودع اياه ألف درهم في مرض الاب
 او صحت عند الشهود فلما حضر الموت اقر باهلا كصدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع
 كانت في ماله فاذا اقر بائنا لا فواولي اه وقوله عند الشهود قد بدى به ان يكون الوديعة معروفة
 بغير اقراره واهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة فبدل على انه لو اقر باهلا كصدق وديعة لوارثه ولا
 يفتة على الابداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة المصنف والشارح من الخلل حيث قال
 بخلاف اقراره أي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته ان يقول كانت عندي وديعة
 اهـ هذا الوارث فاستلكنها جوهر اه فانه كان عليه ان يقول بخلاف اقراره له بائنا لا فواولي
 وديعة معروفة فانه جائز فاعتمد ذلك (قوله كتاب طه في الاشياء الخ) أقول وقد خالفه
 علماء عصره واقفوا بعدم الصحة كما علمت وقد كتب العلامة الخوي في حاشية الاشياء في الرد
 على عبارتها فاقال كل ما أتى به المصنف أي صاحب الاشياء لا يشهد به مع نصيرهم
 بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولا شك ان الامانة التي يد البنت ملكها فيم اظهر بالبد
 فاذا قالت هي ملك أبي لاحق في يدي فليكون اقراره بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن في يدي
 شيء او لا شيء في يدي او ليس في يدي شيء ونحوه من صور التي قلنا ان الثاني فيها بالاصل
 فكيف يتبدل به على مدعى ويجهل له صير يحاق به وذكر الشيخ صالح في حاشيته على
 الاشياء ما منع صاحبها في هذه المسئلة ما نصه أقول ما ذكره المصنف هذا لا يخرج من كونه
 اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه أفق شيخ الاسلام أمين الدين وليس هذا داخل تحت
 صور التي ذكرها مستدل بها وقال أخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا ينبغي ما في اقراره

مطلب
 الاقرار للوارث موقوف
 الا في ثلاث

كما يسطه في الاشياء فان لا
 فاعتمد هذا التصريح فانه من
 مفردات كتابي (وان اقر
 المريض لوارثه) بغيره

من التهمة خصوصا اذا كان بينهما وبين زوجها خصومة كزوجته عايم او قال الميرى الصواب
 ان ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة التثنية ولا نزاع في عدم صحة ذلك للوارث في مرض الموت
 وما استند له المصنف موقوف في اقراره بصيغة التثنية في دين لافي عين والدين وصفت قائم بالذمة
 وانما يصير مالا باعتبار قبضه اه وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث فيه نظر
 (قوله أو مع اجنبي) قال في نورا العيين اقر لوارثه ولا جنبي بدني مشترك بطل اقراره عندهما
 تصادق في الشركة أو كاذبا وقال محمد للاجنبي بصحة لو أنكر الاجنبي الشركة وكذا بالعكس لم
 يذكره محمد ويحوز ان يقال انه على الاختلاف والصحيح انه لم يجز على قول محمد كما هو قولهما اه
 لهما ان الاقرار اخبار ولا يصح ان ينفذ على خلاف الوجه الذي اقر به فاذا اقر مشتركا لا يمكن
 ان ينفذ غير مشترك وفي أحكام الناطق لو اقر لاثنين بالف فرد أحدهما وقبل الآخر فله
 النصف (قوله بعين) ثبت على الدين المذكور في الحديث ومثال العين ان يقر المريض بان هذه
 العين وديعة واريته أو عارية أو مضاربة أو غيرها منهن امنه (قوله بطل) أي على تقدير عدم الاجازة
 والافهم موقوف اه منح لكونه لو طلب سلم اليه ثم ان مات لا يرثه الا قال صحة الاقرار بالتصاق
 صحة المريض اه سوى عن الرض (قوله وانما حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدني) رواه
 الدارقطني لكن في المبسوط ان الزيادة شاذة ولذلك تركها في الدرر والمشيهور ولا وصية لوارث
 وللدلالة في الوصية على نفي الاقراره بالطريق الاولى لان بالوصية انما يذهب ثلث المال
 وبالاقرار يذهب كله فابطالها ابطال للاقرار بالطريق الاولى كما في المنبيع فظهر ان ما يقال
 المدعى عدم جواز الاقرار والدليل دال على عدم جواز الوصية فالصواب ما أتى به صاحب
 الهداية لما قطع غايته أن الدليل لم يقصر على عبارة النص كما صرح به في الاصول (قوله الآن
 بصدقه بقية الورثة) أي بعدم موته ولا عبرة لاجازتهم قبله كما في خزائن المفتين وان أشار صاحب
 الهداية لصدقه وأجاب به ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح المتن وفي
 التعمية اذا صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حياته لا يحتاج لتصدق بديهم بعد وفاته وعزاه
 لحاشية مسكين قال فلم يجعل الاجازة كالصدق وله لانهم اقرروا اه قال العلامة
 أبو السعود في حاشية مسكين وكذا لو كان له دين على واريته فاقرب بقبضه لا يصح الآن بصدقه
 البقية زيلعي فاذا صدقه في حياة المقر فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف
 الوصية بما زاد على الثلث حيث لا تنفذ الا باجازة الورثة بعد موت الموصي جوي اه (أقول)
 ينبغي أن يكون على هذا المنوال الرضا المقر ما قبل موته تدبر (وأقول) وكذا اوقف يسه لوارثه
 على اجازتهم سم كما قدمه في باب الفضول وأشار في الخزائن الى انهم لو قالوا الميرثنا اقراره في حياته
 فلهم الرجوع أي فلا مخالفة لان التصديق كصريح الاقرار بخلاف الاجازة (قوله فلو لم يكن
 وارث آخر) أي ذو فرض أو تعصيب أو رسم محرم (قوله أو وصي لزوجته) يعني ولم يكن له
 وارث آخر وكذا في عكسه كما في الشركة لانية وفي بعض النسخ أو وصي بدون ألف وهي الاولى
 لانه تصوير للوصية لوارث الذي ليس له وارث غيره وذلك لا يتصور بغير أحد الزوجين
 اما قاله من أن غيرهما يرث فرضا ورثا (قوله صحت الوصية) ولو كان معهما بيت المال لما أنه
 غير وارث بل يوضع فيه المال على انه مال ضائع لا بطريق الارث فلا يعارضه الوصية والاقرار

أو مع اجنبي بعين أو دين
 (بطل) خلافا لما في
 رضى الله تعالى عنه ولنا
 حديث لا وصية لوارث
 ولا اقرار له بدني (الآن
 بصدقه) بقية (الورثة)
 فلو لم يكن وارث آخر
 أو وصي لزوجته أو هي
 صحت الوصية

ولا الهابة كما افاده الخبر الرمي في فتاواه آخر الوصايا قال فيها وحيث لا وارث نفذت بحمايات
 مع زوجها بالانفاق ولو اوصت بكل مالها نفذت وصية الله ~~التي~~ قد يقال ان ما ذكره
 الشارح انه لا يوافق من هذه المصنف لان موضوعها الاقرار بالاجل لا ينافي مع هذا الاقرار يكون
 وصية بدليل قوله الان يصدق الورثة فانه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر والحاصل ان
 المصنف في هذه اوصية الا ان لا يوافق من هذه المصنف لما ذكرنا نأمل (قوله واما غيرهما)
 اي غير الزوجين ولو كان دارهم شربة لالية (قوله فرضا ورثا) المناسب زيادة او نقصان
 (قوله فلا يحتاج لوصية شربة لالية) والحاصل ان اقرار المريض لو ارثه لا يصح اذا كان هناك
 وارث آخر غير المقر له لعدم الحلية بل حتى الورثة فاذا لم يكن له وارث آخر غير المقر له
 اقراره (قوله اقرار بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى بيان ذكر الشارح العلامة عبد البر
 الخانية رجل اقر في مرضه بارض في يده ان يوقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث
 كالواقر المريض بعقوبته وان من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او ورثته جاز في الكل وان لم
 يكن منه او من غيره فهو من الثلث وفيه شبهة المقتضى مثله وسواء اسند الوقف الى حال الصحة
 او لم يصدق من الثلث الا ان يميز الورثة او يصدق في الاسناد الى الصحة ولو كان المصدق
 اليه مجهولا او مريضا ولم يصدق ولم يكذب او مات ولا وارث له الا بيت المال فالظاهر انه يكون
 من الثلث لان التصديق منه او من الوارث شرط في كونه من جميع المال وقرع عليه صاحب
 القبول انه لا يصدق تصديق السلطان فيما اذا لم يكن له وارث الا بيت المال وهذا منقول من
 كلام شيخنا وان قاله الطرسوسي تفهما اه يتصرف في شرح الشربة لالية وان اجزأ ورثته
 او صدقوه فهو من جميع المال لانه مظهر باقراره لا منقضى فلولم يكن للغير وارث قال المصنف
 لا يصدق تصديق السلطان كذا اطلقه قلت وهذا في الوقف لا على جهة عامة ظاهر انضمه اقراره
 على غيره وابطال حق العامة واما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كانشائه لما
 تقدم من صحة وقف السلطان شيئا من بيت المال على جهة عامة ثم لا يخفى ان المقر اذا لم يصدق
 بغيره ولم يكن له وارث تجوز اجازة السلطان ومن له بيت المال كذا في البرازية ولنا فيه رسالة
 ولا يعمل بما فهمه الطرسوسي كما نقله المصنف عنه من انه يكون من الثلث مع عدم اعتبار
 تصديق السلطان انه نافذ من كل المال ط (قوله فلو على جهة عامة) كبناء القنطرة
 والنفور (قوله تصديق السلطان) لان له ان ينفذ ذلك من بيت المال وعن حكي امرائكم
 انتم اقره صدق (قوله وكذا الوقف) اي انشا وقفا في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة
 فانه ينفذ من الجميع بتصديق السلطان (قوله خلافا لما زعمه الطرسوسي) هو يقول لو لم
 يكن له وارث الا بيت المال لا يصدق تصديق السلطان بل يكون من الثلث كما يؤخذ من شرح
 الوهبانية لعبد البر السابقة ووجه فساد ما زعمه الطرسوسي ان الوقف والحالة هذه وصية
 وهي مقدمة على بيت المال بل لا يحتاج ذلك لتصديق السلطان (قوله ولو كان ذلك) اي
 الاقرار ولو وصية (قوله اقرار بقبض دينه او غصبه) بان اقراره بقبض ما غصبه وارثه منه
 قال في الخانية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو
 اقر لوارثه وقت اقراره وقت موته وخرج من ان يكون وارثا فحينئذ بطل اقراره عند أبي

واما غيرهما فيرث الكل
 فرضا ورثا فلا يحتاج
 لوصية شربة لالية وفي
 شربة الوهبانية اقرار بوقف
 لا وارث له فلو على جهة
 عامة صح تصديق السلطان
 او نائبه وكذا لو
 وقف خلافا لما زعمه
 الطرسوسي فليحفظ (ولو)
 كان ذلك اقرار بقبض
 دينه او غصبه وارثه

بوصية لا عند محمد ويأتي قوله وقيد بين الوارث احترازا عن اقراره باستيفاء دين الاجنبي
 والاصل فيه ان الدين لو كان وجب له على اجنبي في صحة جازا اقراره باستيفاءه ولو عليه دين
 معروف سوا وجب ما اقر بقبضه بدلا عما هو مال كمن اولا كبدل صلح دم العمد والمهر ونحوه
 ولو دينا وجب له في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب عليه بما يثبت الشئ وجره فلو
 ما اقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقراره في حق غرضاء الصحة او المرض بما يثبت الشئ وكما
 في البسطة اقر ولو بدلا عما ليس بمال جازا اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف جامع القسولين
 وفيه لو باع في مرضه شيئا باس كمن قرضه فاقرب بقبض غنمه والمثله بحاله ان كون المقر
 يدوناديه معروف في يده لم يصدق وقيل لا يصدق في مرضه مرة اخرى او انقض البسعة عند
 أبي يوسف وعند محمد يصدق قدر قيمته او ينقض البيع قال في جامع القسولين اقرار بدين
 لوارثه او غصبه ثم يرى فهو كدين صحته ولو اوصى لوارثه ثم يرى بطلت وصيته اه وفي
 الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح الا باجازه الورثة يفي في مرض الموت وهو
 الصحيح وعند محمد يجوز لكن ان كان فيه غبن او محاباة فيعبر المشتري بالرد وتكميل القيمة اه
 (اقول) ويان ما تقدم ان حق الغرماء يتعلق بقيمة المدين في الصحة فاذا مرض تعلق
 به في التركة وهي اعيان او الدين مطلقة ليس منها فلم يكن اتلف عليهم من هذا الاقرار شيئا واما
 اذا مرض وتعلق حقه بدين التركة فاذا باع منه شيئا واقر باستيفائه فله ان اتلف عليهم
 وقوله وقيل لا يصدق في مرضه مرة اخرى اي على زعمك والابان اقرروا اي الغرماء يدفع الثمن
 لا يكون لهم مطالبة وهذا القرض مشكل من حيث ان البيع صحيح نافذ فكيف يقضي والحالة
 هذه بين نقض البيع او تادية الثمن وقول محمد اشكالا من حيث ان الواجب في البيع
 الثمن دون القيمة ويمكن تصويره على قول الامام وذلك بان يكون المشتري وارثا والبيع منه
 غير نافذ عنده بل موقوف على اجازة الورثة فاذا لم يجزوا ولم يردوا كان للمشتري ان يمارس وحده
 بغير بين القسوخ وعنده فاذا قالت له الورثة ان شئت فادفع الثمن انجز البيع وان شئت رد
 عليه ما باعته اذ صح لكن يشك كل عليه قول محمد وان القولين منسوبان للاصحابين
 وهذا يميز ان البيع من الوارث مطلقا غير انه يقال له في صورة الهابة اذا القيمة او افسخ تأمل
 (قوله ونحو ذلك) كان يقرانه قبض المبيع فاسد امنه او انه رجع فباعا وبه له مريضا حوى
 ط او انه استوفى عن ماباعه كافي الهندية (قوله بقبض دينه) فيه اشارة الى ان اقراره بقبض
 وديعه له كانت عنده صحيح وبه صرح في الاشياء ثم قال وينبغي ان يلحق بذلك الاقرار بالامانات
 كاه (قوله لا يصح لوقوعه لمولاه) ما يكفي العبد والمكاتب اذا عجز وحفاه به ان لم يجز نفسه
 والحاصل انه لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من كفيل وارثه او عبد
 وارثه لان الاقرار بعبد الوارث اقرار لمولاه وما اقر به المكاتب فيه حق لمولاه لذلك قال في المخ
 لانه يقع لمولاه كما اوضحنا اه (قوله ولو قل) اي الاقرار بهذه الاشياء للوارث (قوله ثم يرى)
 أي من مرضه (قوله لعدم مرض الموت) فلم يتعلق به حق الورثة (قوله ولو مات المقر له) اي
 الوارث للمقر ثم المريض المقر (قوله وورثته المقر له من ورثة المريض) صورته اقر لابن ابنته ثم
 مات ابن الابن عن ابيه ثم مات المقر عن ذلك الابن فقط او ابنين احدهما والمقر له او اقر
 لاسرائيل بن خات ثم مات هو وتركته لهما وارثا (قوله جازا اقراره) عند أبي يوسف آخر محمد

ونحو ذلك (عليه) أي على
 وارثه أو عبيد وارثه أو
 مكاتبه لا يصح لوقوعه
 لمولاه ولو قل له ثم يرى ثم
 مات جاز كل ذلك لعدم
 مرض الموت اختيار
 ولو مات المقر له ثم المريض
 وورثته المقر له من ورثة
 المريض جازا اقراره

نحو وجه من كونه وارثا في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية فلا ان العبرة بكون المقر له وارثا
اولا وقت موت المقر وهي اذذاك است واثرة لان الميت ليس بوارث وهذا هو الذي يأتي قريبا
عن الصيرفية (قوله كافر له الاجنبي) يعني لو كان المقر له اجنبيا ومات قبل المقر وورثته ورثة
المقر فان اقراره جائز لانه لم يقر لوارثه - بين اقرارا في الاجنبي فظاهره امان في الوارث الذي
مات فانه يموت قبل المقر يخرج عن كونه وارثا قال في المنع ولو اقر لوارثه ثم مات المقر له ثم
المرضا وارث المقر له من ورثة المرض لم يجز اقراره عند أبي يوسف اولاد قال آخره يجوز
وهو قول محمد (قوله وسجي) أي قريبا (قوله بديعة مستهلكة) أي ربي معروفة لعدم
التمتع ولو كذبناه ومات وجب الضمان من ماله لانه مات مجهولا وعليه قيمة فلا فائدة في تكذيبه
ولو كانت الوديعة غير معروفة لا يقبل اقراره باستملاكها الا ان يصدق به بقبول الورثة كما في
التمتعين والاصحاب ان يقول المصنف باب استملاك الوديعة أي المعروفة بالقبول بدل قوله
بوديعة مستهلكة (قوله وصورته) لم يبين بهذه الصورة ان الوديعة معروفة كما صرح به في
الاشباه وقد اوضح المسئلة في الوالدية فراجعها وصورها في جامع الفوائد وابن راقصورتها
أودع اياه ألف درهم في مرض الاب أو وصته عند الشهود فلما حضره الموت اقر بانه لا كصدق
اذ لو كانت ومات ولا بدري ما صنع كانت دينافي ماله فاذا اقر باستملاكه فاولا بطلبها
في يده فنشكل عن ايمين ومات لم يكن لوارثه في ماله شيء اه والحاصل ان مدارا لاقراءه على
استملاك الوديعة المعروفة لا عليه او منه تعلم ان قوله ومنه اقراره بالامانات كاهامه قديما
فيه أيضا لو اقر المرض يقبض عن ماباعه لوارثه بامر له أو بولاية لم يصدق اذا اقر بدين لوارثه
الا ان يدعي الهلاك لكونه دينافي تركه فلو قال قبضت الثمن وثقلته بغير المثل - ترى ولو
أدى لم يرجع وكذا لا يصدق في قبض عن ماباع له من ورثته الا ان يقول ضاع عنه شيء أو
دفعه الى الآخر اه واللام في لوارثه وافيه لأم الله أو الملك لا التهمة وقوله الا ان
يدعي الهلاك لكونه دينافي تركه صوابه لكونه ليس دينافي تركه لان الوكيل أمين غير ضامن
ويدل على ذلك أيضا قوله بعده الا ان يقول ضاع عنه شيء أو دفعته الى الآخر لانه لم يصرد دينافي
التركة لا لوارث ولا من جهة الوارث وقوله قبضت الثمن واتانته هو مثل اقراره لوارثه بوديعة
استهلكها فنقيدها بالمباينة الشهود ووجهه - فاذا ادى ضمان ذلك لوارث لم يرجع على
المشترى ويمكن رجوع ضمير ادى للمشترى وانما لا يرجع لانه متبرع وسيا في آخر كتابه على
الوصايا ما يخالفه وان كان ما هنا أولى وفي خزنة المقتنين باع عبدا من ورثته في حقه ثم اقر
باستيفائه الثمن في المرض لا يصح وفي الزيلعي لو كانت الوديعة غير معروفة لا يقبل قوله استهلكها
الا ان يصدق به بقبول الورثة (قوله والحاصل الخ) فيه مخالفة للاشياء ونفسها وأما مجرد اقرار
لوارث فهو موقوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين أو قبض منه أو براء الا في ثلاث لو اقر
بأنلاف وديعته المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده بوديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة
من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كاهامه او لومال الشركة
أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه اشارة لبعض فاعتنهم هذا التصريح فانه من مقدرات
هذا الكتاب اه وقد ظن من لا يخبره ان النفي من قبيل الاقرار وهو خطأ وقال قبل هذا

ما اقراره للاجنبي
وسجي عن الصيرفية
(بضلاف اقراره) أي
لوارثه (بوديعة مستهلكة)
فانه جائز صورته أن يقول
كانت عندي وديعة لهذا
الوارث فاستهلكها
بجوهره والحاصل ان
الاقراء لوارث موقوف
الا في ثلاث مذكورة في
الاشياء

لو قال المر يض مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر
وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موت اقر بان الامتعة الفلانية ملك أبيه الاحق لها فيها
وقد أجبت فيما امرار بالامانة في التناوبانية من باب اقرار المرض ادى على رجل مالا
وانتهى وبراءه لا يجوز براءته ان كان مديونا وكذا الوارث لا يجوز سواء كان مديونا أولا
ولو قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا اقراره في القضاء وفي البرازية قالت فميس
لي على زوجي مهر يبرأ عنه فخالفا لثاني وفيه اقبله قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته ان
يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقر الابن فيه انه ليس له
على والده شيء من تركته أمه صح بخلاف مال الوارث أو وجهه وكذا الوارث يقبض ماله منه فهذا
صرح بقبول الامانة ولا ينافيه ما في البرازية بقوله اقره لأمه على عليه أولا شيء لي عليه أو لم يكن
عليه مهر قبل لا يصح وقبل يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر لظهور
انه عليه غالبه وكلاهما في غير المهر ولا ينافيه ما ذكره البرازي أيضا ادى عليه ديونا ومالا
ووديعة فصالح الطالب على يسير أو اقر الطالب في العارية انه لم يكن له على المدي عليه شيء
وكان ذلك في مرض المدي ثم مات فبرهن الوارث انه كان لورثته عليه أموال كثيرة وانما قصد
حرمانه لا تسع وان كان المدي عليه وارث المدي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقيمة الورثة على أن
أبناؤه - دس مراتب هذا الاقرار تسمع اه لكونه متم ما في هذا الاقرار اذ تقدم الدعوى عليه
والصالح معه على يد والكلام عند عدم قرينة على التهمة اه كلام الاشياء فقول الشارح
منه اقراره الخ وقوله ومنه هذا الشيء الخ انما هو ما يجتاز لانه قولان فتعريفه في غير محله لان
المراد بالامانة قبض امته لانها له وقد سم أيضا في الانبياء لانه من الاقرار بالعين للوارث وقدم
هو عدم صحة ذلك وقبضه على قول المورث لم يكن لي على الوارث دين قبل ثبوته فميس مع
الافارق لان العين غير الدين وهو لا يصح ويأتي قريبا تايد الموافقة لثانيه - منه عن الخبير الرمي
والجوى والحامدي وقوله تعالى الخ - والمثمة وقد عاينا في ذلك مع بعض النقول المذكورة
(قوله من اقراره بالامانات كلها) أي بقبض الامانات التي عند واثرة لابان - هذه العين لوارثه
فانه لا يصح كما صرح به الشارح قريبا وصرح به في الاشياء وهذا امراد صاحب الاشياء بقوله
وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها فتنبيه لهذا فاننا رأينا من يخطئ في بيه ويقول ان
اقراره لوارثه بما جاز مطلقا مع ان النقول مصرحة بان اقراره بالعين فالدين كما قدمناه من
الرمي ومن هذا يظهر ان ما في بقية كلام الشارح وهو متابع فيه للاشياء بخلاف الامانة قول
وخالفه فيه العلماء الفحول كما قدمناه وفي القناوى الامانة عليه سئل فيمن اقر في مرضه ان
لاحق له في الاسباب والامتعة المعلومة مع بقاء المعلومة وانما استحق ذلك دونه من وجه شرعي
فهل اذا كانت الامانة المرقومة في يده وماله فيم اظهر ومات في ذلك المرض فلا اقرار بها
لورثة باطل الجواب نعم على ما عهده الحقون ولو مصدر بان في خلافا للاشياء وقد انكروا
عليه اه ونقله السانحاني في مجموعته ورد على الاشياء والشارح في هامش نسخة وفي الحامدية
سئل في مرض مرض الموت اقر فيه انه لا يستحق عند زوجته فسد حقا وبراءة من كل
حق شرعي ومات عنها وعن ورثة غيرة حاولت بدها اعيان وله بدها من الدين والورثة لم يجزوا

من اقراره بالامانات كلها

الافراد هل يكون غير صحيح الجواب يكون الافراد غير صحيح والحالة هذه والله تعالى اعلم
 اهـ (أقول) يمكن يجب تقييد عدم الصحة بما اذا كان مدحه في ماله لوما أيضا يكون ذلك
 قرينة على صحة الادعاء فيساق الورثة للابنتان كلاسهم تأمل (قوله ومنه النفي)
 فيه انه ليس باقرار للوارث كما هو به في الاشياء وقوله كلاس في هذا صحيح في الدين لاني
 العين كما مر (قوله وهي الخيلة) أي في قوله لاحق في قل أي وأبي يعني اذا علم انه لاحق له
 قبله ما وخاف ان يتعلل عليه ما أحسن من الورثة أو يدعي عليه ما بشي أمالو كان له حق فلا يصلح له
 اضرار باقي الورثة فليتنق الله من كان خارجا من الدين بما على الاثرة (قوله ومنه) الاولى
 ومنها كما قال في سابقه الآن قال انه عائد الى النفي أي ومن النفي السابق هذا الخ (قوله هذا)
 غير صحيح كما علمه من خلافه مخالف لهامة المتغيرات (قوله وهذا حيث لا قرينة) ليدرك ذلك في
 الاشياء أم لا وحيث كان هذا اقرارا بغير لوارث وان لا يصح فلا حاجة الى هذا التقييد
 (قوله فاحفظ فانه مهم) الحاصل ان الشارع رحمه الله تعالى تابع صاحب الاشياء وقد علمت
 انه مخالف للمنقول واستنبط من كلامه أشياء مخالفة أيضا وقد ظهر لك بما قدمناه حقيقة
 الحال بدون الثالث المتعالم (تمة) قال في البحر في مقترحات القضاء ليس لي على فلان شيء ثم ادعى
 عليه مالا وأراد تحليفه لم يحلف وعنده أي يوسف يحلف وسيأتي في مسائل شي آخر الكتاب ان
 القنوي على قول أي يوسف واختاره أئمة شيوخنا ولم يكن اختلافوا فيها اذا ادعى وارث المأقر
 على قولين ولم يرجح في البرازية منه شيئا وقال الصمد والشهيد الرأي في التحليف الى القاضي
 وفسره في فتح القدير بأنه يجب مدعى في خصوص الوقائع فان غلب على ظنه انه لم يقبض حين اقر
 بخلافه انحصار ومن لم يغلب على ظنه ذلك لا يحلف وهذا انما هو في المتعسر في الاختصاص اهـ
 قلت وهذا موثوق بما جئنا به من قوله قال في التاترخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع
 مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الا أن يقول
 قبيلة فلان وهم حصون خفية فيصح اقراره ويرأى في التاترخانية أيضا عن واقعات الناطقي
 اشهدت المرأة منهم وداعلى تقسم الالباء اولادها تر يدب ذلك اضرار الزوج أو اشهد الرجل منهم وداعلى
 تقسمه على بعض الاولاد يريده اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يؤدوا
 الشهادة الى آخر ما ذكره العلامة البصري وينبغي على قياس ذلك أن يقال اذا كان للقاضي
 علم بذلك لا يبعد الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء والنظائر (قوله يؤمر في الحال
 بتسليمه) لاحتمال صحة هذا الاقرار بصدقه من هذا المرض (قوله يرد) أي ان كان له وارث
 غيره ولم يصدقه (قوله تصرفات المرض نافذة) لما تقدم من احتمال صدقه ويظهر لي ان يتفرع
 على هذا ما في التاترخانية وهو لو اقر لوارثه بعد فقال ليس لي لكنه اقلان الاجنبي فصدقه ثم مات
 المريض فاعبدا لاجنبي ويضمن الوارث قيمته وتكون بينه وبين سائر الورثة (قوله وانما
 يقتض) أي التصرف المأخوذ من التصرفات وهو ذاق في تصرف يتقضى أم لا لا يقتض
 كالتكاح فالأمر فيه ظاهر وفي نسخة بالناس (قوله بعد الموت) محله ما اذا تصرف لوارث وأما اذا
 كان لغير وارث فان كان تبرعا أو محاباة ينفذ من الثالث والأصح كالتكاح (قوله والعبرة
 ايكونه وارثا الخ) قال الزباني اهـ لم أن الاقرار لا يصلح لو امان يكون المقر له وارثا وقت الاقرار

ومنها النفي كلاحق في قبل
 أبي أو أي وهي الخيلة في
 ابراه المر يرض وارثه ومنه
 هذا النفي الثاني ملك
 أي أو أي كان عندي
 عارية وهذا حيث لا قرينة
 ونعامة فيه فاحفظ فانه
 مهم (أقر فيه) أي
 مرضه ونه (لوارثه) يؤمر
 في الحال بتسليمه الى
 الوارث فاذا مات يرد
 برأية وفي القنية تصرفات
 المريض نافذة وانما يقتض
 بعد الموت (والعبرة لكونه
 وارثا وقت الموت لا وقت
 الاقرار) فلا اقر لاجنبيه
 مثلا ثم ولده صح الاقرار

دون الموت أو كان وارثا فيه - ما ران لم يكن وارثا فيه ما لم يكن وارثا وقت الاقرار وصار
 وارثا وقت الموت فان كان وارثا وقت الاقرار دون وقت الموت بان اقر لاجنبيه مثله لا ثم ولده ولد
 يصح الاقرار به دم كونه وارثا وقت الموت وان كان وارثا فيه مالا في ما بين - ما بان اقر لاجنبيه ثم
 أبانها وانقضت - دهمان ثم زوجها أو الى ٢ رجلا فاقوله ثم فسح الموالاة ثم عقد لها ثانيا
 لا يجوز الاقرار عند أبي يوسف لان المقر بهم ماله ملاق وفسح الموالاة ثم عقد لها ثانيا وعنده محمد
 يجوز لان شرط امتناع الاقرار ان يبقى وارثا الى الموت بذلك السبب ولم يبق ولانه لما صار اجنبيا
 نهذرا لاقرار كالأول انما في ذلك الوقت الا ترى انه لو لم يبق ثانيا كان جائزا فكذا اذا عقد دون
 لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا وقت الموت ينظر فان صار وارثا بسبب كان قائما وقت
 الاقرار بان اقر لاجنبيه وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره فان صار وارثا بسبب جديد
 كالزوج وعقد الموالاة جاز وقال زفر لا يجوز لان الاقرار - حصل لوارث وقت العقد فصار كما اذا
 صار وارثا بالنسب وانما ان الاقرار حين - حصل للاجنبي لا للوارث فينفذ ولزم فلا يطل بخلاف
 الهبة لانها وصية ولهذا يمتنع من الثالث فيه تبرع وقت الموت بخلاف ما اذا صار وارثا بالنسب
 بان اقر - لم يرض لاجنبيه الكافر ثم أسلم قبل موته أو كان محبوا بالابن ثم مات الابن حيث
 لا يجوز الاقرار له لان سبب الارث كان قائما وقت الاقرار ولو اقر لوارثه ثم مات المقر له ثم المريض
 ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجوز اقراره عند أبي يوسف أو لان اقرار - حصل للوارث
 ابتداء وانتم ما وقال آخر يجوز وهو قول محمد - لانه بالموت قبل موت المريض خرج من أن
 يكون وارثا وكذلك لو اقر لاجنبي ثم مات المقر له ثم المريض وورثه المقر له من ورثة المقر لان
 اقراره كان للاجنبي فيتم به ثم لا يطل بكونه اهـ (قوله لعدم ارثه) أي وقت الموت (قوله
 فيجوز) يعني لو اقر لاجنبي في مرض موته وكان المقر محبوا بالنسب وعقد الموالاة ثم عقد لها
 مات كان وارثا بعد الموالاة فلا يطل اقراره لان الارث انما كان بسبب حادث بعد الاقرار
 فيبقى الاقرار صحيحا ~~لكن~~ لا تظهر له غرة لان مولى الموالاة لا يرث مع وارث قريب أو بعيد
 وانما يتوقف سلق الوارث ولا وارث معه اذ لو كان معه وارث لم يستحق الميراث فلا يكون وارثا
 ور بما يظهر غرة مع أحد الزوجين فان الاقرار ينفذ في حق الزوج المقر لما تقرروا كذا ان صح
 عقد الوالامع اثنين بعد ان اقر لاحدهما فانما يرجع هذا الاخير (قوله لان ارثه بسبب قديم)
 أي قائم وقت الاقرار ولو اقر لوارثه وقت اقراره ووقت موته وخرج من أن يكون وارثا فيما
 بين ذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور العين عن قاضي خان (أقول) وإيضاحه
 أنه لو اقر ابن كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج عن ذلك بعد - ثم صار وارثا عند الموت فالاولى
 أن يقول فلو اقر ابن هو وارث وقت الخ وفي جامع الفصولين اقر لابنه وهو قن ثم عتق فمات
 الاب جاز لان الاقرار للمولى لا للابن بخلاف الوصية لابنه وهو قن ثم عتق فمات بطل لانها
 حية للابن اهـ ويبيانه في المنع وانظر ما حرره - سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الوصايا
 (قوله وبخلاف الهبة) الظاهر انه لا بد من القبض في الهبة والافلاعة بارها (قوله
 فلا يصح) يعني لو وهب لها شيئا أو وصى لها ثم تزوجها فانما - ما يطلان اتفاقا (قوله لان
 الوصية قبلت بعد الموت وهي حينئذ وارثة) تعادل اقراره والوصية لها ثم تزوجها وكذا الهبة لها

يج من الموالاة اهـ تمة
 احلهم ارثه (الا اذا صار
 وارثا) وقت الموت (بسبب
 جديد كالزوج وعقد
 الموالاة) فيجوز كما ذكره
 بقوله (فلو اقر لها) أي
 لاجنبيه (ثم تزوجها) صح
 بخلاف اقراره لاجنبيه
 المحبوا (بكره أو ابن) اذا
 زال محبه - باسلا مة أو
 بموت الابن فلا يصح لان
 ارثه بسبب قديم لا جديد
 (وبخلاف الهبة) لها في
 مرضه (والوصية لها) ثم
 تزوجها فلا يصح لان الوصية
 قبلت بعد الموت وهي
 حينئذ وارثة

في مرضه لان الهبة في مرض الموت وصية (قوله اقر فيه الخ) يفيد ان الوكيلة كانت حية وارثته لم
يصح قال في النهاية لا يصح اقرار مرضي ما فيه بقبض دينه من وارثه ولا من قبيل وارثه ولو
كفل في صحته وكذا لو اقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه وكل رجلا يصح في معنى قبضه
من وارثه موكله واقر بقبض الفتن من وارثه او اقر ان وكيله قبض الفتن ودفعه اليه لا يصدق
وان كان المرضي هو الوكيل وموكله صحيح فاقرا الوكيل انه قبض الفتن من المشتري ويصدق
الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل صدق الوكيل صدق فاقرا الوكيل
بقبض الفتن لا يصدق اذ مرضه يكفي لبطالان اقراره ولو اقره بالقبض فمرضه ما اولى من مرض
مريض ديني صحيط فاقرا بقبضه ودفعه او عارية او ضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان
الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذب المورث يقبل قول الوارث اه من نور
العين قبيل كتاب الوصية (فرع) باع فيه من اجنبي عدا باعه الاجنبي من وارثه او وحيه
منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث قال العبد من الاجنبي لان مورثه بزانية (قوله
وترك منها وارثا) الظاهر ان قول المورث منها اتفاقا ويحمل كلام المصنف على انه ترك وارثا
منكر اما اقر به (قوله ولو اقر فيه لوارثه ولا جنبي يدين لم يصح) اي لو ارث ولا لاجنبي (قوله
خلافه) فانه يميز في ق الاجنبي ويطلب منه ما اصاب الوارث وهذا مستدرك بقوله
سابقا اقره اجنبي يدين او عين اطلقه هنا وقد اختلف في الوصايا بما اذا انكر أحدهما الشركة
مع الآخر في صحة الاجنبي عند محمد خلافه اما اذا تصادقا فلا يصح اتفاقا ومثله
في التمر ناشية والمجموع له ان اقراره لوارث لم يصح فلم تنبت الشركة فتصح للاجنبي كالأوصى
لوارثه ولا جنبي وكالواقر لانيه في مرض موته ولا وارث له غيره ثم ولده ابن ينفذ اقراره لانيه
كذا هنا ولهم انه اقر بحال موصوف بصفة فاذا بطلت الصفة يطل الاصل كالتصادقا كما في
شرح المنظومة (فرع) في التاتر خاتمة عن السراجية ولو قال مشرك او شرك في هذه الدار
فهذا اقرار بالنصف وفي العتبية ومطلق الشركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد
ما يفسره المقر ولو قال لي الثلثان موصولا صدق وكذا قوله يني وبينه أولى وله اه نهج النجاة
(قوله عادية) وعبارتها كما في المنع حيث قال ولو اقر المرضي لوارثه ولا جنبي يدين فاقرا
باطل تصادقا في الشركة او نكاحا باق محمدا اقراره للاجنبي بقرينة جاز اذا نكحها في
الشركة وانكر الاجنبي الشركة وهي معروفة في الجملة بين وذ كشيخ الاسلام المعروف
بجوهر زاده اذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبي لم يذ كرم هذا الفصل ويجوز
ان يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز على قول محمد كما هو مذهب ما هذه
الجملة في فتاوى القاضي ظهير اه ما في الفصول وبه وبما ذكرناه عن شرح المنظومة يعلم ما في
كلام الشارح فتأمل وقدمنا نظيره فلا تنس (قوله وان اقر لاجنبي مجهول نسبه الخ) وهو من
لا يعلم له أب في بلده على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع لا كمل الدين والظاهر ان المراد به بال
هو فيه كما في القنية لا مسمط رأسه كما ذكر البعض واختار المقدمي وبه بعض أرباب الحواشي
بانه هو الظاهر لان المغربي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثة يلزمه ان يقتس على نسبه في
المغرب وفيه من المخرج لا ينجي فليحفظ هذا ذكره في الحواشي البقرة واية الى القولين أشار

(أقر فيه أنه كان له على
ابنته المينة عشرة دراهم
قد استوفيت ما وله) أي لا مقر
(ابن ينفذ ذلك صح اقراره)
لان الميت ليس بوارث
(كما لو اقر لامرأته في
مرض موته يدين ثم مات قبله
وترك منها وارثا) صح
الاقرار (وقيل لا) قاله
ببيع الدين صيرفة ولو
أقر فيه لوارثه ولا جنبي
يدين لم يصح خلافه
عمادية (وان اقر لاجنبي
مجهول نسبه) ثم اقر
بينونه

الشارح في ما ياتي وقيد مجهول النسب لان معروفة بمنع ثبوت من غيره (قوله وصدقه) أي اذا
كان يولد له مثله مثلا يكون مكذبا في الظاهر ذكره الشافعي (قوله وهو من أهل التصديق) بان
كان يعبر عن نفسه أما اذا لم يكن يعبر عن نفسه لم يحتج الى تصديق كالمصدق (قوله
الماضي) من أنه اقرار ولو ارث عند الموت بسبب قديم كان عند الاقرار ولو اقر المرضي المسلم بدين
لانيه النصراني أو العبد فاسلم أو اعتق قبل موته فلا اقرار باطل لان سبب التهمة بينهم ما كان
قائما حين الاقرار وهو القرابة الممانعة للارث ولو في نافي الحال وليس هذا كالأقرا لامرأة ثم
تزوجها والوجه ظاهر كما في غاية البيان لقلا عن وصايا الجامع الصغير وذكر غير الدين قاضي
خان في شرحه خلاف زفر في الاقرار لانيه وهو نصراني أو عبد الخ فقال ان الاقرار صحيح عند
زفر لانه وقت الاقرار لم يكن وارثا (أقول) يظهر من هذا ان مذهبه مضطرب لان هذا
التعليل يقتضي صحة اقراره في المسئلة المسألة المارة بصحة اقراره لاجنبي ثم تزوجها مع ان مذهبه
عدم الصحة كهذه المسئلة تدبر (قوله ولو لم يثبت) الانسب في التهمة يران يقول فلو عرف أو
كذب لا يثبت نسبه ويكون ذلك مقهورا بقوله مجهول نسبه وقوله وصدقه كاعتات فتدبر (قوله
لعدم ثبوت النسب) تكرار لا فائدة فيه (قوله ولو اقر ان طاقها) أي في مرضه (قوله يعني
بائنا) أي الثلاث ليس بقيد لا البائس يمنعها من الارث ولو واحدة حيث كان بطلها أو في
الصحة فالشرط البينة ولو صفة غيرة أما الرجعية فهي زوجة وان كانت ممن لا ترث بان كانت
ذميمة صح اقرارها من جميع المال ووصيته من الثلث حدادي وان طاقها بالأسواها
فأما الميراث بالغام بائع ولا يصح الاقرار اهلانها وارثه اذ هو فار (قوله فاما الاقل من الارث
والدين) لقيام التهمة ببقاء العدة لاحتمال توطأهم معه على الطلاق ليقراها بالدين الزائد على
فرضها فهو مات بالاقول دفعه القصد ههنا اي باقراره لورثته وباب الاقرار كان منه البقاء
الزوجية فرعا أقدم على الطلاق اي صح اقراره لوارثه اذ يات على ارثها ولا تمه في أهلها فثبت
(قوله في أعين التركة) ولو كان ارثا شاركته فيها والمسئلة تقدمت في آخر اقرار المرضي
بأوفي عما هنا فراجعها ان شئت (فرع) اقراره لها أي للزوجة بجهرها الى قدره مثله صحيح لعدم
التهمة فيه وان بعد الدخول فيه قال الامام ظهير الدين وقد جرت العادة بمنع نفسه ما قبل
قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذ لم تعترف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام
مهرها وان كان الظاهر ان استوفت شيئا بزانية وفيها اقر فيه لامرأته التي ماتت عن
ولده بقدر مهرها وله ورثة أخرى لم يصدق في ذلك قال الامام ظهير الدين لا يصح اقراره
ولا يناقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد موتها السابقة وارثته أو وصيها المهر بخلاف الاول
اه (قوله فاذا مضت العدة) أي سواء كان الاقرار قبل مضيتها أو بعدها والظاهر ان مثله ما لو اقر
له أو هي زوجته في مرض موته ثم طلقها وانقضت العدة ثم ماتت (قوله وان اقره غلام) لا ينجي
ان قوله سابقا وان اقر لاجنبي الخ مندرج في هذه شربة لانية قال السيد الحوي وكان
الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله وان اقر لاجنبي ثم اقر بينونه لان الشروط الثلاثة هنا
معتبرة هناك أيضا اه (قوله أو في بلد هوفيا) حكاية قول آخر كما قدمناه اقر بها قال
العلامة الراسخ اذا كان مجهول النسب في أحد المكانين أي بلده أو بلد هوفيا يقتضي صحة

وصدقه وهو من أهل
التصديق (ثبت نسبه
مستند الوقت المعلق
(و) اذا ثبت (بطل اقراره)
الماضي ولو لم يثبت بان كذبه أو
عرفت نسبه صح الاقرار
لعدم ثبوت النسب
شربة لانية معز بالقبض
(ولو اقر ان طاقها ثلاثا)
بمعنى بائنا (فيه) أي
في مرض موته (فاما الاقل
من الارث والدين) ويدفع
اه بذلك يحكم الاقرار
لا يحكم الارث حتى لا يصير
شربة في أعين التركة
شربة لانية (وهذا اذا)
كانت في العدة و (طاقها
بسؤالها) فاذا مضت العدة
جاز لعدم التهمة عزمية
(وان طلقها بلا سؤالها
فأما الميراث بالغام بائع
ولا يصح الاقرار اهلانها
وارثه اذ هو فار وأهله
أكثر المشايخ لظهوره من
كتاب الطلاق (وان اقر
لغلام مجهول) النسب في
مولده أو في بلد هوفيا
وهما في السن

الدعوى لكن مجهول النسب في موضع الدعوى اذا قضى بثبوت نسبته من المدعى ثم جاز
 من موله بانه معلوم النسب من غير المدعى تبطل بماتك الدعوى اما لو كان مجهول النسب
 في موله فلا تنقض الدعوى بعد ثبوتها (قوله بصيت بولده مثله لانه) أي مثل هذا الغلام مثل
 هذا المرء بان يكون الرجل كبره بانه ثبوت عشرة سنة ونصف والمرأة كبره بانه تسع سنين
 ونصف كما في المضمرات والمراد بالغلام الولد في مثل البنت (قوله انه ابنه) أي بلا واسطة حتى لو
 اقر ان شخص انه ابن ابنه لم يثبت نسبه وكان حكمه حكم مالواقربا كافي البرجندى وسماقي
 (قوله وصدقه) أي انما الغلام (قوله والام بصيغ تصديقه) لانه في يد غيره فينزل منزلة البيعة
 فلم يتعد تصديقه بخلاف الميراث لانه في يده ونسبه وعند الاثنية الثلاثة لا تصديقه لو كان غير مكاف
 (قوله وحيد) يعني حده فانه بذكرها بقى الشرط بلا جواب ح (قوله ولو المقر صريضا)
 لا حاجة اليه بعد كون الباب باب اقرار المريض (قوله شارك الغلام الورثة) لانه من
 ضرورات ثبوت النسب فيلغى ثم لا يصح الرجوع لان النسب بعد ثبوتها لا يقبل الابطال
 بخلاف الرجوع عن الاقرار بالنسب نحو الاخ فانه يصح اعدام ثبوتها لانه كالوصية وان صدقه
 المقر له كما في البدائع يمكن باني الكلام عليه (قوله فان انتفت هذه الشروط) أي أحدها بان علم نسبه
 ولم يولد مثله امله أو لم يصدق الغلام فيه مكنيا فلا يثبت النسب لكنه يؤخذ المقر من
 حيث استحقاق المال كما قال (قوله يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال) أي ولا يثبت
 النسب للمعات وكونه يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال لا يظهر هنا لان هذا في مجرد
 الاقرار بالنسب لا الاقرار بالمال أيضا وانما يظهر ذلك في المسئلة السابقة وهي ما اذا اقر
 لا يجزى ثم ادعى ثبوتها فانه اذا لم توجد هذه الشروط لزمه المال وان كان النسب لا يثبت ولا يراد
 بالمال ما يلزمه من النفقة والحضانة والارث كما ياتي لما فيه تحصيل النسب على الغير فانه اذا اتفق
 هذا التصديق كيف يرتبه أو تجب عليه نفقته وكذا اذا كان لا يولد مثله امله أو كان معلوم النسب
 وما ياتي محله اذا وجدت الشروط الثلاثة ولم يصدق المقر عليه أي وقد اقر له مع ذلك بمال فان
 النسب لا يثبت لان فيه تحميلا على الغير ولا يمكنه يصح اقراره بالمال كالأقر باخوة غيره فاني يد
 من مال أبيه كان للمقر له نصفه وظاهره انه يقدم على دين العصة فيكون مخالفا لما امر ان ما اقر
 به في المرض مؤخر عنه على ان المؤاخذه حينئذ ليست لامة بل للورثة حيث يشاركهم في
 الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد من نقل صريح حتى يقبل قال سدي الوالد
 رحمه الله تعالى وقد راجعت عدة كتب فلم أجده واعد له هذا امر الشارح بالتحرير فتأمل (قوله
 كما مر عن النبايع) الذي قدمه الشربلاني عن النبايع في المسئلة السابقة نصه ولو كذبه أو
 كان معروف النسب من غيره لزمه ما اقر به ولا يثبت النسب اه وبعبارة الشارح ركيكة
 فلو قال فلو اتفق أحد هذه الشروط وقد اقر له بمال يؤخذ به المقر لكان أوضح لان المانع من
 صحة الاقرار ثبوت النسب بحيث لم يثبت لزم المقر به وهذا هو غير المقام ط (قوله فيحرر عند
 الفتوى) قال الحلبي لم يظهر لي مخالفة الموجبة للتحرير فتأمل (قوله والرجل صريح اقراره) في
 بعض النسخ هكذا زيادة لفظ الرجل لافادة ان الاقرار بالمذ كوروات امس قاصر على المريض

بصيت (بولده مثله لانه
 ابنته وصدقه الغلام) لو عجز
 والا لا يصح تصديقه كما مر
 وحيد (ثبت نسبه ولو)
 المقر (صريضا) اذا ثبت
 (شارك الغلام) الورثة
 فان انتفت هذه الشروط
 يؤخذ المقر من حيث
 استحقاق المال كما لو اقر
 باخوة غيره كما مر عن
 النبايع كذا في
 الشرط لا يفي بغيره عند
 الفتوى (و) الرجل صريح
 اقراره أي المريض

فقوله بعد أي المريض فقير مضر ولا حاجة اليه بعد تقدم مرجعه الا ان يجعل مرفوعا فقيده
 الرجل وهو تقييده مضر أيضا كما في ط لكن الاولى كما في بعض النسخ المذوف من ساذف
 الرجل ان يقال قبله بالمريض ليعلم ان الصحيح كذلك بالاولى وانما قيد به لان الكلام في اقرار
 المريض (قوله بالولد والوالدين) لانه اقرار على نفسه وليس فيه حل النسب على الغير وأعاد
 صحة الاقرار بالولد كرجله ما يصح في جانب الرجل وأعاد بالصراحة صحة الاقرار بالأم كما ياتي
 في بيان اعقاد الشارح له قبله المصنف قال في العناية وهو رواية عن فقه الفقه وهو شرح
 الاقرار للامام سراج الدين والمذكور في الميسر والابيضاح والجامع الصغير للمصنفين ان
 اقرار الرجل يصح باربعة بالابن والاب والمرأة ومولى العتاقة اه ومن الظاهر ان الابن
 امس بقيد مخرج صحة الاقرار بالبنت اه (قوله وان علمنا) أي الوالدان ولا يرجع الصغير الى
 الوالدين والابن لانه لا يملك فيه وان علا وعادة البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين في
 الاصل وان علا اه ولا غبار عليها (قوله وفيه نظر) وجهه ظاهره وهو كافترا ببيت ابن قال في
 جامع النصارى اقر ببيت فلها بالنصف والاب في العصة اذا اقراره ببيت جائز لا يثبت الابن
 اه وماذا الا لان فيه تحصيل النسب على الابن فتدبر ط (قوله لا يصح) سياتي التصرح
 به في المتن ووهو قيد أيضا الكلام المقدسي (قوله بالشروط الثلاثة المتقدمة في الابن) لم يذكرها
 انكالا على ما تقدم الا ان في دعواه هذا الأمر يشترط أن يكون المقر مجهول النسب وان يولد مثل
 المقر مثل المقر له (قوله بشرط خلوها الخ) يعني ان يزاوان لا تكون بحوسبة أو وثنية ولم أر من
 صرح به سوى وفي حاشية سري الدين على الزبلي قوله والزوجة أي بشرط أن تكون
 الزوجة صالحة لذلك اه كافي وأدخل في ذلك ما اذا كانت حرة وبالرضاع (قوله مثلا)
 أشار به الى أن الاخت لا يثبت بتدليل منها كل امرأ لا يحمل جمعها معها في عقد كذا التماز عتقا
 (قول وأربع سواها) أي وكذلك لو كان معها أربع سواها أو معه حرة وأقر بشكاح الامة
 قال المصنف في محله وقد أدخل به هذه القيود صاحب الكنف والوقاية وذلك مما لا ينبغي الاختلال
 به اه قال العلامة لم يأت قول أتوهم متوهم صحة الاقرار بالزوجة مع وجود زوج وعنده
 أو اختها أو أربع سواها فلا أدري لهذا امثلا الا ما عترض به بعض جهلة الاروام على قول
 الكنف في الماء الجاري وهو ما يذهب بتبينة حيث قال الجلي يذهب باتقان فتأمل وأنصف (قوله
 وصح بالمولي من جهة العتاقة) سواه كان أعلى أو أسفل بان كان معتقا أو معتقا فان الاقرار
 لكل واحد صحيح اذا صدقه المقر له وقوله من جهة العتاقة أي وكذا من جهة الموالاة ان كان
 الاول قد عقل عنه (قوله ان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره) قال المصنف في المخبر وهذا قد
 لا بد منه وقد أدخل به في الكنف والوقاية أيضا لان موجب اقراره ببيت بينهما بتصادقه من غير
 اضراء باحد فثبت اه قال الظهير الرمي أقول اذا كان ولاؤه ثابتا من جهة غيره لا يصح
 اقراره الصحيح به فكيف يصح اقراره المريض به والكلام انما هو في مسائل يخالف المريض
 الصحيح فيها الحاجة الى ذكره ما لا حاجة الى ذكره لعدم خطوره ببال من له بال وهذا
 الاستدراك كالذي قبله في ذكره خال لا في تركه ثابتا مل اه (قوله أي غير المقر) صوابه
 المقر له وكله ماسقط من علم الناسخ وذلك لان موجب الاقرار ببيت بتصادقه ما وليس فيه

(الولد والوالدين) قال
 في البرهان وان عابا
 قال القسدي وفيه نظر
 اقول الزبلي لو اقر بالجد
 أو ابن الابن لا يصح لان
 فيه حل النسب على
 الغير (بالشروط) الثلاثة
 (المتقدمة) في الابن
 (و) صح (بالزوجة بشرط
 خلوها عن زوج وعنده
 ونحوه) أي المقر (عن
 اختها) مثلا (وأربع
 سواها) صح (بالمولى) من
 جهة العتاقة (ان لم يكن
 ولاؤه ثابتا من جهة غيره)
 أي غير المقر (و) المراد
 صح (اقرارها بالوالدين
 والزوج والمولى) الاصل
 ان اقرار الانسان على نفسه
 جهة لا على غيره فلت وما
 ذكره

تحميل النسب على الغير (والحاصل) ان الولاء كالنسب ونسب من الغير يمنع صحة
 الاقرار فكذا الولاء (قوله من صحة الاقرار بالام) في جانب الرجل والمرأة (قوله لان النسب
 لا ياء الامهات) فيه انه لا ينكر انتساب الولد الى امه وانما هناك انه ينظر في النسب
 والمدونة للاب قال الحوري وفي حواشي شيخ الاسلام الحنفية مد على صدر الشريعة هذا
 ما ذكر من صحة اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والمولى وما ذكر من صحة اقرارها
 بالوالدين والزوجة والمولى وافق اقراره بالهداية والكافي ونفقة الفقهاء لا يكتفوا بحالها
 الروايات على ما في النهاية ولتقرير الخلاصة في المحيط وقاضي خان حيث سرحوا بانه لا يجوز
 اقرار الرجل بوارث مع ذى قرابة معروفة الا بربعة الابن والاب والزوجة والمولى فقيما روا
 لاربعة كالام مثلا لثلاث مع الوارث المعروف اما الاقرار فصحيح في نفسه حتى يقدم المقر له
 على بيت المال اذ الميراث وارث معروف تأمل اه ط (قوله وفيه محل الزوجية على الغير)
 المضر تحميل النسب على الغير لا الزوجية على ان المقر يعامل باقراره من جهة الارث وان
 كان اقراره لا يسرى على الزوج ط (قوله وان كان الحق الخ) الظاهر من نقل الحنفية انهما
 قولان (قوله بجماع الصالة) وهو في الاب مع الاول بان الانتساب اليه كقدمه من التعليل
 على ما فيه ولا يظهر ذلك في حق الام وليست العلة الاصلية والانتساب في الآباء الاعلى
 وقد تقدم من الزيلعي خلافه (قوله وكذا صرح) أي اقرارها (قوله ولو قابله) أشار به الى أن
 اقباله ليست بقيد ومن قيد به فباعتبار العاد من حضورها وقت الولادة أفاده الرحى
 وأفاده قابله بقوله بعده أو صدقها الزوج ان هذا حيث يحد الزوج وادعته منه وأفادته اذ ان
 زوج بخلاف المعتدة كما سرح به الشارح أما اذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة أو كان لها
 زوج وادعت ان الولد من غير فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها صرح بذلك كله ابن الكمال
 وسأيتي فقد علم ان قوله ان شهدت الخ محل عند التجاحد وأفاد كلامه انه اذا لم يوجد شرط صحة
 الاقرار لا يعمل به في صدقها أيضا وفي اشياء عن الاتفاق ولا يجوز اقرار المرأة بالولد وان صدقها
 ولا يكتفى ما توارثا ان لم يكن له ما وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في صدقها ولا ينقض
 بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة القابلة فان شهدت المرأة على ذلك وقد صدقها
 لولدت نسب منها وكذلك اذا لم تشهد لها امرأة وقد صدقها زوجها ثبت النسب من الام لان
 النسب يثبت بتصادقها لانه لا يتعدى الى غيرها كما ذكر في شرح الكافي اه فلا تأمل وهذا
 يشهد ان شهادة القابلة مثلثة بوث النسب اذا أنكر ولادته فقولته بتعيين الولد انما يكون هذا
 اذا تصادق على الولادة واختلاف في التعمين وعبرة غاية البيان عن شرح الاقطع فتثبت الولادة
 بشهادتها او يلحق النسب بالشرائح اه والظاهر ان ما أفاده الشارح حكمه كذلك (قوله
 بتعيين الولد) وكذا بانباية لو شهدا ما ثبت بالشرائح فبعد اقراره بالولادة أي اذا اعترف انها
 ولدت ثبت انه منه اقيام فراسه فان قام الا عن أم ولو شهد للولادة وتعيين الولد فانه يثبت بشهادة
 امرأة لانه لا يطاع عليه لرجال عادة حتى لو شهد به رجل صرح كايدهم هذا كله من باب ثبوت
 النسب ولا بد فيه من العدالة كما هو في سائر أنواع الشهادة (قوله ولو معتدة الخ) الامعتدة
 الرعي اذا جاءت به لا كثر من سنتين فانه يثبت به الرجعة فكانت زوجة لامعتدة فيكتفى في اثباته

من صحة الاقرار بالام
 كلاب هو المهور الذي
 عليه الجهور وقد ذكر
 الامام العنابي في تراجمه
 ان الاقرار بالام لا يصح
 وكذا في ضوء امر ايج لان
 النسب لا ياء الامهات
 وفيه محل الزوجية على
 الغير فلا يصح اه وان كان
 الحق منه بجماع الصالة
 فكانت كلاب فليحفظ
 (و) كذا صرح (بالولد ان
 شهدت) امرأة ولو قابله
 بتعيين الولد اما النسب
 فبالشرائح حتى ولو لمعتدة

تحدد بحد ثمانية امرأة على ما اختاره في الجبر وأقره عليه في التمر والشارح في باب ثبوت
 النسب (قوله بحد ثمانية) بالبناء للمجهول أي بحد الزوج وورثته (قوله أو صدقها الزوج
 ان كان لها زوج) بيان لمحل اشتراط ثمانية المرأة وما عطف عليها (قوله أو كانت معتدة منه)
 بان طائفة ما ماتت عنها فادعت الولادة فلا بد من تصديق الزوج او الورثة فان كذبت يكتفى بشهادة
 القابلة او امرأة غيرها هذا ما يفهم مما عناه به صرح العيني به لا لزيادته لكن تقدم في باب
 ثبوت النسب ان المعتدة اذا شهدت ولادته لا يثبت نسب ولدها الا بحجة تامة ويكتفى بالقابلة
 عندهما فلهذا جرى هنا على قولهما وفي المواهب ولو شهد ولادة معتدة فتزوجت ابنتها رجلا
 أو رجل وامرأتين أو جعل ظاهر أو اعترافه أو تصديق الورثة أو كذبها بامرأة نفقة كنعينه
 بها اه وهذا كله في عدة البتة أمامة الرجعي فانه يثبت نسبه وان جاءت به لا كثر من
 سنتين ويكون رجعة وسنة فتكون زوجة لامعتدة ويكتفى في اثباته عند الجبر بحد ثمانية
 امرأة على ما اختاره في الجبر كما تقدمناه آتقا واعلم ان ما ذكر من الشرط انما هو لصفة الاقرار
 بالنسب لا لا يكون تحميلا على الزوج فلو قلنا بشرط صرح اقرارها علم اقرارها بالولد وتزويجه
 صدقها ولم يكن له ما وارث غيرهما فصار كالاعتراف بالاخ ويثبتهم هذا ما تقدمناه (قوله وصرح) أي
 اقرارها ما عطفها أي وان لم يوجد شهادة ولا تصديق من زوج (قوله ولا معتدة) لان فيه الزام
 على نفسها دون غيرها فثبت علمها (قوله وادعت انه من غيره) أي فيصح اقرارها في صدقها انما
 (قوله فصار كالوادع عام الخ) انكر يفرق بينهما وبين ما قبله بان دعوى الزوج لا تنوقف على
 تصديق المرأة لانه يتزوج غيرها ويتسرى بها كالعيسر وان كان لا يلزمها الوادع انما منها
 الابنة صدقها والمرأة لو صرح اقرارها بالولد للزم الزوج لان الولد لا يقر ان لا بد من تصديقه أو رجعة
 تقوم عليه ويكتفى الواحدة لانه لا يطاع عليه الرجال الا ان قالت هو من غيره فانه نفقة عنه
 فلا يلزمها ولا يلزمه (قوله قلت) أقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنا مع
 انه ليس بلازم وبشرط تحقق كونه من الزنا يلزمها أيضا لان ولد الزنا واللعان يرتب بجهة الام
 فقط فلا وجه لالتوقف في ذلك أبو السعود (قوله بلى لم يعرف لها زوج غيره) أي وقد ادعت
 انه من غير هذا الزوج والظاهر ثبوته منها لعدم تحميل نسب على ما علم فيها حال لرعي
 هو داخل تحت قوله وادعت انه من غيره لشموله ما اذا عرف لها زوج غيره ولم يعرف اذ يكتفى في
 ذلك الامكان العقلي كما هو ظاهر اطلاقهم (قوله فيجوز) وهو انه يثبت نسبه من الام كما بان
 لان غاية ما يكون كونه من الزنا هو يثبت من الام لا الاب (قوله ولا بد من تصديق مولاه) يعني
 الولد والوالدين والزوجة والمولى والزوجة لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يد نفقه
 عني (قوله ولو كان المقر له عبد الغير) أي فادعى انه ابنه أو ابوه أو انه زوجها أو كانت أمة
 فأقر أمه أو زوجته (قوله وصرح التصديق من المقر له) بنسب أو زوجية أي ولو بعد جحد المقر
 أقول الميراثي اقراره تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم جحد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته
 جز اه (قوله لبقاء النسب والعدة بعد الموت) بمذاهبهم لم أن المراد بموت المقر في جانب
 الزوجية الزوج واذ صرح اقراره كان لها الميراث والمهر أبوا هو دأى ابقائه حكم النكاح
 وهو العدة (قوله التصديق الزوج بعد موتها) أي ان أقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها

بحد ثمانية امرأة
 كما صرح في باب ثبوت النسب (أو
 صدقها الزوج ان كان لها
 زوج أو كانت معتدة) منه
 (و) صرح (مطلقا ان لم يكن
 كذلك) أي من زوجة ولا
 معتدة (أو كانت) من زوجة
 وادعت انه من غيره (و) صرح
 كالوادع منها لم يصدق
 في صدقها الابنة صدقها
 قلت بلى لم يعرف لها زوج
 غيره لم أره فيجوز (ولا بد من
 تصديق مولاه الا بالولد
 اذا كان لا يعرف عنه)
 لما صرح به حيث قد كالمشاع
 (ولو كان المقر له عبد الغير
 اشترط تصديق مولاه) لان
 الحق له (و) صرح التصديق
 من المقر له (بعد موت
 المقر) ابقاء النسب والعدة
 بعد الموت (الا) تصديق
 الزوج بعد موتها (مقرة
 لانقطاع النكاح

لزوج لم يصح تصديقه عند أي حذيفة وعندهما يصح نهائيه مهرها وله الميراث منها لا ي
 حذيفة انما ساءت ذل الشكاح به لانه حتى يجوز له ان يتزوج اختم او اربعة او اولا
 يصح له ان ينفق لها فكل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار وقول العتيق وكذا
 اذا اقر الرجل بالزوجة فصدقه المرأة مدونه عند أي حذيفة فظاهر في التصديق بين الزوج
 والزوجة وليس كذلك واما حذيفة الشخشاين بان تصديق الزوجة بعد موت الزوج صحيح
 بالاتفاق لان حكم الشكاح باق في حقه ما هو في المدة فانه ما من آثار الشكاح واما جازاها غله
 مما كان في حال الحياة وانما الخلاف في تصديق الزوج به مدونه ما عند أي حذيفة لا يجوز
 وعندهما يجوز زبلي (قوله عونه) كذا في نسخة وهو الصواب موافقا في شرحه على
 لما في (قوله بخلافه) أي فان الشكاح لم يقطع به لانه (قوله ولو اقر رجل) حله
 المرأة (قوله كافي الدرر) عبارة اقر بنسب من غير ولد كاخ وعم لا يثبت أي النسب ولا يقبل
 اقراره في حقه لا في غيره في النسب على الغير فان ادعى نفقة أو حضنة يقبل في حقها
 ويورث الامع وارثان به يدعي في اذا كان للمقر وارث معروف قريب أو بعيد فهو أحق
 بالارث من المقر حتى لو اقر باخ وبعمة أو خالة فالارث للعمة والخالة لان نسبه لم يثبت فلا
 يرأى الوارث المعروف اه (قوله لافاده بالجد وابن الابن) فانه ما في حكم غيرهما ما في
 تصديق على الغير الا ان يخص كلام الدرر بالاب والابن لانه اراد به الولاد الاصلي أو القرعي
 بلا واسطة وهو الكامل فيشمل الغير ابن الابن والجد كما صرح به ما في الكافي اراد ابن الابن
 فرع الولد بالجد أصل الابوين ومثل هذا الاجال غير قليل في المتون فلا يبعد محلا كالا يخفى
 لا يقال ان صاحب الدرر قال وان اقر بنسب من غير ولد لا يصح وهو غير شامل لما اذا ادعى انه
 جده أو ابن ابية مع انه لا يصح أيضا لما فيه من تصديق النسب على الغير وقوله هذا وان اقر
 بنسب فيه فمحمول الخ شامل لذلك فكأن أدلى لحل كلامه على ما قلنا تامل (أقول) ولا تنس
 ما تقدم من محتمة عن البرهان ومن تنظير المقدم على ما قلنا صاحب الدرر أيضا ويرث الامع
 وارث وان بعد أطلقه فشمّل الزوج والزوجة وهذا مسمى قديم على قول بعض مشايخنا انه يرث
 عام ما أيضا في زماننا كافي القنية والاصح ان ليس له ما الرديف المقر له مع ما كافي
 البرجندي وأراد بالقريب صاحب فرض وعصبة ولو لمولى العتاقة وبالبعيد من كان من ذوى
 الارحام ومولى المولاة ولا يكون له النشأ بالوصية لانه ما أوجب وصية وانما أوجب ارثا كافي
 الكافي وغيره وانت خبير بان هذا المخالف ما سبق عن القنية تدبر (قوله وابن الابن) أي اذا
 كان في حياة ابية لان فيه حل النسب على الغير كما قدمه الحري قال العلامة أبو الهوداد علم
 ان الاقرار بابن الابن ذكره في التنوير وشرحه مطلقا لكن ذكره المحوى بخطه مسمى اقرار
 به في حياته لانه مع ما كان فيه حل النسب على الغير اه فليحفظ (قوله الابيهان) نعم ما اذا
 أقام المقر والمقر له على المقر عليه وهو من حل عليه النسب (قوله ومثله اقرار اثنين) أي من
 وروثة المقر عليه فتعدي الحكم الى غيرهما وانما قيد باثنين لان المقر لو كان واحدا اقتصر
 حكم اقراره عليه أما اقرار وروثة المقر له لا يثبت النسب فانه كالتصديق وأطلق في الاثنين
 فتعمل الرجل والمرأتين قال في البدائع ان الوارث لو كان كثيرا فاقروا واحد منهم باخ آخر
 ونحوه لا يثبت نسبه ولا يرث معهم ولو اقر منهم رجلان أو رجل وامراأتان يثبت نسبه بالاتفاق

بجونه واما هذا ليس له غلها
 بخلافه مكنه (ولو اقر)
 رجل بنسب فيه فمحمول
 (على غيره) لم يثبت من غير
 ولد كافي الدرر انه ساد
 بالجد وابن الابن كما قال
 (كالاخ والمولى والجد وابن
 الابن لا يصح) الاقرار في
 (حق غيره) الابيهان ومثله
 اقرار اثنين

ولو كان الوارث واحدا فاقربه يثبت به عند أي يوسف خلافا لابي حذيفة ومحمد ويقول أي
 يوسف أخذ الكرخي اه وظاهر اطلاق المتن على ترجيح قوله ما لا يخفى (قوله كما مر في
 باب نبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فيثبت في حق المقرين وانما يثبت
 النسب في حق غيرهم حتى الخاص كافة ان تم نصاب الشهادة بينهم أي بالمقرين والايتم نصابها
 لا يشاؤك المسكين لانهم لا تكون شهادة حتى تتعدى بل يكون مجرد اقرار وهو قاصر
 على المقر فقط بل لا بد من الشهادة ونصابها حتى تكون حجة تتعدى على غيرها (قوله وكذا
 لو صدقه المقر عليه) هو من حل عليه النسب (قوله أو الورثة) يفنى عنه قوله ومثله اقرار
 اثنين لكن كلامه هنا في تصديق المقر وهما في نفس الاقرار وان كان في المعنى سواء لكن
 بينهما افرق وهو ان التصديق بهذا العلم باقرار الاول كقوله نعم أو صدق والاقرار لا يلزم منه العلم
 تامل قال ط ويمكن التفريق بينهما بان صورة الاولى اقرار اثنين من ورثة المقر عليه فيه
 يثبت النسب وصورة الثانية اقرار المقر وصدقه اثنان من ورثة المقر عليه (قوله وهم من أهل
 التصديق) بان يسموا بالابن عاين وتم نصاب الشهادة كما ياتي في بياننا فلهذا لكن هذا
 بالنظر لنبوت النسب أما بالنظر لاختصاص الارث فيسقطه ولو اصدق امرأته واحدة كانت
 هي الوارثة فقط مع المقر ط (قوله حتى تلزمه) برفع تلزم لان حتى لا تقر ببيع لا القاية (قوله
 من النفقة) أي اذا كان ذارحم محرم من المقر (قوله والحضنة) فيه انه يشترط لزوم هذه
 الاحكام تصديق المقر له وهو لا يكون محضونا نعتا بالحضنة انضم اليه فيما اذا كان المقر بنتا
 بالغة يخفى عليها ولا يقال تظهر في فرع المقر اذ اعات عنه قلنا الظاهر ان الحضنة كالارث
 تظهر في غير المقر له أفاده العلامة الطباطبائي (قوله والارث) أي في حقهما فقط بحيث
 لا ينعان باقرارهما ما وارثا آخر كما سياتي (قوله كذوى الارحام) قد علمت مما قدمناه من
 الكافي تفصيل القريب والبعيد قال في الشرح لامية نافعا عن العناية بمفسر المقر بذي
 القربى والاعصيات والبعيد بذي الارحام بعد ذكر ما منى عليه الشارح والاول أوجه
 لان مولى المولاة ارثه بذي الارحام مسمى على المقر له بنسب الغير اه فتنبه (قوله
 ورثته) أي المقر له يكون مقتصر عليه ولا ينتقل الى فرع اقراره ولا الى أصله لانه بمنزلة
 لوصية أبو السعود عن جامع الفصولين (قوله لان نسبه لم يثبت) قال في المنع وهذا لانه اقر
 بشيئين بالنسب وباستحقاق ماله بعده وهو في النسب مقر على غيره فيرد وفي استحقاق ماله مقر
 على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم لان ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث له فيضه
 حيث شاء حتى كان له ان يوصي بجميع المال فلذا كان له ان يجعله له اه هذا المقر له والظاهر
 ان المقر يرث المقر له لانه صدقه وهو اقرار وله كنه يتأخر عن الوارث المعلوم (قوله فلا يرأى
 الوارث المعروف) قريبا أو بعيدا فهو أحق بالارث من المقر حتى لو اقر باخ وبعمة أو خالة
 فالارث للعمة والخالة لان نسبه لم يثبت فلا يرأى الوارث المعروف (قوله والمراد غير
 الزوجين) أي بالوارث الذي يمنع المقر له من الارث لانه وصية من وجه لان نسبه لم يثبت فثبت
 حق الرجوع وارث من وجه حتى لو أوصى اغيره ما كثر من التمسك لا ينفذ الا باجازة المقر له مادام
 المقر مصر على اقراره لانه وارث حقيقة كافي الزبلي وفيه إشارة الى أن المقر بنحو لوله
 والوالدين ليس له الرجوع عنه وبذلك صرح في الاختيار (قوله أي وان صدقه المقر له)

كما مر في باب نبوت النسب
 فلا ينفذ ولو كذا لو صدقه
 المقر عليه أو الورثة
 وهم من أهل التصديق
 (ويصح في حق نفسه) حتى
 تلزمه أي المقر (الاحكام
 من النفقة والحضنة والارث
 اذا تصادق عليه) أي على ذلك
 الاقرار لان اقراره ما حجة
 عليه ما (فان لم يكن له) أي اهذا
 المقر (وارث غيره مطلقا)
 لا قريبا كذوى الارحام
 ولا بعيدا كولى المولاة
 عتيق وغيره (ورثته والا لا)
 لان نسبه لم يثبت فلا يرأى
 الوارث المعروف والمراد غير
 الزوجين لان وجودهما غير
 مانع قال ابن السكك مال ثم
 لا مقر ان يرجع عن اقراره
 لانه وصية من وجه زبلي
 أي وان صدقه المقر له كاف
 البدائع

صوابه المقر عليه كما به في ما مضى وبطل عليه قطعا كلام المخ حيث قال وقوله أي الزبلي
 لأنه قرآن يرجع عنه محله ما إذا لم يصدق المقر له على إقراره أو لم يقر بمثل إقراره المخ وعزاه إليه من
 شروح السراجية فقوله أول يقر لا شك أن الضمير فيه للمقر عليه لا للمقر له فلم أن قوله المقر له
 صوابه المقر عليه كما به في صاحب المخ في كتاب القرائن وبطل عليه قوله الثاني أن بالتصديق
 ثبت النسب ولا يكون ذلك إلا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية واعلم أنه
 أن شهد مع المقر رجل آخر أو صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الإقرار فلا يشترط الإصرار
 على الإقرار إلى الموت ولا يقع الرجوع لثبوت النسب حينئذ ١٥ وفي شرح القرائن الثاني
 لا طرأ به في رجوعه لأنه وصية معق ولا شيء للمقر له من تركه قال في شرح السراجية
 لم يسمي بالماح وهذا إذا لم يصدق المقر عليه إقراره قبل رجوعه أو لم يقر بمثل إقراره أما إذا
 صدق إقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل إقراره فلا يقع المقر رجوعه عن إقراره لأن نسب المقر
 له قد ثبت من المقر عليه ١٥ فهذا كلام شراح السراجية فالصواب التعمير به عليه كما به به
 في المخ في كتاب القرائن وإن كانت عباراتهم هنا كعبارة الشارح وعبارة الشارح في القرائن
 غير صحيحة فتنبيهه (أقول) لكن قد يقال أن هذا التصويب غير صحيح وإنما الخطأ في الاستدراك
 بعده لأن الإقرار هنا من المقر له وهذا من المقر عليه فلا يستدرك به غلط تامل (قوله) لكن
 المخ) استدراك على الزبلي والبدائع ولا شك أن الزبلي وصاحب البدائع أولى بالاعتقاد
 من شروح السراجية مع أن الوجه ظاهر من ههنا لأنه وصية من وجه فباعثه به يصح
 الرجوع والوصية يصح الرجوع عنها سواء قبل الوصي له أم لا وما في الزبلي والبدائع
 موافق لما في الكتب وعبارة الهداية حتى لو أقر في مرضه بإخراجه صدقه المقر له ثم أنكر
 المقر ورأته ثم أوصى بماله كله لأن كان ماله موصى له ولو لم يوص له لاحد كان لميت المال
 لا يرجوعه صحيح لأن النسب لم يثبت فبطل الإقرار ١٥ وأقره الشراح وقد صرح بأنه بعد
 تصديق المقر له يصح رجوعه ونقله المصنف من أدبه بعد تصديق المقر عليه وهو الأب مثلا
 فيما إذا أقر باخ وقال في الدر المنثور وعندي في بونه بمجرد تصادقه أنه تردده على مراد
 بعض شراحها بالتصديق تصديق آخر كما مر فتدبر ١٥ وذكر بعده فرعا آخر لو أقر
 الأخ ببن هل يصح قال الشافعية لأن ما دعا وجوده إلى نفقه انتفى من أصله ولم أره لأعتنا
 صرحا وظاهرا كلامهم نعم فراجع ١٥ ونوضحه أن الميت لو أقر أن للميت ابنا قالت
 الشافعية لا يصح إقراره لأنه لو صح لبطل كونه وارثا وإذا بطل كونه وارثا لم يصح إقراره وظاهر
 كلام أئمتنا أنه أقرب بسقوط حق في الميراث وإن المستحق له من أقر ببنونه للميت فينفذ عليه
 قال في غاية البيان وفيه لك أن تعرف أن الرجوع عن الإقرار بالنسب إنما يصح إذا كان
 الرجوع قبل ثبوت النسب كما نحن فيه لأن النسب لم يثبت لكونه محملا على الغير وليس له
 ذلك فإذا ثبت النسب فلا يصح الرجوع به وذلك لأن النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوتيه ١٥
 وإنما يثبت النسب بتصديق المقر عليه وهو الأب فيما إذا أقر باخ لا بتصديق الأخ المقر له والله
 تعالى أعلم (قوله) فليجوز عند الفتوى تحريره أنه لو صدقه المقر له الرجوع لأنه لم يثبت
 النسب وهو ما في البدائع ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لأنه بعد ثبوتيه وهو ما في شروح
 السراجية فتأمل الاستنباط من باب الصلة فالمرحوم مختلف ولا يخفى أن هذا كله في غير الإقرار

لكن نقول المصنف من
 شروح السراجية أن
 بالتصديق يثبت النسب
 فلا يقع الرجوع فليجوز
 عند الفتوى

بعض

(ومن مات أبوه فافتر باخ
 شارك في الأثر) فيصدق
 نصف نصيب المقر (ولم
 يثبت نسبته) المقران
 إقراره مقبول في حق نفسه
 فقط قلت أي لو أقر الأخ
 ببن هل يصح قال الشافعية
 لأن ما أدى وجوده إلى
 نفقه انتفى من أصله ولم أره
 لأعتنا صرحا

٣ وأقول فالذي نحرر من
 كلامهم أن من أثبت
 بشاهدين إقرارا لميت
 بالبنوة أو الأبوة صح لا
 بالأخوة ونحوها إلا أن
 يجرى على تصديق المقر
 عليه أو يقرأ أحد الورثة أو
 يشهد آخر بصواب إقرار الميت
 وأعلم أن إثبات الأخوة لا يثبت
 من تفسير ما في الدعوى
 والشهادة هل هي لأب مع
 أم لأب فقط أو لأم فقط
 وكذلك كل قرابة وفي
 البرازية أن لم يدع مالا ورثه
 الأخوة المجردة لا يقبل لأن
 هذا في الحقيقة إثبات
 البنوة على أبي المدعى عليه
 والنصم فيه هو الأب
 لا الأخ وفي الزبلي ولو أقر
 ابن وبنت باخ وكذبهما
 ابن وبنت يقيم نصيب
 المقرين أخا ١٥ فانظر
 كيف المصادق لاشين
 والمقام لهم ما ثبت نسبته
 لاحتياجه إلى امرأة أخرى فيكيف بن صدقه واحد فقط ١٥ منه

بعض الولد أفاده سيدي والده رحمه الله تعالى (أقول) ويقال أيضا في تحريره أن الإقرار
 بالنسب أن لا يمكن فيه تحميل على الغير ووجد التصديق لا يصح الرجوع فيه وإن كان فيه
 تحميل على الغير وصدق المقر عليه الرجوع فالإقرار في مقامين وهذا حيث لم يكن
 الإقرار بصواب الولد كما علمت فتأمل ٣ (قوله) ومن مات أبوه (المخ) هذه المسئلة بهيئتها فهمت عما
 تقدم فتقع مكررة الآن يقال أن المقر في المسئلة السابقة مورث وهذا وارث وإن كانا سواء
 في عدم ثبوت النسب كما في أبي السعود عن أبي حنيفة قال في البدائع إذا أقر وارث واحد ووارث
 كن تركا ابتغا فافتر باخ لا يثبت نسبته عندهم أو قال أبو يوسف يثبت وبه أخذ السرخسي لأنه لما
 قبل في الميراث قبل في النسب وإن كان أكثر من واحد كانا جارين أو رجلا وامرأتين
 فصاعدا يثبت النسب بإقرارهم بالإجماع اكتمال النصاب ويستحق حظ من نصيب المقر ١٥
 حوى (قوله) فافتر باخ) وإن كان للمقر له أولاد فلا يثبت شرط في المقر أن يكون وارثا
 للمقر له بل ولو في الجمل ط (قوله) فيصدق نصف نصيب المقر ولو معه وارث آخر شرح الملتقي
 ويانه في الزبلي (قوله) لما تقرر أن إقراره مقبول في حق نفسه فقط) فصار كما شئنا إذا أقر
 أن البدائع كان أعتق العبد المبيع بغير إقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالنفن بيانية وفي
 الزبلي فإذا قبل إقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصف نصيب المقر مطاوعة عندنا وعند مالك
 وابن أبي ليلى يجعل إقراره شافعا في التركة فيعطى المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان
 الشخص مات أبوه أخ معروف فافتر باخ آخر فكذب أخوه المعروف فيه أعطى المقر نصف طاق
 يده وعندهما يعني عند مالك وابن أبي ليلى ثلث ما في يده لأن المقر قد أقر له بذات شافع في النصفين
 فنقد إقراره في حصته وبطل ما كان في حصة أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع
 المال والسدس الآخر في نصيب أخيه بطل إقراره فيه لما ذكرنا نحن نقول أنه في زعم المقر
 أنه يساويه في الاستحقاق والمفكر ظالم باء كاره فيجعل ما في يده المنكر كالهالك فيكون الباقي
 بينهم مبالغة ولو أقر باخت تأخذ ثلث ما في يده وعندهما أخيه ولو أقر ابن وبنت باخ وكذبهما
 ابن وبنت يقيم نصيب المقرين أخا وعندهما إقرارا بغير ظاهر ولو أقر باخرة أمها
 زوجة أبيه أخذت من ما في يده ولو أقر بجدة هي أم الميت أخذت سدس ما في يده فبطل فيما
 في يده كما يعمل لو ثبت ما أقر به ١٥ ونظامه فيه (قوله) بابت (قوله) لأن ما أدى
 المخ) أي لأن ما أدى صحة وجوده وهو الإقرار إلى نفقه انتفى وهذا لو صح إقراره ببن الأخ تبين
 أنه ليس بوارث وإذا لم يكن وارثا لا يصح إقراره فأدى وجود هذا الإقرار إلى نفقه فينتفى من
 أصله يعني لا يصح والحاصل أن الأخ بإقراره بالابن يصير مقرأ على نفسه فيحرم من الميراث
 بسبب الابن إذا خرج من الميراث صار أجنبيا فإقراره غير صحيح ولا يمكن مقرأ على نفسه فلا يرث
 الابن فيعود الميراث له وهكذا في الميراث الذي عد الشافعية من موانع الأثر لأنه
 يلزم من التوريت عدمه فتدأى وجود الإقرار إلى عدمه بيانه كما في شرح البهلاقي على شرح
 المشهورى أنه إذا أقر أخ حائرا ببن للميت يثبت نسبته ولا يرث لأنه لو ورث لحجب الأخ فلا يكون
 الأخ وارثا حائرا فلا يقبل إقراره بالابن فلا يثبت نسبته فلا يرث لأن إثبات الأثر يؤدي إلى
 نفقه وما أدى إثباته إلى نفقه انتفى من أصله وهذا هو الصحيح من مذهبه وموجب على المنكر

لاحتياجه إلى امرأة أخرى فيكيف بن صدقه واحد فقط ١٥ منه

باطنا ان يدفع له التركة ان كان صادقا في اقراره لانه يعلم استحقاقه المال والقول الشافي لاشافى
 انه ثبت نسبه ويرث وبه قال احمد ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت ولا يرث وبه قال داود
 وقال أبو يوسف لا يثبت نسبه الا باقرار اثنين من الورثة وعند مالك يرث المقر ولا يثبت نسبه
 لا اذا أقر به عدلان من الورثة أو أقر به عدل وصدقه عدل آخر من الورثة هذا غاية ما رأيت من
 رأيت بعض الأفاضل أو وضع المقام بقوله بان الملازمة ان الاقرار لا يصح الا من وارث وإذا
 صح هذا الاقرار صار هذا الاخ مع وجود الابن غير وارث وإذا صار غير وارث لم يصح الاقرار
 بالبنوة فلم يحصل فائدة فصار هذا الاقرار عينا وانما انه أقر بشيئين المال والنسب على الغير
 ومن المعلوم ان اقرار الشخص يسرى على نفسه والمال ملك نفسه فينفذ فيه ويلزمه دفعه له
 وأما تحميل النسب على غيره فلا يمكن فلا ينفذ فيه اقراره على ان النسب يثبت في حق المقر
 مؤاخذه له بزعمه حتى لو مات المقر لاعتد وارثه فانه هذا المقر له لليت المال هذا ما أفاده
 المتقريبان فلهذا قال الشارح وظاهر كلامهم نعم والاولى ان يجزم لان الاطلاق السابق
 يعمل به حتى يوجد ما يخصه والمطابق السابق هو قوله وان أقر بنسب على غيره في قوله ويصح
 في حق نفسه وتطهيره لو أقر بعد ما كنسب ثم مات ثم صدقه المقر له لزومه دفع الاكساب له مع
 ان الاقرار بالعبد نفسه بطل بالموثوق وكذا لو أقر المشتري بان المبيع أعقق العبد في حق
 نفسه (قوله وظاهر كلامهم نعم فليراجع) أي يصح الاقرار لان مقتضى ذكره ههنا ان المقر اذا
 ثبت اقراره بنسب الشهادة يثبت النسب وان كان النصاب من الورثة والا فيه عمل بالاقرار في
 حق نفسه وان لم يثبت النسب وههنا أقر بنسب على الغير فلا يقبل وأقر بالمال الذي يصدق
 ظاهرا انما هو للمقر له فيكون اقراره به على نفسه فيقبل ويكتفي في اقراره بكونه وارثا ظاهرا
 وان يبين باقراره انه ليس بوارث لكن تقدم في الشهادات انه تقبل شهادة العتيق على معتقه
 الا في معتقه وهي رجل مات من عمو بنت وامتين وعبد من فاعتق الم عبد من نسبه وان
 الثانية أخت الميت قبل الاولى أي قبل الشهادة بالبنوة أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع لانا
 لوقبلناها لصارت عصبية مع البنت فيخرج الم عن الورثة فيبطل العتيق اه والحاصل ان
 ظاهر كلامهم صحة اقراره هذا الاخ بالابن وثبت نسبه في حق نفسه فقط فيرث الابن دونها
 قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة
 لافي حق غيره وقد أبت المسئلة منقولة وفي الحدود والمنية في فتاوى العلامة قاسم ابن قطلوبغا
 الحنفى ونسبه قال محمد في الاصل لو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فافترت العمة أو مولى
 النعمة باخ للميت من أبيه أو أمه أو بعم أو بام أو بن عم أخذ المقر له الميراث كله لان الواو الم معروف
 أقر بانه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره حجة على نفسه اه هذا كلامه ثم قال فليالم يكن
 في هذا وروى في الموضع ذكر في باب اه وهذا مؤيد لما قدمناه من قرياعن بعض
 الأفاضل أيضا فاعتنه (قوله فلا نفي للمقر) سبق قبل الاستئناء ان مختار أبي الميت انه لا يلزمه
 قدره منه وكان وضع هذا الفرع هناك أولى لان المديون ثقة في بانه ما ههنا (قوله لان اقراره
 ينصرف الى نصيبه) وذلك لان المنة صارت ميراثا ممتزا فلما أقر أحد من المنة فصار له نصيبه ذلك
 صح في نصيبه خاصة لافي نهيب أخيه فثبت نسبه الاخر كما كانت فيجوز ان كان المقر متوفى
 نصيبه ولان المديون ثقة في بانه ما ههنا وقد أقر المقر ان أباه أخذ من نصيبه فوجب ثم تلقى قصاصا

وظاهر كلامهم نعم فليراجع
 (وان ترك شخص (ابن
 وله على آخر مائة فافتر
 أحد من قبض أبيه
 خبزه ثم ادلى بشي له مقر
 لان اقراره ينصرف الى
 نصيبه

على المديون فقهه دأقر بدين على الميت هو لا ينفذ في حق الوارث الاخر وينفذ في حق نفسه خاصة
 والمدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه فلا ينفذ منه شيئا كما اذا أقر عليه بدين آخر فيلزم
 المقر كما هو قبيل باب الاستئناء ولا يجزى في هذه المسئلة الخلاف السابق كما لا يخفى على الخاذق
 (قوله بعد حلقه) أي حلق المنكر لا جل الاخ لا لجل الغريم لانه لا ضرر على الغريم فلا ينافي
 ما يأتي ولو نكل شارك المقر في الخمين (قوله لكنه الخ) الاستئناء لا يقتضي أن لا يحلف في
 الاولى وبه صرح الزبلي وهو مخالف لما قدمه عن الاكل ومروجه (قوله يحلف) أي
 المنكر بالله لم يعلم انه قبض الدين فان نكل برئت ذمة المدين وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف
 المسئلة الاولى حيث لا يحلف لحق الغريم لان نسبه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى
 تحليفه وههنا لم يحصل الا النصف فيصافه زبلي وقد وفق أبو السعود بين العبارتين كما ذكرنا
 وحينئذ يدفع ما ابتداء الحاي من التناقي وحينئذ نقوله حيث لا يحلف بخلاف ما قاله الاكل
 في المسئلة الاولى يحلف الاخ بالله الخ وامل الذي نفاه الزبلي الحلف لحق الغريم والذي قاله
 الاكل لحق أخيه المقر لان كل من اذا أقر بشي لزومه يحلف عند انكاره فيقتضي عليه بالنكول
 تأمل وفي الدرا المنقوي ولومات عن ابنين وكان لا يبع الم الميت دين على شخص فافتر أحد من
 يقبض أخيه نفسه صح في حصته وحينئذ فالنصف الباقي الاخر بهد حلقه قلت وكذا
 الحكم لو أقر يقبض كلاما كن ههنا يحلف لحق الغريم ذكره الزبلي وغيره اه والحاصل ان
 في المسئلة الاولى لا يحلف لحق الغريم لان نسبه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه
 بخلاف المسئلة الثانية فانه يحلف المنكر بالله ما تعلم انه قبض الدين فان نكل برئت ذمته وان
 حلف دفع اليه نصيبه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل شتى)

قال عزى زاده أقر ز صاحب التمسيل ههنا مسائل مهمة وأدرجها تحت زيادة على سائر
 المتون واقتنى صاحب الدر رائره واتخبط المسائل المذكورة فيه من الكافي اه والشارح
 رحمه الله تعالى جمع بين ما أتى به في التمسيل وبين ما جرت به عادة المتون من ذكر مسائل شتى
 فترجم بها وفيه ظرفية الشئ في نفسه لان الفصل هو المسائل الا أن يقال الفصل مراد به
 الالفاظ والمسائل مراد بها المعاني فيكون من ظرفية الدال في المدلول (قوله المكثفة) أي
 العاقلة البالغة أي وهي حرة أو ماذونة ط (قوله فكذب زوجها) أما اذا صدقتها فيظهر في
 نسبه اتفاقا (قوله أيضا) أي كما يصح في نسبهها وتركه لظهوره (قوله ولا ينعدي الى غيره) لان
 كونه حجة اغما هو في زعم المقر وزعمه ليس حجة على غيره ولذا لا يظهر في حق الولد والمقر بخلاف
 البينة فانه حجة في حق الكل لان حجتهم بالقضاء وهو عام حوى (قوله وهذه إحدى
 المسائل الست) الثانية لو أقر المورث بدين لا وفاه له الا من عن العين المؤجرة فللدائن به ههنا وان
 نضرر المستأجر قال الشيخ صالح في هذا اشادة الى ان رب الدين اذا أراد حبس المديون وهو في
 اجارة الغير يحبس وان بطل حق المستأجر قاله ثقة فوافق بحث الموائف الا في الثالثة لو
 أقرت بجهولة النسب بانها بنت أبي زوجها وصدقه الاب انفسخ النكاح بينهما ومثل الالب
 الحد بخلاف ما اذا أقرت بالردة ولو طلقها ثنتين بهذا الاقرار بالرق لم يملك الرجعة الرابعة اذا

(وللاخر خمسة) بعد
 حلقه انه لا يبع لم أن أباه
 قبض شطرا مائة قاله
 الاكل قلت وكذا
 الحكم لو أقر ان أباه قبض
 كل الدين لكنه ههنا يحلف
 لحق الغريم زبلي
 (فصل في مسائل شتى)
 (أقرت المرأة المكثفة بدين)
 لاخر (فكذب زوجها)
 صح (اقرارها في حق
 أيضا) عند أبي حنيفة
 (فقبض) المقر (وتلازم)
 وان نضرر الزوج وهذه
 إحدى المسائل الست
 الخارجة من قاعدة الاقرار
 بحجة قاصرة على المقر
 ولا ينعدي الى غيره وهي في
 الاشياء وفيه أن يخرج
 أيضا من كان في اجارة غيره
 فافتر لاخر بدين فانه
 حبه وان نضرر المستأجر
 وهي واقعة الفتوى

ادعى ولد الامه الميمية والله دعى اخ ثبت نسبه رتعدى الى حرمان الاخ من الميراث الخامسة
 المكاتب اذا ادعى نسب ولد حر في حياة اخيه صحت وميراثه لولده دون اخيه السادسة باع
 المبيع ثم اقر ان البيع كان بثلثة وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كذا في الجامع
 قال الجوى قوله لو اقر المورث الخ قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب حادثة لم أجدها
 نقلا وهو ان رب اله ين اذا اراد حبس المديون وهو في اجارة الف يهرل حبس وان بط - ل - ز
 المستاجر فلهذا يشترى الى انه يحبس وان بطل - في المستاجر وقوله ولو اقرت بجهولة النسب الخ
 وقعت حادثة بالقاهرة وهي ان شخصا اقر في مرض موته بان فلانا غي وشقه بقي واه - هذا المقر
 اخت شقيقة والمقر له غير اب المقر وكل منهما حر الاصل من الاب وصدقت على اقرار اخيه حتى
 لا يشاركها في المال وهي شافعية المذهب وثبت الاقرار بين يدي قاض حنفى وحكم بصدقه
 قاض شافعى فتنازع صاحب بيت المال المقر له ودارسوا لهم بين العلماء ففهم من اجاب بصدقه
 الاقرار وهم الاثر ومنهم من اجاب بطلانه ومنهم علامة الوردى الشمس لرمي معلل بانه
 محال شرعى اذ يستحيل ان يكون لواحد ابوان وقال بعض الفضلاء من الحنفية مقتضى ذهبننا
 بطلان الاقرار اى في خصوص هذه المسئلة والا فلا يصح قيل شرعاً ان يكون لواحد ابوان
 او ثلاثة الى خمسة كفى ولد الجارية المستتر كذا اذا ادعاه الشر كابل قد ثبت نسب الواحد الحر
 الاصل ل من الطرفين كفى القبط اذا ادعاه رجلان حران كل واحد منهما من امر امرأة كما
 في التاتارية اه (قوله ولم ترها صريحة) هذا البحث صاحب المنهج منه - له في حاشية
 الاشياء للعموى كما قدمناه قريبا (قوله وعندهما لا) ما لم يثبت على من يرجع قول الامام على
 قواه ما صرح بذلك قوله ما في المتن فان عا - نه كعادة ابواب المتون المألوفة انصرح بقوله - ما
 ايضا عند رجحان قواه ما على قوله وكذا عند التساوى بينهما كفى المولى عبد الحليم ولكن باقى
 نصح قول الامام (قوله فلا تحبس ولا تلزم) لان فيه منع الزوج عن غشها باقرارها
 فيما يرجع الى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى درر والظاهر انه على قوله - ما يامر بها
 القاضي بالدفع ويبيع عليها ما يبيع في الدين ط (قوله افتاء وقضاء) منه وبين على الحال
 (قوله لان الفالب الخ) فيه نظر اذ انه له خاصة والمضى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار
 لاجنبى وقوله ليتوصل بذلك الى منه ما بالحبس عند لا يظهر ايضا اذا الحبس عند القاضي لا عند
 الاب فاذا المولى عليه قول الامام اه اذ لم يستند في هذا التصحيح لاحد من ائمة المرجع
 ط لكن قوله اذا الحبس عند القاضي مخالف لما صرح في باب ان الخياط فيه للمضى (قوله في
 حاشية خاصة) اى في بعض الاحكام فانه يظهر في حق الزوج في المستقبل - حتى لو جازت
 بولده - لم يكون له كالمقر له وعلل عليها الزوج طاقنين فقط وقد كان علل عليها ثلاثا واه - هذا
 عند ابي يوسف - في حق الاولاد واجماعى الطلاق والعدة فان طلاقها اثنتان وعدتها
 حبس ثلثان وقد كان علل عليها ثلاثا وتعد بثلاث - حبس والعدة - في الزوج وحق الشرع فقد
 ظهر اقرارها في حق غيره كما قلناه الشرع لا يلى عن الحبط من المبطوط (قوله فولد) التصريح
 غير ظاهر ومحله فيما بعد والظاهر ان يقال فتكون رقيقة له كفى العزيمة وباقى قريبا (قولا
 رقيق) عند ابي يوسف - لانه حكم برقيقته او ولد الرقيقة رقيق درر (قوله خلافا لعمد) هو

ولم ترها صريحة (وعندهما لا)
 لا - صدق في حق الزوج
 فلا تحبس ولا تلزم
 درر قلت وينبغي ان
 يقول على قوله - ما افتاء
 وقضاء لان الفالب - الاب
 يطهر الاقرار له او له بعض
 آثاره ليتوصل بذلك الى
 منه ما بالحبس عنده عن
 زوجها كما وقت عليه صرا
 حين اثبات بالقضاء كذا
 ذكره المصنف (بجهولة
 النسب اقرت بالرق لانسان)
 وصدقه المقر له (واما الزوج
 واراد منه) اى الزوج
 (وكذا) زوجها ما صرح في
 حاشية خاصة) قوله عاق بعد
 الاقرار رقيق خلافا لعمد
 (لا في حقه)

يقول

يقول تزوجها بشرط حرية اولادهم فلا تصدق في ابطال هذا الحق اه مخ أى فيكون
 اولادها بهذا الاقرار احرار وهذا ليس على اطلاقه لما في الاشياء مجهول النسب اذا اقر بالرق
 لانسان وصدقه المقر له صرح وصار عبداوه - هذا اذا كان قبل تاكد الحرية بالقضاء اما بعد قضاء
 القاضي عليه جسد كامل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك اه (قوله
 برده عليه) اى على عدم صحة قرارها في حقه (قوله انتفاص طلاقها) وكذا عدتها كما عت
 (قوله كما حقه في الشرع ليلية) حيث قال ويرد على كون اقرارها غير صحيح في حقه انتفاص
 طلاقها لانه نقل في الحبط عن المبسوط ان طلاقها اثنتان وعدتها حبس ثلثان بالاجماع لان امرات
 امه وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزيادات ولو طلقها الزوج طليقتين وهو لا يعلم باقرارها ملك
 عليه الرجعة ولو علم لا يملك وذ كرفي الجامع لا يملك علم او لم يعلم قبل ما ذكره في الزيادات قياس
 وما ذكره في الجامع انتفاصا وفي الكافي اى واقرت قبل شهر من فقه ما مدته وان اقرت بعد
 مضي شهرين فاربعة والاصل انه متى أمكن تدارك ما خاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك
 بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى تقصيره فان لم يكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا
 اقرت بعد شهر أمكن الزوج التدارك وبعده شهرين لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى
 لو طلقها اثنتين ثم اقرت بثلث الثالثة ولو اقرت قبل الطلاق - بين اثنتين ولو مضت من عدتها
 حبس ثلثان ثم اقرت بثلث الرجعة ولو مضت - بضعة ثم اقرت بين حبس ثلثين اه قلت وعلى ما
 الكافي لا اشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى تقصيره تامل (قوله وفرع على حقه)
 الاولى ان يقول على قوله لا في حقه (قوله مجهول النسب) قيد به احترازا عن علم نسبه
 وحرية فلا يصح اقراره بالرق ان كذب العياره كالا يحنى وكذا من علم انه عتيق الغير ويصح
 هذا الاقرار من الجهول ولو كان صبي اعلم كفى تنوير الاذهان ويستغنى عنه الاقريط حيث
 لا يصح اقراره بانه عبدا - لان الا اذا كان بالغا أبو السعود وفي الاشياء مجهول النسب
 لو اقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صرح وصار عبداه - ان كان قبل تاكد حرية بالقضاء اما بعد
 قضاء القاضي عليه جسد كامل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا
 صح اقراره بالرق فاحكامه بهذه في الجنائيات والحدود احكام العبيد وفي التقديس صدق الاق
 خمسة زوجته ومكاتبه ومذبره وام ولده ومولى مته انتفى (أقول) وهذا يقيد بجهولة النسب
 ايضا (قوله صح اقراره في حقه) اى وصار عبداه ان كان قبل تاكد حرية بالقضاء كما علمت
 (قوله دون ابطال العتق) اى دون ما يتعلق بصدقه المقر من ارث المعتق بعد موته المقر
 (قوله برنه وارثه الخ) لانه مقدم على العتق (قوله والا) صادق بان لم يكن له وارث أصلا
 او وارث لا يرث الكل كاحد الزوجين (قوله نفي الكل) اى ان لم يكن له وارث أصلا
 (قوله أو الباقى) ان كان له وارث لا يستغرق (قوله كفى وشرعية ليلية) الاولى شرعية ليلية
 عن الكافي لقوله كذا في الكافي وعبارة الشرعية ليلية عن الحبط وان كان للميت بنت كان
 النصف لها والنصف للمقر له اه - فله ان المراد بالوارث ذوا الفرض أو له صبة وان كان
 المقر له متهما على الرد وهل يقدم على ذوى الارحام راجع قال في الشرعية ليلية وان جنى هذا
 العتق - جنى في جنائيه لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه ارض العبد وهو كالمملوك في

برده عليه انتفاص طلاقها
 كما حقه في الشرع ليلية
 (وحق الاولاد) وفرع
 على حقه بقوله (فلا يطل
 النكاح) وعلى حق الاولاد
 بقوله (وأولاد حصلت قبل
 الاقرار وما في بطنها وقت
 اقراره) لم يولد - لم قبل
 اقراره بالرق (بجهول
 النسب حر وعبد) ثم اقر
 بالرق لانسان وصدقه
 المقر له (صح) اقراره في
 حقه فقط (دون ابطال
 العتق فان مات العتيق برنه
 وارثه ان كان له وارث
 يستغرق التركة (والا فغير
 الكل أو الباقى) كفى
 وشرعية ليلية

الشهادة لان حريته في الظاهر وهو يصلح للعدم لا للاستحقاق (قوله المقرلة) فاعل يرث
 أي والا فثبت الكل أو الباقي المقرلة (قوله فانه له صفة المقر) لانه لما مات انتقل الولاء اليهم
 بخلاف ما اذا كان حيا درر وذلك لان قراره بالحق لا يظهر في حقهم فلو كان صفة أولاده
 فن قبل الاقرار احرار يرثون ومن بعده من امة اقراره لا يرثون فتدبر ط والحاصل ان
 الاقرار بجهة قاصرة فسادا م حيا به يكون ارض العتيق للمقرلة عند عدم الوارث وبه دموث
 المقر بقتل الولاء له صفة فيكون الارث لهم فلا ينفذ اقراره عليهم ويستحقون الميراث دون
 المقرلة (قوله لانه لا عاقلة له) اذ الذي اعتقه صارا رقبة والمقرلة لم يظهر حكمه في حق ذلك
 العتيق (قوله ولو جنى عليه يجب ارض العبد) وعليه فنفذ اقراره بجهة منه في حق
 الجنى عليه فينبغي زيادة هذه المسألة على الست المتقدمة آنفا (قوله لان حريته بالظاهر)
 لا ناظرنا فيها الى ظاهر حريته المعنى حال اعتاقه (قوله قال رجل لا تخزني عليك الف الخ)
 (أقول) هذه المسألة معرفة أو منكرة أو مكررة أو مقررة وانما الميراث في حق الاول انما من قبيل
 المصنف في كتاب الاقرار قال ليس عليك الف فقال بل الخ لوجه من الاول انما من قبيل
 المصنف في كتاب الاقرار قال ليس عليك الف فقال بل الخ لوجه من الاول انما من قبيل
 الخ أو بكونه مفعولا به أي ادعت الحق الخ وجاز في الكل الرفع على انه خبر به تدانج ذوق
 بل عليه نفوى الكلام فالتقدير قول الحق ادعوا الحق الخ ولو قدر مجرورا فله وجه أيضا
 فيكون التقدير قولك ادعوا الحق بالحق ولو لم يدرج فيصير على واحد من انما لا يصح في الحكم
 في الجميع في الصحيح كذا في الجامع العاملي (قوله ونحوه) بان كرر اليقين أيضا مع رفا
 أو منكرا (قوله أو قرن به الميراث) فمبدي لانه لو قرن به الميراث لم يكن اقرارا لان الميراث
 محكم في الرد اذا القول لا يوصف به فيكون أمرا بالصلاح والاجتناب عن الكذب فيعمل
 ما قرن به عليه اطلاقه وان كانه مقيدا بالثبوت يكون جملة تامة من جهة تدانج ذوق
 جوابا للمصنف في بقية خلاف تكرره هذه الاقفاط حيث يعمل على التاكيد وأشار بالمقارنة
 الى ان الميراث قد عرفنا أمركم ولا يكون اقرارا لعدم العرف بعد الحليم (قوله
 البرحق) هذا مما يصلح للاخبار ولا يتعين جوابا والذي في نسخة الدرر البرحق وهو في بعض
 النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يعمل على الابدال ط (قوله لانه كلام تام) من جهة تدانج ذوق
 مستقل بنفسه هذا هو المنطوق وجهه جوابا عما هو باعتبار دلالة الحال وذاتا في مقابلة
 وقوله لانه لا يصلح للإنداء أي لان يكون كلاما مبدأ هذا هو الظاهر أولا يصلح لان يكون
 مبدأ لانه لو رفع يكون خبرا مبتدأ في دلالة الحال وهو قولك ادعوا الخ على ما اشرنا
 اليه (قوله يا سارقة الخ) مأخوذة من المسألة بتقاربه من باب الاقرار بالعيب في الجامع
 الكبير واثبات المصنف في آخر باب العيب ان من اتيانه بها هنا كما لا يخفى (قوله لانه
 نداء) أي في جملة النداء والآخر والنداء اعلام المنادى واخبره لا لتحقيق الوصف ولهذا الوفا

(المقرلة قال مات المقر ثم
 العتيق فانه له صفة
 المقر) ولو جنى هذا العتيق
 سعى في جنايته لانه لا عاقلة
 له ولو جنى عليه يجب
 ارض العبد وهو كالمملوك
 في الشهادة لان حريته
 بالظاهر وهو يصلح للعدم
 لا للاستحقاق (قال رجل
 لا تخزني عليك الف الخ
 فقال) في جوابه (الصدق
 أو الحق أو اليقين أو نكر)
 كقوله حة ونحوه (أو كرر
 لفظ الحق أو الصدق)
 كقوله الحق الحق أو حقا
 حقا) ونحوه أو قرن به الميراث
 كقوله البرحق أو الحق بر
 الخ (فاقرار ولو قال الحق
 حق أو الصدق صدق
 أو اليقين يقين لا يكون
 اقرارا لانه كلام تام بخلاف
 فانه لانه لا يصلح للإنداء
 بوجه جوابا فكانه قال
 ادعت الحق الخ (فان
 لامنه يا سارقة يا زانية
 يا مجنونة يا آففة أو قال
 هذه السارقة فعلت كذا
 وباعها فوجدهم واحد
 منها) أي من هذه العيوب
 (لا ترد به) لانه نداء

لا امرانه كافر لا يفرق بين ما امر درر (قوله أو شتم) أي في الاخيرة وهي قوله هذه
 السارقة فعلت كذا أي ولم يكن التحقيق الوصف في نسخة شتمه ويحتمل ان أو بمعنى الواو
 فان كل امثلة النداء تصلح للشتم وينفرد الشتم في الاخيرة ط (قوله بخلاف هذه سارقة)
 وكذا هذه السارقة بلام التعريف الحاصل ان الاعتبار الى مجي الوصف خبرا في شتمه حيث قد
 كونه مع رفا أو منكرا بخلاف مجيانه في شتمه على الشتم هذا هو المصريح به في النص
 الجامع الكبير وعليه كلام الكافي فيظهر منه ان تنكير هذه الاوصاف في عبارة المصنف ليس
 للاختراز (قوله حيث ترد باسما) أي لو اشتهر اها من لم يهلم به هذه الاخبار ثم علم ط (أقول)
 فيه نظر لان الشرط في رد المبيعة بالعيب أن يوجد عند المشتري والباع فلا يقر البائع بالعيب
 عنده ولم يوجد عند المشتري لا ترد بل يكون قد زال نامل (قوله بخلاف الاول) فان السيد
 لا يمكن من اثبات هذه الاوصاف فيها (قوله بطريق محظور) منعاق بالسكران (قوله محرم)
 لا حاجة اليه (قوله صحيح) لانه كما في نسخة شتمه لانه لا يقر بوا الصلة وانتم سكارى خاطيء
 تعالى ونهاهم حال سكرهم اشباه (قوله أقيم عليه الحد في سكره) اهله سبق قلم والاصواب
 القصاص لانه لا فائدة في استظهاره وأشار الى أن الحد تارة يقصد به نادب بايصال الام الى
 وهذا لا يحصل في حال السكر فلا يقام عليه فيه لانه لا يحس به كحد الشرب والحدف وتارة يقصد
 به نادب غيره أو يحصل غرته وان اقيم في حال السكر اقامته به لانه كان قد فاه ان كان في
 النفس يحصل له ازهاق الروح فلا فرق ان يكون في حال السكر أو في حال الصحو والحصول
 المقصود به وهو نجر غيره ان يفعل كفعله وكذا في مبادون النفس المقصود به يحصل في حال سكره
 وينبغي ان يكون حد السرقة كذلك ابقاء اثره بعد الصحو (قوله وفي السرقة يضمن
 المسروق) أي لو أقر بالسرقة يتضمن ذلك الاقرار حق الله وهو اقامة الحد وحق العبد وهو
 ضمان المال فلا يلزم الحد له بالثبوت وبصح في حق العبد فيضمن المال المسروق (قوله
 بعدى افندي) وعبارته هناك وقال صاحب النهاية ذكر الامام القرطبي ولا يجحد السكران
 باقراره على نفسه بالزنا والسرقة لانه اذا صعد ورجع بطول اقراره ولكن يضمن المسروق
 بخلاف حد الفذف والقصاص حيث يقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة في التأخير لانه لا يلائم
 الرجوع لان من سرق العبد فاشبهه الاقرار بالمال والطلاق والعاقبة انتهى ولا يخفى عليك
 ان قوله لانه لا فائدة في التأخير محمول بحث وفي مراجع الدرر بخلاف حد الفذف فانه يجب
 حتى يصحو ثم يحد للفذف ثم يحبس حتى يخف منه الضرب ثم يحد له سكره في المبسوط وفي
 مراجع الدرر بقاء الاقرار لانه لو زنى أو سرق في حاله يحد به حد الصحر بخلاف الاقرار وكذا في
 الذخيرة انتهى انتهى (أقول) لكن في قوله بخلاف الاقرار ان الاقرار كذلك فمواجه المخالفة
 نامل (قوله الا فيما يقبل الرجوع كالردة) أي ولو بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانها
 كسائر اقاظ الردة خلافا لما قدمه الشارح في باب او كتب عليه سيدى الوالدرجه الله تعالى
 كتابة سنة حر فيها ان القبول هو المذهب وان عدم القبول هو مذهب مالك رحمه الله تعالى
 فارجع اليه والحكمة في عدم صحة اقراره فيما يقبل الرجوع ان الردة مبنية على الاعتقاد وهو
 يعتقد وجود الله قل ولا عقل له مع السكر ولو أقر ولو اقر في سكره لا تصح رده وعليه فينبغي

أو شتمه لا اخبار (بخلاف
 هذه سارقة أو هذه آففة أو
 هذه زانية أو هذه مجنونة)
 حيث ترد باسما لانه
 اخبار وهو لتحقيق الوصف
 (وبخلاف باطاني أو هذه
 المطلقة فعلت كذا) حيث
 تطلق امراته لانه كونه من
 اثباته شرعا فعمل الجواب
 ليكون صادقا بخلاف
 الاول درر (أقول)
 السكران بطريق محظور
 أي محرم (صحيح) في
 كل حق فلا يقر بقد أقيم
 عليه الحد في سكره وفي
 السرقة يضمن المسروق
 كما بطه بعدى افندي في
 باب حد الشرب (الافندي)
 يقبل الرجوع كالردة
 و(حد الزنا

ان لا تلحقه احكام المرئ من جنونه زوجه ونحوه فليراجع امام من ثبت ربه بالبينه وانكر فان
 انكاره توبة فليزومه احكام المرئ كذا صرحوا به (قوله وشرب الخمر) اي اذا اقر وهو كمران بانه
 شرب الخمر الذي هو فيه او غيره لا يصح اقراره فلا يقيم عليه الحد وانما ترتب على البينة مثلا
 الاحكام ط (قوله لا يعتبر) اي اقراره (قوله الا في سقوط القضاء) اي قضاء الصلاة ازيد
 من يوم وايه تفتت بالانغم لا بالسكر لانه يصنع كافي الاشياء (قوله وعلمه في احكامات
 الاشياء) وعبارة احكام السكران هو مكاف لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
 خاطبهم تعالى ونهاهم حال كرمهم فان كان السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف وان
 كان من مباح فلا فهو كالمفم عليه لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما اذا سكر مكرها او
 مضطرا فطلق وقد منافي القوائد أنه من محرم كالصاحي الا في ثلاث لردة والاقرار بالحدود
 الخالصة والاشهاد على شهادة نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر
 المثل أو باكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحب اذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل
 بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران وهي
 في فصول العمادى فهو كالصاحي الا في سبع فيؤخذ بما قولوا ووافاهو واختلاف التصحيح بما
 اذا سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب أو العسل والفتوى على انه سكر محرم فيقع طلاقه
 وعقابه ولو زال عقله بالبخ لم يقع وعن الامام انه ان كان به لم أنه بخ بخ يشرب يقع والا فلا
 وصرحوا بكراهة اذان السكران واستحبوا اعادته ويغني ان لا يصح اذانه كالجذون وأما
 صوم في رمضان فلا اشكال انه ان صافى بل خرج وقت النية انه يصح اذا نوى لانا
 لا شرط التبييت فيها واذا خرج وقتها قبل صومه اثم وقضى ولا يبطل الاعساف بسكره
 ويصح وقوفه بعرفات **كالمفم** عليه اهدم اشراط البينة فيه واختلافوا في حد السكران
 فقيل من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقبل من
 في كلامه اختلاط وهو ذيان وهو قوله ما وبه أخذ أكثر المشايخ والمعتبر في قدح السكر في
 حق الحرمة ما قاله احتياط في الحرمات والخلاف في الحد والفتوى على قولها ما في اتقاضي
 الطهارة في عينه لا يسكر كما يذهب في شرح الكفر (تنبيه) قولهم ان السكر من مباح
 كالانغم يستغنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وايه لانه
 بمنية كذا في المحيط انتهى ما ذكره في الاشياء قال في نور العين ويطبق السكران بالصاحي
 في العبادات والحقوق فيلزمه هبة مدة الا لا وقضاء الصلاة فتح واذا افاق يلزمه الوضوء
 لو كان بحال لا يعرف الذك من الاثني لا كفمى عليه ومن سكر من شراب محرم أو من المثلث
 لزمه كل التكاليف الشرعية ويصح جميع عباراته ونصرفاته وواشرب مكرها أو طائعا
 بزوى * السكر لو يباح كشراب مكره ومضطر وشرب دوا وشرب ما يتخذ من حبوب وعسل
 عند أبي حنيفة كالانغم يمنع من صحة طلاق وعتاق وسائر التصرفات والسكر بمضطر وكسكر
 من كل شراب محرم ونبيذ المثلث ونبيذ الزبيب المطبوخ المعتق لا ينافي الخطاب فيلزمه جميع
 احكام الشرع وتصح عباراته كلها بطلان وعتاق ويصح وشراء وأقارب ويصح اسلامه
 لارده انا ولو اقر بقصاص أو بانكره ببالزومه **كك** ولو قذف أو اقر به لزمه الحد

وشرب الخمر وان سكر
 (بغير نية مباح) كشربه
 مكرها (لا) يعتبر بل هو
 كالانغم الا في سقوط
 القضاء وعقابه في احكامات
 الاشياء

ولو زنى حد اذا صفا ولو اقر انه سكر من خمر طائعا لم يحد حتى يصح فغيره او تقرب عليه البينة
 ولو اقر بشئ من الحد ولم يحد الا في حد قذف وتقام عليه الحدود اذا صفا قال في الهداية
 يحد السكران حتى يله انه سكر من النبيذ وأنه شر به طوعا اذا سكر من المباح لا يوجب الحد
 كالبخ وابن المال وكذا شرب المكره لا يوجب الحد ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر
 فملا مقصود الانزجار والسكران الذي يحد عند أبي حنيفة هو من لا يعقل منطقة الاقل ولا
 ولا كثير ولا يله قتل الرجل من المرأة وعندهما من يله ويخط كلامه اذ هو السكران في
 العرف واليه مال أكثر المشايخ والمعتبر في قدح السكر في حق الحرمة ما قاله اجماعا اخذا
 بالاحتياط انتهى وقد منع عن الاشياء ان الفتوى على قوله ما في اتقاضي الطهارة وفي
 عينه ان لا يسكر وان يستغنى سقوط القضاء من قوله م السكر عياح كاخلاء فانه لا يسقط عنه
 وان كان أكثر من يوم وايه لانه بقوله قال قاضيان يجوز جميع تصرفات السكران الا لردة
 والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي محل آخر منه من سكر من خمر أو شراب
 متخذ من أصل الخمر وهو العنب والزبيب والتمر كنيذ ومثالث وغيرهما يتخذ جميع تصرفاته
 عندنا به اخذ دعامة المشايخ وقال الحنبلين بن زياد والطحاوي والكرخي والمصنفات
 والشافعي في أحد قوايه وداد الاصفهاني لا يصح منه تصرف ما وردته لا تصح عندنا استصافا
 اذا **كك** فواجب النفي لواجب الاثبات وعن أبي يوسف انه كان يأخذ بالقياس ويقول
 تصح رده انتهى قال الخوافي قاض بقول واحد من هؤلاء انه يذوقه واختلاف المشايخ
 فيما يتخذ من حبوب وعسل من قال يوجب الحد بالسكر به يقول ينفذ تصرفاته ليكون
 زجره ومن قال لا يوجب الحد به وهو الفقيه أبو جعفر والامام السرخسي يقول لا ينفذ
 تصرفاته ولو شرب شرابا أو اقر بواقعه وذهب عنه بالاصح ادع لا بالشراب فطلق قال محمد
 لا يقع وبه يفتي هذا كله في الشرب طائعا أو مكرها ناطق بالصحيح انه لا يقع وفي محل آخر منه
 ولو شرب الخمر مكرها أو اضطرر وتوسكر فطلق اختلافوا فيه والصحيح انه كالا يلزمه الحد لا يقع
 طلاقه ولا ينفذ تصرفاته ولو سكر مما يتخذ من حبوب وفواكه ومن اختلافوا فيه قال الفقيه
 أبو جعفر انه كالا يلزمه الحد لا تفتت تصرفاته قاضيان لو كانت الخمر مغلوقة بالماء محرم لكن
 لا يحد شاربه امام يسكر وفيما سوي الخمر مما يتخذ من عنب وزبيب لا يحد شاربه مالم يسكر
 ومن سكر بالبخ فالصحيح انه لا يحد ولا تصح تصرفاته ولا تقع رده ابن الهمام عدم وقوع
 طلاق السكران بالبخ والافيرن اهدم المعصية فانه يكون له دواي غالبا فلا يكون زوال
 العقل به يجب هو معصية حتى لو لم يكن له دواي بل لله وادخل الا فتنة فصار ينبغي ان تقول
 يقع وقال أيضا اتفق مشايخ الحنفية والشافعية بوقوع طلاق من زال عقله باكل الخبيث
 وهو المسمي ورق العنب اتفقوا هم بحد من اتقاضي من متأخريهم اذ لم يظهر أمر الحشيش في
 زمن المتقدمين حتى طلاق السكران غير واقع وبه أخذ كثير من مشايخ بلخ وهو قول عثمان
 رضي الله تعالى عنه **كك** في ذل وتبين وحنطة وشعير وذرة حلال وان لم يطبخ عند أبي حنيفة
 وأي يوسف اذا شرب بالاهو ولا طرب اقوله عليه الصلاة والسلام الام الخمر من هاتين الشجرتين
 وأشار الى كرم وغنجل خص التحريم بهما اذا المراد بيان الحكم ثم قيل لا يشترط الطبخ لباحته

وقيل لا وهو المذكور في الكتاب وهل يحسد اذا كرمته قبل لا يحسد وقالوا الاصح انه يحسد اذا
 روى عن محمد بن سكر من الانرية انه يحسد لا تفصيل اذا كرمته ساق يحسنه من عليه في زمانها كما
 على سائر الانرية بل فوق ذلك (يقول الحقي) قوله الاصح موافق لما اخذناه صاحب الميسر
 كما مر الكثرة مخالفة لما افاده فاضل عن النقية أي جعفر ومناقبه البردوي أيضا عن أبي حنيفة
 كما مر كلاهما في أول المبحث والله تعالى أعلم بالصواب هداية الثالث المعنى حلال عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف اذا قصده التقوية لا التلهي وعند محمد حرام وعنه انه حلال وعنه انه
 مكروه وعنه انه توقف فيه مختارات النوازل يبيد قروني بذييب اذا طبع أدنى طبع وان اشد
 اذا شرب ما يغلب على ظنه انه لا يسكر من غيراه وولا طرب جازع عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو
 الصحيح لانه ابعد من تنسيق العصاة رضى الله تعالى عنهم وبيد حنطة وشعر وعسل حلال وان
 لم يطبخ اذا شرب منه بالاهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف فهو المثلث ولا يحسد شاربه عندهما
 ولا يقع طلاقه وان سكر منه وعن محمد انه حرام ويحسد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه
 والاصح فيه قول محمد وكذا المختار من الالبان اذا اشد فهو على هذا الخلاف اشياء صرحوا
 بكراهة اذان السكران والاستهباب الاعادة وينبغي ان لا يصح اذانه كالجنون فضلك * سكران
 جمع فربه فاصطدم انسانا فلو كان قد رعى منه فليس يسيره فلا يضاف اليه سبه وكذا غير
 السكران لو عاير من منعه زوجة صغيرة باقل من مهرها لو صاحيا جازع عند أبي حنيفة
 امامة هما فقبل يجوز النكاح لا النقصان ونصر في جمع انه لا يجوز النكاح عندهما ولو في
 سكر اختلاف على قول أبي حنيفة قبل يجوز وقيل لا وهو الصحيح فقط * تزوج امرأة بخرقة
 سكرى وعرفوا أمر النكاح اذ انهم لم لا يدركون بعد وهو جاز ط وكذا بطلاق فمناقها
 وهو سكران فلو ركه وهو سكران يقع اذ رضى به بارتة ولو وكله وهو صاحب لا يقع اذ رضى
 بعارة الصاحب لا السكران خ وكيل بيع وشراء اذا سكر ببيد قروني فلا يعرف البيع
 والشراء والقبط قال من غير جازع قد صدق على موكله كما بان ثمانية لالو يبيع كعنه وقال غيره
 لا يجوز في النيب اذا بيع السكران انما جاز جراحه فلا يجوز على موكله فسط
 رد الغصب على سكران ورفع يديه للعقوبة في أوائل فصل الضمان اتهمت قال بعض
 الفضلاء وهل يدخل في ذلك تصرفات الصبي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة الفتوى
 تأمل (أقول) الظاهر انه لا يدخل في ذلك لان البالغ السكران من محرم بهل مخاطبة اذ جرحه
 وتغليظ عليه والصبي ليس أهلا للزجر والتغليظ كذا ذكره في الحواشي الجوبة (قوله بطل
 اقراره) قال في الذخيرة من أقول لانسان بشي وكذبه المقر له فقال المقر أنا اقيم البيعة على ذلك
 لا تقبل بيعة اه يرى ولو عاد المقر في الاقرار ثانيا وصدقه المقر له كان للمقر له ان يؤاخذ
 باقراره الثاني تارة ثانية والمعنى انه اذا كذبه ثم صدقه لا يعمل تصديقه الا في المواضع
 المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد التكذيب لا (أقول) ومناقبه في التارة ثانية استحسان
 والقياس أن لا يكون له ذلك وفي الذخيرة وصدقه المقر له بان قال لك على ألف درهم فقال المقر له
 أجل لي عليك ولو أقرب بالبيع وبمحمد المشترى ووافقه المقر في الجود أيضا ثم ان المقر له ادعى
 الشراء لا يثبت الشراء وان أقام المشتري بيعة على ذلك ولو صدقه البائع على الشراء يثبت

(المقر له اذا كذب المقر بطل
 اقراره) لما قرره انه يرتد بالرد
 (الافى) ست

الشراء اه قال السعيد الجوى أقول وجه القياس ان الاقرار الثاني بين المقر به أولا
 فالتكذيب في الاول تكذيب في الثاني وجه الاستحسان ان يحقل انه كذبه بغير حق افرض
 من الاغراض الفاسدة فانقطع عنه ذلك الفرض فرجع الى تصديقه بخلاف الحق وزهق الباطل
 اه (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافسأ أي زيادة عليها (قوله الاقرار بالحرية) فاذا
 أقر ان العبد الذي في يده حر ثبت حريته وان كذبه العبد ط (قوله والتكذيب) فانه قدم في
 باب دعوى الذب فيما تصح فيه دعوى الرجل والمرأة انه لا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد
 اذا كان لا يبر عن نفسه ومن جهة ما يثبت تصديقه مولى العتاقة لأن يحمل انه اذا عاد الى
 التصديق بعد الرد قبل كما قلنا ويدل على ذلك عبارة البصري في المتفرقات فانه قال وفيه دبالاقرار
 بالمال احقران عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والتكذيب والولاء فانما لا يرتد بالرد اما الثلاثة
 الاول ففي البرزاية قال لا شرا فاعب ذلك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل
 الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجوده المولى بخلاف الاقرار بالمال بين الدين حيث يبطل بالرد
 والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالتكذيب والولاء
 العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا أن اه فتصور المسائل
 لما ذكره كونه من مثل تصوير لرق الاطلاق والعتاق لما على ط (قوله والوقف) قال في
 الاشياء المقر له اذا رده ثم صدقه صح كافي لاسعاف (قوله في الاسعاف لو وقف على رجل الخ)
 بشيعة الرد على المتن ولكن رأيت من زيا للفرقة ما يوافق المتن وهو لو قال لا قبل يبطل وقيل
 لا يبطل وهو المختار عند بعض المتأخرين اه اكن فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في
 لوقف وأيضا الكلام فيما لا يرتد ولو قبل القبول على ان عبارة الاسعاف على ما في الاشياء
 والمخ كذا ويراد الوقف فان المقر له اذا رده ثم صدقه صح وهي موافقة لما نحن بذكره من أن
 الاقرار لا يرتد بالرد ولو قبل القبول ومناقبه الشارح من أن الوقف يرتد بالرد قبل القبول لا بعده
 هو غير ما نحن فيه ونقل الجوى عن الاسعاف ما يناسب هذا فقال ولو أقر لرجل بارض في يده
 انه واقف عليها أو على أولادها أو نسائها أبدا ثم من بعدهم على المسا كين فصدقه أحدهما
 وكذبه الآخر ولا أولاد له ما يكون نصفها واقفا على المصدق منهم أو النصف الآخر لا ما كين
 ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر لرجل بارض فأكذبه
 المقر له ثم صدقه فانما لا تصير له عالم بقوله به اثنان والفرق ان الارض المقر بوقفيته لا تصير له ملكا
 لاحد بة كذيب المقر له فاذا رجع ترجع اليه والارض المقر بكونه ملكا ترجع الى ملك المقر
 بالة كذيب اه وهذا غير مانقه الشارح عنه كما علمت وهو المناسب لما قام والماليم لان المقر
 له قد كذب المقر ثم صدقه يصح تصديقه فتأمل (قوله والرق) أي لو قال له أنا رقبة فأنكر ثم
 ادعاه وصدقه العبد صح ومنه ما قدمه الشارح في كتاب العتق عن الخلاصة قال له بده أنت
 فبرع لوك الخ (قوله ويراد الميراث) أي فلا يعمل رد الميراث ارثه من المورث (قوله كافي
 متفرقات قضاء البحر) وعبارته فيه دبالاقرار بالمال احقران عن الاقرار بالرق والطلاق
 والعتاق والتكذيب والولاء فانما لا يرتد بالرد اما الثلاثة الاول ففي البرزاية قال لا شرا فاعب ذلك
 فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجوده المولى

على ما هنا تبعا للاشياء
 (الاقرار بالحرية والتكذيب
 وولاء العتاقة والوقف)
 في الاسعاف لو وقف على
 رجل فقبل ثم رده لم يرتد
 وان رده قبل القبول ارتد
 (و الاطلاق والرق) فكلاهما
 لا يرتد ويراد الميراث بنزوية
 والنكاح كما في متفرقات
 قضاء البحر وقضاء غنة

بجلاف الاقرار بالدين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانهما باطلا
 يتم بالسلطة وحده وأما الاقرار بالنسب وولاء العتاقة في شرح المجمع من الولاء وأما الاقرار
 بالنكاح فلم أره الا انتهى (قوله واستثنى عنه) ثلثين من الابراء أي من قولهم الابراء
 بالرد ولا حاجة الى ذكرهما هنا فانما ما يسمي بالعتاق فيه ح أي لان الكلام في الاقرار
 وما ذكره في الابراء وعبارته قال ثم اعلم ان الابراء ترد الا فيما اذا قال المديون أبرأني فإبرأه فانه
 لا يرد كافي البرائة وكذا البراء الكفيل لا يرد بالرد فالتثنية ثلثان كما ان قولهم ان الابراء
 لا يتوقف على القبول ولا يخرج عنه الابراء من بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول
 لا يبطل كما قد صنف في باب السلم (والحاصل) ان الكلام في أن الاقرار يرد بالرد الا في مسائل
 وهاتان المسائلتان ليستا من اوجه زيادة ذلك قال في كتاب المداينات الاقرار يرد
 الرد الا في مسائل ١ الاولى اذا أبرأ المدين على غيره لم يرد ٢ الثانية اذا قال المديون أبرأني
 فأبرأه فانه لا يرد ٣ الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فانه لم يرد وقيل يرد ٤ الرابعة اذا قبله ثم
 رده لم يرد ٥ الا ان يرد بقوله واستثنى عنه ثلثين من قولهم الابراء يرد بالرد أي كانه
 يستثنى من قولهم ان الابراء لا يتوقف على القبول الا الابراء عن بدل الصرف والسلم فانه
 يتوقف على القبول ليبطل فاذا كان الابراء في هاتين المسألتين لا يرد بالرد وان لم يقبله بعد فن
 باب أولى اذا رده ثم قبله فانه لا يبطل وبهذا الاعتبار عدل ما استثنى عنه ثلثين من قوله (قوله
 فاستثنى عشرة) أي على هذا المقال (قوله ومتى صدقه فيها) أي في الاقرار بعين أو دين
 والابراء والوكالة والوقف هذا ما تفيده عبارة العلامة بعد البر ط (أقول) ذكر في شرح
 الوهبانية خمس مسائل ١- ثمة الوكالة فقال لو قال لا تخروا كذا ببيع هذا وسكت بصير وكذا
 ولو قال لا أقبل بطل وسياق في المقولة لا تية امكان تصويرها وهذه المسألة الاولى من النظم
 وقال أيضا الاقرار والابراء لا يحتاجان الى القبول ويردان بالرد وهاتان الثانية والثالثة من
 النظم وقال أيضا اذا سكت الموقوف عليه في الوقف على فلان جاز ولو قال لا أقبل بطل وفي
 وقف الاصل لا تبطل وهذه المسألة الخامسة من النظم ثم قال ولو صدقه في هذا كله ثم رده
 لا يرد انتهى ففهم هذا الشارح عبارة الى ما ترى فغيرها يرجع الى أربع مسائل مذكرة
 في شرح الوهبانية لا الى الوكالة والمسألة الرابعة من شرح الوهبانية هي هبة الدين عن عليه
 الدين لا تصح من غير قبول خلافا لفرق كذا اختار المرحوم وقيل الخلاف على العكس وفي
 قاضيان منه وذكروا الاباء ان تصح من غير قبول الا انما تبطل بالرد وفي الذخيرة والواقعات
 ان عامة المشايخ على ان هبة الدين وبراءة يتم من غير قبول وفي العمومية المذكرة
 في كثر الكتب والشروح ان القبول ليس بشرط عنه فانه هو الصحيح ثم ذكر عن المصنف
 انه يرد بالرد انتهى فلهذه خمسة مسائل لم يذكرها ولو صدقه في هذا كله الخ الابد
 الاربعة الاولى هي الوكالة والاقرار والابراء والوقف ولا شك ان هذا المقصود لا يفهم من هذا
 الشرح (قوله لا يرد بالرد) فدل على ان من جله مرجع الضمير الوكالة وهي عدة غير لازم فكيف
 لا يرد بالرد ويمكن تصويرها فيما اذا كان له بشرطه من قبل الوكالة فاشترطه بمثل ما عين له من قدر
 الفن ثم ادعى انه رد الوكالة فلا يقبل ط (قوله وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابراء) ذكره

واستثنى عنه ثلثين من
 الابراء وهم الابراء الكفيل
 لا يرد وبراء المديون بعد
 قوله أبرأني فأبرأه لا يرد
 فالاستثنى عشرة فاحفظ
 وفي وكالة الوهبانية وفي
 صدقه فيها ثم رده لا يرد
 بالرد وهل يشترط لصحة الرد
 مجلس الابراء خلاف

هبة الدين عن عليه أو
 ابرأه لا يحتاج فيه مالى
 القبول اه منه

العلامة عبد البر في ابراءه لداين ديونه من الدين وعبارته بهذا كرهه العلامة وهل يشترط
 لصحة الرد مجلس الابراء اختلاف المشايخ ولو قال أبرأني عمالك على فقال أبرأنيك فقال لا أقبل
 فهو برى وفي بعض النسخ هبة الدين عن عليه لا يتم لا بالقبول والابراء يتم لكن للمديون حتى
 الرد قبل موته ان شاء الله (قوله والضابط) قال العلامة عبد البر من تقويم الديونى الصدقة
 بالواجب أي الثابت في الذمة اسقاط كصدقة الدين على الفقير وهبة الدين له فتم له بغير قبول
 وكذا سائر الامتصاصات تتم من غير قبول الا ان ما فيه غايك مال من وجهه قبل الاقرار بالرد
 وما ليس فيه غايك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ضابط جيد فانه اه
 قال بعض الفضلاء هذا الضابط ظاهر فيما يقبل الرد من الانشاء لكن هو خارج عما البحث
 فيه من كون الاقرار يرد او لا يرد اذا الاقرار لا غايك فيه تأمل (قوله صالح الخ) وليت
 هذا الفرع ما جعل متفالا شرعا اذا اصل العبارة قال تاج الاسلام ومختار شيخ الاسلام وجدته
 صالح أحد الورثة وأبرأ ابراهيم ما ظهر مني في التركة لم يمسك وقت الصلح لاروايته في جواز
 لدعوى واقتل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح واقابل ان يقول لا اه ثم
 اختصرها في الاشياء وتبعه هنا قال الشربلالي نقاه في الاشياء بما فيه اشتباه لا يلدن لانه
 معزى الى الخط وفيه نظر وبرهن عليه في رسالة اه وبؤيده ما سمي في لو صالح الورثة أحدهم
 ثم ظهر عين لم يعاوه اهل تدخل في الصلح قولان أشهرهما الا فهذا بالابراء فيه رواية مشهورة
 بعدم السماع فكيف مع الابراء الذي يفرده يمنع السماع قال في المحيط لأبرأ أحد الورثة
 الباقي ثم ادعى التركة وانكره والاسماع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وأبرأه عليه اه أي
 لان الابراء عن العين اذا منع دعواها فاصادقهم له بمثلها وأيضا فرغ المتن بحقل ان يكون
 ما ظهر وقت يد الورثة وانهم أقروا بانه من التركة بعد ذلك فيكون بسبب الصلح فيه رواية ان قبل
 لانه مع دعواه لان المصالح خرج عن كل التركة والاشهر تسمع لانه ما خرج الاعن قد درماع لم
 فاذا انضم الابراء اليه بما زداد غير الاشهر وقوة عليه واذا كانت تحت يد اجنبي فكذا يقال
 الآن الابراء لا يقوى غير الاشهر لانه مبدى المبرأ وخط الشارح بد الوصى به هذا الفرع فيه نظر
 آخر وان ظهر تحت يد الورثة وانكروا انه من التركة فالابراء انفراد مانع من الدعوى فكيف
 مع الصلح فكيف كان قوله لاروايته فيه فيه ما فيه بل قبل به حمل بالابراء الواقع في ضمن صلح ظهر
 فساد به توى الاثمة فكيف به في الصحيح فليت التاج أخذ بتخريجه على هذا ويمكن توجيهه
 بانه أراد انه ظهر تحت يد اجنبي وقت قدم عن ابن القوس انه لو أبرأه مطلقا ثم ظهر انه كان قبل
 الابراء ثم غول الذمة بشي من تركته أي المبرأ ولم يمسك بذلك ولا بعوت أي به الابد الابراء على
 لابرأه ولا يرد المبرأ وفي الخلاصة أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا يلازم عن أبيه
 انما أتت أوجه قبل ابراءه مع الابراء ولا تسمع دعواه وان لم يمسك الموت الاباء عبد الابراء اه
 وبأني تمام الكلام على ذلك قريبا ان شاء الله تعالى (قوله أو قال) عطف على صالح لانها
 مسألة أخرى (قوله أو قبضت الجميع) أي لو أقر الوارث انه قبض ما على الناس من تركته والده
 ثم ادعى على رجب لدينائه مع دعواه منع عن الخانية وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من
 تركته الميت الى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه انه قبض التركة ولم يبق من تركته والده قبل ولا

والضابط ان ما فيه غايك
 مال من وجهه قبل الرد
 والا فلا كابطال شفعة
 وطلاق وعتاق لا يقبل لرد
 وهذا ضابط جيد فاحفظ
 (صالح أحد الورثة وأبرأ
 ابراهيم) أو قال لم يمسك
 حق من تركته أي منه الوصى
 أو قبضت الجميع وهو ذلك

كثير لا قداس - ثم فاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال من تركه والدي واقام على ذلك سنة قبلت
 فانه (قات) روجبه فبواها ان اقرار الولد لم يتضمن ابراهيم فخصه به - وكذا اقرار الوارث
 به فبوجع ما على الناس ليس فيه ابراهيم ولو تفرنا البراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح
 وهو انية للشرعيات وفيه نظر لان عدم مصتها معناه ان لا تصير له كماله مدعي عليه
 والا فالدعوى لا تصح كإثبات في الصلح (قوله ثم ظهر في يد وصيه) هذا انما يظهر في مسئلة
 الوصي لا في غيره فانما هو سابق المص - ثم بقائه الى قوله وقت الصلح ثم يقول او ادعى في يد الوصي
 شيئا وقال هذا من تركه والدي او ادعى على رجل دين والوالد تسمع دعواه فيما ذكره لكان انب
 قتال (قوله لم يكن وقت الصلح) اي لم يذ كر (قوله وتحققه) المراد انه اثبتته والافتقار من
 غير اثبات لا به تبر (قوله تسمع دعوى حصته منه على الاصح) قال في الدرر وفي المتن اذا دفع
 الوصي الى اليتيم ماله به - بالبلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قبض بجميع تركه والديه ولم يبق له
 من تركه والديه قال ل او كثير الاوقداس - ثم فاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هو من تركه اب
 واقام البيعة قبلت بيته وكذا الوارث اقراره انه قداس - ثم فاه بجميع ما ترك والده من الدين على
 الناس ثم ادعى دينه على رجل تسمع دعواه انتهى قال الشريعة - لا في وصية دعواه به - عدم
 ما يمنع من الانشاء - هاهنا قبض بجميع تركه والده الخ ليس فيه ابراهيم المعلوم من معلوم ولا عن
 مجهول فهو اقرار بمجهول لا يصح - ثم ابراهيم ليس مانعا من دعواه ثم قال وكذلك الحكم في اقرار
 الوارث انه استوفى دين والده فلا يمنع هذا الاقرار بدعوى الوارث بدين مورثه على خصمه لانه
 اقرار غير صحيح لعدم ابراهيم نفسه اذ قبضه له ماله وماله بمحضون وهذا بخلاف الاباحة
 لكل من ياكل شيئا من ثمره به - تاه فانه يجوز وبه يبقى وبخلاف ابراهيم من مجهول المعلوم فانه
 صحيح كقول زيدا - وهو حالي من كل حق لك على فقه على برئ مع علم ومعلم به يبقى اه
 قال في الخزانة رجب - ل قال لا تنحالي من كل حق لك على ان كان صاحب الحق عالما بما عليه
 برئ المديون - كما وديانة وان لم يكن عالما بما عليه برئ - كما لا ديانة في قول محمد وقال ابو يوسف
 يبرأ حكم وديانة وعليه الفتوى اه قيل وان لم تسمع الدعوى لا يحلف لان المدين فرع الدعوى
 الا ان يدعي عدم مصة اقراره بان قال كنت مكرها في اقرارى او كذبت فيه فانه يحلف المقر له
 فقوله لم اعدم مصة الدعوى وعدم التحليف به - بالابراهيم المعلوم انما هو فيما اذا لم يقع النزاع في
 نفس الاقرار الذي يتبني عليه - الدعوى واليمين - تأمل ولا تغفل عن هذا الفتوى فانه بحث
 بعضهم في ذلك انتهى دعوى (قوله صلح البرازية) عبارتهم قال تاج الاسلام وبنما
 شيخ الاسلام وجدته صلح احد الورثة وابرأ ابراهيم عا - ثم ظهر في التركة شيئا لم يكن وقت الصلح
 درواية في جواز الدعوى واذا قل ان يقول يجوز دعوى - مصته منه وهو الاصح واذا قل ان
 يقول لا انتهت (قوله ولا تناقض) هذا وارده على ما اذا قال الوارث للوصي قبضت تركه والدي
 ولم يبق لي حق من تركه والدي لا قليل ولا كثير وحاصل الايراد كافي المنع وأصله لابن وهبان ان
 قوام التركة في سباق النبي ثم انقض لان قوله ولم يبق لي حق تركة في سباق النبي فعلى
 مقتضى القاعدة لا يصح دعواه به وذلك لتناقضه والمتناقض لا تغل دعواه ولا يفتقه ثم اجاب
 بما ذكره المؤلف ط (قوله على ان ابراهيم عن الاعيان باطل) اي الصادر من الوارث للوصي

(ثم ظهر في يد وصيه من
 التركة شيئا لم يكن وقت
 الصلح) وتحققه (تسمع
 دعوى) مصته منه على
 الاصح) صلح البرازية ولا
 تناقض لحل قوله لم يبق لي
 حق اي عما قبضته على ان
 ابراهيم عن الاعيان باطل - ل
 وجب ذلك فالوجه عدم مصة
 البراة

والحق لو اقبينا موم التركة لا يصح ما ذكره وظاهره هذا ولو ذكر وقت الصلح حيث كان
 الصلح عن نفسه الا عن يدها - تهلكه لان ابراهيم يشمل الدراهم والدينار التي في يد الوصي
 او باقي الورثة اذ هي اعيان والدين ما يكون ثابتا في الذمة (أقول) وكان ابراهيم عن الاعيان
 باطل فكذا اجازة تناقض المتلفات قال في الوجيز من الدعوى اتلف مال انسان ثم قال المالك
 رضيت بما صنعت وأجرت ما صنعت لا يبرأ اه وأما ابراهيم عن دعوى الاعيان فصحيح ولو
 ادنا كافي البرازية عن العدة وقول المصنف في الصلح او ابراهيم عن دعوى الباقي صحيح في
 ذلك وقول الشارح ثم وظاهر الرواية العدة مطلقة في مصة البراة عن الاعيان ثم حقه - فقه
 به - ل بطلان ابراهيم عن الاعيان على بط - لانه في الديانة وقبض في الجبر بطلان ابراهيم عن
 الاعيان بالانشاء اما لو على وجه الاخبار كوهو برئ - على ما في قبضه فهو صحيح متناول للدين والعين
 وكذا لا ملالك في هذا المعنى وفي المص - وط ويدخل في لا حق في قبضه - ل فلان كل عين او دين وكل
 كفالة او اجارة او جنابة او - عدم ثم قال - ايضا وقوله لاحق لي ويحويه ليس من ابراهيم بل اقرار
 ثم نقل عن القوا كذا لدرية مانعه ابراهيم مطلقا او اقراره لا يستحق عليه شيئا ثم ظهر ان المقر له
 كان مشغول الذمة بقر كذا أبي المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا جوت أي - لا بعد الاقرار او ابراهيم
 على ابراهيم والاقرار له ولا يبرأ المقر كما قدمنا (أقول) انما لم يفرق بين الانشاء والاخبار لانه
 الصلح وظاهر الرواية وفيه قطع النزاع وقد تعرف من القضاة العمل عليه وقوله ليس من
 ابراهيم بدعوى البرازية اتفقت الروايات على ان المدعي لو قال لدعوى لي أو لأخصومة لي
 قبضه - ل فلان يصح ولا تسمع دعواه الا في حق حاد به - بالابراهيم اه وسبق في تمامه قريبا ان
 شاء الله تعالى (قوله كما أفاده ابن الشحنة) اهله في غير هذا محل فانه لم يذ كر هاهنا عند ذكر هذه
 المسئلة ط (قوله واعقده الشريعة لاني) أي في حاشية الدرر وشرح الوهبانية وعبارته في
 الشرح به - عدم نقل ما قدمنا من المتن عازيا لانه اذ يخفى فان قلت ان اقرار الولد لم يتضمن
 ابراهيم شخص معين وكذا اقرار الوارث بقبضه بجميع ما على الناس ليس فيه - ابراهيم فقه - ل
 دعواه ولو تفرنا البراة فهي غير صحيحة في الاعيان فان ابراهيم عن الاعيان لا يصح بخلاف
 البراة عن دعواه ويه - لم يذ كر - هذا لاننا في قول اعنتنا التركة في سباق النبي ثم ويراد
 صاحب عقده الفران هذه المسئلة - فانه على الظاهر انه من قبيل ابراهيم وليس كذلك فلا
 احتياج لما تكلفه الشارح ايضا من الجواب وقد قال انه ظهر له ان الوجه - عدم مصة
 البراة وهو كذلك وهذا ملخصه اه وللشريعة لاني رسالة سماها تنقيح الاحكام في الاقرار
 والابراهيم الخاص والعام اجاب فيها بان البراة لعامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء سابق
 عام ما عينا كان او دين ما عير او غير - فانه حق ذلك بان البراة اما عامة - كلاحق اولاد دعوى أو
 لأخصومة في قبض فلان او هو برئ من حق اولاد دعوى لي عليه أو لا تعاق لي عليه أو لا - حق
 عليه شيئا أو ابراهيم من حق أو على قبله واما خاصة بدين خاص كبرأت من دين كذا أو عام كبراته
 على عليه فيبرأ من كل دين دون العين واما خاصة بعين فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعي
 به على المخاطب وغيره وان كان عن دعواه اه فهو صحيح كما علمت ثم ان ابراهيم لشخص مجهول
 لا يصح وان المعلوم صحيح ولو مجهول فقوله قبضت تركه مورثي كاه أو كل من لي عليه شيء أو دين

كما أفاده ابن الشحنة واعقده
 الشريعة لاني

فهو يرى ليس ابراهيم عام ولا خاص بل هو اقرار مجرد لا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لادرس
 في على احد ثم ادعى على رجل ديناصح لاحفال وجوبه بعد الاقرار اه (أقول) لكن فيه ان
 هذا الاحتمال يصدق في الدعوى كلها او اكثرها بعد الاقرار العام مع ان التمسع والاصواب
 التعليل بل بعدم صحة الاقرار للمجهول تأمل وفيه ايضا وقوله هو يرى مما على عنه اخبار عن
 نبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لاحق في قبلة فبدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة
 وجناية وحده اه وفي الاصل فلا يدعى ارتكالا كفالة نفس او مال ولا دين او مضاربة او شركة
 او ودية او ميراثا او دارا او عبدا او شيئا من الاشياء احادنا بعد البراءة اه فمافي شرح
 المنظومة عن المحيط ابراهيم احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا الاتساع دعواه وان اقرروا
 بالتركة صوابا لرد عليه اه ظاهر فيها اذ لم تكن البراءة عامة لمساكنة والماسند كونه لو ابراهيم
 عامنا ثم اقر به بعد ما مال المبراه لايهودية بسقوطه وفي العمادية قال ذوالسيد ليس هذا في
 اوليس ماضي اولاسق في فيه او نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعى احد فقال ذوالسيد هو في
 فاقول له لان الاقرار للمجهول باطل والتناقض انما يقع اذا تضمن ابطال حق على احد اه
 ومثله في الفرض وخزانة المفتين فيه هذا علمت الفرق بين ابراهيم اولاسق في قبلة وبين قبضت
 تركته مورثي او كل من في عليه دين فهو يرى وليخطاطب معينا و علمت بطلان فتوى بعض اهل
 زماننا بان ابراهيم الوارث وارثا لآخر ابراهيم عام لا يمنع من دعوى من التركة واماعبار
 البرازية اي التي قد مناه افاضلها همزوا في المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيده ابراهيم
 كونه امين اولا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع الصلح المذكور
 في المتون والشروح في مثله الخارج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح ان يقال فيه لارواية
 فيه كيف وقد قال قاضيان تنفقت الروايات على أنه لا تمنع الدعوى به لانه في حادثة
 وان كان المراد به الصلح والبراءة بنص قوله قبضت تركته مورثي ولم يبق في فيما احق الاستوفية
 فلا يصح قوله لارواية فيه ايضا لما قد منان النصوص على صحة دعواه بعد تنفقت الروايات
 على صحة دعوى ذى اليد المقربان لاملان له في هذا العين عندهم عدم المنازع ولذي يترأى
 ن المراد من تلك العبارة ابراهيم معين مع ما فيه ولو سلمنا ان المراد به المعين وقطعنا النظر
 عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعد هو مبان لما في المحيط عن المبسوط والاصل
 والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعقدة كالثانية والخلاصة فيقدم ما فيها ولا بد منها
 اليه واما ما في الاشياء والبحر عن القنية افترق الزوجان و ابراهيم كل صاحبه عن جميع
 الدعوى والزواج اعيان قائمة لا تبرا المراءة منها وله الدعوى لان ابراهيم انما يصرف الى
 الدينون لا الاعيان اه فمحول على حصوله بصيغة خاصة كقوله ابراهيم ان جميع الدعوى
 مما على عام فيخص بالدينون فقط لكونه مقيدا بما على عامسا ويؤيده التعليل ولو بقي على ظاهره
 ولا بد من دل على كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاشية المصريح بعموم البراءة لكل من ابراهيم
 عاما في ما في القنية اه هذا حاصل ما ذكره الشرح في رسالته المذكورة ومن رام الزيادة
 فليرجع اليها قال الشارح في شرحه على الملتقى واما لو قال ابراهيم انك عن اوعن خصوصية فيها
 فانه باطل وله ان يخاصم كل من قال ان يدعى بتركة منه فانه يبرأ ولو قال ابراهيم انك لانه انما

ابراهيم عن ضمانه كافي الاشياء من احكام الدين قلت ففرقوا بين ابراهيم وبرئ او انا يرى
 لاضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف ابراهيم لان خطاب الواحد له لمخاطبة غيره كافي حاشيتنا
 معزيا لاول الجدية ومن الماهم ما في العمادية من الفصل السابع عن دعوى الخاتمة اتفقت
 الروايات ان قوله لادعوى في قبلة فلان او لا خصوصية في قبلة تمنع الدعوى الا في حادثة
 بعد البراءة كقوله برئت من هذا العبد او خرجت منه او لا ملاك في فيه فانه يمنع دعواه اه كقوله
 لاحق في قبلة فانه يتم كل عين ودين وكفالة وغيره مطلقا لان لاحق في ذكره في النبي والذكر
 في النبي ثم كذا الملقح بحشي الاشياء وغيره قلت وهذا قضاء الامام على ما قدمناه قبيل
 الصلح فتأمل وكما لو ابراهيم عن الدعوى فانه يتم كاه الا اذا ادعى ما لا اراد عن ابيه ولم يله بونه
 وقت البراءة ثم مع دعواه لان علم كافي البرازية من الرابع عشر في دعوى ابراهيم او وقع فيها
 يكرام وفي غيرهما بترك جواب الشرط فليتم به لذلك كذا افاده الحاشية في فتاويه وذكر ان
 مع في ابراهيم العام ان يكون له موم مطلقا لا يقيس بتركته او تركتها فلا يحتاج لما استثناه في
 الاشياء لانه محض بتركه والده وقد قدمنا عدم مساهمها ولو بالارث حيث لم يمت مورثه الا ان
 يخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصي دون الوارث فتأمل قال وذلك كاه حيث لم تكن
 البراءة والاقرار بعد دعوى بشي خاص ولم يعم بان يقول اية دعوة كانت او ماية بذلك لما في
 البرازية ايضا بقوله السابق بقوله وفي المسئلة ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه و اقراره
 لادعوى له عليه ثم ادعى عليه دعوى معينة مع جعل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عم وقال اية
 دعوة كانت ونحوه كالا خصوصية بوجه من الوجوه كاذ كره في الصلح اي ونحوه مما يقيده العموم
 زائد على قوله لادعوى له وهذا الحل اضيق لهم تناقض كلامهم لان من صرح بعدم مساهمها
 بعد ابراهيم العام المطلق صرح بمساهمها بعد ابراهيم الوارث وغيره لكن في محال مختلفة وبهذا
 صارت مؤلفة وبالله التوفيق انتهى ما في شرح الملتقى وقد تناقيل الاقرار عند قوله والتناقض
 في موضع الخفاء عقود خلاصة ما حرره سيدى الوالدرج الله تعالى في رسالته اعلام الاعلام
 باحكام ابراهيم العام التي وفق فيها بين عبارات متعارضة ودفع ما فيها من المناقضة فارجع
 اليها فانهم مقيسدة في بابها كافي اطلالهم الذي تقرر في ما في خصوص مسائلنا الابن اذا
 شهد على نفسه انه قبض من وصيه ببيع تركته والده ولم يبق له منها قبل ولا كثير الا انه موافق
 ثم ادعى دارا في يد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها ميراثا ولم اقبضها فهو على محبته
 وتقبل يفتنه كما نص عليه في آخر احكام الصغار للاسوة وشي معزيا للمتنق وكذا في الفصل
 الثامن والعشرين من جامع القضاة وبين وكذا في ادب الاوصياء في كتاب الدعوى معزيا الى
 المتنق والخاتمة والعناية مصرح بين باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار للمجهول
 كما ادعاه الشرح بل لا في وعن نص على ذلك التصريح ايضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية
 وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما اطبقوا عليه من عدم مساهم الدعوى به ابراهيم
 العام بان الظاهر انه استحسن ووجهه ان الابن لا يعرف ما تركه ابوه على وجه التفصيل غالبا
 فاستحسنوا مع دعواه اه وهذا جعل صاحب الاشياء المسئلة مستثناة من ذلك العموم
 الذي اطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة و ابراهيم

م قوله ر وقع فيها الخ هكذا
 بالاصل وتقرر هذه العبارة

اهم فانه لا تسمع دعوا من خلافا لما أتى به الخبر الرمي مستند الى ما لا يدل له كما اوضحه سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى في رسالته المذكورة فلا بد من ما قالوه لعدم النص في ذلك فالخامس الفرق
 بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة لبعض ما في البرزخية عن المحيط لوابر احد
 الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكرها وادعى التركة وادعى دعواه وان اقر وبالقركة امر وبالرد عليه اه
 ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاع فيه فذا بلغ وأقر
 بالامانة سامنة بله لا يجوز دفع بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة
 الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يذبح بالتناقض ومن اراد زيادة بيان ورفع الجهالة فعليه
 تلك الرسالة ففيها الكفاية في الردية وبه علم انه ما كان ينبغي للمصنف ان يذكر ما في
 البرزخية متنا واما ما يصح آخر الصلح فليس فيه ابراء عام واما الامر بالردقة فديننا وجهه
 قريب فلا تنس قنبر (قوله وسقط في الصلح) كان عليه ان يقول وسقط خلافه لانه
 جعل الابرار عن الاعيان مطلقا لا محققا وقد علم ان فيه ابراء عام (قوله وباعليه)
 أي على القرض (قوله شرح رهبانية) أي لابن الشحنة ومثله في الفقيه من زيا بعد القادر في
 الطبقات من هلال الدين وبه اتى في الحامدية والخبر الرمي في فتاويه الخيرية من الدعوى
 (قوله قلت وحرر الخ) أقول بيمينه لا افتا بالانقول لانه مضطرا فلا بد لان اقرار لا سيما
 وقد علم انه اتى باليمن هؤلاء الاجلاء الآخرون (قوله لانه لا عذر لمن أقر) فيه ان اضطراره
 الى هذا الاقرار عذر (قوله غايته ان يقال الخ) ولانه لا ينافي على قول الامام لانه يقول
 لزوم المال ولا يقبل تفصيله وصل وأصل وعنده ان وصل قبل والا فلا وانظروا ثم تفيد
 النص لا يقبل اتفاقا ثم لا يلى وقد ضمن بقوله في يميني فعدا ما جاء ط وحاصل
 ما يقال من تحرير الشربة الى أنه لا فائدة لدعواه ان بعض المقرين وبالاتفاق المقرين على
 قول الثاني اذا ادعى انه اقر كاذبا بحلف المقر له وهذه المسئلة من افرادها ان قال في هذه
 ونحوها واقدا به من جعل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كما في هذه المسئلة كما مر قبيل
 الاستفتاء ولا تنس ما قدمناه في شتى القضاء فحصل ان المقتضى به هو المنقول الذي مشى عليه
 المصنف (قوله بانه يحلف المقر له) على انه لم يكن به ضرورة بابل كانه دين ثابت في ذمته شرعا
 (قوله وجه) أي يقول أبي يوسف فيمن أقر رأى قبيل الاستفتاء وفي بعض النسخ فيما مر قال
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى ويمكن التوفيق بين الكلامين بان يقال ان قامت البيعة على
 اقراره بالمال فيبقى ان لا تسمع دعواه ان بعضه ربا وان قامت على ان بعضه ربا فيقبل فتأمل
 (قوله من نسخ الشرح) أي المنع (قوله ان ماله مهور بالدخول) فيه ان اقراره بعد الدخول
 أنه طلقها قبل الدخول اقرار بالزنا وليس فيه شبهة دائمة لانه لا شبهة فعل ولا شبهة محل
 ولا شبهة عقد اذ لم تذكر الموطأة بعد الطلاق قبل الدخول في واحدة من اوله ولا عقد عليه فكيف
 يلزمه المهر وقد تبين المجمع وغيره فلم أر فيه سوى مسئلة واحدة في فصل المهر وهي لو ازال
 عذرت ما يدفع وطلقها قبل الدخول فعليه نصفه وانتي بكاه وفي متن المواهب اخرى وتقدمت
 هنالى باب المدة وهي لو اقر بطلاقها منذ سنين فكذبته أو قالت لا ادري تعني من وقت الافراد
 واستحق النقطة والسكنى وان صدقته اعتدت من حين الطلاق وقبل الفتوى على وجوبها

وصحة في الصلح (أقر)
 رجل (بمال في صلح واشهد
 عليه) به ثم ادعى ان بعض
 هذا المال المقر به (قرض
 وبهضه ربا عليه فان أقام
 على ذلك بينة تقبل) وان
 كان متنا فضا لاناه لم انه
 مضطرا الى هذا الاقرار
 شرح وبانية قلت وحرر
 شارحا الشربة الى أنه
 لا يفتى به هذا الفرع لانه
 لا عذر لمن أقر غايته ان يقال
 بانه يحلف المقر له على قول
 أبو يوسف المختار للفتوى
 في هذا ونحوها اه قلت
 وبه جزم المصنف فيمن أقر
 قنبر (أقر بعد الدخول)
 من هنالى كتاب الصلح
 ثابت في نسخ المتن ساقط
 من نسخ الشرح (انه طلقها
 قبل الدخول لزمه مهر)
 بالدخول (ونصف) بالاقرار
 (أقر المشروط له الربع)
 أو بعضه (انه) أي ربع
 الوقف (يستحقه فلان
 بوجه صح)

من وقت الاقرار بلا نقعة اه قال الشارح غير انه ان وطئها زمه مهران ولا نقعة ولا كسوة
 ولا ~~كفي~~ في اهل القبول فوالها على نفسها خاتمة قال ثم لو وطئها حتى بعد الثبوت والظهور
 واقادى البصر انه بعد المدة لعدم الحيدوط المعتبر اه فتأمل وراجع وقديس قال انما سقط
 المدة من المدة الاقرار بالزنا ربا مصرحها فتأمل (قوله وسقط - هـ) قبل عليه الاقرار
 على الرابع اخباره وبواعليه انه اذا اقر بشيء ولم يكن مطابقة لنفس الامر لا يحل للمقر له
 اخذ نقابة ما حصل بالاقرار انما اخذ به ظاهرا والسؤال انما هو عن سقوط الحق حقيقة
 فابن هـ ذان ذلك لكن الاقرار باستحقاق فلان الربع لا يستلزم اقرار بكونه هو الموقوف
 عليه كما قد يتوهم كما ياتي تحت قرييما مع بيان ما فيه عند قوله ولو كذب الوقت بخلافه قال سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى قوله وسقط حقه الظاهر ان المراد سقوطه ظاهرا فاذا لم يكن مطابقا
 للواقع لا يحل للمقر له اخذ ثم ان هذا السقوط مادام حيا فاذا مات عاد على ما شرط الواقف
 قال السامحاني في مجموعته وفي الخصاص قال المقر له باله عشرة سنوات من اليوم ان يذقان
 مضت رجعت للمقر له فان مات المقر له أو المقر قبل مضى ترجع الغلة على شرط الوقت فكانه
 صريح بطلان المصادقة بعض المدة أو موت المقر وفي الخصاص أيضا رجل وقف على زيد وولد
 ثم للمساكين فاقرز زيد وبانه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره ابكر وفي الحامدية اذا تصادق
 جماعة الوقت ثم مات أحدهم عن ولده هل تبطل مصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر لي
 من هذا ان من منع عن استحقاقه بعض المدة الطويلة اذا مات فولد ما اخذ ما شرطه الوقف
 له لان التركة لا يزيد عن صريح المصادقة ولان الولد لم يملك من ابيه وانما غلبه من الواقف
 اه (أقول) اغتر أشيعر بهذا الاطلاق واقتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب
 ان السقوط مقيد بغيره الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص أقر فقال غلة هذه
 المدة فلان دوني ودون الناس جباها بمرحق واجب ثابت لازم عرفته ولزم من الاقرار
 له بذلك قال أصدقه على نفسه والزعم ما أقر به مادام حيا فاذا مات ردت الغلة الى من جباها
 لواقف لانه لما قال ذلك جعله كائن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وعلمه أيضا قوله
 لجواز ان الواقف قال ان له ان يزيد وينقص وان يخرج وان يدخل مكانه من رأى فيه صدق زيد
 على حقه اه (أقول) يؤخذ من هذا انه لو علم القاضي ان المقر انما اقر بذلك لا خشي من
 المال من المقر له عوضا عن ذلك امكنه بد بانه وقف ان ذلك الاقرار غير ممول به لانه اقرار
 حال عياي وجب تصحيه عما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار الواقف في زمانه تمامه ولا حول
 ولا قوة الا بالله يرى أي لو علم انه جده له اغيره ابتداء لا يصح كما تقدم في الوقف (أقول) وانما قال
 اصدقه على نفسه الخ لانه اذا كان الوقف على زيد وأولاده ونسب له ثم على الفقراء فاقرز زيد بان
 الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسب له في ادخال النقص عليهم بل تقسم الغلة
 على زيد وعلى من كان موجودا من ولده ونسب له فسا اصاب زيد منها كان ينسبه بين المقر له مادام
 زيد حيا فاذا مات بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق وان كان الوقف على زيد ثم من بعده على
 الفقراء فاقرز به هذا الاقرار اه هذا الرجل شاركه الرجل في الغلة مادام حيا فاذا مات زيد كانت
 لافقره ولم يصدق زيد على من مات الرجل المقر له وزيد حيا فنصف الغلة لافقره واما النصف

وسقط حقه

زيد فاذا مات زيد صار ثلث الفله كلها للفقراء اه خصاصا ملخصا وعام الكلام على ذلك في
 التوقيع ليدى الوارثه اقله تعالى مع فوائد نفيسة وقد مر في الوقف فراجع (قوله)
 ولو كان الوقف بغيره (الاعلى ان الوقف يرجع مما شرطه وشرط ما اقرب به المقر ذكره
 الخصاص في باب مستقل اشياء (أقول) لم أر شيئا منه في ذلك الباب وانما الذي فيه مانع
 البيرى آتيا وليس فيه التعليل بل بانه يرجع مما شرطه ولذا قال الحوى انه مشكل لان الوقف
 ذا الزم لم يبق منه من الشروط الا ان يخرج على قول الامام به عدم لزومه قبل الحكم
 ويحمل كلامه على وقف لم يرد به بل اه ملخصا قات ويؤيده ما مر من الدرر في قول
 المصنف قصد لوقف والجهة وهذا التاويل يحتاج اليه بعد موت المقل عن الخصاص والله
 تعالى أعلم والافرار باحقاق فلان الربيع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه حقيقة
 كما قد يتوهم ويصح الاقرار مع كون المقر هو الموقوف عليه لا ترى ان الوقف لو كان بـ شيئا
 وقد اقر فاقرا الموقوف عليه بان زيد هو الموقوف عليه لا يصدق له هذه الثمرة مع الاقرار بطريقه باعه
 ذلك الثمرة اما جعلها له بطريق التملك فلا يملكه لكونه غلبك المقر بدون الشجر اذ الاتصال
 بالواهب مخجل بالقبض الذي هو شرط تمام التملك اه قال الحوى وفيه تامل وجهه ان
 بين ثمره البستان وبيع الوقف فرقا وهو ان الثمرة عين موجودة فيمكن قبضتها وتناولها
 فالأقرار به لا يغير يحمل على التملك بطريق البيع وهو صحيح مطلقا وجعلها لا يغير تملك
 لا بطريق البيع بل بطريق الهبة وهبة المشاع قبل قبضته باطله واما بيع الوقف فهو ما يخرج
 منه من أجرة وغـ ير ما فالأقرار به لا يغير لا يكون بطريق البيع (قوله ولو جعله لغيره)
 بان انشا الجمل من غير اسقاط نصن المقابلة بينه وبين قوله أو اسقطه الخ لانه اسقاط
 فهو لا يسلطه (قوله لم يصح) أي لا يصح ان يغير لغيره لانه لا يصح الاقرار انما
 هو معاملة له باقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال تصديقه في اخباره مع امكان
 نصحه جلا على ان الوقف هو الذي جعله لـ ذلك لانه قوله كما مر اما اذا قال المنوط له الفله
 او النظر جعلت ذلك لـ فلان لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء ذلك من ثاقا نفسه وقرق بين
 الاخبار والانشاء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح اذ لم يخالف شرط الوقف
 لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه لغيره وقدر القاضي ذلك الغير يصح أيضا لانه يملك عزل
 نفسه والافراغ عزل ولا يصير المقر وعنه ناظر اجمرد الفراغ بل لابد من تقرير القاضي كما تحرر
 سابقا فاذا قرر القاضي المقر وعنه صار ناظر اجمرد الفراغ وهذا غير الجمل المذكور
 هنا فانهم وأما جعل الربيع لغيره فقال ط ان كان الجمل يعني التبرع به لولاه لغيره
 بان يوكاله لقبضه لغيره باخذ لـ فلا شبهة في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط فقال
 في الخاتمة ان الاستحقاق المشروط كارت لا يسلط بالاسقاط اه قلت ما عزا للثانية الله أعلم
 بقبولته فراجعها نعم المنقول في الخاتمة ما سيأتي وقد فرقت في الاشياء في بحث ما قبل الاسقاط
 من الحقوق بين اسقاطه لمعين ولغيره من وذو ذلك في جملة مسائل كثر السؤال عنها ولم يجد
 فيها انقلا فقال اذ اسقط المشروط له الربيع حقه لا لاحد لا يسلط كما فهمه الطرسوسى بخلاف
 ما اذا اسقط حقه لغيره انتهى أي فانه يسلط كونه لا يسلط طاقا في رسالته

ولو كان الوقف بغيره لافه
 (ولو جعله لغيره) أو اسقطه
 لا لاحد لم يصح

الواقفة في بيان ما يسلط من الحقوق وما لا يسلط أخذ مما في تهادات الخاتمة من كان فقيرا
 من اذهب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يسلط باطله فلو كان باطلت في
 كان له ان ياخذ ما انتهى قلت امكن لا يخفى ان ما في الخاتمة اسقاط للاحد ثم يفتى عدم الفرق
 اذ الموقوف عليه الربيع انما يستحقه بشرط الوقف فاذا قال اسقطت في منتهى القول
 او جعلته لـ يكون مخالفا لشرط الوقف حيث ادخل في وقفه ما لم يرده الوقف لان هذا
 انشا استحقاق بخلاف اقراره بانه يستحقه فلان فانه اخبر بـ يمكن نصحه به كما امر به
 رأيت الخبير الرعي أفتى بذلك وقال به عند نقل ما في تهادات الخاتمة وهذا في وقف المدرسة
 فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الوقف من غير توقف على تقرب الحاكم
 وقد صرحوا بان شرط الوقف كص الشارع فانه لا يثبت في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع
 بعضهم في هذه المسئلة كلام يجب ان يحذر انتهى فان قلت اذا اقر المشروط له الربيع او بعضه
 نه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان هل يسلط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه
 باذ كرهه المصنف في باب مستقل (أقول) في اقراره بالاعمالية فيمن أقرت بان فلانا
 يستحق ربيع ما يخصه من وقف كذا في مدته لولاه بمقتضى انما قبضت منه مبلغا معلوما
 ما لا قرار باطل لانه يصح الاستحقاق المعلوم وقت الاقرار بالمبلغ المسمى واطلاق قواهم لو اقر
 المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى بطل لانه فان
 الاقرار به عوض معاوضة (قوله وكذا المشروط له النظر على هذا) يعني لو اقر انه يستحقه فلان
 وانه صح ولو جعله لغيره لم يصح كذا في شرح تنوير الاذهان والوافر الذي ظران فلا نابض
 معه نصه في النظر مثلا يؤاخذ باقراره ويشاؤكه فلان في وظيفة مادام حيين في لومات
 احدهما فان كان هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطل لان الاقرار وانتقال النظر لمن شرطه له
 الوقف بعده وأما لومات المقر له فهي مسئلة تقع كثيرا وقد شغل عنها يدى الوارثه الله
 تعالى مرارا وأجاب عنها في فتوح الحامدية بان الذي يقتضيه النظر بطل لان الاقرار أيضا
 لكن لانه ود الحصة المقر به الى المقر لما مر وانما يوجهها القاضي للمقر وان أراد من أهل
 الوقف لـ انما هو اقراره جلا على ان الوقف هو الذي جعله لـ ذلك لانه قوله كما مر عن الخصاص
 فيصير كأنه جعل النظر لـ ليس لاحدهما لانفراد واذا مات أحدهما أقام القاضي غيره
 وليس للحي الانفراد الا اذا أقامه القاضي كافي الاسماء انتهى ولا يمكن هذا القول بانتقال
 ما اقرب به الى المساكين كـ في الاقرار بالفله اذ لاحق لهم في النظر وانما حقهم في الفله فقط
 هذا ما حرره وقال ولم أر من نيه عليه فاعتننه (قوله وذكره في الاشياء ثمة وهذا) أي عند قوله
 بـ الاقرار من لا يملك الانشاء حيث قال وعلى هذا لو اقر المشروط له الربيع انه يستحقه فلان
 دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح اه (قوله وفي الساقط لا يعود فراجع) عبارة هناك قال
 فاضحان في فتاويه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من أهل
 المدرسة الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله القصص المرفوعة) في عرض حال وهو من المكتوب
 (قوله لا يؤاخذ) أي القاضي صاحبها بما فيها من اقرار وهو لانه لا عبرة بمجرد الخط فافهم
 (قوله في الاول) هو قوله في على وظاهره انه لا خلاف في قوله فيما أعلم لمع انه عند اذ قوله في

وكذا المشروط له النظر على
 هذا كما مر في الوقف
 وذكره في الاشياء ثمة وهذا
 وفي الساقط لا يعود
 فراجع (القصص المرفوعة
 الى القاضي لا يؤاخذ
 رافعا عما كان فيها من
 اقرار وتنقض) لما قلنا
 في القضاء انه لا يؤاخذ بما
 فيها (الا اذا اقر) بانقله
 صريحاً قال له على ألف في
 على أو فيما أعلم أو أحسب
 أو ظن لا شيء عليه خلافا
 للثاني في الاول قلنا هي
 لـ من فافهم لو قال ندمت

دين غير من عليه الدين ومنه ما اذا اقر انه باع بدين من فلان ولم يذكر الثمن ثم بعد ذلك جوده
 لان اقراره بالبيع به - يعنى باطل كافي فانه يثبت وهو احدى روايتين كافي للولوية الجدية ومنه
 اذا زوج بنته ثم طباها منه ان يقر بقبض ثمن الصدق فلا اقرار باطل لان اهل الجاهل
 يعرفون انه كذب ولو الجدية قال في البيهقي يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الاقرار الواقعة في
 زماننا (قوله وبالدين بعد الابرا من الخ) فليد به لان اقراره بالدين بعد الابرا العام صحيح
 مع انه يعرف من الاميان في الابرا العام ~~صحة~~ اصريح به في الاشياء وتحت بقى الفرق في رماله
 الشريعة لاني في الابرا العام قال الطحاوي صورة المسئلة وجهت لزوجهامه - رها ثم
 اقرب به - الله تعالى لا يصح اقراره وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عبيد البرة لا عن الخلاصة
 والصغرى قال رجل اقر لاصرا انه يهرأف درهم في مرضه - ومنه وان ثم اقامت الورثة البيعة
 ان المراءة وعت مهرها من زوجها في - بية لزوج لا تقبل لاحتمال الابانة والاعادة على المهر
 المذكور لكن في حصول الامداد ما يقتضي ان الاقرار انما يصح بقاء داره مهر المثل انتهى
 مطلقا ثم نقل عن المصنف ان الالهية في المهر تخالف الابرا فلو ابرأه منه ثم اقرب به لا يصح
 اقراره انتهى - هت عبارة الطحاوي قال في جامع الفصولين برهن انه ابرأه من - هذه الدعوى
 ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر بالمال بعد ابرأه فلو قال المدعي عليه ابرأه في وقت ابرأه وقال
 صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقر به يصح الدفع لاحتمال الرد والابرا من رد
 بالرد فيبقى المال عليه بخلاف بقوله اذا برئ بالرد بعده اه - لكن كلامنا في الابرا من الدين
 وهذا في الابرا من الدعوى وفي الرابع والعشرين من التاترخانية ولو قال ابرأه لك مما لي عليك
 فقال على ألف قال صدقت فهو بري ~~استصا~~ انا لا حق لي في هذه الدار فقال كان قال - سدس
 فاشترى منه منك فقال لم ابعه فله السدس ولو قال خرجت من كل حق في هذه الدار او برئت
 منه اليك او اقررت لان فقال لا تراشترى بها منك فقال لم اقبض الثمن فله الثمن اه وفيها
 عن العناية ولو قال لا حق لي فيه بري من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان بري مما لي فيه
 دخل لمضعون والامانة ولو قال هو بري مما لي عليه دخل لمضعون دون الامانة ولو قال هو
 بري مما لي عنده فهو بري من كل شيء اصله امانة ولا يبرأ عن المضعون ولو ادعى الطالب - قا
 بعد ذلك واقام حجة فان كان اخرج بعد ابرأه فسمع دعواه وقبل بيته وان لم يورخ فالتقياس
 ان تسمع ويحصل على حق وجب بعدها وفي الامانة لا تقبل ليقته انتهى قال بعض
 الفضلاء بعد ان ذكر عبارة جامع الفصولين المذكورة فهذا أولى بالاستصا - ما ذكره وسيد كره
 المصنف في بيان ان لا يقط لا يعود ويثبت فيه بعض الفضلاء بانه لا اولوية ولا مساواة عند
 التامل لان هذا انما صحت دعواه لاحتمال الرد كما اعترف به وأما ما استدل به المصنف فانه يورد
 بالهبة الالهية المعتبرة شرعا المشقة على الايجاب والقبول وشرط العصة وال لزوم لانها عند
 الاطلاق تنصرف الى الكماله - هذا وعندى في كون هذا الفرع داخل تحت الاصل المذكور
 في التاترخانية نظر يعرف بالتامل في كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجعل زيادة في المهر وزيادة
 في المهر جائزة عندنا وأما ما وقع الابرا منه وسقط فلا يعود لان الساقط لا يعود وعبارة
 البيهقي تقييد ما قلته بعينه قال في المحيط وهبت المهر منه ثم قال انه يدوا ان اهلها على - هو كذا

وبالدين بعد الابرا منه باطل
 ولو جهر بعد هبة له على
 الاشياء ثم لو ادعى ديناً
 بسبب حادث بعد الابرا
 العام وانه اقرب به يلزمه

فانما عند الفقهية ان اقراره جائز وعليه المهر المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بالقبول
 والاشياء ان لا يصح ولا تجوز زيادة بغيره - الزيادة فاستدلوا في غير محله كما ينبغي كذا في
 الحواشي المحوية وباني او اخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره المصنف في فتاويه) ونصه
 سئل من رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلا منهم - ما بهد الابرا العام اقر ان في ذمته مبلغا
 معين الا آخر فهل يلزمه ذلك أم لا اجاب اذا اقر بالدين بعد الابرا منه لم يلزمه كافي الفتاوى
 الزينية لقلا عن التاترخانية ثم اذا ادعى عليه دين بسبب حادث بعد الابرا العام وانه اقرب به
 يلزمه انتهى وانظر ما في اقراره مرض البيعات لغسانم البغدادي (قوله قلت ومفاده) أي
 مفاد تقييد اللزوم بدعواه - ب حادث (قوله انه) أي الغريم (قوله الالهية الدين) أي الذي
 ابرأه منه فليس ديناً حادثاً ثانياً بان ما ابرأه من باقى ذمته والفرق بين هذا وبين قوله السابق
 وبالدين بعد الابرا منه انه قال هناك بعد الابرا لان على كذا وفي الثانية قال دين فلان باقى
 على والحقكم فيه ما واحد وهو البطلان تامل (قوله في حكمه كالاول) أي الاقرار بالدين بعد
 الابرا منه أي فانه باطل (قوله الفعل في المرض) كالقرار فيه بدين وكالتزوج والعقد والالهية
 والمهابة (قوله أحط من فعل العصة) فان الاقرار فيه بدين - وآخر عن دين العصة والتزوج
 ينفذ فيه بهر المثل وتبطل الزيادة بخلاف العصة والعقد وما بهد في المرض تنفذ من الثالث
 وفي العصة من الكل (قوله الا في - مثله استناد الناظر انظر لغريه) المراد بالاستناد التوفيق
 فانه اذا فوضه في عهده لا يصح الا اذا شرط له التفويض واذا فوضه في مرضه صح (قوله بالا
 شرط) أي شرط الواقف التفويض له اما اذا كان هناك شرط فيستويان (قوله تمة) أي
 انتهى من الثقة وهي اسم كآب والماصل ان الناظر اذا فوض النظر لغريه فتسار يكون
 بالشرط وتارة لا وعلى كل امان في العصة ارفى المرض وقد تقدم في الوقف فارجع اليه (قوله
 وغما في الاشياء) قال فيما بهد - عبارة الثقة وفي كافي الحماكم من باب الاقرار في المضاربة
 لو اقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غاطت انما خمسة مائة لم يصدق وهو ضامن
 لما اقرب به انتهى اختفا في كون الاقرار للوارث في العصة أو في المرض فالقول ان ادعى انه
 في المرض وفي كونه في الصغير أو البلوغ فالقول ان ادعى الصغير - كذا في اقرار البرزخية
 ولو طاق أو اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان استدل الى حال الجنون فان كان معهودا
 قبل والا فلا حاشا المقر له فيمن واثره على الاقرار ولم يشهد دوا له ان المقر له صدق المقر أو كذبه
 تقبل كافي الفتية اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في العصة كان بمنزلة الاقرار بالمرض
 من غير استئناس الى زمن العصة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد
 من فلان في صحته ورفض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض
 الثمن الا بقدر امانات وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل
 مرضه انتهى وغما في شرح ابن وهبان انتهى (قوله اقرب بهر المثل) هو اصله لا حيت
 الوهبانية اشار بها ابن المشقة وبيت الاصل

اقرب بالف مهرها مع مشرفا - ولو وهبت من قبل ليس بغير
 وصورتهم امر يرض مرض الموت اقر لزوجه - بالف مهرها ثم مات فقامت ورثته بينة ان

ذكره المصنف في
 فتاويه قلت ومفاده انه لو
 اقر بقاء الدين ايضا حكمه
 كالاول وهي واقعة الفتوى
 فتأمل - الفعل في المرض
 أحط من فعل العصة الا في
 مسألة استناد الناظر النظر
 انه - بالشرط فانه صحيح
 في المرض لا في العصة تمة
 وغما في الاشياء وفي
 الوهبانية
 اقرب بهر المثل في ضعف مونه

المراة وميت مهرها وزوجها قبل مرضه لا تقبل والمهر لازم باقراره وفي فصول الصمدى
ما يقتضى ان ذلك اذا كان بقراءه هرا مثل وقد تقدم ذلك قريبا بالمتن وصياني قريبا
قال ابن الشهنة ومثله البيت من الخلاصة والسبغى (أقول) وفيه دمج المثل اذ لو
كان الاقرار بازيد منه لم يصح ولا ينافى هذا ما قدمه الشارح من بطلان الاقرار به بالهبة
لاحتمال انه انما تم تزوجها على المهر الماذ كورق هذه الموهبة وفيه ان الاحتمال موجود
فما (قوله في بيته الايجاب) أى لو اقامت الورثة البيضة ومثله الايجاب كما حققه ابن
الشهنة (قوله من قبل تدر) أى البيضة في حال العدة ان المراة وميت مهرها من زوجها في
حياته لا تقبل وهذا ظاهر على قول النقيب الذى اختاره واما على المذهب فيظهر ان الاقرار
بعد الهبة هو المهر ولا يتم على ما يظهر فرضا وهذا الخلاف في العدة فيكون في المرض
بالاولى قال في المخرج ان المهر لا يلزم به الاقرار لزوجته به مهر بعد هبتها المهر
منه على ما اختاره النقيب ويجوز زيادة على المهر ان قبضت والا شىء به خلافه لعدم قصد الزيادة
اى ومهره قريبا لا تذهب (قوله واستاديع) بالنسبة مفعول لا قبض او مبتدأ خبره
بجمله اقبان (قوله فيه) أى في مرض موته (قوله اقبان) أى اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة
كأنى المتنى لو اقر في المرض الذى مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحنه وقبض الثمن
واضى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقاى الثلث هذه المسئلة
لنظم الا انه اغفل فيه تصديق المشتري ابن الشهنة وفي العمادية لا يصدق على ابقائه الثمن
الا ان يكون العبد قد مات قبل موته اى (أقول) عدم التصديق في القبض بقيد عدم تقاض
له ما في هذا البيع ويشهد ما في شرح صحفة الاقرار ان اقر في مرضه بشىء وقال كنت فعلته في
العدة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير امتداد الى زمن العدة اى وارجع الى ما قدمناه
اوائل اقرار المريض عند قوله وبرايمه مدونه ولا تغفل (قوله التراث) أى الميراث (قوله
وايس بالاشهاد الخ) هذا نصيب العدة بعد البرايت الاصل وهو

وليس باقراره لانه لا يمكن شهادته ولا تخبره يقال فينظر

ملخصه انه لو قال لا تنم هذا لان على كذا لا يكون اقرارا بالاتفاق وان قال لا تخبره به انه
على كذا من حقه او لحقه اختلف فيه قال الكرخى وعامة مشايخنا ان الصحيح انه ليس
باقرار وقال مشايخنا بخارى الصواب انه اقرار قال في القنبية والنسبة هو الصحيح والفرق على
كونه اقرارا ان النهى عن الشهادة نهى عن زور بشهادته والهمى عن خبره سكتام على
عليه وقوله تنبه بكون الدال المهملة (قوله نهى) بالنون وتشديد الدال أى لا تعد ذلك
في حكم الاقرار (قوله تغفل) قال المتقدم ذكر محمد ان قوله لا تخبره فلا تان له على اقراره
وزعم السرخسى ان فيه رايين قال ط ينظر فيما اذا قاله ابتداء وذكروا به الكرخى
ومشايخنا لم يروا به مشايخنا بخارى المسد كورتن ثم قال وجهه كونه اقرارا ان النهى عن
الاخبار يصح مع وجود التفسير عنه لقوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن او الخوف اذعوا به
ذمهم على الاخبار مع وجود التفسير عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه في الاثبات
فكذلك في النفي فكأنه أثبت الخبر عنه وكأنه قال اقلان على ألف درهم فلا تخبره بان له على

قيد الامام ابن من قبل تدر
واستاديع فيه العدة
اقبلن وفي القبض من ثلث التراث
يقدر وليس بالاشهاد قرانه
ولو قال لا تخبره تغفل

ذلك ولو قال ذلك كان اقرارا اى وجهه كونه غير اقرارا متقدما في لاشهاد ومثله البيت
الذى كورتن من قاضيان من المتنى (قوله ومن قال ملكي الخ) ملخصه لو اضاف الشىء الى
نفسه فقال ملكي هذا المعين اقلان كان هبة يقتضى التسليم هبة الاب لا يتم فلا يتم الاب وان لم يصفه الى نفسه
كان اظهرا واقرارا لا يقتضى التسليم هبة الاب لا يتم فلا يتم الاب وان لم يصفه الى نفسه
الصغير والحاصل انه اذا قال ملكي ذاك هذا الشخص كان منسبا اليك في تفسيره غير ان
الهبة ومن قال هذا ملك ذاك فهو مظهر أى مقرو وغيره فلا يشترط فيه شروط الهبة (قوله لانا)
اى اهل هذا الشخص (قوله كان منشئا) أى اقلان هبته (قوله فهو مظهر) أى مقرو وغيره
ومنسب اليك البيت من قاضيان من المتنى (قوله ومن قال لا دعوى لي اليوم) صورته اقال
لا تخر لا دعوى لي عليك اليوم فلا تسمع دعواه بعد ذلك اليوم بما تقدم لانه ابراء عام حتى
يقبله غيره عليه به كذا وكذا لو قال تركته اصد لانه وبراء وكذا لو قال تركت دعواى على
فلان وقضت امرى الى الاخرة لا تسمع دعواه بعلمه بعد ابراءه واقفه تعالى أعلم كفى
الشبهة لاية اى ولو اثارنا حيث علم موت مورثه وقتها بزانية وفي الخلاصة ابراء عن
الدعوى والخصومات ثم ادعى عليه ما لا يلازم عن ابيه ان مات اربعة قبل ابراءه مع ابراء
ولا تسمع دعواه وان لم يعلم دعوى الاب عند ابراء اى وتقدم ذلك (قوله لي اليوم) بخبريك
اليام من لي (قوله منها) أى من دعوى اليوم او ما تقدمه اما اذا كان بسبب حدث قسم كما
سعت (قوله فتكر) بتخفيف الكاف مع اشباع الراء اى ينكره الشرع ولا يقبله (أقول)
ومثله البيت من القنبية على ما نقله صاحب الفوائد عنها والله تعالى أعلم واستغفر
الله العظيم

(كتاب الصلح)

(قوله مناسبتة الخ) يعنى ان الصلح يتسبب عن الخصومة المترتبة على انكار المقر اقراره أى
فتناسب الصلح والاقرار بوامطين وان كنتم مناسبتة خفية والظاهر ان يقال ان الصلح يكون
عن الاقرار في بعض وجوه كالمبينة فلذا ذكره بعد متذ كرمه قنبية تيمم الفائدة (قوله
المقر) الصواب المدعى عليه كفى الدور (قوله اسم من المصالحة) وهى المسئلة والادلى اسم
للمصالحة والصلح خلاف الخصومة والخصم وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال على
ما يدعوا اليه العقل ومعناه دال على منه الذائق وكمن فساد قلبه الى الصلاح وهذا
أمر الله تعالى به عند حصول الفساد والفتن بقوله وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا في
شئهما والصلح خير والصلح المستقيم الحال في نفسه ذكره القهستاني وفي صلاة الجوهرة
الصلح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وانما ذكر الصلح بقوله هو لكونه مما يذ كر
ويؤتى كفى الصالح (قوله وقطع الخصومة) عطف تفسير كفايته على قوله فانه يفسر رفع
النزاع وقطع الخصومة (قوله مطلقا) أى فيما يتبعه وفيما لا يتبعه (قوله فيما يتبعه) انما
اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالمسقط ومثله عدم جريانه في الاعيان
(قوله فيما لا يقبل) أى من المطالب اذا بدأ هو بطلبه بان ادعى شخص على شخص دراهم

ومن قال ملكي ذاك كان
منسبا
ومن قال هذا ملك ذاك فهو
مظهر
ومن قال لا دعوى لي اليوم
عندذا
فايدعى من بعدهم افتكر
(كتاب الصلح)

مناسبتة ان انكار المقر
سبب لخصومة المستدعية
للصلح (هو) لغة اسم من
المصالحة وشرا (عقد يرفع
النزاع) ويقطع الخصومة
(وركنه الايجاب) مطلقا
(والقبول) فيما يتبعه
اما فيما لا يتبعه كالدراهم
فيمتنع بالقبول عناية

عبارة عن ولاية المطالبة وانما صفة الوالى فلا يجوز الصلح عنه كباقي واختلقت الروايات في بطلان الكفالة كافي الكمال والاصح بطلانها كافي ضحية المفق وبه يفتى كمالى العناية والبيان وبقي من الشروط قبض يده ان كان ديناً بين والا كمالى جاني (قوله كالفصاح) في النفس انما جاز الصلح عنه لان الحمل فيه يصير مملوكاً كافي حق الاستيفاء فكان الحق ثابتاً في الحمل فيلزم الاعتراض عنه بالصلح ط (قوله والتعزير) الذي هو حق العبد كان صالحه عن سبه بصادون قذف اما التعزير الذي هو حق الله تعالى كقبلة من اجنبية فالظاهر عدم صحة الصلح عنه لان الصلح لا يكون الا من صاحب الحق كما افاده الرضى (قوله او مجهولا) كان ادعى عليه قدر من المال فصول او ادعى عليه الفصاح ولم يبين انه في نفس او طرف او شقه ولم يبين بماذا شقه وتقدم في باب الاستحقاق صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة الساقط لا تنفي الى المنازعة ولان المصالح عنه ساقط فهو مثل الابرء عن المجهول فانه جائز عندنا ما ذكره بخلاف عوض الصلح فانه لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوماً لا لا يقضى الى المنازعة وانظر ما تقدم من الفتح واما العيب وكونه مجهولاً أى بشرط ان يكون ما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلاً بخلاف ما لو كان عن التسليم المدعى به فالقاضي جامع الفصولين ادعى عليه مالا معلوماً فاصالحه على ان يترك دعواه وقبض بدل الصلح وذ كرى في آخر الصلح وابرأ المدعى عن جميع دعواه وخصوماته ابرأه جميعاً عما فقه لم يصح الصلح لانه لم يذ كر قدر المال المدعى به ولا بد من بيانه ليه ان هذا الصلح وقع معاوضة أو اسقاطاً أو وقع صرفاً شرط فيه الاعتراض في المجلس أولاً وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض للمجلس الصلح فع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح واما الابرأ فمقتضى حصوله على سبيل العموم فلا تنفع دعوى المدعى بعد الابرأ امام للمصلح قال في البصر والجهالة فيه ان كانت تنفي الى المنازعة كوقوعه اذ يحتاج الى التسليم منعت صحتها والاقبطل ان كان المصالح عليه أو عنه مجهولاً لا يحتاج الى التسليم كصله بعد دعواه مجهولاً على أن يدفع له مالا ولم يصح انتهى (أقول) لكن في قول جامع الفصولين ولا بد من بيانه نظراً لان المال بالصورة معلوم بدليل قوله أول عبارة ادعى عليه مالا معلوماً والظاهر أن لفظ معلوم لا يقتضي بتمام المراد كامل (قوله الحق شفعة) يدعى اذا صلح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شئ على أن يسلم الدار للمشتري فالصلح باطل اذا لحق للشفيع في المثل سوى حق القليل وهو ليس باثر ثابت في المثل بل هو عبارة عن ولاية الطالب وتسلم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ المال في عقاباته كافي الدرر وأطلقه وهو على ثلاثة أوجه أن يصالح على حرامهم معلومة على ان يسلم الدار للمشتري وأن يصالح على يت معين منها بحصة من الثمن وان يصالح على نصف الدار يتصف الثمن في الاولين بطل الصلح وكذا الشفعة في الاول ويصح الصلح في الثالث والشفعة لا تبطل فيه وفي الثاني كافي الميسر وفيه نظره أن المراد بقول الدرر على شئ دراهم معلومة ونحوها (قوله وحده قذف) بان قذف رجل لا فصلحه على مال على ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمطلوب ملحق بالمعذوروم وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو مالياً كالا كاقولان حد الزنا والسرقه وشرب الخمر بان أخذنا أو صار قاضاً فيه

كالقصاص والتعزير معلوماً
كان المصالح عنه (أو مجهولاً) يصح (لو) المصالح عنه (أو المجهول) لا يعتاض عنه (ويبينه بقوله) تنق شفعة وحده قذف

أو شارب خمر فصلحه على مال على ان لا يرفعه الى ولى الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لان المصالح بالصلح يتصرف اصاباً تنقضاء كل حقه أو استيفاء بهضه واسقاط الباقي أو بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه كافي الدرر وانما لا يجوز الصلح عن حقه تعالى لان الاصل فيه ان الاعتراض عن حق الغير لا يجوز والحدود المنسوخة لما كانت حقائقه تعالى خالصاً أو غالباً فلا يجوز لاحد ان يصالح على شئ في حق الله تعالى والمراد من حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام لاهل العالم فلا يعتاض به أحد بحكمة الزنا فان نفعه عائد الى جميع اهل العالم وهو سلامة انفسهم وصيانة قوتهم وارتفاع السيف بين العشائر بسبب التنازع بين الزناة ولذلك لا يباح الزنا باباً خاصة المرأة أو أهلها وانما نسب الى الله تعالى مع ان النفع عائد الى العباد تعظيماً لانه من حال من ان يتنفع بشئ ولا يجوز ان يكون حقه بجهة التخليق لان الكل سوا في ذلك كذا في شرح المنابر لجلال الدين (قوله وكفالة بنفس) الوجه فيه كالوجه في سابقه وقد مر الكلام على اقراره وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو فصلحه عن كفالة المال يكون اسقاطاً لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله ويطلب به الاول) أى حق الشفعة لرضا الشفيع به سقوط حقه (قوله والثالث) أى كفالة النفس كما قدمناه لرضا الطالب بسقوط حقه (قوله وكذا الثاني) أى حد القذف (قوله وقيل الرفع للمالك) ظاهره انه يبطل بالصلح أصله وهو الذي في الشريعة لايالية عن فاضل خان فانه قال بطل الصلح وسقط الحد ان كان قبل ان يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالحق والعدم الطلب حتى لو عاد وطالب حد قال في الاشياء لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به حد القذف ان كان قبل المرافعة كافي الخاتمة قال البيهقي أى فان الحد يسقط وان كان الصلح لم يجز اما اذا كان بعد المرافعة فلا يسقط (أقول) هذا الذي في الخاتمة يناقض ما ذكره في الايضاح بان ان يبطل به حد القذف والصلح عن ذلك فراجع في الاقرار وعبارة الاشياء في الاقرار ولا يملك المقتدوف العفو عن القاذف ولو قال المقتدوف كنت مبطلا في دعواي سقط الحد كذا في جيل التاتر خاتمة من حمل المداينات قال البيهقي قال في الايضاح واذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط ولا العفو ولذا اذا عفا قبل المرافعة أو ابرأ أو صلح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله ان يطالبه بالحد به وذلك اه وقد مر الشرح في باب حد القذف ولا رجوع به اقرار ولا اعتراض أى أخذ دعوى ولا صلح ولا عفو فيه وعنه نعم لو عفا المقتدوف فلا حد لاهية العفو بل اترك الطالب حتى لو عاد وطالب حد نعمي ولذا لا يتم الا بغيره فاذا دانه لا صلح فلا يسقط وظاهره ولو قبل المرافعة ولا يقام الا بطلب المقتدوف في الموضوعين الا أن يحمل ما في الخاتمة على البطلان لعدم الطالب وكذا يقال في حد السرقة فانه لا يصح عنه الصلح كافي بجمع الفتاوى فكان على المصنف والشارح ان يستفيقه أيضاً (قوله لا حد زنا) أى لا يصح الصلح عنه صورته في رجل بامرأة رجل فلم الزوج وأراد أحدهما الصلح فصالحهما أو أحدهما على معلوم على ان يعفو كان باطلاً وعفو باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده والرجل اذا قذف امرأته المحصنة حق وجب العفو كان باطلاً وعفو باطل واهل الحد الرفع باطل وقيل الرفع جائز خاتمة (قوله وشرب مطلقاً) أى اذا صلح شارب الخمر القاضى على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على

وكفالة بنفس) ويطلب به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للمالك لا حد زنا وشرب مطلقاً (وطلب الصلح كاف من القبول

شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرمي أو بعده كافي الخاطئة فلا يفتقر ولا أن يفتقر بذلك
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (فرع) قال في البرازية وفي نظم الفقه أخذ سارقا في
 دار غيره فاودر فذهبه الى صاحب المال فدفع له السارق ما لا على ان يكف عنه بطل ويرد البدر
 الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة يرى من الخصومة باخذ المال
 وحده السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيما ايضا التمس بسرقة وحبس
 فمالح ثم زعم ان الصلح كان خوقا على نفسه ان في حبس الوالي تصح الدعوى لان الغالب انه
 حبس ظاهرا وان في حبس القاضي لا تصح لان الغالب انه يجب حبس بحق اه (اقول) وهذا على
 ما كان في زمنهم من تصرف الوالي برأيه واما في زماننا فلا فرق بظهر بينهما فانه ما على السواء
 حتى صار حبسهما واحدا اذ لا يصح الواحد الا بهد ثبوت حبسه بوجهه (قوله من المدعى
 عليه) متعلق بالقبول وحذف نظيره من الاول فان المانع وطالب الصلح من المدعى عليه (قوله
 كالدرهم والذناير) الكاف للاستقصاء اذ ليس معناه ما لا يتعين غيرهما (قوله وطالب الصلح)
 لاجابة الى هذه الجملة بعد قول المتن وطالب الصلح كاف (قوله على ذلك) كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها عن بدل على (قوله لانه اسقاط) سبأ في الصلح في الدين انه اخذ له بعض حقه
 واسقاط للباقي امكن ليس ذلك مخصوصا باليتيمين بل كل ما يثبت في الذمة (قوله
 وهو يتم بالمعق) هذا بقيدانه لا يشترط الطاب كذا يشترط القبول وان هذا في الاقرار كما صرح
 به الشارح نقلا عن النهاية فتأمل (قوله لانه كالبيع) أي يقبض فيه أحكام البيع فينظر ان
 وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كذا كره بعد وان وقع على جنسه فان وقع باقل
 من المدعى فهو حط وبراء وان كان منه فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر منه فهو فضل
 وربما (قوله وحكمه) أي أثره الثابت له من غير حال في البصر وحكمه في جانب المصالح عليه
 وقوع الملك فيه لمدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك
 فيه لمدعى عليه ان كان مما يحقل القليل كالمال وكان المدعى عليه مقرا به وان كان مما لا يحقل
 القليل كالفنصاص ووقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا اه وظاهره انه لا يملك المصالح
 عنه مع الانكار مع انه معاوضة في حق المدعى ولذا يؤخذ منه بالشفعة ان كان عقارا وهذا
 يقتضي انه يملك (قوله وقوع البراءة عن الدعوى) لما صرح به في رفع النزاع أي ما لم يمرض
 مبطل كانه في البطل اطلقه فمحل ان حكمه ذلك في أنواعه الثلاثة حتى لو انكر فصالح
 ثم أقر لا يلزمه ما أقر به وكذا لو برهن به مدعيه لا يقبل ولو برهن على اقرار المدعى انه لاحق له
 من قبله قبل الصلح او قبل قبض البطل لا يصح الصلح كصلح به بالخلاف فانه لا يصح عند الشيعين
 خلافا لمحمد وصلح مودع يدعي الاستمالة مع المودع يدعي الضياع فانه لا يصح عند الطرفين
 خلافا لابي يوسف كافي المقدسي (قوله ووقوع الملك) أي لمدعى او المدعى عليه (قوله
 في مصالح عليه) أي مطلقا ولو منكر (قوله وعنه لو مقرا) قال في المخ في المصالح عنه وقوع
 الملك فيه لمدعى عليه ان كان مما يحقل القليل كالمال وكان المدعى عليه مقرا به الى آخر ما تقدم
 عن البصر وقوله لو مقرا فيه في قوله وعنه واما اذا كان منكرا فالحكم البراءة عن الدعوى
 سواء كانت فيما يحقل القليل أو لا افاده الجوى (قوله وهو صحيح) لقوله تعالى والصلح خير

من المدعى عليه ان
 كان المدعى به مما لا يتعين
 بالتعيين كالدرهم
 والدنانير وطالب الصلح على
 ذلك لانه اسقاط للبعض
 وهو يتم بالمعق وان كان
 مما يتعين بالتعيين فلا بد
 من قبول المدعى عليه لانه
 كالبيع بغير (وحكمه
 وقوع البراءة عن الدعوى)
 ووقوع الملك في مصالح
 عليه وعنه لو مقرا (وهو
 صحيح)

وقوله عليه السلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الاصلح احل حراما او حرم حلالا
 ومنه في جواز الصلح اعتباره حتى يملك المدعى بدل الصلح ولا بد منه المدعى عليه ويطلب حق
 المدعى في الدعوى والمواد بقوله صلح احل حراما اي اعينه كالتبر وقوله او حرم حلالا اي
 اعينه كالمصلحة على ترك وطء الضررة واما دفع الرشوة لدفع الظلم فبما تروا ليس بصلح احل حراما
 ولا يثبت الا على من اكاه قال محمد في السير الكبير باقتناع الشافعي جابر بن زيد انه قال
 ما وجدنا في زمن الجاهلية او زياد بن زياد شيئا خيرا من الرشا قال ابو السعد وهو مدعي قوله
 عليه السلام الا قالوا سلام احل حراما الخ كما اذا صلح على ان لا يتصرف في بدل الصلح او ان
 يجعل بدل عوض الصلح خيرا او خيرا وقوله عليه السلام الا قالوا سلام احل حراما الخ والمراد ان
 المراد به اذا كان هو الظالم فيه يدفعه البعض الظالمية يستعين به على الظلم واما دفع الضرر
 عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روي عن ابي يوسف انه اجاز ذلك للوصي من مال اليتيم لدفع
 الضرر عن اليتيم الخ روى (قوله مع اقرار الخ) قال الاكمل المحقق في هذه الأنواع
 ضروري لان الخصم وقت الدعوى امان يسكت او يتكلم بما هو ولا يتخلو عن النفي والاثبات
 لا يقال قد يتكلم بما لا يتصل بعمل النزاع لانه سقط بقوله محجبا اه منق وقوله مع اقرار
 اطلاقه فانه لا ما يكون حقيقة وصريحا وحكما كطاب الصلح والبراءة عن المال او الحق
 فبرجع اليه بالبيان كافي المحيط وفيه تفصيل لطيف فراجع ان شئت (قوله فالاول حكمه
 كبيع) أي يقبض فيه أحكام البيع فينظر ان وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كما
 ذكرهنا وان وقع على جنسه فان كان باقل من المدعى فهو حط وبراء وان كان منه فهو قبض
 واستيفاء وان كان باكثر منه فهو فضل وروا كره الزيلعي وقدمناه قريبا قال في البصر فان
 وقع عن مال بمال باقرار اعتبر به ان كان على خلاف الجنس الا في مستلزمين الاولى اذا صلح
 من الدين على عهده وصاحبه مقرا بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا
 تصادقا على ان لا دين بطل الصلح كالأستوفى عين حقه ثم تصادقا ان لا دين فلو تصادقا على ان
 لا دين لا يبطل الشراء اه (قوله وحديثه) زيادة حيثما اقتضت زيادة القاء في يقبض أي
 التقريرية في المصنف وقوله فيه أي في هذا الصلح منق فبشمل المصالح عنه والمصالح عليه
 وهو بدل الصلح حتى لو صلح عن دار بدار وجب فيه بالشفعة (قوله الشفعة) أي ويلزم
 الشفعة مثل بدل الاخر لو مثابا وقيمة لوقية باع غير عقار حتى لو كان البطلان عقارا لشفعة في
 واحد منهما قهرا ثم قال في فصل المصالح والاعتبار بشفعة في الدار المصالح
 عليها عن دار أو غيرها فانه معاوضة في زعم المدعى اه تأمل هذا مع ما قبله معناه والذي
 يظهر لي انه اذا كان الصلح عن اقراره على دار بدار يجب الشفعة فيه ما لان كلامه معاوضة عن
 الثانية وان كان عن سكوت أو انكار فوجب في الدار المصالح عليها دون الدار المصالح عنها لان
 المعاوضة هنا في الدار المصالح عليها فقط اما عبارة القهستاني الاولى فلم أر ما يدل عليها بل صريح
 القول بخلافها قال في الجملة من كتاب الصلح في المادة الخمسين وخمس مائة بعد الف ما نصه
 عن انكار ياخود عن سكوت صلح أو لم يقر مدعى حقه بده معاوضة ومدعى عليه حقه بدينين
 خلاص اليه قطع منازعه ودرنا على ذلك مصلح عليه اولان عقارده شفعة جريان ابدرا اما

مع اقرار أو سكوت
 أو انكار فالاول حكمه
 كبيع ان وقع عن مال بمال
 وحديثه (فقبض فيه)
 أحكام البيع كالمشفعة

مصلحة عنه أولان عقارده شفعه جريان انجز (قوله والردعيب) نحو اذا كان بدل الصلح عبدا
 متلافرا جدي المدعي فيه عيبا له ان يردده وظاهر اطلاقه انه يردده بغير العيب وفلسفه وقد ذكره
 الطحاوي افاده الجوى وأطلق الرد بالعيب وهو المراد في الاقرار قال الطحاوي بالاقرار يرد
 بغير وفاجش وفي الانكار بالافاحش كخلع ومهر وبطل صلح عن دم عمد (قوله وخياره روية)
 فيرد العوض اذا رآه وكان لم يرد وقت العقد وكذلك يرد المصلح عنه ان كان لم يره (قوله وشروط)
 بان تصالحا على شئ فشرط أحدهما الخيار انفسه مثلا قال في المنهج وبطل الصلح بالرد بحد
 هذه الخيارات الثلاث (قوله ويقتضى جهاالة البطل المصلح عليه) أي ان كان يحتاج الى تسليم
 والا فلا يقتضى كما اذا ادعى عليه ثلث داره فصالحه على ان يترك دعواه في حق مجهول في أرض
 المدعى كما في العناية لانه بيع فصار كجهاالة الثمن عتيق وكذلك يقتضى جهاالة الاجل اذا جعل البطل
 موجلا زبلي قال الرمي ان جهاالة المصلح عليه تقتضى المصلح وكذا جهاالة المصلح عنه ان كان
 يحتاج الى التسليم (وأقول) ليس جهاالة المصلح عليه مقتضى المصلح مطلقا بل محله اذا لم يكن
 مستقنيا من القبض والتسليم فان جهاالته لا تقتضى كافي السراج الوهاج وفي القهستاني
 ويكتفى ببيان قدر المصلح عليه فحسب اذا كان دراهم أو دنانير أو فلولسا لان معاملات الناس
 تغنى عن بيان المصفا فيقع على التقدير الغالب انتهى قال السمعاني ولطالما طلبت نفسي هذا
 التفسير لان المشهور انه لا بد في العقود من بيان الوصف على أن العرف بخلافه (قوله لاجهاالة
 المصلح عنه) أي اذا لم يتجنى الى تسليمه كما مر أيضا اشار الى ذلك بقوله لانه يسقط فانه دليل
 لقوله لاجهاالة المصلح عنه أي والساقط لا تقتضى جهاالته الى المنازعة لكن قال بعض
 الافاضل لاجهاالة المصلح عنه الا اذا احتج الى تسليمه كان بصلحه على ان يدفع له الحق المجهول
 الذي يدعيه أو يدفع المدعي البطل من عنده اه كامل (قوله وتشرط القدرية على تسليم
 البطل) استثناف واقع موقع التعليل لقوله وبفسده جهاالة البطل ولا يصح عطفه على يسقط
 وحيث كان كلاما مستثنا نقاا فتقدم منه انه لا يصح الصلح على عبده الا بئ وطهره في الهواء
 وسحقه في الماء وجذعه في السقف وذراع من ثوب نظيره القسمة وحل الجارية والهيبة لانه
 لا يقدري على تسليمه ومنه جهاالة البطل فانه لا يقدر على تسليم المجهول فبذلك يصح الكلام
 تعليل لقوله وبفسده جهاالة البطل فبين التعليل والمعلل انف ونشر مشوش الاول والثاني
 والناسي الاول (قوله وما استحق من المدعي الخ) هذا هو الصلح على ترك المدعي في يد المدعي
 عليه أمالوا أخذ ويدفع لمن في يده شيئا مصلحا فلا يرجع لو استحق لانه أخذ على انه ملكه زعم
 فيؤاخذ به فلا يرجع بالشئ الذي دفعه لرفع النزاع كما في العمادى (قوله ان كلاف كلاف أو بهما
 فيهما) المصنف صرح في البعض لقوله - صسته فلو قال المواقف به - دالتن وان استحق الكل
 رد الكل لكان أوضح وأشار بان الى انها بيانية أو تبعية صريحة وكل مراد فتأمل (قوله
 بخصته من المدعي) أي المصلح عنه هذا اذا كان البطل عايتعين بالتعيين فان كان عايتعين
 بالتعيين وهو من جنس المدعي به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل الصلح - كما اذا
 ادعى القاصصا له على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح به
 الاقرار أو قبله كالأول وبدها شقوة أو بغيره بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدنانير هنا

والردعيب وخياره روية
 وشروط وبفسده جهاالة
 البطل المصلح عليه لاجهاالة
 المصلح عنه لانه يسقط
 وتشرط القدرية على تسليم
 البطل (وما استحق من
 المدعي) أي المصلح عنه
 (يرد المدعي) خصته من
 العوض (أي البطل ان
 كلاف كلاف أو بهما
 (وما استحق من البطل
 يرجع) المدعي (بخصته
 من المدعي)

إذا استحق به - دالتن وان كان قبلة رجوع عنهما ولا يبطل الصلح كالفلولس
 كذا في حاشية الجوى نقل عن البصر وفي المنهج هذا اذا كان البطل عايتعين بالتعيين وان كان عا
 لا يتعين كالدرهم والدنانير لا يبطل به لانه لا يتعين في العقود والقسوخ فلا يتعلق
 العقد به ما عند الاشارة اليهما وانما يتعلق بهما في الدمة فلا يتصور فيه الهلاك اه فقول
 الماتن وما استحق من البطل محمول على ما اذا أمكن استحقاقه وهو ما يتعين بالتعيين وأما
 ما لا يتعين بالتعيين فلا يمكن استحقاقه لانه يستحق الصلح على جنسه وقدره لا على عينه فتأمل
 وفي القهستاني والمدعي أن يرد الباقي ويرجع بكل المدعي كالأول استحق كل العوض وهذا اذا
 كان المستحق لم يجز الصلح فان أجاز وسلم العوض للمدعي رجع المستحق على المدعي عليه بقيته
 كما في شرح الطحاوي (قوله كذا كرنا) أي ان كلاف كلاف أو بهما فبعضا ح وهذا اذا كان البطل
 يتعين بالتعيين الى آخر ما قدمنا في المقولة السابقة (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة
 انه اذا استحق الثمن فان مثليار جمع عنده أو قيمته بقيته ولا يفسد العقد فالصلح يجري على
 هذا سبيل الوالد (أقول) لكن هذا فيما يتعمد من القيمة كالدرهم وأما مثل المذكرة فهي من
 المعاوضة وحكمها أن كلاف من البدين يكون غناويا ما باعتبار من فادافه الدية بغير اعتبار
 أنه مبيع وعليه فكان على الشارح أن يقول لانه معاوضة تأمل (قوله وحكمه كاجارة
 الخ) صورته ادعى رجل على رجل شيئا فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة أو على ركوب
 دابة معلومة أو على لبس ثوبه أو على خدمة عبده أو على زراعة أرضه مدة معلومة فهذا
 الصلح جائز فيكون في مذهبنا الاجارة فيجوز فيه أحكام الاجارة كذا صورته العتيق (قوله ان وقع
 الصلح عن مال بمنفعة الخ) قال في الحواشي الجوى وكذا اذا وقع عن منفعة بمال اعتبر بالاجارة
 لان العبرة في العقود بالمعاني فيستمرط فيه العلم بالمدة كخدمة العبد وسكنى الدار والمسافة
 ركوب الدابة بخلاف مبيع الثوب وحل الطعام فالشرط - بيان تلك المنفعة وبطل الصلح
 بموت أحد - ما في المدة ان عقده انفسه وكذا بقوات الحسل قبل الاستيقان ولو كان بهد
 استيقان البعض بطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف من المنفعة ولو كان الصلح
 على خدمة عبده فقتل ان كان القتال المولى بطل والاضمن قيمته واشترى به عبدا بخدمته ان
 شاء كما وصى بخدمته بخلاف المرهون حيث يضمن المولى بالتلاف والعق والاعتبار بالاجارة
 قول محمد قال في شرح المختار وهو الاظهر واعقده المحبوب والنسبي وكذا بطلان الصلح
 بموت أحد - ما في المدة قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح
 وله مدعي ان يستوفي جميع المنفعة من العيين بهد موته كالأول وان مات المدعي
 لا يبطل الصلح أيضا في خدمة العبد وسكنى الدار وزراعة الأرض وتقوم ورثة المدعي مقامه
 في اقباض المنفعة وبطل الصلح في ركوب الدابة وليس الثوب لانه يتعين فيه العاقد ثم اغا
 بغير اجارة عند محمد اذا وقع على خلاف جنس المدعي به فان ادعى دارا فصالحه على سكنها
 شهر افه واستيقان بعض حقه لا اجارة فتصح اجازته للمدعي عليه كافي البصر وصورة الصلح
 عن منفعة بمال ادعى السكنى لداره سنة وصية من مالها فاقرب به وارثه فصالحه على مال ذكره
 الجوى قال بعض الفضلاء انما يقيد بكون المصلح عنه مالا لانه لو صالح عن منفعة بمال كان

كذلك لانه معاوضة وهذا
 حكمها (و) حكمه (كاجارة
 ان وقع) الصلح (عن مال
 بمنفعة) كخدمة عبده
 وسكنى دار

الانكار كالاقرار فلو ادعى عراقي دارا ومسيلا على سطح أو شربا في شهر فاقتر أو انكر ثم
صالحه على شيء معلوم جازوا الظاهر ان هذا حكمه غير حكم الاجارة لانهم لا تجوز في هذه الاشياء
فكان حكم الصلح في هذه الصفة وأهل كلام الشارح الاتي في منفعة غير هذه (قوله فنظرنا
التوقيت فيه) أي في الصلح الواقع عن مال بمنفعة (قوله ان احتج اليه) كسكنى دارا
ان كانت المنفعة تعلم بالوقت كالذي من له به قال العلامة مسكين وانما يشترط التوقيت في
الاجرة انما هي حتى لو تعلم على خدمة عبده أو سكنى داره يحتاج الى التوقيت وفي المشتري
لا يحتاج اليه كما اذا صلح على صبغ ثوب أو ركب دابة الى موضع كذا أو حمل طعام اليه اه
(قوله والا لا كصبغ ثوب) أي مما تعلم بالمنفعة فيه بالتسوية وكذا ما تعلم بالمنفعة فيه بالاشارة
كقول هذا الطعام الى كذا فالمدعى على العلم بالمنفعة كيا ياتي به في كتاب الاجارة (قوله ويطلب
بموت أحدهما) أي ان عقدته لنفسه بغير وهذا عند محمد أيضا وقال أبو يوسف ان مات
المدعى عليه لا يبطل الصلح والادعى ان يستوفي جميع المنفعة من العبد بموته كما قدمناه
(فرع) * اذا أقر المدعى في ضمن الصلح انه لاحق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح بطل اقراره
الذي في ضمنه وله ان يدعيه بعد ذلك والمدعى عليه اذا أقر عند الصلح بان هذا الشيء للمدعى ثم
بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى انتهى وقد أوضحه الحوى في شرحه (قوله ويطلب
المحل) أي قبل الاستيفاء فلو قبض بعضه بطل فيما بقي فيرجع به بغيره وما ذكره من البطلان
بالموت والهالك قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المطلوب لا يبطل الصلح والمدعى يستوفيه
الى آخر ما قدمناه (قوله في المدة) تنازع فيه موت وهلاك على ان يكون صفة لكل منهما أي
لو هلك أحد المتصلحين عن مال بمنفعة في المدة أو هلك المحل الذي قامت به تلك المنفعة فيها بطل
الصلح لانه اجارة وهي تبطل بذلك ان كانت في كل المدة وان كانت في بعضها فابقه مدونه من
حين الموت والهالك (قوله وكذا) يصح لو وقع اي الصلح عن دعوى منفعة بمال وأقربهم اوفيه
ان المنفعة منفعة من المدعى عليه ولا يصح اختيار منفعة مذكورة (قوله أو بمنفعة من جنس
آخر) كخدمة عبدي سكنى دار بخلاف ما اذا اتخذ الجنس كما اذا صلح عن سكنى دار على سكنى
دار أو الخدمة بالخدمة والر كوب بالر كوب فانه لا يجوز بيع المنفعة بالمنفعة مع اتحاد الجنس
كما لا يجوز اختيار المنفعة بجنسها من المنافع فكذا الصلح لكن صور المصلحة القهريستاني
بما لو أوصى بسكنى دار لرجل ثم مات ثم ادعى الموصى له الصلح عن هذه الصلح عن سكنى دار
سكنى دار أخرى أو دراهم مسعاة فمبين منه ان المراد من اختلاف جنس المنفعة اختلاف
مبينات أو ارجح وكان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة قبل قوله بشرط التوقيت فيه (قوله ابن
كامل) قال في الايضاح لكن انما يجوز بمنفعة عن منفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس انتهى كما
اذا صلح عن سكنى دار على خدمة عبدي بخلاف ما اذا اتخذ الجنس كما اذا صلح عن سكنى دار
دار على سكنى دار فانه لا يجوز كما قدمناه قريبا (قوله لانه) أي انفساخ العقد بذلك هو
حكم الاجارة يعني اذا كان الصلح عن المال بالمنفعة (قوله أي الصلح) بشيء الى تقدير مضاف
في المصنف وقوله بسكنى دار وانكار اليه يعني في أي الصلح الواقع في سكنى دار وانكار
والظرفية مجازية ولا يصلح جعلها سببية لان سبب الصلح الدعوى (قوله وانكار) الواو يعني

(فشرط التوقيت فيه)
ان احتج اليه والا لا كصبغ
ثوب (ويطلب بموت
أحدهما أو بموت
المدة) وكذا لو وقع من
منفعة بمال أو بمنفعة عن
جنس آخر ابن كامل لانه حكم
الاجارة (والاخير ان) أي
الصلح بسكنى دار وانكار

أو (قوله أو صفة في حق المدعى) لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه دور فمطل الصلح على
دراهم بعد دعوى دراهم اذا تقرر فاقبل القبيض بغير (قوله وقد اعيين وقطع نزاع في حق
الآخر) اذ لو لا لبق النزاع ولزم العيين قال الزيلعي وهذا في الانكار ظاهرا لانه يمين بالانكار
ان ما يعطيه لقطع الخصومة وفداء العيين وكذا في السكوت لانه يحتمل الاقرار والانكار وجه
الانكار راجحة اذا اصل فراغ الذمم فلا يجب بالشك ولا يثبت به كون ما في يده عوضا عما وقع
بالشك أي مع ان حكمه على الانكار أولى لان فيه دعوى تقرر بغير الذمة وهو الاصل كما علمت
(قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فصالح عنها
بدفع شيء لم يجب الشفعة لانه يزعم انه يستقي الدار المملوكة له على نفسه بم هذا الصلح وبدفع
خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترط فيها وزعم المدعى لا يلزمه منع (قوله فيدلى بحجته)
أي فيتم وصل الشفع مع حجة المدعى الى اثبات الدعوى عليه أي على المدعى عليه المنكر
أو الـاكت (قوله لان باقامة البيئة) حذف اسم ان (قوله غائب) بشديد الام أي الشفع
المدعى عليه ان الدار لم تكن للمدعى قال في الخاتمة ادعى أرضا في يد رجل بالارث من أبيه ما
يخبر ذوا اليد فصالحه أحدهما على مائة لم يشارك الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فذا
عيين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وفي
رواية عن أبي حنيفة بشاركة انتهى ملخصا (أقول) لم يوافقنا في زعمه كما اني نظره وأهل العلم
في ذلك انه باع نصيبه فقط ولا شركة لاختيه فيه بخلاف ما لو صلح المدينون على مقدار معلوم
حيث بشاركة أخوه الخ كما هو ظاهر تامل (قوله وتجب) أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح
عليها بان تكون بدلا (قوله بأحدهما) أي الانكار أو السكوت (قوله أو باقرار)
لا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله في الصلح عن اقرار فبجري فيه الشفعة (قوله عن المال)
أل عوض عن الضمير (قوله فيواخذ بزرعه) حتى لو ادعى دارا فأنكر فصالحه عنه على
دار أخرى وجبت الشفعة في التي صلح عليها دون الأخرى لما ذكرنا عيني وانكار الآخر
المعاوضة لا تمنع وجوب الشفعة فيها الا ترى ان رجلا لو قال أنا اشتريت هذه الدار من فلان
وفلان يذكر ياخذها الشفع بالشفعة وكذا لو ادعى أنه باع داره من فلان وهو يذكر
ياخذها الشفع منه بالشفعة لان زعمه حجة في نفسه زياهي (قوله وما استحق من المدعى)
من فيه للتبعيض فهو قاصر على ما اذا استحق بعضه (قوله فيه) أي في البعض المستحق
(قوله تملوا العوض عن الفرض) على لقوله رد المدعى حصته وذلك لان المدعى عليه لم يدفع
العوض الا ليه دفع خصومته عن نفسه ويبقى المدعى في يده بلا خصومة أحد فاذا استحق
لم يحصل له مقصوده وظهور أيضا ان المدعى لم يكن له خصومة ف يرجع عليه انتهى منع
(قوله ورجع) أي المدعى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله أو بعضه) ان
استحق بعضه لان المبدل في الصلح عن انكاره هو الدعوى فاذا استحق المبدل وهو المصالح عليه
رجع بالمبدل وهو الدعوى أي الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة المصالح عليه
كالقصاص والعقود والنكاح والخلع كافي الاشياء عن الجامع الكبير قال الحوى قوله
كالقصاص فيه نظر فانه ذكر في الجامع الكبير أنها لو كانت الدعوى قصاصا فصالحه المدعى

(معاوضة في حق المدعى)
وفداء عيين وقطع نزاع في
حق الآخر) وحيد فذل
شفعة في صلح عن دار مع
أحدهما) أي مع سكون
أو انكار لكن للشفعة
ان يقيم مقام المدعى
فيدلى بحجته فان كان
للمدعى يئنه اقامها
الشفيع عليه واخذ الدار
بالشفعة لان باقامة البيئة
تبين أن الصلح كان في معنى
البيع وكذا لو لم يكن له بيئة
لخالف المدعى عليه فنكل
شربا لية (وتجب في صلح)
وقع (عليه بأحدهما) أو
باقرار لان المدعى يأخذها
عن المال فيواخذ بزرعه
(وما استحق من المدعى رد
المدعى حصته من العوض
ورجع بالخصومة فيه)
فيخصص المستحق للمدعى
العوض عن الفرض
(وما استحق من المبدل
رجع الى الدعوى في كله
أو بعضه) هذا اذا وقع
الصلح بلا فظ البيع

عليه من غير اقرار على جارية فاستولى عليها المدهي ثم استحققت فاختارها المدهي ونحوه المدهي
 وقبض الولد فان المدهي يرجع الى دعواه ولو اقام البينة أو نكل المدهي عليه يرجع بقيمة الولد
 وقبض الجارية أيضا ولا يرجع بمادعاء بخلاف ما تقدم ذكره في لو ادعى على رجل الفاجحة مدعا
 أو سكت فصالحه على جارية فقبضها واستولى عليها ثم استحقها مستحق فاختارها فانه لا يرجع بقيمة
 الجارية ويرجع بمادعاء وهو الالف والفرق ان الصلح وقع عن دعوى المال وأنه يحتمل
 الفسخ بالافالة والرد بالاميب والظن بالفسخ فكذا تنسخ بالاستحقاق وإذا انسخ عادت الدعوى
 كما كانت فيرجع بمادعاء وهو الالف أما الصلح عن القصاص فلا يحتمل الفسخ لانه بعد
 سقوطه لا يحتمل العود لان الصلح عفو ولا يحتمل النقض كالعقود والتمسك بالصلح فاذ لم ينسخ
 باستحقاق الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب لتسليم الجارية وقد يجتزع عن
 تسليمها فقبض قيمتها كذا في شرح الخصص الجامع للفخر المارديني ثم قال وفيه اشكال وهو ان
 يقال اذا اقر وتم ان الصلح عن الدم لا ينتقض باستحقاق الجارية وجب أن لا يرجع الى دعواه
 يعني سواء كان الصلح عن انكار أو بينة أو نكول لان الرجوع الى الدعوى نتيجة انتقاص الصلح
 كما تقدم آنفا ولم ينتقض انتهى قال في البحر ولو استحق المصلح عليه أو بعضه رجوع الى الدعوى
 في كله أو بعضه الا اذا كان عمالا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدهي به فحينئذ يرجع عنه
 ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى الفاضل عليه مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند
 استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار أو قبله كالوجودها ستوقفة أو بنهجة بخلاف ما اذا كان
 من غير الجنس كذا نابع هذا اذا استحققت بعد الاقرار فان الصلح يبطل وان كان قبله يرجع
 عنها ولا يبطل الصلح كالفلوس اهـ (قوله فان وقع به) أي باللفظ الجبيع بان عبر بلفظ البيع
 عن الصلح في الانكار والسكوت بان قال أحدهما بعتك هذا الشيء ثم اذ قال الآخر اشتريت
 حينئذ يرجع المدهي عند الاستحقاق على المدهي عليه بالمدهي نفسه لا بالدعوى لان اقدام
 المدهي عليه على المباينة اقرار منه بان المدهي ملك المدهي فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لانه
 لم يوجد منه ما يدل على انه اقر بالملك الا اذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة كما يأتي قريباً (قوله لان
 اقدامه) أي المدهي عليه (قوله اقرار بالملكية) أي للمدهي بخلاف الصلح لانه لم يوجد
 منه ما يدل على انه اقر بالملك الا اذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله قبل التسليم) وأما
 هـ لا كدعه تساميه فبذلك على المدهي لدخوله في ضمانه (قوله كاستحقاقه) أي كاستحقاق
 بدل الصلح كدلت أي كالأو بعضاً (قوله في الفصاين أي مع اقرار أو مع سكوت وانكار)
 غير رجوع بالمدهي أو بالدعوى فان كان عن اقرار يرجع به المدهي الالف الى المدهي وان كان عن
 انكار يرجع الى الدعوى واذ هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره
 ويترك في الباقي من (قوله وهذا) أي رجوعه الى الدعوى عند استحقاق البدل أو هلاكه قبل
 التسليم (قوله لو البدل) أي لو كان البدل مما يتعين (قوله والا) بان كان لا يتعين وهو من
 جنس المدهي به (قوله لم يبطل) أي الصلح (قوله بل يرجع عنه) كأن كان دراهم أو دنانير فان
 الصلح لا يبطل به لانه لا يتعينان في المقدور والفسوخ فلا يتعلق به ما له عند الاشارة
 اليهما وإنما يتعلق بهما في الزمة فلا يتصور فيه الهلاك والحاصل انه اذا ادعى عليه الفا
 فصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بالمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح قبل الاقرار

فان وقع به رجوع بالمدهي
 نفسه لا بالدعوى لان
 اقدامه على المباينة اقرار
 بالملكية يعني وقبضه
 (وهلاك البدل) كالأو
 بعضاً (قبل التسليم) أي
 للمدهي (كاستحقاقه) كذا
 (في الفصاين) أي مع اقرار
 أو مع سكوت أو انكار
 وهذا لو البدل مما يتعين
 والام يبطل بل يرجع عنه
 يعني (مالمع عن)

أو بعد مدعوى خلاف ما اذا كان من غير الجنس كذا نابع هذا اذا استحققت بعد الاقرار فان الصلح
 يبطل وان كان قبله فانه يرجع انما هو لا يبطل الصلح كالفلوس كما تقدمنا (قوله كذا في نسخ المتن
 والشرح) اهـ هو الذي وقع له والذي في نسخة الشرح التي بيدي على (قوله أي عين يدعيها)
 تقبيلها وتخصيصها لعمومها فانما تشمل الدين حالي وهذا الوفاء أو باقي حكم ما اذا كان
 هـ الكا عند قول المتن والصلح عن المصوب الهالك (قوله بل وانه في الدين) بل وانه اذا سقاطه وهو
 له للتخصيص المذكور أي انما كان هذا الحكم خاصاً بالعين بل وانه في الدين لان الصلح عن دين
 ببعضه أخذ ببعض حقه واسقاط للباقي كما يأتي واسقاط الدين جائز وانما لم يجز في الدين لان
 الابرار عن الاعيان لا يصح ولذا لو زاد على البعض ثوباً أو درهماً أصبح لانه يجب ان الثوب أو الدرهم
 بدلا عن الباقي وكذا لو أبرأه من الدعوى في باقيه أصبح فلوم المصالح على بيت منه على أن يترك
 الدعوى في باقيها كان اخذاً ببعض حقه وابرأه من الدعوى في الباقي والابرأه من الدعوى
 صحيح فليس له أن يدعي بعد ذلك ولكن لا يمكن له ادبانه لعدم وجود الثمن لها فقد سببه (قوله
 فلوا دعي عليه داراً) تفريع على المتن وتبديل له ح (قوله على بيت معلوم منها) الظاهر انه
 اذا كان على بعض شائع منها كذا في الهاء المذكورة (قوله فلومن غير هـ ص) الاولى ناخيره
 عن قوله لم يصح وعلمه ليكون مفهوماً لا تقييد بقوله منه أو لم من الفصل بين لو وجوابه أو هو
 قوله لم يصح باجبي وهو قوله فلومن غير هـ ص (قوله لان ما قبضه من عين حقه) أي بعض عين
 حقه وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض عين المدهي كان استحقاقاً لبعض
 الحق واسقاطاً للبعض والاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد
 وترك ميراثاً قابراً بعض الورثة عن نصيبه لم يجز له كون برأته عن الاعيان درر وياقي قريباً
 بوضع مما هنا (قوله كتب ودرهم) أشار بذلك الى انه لا فرق بين التمسك والتملي (قوله
 فيصير ذلك) أي المزيدين الثوب والدرهم (قوله عوضاً عن حقه فيما بقي) أي فيكون
 مستوفياً ببعض حقه وآخذ العوض عن البعض (قوله أو يلحق) منصوب بان مضمة مثل أو
 يرسل فيكون مؤقلاً بعد درجور معطوف على مجرور بالباء وهو بضم الياء من الافعال (قوله
 عن دعوى الباقي) لان الابرأه من عينه غير صحيح أي في حق الدعوى وسقوط العين ديانة كما في
 المبسوط ولذا قد بدله وأما الابرأه من دعوى العين فيجوز كما في الدرر وهو أن يقول برئت عنها
 أو عن خصومي في أوعن دعوى هذه الدار فلا تسمع دعواه ولا يئتمه وأما لو قال أبرأتك عنها
 أو عن خصومي فيها فانه باطل وله أن يخاصم أي غير الخطاب كما لو قال ان يئتمه بعد برئت منه
 فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه انما أبرأه عن ضمانه كما في الاستبانه من أحكام الدين (قلت)
 فقر قرأين أبرأتك وبرئت أو أنابري لا إضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب
 الواحد فله خصامة غيره كما في حاشيته اهـ زيا للولول الجية شرح المتن وفي البحر الابرأه ان كان
 على وجه الانشاء كما برأتك فان كان عن الدين يبطل من حيث الدعوى فله الدعوى به على
 الخطاب وغيره ويصح من حيث نفي الضمان وان كان عن دعواه فان أضاف الابرأه الى
 الخطاب كبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومي فيها أو عن دعوى فيها لا تسمع دعواه على
 الخطاب فقط وان أضافه الى نفسه كقوله برئت منها أو أنابري فلا تسمع مطلقاً هذا الوعد على
 طريق الخصوص أي عين مخصوصة فلوعلى العموم فله الدعوى على الخطاب وغيره كالوجار

كذا في نسخ المتن والشرح
 وصوابه على (بعض ما
 يدعيه) أي عين يدعيها
 الجواز في الدين كما يجزي
 فلوا دعي عليه داراً
 فصالحه على بيت معلوم
 منها أو لو من غير هـ ص
 فهو تاني (لم يصح) لان
 ما قبضه من عين حقه
 وابرأه من الباقي والابرأه
 عن الاعيان باطل فهو في
 وحده معنه ما ذكره بقوله
 (الابز ياد شئ) آخر كنوب
 ودرهم (في البدل) فيه
 ذلك عوضاً عن حقه فيما
 بقى (أو) يلحق به (الابرأه
 من دعوى الباقي) لكن
 ظاهر الرواية

الزواج من جميع الدعوى وله اعيان فائقة الدعوى بها لانه ينصرف الى الدين لا الاعيان
 واما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو بري دعوى على قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا
 تجمع الدعوى وكذا لا يأتى في هذا العين ذكره في المبسوط والمهبط فدل ان قوله لا استحق قبله
 مقام مطلق ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المبسوط لاحق في قوله يشعل كل عين ودين
 فلو ادعى حاتم يسوع مالم يشهدوا انه بعد البراءة اه ماني الجرم لمصا وقوله بعد البراءة يشهدان
 قوله لاحق في ابراهيم عام لا اقرار (قوله امة مطلقا) ولومن غير هذه الحيلة فلا تصح الدعوى
 بعد وان برهن (اقول) الابرا من الاعيان لا يصح اتفاقا ماني خصوص المسئلة وهو
 ما اذا ادعى دارا وصالحه على بيت من ماني صرح في ظاهر الرواية ويجهل كانه قبل منه بعض حقه
 وابرأه من الدعوى في باقيه كافة فلهذا لان الابرا من العين ابرأه من الدعوى فيه والابرا من
 الدعوى في الاعيان صحيح وعلى ماني المتن وهو رواية ابن سماعة لم يجهل ابرأه من الدعوى وقال
 بعدم صحته قال في الاختيار ولو ادعى دارا وصالحه على داره معلوم منها اجاز ويصير كانه اخذ
 بعض حقه وابرأه من دعوى الباقي والبراءة عن العين وان لم تصح لكن البراءة عن الدعوى
 تصح فلهذا على هذا الوجه قطع الممازعة اه وفي الذخيرة البرهانية ادعى دارا في يد رجل
 ومطاعا على بيت معلوم من الدار فهو على وجهين ان وقع الصلح على بيت معلوم من دار اخرى
 للمدعى عليه فهو جائز وان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى فذلك
 الصلح جائز لانه في زعم المدعى انه اخذ بعض حقه وترك البعض وفي زعم المدعى عليه انه فداه
 عن يمينه واذا جاز هذا الصلح هل يجمع دعوى المدعى به لذلك وهل تقبل ان كان البيت من
 دار اخرى لا يجمع دعواه باقية الروايات لان هذا معاوضة باعتبار جانب المدعى فكأنه باع
 ما ادعى بما اخذ وفيما اذا وقع الصلح على بيت من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام فجمع الدين والنسي في
 في شرح الكافي انه سمع وهكذا يفتي الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين المرغيناني وذكر شيخ
 الاسلام في شرحه انه لا يجمع دعواه وروى ابن سماعة عن محمد انه سمع قالوا هكذا ذكر في بعض
 روايات الصلح وانفذت الروايات ان المدعى عليه لو اقر بالدار للمدعى انه يؤمر بتسليم الدار
 اليه وفي رواية ابن سماعة ان المدعى بهذا الصلح استحق في بعض حقه وابرأه من الباقي الا ان
 الابرا لا ياتي عينا والابرا من الاعيان باطل فصار وجوده معلوما بمنزلة شيء واحد وجه ظاهر
 الرواية ان الابرا لا ياتي عينا ودعوى فان المدعى كان يدعى جميع الدار لنفسه والابرا من
 الدار صحيح وان كان الابرا من العين لا يصح فان من قال اغيره ابرأه من دعوى هذا العين
 صح الابرا حتى لو ادعى به ذلك فلا يجمع او يقول الابرا لا ياتي الدعوى فان قوله ابرأه من
 هذه العين معناه ابرأه من دعوى هذه العين الا ترى ان قول المفسر بوجهه لا ينافي ابرأه من
 عن العبد المفسر معناه ابرأه من نعمان العبد المفسر بوجهه المسئلة تبيين ان معنى
 فوات البراءة عن الاعيان لا تصح ان العين لا تصير ما كالمدة مدعى عليه بالابرا لان بيت المدعى
 على دعواه وفي آخر كتاب الدعوى في منتقى ابن سماعة عن محمد في رجل خاصم رجلا في دار يدعى
 ثم قال ابرأه من هذه الدار وقال ابرأه من دعوى هذه الدار كان جائزا ولا حاق فيها ولو جاز يمينه
 ثم قال برئت من هذه الدار او قال برئت من دعوى هذه الدار كان جائزا ولا حاق فيها ولو جاز يمينه
 لم اقبلها وفي منتقى ابراهيم بن رستم عن محمد بن عبد الله ادعى دارا في يد رجل فصالحه المدعى

امة مطلقا شرعية لامة
 ومضى عليه في الاختيار
 وعزاه

عليه على نصفه او قال برئت من دعوى في النصف الباقي او قال برئت من النصف الباقي
 او قال لاحق في النصف الباقي ثم أقام البيعة على جميع الدار لا قبل يمينه ولو قال صالحتك
 على نصفه على ابرأه من دعوى في النصف الباقي ثم أقام بيعة كان له ان ياخذ الدار كلها
 وفرق بين قوله برئت وبين قوله ابرأه من دعوى ان دعوى في يد رجل لو قال برئت منه
 كان برأه ولو قال ابرأه من دعوى كان له ان يدعيه ويرعا ابرأه من دعواه قال وقال ابرأه
 ربهم الله تعالى أنت ماني بري وانا منك بري كان له ان يدعي في العبد اه (قوله في العزيمة)
 ووجهه كافي الجوى ان الابرا لا ياتي عينا ودعوى والابرا من الدعوى صحيح فان من قال اغيره
 ابرأه من دعوى هذه العين صح ولو ادعاه به لم يجمع (قوله للبرانية) عبارتها هذا هو
 المذكور في اكثر الفتاوى على اختلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية يصح ولا تصح الدعوى
 وان برهن (قوله وفواهم) جواب سؤال وارد على ظاهر الرواية تفديره كيف صح الصلح
 على بعض العين المدعاة مطلقا مع انه يلزم منه البراءة عن باقيها وقد قالوا الابرا من الاعيان
 باطل ومقتضاه انه لا يصح افاذه المطعطاري ان كان مذكور على كلام الماتن لا على ظاهر
 الرواية اذ لا تعرض للابرا فيها وما تضمنه الصلح اسقاطا للباقي لا ابرأه فانهم ونامل (قوله
 عن دعوى الاعيان) الانسب هنا حذف قوله دعوى كما يظهر مما تقدم من عبارة الذخيرة وهو
 المناسب لسياق كلامه ولما ياتي من الاستدراك الاتي في قوله لكن لا يجمع دعواه في الحكم
 اذ لو بطل الابرا من الدعوى استبعد دعواه ولان الفقه سمى البراءة عن دعوى الاعيان
 كما مر بلاحلاف فيها ولو قال والابرا من الاعيان باطل ديانة لا قضاء لكان احكم والله تعالى
 أعلم (قوله ولم يصح ما كالمدة مدعى عليه) هو المقتضود من المقام اي ان معنى بطلان البراءة
 عن الاعيان انها لا تصير ما كالمدة مدعى عليه اخذها ان وجدها وليس معنى البطلان
 المذكور انه يسوغ له الدعوى به ابرأه من الابرا منها ابو الوفاء (قوله واما الصلح على بعض
 الدين) مفهوم قوله سابقا اي عين يدعيها قال المفسر مدعى معز بالامسطة الف فانكره المطلوب
 فصالحه على ثلثه من الف صح ويبرأه من الباقي قضاء لاديانة ولو قضا الف فانكره المطلوب
 فصالحه بمانته صح ولا يحل له اخذها ديانة فهو خذ من هنا ومن ان الربا لا يصح الابرا عنه ما بقيت
 عينه عدم صحة براءة قضاة زمانها ياخذونه ويطلبون الابرا فيغير ذمهم بل ما اخذ من الربا
 اعرق ٣ بجامع عدم الحل في كل واعلم ان عدم براءة في الصلح استثنى منه في الخالية ما لو زاد
 وابرأه من البقية سائحاني اي حيث يبرأ حيث يذوق قضاء ديانة (قلت) ويظهر من هذا ان
 ما تضمنه الصلح من الاسقاط ليس ابرأه من كل وجهه والامسطة لا يجمع لقوله وابرأه من البقية (قوله
 اي قضاء لاديانة) هذا اذا لم يبرأ الغريم من الباقي والابرا ديانة كما علمت (اقول) نامل فيه مع
 انهم قالوا ان الصلح عن الدين على بعضه اخذ له بعض حقه واسقاطا للباقي واسقاط الدين يصح
 فالذي يظهر انه يسقط قضاء ديانة ولو تم ما ذكره هذا لم يبق فرق بين الدين والعين على ظاهر
 الرواية نامل (قوله وعنايه في احكام الدين من الاشياء) عبارتها ومناها صحة الابرا من
 الدين ولا يصح الابرا من الاعيان والابرا من دعواها صحيح فلو قال ابرأه من دعوى هذا
 العين صح الابرا فلا يجمع دعواها به ابرأه ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى هذه لم يجمع
 دعواه ويمنه ولو قال ابرأه منها او عن خصوصتي فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابرأه

في العزيمة للبرانية وفي
 الجلالة لشخ الاسلام
 وجهه ماني المتن رواية
 ابن سماعة وقوله سم
 الابرا من الاعيان باطل
 معناه بطل الابرا من
 دعوى الاعيان ولم يصح
 ملكا للمدعى عليه ولذا لو
 ظفر بذلك الاعيان حل له
 اخذها لكن لا يجمع دعواه
 في الحكم واما الصلح على
 بعض الدين فيصح ويبرأ
 عن دعوى الباقي اي
 قضاء لاديانة فلهذا لو ظفر
 به اخذته فلهذا في وعنايه
 في احكام الدين من الاشياء
 ٣ قوله اعرق بالاقاف اي
 اشد حلا في التصريم من الربا
 اه منه

عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم لاحق في قبلي يبرأ من الدين واليمين
والركعة والواجبة والحدود والقصاص اه وبه لم انه يبرأ من الاعيان في الابرار العام
لكن في مديات القنية انتزق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى
وكان للزوج بذري أرضه وادعيان فاعانة فالحاصل الاعيان القائمة لا تدخل في الابرار من جميع
الدعاوى اه ويدخل في الابرار العام الشفعة فهو موقوف على اقساما لا ديانة ان لم يقصد بها
كذا في الولو الجدية وفي الخاتمة الابرار من العين المفصولة ابرار عن ضمانه او تصير امانة في
يد القاصب وقال زفر لا يصح الابرار وتبقى مضمونة ولو كانت العينية من ضمانه كصح الابرار
وبرئ من قيمتها اه فقوله لم يصح هذا الابرار من الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا
بالابرار والا فالابرار عنهم السقوط ضمانهم اصح او يجعل على الامانة اه أي ان البطالان عن
الاعيان محله اذا كانت الاعيان امانة لانها اذا كانت امانة لا تلحقه به فلو وجه للابرار
عنهم اتمام وحاصل ان الابرار المتعلقة بالاعيان اما ان يكون عن دعواه او هو صحيح مطلقا وان
تعلق بقسم فان كانت مضمونة هالكه صح أيضا كالدين وان كانت قائمة ففي البراءة منها عن
ضمانهم الوالد كذا في تصديره ابرار من عينية كالأمانة لانهم الابانة مدعى عليهم وان كانت
العينية امانة فالبراءة لا تصح ديانة به في انه اذا ظفر امانه كذا في تصديره ابرار من
القاضي دعواه اه البراءة هـ هذا مخلص ما استقدم من هذا المقام ط وقد مناقر بزيادة
وزيادة وهو كلام من يرشدك الى ان قول الشارح معناه الخ محمول على الامانة الا ان قوله
انه صح قضاء فيه انه باطل والحالة هذه فلا تصح لاقضاء او لاديانة بل جعلوا اطلاق قواهم البراءة
عن الاعيان باطلا على هـ هذه الصورة تامل في لو ادعى عبدا عليه في يده فانه كره ثم ابرأه المدعى
عنهم افعه وبغلة دعوى القصب لانه بالانكار صار غاصبا وهل تصح الدعوى به بعد لو قائمة الظاهر
نعم (قوله وقد حقه في شرح الملتقى) انه فلت وقوله لم الابرار عن الاعيان لا يصح معناه
ان العين لا تصير ملكا للمدعي عليه لانه يقي على دعواه بل تسقط في الحكم اذا كان الابرار
مضافا لانه كالم كالم عن بعض الدين فانه انما يبرأ من باقيه في الحكم لافي الديانة أي عن غير
ما في غير الذمة اذ لا يسقط بالانقاط اما القاسم بها فيسقط به والصلح اما اسقاط للباقي أو ابرار
عنه وكلاهما اصح في دين الذمة ولذا لو ظفر به أخذه فهو سائر وبرجندى وغيرهما واما الابرار
عن دعوى الاعيان فصحيح بالاختلاف اه ح لكن قوله لانه يقي على دعواه الخ مخالف لما
نقلناه عن شرح الملتقى آتاهه مدقوله عن دعوى الباقي وفي الخلاصة ابرأك عن هذه الدار
او عن خصومتى فيع او عن دعوى في افعه هذا كله باطل حتى لو ادعى به بعد تصحيح ولو أقام بينة
تقبل اه لكن في قوله لو ادعى بعد تصحيح أي على غير الخاطب كالم عن البصر تامل والحاصل
ان الذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة ان كان الابرار عن اعين على وجه الانشاء فاما ان يكون
عن نفس العين او عن الدعوى بما فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة ان له الدعوى بما
على الخاطب وغيره صحيح من جهة الابرار عن وصف الضمان فالابرار الصادر في المنقول
والعقار ابرار عن الاعيان لا يمنع الدعوى بادواتها على الخاطب ولا غيره فافهم تفهم (قوله
وصح الصلح عن دعوى المال) لانه في معنى البيع فاجازية به جاز حله درر واما كان جواز

وقد حقه في شرح الملتقى
(وصح الصلح عن دعوى
المال مطلقا)

الصلح وهو جواز ما تراءى على أصل وهو وجوب حل الصلح على أقرب مقدم العقود المعهودة
واشباعها مما يمكن مع هذا الصلح لانه محمول على عقد البيع لا اشترا كما في مبادلة المال
بالمال وهي حقيقة البيع وصح عن دعوى المنفعة حلالا على الاجارة وعن دعوى الرق حلالا على
العقود حلالا لا اشترا كما في تعليق المنفعة بعوض في الاول وفي أصل المعنى في الثاني فبرأى في
المطلق ما يبرأ في المطلق به مما يمكن وذكرة صادرة عن الزوج من دعوى المرأة النكاح وفساد
صلح عن دعوى حلال بناء على هذا الأصل أيضا لانه لم يمكن الحل على واحد من العقود
المعهودة ولم يمكن معصية أخرى في كل منها حكمه بفساده نذر (قوله ولو باقرار) بيان لوجه الاطلاق
أي سواء كان باقرار أو سكوت أو انكار وسواء كان بمال أو بمنفعة (قوله وبمنفعة) أي ولو بمنفعة
ويكون بمعنى الاجارة اذا كان عن اقرار (قوله وعن دعوى المنفعة) مسدودا ان يدعى على
الورثة ان الميت أو وصي بخدمته هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية محمولة على انه لو ادعى
استقرار عين والمالك ينكر ثم صالح ليجز اه وفي الاشياء الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى
اجارة كافي المستصحب اه رمي وهذا مخالف لما في البصر تامل (قوله ولو بمنفعة عن جنس آخر)
الاولى التعبير عن كالم عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا
يجوز كافي العيني والزبلي قال السيد الخوئي لكن في الولو الجدية ما يتخالفه حيث قال واذا ادعى
سكنى دار فصاله على سكنى دار أخرى مدة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال
واغما كان كذا لانهم ما يثبتان تخليكا بملك اه أبو السعود وذكره ابن مالك في شرح الوقاية
مخالفا لما ذكر في شرحه على الوجه مع قال في اليه قويسة والموافق لما كتب ما في شرح الجمع
والحاصل ان الجنس احدى علق الربا وباحدى العتير يحرم فذلك المنافع لا يكون الانسية
لحدوثه آتاهه آن فيجتمع مع اتحاد الجنس لامع اختلافه (قوله وعن دعوى الرق وكان عتقا
على مال) مسدودا ان ادعى على مجهول المال انه عبده فصاله المدعى عليه على مال جاز وكان
عتقا بمال مطلقا أي في حق المدعى والمدعى عليه ان كان عن اقرار وفي حق المدعى ان كان عن
سكوت أو انكار ويكون حينئذ قد ادين وقطع بالتصريح في حق المدعى عليه (قوله ويثبت
الولاء) لو وقع الصلح باقرار أي من المدعى عليه وهو العبد (قوله والا) أي وان لم يكن باقرار
بان كان الصلح عن انكار أو سكوت (قوله لا) أي لا يثبت الولاء لانه لم يصدق على انه معتقه بل
ينكر الحق ويدعى انه حر الأصل ومن ادعى ولا ينقص لا يثبت له الا بصدقه يدعى المدعى عليه كما
تقدم في الاقرار (قوله الا بينة) أي الا ان يقيم المدعى البينة بعد ذلك فتقبل بينته في حق
ثبوت الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقية لانه جعل معتقا بالصلح فلا يعود رقية من (قوله
ولا يعود بالبينه الخ) يعني عنه قوله وكان عتقا على مال لان البينة أثبت انه كان رقية اقبل
الصلح وقد وقع الصلح عتقا على مال على ما قدمه فلا وجه لعوده رقية (قوله المدعى) بالبناء
للمجهول وسبأ في آخر الباب استثناء مسئلة وهي قوله الا في الوصى على مال الخ (قوله باخذ
البذل) متعلق بنزل قال الخوئي ولو كان المدعى كاذبا لا يحل له البذل ديانة (قوله نزل باثما)
أي باخذ البذل أي فيما يصلح ان يكون باثما فيه أو مستأجرا أو مؤثرا أو معتقا على مال
أو معتقلا فبالصلح له (قوله عن دعوى الزوج) لو أسقط لفظ الزوج فاضطر قال في الشرح بالالية

ولو باقرار أو بمنفعة (و) من
دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة
عن جنس آخر (و) من
دعوى (الرق) وكان عتقا
على مال (و) يثبت الولاء
لو باقرار والا لا بينة درر
قلت ولا يعود بالبينه
رقية وكذا في كل موضع
أقام بينة بعد الصلح
لا يثبت المدعى لانه
باخذ البذل باختياره نزل
بأثما فلا يثبت (و) من
دعوى الزوج (النكاح)

لو أسقط لفظ الزوج لكان أولى ثم قال وهذا اذا لم تكن ذات زوج لانه لو كان له زوج لم يثبت
 نكاح المدعي فلا يصح الخلع انتهى (قوله على غير من زوجة) أم لو كان له زوج أي ثابت لم يثبت
 نكاح المدعي فلا يصح الخلع شره لالاية قال القهستاني لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح
 وليس عليه المدعة ولا تجديد النكاح من زوجها كافي للمادية وشمل كلامه ما اذا ادعى انها
 زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعى على
 غير من زوجة أما لو ادعى انه تزوجها في حال قيام الزوجية لم يصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم ثبوت
 كونه خلعا وكذا لو لم يصلح له نكاح المدعي عليها كزوج أخت أو أربيع سواء ادعى صلحه أو لا يصح
 حينئذ ولا وجه احصاء صلحه لعدم إمكان كونه خلعا لان الخلع لا يكون الا بعد النكاح الصحيح
 (قوله وكان خلعا) ظاهره انه نقص عدد الطلاق فثبت عليها اطلاقين لو تزوجها بعد ما اذا
 كان عن اقرار فقطاهر وأما اذا كان عن انكار أو سكوت فظاهره انه يزعمه قد بر ط (قوله ولا
 يطيب لوم بطلا) هذا عام في جميع أنواع الصلح كساية والحاصل ان ما يات به لا عن الصلح ان
 كان حجة في دعواه فانه يطيب له فان كان في دعوى المال فانه يدل ماله وان كان في دعوى المذمة
 فانه أجبر ماله وان كان في دعوى الرق فانه يدل العتق وان كان في دعوى النكاح فانه يدل الخلع
 ولو كان مبطلا في دعواه لا يطيب له ما يات به لانه كل مال أخيه بالباطل وهذا عام في كل مسائل
 الصلح (قوله لعدم الدخول) أي اذا كان كذلك في نفس الأمر أو لم يصح دعواه وان دخل
 بها أو اختلى لا يجعل لها الا بعد انقضاء العدة (قوله لم يصح) لانه ان جعل ترك الدعوى منها
 فرقة فلا عوض على الزوج في الفرقة منها كما اذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل فرقة فالحال على
 ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لما لم توجد كانت الدعوى على حالها ابقاء النكاح في زعمها
 فلم يكن شيء يفسد به عوض فكان رشوة أو درر والظاهر انه لا يجوز له التزوج بغيره
 معاملة أم ابن زعمها قال الزبلي وان كانت هي المدعية والزوج ينكر ذكر في بعض نسخ المختصر
 انه لا يجوز له لو جعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوج لا يهبطي العوض في الفرقة اذ لم يلد شيء
 في هذه الفرقة وهي بطلان المال والنفس وان لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما كان عليه
 قبله فتكون على دعواها فلا يكون هذا الصلح مفيدا قطع الخصومة فلا يصار اليه وذكر في بعضها
 انه يجوز لانه يجعل كانه زادها على مهرها ثم خالفها على أصل المهر دون الزيادة فيبطل المهر
 غير الزيادة انتهى قال الجوزي وأطال صاحب غاية البيان في ترجيح عدم الجواز (قوله ويصح
 العدة في دور الباطل) لانه يجعل كانه زاد في مهرها الى آخر ما قد سنا وأقره في غير الافكار وعليه
 اقتصر في البحر فكان فيه اختلاف الصحيح وعبارة الجمع وادعت هي نكاحه فصالحها
 جاز وفيه لم يميز (فائدة) في فروق المحبوبة لو ادعت امرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وانكر
 الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرئه من الدعوى لم يصح ويرجع الزوج عليها والمرأة
 على دعواها ولو ادعى على امرأة نكاحها فجحدت فصالحها على مائة درهم لم تفرق رت صح
 ويلزمه المال ويكون هذا ابتداء عقد به يظهر الفرق بين الاولى والثانية لان في الفصل الاول
 لا يمكن جعله ابتداء عقد وفي الثانية يمكن (قوله الماذون له) أي بالتجارة (قوله عدا) فبديه لانه
 لو كان القتل خطا فظاهر الجواز لانه يملك به مال الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) لانه

على غير من زوجة (وكان
 خلعا) ولا يطيب لوم بطلا
 ويصلح له التزوج له عدم
 الدخول ولو ادعت المرأة
 فصالحها لم يصح وقاية
 ونقابة ودرر وماتت في
 وصحة في المجتبى والاختيار
 وصح العدة في درر
 الباطل (وان قتل العبد
 الماذون له رجلا عدم الم
 يجوز صلحه عنه) لانه
 ليس من تجارته فلم يلزم
 المولى

لم ياذن به وانما اذن له في ما هو من أعمال التجارة وليس هذامتها قال المقدسي فان اجاز له صلح
 عليه والا (قوله ليكن يسقط به القود) لانه صحيح عنه وبين أو اياه المقتول لانه مكلف فيصح
 تصرفه في حق نفسه لافي مال الغير وهو المولى بغير اذنه لان المولى اسقطه بالبدل ولا مانع من
 جانبه وحاصله كافي العناية ان نفس العبد ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ولم يجب
 البديل في حق المولى بل تأخر الى ما بعد العتق لان صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكافا ولم يصح
 في حق المولى فصار كأنه صالحه على بدل مؤجل يؤخذ به بعد العتق (قوله ويؤخذ به) أي
 الماذون المصالح لانه قد اتزم المال وهو مسمى في حال رقة فينظر الى الميسرة وهي تكون بعد
 عتقه (قوله وان قتل عبدا) عبدا فاعل قتل (قوله وصالحه الماذون) على تقدير مضاف أي
 صالح أو اياه يعني اذا كان له الماذون عبدا قتل رجلا لاعداد صلح عنه مولاه الماذون جاز
 وهكذا التصور في غاية البيان فالمراد بالمولى العبد الماذون وهو مولى عبدا فاعل عبدا أو اطلق
 صحة هذا الصلح فتصلح انه صحيح سواء كان على هذا المولى الماذون دين أو لم يكن وسواء كان على
 عبده دين أو لم يكن كافي تكمله الذي وفي التعبير بالمولى عن الماذون عتق فانه عليه عتق
 زاده ووجهه ان المولى انما يطلق على الاستقلال بعد عتقه ورق الماذون قائم فلا يصح اطلاق
 المولى عليه كما أفاده المولى أبو السعود (قوله لانه من تجارته) لان استخلاصه كسراته منح
 لانه باستحقاق القتل كالزائل عن ملكه وهو لو خرج عن ملكه كان له ان يشتره فكذلك ان
 يستخلصه بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يصالح عن نفسه كساي (قوله والمكاتب كالحر)
 أي نظروجه عن يد المولى اذ هو حريدا واكتسابه له مالم يهجر بخلاف الماذون فانه عبد من كل
 وجه وكسبه مولاه وله ان يذمه نفسه على نفسه حيث جاز صلحه عنه اقال في الدرر وله ان
 ادعى أحد رقبته فانه يكون خصما فيه واذا جنى عليه كان الارض له واذا قتل لا تكون رقبته
 للمولى بل لورثته تؤدي منها كفايته ويحكم بصرته في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالحر
 فيجوز صلحه عن نفسه ولا كذلك الماذون ذكره الزبلي انتهى (قوله والصلح عن المصوب)
 أي القبي لانه لو كان مثله لكان له الصلح ان كان من جنس المصوب لا تجوز الزيادة اتفاقا وان
 كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا ابن ملك أي جاز مع اختلاف الجنس (قوله الهالك) فبديه
 لانه لا خلاف في الصلح بالا كثر عند قيامه اذ لا نظر للقيمة حينئذ أصلا ابن ملك (قوله على أكثر
 من قيمته) أي ولو بين فاحش قال في غاية البيان بخلاف الغبن اليه فانه لما دخل تحت تقويم
 المقومين لم يزد ذلك فضلا لا في ربا أي عتقه ما وفيه بقبوله على أكثر من قيمته لانه محل
 اختلاف قال في جامع الفصولين غصب كز برأ وألف درهم فصالح على نصفه فلو كان المصوب
 هالك جاز الصلح ولو قائم الكسب عتقه أو أخفاه وهو مقرر ومنكر جاز قضاء لادبانه ولو حاضر
 برأه لكن غاصبه منكر جاز كذلك ولو وجد المالك يتيمة على رقبته ماله قضى له به والصلح على
 بعض حقه في كسبي أو ورثتي حال قيامه باطل ولو أقر بغصبه وهو ظاهر في يده ويقدروا ملكه على
 قبضه فصالحه على نصفه على أن يبرئه عما بقي جاز قياسا لا استحسانا ولو صالحه في ذلك على ثوب
 ودفعه جاز في الوجوه كلها الذي يكون مشتمرا بالثوب بالمصوب ولو كان المصوب قنا أو عرضا
 فصالح غاصبه ماله على نصفه وهو مقرر من ملكه وغاصبه مقرر ومنكر لم يبرأه صلحه على

ليكن يسقط به القود
 ويؤخذ بالبدل بعد
 عتقه (وان قتل عبدا
 له أي للماذون (رجلا
 عدا وصالحه) الماذون
 عنه جاز) لانه من تجارته
 والمكاتب كالحر (والصلح
 عن المصوب الهالك على
 أكثر من قيمته

نصفه اقراره قيمه بخلاف كيلي او زني اذ يتصور هلالا لبعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب
وقن اه (قوله قبل القضاء بالقيمة) اما بعد القضاء لا يجوز لان الحق انتقل بالقضاء الى القيمة
فبعد الزيادة على القيمة ابو السعود (قوله جائز) عند الامام خلافا لما كان حق المالك في الهالك
لم يقطع ولم يتحول الى القيمة فكان صداع المصوب لانه قيمة فلا يكون اعتياضه باكثر من
قيمة ربا والرائد على المايه يكون في مقابلة المورة الباقية حكاية القيمة وعندهما لا يجوز اذا
كان يقين فاحش لان حقه في القيمة فالرائد عليه ارباوعمل ذلك اذ لم يكن مثليا صولح منه على
منه فانه لا يجوز الزيادة حيث تدون كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا والحاصل ان الامام يقول
ان الضمان يدل عن العين المستعمله فيجوز انما ما بلغ كذا اذا كانت قائمة بقيمة والمصاحبان
يقولان ان القيمة هي الواجبة في ضمان المدة وان لانها هي التي يمكن وجوبها في الزمة دون
العين فيكون الماخوذ ببلان القيمة عند المصاحبين فيزاد عن القيمة يكون ربا ابو السعود
(قوله كصله بمرض) أي سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل أو أكثر وانما ذكره الشارح
هنا مع انه استأنى متناشرا الى ان يحله ما هو ظاهره ان الصلح عن قيم بمرض وان كانت قيمته
أكثر من جاز على هذا الخلاف وليس كذلك بل الصلح على مرض وان كانت قيمته أكثر من قيمة
المصوب جائز اتفاقا مخرج به في السكافي وغيره غاية ما يقال ان مقارنته بمقابلته لمجرد تساويهما
في الصحة عند زيادة البديل من قيمة البديل وان كان أحدهما اختلافا والآخر اتفاقا ثم
لو افرد به المذكور كافي الهداية وكافعل المصنف كان أولى (قوله فلا تقبل الخ) لان بالصالح قد أخذ
بعض حقه واسقط باقيه والساقط لا يعود (قوله ولا رجوع للغاصب على المصوب منه بشئ)
أي سواء كان قبل القضاء بقيمة المصوب أو بعده لعدم ظهور الرابح والعرض بقيمة المصوب
اقتداه لئلا يفيده بخلاف ما لو دفعها من جنس القيمة بعد الضاميم لان تقدير القاضي كتقدير
الشارع فاذا دفع ازيد منه تحقق الربا ان كان من جنس ما قدمه القاضي أو لو قضى بالدرهم
فدفع الناقير أو بالعكس فيجوز أيضا لفقهاء في وهو اتحاد الجلس لكن بشرط القبض في مجلس
الصلح لئلا يفتقر قاعدين بدين يدين اقله الرجح (تبيينات) الصلح على أكثر من مهر المثل جائز
ولو طلقها بعد الدخول أو ماتت لا يجوز الا على قدر مهر المثل لانه يصير عتقا للدين ولم يبق له حكم
المهر ولا لا يجوز الزيادة فيه استهلك انما قضى بالقيمة وانما قبل القبض لم يطل وكذا
لو اطلقها بلا قضاء غصب طوق ذهب خائنا مثقال فضاغ فصالحه على مائة ثم اقر المدعي ان
أحدهما كان له المدعي عليه فالصلح جائز عن الثاني ولا يرجع عليه ولو اقام المدعي بينة على
الالف والدار بعد الصلح كان على حقه في الدار لان المائتين التي أخذها المصاحب من الف والدار
سقط عنه الباقي منها ولو ادعى دارا أو اضافة الحله على ألف ثم برهن على نصف الدار ونصف
الالف لم يكن له من ذلك شئ ولو اقام البينة على ألف درهم ونصف الدار كانت الالف قضا بالالف
وأخضع نصف الدار ولو استوفت الدار من يد المدعي عليه لم يرجع من الالف بشئ لانه يقول الالف
التي قبضت عن التي ادعيت ونحاس الالف والدار درهم والدينار وجهه عدم كون البديل عن
الجميع ان الشراء الواحد لا ينظم الاسقاط والمعلومة ولو اخطأه فربما يجمع حقه فهو صلح
بالجميع (قوله ولو اعتق مومرا عبدا الخ) قيد بالمومر لانه لو كان مومرا لم يجزى العبد في نفسه كما

قبل القضاء بالقيمة جائز
كصله بمرض (فلا تقبل
بينة الغاصب بعده) أي
الصلح على ان قيمته أقل
من الصلح عليه ولا رجوع
للفاصب على المصوب منه
بشئ (لو تصاد فابعدته انما
أقل) بغير (ولو اعتق مومرا
عبدا مشترا كان صلح
المومر) الشر يك على
أكثر من نصف قيمته

في مسكين (قوله لا يجوز لانه مقدور شرعا) قال في الدرر لان القيمة في الحق منصوص عليها
وتقدير الشارع ليس أدنى من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه اه بخلاف ما تقدم لانها
غير منصوص عليها وان صالحه على عرض جاز كيهما كان لانه لا يظهر الفضل عند اختلاف
الجلس عيني (قوله اهدم الربا) لانه قول بصورة صورة على قوله أو قيمة بصورة على قولهما
وعلى كل فلا ربا (قوله وصح في الجناية الممد الخ) مثل ما اذا تعدد القاتل أو انقرض حق لو كانوا
بجامعة فصالح أحدهم على أكثر من قدر الدية جاز وله قتل البقية والصلح معهم لان حق
الفصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل رمي (قوله ولو في نفس مع اقرار)
تفسيره لا إطلاق أي سواء كان العمد في النفس أو مادونها وسواء كان الصلح عن اقرار أو انكار
أو سكوت (قوله باكثر من الدية) أي في النفس (قوله والارض) أي في الاطراف (قوله أو باقل)
أي على أقل وان كان أقل من عشرة دراهم لانه لا وجب له وانما يجب بالقيمة تقديرهما
بخلاف النكاح حيث لا يجوز تسوية مادون العشرة بقيمة لانه مقدور شرعا (قوله اهدم الربا) لان
الواجب فيه الفصاص وهو ايسر حال فلا قيمة في نفسه الربا فلا يطل الفضل اهدم الجفاسة بين
موجب العمد وهو الفصاص والمدفوع من المال (قوله كذلك) أي باكثر من الدية أي مطلقا
في النفس أو الاطراف مع الاقرار أو السكوت أو الانكار (قوله لا تصح الزيادة) أي اعادة القيمة
بالزيادة صحة الخصم ويجعل السقاطا ط واذا لم تصح الزيادة فالصلح صحيح والزيادة غير لازمة كقافي
الدور والشر تبلاية (قوله لان الدية في الخطأ مقدرة) أي شرعا والزيادة عليه تكون بافريطل
الفضل وحقتيرها مائة بعيرا أو مائتا شاة أو مائتا حلة أو ألف دينار أو عشرة آلاف
درهم هزى عن السكافي فلا يجوز الزيادة عليه كما لا يجوز الصلح في دعوى الدين على أكثر من
بنفسه ط قال الرجح وهذا في الدراهم والدنانير ظاهره وانما في الابل فيبني الجواز فقد اقتدر
اه (اقول) سباني فر يما يؤيده فافهم (قوله بغير مقاديرها) أي بغير الذهب والفضة والابل
كان صلح بمرض أو حيوان غير ما ذكره سواء كانت قيمته قدرية أو لا واذا كان الكلام
فيما اذا صلح على أحدهم مقادير الدية المقدمة (قوله بشرط المجلس) أي بشرط القبض في المجلس
اذا كان ما وقع عليه الصلح دين في الزمة وهذا مقيد بما اذا كان الصلح بمكيلي أو موقوف كما قدمه في
الغاية ح بزيادة من ط (قوله لئلا يكون دينان) أي اقرار قاعدين دين وهو الدية بدين وهو ما وقع
عليه الصلح (قوله أحدهما) كالابل مثلا (قوله بصير) بضم الباء وفتح الصاد وكسر الهمزة المشددة
فصل مضارع (قوله بكنس آخر) ولو قضى القاضي بمائة بغيره فالقاتل عتق على أكثر من مائتي
بقرة وهي عند ودفعها جاز لان الحق تعيين فيه بالقضاء فكان غيره من المقادير بكنس آخر فامكن
الجل على المعلومة منع وفي الجوهرة انما جاز ذلك لان قضاء القاضي عين الوجوب في الابل
فاذا صلح على البقرة فالبقرة لا تبيست من حقه ويبيع الابل له بالبقرة جاز اذا صلح عن
الابل بشئ من المكيل والموزون فموجب دفعه عوض دينان بدين فلا يجوز وان صلح عن الابل
على مثل قيمة الابل أو أكثر مما يتعين فيه جاز لان الزيادة غير معتقة وان كان لا يتعين
فيها لانه صلح على أكثر من المصدق اه وقوله على أكثر الظاهر لانه بالاقبل كذلك
بالاولى قاله أبو الطيب (قوله قد) لان هذا صلح من مال فيكون تقدير الصلح عن سائر الديون

لا يجوز (لا قيمة شرعا
قبضت الفضل اتفاقا
(كالصلح في) المسئلة
(الاولى) على أكثر من
قيمة المصوب (بعد
القضاء بالقيمة) فانه لا يجوز
لان تقدير القاضي كالشارع
(وكذا لو صلح بمرض
صحيح وان كانت القيمة أكثر
من قيمة المصوب تلف)
اهدم الربا (و) صلح (في)
الجناية (العمد) مطلقا
ولو في نفس مع اقرار
(باكثر من الدية والارض)
أو باقل اهدم الربا (وفي
الخطأ) كذلك (لا) تصح
الزيادة لان الدية في الخطأ
مقدرة حتى لو صلح
بغير مقاديرها صلح كيهما
كان بشرط المجلس لئلا
يكون دينان بدين وتعيين
القاضي أحدهما بصير غيره
بكنس آخر ولو صلح على
خمس مائة فماتت الدية في
الخطأ

(قوله ويصدق القود) أي في العمد أي مجازا نسمى نحو خير يعني بصير الصالح القاصد فيما
 يوجب القود عنه وكذا في خنزير أو حرك في الهندية وهذا بخلاف ما إذا مد بالبهالة
 قال في المنع في الكلام على العمد ثم إذا صدقت التسمية في الصالح كما إذا صالغ على دابة أو ثوب غير
 معين يجب الدية لأن الولي لم يرض بسقوط حقه مجازا فيصاري وجوبه الأصلي بخلاف ما إذا
 لم يسم شيئا أو في الخمر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا أي من أن القصاص إنما يقوم
 بالثقة وإيم ولم يوجد وفي قوله فيصاري وجوبه الأصلي نظرا لأنه القصاص لا الدية وبه دخل طور
 ذلك بالذهن رأيت سري الدين بن عبد الله ط (قوله بالصالح عن دم هـ) محله ما إذا صدق الوكيل من
 الجاني (قوله أو على) فتصح المقت أو عن بدل على (قوله يدعيه على آخر) تبع الشارح في هذا
 المصنف في شرحه وفي العبارة قلب والمواب يدعيه عليه آخر لما علمت أن الوكيل من طرف
 المدعي عليه والأفاذا كان مدعى على آخر فيسأل من يصالحه على بعضه كيف يقال البذل
 يلزم الموكل مع أنه هنا أخذ البذل لادافعه ويدل عليه قوله لا في لزوم بدله الموكل وبعبارة الدرر
 هكذا وليس فيها كلمة على وبعبارة السكتز ومن وكل رجلا بالصالح الوكيل لم يلزم الوكيل
 ما صالغ عليه وهي أحسن ولو حذف كلمة على آخر كما صنع في الدرر لم من هذا إلا أن تحمل
 عبارة هنا على ما ذكرنا بأن يقال أو على بعض دين يدعيه آخر عليه فتأمل قال الشنقي لأن هذا
 الصلح إسقاط محض فكان الوكيل فيه سقيرا ومعه ما لا يكون البذل عليه كالوكيل بالنكاح
 إلا أن يضعه فانه حينئذ يؤخذ به ضمانه لانه قد الصالح اه (قوله من وكيل وموزون) هكذا
 قديم هذا القيد في الدرر وتبعه الشارح إلا أن عبارة الدرر بلفظ أو الواو يعني أو أي سواء كان
 ديناهم بحسب الأصل أو بحسب التقدير قال أبو الطيب إن كان المراد من وكيل وموزون أن
 من ياتيه الدين فلا حاجة إلى اشتراط أن يكون الدين بدل المسكيل والموزون لأن الدين لا يكون
 إلا أحدهما إلا أن الاعيان لا تكون ديونا اه وبه ظهر قول بعض الأفاضل هل مثله المعدود
 المتقارب والمذروع إذا بين طوله وعرضه وصفته فانهم قالوا لا يجوز فيه حينئذ السلم ويصح ثبوته
 في النعمة براجع اه فتأمل (قوله لزوم بدله الموكل) هذا ظاهر فيما إذا كان الوكيل من طرف
 الجاني ولا يظهر إذا كان من طرف الولي لانه أخذ فكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب
 الدين إذا كان الموكل هو المدعي لأن الموكل مدع فكيف يلزمه وأطلق في لزومه الموكل فتعمل
 الصلح بقسامه الثلاثة وبه صرح العيني (قوله لانه إسقاط) أي القود عن القاتل وبعض
 الدين عن المدعي عليه (قوله فيؤخذ بضمانه) أي ويرجع على الموكل به وكذا الصلح في الخلع
 وكذا يرجع في الصورة التالية اه هذه كافي المقدسي وفي النكاح لا يرجع لأن الأمر بالصالح عنه
 أمر بالاداء عنه ليعيد الأمر فأنته إذا الصلح عنه جائز بالأمر بخلاف النكاح لانه لا يرد عليه
 من الاجنبي والأمر بالخلع كالأمر بالصالح حتى يرجع على الأمر من وادي عنه زيلعي قال
 عبيد السلام قوله إلا أن يضعه أي يكفل الوكيل البذل وإن يضيف العقد إلى نفسه وإلى مال
 نفسه اه وهذا كله فيما إذا كان الصلح عن دم العمد كما ذكره المصنف عن إقرار أو سكوت أو
 إنكار أو فيما لا يعمل على المعاوضة كالصلح على بعض الدين كما ذكره المصنف أيضا لانه إسقاط
 فكان الوكيل سقيرا لا يلزمه شيء إلا بالتزام وأما فيما يعمل على المعاوضة فسيذكره بقوله

ويصدق القود لعدم ما يرجع
 إليه اختيار (وكل) زيد
 (عمر) بالصالح عن دم هـ
 أو على بعض دين يدعيه
 على آخر من (وكيل)
 وموزون (لزم بدله الموكل)
 لانه إسقاط فكان الوكيل
 سقيرا (إلا أن يضعه الوكيل)
 فيؤخذ بضمانه (كما)
 لو وقع الصلح (من الوكيل)
 (من مال يعمل عن إقرار)

الآتي

الآتي هنا كما إذا وقع عن مال يعمل الخ (قوله فيلزم الوكيل) أي ثم يرجع به على الموكل كما هو
 قريبا لأن الوكيل أصل في المعاوضات المالية فتخرج الحقوق إليه مدون الموكل في مطالب
 هو بالعوض دون الموكل عيني (قوله لانه حينئذ كبيع) أي والحقوق في عقد البيع ترجع إلى
 المباشرة فكذا فيما إذا كان بمنزلة فيلزم الوكيل ما صالغ عليه ثم يرجع به على الموكل ومقتضى
 الإطلاق أنه يرجع وإن لم تكن الكفالة بأمر الموكل كما صرح به عند قوله الآتي بأمره (قوله
 مطلقا) سواء كان عن مال يعمل أو لا وسواء كان في دم هـ أو دين أو غيرهما وهذا انما يظهر في
 جانب المدعي عليه إذ هو في جانبه فدعوى بين وقطع نزاع وهذا انما يعود إلى الموكل لا إلى الوكيل
 (قوله صالغ عنه) أي عن المدعي عليه فضولي الخ هذا فيما إذا أضاف العقد إلى المصالح عنه
 لما في آخر تصرفات الفضولي من جامع الفصولين ف الفضولي إذا أضاف العقد إلى نفسه
 يلزمه البذل وإن لم يضعه ولم يصفه إلى مال نفسه ولا إلى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير انتهى
 قال الزيلعي وهذا مقرر وض في المصالح على المعاوضة كدعوى القصاص وأخواته أما إذا
 كان عن معاوضة فضولي على الفضولي إذا كان شرعا عن إقرار (قوله بالأمر) قيد به لانه
 لو كان بأمره فلا يلزم المدعي عليه وبعبارة البذل إلا في صورة الضمان فالبذل على المصالح
 عند الإمام الحلواني وذ كر شيخ الإسلام انه عليه وعلى المدعي عليه أيضا فيطالب المدعي به
 أبه ما شاء فهو الثاني عن المصنف (قوله صرح أن ضمن المال) لأن المصالح للمدعي عليه البراءة وفي
 مثله يستوى المدعي عليه والاجنبي لانه لا يسلم للمدعي عليه شيء كالاقتسام لم للاجنبي والمقصود
 من هذا الصلح رضا صاحب الحق لأرضاء المدعي عليه إذ لا حظ له فيه والمدعي بقدر الصلح فيما
 لا معاوضة فيه غير أنه لم يرض بسقوط حقه مجازا فإذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح انتهى
 (قوله أو أضاف الصلح) أي البذل الذي وقع عليه الصلح (قوله إلى ماله) بأن يقول صاحب الحق
 على ألف من مالي أو على عبيدي فلان لأن الإضافة إلى نفسه التزام منه للتسليم إلى المدعي وهو
 قادر على ذلك فيلزمه تسليمه (قوله أو قال على هذا) أي وأشار إلى نقد أو عين وانما صح فيه لأن
 المعروف المشار إليه كما أضاف إلى نفسه لانه تعين التسليم إليه بشرط أن يكون ملكه فتم به
 الصلح (قوله أو كذا) أشار به إلى الصورة الرابعة وهي صورة الإطلاق بأن قال على ألف (قوله
 وسلم المال) أي في الأخير وهي الصورة الرابعة (قوله صرح) مكررا في المتن وانما صح لانه بالتسليم
 حقيقة ثم وضاه فصار فوق الضمان والإضافة إلى نفسه قال في الدرر أما الأول فلان المصالح
 للمدعي عليه البراءة وفي حقه ما لا يجني والمدعي عليه سواء ويجوز أن يكون الفضولي أصلا
 إذا ضمن كانه فضولي للذاع إذا ضمن البذل وأما الثاني فلانه إذا أضافه إلى نفسه فقد التزم تسليمه
 فصع الصلح وأما الثالث فلانه إذا ضمنه للتسليم فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد
 تاما بقبوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعي فوق دلالة الضمان والإضافة إلى
 نفسه على رضاه اه باختصار (قوله وضاه متبرعا في الشكل) أي في أربع صور الفضولي
 المارة آتيا هي ما إذا ضمن المال وما إذا أضاف الصلح إلى ماله وما إذا قال صاحب الحق عنه بالف
 ولم يزد وسألها وما إذا قال على التي هذه أو عبيدي هذا ولم يفلأستحق العوض في الوجوه التي
 تقدمت أو وجد زيوفا أو مستوقا لم يرجع المصالح لانه متبرع التزم تسليم شيء معين ولم يلزم

فيلزم الوكيل لانه حينئذ
 كبيع (أما إذا كان عن
 إنكار لا يلزم الوكيل مطلقا
 بغير رد (صلح عنه)
 فضولي (بلا امر صرح أن
 ضمن المال أو أضاف)
 الصلح (إلى ماله أو قال
 على هذا أو كذا وسلم)
 المال صرح وصار متبرعا في
 الشكل

الايضا من غير فلا يلزمه شي آخر. لكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض بقوله حقه - مجازا الا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صار في ثبوتها ولو امتنع عن التسليم بغير عليه زبلي (قوله الا اذا من بامر) ثم يرجع على المصالح منه ان كان المصالح بغير امره برأيه فتتبع الضمان اتفاقا وفيه الامر بالمصالح والاطلاع امر بالضممان لعدم توقفهما على الامر فيصرف الامر الى اثبات حق الرجوع بخلاف الامر بقضاء الدين انتهى (أقول) لم يظهر الفرق قائل (قوله عزى زاده) لم أجده فيه فليراجع (قوله والابطل في الصورة الرابعة) الاولى ترك هذا القيد وابقا على الامر مومنان يقولوا لا يكن كذلك أي ان لم يضمن ولم يصف ولم يشتر ولم يسلم أو يقولوا لا يوجد في كل من الصور الاربعه فهو موقوف لانه لم يسلم للمدعي عوض فلو سقط حقه مجازا لعدم رضامان اجازته المدعي عليه جازولزمه المشروط لا التزامه باختباره وان رده بطل لان المصالح لا ولا يملكه على المطالب فلا ينفذ عليه تصرفه ومن جعل الصور اربع جعل الرابعة بشقي هو التسليم وهذه صورة واحدة كالزبلي وبعضهم جعلها خمسة باعتبار التسليم صورة وعدمه اخرى وهذه الصورة الخامسة مكررة بين الجواز والابطال لان وجه الخصم كافي للدران الفضولي اما ان يضمن المال أولا فان لم يضمن فاما ان يصف الى ماله أولا فان لم يصفه فاما ان يشتر الى نفسه أو عرض أولا فان لم يشتر فاما ان يسلم العرض أولا فالصالح جائز في الموجه كاه الا لاخير فهو ما اذا لم يضمن البطل ولم يصفه الى ماله ولم يشتر اليه ولم يسلم الى المدعي حيث لا يحكم بجواز بطل يكون موقوفا على الاجازة اذ لم يسلم للمدعي عوض انتهى وجعل الزبلي الصور اربع والحق المشار بالخصاف أقول لكن غير الصورة المذكورة لا يتوقف على الاجازة فحينئذ لا يتوجه على المصالح اقل من نأمل (قوله ولزمه البطل) المشروط لا التزامه باختباره (قوله والابطال) لان المصالح لا ولا يملكه على المطالب فلا ينفذ عليه تصرفه (قوله والاطلاع) أي اذا صدر من فضولي عن المراتييد فان ضمه أو اضافته الى مال نفسه أو اشاركه وزمته وكان متبرعا وان أطلق ان لم يصح والوقوف على اجازتها قال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب اطلاع الانف المشار اليه أو العبد المشار اليه مثل الانف المتبرك حتى جعل القبول الى المرأة انتهى (قوله من الاحكام الخمسة) التي خامسها قوله والابطال والتي خامسها قوله والانه موقوف به بقوله أو على هذا ويؤيده قول شارح سابق في الصورة الرابعة والاولى في التعبير ان يقول والاطلاع في جميع ما ذكرنا من الاحكام في الصور الخمسة كالمصالح لانه ليس لنا الاحكام وهذه الجواز في الصور الاربع وعدمه في الخامسة فتأمل (قوله ادعى رقبية ارض) أطلق فيه نعم الرقبية من نفسه وغيره (قوله ولا ينفذ له) مفهومه انه اذا وجد البيعة لا يجوز المصالح لانه لا مصلحة فيه ولا نظر ليكون البيعة قد تردوا القاضي قد لا يبعد (قوله وطالبه) أي للمدعي ولم يذكر هل يطيب للمدعي عليه الارض اذا كان المدعي صادقا والظاهر ان لا يطيب (قوله لو صادقا في دعواه) فيه انه لو كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انم اوقف وبطل الوقت حرام فليكن من غير مسوغ فاخذت مجرد بشوة كيف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه انما اخذه ليكلف دعواه لا لابطال رقبية وعسى أن يوجد مدعي آخر ط لكان أطلق في وقف الحامدية

الا اذا من بامر - زاده (والا) يسلم في الصورة الرابعة (فهو موقوف فان اجازته المدعي عليه جاز (ولزمه) البطل (والا بطل والاطلاع في جميع ما ذكرنا من الاحكام) الخمسة (كالمصالح ادعى رقبية ارض ولا ينفذ له فصالحه المتبرك لقطع الخصومة جاز وطالبه) البطل (لو صادقا في دعواه وقيل) قائله صاحب الاجناس (لا) يطيب لانه يسع معنى

الجواب بانه لا يصح قال لان المصالح باخذ بدل المصالح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمعارضة وهذا لا يكون في لوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فهو هذا ان كان الوقف ثابتا فالاستبعاد له لا يجوز ولا ينفذ هذا ما اخذ به المصالح لانه حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في - واهر الفتاوى اه ثم نقل السامدي ما هاهنا ثم قال فتأمل (أقول) تأمل انه فوجدت ان المصالح في الوقف والحالة هذه بترد المصالح - وابه من جواز استبعاد له اذا وقع في يد غاصب انم يلزم ان يجعله حقيقا بدل الموقوف اما اذا كان من اهل الاستعاقاق لوقف واخذ ما اخذه بالمصلحة عوضا عن حقه في الغلة طاب له ذلك ما لم يتجاوز عن قدر استعاقاقه منه تأمل وانظر ما تقدم في باب البيع القادم عن النهر عند قوله بخلاف بيع قن ذم الى مدبر (قوله ويسع الوقف لا يصح) الظاهر انه من قال يطيب له اي يطيب له الاخذ ويحمله كالموقوف فالحجزه عن تحصيل الوقف بقية - د البيعة ومن قال لا يطيب له اراد لا يطيب له التصرف فيه لانه بدل الوقف في زعمه فيكون له حكم الوقف تأمل (قوله فاشترط بطل) الخو ادعى دارا فانه ذكر ذوا اليد فصالحه على ألف على ان يسلم الدار لذي اليد ثم يرهن ذوا اليد على صلح قبله فالمصالح الاول ماض والثاني باطل حوى وهذا اذا كان المصالح على سبيل الاقطاع اما اذا كان المصالح على عوض ثم اصطلح على عوض آخر فاشترط هو الجواز في نسخ لاول كالبيع مع نور العين عن الخلاصة وكذا نقله البيري عن الخلاصة عن المتقي قاتل لكن استظهر سيدي لوالد رحمه الله تعالى ان المصالح على سبيل الاقطاع يعني الابراهم بطلان الثاني ظاهر ولكنه به بعد الارادة هنا فاما سبب حل المصالح على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان يمثل الموضع الاول بقدر رتبة قوله كالبيع وعليه فظاهر ان حكمه كالبيع في التفصيل المار فيه كما ذكر في اول البيوع (قوله وكذا النكاح - النكاح) فلا يلزمه الا المهر الاول ولا ينفذ في العقد الاول اذا النكاح لا يحل الفسخ والمصلحة ذات خلاف فقه - ل يجب التسمية الثانية وقيل كل من ما قال في جامع الفتاوى تزوج امرأه بالف ثم تزوجها بالدين فالمرأة فان وقيل ألف وفي الثانية تزوج على مهر مع - لوم ثم تزوج على آخر فثبت التسمية ان في الاصح حوى (قوله والحالة بعد الحوالة) أي اذا صدرت حوالة على شخص فقبلها ثم اذا صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة لان الدين ثبت في ذمة الاول بالحوالة عليه فلا ينفذ في الحوالة الثانية على غير كما ذكره ط واستفاد منه ان الحال عليه في الثانية غير في الاولى وبه صرح في الاشياء بقوله الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانما نقل فلا يصح ان كافي التنقيح قال الحوى وهذا يخرج المسئلة عن كونها من جزئيات القواعد اذ المتبادر من تجديد عقد البيع تجديد بالنسبة الى البيع الاول بعينه والمشتري الاول بعينه وكذا الكلام في المصالح بعد المصالح والكفالة بعد الكفالة ووزانه في الحوالة اتحاد الحال عليه والحال به في الحوالة التي زعموا حيث لا يفتن قوله لانما نقل فلا يصح ان يفتن في أن تصح الحوالة الثانية وتكون تأكد الاولى على طبق الكفالة فقد برز ذلك اه وعابه فاما سبب في صورة المسئلة بان يقال بان كان له على آخر ألف فاحل عليه بمخصا ثم أحال عليه بمخصا آخر أو كان قد قدم بان أحال زيد عرابية على بكر حوالة صحيحة ثم أحالها على بشر لا تصح الحوالة الثانية لان الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة وصحبت فرغت ذمة الحبيب في كيف يصح ان يصحل مرة ثانية

ويسع الوقف لا يصح (كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح - النكاح والحالة بعد الحوالة

ثم لو تفاصلا الحالة الاولى صحت النية (قوله والعلم بعد الشراء) بعد ما اشترى المصالح عنه (أقول) فيه انه تكون الدعوى حينئذ فاسدة والعلم بعد الدعوى الفاسدة صحيح تامل وصورتها اذا اشترى شخص دارا مثلا من آخر ثم ادعى المشتري على البائع ان الدار ملكه المصلحة البائع فهو هذا العلم باطل لتناقضه فان اقدمه على الشراء منه دليل أم لا كان البائع ثم الدعوى والعلم بعد هذا تناقضه قال في جامع الفصولين ولو كان الشراء بعد العلم فالشراء صحيح والعلم باطل اهـ (قوله الا في ثلاث مذكورة في بيع الاشياء المكفالة) أي لزيادة التوفيق ولو أخذ منه كفيلا ثم أخذ منه كفيلا آخر صحيح ولا يبرأ الاول بكفالة لثاني كافي الثانية (قوله والشراء) أي يصح بعد الشراء ويبيطل الاول أطلقه في جامع الفصولين وقيد في القضية بان يكون الثاني أكثر من الاول أو أقل أو يجنس آخر والا فلا يصح اشتباه وفي البحر وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الاول ان كان الثاني بآثر من الاول أو انقضى وان كان مثله لم ينفسخ الاول انتهى قال في الترخاينة قال بعدت عبيدي هـ ذابا بآثر درهم بعته بآثر درهمين فاشترى قبلت ينصرف الى الإيجاب الثاني ويكون بيعا بآثر دينار ولو قال بعته بآثر درهمين فاشترى قبلت ينصرف الى الإيجاب الثاني ويكون دينار في الجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت منه قد الثاني وينفسخ الاول وكذا لو باعه بجنس الثمن الاول بافل أو باكثر فخره وان يبعه منه عشرة ثم باعه بقبعة أو بأحد عشر فأباع بعشرة لا ينفسخ الثاني ويبي في الاول بحاله هـ فهذه امثلة لذكر الإيجاب فقط ومثال لذكر انعقد (قوله والاجارة) أي بعد الاجارة من المستاجر الاول فالثانية فصح للادوي كافي البرازية قال في البحر ويقتضي ان المدة اذا انقضت فيها وانما اتحاد الاجران لا تنص الثانية كالمبيع وزاد في الفصولين الشراء بعد العلم فانه يجوز وبطل العلم (قوله عن انكار) نخاصه لان ما ذكره لا ينافي عنه لاقترار قال في جامع الفصولين ادعى عليه ثوبا فانكر ثم برهن ان المدعى أقرب قبل العلم انه ليس له لا يقبل وقد العلم والقضاء لاقتداء العيين ولو برهن انه أقرب بعد العلم ان الثوب لم يكن له بطل العلم لان المدعى باقراره هـ فاذعم انه أخذ بطل العلم بغير حق بخلاف اقراره قبل العلم لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل العلم ذكره الهوى (قوله) فالعلم ماض على العصة ولا تقبل البيعة لاحتمال انه ثبت له حق به هـ هذا الاقرار بخلاف المسئلة الثانية فانه اقرار من المدعى انه يبطل في دعواه وذكر الشرع لا في رسالة الابراهم عن هشام عن محمد في توجبه المسئلة انه انما صالحه على اعتبار انه قدى بيمينه بالصالح واقتداء العيين بالمال جائز فكان اقدمه على العلم اعترافه بيمينه بصحة العلم في دعواه بعد ذلك انه لم ينع العلم صار متناقضا والمناقضة تنع مع صحة الدعوى وأفادته دليل الثانية فهو ما ذكرنا صورة ذلك ادعى ثوبا فانكر فصالح على شئ ثم أقام البيعة ان المدعى قال قبل العلم انه لاحق في هذا الثوب لا تقبل بينته ويكون العلم والقضاء ماضيين لانه اقتدى للعين حيث وقع عن انكار فلا ينقض أقامه بعض الفضلاء (قوله بطل العلم) لانه باقراره هـ فاذعم انه أخذ بعد العلم بغير حق بخلاف اقراره قبل العلم لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل العلم والحاصل ان عدم قول بينته في الاولى مانع من التناقض لان التناقض يمنع قبول البيعة لا الاقرار بخلاف

والعلم بعد الشراء
والاصل ان كل عقد أعيد
قاله الى باطل الا في ثلاث
مذكورة في بيع الاشياء
المكفالة والشراء والاجارة
فلمراجع (أقام) المدعى
عليه (بينه بعد العلم عن
انكاره ان المدعى قال قبله)
قبل العلم (ليس لي قبل
فلان حق فالعلم ملصق)
على العصة (ولو قال) المدعى
(بعده ما كان لي قبله) قبل
المدعى عليه (حق بطل)
العلم بغير

الثانية لانه لم يظهر وجه التناقض لان العلم ليس اعترافا بالملك كما صرحوا به فانه يكون عن قرار وسكوت وانكار (قوله قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية) نصه وفي العمادية ادعى فانكر فمصلحة ثم ظهر به انه ان لا ينافي عليه بطل العلم اهـ أقول يجب ان يقيد قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل العلم لما تقدم من مسئلة التخصيص بصرح مولانا في بحر ح ولا يقتضي ان علمه ماضى العلم على العصة في مسئلة التناقض فعدم قبول الشئ مادة لم ينافي من التناقض فلم يظهر حينئذ ان لا ينافي عليه فلم تشعها عبارة العمادية فانهم أقامه سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) ليكن ليس هذا من التناقض المردود لانه يدعى امر كان خفيا عليه وهو اقرار المدعى بعدم حقه في المدعى قبل العلم ولو كانت العلة ما ذكرها لم يصحت في الثانية أيضا لانه متناقض فصح به اقدمه على العلم والعلة الصحيحة في ذلك انه ان ثبت انه قال ذلك قبل العلم لا يكون مانع من صحة العلم لاحتمال حصول حق له بعد ذلك قبل العلم وفي الثانية لا يحتمل قال في الخلاصة من آخر الدعوى لو استعاض من آخر دابة فهلكت فانكر وبالدابة الاعارة فصالحه المستعير على مال جاز فلو أقام المستعير بينة بعد ذلك على اعارية قبيات يمينته وبطل العلم اهـ أي ان ظهوره ان لا ينافي والله أعلم وفي البرازية أيضا ما يفيد ان المراد بالظاهر ولا من طريق إقامة المصالح البيعة أنه لا تقبل ما فيه من التناقض وانص عبارته في كتاب الدعوى من نوع في العلم وفي المتن ادعى ثوبا أو صالح ثم برهن المدعى عليه على اقراره المدعى انه لاحق له فيه ان على اقراره قبل العلم فالعلم صحيح وان بعد العلم بطل العلم وان لم العلم وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل العلم يبطل العلم وعلمه بالاقرار السابق كافتقاره بعد العلم هـ هذا اذا تقدم الاقرار بالملك بان قال لاحق لي بيمينته لم يبرأ ثم قال انه ميراث لي عن أبي فاما غيره اذا ادعى ملكا لا بيمينته الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال في بالشراء أو بالهبة لا يبطل اهـ (قوله ثم نقل) أي المصنف (قوله عن دعوى البرازية) عبارته عن المتن ادعى ثوبا أو صالح ثم برهن المدعى عليه على اقراره المدعى انه لاحق له فيه ان على اقراره قبل العلم فالعلم صحيح وان بعد العلم بطل العلم وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل العلم يبطل العلم وعلمه بالاقرار السابق كافتقاره بعد العلم هـ هذا اذا تقدم الاقرار بالملك بان قال لاحق لي عن أبي ثم قال لاحق لي من هـ هذه الجهة فاما اذا ادعى ملكا لا بيمينته الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال في بالشراء أو بالهبة لا يبطل اهـ فظهر ان مراده انه لو قال بعد العلم لاحق لي قبل المدعى انما يبطل العلم اذا أطلق اما اذا عين بان قال لاحق لي من جهة الارث مثلا فقبله قد بطل العلم فقال انه حق بيمينته الشراء مثلا بطل العلم صحها على حاله وان علم الحاكم غير معتبر الا على المقتضى به (قوله فيصير) مانق له عن البرازية (أقول) لا يحتاج الى تحرير لان ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا تقدم الاقرار بيمينته عدم صحة العلم اذا أقر المدعى ولا اشكال فيه واعلم ان تحرير ما قاله المصنف من تعييد طاق العمادية فانه غير ظاهر كما علمت والله تعالى أعلم (فرع) ذكر المصنف عن آخر الدعوى من الخلاصة لو ادعى انه استعاض دابة فلان وهلكت عنده فانكر المالك الاعارة وأراد النضيم فصالحه مدعى العارية على مال ثم أقام بينة على العارية قبلت يمينته وبطل

قال المصنف وهو مقيد
لاطلاق العمادية ثم نقل عن
دعوى البرازية انه لو ادعى
المالك بيمينته أخرى لم يبطل
فيصير (والعلم

الصلح (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله عن الباطلة)
 كدعوى خروخ من من - لم (قوله وانما لا يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلا
 في الباطلة ما لا يمكن تصحيحها كالوادي انما امة فقالت انا حرة الاصل فصالحها عنه فهو
 جائز وان اقامت بيعة على انها حرة الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور
 حرية الاصل وهو مثال الدعوى التي يمكن تصحيحها لو اقامت بيعة انما كانت امة فلان اعتقها
 عام اول وهو يملكها بعد ما ادعى شخص انما امة اي وصالحها الا بطل الصلح لانه يمكن تصحيح
 دعوى المدعي وقت الصلح بان يقول ان فلانا الذي امة كان غصبك مني حتى لو اقام بيعة على
 هذه الدعوى سمع مدعي وقوله هنا وهو يملكها بجهة حالية ط (اقول) رشادة الشهود
 انه اعتقها وهو يملكها لا تنافي ذلك لانهم ان يشهدوا بالمال له بظاهر اليد تأمل ومن
 الباطلة الصلح عن دعوى - مدعي عن دعوى اجرة نائمة او مغبية او توريج مكرم اه وعلم ان
 قوله قالت انا حرة الاصل اي وبرهنت عليه بدليل ما قال به مظهر وحرية الاصل فان الظهور
 بالبيعة وبدليل ما قال في مقابلتها لو اقامت بيعة انما كانت الخ وقول صاحب الاشياء وهو
 توفيق واجب قال محبة في شرح الوفاية لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة انه هل يشترط
 صحة الصلح صحة الدعوى ام لا فيه من الناس ينولون يشترط ولكن - اذا غير صحيح لانه اذا
 ادعى - فاسحة ولا في داره وخلق على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا
 شك ان دعوى الحق لجهول دعوى غير صحيحة وفي الخيرة الحق مسائل تؤيد ما قلناه قال
 الشيخ محمد في معين المتي اذ علمت - اذ علمت ان الصحيح - م اشترط صحة الدعوى لصحة
 الصلح وعليه فلا يحتاج الى التوفيق اه (اقول) انما يصح الصلح في المسئلة التي استقر عليها
 صدر الشريعة لان الدعوى فيها يمكن تصحيحها بتعيين الحق في الجهول وقت الصلح على ان
 دعوى ان الصحيح عدم اشترط صحة الدعوى مطلقا سواء امكن تصحيح الدعوى ام لا فمذوع
 لما في الفتاوى البرازية والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارج ان الصلح عن دعوى فاسدة
 لا يمكن تصحيحها الا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اترك ذكر الحدا وغلط في احد الحداود
 يصح وفي مجمع الفتاوى - مثل شيخ الاسلام ابو الحسن عن الصلح عن انكار به مدعوى
 فاسدة هل هو صحيح ام لا قال لا ولا بد ان تكون صحيحة اه وقد ذكرنا ان قوله فلا
 يحتاج الى التوفيق من عدم التوفيق ذكره الجوى وحيث - فلا بد من التوفيق فليجوز
 (قوله وسر في الاشياء) هذا التحريم غير محذور الرمي وغيره بما في البرازية والذي استقر
 عليه فتوى ائمة خوارج ان الصلح عن دعوى الخ وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت انه الذي
 اعتقده صدر الشريعة وغيره فانه كان عليه المأقول (قوله فليحفظ) أقول عبارة الاشياء
 الصلح عن انكار به مدعوى فاسدة فانه كما في التفتية ولكن في الهداية في مسائل شتى
 من انقضاء ان الصلح عن انكار جاز به مدعوى مجهول فليحفظ ويحتمل على فسادها
 بسبب منافضة المدعي لا ترك شرط المدعي كما ذكره وهو توفيق واجب فيقال ان في
 كذا والله تعالى اعلم اه قال الجوى وعليه لا يظهر اه هذا الحق لفائدة لان صاحب الهداية
 صرح بجواز الصلح فيها سواء كان فسادها بسبب المناقضة او ترك شرط الدعوى

عن الدعوى الفاسدة
 يصح وعن الباطلة لا
 وانما لا يمكن تصحيحها
 بسر في الاشياء ان
 الصلح عن انكار به
 دعوى فاسدة فانه لا في
 دعوى مجهول فليحفظ

فاذا صح الصلح مع فسادها بسبب كان خالف ما في الفتية فتأمل قال الرمي وغيره ما مر
 في الاشياء غير محذور كاعتقده آتفا (قوله وقيل اشترط صحة الدعوى) تطويل من غير
 فائدة فلا قول وقيل يصح مطلقا كان او صح وقد علمت المتي به (قوله كما اعتقده صدر الشريعة
 آخر الباب) قد علمت ما فيه من الظهور وقد علمت عبارة وان المتبادر انه اراد انما لا بد من
 التوفيق لانه يمكن تصحيحها بتعيين الحق في الجهول الخ قال الرمي في حاشيته على المخ بعد نقل عبارته
 أقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفاضة اذ لا وجه لصحة الصلح عنها كما صلح عن
 دعوى - مدعي بوجه - وان اجرة النائمة والمغبية ودعوى الضمان على الراعي
 الخاص او المشتك اذ قال اه كاه الله - بيع او سرقت فصالحها بغير العلم على دراهم معلومة
 لا يجوز على قول أبي حنيفة كما في النخبة فتأمل المصنف المتق - م في كتابه معين المتي كما قد علمناه
 قريبا الصحيح عدم اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح فيه نظر لانه ان اراد بعدم الصحة ما يشهد
 البطل فهو باطل وان اراد به الفاسدة فقد قدمه فتأمل اه وكذا ذكر في حاشيته على
 القصارين نقلا عن المصنف به - ذكر عبارة صدر الشريعة قال ما نضه نقد افاد ان القول
 باشترط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه (قوله كما مر فراجعه) أي في باب الاستحقاق
 عند قوله ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دائر وخلق على شيء معين واستحقاقه منها الجواز
 دعواه فيما بقي ولو استحق كما مر كل العوض لدخول المدعي في الحق واستحقاقه منه أي
 من جواب المسئلة امر ان احدهما صحة الصلح عن مجهول على ما علم لان جهالة الساقط
 لا تنفي الى المنازعة وانما في عدم اشترط صحة الدعوى لصحة طهالة المدعي به حتى لو مر
 لم يقبل ما يدعي اقرار به اه والحاصل ان ما استدله به صدر الشريعة من انه اذا ادعى حذا
 مجهولا في داره وخلق على شيء يصح الصلح لا يقيد الاطلاق بل انما يصح الصلح فيه لان الدعوى
 يمكن تصحيحها بتعيين الحق في الجهول وقت الصلح ومع هذا فقد علمت المتي به مما استقر عليه
 فتوى ائمة خوارج من ان الصلح اذا كان عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح وان امكن
 تصحيحها يصح - هذا غايه ما حقه المشرك فاعتقه (قوله وصح الصلح عن دعوى حق الشرب)
 والشرب هو نسيب الماء وكذا امر والماء في أرض على ما يظهر ط أي قد - قط الدعوى
 ولا يلزم من صحة الصلح لزوم البطل لما تقدم من ان الصلح عن الشفعة يفسد ولا يوجب
 البطل وكذلك من دعوى حق الشرب ووضع جذوع فانه دعوى حق لا يجوز الاعتراض عنه
 اذ لا يجوز بيع الشرب ولا بيع حق وضع الجذوع (قوله وحق الشفعة) معطوف على
 حق الشرب أي يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع اليه من اما الصلح عن حق الشفعة
 الثابت فلا يجوز للمساكنة غير مال فلا يجوز الاعتراض عنه (قوله وحق وضع الجذوع على
 الاصح) لما علمت من انه يجوز الصلح عما ذكر في حق سقوط الدعوى ولا يلزم من صحة الصلح
 لزوم البطل لما مر ان الصلح عن الشفعة الى آخر ما قد مرنا قريبا قال الرمي ولو كان رجل غلظ
 أو كسيف على طريق العامة فغاصه رجل على نفسه فصالحه على شيء كان الصلح باطلا لان
 الحق في الطريق النافذ لاجتماع المسلمين فلا يجوز ان يصالح احد على الانفراد بغير ما اذا
 صالح الامام عنه على مال حيث يجوز لان الامام ولاية عامة وله ان يتصرف في مصالحهم فاذا

(وقيل اشترط صحة
 الدعوى لصحة الصلح غير
 صحيح مطلقا) فيصح
 الصلح مع بطلان الدعوى
 كما اعتقده صدر الشريعة
 آخر الباب وأفسره ابن
 الكمال وغيره في باب
 الاستحقاق - كما مر
 فراجعه (وصح الصلح
 عن دعوى حق الشرب
 وحق الشفعة وحق وضع
 الجذوع على الاصح)
 الاصل انه متى توجهت
 اليه من نحو الشخص

رأى في ذلك مصلحة في غدا لا في اعتبار من المشرك العام جائز من الامام ولهذا الوباغ شيئا
من بيت المال صح بيعه وبخلاف ما اذا كان ذلك في طريق غير نافذ فالصالحه رجل من اهل
الطريق حيث يجوز في حقه لان الطريق مملوك لاهلها فظهر في حق الاقرار والصالحه
مقتد لانه بسقطه حقه ثم يتوصل الى تحصيل رضا الباقي فيجوز اه (قوله في اي حق كان)
ولو كان مما لا يثبت الاعتياد منه (قوله حق في دعوى التعزير) بان ادعى انه كفره او
ضله او رماه بسوء ونحوه حتى توجهت عليه البينة فافتداه ابراهيم فانه يجوز على الاصح
منه وهذا يدل على انه بخلاف في دعوى التعزير (قوله محتمل) قال فيه به - بان رخص
منع صالح عن دعوى حق الشرب وحق الشفعة او حتى رخص الجذوع ونحوه فقبل لا يجوز
اخذ البينة لانه لا يجوز شرأوه فصدا والاصح انه يجوز لان الاصل انه متى توجهت البينة نحو
الشخص باي حق كان فافتدى البينة بدراهم يجوز على الاصح قلت وهذا يدل على انه
ببخلاف في دعوى التعزير قال وكذلك ان صالحه من عيشه على عشرة او من دعواه فهو كانه
جائز اه وهذا مناف لما قدمه اول الباب من ان شرط صحة الصالح كون المصالح عليه حقا
يجوز الاعتياد عنه وما في الجتهتي اعم منه كما ترى واهل التوفيق ان يقال انه جائز في حق
المدعي عليه لدفع الخصومة عنه لافي حق المدعي اذا كان حقا لا يجوز الاعتياد عنه لان
ما باخذه عوض عن حقه في زعمه فلا بد من امكان الاعتياد عن حقه واهل في الجتهتي يفرق
بين الصالح عن الشفعة وعن دعوى الشفعة فلا يصح في الاول كالأطية واعليه من عدم لزوم
لبذل وجوب رده به - هذا اخذ ويصح في الثاني فابعد (قوله بخلاف دعوى حد) اي
لا يصح الصالح عنها لما عرفت ان الصالح لا يجوز في حق الله تعالى ولو صدق في راعا الا برامته
نخ قال في الزوائد الزينية لا يصح الصالح عن الحد ودولايه فطبه الاحد القذف الا اذا كان
من المرافعة كافي الخاسية (قوله ونسب) كما اذا ادعت ان هذا اولده من افساحها للثرد
دعواه اقامه الصالح باطل لان الصالح اما اسقاط او معاوضة والنسب لا يمتثلها دور واطلقه
فمنه مالو كانت الدعوى من المطلقة انه ابن المطلق منها او الدعوى من الابن انه ابنه منها او جده
الرجل فالصالح عن النسب على شي فالصالح باطل في كذا الموردين لما سبق ان النسب لا يقل
الاعتراض مطلقا وعليه اطلاق المصنف في الدعوى وفي عدم احتمال النسب المعارضة هذا
فظهر ان من اراد التحصيص بالصورة الاولى لم يصح كالايجبي (قوله بان كان دينه بين) اي
بذل الصالح دينه والصالح عليه عينا او عكسه فالله تعالى له مقابلة والموض وكذا بين من غير
جنسه كالدراهم عن الدنانير وعكسه كاذل معاوضة ان كان باقرا وكذا بانكاره ويكون
في حق المدعي والمعاوضة تصح الاقالة فيه فافلذا ينفق بنقصه ما اى لو فسخ ذلك الصالح
المصالحان انفسح بل واز الاقالة فيه كانه - دم اول الكتاب وفي نسخة بين عوضا عن قوله
بمن ومنه فيما يظهر البين بالعين (قوله ينفق بنقصه) اي يفسخ المصالحين اي
لو فسخ ذلك الصالح المصالحان انفسح لجواز الاقالة فيه (قوله بل في الخ) وذلك الصالح عن
الدين ببيعته فانه اخذ به من حقه واسقاط الباقي فلا ينفق بنقصه ما لانه قد سقط واساقطه
لا يعود (قوله فنية وصيرنية) الاولى الاختصاص على العز الى القنية لانه في الصيرفية نقل

في اي حق كان فافتدى البينة
بدراهم جائز في دعوى
التعزير محتمل بخلاف
دعوى حد ونسب دور
(الصالح ان كان دينه
المعاوضة) بان كان دينه
بين (ينفق بنقصه) ما
اي يفسخ المصالحين (واي
كان لا يفسخها) اي المعاوضة
بل في استيناف البعض
واسقاط البعض (فلا) تصح
اقتاله ولا تقضه لان الساقط
لا يعود فنية وصيرنية
فليصنف

الخلاص في الصحة وعدمها مطلقا واما في القنية فقد سكت القولين ثم وقع بينهما ما هنا
بما علمه فقال الصواب ان الصالح ان كان الخ وحاصله ان الصالح ان كان بمعنى المعاوضة
ينفق بنقصه ما وان كان بمعنى استيناف البعض واسقاط البعض لا ينفق بنقصه ما (اقول)
والذي يظهر لي ان الصالح ان يحصل من فسخه ثمره يان وجبت البينة او ونوسم الاقرار او
المكول يصح وقوله -م الساقط لا يعود لا يرد لان الساقط في هذا الباب انما هو قضاء
لا يانته فهو في الحقيقة باق غير ساقط وان لم تظهر ثمره من الفسخ يفتى برواية عدم الصحة (قوله
ولو صالح) الهه فيه ما تقدم فيما لو صالحه على بيت من مساوقة - دم ان فيه يصح الصالح ويجوز
ابرا عن دعوى الباقي في ظاهر الرواية فينبغي ان يكون هنا - كذلك قاله الرجعي المكن قال
- يدى الوالد رحمه الله تعالى فيد بال - كفى لانه لو صالحه على بيت منها كان وجه عدم الصحة
كونه جزءا من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي مشى عليه في المتن سابقا وقيد بقوله
ابدأ ومنه - متى يموت كافي الخاتبة لانه لو بين المدعي يصح له صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة
فلا بد من التوقيت كما مر وقد استنبه الامر على بعض المحققين اه (قوله الى الحصاد) لانه
اجل يجوز في زدي الى المنازعة ولانه - مع معنى فيه - منه جهالة لاجل (قوله او صالح مع
المودع بغير دعوى الهلاك) اي الدعوى من المودع لم يصح الصالح في الصور الثلاثة اما ادولى
فلا يصح الصالح على بعض ما يدعيه وقد قدم انه باطل واما الثانية فلان الصالح ببيع معنى كما
ذكرناوها فان المسئلة من مسائل السراجية التي نقاهها عن صاحب المنية واما الثالثة
فهي اربعة اوجه الاول ادعى صاحب المال الايداع وبجهد المودع ثم صالحه على شيء معلوم
جاز الصالح في قوله -م لان الصالح يفتى جوازه على زعم المدعي وفي زعمه انه صار غاصبا بالحدود
فيجوز الصالح منه - الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقبل المستودع
بالوديعة وسكت ولم يقل - ما صاحب المال يدعي عليه - الا -م تلاك ثم صالحه - على شيء
معلوم جاز الصالح في قوله -م ايضا الثالث ادعى الاستملاك والاخر الرد او الهلاك
ثم صالحه جاز في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه القنوي وأجمعوا على انه لو صالح بعد حذف
المستودع انه رد أو هلك لا يجوز الرابع اذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال
لا يصدق في ذلك ولا يكذب بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصالح في قول أبي يوسف
الاول ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستملاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم
يكذب فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصالح في قوله -م كافي المخ فقد ظهر من هذا ان
الصالح بغير دعوى الهلاك يصح كانه -م ولم يذكر فيما اذا اقر بالوديعة وصالحه عليه او الذي
يقضيه الققه جوازه لانه صلح عن مال بمال باقرار تامل (قوله قيد بعدم دعوى الهلاك)
صادق بكونه وبدعواه الرد وقد تقدم انه يصح الصالح فيما (قوله لانه لو ادعى) اي الهلاك
اي والمالك يدعي انه استملكه (قوله وصالحه قبل البين) اما لو صالحه بعد حذف المستودع
انه هلك أو رد لا يجوز الصالح اجماعا وفيه ان ذلك داخل في -م المصنف المذ كونه مدعيا فيها
خلاف كما ذكره المصنف (قوله خاتبة) هذا ما قل في المخ عن المكن سقط من عبارته شيء اختل به
المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصالح في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه القنوي والذي

(ولو صالح عن دعوى دار
على - كفى بيتهم ابدأ
أو صالح على دراهم الى
الحصاد او صالح مع المودع
بغير دعوى الهلاك لم يصح
اصح في الصور الثلاث
سراجية قيد بعدم دعوى
الهلاك لانه لو ادعى وصالحه
قبل البين صح به بغير خاتبة
(ويصح الصالح) بعد حذف
المدعى عليه

راية في الثانية ان الفتوى على عدم الجواز وبقي خامسة ذكرها المسمى وهي ادعى ربح
 الامتلاك فسكت فسلطه جازا كن هذا هو الثاني في الثانية ثم اعلم ان كلام المتن والشارح
 غير محمول لان قوله بغير دعوى الهلاك شامل للحدود والحدود ودعوى الرد هو الوجه الاول
 والثاني واحد في الثالث والرابع وقد علمت انه في الاول والثاني جائزا اما في الثالث
 الثالث والرابع على الرابع والاربعين ان يقول بعد دعوى الرد او الهلاك باسقاط غير المتعين
 بعد زيادة (دفعه) في وجه الثالث بناء على المفتي به والوجه الرابع بناء على قول أبي
 يوسف وهو المعتمد بتقديم صاحب الثانية اياه كما هو عادة وقوله لان لو ادعى أي الهلاك شامل
 لما اذا ادعى المالك الامتلاك وهو أحد في الوجه الثالث أو سكت وهو أحد في الرابع
 وعلمت جميع الجواز في ما قبله صح به يتي في غير محله وقوله وصالحه قبل المين هذا وارد على
 اطلاق المتن ايضا ورايت عبارة الاشياء نحو ما ذكرنا ونصهم بالصلح عقد برفع النزاع ولا يصح
 مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع ثم رأيت عبارة بن الجمع مثل ما قلناه ونصهم بوجاز صلح
 الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك اذ الرد وقوله لهذا فادعى بالوجه الثاني
 (قوله ويصح الصلح الخ) أي لو ادعى مالافا نكر وحلف ثم ادعاه عند قاض آخر فأنكر فصول
 صح ولا ارتباط اهذه بمثله الوديمة (قوله دفعه للنزاع) على اقله يصح وقوله باقامة البيئة
 متعلق بالنزاع يعني ان العلم عن الانتكاز يكون اقتداء للمين وقطع النزاع وبه حذف الخلف يصح
 للاحتياط الى قطع النزاع فان المدعى يمكنه به المدعى ان يأتي بالبيئة فيمكن المين قاطع
 للنزاع بل القاطع له الصلح ولا يقال ولو برهن المدعى به على أصل الدعوى لم يقبل لان بالصلح
 قد أبرأ عن الدعوى فقط توجهها عليه والباطل لا يعود (قوله بعده) أي بعد الصلح اذ
 وان لم يكن هناك حذف (قوله الا في الوصي) ومثله الاب (قوله عن مال اليتيم) أي اذ صالح
 عن مال اليتيم وقوله اذ صالح على بعضه بدل من هذا المقدور ط ويمكن ان تكون عن بعض
 في أي في ماله اذ صالح عن انكاره على بعضه فمن يتي في وقوله على انكاره على بعضه من متعار
 يصالح أي ولم يكن هناك بيئة اما اذا كان الخصم مقررا بدين اليتيم او كان عليه بيئة فانه يؤخذ
 من المفهوم انه لا يجوز له على البعض لعدم المصلحة للقيم وصرح بذلك في أدب الاوصياء
 (قوله فانه يقبل) لانه انما يصرف له بحسب المصلحة فيجوز له عند عدم البيئة فاذا وجدت
 البيئة تبين ان لا مصلحة في هذا الصلح وانه باطل فقبل البيئة وصرح في البرازية بان البيئة لو
 موجودة عند الصلح وفيه غيب لا يصح الصلح اه وهو متفق ايضا من كلام الشارح (قوله
 ولو باغ الصبي فاقامها تقبل) يعني اذا ادعى وصي أو أب على رجل ألف اليتيم ولا بيئة له وصالح
 بمائة عن ألف عن انكاره ثم وجد بيئة عادلة انه ان يقعها على ألف سوا في ذلك الاب
 أو الوصي أو اليتيم بعد بلوغه قال في القنية وقاعدة قوله في الكتاب اذا لم يكن للاب أو الوصي
 بيئة على ما يدعى للصبي فصالح باقل منه يجوز ان تمتنع دعواه ما في الحال ودعوى الصبي بعد
 البلوغ في حق الاستخلاف فليس اهم ان يحاقه واما ما هم اقامة البيئة كما في حاشية الاشياء
 (قوله ولو طلب) بالبناء له هو ل أي لو طلب الوصي بعد الصلح عين المدعى عليه أو طلبه اليتيم
 بعد بلوغه كما في حاشية الاشياء (قوله وقيل لا) أي لا يصح الصلح بعد حذف المدعى عليه

دفعه للنزاع باقامة البيئة
 ولو برهن المدعى به على
 أصل الدعوى لم يقبل الا
 في الوصي عن مال اليتيم على
 انكاره اذ صالح على بعضه
 ثم وجد البيئة فانه يقبل
 ولو باغ الصبي فاقامها
 تقبل ولو طلب بيمينه لا يحاق
 اشياء (وقيل لا)

لان الام ين بدل عن المدعى فاذا حلف فقد استوفى البطل فلا يصح وقدمناه عن القنية قريبا
 (قوله جزم بالاول في الاشياء) هو رواية محمد عن الامام (قوله وبالثاني في السراجية) وهو
 قولهم ما هو الصحيح كما في المتن وكذا جزم به في البحر قال المحوى وما مشى عليه في الاشياء
 رواية محمد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر قوله ما هو الصحيح انتهى وجهه نظير الصلح
 مع المودع بعد دعوى الامتلاك أي فانه لا يصح حال المدعى في نفسه وبالاول جزم ابن نجيم
 في الفوائد الزينية ولم يره الى كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره صاحب السراجية ولم يترك به
 خلافا انتهى اعلم ان الخلاف في القنية كما يأتي بعده قريبا (قوله وحكامه في القنية) فقال
 ادعى عليه ما لا فائده نكر وحلف ثم ادعاه عند آخر فأنكر فصول لا يصح وقيل يصح وروى عن
 الامام ووجه القول بعدم الصحة ان المين بدل المدعى فاذا حلف فقد استوفى البطل فلا يصح
 انتهى (قوله مقدمه بالاول) صوابه لثاني على ما نقله المحوى وعلى ما سمعت من عبارته (قوله
 طلب الصلح والابراء) الواو هنا وفيما يأتي بمعنى أو ومثلهما طلب تأخير الدعوى كما في الخلاصة
 (قوله لا يكون اقرارا بالدعوى) أي بالمدعى به كذا في البرازية في بحث الاستثناء من كتاب
 الاقرار وفي الخلاصة لو قال اخرها في أو صالح في اقراره ولو قال أبرئني عن هذه الدعوى أو
 صالح في هذه الدعوى لا يكون اقرارا وكذا في دعوى الدار انتهى وفي البرازية اذ صالحه
 من حقه فقد أقر بالحق والقول في بيان الحق لانه الجمل وان صالحه من دعوى الحق لم يكن
 اقرارا انتهى ووجهه ان الصلح عن الدعوى أو الابراء عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يفيد
 نبوت الحق بخلاف طلب الصلح أو الابراء عن الحق فانه يقتضي ثبوته وحينئذ يلزمه المدعى
 به (قوله والاول أصح برأيه) قال الشيخ أبو الطيب عزو الشارح الى البرازية فيه ما فيه
 لان هذه المسئلة يتقاسمها التمس في ما وافق ادعى البراءة الخ وأما في الصيرفية فهو
 الموافق لما في المتن وليس من عادة البرازية ان تنقل عن الصيرفية فليتناصل اه (قوله عن
 عيب) أي عيب كان يضاف الى العيبين أو حبالا أو تزوجا (قوله وظاهر عدمه) أي العيب
 أو الدين بان ظهر ان لا دين عليه أصلا أو انه على غيره وعبارة الغرر كذا في المتن صالح عن عيب
 فظهر عدمه أو زال بطل الصلح فلو قال الشارح بعد قوله فظهر عدمه أو عن دين فظهر كذلك
 كان أوضح لان عبارته هذه ظاهرة في ان ضمير عدمه للدين وضمير زال للعيب والحال انه ما
 لا عيب وصورة العيب على ما في الدرر عن العمادية ادعى عيبا في جارية اشترىها فانكر البائع
 فاصطفا على مال على ان يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن به عيب أو كان
 ولكنه قد زال فللبائع ان يسترد بدل الصلح انتهى وقال في المنع عن السراجية اشترى حيوانا
 فوجد به عيبه بيضا فاصطفا منه على دراهم ثم ذهب البياض بطل الصلح انتهى وفي البدائع ولو
 صالحه من العيب ثم زال العيب بان كان بيضا في عين العيب فأنجلي بطل الصلح انتهى فاه أبو
 الطيب (اقول) وفي المنع فروع قنية فراجعها ان شئت (قوله أو زال العيب الخ) عزاء
 في الدرر الى العمادية لكن في منية المفتي ما يشافعه وعبارته اشترى حيوانا فوجد في عيبه
 بيضا فاصطفا منه على دراهم ثم ذهب البياض بطل الصلح اه يمكن ما نقله الشارح ذكره من
 نقلنا عنهم كما سمعت وذكره مؤيد زاده عن الخزائنه ونصها ادعى المشتري العيب وأنكر البائع

جزم بالاول في الاشياء
 وبالثاني في السراجية
 وحكامه في القنية مقدمه
 للاول (طلب الصلح والابراء
 عن الدعوى لا يكون
 اقرارا) بالدعوى عند
 المنة ومن وخالفهم
 المتأخرون والاول أصح
 برأيه (بخلاف طلب
 الصلح عن المال والابراء
 عن المال) فانه اقرارا
 (صلح عن عيب) أو دين
 (وظاهر عدمه أو زال)
 العيب (بطل الصلح) ويرد
 ما أخذته اشياء ودرر

فانه طاعة على ان يرد البائع شيئا من الثمن فثبت ان لم يكن بالمبيع عيب كان على البائع ان
يقر ما ادعى كماله كان العيب متحققا ثم زال به - هذا الصلح وعلى هذا الواضع على ان - قالوا
مالا ثم صالحه على مال فثبت ان لم يكن عليه ذلك المال او ذلك الحق أى ان لم يكن ثابتا كان
للمدعى عليه حق استرداد كل المال اه والله تعالى اعلم واه - فقرا الله العظيم

*** (فصل فی دعوی الدین) ***

وهو الذي ثبت في الفقه عيني والاولى ان يؤول فصل في الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله
في العبارة الا نية للمصنف قال الحوري لما ذكر الصلح - طلقا في عموم الدعوى ذكر الصلح في
الدين لانه صلح مقيد والمقيد به - المطلق اه لان ما ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو
دعوى الدين لان الخاص ابدى يكون بعد العموم والاصل انه متى كان الصلح عليه اذون
من حقه قدر او وصفا او في أحد ههنا فهو اسقاط للبعض وأخذ للباقي وان كان أزيد منه - بيان
دخل فيه مالم يستحق من وصف او ما هو في معناه كتحصيل مؤجل فمعاوضة (قوله الصلح الواقع
الصلح) أطلق الصلح ولكن المراد كونه على أقل مما عليه من الدين كما هو الظاهر والعادة فتخرج
منه صورة التناهي اذ هي - تيقا وقبض عين حقه وصورة كون الصلح عليه زيادة من
الدين فيكون ربا حراما وكلامه - اليه - الصلح - واشار بالصالح الى أنه لو باع ما في ذمته من الالف
بخمسة مائة مثلا لا يجوز صرح به في الظهيرية وسباني تمامه (قوله من دين) يشمل بدل القرض
وعن المبيع وضمان المذات وبديل المقصوب وكل ما لزم في الفدية وقيد في البعض ليقيد انه لا يجوز
على الاكثر منه بشرط معرفة قدره لكن قال في غاية اليمان عن شرح الكافي ولو كان لرجل
على رجل دراهم لا يقران وزنها فصالحه منها على ثوب او غيره فهو جائز لان جهالة الصالح
عنه لا تمنع من صحة الصلح وان صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لانه يحتمل ان يبدل الصلح
أكثر منه ولكن استحسن ان ابيزه لان الظاهر انه كان أقل مما عليه لان معنى الصلح على الخطأ
والاغراض في مكان نقد يبره ما يدل الصلح بشئ دلالة ظاهرة على انه ما وفاه أقل مما عليه وان
كان لا يعرفان قدر ما عليه في نفسه اه (أقول) لكن في قوله استحسن أن أجيزه الصلح شبهة
الربا كما علمت وهي محرمة ايضا فانظروا تمام ما في الشرح تامل (قوله أو غصب) أي غصب
قبي او مثلي او غصب منه أحد النعمتين وهو باق في يده معتمدا بقائه فصالحه على بعض مقدار
من - منه (قوله أخذ) خبر المتدا (قوله وحط لباقيه) لان تصرف العاقل البالغ يصح
ما أمكن ولا يمكن تعميمه معاوضة لما فيه من الربا وقد أمكن الاسقاط فيحصل عليه فلو قال
المدعي للمدعي عليه المذكر صالحتك على مائة من ألف عليك كان أخذها مائة واربعة
ثم مائة وهذا قضا لا ديانة الا اذا زاد أبرأ أنك قهتاني وقدمت مثله معزيا للخاتبة (قوله
لربا) أي لا يجبه - معاوضة لما يلزم عليه من الربا ولا يصح وتصرف العاقل يعمل على الصحة
ما أمكن كما ذكرنا في جعل حط (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان ما ذكر أخذ البعض الحق واسقاطا
لباقيه لامعاوضة (قوله فصاع الصلح) أي عن ألف على مائة أطلق الصلح فشمع كون المدعي
عليه مقرا او منكر او ساكنا والمراد بالالف ثمن مبيع كما هو مقتضى عق - الدائنة وقيد
الالف والمائة بكونهم معاقتن احترزا عما اذا كانت الالف مؤجلة والمائة حالة كما سيذكر

* (فهم في دعوى الدين) *

بعد وسنة كان هذا أيضا إذا شرط ذلك (قوله) بالانتراط قبض بدله (أي الصوري وهو ما وقع عليه الصلح والافليس هناك بدل بل هو أخذ به بعض الحق وهذا الغلط هو في غير المقصود أما هو مع الاعتراف ببقائه فليس مادفعه عين نفسه إلا أن يجعل عينه كما هو ذلك إنما هو في المقود والفسوخ لافي الغصب فليجبر وأما إذا أراد بالغصب بدله بعد ذلك (قوله) على مائة حالة) ويكون الصلح اسقاطا لبعض الحق فقط (قوله) أو على ألف مؤجل) ويجعل على اسقاط وصف الحلول (قوله) وعن ألف جيا بدله مائة زيرف) هذا شامل لما إذا كان بدل الصلح مؤجلا أو حالاً لأنه يصح كاذ كره بخلاف ما إذا كان له ألف زيرف وصالحه على خمسمائة جيا حيث لا يجوز له دم استحقاق الجيا فيكون معاوضة ضرورة كافي التبيين وحينئذ فيكون قد اسقط حقه في الحكم والكيف فاسقط من الحكم مائة ومن الكيف صفة الجود وكذا لو كانت المائة مؤجلة يصح أيضا لأنه قد اسقط فيها أيضا وصف الحلول وإنما جاز هذا لأن من استحق الجيا استحق الزيرف وهذا الوجه يوزع في الصرف والصلح جاز ولو لم يستحقه بالعقد ما جاز لأن المبادلة برأس مال السلم وبدل الصرف لا تجوز بخلاف ما إذا كان له ألف زيرف وصالحه على خمسمائة جيا حيث لا يجوز له دم استحقاق الجيا فيكون معاوضة ضرورة أي لأنه لا يمكن حله على أنه استوفى بعض حقه وأسقط الباقي لأنه لا يستحق الجيا فلا يجوز التفاضل فيه إلا أن جيدها ورديتها سواء كافي الشرع لالامية (قوله) ادم الجنس) فكان معاوضة ولو كان من الجنس لمكان أخذنا ببعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله) كان صرفا) أي بدله عنه والاستبدال بالذات عن بعضها عن بعض صرف فيشترط فيه التفاضل (قوله) فلم يجز بئس) أي ولا حالا بدون القبض لاشتراطه في الصرف كما علم في بابيه (قوله) أو عن ألف مؤجل على نصفه حالا) لأن المجهل غير مستحق بعقد المداينة إذا لم يستحق به هو المؤجل والمجهل خير منه فسد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا بعقد المداينة فصار معاوضة والأجل كان حق المديون وقد تركه بأمر ما حطه عنه من الدين فكان اعتبارا عن الأجل وهو حرام الأبرار أن رباً للدينمة حرم أشبهه بمبادلة المال للأجل فلا ن يحرم حقيقة أولى ٨٥ درر (قوله) لا في صلح المولى مكاتبه) يعني إذا صلح المولى مكاتبه على ألف مؤجلة على خمسمائة حالة فإنه يجوز لأن معنى الأرفاق فيها ينمى ما ظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الأجل ببعض المال وإنما كنه أرفاق من المولى يحط بعض البطل وهو مندوب إليه في الشرع ومساواة من المكاتب فيما ياتي قبل حلول الأجل يتوصل به إلى شرف الحرية وهو أيضا مندوب إليه في الشرع ذكره الزياجي وذكر في شرح كتابي الإيجابي جواز هذا الصلح مطلقا على قياس قول أبي يوسف لأنه أحسن من المديون القضاء بالتبجيل واحد من صاحب الدين في الاقتضاء يحط بعض حقه وحسن هذا إذا لم يكن مشروطا في الآخر وأما إذا شرط أحدهما في مقابلة الآخر فدخل في الصلح معاوضة سادة فيكون فاسدا وهكذا في غاية البيان (قوله) أو عن ألف سود على نصفه أيضا) لأن البيض غير مستحق بعقد المداينة لأن من له السود لا يستحق البيض فقد صلح على ما لا يستحق بعقد معاوضة فكان معاوضة الألف بخمسمائة وزيادة وصف الجود فكان ربا مخ بخلاف مالو صلح على قدر الدين وهو أجدل لأنه معاوضة المثل بالمثل ولا يعتبر بالجود لأنه اسقاطا للاعتبار

بالاشتراط قبضه عن
ألف حال على مائة حال أو
على ألف مؤجل وعن ألف
جيباد على مائة زبوف ولا
يصح عن دراهم على دنانير
مؤجلة (له) لعدم الجنس
فكان صرافا لم يجز نسبة
(أو عن ألف مؤجل على
نصفه حالا) الألف صلح المولى
كاتبه فيجوز زبلي (أو
عن ألف سود على نصفه
بيضا) والاصل

في الاموال الربوية الا انه يشترط القبض في المجلس لان صرف الاصل انه متى كان الذي وقع عليه الصلح دون الحق قدرا او وصفا او وقتا فهو واقعا للقبض واستيفاء الباقي لانه استوفى دون حقه وان كان ازيد منه بان دخل فيه ما لا يستحق من وصف او تهجيل موجب او كان خلاف جنسه فهو معاوضة لا يدرجه استيفاء في غير المستحق فيشترط فيه شروط المعاوضة كما في الشئ (أقول) وشروطها عند اتحاد المجلس المساواة في قدره درهم سود لا يستحق القبض فيكون أخذها بطريق المعاوضة ولم توجد حق لوصاله على ألف حالة عن الألف المؤجلة أو صالحة على ألف يرض عن الألف السود وجاز بشرط قبضه في المجلس لوجود المساواة في القدر وهو المعتبر في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان عليه ألف فصالحه على طعام موصوف في الذمة موجب لم يجز لانه يكون افترا على دين يدين ولو كان عليه ألف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة درهم جاز سواء كانت حالة أو موجهة لانه يجعل اسقاطا للدين كاله وللدراهم الامانة ونأجل الامانة التي بقيت ولا يجعل على المعاوضة لان فيه فسادا كما في العيني (أقول) ويظهر مما قدمناه من بيان شرح الاستيعاب ان المدينون لو أعطى الدائن خمسة مائة مضافا لقط الدائن الألف السود من ذمته وأسقط هو البعض من ذمة الآخر لا بشرط المقابلة ينبغي ان يصح وليكنه لا يسمى ذلك صلحا كما لا يخفى (قوله ان الاحسان ان وجد من الدائن) بان صالح على شيء هو أدون من حقه قدرا أو وصفا أو وقتا (قوله وان منهما) أي من الدائن والمدين بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السود أو ما هو في معنى الوصف كتهجيل المؤجل أو عن جنس بخلاف جنسه (قوله معاوضة) أي ويجزى فيه ~~كك~~ ما فان تحقق الربا أو شبهة فسدت والاصح (قوله عادية) عنده ما عند أبي يوسف يبرأ (قوله لقوات التقييد بالشرط) أي من حيث المعنى فكانت قيد البراءة من النصف بالاداء خمسة مائة في الغد فاذا لم يؤد لا يبرأ لعدم تحقق الشرط والحاصل ان كلمة على وان كانت للعوض لا يمكن ان تكون بمعنى الشرط وقد تعدد العمل بمعنى المعاوضة فتصل على الشرط تصح المعاوضة كما في الدرر (قوله والثاني ان لم يوقت بالغد) أي لم يند كرافظ غدا بل قال ادفع الى خمسة مائة على انه يرى من الباقي لم يبق دية لعدم الاداء ويبرأ مطلقا أدى الخمسة مائة في الغد ولم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أو لافلاته غير بما يوجب الشك في آخره منع (قوله لم يعد) أي الدين مطلقا أدى ولم يؤد (قوله لانه ابرأ مطلقا) لانه لما لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء غرضا صحيحا لانه واجب على الغريم في كل زمان فلم يبق قيد بصلاح على المعاوضة وهو لا يصلح عوضا وانما اظهر ان البراءة مقيمة بادائه ولو في آخر جز من اجراء حياته حتى اذا مات ولم يؤد يؤخذ كل الدين من تركته لان التعاقب بالاداء موجوده في خلاف الوجه الرابع فانه يبرأ مطلقا لانه بالاداء (قوله كالوجه الاول) خبر أول وقوله كما قال خبر ثمان (قوله ابداءه بالاداء) لا بالاداء قال في الدرر لانه اطلق ابرأ وأداء خمسة مائة لا يصلح عوضا ويصلح شرط مع الشك في تقييده بالشرط فلا يقيده بالشرط بخلاف ما اذا ابداء خمسة مائة لان ابرأ أصل مقرون به فحينئذ لا يصلح عوضا بغيره مطلقا ومن حيث انه يصلح شرط لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك فاقتضاها (قوله بصريح الشرط) قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو قدم

ان الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان منه معاوضة (قال) اقره (أدلى خمسة مائة غدا من ألفي عليك على انك بري من النصف الباقي فقبل) وادى فيه (برئ) وان لم يؤد ذلك في الغد عاد دينه) كما كان لقوات التقييد بالشرط ووجوبها خمسة أحدها هذا (و) الثاني (ان لم يوقت بالغد) لم يعد لانه ابرأ مطلقا والثالث (وكذا الوصلح من دينه على نفسه يدفعه الله غدا وهو بري مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا قال كل عليه كان الامر) كالوجه الاول (كما قال) لانه صرح بالتقييد والرابع (فان ابرأ من نفسه على ان يدفعه ما بقي غدا فهو بري) أدى الباقي في الغد (أولا) لبدائه بالاداء بالاداء (و) الخامس (لو على بصريح الشرط

الجزء صرح في الظاهر به لوقال سقطت عنك النصف ان تقدمت الى نصفها فانه سقط عندهم وان لم يتقدمه (قوله كان أدب الى كذا) الخطاب للغريم ومثله الكفيل كما صرح به الاستيعابي في شرح الكافي وقاضيان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابرأ الكفيل اسقاط محض وهذا لا يرتد بوجه فيجب ان يصح تعليقه بالشرط الا انه كما برأ الاصل من حيث انه لا يخاف به كما يخاف بالاطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا اذا كفل بمال من رجل وكفل بنفسه أيضا على انه ان وافى بنفسه غدا فهو بري وعن الكفالة بالمال فوافى بنفسه بري عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح انتهى (قوله لما تقرر الخ) قال في المنع انما لا يصح لان ابرأ المعاني تعليقا صريحا لا يصح لان ابرأ فيه معنى التقييد ومعنى الاسقاط فلا سقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والغايب يتابعه فراعينا المعنيين وقلنا ان كان التعليق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا يصح انتهى (قوله لانه تعليق من وجه) بدليل انه لا يرتد بالرد والالتفات لا يستعمل التعليق بالشرط وهو اسقاط أيضا بدليل انه لا يتوقف على القبول والاسقاط محتمل ذلك فامنى التعليق فيه اقلنا اذا صرح بالتعليق بالشرط لم يصح ٣ ولما في الاسقاط اذا لم يصح بالشرط بتعليق كذا في الكافي (قوله وان قال المدينون لا تخسر الخ) هذا القيد أهمل في الكنز ولم ينفه عليه شارحه الزيلعي وتبعه عليه ملاسكين وصاحب الدرر وماتى الأبحر والهادية وعبارته بعد ذكر المسئلة مطلقة ومعنى المسئلة اذا قال ذلك سر اما اذا قال علانية يؤخذ به لان قوله لا أقرب عا لك الخ يتضمن الاقرار به حيث أضافه اليه بقوله مالك أو لانه تعليق الاقرار بالشرط فيلزم في الحال ولذا اقبله ملاسكين في عبارة الكنز حيث لم تنقيد بقوله سرا كما علمت وقد عزاه هنا وفي البصر الى المجتبى ولكن النظر الى اللفظ التي ذكرها الزيلعي وغيره وهي كونه ليس بمكروه لتمكنه من إقامة البينة أو التهايف فيشكل وهو ظاهر الصلح مع الانكار لان كل واحد منهما لا ينافي الطوع والاختيار في تصرفه أقصى ما في الباب انه مضطر لكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه كبيع ماله بالطعام عند الحاجة فيوجب التسوية بين الحالتين فأمل ذكر الرمي (أقول) معنى الاخذ أي باقراره وهو قوله مالك والمال مجهول فيؤمن ببيانه ولا يلزمه ما ادعاه المدعي لعدم اقراره بتأمل (قوله بمالك) بفتح اللام وكسر هاء حوى (قوله صح) أي فليس له المطالبة في الحال بعد التأخير ولا في المحطوط كافي المنع (قوله لانه ليس بمكروه) لانه لو شاء لم ينفه ذلك الى ان يجحد البينة أو يخاف الا تخرف فيشكل عن البينة اتفاقا وقوله وليس بمكروه على صيغة اسم المفعول اذ يمكنه ان يبرهن أو يحلفه فيشكل عن البينة ففعله بالاشروع الى أحدهما كان رضائيا لانه قد يكون كماله عن انكار ومن ذلك كرت هذه المسئلة هنا هذا هو الموافق لما في غاية البيان وشرح المقدسي وما في الكفاية يقتضي كون الضمير المنسوب عائدا الى المدينون وان يكون مكروه على صيغة اسم الفاعل كما فسر به البعض هنا والاول هو المتبادر كما لا يخفى (قوله عليه) جعل لفظ عليه صيغة لمكروه وهو خلاف ما في العيني والدرر قال العيني عند قول الكنز صح أي هذا الفعل عليه أي على الدائن يعني ان آخره يتاخر وان سقط عنه بعضه ينحط لان المدينون ليس بمكروه انتهى ومثله في

فقوله ولم في الاسقاط الخ هكذا بالاصل واهله ولا معنى للاسقاط قلنا اذا لم يصح بالشرط بالشرط يصح فالبحر

كان أدب الى كذا (أو اذا أو متى لا يصح) الا برأ لما تقرر ان تعليقه بالشرط صريحا باطل لانه تعليق من وجه (وان قال) المدينون (لا تخسر) سر الا أقول ان بمالك حتى تؤخره في أو تحط (في) (فعله) الدائن التأخير أو الخط (صح) لانه ليس بمكروه عليه

الدرر الا انه قال صح اي التأخير والخط لانه ليس بمكره عليه اي على الدائن فوصل عليه بمكره
 فتوهم الشارح انه متعلق به وليس الامر كذلك لان ما على عليه من الممن في الكثرة والدرر ويقتل
 انهما كذلك الا ان النامخ سودها وحينئذ فالعبارة صح عليه اي نفذ عليه التأخير والخط
 لانه ليس بمكره وضهير عليه اي على الدائن حتى انه بعد التأخير لا ية يمكن من مطالبة في الحال
 وفي الخط لا يمكن من مطالبة ما خطه ابد (قوله ولو أعلن ما قاله سرا) يعني انه تكلم به اولا
 بين الناس وليس المواد انه بعد ان اتفق على الخط أو التأخير أعلن فانه لا ينقض الصلح والمراد
 ان الدائن ~~كان~~ اذ لو ط في الاعلان أو اقر صرح بل هو اولى من حالة السر ط (أقول)
 وظاهر كلام المصنف يوم انه بعد ما أخر أو ط عنه كما فهمته مما قدمنا مع انه ليس كذلك فلو
 قال ولو أعلن بقوله لا أقر لك حتى تؤخره هي أو تحيط يكون انفرادي يؤخذ للحال كما ان لم يؤخر
 أو يحط قال المولى عبد السلام وقوله ولو أعلن أي المدينون وقوله ما قاله سرا أشار به الى أن
 مفعوله محذوف وهو قوله لا أقر لك بالمال الخ (قوله أخذ الكل منه للحال) أي كمن من أخذ
 الكل بالتأخير ان أخر ولا خط ان ط قال ط اعل ط اذا لم يؤخره الطالب ولم يحط امالو
 اعل ذلك صح اعدا كراهه اه (قوله فقال أقر) به مزة قطع مقتوحة من أقر (قوله
 جاز) أي الخط لانه ليس من تعاقب الا برأصير يحايل معنى وقد سبق جوابه (قوله بخلاف على
 ان أعطيك مائة) فاذا اقر صرح الاقرار ولا يلزم الدائن شيء (قوله لا الخط) لان الخط ابراه وهو
 معاق بصريح الشرط فلا يصح كما تقدم حلي والاولى ان يقول لانه وعدده معاق بالشرط
 لا يجب الوفاء به شرعا (قوله الدين المشترك بسبب مقصد) شامل لما اذا اشترى كافي المبيع بان كانا
 عينا واحدة ولم يشترى كائنان كانا عيني لكل عيني مائة مائة واحدة بل عن اه
 شري لا ية (قوله كمن يبيع يبيع صفقة واحدة) بان كان لكل واحد منهما مائة على حدة أو
 كان اه مائة واحدة مشتركة بينهما وباعا لكل صفقة واحدة من غير تمثيل عن نصيب كل
 واحد منهما زباني واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع
 أحدهما انصبيه من رجل بخمسة مائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسة مائة درهم
 وكتباه عليه مكاوا احد ابان وقبض أحدهما منه شيئا لم يكن لا لآخر ان يشاركه لانه لا شركة لهما
 في الدين لان كل دين واجب بسبب على حدة عزمية وانما تعد الصفقة اذا تعد الاقطر وقد
 اتفق ووصفه كان قال بعناك هذا العبد بان لكل خمسة مائة فقبل كان صفقة واحدة اما
 لو باع أحدهما بخمسة مائة ثم الآخر بخمسة مائة أو باعاهما بان على ان لا حصة مائة مائة ايضا
 ولا آخر سودا ولا أحدهما مائة ولا آخر اربعة مائة فذلك كله صفقة ثان فلا يشارك أحدهما
 الآخر فيما قبض كما فهم ذلك من المنع وقيد بالدين المشترك لانه لو كان الصلح عن غير مشتركة
 يخص المصلح يدل الصلح وليس اشركه ان يشاركه فيه لكونه معاوضة من وجه لان المصلح
 منه مال حقة بخلاف الدين زباني فليحفظ فانه كثير الوقوع وفي الخاتمة رجلا ادعيا
 ارضا أو دارا في رجل وقال هي انا ورثتها من أيتا جده الذي هي في يده فصالحه أحدهما عن
 حصة على مائة درهم فإراد الابن الآخر ان يشاركه في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح
 معاوضة في زعم المدعي فداعين في زعم المدعي عليه فهو معاوضة من وجه اسقيها من وجه

(ولو أعلن ما قاله سرا أخذ
 منه الكل للحال) ولو
 ادعى أن ما وجد فقال أقر
 لي بما على أن أطمع مائة
 جاز بخلاف على أن أعطيك
 مائة لانه رشوة ولو قال ان
 أقررت لي طمعت لثمنها
 مائة فافد صرح الاقرار
 لا الخط مجتبي (الدين
 المشترك) بسبب مقصد كمن
 يبيع صفقة واحدة

فلا يثبت للشر يك حق الشراكة بالشك وعن أبي يوسف في رواية الشريك ان يشارك في المائة
 اه مثل العلامة الشامي عن دارم مشتركة بين ثلاثة أو قاف كل وقف له حصة معلومة
 ومقتضون مختصون به فاذا قبض بعض النظار شيئا من الاجرة هل لباقي النظار ان يشاركه
 في المقبوض أم لا فاجاب بان لباقي النظار الشراكة فيما قبضه أحدهم حيث صدرت الاجرة منهم
 مائة واحدة قياسا على غن المبيع صفقة واحدة اه وتعبه العلامة الجوى بان جوابه انما
 يصح اذا كان ما أجرة كل من النظار مائة مائة مائة (وأقول) هذا انما يراد ان لو صدرت الاجرة
 في بعض الدار لما يلزم عليه حينئذ من اجرة المشاع لغير الشريك ولا يشوبه هنا صدور الاجرة
 في كل الدار فتنبه (قوله أو دين موروث) أو كان موصى به اه ما او كان بدل فرضه ما
 أبو السعود (قوله اذا قبض) اطاعه فمثل قبض على طريق الاقتضاء أو الصلح (قوله شاركه
 الآخر فيه) هذا اصل كل على يتفرع عليه فهو عيني اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض
 أحدهما شيئا منه ما لم يشاعا كما صله فلما حجب ان يشارك في المقبوض لانه وان اورداد
 بالقبض اذ مالصة الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى أصل الحق فيصير
 كزيادة الثمرة والولادة حق المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العيني غير
 الدين حقيقة وقد قبضه بدل عن حقه فله حقه حتى ينقضي نصيبه فيه فيصير الشريك حصته
 درر وليس بين قوله ملكه شيئا كما صله وقوله ولا يملكه قبل المشاركة باق على ملك القابض
 مخالفة لان المقبوض عين الدين من وجه وغيره من وجه كما صرح به في عامة الكتب والاعتبار
 الاول بقضي كون المقبوض مشتركا كالاعتبار الثاني بوجوب الاختصاص بالقابض فعندما
 بالوجهين وقتنا على الوجه الاول انه يكون لا آخر ولاية لباقي الشراكة وعلى الوجه الثاني انه
 يدخل في ملك القابض وينتقل نصيبه من هذا يظهر من قوله له حق المشاركة اي
 في المقبوض أشار به الى أنه ليس له حقيقة المشاركة والا لما انفذ نصيب القابض فيه قبل
 المشاركة والمشاركة لا يلزم ان يكون في حكم المشبهة به من كل وجه فلا يلزم من تحقق حقيقة
 المشاركة في الثمرة والولادة تحقق حقيقة في المقبوض من الدين كما لا يخفى (قوله أو اتبع الغريم)
 فلو اختار اتباعه ثم تولى نصيبه بان مات الغريم مقلدا رجع على القابض بنصف ما قبض ولو من
 غيره بصر اي من غير ما قبض لان حقه فيه سقط بالتسليم فيرجع بثلثه ويكون ما قبضه أخيرا
 صرفا عا في الذمة وعبارة الزباني رجوع عليه كافي الحوالة لكن ليس له ان يرجع في عين تلك
 الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته
 في مثلها اه وعليه فكان ينبغي اسقاط لفظ ولو ويقول هكذا ورجع على القابض بنصف
 ما قبض من غيره وذلك لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى
 ذمته في مثلها تأمل (قوله وحينئذ فلو صلح) في التفرع نظر لان الأصل ان يقبض من
 الدين شيئا وهذا صلح عن نصيبه لا قبض تأمل (قوله اي على خلاف جنس الدين) احتراز عما
 اذا كان على جنسه كما تقدم فانه يشاركه فيه أو يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه
 بمنزلة قبض بعض الدين (قوله أخذ الشريك الآخر نصيبه) اي نصف الدين من غيره أو أخذ

أو دين موروث أو قيمته
 مستعمله مشترك (اذا
 قبض أحدهما شيئا منه
 شاركه الآخر فيه) ان شاء أو
 اتبع التفرع كما ياتي وحديثه
 (فلو صلح أحدهما عن
 نصيبه على نوب) اي على
 خلاف جنس الدين (أخذ
 الشريك الآخر نصيبه)

نصف النوب لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو شائع وقسم الدين حال كونه في الذمة لا تصح
 وحق الشر يك منعتا على كل جز من الدين فيتمتع على اجازته واخذ نصفه الصلح على اجازة
 العقد فيصح ذلك (قوله الان ضمن) اي الشر يك المصلح (قوله ربيع الدين) يعني الان
 يفرم له حصه من اصل الدين الواصل بواسطه الصلح وافاد ان المصلح مخير اذا اختار شره بكم
 اتبعه فان شاء دفع له حصته من المصلح عليه وان شاء ضمن له ربيع الدين ولا فرق بين كون
 الصلح عن اقرار او غيره وبعد ضمان المصلح الربيع لا يكون فلا تخير بين ان يبيع على النوب وحاصله
 ان الشر يك الاخر مخير بين الاتباع للدين والشر يك المصلح وان المصلح مخير في دفع نصف
 النوب المقبوض وبيع الدين ولم يلزم عليه دفع الربيع لاحتمال تضرر المصلح لان الصلح
 على الخط غالبا يكون ما استوفاه انقص بل يحتمل ان لا يبق له شيء من مقبوضه وأشار بكون
 البديل قويا الى ان هذا فيما كان بدل الصلح بخلاف جنس الدين اما اذا وقع على جنسه ليس
 للمصلح خيار فيه بل لشره بكمه المشاركة في المقبوض او يرجع على المدين لان بغيره قبض بعض
 الدين كما في المبوط واطلق الصلح فبطل ما يكون عن اقرار او سكوت او انكار ثم الجلبه في ان
 لا يرجع عليه شره بكمه ان لم يزل الغريم مقبضا رخصه من الدين ويقتضيه ثم يبرئه عن حظه او
 يبيع شيئا يسيرا ولو كفاه من ريب بقدر حصته من الدين ثم يبرئه عن الدين وياخذ من المبيع
 كافي الخسيرة والتفقه (قوله فلاح في النوب) لان حصه في الدين وقد ضمنه له وقد علم ان
 اختيار المصلح هو الحاصل ان في تخيير الشر يك قديرا ان يكون المصلح عنه دينيا والمصلح
 عليه نوبيا فان كان المصلح عنه دينيا لم يشره بكمه ان يشاركه فيه ولو كان المصلح
 عليه من جنس الدين شاركه الشر يك او يرجع على المدين والفرق بين الصلح على الجنس وغيره
 انه اذا صلح على الجنس يشارك الشر يك فيه او يرجع على الغريم وفي الصلح على خلاف
 الجنس كذلك الا ان ضمن له ربيع الدين لان حصه في الدين لا في النوب (قوله ضمنه شره بكمه
 الربيع) يعني ان شاء لانه صار قابضا حصه بالمقاصة ولا ضرورة عليه لان معنى البيع على
 المماصة بخلاف الصلح لان مبناه على الانحاس والخطيئة فلما لم يمتد دفع ربيع الدين
 لتضرر لا يقال حصه الدين قبل القبض لا تنصرف فكيف تنصرف بالمقاصة فيه لانا نقول حصه
 الدين قبل القبض تجوز ضمننا وانما لا تجوز قصدا وهما وقعت القسمة في ضمن حصه الشراء
 وحصه المصالحه وللشر يك ان لا يتبع القابض في الجبيع ويرجع على المدين لان القابض قبض
 حقه الا ان له حق المشاركة ولو كان له مطلوب على أحدهما دين قبل وجوب دينه ما عليه حق
 صار دينه قصاصا به فلا ضمان عليه لانه أحد الدينين قضا ولا ولهما الا اقتضاء الضمان انما يجب
 بالاقتضاء وكذا المشاركة لا تجب بالقضاء وانما تجب بالاقتضاء ولو أبرأ أحدهما عن نصيبه
 لا يضمن ولو غصب أحدهما من المدين عينا أو اشترى منه شره فاداه له عنده فهو قبض
 والاستتجار بنصيبه قبض لا تزوج به له لدم امكان المشاركة فيه كالجناية على نفس المدين
 وكالا برأ بمقتضى لاف الزوج على دراهم مطلقة فانه قبض بالاجماع لوقوع التقاض زباني
 (قوله أو اتبع غريمه في جميع ما مر) اي في مسئلة الصلح والبيع أو القبض (قوله لبقا
 حقه في ذمته) ولان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فله ان يشارك

الان ضمن له (ربيع)
 اصل الدين (فلاح في)
 النوب (ولو لم يصلح بل
 اشترى بنصفه شيئا ضمنه)
 الشر يك (الربيع) انقصه
 النصف بالمقاصة (أو اتبع
 غريمه) في جميع ما مر لبقا
 حقه في ذمته (واذا أبرأ
 أحد الشر يكين الغريم عن
 نصيبه)

(قوله)

(قوله لا يرجع) اي الشر يك بنصف الميراث الذي أبرأ (قوله لانه اتلاف لا قبض) والرجوع
 يكون في المقبوض لاني المتلف ولم يرد نصيب المشتري بالبرائة فلم يرجع عليه (قوله قبل وجوب
 دينه - ما عليه) اما لو كان صادقا حتى التقيا قصاصا فهو كالقبض ويشارك فيه كافي الجور (قوله
 عليه) اي المدينون (قوله لانه قاض لا قبض) اي والمشاركة انما تثبت في المقبوض لاني القضا
 (قوله ولو أبرأ الشر يك المدينون) بالنصب مقبول أبرأ الاول ان يقول أحدهما الشر يكين
 (قوله قسم الباقي على سهامه) اي على سهام الباقي لانه اهل المراد بالسهام السهام الباقية
 لا اقسامها فيظهر ذلك فيما لو كان له الثلثان فابراهما عن الثلث يسمى ما يورثه نصفين لان الحق عاد
 الى هذا القدر ولو اعتبرنا الاصل قسم الثلثا قد صرح ابن الكمال بالاول (قوله ومنه المقاصة)
 بان كان للمدينون على الشر يك خمسة مثالا قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد المقاصة
 (قوله صح عند الثاني) اعتبارا بالابراء المطلق خلافا للطرفين لانه يؤدي الى حصه الدين قبل
 القبض كافي الهداية وفي النهاية ما ذكره من صحة الاختلاف بخلاف ما ذكر في عامة
 الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول أبي يوسف وذلك سهل بطور ان يكون المصلح قد اطاع
 على رواية فحمه - مع الامام قال في البرهان تاجيل نصيبه موقوف على رضائهم بكمه عند أبي
 حنيفة وبه فاختار وعنده الا في عامة الكتب محمد مع أبي يوسف ذكره في الهداية مع أبي
 حنيفة فكان عنه روايتان كافي الشر نيلانية وفي البحر وان أجله أحدهما فان لم يكن واجبا
 بعد كل منهما بان ورثا دينه أو جلا لا تاجيل باطل وان كان واجبا بادائه أحدهما فان كانا
 شره بكمين شركة عثمان فان آخر الذي ولي الادانة صح تاجيله في جميع الدين وان آخر الذي
 لم يماشره لم يصح في حصته أيضا وان كانا متفاوضين وأجل أحدهما ايم من أجل صح تاجيله
 اه ولم يظهر وجه له كقول الثاني وترك قول الامام مع عدم نصيبه (قوله والغصب) اي
 اذا غصب أحدهما منه عينا أو ملكه عنده فانه ينزل قابضا نصيبه فيشاركه فيه الا آخر
 سواء كان من جنس الدين أو من غير جنسه وذلك في يد الغاصب وقضى عليه ببقية من
 جنس الدين فلو كان من غير جنس الدين وكان موجودا رد عينه كافي الرضا اي لانه عا. ك
 من وقت الغصب عند ادائه الضمان (قوله والاستتجار) اي باجرة من جنس الدين لانها
 بيع المنافع فصارت غير لما اذا اشترى بنصيبه شيئا فانه يرجع عليه ببيع الدين فكذا هذا
 وكذا خدمة العبد وقرعة الارض وصورتها بان استأجر أحدهما من المدينين دارا بجمته
 سنة وسكنهم او كذا الواسطة استأجر باجر مطلق وروى ابن سماعة عن محمد لو استأجر بجمته لم يشاركه
 الاخر وجهه له كالتسكاح هذا اذا ضاف العقد الى الدين لانه اتلاف كافي الزباني (قوله
 لا الزوج) اي تزوج المديونة على نصيبه فانه لا يكون قبضا لانه ليس بدل مال فكان فيه معنى
 الاتلاف من وجه فاقسمه الا برأ بمقتضى لاف ما اذا تزوجها على دراهم مطلقة اي حتى التقت
 قصاصا بنصيبه فانه يكون كاقبض كافي الاتقاني وفي الشر نيلانية والتزوج بنصيبه اتلاف
 في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه صاحبه بشئ وعن أبي يوسف انه يرجع بنصيبه منه لوقوع
 القبض بطريق المقاصة والصحيح الاول انهم (قوله والصلح عن جناية عه) اي لو جنى
 أحدهما عليه جناية عه فبما دون النفس ارشها مثل دين الجاني اصالحه على نصيبه وكذا لو

لا يرجع (لانه اتلاف لا قبض)
 (وكذا) الحكم (ان)
 كان للمدينون على أحدهما
 دين قبل وجوب دينه - ما
 عليه حتى (وقعت المقاصة
 بدنيه السابق) لانه قاض
 لا قبض (ولو أبرأ الشر يك
 المدينون) عن البعض قسم
 الباقي على سهامه (ومنه
 المقاصة ولو أبرأ نصيبه
 صح عند الثاني والغصب
 والاستتجار بنصيبه قبض
 لا الزوج والصلح عن جناية
 عه - ودحيلة اختصاصة

كان فيه اقصا من ذلك لانه لم يملك بماله شيئا قابلا للشركة كافي البرهان وغيره قيد بالعدل ان الخطا
 يسلك فيه من ذلك الاموال فكانت قابض اقامته في النهاية وغيرها وفي الايضاح لا يلزمه ان يملك
 شي لانه كان كاح وفي العناية بعد نقله ما تقدم وادى انه قد بذل لان الارض قد يلزم العاقلة
 فلم يكن مئة مائة عامه في تسكته فاضى زاده قال الزباني وقوله لا التزوج والعلم عن جنابة
 عمداى بان كان له مدين على امرأة فزوجته عليه نفسه او على مولى الامة فزوجها المولى منه
 عليه او على المكاتب او على الامة الماذون اه افتر وجهه عليه باذن المولى ايس بقض في ظاهر
 الرواية حتى لا يرجع عليه شريكه لانه لم يملك شي يمكنه المشاركة فيه فصار كالجناية على نفس
 المدين وعن أبي يوسف فان رجوع عليه لوجود القبض بطريق المقاصة على ما بينا والصحيح
 الاول لانه اطلاق ولان النكاح يتعلق بعين الدين عند الاضافة اليه فيملكه بعينه ثم يقطع
 عن ذمته كالهبة بخلاف ما اذا اضيف العقد اليه بان سعى دراهم مطلقة فوقع التقابض
 بنصيبه حيث يرجع اليه شريكه بالاجماع لان المملوك وانما ملكه غيره فالتقيا قد اصابوا العلم
 عليه عن جنابة العهد ايس بقض لانه لم يملك شي قابلا للشركة بماله اه (قوله ان يملكه
 الغريم) اي المديون فيكون المقبوض حصة لاديه (قوله ثم يبرئه) الضمير في يبرئه لاديه لا لاديه
 فنيه تشتت اي يبرئ الشريك الغريم فان براءة المديون لا يرجع عليه شئ كما مر (قوله او
 يبيع) اي الطالب وهو مطوف على جهه اي يبيع الشريك للمديون كفا الخ بقدر دينه فلم
 يكتف مقتضا الدين بل اخذ اذن المبيع وقابض الالهية في الصورة الاولى ثم يبرئه من دينه
 ولا رجوع للشريك عليه بالابراء (قوله به) اي بقدر نصيبه من الدين بان يجعل عن التمر بقدر
 نصيبه فيكون المقبوض عن المبيع لان نصيبه من الدين (قوله ثم يبرئه) اي احد الدائنين وهو
 من باع التمر (قوله صالح احدي السلم) اطلاق العلم هنا مجاز عن الفسخ كما حرره صاحب
 غاية البيان لانه فسخ في الحقيقة قالوا اطلق عليه العلم بما فيه من الحظيطة التي هي من
 خواص العلم كافي تسكته المولى زكريا (اقول) الحظيطة هي التي لزمت على المسلم لانه من
 المسلم فيه حيث سقطت هذه المصلحة تدبر كالايجي (قوله عن نصيبه) اي من المسلم فيه (قوله
 على ما دفع من رأس المال) على حصته منه قديده لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه
 من الاستبدال بالمال فيه قبل قبضه زباني (قوله نقد علم ما) فيكون المقبوض بينه او كذا
 ما بقى من المسلم فيه در البصار اي فيكون نصف رأس المال فيه ما وباقي الطعام بينهما سواء
 كان رأس المال مخلوطا ولا بجر (قوله وان رد رد) وبقي المسلم فيه على حاله بجر (قوله لان فيه
 حصة الدين) وهو المسلم فيه وهذا مذموم ما قال أبو يوسف يجوز اعتبار ابراء الدين وله ما
 أنه لو جاز فاما ان يجوز في نصيبه خاصة ارفى النصف من النصيبين فعلى الاول لزمت حصة الدين
 قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا تميز الا بالقسمة وهي باطله وان كان
 اثنان فلا بد من اجازة الاخر لانه فسخ على شريكه عقد فمقتضى رضى رضى (قوله مقاضاة)
 نصيب على التمييز (قوله جاز مطلقا) الذي في البحر جاز ولو في الجميع اي جميع المسلم فيه يعني ان
 الجواز لا يخص نصيبه بل اذا فسخ في الجميع جاز وقال وما اذا كانت عتاقا توق ايضا ان لم يكن
 من تجارتهم ما في الكافي لو سلم في كبر ثم اصطفا على ان يزيد المسلم اليه نصف كرم يصح اجماعا

يجب قبض ان يملكه القسمة
 قدر دينه ثم يبرئه او يبيع
 به كفا من غرضه الا ثم يبرئه
 ملة قط وغيره ومرت في
 الشركة (صالح احدي السلم)
 السلم عن نصيبه على ما دفع
 من رأس المال فان اجاز
 الشريك (الاخر) نقد
 علم ما وان رد رد
 فيه حصة الدين قبل قبضه
 وانه باطل نعم لو كانا شريكي
 مقاضاة جاز مطلقا بجر

لانهم لو صحت ابطلت من حيث أصبح لانهم لو صحت نكح رج بعض رأس المال من ذلك السلم
 فيجعل بازا الزيادة فيصير دينه على المسلم اليه فكانه أسلم دينه واذا لم يجوز فله ان يرد ثلث رأس
 المال الى رب المال لم يملكه كرامة عند الامام وقال لا يرد لان الانخراج للزيادة وبطلت فيبطل قلنا
 قصد اثنان الانخراج والادخال فصح الاول لا الثاني اه والله تعالى اعلم واستغفر الله
 العظيم

(فصل في التفارج)

قال في المخرج هو من الخروج وهو أي شرعا أن يصطلم الورثة على انخراج بعضهم من الميراث بمال
 معلوم ووجه تاخير قوله وقوعه فانه فلما يرضى أحد بان يخرج من الورثة بغير رضى باقيه فاحقه
 وسببه طالب انخراج من الورثة ذلك عند رضاه بغيره وله شروط تذكر في انشاء الكلام اه
 (قوله أخرج الورثة أحدهم) أي أو الموصى له بمبلغ من التركة سائحا وفي آخر الاشياء عن
 الكتاب لوصي الموصى له بالثالث على السدس ص اه (اقول) لكنه مشكل لانه من قبيل
 الاقاط في الاعيان وهو لا يجوز وقد صرحوا بان الواو لا يسهط حقه من التركة بالاسقاط
 وهذا مثله وأما الخارجة فيبيع وبقي تمامه (قوله صح في الكل) أي ويقسم الباقي بينهم
 على سهامهم الخارجة قبل التفارج الا ان يجعل هذا بالتفارج كان لم يكن بيانه امرأه وبنت
 واخ شقيق أصلها ثمانية واحد فلهما وأربعة للبنت والباقي لالاخ فاذا أخرجت المرأة قسم
 الباقي على سبعة ولو جهات كان لم تكن قسم نصفين جوى عن الشيخ عا د الدين وواعلم
 انه اذا أخرجوا واحد اخصه من نصيبه بقية على السواء ان كان ما أعطوه من مالهم غير
 الميراث وان كان مما ورثوه فله قدر ميراثهم وقيد الخصاص بان يكون عن انكار ما اذا كان
 عن اقراره فهو بينهم على السواء مطلقا أبو السقود وبقي ذلك وأخر الفصل (قوله صرفا
 لنفسه بخلاف غيره) اه لا قوله أو تفدين بجر ما والاولى تأخير عن قوله قل ما أعطوه
 او كثر ويوجد في بعض النسخ التعبير باللام عوضا عن الباء في بخلاف الجنس وهي أولى
 من الباء أي لو صالح عن الذهب والفضة بذهب وفضة صح ويصرف المذهب للفضة وهي له
 والمراد بالصرف في كلامه الصرف المصطلح عليه في القسمة وهو بيع الثمن بالثمن والباقي فيه
 للمقابلة ولو كان المراد بالصرف اللغوي لا يختص بمثل واحدة وهي ما اذا اشتقت التركة على
 ذهب وفضة ودفع البديل كذلك واهلها بالي أو اللام وقوله بعد ذلك لكن بشرط التقابض
 فيما هو مصرف فانه متعين للصرف الاصطلاحي (قوله قل ما أعطوه أو كثر) لانه معاوضة لا ابراء
 اذا ابراء عن الاعيان باطل كذا قيل (واقول) ما قيل ان ابراء عن الاعيان باطل قبيده في
 البصر بما اذا كان على وجه الانشاء فان كان على وجه الاخبار كقوله هو بري عمالي قبله فهو
 صحيح متناول للدين والعين فلا تمنع الدعوى وكذا اذا قال لا لك في هذا العين ذكره في
 المبسوط والمحيط فعلم ان قوله لا لا يفتق قبيده مقام مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى
 بحق من الحقوق قبل الاقرار حينما كان أو دينا وتقدم الكلام عليه أوائل الاقرار وسبب آخر
 الفصل مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله لكن بشرط التقابض) قال في البحر ولا يشترط في صلح
 أحد الورثة المتقدم ان تكون اعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد النكدين بالآخر

(فصل في التفارج)
 (أخرج الورثة أحدهم
 عن التركة وهي عرض
 أو هي) (مقار بمال)
 أعطوه (أو) أخرجوه
 (عن) تركته هي (ذهب
 بفضة) دفعه واهل (أو) على
 (العكس) أو عن نقدين
 بجر ما (صالح في الكل صرفا
 لنفسه بخلاف غيره
 قل) ما أعطوه (أو كثر)
 لكن بشرط التقابض فيما
 هو مصرف (د) في انخراج

يعتبر التقاض في المجلس غير ان الذي في يده بقية التركة ان كان باحدا يكتب بذلك القبض
 لانه قبض ضمان فينوب عن قبض الصلح وان كان مرقعا غير مانع بشرط تجديد القبض اه
 (أقول) بيانه ان التركة في يد احد الورثة امانة فاذا أنكرها أو منع صار غاصبا والغاصب
 ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيه لم يلزم تجديد القبض فيقالو كان مقررا غير
 مانع والا لا وهذا في غير التقدين امانة في صورة ما اذا صار على جنس ما فلا بد من حضور
 ذلك للمجلس وتجديد القبض فيه لانه صرف محض كايان (قوله وغيرهما) وكذا عن
 التقدين فقط (قوله باحد التقدين) قيد باحد التقدين اتمرازا عما اذا كان بدل الصلح
 مجموع التقدين فانه يصح كيف كان لانصرف الجنس الى خلاف الجنس مع هذا العقد كأي
 البيع بل اولى لان المقصود من الصلح قطع المنازعة وان كان بشرط فيه التقاض قبل
 الافتراق لانه صرف ط (قوله الا ان يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس) فلو
 كان ما أعطوه أقل أو مساويا نصيبه أو لا به لم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح ط قال
 في الجور ولو لم الحو عن التقدين وغيرهما باحد التقدين لا يصح الصلح ما لم يعلم ان ما أعطوه
 أكثر من نصيبه من ذلك الجنس ان كانوا متصادقين وان أنكر واوردت جازم مطلقا بشرط
 التقاض فيما يقابل التقدمة وان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح ان ذلك ان كان
 في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان لم يوجد ذلك في التركة لا بدري ان بدل الصلح من
 صميم أقل أو أكثر أو مثله فسد كذا في فتاوى قاضيان اه وفي المتن قال الحاكم انما
 يبطل حال التصديق وفي انتها كرجوز ٣ لا يكون حينئذ بدلا في حق الاخذ ولا الدافع وفي
 الغاية قال شيخ الاسلام الصحيح انه باطل في الوجهين لانه يكون معاوضة في حق المدعي فيدخل
 فيه معنى الربا من الوجه الذي قلنا وان زاد صح فيكون قدر ظهريه والباقي بجهة في باقي التركة
 (قوله تقرر ان الربا) قال في الدرر ليكون حصته بثلثه والزيادة بمقابلته من بقية التركة
 صومنا من الربا فلا بد من التقاض فيما يقابل حصته من الذهب أو الفضة لانه صرف في هذا
 القدر اه (قوله ولا بد من حضور التقدين عند الصلح) لم يذكروا في الشرع بلاية ولا وجه
 لاشتراطه وان اراد به حضور البديل اذا كان منهم مائة فأداه بقوله سابقا المكن بشرط التقاض
 فيما هو صرف ط الا ان يقال اراد بالحضور الحكمي بان يحضرهما قبل الافتراق لان الشرط
 التقاض في المجلس او يكون ما يراد ان يعطى له مدفوع له تحت يده لا بطريق الامانة (قوله
 وعلمه بقدر نصيبه) أي يعلم ان ما أخذه يزيد من نصيبه من ذلك الجنس تقرر ان الربا قال ابو
 السهود وانما اشترط العلم بقدر نصيبه لاحتمال الربا لان التمسك على تقدير كونه مساويا له أو
 أقل فكان أرجح وأولى بالاعتبار بخلاف الصحة فانها من جانب واحد وهو ما اذا كان المأخوذ
 أكثر من نصيبه فكانت العبارة بجانب الفساد لكونه من وجهين انتهى * واعلم ان صحة الصلح
 على الوجه المذكور ثبتت بالأثر وهو ان تخاض امرأته بدرجن بن عوف صاحبها وورثته عن
 ربع غنم اعلى عثمان ألف دينار وقيل على ثلاثة وعشرين ألفا فحضر من العصاية وروى ان ذلك
 كان نصف غنم زبلي وتخاض بنت أبي بصير بن عمرو الكبي التي طلقها عبد الرحمن في
 مرض موته ثلاثمائة مات وهي في العدة فورثها عثمان وكانت مع ثلاث نسوة اخرها حوفا

عن (تقدين وغيرهما
 باحد التقدين لا يصح
 الا ان يكون ما أعطى له
 أكثر من حصته من ذلك
 الجنس) تقرر ان الربا
 ولا بد من حضور التقدين
 عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه
 بربلاية وجلاية

٣ قوله لا يكون الخ هكذا
 بالاصل وعبارة والدهرجه
 الله تعالى في حاشية الدرر وقال
 الحاكم التمسك بما غايب
 على أقل من نصيبه في مال
 الربا له التصديق وأما في
 حالة التمسك بان أنكر وا
 وراثته فيجوز وجه ذلك ان
 في حالة التمسك ما أخذه
 لا يكون بدلا في حق الاخذ
 ولا في حق الدافع اه وهي
 واضحة بل سبب في
 الصحة بعد هذه عبارة
 الحاكم تامة اه

من ربع غنم اعلى ثلاثة وعشرين ألفا في رواية هي دراهم وفي رواية هي دينار ابن كمال باشا
 وتخاض بضم المثناة القوقية وكسر الصاد المهملة قدمهم المدينة فولدت أباصلة في سريته
 الى دومة الجندل في شعبان سنة ست كافي المواب قال والضمير في سريته له بعد الرحمن بن
 عوف ودومة بضم الدال ونقصها مدينة يمينها وبينهم شق نحو عشر مراحل وبسدها من
 المدينة نحو ثلاث عشرة مرحلة نعت بدوما بن اسمعيل لانه كان نزلها عليه السلام
 واصبح هذا من الخضر من ادرك الجاهلية والاسلام ولم يجتمع به عليه السلام أسلم على يد
 سيدنا عبد الرحمن بن عوف وقوله روى ان ذلك كان نصف غنم أهلى كون بدل الصلح كان
 عثمان ألفا وانما نصف حقها يكون جميع ماله انما روى رضي الله عنه خمسة آلاف ألف
 ومائة وعشرين ألفا ويكون غنمه ستمائة ألف وأربعين الفارب ربع الثمن مائة ألف وستون ألفا
 ونصف ربع الثمن عثمان ألفا (قوله ولو بعرض) يعني لو كان بدل الصلح عرضا في الصور كلها
 جازم مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس وظاهره بعم ماله كان العرض من التركة اذ قد عاين
 في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حصته (قوله وكذا لو أنكر وا
 ارثه) أي فانه يجوز مطلقا قال في الشربلاية وقال الحاكم التمسك بما غايب على أقل من
 نصيبه في حال الربا حال التصديق وأما في حالة التمسك بان أنكر واوردت جازم مطلقا بشرط
 في حالة التمسك ما أخذه لا يكون بدلا في حق الاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر المرغيناني
 ولا بد من التقاض فيما يقابل الذهب والفضة منه ايكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في
 الصور كلها جازم مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس اه (أقول) لا يكون بدلا لاني
 حق الاخذ فيه أنه بدل في زعمه وعليه ينبغي أن لا يحل له الاخذ ما لم يعلم مقدار حصته من ذلك
 الجنس لانه ان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس لا يصح لان فيه شبهة الربا وهي محرمة وان شئت في
 وجود ذلك الجنس في التركة صح لانه ينفذ يكون شبهة الشبهة وهي لا تحرم (قوله بل قطع
 المنازعة) اه في حق المدعي عليه أما في حق المدعي فاختار بعض حقه واسقاط الباقي لانهم
 يجودهم حقه صاروا غاصبين وصار المال مضمونا عليهم في ذمتهم من قبيل الدين وقد علم حكم
 الصلح عن الدين بخبره بخلاف ما اذا أقر وايد ذلك فان المال ينفذ عين وان كان من التقدين
 ولا يصح الاسقاط في الاعيان فان ذلك تعين ان يكون صرفا لكان قد يقال فيه ان المال القائم
 اذا صار مضمونا لا يتقل للذمة وعليه فلا فرق بين الصورة المذكورة وما بعد ما في أن بكل منها
 اسقاط الدين وهو لا يجوز وانما جاز والصوره الاولى باعتبار ان ما أخذه بدلا لاني حق
 الاخذ ولا في حق الدافع تامل (قوله وبطل الصلح الخ) أي في الكل عند الكل على
 الاصح وقيل عندهما يعني العقد صحيحا فيما وراء الدين ط قال العلامة أبو السهود هذا
 ليس على إطلاقه لما سبق عن الزبلي من انه ينبغي ان يجوز عندهما في غير الدين اذا ثبتت
 صحته وانما يشك ان كان هو قول الكل لا خلاف اه ما لان قياس مذهبهم ما في الجمع بين
 الحر والعبد والاشاة الذكية والميتة حيث يجوز العقد في العبد والذكية اذا ثبتت عن كل منهما
 ان يجوز الصلح عندهما في غير الدين اذا ثبت صحته اللهم الا ان يحصل هذا على ما اذا لم يبين
 ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عندهما بين البيع والصلح والظاهر انه لم يرد نص في الصلح

ولو بعرض جازم مطلقا لعدم
 الربا وكذا لو أنكر وا
 لانه حينئذ ليس بدلا بل
 لقطع المنازعة (وبطل
 الصلح ان اخرج أحد الورثة

منه ما واهذا ذكره لا يلى بلفظ ينبغي قياسا على البيع وكذا قول الشارح قبل هذا قول
 أبي حنيفة وقيل هو قول الكل ظاهر في عدم ورود نص عنهم ما فلهذا اختلاف المشايخ فيه
 انتهى (قوله وفي التركة دين) أي على الناس لقرينة ما يأتي وكذا لو كان الدين على الميت
 قال في البرازية وذكره في الإسلام أن الخارج لا يصح أن كان على الميت دين أي بطلبه رب
 الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جيب الورثة انتهى (قوله بشرط) متعلق بالخارج
 (قوله لأن غلبت الدين الخ) وهو هنا خاصة المصالح قال في الدرر لأنه يصير على كاحسته من
 الدين لاسائر الورثة بما يأخذ منهم من العين وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وإن كان
 بعوض وإذا بطل في حصة الدين بطل في الكل انتهى فنقول الدرر لأنه أي المصالح عن الدين
 والعين بيم العرض والعقار والمكيل والموزون الحاضر وغير من عليه الدين هنا بقية الورثة
 وقوله بطل في الكل لأن العقد الواحد إذا نفذ في بعض المدة ودعا عليه فسد في الكل وهو قول
 أبي حنيفة ٣ والدليل في مسئلة البيوع وعندهما يبقى العقد صحيحا فيما وراء الدين وقيل هو
 قول الكل كما في الكافي وغيره كما قدمناه قريبا (أقول) وينبغي أن ليس اختلاف القوانين
 بين المشايخ على إطلاقه بل الاتق كون البطلان قول الكل إذا لم يكن حصة الدين في البطل
 وأما إذا بين في صحيح المصالح عدها فيما وراء الدين بحصته إذا لم يجب للبطلان حصة فيه
 عدها تدرأها إلى ذلك ابن مالك (قوله من غير من عليه الدين) وهو الورثة هنا (قوله باطل)
 لما ذكر من أنه يصير على كاحسته من الدين إلى آخر ما قدمناه عن الدرر أي ثم يتردى البطلان
 إلى الكل لأن الصفة واحدة وإحدى حصة الدين أو لم يميز (وأقول) هذا إذا لم يسلطهم ولم
 يوكاهم في مقدار نصيبه من الدين وأما إذا سلطهم فينبغي أن يصح المصالح كذا قيل (قوله وصح
 لو شرطوا إبراء الفرماء) أي إبراء المصالح للفرماء والظاهر أن هذه الحيل لم توجه عن كل التركة
 ولذا قال في المراج والمخ وفي الوجهين خبر ربيعة الورثة فلا يصح قول الشارح وأحاطهم
 بحصته لأنه لا سقطت عن الفرماء كما صرح به ابن رزي أيضا وخبره قريبا في المقولة الثانية
 أرشاه الله تعالى ولم يذكر حيلة مع انما أحسن مما ذكره وأنت أنتصر عليهم وأرأيت في المقدمي
 وهي أن يصيرهم بقية بقوله ثم لهم لكن له أن يرجع فالأوجه الأولى * (فرع) ادعت
 امرأة ميراثا فوصلت على أقل من حظها أو مهرها صحيح ولا يطيب أحدهم أن علوا فان برحت
 بعد ذلك بطل المصالح اه وسأني في المتن أنه الأشهر أو أنه محمول على قول المتن السابق صولح
 على بعض ما يدعيه الخ والانهو به بعد عن القواعد الآن بحمل على الديانة لكنه به بعد أيضا
 لاسيما وقد وصلت إحدى زوجات سيدنا عبد الرحمن بن عوف على أقل من حظها بكثير
 بحضور جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين كما قدمناه قريبا فلا نقسه (قوله منه) أي
 من الدين ولا يرجع عليهم نصيب المصالح فحينئذ يصح المصالح لأنه حينئذ يكون غلبت الدين الخ
 أولانه إسقاط (قوله وأحاطهم بحصته) لا محل لهذه الجملة هنا وهي موجودة في شرح الوقاية لابن
 مالك وهي - بقل أن لم يبق له حصة بعد ما قوضه ولذا قال في المخ ولا ينبغي ما فيه من ضرر بقية
 الورثة أي لا ينفذ بقية الدين شيئا انتهى وضع عليهم ما قوضه من الدين
 عن الفرماء وفي بعض النسخ وأحاطهم قال ط ذكره رد على صاحب الدرر وتوجه المصنف

وفي التركة دين بشرط
 أن تكون الدين باقية
 لأن غلبت الدين من غير
 من عليه الدين باطل ثم ذكر
 أصحته بـ لا فقال (وصح
 لو شرطوا إبراء الفرماء
 منه) أي من حصته لأنه
 غلبت الدين من عليه
 فبطلت قدر نصيبه عن
 الفرماء (أو فوضوا نصيب
 المصالح منه) أي الدين
 (تبرعوا) منهم (وأحاطهم
 بحصته) أو اقضوه قدر
 حصته

قوله والدليل في مسئلة
 البيوع وهي ما إذا بيع
 بدين واحد أو بدينين
 صفقة واحدة أو بدينين
 كل واحد منهما من الثمن
 بطل في حق الكل عنده
 وعندهما صح في العبد
 لأن الصفقة لا تنقسم
 بتفصيل الثمن بل لا بد من
 تكرار لفظ العقد عنده
 خلافا لما اه منه

حيث قال ولا ينبغي ما فيه أي هذا الوجه من الضرر يبقية الورثة ولا يمكنه لا يدفع لأنه يرجع
 عليهم بما أحاطهم به فيكون الضرر عليهم مرتين انتهى (أقول) في قوله فيكون الضرر الخ يأتي
 بيانه قريبا عن الاتفاق (قوله منه) أي من الدين (قوله عن غيره) أي عما سوى الدين (قوله
 بالعرض) أي ببطله الذي أخذ منهم (قوله وقبلوا) أي الفرماء والمصالحون لأن الشرط قبول
 الحال عليه والتمثال (قوله وهذه أحسن الحيل) لأن في الأولى ضررا للورثة حيث لا يمكنهم
 الرجوع إلى الفرماء بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لأن النقد خير من النسيئة اتفاقا
 (قوله والأوجه الخ) لأن في الأخيرة لا يتخلو عن ضرر وهو تأخير وصولهم قدر حصته مع أنه ليس
 لهم دفع في هذا القدر وهو خلاف وضع المصالح غالبا (قوله ثم يحيلهم على الفرماء) أو يحيلهم
 ابتداء من غير بيع ليقبضوه ثم يأخذوا لنفسهم (قوله ولادين فيها) أما إذا كان فيها دين
 فلا يصح المصالح ما تقدم (قوله اختلاف) فقال الفقيه أبو جعفر بالصحة وهو الصحيح وقال
 ظهير الدين المرغيناني لا يصح (قوله لعدم اعتبار شبهة الشبهة) لأن عدم الصحة باحتمال أن
 يكون في التركة مكمل أو موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل المصالح فيكون ربا وقيل يصح لاحتمال
 أن لا يكون في التركة مكمل أو موزون وإن كان فيحتمل أن يكون نصيبه أقل من بدل المصالح فكان
 القول بعدم الجواز مؤديا إلى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرة بها اه وانما العبرة للشبهة في
 فتاوى فاضلان والصحيح ما قاله أبو جعفر من أنه يجوز هذا المصالح لأن الثابت هنا شبهة الشبهة
 وذلك لا عبرة به لأنه يحتمل أن يكون في التركة من جنس بدل المصالح على تقدير أن يكون زائدا على
 بدل المصالح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة (قوله جنس بدل المصالح) تركيب اضافي بإضافة
 جنس البدل المصالح (قوله لم يميز) أي متى يكون ما يأخذ من حصته من ذلك الجنس
 ليكون الزائد في مقابلة ما يخصه من غير الجنس ويشترط القبض لأنه بمنزلة البيع وبيع ما جعدهما
 قد روي نس أو أحدهما لا يجوز نصيبه كذا تقتضيه القواعد والمراد أنه لا يجوز اتفاقا كما أن
 الثاني يجوز اتفاقا (قوله والا) أي لا يمكن في التركة جنس بدل المصالح وهذا التفسير
 غير ما نحن فيه (قوله وان لم يدرك في الخلاف) هي مسئلة المتن ويدري بالبناء للجهول (قوله
 وهي غير مكمل أو موزون) كذا وقع في الفرر ولا وجه للتقييد وجه وقد نقل المصنف هذه
 مكيلا أو موزونا أما إذا كان غيرهما فلا يظهر له هذا التقييد وجه وقد نقل المصنف هذه
 المسئلة عن الزياي وعبارة الزياي خالية عن هذا التقييد ونصهم أو هذا يدل على أن المصالح مع
 جهالة التركة يجوز وقيل لا يجوز لأنه بيع وبيع الجهول لا يجوز والأول أصح لأن الجهالة هنا
 لا تنفي إلى المنازعة لأن في يد بقية الورثة فلا يحتاج فيه إلى التسليم حتى لو كانت في يد المصالح
 أو بعضها لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده مملوفا للعاجلة إلى التسليم ط (أقول) وكذا يشترط
 أن لا يكون فيه دين ووقع المصالح على مكمل وموزون كما في الاتفاق (قوله صح في الأصح) وقيل
 لا يجوز لأنه بيع الجهول لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكمل
 والموزون اتفاقا (قوله لأنها) أي جهالة التركة المصالح عنها (قوله لا تنفي إلى المنازعة
 أقيامها في يدهم) يعني أن العلة في عدم جواز المبيع إذا كان المبيع مجهولا لا تنفي إلى المنازعة
 وهذا لا ينفي إلى الآن المصالح عنه في يد بقية الورثة فلا يحتاج فيه إلى التسليم ولا يطلبون شيئا

منه وما لم يجره من غيره
 بما يصلح بدلا (وأحاطهم
 بالعرض على الفرماء)
 وقيل لو الحوالة وهذه
 أحسن الحيل ابن كمال
 والأوجه أن يبيعه كموه فإ
 من غرأ وقضوه بقدر الدين
 ثم يحيلهم على الفرماء
 ابن مالك (وفي صحة صلح عن
 تركته مجهولة) أعانتم أولا
 دين فيها (على مكمل أو
 موزون) متعلق بصلح
 (اختلاف) والصحيح الصحة
 زياي لعدم اعتبار شبهة
 الشبهة وقال ابن السكال
 أن في التركة جنس بدل
 المصالح لم يجوز ولا جازوان
 لم يدركه في الاختلاف
 (ولو) التركة (مجهولة
 وهي غير مكمل أو موزون
 في يد البقية) من الورثة
 (صح في الأصح) لأنها لا
 تنفي إلى المنازعة لقيامها
 في يدهم حتى لو كانت في يد

آخر من المصالح بمقابلته بدل الصلح كذا في العزيمة كن أقر بمصباحي فباعه المقلد منه جازوان
 جهلا قدره وقيل لا يصح لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول عما أخذه من المكمل
 والموزون ومع جهالة المبيع لا يصح كافي شرح الجمع قلت فاستفيدة من ان ما يحتاج لتسليمه
 لازم معرفته ومالا فلا در منق (أقول) واستفيدة ان نفس الجهة غير مانعة لجواز البيع
 بل الجهة المنصبة الى المنازعة مانعة الا ترى انه لو باع فقيرا من مبرة يبيعون البيع مع الجهة
 وكذلك لو باع المصوب كذا كرنا (قوله) ما لم يجمع ما فيه أي لا يجوز حتى يجمع جميع
 ما فيه مع ما لو لم يلجأ الى التسليم كذا كرنا عن الاتفاق بخلاف ما اذا كانت في أيدي بقية الورثة
 فانه يجوز مع الجهة لانه لا يحتاج فيه الى التسليم كما هو رأيي (قوله ابن ملك) لم يذكر هذا
 القيد أصلا (حاشا) التمايز في تناوب التبرير يكون في دأبين غلة أو ركو بايخص جوارزه
 بالصلح عنه أي خيفة لا الجبر وجاز في دابة غلة أو ركو بالصلح فادى غلى عبدين عنده ولو
 جبر دور الجوار وفي شره غرة الأفعار ثم اعلم ان التمايز في غلة غلة عبد أو دابة لا يجوز
 اتفاقا للتفاوت وفي خدمة عبد أو عبدين جاز اتفاقا لعدم التفاوت ظاهرا أو لقلته وفي غلة
 دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتفاقا لان المعادلة لان التغيير لا يعمل الى المقار
 ظاهرا وان التمايز في صلح جاز في جميع الصور كما جوز أبو حنيفة أيضا في رقيق صلحا اه
 (قوله) بطل الصلح أي مع أحد الورثة ليعرضه عنهم فلو قدوه التركة بين الورثة ثم ظهر
 دين يحيط قبل للورثة اقضوه فان قضوه صحت القسمة والافسخت لان الدين مقدم على الارث
 فينعى وقوع الملك لهم الا اذا قضوا الدين أو ابرا الغرماء ذمهم فحينئذ تصح القسمة لزوال
 المسال فكذا اذا لم يكن يحيط بالتعلق في الغرماء الا اذا بقي في التركة ما في الدين فحينئذ
 لا تفسخ لعدم الاحتياج كذا في قسمة الدور (قوله) والقسمة أي قسمة التركة بين الورثة لانهم
 لا يمكن كون التركة حينئذ تقدم حاجته فلغيرهم ابطالها ولو اجاز قبل ان يصل اليه حقه وفي
 الظهيرية ولو لم يضمن الوارث ولكن عزلوا عن الدين الميت فيه وفاء بالدين ثم صلحوا في الباقي
 على نحو ما قلنا اجاز اه قال العلامة المقدسي فلو ذلك المعزول لا بد من نقض القسمة (قوله
 بلا رجوع) أما لو كان يرجوع كانت التركة مشغولة قال في التبيين ولو ضمن رجل بشرط أن
 لا يرجع في التركة جاز الصلح لان هذا كقالة بشرط برائة الاصيل وهو الميت فتصير حواله فيجوز
 مال اليتيم عن الدين فيجوز تبريرهم فيه اه (قوله) بشرط برائة الميت) تبع فيه المصنف وقد
 علم من عبارة الزياهي ان المدارة على اشراط عدم الرجوع في التركة وقدين وجهه ط (قوله
 يوفى) بالبناء للمجهول بضم ففتح فتدديد (قوله) من مال آخر) الاولى تقديمه على أو يضمن
 أجنبي فان الظهيرية يرجع الى الوارث اذا لم يكن للمجهول لفظ يوفى وسواء في الوارث من ماله
 الخاص به أو من عين أخرى ظهرت للميت (قوله) ولا ينبغي ان يسلخ (أي يبل بكمه وهل هي
 تنزيمية أو تحريرية محرره (أقول) معنى لا ينبغي خلاف الاولى وخلاف الاولى مكرره
 تنزيمها قال في البصير لا ينبغي الاولى ان لا يفعلوا ذلك حتى يقضوا الدين اه (قوله) استهسانا
 والقياس ان لا يجوز لان كل جرم من اجزاء التركة مشغول بالدين لعدم الاولوية بالصرف الى
 بر دون بر فصار كالمستغرق فيمنع من دخوله في ملك الورثة ووجه الامتناع ان ما ذكره من

المصالح أو بعضهم الم يجوز
 تمام يعلم جميع ما فيه
 الحاجة الى التسليم ابن
 ملك (و بطل الصلح
 والقسمة مع سلطة الدين
 بالتركة) الا ان يضم من
 الوارث الدين بالرجوع
 أو يضمه أجنبي بشرط
 برائة الميت أو يوفى من مال
 آخر (ولا) ينبغي ان
 (بصلح) ولا يقسم (قبيل
 القضاء) للدين (في غير
 دين يحيط ولو فعل الصلح)
 والقسمة (صح) لان التركة
 لا تخلو عن قسمة دين فلو
 وقف الكل تضرب الورثة
 فيه وقف قدر الدين
 استهسانا وقاية

التعادل بقوله لان التركة لا تخلو عن قسمة الدين الخ والاولى تقديم قوله استهسانا فانه قد علم
 لان التركة الخ لانه يومهم خلاف المراد وما هنا موافق لما في الزياهي بخلاف ما في مذهب
 والحق فان عبارة مكين ولو على الميت دين يحيط أي مذهب فقير جميع التركة بان لا ينبغي
 بهد أداته بطل الصلح والقسمة وان لم يكن مذهب فقير فلا ينبغي أن يسلخوا ما لم يعطوا دينه ولو
 فلو اقالوا يجوز الصلح وذكروا كذا في شرحه الله تعالى في القسمة ان لا يجوز استهسانا ويجوز
 قسما اه وعبارة الزياهي وان لم يكن مذهب فقير قسما استهسانا والقياس ان لا يجوز الخ (قوله
 لا يحتاجوا) اه قوله فيوقف قال مذهب الشريعة ولو صلح فاشاخ قالوا صلح لان التركة
 لا تخلو عن قسمة الدين والدائن قد يكون غائبا فلا يجوز جعل التركة موقوفة لتضرب الورثة والدائن
 لا يضرب لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين وقسم الباقي استهسانا ووقف الكل
 قيس الخ (قوله على السواء) افاد ان أحد الورثة اذا صلح البعض دون الباقي يصح وتكون
 حصته فقط وكذا لو صلح الموصى له كافي الا نقرى (مذهب) في رجل مات عن زوجة
 وبنت وثلاثة ابناهم عمة وخافت تركه فقسوه ما بينهم ثم ادعت الورثة على الزوجة بان
 الدار التي في يدها ملك ورثهم المتوفى فانكرت دعواهم فدفعت لهم قدر ما من الدراهم صلحا عن
 انكاره فلو يوزع بدل الصلح عليهم على قدره وارثتهم أو على قدر رؤسهم الجواب قال في البصر
 وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعي سواء كان المدعي عليه مقرا أو منكرا
 وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعي عليه اه ومثله في المنع وفي مجموع النوازل مثل
 من الصلح على الانكار به مدعى فاستدعى بطله بطله لان نصيب الصلح عن الانكار من
 جانب المدعي ان يجعل ما أخذه من حقه أو عوضا عنه لا بد أن يكون ثابتا في حقه امكن
 تصحيح الصلح من الذخيرة فقتضى قوله وقوع الملك فيه للمدعي وقوله ان يجعل عين حقه أو
 عوضا عنه ان يكون على قدر وارثتهم سيدي والدرجة الله تعالى عن مجموعة من ماله اه
 التركة أمين الفتوى بدشك الشام (قوله) ان كان ما أعطوه من ماله أي وقد استوفاه
 ولا يظهر عند التفاوت ط (قوله) على قدر رؤسهم) قال في المراجعة وشرها من صلح عن
 شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم قسم باقي التركة على سهام الباقي كزوج وام
 وعم فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته من المهر وخروج من البين فيقسم باقي التركة بين
 الام والمهر اثلاثا بقدرهم اه مذهب حنابلهم للمهر فان كانت الحاجة للزوج بهد
 المصالحه وخروجه من البين بمنزلة المدوم وأي فائدة في جهله داخل في تصحيح المسئلة مع انه
 لا يأخذ شيئا راما أخذته قلت فائدة انما لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا التركة ما وراء المهر
 لا قلب فرض الام من ثلث أصل المسال الى ثلث الباقي اذ حينئذ يقسم الباقي بينهم ما انثلاثا
 فيكون للام سهم وللمهر سهمان وهو خلاف الاجماع اذ حقه ثلث الاصل واذا أدخلنا الزوج
 في المسئلة كان للام سهمان من الستة وللمهر سهم واحد ويقسم الباقي بينهم على هذه الطريقة
 فتكون مسؤوفية سهام الميراث اه ملخصا ط وسيأتي آخر كتاب الفرائض بيان قسمة
 التركة مفصلا (قوله) وقيد المصنف أي قد جبر بان هذا التفصيل بما اذا كان الورثة منكرين
 (قوله) فعلى السواء أي مطلقا من غير سواء كان المدعي من التركة أو من غيرها لانه بمنزلة البيع

الاحتياجوا الى نقض
 القسمة بغير (ولو اخرجوا
 واحدا) من الورثة (لخسته
 قسم بين الباقي على السواء
 ان كان ما أعطوه من ماله
 غير الميراث وان كان
 الميراث (ما دونوه فله)
 قدر ميراثهم) يقسم بينهم
 وقيد المصنف بكونه عن
 انكاره فلو عن اقراره على
 السواء وصلح أحدهم

فكانتم اشترى جميعا ولا يظهر التداوى الا اذا كان المدفوع متساويا بينهم وعامه فينبغي
 ان يرجع الاكثر منه في التركة على الأقل حصه بقدر ما دفع من ماله عنه فليتم امل قال
 الشرح بلالى في شرح الوهبانية والوجه انهما في الاقرار يكونان مشترين في التصفى وفي
 الانكار مدعين العين لانهما فكتكون على قدر الانصاف بما واختره اليه من (قوله عن بعض
 الامهات) اشار به الى انه كما يصح الصلح معه عن كل اعيانهم يصح عن بعضهم اعتبار الجز بالكل
 وفي المجتبى ادى مالا ادى معلوما او غير معلوم لا يوجب واشترى ذلك من المدهى يجوز الشراء في حق
 المدهى ويقوم مقامه في المدهى فان استحق شيئا كان له والا فلا فان هذا المطلوب ولا يثبت له
 ان يرجع له سوى وثقه في البحر قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وتامل في وجهه ففى
 البرازية من اول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باع من المديون او وهبه جازاه (اقول)
 لم يظهر لي وجهه مع نصهم بعدم صحة بيع الدين اذ من عليه الدين فهو غير صحيح فيما يظهر
 وفوق كل ذي علم عليم (قوله فى التركة دين) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها ان بدل افي وعامه
 فيلزم نصب دين وعامه كتب والمراد ان الصلح صحيح بمعنى اذا اقر بدينه على غيره وليس له
 نقضه الا بسوغ (قوله وكذا الولد كره في الفتوى) اى في السؤال الذي رفع لي كتب عليه او
 يجاب عنه اى لا يجب على المقتضى البصط (قوله والموصى له بما عصى من التركة كوارث) صورتها
 رجل اوصى لرجل بعد اودارته ثلثا واثباته في الصلح الابن والابنة الموصى له بالبعد على مائة
 درهم قال ابو يوسف ان كانت المائة من ماله ما غير الميراث كان العبد ينفق من ماله وان صالحه
 من المال الذي ورثه من ابيه ما كان المال ينفق ما اثلاثا لان المائة كانت بينهما اثلاثا واذ كر
 انصاف في الجليل ان الصلح ن كان عن اقرار كان له بعد الموصى به ينفق مائة من ماله وان كان عن
 انكار فله قدر الميراث وعلى هذا بعض المشايخ وكذلك في الصلح عن الميراث كذا في قاضيان
 (قوله من مسئلة الخارج) اى في فاصلاهما (قوله صالحوا الخ) اقول قال في البرازية في الفصل
 السادس من الصلح ولظهر في التركة عين بعد التصاريح لارواية في انه هل يدخل تحت الصلح
 ام لا واقتل ان يقول يدخل واقتل ان يقول لا انتمى ثم قال بعد هذا ورقتين قال تاج الاسلام
 ويخط صدر الاسلام وجدته صالح احد الورثة وابر ابراهيم ما ظهر في التركة نفي لم يكن وقت
 الصلح لارواية في جواز الدعوى واقتل ان يقول يجوز ادعى من نفسه وهو الاصح
 ولما نزل ان يقول لا وفي المحيط لو ابرأ احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لانهم مع
 دعواه وان اقرروا بالتركة امر وابلد عليه اه كلام البرازية ثم قال بعد اسطر صالحت اى
 الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين او غير لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون دخلا في الصلح ويقسم
 بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا كان صلحهم من المعلوم الظاهر عندهم لان الجهول فيكون
 كالمستحق من الصلح فلا يطل الصلح وقيل يكون دخلا في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة
 اسم للكل فاذا ظهر دين فسد الصلح ويجهل كانه كان ظاهرا عند الصلح اه والحاصل من
 مجوع كلامه المذكور انه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى
 بها ام لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا الوصى در بعد الصلح ابراهيم ثم ظهر للمصالح عين
 هل تسمع دعواه فيه قولان ايضا والاصح السماع بناء على القول بعدم دخوله تحت الصلح

عن بعض الامهات صحيح
 ولولم يذكر في كتاب الخارج
 اى التركة دين ام لا قاله
 صحيح وكذا الولد كره في
 الفتوى فيه في العصة
 ويجهل على وجود
 شرائطها بجميع الفتاوى
 (والموصى له) بما عصى من
 التركة (كوارث) بها
 قد مناه من مسئلة
 الخارج (صالحوا) اى
 الورثة (احدهم) وخارج
 من بينهم ثم ظهر للميراث
 دين او غير لم يعلموا هل
 يكون ذلك دخلا في
 الصلح المذكور قولان

فيكون هذا الصلح لا يقول بعدم الدخول وهذا اذا اعترف بقية الورثة بان العين من التركة والا
 فلا تسمع دعواه بعد الابراء كما افاده ما نقله عن المحيط وانما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد الصلح
 في التركة دين في القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل وامامه على
 القول بالدخول فالصلح فاسد كالمالك كان الدين ظاهرا وقت الصلح الا ان يكون مخرجا من الصلح
 بان وقع التصريح به بالصلح عن غير الدين من اعيان التركة وهذا ايضا ذكره في البرازية حيث
 قال ثم ما ظهر بعد التصاريح على قول من قال من انه لا يدخل تحت الصلح لانه من قال يدخل
 تحتها فكذلك ان كان عينها لا يوجب فساد وان دينان مخرجا من الصلح لا يفسد والا يفسد اه
 قوله اشهرهما لا وعلى مقابله فان كان الذي ظهر دينه فاسد الصلح كانه وجود في الابداه
 يكون هو وغيره بين الكل وان كان عينها لا اه مع (قوله بل بين الكل) اى بل يكون الذي
 ظهر بين الكل (قوله فاق في البرازية الخ) وفي الثامن والعشرين من جامع القصولين انه
 يشبه (قوله ولا يطل الصلح) اى لو ظهر في التركة عين امالوظة وفيها دين فقد قال في البرازية
 ان كان مخرجا من الصلح لا يفسد والا يفسد كما هو منه اى ان كان الصلح وقع على غير الدين
 لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كالمالك كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال
 مامل) اى والصلح في مال الطفل الثابت بالنسب ولم يجز اذا لامصلحة له وفهمه انه يجوز الصلح
 حيث لا يثبت لاطمة لى والضمير في لم يجز الى الصلح (قوله وما يدعى) عطف على ما خذ من المقام
 اى لم يجز الصلح في مال الطفل الثابت بالنسب ودون لا فيما يدعى خصم ولا يندور اى لم يندور دعواه
 بينة وحاصل ما في اذا كان لطفل مال بشم ودون لا فيما يدعى خصم ولا يندور اى لم يندور دعواه
 الصلح بدون بينة بمال الصلح لان المدهى لم يستحق سوى الاستخلاف ولا يستحق الاب ولا
 الوصى ولا العبي حال صفه والاب لا يصح ان يقضى اليه بمال الصغير وان تبرع الاب بماله صح
 كالاجنبي واذا كان للمدهى بينة يصح الصلح بمال الصغير بمثل القبة وزيادة يتفان فيها كاشترى
 وهذه المسائل تجري في الاب والجد ووصيه ما واقتضى ووصيه وسواء كان الصلح في عقار او عبد
 او غيرهما في الكل او البعض وعامه فالصور اربع في اذ لم يكن للطفل بينة وحيث كان للخصم
 بينة فهذه اربع صور وأشار المصنف الى ان الاربعة تجري مع الاب والجد والوصى من جهة
 الاب والجد ومن جهة الوصى او من جهة احدهما او القاضى او وصى القاضى فباغ اثنين
 وثلاثين مسئلة وسواء كان الصلح في عقار او عبد او غيرهما في باغ منة وتعين وسواء كان
 في الجميع او البعض في باغ مائة واثنين وتسعين حكما كل ذلك مما ذكره صاحب المبسوط (قلت)
 بقى عليه وصى الام في تركته اوصيه والاخ قال في المبسوط واصلح وصى الام والاخ مثل صلح
 وصى الاب في غير العقار فيبلغ اضعاف ذلك كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة وعامة فيه
 (قوله وصح على الابرا من كل عائب) الضمير في صح يعود الى الصلح به في جاز الصلح عن البراة
 من كل عيب لان الابرا من كل عيب بالبدل صحيح فكذلك مع كالموصى عيما معلوما لانه اسقاط
 الحق ولو قال اشترى منك العيوب بكذا لم يصح ط وهذا البيت للامامة عبد الله ذكره بعد
 آيات بعد البيت الاول (قوله ولو زال عيب) اى لو صالحه على عيب في المبيع ودفع له بدلا
 عن الصلح ثم زال العيب بطل الصلح ويسترد البدل ويسقط عنه ان لم يمسك دفعه لعود

اشهرهما لا بل بين الكل
 والقولان حكاهما في
 الظائفة فقد سأل عدم
 الدخول وقد ذكر في اول
 فتاواه انه يقدم ما هو
 الاشهر فكان هو لامة
 كذا في الجبر قلت وفي
 البرازية انه الاصح ولا
 يطل الصلح في الوهبانية
 وفي مال طفل بالنسب ولم يجز
 وما يدعى خصم ولا يندور
 وصح على الابرا من كل
 عائب
 ولو زال عيب منه صالح به

الامانة وكذا كل عيب زال كطلاق المنة او لم يوجد بدله كعدم الحمل وكالوطهر الدين
على غير المصالح برده كالحق عليه (قوله ومن قال) أي لو ادعى عليه شيئا فأنكر
وقال له ان تصاف على عدم نبوت هذا الحق عليك فانت بري منه لم تجزه هذه البراءة لعدم جوار
عليه بالشرط فان كان حلف عند غير القاضي له ان يحلفه عند القاضي ولو اقام بينة قبلت
وان عجز اعدا له عليه (قوله ولو مدع) لولا وصل أي لو قال للمدعي ان حلفت على
مادعيه فهو لك طاف لا يصدق المدعي (قوله كالاجنبي) خبر بانه لا يصدق المدعي على
من المدعي عليه والمدعي كالاجنبي حال كونه يصور أي لو قال له ان حلف فلان الاجنبي فلان
مادعيه أو أنت بري مما ادعى عليه من حلف الاجنبي لا يبرأ * والحاصل انه اشقل هذا
الميت على ثلاث مسائل من فاضلان الارلى اصطفا على انه ان حلف المدعي عليه فهو
بري وخاف ان ماله قبل له شيء فالصالح باطل الثانية اصطفا على انه ان حلف المدعي على
دعواه فالمدعي عليه يكون ضامما للمدعي فالصالح باطل فلا يجب المال على المدعي عليه
الثالثة اصطفا على انه ان حلف فلان وهو غير الطالب فالمال على المدعي عليه كان باطلا
ولا يلزمه المال وهي المفادة بقوله كالاجنبي وهذه المسائل تفتت في كتاب الدعوى
(خاتمة) نسأل الله - ثم انى البصر عن مجرموع النوازل وقع بين امرأة وزوجها مشاجرة
متوسطا المتوسطون بينهم ما للصلح فقالت لامرأته - حتى يعطيني خمسين درهما يحل لها ذلك لان
اهما عليه - فقام المهر وغيره اه قال الجوى فتلا عن المقدسي قلت هذه دعوى لا دليل
عليها فقد يكون لاشي لها او طالب ذلك اه (واقول) ماذا كره في مجموع النوازل من أنه يحل
لها لاخذ - فمفروض فيما اذا وافقها الزوج بان اعطاها ما طابت بطريق الصلح وحينئذ
لا يتوقف الاخذ على أن يكون لها شيء عليه اذ ليس هو بادنى مما سبق التصريح به من
ان الصلح يجوز ولو من انكار وقدمنا عن الزبالي التصريح بانه يحل للمدعي اخذه لانه
في زعمه عين حقه أو بدله وان كان المدعي عليه يزعم انه لا شيء عليه ومع هذا حل له الدفع أيضا
دفع الشر عن نفسه وحينئذ فقوله لان لها عليه - فقام المهر وغيره انما ذكره تحصيلنا لظن بها
لانه شرط لجواز الصلح أبو السعود * وفي البصر عن الخلاصة ولو استقرض من رجل دراهم
بجارية بضاري أو اشترى سبعة دراهم بجارية بضاري فالتقيا بعد الايجازية قالوا
يوجب قدر المضافة ذاهبا وجائبا بمتوفى منه يكفيل * وفيه عنها اذا أقر الوصي أن عنده
الف درهم لأميت ولأميت ابنتان فصالح أحدهما من حقه على أربع مائة لم يجز وان كان
استهلكها ثم صالحها جاز اه ولو صالح امرأته من نفقة ثمانية على حيوان أو ثوب سمي
جنسه جزوا جلا وحالا بخلاف ما لو صالحها بعد الفرض أو بعد تراخي ما عن النفقة لا يجوز
كذا في محيط السر حسي ولو صالحته عن أجر رضاع الصبي بعد البيونة كان جائزا لم يسألها
أن تصالح عاينتها من دراهم الأجر على طعام بغير عينه كذا في المبسوط * ويحل صالح امرأته
المطابقة من نفقة ما على دراهم معلومة على أن لا يزيد ما عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر
سنتين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى فاضلان * لو صالحت مع زوجها من نفقتها

ومن قال ان تحلف فتسبر
فلم يجز
ولو مدع كالاجنبي يصور

مادامت زوجة له على حال لا يجوز له لو كانت امرأته مكانية أو أمة قد بواها المولى بينا فصالحها
على دراهم مائة من النفقة والكسوة كل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالح مولى الامه فلولم
يكن بواها المولى بية لم يجز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا بد - تطبيع الزوج
أن يقر بها فصالح اباهما عن نفقتها لم يجز وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالح أبوه عن النفقة
رضخ جاز واذا صالح الفقير امرأته على نفقة ككثيره في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا
في المبسوط * لو صالح على نفقة المحارم ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كذا في التاترخانية
* اذا صالح الرجل بعض محارمه من النفقة وهو فقير لم يجز على اعطائه ان أقر والله محتاج
فان لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله ويطل عنه ما صالح عليه الا أن تقوم بينة انه
موسر فبقي الصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان البسار ليس
بشرط لوجوبه فالصلح فيه يكون ماضيا وان كان لوالده محتاجا فان كان صالح على أكثر من
نفقة لم يباين الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للعاجلة والمعتبر
فيه الكفاية كالنفقة * لو صالح امرأته من كسوتها على درع يم ودى ولم يسم طوله وعرضه
ورفقه جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة * ولو صالح رجل أخاه وهو صغير بالغ على دراهم مائة
انفقته وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجز عليه كذا في المبسوط * ان صالحت المرأة زوجها
عن سكاها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى فاضلان اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها
امسرها على وصيف وسط الى شهر أو لم يجعل له أجلا فهو جائز كذا في المبسوط * مثل الحسن
ابن علي عن ادعى على آخر فساد في البيع بعد قبض المبيع ولم يته به اقامة البينة فصولح
بينهم - ما عن دعوى الفساد على ذناير هل يصح الصلح فقال لا قبل ولو وجد بينة بعد الصلح هل
نسمع البينة فقال نعم كذا في التاترخانية ناقلا عن اليتيمة وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه
كالبيع يرد بالعيب اليسير والفاحش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا
في المبسوط * لو وجد ما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة
أو لاجل النقصان في يد المدعي فانه يرجع على المدعي عليه بمسدة العيب فان كان الصلح عن
اقرار رجوع بمسدة العيب على المدعي عليه في المدعي وان كان عن انكار رجوع بمسدة العيب
على المدعي عليه في دعواه فان اقام البينة او حلفه فشكل استحق مسدة العيب منه فان حلفه
خلف فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها
عوراء واقرا البائع انه داس - ماله فصالحه على ان يرد لها ولها زيادة ثوب على ان يرد عليه
الاخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نفقته ثناء الدار وزيادة ثمنها كذا في المبسوط * ادعى
عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع فاصطفا على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك
العيب ثم ظهر انه لم يكن به عيب أو كان ولا كنهه قد زال فلا باع أن يرد بدل الصلح كذا
في القصول العمادية * اشترى رجلان شيئا فوجد به عيبا فصالح أحدهما في حصته جاز وليس
للاخر أن يخاصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الا آخره على خصومته لان عنده
أي حصة رحمه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حصته بطل - حتى الآخر خلاقهما كذا في
محيط السر حسي * اذا اشترى ثوبين كل واحد بمسدة دراهم وقبضهما ثم وجد بهما عيبا

فصالح على أن يرد به بالعيب على أن يزيد في غير ذلك...
 في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الحياوي ولو قال بشارية أنت أمي وقالت لا
 بل أنا حرة وصالحا من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان اقامت البيعة اسم كانت أمته اعتقها
 عام أو لا وان حرة الأصل من المولى أو من العرب حرة الأبوين رجعت بالمائة عليه ولو
 اقامت البيعة انما كانت أمة للفلان فامته عام أو لا لم يقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في
 المبسوط إذا ادعى دارا في يد رجل وانكر المدعي عليه فصالحه المدعي على دراهم ثم انكر المدعي
 عليه فأراد المدعي أن يفض صلبه وقال انما صالحتك لأجل انكارك ليس له أن يفض الصلح
 كذا في المبسوط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعي عليه من ذلك على أن يبيت على سلمه
 سنة ذكر في الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ هذا إذا كان السطح محبورا فان لم يكن
 محبورا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم - يجوز الصلح على كل حال كذا
 في الظهيرية اختصم رجلان في حائط فاصططعا على أن يكون أصله لأحدهما وللاخر موضع
 جذوعه وأن يبنى عليه حائط معلوما ويحمل جذوعا معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي
 * إذا اختصم رجلان في حائط فاصططعا على أن يمداه وكان نحوفا وأن يبنياه على أن لا أحدهما
 ثلثه وللاخر ثلثه والشفعة عليه ما على قدر ذلك وعلى أن يحملا عليه من الجذوع بقدر ذلك
 فهو جائز كذا في الحياوي * إذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم واقترقا قبل قبض بدل
 الصلح لا يفتقض الصلح كذا في المبسوط * إذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سهمها إلى دار
 جاره فأراد الجار قطع السهم فصالحه رب النخلة على دراهم مائة على أن يترك النخلة فان
 ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القاطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا
 وان أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان باطلا * رجل اشترى دارا لها شفعين فصالح
 الشفعين على أن يعطى الشفعين دراهم مائة لم الشفعين لشفعة بطلت الشفعة ولا يجب
 المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * ولو صالح المشتري مع
 الشفعين على أن أعطاء الدار وزاده الشفعين على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في المبسوط
 وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يترك الشفعة في الباقي كان جائزا
 فان وجد هذا الاصطلاح - فما بعدنا كدحق الشفعين بطالب الموائمة وطالب الشهاد فانه
 يصير أخذ النصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أخذ بالشفعة مرة أخرى ويصير مسلم الشفعة
 في النصف حتى لو كان هذا الشفعين شري بكتفي المبيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف
 الذي لم يأخذه هذا الشفعين بالشفعة وان كان هذا الاصطلاح - لاح قبل وجود الطلب من
 الشفعين فانه يصير أخذ النصف بشئ ممتدة أو يتجدد فيما أخذ بالشفعة كذا في المبسوط
 * ولو صالح المشتري الشفعين على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار بمصحة - منه من الثمن فالصلح
 باطل وحق الشفعة باطل وهذا إذا كان الصلح بعد تنا كدحقه بالطالب فاما قبل الطلب بطلت
 الشفعة كذا في محيط السرخسي * إذا ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يسلم
 له دارا أخرى يدراهم مائة على أن يسلم له الشفعة فهذا باطل لا يجوز كذا في المبسوط * رجل
 قتل رجلا بعد أو قتل آخر خطأ ثم صالح أولياءهما على أكثر من دينين - بن فالصلح جائز ولصاحب

الخطا

الخطا الدية وما بقي فاصحاب العمد ولو صالح أولياءهما على دينين أو أقل منهما كان بينهما
 نصفين كذا في محيط السرخسي * وبدل الصلح في دم العمد جار مجرى المهر فكل جهالة تضمنت
 في المهر تضمنت هنا وما يمنع حصة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعندنا - إذا التسمية بسقط القود
 ويجب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصالح على قوب كالجيب مهر المثل في النكاح الا انهما
 يفتقران من وجه وهو انه اذا تزوجها على خير يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمد على خير
 لا يجب شيء كذا في الكافي وفي الخطا تجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * ولو صالحه بغير
 عن دم على عفو من دم آخر جائز كالخام كذا في الاختيار * جرح رجل بعد فصالحه لا يخلو اما
 أن يرى أو مات منه فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من
 البس أو من الجنابة لا غير جاز الصلح أن يرى بحيث بقي له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل
 الصلح فاما إذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية خلافا لهما
 وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منه فالصلح جائز ان مات منها أو ما اذا برئ منها ذكر
 ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو أن رجلا شفع رجلا لامرأة فوكل انساها ليه الصلح عن
 الشجة وما يحدث منها إلى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب نسعة أو عشرة
 المال ونصف عشره وبطل ما شفع رجلا من الشجة ما شفع رجلا من الشجة الا في
 الوضع فان الوضع غرة انه صالح عن الجراحة وما يحدث منه إلى النفس وهو - لوم فامكن
 قسمة البدل على القسام والحادث جميعا وههنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منه وهو
 مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحسد فمذق قسمة البدل على
 القسام والحادث فصار البدل كله بازاء القسام وأما إذا صالحه عن الجنابة يجوز الصلح
 في القصور كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي * رجل قتل - دأوه
 ابنان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شريك لآخيه فيها ولو كان القتل
 خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشر بكة أن يشاركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن يعطيه
 ربع الارض هكذا في المبسوط * في المئتي عن ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال في رجل
 قطع عين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع بشار القاطع فقطعه فهذا عفو عن الاول ولا
 شيء على قاطع البشار ولا شيء له على قاطع العين وان استصا قبل أن يقطع بشاره وقد صالحه
 على ذلك فليس له أن يقطع بشاره ولكن رجوع بديته بينه وان صالحه على أن يقطع بشاره القاطع
 ورجله أو على أن يقتل هذا القاتل ان قطع يده ورجله رجوع عليه بديته رجوع له وان قتل عبده
 فله عليه قيمة عبده مقاسة منه بديته بده ويتراد ان الفضل ولو صالح على أن يقطع بشاره
 أو على أن يقتل عبده فلان فعل بغير دية الحر الاخر وقيمة عبده ويرجع المقطوع يده على
 القاطع بديته يده كذا في محيط السرخسي * إذا كان في الديوان عطاة مكتوب باسم رجل فذاعه
 فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعي عليه على دراهم - أو دنانير حالة أو إلى أجل فالصلح باطل
 وكذلك لو صالحه على شيء بينه - فهو باطل كذا في المبسوط * له عطاة في الديوان مات عن ابنين
 فاصططعا على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما ما يأخذ العطاة والاخر لاشي له من العطاة
 ويبدله من كان له العطاة ما لا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاة للذي جعل الامام

فطلب
لا يصح صلح وكيل الخصومة

المطالبة كذا في الوجيز للكردي . الوكيل بالخصومة اذا صلح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا
في متفرقات الذخيرة لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل الصلح اذا كان منقولا فلا يجوز
للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقار يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجوعه الى الله
تعالى لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل
القاضي أن لا يباشر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو
الاصلاح بينهم بان كانوا يعملون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا بحالة فاما اذا اطلبوا القضاء
لا بحالة وأبوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا فغير مستحب للقاضي أن يرددهم الى الصلح أما
اذا كان وجه القضاء مستبيناً فان وقعت الخصومة بين اثنين يفتي بينهم ولا يرددهم الى
الصلح حين أبوا وان وقعت الخصومة بين أهل قبياتين أو بين المحارم يرددهم الى الصلح مرتين
أو ثلاثا وان أبوا الصلح هكذا في الذخيرة الكفيل بالنفس اذا صلح على مال على أن يبرئه من
الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية ثالثة فقط هكذا في البدائع
وبه يفتي كذا في الذخيرة اهـ والله تعالى أعلم وأسأله توفيقه العظيم

(كتاب المضاربة)

قال من لا مسكين هي كالمصلحة من حيث انها تقتضي وجود البذل من جانب واحد اهـ
قال الجوى وفيه تامل لان الصلح اذا كان عن مال باقرا يكون بيعا والبيع يقتضي وجود
المبادلة من الجانبين اهـ وأجاب عنه أبو السعود عن شيخه بأنه يكفي في بيان وجه المناسبة
اشتراك المضاربة والصلح في الوجود الصوري وباعتباره يكون قاصرا على المصالح عليه
ولاشك أن وجوده من جانب واحد كراس مال المضاربة وأما اعتبار الصلح عن مال باقرا بيعا
فبالنظر الى المعنى كالا يخفى اهـ أى انه لا يلزم في المناسبة أن تكون من كل الوجه وقد
اعتبرت هنا في تعيين من الصلح الصلح عن انكار أو سكوت (قوله هي مفاعلة) لكونها على
غير بابها (قوله وهو السيرة فيها) قال الله تعالى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من
فضل الله يعني يسافرون للتحارة وسمى هذا العقد المضاربة في الأرض غالبا لطلب
الربح واللهذا قال الله تعالى يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وهو الربح وأهل
البحار يسمون هذا العقد مقارضة وهو مشتق من القرض لان صاحب المال يقطع قدرا
من ماله ويؤمله له عامل وأصحابا الخنازير والقطط المضاربة لكونهم موافقة لما تلونا من نظم
الآية وهي مشروعة أشد الحاجة اليها من الجانبين فان من الناس من هو صاحب مال
ولا يمدى الى التصرف ومنهم من هو بالعكس فشرعت انتظام مصالحهم فانه عليه الصلاة
والسلام بعث والناس يتعاملون بها فافترض عليهم وعليها وتعاملهم بالصحة رضي الله تعالى عنهم
الأتى الى ما يروى ان عباس بن عبد المطلب كان اذا دفع مالا مضاربة بشرط عليه أن لا يهلك
به يجر أو لا ينزل وادى ولا يشترى ذات كبد رطب فان فعل ذلك ضمن فيها نخلت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم فاستحسنه فصارت مشروعة بالسنة والاجماع كذا ذكره الزياتي
روجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان كلامهم مما مشى على الاقرباج أما المضاربة قال
ميناها على هذا وأما الصلح فان المصالح من المدعي عليه من ترجيح سواء كان الصلح عن اقرار

(كتاب المضاربة)
(في لغة مفاعلة من
الضرب في الأرض وهو
السيرة فيها)

أو عن انكار أو عن سكوت عيني (قوله وشركة مشتركة) قال في النهاية ومن يحفظ وحذوه
انهم ادفع المال الى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطوا ورجع البرجندى هذا
التعريف ووضعه صاحب التكملة بان المضاربة ليست الدفع المذكور بل هي عقد يحصل قبل
ذلك او معه ثم عقد الشراكة في الربح لا يلزم وجود الربح فلا يرد عليه انه قد لا يوجد الربح
أصلا وخروج القاسدة عن التعريف لا يقدح فيه لان انقلب حينئذ الى الاجارة كذا أفاده
الملا عبد الحليم (قوله في الربح) وان لم يشتر كافي الربح خرج العقد الى البضاعة أو القرض
قال في البحر للشرط الربح لا بد منه لان المضاربة لا يكون مضاربة اهـ ويجوز التفاوت في الربح
واذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما فيما فضل من الربح حتى لو شرط لاحدهما
الثلاثين وللاخر الثلث فمما فضل فهو بينهما نصفان لا تساويا في رأس المال اهـ كما يفتي
(قوله يعمل من جانب الخ) أي هذا معنى المضاربة وأما كونه ايدا ايدا ابتداء فليس هو فهو ما
أما بل هو حكمه كما ذكره لانه ترك ماله في يد غيره لا على طريق الاستبدال ولا الوثيقة فيكون
امانة فهو داخل في معنى الودعة وليس هو معنى عقد المضاربة فاذا عمل فيه كان عاملا فيه
بأذن مالكه وهو معنى الوكيل فلهذا كان من حكمه انما لو كبل مع العمل فان ربح كان
شريكاً لانها عقدية بدت بعمل من جانب رب المال وعمل من جانب الآخر على أن يكون
الربح بينهما اهـ فاما حصول الربح كان له نصيب منه فكانت شركة حينئذ وغصب ان خالف لانه
تصرف في ماله بغير اذنه حيث خالف ما شرطه عليه وخرجت حينئذ عن كونها مضاربة فلهذا
لا نهى وان أجاز رب المال لان عقد المضاربة قد انفصخ بالخالف والمدة وخ لا تلحقه الاجارة
واجارة فاسدة ان فسدت لان الربح انما يتحقق بعقد المضاربة فاذا فسدت لا يتحقق شيئا
منه ولذا قال فلا ربح للمضارب السكنه عمل في ماله باذنه غير متبرع فيكون اجارة فلذا وجب
أجره له ربح أو لا كما هو حكم الاجارة وانما كانت فاسدة لعدم وجود العقد الصحيح المقيد
للاجارة وبهذا التقرر يرد دفع ما أوردته صدر الشريعة تامل (قوله وعمل من جانب المضارب)
لانه قبض المال بأذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على سوم الشراء
لانه قبضه بدلا وبخلاف الرهن لانه قبضه وثيقة درر وهو أى عمل بالرفع كذا ضبطه الشرح
اهـ شيئا فيكون عطفه على قوله عقدية تقتضي أن حقيقة العقد والعامل وهو شافي
مابعد من قوله وركنها الخ فلو كان مجرورا عطفه على مال والجار والمجرور في قوله يعمل متعلق
بمحذوف تقديره وتكون لكان وجبها فالاولى أن يقول وهي عبارة عن عقد على الشركة
في الربح يعمل من أحد الجانبين وعمل من الآخر كما فعل في الهندية وهو يؤيد ما قلنا كما في ط
وانما قيد الشارح بالمضارب لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما يصرح
به المصنف في باب المضارب يضارب وكذا تفسد لو أخذ المال من المضارب بالأمره وباع
واشترى به الا اذا صار المال عروضا فلا تفسد لو أخذ من المضارب كما يأتي في فصل المتفرقات
(قوله وركنها الايجاب والقبول) قال الجوى في شرحه وركنها الافظ المال عليه اذ قوله
دفعته اليك هذا المال مضاربة أو مقارضة أو معاملة أو أخذ هذا المال وأهل به على انك
من الربح نصفه أو ثلثه أو قال ابتع به منا عافا كان من فضل ذلك منه كذا أو أخذ هذا النصف

ونشرنا (عقلا شريفة)
في الربح يعمل من جانب
رب المال (وعمل من جانب)
المضارب (وركنها)
الايجاب والقبول

بجلاف خذ هذا الف واشتره ويألفه ولم يرد عليه فليس مضاربة بل اجارة فاسد
 ابرمه ان اشترى وليس له البيع الا باصر اه يقول المضارب قبل ان يوردى هذا
 المعنى اه قاضي زاده (قوله وحكمه وانواع) امكنها بانظار مختلفة قال الملا عبد الحليم
 قوله وحكمه وانواع الاول اقول اللاتي ان يدرج في غيره ايضا قولنا الثاني والثالث وغيرهما
 كما ادرج في قوله بشرطها واهـ الانواع المذكورة احكامها بناء على ان حكم الشيء ما يثبت به
 ويثبت عليه ولا خلاف في انه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقت فلا يرد عليه ان معنى الاجارة
 والغصب نافض لعقد المضاربة منافع اعمتها فكيف يجعل حكمها احكامها ومن هذا يظهر
 من سبب المصنف في تخرير المتن حيث قال واما دفع المال الى الان اقباض والا فراض
 لم يثبت على هذا العقد بل يترقان عنه اول الامر كما لا يخفى اه (قوله لان ايداع ابتداء) لانه
 قبض المال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة الى آخر ما قدمناه فريدا ولو حذف قوله
 لان ما يكون قوله ايداع بلا محالة ماضية وقوله ابتداء ظاهره انه لا يكون في البقاء كذلك
 مع انه ان يكون امانة فيه فحكمه الابتداء والبقاء سواء فان قيل اراد الايداع حقيقة وهي
 في البقاء امانة قلنا هذا غير ظاهر فترط قال الخبير الرمي - ياتي ان المضارب يملك الايداع
 في المطابقة مع ما قرر ان المودع لا يودع فالمراد في حكمه - دم الضمان بالاه - لان وفي احكام
 مخصوصة لافي كل حكم فتأمل (قوله ومن جعل الضمان الخ) است هذه في المضاربة
 بل قد خرج العقد الى الشركة في رأس المال وذكرا في بلعي - له اخرى ايضا اقول واذا اراد
 رب المال ان يضمن المضارب بالاه لانه يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يضع المضارب
 كافي الواقعات وذكر هذه الجملة القه - تاني وفيه نظر لانهم ان يكونون شركة عنان شرط فيما العمل
 على الاكثر ما لا هو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكره في الظاهر - يربعة في كتاب الشركة
 عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لا - له - ما ألف ولا آخر
 أقسام واشتركا واشترطا العمل على صاحب الات والرعي انصافا جازوا وكذا الوشرط والرعي
 والوضعية على قدر المال والعمل من ادهم ما بعينه جازوا بشرط العمل على صاحب الاتين
 والرعي نصفين لم يجر الشرط والرعي بينهم الاثلاث لان ذال الف شرط لنفسه بعض ربح
 الاخر بغير عمل ولا مال والرعي انما يصدق بالمعمل او المال او بالضمان اه لمخصا لكن
 في - له الشارح شرط العمل على كل منهما - الا على صاحب الاكثر فقط وهو صحيح سالم
 من افتاد - كما - يصرح به والحاصل ان المفهوم من كلامهم ان الاصل في الرعي
 ان يكون على قدر المال كما قدمناه عن البحر الا اذا كان لاحدهما عمل فيصبح ان يكون اكثر
 ربحا مقابلة له وكذا لو كان العمل من - ما يصح التفاوت ايضا تأمل (قوله ثم يربعة في شركة
 عنان) وهي لا يلزمها ان يكون الرعي فيها على قدر المال فلها ان يتفقا على مناسفة الرعي
 ح (قوله على ان يربعة) ذكره لانه لو شرط العمل على احدهما فسدت كما مر في المقصد
 اشتراط عمل احدهما الاطلاق (قوله ثم يعمل المستقرضة فقط) أي بطيب نفس منه
 لا بشرط عليه لان شرط الشركة ان يكون العمل عليه كما قال على ان يربعة لا يمكن الشرط
 انما هو اشتراط العمل عليه - ما لا يوجد من ان العمل لا ينفق من اثنين عادة فيصح ان

نوع حكمها (انواع لانها)
 (ايداع ابتداء) ومن جعل
 الضمان ان يقرضه المال
 الادره - انهم يربعة في شركة
 عنان بالدرهم وبما اقروضه
 على ان يربعة ملا والرعي
 بينهم ما يتم عمل المستقرض
 فقط فان هلك خالفه - رض
 عليه

يقود احدهما به ان شرط عليه ما كما هو مقتضى عقد الشركة ويكون الرعي بينهما على
 حسب الشرط لان كلامهم - ما وكيل بما يبعده عن صاحبه فيقع شره كل اه - بالاصالة عن
 نفس المباشرة وبالوكالة عن شريكه لان الشركة تتضمنها ويكون الرعي - على حسب الشرط
 كما تقدم في بابها (قوله ونوكيل مع العمل) - حتى يرجع بماله من الهدية عليه منع كما لو رد
 على المضارب بالغيب ولم يوجد ما يورده فادى من مال المضاربة او استحق في يد المشتري ورجع
 على المضارب بنفسه - ولم يوجد ما يورده فادى من مال نفسه يرجع الى رب المال - اذا ما ظهر
 وكما يجبي من قوله شري عبد اباقة او هلك الا ان قبل نفقه دفع المالك عنه ثم يرد على ربحه
 المضارب باليمن على المالك (واقول) هذه الوكالة ضمنية كافي وكالة في الشركة كما ذكرنا فاعلمت
 وكالة بجهول الجنب وجازت به لاف الوكالة القصدية فان المجهول لو وكالة بجهول الجنب
 نحو التوكيل بشرا فوب ونحوه على ماصر (قوله وشركة ان ربح) لان الرعي - حصل بالمال
 والعمل فيه - ثم كان فيه - منع (أقول) بل تكون شركة بمجرد الشراء الا ترى انه ليس رب
 المال فوضعه بايده ولو كانت وكالة لكان له فوضعه بايده فوضعه بايده فوضعه بايده فوضعه بايده
 من المال موقوف على ظهور الرعي ولو لم يوافق - المضاربة لا يفتق ما لم يفتق الرعي نامل
 (قوله وغصب ان خالف) لتعديبه على مال غيره فيكون ضامنا واستشكل قاضي زاده عد
 الغصب والاجارة من احكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا فسدت المضاربة ومعنى الغصب
 انما يفتق اذا خالف المضارب وكلا لامر من نافض لعقد المضاربة منافع اعمتها فكيف يصح
 ان يجعلا من احكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت بمخالفته لا يثبت به قطعا فان قلت
 قد صرحا ان يكونا - كما لا ناسد فلنا الاركان والشرط المذكورة هنا للصحة فكذلك الاحكام
 على ان الغصب لا يصح - كالكلام - لان حكمها ان يكون للعامل ابرمه ولا اجر للغاصب
 اه مختصرا ط ولا تناس ما قدمناه عند قوله بمال من جانب الخ (قوله وان اجاز رب
 المال بده) حتى لو اشترى المضارب ما منى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز رب المال
 لم يجر منع فيضمن بالغصب ويكون الرعي بده ما صار مضروبا عليه - له ولكن لا يطيب له
 عندهما وعند الثاني بطيب له كالفاسد والمودع اذا تصرف فيهما فاور بمخالفته على الخلاف
 المذكور اه تنلي عن الغاية وفي سرى الدين عن الكافي انه بعد الاجازة يكون كالمستبضع
 يعني ان البضاعة وديعة في يده واذا خالف يتقلب الى الغصب ولو اجاز بده - اه وفيه
 مخالفة لما هنا كل مخالفة وينبغي اعتقاد ما هنا ط بزيادة (قوله له برونه غاصبا
 بالخالفه) فيه تعادل الشيء بنفسه (قوله بل ابرمه من له مطلقا) وهو ظاهر
 الرواية - ه - تاني لانه لا يصدق المعنى ادم الصحة ولم يرض بالمعمل بمجانا فيجب ابرم المنزل
 وعن أبي يوسف ان ليربح فلا ابرمه وهو الصحيح لثلاثه القاسدة على الصحة شيئا عن ابن
 القرمس على الهداية اه أبو السعود وفي الهداية وعن أبي يوسف اذا لم يربح لا يجب الا بر
 اعتبار المضاربة الصحيحة اه اتفق الشراح على صحة هذا التعديل لان القاسد يدونخذ
 حكمه من الصحيح من جفنه ابدا كافي البيع القاسد ولو كان تصدوا في الجواب عنه بانه نعم
 كذلك اذا كان انه قاسد القاسد - كالمعاد الصحيح كافي المبيع وهو ليس كذلك لان المضاربة

(ونوكيل مع العمل)
 انصرفه باصره (وشركة)
 ان ربح وغصب ان خالف
 وان اجاز (رب المال)
 (بده) لصبر ورنه غاصبا
 بالخالفه (واجارة قاسدة)
 ان فسدت فلا ربح
 للمضارب (حينئذ بله)
 ابرمه - بل (عمله مطلقا)
 ربح أولا

الصحة تنفذ شركه والفاضة تنفذ اجارة فتعتبر بالاجارة الصحية عند ايقاع العمل ورده
 صاحب البيانية باعتبار فاسد المضاربة بصحتها اولى من جعلها اجارة لانها وضمان
 يكون للعامل جزء من الربح لو حصل وبالحرمان ان لم يحصل ولم يرض رب المال ان يكون في ذمته
 شيء في مقابل عمله فاجابه يكون اجابا بغير دليل فهو الاصل الضعيف اولى من الغاء التعليل
 الصحيح هذا (قوله بلا زيادة على المشروط) أي المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقسمه
 وهذا فيما اذا ربح والا فلا تنفذ في الزيادة ولا يكون له اجر ما لم يربح أو يكن الفاسد بسبب
 نسبة دراهم معينة للعامل لانه لم يرض حينئذ بالحرمان عندهم الربح تأمل (قوله خلافا
 لحمد) فيه انه اربان الخلاف فيما اذا ربح وأما اذا لم يربح فاجر المثل بالغاما بالغ لانه لا يمكن
 تقدير نصف الربح المعلوم كما في الفصولين لكن في الواقعة ما قاله أبو يوسف مخصوص بما
 اذا ربح وما قاله محمد بن له اجر المثل بالغاما بالغ فيما هو اعم ذكره التميمي واقادى التبريد لانه
 نقلا عن التبيين وشرح الجمع والخلاصة ان وجوب اجر المثل مطلقا قول محمد ومضى في الاطلاق
 ربح أو لم يربح زاد على المسمى أو لا وعنده أبي يوسف يجب ان ربح والا فلا ولا يجوز المشروط
 ١٥ وحديثه فيكون مسمى في وجوب الاجر مطلقا على قول محمد ومضى في عدم مجاوزة المشروط
 على قول أبي يوسف لحاصل ما قاله أبو يوسف مخصوص بما اذا ربح وما قاله محمد بن له اجر
 المثل بالغاما بالغ فهو اعم كما ذكرنا (قوله الا في وصي أخيه ذمال يتيم مضاربة الخ) ظاهره ان
 الوصي ان يضارب في مال اليتيم يجوز من الربح وسواء في بيانه في الفروع وكلام الزبلي فيه
 اظهر واقادى الزبلي ايضا ان الوصي دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن
 اليتيم كايه أبو السعد قال في أحكام الصغار الوصي على أخيه ذمال اليتيم مضاربة فان اخذ
 على ان له عشرة دراهم من الربح فهذه من اجرة فاسدة ولا اجر له وهذا مستعمل لان المضاربة متى
 فسدت تنفذ اجارة فاسدة ويجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا راجع الى ان
 الوصي يؤجر نفسه لليتيم وانه لا يجوز ١٥ ومنه يعلم ان الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة
 الكتاب المذكور وانه أسقط من عبارته ما به يتضح الحكم المذكور وفي البزاية بعد ان
 ذكر الاشكال الذي ذكره في جامع احكام الصغار قال والجواب انه قد برهن على ان المنافع
 غير متقومة وانه الاصل فيها فلزم الاجر لزم اجاب التقوم في غير المتقوم نظر الى الاصل
 وانه لا يجوز في مال اليتيم والصغير والتقوم باعادة الصحيح بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد
 في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير ١٥ ذكره الخوي
 (قوله كشرطه لنفسه عشرة دراهم) الكاف اقيد المضاربة الفاسدة حابي (قوله فلا شيء
 له) لانه من باب ايجار الوصي لنفسه لا يتيم وهو لا يجوز كما ذكرنا (قوله فهو استثناء من اجر
 عمله) لاجابة اليه لان المنفذ دفع اليتيم الذي وقع فيه بقوله فلا شيء له وذلك لانه لا يمكن ان
 يكون استثناء من قوله بل له اجر منه أو من قوله بلا زيادة والموافق قصد التوضيح (قوله
 والفاضة لا ضمان فيما) لان الفاسد من العتق وذا هذا الحكم من الصحيح منها لانه عين في يد
 اجير ولو تلف به العمل له اجر مثله وقبل هذا عند أبي حنيفة وعندهم ايضا من اذا تلف في
 يده بما يمكن التهرز عنه ١٥ وفي النهاية والمضاربة الفاسدة غير مضمونة بالهلاك وذكر ابن

(بلا زيادة على المشروط)
 خلافا لحمد والثلاثة (الا
 في وصي أخيه ذمال يتيم
 مضاربة فاسدة) كشرطه
 لنفسه عشرة دراهم (فلا
 شيء له) في مال اليتيم (اذا
 عمل) اشباهه فهو استثناء
 من اجر عمله (و) الفاسدة
 (لا ضمان فيما) أيضا
 (كصحة) لانه أمين (ودفع
 المال الى آخر مع شرط
 الربح)

جماعة من محمد انه ضامن للمال فقبل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة وهو بناء على
 اختلافهم في الاجير المشترك اذا تلف المال في يده من غير صفة وعندهما هو ضامن اذا تلف في
 يده بما يمكن التهرز عنه وكذلك في كل مضاربة فاسدة كذا في المبسوط (قوله كانه للمالك بضاعة)
 هو ان يعمل لغيره (قوله فيكون وكذا لا يتبرع) أي به له حيث لم يرض شرط له جزء من الربح
 (قوله اقله ضرره) أي القرض بالنسبة للهبة فجعل قرضه لم يجعل هبة لكن فيه اختصار محض
 وكان عليه أن يقول قرض لا هبة لانه ضرره قال في التبيين وانما صار المضارب مستقرضا
 باشترط كل الربح لانه لا يستصحب الربح كانه الا اذا صار رأس المال ملكا لانه الربح
 فرع المال كما هو للتبرع وكالولد للغير فان اشترط ان يكون جميع الربح له فقد رماه كجميع
 رأس المال مقتضى وقضيته ان لا يرد رأس المال لان القليل لا يقتضي الرد كالهبة لكن
 اقل المضاربة يقتضي رد رأس المال فجاءه فانه قرض لا اشتراك على المعنيين عم الاجم ما ولان
 القرض ادنى التبرع لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تقطعه عن ماله كان اولى
 ان يكونه أقل ضررا ١٥ (قوله سبعة) بضم قوله ومن شروطها (قوله كون رأس المال من
 الاثمان) أي الدراهم والدنانير عندهما بالفلوس النافقة ٢ ولودفع له مرضا وقال له به
 واعمل مضاربة في غنائه فباع بدراهم او دنانير فتصرف صح ذكره يمكن لكن فيه مخالفة لما في
 القهستاني من الكبرى ونصه في المضاربة بالتبرع واثبات وعن الشيخين انه يصح بالفلوس
 وعند محمد لا تصح وعليه الفتوى ١٥ وانما جاز في مسئلة عن الثوب لان المضاربة ليس فيها
 الاتوكل وابازة وكل ذلك قابل للاضافة على الاقرار فكذلك عند الاجماع كما في الزبلي
 وانما اشترط كون رأس المال من الاثمان لانهم اشرطه عند حصول الربح فلا بد من مال تصح به
 الشركة وهو الدراهم والدنانير والتبرع بالفلوس النافقة ١٥ منح وجوازها بالتبرع كان راجحا
 والا فهو كالعروض فلا تجوز المراجعة عليه الا اذا بيعت العروض فصارت نقودا فانها
 تنقلب مضاربة وكذلك السككي والوزني لا يصلح ان يكون رأس المال عنده ناخذ الا فلا ينأى
 الى كافي النهاية وذكروا في تسكه الذي يرى وماتقه البعض انه عند مالك تصح بالعروض لا يكاد
 يصح وانما المنقول عن ابن أبي ليلى انه يجوز بكل مال وعليه كلام السكاكي انتهى وقد في الدرر
 بالفلوس النافقة ايضا قال في الهندية والفتوى على انه يجوز بالفلوس النافقة كذا في
 التاترخانية ناقل عن الكبرى ولا يجوز بالذهب والفضة اذا لم تكن مضمونة في رواية الاصل
 كذا في فتاوى قاضيان وفي الكبرى في المضاربة بالتبرع واثبات في كل موضع يروج التبرع
 رواج الاثمان تجوز المضاربة كذا في التاترخانية والمبسوط والبدائع وتجوز بالدراهم
 البنية ورجحة والزبوف ولا يجوز بالاستوفة فان كانت المستوفة تزوج فهي كالفلوس كذا في فتاوى
 قاضيان وفي الحامدية سئل فيما اذا دفع زيد اعمرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال اعمرو
 بهما ومما رجت يكون بينهما ثمانية فباعها وخبر فيها بالمضاربة غريمه فباعها وبعدها واجر
 مشه بلا زيادة على المشروط ١٥ رجل دفع لآخر اتمعة وقال بعهها واشترى بها ومارجت
 فبينما نصفين فخرم فلا خسران على العامل واذا طلب صاحب الامتعة بذلك فقصا لهما على ان
 به طيه العامل اياه لا يلزمه ولو كفل انسان يبدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال

٢ مطلب
 لانصح المضاربة بالفلوس
 الكاسدة

كانه (للمالك بضاعة) فيكون
 وكذا لا يتبرع (ومع شرطه
 للعامل قرض) اقله
 ضرره (وشرطها) أمور
 سبعة (كون رأس المال
 من الاثمان)

فهو يتم على الشرط لان ابتداء هذا ليس بضاربة بل هو توكيل ببيع الامتعة ثم اذا صار
 الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن اولاً لانه أمين بحق الوكالة ثم صار مضارباً
 فأنقضى المشروط بجواهر الفتاوى (قوله كما في الشركة) من أن لا تصح مفاوضة وعملنا
 بغير التقدير والفقوس المتأققة والتبر والقررة ان جرى التعامل به - ما (قوله وهو مملوم
 للعاقدين) التلايق في المنازعة ولو كانت على التاخر خاتمة واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال
 نصفها عليك قرض ونصفها عليك مضاربة بالنصف صح وهذه المسئلة نص على ان قرض المشاع
 جائز ٣ ولا يوجد له ذرواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف - حكم نفسه وان
 قال على ان نصفها قرض ونصفها قرض على ان نصفها قرض بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح كله لي جاز
 ويكره لانه قرض جرمقة وان قال على ان نصفها قرض على نصفها مضاربة بالنصف
 فهو جائز ولم يذكر الكراهية هنا في المشايخ من قال - سكوت محمد بن ابي داود على انهما اقترن به
 وفي الثانية قال على ان يعمل بالنصف الاخر على ان الربح لي جاز ولا يكره فان ربح كان بينهما
 على السواء والوضعية عليهم لان النصف ملكه بالقرض والاخر بضاعة في يده وفي التجريد يكره
 ذلك وفي المحيط ولو قال على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقبضها غير موصومة
 فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان ملك المال قبل العمل او بعد ضمن النصف حصة الهبة
 فقط وهذه المسئلة نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب لانه انتهى
 مخلصا وتعمامه فيه فليحفظ فانه مهم وهذه الاخير - متى قيل كتاب الايداع قري - امن أن الصحيح
 انه لا ضمان في حصة الهبة أيضاً لان الصحيح ان الهبة الفاسدة تثقل بالقبض اه لكن فيه ان
 الواهب ساط الموهوب له على قبض ماله في الهبة المذكورة - كيف يضمن وقد أوضح الجواب
 عنه في نور العين بان الهبة الفاسدة تنقلب عقداً مفاوضة فتكون كالقبض على حكم البيع
 الفاسد وهو مضمون اه وقوله فان ربح كان بينهما على السواء أي ربح جميع الألف بدليل
 التعادل المذكور ولا يثبت كل هذا على قولهم ان الشرط الموجب انقطاع الشركة يقتضي هاتين
 المضاربتين لا نناقش ما في الصورة المذكورة بحق نصف الألف هو بضاعة لا مضاربة تأمل (قوله
 وكفت فيه) أي في الاعلام مخ (قوله الاشارة) كما اذا دفع لرجل دراهم مضاربة وهو لا يعرف
 قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها وصفتها للمضارب مع عينه والبينة له الا ان أشار
 اليه التلايق في المنازعة في الدرر (قوله والبينة له الا ان أشار) أي لو ادعى رب المال انه دفع اليه
 الثمن وقال المضارب الفاسد قط او ادعى رب المال انه لا مدح (قوله لم يجز) لان المضارب أمين ابتداء
 ولا يتصور كونه أميناً فيما عداه من الدين أي لانه لا يبرأ الا بقرينة له وبه يكون الربح
 للمشتري في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الربح لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين
 كذا في الثانية عن التزمية قال في البحر وأما المضاربة بدين فان كان على المضارب فلا يصح
 وما اشتراه والدين في ذمته اه والاوجه تأخير هذا عقد قوله وكون رأس المال عيناً لا ديناً
 بطريق التقرير عليه كقول صاحب الدرر (قوله وان على ثالث) بان قال قبض مالي على فلان
 ثم عمل به مضاربة ولو عمل قبل ان يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالاول لان ثم

٣ مطلق
 قرض المشاع جائز

كما في الشركة (وهو
 معلوم للعاقدين) وكفت
 فيه الاشارة والقول
 في قدره وصفتها للمضارب
 بعينه والبينة له الا ان
 وأما المضاربة بدين فان
 على المضارب لم يجز وان
 على ثالث

للترتيب

للترتيب فلا يكون ما ذونا بالمال - كل الابه - قد قبض الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال قبض
 دقيقتي - عمل به مضاربة لا يصح ما ذونا ما لم يقبض الكل بجر أي فلا عمل قبل ان يقبضه
 كما ضمن ويثبت فيه بان القول بان الفاء كالواو في هذا الحكم نظر لان ثم تقييد الترتيب والقراني
 والفاء تقييد الترتيب والترتيب فينبغي أن لا يثبت الاذن في ما قبل القبض بل يثبت عليه
 بخلاف الواو فانهم المطلق الجمع من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة وأما
 الفتوى تأمل (قوله جاز) لان هذا توكيل بالقبض واضافة له مضاربة الى ما بعد قبض الدين
 وذلك جائز بخلاف ما اذا قال عمل بالدين الذي لي عليك حيث لا يجوز له مضاربة لان المضاربة
 توكيل بالشراء والتوكيل بالشراء بدين في ذمة الوكيل لا يصح حتى يمين البائع أو المبيع
 عند أي حقيقة قبل التوكيل بالكلية حتى لو اشترى كمالاً لمأمور وكذا لا يصح التوكيل
 بقبض مائة ذمة نفسه فلا يتصور المضاربة فيه وعند ما يصح التوكيل بالشراء بمائة ذمة
 الوكيل من غير تعيين ماذ كرنا حتى يكون مشتملاً لا شراء لكن المشتري عروض فلا تصح
 المضاربة به على ما بينا اه زبلي (قوله وكذا) لانه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد مخ
 ويظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبداً مني مائة الخ هذا يفتهم انه لو دفع عرضاً
 وقال له بهم واعمل بتمه مضاربة انه يجوز بالاولى كذا وكذا وقد أوضحه الشرح وهذه حيلة بطراز
 المضاربة في العروض ٤ وحيلة أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع المتاع من رجل يثق به
 ويقبض المال فيدفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي
 ابتاعه من صاحبه ط (قوله مجتنب) ومثله في البحر (قوله وكون رأس المال عيناً) أي عيناً
 وليس المراد بالعين العرض (قوله كالمسقط في الدرر) حيث قال فيه لان المضارب أمين ابتداء
 ولا يتصور كونه أميناً فيما عداه من الدين فلو قال عمل بالدين الذي يذمتك مضاربة بالنصف لم
 يجز بخلاف ما لو كان له دين على الثالث فقال قبض مالي من فلان واعمل به مضاربة حيث يجوز
 لانه أضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير مفاوضة هو يصلح أن يكون رأس المال
 اه وهو كذا في ذمته في الدين قري بما ذكر فيه تفصيلاً كما هنا بان هذا اذا كان ديناً على المضارب
 أمالو كان على غيره جاز وكذا لان ما كان على الغير بقبضه يصير مفاوضة مع المضاربة عليه لا على
 الدين كما عرفت فن قال انه مكررم مع ما تقدم فوهم انه متقدم متنا ومن قال انه موهوم للاطلاق
 أي يوهوم انه لا فرق أن يكون الدين على المضارب أو على الاجنبي وقد علمت الجواب ان ما على
 الاجنبي يصير عيناً بقبضه فلم يقع العقد على الدين بل على العين المقبوضة (قوله وكونه مسالماً
 الى المضارب) لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من جانب الاخر فلان يخلص
 المال للعامل لئلا يمكن في التصرف منه ولان المال يكون أمانة عنده فلا يتم الا بالتسليم اليه
 كالوديعة فلو شرط رب المال ان يعمل مع المضارب لا يجوز له المضاربة لانه شرط منع من التسليم
 والفضيلة بين المال والمضارب سواء كان المال عاقلاً أو لا كالأب والوصي اذا دفع مال الصغير
 مضاربة وشرط عمل شر به أي الصغير مع المضارب لا تصح المضاربة وفي المسئلة في شرط عمل
 الصغير لا يجوز وكذا أحد المتفاوضين أو شر يكي العنان اذا دفع المال مضاربة وشرط عمل
 صاحبه فسد العقد تاتر خاتمة ولو شرط أن يكون المال كل ليلة عند المال فسدت المضاربة

٤ مطلق
 حيلة جواز المضاربة
 في العروض

جاز وكذا ولو قال اشترى عبداً
 نسيئة ثم بهم وضارب
 بتمه ففعل جاز كقوله
 انما صب أو مستودع أو
 مستبضع عمل على يديك
 مضاربة بالنصف جاز مجتنب
 (وكون رأس المال عيناً
 لا ديناً) كالمسقط في الدرر
 (وكونه مسالماً الى المضارب)

قوله فلان يخلص الخ هكذا
 بالاصل ويجزى اه

فهو تاني وقال لا يصح ان يبيع ويشتري
 على المضاربة فصح دور في المضاربة والبيع على ما شرطت الا ان يبيع
 النقد ولا دلائله لانه صار مستعينا به على العمل واذا وقع العمل من رب المال اعانة لا يجعل
 استرداد اختلاف ما اذا شرط عمل رب المال حال العقد فصح دور حتى الامام القاضي العامري
 عن محمد بن ابراهيم الضرير ان شرط عمل رب المال مع المضارب انما يكون مقبولا اذا شرط
 العمل بجهة اما اذا شرط رب المال لنفسه ان ينصرف في المال بانقراده متى بداه وان ينصرف
 المضارب في جميع المال بانقراده متى بداه جازت المضاربة كافي الذخيرة وفيه يدرب المال لان
 العقد لو لم يكن رب المال فان كان أهلا لان يكون مضارب في ذلك المال كالأب والوصي يجوز
 شرط العمل عليه وان لم يكن أهلا كالأذن لا يجوز كافي الشروح انتهى وسأني في الباب
 الا في متابعه هذا (قوله اي كنه التصريف) أي ولان في معنى الاجارة والمال محل فيجب
 تسليمه (قوله لان العمل فيهما من الجانبين) فلو شرط خلو من اليد لحددهما ثم عقد الشركة
 لا تنقضي شرطها وهو العمل منه ما كذا في الدرر (قوله شائعا) انصافا او ان لا شائعا لا تنقضي
 المشاركة بينهما في الربح قل أو كثر طالع في البرهان وفي البحر الرابع ان يكون الربح بينهما شائعا
 كالنصف والثلث لانهما معا يقطع الشركة كما أنه درهم أو مع النصف عشرة اه ط أي
 لا حقل ان لا يحصل من الربح الامتداد ما شرط له واذا اتى في الشركة في الربح لا تنقضي في
 المضاربة لان اجوزت بغير القياس بالنص بطريق الشركة في الربح فيقتصر على مورد
 النص وفي المتن اي ان المشرط للمضارب انما يكون من الربح حتى لو شرط من رأس
 المال أو منه ومن الربح فصح دور كافي الخزانة وعلمه تصرف المضاربة (قوله فلو عين قدرا
 فصح دور) اقطعه الشركة في الربح واذا فسدت فله أجر مثله لا يجاوز المشرط عند أبي يوسف
 لرضاه به اذا كان المسمى معلوما أو لو كان مجهولا كما هنا ولم يوجب دور في لا يقال رضي بالقدر
 المشرط زيادة عن حصته من الربح لانه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو مسمى فاما المسمى
 غير معلوم فيجب أجر المثل بالغاما بالغ وقد يجاب بان هذا العقد لما كان فاسدا كان مسمى فيه
 محظورا انقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعول على ما عين معه على انه أجر مثلي في اجارة
 لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجارة في صورة مضاربة جري عن المقدسي قلت
 ما يفتيه المقدسي صرح به التمهيد تاني من باب الفصولين وانفسه بعد ان حكى الخلاف عن
 الأصحابين في ان أجر المثل هل يجب بالغاما بالغ او لا يجاوز به المشرط قال والحق فيهما
 اذ ارجح واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغاما بالغ لانه لا يمكن تقديره الخ وحيث لا حاجة الى تكاف
 الجواب ولا يتأني كلام القهستاني ما سيأتي في الشارح من قوله وعن أبي يوسف ان لم يربح فلا
 أجر له لانه ذكره بلفظ عن فلا يتأني كون المذهب عنده استحقاق الاجرة بالغاما بالغ في ان يقال
 ظاهر كلام المقدسي ان المسمى للمضارب من الربح اذا كان جزأ شائعا كالنصف يقال انه معلوم
 وهو مخالف لما في التمهيد حيث قال فان كان المسمى معلوما لا يراد عليه وان كان مجهولا كدابة
 أو قوب يجب بالغاما بالغ وان كان معلوما من وجهه دون وجهه كالجزة الشائع مثل النصف والربع
 فصح دور يجب بالغاما بالغ لانه مجهول اذ يكثر بكثر ما يحصل وينقص بقلته وعنده الامتداد

لم يكن التصريف (بجانب)
 الشركة لان العمل فيها
 من الجانبين (وكون الربح
 بينهما شائعا) فلو عين قدرا
 فصح دور

على المسمى لانه معلوم من جهة ما يحصل بعمله اه أبو السعود وانما تكون اجارة فاسدة اذا
 فسدت ان لم يبين مدة معلومة أو لو يبينها ينبغي أن يكون أجرا خاصا فيستحق تسليم نفسه في
 المدة كما هو حكم الاجير الخاص والراجح (قوله وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد) لان
 الربح هو الموقوف عليه وجهها انه توجب فساد العقد اه دور (قوله فسدت) لانها
 شرط ان لا يفتقر المسمى في القاتر خاتمة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فساد المضاربة
 نحو ان بشرط ان تكون الوضعية عليهم وفي الفتاوى العتبية ولو قال ان الربح والوضعية
 بينهما لا يجوز وكذا لو شرط الوضعية او بعضها على المضارب فسدت وذلك كالكركي ان الشرط
 باطل وتصح المضاربة اذا شرط فيه نصف الربح وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام في أول المضاربة
 ان المضاربة لا تنفسد بالشرط فاسدة واذا شرط للمضارب ربح عشرة فسدت لانه شرط
 فاسد لانه شرط تنقضي به الشركة في الربح اه (قوله يوجب جهالة في الربح) كما اذا شرط له
 نصف الربح أو ثلثه أو ربعه أو التريدي حاي يعني ذكر مجموع الثلاثة بطريق التريدي
 لاقتضاء التريدي جهالة الربح (قوله أو يقطع الشركة) كالشرط لاحد من ابراهيم سماعة حاي
 وأورد الا كحل شرط العمل على رب المال فانه يفسد ما واصل بواحد منهما وأجيب بان المراد
 بالفساد ما به الوجود وهي عند شرط ذلك لم توجد المضاربة أصلا اذ حقيقة مقتضى ان يكون
 العمل فيهما من طرف المضارب وفي المقدمي قال الزبلي وغيره فلا يصل ان كل شرط يوجب
 جهل الربح أو قطع الشركة فاسد وما لا فلا قال الا كحل شرط العمل على رب المال لا يفسدها
 وليس بواحد منهما ما لم يطرده والجواب انه قال وغيره ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها
 واذا شرط العمل عليه فليس ذلك مضاربة وسأني في المقدمي عن المعلوم صحح يجوز ان تقول زيد
 المعلوم ليس يصير وقوله بعد بشرط العمل على المالك فاسد مسمى مانع من صحة قوله قال
 بعض المحققين مضبوطة وان لم يكن فاسدا في نفسه لانه مسمى في المقام لان معنى القسم
 الثاني من الاصل على ما صرح حوايه هو ان غير ذلك من الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة
 ويبطل الشرط وقد أشار اليه المصنف بقوله كاشتراط الوضعية على المضارب وقد كان اعترف
 به أولا حيث قال ولما كان من الشروط ما يفسد العقد ومنها ما يبطل في نفسه وتبقى المضاربة
 صحيحة أراد ان يشير الى ذلك بما جرى فيقال شرط الخ ولا شك ان المضاربة لا تندرج في هذا
 المعنى اه ما في المقدسي وعبارة الدور كذا ان يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة
 الربح كالقوله ان نصف الربح أو ثلثه أو ربعه ما من الربح هو الموقوف عليه ففيه التمهيد
 فساد العقد وغيره لا أي غير ذلك من الشروط الفاسدة بل يبطل الشرط كاشتراط المسمى ان
 على المضارب فانه لا يقطعها وهو على رب المال قال المولى عبد الحليم قوله كالقوله ان نصف
 الربح أو ثلثه أو ربعه ولم يبين واحدا من هذه الكسور والاعداد وفي بعض النسخ أو بشرط
 ان يدفع المضارب داره الى رب المال لانه كما أو أرضه سنة ائزرعها وهو الموافق لما في شروح
 الهداية قوله وغيره أي غير كل شرط يوجب جهالة الربح أو غير كل شرط يوجب قطع الشركة
 في الربح أو جهالة لا يفسد ذلك الغير من الشروط الفاسدة فساد المضاربة بل يبطل الشرط
 وتبقى المضاربة صحيحة هذا هو المعنى من سوق الكلام ومقتضى الكلام ولكن اعترض عليه

(وكون نصيب كل منهما معلوما)
 عند العقد ومن شرطها كون نصيب
 المضارب من الربح حتى لو شرط له من رأس المال
 أو منه ومن الربح فصح دور وفي الجلالة كل شرط يوجب
 جهالة في الربح أو يقطع الشركة فاسد

بان شرط العمل على رب المال شرط ليس بواجب منتهى فلم يطرد هذا الضابط الكلّي (أقول)
 دفعه على ما نسفه المصنف ظاهر لانه ذكر هذا الشرط اولاً وانى بالضابط الكلّي به فعمل
 على غير هذا الشرط بقربة المقابلة واماعلى ما هو ترتيب صاحب الهداية حيث أخذ كرهذا
 الشرط عن ذلك فيكون محض الهمم به بل يكون بمنزلة الاستثناء عنه ونظائره أكثر من أن
 تحصى كالاحتج على من تدرب هذا ولبعض الشرع هنا جواب عنه ولبعضهم اعتراض عليه
 ولذلك تركناه وما ذكرناه أولى وما يقال في دفع الاعتراض من أن الشرط الذي يوجب جهالة
 الرب ليس فساد المضاربة بمقارنة شرط فاسد بل لانعدام صحتها وهو الوجه في الرب وكذا
 فادها بشرط العمل على رب المال ليس لكونه شرطاً فاسداً بل لثبوته اتفاقاً بشرط صحة
 المضاربة وهو تسليم المال الى المضارب (أقول) كون كل من هذين الشرطين متفرعاً على شرط
 من الشروط الستة لا يمنع ورود ذلك الشرط على هذا الضابط الكلّي لانه في بيان الشرط
 المفسد وغير المفسد والفرق بينهما (وأقول) الامر أقرب من ذلك كما فيقال هذه الكلمة غير
 صحيحة ويراد فيما يفسد المضاربة اشتراط العمل الخ تأمل (قوله يفسدها) فلا يعمل أجر مثل
 عمله لانه لم يرض بالعمل بمجاناً ولا يسبيل الى المسمى المشروط للفساد فيصار الى أجر المثل ضرورة
 والربح لرب المال لانه غايته ملكه درر (قوله والا) أي والا يكن واحداً منتهى أي لم يوجب
 لشرط جهالة الرب ولا قطعاً في الشرط كاشتراط النسيان على المضارب وكذا
 على رب المال أو عليه كما في التحفة (قوله وصح العقد اعتباراً بالوكالة) لان النسيان جزء
 هالك من المال فلا يجوز أن يلزم غير رب المال لكونه شرطاً لا يوجب قطع الشركة في الربح
 والجهالة فيه لانه فساد المضاربة لانفسد بالشرط الفاسد كالكافة ولان صحتها تتوقف
 على القبض فلا تبطل بالشرط كاهية درر (قوله ولو ادعى المضارب فساداً) الاخصر الاوضح
 أن يقول والقول مدعى الصحة منتهى (قوله الاصل أن القول مدعى الصحة في العقود) فبده في
 الذخيرة بما اذا انعقد العقد أم لا واختلاف العقد فالقول لرب المال اذا اتفقا على ما يكتفي بصحة
 المضاربة وادعى رب المال شرط الزيادة ليرجع فساد العقد فلا يقبل ويأباه انه لو ادعى المضارب
 اشتراط ثلث الربح وادعى رب المال استثناء عشرة عنه فالقول لرب المال لان المضارب يدعى
 صحة المضاربة ورب المال يدعى الاجارة الفاسدة وهما مختلفتان فصار كما لو اقرب بالاجارة الفاسدة
 وادعى الاضرار الشراء الصحيح منه كان القول لرب المال لاختلاف العقدين اما لو ادعى المضارب
 ان المشروط ثلث الربح وادعى رب المال الثلث وعشرة دراهم كان القول للمضارب لانه يدعى
 شرطاً زائداً يوجب فساد العقد فلا يقبل قوله كافي البيوع اذا اتفقا عليه وادعى أحدهما
 اجلاً مجهولاً يوجب فساداً مذهباً وانكر الاضرار بخلاف قوله اشتراط ثلث الربح الا عشرة
 لان هناك اتفاقاً على ما يكتفي بصحة العقد لان الكلام المقررون بالاستثناء تكلم بما وراء
 المستثنى وذلك مجهول يمنع صحة العقد (قوله ولو فيه فساداً) لانه يمكن ان لا يظهر ربح الا
 العشرة فاستثناءها مؤداً الى قطع الشركة في الربح (قوله الا اذا قال رب المال شرط ثلث الربح
 الربح) قيل عليه لا يظهر استثناء هذا الفرع من القاعدة لان رب المال يدعى الفساد والمضارب
 الصحة والقول مدعى ما هو داخل تحت القاعدة كالايجزى (أقول) ليست القاعدة على إطلاقها

يفسدها والابطال الشرط
 وصح العقد اعتباراً بالوكالة
 (ولو ادعى المضارب فساداً)
 فالقول لرب المال وبعبارة
 قوله مضارب الاصل ان
 القول مدعى الصحة في
 العقود الا اذا قال رب
 المال شرط ثلث الربح
 الا عشرة وقال المضارب
 الثلث فالقول لرب المال
 ولو فيه فساداً لانه ينكر
 زيادة يدعى المضارب خاتمة

بل هي متقدمة بما اذا لم يدفع مدعى الفساد بدعوى الفساد استحقاق مال على نفسه كما هنا فلو
 يكون القول قوله كما قدمناه من الذخيرة وحينئذ لا صحة لقول المصنف فالقول للمضارب
 والصواب فالقول لرب المال لانه المدعى للفساد لا يدفع بدعوى الفساد استحقاق مال على نفسه
 وحينئذ يتم الاستثناء ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصورة قول مدعى الصحة حيث كانت
 القاعدة مقيمة بما ذكرناه اه كلام المحوى فلما كان في كلام الاشياء ما يقتضي عدم صحة
 الاستثناء على ما ذكره المصنف ووافقه المال في الخاتمة والذخيرة البرهانية في الفصل الرابع عشر
 من كتاب المضاربة ومخالفة المصواب حيث قال فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال
 على ما ذكره المحوى مستنداً بالعبارة الذخيرة التي نقله عن اقال الشارح وما في الاشياء فيه اشتباه
 فليجرب ما يكشف ذلك الاشتباه والذي نقله المحوى عن الذخيرة هو ما ذكره في البيوع في الفصل
 العاشر وهو ان ما ذكر في عبارة كانه نقله عنه ما اذا قال المضارب لرب المال شرطت لي نصف الربح
 الا عشرة ورب المال يدعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح وقد صرح صاحب
 الذخيرة في كتاب المضاربة بانه لو قال المضارب شرطت لي نصف الربح وزيادة عشرة ان القول
 فيه للمضارب وعليه بان رب المال يدعى شرطاً زائداً يوجب فساد العقد فلا يقبل كما تقدم في
 عبارة فلا يتم ما قاله المحشى المحوى لغيره تدليل صاحب الذخيرة مع انه ان الحكم خلاف ذلك
 ولا سيما ان ما ذكره الفقيه في غير باب فالحق ما جرى عليه في المنع تأمل (قوله وما في الاشياء)
 من قوله القول قول مدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لي الثلث وزيادة عشرة وقال
 المضارب الثلث فالقول للمضارب كافي الذخيرة اه (قوله فيه اشتباه) فانه ظن ان الفرع
 خارج عن القاعدة مع انه داخل فيها لاننا جعلنا القول فيه مدعى الصحة وهو المضارب المدعى
 وقوعه بالثلث فلا يصح قوله الا اذا قال رب المال الخ كذا في المنع وكذا في قوله الشئ صالح
 في حاشيته عليه ما وجدناه فلا وجه لما ذكره المحوى في حل هذه العبارة ونسبه قوله أي صاحب
 الاشياء القول مدعى الصحة ليس هذا على إطلاقه بل هو مقيّد بما اذا لم يدفع مدعى الفساد
 بدعوى الفساد استحقاق مال على نفسه كما اذا ادعى المضارب فساداً فبان قال رب المال
 شرطت لي الربح الا عشرة ورب المال يدعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح
 فالقول لرب المال لان المضارب بدعى الفساد لا يدفع استحقاقاً عن نفسه لان المستحق
 على المضارب منافعه والمستحق له على رب المال جزء من الربح وانه عين المال والمال خير من
 المنفعة والاستحقاق بعوض هو خير كالاستحقاق فلم يكن المضارب بدعى الفساد ادفعاً عن
 نفسه استحقاقاً فلا يقبل قوله ورب المال اذا ادعى فساداً المضاربة بان قال للمضارب شرطت
 لي نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح
 فالقول لرب المال لانه بدعى الفساد يدفع عن نفسه استحقاقاً مال لان ما يستحق لرب المال
 منفعة المضارب وما يستحق على رب المال عين مال وهو خير من الربح والعين خير من المنفعة
 وان كان كذلك كان رب المال بدعى الفساد ادفعاً عن نفسه استحقاقاً زيادة المال فكان
 القول قوله كذا في الذخيرة (قوله في المطلقة) بسكون الطاء المهملة كأن يقول دفعك اليك
 هذا المال مضاربة ولم يرد عليه (قوله التي لم تقيد بمكان) اما لو قيد في البلد فليس له أن يسافر

وما في الاشياء فيه اشتباه
 فافهم (وعلى المضارب في
 الاطاعة) التي لم تقيد بمكان

عنهما كالوقيد يهدى يده أخرى فيتعين السور ولا يبيع في يده لزوم القيد وكلام المؤلف على حذف
 أي التسمية فهو بيان للمطابقة (قوله أو زمان) فلو قيد بالثمن أو باليس له أن يبيع بالبيع
 كعكسه (قوله أو نوع) فلو قيد بالبر ليس له أن يتجر في الرقيق مثلا وينبغي أن يزداد أو شخص من
 الماهامين بعينه كما سيذكره فانه ما يثبت من المقيدة كما حققه قاضي زاده ثم لا يجوز له المضارب
 أن يعمل في غير ذلك المقيد شلي (قوله البيع) قال الشهاب الشلي في شرحه اشترى المضارب
 أو باع بما لا يتقارب الثمن فيه يكون مخالفا قاله رب المال اعمل برأيك أولا لان الغبن الفاحش
 تبرع وهو أمور بالتجارة لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة بما لا يتقارب فيه أو باجل غير متعارف
 جاز عند الامام خلافا لما كالم كيل بالبيع اه وانما يبيع ويشتري من غير اصوله وفروعه
 كذا في مري الدين عن الولوالجية ط (قوله ولو فاسدا) لان المبيع فيه عيب باق بعض فيحصل
 الربح بعدد الماهامضة وهو صبيح التجار بخلاف الباطل كما في الاشياء وانما المراد منه انه يجوز
 له مباشرة طرته بل المراد انه لا يكون به مخالفا فلا يكون غاصبا فلا يخرج المال عن كونه في
 يده امانة أو السعود (قوله ونسبة) النسبة بالهمز والنساء بالذات الأخيرة ولو اختلفا في النقد
 والنسبة فاقول للمضارب في المضاربة وللموكل في الوكالة كما مر متنا في الوكالة (قوله متعارفة)
 احترز به عما اذا باع الى اجل ما قبل زيلبي اي كسنتين في عرفنا أو اجل لم يحدد عند التجار
 كعشرين سنة كما في الدرر وانما جازله النسبة لانه متى لا يحصل له الربح الا بالنسبة حتى لو
 شرط عليه البيع بالنقد لا يجوز له ان يبيع بنسيئة وفي شرط النسبة يجوز له ان يبيع بالنقد وفي
 الهذبة عن الميسوط قالوا وهذا اذا باعه بالنقد جعل فتمه أو أكثر أو عثل ما معنى له من الثمن فان
 كان بدون ذلك فهو مخالف ولو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لانه خير صاحبه كذا في
 الحاوي لو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعدد المضاربة فمخو أن قال لا تبع
 بالنسيئة أو لا تشتري فبقا ولا طعنا أو لا تشتري من فلان أو لا تسافر فان كان الخصيص قبل ان
 يعمل المضارب أو بعده ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا لخصيصه وان
 كان الخصيص بعده ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نكاه عن السقفة في الرواية التي
 يملك السقفة في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نكاحه كذا في فتاوى قاضيان فاذا
 اشترى يبيع بعض المال شيئا لم يملكه الا في الخطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الخطة فاذا
 باع ذلك الشيء وصار نقد لم يشتريه الا الخطة كذا في الحاوي انتهى (قوله والشراء) اي نقدا
 أو نسيئة بغير بيع فلو اشترى بغير نقد فحاش فخالف وان قاله اعمل برأيك كما في الذخيرة
 والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته وولده الكبير
 العاقل والديه عده خلافا لما ولا يشتري من عبده المأذون وقبل من مكاتبه بالاتفاق
 فهو متاني (قوله والتوكيل) لانه دون المضاربة وجزء من المضاربة تتضمن الاذن به (قوله
 بهما) اي بالبيع والشراء (قوله والسفر برا وبحرا) الا ان ينه عنه نصا طائفا على الاصح كما في
 الظهيرية وفي الخاتمة ان يسافر او يجز في ظاهر الرواية في قول أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح
 وعن أبي حنيفة انه لا يسافر وهو قول أبي يوسف كما في المقدسي وفي التهستاني ولا يسافر سقرا
 مخروفا يتجاني عنه الناس في قوتهم قال الرحمن في السفر برا وبحرا اي في وقت لا يغلب فيه

أو زمان أو نوع (البيع)
 ولو فاسدا (نقد ونسيئة)
 متعارفة والشراء والتوكيل
 بهما والسفر برا وبحرا

الهلاك في مكان كذلك (قوله ولو دفع له المال في يده على الظاهر) وعن أبي يوسف عن الامام
 أنه ان دفع اليه المال في يده ايس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة كان له ان يسافر به الى
 يده لان الظاهر ان صاحبه رضى به اذا الانسان لا يقيم في دار الحرب دافعا لافاها طوره المال في
 هذه الحالة ثم علمه بما لا يدل على رضاه وجه الظاهر ان المضاربة مشتقة من الضرب في الارض
 فعمله بكم يطلق العقد اذا لفظ دال عليه ولا نسلم انه تعرض على الهلاك لان الظاهر فيه
 السلامة ولا يعتبر بالمعهوم كما في الزيلبي (قوله ولو لرب المال) أو ادبالا بضاع له استعانة
 فيكون ما اشتراه وما باعه على المضاربة لا ما هو المتعارف من ان يكون المال لا بضاع والعمل
 من الآخر كما في البرجندى (قوله ولا تفسد المضاربة) لان حق التصرف للمضارب فيصلح ان
 يكون رب المال وكذا لا عنه في التصرف خلافا لفرلان رب المال عنده حيثما تصرف لنفسه
 وهو لا يصلح ان يكون وكيله فيه فيكون مستقرا وقول العيني ويكون الربح للعامل صوابه
 ولا يكون أو يحتمل العامل على المضارب الذي وجد منه الا بضاع وان لم يعمل بافعل كذا ذكره
 الشيخ شاهين وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب في كلام الشيخ شاهين دون رب المال
 اذا دفع اليه المال بضاعة أصل الربح بل ما يخصه منه فتمه أبو السعود (قوله كما يجبي) اي في
 أول المنقرقات (قوله والرهن والارتمان) قال في الجرح وله ان يرهن ويرهن به أو لأخيه فخلا
 أو بغيره ما عدا على ان يتفق في تلقيها أو تأجيرها من المال لم يجز عليهم ان قاله اعمل برأيك
 فان رهن شيئا من المضاربة ضمنه ولو آخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل
 الخاص لو شرط بعض الثمن ان يعيب ما من المشتري فيه وما حط حصته أو أكثر يسير اجاز وان
 كان لا يتقارب الثمن في الزيادة يصح ويضمن ذلك من مال الرب المال وكان رأس المال ما بقي على
 المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها بقرى برب المال جاز ان لم
 يكن في المال ربح وخروجت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له ان يعمل
 ما فيه ضرر ولا مالا يعمل به التجار وليس لاحد المضاربين ان يبيع أو يشتري بغير اذن صاحبه
 ولو اشترى بما لا يتقارب الثمن في مثله يكون مخالفا وان قبل له اعمل برأيك ولو باع به هذه الصفة
 جاز خلافا لما كالم كيل بالبيع المطلق واذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة ولا يضمن
 به هذا الخط الحكي ولو كان المال دواهم فاشترى بغير الاثمان كان اثمه وبالدنا بغير المضاربة
 لانهم ما جنس هذا انتهى (قوله والاستحجار) اي استحجار العمال لا لعمال والمنازل لحفظ
 الاموال والسفن والدواب كما في الخاتمة والايحجار كذلك عبد الحليم (قوله فلا واستأجر الخ)
 كان هذا في عرفهم انه من صبيح التجار وفي عرفنا ليس هو من صبيحهم فينبغي ان لا يملكه (قوله
 اي قبول الحوالة) هذا ليس معنى الاحتمال لان الاحتمال كونه ممكنا لا وذلك برضا الله بل
 والحال عليه والمحال وانما اقتصر عليه لانه المقصود هنا ط (قوله من صبيح التجار) اي علمهم
 وفي بعض النسخ صناع جمع صنعة بمعنى مصنوعة (قوله لا يملك المضاربة) هذا اذا كانت
 المضاربة بغيرهين أما اذا كانت احداها حافضا أو كائناهما فالا يمتنع منه المضارب قاله
 مري الدين وهذا أيضا اذا كانت مع غيره رب المال اما اذا كانت معه فهي صحيحة كما تقدم
 عن الاسيحي قال الصدر الشهيد التصرفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب

ولو دفع له المال في يده على
 الظاهر (والا بضاع) اي
 دفع المال بضاعة (ولو لرب
 المال ولا تفسد) المضاربة
 كما يجبي (و) يملك (الايديع
 والرهن والارتمان والاجارة
 والاستحجار) فلا يستأجر
 أرضا يضاء لغيره أو
 يقررها جاز ظهريه
 (والاحتمال) اي قبول
 الحوالة (بالثمن مطلقا) على
 الايسر والاعم لان كل ذلك
 من صبيح التجار (لا يملك
 المضاربة)

المضاربة ونوابه فلهما بطلان الايجاب وهو الايداع والابضاع والجارو ولا تتجاروا والرهن
والارتمان وما أشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه يحتمل ان يطبق به عند
وجود الدلالة وهو اثبات الشراكة في المضاربة بان يدفع الى غيره مضاربة أو يخط مال المضاربة
بماله أو بمال غيره فانه لا يملك هذا بطلان المضاربة لان رب المال لم يرض بشركة غيره وهو أمر
زائد على ما تقوم به التجارة فلا يتناول مطلقا عقد المضاربة لئلا يمكن محتمل ان يخطه بالماله جميع
وقسم لا يمكن ان يطبق به وهو الاقراض والاستدانة على المال لان الاقراض ليس بتجارة
وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال والتوكيل بمقدار رأس المال انتهى (قوله
والشركة) لانها فوقها (قوله والخطاط بماله نفسه) وكذا بماله غيره كافي البصرى لانه شركة
الا ان تكون معاملة التجار في تلك البلد ان المضاربين يخطون ولا ينفونهم فان غلب التعارف
في مثله وجب ان لا يضمن كافي التاجر خاتمة وفيه ما من الثاني عشر دفع الى رجل ألفا بالنصف ثم
أشأ أخرى كذلك فخط المضارب المالكين فهو على ثلاثة وجوه اما ان قال المضارب في كل من
المضاربين عمل برأيه أو لم يقل فيه ما أو قال في أحدهما فقط وعلى كل فاما ان يكون قبل
الربح في المالكين أو بعده فيهما أو في أحدهما ففي الوجه الاول لا يضمن مطلقا وفي الثاني ان
خط قبل الربح فيهما فالضمان أيضا وان بعده فيهما ضمن المالكين وحصة رب المال من الربح
قبل الخط وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا يربح فيه وفي الثالث اما ان يكون قوله
اعمل برأيه في الاولى أو يكون في الثانية وكل على أربعة أوجه اما ان يخطه ما قبل الربح فيهما
أو بعده في الاولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيهما ما قبل الربح فيهما ما أو بعده في الثانية
فان قال في الاولى لا يضمن الاول والثاني فيما لو خط قبل الربح فيهما أو قال في مشتمل
الاحكام وفي فتاوى أبي الليث اذا دفع الى رجل دراهم مضاربة ولم يقل اعلم في ذلك برأيه
والحال ان معاملة التجار في تلك البلد يخطون الاموال وأرباب الاموال لا ينفونهم عن ذلك
وقد غلب التعارف في مثل هذا وجوب ان لا يضمن ويكون الامر محمولا على ما عارفوا (قوله
الاباذن أو اعلم برأيه) وفي المقدمة ومما تفرق المضاربة فيه هو كالة لو قال اعلم برأيه
فله مضارب ان يضارب ويقول الثاني اعلم برأيه ويكون الثاني ان يضارب بخلاف الوكيل الثاني
ومنهم من رد على ما ذهب اليه من ان المدين انه مريض به في العبد على المضاربة بخلاف
الوكيل وفي الاشياء اذا قال له اعلم برأيه ثم قال له لا تعمل برأيه مع نية لا اذا كان بعد العمل
اه (قوله اذ الشئ لا يضمن مثله) هذا انما يظهر على ان المضاربة لان في الشركة والخطاط
قالوا ان يقول ولا اعلى منه لان الشركة والخطاط اعلى من المضاربة لانها شركة في أصل
المال وأورد على قولهم اذ الشئ لا يضمن مثله المأذون فانه يأذن لعبد والمكاتب ان يكتب
والمستاجر ان يؤجر والمستهمل ان يغير ماله يختلف بالاستعمال وأجيب بان هؤلاء يصرفون
بطريق الملكية لا النيابة والكلام في الثاني اما المأذون فلان المأذون فكل الجهر ثم بعد ذلك
يتصرف العبد بحكم الملكية الأصلية والمكاتب صار حرا يداو المستاجر والمستعير ملكا
المنفعة والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التخصيص عليه أو التفويض المطلق اليه
ط بزيادة من الكفاية (قوله ولا الاقراض والاستدانة) قال في شرح الاقطاع لا يجوز للمضارب

والشركة والخطاط بماله
نفسه (الاباذن أو اعلم
برأيه) اذ الشئ لا يضمن
مثله (و) لا (الاقراض
والاستدانة وان قيل له
ذلك)

ان يدين على المضاربة وان فعل ذلك لم يجز على رب المال الا ترى انه اذا اشترى برأس المال
فهذا قبل التمسك بجمع المضارب عليه بطله واذا كان كذلك فرب المال لم يرض ان يضمن
الاستدانة رأس المال فلا يجوز الاستدانة لزمه ضمان ماله يرض به وذلك لا يصح واذا لم يصح
استدانة على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس للمضارب ان يأخذ سفينة لان ذلك
استدانة وهو لا يملك الاستدانة وكذا لا يملك سفينة لان ذلك قرض وهو لا يملك القرض
ولو قال له اعلم برأيه انتهى ط عن الشاي مختصرا واذا لم يصح الاستدانة لزم الدين خاصة
وأما في الاستدانة فشمل الاستدانة على مال المضاربة والاستدانة على اصلاح مال المضاربة
كالا تتجارب على حله أو على قصارته وهو متطوع في ذلك وفي القهستاني عن شرح الطحاوي
مورثا كما اذا اشترى ساه بنين دين واما عنده من مال المضارب بنين من جنس ذلك الفين
لو كان عنده من جنسه كان شراعه على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شئ والظاهر ان
مأذنه اذ لم يوف فصار ذم الاستدانة وقد منعنا عن البصر اذا اشترى باكثر من المال كانت
لزيادة ولا يضمن به هذا الخط الحكمين وفي الابداع كالا تجوز الاستدانة على مال المضاربة
لا تجوز على اصلاحه فلو اشترى بجمع ماله اثنى عشر دراهم على حمله أو قصرها أو قتلها كان
متطوعا عاقدا لنفسه ط عن الشاي وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو اشترى بماله المضاربة
فوبالخط فاشترى بالقرض الى الحكمين (قوله اى اعلم برأيه) أشار الى ان اسم الاشارة راجع
له خاصة لانه وللاذن فان بالاذن الصريح يملك ذلك كما يقول مالم ينص عليه ما (قوله مالم ينص
المالك عليه ما) قال في البرازية وكذا لاخذ بالشفعة لا يملكه الا بالنصر ويملك البيع القاسد
والباطل نقله في الاشياء (قوله وانما استدانة كانت شركة الخ) اى استدانة بالاذن وما اشترى
بغيره انصفان وكذا الدين اعلم ما لا يتغير بموجب المضاربة ببيع ماله ما على ما شرط فهو شافى
(أقول) وشركة الوجوه اى ان ينفق على الشراء شيئا ويكون المشتري عليه ما اثنى عشر دراهم او انصافا
والربح يذهب مع هذا الشرط ولو جهلا بخلافه لم يوجد ما ذكره فظهر لي ان يكون المشتري
لدين لا لغيره لو اشترى مع ما أو مجهول ولا جهل النوع وسمى غنمه أو وجهه الجنس وقد قيل له
اشتر ما تحتار والافلام شترى كانه قدم في الو كالة لكن ظاهر المتن انه لرب المال وربحه على
حسب الشرط وقفة مقر في الضمى مالا ينفق في الصريح وقوله كانت شركة اى بمنزلة شركة
الوجوه كافي الهداية وصورة الاستدانة ان يشتري بالدرهم شيئا أو الدنانير بعد ما اشترى
برأس المال ساعة أو يشتري بمكيل أو موزون ورأس المال في يده دراهم أو دنانير لانه اشترى
بغير رأس المال فكان استدانة بخلاف ما لو اشترى بدنانير ورأس المال في يده دراهم
أو بدرهم ورأس المال في يده دنانير لان الدرهم والدنانير جنس في الفينة فلا يكون هذا
اشترى بدين كذا في شرح الوافي واستفهم هذا كره الشارح ان شركة الوجوه لا يلزم
فيه التمسك عن المال أصلا بل ان يشتري بالثمن شيئا واه كان مع ذلك شرا بماله كما هنا
أو بالثمن فقط (قوله وحديثه) اى حين لا يملك القرض والاستدانة وكان الاولى تقديمه
على قوله مالم ينص عليه ما (قوله فلو اشترى) تفريع على عدم جواز الاستدانة كما ذكرنا (قوله
أو عمل متاع المضاربة) اى اعطى أجرة الجاهل من عنده نفسه لا بماله كذا في أخى جلي

اى اعلم برأيه لانتم
ليس من متاع التجار فلم
يبدخل في التعميم (مالم ينص)
المالك (عليه ما) فيما ذكره
واذا استدانة كانت شركة
وجوه وحديثه فلو اشترى
بمال المضاربة فو باقصر
بالماله أو عمل متاع المضاربة

(قوله بانه) متعلق بكل من قصر وحل (قوله وقد قبله ذلك) أي عمل برأيك مخ (قوله
 فهو متطوع) أي بما زاد فليس له حصته من الثمن (قوله لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة)
 وهي عمل برأيك (قلت) والمراد بالاستدانة فهو ما قدمناه عن القهس تاني فهذا يدل على ان
 اموال استدانة قد وفاقا الظاهر انه لا يصح لانه لو كبل بالاستدانة فمقرض وهو باطل كما مر في الوكالة
 وفي الثانية من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على
 صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستدانة وهو باطل لان توكيل بالثمن كذا في الان
 ينزل الوكيل للمقرض ان فلا يستقرض منك كذا في التوكيل يكون على الموكل لا الوكيل انتهى
 اي لانه رسالة لا وكالة كما قدمناه في باب الوكالة والظاهر ان المضاربة كذلك كما قلنا فليجمع
 (قوله فشرى بمجازاد الصبغ) اي والنشاء والاولى ان يقول فشرى بكم بقدر قيمة الصبغ حتى
 لو يبيع بكم الثمن على قيمة الصبغ والثوب الا يضر كذا في قريبا (قوله كان خلط) اي يبيع
 شرى كانه ايضا فلا يضر به ما اضاف به يملك الخلط بالثمن وفي بعض النسخ بالخلط اي بسبب
 خلط ماله وهو الصبغ او النشاء بمال المضاربة وكلاهما صحيح (قوله وكان له حصة قيمة صبغه
 الخ) اي اذا يبيع الثياب كان حصة قيمة الصبغ في الثوب للمضارب وحصة الثوب الا يضر في
 مال المضاربة قاله ابو الطيب اي فلو كان الثوب على تقدير انه يضر يساوي حصة وعلى تقدير
 كونه اجر يساوي حصة كان له سدس الثمن وخمس الاسداس للمضاربة ورأس المال
 لاصحابه والربح بينهم على ما شرطوا (قوله في ماها) اي مال المضاربة فيصير ان فيه على ما شرطوا
 في الربح (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن ان يكون امانة فيضمن ويكون الربح له على
 ما مر وسبق في كتاب الغصب انه اذا غصب ثوبا فصبغه فماله ان يبيع بالثمن ان شاء منه الثوب
 ايض او اخذ الثوب واعطاه قيمة الصبغ (قوله فقه عند الامام) وعندهما كلاهما وهو
 المفق به وقد مر انه اختلاف زمان لا برهان وفي زمانه لا يمتنع بل هو من احسن الالوان
 فيدخل في عمل برأيك سائر الالوان كالحلوة (قوله ولا يملك ايضا تجاوز زبله) اشار به الى انه لو
 عين سوقا من بالدم يصح التعيين لان البلد مع تبين اطرافه كنه واحدة الا اذا صرح
 بنسب سوق منه او قال لا تعمل بغير هذا السوق منه فينجز بغيره كذا في الهداية وباني قريبا
 ثم يجوز صور قبلت المضاربة فيها بالمكان ثمانية مئة منها فيعيد التقييد فيها وانتهت ان لا يلقى
 فيعيد ستة وهي دفعت المال اليك مضاربة بكذا في الكوفة او على ان تملك به فيها
 او تملك به فيها او تملك به فيها او تملك به فيها او تملك به فيها او تملك به فيها
 لا يفيضان وهو ما دفعت اليك مضاربة اعمل به فيها او اعمل به والاصل انه متى عقب
 بما لا يمتد به ويمكن نأؤه على ما قبله يجعل مبنيا عليه كافي الالفاظ الستة وان صح الابتداء
 به لا يفي على ما قبله ويجعل مبدأ أو متعلا كافي الالفاظ الاخيرة وحينئذ تكون الزيادة
 شوري وكان له ان يملك بالكوفة وغيرها كافي الهندية عن الكافي واعترض عليه ان
 صورة العمل به بالرفع ينبغي ان تكون مما لا يقيده التخصيص لان العمل كما يحتمل ان يكون حالا
 يحتمل ان يكون استئنافا واجيب عنه في الشروح باجوبة أحسن ان قوله اعمل بدون
 الواو استئناف قطعا وبالواو استئناف أرعطف ولا يبعد في الحال لان الانشاء لا يقع حالا

(بما هو) قد (قبله ذلك)
 فهو متطوع) لانه لا يملك
 الاستدانة بهذه المقالة
 وانما قال بالماء لانه لو قصر
 بالنشاء فكماله كصبغ
 وان صبغه اجر فشرى بكم
 بمجازاد الصبغ ودخل
 في عمل برأيك كان خلط
 (و) كان (له حصة) قيمة
 (صبغه) ان يبيع وحصة
 (الثوب) ايض (في ماها)
 ولولم يقل اعمل برأيك لم يكن
 شرى كابل غاصبا وانما قال
 اجر لما مر ان السواد ينقص
 عند الامام فلا يدخل في عمل
 برأيك بغير (ولا) يملك
 ايضا (تجاوز زبله)

صرح به في محله والسوق يقتضي كون العمل به حالا وهو المتبادر فيعمل عليه (قوله أو سلعة)
 بان قال له - وهذا المال مضاربة على ان تشتري به الطعام مثلا أو الرقيق كافي المحيط (قوله
 أو وقت) بان وقت للمضاربة وقتا يعينه بان قال له اعمل بالصيف أو الخريف أو الليل كافي
 القهس تاني ويمكن ان المراد بالوقت ايضا توقيف اعدة سنة مثلا حتى يبطل العقد بغيره كافي
 الهندية عن الكافي (قوله أو يخص عينه المسالك) بان قال على ان يشتري به من فلان
 ويبيع منه مع التقييد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كافي الهندية عن الكافي لانه
 لم يملك التصرف بالقبض فمقتضى دعاء فوض اليه وهذا التقييد مفيد لان التجارات
 مختلفة باختلاف الامكنة والامتنعة والاقوات والاختصاص وكذا ليس له ان يذمه مضاربة
 الى من يخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في غير هذا المال في غير هذا البلد
 فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا درر قال - يمكن لا يتجاوز ما عينه من هذه الاشياء كما
 لا يتهدي أحد الشئ يمكن في الشركة المقيدة مع شئ منها والمراد بالشخص شخص معين لانه لو
 قال على ان تشتري من أهل الكوفة أو قال على ان تعمل في الصرف وقتا - تقي في الصيانة
 وتبيع منهم - فباع في الكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة أو من غيرهم - بارقة جازاه
 فقه على ان تشتري من أهل الكوفة الخ كذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه
 نفسه يملكه أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء للوصل أو قال خذ نصف بالكوفة لان الباب
 لا الاصل أو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان في الظرف وانما يكون ظرفا اذا حصل
 الفعل فيه أو قال على ان تملك بالكوفة لان على للشرط فيقتضيه بخلاف ما لو قال خذ هذا
 المال واعمل به في الكوفة حيث كان له ان يعمل فيها وفي غيره لان الواو لا تطف فيصير بمنزلة
 المشورة زباني (أقول) وهذا معنى التخصيص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقييد
 بالمكان أو بالنوع حتى لا يجوز له ان يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من
 غيرها او لا يجوز له ان يعمل في غير الصرف في الثاني ويشتري ويبيع من الصيانة وغيرهم
 لان التقييد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد التقييد بأهل الكوفة والصيانة لان كل واحد
 منهم جامع كشم لا يمكن احصاؤه زباني (قوله لان المضاربة تقبل التقييد المقيد) اي كافي
 الشركة بمر فافاد ان الشركة تكون بالاولى في قبول التقييد المقيد وفي الذخيرة لو تم عن
 التصرف والمال عرض فباعه بعرض آخر لا يعمل فيه فلو باع بالدرهم يعمل النهم اه قال
 في الهندية الام - ان رب المال متى شرط على المضارب شرط في المضاربة ان كان شرط الرب
 المال فيه فائدة فانه يصح ويجب على المضارب مراعاة الوفاة واذ لم يف به صار مخالفا وعاملا
 بغير أمره وان كان شرطه لا فائدة فيه لم يرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في
 المحيط (قوله ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف ثم صار المال ناضا فانه
 يصح تخصيصه لانه يملك عزله في ذلك تخصيصه والنهي عن السفر يجري على هذا كافي المنح (قوله
 ما لم يصير المال عرضا الخ) قبل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشتري من البضاعة بروج كمال
 الرواج في بلدة كذا فاذا ظهر له ذلك فالمصلحة حينئذ في السفر الى تلك البلدة ليكون الربح أو فر
 اه قال في الفتاوى الظهيرية والاصح ان نفيه عن السفر عام على الاطلاق اه (قوله)

ج قوله مضاربة في نصية
 بضاعة كذا جهاتش الاصل
 أو ساعة أو وقت أو شخص
 عينه المال لان المضاربة
 تقبل التقييد المقيد ولو
 بعد العقد ما لم يصير المال
 عرضا لانه حينئذ

لا يملك عزله ولا يملك تخصيصه (قوله فلا يملك تخصيصه) قدمنا في بيان الزباني معنى التخصيص
 (قوله كنهه عن بيع الحال) يعني ثبوت بيعه بالحال بغير ما يباع بالموجب كافي العيب وقد يكون في
 بيع الموجب ربح وفائدة منها انه يباع بربح أكثر من الحال عادة ولذا قدم في الوكالة انه لو أمره
 بالنسيئة فباع بالنسيئة جاز ان عينه انما أفاد انه عند عدم تعيين الثمن لا يجوز ان يملك بالثمن
 يكون الثمن أزيد قال في الهندية ولو أمره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنسيئة فباع بالنسيئة فهو
 جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنسيئة فبطل ما يملك من الثمن فان كان بدون ذلك
 فهو مخالف كذا في المبسوط لو قال لا يبيع بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا
 في الحاوي اهـ وقدمناه قريبا (أقول) لكن هذا القيد لا يظهر على ما في الشرح من عدم
 اعتبار أصله ولا مقتضاه الاطلاق ثم ذكرنا ذلك في تقييد الوكيل كما عرفت وهو مفيد هناك
 فيلزم أن لا يبيع بدون الثمن الذي عينه وهو غن الثمن فان باع نقدا بثلثه أصح اذ لا يبقى بعده
 الا التقييد بالنسيئة وهو غير مفيد بانقراده قطعا تأمل (قوله فان صرح بالبيع) مثل لا يبيع في
 سوق كذا (قوله مع والالا) وهذا بخلاف ما اذا قال على ان تشتري في سوق الكوفة حيث
 لا يصح التقييد الى آخر ما قدمناه (قوله فان فعل) أي تجوز ان يخرج الى غير ذلك البلد فاشترى
 سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو ببيع أو اشتري مع غيره من عينه (قوله ضمن بالخالفه)
 وهل يضمن بنفسه الاخراج الصحيح نعم لكن بالشراية يقرر الضمان لزوال احتمال الرد الى البلد
 الذي عينه كافي الهداية (قوله وكان ذلك الشراية) وله ربحه وعليه خسره لانه تصرف في
 مال غيره بغير أمره دور أي لانه فوضي فيه فينفذ عليه حيث أمكن تنفيذه اما لو باع مال
 المضاربة بخلاف الرب المال كان يبيع بموقفه على اجازته كما هو عقد الفضولي قال الاتقاني
 وليكن يتصدق بالربح عندهما وعند أبي يوسف بطيبه أصله المودع اذا تصرف فيه او ربح
 (قوله ولولم يتصرف فيه) أشار الى أن أصل الضمان واجب بنفسه بخلافه كنهه غير قادر الا
 بالشراية فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع انه لا يضمن الا اذا اشترى والاول هو
 الصحيح كافي الهداية فهو متاخي قلت وانما ظاهر ان غرضه فيما لو ملك بعد الاخراج قبل الشراية
 يضمن على الاول لا على الثاني (قوله عادت المضاربة) أي لو تجاوز بالبيع اعيان الرب المال أو هم
 بشراية سلعة غير التي عينها أو في وقت أو مع شخص كذا في عاد للوفاق بان ربحه لا بد واشترى
 السلعة التي عينها وانظر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صح تصرفه لهدم الخالفه في قوله
 عادت المضاربة تسامح لان العود لا يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة يفسخها ولم
 يوجد ما يقيده ولو لم يفسخ لم تعد لان المفسوخ لا يعود جائزا بدون عقد جديد كذا أفاده
 الراسخ في وقته قال المراد بالعود الابرار عن الضمان لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع
 مع مال المضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعد السابق كافي المنع وهو بطلانه لا يتصور
 العود اذا خالف في سلعة عينها أو في شخص عينه ثم يظهر في مخالفته في المكان تأمل وحاصل
 المعنى انه اذا عين له بالبيع تجاوز الى أخرى خرج المال عن المضاربة ثم وجاه موقفه على شرف
 الزوال فان رجع الى ما عينه ربح المال زال الضمان ورجع الى الوفاق وبقيت المضاربة
 على حالها كما اودع اذا خالف في الوديعة ثم تركها فادخل على هذا فلا اشكال تأمل (قوله

لا يملك عزله ولا يملك تخصيصه
 كما يجب مقيد بالبيع لان غير
 المقيد لا يبيع بأصل كنهه
 من بيع الحال وأما المقيد
 في الجلة كسوق من مصر
 فان صرح بالبيع مع
 والالا (فان فعل ضمن)
 بالخالفه (وكان ذلك الشراية)
 له ولولم يتصرف فيه حتى
 عاد للوفاق عادت المضاربة

وكذا

وكذا لو عاد) أي الى الوفاق في البعض أي بعض المال بغير مخالفة في البعض الآخر فان
 ما اشترى مع مخالفة وقع لنفسه وما بقي لم يحصل به مخالفة فاذا عاد الى الوفاق صح تصرفه فيه
 لان ذلك اذا كان حكم كل المال كان حكم جزئه اعتبارا بالبيع وبالحال وحكم ما باعه مع
 المخالفة حيث انه عقد فضولي والفضولي يملك الفسخ بغير اجازة للمالك كنهه عدم فلو عاد
 فيه الى الوفاق صح تصرفه فيه لان الفسخ بغير اجماع قال الاتقاني فان اشترى بغيره في
 غير الكوفة ثم عاين في الكوفة فهو مخالف في الاول وما اشترى بالوكوفة فهو على المضاربة
 لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه انتهى (قوله ولا يملك تزويج من ماله) أي
 لا يملك المضارب تزويج عبدا أو أمه من مال المضاربة كالشريك عينا أو مضافة كافي
 البحر وعن أبي يوسف ان للمضارب تزويج الأمة لانه من الاكساب لانه يصل الى المهر والى
 سقوط نفقة الخلاف تزويج العبد فان فيه اشغال رقبته في الدين واستحقاق بيعه به واهما انه
 ليس من باب التجارة فلا يدخل تحت الاطلاق لان لفظ المضاربة يدل على تحصيل المال بطريق
 التجارة لا بأي طريق كان ألا ترى انه ليس له ان يكتب ولا يعتق على مال وان كان باضه ماف
 قيمته على ان في تزويج الأمة خطرا وهو الحل وعدم الخلاص منه كافي المنبيع بخلاف المكاتب
 حيث يجوز له ان يزوج الأمة دون العبد لان الكتابة تنقضي الا كتاب دون التجارة وهذا
 كان له ان يكتب في ملك تزويج الأمة أيضا ونظر في هذا الباب والوصى حيث يملك تزويج الأمة
 والمكاتب دون تزويج العبد لان تصرفه ما يملكه بالنظر للصغير فلهما كان فيه نظر للصغير فلهما
 ومالا فلا ذكره الزباني قال القهستاني وفيه اشادة الى انه لا يملك للمضارب وطه جارية
 المضاربة بربح أو لا واذن به أو لا كافي المضمرات انتهى (قوله بقرابة) كنهه وأي له كونه مخالفا
 للمقصود (قوله أو عين) بأن قال ان ملكه كنهه فهو حر لان المضاربة اذن بتصرف يحصل به الربح
 وهذا انما يكون بشراية ما يمكن يبيع وهذا ليس كذلك دور وانظر المضاربة الشريفة شركة
 عتق أو مضافة حتى كان تزويجه الأمة على الخلاف زباني (قوله فانه يملك ذلك) لان
 التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه قال الشافعي والفرق بينهما وبين المضارب حيث يبيع شراية
 الوكيل لمن يفتق على الموكل ولا يبيع به بخلافه اذا لو كاله في الوكيل بالشراية مطلقا فتجوز
 على اطلاقها وفي المضاربة مقيدة بما يظهر فيه الربح بالبيع فاذا اشترى مالا لا يدر على
 يبيعه خالف انتهى وكذا لو وجد في الوكالة أيضا ما يدل على التقييد بان قال اشترى عبدا
 أي بعه أو جارية أو طوها كان الحكم كذلك كما ذكره المصنف بقوله عند عدم القرينة فلو اشترى
 من يفتق على رب المال صار مشترايا لنفسه ويضمن لانه نقدا الثمن من مال المضاربة وعند
 مالك لو كان عالما بمرأته والا فلا كذا ذكره العيني ومقتضى الضمان عند مالك مطلقا
 مومرا أولا (قوله ولا من يفتق عليه) لانه يفتق نصيبه ويقتد به نصيب رب المال
 أو يفتق على الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله اذا كان في المال ربح هو هنا الخ) قال
 زباني والمراد من ظهور الربح المذكور أن تكون قيمة العبد المشتراة أكثر من رأس المال
 سواء كان في وجهه مال المضاربة بربح أو لم يكن لانه اذا كان قيمة العبد مثل رأس المال
 أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجهل مشغولا برأس المال حتى اذا كان رأس المال

وكذا لو عاد في البعض
 اعتبارا بالبيع وبالحال (ولا)
 يملك (تزوج من ماله)
 ولا شراية من يفتق على
 رب المال بقرابة أو عين
 بخلاف الوكيل بالشراية
 فانه يملك ذلك (عند عدم
 القرينة) المقيد بالوكوفة
 كاشترى عبدا أي بعه
 أو جارية أو طوها (ولا من يفتق عليه)
 أي المضارب (اذا كان في
 المال ربح) هو هنا ان
 تكون قيمة هذا العبد
 أكثر من كل رأس المال

ألفا وصاد عشرة آلاف ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمة ألف أو أقل لا يعتق عليه
وكذا لو كان له ثلاثة أولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألف أو أقل فاشترى منهم لا يعتق شيء منهم
لأن كل واحد منهم شغل برأس المال ولا يعتق المضارب منهم شيئا حتى يزيد قيمة كل عين على
رأس المال على حدة من غير ضمه إلى آخره لأنه يحتمل أن يكون قيمة العبد المشتري
أكثر من رأس المال سواء كان في حلة مال المضاربة ربح أو لم يكن حتى لو كان المال ألفا فاشترى
بها المضارب عشرين قيمة كل واحد منهم ما ألف فاعتقه المضارب لا يصح عتقه وأما بالنسبة
إلى استحقاق المضارب فانه يظهر في الجملة ترجيح حق لو اعتقه مضارب المال في هذه الصورة صح
وضمن نصيب المضارب منه أو هو خسرانة موسرا كان أو ميسرا كذا في الفتاوى الظهيرية
أه وان لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه بدمه ملكه بغير (قوله كتاب سطره العيني)
عبارته هي عين الق نقتلهما عن الزيلعي في المقولة السابقة (قوله وقع الشراء لنفسه) لأن
الشراء متى وجد نفذ على المشتري بغير عتقه عليه أه منع وضمن في صورتين ففي الوجه
الاول بضمن جميع الثمن اذا دفع من مال المضاربة اذ ليس له فيه من نصيب لعدم ظهور الربح
فيه بخلاف الوجه الثاني حيث يقطع عنه من ثمنه بحسب ما يخصه فيما يظهر فيه من الربح
هذا ما ظهر لي وكانهم تركوا التنبية عليه لظهوره أه أبو السعود (قوله وان لم يكن ربح)
أي في الصورة الثانية وهي ما اذا اشترى المضارب من يعتق عليه (قوله كذا كرنا) أي من كون
قيمه أكثر من رأس المال (قوله صح للمضاربة) لعدم المنفعة لانه لا يعتق عليه شيء اذا لم يملكه
فيه لكونه مشغولا برأس المال فيمكنه أن يبيع له المضاربة فيجوز (قوله فان ظهر الربح) أي في
صورته ما اذا اشترى المضارب من يعتق عليه ولم يكن فيه ربح ظاهر لأن قيمة لا تزيد على رأس
المال ثم فلا يضره أو زادت أو صافته حتى غابت قيمته (قوله لانه لا يعتق عليه) لانه انما اعتق عند
المالك لا يعتق منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالموورثة مع غيره بان اشترت امرأة
ابن زوجها ثم مات وترك هذا الزوج وأعتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لاختياره لعدم
الصنع منه دور * (قوله) شري نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بآله صح لان هذا
النصف لا يرجع فيه فلم يثبت العتق فيه وانما دخل العتق فيه حكما لما اشترى لنفسه فلم يصح
بخلافه زيلعي عن الكافي (قوله وسعى العبد المعتق الخ) قال في الجوهرة ولاؤه بينهما على
قدرة المالك عند أبي حنيفة وعندهما عتق كله وسعى في رأس المال ونصيب المضارب من الربح
أه وانما سعى العبد لانه احتسب ثمانية العبد عند العبد فيسعى فيه عناية (قوله من يعتق
على الصغير) ومثله المعتوه حموي (قوله اذا نظر فيه للصغير) أي في شراء الاب والوصى وهي
علة قاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح ط وأما الشريك
فإن الشركة تتضمن الوكالة والوكيل لا يشتري من يعتق على الموكل عند القرينة كما مر آنفا
والشركة قرينة قصد الربح كالمضاربة (قوله والا) بان كان مستغرقا (قوله لا) أي لا يعتق
ما اشترى من قريب المولى عند الامام (قوله خلافا لهما) وهذا الخلاف مبنى على ان المولى هل
يملك أكساب عبده المأذون المستغرق بالدين أو لا فعنده لا يعتق وعندهما يعتق أي بعتق وان

كذلك بستره العيني
فليعتق (فان فعل) شراؤه
من يعتق على واحد منهما
(وقع الشراء لنفسه وان
لم يكن) ربح كذا كرنا
(صح) للمضاربة (فان
ظهر) الربح (يزيد قيمة
بعد الشراء عتق حظه ولم
يضمن نصيب المالك) لعتقه
لا يصح عتقه (وسعى) العبد
(المعتق في قيمة نصيب رب
المال ولو اشترى الشريك
من يعتق على شريكه أو
الاب أو الوصي من يعتق
على الصغير نفذ على العاقد
اذ لا نظر فيه للصغير
(والمأذون اذا اشترى من
يعتق على المولى صح وعتق
عليه ان لم يكن مستغرقا
بالدين والا) خلافا لهما

كان المديون مستغرقا بالدين ماله وورثته لان السيد يعتق ما في يده وان أحاط الدين بذلك
وحينئذ يملك السيد قيمة العبد المعتق لغرماء المديون عندهما وعند الكل اذ لم يكن مستغرقا
(قوله زيلعي) قال وان كان فيه دين محيط برقبته وكسبه لا يعتق عنده وعندهما يعتق
بناء على انه هل يدخل في ملك المولى أم لا أه (قوله بالنصف) متعلق بمضارب (قوله اشترى
أمة) أي قيمته ألف (قوله فولدت) أي ووطئ المضارب فولدت (قوله ولد امه او ياله) أي الولد
وحدهم ساويا لآلاف فلو كانت قيمة الولد أكثر من الآلاف نفذت دعوته في الحال لظهور الربح
فيه (قوله فادعاه موسرا) لانه ضمان عتق قال من لا مسكين واعلم ان قوله موسرا ليس بقيد
لازم بل ذكره لانه لم يضمن في الولد مع انه موسر فلان لا يضمن اذا كان ميسرا أولى أه أي
انما فيه لثني الشبهة وهي ان الضمان بسبب دعوة المضارب وهو الاعتاق فيختلف باليسار
والاعسار فكان الواجب ان يضمن المضارب اذا كان موسرا ومع ذلك لا يضمن لان نفوذ
العتق متى حكمي لا يصنع للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذ لا يجب
ضمن العتق الا بالتعدي كافي أي جاني والحاصل انه لا يضمن لاموسرا ولا لميسرا وانما
قيده ليعلم ان الموسر لا يضمن بالطريق الاولى (قوله كذا كرنا) أي في قوله ساويا لآلاف فالكاف
يعني مثل خبر صاروا القابل منه أو الفاهو النج والجار والمجرو وقوله حال منه (قوله نفذت
دعوته) بخلاف مالواعة فزادت قيمته لانه انشاء الدعوة اخبار فتوقف على ظهور الربح
فان قلت قد ظهر الربح بظهور الولد قلنا هذا قول زفر وأما المذهب فلا يظهر الربح اذا كان
رأس المال أجناسا مختلفة كل منها قدر رأس المال قال الشيخ أبو الطيب وانما لم تنفذ
دعوتها لانه صيرورة قيمته ألفا ونصفه اذ كل واحد منهما من رأس المال فلا يظهر الربح لما
عرف ان حال المضاربة اذا صار أجناسا مختلفة كل واحد منهما لا يزيد على رأس المال لا يظهر
الربح عند تأخره لا فزفر لان بعضهم ليس بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب
نصيب في الأمة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمة
الغلام وصارت ألفا وخمسائة ظهر فيه في ذلك الوقت فقلت المضارب منه نصف الزيادة فنفذت
دعوته السابقة فيه لوجود شرطها وهو المالك أه (قوله فنسق) قال في التبيين فاذا
نفذت دعوتها صار الغلام ابنا له وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصته رب
المال من الولد لان العتق ثبت بالمالك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والمالك آخرهما
وجودا فيضاف الحكم وهو العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الأخير أصله وضع
القفة على السفينة والقدر الأخير ولا يصنع للمضارب في المالك فلا يجب عليه الضمان لعدم
التعدي اذ لا يجب ضمان العتق الا بالتعدي أه مختصرا قال صاحب الكافي سفينة
لاقتل الامانة من فاقع فيها رجل من ائمة اعدا على المائة فقررت كان الضمان كله عليه أه
والقدر الأخير المسمى هو المحرم أي على قول الامام دون ما قبله وان كان المقتي به قول محمدان
ما أسكر كغيره فقبله سرام ط (قوله سعي) حيث زاد الشارح نفذت يحتاج الى واو العطف
هنا بان يقول وسعي عطف على جواب المسئلة التي زادها الشارح (قوله في الآلاف وربه) أي
سعي الولد رب المال في الآلاف وربه وهو ماقتان وخمسون لان الآلاف مضاف لرب رأس المال

زيلعي (مضارب معه
ألف بالنصف اشترى
أمة فولدت ولدا ماويا له)
أي للآلاف (فادعاه موسرا
فصارت قيمته) أي الولد
وحدهم كذا كرنا (الفا
ونصفه) أي خمسة مائة نفذت
دعوتها لوجود المالك بظهور
الربح المذكور فعتق
(سعي رب المال في الآلاف
وربه) ان شاء المالك

ومائتان وخمسون نصيبه من الربح فاذا قبض منه ألف درهم صار مستوفيا لرأس ماله وظهر
 ان الام كاهار ربح اقراغها عن رأس المال فكانت بينهما نصفين ونفذت في اربعة مضاربة
 وصارت كلها أم ولده ويجب نصف قيمته الرب المال موصرا كان أو موصرا لانه ضمان القاتل
 وهو لا يختلف باليسار والاعسار ولا يتوقف على التعدي بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان
 الافاد فلا يجب عليه بغير تعد ولا على موصر عيني فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد
 من الربح وهو ممكن بان يجعل الولد كله ربحا والجار بة منه فولة برأس المال على حالها قلنا
 المقبوض من جنس رأس المال فيمكن أن يكون له رأس المال ولان رأس المال مقدم على
 الربح اذ لا يسلم له شيء من الربح الا بعد سلامة رأس المال لرب المال فكان يجب له أولى بعد
 وصوله الى يده اه تبين (قوله أو اعتقه ان شاء) أي رب المال اكونه قابلا للعتق فان المستعنى
 كالمكاتب عذابة فيكون لرب المال الخيار ان شاء استعنى الغلام في ألف ومائتين وخمسين
 وان شاء اعتقه (قوله بعد قبضه أهله من الولد) أي ولو حكما كالأعتاق فانه باعناقه بصير قابضا
 حكما انما شرط قبض رب المال الألف من الغلام حتى يصير الجارية أم ولده لا مضارب لانها
 مشفولة برأس المال فاذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت كلها ربحا فظهر
 فيها ان المضارب فصارت أم ولده زيلعي (قوله تضمن المدعي) وهو المضارب (قوله لانه
 ضمان تلك) وهو لا يختلف باليسار والاعسار ولا يتوقف على التعدي زيلعي بخلاف
 ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو يعتمد التعدي ولم يوجد (قوله اظهر) أي وقوع نفوذ
 دعونه صحيحة ظاهرا فيها بظهور ملكه فيها (قوله ويجعل على أنه تزوجها الخ) بان يجعل أن
 البائع تزوجها منه ثم باعها منه وهي حرة جلالا لمرء على الإصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى
 لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها مشفول برأس المال فلا يظهر
 الربح فيه لماعرف ان مال المضاربة اذا صار أجنبيا لمختلفة كل واحد منهم الا يزيد على رأس
 المال لا يظهر الربح عندنا لان بعض اليمين باليمين لا يكون له مضارب نصيب
 في الامتة ولا في الولد وانما الثابت له بمجرد حق التصرف فلا تنفذ دعونه فاذا زادت قيمته وصارت
 ألفا وخمسة مائة ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعونه السابقة لوجود
 شرطها وهو الملك فصار ابنه وعتق بقدر نصيبه منه وهو سدسه ولم يضمن حصة رب المال من
 الولد لان العتق ثبت بالملك والنصيب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما وجود انضمام
 العتق اليه ولا يمنع له في الملك فلا ضمان لعدم التعدي فاذا اختار الاستعانة استعانه في ألف
 رأس ماله وفي سدسه نصيبه من الربح فاذا قبض الألف صار مستوفيا لرأس ماله وظهر ان الام
 كاهار ربح بينهما نصفين ونفذت في اربعة مضارب وصارت كلها أم ولده لان الاستيلاء اذا صادف
 محلا يعمل النقل لا يجزأ اجاعا ويجب نصف قيمته الرب المال اه ذا حاصل ما تقدم في هذه
 المسئلة (قوله منه) تنازع فيه كل من تزوجها واشترها (قوله وضمن للمالك ألفا الخ) لان المالك
 زادت قيمته اظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعونه فيها ويجب عليه لرب
 المال رأس ماله وهو ألف ويجب عليه أيضا نصيبه من الربح وهو مائتان وخمسون فاذا وصل
 اليه ألف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كله ربحا فيملك المضارب منه نصفه فيعتق عليه

(أو اعتقه) ان شاء (ولرب
 المال بعد قبضه أهله) من
 الولد (تضمن المدعي) ولو
 موصرا لانه ضمان القاتل
 (نصف قيمتها) أي الامتة
 اظهر نفوذ دعونه فيها
 ويجعل على أنه تزوجها
 اشتراها حرة
 صارت قيمتها ألفا ونصفه
 صارت أم ولده وضمن للمالك
 ألفا وربعه

وطالم يصل الألف اليه فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام وجهه ما علم انما استنفه
 مستنفه موضوعه ان لم يقبض الألف من الغلام فتدبر وقوله لو موصرا كذا وقع في البحر
 والذي يستفاد من كلامهم ان الضمان عليه مطا لانه ضمان تلك فصاد ذلك الضمان يدل
 والضمان اذا كان يدل يستوي فيه اليسار والاعسار ويدل عليه قول المؤلف فلا سعاية
 عليه لانه لا يضيع على المالك حقه ووطالم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق ولذلك أطلقه
 المصنف وحده فنذرت له لو موصرا لانه لو كان موصرا فكذلك وتقدم أيضا ما تقدمه
 (قوله وعنه في البحر) قال فيه ولولم تزد قيمة الولد على ألف وزادت قيمة الام حتى صارت ألفا
 وخمسة مائة صارت الجارية أم ولده لا مضارب ويضمن لرب المال ألفا ومائتين وخمسين ان كان
 موصرا وان كان موصرا فلا سعاية عليه لان أم الولد لا تسعي ووطالم يصل الى رب المال رأس ماله
 فالولد رقيق ثم ياخذ منه مائتين وخمسين على أنه نصيبه من الربح ولو زادت قيمته ما عتق ولولا
 وصارت الجارية أم ولده لان الربح يظهر في كل واحد منهما او ياخذ رأس المال من المضارب
 ٣ لا ما وجب عليه أي يسمي المالكين لانه مجهول وهو موصر والسعاية مؤجلة والعبد موصر ياخذ
 منه أيضا ما بقى من نصيبه من الربح ويضمن أيضا نصف عقرها لانه لما استوفى رأس المال ظهر
 انه ربح لان عقر مال المضاربة يكون له مضاربة ويسعى الغلام في نصيب رب المال ويسقط
 عنه نصيب المضارب اه مع اصلاح من عبارة الزيلعي أمافوله ويضمن الخ تقدم انه يجعل
 على الاستيلاء بالنكاح فكيف يجب العقر كذا بخط الحلبي نقلا عن قاري الهـ مائة والله
 تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب المضارب بضارب)

يصح في باب التنوين وعدمه على انه مضاف للمضارب ووجهه بضارب حال من المضارب أو مصفة
 لان المضارب بمنزلة المكة اذ الألف واللام فيه للجنس وهـ ذاعلى جعله مامضا فين أواعلى
 التنوين فالظاهر ان وجهه بضارب خبر المضارب والمعنى ان المضارب تقع منه المضاربة ويرد
 على الحالية ان الحال لا يجبي من المضاف الا في صور ثلاث واهـ ذاعلى ما ورد على القطع
 ان المضارب ممنوع منها الا باذن والباب معقود للمضارب خاصة فأمال ط بزيادة (قوله لما
 قدم المقردة شرع في المركبة) لان المركب يتلوا المقردة طبعه ما فكذا وضعا جوى ورده فاضى
 زاده ان مضاربة المضارب وان كانت بعد مضاربة رب المال الا ان المقردة أيضا غير مركبة من
 المضارب بين الا يرى ان الثاني يتلوا الاول ولكنه ليس بمركب من الاول ومن نفسه قطعا وانما
 المركب منهما الاثنان واستوجه في المناسبة ما في النهاية ومعراج الدراية حيث قال الماذر
 حكم المضاربة الاولى ذكر في هذا الباب حكم المضاربة الثانية اذ الثانية تتلوا الاولى ابدأ فكذا
 بيان حكمها اه ط (قوله بالاذن) أي أو تفوض بض بان لم يقل لرب المال اعمل برأيك لانه
 اذا قال له ذلك يعلم ان بضارب حيث ذاه شاي أي لان المضارب لا يعلقان بضارب الا باذن
 رب المال (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الامام وهو قولها ما في رواية الحسن عنه لم
 يضمن ما لم يربح لانه تلك الابضاع فلا يضمن بالهـ مل ما لم يربح فاذا ربح فقد ثبت له شرك في
 المال فيصير كخلف ماله باخيه فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل

٣ قوله لا ما وجب عليه الخ
 كذا بالاصل ولا يجره اه
 لو موصرا فلا سعاية
 سعاية عليه لان أم الولد
 لا تسعي وعنه في البحر
 والله أعلم
 (باب المضارب بضارب)
 لما تقدم المقردة شرع في
 المركبة فقال (ضارب
 المضارب) آخر (بالاذن)
 المالك (لم يضمن بالدفع مالم
 يجهل الثاني ربح) الثاني
 (أولا) على الظاهر لان
 الدفع ابداع وهو عليه

في مقام حصول الربح مقام حقيقة - وهو في صورة المال مضمونه وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فلذا كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه اجمع فيه والاجبر لا يستحق شيئا من الربح فلا تثبت الشراكة بل له اجر مثله على المضارب الاول ولاول ما شرط لمن الربح اه منع (قوله فاذا عمل بين انه مضاربة فيضمن) لانه حصل العمل في المال على وجه لم يرض به المالك فيحقق الخلاف فوجب الضمان لغير الامر مما هي اى موقوفه قبل العمل حتى اذا عمل الثاني وجب الضمان والا فلا ط فان قلت انه بالعمل مستبضع ولا تظهر المخالفة الا بظهور الربح يجاب بانه لم يعمل بجناحا حتى يكون مستبضا على عمل على طمع الاجر وهو ما شرط لمن الربح فحصل المخالفة بمجرد العمل فيوجد سبب الضمان (قوله الا اذا كانت الثانية فاسدة) قال في الجروان كانت احدهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما ولا تعامل اجر المثل على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجره اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة فلاول اجر مثله اه اى لانه حيث يكون الثاني اجمع او المضارب له ان يستاجر قال في التبيين هذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين واما اذا كانت احدهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار الثاني اجمع والاول ان يستاجر من يعمل في المال وان كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها يوجب فساد الثانية لان الاولى لما قدمت صارت اجارة وصار الربح كله لرب المال ولو صحت الثانية في هذه الحالة لصار الثاني شريك بكونه لا يشارك في شراؤه غير فكذلك فاسدة بالضرورة وكذا اذا كانتا فاسدتين واذا كانا اجمعين لا يضمن واحد منهما اه بتصرف ما والحاصل ان صحة الثانية فرع عن صحة الاولى فلا تصح الثانية الا اذا كانت الاولى صحيحة فاشتراط صحة الثانية اشتراط صحة الاولى (قوله على المضارب الاول) ويرجع به الاول على رب المال (قوله ولاول الربح المشروط) يعني الربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجره اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلاول اجر مثله ايضا ويرجع كله لرب المال كما ذكرنا (قوله ولو استهلكه الثاني) قال الانقائي والحاصل انه لا ضمان على واحد منهما ما قبل عمل الثاني في ظاهر الرواية عند علمائنا الثلاثة واذا عمل الثاني في المال ان عمل علام يدخل تحت المضاربة بان وجب المضارب الثاني المال من رجل او استهلكه فالضمان على الثاني دون الاول وان عمل علام دخل تحت المضاربة بان اشترى بالمال شيئا فان ربح فعليه الضمان وان لم يربح فلا ضمان على واحد منهما ما في ظاهر الرواية اه وفيه تأمل ط (قوله فالضمان عليه خاصة) والاشهر الخيارات فيضمن ايهما شاء كافي الاختيار (قوله فان عمل حتى ضمنه) حتى للتفرع فان الضمان مرتب بالعمل فقط وضمن بالبناء للمجهول فان الضمان مرتبط بالعمل فقط (قوله خير رب المال) قال في التبيين ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وامس ماله لانه صار خاصا بالدفع الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال الغير بغير اذن صاحبه فان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرط لانه ياد الضمان ملكه من وقت خالف فصار كالدفع مال نفسه مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني يرجع عن ضمنه على الاول

فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل الثاني اجر مثله على المضارب الاول ولاول الربح المشروط (فان ضاع) المال (من يده) اى بدل الثاني (قبل العمل) الموجب للضمان (الا ضمان) على احد (وكذا) لا ضمان (لو غصب المال من الثاني) (اعمال الضمان على الغاصب فقط ولو استهلك الثاني او وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمنه (خير رب المال ان شاء ضمن) المضارب (الاول) (دأ من ماله

لانه التزم له سلامة المقبوض له عن الضمان فاذا لم يسلم رجع عليه بالخالفه اذ هو مفروض من جهة كودع الغاصب وصحت المضاربة بينهما لانه لما كان قرار الضمان عليه ملك المدفوع مستندا الى وقت التعدي فتبين انه دفع مضاربة ملك نفسه ويكون الربح بينهما على ما شرطت له المضاربة ويطلب للثاني ما ربح لانه يستحقه بالعمل ولا يثبت في عمله ولا يطلب للاول لانه يستحقه برأس المال وما ملكه فيه ثبت مستقدا فلا يتخلو عن شبهة فيكون سبيله التصديق اه لان الثابت بالاستقناء ثابت من وجهه دون وجهه فلا يثبت المالك من كل وجه فيمكن التثبت في الربح فلا يطلب اه اتقاني وفي الجرو ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث او وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيتك لرب المال ان يضمن اى التساوية شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على احد اذا ضمنه رب المال والا لضمان على الاول وضمن الثالث والثالث كذا في المحطوقه والا لضمان على الاول اى ان لم يقل الاول للثاني اعمل فيه برأيتك (قوله وان شاء ضمن الثاني) فيه اشعار بانه اذا ضمن يرجع على الاول ويطلب الربح له دون الاول لانه ماله مستقدا فهو الثاني (قوله ايسر له ذلك) لان المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الاتصافين البديل عند ذهاب العين المقصوبة وليس له ان يأخذ الربح من الغاصب كذا ظهر في ط (قوله فان اذن) مفهوما قوله بلا اذن (قوله لا بشرطه) لانه شرط نصف جميع الربح له (قوله الباقي) اى الفضل مما اشترطه للثاني لان ما وجبه الاول له ينصرف الى نصيبه خاصة اذ ليس له ان يوجب شيئا لغيره من نصيب المالك وحيث اوجب للثاني الثلث من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في الجرو وطاب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل عن المضارب كلاجير المشرك اذا استاجر آخر باقل مما استوجر (قوله وللثاني الثلث المشروط) لان الدفع الثاني صحيح لانه باع المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وجهه الاول للثاني الثلث فينصرف ذلك الى نصيبه الى آخر ما تقدم وكان المناسب ان يقول من كل المال عوضا عن قوله الباقي (قوله والباقي بين الاول والمالك نصفان) لان رب المال هنا شرط ان يكون ما رزق الله المضارب الاول بينهما نصفين وما رزق الاول الا الثلثان فيكون ذلك بينهما نصفين الثاني بشرط الاول وهو ما ذكرناه فلم يكن من رزق الاول الا الثلثان فيكون ذلك بينهما نصفين ويطلب ايهما بلا شبهة ايضا عيني (قوله باعتبار الكاف) اى في قوله ما رزقك فقد جعل المناصفة فيما رزق المضارب الاول وهو لم يرزق الا الثلثين فيضمنان (قوله ونحو ذلك) كما كان لك من فضل الله أو التماس أو الزيادة (قوله ولو قال له) اى رب المال للمضارب (قوله واستويافما بقي) لان الاول شرط للثاني النصف بشرطه صحيح لانه باذن المالك واستويافما بقي وهو النصف لان رب المال لم يشترط لنفسه هذا النصف ما ربحه الاول ولم يربح الثاني الاول الا النصف والنصف الا آخره صارت للثاني بشرطه فلم يكن من ربح الاول عيني (اقول) لا فرق بين هذه والتي تقدمت الا من حيث اشتراط المضارب الثاني فان في الاول شرط له الثلث فكان ما بقي بينهما وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما كذا في بعض الحواشي (قوله ولائى للاول) لان قول رب المال ما رزق الله او ما كان من فضل ينصرف الى جميع الربح فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول للثاني جميع الربح فلم يبق للاول شيء

وان شاء ضمن الثاني) وان اخذ الربح ولا يضمن ايسر له ذلك بغير (فان اذن) المالك (بالدفع ودفع بالثلث وقد قيل) للاول (ما رزق الله فيضمنان نصفان بشرطه) ولاول السدس (الباقي وللثاني الثلث) المشروط (ولو قيل ما رزق الله بكاف الخطاب) والمصلحة بها لها (فالثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث (ومثله ما ربح من شئ او ما كان له من ربح) ونحو ذلك وكذا لو شرط للثاني اكثر من اثنان أو اقل فالباقي بين المالك والاول (ولو قال له ما ربح يضمنان نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويافما بقي) لانه لم يربح سواء (ولو قيل ما رزق الله في نصفه او ما كان من فضل الله فيضمنان نصفان فدفع بالنصف فلا مال للنصف وللثاني كذلك ولائى للاول) بلعنه ماله للثاني (ولو بشرط الاول) (لثاني ثلثه) والمصلحة بها لها

عيني (قوله ضمن الاول والثاني دسا) لان رب المال شرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرط الاول لان شرطه صحيح لكونه دسا لو مالكن لا يشترط في حق رب المال اذ لا يقدح وان يفترطه فيقرم له قدر النصف لانه ضمن له سلامة الثلثين بالعقد لانه غره في ضمن عقد المضاربة عيني (قوله لانه التزم سلامة الثلثين) قال في الدرر لانه شرط الثاني دسا هو مستحق للمالك وهو الدس فلم يشترط في المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم سلامة فاذ لم يربح عليه كمن استاجر رجلا ليعمله فوجبا بدهم فاسم استاجر الاجير رجلا آخر اضبط بدهم ونصف فانه ضمن له زيادة الاجر اه (قوله بشرط المالك) التقييد بعبد المالك ليس للاحتراز لان عبد المضارب كذلك وقيل التقييد به لدفع توهم ان يده له ولي فلم يحصل التخلية وعليه كلام الدرر وقيل لما فيه خلاف بين اصحاب الثاني والخفي وغيرهما الا لا حد وعبد المالك وعبد المضارب سواء في جواز الشرط والمضاربة لو شرط العمل وان لم يشترط ففي عبد المالك كذلك وفي عبد المضارب كذلك عندهما وعلى قول أبي حنيفة لم يصح الشرط ويكون المشرط لرب المال كالم يصح الشرط لاجنبي او لمن لا يقبل شهادة المضارب او شهادة رب المال له فيكون المشرط لرب المال هـ هذا زبدة ما في الذخيرة والبيان قال في البحر قيد بعبد رب المال لان عبد المضارب لو شرط له ثلثي من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له لرب المال اذا كان على العبد دين والا لا يصح سواء شرط عمله او لا ويكون للمضارب وقيل يكون العاقد المولى لانه لو عاقد المأذون له عقد دسا مع اجنبي بشرط عمل مولا لا يصح ان لم يكن عليه دين والا لا يصح كما ياتي وعمل قوله العبد لو شرط له مكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لرب المال بشرط عمله فيهما وكان المشرط للمكاتب للمولا وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غير من الاجاب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويطل الشرط اهـ وسياتي الكلام فيه والمرأة والولد كالاجانب هذا كذا في النهاية وفيه بائنا شرط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مقفلهما كما سياتي (قوله عادي) أي اشتراط عمل العبد عادي فان العاقد في نحو ذلك ان يكون العبد معينا في العمل فهو آتية في لا تترزى (قوله وليس بقيد) أي لانه اذا شرط له الثلث ولم يشترط عمله صح ويكون اولاه اسكن فائدة اشتراط عمله تظهر في اخذ غرمته ما شرط له حصة من الاغنياء اهـ بل للمولى قال الزبلي وهذا ظاهر لانه بشرط عمله صار مضاربا في مال مولا فيكون كسبه له فيه اخذ غرمته والافه للمولى الخ واستقيده منه انه اذا شرط عمله فلم يعمل لم يكن للفرما بل للمولى لانه حيث لم يعمل لم يكن من كسبه أبو السعود (قوله صح) أي تقسيم الربح بشرط عمل العبد وعمله الاول ما ذكره المؤلف وعمله الثاني ان العبد عمل ان يضارب في مال مولا ولا يحد بدقيقة ولو كان محجورا حتى ينع السبي عن اخذ ما اودعه عبده المحجور والعبد هنا صار مأذونا بشرط العمل عليه فلا يحد مولا بعد تسليم المال اليه فصحت المضاربة زيالي (قوله وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط) أي في تعبيره للمالك بثلثين أو في تعبيره في بعض النسخ بالثاني اما نسخ ثلثين فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط لثاني ثلثيه ولعبد المالك ثلثه على أن يعمل معه وثلثه ثلثه صح اهـ وهو فاسد كما ترى اهدم اجماع ثلاث أربعة دسا وجود مضارب

(ضمن الاول والثاني دسا)
بالتسمية لانه التزم سلامة
الثلثين (وان شرط) المضارب
(للمالك ثلثه) وشرط
(عبد المالك ثلثه) وقوله
(على ان يعمل معه) عادي
وليس بقيد (و) شرط
(انفسه ثلثه صح) وصار
كانه اشتراط للمولى الثاني
الربح كذا في عامة الكتب
وفي نسخ المتن والشرح هنا
خلط فاجنبه (ولو عاقداه
المأذون مع اجنبي بشرط
المأذون عمل مولا لم يصح

نا في المسئلة واما الشرح فقصه وقوله على ان يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون اسبده وان لم يشترط عمله لا يجوز اهـ فار الصواب حذف قوله لا يجوز لساعات من العبارة السابقة اهـ حابي بايضاح ط (أقول) وسبق الشارح الى التقييد على ذلك بحسب المنع العلامة الخبير الرمي (قوله ان لم يكن عليه دين) أي مستغرق لما له ورقة لانه لا يخرج المال عن ملك سيده وهذا عقد الامام كما قدم وباتي لان المولى لا يملك كسب عبده المديون وصار من أهل ان يعمل في مال المضاربة وعندهما ائلك سيده ما في يده وان أحاط به بماله ورقة فينبغي ان لا يصح اشتراط العمل على المولى عندهما ط لئلا يفرج (قوله لا يملك كسبه) فصار السيد من أهل ان يعمل في مال المضاربة وهذا على الخلاف كما هت (قوله واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد الخ) لان المضاربة لا بد فيها من عمل المضارب ولا يمكنه العمل مع عدم التخلية وهي العلة في المسئلة الثانية والثالثة وهذه المسئلة كالتعامل لما قبلها فان كان المولى تقيدها وتفرغ الاول على ما (قوله بخلاف مكاتب شرط عمل مولا) أي اذا دفع المكاتب مال مضاربة لا نحو شرط عمل مولا فيهما فانه لا يقدح في سلامة مولا كان عليه دين أو لا لانه لا يملك كسبه لانه يعمل معاملة الاحرار في يده فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت كافي البحر وكان الانسب ذكره بهذه المسئلة المأذون (قوله كالمضارب مولا) فانه يصح لما قلنا (قوله أوفى الرقاب) أي فكهما من امر الرق وفساد الشرط في الثلاثة اهدم اشتراط العمل كما سيظهر (قوله أو لامرأة المضارب أو مكاتبه الخ) لكون عدم صحة الشرط في هذين اذ لم يشترط عملهما كما سيظهر اليه بقوله وصق شرط لاجنبي الخ ومن عن النهاية ان المرأة والولد كالاجنبي هذا وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان الشرط له لانه صار مضاربا بالافلا لان هـ ذاليس بمضاربة وانما المشرط هبة موعودة ولا يلزم وعلى هـ اذا غريم من الاجانب ان شرط له بعض الربح بشرط عمله عليه صح والافلا (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجة من الجواز فيما اذا شرط ثالث الربح لامرأة المضارب أو مكاتبه أو لأمسا كين أوفى الرقاب أو الحج محمول على جواز عقد ذال الشرط و يكون ذلك لرب المال فلا يخالف ما هنا ولا يحتاج الى ما وجهه العلامة أبو السعود ومن أن المسئلة خلافية لانه لم يقف على هـ هذا التوفيق هو ولا يخفى جعل المسئلة ذات خلاف ومحل عدم الشرط في امرأة المضارب ومكاتبه اذ لم يشترط عمله هـ (قوله ويكون المشرط لرب المال) لانه لا يابط في الشرط كان الربح تبعه الاصل وهو رأس المال وهو لرب المال فيكدا ربحه (قوله لا يصح) حيث لم يشترط عمله فوافق ما بعده (قوله ان شرط عمله صح) أي الاشتراط كالعقد (قوله والا لا) أي ان شرط البعض للاجنبي ولم يشترط عمله لا يصح الاشتراط ويكون لرب المال اما العقد فصحيح واستقيده من هـ هذا الشرط انه لا يشترط المساواة بين المضاربين في المال الواحد دلالة على ان البعض فمثل ما اذا كان مثل ما شرط للمضارب أو أقل أو أكثر لان أحدهما قد يكون اهدى للعمل أو فيه مرجح آخر كافي الشريعة والحاصل ان ما شرط لثالث ان كان يرجع الى المضارب جاز ويكون للمضارب كاشتراطه لغيره المديون والافه ولرب المال والفرق ان شرط الربح لغيره كاشتراطه لغيره كاشتراط الشرط

ان لم يكن المأذون (عليه دين) لانه كاشتراط العمل على المالك (والاصح) لانه لا يقدح لائلك كسبه (واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد) لانه يمنع التخلية فيوقع الحصة (وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه أو عمل رب المال مع المضارب) بخلاف مكاتب شرط عمل مولا كالمضارب مولا (ولو شرط بعض الربح للامسا كين أو للحج أوفى الرقاب) أو لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد و (لم يصح الشرط ويكون) المشرط (لرب المال ولو شرط البعض من شاء المضارب فان شاء نفسه أو لرب المال صح) الشرط (والا بان شانه لاجنبي (لا) يصح وصق شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه صح الشرط والا

زوجته ونحوها لانه لا يثبت المالك لان الزوجة والولد كالاجنبي هنا كما قدمناه وهم ههنا
قول القهستاني وفيه اشارة الى انه ان شرط نفي العبد المضارب او الاجنبي ايجعل مع المضارب
صح والمنشروط للمضارب يعني في الاولى وللاجنبي يعني في الثانية والى انه لو لم يشترط عمل أحد
منهم صح العقد والمنشروط للمالك سواء كان على العبد دين أو لا ونعمانه في الذخيرة فليت
الشراح ذلك في هذا النظام ولم يغير التصريح والبيان (قوله لكان في القهستاني) لا محل
للاشارة الى مع هذا التقرير لان قوله يصح مطلقا أي عقد المضاربة صحيح سواء شرط هل الاجنبي
او لا غير انه ان شرط عمله فالمشروط هو الاقرب المال لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد ان
المشروط يصح مطلقا في قوله والاى وان لم يشرط عمله فله المالك (قوله والاى وان لم يشرط عمله فله المالك) اي وان لم
يشترط عمله فله المالك قال في النهاية من غير الاذخيرة اذا شرط في المضاربة بعض الربح اغير المضارب
فان كان لاجنبي وشرط عمله فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصح ميرورب المال دافعا للمال
مضاربة لرجلين وان لم يشرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط باطل ويجعل المشروط
للاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال اه (قوله خلافا للرجلي) كلامه في العبد
لا في الاجنبي كما يعلم من ارجحة شرح المتن (قوله جاز) قال في البصر اذا كان الاشتراط للعبد
اشتراطا للمولا فاشترط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو قضاء دين رب المال جائز بالاولى
الى آخر ما هنا (قوله ويكون) أي البعض (قوله قضاء دينه) ان يكون ضخم يعود على البعض
والجار والمهرور هو الخبير وقضاء دينه نائب فاعل المنشروط والمعنى ويكون ذلك البعض الذي
شرط له قضاء دينه من المضارب أو المالك واستفاد مما مر انه لا بد ان يكون البعض شائعا
في جميع المال كالثلث والرابع والسادس أو ما لو كانت دراهم معينة فانه تفسيده المضاربة لانه
يؤدي لقطع الشريك في الربح وانما أطلقه هنا اعتمادا على ما قدمناه بان لا يشترط لاجلها
دراهم معينة من الربح (قوله ولا يلزم) أي كل من المالك والمضارب وعادة البصر ولا يجبر على
دفعه لفرمائه (قوله يموت أحدهما) - واه علم المضارب يموت رب المال لم يعلم حتى لا يعلم
الشرا بانه كذلك بل المضاربة ولا يعلم السفر ويعلق بيع ما كان عرضا لنض المال لانه عزل
كمي قاضيان (قوله ويجزى بطرا على أحدهما) يجوزون اوسفه او يجزى ما دون (قوله
ويجوزون أحدهما مطبقا) هو داخل تحت قوله ويجزى الا انه ذكره لتقييده بالاطباق (قوله باعها
وصيه) أي وصي المضارب لان العزل لا يمكن - حيث في المضارب فلا يجزى على وصيه وقيل ان
ولاية البيع تكون لرب المال ووصي المضارب كالميراث او هو الاصح لان الحق كان للمضارب
ولا يمكن للمالك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر اليهما اه قلت فلو لم
يكن له وصي هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضي وصيا يبيع معه الظاهر نعم جوى
والمدى في الهندية فان لم يكن له وصي جعل القاضي له وصيا يبيعه فيوفى رب المال رأس ماله
وصيه من الربح ويعطى حصصة المضارب من الربح غير ما في أي ان كان له غرماء فغرماء
المضارب لا يأخذون عروضهم الا ان مال الغير ط (قوله تبطل في حق التصرف) أي ولا تبطل
في حق كونه وديعة (قوله تبطل في حق المسافرة) أي الى غير بلد رب المال فلو اتى مصر
واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاني بالمتاع مصر آخره فتفقه المضارب في مال نفسه وهو

ليكن في القهستاني انه
يصح مطلقا والمنشروط
للاجنبي ان شرط عمله والا
فله المالك أيضا وعنه
للذخيرة خلافا للرجلي
وغيره فتنبه ولو شرط البعض
لقضاء دين المضارب أو دين
المالك جاز ويصح كون
للمشروط له قضاء دينه
ولا يلزم بدفعه لفرمائه بغير
(وتبطل) المضاربة (يموت
أحدهما) لكونه وكالة
وكذا بقية مثله ويجزى بطرا
على أحدهما ويجوزون
أحدهما مطبقا قهستاني
وفي البرازية مات المضارب
والمال مريض باعها وصيه
ولو مات رب المال والمال
تقد تبطل في حق التصرف
ولو عرض تبطل في حق
المسافرة لا التصرف

ضامن الماهل في الطريق فان سلم المتاع جاز به ابقاءه فان في حق البيع ولو خرج من ذلك المصير
نيل موت رب المال ثم مات لم يضمن نفقته في سفره اه برازية وقوله فاني بالمتاع مصر اي غير
مصر رب المال فانه لو أخرجه - في به - لم يضمن موت رب المال الى مصر رب المال لا يضمن لانه
يجب عليه تسليمه فيه ذكره فيما أضاف ذكره قاضيان لكان تقدم ان التخصيص يصح قبل
سير ورثته ما عروضا لانه وكل موضع صح العزل فيه صح التخصيص فيه وما لا فلا ونقل في
انهاية انه لا يصح تخيمه عن المسافرة في الرواية المشهورة وان غدا لم يبق بنيه - حكم حتى ينض
غتمه فهو ان يقول لا تتبع نسبه لان حق التصرف ثابت له لانه يحتاج الى ان يبيعه ايطهر الرجح
فاذا غدا عن ذلك فقد ابطال - حقه في التصرف فلم يصح واذا لم يملك عزله - حتى ينض لم يملك
تخصيص الاذن أيضا لانه عزل من وجهه - وأما اذا غدا عن المسافرة لم يصح غير - على الروايات
المشهورة لانه يملك المسافرة باطلاق العقد ثم قال وفي الذخيرة وكل جواب عرفته في الفصول
كاه اذا منع رب المضارب عن التصرف فهو الجواب فيما اذا مات رب المال اه فله منته ان
ما قلناه الشارح ههنا من بطلان في حق المسافرة على غير الروايات المشهورة قد دبر (قوله فله
يه) أي مال المضاربة بعرض ونقد ثم يكون العرض الثاني كالاول فله يبيعه بعرض أيضا الى
ان يصير مال المضاربة مثل رأس المال وان كان مال المضاربة بمن جنس رأس المال من حيث
القيمة الا انه من خلاف جنسه من حيث الحقيقة بان كان رأس المال دراهم ومال المضاربة
دنانير او على العكس يعمل نهي رب المال اياه عما هو شر من كل وجه حتى لا يملك شراء
العروض به ويملك صرفه - بما هو من جنس رأس المال أي مال المضاربة وعلى هذا موت رب
المال في بيع العروض يعني اذا مات رب المال والمال عروض فله مضارب ان يبيع العروض
حتى ينض رأس المال ونحوها بان كان رأس المال دراهم والمال دنانير كان له ان يبيع الدنانير
كافي العزل نهاية (قوله وبالحكم) بل هو المالك مرئيا (اي اذا حكم بطوقه من يوم ارتدوا ونقل
ملكه الى ورثته فان كان المال يومئذ قائما في يده لم يتصرف فيه ثم اشترى به ذلك فاشتراه له
ربحه وعلمه وصيه لانه قد انزل عن المضاربة وزال ملك الا حرم عن المال فصار متصرفا
في ملك الورثة بغير امره وان كان المال مشاعا وعروض او غير الدراهم والدنانير من سائر
الاموال فيبيع المضارب وشراؤه فيه جائز حتى يحصل رأس المال كافي السراج الواج واما
بطات لان اللعوق بمنزلة الموت وله - هذا يورث ماله ويترقا - هات اولاده ومدهروه زيلعي
والمراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان ولو كان رب المال امرأ فارتدت
فهى بمنزلة المسالة لانها لا تقتل ولم تنفق - والرد بسبب القلق في حقها اه وسيتبر الشارح
اليه قريبا (قوله فان عاد الخ) ينبغي ان يكون هذا اذا لم يحكم بطوقه اما اذا حكم بطوقه فلا
يعود المضاربة لانها باطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاق في غاية البيان لكان في الغاية ان
المضاربة تعود سواء حكم بطاقه أم لا فتأمل ونص عليه انه اذا ارتد رب المال عن الاسلام
ولحق بدوا الحرب بطلت المضاربة يعني اذا لم يرد مسلما اما اذا عاد مسلما قبل القضاء أو بعده
كانت المضاربة كما كانت اه (أقول) لكان يشك على ما ذكر بان الباطل لا يعود صحيحا
فكيف تصح المضاربة بعده الحكم بطوقه بعوده والحال انه باطل بالحكم بطوقه الا ان يجاب

فله يبيعه بعرض ونقد
(و) بالحكم (بل هو المالك)
مرئيا فان عاد به لم يرد
مسافرا لمضاربة على حالها

بان الماطلان موقوف الى حال التبيين فاذا تبين رجوعه بقيت على أصلها وبطل الدلائل عارضة
 البيان كانت المضاربة كما كانت فيكون قوله بطلان موقوف فان تبين والافيانا تامل
 (قوله حكم بلحاظه أم لا) أما قبل الحكم فلا نه غلبة فنية وهي لا توجب بطلان المضاربة وأما
 بعده فليحق المضارب كالموت حقيقة ط عن الشرع بل لا به (قوله بخلاف الوكيل) أي اذا ارتد
 لموكل وحكم بلحاظه فان الوكالة تبطل ولا تعود بهودة الى الاسلام لان محل التصرف خرج عن
 ملك الموكل ولم يتعاق به حق الوكيل (قوله بخلاف المضارب) فان له حقا فاذا عاد المالك فهي
 على حالها والاولى حذفه لانه مستند بمادة قدم فلا حاجة اليه (قوله ولو ارتد المضارب فهي
 على حالها) عندهما حتى لو تصرف ورثته ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرطنا اه برهان فان
 لم يلق وباع واشترى هذا ثم رجع ماله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في
 شيء من ذلك هندية وذلك لان تصرفات المرتد اعم من تصرفات المالك ولا ملك للمضارب
 في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فثبت المضاربة على حالها قال في
 العناية وتوقف تصرف المرتد على حق الورثة ولا توقف في ملك رب المال اعدم تعاقبه أي فلا
 يعطى له حكم الموت بالنسبة اليه وظاهره سواء لم يلق ولم يحكم به أولا كما في الدرر ومصدر الشريعة
 (قوله وما تصرف نافذ الخ) أي حيث كانت المضاربة باقية على حالها في قولهم جميع ما اشترى
 ما قبل ذلك جائز والربح بينهما على ما شرطنا خلا ان ما يلحقه من العهدة فيما باع واشترى حيث
 يكون على رب المال في قول أبي حنيفة لان حكم العهدة يتوقف برده لانه لو لم يردته انقضت من
 ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المحبوس اذا تولى عن غيره بالبيع والشراء وفي قولهما حاله
 في التصرف بعد الردة كهي فيه قبلها فالعهدة عليه ويرجع على رب المال كما في العناية وكان
 الاولى تقديم هذه العبارة على قوله فان مات والماصل فرق بين الارتدادين قبل السوق وبعده
 لا فرق بينهما (قوله ولو ارتد المالك فقط) محترزة قوله بلحق المالك وعلى هذا لا فرق بين
 المالك والمضارب فلو قال بلحق أحدهما ثم قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ لكان أنصرف
 وأظهر تامل لكان الفرق انه اذا ارتد المضارب فتصرفه نافذ (قوله أي ولم يلحق) ومثله
 اذا لحق ولم يحكم بلحاظه (قوله فتصرفه) أي المضارب موقوف عند الامام أي انعاق حق ورثة
 المالك بالمال لزوال ملكه بالردة فان عاد الى الاسلام عاد ملكه وانه لا تصرف المضارب وان
 مات أو قتل أو حكم بلحاظه عاد المال الى الورثة ويطلب له تصرف المضارب وعليه لا فرق بين
 المالك والمضارب الا بالتصرف فان تصرف المضارب نافذ دون المالك وعليه لا خصر ان
 يقول بلحق أحدهما ثم يقول ولو ارتد أحدهما فقط الخ (قوله وردة المرأة غير مؤثرة)
 سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة الا ان تموت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بلحاظها لان
 ردتها لا تؤثر في أصلها كما في الاثر في تصرفاتها منح (قوله ان علم به) أي ولو العزل كما
 فلا ينزل في الحكمي الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينزل في الحكمي وان لم يعلم كذا قالوا
 فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا ان الفرق بينهما لا حق له بخلاف المضارب منح
 والذي في الهندية عن العناية تبطل المضاربة بموت رب المال علم بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك
 الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر اه وتقدم ذكره (قوله مطلقا) أي وان لم

حكم بلحاظه أم لا خنايه
 (بخلاف الوكيل) لانه
 لا حق له بخلاف المضارب
 (ولو ارتد المضارب فهي
 على حالها) فان مات
 أو قتل الملق وبدار الحرب
 وحكم بلحاظه بطلت
 وما تصرف نافذ وعهده
 على المالك عند الامام بحر
 (ولو ارتد المالك فقط) أي
 ولم يلحق (فتصرفه) أي
 المضارب (موقوف وردة
 المرأة) لانها لا تقبل في
 بيعه ببيع التام في حقه
 (غير مؤثرة وينزل
 بهزله) لانه وكيل (ان علم به)
 بخبر رجاءين مطلقا

بكونا عدلين بان كانا فاسقين أو مسدودين (قوله اوفى على عدل) كان الانسب ان يقول
 أو واحد عدل بقرينة السياق وكأنه راى ما تقدم في باب عزل الوكيل من أن العزل يثبت
 بشافهة وكفاية ورسالة واختبار فضولي وبقرينة أحدهما شرطى الشهادة من العدد أو العدالة
 (قوله عين) أي ولو رقيقا أثنى غير بالغ ولا عدل لان الرسول والوكيل كلاهما عدل وهذا عند الامام
 وعندهم الا فرق بين الرسول وغيره كما في اخواتها (قوله ولو حكم) كوت المسالك أي ولو كان العزل
 حكما فانه يشترط فيه العلم على ما سلف لانه عزل حكمي (قوله ولو حكم) كارتداده مع الحكم
 باللعوق وجنونه مطبقا (قوله فالدرهم والدنانير من جنس واحد) التقرير مع غير ظاهرا لانه ما قد
 يكونان جنسا واحدا في كثير من المسائل وحينئذ فالولى الواو كما في البصر والمخ فان كان رأس
 المال دراهم وعزله ومعه دنانير فله بيعها بالدراهم استصفايا وبالبيع بعد العلم بالعزل حتى
 يكون من جنس رأس المال ليعزله الربح فيعتبين حظه منه لكان قد دم في البيع الفاسد فان
 الدراهم والدنانير جنس واحد في ضمان مسائل منها في المضاربة ابتداء ما وانتهى بقاء اه
 وكتب سيدي الوالد رحمه الله تعالى عهده قوله ومضاربة ابتداء ما وانتهى بقاء لم يذ كر ذلك التقسيم
 في العمادية وانما ذكره في صورتين في المضاربة احدهما اما اذا كانت المضاربة دراهم فثبت
 رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري بمشايها
 ولكن يصرف الدنانير بالدراهم ولو كان ما في يده عروضا أو مكبلا أو موزونا له أن يحوله الى
 رأس المال ولو باع المتاع بالدنانير لم يكن له أن يشتري بها الا الدراهم ثانيا فثبت المضاربة
 دراهم في يد المضارب فاشتري متاعا بكيلى أو وزنى لزمه ولو اشتري بالدنانير فهو على المضاربة
 استصفايا عدهما اه مخلصا فالصورة الاولى نعلم مثل الالاتها والاشياء للبقاء لكان لم
 يظهر في كون الاولى محاشن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير في جنس واحد اما كان يلزمه
 أن يصرف الدنانير بالدراهم تامل ثم رأيت الشارح في باب المضاربة جعلها جنسين في هذه
 المسئلة وهذا عين ما فهمته والله تعالى الخ وأما مسألة المضاربة ابتداء فقد زادها الشارح
 وقال ط صورته عدهما المضاربة على الدينار وبين الربح فندفع له دراهم قيمتها من
 الذهب لله الدنانير محض المضاربة والربح على ما شرطنا أولا كذا ظهر في اه كلام سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى (قوله باعها) أي ليهيها ولا يمنع العزل من ذلك اتفاقى (قوله وان
 تم عنها) أي عن النسبة ولا يملك المالك فسخها في هذه المسئلة كما لا يصح نفيه عن المسألة
 في الروايات المشهورة وكذا لا يملك عزله لايملك تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بحر عن
 الهابة وسماى وانما لا يملك ذلك لان له حقا في الربح (قوله ثم لا يتصرف في غنها) أي اذا كان
 من جنس رأس ماله لان البيع به العزل كان للضرر ردة حتى يظهر الربح ان كان فيه ولا
 حاجة اليه بعد انضفصار كما اذا عزله بعد ما انضفصار من جنس رأس المال زيادى
 (قوله ولا في نقد) أي لا يتصرف اذا كان رأس المال فسخة ولو أوجد كما يفهمه عموم
 ط (قوله ويبدل خلافه) أي انه ان يبدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال (قوله
 استصفايا) والقياس لا يبدل لان النقد من جنس واحد من حيث الثمنية (قوله لوجب رد
 جنسه) أي الى رب المال ان امتنع المسالك من أخذ خلاف الجنس كما يفهمه ما قدمناه عن

أو فضولى عدل أو رسول عي
 (والا يعلم) لا ينزل فان
 علم بالعزل ولو حكم
 كوت المسالك ولو حكم
 (والمال صروض) هو هنا
 ما كان خلاف جنس رأس
 المال فالدرهم والدنانير
 جنسان (باعها) ولو نسب
 وان تم ادعائها (ثم لا يتصرف
 في غنها) ولا في نقد من جنس
 رأس ماله ويبدل خلافه
 به استصفايا لوجب رد
 جنسه

الاتفاق وفي الهندية عن الكافي أن يبيعها بجنس المال استصفاً فهو يفيد الجواز فان حل
على عدم التنازع زال الاشكال ط بزيادة (قوله) وبظهر الربح (جعله في العيني والدور
على البيع الضروية حيث قال لانه في الربح ولا يظهـ بذلك الا بالنقض فيثبت له حق
البيع اظهر ذلك وموته وارتداد مع اللوق وجنونه مطبقا والمال عروض كعزله والمال
عروض ذيل (قوله) ولا يملك الخ) هذا معطوف على باعها عطف على معلول وليته
قدومه على ثم لا يتصرف ولا تناس ما عرفت في موت المضارب والمال عروض ويقتضيه منه انه اذا
فسخها والمال عروض يبيعها بالانقضاء (فرع) قال في القيمة من باب المضاربة اعطاء دنانير
مضاربة ثم اراد القسمة لانه في ثمنها فانه لو ان يأخذ من المال بقيمة وقتها يوم القسمة
لا يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف
يرى في بحث القول بقرن المثل وهذه قاعدة المأثورة في مال رب المال يدفع دنانير مثلا
بمدد مخصوص ثم تغلق قيمتها ويريد أخذها بعد الانقضاء القيمة تامل والذي يظهر من هذا
انه لو علم عدد المدفوع ونوعه فله أخذ ولو اراد ان يأخذ القيمة من نوع آخر يأخذ بالقيمة الواقعة
يوم الخلاف أي يوم النزاع والخصام وكذا اذا لم يحدد نوع المدفوع كما يقع كثيرا في زماننا حيث
يدفع أنواعا ثم يجهل فيضطر الى أخذ قيمتها بالقيمة يوم الخصام تامل واقعه تعالى
اعلم (قوله) ولا يخصص الاذن (قوله) افتقرا) أي فسخا المضاربة أو استهت (قوله) وفي المال
بعد ذلك لانه امل كما سلف في الشركة (قوله) افتقرا) أي فسخا المضاربة أو استهت (قوله) وفي المال
ديون) أي وفي دباغ المضارب عروضاً يضمن لم يضمنه من المشتري (قوله) على اقتضاء الديون) أي
أخذها واستخلاصها (قوله) اذ ينفذه حمل بالاجرة) عبارة الجبر لانه كالاجرة والربح كالاجرة
وطالب الدين من تمام تكمله العمل فيجبر عليه وظاهره ولو كان الربح قابلاً في شرح
المتقى ومفاده ان نفقة الطالب على المضارب وهذا لو لم يكن في المهر والا في مال المضاربة
قال في الهندية وان طالب سقر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة في جميع الدين فان فضل على
الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله)
والا) أي وان لم يكن في المال ربح (قوله) لا يجبر لانه حينئذ منبرج) أي لانه وكيل محض ولا جبر
على المنبرج على انهما ما تبرع به وهذا لا يجبر الواهب على التسليم ذيل ولا يقال الرد
واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما أخذ لانه قول الواجب عليه رفع الموانع وذلك
بالخليفة لا بالتسليم حقيقة ط عن أبي السعد (قوله) لانه أي المالك غير المأقدا فالحقوق
لا ترجع اليه بل الى المأقدا الذي هو المضارب فقه بعض الثمن له لانه لا يلزم التقاضي لانه
متبرع فهو موكيل المالك لانه قدر على تحصيل الديون كافي العيني (قوله) وحينئذ) أي
حين اذ كان المنبرج لا يجبر على الاقتضاء والاولى ان يقول واهذا كان الوكيل الخ (قوله)
والسعد) بكسر السين الاولى المهمة وهو المأقدا بين البائع والمشتري ابيع باجر من غير
أن يستأجر والدلال الواسطة بين المتبايعين اه وفي ملامة كين السعد الدلال (قوله) يجبر
على التقاضي) أي طلب الثمن ان عقد البيع لانه يبيع ويشترى للناس عادة باجرة فجعل ذلك
بمنزلة الاجارة العيصية بحكم العادة فيجب التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله فصار

ولا يظهر الربح (ولا يملك
المالك فسخها في هذه
الحالة) بل ولا يخصص
الاذن لانه عزل من وجهه
نمائية (بجـ لاف أحد
الشريكين اذ فسخ الشركة
وماله المصنعة) صح (افتقرا
وفي المال ديون وربح يجبر
المضارب على اقتضاء
الديون) اذ حينئذ يعمل
بالاجرة (والا) ربح (لا)
جبر لانه حينئذ منبرج
(و) يؤمر بان يوكل المالك
عليه) لانه غير المأقدا
(و) حينئذ قال الوكيل
بالبيع والمشتري يضع
بالمضارب) يؤمر ان
يأتموكل (والسعد) يجبر
على التقاضي

كالمضارب اذا كان في المال ربح ذيل (قوله) وكذا الدلال مقتضى كلام الشارح ان
الدلال غير السعد كالمالك القهـ ثانياً بان الدلال يحمل الساعة الى المشتري ويخبر الثمن ويبيع
بخلاف السعد فانه لم يكن في يده ثمن ومقتضى ما عرفت من عدم الفرق بينهما في الدور
كالدلال فانه يعمل بالاجرة والسعد الذي يهاب اليه العروض والخبر انات لبيعها باجر
من غير أن يستأجر الى آخر ما فيه (قوله) لعدم قدرته عليه) لان الشراء أو البيع لا يتم الا
بمساعدة غيره وهو البائع او المشتري فلا يقدر على تسليمه ذيل (قوله) ذيل (قوله) وتمام كلامه
وانما جازت هذه الحيلة لان العدة قد تناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على
تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط أو أعطاه شيئاً لا بأس به لانه عمل معه مدة فجاز له خبرا
وبذلك جرت العادة وما رآه المسأون منافه وعند الله حسن اه (قوله) وما هلك من مال
المضارب بقصره الى الربح) (أقول) وكذلك ما هلك من مال الشركة يصرف الى الربح
والباقي من الربح يصرف على ما شرطوا ورأس المال على حكمه فاذا زاد الهالك على الربح فهو
عليه بما بقدر ما يملكه به علم حكم حادثة الفتوى ٢ بشرى كان ماله مائة مائة مائة ومائة مائة
عليه ما والربح وسوية بينهما اهـ لانه يبيع ثمن من المال ويبقى ثمن من الربح فما لم يملك
الجواب ما فضل من الربح على ما شرطوا ورأس المال على حكمه والهالك عليه ما هو ظاهر
ذكره الخبير الرمي (قوله) لانه تباع) أي ورأس المال أصل وصرف الهالك الى ما هو تابع أولى
كما يصرف الى العفو في الزكاة ولان الربح فرع عن رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت
أصله كما في العيني والقول للشريك ٣ والمضارب في مقتضى الربح والخسران مع يمينه
ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد للشريك نهر في الشركة كزينة
هالك مال المضارب قبل أن يشتري به شيئاً بطلت وان استهلك المضارب ضمنه ولم يكن له الشراء
بعد ذلك لم يردنه ضمنه وان استهلكه غيره فآخذ منه كان له الشراء على المضاربة حوى عن
الاقطاع (قوله) لم يضمن) لكونه أميناً سواء كان من عمله أو لا بصر (قوله) ولو فاسدة) لانها
أمانة عند الامام وعندهما ان كانت فاسدة فالمال مضمون (قوله) من عمله) ولو الهالك من
عمله المساط عليه عند التجار وما التحدى فيظهر انه ضمن به سائحتان أي سواء كانت المضاربة
صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهالك من عمله أو لا وقبل قوله في هذا كذا وان لم يعلم ذلك كما
يقبل في الوديعة مخ بزيادة ولم أر زيادة من عمله في العيني ولا في الدور وحواشيه
فان تامل مع في قوله من عمله ولو اقتصر على قوله ولو فاسدة كان الماع في أظهر ثم رأيت في
فروق المحبوبي ما نصه واذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح لرب المال وللمضارب
أجر مثل عمله ولا ضمان اذا هلك المال في يده اه (قوله) لانه أمين) عمله لعدم الضمان
ويقبل قوله في الهلاك وان لم يعلم ذلك كما يقبل في الوديعة مخ (أقول) وينبغي أن يضمن
ما تملك به عمله لانه أجبر مشترك وعلى قوله ما يضمن ما تملك في يده وان لم يكن من عمله كما علم في
باب ضمان الابن واهله محمول على ما اذا سافر بمال المضاربة فانه يكون بمنزلة الاجير الخاص
واجبر (قوله) تراد الربح) فيضمن المضارب ما أخذه على انه ربح لانه أخذ لنفسه بخلاف
ما بقي في يده لا يضمنه اذا لم يأخذه لنفسه حوى (قوله) لا يأخذ المالك رأس ماله) فيبدأ

٢ مطلب
حكم حادثة الفتوى

٣ مطلب
أقول للشريك والمضارب
في مقدار الربح والخسران
وفي الضياع والرد للشريك

وكذا الدلال لانهم ايعه لان
بالاجرة (فرع) استوفين
على ان يبيع ويشتري لم
يجز لعدم قدرته عليه
والحيلة ان يستأجر مائة
للزينة ويستهلكه في البيع
ذيل (وما هلك من مال
المضاربة يصرف الى الربح)
لانه تباع (فان زاد الهالك
على الربح لم يضمن) ولو
فاسدة من عمله لانه أمين
(وان قسم الربح وبقيت
المضاربة ثم هلك المال أو
بعضه تراد الربح لا يأخذ
المالك رأس ماله

برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا انهم اختاروا ان يفضل شي اقتسمناه اه دومتني
 أي لان الربح تابع كما ذكرنا فلا يسم بدون سلامة الأصل عيني (قوله وما فضل فهو بينهما)
 لان رب المال لم يبق له حق بعد استيفاء امواله الا في الربح عيني (قوله لم يضمن) أي ان نقص
 الربح عن المال لم يضمن المضارب (قوله المأمر) من انه أمين فلا يكون ضمانا (قوله والمال في
 يد المضارب) مثله في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نص على التوهم والافعال في اذادفعه
 رب المال بعد الفسخ ثم استردوه وعدا أخرى (قوله لانه عقد جديد) أي لان المضاربة الاولى
 قد انتهت بالفسخ وتبوت الثانية بعد عقد جديد فذلك المال في الثانية لا يوجب انتفاض الاولى
 نصار كما اذادفع اليه مالا آخر (قوله وهذه هي الحيلة النافعة للمضارب) أي لو خاف أن يسترد
 منه رب المال الربح بعد الفسخ بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم بمأمر انتفائه
 لا يتوقف صحة الحيلة على أن يستلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد ذلك بالحي به
 اتفاق كاتبه عليه أبو السعود ووافقه تعالى أعلم وأسأله العظيم

(فصل في المتفرقات)

(قوله لا تفقد الخ) حتى لو اشترى رب المال به شيئا وباع فهو على المضاربة لان الشرط هو
 الضحية وقد تفتت والابضاع توكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به
 وقال زفر لا تفقد ولا يفتق المضارب من ربحه شيئا لان رب المال تصرف في مال نفسه بغير
 توكيل ولم يصرح به فيكون مستردا للمال وهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداء وانما ان
 الواجب له الضحية وقد تفتت وصار التصرف حقا للمضارب وله ان يوكيل رب المال صاحب ذلك
 والابضاع توكيل لانه استعانة وما صح استعانة المضارب بالاجنبي في قرب المال أولى اكونه
 أشفق على المال فلا يكون استرداد بخلاف شرط العمل عليه ابتداء لانه يمنع الضحية فان
 قلت رب المال لا يصلح وكيل لان الوكيل من يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في مال غيره
 بل في مال نفسه قلت أجيب بان المال بعد الضحية صار كالاجنبي فجاز توكيله فان قلت
 الامر كذلك لصحة المضاربة مع رب المال قلت أجيب بان المضاربة تنعقد بشرطه على مال رب
 المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزهناه أدى الى قلب الموضوع اه (قوله بدفع كل
 المال) أفاد بالدفع ان المضارب لا بد أن يتسلم المال أولا حتى لو جعل المال بضاعة قبل أن يتسلمه
 لا يصح لان التسليم شرط فيها اه مكي (قوله تقييد الهداية) الاولى الايمان بالفاء (قوله
 بضاعة) المراد بالضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقية هنا لا تأتي لان الربح جبهه فيه
 رب المال وليس الامر هنا كذلك (قوله لا مضاربة) عطف على بضاعة الماط عليه الذي
 من عامله فاما في لا يفتق الفساد دفعه مضاربة بل نفسه لان التي اثبات وقد تبع المواقف
 ومفهومة انه لو دفعه مضاربة بنفسه الاولى مع ان الذي يقسمه هو الثانية لا الاولى كما في
 الهداية قال في الجبر وتقييد بضاعة اتفاقا لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل
 الاولى بل الثانية لان المضاربة تنعقد بشرطه على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلا
 جوزهناه يؤدي الى قلب الموضوع واذ لم يصح في عمل رب المال بأمر المضارب فلا تبطل الاولى
 كما تقدم عن الهداية وبه علم ان بضاعة وان معيت مضاربة لان المراد بالضاعة هنا الاستعانة

وما فضل فهو بينهما وان
 نقص لم يضمن المأمر ثم
 ذكره فهو قوله ولو بقيت
 المضاربة فقال (وان
 قسم الربح ونقصت
 المضاربة والمال في يد
 المضارب ثم عقداها فذلك
 المال لم يسترد او بقيت
 المضاربة لانه عقد جديد
 وهذه هي الحيلة النافعة
 للمضارب
 (فصل في المتفرقات)
 (الضاربة لا تفقد بدفع كل
 المال او بعضه) تقييد
 الهداية ببعض اتفاق
 عناية (الى المالك بضاعة
 لا مضاربة)

لان الابضاع الحقيقية لا تأتي هنا هو ان يكون المال له بضع والعمل من الآخر ولا يرجع
 للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الابضاع كالايجبي بالاولى وما وقع في الدرر من انه
 لا تبطل بالبذخ الى المالك بضاعة أو مضاربة فانه محمول على ما ذكرنا من عدم صحة المضاربة
 الثانية وابقاها الاولى (قوله المأمر) أي من أن الشيء لا يضمن مثله (قوله وان أخذه) محتمل قوله
 بدفع (قوله أي المالك الخ) قال في المبسوط والحاصل ان كل تصرف صار من شخصه لا مضارب
 على وجه لا يعلق رب المال منه فرب المال في ذلك يكون معينا له سواء باشره بأمره أو بغير أمره
 وكل تصرف يتمكن رب المال أن يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه
 الا ان يكون بأمر المضارب فينفذ فيكون معينا له اه منح قال الرمي في حاشيته على قوله
 وان صار عرضا الخ أقول امتهن من ذلك جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهي واقعة
 الفتوى اه (قلت) وينطبق به الحاصل الذي ذكره صاحب المنح لان هذا التصرف صار
 من شخصه لا مضارب على وجه لا يعلق رب المال منه فرب المال معينا له بأمره أو بغير أمره
 أمره فان باشره متى صار نقدا كان تصرفه بعد ذلك لنفسه ولتتمكن على ذكره عما تقدم ان النقد
 اذا لم يكن من جنس رأس مال المضاربة يملك المضارب تبديله من جنس رأس مال المضاربة
 فلو بدله المالك كان معينا له لا مضارب ولو بغير أمره أم لو اشترى المالك بنقد من جنس رأس
 مال المضاربة هل يكون ذلك له مضاربة أم لنفسه يجرى (قوله ثم ان باع بعرض) أي ما صار عرضا
 (قوله وان بنقد بطلت) قال في المنح فلو باع العرض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب
 حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العرض وصار المال نقدا في يده كان
 ذلك نقضا للمضاربة فشرأبه بعد ذلك يكون لنفسه لا بعرض العرض بعرض مثله أو بكميل
 أو موزون وربح كان بينهما ماء على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام
 المال عروضيا اه ونقله ط عن حاشية المكي (قوله المأمر) من انه عامل لنفسه (قوله
 واذا سافر) أطلق السفر لانه لا يخرج من المصير فلو باع العرض بعرض مثله أو بكميل
 على الدين فلا يرجع بالزيادة كما صرح به في المحيط وأطلق ع في المصير فلو باع العرض بعرض مثله أو بكميل
 ولا نقضا للمدين ولا رجوع له في ماله فيما أنفقته في المصير فلو باع العرض بعرض مثله أو بكميل
 ولو يوما لان العمل في وجوب النفقة حتم نفسه لاجلها فلو لم ان المراد من السفر هنا أن
 لا يمكنه أن يبيت في منزله وان خرج من المصير وأمكنه أن يعود اليه في ليلة فهو في المصير لانه نفقة
 له منح ثم نقل عن السراجية واذا خرج بنية السفر قل أو كثر نفقته في مال المضاربة الا اذا
 كان يغدو الى بعض نواحي المصير اه (قوله فطعامه) ولو فاكهة حوى أي معتادة والعم
 كما كان يأكل كذا روى عن أبي يوسف وانما لا تلزم نفقة غلمان المالك لان نفقتهم كنفقة
 نفسه وهو لو سافر معه ليعينه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضاربة
 به هذا السبب فكذا نفقة غلماناه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه اه مبسوط ط
 (قوله وزكوبه) أي في الطريق شئ وكذا فرش فومه ملحق ويخرج عن المحيط (قوله
 بفتح الراء) ويجوز أن يكون بالضم على انه مصدر أو بفتح الراء المقبول وهو الجادى على
 الالسنه مكي عن الشافعي وكذا أجرة خادمه وعلف دابته وأما نفقة عبيد المالك ودوابه لو

المأمر (وان أخذه) أي
 المالك المال (بغير أمر
 المضارب وباع واشترى
 بطلت ان كان رأس المال
 نقدا) لانه عامل لنفسه
 (وان صار عرضا لا) لان
 النقد الصريح حيث
 لا يعمل فهذا أولى عناية
 ثم ان باع بعرض بقيت
 وان ينفق بطلت المأمر
 (واذا سافر) ولو يوما
 (فطعامه ونشربه وكسوته
 وركوبه بفتح الراء
 ما يركب

سافر بهم المضارب فعلى المالك لاقى مال المضاربة ولو أنفق عليهم المالك نفسه من المضاربة
 كان استرداد رأس المال لمن الربح **هـ ط** عن الجوى (قوله ولو بكراه) هذا يفسد
 أنه أن يشترى دابة لا ركوب فان لم يشترى واكثرى (لزمه الكراه) فلو قال أو كراهه كان أوضح
ط (قوله وكل ما يحتاجه عادة) قال الزيلعي ومن مؤنثه الواجبة فيه غسل ثيابه وأجرة من
 يتقدمه والدهن في موضع يحتاج إليه كالحجاز وأجرة الحمام والملاقاة وفي الشارب كل ذلك من
 مال المضاربة لأن العادة جرت به ما لو أن نظافة البدن والزياب يوجب كفاية من يعامله
 لأن صاحب الوسخ يمدونه الناس من المفا ليس فيهم يتجون معاملة فيه طاق له كل ذلك
 بالمعروف حتى إذا زاد يضمن ولو ترجع إلى بالمدونة في يد شي من النفقة قد رده إلى مال المضاربة
 كالحاج عن الغير إذا بقي شيء في يده فدهه على المزوج عنه أو على الورثة وكالفازي
 إذا خرج من دار الحرب يرد إلى الغنيمة مما معه من النفقة وكالامة إذا بواها المولى من لاعم
 الزوج ثم أخرجها إلى الخدمة وقد بقي شيء من النفقة في يدها استردها المولى وعن الحسن عن أبي
 حنيفة أن الدواء أيضا يكون في مال المضاربة لأنه لا أصل لاحدونه وتكفنه من العمل وصار
 كالتنفقة وجه الظاهر أن النفقة معلوم وقوعها والحاجة إلى الدواء من العوارض
 فكان هو وهو ما لا يجب كافي حق المرأة وفي النهاية الشريك إذا سافر بمال الشريك فنفقته
 في ذلك المال روى ذلك عن محمد قال في التاترخانية نفقة إلا عن الحسانية قال محمد هذا
 استحسن **هـ** أي وجوب نفقته في مال الشريك حيث علمت أنه استحسن أن فالعمل عليه لما
 علمت أن العمل على الاستحسان الأنفي مسائل ليست هذه ثم أذكره الخبير الرمي وذكري
 الكافي به وما ذكر وجوب النفقة للمضارب فقال بخلاف الشريك لأنه لا يجر التعارف أن
 الشريك العامل يتفق عن نفسه من مال الشريك الآخر **هـ ط** قال في الشريعة نيلية نقل عن
 البرازية وكذلك المضارب وأكل الفاكهة كمادة التجار **هـ ط** (قوله بالمعروف) فان جاوز
 المعروف ضمن الفضل كما يأتي (قوله في ماله) سواء كان المال قليلا أو كثيرا جوى لأن
 النفقة يجب جبراء الاحتباس كنفقة القاضي والمرأة والمضارب في المصير ساكن بالسكن
 الأصلي وإذا سافر صار محبوسا بالمضاربة فيه حتى النفقة قبل المضارب لأن الاجير والوكيل
 والمستبضع لا نفقة لهم مطلقا لأن الاجير يستحق البدل لا المحال والوكيل والمستبضع متبرعان
 وكذا الشريك إذا سافر بمال الشريك لا نفقة له في ظاهر الرواية وفي الاستحسان له النفقة كما
 علمت وسيأتي (قوله لافاسدة) فنفقة المضارب فيما من مال نفسه مع (قوله لأنه أجير) أي في
 الفاسدة (قوله كمتبضع ووكيل) فهم متبرعان وفي الاتفاق لا نفقة لهم مستبضع في مال
 البضاعة لأنه متطوع فيها إلا أن يكون أذن فيها **هـ ط** (قوله وفي الأخير خلاف) قال في
 المخ وكذا الشريك إذا سافر بمال الشريك لا نفقة له لأنه لا يجر التعارف به ذكره النسفي في
 كافي وصرح في النهاية بوجوبه في مال الشريك **هـ ط** وكأنه يحبس نفسه لئلا يكون
 النفقة على قدره ما وقد اقتربا أن الوجوب استحسن وأن العمل عليه هنا سكن في ابن
 مالك ما يفيد أن المعتد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط فالخاصل أن
 الذي عليه الفتوى الوجوب لا سيما وقد أفتى به في الحامدية وأقره سيدي المرحوم الوالد في

ولو بكراه (وكل ما يحتاجه
 عادة) أي في عادة التجار
 بالمعروف (في ماله) لو صحبة
 لافاسدة لأنه أجير فلا نفقة له
 كمتبضع ووكيل وشريك
 كافي وفي الأخير خلاف

نفقته على أن يعرف إلا أن عليه فاعفته (قوله وان عمل في المصير الخ) لأنه لم يحبس نفسه
 لأجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الأصلي كما قدمناه قريبا (قوله كدوائه على الظاهر)
 أي ظاهر الرواية يعني إذا مرض كان دوائه من ماله مطلقا أي في السفر والحضر لأنه قد يمرض
 وقد لا يمرض فلا يكون من جملة النفقة برهان وغيره وعن أبي حنيفة أن الدواء في مال المضاربة
 لأنه لا صلاح يده وكذلك الثور والدهن في قواه ما خلا فالحمد في الدهن وفي سري الدين عن
 المبسوط اطعامه والكمل كالدواء **هـ ط** (قوله نفقة) فلو أخذ مالاً بالكوفة وهو من
 أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها
 مسافرا فلا نفقة حتى ياتي بالبصرة لأنه خروج لأجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة
 لأن البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لأجل الوطن لا لأجل المال فاذا خرج من
 البصرة فلا يتفق من المال إلى أن ياتي الكوفة لأن خروجه من البصرة لأجل المال وله أن
 يتفق أيضا ما أقام بالكوفة حتى يعود إلى البصرة لأن وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وأنه
 يبطله بالسفر الخ (قوله ما يأخذ مالا) هذه العبارة تفيد أنه إذا أخذ مالا غير مال المضاربة بأن
 تركه في بلده وسافر بمال آخر وأقام بالكوفة فانه لا نفقة له به دليل والمقابل والتعليل وليس
 الأمر كذلك وكأنه فهم ذلك من قول المخ فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان
 قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له **هـ ط** والمقصود من هذه العبارة هو ما لو نوى الإقامة بمصر ولم
 يقضه دارا فلا نفقة إلا إذا كان قد أخذ مال المضاربة في ذلك المصير فلا نفقة له مادام فيه
 ويدل له ما في المبسوط ولودفع المال إليه مضاربة وهو ما بالكوفة وليست الكوفة بوطن
 للمضارب لم يتفق على نفسه من المال مادام بالكوفة لأن اقامته فيه ليست للمضاربة فلا
 يستوجب النفقة ما لم يخرج منها فان خرج منها إلى وطنه ثم عاد إليها في تجارة اتفق في الكوفة
 من مال المضاربة لأن وطنه بها كان مستمرا وادعاءه انقض بالسفر فوجوه بعد ذلك إلى
 الكوفة وذهابه إلى مصر آخر سواء مسكن قال في الجفر فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل
 البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فلا
 النفقة حتى ياتي بالبصرة لأن خروجه لأجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة لأن البصرة
 وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لأجل الوطن لا لأجل المال فاذا خرج من البصرة فلا يتفق
 من المال إلى أن ياتي الكوفة لأن خروجه من البصرة لأجل المال وله أن يتفق أيضا ما أقام
 بالكوفة حتى يعود إلى البصرة لأن وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وأنه يبطل بالسفر فاذا عاد
 إليها وليس له بطن فكانت اقامته فيها لأجل المال كذا في البدائع والمحيط والفتاوى
 الظهيرية **هـ ط** ويظهر منه أنه لو كان له وطن في الكوفة أيضا ليس له الاتفاق الأنفي الطريق
 ورايت التصريح به في التاترخانية من الخامس والخامس أنه إذا أخذ مالا بالكوفة وهو من
 أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له مادام بها حتى يرتحل عنها وعليه فلا
 يخفى ما في كلام الشارح من الإيجاز الحق بالاتفاق (أقول) وحق العبارة هكذا ما لم يأخذ مالا
 فيه لأنه لم يحبس به ويقيد به وهو أنه إذا احتبس به من السفر من البلد التي أخذ المال فيها
 ثم عاد إلى المال إليها كان له النفقة لأنه احتبس به حيث نشأ (قوله أو خلط الخ) أو يعرف شائع كما قدمنا

(وان عمل في المصير) سواء
 ولد فيه أو أخذ دارا
 (نفقته في ماله) كدوائه
 على الظاهر أما إذا نوى
 الإقامة بمصر ولم يقضه
 دارا فلا نفقة ابن مالك
 ما لم يأخذ مالا لأنه لم يحبس
 بماله ولو سافر بماله وماله
 أو خلط

انه لا يضمن به (قوله باذن) أى وتصير شريكاً فلا تنافي المضاربة ونظيره ما قدمناه لودفع اليه
 أمانة فافرض واحدة مضاربة تصح وكل نصف حكم نفسه ١٥ مع ان المال مشترك
 شريكاً فذلك لم يضمن المضاربة وبه ظهر - رانه لا ينافى ما قدمناه الشارح عن الكافي من انه ليس
 للشريك نفقة فانهم (قوله أو بما لغيره) هذا مخصوص بان لا يكون المال الاخر بضاعة
 قال في المحيط البرهان ولو كان أحدهما بضاعة فنفقة في المضاربة الا ان يتفرغ للعمل في
 البضاعة في ماله الا ان ياذن له المستبضع بالنفقة من الالفة متفرغاً تارة ثانية في الختام من غير
 فيما من العتائية ولورجع المضارب من سفره بعد موت وبالمال فله ان يتفق من المال على
 نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد النسي ولو كتب اليه بتمامه وقد صار المال نقد لم يتفق في رجوعه
 ١٥ (قوله أو بما لغيره) أى لو لميز مالا للنفقة فانفق بعضه وبقي منه في حين قدم مصره ودمايت
 الى المضاربة لان الاستحقاق أمر ينتمى بانتهاء السفر برحى عن ابن مالك والظاهر انه يرد
 ما زاد عنه مما اشترى للنفقة من كسوة وطعام عند انتهاء السفر (قوله ولو اتفق من ماله) أو
 استدان على المضاربة للنفقة بحجر وهذا يفيد ان قولهم لا يملك الاستدانة مقيد بغير النفقة
 (قوله ذلك) وكذا لو استدان على المضاربة للنفقة لان التدبير في الاتفاق اليه كالوصى اذا
 اتفق من مال نفسه على الصغير ١٥ بحجر (قوله ولو هلك) أى مال المضاربة قبل ان يرجع
 (قوله لم يرجع على المالك) لقوات محل النفقة بحجر (قوله وبأخذ الخ) أى ان المالك يأخذ
 المال الذى انفقته المضارب من رأس المال من المال الذى جاء به المضارب فاذا استوفى رب
 المال رأس ماله الذى دفعه الى المضارب بما اشترى به البضاعة وما انفقته وفضل ثمن اقتسامه
 وان لم يظهر ربح فلا شئ على المضارب عوضاً عما انفقته على نفسه (قوله من رأس المال)
 متعلق بانفق قال في البحر وفيه إشارة الى ان المضاربة ان يتفق على نفسه من حال المضاربة
 قبل الرجوع ١٥ قيد بالنفقة لانه لو كان في المال دين غير ما قدمنا يضافه على رأس المال كافي
 المنح وفي البحر أيضاً وأطلق المضارب ليفيد انه لا فرق بين المضارب ومضاربة اذا كان اذن له في
 المضاربة والا فلا نفقة لثاني (قوله ان كان غرة ربح) الاوضح أن يقول من الربح ان كان غرة ربح
 (قوله وان لم يظهر ربح فلا شئ عليه) أى على المضارب عوضاً عما انفقته على نفسه وهو حاصل
 المسئلة انه لو دفع له اقامته لانفق المضارب من رأس المال مائة وربع مائة يأخذ المالك المائة
 الربح بقدر المائة التى انفقها المضارب يستوفى المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه
 الصورة فائتين يأخذ مائة بدل النفقة ويقسمان المائة الثانية بينهما على ما شرطاه فتكون
 النفقة مصروفة الى الربح ولا تكون مصروفة الى رأس المال لان رأس المال أصل والربح
 تبع فلا يملك ما التبع حتى يسلم لرب المال الأصل عني (قوله حسب ما اتفق الخ) وفي
 الكافي شري بالمال ثياباً وهو ألف واستقرض مائة للعمل ربح بالف ومائة عند الاقام
 وعندهما على مائة فقط ولو باعها بالالفين قسم على أحد عشر جزءاً منهم له والعشرة للمضاربة
 (قوله من الجملان) قال في مجمع البحرين والجملان بالضم الجمل مصدر جله والجملان أيضاً
 أجرة ما يحمل ١٥ وهو المراد ط (قوله وأجرة السهماء) هو تكرار مع ما تقدم في المتن
 (قوله وكذا يضمن الى رأس المال ما يوجب زيادة) لانها بالزيادة على الثمن صارت كالقن زبلى

ناذن أو بما لغيره
 اتفق بالخدمة وإذا قدم
 رد ما بقي بجمع ويضمن
 الزائد على المعروف ولو
 اتفق من ماله ليرجع في
 ماله ماله ذلك ولو هلك لم
 يرجع على المالك (وبأخذ
 المالك قد رما أنفقته
 المضارب من رأس المال
 ان كان غرة ربح فان
 استوفاه وفضل ثمن
 من الربح (اقتضاه) على
 الشرط لان ما أنفقته بحجر
 كالمالك والملك يصرف
 الى الربح كقاض (وان لم
 يظهر ربح فلا شئ عليه)
 أى المضارب (وان باع
 المتاع من اربعة حبيباً
 أنفق على المتاع من الجملان
 وأجرة السهماء والقصار
 والصباغ ونحوه) مما
 اعتمد ضمه (ويقول)
 البائع (قام على بكذا وكذا
 يضمن الى رأس المال ما يوجب
 زيادة فيه

قوله لما كان الخ هكذا
 بالاصل وانصر هذه
 العبارة ١٥

وهو مستغنى عنه بما قبله ط (قوله حقيقة) كالصبيغ والخطاطة وكسوة المبيع وغيره
 (قوله أو حكا) كالمضاربة وحمل الطعام وسوق الغنم وسوق الزرع وغيره (قوله وهذا هو الأصل
 نهاية) أشار به الى ما مر في باب المراجعة بقوله وضابطه كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضمن
 راحة - ما لا يضمن في عادة التجار بالضم فاذا جرت العادة بضم ذلك يضمن (قوله على نفسه) أى في
 السفر في الإقامة الأولى (قوله لعدم الزيادة والعادة) ٢ لما كان في عبارة المخ ما يشعر بان
 بعض النفقة تكون من زيادة الثمن لكن لم تجر العادة بضمها وهذا البحث يتعلق باب
 المراجعة وقد تقدم حقيقة - وعلى كل فهو تكرار مع ما في المتن والاولى التمثيل بما يأخذ العشار
 (قوله بزا) قال محمد في السير البر عند أهل الكوفة ثياب الكنان والقطن لا ثياب الصوف
 أو الخز مخ من المغرب وقيل هو متاع البيت ذكره مسكين (قوله أى ثياباً) أطاعة إشارة
 الى ان الحكم غير مقيّد بحقيقة البراقي هي الكنان والقطن أو متاع البيت (قوله
 فضا) أى الاثان أى ملك كافي يده من غير تصغير منه برهان (قوله غرم المضارب ربهما)
 لان المال لما صار اقرين ظهر الربح في المال وهو ألف وكان بينهما نصفين فيصيب المضارب
 منه خمسة مائة فاذا اشترى بالالفين عبد صار مشتركا بينهما مائة مائة مضارب وثلاثة ارباعه
 رب المال ثم اذا ضاع الاثان قبل النقد كان عليه مائة وخمسة مائة على قدر ملكه ما في
 العبد فرباه على المضارب وهو خمسة مائة وثلاثة ارباعه على رب المال وهو ألف وخمسة مائة
 مخ وهو مشكل لان مال المضاربة في يده أمانة وما شراها انما شراها للمضاربة لا لربها انه بعد
 اقتسام الربح قبل فسح المضاربة ولو وقع خسران ينسب منه الربح للمالكان الربح ليعمل به
 بمجرد حصوله ولم يقع الخسران له فليقبل وجهه (قوله وغرم المالك الباقي) ولا يمكن
 الاثان يجبران جميعاً للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بالف وخمسة مائة
 لان المضارب هو المبادر للعقد ودأب - حكم العقد ترجع اليه اتفاقاً (قوله لكونه مضموناً)
 - له اقوله خارباً عن المضاربة (قوله وبينهما) أى بين الضمان المفهوم من مضمون وبين
 الامانة (قوله وباقية لها) لان ضمان رب المال لا ينافى المضاربة (قوله ولو يسع العبد)
 أى والمستهلة بجماعها (قوله لخصمها ثلاثة آلاف) ثمن ثلاثة ارباع العبد (قوله لان ربهما) أى
 ربع العبد ملك للمضارب كما تقدم (قوله بينهما) أى والاثان يضمن للمضارب كما مر (قوله
 ولو شري من رب المال بالف عبداً) أى قيمته ألف فالثمن والقيمة سواء فاما ذلك لانه لو
 كان فيه ما فضل بان اشترى رب المال عبداً بالف فبقيت الفان ثم باعه من المضارب بالفين بعد
 ما عمل المضارب في ألف المضاربة وربح فيها ألفاً فانه يبيعه من اربعة على ألف وخمسة مائة حصة
 المضارب أما لو كان مال المضاربة ألفين فهي كالمستهلة الاولى وكذا اذا كان في قيمة المبيع
 فضل دون الثمن بان كان العبد يساوى ألفاً وخمسة مائة فاشترى رب المال بالف وباعه من
 المضارب بالف يبيعه المضارب من اربعة على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بان شري عبداً
 قيمة ألف بالف فباعه منه بالف فالمستهلة رابعة فبقيت الفان لا ربح فيها الا على ما شري رب
 المال وهم اذا كان لا فضل فيه ما أو لا فضل في قيمة المبيع فقط وقسمان ربح عليه وعلى
 حصة المضارب وهم اذا كان فيه ما فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البائع رب المال

حقيقة أو حكماً أو اعتادة
 التجار) كاجرة السهماء
 هذا هو الأصل نهاية
 (لا) يضمن (ما أنفقته على
 نفسه) لعدم الزيادة
 والعادة (مضارب بالنصف
 شري بالفه بزا) أى ثياباً
 (وباعه بالفين وشري بهما
 عبداً فضا على يده) قبل
 نقدهما البائع العبد (غرم
 المضارب) فصف الربح
 (وبههما) وغرم (المالك
 الباقي) يضمن (ربع العبد)
 ملكاً (للمضارب) خارباً
 عن المضاربة لكونه مضموناً
 عليه ومال المضاربة امانة
 وبينهما اتفاق (وباقية لها)
 ورأس المال) جميع
 ما دفع المالك وهو (ألفان
 وخمسة مائة) وان كان
 (رابح) المضارب في يسع
 العبد (على الفين) فقط
 لانه شراهما (ولو يسع)
 العبد (بضمهما) بأربعة
 آلاف (لخصمها ثلاثة آلاف)
 لان ربهما للمضارب
 (والربح من نصف الاثان
 بينهما) لان رأس المال
 اثنان وخمسة مائة (ولو شري
 من رب المال بالف عبداً

فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما يأتي ونعنه في البحر عن المحيط (قوله شراء
 رب المال بنصفه) صفة عبد (قوله راجع بنصفه) جواب شراء أي فلا يجوز أن يبيعه من جهة
 على أن يبيعه من المضارب كبيعه من نفسه لأنه ~~مكتبة~~ فيكون يبيع ماله بملكه فيكون
 كالمعوم وهو لا يجوز وفي حاشية الشارح لأن عقد الرابحة عقد أمانة فيجب تزويجه عن الخيانة
 وعن شبهة الخيانة والعقد الأول وقع لرب المال والى ذلك لأن شراء المضارب لا يخرج عن
 ملك رب المال إلا أنه صرح العقد بزيادة فائدة وهي ثبوت اليد والتصرف للمضارب فبقي شبهة
 عدم وقوع العقد الثاني في بيعه من جهة على الفن الأول وذلك خاتمة (قوله وكذا
 عكسه) وهو ماله كان البائع المضارب والمشتري بالمال بالثمن شراء المضارب
 المضارب بنصفه ورأس المال ألف فانه راجع بنصفه أي يبيعه من جهة على خمسة لأن البيع
 الجاري ينحصر كالمعوم وهذا إذا كانت قيمته كالنصف لافضل فله المفضل في القيمة فقط
 أمالو كان فيه مفضل أوفى الفن فقط فانه راجع على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب وبه
 علم أن المشتري رباية أيضا ونعنه في البحر (قوله ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب
 وعكسه) أمثرا المالك من المضارب مال المضاربة فانه وان كان مال المالك ~~مكتبة~~ لا يملك
 التصرف فيه بهدوم ورويته من رضاء وصحة العقد فقد حصل حصول الثمرة وقد حصلت بملك
 التصرف وأما شراء المضارب من رب المال فهو صحيح لأن ما اشترى به المضارب لا يملك فيه العين ولا
 التصرف وهو وان شراء المالك لانه وكيل عنه لكن في شرائه فائدة وهو حصول الربح له وفيه
 فائدة للمالك أيضا لانه رباية يجوز بيعه بنصفه (قوله ولو اشترى) أي من ماله ألف بانصف كما
 في ربه في الكثرة (قوله ظهر وجهه من المضاربة بالفداء) لأن الفداء مؤنة المالك فيتعذر بدونه فاذا
 فدياه خرج العبد كله عن المضاربة أما نصيب المضارب فانه صار مضمونا له وأما نصيب رب
 المال فبقضاء القاضي بانقسام الفداء عليه مالا لان قضاءه بالفداء يتضمن قيمة العبد ينقسم
 لان الخطأ بالفداء بوجوب سلامة المقدي ولا سلامة الأبالسة زبلي قال في البحر لان
 الفداء مؤنة المالك وقد كان المالك بينهما ارباعا لانه ما صار المالك مضمونا واحدا ظهر الربح وهو
 ألف بينهما أو ألف لرب المال فاذا فدياه خرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضمونا
 عليه ونصيب رب المال صار بقضاء القاضي بالفداء عليه ما اذا خرج عنه بالدفع أو بالفداء
 غرما على قدر ماله ~~مكتبة~~ هما (قوله الفرق بين هـ ذ) أي بين ما مر حيث لا يخرج هناك ما خص
 رب المال عن المضاربة وهما يخرج لان الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا يتأني المضاربة
 وهما ضمان الخيانة وهو ليس من التجارة في شيء فلا يبقى على المضاربة كفاية (قوله كما مر)
 أي قريبا من أن ضمان المضارب يتأني المضاربة (قوله ولو اختار المالك المدفع الخ) قال في
 البحر قديم بقوله قيمته ألقان لانه لو كانت قيمته ألفا فتدبير الخيانة الى رب المال لان الرقبة على
 ملكه لا ملك للمضارب فيم افان اختار رب المال المدفع والمضارب الضد مع ذلك فله ذلك لانه
 يستحق بالفداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح يتوهم كذا في الايضاح (قوله وغرره في غاية البيان
 ولا يخفى ان الربح في مسئلة المصنف محقق بخلاف هذه فقد حال لغيره مذكور على ان الظاهر انه
 في مسئلة المتن لا يتفرد احد هما بالخيار لكون العبد مشتركا كيدل عليه ما في غاية البيان ويكون

شراء رب المال (بنصفه)
 راجع بنصفه) وكذا عكسه
 لانه وكيله ومنه علم جواز
 شراء المالك من المضارب
 وعكسه (ولو اشترى بالثمن)
 عبدا قيمته ألقان فقتل
 العبد رجا لاخطا فثلاثة
 ارباع الفداء على المالك
 ووجهه على المضارب) على
 قدر ملكهما (والعبد يتقدم
 المالك ثلاثة أيام والمضارب
 يوما) ناروجه عن المضاربة
 بالفداء للتماني كما مر ولو
 اختار المالك المدفع
 والمضارب الفداء فله ذلك
 اتوهم الربح حيث نذ

الخيار واجبا على ان شاء فديا وان شاء فمأتمل (قوله) لكن صدره جواز البحر يتأني
 آخره جواز له ما قولان الاول ان الخيار لرب المال لان العبد ماله كله و... والثاني ان الخيار
 للمضارب اتوهم الربح ولاستبقاه المضاربة ثم لا يتأني بين قوله بالاستبقاه المضاربة وقوله
 الشارح فيما مر انه يخرج عن المضاربة بالفداء لان ما صرفه للمضارب ربح فضمن قدر ربحه
 من الفداء والضمان يتأني المضاربة بخلاف ما هنا تأمل وفي البحر قال ثم اعلم ان العبد مشترك في
 المضاربة اذا جنى خطأ لا يدفع به حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارض مثل قيمة
 العبد أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قيمته ألفا لا غير لا يدفع الا بحضرته مالا لان المضارب له فيه
 حق ملك حتى ليس لرب المال ان يأخذ منه من يبيعه كالمزبون اذا جنى خطأ لا يدفع الا
 بحضرة الراهن والارتمن والحاصل انه يشترط حضور رب المال والمضارب للدفع دون الفداء
 الا اذا اشترى المضارب المدفع والفداء وقيمته مثل رأس المال فرب المال دفعه اتعنته فان كان
 احدهما غائبا وقيمة العبد اقل من قدره الحاضر كان متطوعا لانه أدى دين غيره بغير أمره
 وهو غير مضطرب فانه لو أقام بينة على الشركة لا يطالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء
 كذا في النهاية وذكر قاضيان ان المضارب ليس له المدفع والفداء وحده لانه ليس من أحكام
 المضاربة فلهذا كان اليه ما (قوله المدفع) ولو اختار المضارب وحده المدفع دفعه منه
 والمالك يخير في الباقي بين المدفع والفداء (قوله اشترى) أي المضارب (قوله ثم وثم) فيه
 حذف المعطوف ودخول المعطف على مثله سوى (قوله ورأس المال جميع ما دفع) يعنى
 لا يكون للمضارب شيء من الربح حتى يسل رب المال الى جميع ما أوصله للمضارب على انه ثمن
 أما اذا أراد المضارب ان يبيعه من جهة لاي ربح الاعلى ألفا كانت قدم (قوله بخلاف
 الوكيل) اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء ثم ملك بعد الشراء فانه لا يرجع الامره لانه
 أمكن جعله له مستوفيا لان الوكيل يتجمل الضمان كالفاسد اذا وكل ببيع المصنوع ثم في
 الوكيل في هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فلهذا لا يرجع
 لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده أما المدفع اليه قبل
 الشراء أمانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا فاذا ملك يرجع عليه مرة ثم
 لا يرجع لوقوع الاستيفاء بحر والحاصل ان الوكيل اذا قبض الثمن بعد الشراء ثم ملك فانه
 لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده وأما المدفع اليه
 قبل الشراء فلهذا لا يرجع الشراء مرة لان المدفع اليه قبل امانته في يده وهو قائم على
 الامانة بعده فاذا ملك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء فأفاده المصنف (قوله لان يده
 ثانيا استيفاء لا أمانة) بيانه ان المال في يده المضارب امانة ولا يمكن جعله على الاستيفاء لانه
 لا يكون الا قبض مضمون فكل ما قبض يكون امانة وقبض الوكيل ثانيا استيفاء لانه وجبه
 على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا قبضه صار مستوفيا له فصار مضمونا عليه في ملكه عليه
 بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعا اليه الا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلا لانه ثبت له حق الرجوع
 بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده اذا المدفع اليه قبل امانته وهو قائم على الامانة
 بعده فلم يصير مستوفيا فاذا ملك يرجع مرة فقط لما قلنا (قوله معه) أي المضارب (قوله

(اشترى بالفداء) جواز ذلك
 الفن قبل النقد) لا بائع
 لم يضمن لانه أمين بل (دفع
 المالك) للمضارب (ألقا
 أخرى ثم وثم) أي كذا هـ
 دفع أخرى الى غير نهاية
 (ورأس المال جميع
 ما دفع) بخلاف الوكيل
 لان يده ثانيا استيفاء
 لا أمانة (معه ألقان
 فقال) للمالك (دفع الى
 الفاسد بحيث ألقا وقال
 المالك دفع الثمن

فالقول للمضارب (لان
 القول في مقدار المقبوض
 القابض أميناً وضمننا
 كمالاً أنكره أصلاً) ولو كان
 الاختلاف مع ذلك في
 مقدار الربح فالقول
 لرب المال في مقدار الربح
 فقط (لأنه يستفاد من
 جهته) (وايمناً أقام بينة
 تقبل وان أقامها فالبينة
 بينة وبالمال في دعواه
 الزيادة في رأس المال
 و) بينة (المضارب في دعواه
 الزيادة في الربح) قيد
 الاختلاف يكونه في
 المقدار لانه لو كان في الصفة
 فالقول لرب المال فلماذا
 قال (معاً ألف فقال
 هو مضاربة بالنصف
 وقدر ربح ألفا وقال المالك
 هو بضاعة فالقول للمالك
 لانه منكر (وكذا لو قال
 المضارب (هي قرض
 وقال رب المال هي بضاعة
 أو ودیعة أو مضاربة
 فالقول لرب المال والبينة
 بينة المضارب) لانه يدهي
 عليه القليل والمالك ينكر
 (وأما لو ادعى المالك القرض
 والمضارب المضاربة
 فالقول للمضارب) لانه
 ينكر الضمان وأيمناً
 أقام البينة قبلت (وان
 أقامها) بينة

فانقول للمضارب (وقال زفر القول لرب المال وهو قول أبي حنيفة - أوالان المضارب يدهي
 لربح والشرك فيه ور ب المال يشكره فالقول قول المنكر ثم يرجع وقال القول قول المضارب
 وهو قولهما بان حاصل اختلافهما في المقبوض فالقول قول القابض في مقدار المقبوض ولو
 ضمننا اعتباراً بما لو أنكره أصلاً فان القول له (قوله لان القول في مقدار المقبوض للقابض)
 لانه أتي بمعرفة مقدار المقبوض (قوله أميناً) أي كالودع (قوله أو ضمننا) كأنما صلب (قوله
 كمالاً أنكره) أي القابض أصلاً فالقول قوله (قوله ولو) كان الاختلاف مع ذلك أي مع
 الاختلاف في المقبوض الاختلاف في مقدار الربح بان قال رب المال رأس المال ألفان
 وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت لي نصف الربح كان القول
 للمضارب في قدر رأس المال لانه القابض والقول لرب المال في مقدار الربح لانه المنكر للزيادة
 وهو لو أنكر استحقاق الربح عليه بالكيفية بان ادعى البضاعة قبل منه فكذا في انكاره الزيادة ذكره
 الزياحي (قوله فقط) لاني رأيت المال بل القول فيه للمضارب لانه القابض كاعتلت (قوله لانه
 يستفاد من جهته) أي من جهة رب المال من حيث ان الربح غامضاً ملكه (قوله وان أقامها الخ)
 أي لان بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتاً ولان بينة المضارب في زيادة الربح أكثر
 اثباتاً كما في الزياحي ويؤخذ من هذا من الاختلاف في الصفة ان رب المال لو ادعى المضاربة
 وادعى من في يده المال انه اعان وله في المال كذا وأقاما البينة بينة ذي اليد أولى لانها أثبتت
 صفة من المال وأثبتت الصفة (اقول) يمكن قد يقال ان كلنا اثبتنا اثبتت صفة وصفة
 وتبينت رب المال بانه خارج لان يقال ان الصفة التي اثبتتها بينة القابض أقوى لان شركة
 اعان أقوى من المضاربة بائناً (قوله في المقدار) أي مقدار المقبوض (قوله لانه لو
 كان في الصفة) أي صفة الدفع هل هو مضاربة أو بضاعة وقال المالك بضاعة ولم يجعل لك من
 ربح شيئاً وقال من في يده المال مضاربة وبعثت لي نصف الربح فالقول لرب المال لان
 له مال يدهي عليه استحقاق أجره على عمله وهو ينكر والقول للمنكر وكان الأولى بتقديم هذه
 المسئلة على المسئلة السابقة فيقول فيد بكونه في مقدار المقبوض لانه لو كان في مقدار الربح
 أيضاً أو في الصفة فالقول لرب المال قال العلامة الرشي وقوله لانه لو كان في الصفة أيقس على
 طلاقه لانه لو ادعى المالك القرض والقابض المضاربة أو البضاعة أو الوديعة كان القول
 للقابض كما يأتي متناً (قوله فقال) أي المضارب (قوله وقال المالك) الأولى ذو اليد (قوله
 فالقول للمالك) لانه منكر ولان المضارب يدهي عليه تقويم عمله أو شرطاً من جهته أو يدهي
 الشريك في الربح وهو ينكر ذكره ابن السكال (قوله ولو قال المضارب) الأولى واضح البدلان
 المستثنين الأولين اتفاقاً فمع ما على عدم المضاربة (قوله هي قرض) أي وجب ربح الربح لي
 (قوله أو ودیعة) أنما كان القول له وان كان الربح ليس له منه شيء لما ذكره المؤلف من انه يدهي
 عليه القليل وهو ينكر (قوله والبينة بينة المضارب) سواء أقامها أو دعه ورب المال لانها
 تثبت أمر الزائد وهو القليل بالقرض (قوله لانه يدهي عليه القليل) أي عليك بعض الربح فيما
 اذا ادعى المضاربة وتلك عين المال فيما اذا ادعى القرض لان المستقرض يملكه ولذا كان ربحه
 له (قوله لانه ينكر الضمان) أي ورب المال يدهي عليه والقول للمنكر قد خرجت هذه عن قاعدة

الاختلاف في الوصف اهذه العلة لانها أكثر اثباتاً لانها تثبت عليه ضمان البدل ط (قوله
 في بينة رب المال أولى لانها أكثر اثباتاً) لانه يدهي عليه الضمان بالقرض وهذا معنى قوله لانها
 أكثر اثباتاً وهذا ظاهر فيما اذا ادعى المالك القرض لانها تثبت الضمان على المستقرض أما لو
 ادعى القابض القرض فيبقى أن تكون البينة له لان بينته أكثر اثباتاً وهو ثلث المال
 المقبوض وكذا لو ادعى المضاربة لانها تثبت استحقاق الربح فأمل وأما حاصل ان القول
 ادعى المضاربة في الوجهين والبينة بينة مدعى القرض فيه ما على ما ذكر وفي البدائع قال
 دفعت لي ألفاً مضاربة فهلك فقلت المقر له لابل غصبته مني فان الهلاك قبل التصرف فلا
 ضمان وان بعده يضمن يعني لان التصرف في مال الغير بسبب لوجوب الضمان في الاصل فكان
 دعوى الاذن دعوى البراءة عن الضمان فلا يثبت الا بحجة والظاهر ان هذا لا يجري فيما نحن
 فيه لانه أقرب بالقرض المبيع للتصرف (قوله وأما الاختلاف في النوع) هذا مقابل قوله المار
 لانه لو كان في الصفة وكان عليه ان يؤخر هذا الى قوله ولو ادعى كل نوع لان الاختلاف في
 العموم والخصوص ليس من الاختلاف في النوع بل من الصفة فلا يتم التفرع الا في
 عليه وهو قوله فان ادعى المضارب الخ قال في البدائع فان اختلاف في العموم والخصوص
 فالقول قول من يدهي العموم بان ادعى أحد هذه المضاربة في جميع التجارات أو في عموم
 الامكنة أو مع عموم الأشخاص لان قول من يدهي العموم يوافق المقصود بالعقد اذا المقصود
 هو الربح وهذا المقصود بالعموم أو فروع كذا والاختلاف في الاطلاق والتقييد فالقول قول من
 يدعى الاطلاق حتى لو قال رب المال اذنت لك ان تصرف في الحنطة دون ما سواها وقال المضارب
 ما سميت لي تجارة بعينها فالقول قول المضارب مع بينته لان الاطلاق أقرب الى المقصود بالعقد
 على ما بينا وقال الحسن بن زياد القول قول رب المال في القصدين فان قامت له ما بينة فالبينة
 بينة من يدعى الخصوص في دعوى العموم والخصوص وفي دعوى الاطلاق والتقييد بينة
 من يدعى التقييد لانها تثبت زيادة قيد وبينه الاطلاق - اهـ - ولو اتفقا على الخصوص
 لكنهما اختلفا في ذلك الخاص بان قال رب المال دفعت اليك مضاربة في البر وقال
 المضارب في الطعام فالقول قول رب المال اتفاقاً لانه لا يمكن الترجيح هنا بالمقصود من العقد
 لاستثنائهم ما في ذلك فترجح بالاذن وانه يستفاد من رب المال فان أقام البينة فالبينة بينة
 المضارب لان بينته مثبتة وبينه رب المال ناقصة لانه لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاجه
 لدفع الضمان عن نفسه فالبينة المثبتة لزيادة أولى كذا في الحوائج المحبوبة (قوله فان ادعى
 المضارب العموم) أي في أنواع التجارات (قوله أو الاطلاق) بان قال اطلقت لي في السفر برا
 وبهرا (قوله وادعى المالك الخصوص) أي بنوع من التجارة والمناسب أو التقييد لتصين
 المقابلة بان قال قديت لك السقة برباير (قوله فالقول للمضارب) لان الاصل في المضاربة
 العموم اذا المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق يتناسبه وهذا اذا تنازعا بعد
 تصرف المضارب فالقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف للعموم والمضارب
 الخصوص فالقول للمالك درم متي ومثل في الخاتمة وغاية البيان والزيادة والبر وغيرهما
 وسكر ابن وهبان في نظمه قولين وفي مجموعة الافتراء عن محيط المرخص لو قال رب

(فبينتة رب المال أولى)
 لانها أكثر اثباتاً وأما
 الاختلاف في النوع فان
 ادعى المضارب العموم
 أو الاطلاق وادعى
 المالك الخصوص فالقول
 للمضارب التمسك بالاصل

المال هو قرض واقابض مضاربة فان به - دما تصرف فاقول الرب المال والبيعة بينهما أيضا
 والمضارب ضامن وان قبضه فاقول قوله ولا ضمان عليه اي القابض لانه ما تصادقا على ان
 القابض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض اه - وقيل فيمن امن بالخير فمن
 الرابع مثله ومثله في كتاب القول بان عن غانم البغدادي عن الو جيز ومثله أفتى على اقدمي
 مفتي المحاكم العثمانية وكذا قال في فتاوى ابن نجيم القول الرب المال ويمكن أن يقال ان ما
 الشكافية والمصنف وما قدمناه عن الدر المنثور فيما اذا كان قبيل التصرف - لا لانه مطلق على
 المقدم لا لقصد الحادثة والحكم وبالله التوفيق كذا في مجموعة الملا على ملخصا (قوله ولو ادعى
 كل نوعا) بان قال أحد هما في بز وقال الآخر في بر (قوله فاقول للمالك) لانه ما اتفاقا على
 خاص ومن فكان القول قول من يثبت من جهة الذن والبيعة بينة المضارب لحاجته الى
 في الضمان وعدم حاجته الى البيعة ذكره الزبائي (قوله والبيعة للمضارب فيقه على صحة
 تصرفه) يعني ان البيعة تكون - منبذ على صحة تصرفه لا على نفي الضمان حتى تكون على النفي
 فلا قبل (قوله ولو وقت البيعتان) بان قال رب المال أدبت اليك مضاربة أن تعمل في بز في
 مضان وقال المضارب دعت الى لاهل في طاهام في ثوال وأقاما البيعة (قوله فاقول في المتأخرة)
 لان آخر الشترطين يفتى في الأول عناية (قوله والا) أي ان لم يوقت أو وقت احدهما دون
 لآخرى (قوله في بيعة المالك) لانه يفتى في القضاة فيهم ما لا لا صحة وعلى التعاقب - عدم
 اشهاد على ذلك واذ انهم ما القضاة في بيعة رب المال اولى لان ما ثبت ما ليس بثابت فأفاد
 لا كل وهذا ينافي ما قدمه من ان البيعة للمضارب اذ هو عند تعارض البيعتين والا فله لم
 قامها الا ان يحصل على أن البيعة أقامها المضارب فقط وهو بعيد لانه اذا افترد كل باقامة
 البيعة قبلت منه فلا وجه للتخصيص وحاصله انه لم يظهر وجهه ما ذكره لان المفهوم من تصوير
 صاحب الارز والعزمية انهم ما اتفاقا على المضاربة واختلاف في الوقت وأقاما بيعة وأرخت
 البيعتان يفتى في المتأخرة فلا يقال والا لانه ما اذا لم يوقت لا حاجة اليه ما بعد الاتفاق على
 المضاربة الا ان يقال ان الاختلاف في التوقيت مبيح على الاختلاف في النوع لكن المفهوم
 خلافه قال خير الدين الرملي وجهه ان المضارب بقوله ما سمعت في تجارة بهيمة يدعى التهميم
 وهو اصل في المضاربة فاقول قول من يدعيه ورب المال بدعواه النوع ادعى التخصيص وهو
 خلاف الاصل فيها والبيعة لا لاثبات والاثبات على من خالف الاصل (واقول) على هذا
 الاختلاف بين الوكيل والموكل في ذلك على العكس تأمل قال في البصر في الو كالة أمرت
 بالاجابة في البر وادعى الاطلاق فاقول للمضارب لادعائه عمومه وعن الحسن عن الامام انه
 رب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه أعطاه مضاربة في كل
 تجارة فهو أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فرب المال اه
 (قوله جاز) فيه كون عاقد من الجانبين كافي في النكاح وحبية الاب من طفله (قوله وقيد
 الطرسوسي) أي بجهنمته ورده ابن زهير بان يفتي بدلا لاطلاقهم برأيه مع قيام الدليل على
 الاطلاق واستظهر ابن الشحنة ما قاله الطرسوسي نظرا للصغير أي ويكون هذا التقييد مراد
 من أطلق يحصل به نفي التهمة لكن في جامع القصولين عن الملتقط ليس للوصي في هذا الزمان

ولو ادعى كل نوعا
 فاقول للمالك والبيعة
 للمضارب فيقه على
 صحة تصرفه ويلزمه ان
 الضمان ولو وقت البيعتان
 قضى بالمتأخرة والافبيحة
 المالك (فروع) يدفع
 الوصي مال الصفيير الى
 نفسه مضاربة جازية يديه
 الطرسوسي

أخذ

أخذ مال اليتيم مضاربة فهذا يفتى بد المنع مطلقا (قوله بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح
 أكثر مما يجعل لأمثاله) بان كان الغير يجعل اليتيم النصف منه فجعل الوصي الثلث (قوله
 وغنامه في شرح الوهبانية) أي لابن الشحنة لانه اذا أطلق شرح الوهبانية ينصرف اليه كما
 اذا أطلق شرح السكتة ينصرف للشارح الزبائي وكذا شرح الوفاية للشارح الشافعي وشرح
 الهداية لصاحب فتح القدير وشرح القدوري للجوهرية كما هو مقتضى كلامهم وعبارة ابن
 الشحنة - يت قال بعد الذي ذكره الشارح - حتى لو كان الناس يعتقدهون المضاربة بالنصف
 حتى عدها هو لنفسه في مال الصفيير بالثالث لا يجوز له ذلك وقال انه ما زاد ذلك الادعاء ما
 نوهه عبارة الأخيرة من الجواز لتعليل بالاستفتاء وعدم الاتفاق من مال الصغير وغناه
 من الربح الحاصل بعمل المضارب وقال انه لم يفت على هذا التقدير في كلام الاصحاب ولكنه
 يفتي ان يكون كذلك نظرا للصبي ونهيب المصنف من تقييده بما أطلقه المشايخ برأيه مع قيام
 الدليل على الاطلاق لانه تقع صرف ووثوق الوصي بنفسه ليس كوثوقه بغيره ثم لوجه من باب
 الديانة والمروءة لكان - سنالكن لوعة بياقل صبح اه - قلت الاظهر عندي ما قاله الطرسوسي
 لان تصرف الوصي اغناه وبالأولية النظرية ولا نظر للصبي في المضاربة في مال باقل مما يفتيه
 امثال الوصي من الثقات بل النظر فيه لطائب الوصي فانه يحصل لنفسه وجهه يتعذر حصوله
 بدون مال اليتيم مع الحيف على اليتيم وان كان مصلحة من حيث انه يحصل الربح في الجلة الاله
 الا ان يقال بكنى - حمول المصلحة في الجلة وان أمكن ما هو أولى منها اه - قال الشتر بلالي
 بعد نقل ما عن الطرسوسي ونازع المصنف وارضى الشارح ذلك القيد ونظر المصنف -
 بهتامة انتهى (اقول) ولا تنس ما قدمناه عن جامع القصولين عن الملتقط (قوله وفيها) أي
 الوهبانية (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده أمانة اذا
 مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بهيمة فانه يكون عليه دين في تركته لانه صار بالتجهيل
 - مستملا للوديعة أي مثلا ولا يصدق ورثته على الهلاك والالتصيم الى رب المال ولو هين
 الميت في حال الحياة أو لم ذلك يكون ذلك أمانة في يده وصيه أو وارثه كما كان في يده ويصدقون
 على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق الميت حال حياته انتهى وسبب اتي غنامه في الوديعة
 (قوله عادي ينافي تركته) أي لانه صار بالتجهيل مستملا كما جعلت وأفتى به في الحامدية قائلا
 وبه أفتى قارئ الهداية (قوله لكن صرح في مجمع الفتاوى) نقل في المنع عنه مانعه قال
 الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب
 فيما يعطى من مال المضاربة لسلطان طمع فيه وقصد أخذه بطريق الغصب وكذا الوصي
 اذا امتنع في مال اليتيم لانه ما يصدق ان الاصل - لاح به المصانة فلو لم يفعل أخذ المصانع جميع
 المال فدفع البعض لآخر ما بقي من - له الحفظ في زماننا والاصح في تجميع الى الحفظ
 لا يكون ضامنا غاما في زمانهم فكانت القوة لاطين العدل انهم يختصروا يؤخذ من هذا
 انه اذا دفع من مال نفسه يكون متبرعا فيضرب عليه ما دفع الا اذا اشهد عند الدفع انه يرجع
 ويصرف وقال الرضوي لا يفتى في زماننا الغلبة أهل الظلم والرشوة اذا كانت دفع الضرر عن نفسه
 وعن رب المال كانت جائزة للدافع ما دون ما فيه مساعدة من المالك وان حرمت على الآخذ

بان لا يجعل الوصي لنفسه
 من الربح أكثر مما يجعل
 لأمثاله وغنامه في شرح
 الوهبانية وفيه امان المضارب
 ولم يوجد مال المضاربة
 فيما خلف عادي ينافي تركته
 وفي الاختيار دفع المضارب
 شيئا للعائش ليكف عنه
 ذم لانه ليس من امور
 التجارة ان يكن صرح في مجمع
 الفتاوى بعدم الضمان
 في زماننا قال وكذا الوصي

انتهى (قوله لانها بصدان الاصلاح) أي في هذه الرشوة فدفع البعض لآخر ما بقي من
 حقه الحفظ والأمين فبملي جمع للفظ لا يكون ضامنا مخ (قوله ويصحب آخر الوديعه)
 ونفسه اذا هدد وخاف تلف نفسه أو عضوه أو حتى أخذ ماله كله فلا ضمان وفيما سوي ذلك
 يضمن فاعمل وسباني الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله وفيه لو شري الخ) نقل في المنع
 بابط من هذا حيث قال وفيه أيضا اذا اشترى المضارب بالمال متاعا فقال المضارب أنا مسكه
 حتى أجدر بها كثيرا وأراد رب المال يبعه فهذا على وجهين اما ان يكون في مال المضاربة
 فضل بان كان رأس المال أضافا شترى به متاعا يساوي ألفين أو لم يكن في المال فضل بان كان
 رأس المال أضافا واشترى به متاعا يساوي ألفا في الوجهين جميعا لا يكون للمضارب حق
 امساك المتاع من غير رضا رب المال الآن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل
 ورأس المال وحده من الربح ان كان فيه فضل فله حقه امساكه وان لم يعط ذلك ولم
 يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع ان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه لانه لم
 يبدل عمله فيبيع على العمل الآن يقول رب المال أعطيك رأس المال وحده من الربح
 ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن فضل فان اختار ذلك الخفيف
 لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك نظرا من الجانبين وان لم يكن في المال فضل
 لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ما لك فاما ان تأخذ به رأس مالك أو تبعه
 حتى تصل الى رأس مالك انتهى من مضاربة الذخيرة والمحيط والظاهر ان الكلام هنا في
 موضعين الاول حق امساك المضارب المتاع من غير رضا رب المال والثاني اجبار المضارب
 على البيع حيث لا حوله في الامساك اما الاول فلا حقه فيه سواء كان في المال ربح أو لا
 أن يعطى لرب المال رأس المال فقط ان لم يربح أو مع حصته من الربح فحينئذ له حق الامساك
 وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو انه ان كان في المال ربح أجبر على البيع الآن يدفع
 للمالك رأس ماله مع حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولا يمكن له ان يدفع
 فاما المالك رأس ماله أو يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة
 وهي عبارة معقدة كما سمعت وقد رجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كافي المنع ونقلها في
 الهندية عن المحيط ومنه في الفتاوى العظامية وبقي ما اذا أراد المالك ان يمسك المتاع
 والمضارب يريده وهو حادثة الفتوى يعلم جوابها مما ترقبيل الفصل من انه لو عزله وعلم به
 والمال عر وض باعهما وان شاء المالك ولا يملك المالك فضها ولا تخصيص الاذن لانه عزل من
 وجهه (قوله كما) الذي مر عليه غير هذا وهو انه يجبر على قضاء الدين ان كان في المال ربح
 (قوله يضمن حصه الهبة) لان هبة المشاع الذي يقبل القسمة غير صحيحة فتكون في ضمانه
 (قوله وهي تلك بالقبض على المقتب) قال الساجي أقول لا تنافي بين المالك بالقبض والضمان
 اه ونص عليه في جامع الفصولين حيث قال راض الفتاوى القضاة في الهبة الفاسدة تنقيد
 المالك بالقبض وبه يفتي ثم اذا ملكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة الذي رجم محرم
 منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل
 الهلاك اه فتنبه (قوله وأودعه عشرة) بعده يثبت توقف عليه وهو

لانها بصدان الاصلاح
 ويصحب آخر الوديعه وفيه
 لو شري بها لاهامة افاض
 أنا مسكه حتى أجدر بها
 كثيرا وأراد المالك يبعه
 فان في المال ربح أجبر على
 بيعه له لانه لا يجر كما س
 أن يقول للمالك أعطيك
 رأس المال وحده من
 الربح فيبيع المالك على
 قبول ذلك وفي البرازية
 دفع اليه الفاسدة هبة
 ونفسه مضاربة فله حقه
 يضمن حصه الهبة اه
 قلت والمآتي به انه لا ضمان
 مطلقا في المضاربة لانها
 أمانة ولا في الهبة لانها
 فاسدة وهي تلك بالقبض
 على المقتب المقتب به كما
 يصح فلا ضمان في ما به
 يضمن قول الوهبانية
 وأودعه عشرة اعلى ان خمسة
 لهبة فاستهلك الخمس بخمس

لخمس قالوا ونصف اذا توفت * له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر
 قال الشرنبلالي صورته اربل دفع لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة
 وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهما تلك الخمسة الباقية من خمسة ونصف لان
 الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة مشاع يضمن القسمة وهي فاسدة والخمسة
 التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت
 نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار المضرون سبعة ونصف قلت وهذا على غير الصحيح لان
 الهبة الفاسدة تلك بالقبض وقد سلم المالك عليها فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعه
 لما في البرازية دفع اليه ألفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فله حقه امساك حصه الهبة لانه
 المضاربة لانها أمانة وقوله يضمن حصه الهبة لانه مضاربة فله حقه امساك حصه الهبة لانه
 وهو خلاف المآتي به أما على المقتب به فلا ضمان مطلقا في الوديعه ولا في الهبة الفاسدة لانه
 ملكها بالقبض فلذا قال الشارح وبه يضمن قول الوهبانية اه ح بتصرف واصلاح من
 شرح العلامة عبد الجوي يضمن درهمين ونصفها من الامانة التي استهلكها ط (أقول) قوله
 وكذلك لا ضمان في الوديعه الخ فيه ان فرضه بمثل الوهبانية في الاستهلاك وما استشهد به
 في الهلاك فينبغي ان يضمن درهمين ونصفها من الهبة لا من الخمسة التي استهلكها
 نصفها من الهبة فلا يضمن ونصفها من الامانة فيضمن وأما الخمسة التي ضاعت فلا يضمن
 شيئا منها تامل * (فروع) * مثل فيما اذا مات المضارب وعلم به دين وكان مال المضارب معروفا
 فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخمانية
 والذخيرة البرهانية حامدية وفيما عن فتاوى الهداية من باب القضاء في فتاويه اذا ادعى أحد
 الشريكين خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما دعاه وان
 لم يبين مقدار ارفكذا الحكم لكن اذا نكل عن الأيمين لزمه ان يبين مقدار ما خان فيه والقول
 قوله في مقداره مع مجتمعه لان نكوله كالأقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المقدم مع
 عينه الآن يقيم خصمه مينة على أكثر اه * كل ما جاز له مضارب في المضاربة الصحيحة من
 شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على
 المضارب وكذلك لو قال اعطى برأيت جازله ما يجوز له في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول
 العمادية * وبان دفعه الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهيه عن الشركة فان شق
 الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله ان يشترى بذلك ولا
 ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشترى
 بغيره شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشترى بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا
 ياتف درهمه وأشهد ثم نقد هاهن المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم ونقد هاهن المال
 فهذا جائز كذا في المحيط هندية ولو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب
 ياتف المضاربة لم يبعه مما ربحه حتى يبين انه اشتراه من رب المال هندية عن الملبوط * اذا دفع
 رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم بالنصف فاشترى أحد
 المضارب بين عبدان بمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاراد الثاني ان

بيعه من جهة يبيعه على أقل الثمن ولو باعه الأول من الثاني بالثمن المضاف به وألف
 من مال نفسه فان الثاني يبيعه من جهة على ألف ومائتين وخمسين لأن الثاني اشترى نصفه
 لنفسه وقد كان الأول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع ولو قال رب
 المال استقرض على ألفا واشترى بها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلكت في يده
 قبل ان يدفعه لرب المال لزمه ضمانه لأن الأمر بالاستقراض باطل عندية عن الحاوي وفيها
 كل مضاربة فاسدة لانفعة للمضارب فمأله مال المضاربة فان اتفق على نفسه من المال
 حسب من أجر مثل عمله وأخذها زادان كان ما اتفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط
 لو قال المضارب لرب المال دفع اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكن
 هلك فهو ضامن كذا في الحاوي الأصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة
 ان قبض رأس المال صحت القسمة وان لم يقبض بطالت كذا في محيط السرخسي ولو دفع حربي
 الى مسلم مال مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن
 المقتنين اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان انجز
 في الخمر والخنزير فربح - فعلى المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم ان
 يتصدق بجهته من الربح وعنده انصرفه في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى
 مائة فنقد فبها مال مضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان أربى فاشترى درهمين
 بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير مضاربا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط
 ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خمر أو خنزيرا
 أو مينة ونقد مالا مضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان
 كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يهبط رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم
 ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط من باب شراء المضارب
 وهبته والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الابداع)

كان القياس ان يقول كتاب الوديع بدون الذاء لان فعله يعل به في مفعول وفيه يستوى المذكر
 والمؤنث تقول رجل جرح وأمرأته جرح وانما عدل عن القياس لانه جعل من عدد الاسماء
 تدخل عليه التاء كالذبيحة والطبيعة فتكون لاقل لالتانيث فوح افندي واصله اوداع ووقعت
 الواو اثر كسرة قلبت ياء فصارت ابداع اه سرى الدين واعلم ان الفقهاء يصنون عن افعال
 المكلف لكن الفقهاء ينفون بعض الكتب بها كقوله كتاب النكاح كتاب البيع والهبه
 وفي بعضها ما يتعلق بتلك الانعزال ككتاب العارية والماذون والوجه فيه غير ظاهر درمستي
 وحفظ الامانة وجب سداد الدارين والحيانة توجب الشفاء فمأله مال عليه السلام
 الامانة تجز الغنى والحيانة تجز الفقر وروى ان زليخا لما ابتليت بالقر وايضت عيبتها من
 الحزن على يوسف عليه السلام قامت له نادى أيها الملك اسمع كلامي فوق يوسف عليه السلام
 فكانت الامانة أقامت المملوك مقام الملوك والحيانة أقامت الملوك مقام المملوك فقال عنها

(كتاب الابداع)
 لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله
 في الحكم

فقبل ان يشار إليها فزوجه امرأته عليها انتهى زياحي والابداع والاستبداع بمعنى
 وفي المغرب يقال أودعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فانما ودع
 ومستودع بالكسر وزيد مودع ومستودع بالفتح والمال مودع ومودع أي ودبعة اه ط
 بزيادة (قوله وهو الامانة) قال الزياحي وحكم الودعة الحفظ على المستودع وجوب
 الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة في يده وفي العناية ووجه مناسبة هذا الكتاب ما تقدم
 قد مر في أول الاقرار وهو ان المال الثابت له ان حفظه بغيره فظاهر وان بغيره فودعة ثم
 ذكر بعده امارية والهبه والاجارة لانتساب بالترقي من الأدنى الى الأعلى لأن الودعة امانة
 بالاغلبية كشيء والعارية امانة مع غلبة المنفعة بلا عوض والهبه غلبة عين بلا عوض والاجارة
 غلبة المنفعة بعوض وهي أعلى من الهبة لانه عقد لازم والاخرى أقوى وأعلى مما ليس بل لازم
 اه أي فكان في الكل الترتيب من الأدنى الى الأعلى * فاول الغيب قطره ثم ينكب *
 (قوله من الودع) قال يزيد مشتق من الجرد قال في الدر المنثور من ودع ودعا أي ترك وكلاهما
 مستعمل في القرآن والحديث ذكره ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما انتهى وفي
 الزياحي من الودع وهو مطلق الترك وما ذكره النصارى ان العرب أمانوا مودع يدع رده
 فاضى زاده بانه عليه الصلاة والسلام أفصح العرب وقد قال لثمنين أقوام عن ودعهم الجماعات
 أو اجتمعن على قلوبهم أو وليكتبن من الغافلين أي عن تركهم اياها والمراد من الختم في الحديث
 ان يحدث في نفوسهم شيئا فترسمهم على عدم نفوذ الحق فيها كذا يحفظ شيخنا وقوله اجتمعن بضم
 الياء التصمية وفتح التاء المثناة من فوق ويضع الميم أيضا وقوله ليكتبن بضم الياء التصمية وفتح
 التاء المثناة من فوق وبضم الباء الموحدة من تحت كذا السماع من شيخنا أبو السعود وقال
 تعالى ما ودعك ربك وما قبي قرى بالتخفيف والتشديد (قوله وشرا عالج) الانب بالمعنى اللغوي
 ان يقول هو ترك ماله عند غير مطلقه (قوله كان انفق) عبر به لانه لو فتقه ماله تركه
 فلا ضمان على أحد ولو فتقه غيره فالضمان على الفاتق كذا ظهر في ويحرد ط (قوله فاخذ
 رجل) اما اذا لم يأخذه ولم يدن منه لا يضمن مخ عن المحيط وهذا يقيد انه اذا نام منه لزمه
 وان لم يأخذه والعلة تنافيه (قوله بغيره ماله) اما اذا كان المالك حاضرا لم يضمن
 في الوجهين مخ أي في الاخذ وعدمه (قوله ثم تركه ضمن) ما ذكره من التعريف ليس خاصا
 بالودعة بل يشمل اللقطة لانه اذا دفعها لزمه حفظها ومع هذا لا يسمى ودعة ثم في تقريره
 على ما ذكره المصنف نظر لان المذكور في المصنف التسليم وهو فعل المالك وهذا التزام وهو
 فعل الامين ولم يكن بتسليم من المالك لاصري يحسب ولا دلالة وانما التسليم دلالة في ما سمي وهو
 ما لو وضع ثوبا بين يدي رجل ولم يقل شيئا فتأمل ويقر من هذا ما ذكره في الاشياء في فن
 الحكايات عن أبي حنيفة قال كنت بجنازة فاشارت الى امرأته التي في مطروح في الطسر يؤ
 فتوهمت اني امرأته وان الشئ هو فالفارفتها اليها قالت احفظه حتى تساه لصاحبه فانه لقطة
 انتهى الان يقال المراد تسليم الشرع فانه بالاختصاص لانه لم يشرع تأمل (قوله لانه
 لم يأخذ التزم حفظه دلالة) على لقوله ضمن ووجه كونه من التسليم على الحفظ دلالة ان
 المالك يجب حفظ ماله ويجب المعاونة على حفظه فكانه أمره بالحفظ والمواظبة على الدلالة

وهو الامانة (هو) لغة من
 الودع أي الترك ونسرها
 (تسليم الفجر على حفظ
 ماله صريحا ودلالة) كان
 انفق زقد رجل فاخذ
 رجل بغيره ماله ثم تركه
 ضمن لانه لم يأخذ التزم
 حفظه دلالة

من قبل المودع بالفتح وهو خلاف الموضوع الموقال لانه لم يذ اسلمه على حفظه دلالة لكان
 البق ط (قوله والوديعة مات ترك عند الامين) أي للعقود زاد الجرحى فقط ايضاً جرح العارية
 لانها تترك للعقود والانتفاع وانما لم يبق فيه تبعاً لما صاحب الكتاب لا اعتبار في آخره في الابداع
 السابق (قوله وهي أخص من الأمانة) لان الأمانة اسم لما هو فيه من غير مضمون فيشمل جميع الصور
 التي لا ضمان فيها كالعارية والمستاجر والموصى بخدمة في يد الموصى لها والوديعة ما ودع
 للفظ بالايجاب والقبول فكانا متغايرين أي بالعموم والخصوص والحكم في الوديعة أنه يبرأ
 عن الضمان اذا عاد الى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق في الأمانة والقـ رقي بين
 الوديعة والأمانة العموم والخصوص فان كل وديعة أمانة والعكس ليس كذلك وحل الأم
 على الآخر يجوز كما فعله صاحب الدرردون عكسه كما فعله القدرى لان الأمانة تشمل ما اذا
 كانت من غير قصد كما اذا هبت الريح في ثوب انسان فاقته في حجر غيره ومائة قال من ان الوديعة
 قد تكون من غير صنع المودع على ما صرح به صاحب الهداية في آخر باب الاستئذان من
 كتاب الاقرار فذهب به حمل الوديعة على معناه اللغوي لا الاصطلاحي ومنه هذا كثير
 لا يخفى على من تدرب (قوله كما حققه المصنف وغيره) قال المصنف في منعه والفرق بينهما من
 وجهين أحدهما ان الوديعة خاصة بما ذكرنا والأمانة عامة تشمل ما لو وقع في يده شيء من غير
 قصد بان هبت الريح في ثوب انسان واقته في حجر غيره وعكسه واختلاف في بعض الصور لان في
 الوديعة يبرأ من الضمان بعد خلاف اذا عاد الى الوفاق وفي الأمانة لا يبرأ عن الضمان بعد
 الخلاف الثاني ان الأمانة علم لما هو فيه من غير مضمون فتشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية
 والمستاجر والموصى بخدمة في يد الموصى لها والوديعة ما رضع للأمانة بالايجاب والقبول
 فكانا متغايرين واختاره صاحب الهداية والتمية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكوردي
 اه وقد أوسع الكلام في هذا المقام العلامة تاج الدين صدر الشريعة وقاضى زاده (قوله وركنا
 الايجاب صريحاً) أي قولاً أو فعلاً (قوله أو كتاباً) المراد به ما قابل الصريح من كتابات
 المطلق لا البيانية كما ذكره قريبا (قوله كقول لرجل أعطى الخ) لو قال كقول لرجل
 أعطيتك بهـ فله أعطى كان أو رضع لان الايجاب هو قوله أعطيتك على ان قوله أعطى ليس
 بالزم في التصوير ط (قوله لان الاعطاء يحتمل الهبة) أي ويحتمل الوديعة وفيه ان احتمال
 الوديعة في مثل هذه العبارة بهـ جديد افتوه عرفاً فاذا اعدوا عن المتبادر الى غيره (قوله لكن
 الوديعة ادنى) هذا التعديل ذكر في الجواب ويشير الى ان المراد بالكتابة الكتابية البيانية وهي
 اطلاق المألوم واردة الا لزم كقوله فلان طويل العهد كثير الرماح على ما عرف في فن البيان
 وليس كذلك لهـ دم انتقاله من الا لزم الى المألوم ولا عكسه فعلنا ان المراد بالكتابة ما احتلها
 وغيرها كما ذكرنا لو قال صريحاً واحتمال لكان أظهر تأمل (قوله ولم يقل شيئاً) فلو ذهب
 وتركه ضمن اذا ضاع فهذا من الايجاب دلالة كما أنه من القبول كذلك اما لو قال لا أقبل الوديعة
 لا يضمن اذا القبول عـ رفا لا يثبت عند الرصد صريحاً قال صاحب جامع القصص ابن أقول دل
 هذا ان البقار لا يصير ودعا في بقر من بعثها اليه فقال البقار للرسول اذهب بها الى ربها فاني
 لا أقبلها فذهب بها فيبني ان لا يضمن البقار فدمر خلافه (يقول الحنفية) قوله يبنى

(والوديعة مات ترك عند الامين) وهي أخص من الأمانة كما حققه المصنف وغيره (وركنها الايجاب صريحاً) كقولك لرجل أعطى كناية عن اوعافى هذا الثوب من لافق أعطيتك فكان وديعة جبر لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعة أدنى وهو متيقن فصار كناية (أو فعلاً) كما لو رضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئاً

لا يبنى اذ الرسول لما أتى به اليه خرج عن حكم الرسالة وصار اجنبياً فلما قال البقار ردها على
 مالكها صار كأنه ردها الى اجنبى أو ردها مع اجنبى فلذا يضمن بخلاف مسألة الثوب
 نور العين وعامة فيه وفيه أيضاً ضمن الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يصير مودعاً وترك الثوب
 ربه فذهب ثمنه من لم يقبل وأدخله بيته يبنى ان يضمن لانه لما لم يثبت الابداع صار غاصباً
 برفعه (يقول الحنفية) فيه اشكال وهو ان الغصب ازالة المسالك ولم توجد برفعه الثوب فقصده
 النفع لا الضر وبطل ترك المسالك فوبه ايداع ثمن ورفعه من لم يقبل قبول ضمة افاظا ظاهره انه لا يضمن
 والله تعالى أعلم اه وفي البصر عن الخلاصة لوضع كتابه عند قوم فذهبوا وتر كونه ضمة واذا
 ضاع وان قام واحد اياهـ دواحد ضمن الاخير لانه عين للعقود فتميز الضمان اه فكل من
 الايجاب وا قبول فيه غير صريح كسنة الخالي لا تبة قريبا بل بطريق الدلالة (أقول) لكن
 في النفس شيء من بحث نور العين في مسألة البقار وهو ان البقار لما لم يقبل البقرة لم يصير مودعاً
 فطاعوا الرسول لما أدى الرسالة انتهت يده المأذون به امن المسالك وصار ككل منها اجنبياً
 في حق حفظ البقرة والبقرة في حكم القطةـ حينئذ فاذا امر اجنبى اجنبياً آخر برفع القطة
 وحفظها لم يجرى الا يضمن الا امره قطعاً فكذلك لا يضمن هذا وما ناضى الرسول فلا وجه له أيضاً
 لانه من قبيل من رد الضمة لرجلها وهو ما دون به عادة هذا ما ظهر في فلبا رجع (فرع) وفي جامع
 الفصولين لو أدخل دابته دار غيره وأمر جها رب الدار لم يضمن لانها تضر بالدار ولو وجد دابة
 في مرطبه فأنزجها ضمن (قوله فهو ايداع) أي الوضع المرقوم ايداع وفي القصص ابن في الغصب
 والوديعة اذا وضع بين يدي المسالك بربى لاقى الدين حتى يرضه في يده أو يجره اه فصار ابتداء
 الابداع وانتم اؤوه سواء (قوله أو دلالة كالمسكت) أي فانه قبول وبعد ان ذكر هذا في الهدية
 قال وضع شيئاً في بيته بغير أمره فلم يلم حتى ضاع لا يضمن اهـ دم التزام الحفظ هـ وضع عند آخر
 شيئاً وقال احفظه فضاع لا يضمن اهـ دم التزام الحفظ اهـ ويمكن التوفيق بالقريظة الدالة على
 الرضا وعدمه سائحاً (قوله دلالة) أي طالية ولو قال لا أقبل لا يكون مودعاً لان الدلالة
 لم توجد ذكره المصنف والاولى ما في شرح المتنق حيث قال لان الدلالة لا تعارض الصريح اه
 ومثله في كثير من الكتب فظهر من هذا سقوط ما في القصة من أول كتاب الوديعة وضع عنده
 شيئاً وقال احفظه حتى أرجع فصاح لأحفظه وتركه صاحبه صار مودعاً ويضمن ان ترك
 حفظه فهو مشكل لان فيه تقديم الدلالة على الصريح بخلاف ما اذا قال ضعه في الجانب من
 بيتي الا الى لا التزم حفظه حتى يصير مودعاً تعارض الصريح في نفسا قطن في وديعة عنده
 (قوله عـ رأى من الثياب) ولا يكون الحمامى مودعاً مادام الثيابي حاضر اذا كان غائباً فالحامى
 مودع اهـ بجر وفيه عن الخلاصة ليس ثوباً فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغيب ضمن
 وهو الاصح اهـ أي لا يترك السؤال والتقصيص يكون مقرطاً فلا يبنى الى طائى من أن اشترط
 الضمان على الامين باطل أفاده أبو السعود والثيابي بكسر التاء المثلثة هو حفظ الثياب في
 الحمام وهو المعروف في بلادنا بالناطور قال في القاموس محمود بن عمر المحدث الثيابي كان يحفظ
 الثياب في الحمام اهـ وفي الذخيرة رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما
 خرج لم يجد ثيابه فان أقر صاحب الحمام ان غيره رفعها وهو يراه و يظن انه رفع ثياب نفسه فهو

فهو ايداع (والقبول من المودع صريحاً) كقبيات (أو دلالة) كالمسكت عنده وضمة فانه قبول دلالة كوضع ثيابه في حمام عـ رأى من الثيابي وكقوله لرب الخان ابن أربطها فقال هناك

ضامن لانه ترك الحفظ حيث لم يمنع القاصد وهو يراه وان اقرى رايت واحد اذ قد مر في بيان
 الا في ظنت ان الرافع أنت فلا ضمان عليه لانه لم يصرت كالحفظ لما ظن ان الرافع هو وان
 سرق وهو ولا يلزم له فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهو قول الكل لان
 صاحب الحمام ودع في حق الثياب اذ لم يشترط له بازاء حفظه الثياب اجرا اما اذا شرط له بازاء
 حفظ الثياب اجرا وقال الاجرة بازاء الانتفاع بالحمام والحفظ فحينئذ يكون على الاختلاف
 وان دفع الثياب الى الثيابي وهو الذي يقال له بالفارسية جامه دار فعلى الاختلاف لانه ان
 عليه فيما سرق عند أي حنيفة خلافا لها لانه اجبر مشترك رجل دخل الحمام ونزع الثياب
 بين يدي صاحب الحمام ولم يقل بلسانه شيئا فدخل الحمام ثم خرج ولم يجد ثيابه ان لم يكن له حمام
 ثيابي يضمن صاحب الحمام ما يضمن المودع وان كان له حمام ثيابي الا انه لم يكن حاضر فكذلك
 وان كان حاضر الا يضمن صاحب الحمام لان هذا استعفاط الا اذا نص على استعفاط صاحب
 الحمام بان قال له اين اضع الثياب فيم يبر صاحب الحمام مودعا فيضمن ما يضمن المودع وهو
 التجسس رجل دخل الحمام ونزع الثياب بمحض من صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب
 الحمام نائما وسرق ثيابه ان نام قاعدا أو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض ففي الوجه الاول
 لا يضمن وفي الوجه الثاني قال بعضهم يضمن اه وفي الفصول العمادية رجل دخل حماما
 وقال للمعالي أين اضع ثيابي فاشار المعالي الى موضع فوضعه ثم دخل الحمام ثم خرج رجل
 ورفع الثياب فلم يذمه المعالي لانه ظنه صاحب الثوب ضمن المعالي لانه استعفاطه وقد نص
 في الحفظ وهذا قول ابن سلق وأبي نصير الديوبسي وكان أبو القاسم يقول لانه ان المعالي
 والاول اصح اه (أقول) وهو الموافق لما روي عن الزخيرة وفي فتاوى الفضل امرأة
 دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تملك الثياب فاسخرجت لم تجد عندها ثيابها من ثيابها
 قال محمد بن الفضل ان كانت المرأة قد دخلت اولافى هذا الحمام ودفعت ثيابها الى التي تملك
 الثياب فلا ضمان على الثيابية في قولهم جميعا اذ لم تعلم ان الثياب حفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت
 اول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشترط لها الاجرة على الحفظ كان ذلك ايداعا للمودع لا يضمن عند
 الكل الا بالتضييع وان كانت هذه المرأة قبل هذه المرة قد دخلت الحمام وكانت تدفع ثيابها الى
 هذه المرأة فكلما تعطى الاجرة على حفظ الثياب فلا ضمان عليها عند أي حنيفة خلافا لها
 لانها اجبر مشتركة واختار في الاجرة المشترك قول أبي حنيفة وقيل هو قول محمد والفتوى على
 قول أبي حنيفة ان الثيابي لا يضمن الاجرة من المودع وذكر قاضيان انه ينبغي ان يكون
 الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي اجبر المعالي ياخذ منه كل يوم
 اجرا له لو ما به العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة المالك المتصاروا المودع اه وفي فتاوى
 الاقروى دخل الحمام فوضع الحارس القنطرة ليضع ثيابه عليه فخرج اثنان ووضعاه على
 القنطرة ودخل راعته ولم يخرج ولم يجد ثيابه هل يضمن الحارس اجاب نعم يضمن لانه
 استعفاط وقد مر في الحفظ كذا في فتاوى ابن نجيم وفي زمام الثيابي اجبر مشترك بلا شبهة
 واختار في الاجرة المشترك الضمان بالنصف فعلى هذا ينبغي ان يثنى في الثيابي ضمان النصف
 كامل اه (قوله كان ايداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) أي اشترط

كان ايداعا خائفة وهذا في
 حق وجوب الحفظ وأما في
 حق الامانة فتتم بالايجاب
 وحده حتى لو قال لا فاقص
 اودعتك المصوب برئ عن
 الضمان

القبول أيضا قال في المخرج وما ذكرنا من الايجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ وأما
 في حق الامانة فتتم بالايجاب اه والمراد بحق الامانة انه لا يكون مضمونا (قوله وان لم يقبل)
 قد مر ان القبول صريح ودلالة فتفيه هنا يعني الردا ما لو سكت فهو قبول دلالة والحاصل
 ان المراد بقبول القبول بقصده فتأمل (قوله وشروطها) كون المال قابلا (الخ) فيه تسامح اذ المراد
 اثبات اليد بالعدل وبه غير الزبلي ولا يكتفى بقول الاثبات كما اشار اليه في الدرر بقوله وحفظ
 شيء بدون اثبات اليد عليه كمال اه وجرى عليه بعضهم كالحوى والشرع لاني واجاب عنه
 العلامة أبو السهم ودبانه ليس المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشراط اثبات اليد بالفعل
 بل المراد الاحتراز لا يقبل ذلك بدليل التعديل والتفريع الذين ذكرهما الشارح قد برأه
 (أقول) لكن الذي قدمه في الدرر يفيد كفاية قبول وضع اليد فان من وضع ثيابه بين يدي
 رجل ما كنت كان ايداعا وكذلك وضع الثياب في الحمام وربط الدابة في الخان مع انه ليس فيه
 اثبات اليد بالفعل وقوله وحفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه معناه بدون امكان اثباتها
 فتأمل وعليه فيكون المراد بقبولها اثبات اليد وقت الايداع والطائر والحجر ساعة الايداع
 غير قابل لذلك (قوله لم يضمن) الاول ان يقول لا يضمن لانه اذا وجد بهدوء وضع يده عليه وهلك
 من غير فعل لم يضمن فتدبر ط قال في الجوهر اودع صيدا او دابة فملكته منه لا ضمان عليه
 بالاجماع فان استملكها ان كان مأذونا في التجارة ضمنها بجماع وان كان محجورا عليه ان قبضها
 بأذن وليه ضمن أيضا بجماع وان قبضها بغير اذن وليه لا ضمان عليه عندهم الا في الحال ولا
 بعد الادراك وقال أبو يوسف يضمن في الحال وان اودعه عنده فملكته ضمن بجماع والفرق ان
 الصبي من عادية تضييع الاموال فاذا سلمه مع علمه بهذه العادة فملكته فملكته بالاعلاف فلم يكن له
 تضمينه وليس كذلك القتل لانه ليس من عادة الصبيان فيضمنه ويكون فوته على عاقلة وان
 جنى عليه فيمادون النفس كان ارشاه في مال الصبي انتهى قال العلامة الطبري الرمي أقول
 يستثنى من ايداع الصبي ما اذا اودع صبي محجورا عنه وهو ملك غير ماله الاك تضمين الدافع
 والاخذ كذا في الفوائد الزينية واجمعوا على انه لو استملك مال الغير من غير ان يكون عنده
 ودية ضمن في الحال كذا في العناية لانه محجور عليه في الاقوال دون الاعمال كما ذكر في الخبر
 وسأقي مزيد تفصيل في المسئلة في كتاب الجنائيات قبل القسامة باسطر فراجع ان شئت
 اه (قوله ولو عجز المحجور راضع بهدونه) أي لو بالغافلو فاسر الا ضمان عليه أم لا
 أبو السهم عود وانما لم يضمن في الحال لحق مالكه فان المردع لما سلمه على الحفظ وقبله العبد
 حقيقة أو حكما كالأول كان ذلك بالتمتع على فمكان من قبيل الاقوال والعبد محجور عنه في حق
 سيده فاذا اعتز ظهر الاضمان في حقه اقسام رأيه وهذا اذا لم تكن الودية عدا فلو اودع صبي
 عبدا فقتله الصبي ضمن عاقلة أو اوقته عدا أو ضل الأمان عدا خطا وليس له المطالبة على القتل
 من جانب المولى لان المولى لا يملك القتل فلا يملك التمسك عليه فان اودع العبد عند عبيد
 محجور فقتله خطا كان من قبيل الاعمال وهو غير محجور عنه ولم تكن من الاقوال لان مولى
 العبد لا يملك تفويض قتل المودع فمكان على مولى العبد المودع القاتل ان يدفعه أو يتيديه
 كما هو حكم الخطا وان قتله عدا فقتله بالان بغير واية رضى (قوله وهي امانة) هذا من قبول

وان لم يقبل اختيار (وشروطه
 كون المال قابلا لا ثبات
 اليد عليه) فلو اودع الاثني
 أو الطير في الهوام لم يضمن
 (وكون المودع مكافئ لشرط
 لوجوب الحفظ عليه) ولو
 اودع صبي فاستملكها
 لم يضمن ولو عجز المحجور
 ضمن بهدونه (وهي امانة)
 هذا حكمه مع وجوب
 الحفظ

جعل العام على الخاص وهو جائز كالأمانات لا يجوز عكسه، والوديعة عبارة عن كون الشيء أمانة باستحقاق صاحبها عند غيره قصد إعادته أو الأمانة قد تكون من غير قصد والوديعة خاصة والأمانة عامة والوديعة بالصدق والأمانة أعم فتتضمن إذا ذهبت الربح يشوب أمانة وألفه في غير غيره وتقدم أنه يبرأ عن الضمان في الوديعة إذا عاد إلى الوفاق والأمانة غير هالكة إلا بغير عن الضمان بالوفاق ط ومثله في النهاية والكفاية قال يعقوب باشا وفيه كلام وهو أنه إذا اعتبر في إعادتها القصد وفي الأخرى عدمه كان بينهما تباين لا هجوم وخصوص والاولى أن يقال والأمانة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى لكن يمكن الجواب بأن المراد بقوله والأمانة ما يقع في يده من غير قصد كونه بلا اعتبار قصد إعادته لان عدم القصد مقتضى لزوم التباين بل هي أعم من الوديعة لانها تكون بالقصد فقط والأمانة قد تكون بالقصد وبغيره تدبر ومافي العناية من أنه قد ذكرنا أن الوديعة في الاصطلاح هي التسليم على الحفظ وذلك يكون بالعقد والأمانة أعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد في قبض كلام وهو أن الأمانة مبنية للوديعة بمذاق المعنى لانها أعم منه لان التسليم على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والأمانة عين من الأعيان فيكونان متباينين والاولى أن يقول والوديعة ما تترك عند الأمين كافي هذا القصد إعاد (قوله والاداء عند الطلب) أي الألف مسائل ستأتي منها ما إذا كانت سيرة أو أراد قبل آخر ظاهرا كما في الدر المنثور (قوله واستصحاب قبولها) قال الشافعي وشريعة الإيداع بقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإداء الأمانة لا يكون إلا بعد ما ولان قبول الوديعة من باب الاعانة لانه يحفظها صاحبها وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه اه قال الزبلي وقال عليه السلام على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وحفظها بوجوب إعادة الدارين والحماية توجب الشفاعة فيهما الخ ومن محاسنها اشتغالها على بذل منافع بدنه وماله في اعانة عباد الله واستجابة الأجر والثناء سوى والحاصل انه ينبغي على الإيداع أربعة أشياء كون الوديعة أمانة ووجوب الحفظ على المودع ووجوب الاداء عند الطلب واستصحاب قبولها (قوله فلا تضمن بالهلاك) تفرع على كونها أمانة (قوله الا اذا كانت الوديعة باجر) سياتي ان الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان وبه يفتى وايضا قول المصنف قريبا واشترط الضمان على الأمين باطل به يفتى فكيف يقال مع عدم الشرط انه يضمن وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف فذكر انه لا اثر له فيما عليه الفتوى لكن قال الحليمي الرمي صرح الزبلي في كتاب الاجارة في باب ضمان الاجير الوديعة اذا كانت باجر تكون مضمونة وسيأتي مثله في هذا المرح ومثله في النهاية والكفاية شرح الهداية وكثير من المصنف انتهى ولعله بان الحفظ حينئذ متحقق عليه كما قد صنفنا فادان الاجرة فتخرج الوديعة عن كونها أمانة الى الضمان وفي صدر التمرية اذا سرق من الاجير المشترك والحال انه لم يقصر في الحفظ يضمن عندهما كافي الوديعة التي تكون باجر فان الحفظ متحقق عليه وأبو حنيفة يقول الاجرة في مقابلة العمل دون الحفظ فصارت الوديعة بالاجر اه فاقاد ان الوديعة باجر مضمونة اتفاقا وبلا أجر غير

والاداء عند الطلب
و استصحاب قبولها (فلا
تضمن بالهلاك) الا اذا
كانت الوديعة باجر اشياء

مضمونة اتفاقا واما الاجير المشترك فيضمن عندهما لان الاجرة في مقابلة العمل والحفظ ولا يضمن عنده لانها في مقابلة العمل فقط فحصل الفرق بين المودع باجر والاجير المشترك قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ فصار بخلاف الاجير المشترك فانه مستأجر على العمل اه يؤيده ما سمعت وما قد منا والحاصل ان الاجير المشترك من يعمل لغيره على غير مؤقت ولا مخصوص كالخادم والحارس فهو مستأجر لحفظ المكان الذي فيه المتاع فلم يكن مودعا بخلاف المودع باجر فانه يقال له احفظ هذه الوديعة ولك من الاجر كذا فينبطق عليه اسم المودع وهو تسلط الغير على حفظ ماله فتأمل (قوله معزى بالزبلي) ذكره في ضمان الاجير وعلى الضمان بان الحفظ واجب عليه مقصودا يدل اه (قوله سواء أمكن التصر عنه أم لا) وليس منه التباين كما لو قال وضعت عندي فتسببت وقت بل يكون مفترقا بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا أدري كيف ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شي فان القول قول له مع عبثه ولا يضمن لانه أمين اه سوى بتصريف ط قال مؤيد زاده اذا قال ذهبت يقبل قوله مع عبثه واقعات (قوله الحديث الدار فطني) قال في المنع وانما كانت الوديعة أمانة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يمسس على المستعير غير ما غل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان والغلول والغلول الخيانة الا ان الغلول في المقام خاصة والغلول عام وهذا الحديث مستند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه لمخاض ولان شرعيتها لحاجة الناس اليه اولوضه المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك تعطيل المصالح (قوله واشترط الضمان الخ) ولوضه نسلها صاحب أبو السعود (قوله كالحامي) أي معلم الحمام الذي يأخذ الاجرة في مقابلة انتفاع الداخل بالحمام أمان جرى العرف بأنه يأخذ في مقابلة حفظه شياء وهو المسمى بالناظر في زمانه وهو الذي يراه السارح الشاوي فانه يضمن لانه وديعة باجرة كما تقدم لكن الفتوى على عدمه وباتى قاعه (قوله والظاني) أي فانه لا تقع له غير الحفظ فينبغي أن يكون من قبيل الحافظ بالاجر الا ان يقال قد يشهد الخائن لدفع الحر والبرد ومنع الدابة عن الهروب فلم يكن مستأجر الحفظ تأمل (قوله باطل به يفتى) قال مؤيد زاده في أنواع الضمانات استأجر رجلا لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شيء قبل يضمن عندهما لوضاع من خارج الخيرة لانه أجير مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتى ولوضاع من داخلها بان تغيب المهر فلا يضمن الحارس في الاصح وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو حنيفة وعمرانه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع القسوين وفي البرازية تغيب حانوت رجل وأخذ من متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى لان الامتعة محرمة بأوامر صاحبها والحارس يحرم من الابواب وعلى قول أبي حنيفة لا يضمن مطلقا وان كان المال في يده لانه أجير اه وفي المثنية دفع الثوب الى الحامي يحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان محل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط بازاء الانتفاع به الحفظ فحينئذ على الخلاف واذا دفع الى من يحفظ باجر كالثيابي فعلى الاختلاف خلاصة وصدر التمرية (قوله حفظها بنفسه) قال في المنع وذلك بالحرم زوايا له اما الحر فقدره ومنزله وحانوته سواء كان ملكا أو اجارة أو عارية قال الرمي أقول لا يخفى ان القسط الحرف مشعر باشتراط كونه حاميها حتى لو لم يكن كذلك

معزى بالزبلي (مطلقا)
سواء أمكن التصر عنه أم لا
قلت ههنا شي أم لا الحديث
الدار فطني ليس على
المستودع غير المغل ضمان
(واشترط الضمان على
الأمين) كالحامي والحاني
(باطل به يفتى) خلاصة
وصدر التمرية (وللمودع
حفظها بنفسه)

يحيى به في الوضع فيه تضيقه ايضاً ذلك كماله ان اتي ايسر لها حيطان ولا يبيوتها ابواب
وقد قلت من خياطة في دارهم هذه الصفة خرجت منها هي وزوجها الى اهرس جارتهم
فسرقت ابواب الناس منها فاقبضت بالضممان والحالة هذه لان مثل ذلك بعد تضيقه اقامت
وفي الانقروى من الوديعه سوق قام من حافونه الى الصلاة وفي حافونه ودائع فضاع عن منها
لا ضمان عليه لانه غير مضيق لما في حافونه لان جدير انه يحفظونه الا ان يكون هـ اذا ايداعوا
الجيران في مال ليس للمودع ان يودع لكن هذا مودع لم يضيق واقعات في الوديعه قوله ليس
للمودع ان يودع الخ ذكر الصدر والشهيد ما يدل على الضمان فتأمل عند الفتوى فصول
من الثالث والثلاثين وفي البرازية قام من حافونه الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت
لا ضمان وان اجلس على باب ابنه صغيرا فاضاع ان كان الصبي به قل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا
يضمن هـ وقال قبيله والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك الحافون مفتوحاً وعلق الشبك
على باب ونام في التماريس بتضييع وفي الليل اضاءه وفي خوارزم لا يبعد اضاءه في اليوم
والليلة (أقول) الذي يظهر في مسئلة الحافون عدم الضمان سواء اجلس صبيلاً أو لا حيث جرى
عرف أهل السوق لانه غير مودع قد ابل تر كهافي حرزها مع ماله فقهها بما يحفظ به ماله
وهذا نقل في جامع الفصولين به دما تقدم راجعاً الى فتاوى القاضي ظهير الدين انه يبرأ على
كل حال لانه ترك كهافي الحرز لم يضيق هـ والحاصل انه يجب حرز كل شيء في حرز من له بخلاف
الحرز في السرقة فان كل ما كان حرزاً للنوع فهو حرزاً لسانه انواع فيه قطع بسرقة أو زور
اصطبل أما هنا فان حرز كل شيء بحسبه في البرازية لو قال وضعت ما بين يدي رقت ونسيتها
فضاعت يضمن ولو قال وضعت ما بين يدي في دار والمستهة بها لهما ان يحفظ في عرفة الدار
كسرقة القديري يضمن ولو كانت عمارة عرسه بها ضمانه لا يضمن هـ وسبق في تمامه ان شاء الله
تعالى (قوله وعياله) بالأكسر جمع عيل بفتح تشديد وهو من يقوته امكن المراد هنا في تفسير
من في عياله ان يضمن معه سواء كان في نفقة أو لم يكن والعبرة في هذا المصداق كذا في حق
الزوجة والولد الصغير والعبد المكن يشترط في الولد الصغير ان يقدّر على الحفظ فعلى هذا
التفسير ينبغي ان لا يضمن بالدفع الى اجنبي يضمن معه ذكره حفيد السعد في حوائج صدر
الشريعة ويؤيده ما في الولد الجنبه رجل ابر بيتان من داره انما اودع الوديعه الى هـ اذا
المستاجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن لانه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله
وان لم يكن لكل منهما غلق على حدة وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير حشمة لا يضمن
لانه بمنزلة من في عياله هـ وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع مفتاحه الى غيره فارجع
الى بيته لم يجد الوديعه لا يضمن ويدفع المفتاح الى غيره لم يجد البيت في يد غيره هـ ط (قوله
أو كذا) تفهيم ان يضمن معه في عياله (قوله فلو دفعها) تفهيم على قوله أو كذا وقته به
كانت مودعة بالخ (قوله المميز) بشرط ان يكون قادراً على الحفظ بصر (قوله ولا يضمن
معهما) لانها في الحكم كأنه في مكان زوجها (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لودعها
الى ولده الصغير أو زوجته وهما في محله والزوج يسكن في محله أخرى لا يضمن ولو كان لا يسكن
المحله ولا ينفق عياله امكن يشترط في الصغير ان يكون قادراً على الحفظ فان الزوجة أي والولد

وعياله (قوله) (وهو من
يسكن معه سقينة أو حكا
لا من يمونه) فلو دفعه الولد
المميز أو زوجته ولا يضمن
معهما ولا ينفق عياله
يضمن خلاصة وكذا لو
دفعها الزوج لان العبرة
للمساكنة لا بالنفقة

الصغير وان كان في مكان آخر الا انه ما في الحكم كأنه في مكان الزوج والاب هـ قال
الرحلي وقد زاد صاحب المجتبى العبد الذي لم يكن في منزله وكل ذلك يرجع الى قولهم يحفظها بما
يحفظ به ماله فتنبه لذلك هـ (قوله وقيل يعبران معاً) أقول وعليه فيدخل عبده وأخته
واجيره الخاص كالشاهرة بشرط ان يكون طعامة وكونه عليه دون الاجير بالمأوأة وولده
الكبير ان كان في عياله كما ذكره بعضهم فتأمل (قوله عيني) نصه وتعتبر المساكنة وحدها
دون النفقة حتى ان المرأة لودعته الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في مال لان العبرة
في هذا الباب بالمساكنة دون النفقة وقيل تعتبر المساكنة مع النفقة هـ (قوله يضمن) أي
يدفعها له وكذا لو ترك في بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاعت ضمن بصر عن
الخلاصة قال ط فلا يضمن في صورته ما اذا علم أماته وماذا لم يعلم حاله أصلاً (قوله الدفع
لمن في عياله) الضمير في عياله الأخير يصرح ان يرجع للعيال الاول وبه صرح الشربلاني ويصح ان
يرجع للمودع وبه صرح المقدسي وفيه لا يشترط في الابوين كونهم في عياله وبه ينفق ولو اودع
غير عياله وأجاز المال كخرج من البين ولو وضع في حرز غيره بلا اشتراك يضمن لان الوضع
في الحرز وضع في يد من في يده الحرز فيكون كأنه تسليم اليه زباني أي فيكون ودعه وليس
للمودع ان يودع رملي وفي سكوتهم عن الدفع اعيال المودع يكسر المال اشارة الى انه لا يملك
ونقل الله لامة أبو السعد احتج لا فاقا قال والرد الى عيال المالك كالدال المالك فلا يكون
ايداعاً بخلاف الغاصب اذا رد الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ وفي الخلاصة اذا رد الوديعه
الى من اودع أو الى من في عياله فضاعت لا يضمن في رواية القديري يضمن بخلاف
أعاريه قال في البحر والفتوى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة للعقل أما اذا أخذت انتفق
الى نفسه أو ودفع يضمن هـ فعلى ما ذكرنا ان ابنه ساقى عياله ولم يكن منهم ما يلزمها الا يضمن
انها دفعتهما لابنهما المذكور ويستل المودع اليه ماذا صنع ويجوز ان كانه نفس المودع ويجوز
الحكم الشرعي فيه لما في فتاوى مؤيد زاده وصور المال ائيل عن الفصولين انفقها من في عيال
المودع ضمن المتأخر صغيراً أو كبيراً الا اودع هـ المودع اذا قال دفعته الوديعه الى ابني
وانكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعه في تركه الابن خاتمة وفي
فتاوى قاضي خان عشرة اشياء اذا ملكها انسان ايسر له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده
ارتفع لا يملك ان يرهن والمودع لا يملك الايداع والوكيل بالبيع لا يملك ان يملك غيره
ومستاجر الدابة أو الثوب لا يؤجر غيره والمستعير لا يبيع ما يملكه بالمستعمل والمزارع لا يدفع
لارض من ارضه الى غيره والضاير لا يضارب والمستهق لا يملك الا بضاع والمودع
لا يملك الايداع هـ ولم يذكر العاشر في البحر وذكره النجاشي الرمي فقال العاشر المساق لا يساقى
غيره بغير اذن كذا في السراجية وشرح الوهبانية هـ وفي الخلاصة والوديعه لا تودع ولا تعار
ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيأ منها ضمن والمستاجر يؤجر ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن
وفي الخي ان لا يرهن كما هو الصحيح من عبارة الخلاصة ويأتي بيانها في العارية موضعا وفي
التجريد وليس للمرتحن ان يصرف بشيء في الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يؤجر ولا يبيع ولا
يأبس ولا يستخدم فان فعل كان متهماً ولا يبطل الرهن انتهى (قوله بان كان له عيال غيره) أي

وقيل يعتبر ان معاين
(وشروط كونه) أي من
في عياله (أمينا) فلو علم
خيانته ضمن خلاصة
(و) جاز ان في عياله الدفع
لمن في عياله ولو نهبه من
الدفع الى بعض من في عياله
فدفع ان وجد بذاته
بان كان له عيال غيره ابنه

غير البهيم الذي نهى عنه ضمن يدفعه الى المتي منه وان لم يذكر له الا ذلك البعض لا يضمن
 يدفعه اليه (قوله والا) يعني مع كون المدفوع اليه اميناً لان شرط جواز الدفع كالمس (قوله
 وان حفظها بغيرهم ضمن) اي لان صاحب الميراث بغيره والايدي تختلف بالامانة ولان
 الشيء لا يضمن مثله كالمضارب لا يضارب ابوالسود قال لرمي انما يضمن اذا كان بغير اذن
 صاحبه اه (فرع) لو قال ادفعه الي من شئت يومها الى دفعه الي امين فضاغت قيل
 يضمن وقبل لا يضمن تارة ثانية (فرع) آخره ضررها الوفاة فندفعت لوديعة الى جارتها
 فهلكت عند الحارة قال البلخي ان لم يذكر بغيرهم عند الوفاة اضمن يكون في عياله
 لا تضمن كالموقع المحرق في مال المودع فدفعه الى اجنبي خاتبة (قوله ومن محمد) رحمه الله
 انه الى ان المودع اذا دفع الوديعة الى وكيله وايقض في عياله او دفع الى امين من امانته من يثق به
 في ماله وليس في عياله لا يضمن لانه حفظه مثل ما يحفظ ماله وجهه له مثله فلا يجب عليه اكثر من
 ذلك ذكر في النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزا الى اقرتاني وهو الى الخلو في غير قال
 وعلى هذا لم يشترط في الحقة في حفظ الوديعة العيال فقال ويلزم المودع حفظه في الوديعة
 على الوجه الذي يحفظ ماله في كونه اميناً حتى ذكر ان له ان يحفظ بشريك العنان والمقاومة
 وجهه المأذون له الذي في يده ماله وجهه اميناً ان العيال ايقض بشرط في حفظ الوديعة اه
 وساقى ذكره ط (قوله كوكيله) اي بالكاف لان امينه كذلك وان لم يكن في عياله وعليه
 الفتوى كما علمت به صرح في الذخيرة وفي التارخانية ولو قال ادفعه الي من شئت يومها الى
 فدفعه الي امير فضاغت قيل يضمن وقبل لا يضمن (قوله واعقده ابن الكمال) حيث قال وله
 حفظها بنفسه وامينه لم يفل وعياله لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعدم تحققه
 لاحاجة الى كونه عياله قال في الذخيرة لو دفعه الي امين من امانته ليس في عياله يجوز وعليه
 الفتوى اه (قوله واقره المصنف) ونقله في البحر وقال قبله وظاهر المتن ان كون الغير
 في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والابوان كالا جنبي حتى يشترط كون مافي عياله لكن
 قد علمت ما قدمناه قريبا عن المقدسي من ان المقتضى به عدم اشتراط كون مافي عياله فلا تنه
 (قوله الا اذا خاف المحرق او الغرق) المحرق بالسكون من النار او بالضرر يكمن من دق القصار وقد
 روي فيه السكون مغرب وفي المصباح المحرق بقتلهم من احراق النار اه والغرق
 بقتلهم من غرق في الماء وغيره يقي مكي ومثل خوف الغرق والمحرق خوف الاوصاف
 وفي الخلاصة فان دفع الضرر وبيان احتراق بيت المودع فدفعها الى جاره وكذا فيما يشبه هذا اه
 اتقاني اي فانه لا يضمن ط (قوله وكان غالباً محيطاً) لاحاجة اليه لان فرض المسئلة انه خاف
 المحرق او الغرق وهو انما يكون عند كونه غالباً محيطاً الا ان يراى بالغالب الكثير وحينئذ فلا
 منافاة والمراد ان ذلك في بيت المودع قال الحوى لا بد ان يكون غالباً محيطاً بمنزل المودع وفي
 القه تاني الا اذا خاف المحرق اي سرقا محيطاً بجميع محله انتهى (قوله فلا يغرب محيطاً ضمن)
 اذا خوف منتف عند عدم القلبة والاحاطة فتأمل قاله الرمي قال في الخلاصة اذا لم
 يكن محيطاً بضمن بالدفع الى الاجنبي اه (قوله فسامها الى جاره) الظاهر من ادالب الكلام
 انه لا يجب ان يدفعها الى جاره حتى لو تركها في داره لم يضمن ويصير افاده سري الدين

ولالا وان حفظها بغيرهم
 ضمن وعن محمد ان
 حفظها بغيرهم حفظ ماله
 كوكيله وماذونه وشريكه
 معاوضة وعنا نأجز عليه
 الفتوى ابن ذلك واعقده
 ابن الكمال وغيره واقره
 المصنف (الا اذا خاف
 المحرق او الغرق كان غالباً
 محيطاً فلا يغرب محيطاً ضمن
 راسها الى جاره او الى
 فله آخر)

عن المجنبي الكن في الهندية عن اقرتاني انه يضمن ط وفي التارخانية عن الثقة وسئل
 عبد الوبري عن مودع احترق بيته ولم ينقل الوديعة الى مكان آخر ان مع تمكنه منه فتركها حتى
 احترقت ضمن اه ومثله في الحواوي وجامع الفتاوى ومثله مالوتزكها حتى اكاه العت
 خلافاً لما في النظم قال في الحواوي ويعرف من هذا كسب من الواقعات وفي نورالدين
 ذكر محمد في سرق وقع في دار المودع فدفعها الى اجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يدفعها
 ضمن كالمودعها الى امرائه ثم طاقها او مضت مدتها فلو لم يستردها ضمن اذ يجب عليه الاداء
 ولان الابداع بعد غير لازم فكان له ثابته حكم ابتداء وقال قاضي خان لا يضمن اذا المودع انما
 ضمن بالدفع وحين دفع كان غيره ضمن عليه فلا يضمن عليه (يقول الحقير) هذا الدليل على
 اذ لا يضمن حكم ابتداء فلو دفع الوديعة الى اجنبي ابتداء ضمن فكذا اذا لم يدفعها في كتاب
 المستاتين خصوصاً في مثل المحرق فان الثابت بالضرورة ينقد بغيره فلهذا ردوا
 المحرق ارتفعت الضرورة فم يضمن من الاجنبي فكانه اودعها اليه ابتداء قاله صاحب ابان
 يضمن في كتاب المستاتين كما ذكره صاحب المحيط ط واقعه تعالى أعلم وفي عدة الفتاوى لا يضمن
 يدفعها الى جاره لضرورة كمر بق قال أبو جعفر في فتاويه هذا لو لم يجز بد من الدفع الى اجنبي اما
 لو امكنه الدفع الى من في عياله ضمن يدفعها الى اجنبي قال الاطام خواهر زاده هذا لو اساط
 المحرق بالمغزل والاضمن يدفعها الى اجنبي اه وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى
 تارة ثانية في الفصل الثاني من الوديعة (قوله الا اذا امكنه الخ) اي وقت المحرق والغرق
 (قوله او اقامها) اي او التي الوديعة في السقينة فوكت في البحر يضمن لانها قد تلفت بهله
 واركان ذلك بالتدريج لانه منسوب اليه فهو كفعله والظاهر ان قسمة السقينة باق
 من التنازع لوجود في الاصول قال الزيلعي هذا اذا لم يكن له ان يدفعها الى من هو في عياله
 وان امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعينه فدفعها الى الاجنبي يضمن لانه لا ضرورة فيه وكذا
 لو اقامها في سقينة اخرى وملك قبل ان تفسد فربما بان وقعت في البحر ابتداء وبالتدريج
 يضمن لان الانلاف حصل بهله اه (قوله صدق) اي يمينه كما هو الظاهر ابوالسود
 (قوله اي بدار المودع) كان هذا من قبيل الاحتياط واصله اي المحرق او الغرق وقوله بدار
 المودع راجع الى المحرق وهذا من الثاني او سقينة راجع الى الغرق دلالة كل مذكور
 على ما حذف بازائه وهذا على منجها الشارح في شرحه واما على ما بينا من أصل عبارة
 الزيلعي فالامر ظاهر واما جوهرا فاني على انه يصدق ان علم دفعه لها بعد خوف المحرق او
 الغرق بالبيئة وهو الذي ذكره الشارح بعد قوله والا يعلم الخ وحاصله ان صاحب المتي ذكر انه
 لا يصدق مدعي الدفع للمرق او الغرق بالبيئة والشارح صرف كلامه وقال ان علم ذلك بالبيئة
 على وقوعه في داره وفدا كما اغنى عن البيئة عن الدفع للخوف على نفس الوديعة وان لم تقم البيئة
 على وقوع المحرق والغرق في داره وفدا كما لا بد من البيئة على الدفع لخوف ذلك على نفس
 الوديعة ثم ان الغرق كما يخشى منه على نفس السقينة قد يخشى منه على نفس الدار
 كانت البيوت متصلة بطرف البحر أو النهر أو مجرى السيل ومثل خوف المحرق والغرق لو خاف
 فسادها بغير برأسه فقه من كثرة الامطار وعند وقوع النصب في داره ودفعها الى جاره عند وقوعهم

الا اذا امكنه دفعها الى
 عياله او اقامها فوكت في
 البحر ابتداء او بالتدريج
 ضمن زيلعي (فان ادعاه)
 اي المدفع لجاره او لغيره
 (صدق ان علم وقوعه) اي
 المحرق (بيئته) اي بدار
 المودع (والا) يعلم وقوع
 المحرق في داره (لا يصدق
 الا ببيئة)

سلامة اعنده (قوله) فصل بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق وبقائه التوفيق وقد ذكره ايضا صاحب الذخيرة عن المنتقى قال المصنف فان ادعى المودع التسليم الى جاره او الى فلان آخر صدق ان لم يردعه به بينة اى بينة المودع والا لا اى وان لم يردعه لم لا يصدق وفي الهداية وشرح الكتب لا يردعه بل يردعه على ذلك لا بينة لان تسليم المودع الى غيره يوجب الضمان ودعوى الضرورة دعوى مستطاة فلا تقبل لا الا بينة كما اذا اتفقوا في الصرف في حاجته باذن صاحبه وفي الخلاصة انه اذا علم انه وقع الخرق في بيته قبل قوله والا فلا ويمكن حل كلام الهداية على ما ذكره المودع وقوع الخرق في بيته وبه يحصل التوفيق والذي اوجه لذلك حل كلام صاحب الهداية والزباني قوله لا يصدق على ذلك اى على تسليم المودعة ولو لم لا يصدق على ذلك اى على وقوع الخرق او الفرق بدلية ل قوله ما بدعوى الضرورة الخ فان الضرورة تنامي في الخرق والفرق لافي التسليم لا تحدث مع عبارة الخلاصة تأمل (قوله) فلو علم اليه لم يضمن لان مؤنة الرد على المالك دعوى وانما الضمان بمنع التولية بينه وبين المودعة بعد الطلب املوا كافة جاهها وردها اليه فاستنع عن ذلك لم يضمن لانه لا يلزمه دعوى التولية لولا كان طالب المودع يكسر الدال لهما اليه فامتنع المودع من ذلك لم يضمن هكذا صرح بعبارة ابن ملك المنقول عنه واما ما وقع في نسخة الشيخ ابي الطيب انه نحو يف والصفة اتى كتب عليا فلو جاهها اليه اى لو حل المودع المودعة الى ربه ايه في لو طالب استرددها من المودع فجاهها اليه لم يضمن لان جاهها اليه يخرجها عن المنع وفي الله تعالى لو استرددها فقال لم اقدر اضر هذه الساعة فتم كراهها لم يضمن لانه باترك صار مودعا ابتداء له وعزاه الى المحيط وفي الجرد ان تركه ساعن رضا وذهب لا يضمن وان كان من غير رضا يضمن كذا في الخلاصة ولو قال له بد طلبه اطالبه اثم ادعى ضياعها فان قال ضاعت به رد الاقرار فلا ضمان والا يضمن (قوله) ولو كذا كوكيله بخلاف رسوله دعوى في الجنبين بين الوكيل والرسول وقال اذ اذناه واعنه لا يضمن وفي الله حادثة ذكر الضمان في المنع من الرد فلما سئل عن خلاف فيه ما وافقه المصنف على ما ذكره يدل على اعتقاده وقد نقله الله تعالى عن المضرات وفي الخلاصة المالك اذا طالب المودعة فقال المودع لا يمكنني ان اضر الساعة فتم كراهها وذهب ان تركه اضر رضاها لم يضمن لانه المذهب نقد انشاء المودعة وان كان عن غير رضا يضمن ولو كان لدى طالب المودعة وكيل المالك يضمن لانه ليس انشاء المودعة بخلاف المالك انتهى وهذا صريح في انه يضمن به اتم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وهو خلاف ما تقدم في كتاب الوكالة في باب الوكالة بالخصوص ونصه قال افي وكيل بقض المودعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور الخ وكتب يمدى الوالد رحمه الله تعالى ان مقابل المشهور ما عن ابي يوسف ومحمد انه يؤمر بالدفع فاهل ما هنا على هذه الرواية وفي مجموعة مؤيد زاده ولو قال انه وكيل بقض المودعة فصدقه المودع لم يؤمر بتسليم المودعة اليه لانه ما ورد بالخط فقط ثم قال قد جاء رسولان فدفعتهما اليه وكذبه المالك ضمنها ولا يرجع عما ضمن على الرسول ان صدقه في كونه ولو لم يشترط عليه الرجوع وان كذبه ودفع اليه اولى بصدقه ولم يكذب يرجع على الرسول وكذلك ان صدقه وشترط عليه

فصل بين كلامي الخلاصة
والهداية التوفيق وبقائه
التوفيق (ولو منعها الوديعه
طالبه بطلبه) لرودينه
فلولهاه اليه لم يفقه ابن
ملائ (بنفسه) ولو حكما
كوكيله بخلاف رسوله

الرجوع كفى الو - بمن قال ردودفه الى رسول المودع فانه كذا المودع الرسالة ضمن اه وفي
فصول الامم ادى معزي الى الظهيرة ور - ول المودع اذا طاب الوديعه - فقال لا ادفع الا الذي
جاءهم ما ولم يدفع الى الرسول - في ذلك ضمن - وذكري فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة
واجاب عنه المنجم الدين انه يضمن وفيه نظر بداي - ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل
بقبض الوديعه - فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعه - الى -ه - ولكن لقاتل ان يفريق بين
الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على اسان المرسل ولا كذلك الوكيل - الا ترى انه لو عزل
الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه
اه مخ - قال محشي الرمي في حاشية البصر ظاهر ما في النصول انه لا يضمن في - مسئلة الوكيل
كما هو مذكور عن التجنيس فهو مخالف للخلاصة كما هو ظاهر ويترامى الى التوفيق بين القوانين
بان يجعل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعه عند المودع بعد منعه ايدفعه
في وقت آخر وما في فتاوى القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ان يودى الى المودع
بنفسه ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا الذي جاءهم وفي الخلاصة ما هو صريح في ان الوكيل
لو تركه او ذهب عن رضائه بقول المودع لا يمكن في ان احضرها الساعة اى وادفعها لغيره
هذه الساعة فاذا غارقه فله انشاء الايداع ليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا الذي جاءهم
فانه اسبقه لا لايداع الاول لا انشاء ايداع فقامل ولم ار من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى
هو الموفق انتهى - فالاصل انه اذا منعه عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله عن
البصر عن الخلاصة - واما اذا منعه عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة
والوجه والناتر خاتمة والحاوي الزاهدي والمضمرات انه يضمن واختاره المصنف في منعه
وتبعه الشارح هنا وفي شرحه على الماتنق فتعين المصنف الى ما عليه الاكثر خصوصاً والمضمرات
شرح القدرى والشروح مقدمة في مسئلة تمنع المودع الوديعه من الوكيل ظاهراً لم يقل له
لم ادفعها الا الى الذي جاءهم احتج به - كون اسبقه لا لايداع الاول لان قول الشارح كوكيله
يقضي المنع ظاهراً به يظهر ان ما ذكره في القصول انه حادثة من الفرق المقتضى - بين الوكيل
والرسول مبني على خلاف ظاهر الرواية كما نبه عليه في فور العين ثم اعلم ان كلام الناصر خاتمة
يفيد تفصيلاً في - مسئلة الوكيل - وذلك ان المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان
توكيله ثابتاً بالهاتمة او بالهاتمة اما اذا كان بتصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لو كذبه بالاولى
وانظر هل يجري على هذا التفصيل في - مسئلة الرسول ايضاً ومقتضى ما ذكره في المقالة
الاثنية عن الخاتمة من قوله في خارج بل وبين تلك العلامة فلم يردقه المودع حتى هلكت
لوديعه - فانه ان كان له لودعه يضمن فيضاف - مسئلة الوكيل الا ان يقال ان قوله فلم يردقه
ليس قيداً احترازياً فلامه هو له وهذا ان - حمل على انه رسول وكذا ان - حمل على انه
وكيل فيضاف ما ذكرنا من التفصيل - ثم قال في البحر وينبغي ان يكون محل هذا التفصيل
اى في اصل المسئلة - فاما اذا ترك عن رضا وذهب لا يضمن وفيما اذا كان عن غير رضا يضمن
ما اذا كان المودع يملكه وكان كاذباً بقوله - اما اذا كان صادقا لا يضمن مطلقاً لما قلنا انتهى
قال سيدي الوالدرج - الله تعالى فيه نظر ما في التجنيس انه لو طام او كذبه او رسوله فبيدهما

لا يضمن فتأمل وانظر الى ما ذكره بعد من قوله ولو به لامة منه يخرج بانه اعلم منه ابو صلهما
الى الاصل بنفسه كذبه اياه وفرع الظلصة فيه المنع للجزع عن التام والذهب
عن رضا الى وقت آخر وفيه انشاء ايداع بخلاف الاول حتى لو كذبه في الفرع الذي تنفع فيه
مع ذلك والمثلة بحاله الا يضمن فتأمل (قوله ولو به لامة منه) لا مكمل انما ان غير الرول لم يضمن
الامة الا ان يبرهن ان له كافي الظلصة وغيرها قال في الخاتمة رجل اودع عنده ان
وديعة وقال في السر من اخبرك به لامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة لخارج رجل وبين ذلك
الامة لم يصدق المودع - حتى هلك الوديعة قال ابو القاسم لا ضمان على المودع اهـ وفي
حاشية جامع الفوائد ابراهيم الرمي وهل يصح هذا التوكيد ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح
لكون التوكيد مجهولا ولا يضمن بالدفع قال الرازي في حاربه راضية تفصيل لو كانا قد
ذلك لا تنافي بكمال لا يمكن لاحد من الناس استماع كلامهما فالدفع ان جاء اليه بذلك الامة
وأما استماع ذلك من اجني فتادرون كانا قد استمعنا ذلك فكان فيه اهـ ومن الناس من يفهم
اتفاقهما - اهـ في ذلك أو يمكن في لامة استماع اتفاقهما - اهـ في ذلك خفية وهو الاثر بانه
قالو كلة باطله والدفع مضمون اهـ - فاما ان قال في ذلك - كذا ما يقع ان المسائل بعد
اتفاقهم مع المودع على ذلك يثبت رجلا بذلك الامة فيهمه آخر فيبقى الاول ويخبر المودع
بذلك الامة وقد يقال ان هذا لا ينافي صحة التوكيد بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق
المالك مع المودع والظاهر ان المسائل اذا قال لم اذكر الامة لهذا الرجل الذي جامل وانما
ذكرتها لغيره ان يكون القول له لانه منكر فيضمن المودع فتأمل والله تعالى اعلم فادعه سيدي
الوالد رحمه الله تعالى (قوله على الظاهر) أي ظاهر المذهب وهو راجع الى التوكيد والرول
وقال الثاني يضمن كافي الهتدية وقد اختلفت الفتاوى في هذا وقد علمت المعتمد (قوله ضمن)
ان ضاعت او جرد التعدي عنه لانه صار غامضا وهذا لانه اطالب لم يكن راضيا بما كرهه
فيضمن اجب عنه داماد قال في البحر ولو قال له بعد طلبه اطالب اغدا ثم ادعى ضياعها فان
قال ضاعت بعد الاقرار لضمان والضمن انتمى قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله بعد
الاقرار أي الاقرار ضعت في قوله اطالب اغدا وقوله بعد الاقرار ظرف لاضاعت لا لقال وفي جامع
الفوائد اطالب ابراهيم فقال اطالب اغدا فقال في الفتاوى فلو قال تلفت قبل قولى اطالب اغدا
ضمن لوقال بعده لانه تناقض في الاول لا الثاني قال رحمه الله فادفعها الى قتي هذا فاطلب اغدا
غدا يضمن اهـ أي لانه كانه وكل قننه بضرورة المودع والوصى كبل لا يملك ابتداء ايداع
في قوله غدا انتمى والمسئلة في الخاتمة ايضا (قوله بان كان عاجزا) أي مجرزا حسيبا كان
لا يستطيع الوصول الى محل الوديعة أو معنويا وهو ما أشار اليه بقوله أو خاف على نفسه أي
من ظالم أن يقتله أو دائن ان يجهل به وهو غير قادر على الوفاء أو كانت امرأة وخافت من فاسق
أو خاف على ماله بان كان مدفونا معهما فاذا ظهر اغتصبه منه غاصب فامتنع عن التسليم لذلك
لا يضمن لانه لم يكن ظالما (قوله أو خاف على نفسه أو ماله) في المحيط لوطلم ايام الفتنة فقال
لم اقدر على اهـ هذه الامة له ما أو اضيق الوقت فاغاروا على تلك الناحية فقال اغدا يبرعها
لم يضمن والقول له اهـ (قوله كطاب الظالم) أي وديعته لم يظلم فانه معهما لا يكون ظالما حتى

ولو به لامة منه على
الظاهر (قوله على تسليمها
ضمن والا) بان كان عاجزا
أو خاف على نفسه أو ماله
بان كان مدفونا معهما
ذلك (لا) يضمن كطاب
الظالم

لوضاعت لا يكون ضامنا كمنعه منه وديعة عبيده فانه به لا يكون ظالما لان المراد ليس له قبض
وديعة عبيده ما دونها كالأورح ورواها لم يضر ويظهر انه من كسبه لاحتمال انه مال الغني فماذا
ظهر انه لا يجب له بالينة في هذا خلاصة ط وانما كان المراد بالظالم هذا المسائل لان
الكلام في طلبه هو غايته - فمقرر عليه أعني قوله فلو كانت الوديعة سبية الخ بدل عليه قول
المصنف في المنع لما فيه من الاعانة على الظلم (قوله فلو كانت) تفريع على عدم الضمان بالمنع
عند طالب الظالم وحاصله انه لا يضمن بطالب صاحب الوديعة حيث كان ظالما بان كانت
الوديعة سيفافطابه ليقبل به رجلا مظلوما غير حق ولو معاهدا أو امرأه أو صبي أو فلانة
لا يضمن لكون الطالب ظالما به مثل السيد كل مؤذني يظهر (قوله ليضرب به رجلا) أي
مظلوما ولو معاهدا أو امرأه أو صبي ط (قوله الى أن يـ) الخ) ولو شئت فيما ذكر لا يرد
بمنعه ظالم المسائل بضره بل لا كذا يفا من مفهومة ط (قوله كذا لو اودعت) أي بالكاف
ايضاح انه مثال غير محصور فله كل ما كان في معناه فيما يظهر قال في الاشياء لا يجوز للمودع
المنع به - والطالب الا في مسائل لو كان سبيضا ليضرب به ظالما ولو كان كذا بغيره اقرار بحال الغير
أو قبض اهـ (قوله أي موت المودع) يفتح الدال مجهولا أما يتجهل المسائل فلا ضمان والقول
للمودع يضمنه بلا شبهة قال اخوان في وهل من ذلك الراد في الرهن على قدر الدين اهـ (أقول)
الظاهر انه منه أقولهم ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فاذا مات مجهولا يضمن ما زاد وقد
أقبت به رمي لظننا قال ط من الوديعة الراد من الرهن على مقدار الدين فيضمن بالمولد
عن مجهول وتكون الوديعة ونحوها كدين الصفة فيصا صريح الغرماء لان اليد الجهرولة
عند الموت تملك لبيد ذلك ولانه لسانات ولم يـ بين صاري للجهيل مستملا كذا اهـ اهـ قال في مجمع
الاستاوى المودع أو المضارب أو المـ - تعبر أو المستبضع وكل من كان المال يـ - لده امانة ادمات
قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون دينا عليه في تركته لانه صار مـ - مـ - كذا لوديعة
بالجهيل ومعنى موته مجهول لان لا بين حال الامانة كافي الاشياء وقد سئل الشيخ عن رجل نجيم عا
قال المريض عندي ورقة في الحاموت لانه ان ضمن ادرهم لا أعرف قدرها فقلت ولم يرد فاجاب
بانه من الجهيل اقوله في البدائع هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها اهـ قال
الحوى وفيه تامل قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وليتظروا وجه التامل وفي فور العين لو
مات المودع مجهولا يضمن يعني لو مات ولم يـ بين حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث والمودع به لم اهـ
يعرف فبان لم يضمن فلو قال الوارث انا علمتها وأنكر الطالب لو فسر هان كانت كذا وكذا وقد
هلك صدق كونه عبيده وفي الذخيرة قال رحمه الله مات المودع مجهولا وقالت ورثته
كانت قائمة يوم موت المودع ومعرفة ثم هلكت بعده موته صدق ربه اهو الصحيح اذا الوديعة
صارت دينا في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته أو نافذ
في حياته لا يصدقون بلاينة لموته مجهولا فيقرر الضمان في التركة ولو برهنوا ان المودع قال
في حياته ردها يقبل اذا اثبات ببينة كالاثبات ببيان اهـ (قوله الا اذا علم) بالينة لا الضاعل
وضميره للمودع بافتح الذي مات مجهولا واذا قال الوارث ردها في حياته أو تلفت في حياته لم
يصدق بلاينة ولو برهن ان المودع قال في حياته ردها يقبل قال الحوى في شرحه وقد

(فلو كانت الوديعة سبية
أراد صاحبه ان يأخذ
ليضرب به رجلا ظالما
فه المنع من الدفع) الى
ان يعلم انه ترك الرأى
الاول وانه يقتنع به على
وجه صراح جواهر (كما
أو اودعت) امرأة (كما
فيه اقرار من الزوج مال
أو قبض مهرها منه)
فله منه منها فلا يذهب
حق الزوج خاتمة (ومنه)
أي من الميع ظالما (موت)
أي موت المودع (مجهولا
فانه يضمن) فتصديدا
في تركته الا ان علم ان
واوثة به لاه فلا ضمان ولو
قال الوارث انا علمتها وأنكر
الطالب ان فسر هان وقال
هي كذا وانا علمتها هلك

في الخلاصة ضمان المردع بموته مجهلا بان لا يعرفها الوارث اما اذا عرفت ان المودع يعلم انه يعرف مات ولم يبين لا يضمن اه وذلك بان مثل عن افقال عند فلان عاهاه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في ثنية في جواب سؤال والذي يخر من كلامهم ان المودع ان اوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد الاضمان في تركته وان لم يوص في لا يخلو ما ان يعرفها الورثة او لا فان عرفوها صدقهم صاحبهم اعلى المعرفة ولم توجد الاضمان في تركته وان لم يعرفوها وقت موته فلا يخلو اما ان تكون موجودة او لا فان كانت موجودة وثبت انهم اوديعوها اياهم في اوقار الوارثة اخذها صاحبها ولا يترحم انه في هذه الحالة مات مجهلا نصارت دينيات ارك أصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها ما عند قيامها فلا شك ان صاحبها احق بها فان لم توجد في نذ في دين في اتركه وصاحبها كسائر غرماء العصمة وان وجد بعضهم او فقد بعضهم فان كان مات مجهلا اخذها صاحبها الموجود ورجع بالمانعة في التركة والاخذ الموجود فقط وان مات وصارت دينيات فان كانت من ذوات الامثال وجب منها ما هو الا فقيمتها ما لم يكتف بحفظ هذا الاثر برواقه سبحانه وتعالى اعلم نقل من فتاوى القمى الثاني واجاب قارى الهدية عن سؤال بقوله اذا اقام المودع يئنة على الابد اع وقدمت المودع مجهلا لوديعة ولم يذ كر هاهنا وصيته ولا ذ كر حاله الورثة فضمنه ان تركته فان اقام يئنة على قيمتها اخذت من تركته وان لم تكن له يئنة على قيمتها قال قول فيها قول الوديعة مع عيتم ولا يقبل قول الورثة من مورثه - مردها لانه لزمهم ضمانهم ان لا يبرؤن بمجرد قوله - من غير يئنة شرعية على ان مورثهم مردها اه وقال في جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مال كذا او انه تلف منه راقا و يئنة على انه قال ذلك في حياته تقبل بينهم - وكذلك اذا اقاموا يئنة انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال له لان عندي وديعة او فرض او قبضة اه لان بطريق الوكالة او الرسالة لا دفعه اليه فادفعوه اليه وان كان ضاع به ذلك من عند الاضمان عليهم ولا في تركته اه (اقول) وفي قوله او فرض نظران حل على ان الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار طالبا له واذا اهلكه لم يملك عليه بعد قبضه الا ان يحسم على ان المالك كان استقرضه ورضعه من الميت امانة فالتامل هذا وفي حاشية الاشياء لا يرى عن ضحية الماتى مانعه وارث المودع بعده وموته اذا قال ضاعت في يد مورثي فان كان هذا في حياته حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في حياته لا اه (قوله صدق) يعني لو ادعى الطالب التجهيل بان قال مات المودع مجهلا لا وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فاقول لا طالب في الصحيح اذا الوديعة صارت دينيات في الظاهر فلا يصدق الوارث كافي جامع الفصولين والبرازية كاعلمت (قوله وما لو كانت عنده) أى عند المورث يعني ان الوارث كما ودع فيقبل قوله في الهلاك اذا فسر حافه ومثله لانه خالفه في مثله وهي قوله الاتى الا في مثله وهي الخ (قوله الا اذا مات) أى المودع السارق يعني ان المودع بعد ما دل السارق على الوديعة بخاء السارق لا اخذها فقامه فاشد السارق فها لا يضمن قال في الخلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق على الوديعة اذا لم يمتعه من الاختصال الاخذ فان منع لم يضمن اه (قوله الا اذا مات) أى المودع السارق فاخذ كرها فصولين وهو استثناء من قوله والمودع اذا

صدق هذا او خالو كانت هذه سواء الا في مثله وهي ان الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصة الا اذا منع من الاختصال الاخذ

دل ضمن (قوله كافي سائر الامانات) ومنها الرهن اذا مات المرتمر مجهلا يضمن قيمة الرهن في تركته كافي الاقرهوى والمراد بالضمان أى الزائد كما قدمناه عن الرمي وكذا الوكيل اذا مات مجهلا كما يؤخذ مما هو به آفتى الحامدى بعد الطبرى وفي اجارة العزازية المستأجر يضمن اذا مات مجهلا ما قبضه اياه من اجارته ومنها المأمور بالدفع اذا مات مجهلا كافي التفتيح سيدي الوالد رحمه الله تعالى وفيه الاب اذا مات مجهلا يضمن ايكن صحيح عدم ضمانه اذا الاب ليس أدنى حالا من الوصى بل هو أدنى حالا من الوصى حيث لا يضمن الا اذا كان الاب عن ياكل مهوور البنات كانه لا يبين والاعراب قال قول بتضمنه اذا مات مجهلا ظاهر لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا للبتة فليكن التحويل على هذا التحويل ومثله الجدة كما مراد ملخصا (قوله فانه تنقأب مضمونة بالموت عن تجهيل) ويكون اسوة الغرماء يرى على الاشياء (قوله ومفاوض) عطف خاص وكترتمن اقترهوى وتقدم عنه (قوله الا في عشر على مافي الاشياء) وعلى مافي الشمر يلاى على الوهابية تسعة عشر كاتنف عليه وفيه شبه اعراض على المصنف حيث اقترهوى في الاستفتاء على ثلاثة والسبعة الباقية ذكرها في الاشياء صارت عشرة وعبارة الاشياء الوصى اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين والاب اذا مات مجهلا مال ابنه والوارث اذا مات مجهلا ما ودع عنده ورثه واذا مات مجهلا المالا لفته الرخ في يئنه او لما رضى عنه مال كذا في يئنه بغير علمه واذا مات الصبي مجهلا ما ودع عنده محجورا اه ملخصا وقد مضى ان ذكر الاب والجدة فلا نفسه ومن السبعة الباقية احاد المفاوضات بين ويأتى للشارح اعطاء الضمان ونذكر غرضه ان شاء الله تعالى (قوله ناظر اودع غلات الوقف) عبارة الدرر قبض وهي أولى تأمل والفى في الاشياء الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقف ثم كلام المصنف عام في غلات المسجود وغلات المستحقين (أقول) هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الاول ان قاضيا ان قيد ذلك بقوله المسجود اذا اخذ غلات المسجود ومات من غير بيان اما ان كانت الغلة مستحقة اقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلهم فيها اذا كانت الدار وقفا على اخوين غاب احداهما وقبض الحاضر غلظها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بتسليمه من الغلة قال الققيه أبو جعفر اذا كان الحاضر لذى قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بضمته من الغلة وان لم يكن هو القيم الآن الاخوين ابراهيم عانك ذلك وان ابراهيم الحاضر كانت الغلة كلها في ملككم ولا يطيب له انتمى كلامه وهذا مستفاد من قواهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط اه قال في الاشياء من القول في المالك وغلة الوقف على كذا الموقوف عليه وان لم يقبل انتمى وينبى أن يلحق بغلة المسجود اذا شرط ترك شي في يد الناظر لعمارة واقفه اعلم كذا مرده شيخنا من ملا على رحمه الله تعالى الثاني ان الامام الطرسوسى في أنفع الوسائل ذكر بحثا أنه يضمن اذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان اما اذا لم يطالب فان محمودا معروفا بالامانة لا يضمن والا ضمن واقره في البحر على تقييد ضمانه بالطالب أى فلا يضمن بدونه اما به فضمن وهو ظاهر وبه آفتى الشيخ اعلم بل المسائل ايكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر انه يضمن وان لم

(كافي سائر الامانات) فانه تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل كثيرين ومفاوض (الاتى) عشر على مافي الاشياء منها (ناظر اودع غلات الوقف ثم مات مجهلا) فلا يضمن قيد بالغلة

يطالبه المصدق لانه اذ مات بمجه لا فقد ظلم وقسده بهما بما اذا لم يتفقا اما اذا مات على غفلة
 لا يضمن احد ثم يمكنه من البيان بخلاف ما اذا مات بمرض ونحوه واقره الشارح وعدم تمكنه
 من البيان لومات فجأة انما يظهـر لومات عقب قبضه الغلة كما ياتي * والحاصل ان المتولى اذا
 قبض غلة الوقف ثم مات بمجه لا بان لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع به الا يضمن في تركته مطلقا
 كما هو المستفاد من اغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طاب المصدق ولا في عدم ضمانه
 لو كانت الغلة لم يجد وانما الكلام فيه لو كانت غلة وقف له المستحقون ما يكون له اهل
 يضمنه ما طاقا على ما يفهم من تقييد فاضحيان او اذا كان غير محمول ولا معروف بالامانة كما يجنبه
 الطرسوسي او اذا كان موته بعد مرض لا فجأة كما يجنبه في الزواهر فليعامل وهذا كله في غلة
 الوقف اما لومات بمجه لا لمال البـ دل أي اثمن الارض المتبدلة او اهل الوقف فانه يضمن بمرته
 بمجه لا بالاولى كما قال الشارح عن المصنف وبه يعلم ان احلاق المصنف والشارح في محل التقييد
 فتنبيه (قوله لان الناظر لومات بمجه لا لمال البديل ضمه) اما لو علم ضياعه لا يضمن قال في البصر
 عن المحيط لوضع الثمن من المتبدل لا ضمان عليه اهـ وهذا صريح في جواز الاستبدال
 بالدرهم والدنانير فلا يشترط كون البديل عقارا وهو في ما قدمه في الوقف من اشتراط كون
 البديل عقارا افاده أبو الوالد في حاشية الاشباه ط (أقول) لكن قدم الشارح في الوقف
 عن الاشباه أنه لا يجوز استبدال العاصر الا في أربع ثبات لكن في معروضات الفتى أبي الوالد
 أنا في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف بفتح استبدال الدرهم بأن يصير بأمر السلطان تبع الترجيح
 صدر الشريف به اهـ فيحفظ اهـ ونقله - يدى الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه (أقول)
 وعليه المأقول (قوله اشباه) قال محشمه الجوى البـ دل بالدال المهملة عن أرض الوقف
 اذا باعها - وغ الاستبدال كما صرح به في الحاشية قيد بالتجهيل اذ لو علم ضياعه لا يضمن
 قال في الذخيرة ان المال في يد المتبدل امانة لا يضمن بضياعه اهـ وانما ضمن بالموت عن تجهيل
 لانه الاصل في الامانات اذا حصل الموت فيها عن تجهيل فاقهـ م ويستفاد من قولهـ م
 اذا مات بمجه لا لمال البديل يضمن جواب واقعة الفتوى وهي ان المتولى اذا مات بمجه لا لعين
 الوقف كما اذا كان الوقف دراهم او دنانير على القول بجوازه وعليه عمل الروم أن يكون
 ضامنا لانه اذا كان يضمن بتجهيل مال البـ دل فتجهيل عين الوقف أولى ذكره المصنف في
 منعه مع زيادة ايضاح (قوله على القول بجوازه) حيث جرت به العادة وعليه عمل أهل الروم كما
 علمت (قوله قاله المصنف) أي في منعه (قوله واقره ابنه) الشيخ صالح (قوله وقيد) أي صاحب
 الزواهر (قوله موته بمجه لا بالانجاء) ادمهـ مـ مكنه من البيان فلم يكن حاسباً ظاهراً فلت هذا مسلم
 لومات فجأة عقب القبض تأمل وهذا راجع الى المتن في البحث في غلة المستحقين كما يفيده
 كلامه الذي رده على الطرسوسي لا الى مال البديل وعين الوقف حيث قال لكن يؤول العبد
 الضعيف ينبغي أن يقال اذا مات فجأة على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيان ما لم يكن حاسباً
 ظاهراً وان مات بمرض ونحوه فانه يضمن لانه تمكن من بيان ما لم يكن حاسباً ظاهراً فليضمن
 اهـ وكان الاولى تقديم هذه المسئلة هناك (قوله ورد ما يجنبه في أنفع الوسائل) كما عرفت قريباً
 وما ذكره ابن المصنف من الرد وحاصل ما ذكره بمقتضى الان حصل طلب المستحقين منه المال

لان الناظر اوقات مجيها
لمال البديل عنه اشياء
أى لمن الارض المستبدلة
قات فاعين الوقف بالاولى
كالدرهم الموقوفة على
القول بجوازها فاله المنصف
وأقره ابنه في الزواهر وقيد
موتيه بحد الباقية أو ولو مرض
وفتوه ضمنه لم يكن منه من
يأمنها فكان مانعها لها
خاليا فبعضه من وردها بحد
في أنفع الوسائل فتنبيه

وأخر حتى مات مجهلا يضمن وإن لم يجهل أصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي أن يقال أيضا إن كان
محمودا بين الناس معروفا بالديانة والأمانة لا ضمان عليه وإن لم يكن كذلك ومضى زمان والمال
في يده ولم يفرقه ولم ينفقه من ذلك ما نفع شرعى يضمن وما ذكره الشيخ صالح ابن المصنف هو
قوله (أقول) هو إمامات مجهلة لا تظلم وقصر حيث لم يبين قبل موته فكان حاسبا لها ظاهرا
فيضمن سواء طاب منه أو لا ولا دخل لكونه محمودا أو غير محمود ولو كان محمودا لبيتها قبل موته
في مرضه وخلص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الاعلام ثم ذكر رحمه السابق قال العلامة
الرملي العمل بالطلاق ممتنعين ولا نظر لما قاله الطرسوسي وينبغي أن يقال ذلك فيما قال ابن
المصنف في زواجره اه ثم إن هذا من الموانع ما لم يمتنع في مقامه فانه لا خلاف في عدم ضمانه
بموته مجهلا غلات المهور وأما إمامات مجهلة لا تفتق المصنفين ففيه اختلاف المشايخ
وماء عليه مشايخ المذهب انه يضمن مطلقا لا قاله تفصيل الطرسوسي والحاصل ان بحث
الطرسوسي وصاحب الزواجر في غلة المصنفين ولا تنس ما قدمناه قريبا من حاصل الكلام
في هذه المسئلة والسلام (قوله) ومنها قاض مات مجهلا لا واليتامى قال المصنف في شرح
تحفة الاقران اذا خلط الامين ببعض أموال الناس يضمن أو الأمانة بما له فانه ضامن الا
في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضى اذا خلط ماله بمال غيره وأما رجل آخر والموتى اذا
خلط مال الوفاء بماله نفسه وقيل يضمن اه واعلم ان ما ذكره المصنف جامع فيه الاشياء من ان
القاضى اذا مات مجهلا أموال اليتامى لا يضمن لكنه يخاف ما في جامع الفصولين من السابع
والعشرين لو وضع قاض مال اليتيم في يته ومات مجهلا يضمن لانه مودع ولودعه القاضى الى
قوم ثقة ولا يدري الى من دفع يضمن اذا مودع غيره اه تأمل وفيه أيضا ولا يضمن الوصى
بموته مجهلا ولو خلطه بماله يضمن ويضمن الاب بموته مجهلا ولو وضع القاضى مال اليتيم في يته
ومات مجهلا يضمن لانه مودع الخ (أقول) اه لو وجه الضمان كونه لا تقتضى الورثة فالفرق بالتم
ويظهر من هذا الوصى اذا وضع مال اليتيم في يته ومات مجهلا يضمن لان ولايته قد تكون
مسقة من القاضى أو الاب فضعافه بالاولى وفي الظهيرة وفي الوصى قول بالضعاف وباتى غمام
الكلام على ذلك قريبا ان شاء الله تعالى (وأقول) وكذا القاصب كما ذكره الكمال في فصل الشهادة
على الارث وكذا المستأجر كافي البرازية في مسائل موت أحد المتعاقدين أيضا (قوله) ولا بد منه
ويؤيده قول جامع الفصولين مات المودع ولا تدوى الوديعة بعينها صارت دينيا في ماله وكذا
كل شيء أصله أمانة وتفصيل الاشياء وعبرة الظهيرة والفصولين (قوله) لانه لو وضعها في يته
ومات مجهلا يضمن وقد مناه وجهه وكذا اذا جن جنونا لا يرجى برؤه كذا في شرح البيهقي
ناراة الاكل أبو الهود يمكن ذكر قاضيه ان عن ابراهيم بن رستم لو مات القاضى ولم يبين
ما عنده من مال اليتيم لا يضمن شرعا لانية وفي البرازية اذا قبض ماله ووضعه في منزله ولا يدري
أين وضعه ومات يضمن الا اذا قال للقاضى حال حياته ضاع أو أنه فقته عليه لا يضمن اه فتأمل
(قوله) ومنها سلطان أو دعي الخ وذلك انما يكون قبل القسمة (أقول) وكذا اذا مات مجهلا
أموال اليتيم عنده كافي العمادية قال ط ومنها الوصى اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع
الفصولين ومنها الاب اذا مات مجهلا لماله ابنه ومنها اذا مات الوارث مجهلا ما أودع عنده ورثه

(و) منها (فاض مات مجهلا
لاموال اليتيمى) زاد
فى الاشياء عند من
أودعها ولا بد منه لأنه لو
وضعه فى يته ومات مجهلا
ضمن لأنه ودع بضم لا ف
مالوا ودع غيره لأن الفاضل
ولاية ايداع مال اليتيم على
المعتمد كما فى تنوير البصائر
فاحفظ (و) منها (المطمان
أودع بعض التهمة عند
غازم مات مجهلا)

من أودع لاضمان عليه فانه أبو الطيب (قوله وهو المؤمر) أي الذي جعل أميرا على الجيش
فان ذلك قبل القسمة فالمؤمر بصيغة اسم المفعول (قوله القسمة الرمح) أي في تلك الدار شيئا
(قوله لواء لقاء) بدرج الهز (قوله ملاك) جمع مالك (قوله جأ) أي بالداد (قوله ليس بشعر)
تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علمه واعتزله الجوى بان الصواب بغير أمره كما في شرح
الجامع اذ قيل بجهيل ملاك له اه وقدمناه قريبا فكان عليه أن يقول في النظم ليس
بأمر (قوله جميعا) يعني ان وصى الاب والجد والقاضي لا يضمن وليس المراد ان الجميع
أوصوا اليه وقد مر الكلام على ذلك ويأتي قريبا ان شاء الله تعالى (قوله ومجبور) بانواعه
السبعة فان كان المراد من المجبور ستة كما قدمه يكون الموجود في النظم سبعة عشر تأمل
(قوله فوارث) بغير تنوين أي اذا مات مجهلا لما أخبره المورث به من الودعة (قوله يسطر)
خير لمبة داخلة في أي وهذا في طرفة عين وبسطر مخفف قال ابن الشحنة وفي التبيين قاعدة
استثنى منها مسائل فالقاعدة قال في البدائع لو مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فانه يعود
دينه في ما كان المضارب وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده امانة اذا مات قبل
البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه دينه في تركه لانه صار بالتجهيل مستهدفا
للوديعة ولا تصدق ورثة على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميت المال في حال
الحياة أو علم ذلك تكون تلك الامانة في يده أو يدوارنه كما كانت في يده ويصدقون على
الهلاك والرفع الى صاحبه كما صدق الميت في حال حياته والمسائل الثلاثة المستثناة ذكرها
بعد القاعدة في الفقه فاعلم ان واقعات الناطق في الامانات تنقلب مضبوطة بالموت اذا لم يبين
الاف في ثلاث مسائل احداها ماتولى الاوقاف اذا مات ولم يعرف حال علم الذي أخذ ولم يبين
لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنموا فادع بعض الغنمة عند بعض
الغانمين ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه الثالثة ان أحد المتفاوضين اذا مات وفي
يده مال الشركة اه وقد علم ذلك مما قدمناه قريبا (قوله وكذا لو خلطها المودع) خلط
بما ورة كتمح بقمح أو ماء زجة كتمح بمائع (اعلم) أن الخلط على أربعة أوجه خلط بطريق
المجاورة مع قيسر التميز كخلط الدراهم البيض بالدراهم بالذناير والجوز باللوز وانه
لا يقطع حق المالك بالاجماع ولو خلط في التميز بذلك امانة كالمخلوط قبل الخلط وخلط
بطريق المجاورة مع قيسر التميز كخلط الخلطة بالشمع ويرى ذلك يقطع حق المالك ويوجب
الاضمان في الصحيح وقبل لا يقطع حق المالك عن المخلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار وقبل
القياس أن يكون المخلوط ملكا للخالط عند أي حنيفة وفي الاصحسان لا يصير خلط
الجنس بخلافه مما رجة كخلط الخيل بالشيرج وهو دهن السمسم والخليل بالزيت وكل ما وقع بغير
جنسه وانه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع وخلط الجنس بالجنس مما رجة
كخلط دهن اللوز بدهن اللوز أو دهن الجوز بدهن الجوز أو اللبن باللبن أو خلط الجنس بالجنس
بما ورة كخلط الخلطة بالحنطة أو الشيرج بالشيرج أو الدراهم البيض بالدراهم البيض أو السود
بالسود فعند أي حنيفة هو اسم لملك مطلقا لا سبيل لصاحبه الا تضمين المودع من له أو قيمته
وصار المخلوط ملكا للخالط ولا يباح له قبل ادائه الضمان ولا سبيل له الا ان عليه عند أي حنيفة

وصاحب دار القسمة الرمح
مثل مالوا لقاء ملاكها
ليس بشعر كذا والدجند
وقاض وصم جميعا
ومجور فوارث بسطر
(وكذا لو خلطها المودع)
بجنسها أو بغيره (بما له)
أموال آخر ابن كمال (بغير
اذن) المالك

٣ قوله أن أحد الخامل
الظاهر ما قاط لفظ أن أو
زيادة لاضمان عليه بعد
قوله مال الشيركة فليحذر
اه

ولو أبراهم فقط حقه من العين والدين وعند هذه الآية قطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار
ان شاء ضمن الخالط مثله وان شاء شارك في المخلوط بقدر دراهمه لانه يمكنه الوصول الى عين
حقه صورة وأمكنه معي بالقسمة فكان اسم لا كامن وجه فيميل الى أهم ما شاء لان القسمة
فيما لا تتفاوت أحاده افرار وتعين حق ملك كل واحد من الشريكين ان يأخذ حصته عينان
غير قضا ولا رضا فكان امكان الوصول الى عين حقه فاعلم في فسخه وله انه اسم لملك من كل
وجه لانه فعل يتعدر منه الوصول الى عين حقه ولا يكون الاستملاك من العباد أكثر من ذلك
لان اعدام المثل لا يدخل تحت قدرتهم فيصير ضامنا قريبا وممكن وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى انه جعل للاقول تابعا لا أكثر وقال محمد رحمه الله تعالى بشاركه بكل حال وكذلك أبو
يوسف رحمه الله تعالى في كل مانع خاطئه بجنسه يعتبر الا أكثر أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول
بانقطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالتشريك في الكل عندية ولو خلط
المتولى ماله بماله الوقف لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروج من الضمان الصرف في
حاجة المسجد أو الرفع الى الحاكم منتقيا القاضي لو خلط مال صبي بماله لم يضمن وكذا
مصارف مال رجل بماله لم يضمن ولو خلط بماله ضمن ويغني أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن
الوصي بمرته مجهلا ولو خلط بماله ضمن (يقول الحقير) وقدمنا نقل عن المنتقى أيضا ان الوصي لو
خاط ماله بماله لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف اذا خلط الوصي مال اليتيم بماله
فضاع لا يضمن نور العيين من أواخر السادس والعشرين وبخط السانحاني عن التميمية
وفي الوصي قول بالضممان اه ذات فاقادان المراجع عدمه والحاصل ان من لا يضمن بالخلط
بماله المتولى والقاضي والسمار بماله رجل آخر والوصي ويغني ان الاب كذلك بزيادة ما في
جامع القصولين لا يصير الاب غاصبا باخذ مال ولده أو أخذه بلا شيء لو محنجا والافلو أخذ
لحفظه فلا يضمن الا اذا أنلفه بالاجابة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده
الولد الصغير كما قبله في القصول العمادية وفي الهندية ولو خلطت القصة بعد الاذابة صار
من المائعات لانه مانع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين وفي
القنواوى العتائية ولو كان عند حنطة وشعر لو احد فخلطهما ضمنهما كذا في التارخانية
وان كان الذي خلط الوديعة أحدا من هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان
على الخالط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير
ويضمن الخالط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شاء أضمتا الخالط وان شاء أخذ
العين وكانا شريكين سواء كان الخالط كبيرا أو صغيرا كذا في السراج الوهاج حرا كان أو عبدا
كذا في الذخيرة وقد قالوا انه لا يسع الخالط اكل هذه الذنائب حتى يودي مثله الى أبوابها
وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيها على أن يأخذها أحدهما وقد دفع قيمة
مال الآخر جاز وان أيا ذلك أو أيا أحدهما أو لا يتبع ذلك فباعاها لغير كل واحد منهما في
التمن بجمسته فان كان المخلوط حنطة وشعر اضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطته بمخلوطه
وضرب صاحب الشعر بقيمة شعره غير مخملا ولو كذا في السراج الوهاج اه (قوله بحيث
لا تتبين) أي أصلا كخلط الشيرج مع الزيت أو مع العسل كما مثل به الشارح بقوله لا يكف

(بعبث لا تتبين) لا يكف
كقوله بشعره ودرهم
جاء بوزن مجتبي

والمستاجر) يعني اذا تم في المستأجر والمساكن بان استعاره بالبابه فليس له ان يترفع
 للقبيل او استأجر الدابة ليركبها او يملكها او يملكها فلو كان المستأجر قد استأجر الدابة
 من غير ان يملكها كما كانت لم يبرأ خلافا لفرجه انما تعال فيهما لان البراءة منه انما تكون باعادة
 المالك حقيقة او حكايا بوجه ذلك لان قبضه الانفسهم بخلاف المودع فان يده المالك
 حكايا لا عامل له في الحفظ زيلبي وقيل اذا استأجر الدابة ذاهبا وجائيا بغير ان يملكها فانما
 لا يبرأ لان العقد قد انتهى بالوصول الى ذلك المكان وبالعود اليه لا يعود المقديته ما شاي
 قال في جامع الفصولين مستأجر الدابة والمستهجير لو نوى ان لا يرددها ثم لم يرددها لو كان مستأجرا
 النية ضمن لو ملكته بعد الزامية اهلها وكان واقفا اذا تركت النية بخلاف ما رأينا اه (واعلم) ان
 ما شاي عليه المصنف تبعا لكونه هو المقتضي في كافي الشريعة لا يملكه المستأجر انما هو في القدر من
 ان يملكه من قال المستأجر والمستهجير اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق برتو عن الضمان اذا كانت
 مدة الايداع والاعارة بقية الخ (قوله فلان اياه) أي التعدي (قوله له ما لا انفسه) وعلاه
 البصري بانهم ما مورا بالحق فبما لا يستعمل أي المأذون فيه لا مقصودا فاذا انقطع
 الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ثابتا فلا يبرأ بالعود اه ط وفي جامع الفصولين ولو
 ما مورا بحفظ شهر فغنى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذا عاد والامر
 بالحفظ قد زال اه (قوله بخلاف مودع) لاحاجة اليه لانه أصل المصلحة المقصودة بالذكر
 ولكن انما ذكره ليظهر عداه وبتضع الاستثناء في قوله الا في هذه العشرة ط (قوله
 ووكيل ببيع) بان استعمال ما وكل ببيعه ثم ترك وضاع لا يضمن (قوله أو حفظ) فقد تمت
 صورته قريبا (قوله أو اجارة) بان وكله ليؤجره دابته فركبها ثم ترك (قوله أو استأجر) بان دفع
 له دراهم لاستأجره ليتنا فذهبه في استئجاره كان ثم استردها بغيرها فملكته فانه لا يضمن
 (قوله ومضارب ومستبضع) اذا خالف ودفع المالك لنفسه فتم عاد الى الوفاق صار مضاربا
 ومستبضا أبو السعود عن الشيخ صالح (قوله ونمريك غانا أو مقارضة) فانما يعودان
 أمينين بالعود الى الوفاق أبو السعود أمثريك المالك فانه اذا تعدي ثم أزال التعدي لا يزول
 الضمان كما هو ظاهر لما تقرره أجنبي في حصة ثم يركبها أو عاردا بية الشركة فتم تعدي ثم أزال
 التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في نوبته على وجه الحفظ فتم تعدي ثم أزال التعدي لا يزول الضمان
 وهي واقعة الفتوى سملت عنها فاجبت بما ذكرنا وان لم أره في كلامهم له لم يبرأ مما ذكره
 مودع في هذه الحالة وأما استعمالها بلا إذن الشريك فهي مصلحة مقصودة مشهورة عندهم
 بالضمان ويصير غاصبا رملي على المنع (قوله ومستهجير) أي اذا استعاره عبد البرهنة
 أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل أن يرددها ثم ركبها بعينه ثم قضى بالمال ولم
 يقبضها حتى ملكت عند المرتن لا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين ردها
 فاذا كان أميناً خالف فقد عاد الى الوفاق وانما كان مستهجير الرهن كالمودع لان تسليمها الى
 المرتن يرجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لو ملك بعد ذلك بغيره فبما لا يبرأ من وجوب
 المهر الرجوع على الراهن بانه كان ذلك بمنزلة الرد عليه كما قلناه في خبري عن الضمان كذا في
 الجرمه زيا الى المبطوط اه نقله في المنع وانما قال ثم قضى المالك ولم يقبضها لما ذكره انه لو

والمستاجر فلان اياه لم يبرأ
 اعماله الانفسه بخلاف
 مودع ووكيل ببيع أو حفظ
 أو اجارة أو استأجر ومضارب
 ومستهجير ونمريك غانا
 أو مقارضة ومستهجير
 اشباه والحاصل ان الامين
 اذا تعدي

هذه كانت قبل أن يقضى المال كان قاضيا بيمينه فيضمن قيمته المالك كما هو قوله ثم رهنه بيمينه
 قيمته الاولى أن يقول بما شرطه المرتن لانه لا يبرأ منه كما يأتي في باب تأمل وقد عرفت ان هذه
 المسئلة معقدة بما اذا تعدي ثم رهنه فلما استأجره من قرضه لم يبرأ من ضمانه فاضمان
 عليه ويكون دخلا في حكم المستهجير المذكور في المصنف وان هذه المسئلة مستثناة من قول
 المصنف بخلاف المستهجير كما افاده في الشرح ط وقد مثل انظر الرمي عن المرتن اذا مات
 بجهل الارهن هل يضمنه كالأمر لا فاجاب نعم لان الزائد عن الدين أمانة فتضمن كما هو ظاهر اه
 (قوله ثم أزاله) أي التعدي (قوله الا في هذه العشرة) بعد الشريك صورتين (قوله لان يده
 كيد المالك) أي حكايا لا عامل في الحفظ وهذه المسئلة الودية المذكرة في المصنف
 والحاصل ان كل أمين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أميناً لان يده المالك حكايا لا عامل في
 الحفظ الا المستهجير والمستأجر فانهما ضامنان مطلقا لان قبضهما اهلين كان لانفسهما لا استيفاء
 المنافع فاذا ترك الخلف لم يوجد الرد الى صاحبه الا حقيقة ولا حكايا بخلاف المودع وما عطف
 عليه فان يده المالك حكايا لا عامل في الحفظ كذا كرنا (قوله فاقول له) أي المالك الا ان يقيم
 المودع البينة على العود الى الوفاق والاولى التصريح بذلك لدفع اللبس الواقع في العبارة
 فتأمل ط (قوله وقيل للمودع) يدفع الدال لانه يتيقن الضمان عنه أي ولا يشترط اقامة البينة
 على العود الى الوفاق وظاهر كلامهم اعقاد الاول (قوله وبخلاف اقراره بعد جوده) بان قال
 لم يودعني أمالوقال ليس له على شيء ثم ادعى رد أو تلاف صدق أبو السعود عن الشريعة لا يملك
 ومثله جوده بلا اقرار بان أقام بينة بعد الجحود كافي الدرر وقوله وبخلاف اقراره معطوف
 على قوله بخلاف المستهجير والمستأجر (قوله حتى لو ادعى حبة أو يمين) يعني قيد بقوله بعد جوده
 لانه لو ادعى ان المالك وهب له أو باعه امنه وأنه كسر صاحبها ثم ملكت لا ضمان على المودع
 لانهما اتفقا على اليد واختلفا في الجهة فيحمل على الحق وهو يد الامانة والمالك للمالك (قوله
 وقيد بقوله بعد طلب ربحا) ومثله طلب امرأة الغائب وجيران اليتيم من الوصي لينفق عليه من
 ماله كافي الخاتمة ومنه في النازخات وقوله بعد متعلق بقوله بجوده (قوله فلما ردها عن حالها)
 بان قال ما حال وديني عن ذلك ليذكره على حفظها بصر والاولى ان يقول لانه الخ بدل القاء
 وكذا يقال فيما يأتي (قوله لجوده) قال الرمي هذا ليس بجوده حقيقة وانما هو حفظ فاستغنى
 في اكثر من ذكره (قوله لم يضمن) لان كتمان الودية أمكن في حفظها لان يده كرها قد يتنبه لها
 الظالم والسارق فكان جوده من باب الحفظ بخلاف ما اذا كان جوده عند طلب المالك اها فان
 بالطلب ينتهي الايداع فانه ما أودعه الا ليس اها له عند حاجته اليها فبالمنع يكون غاصبا فيضمن
 ولم يبق يده المالك فيما قرره بعد ذلك لم يحصل الرد الى مالكه الا حقيقة ولا حكايا فلا يبرأ من
 الضمان الا بتسليمها الى المالك حقيقة (قوله ونقلها من مكانه وقت الانكار) المراد به فمن
 الانكار وليس المراد نقلها وقتها حقيقة لانه لا يتأتى الا في ناد من الصور وعبارة الخلاصة
 وفي غصب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعه الذي كانت فيه حال بطور وان لم
 ينقلها او هاهنا لا يضمن اه وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وانظر ما لو كان
 نقلها قبله وفي نيته بطور وقد نقل هذا التقييد الشرعي الى عن الناطقي ونقل عن جامع

ثم أزاله لا يزول الضمان
 الا في هذه العشرة لان يده
 كيد المالك ولو كذب في
 عوده للوفاق فاقول له
 وقيل للمودع حكايا
 (و) بخلاف اقراره بعد
 جوده أي جوده لا يدع حق
 لو ادعى حبة أو يمين
 خلاصة وقيد بقوله (بعد
 طلب ربحا) ردها فلما ردها
 عن حالها فجوده اها كانت
 لم يضمن بصر وقيد بقوله
 (ونقلها من مكانه وقت
 الانكار) أي حال جوده

الفصول ان يضر بجمود الوديعة كالمارية ولولم يجرها وقوله وكانت منقولة لا حاجة اليه
 بقوله ونقلها من مكان اولو قدمه عليه اكان اولى (قوله لانه لم ينقلها وقتها) صادق بعدم
 النقل اصلها ونقلها بعده وقت له وانما اعتبر النقل ليحقق الغصب في المنقول اذا الغصب ازالة
 اليد المهيمنة وانما ثبت اليد المهيمنة وهو انما يثبت في وقتها من مكانها وقت بطور لا يذيع عليه ما يد
 امانة لا ضمان فاذا جردت عنها فانه لا يذيع الا امانة واثبت يد الغصب بـ لاف ما ذالم ينقلها
 فان يد الامانة باقية وقد نقل هذا القيد الشرطي لا يذيع الا امانة ونحوه ان جرد المودع الوديعة
 بجمرة صاحبها يكون ذلك فصلا للوديعة حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كان فيه حالة
 بطور يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجرد فلهما لا يضمن اه ونقله في
 التاتر خاتمة عن الخاتمة معز بالناطق اكن ذكر في جامع الفصول ان يضر بالانكار وان لم يجرها وفي
 كالمارية ولولم يجرها وفي المتن لو كانت المارية معاملة يجرها بضمن بالانكار وان لم يجرها وفي
 اليد اتع ان العدة ينفسخ بطلب المالك لانه لا يطالبه بغيره عن الحفظ او لما جده المودع
 بجمرة المالك قد عزل نفسه عن الحفظ فبقى حاله في يده بغير اذنه فيكون مضمونا فاذا
 هلك تقرر الضمان اه قال الخبير الرمي لم يظهر لاصحاب المتون صحة هذا القول فلم ينظروا
 اليه فراجع المطولات يظهر ذلك اه فتأمل (قوله وكانت الوديعة منقولة) * اقول العقار
 مقرر عدم الضمان فيه لعدم تصور غصبه فلم يصرح في الكنز بقبوله كذا في كتاب كره في
 بيه اول ان الاصح مذهب محمد فيه فاراد دخوله تأمل ذكره الخبير الرمي (قوله لا يضمن بالجمود
 عندهما) لعدم تصور غصبه (قوله خلافا لمحمد) فان الغصب يجري فيه عند فلو جرده يكون
 ضامنا (قوله في الاصح) أي قوله هو الاصح (قوله غصب الزباني) أي ذكره الزباني في كتاب
 الغصب (قوله ولم يكن هناك من يخاف منه عليا) أي لانه لو جردها في وجهه عدو يخاف عليها
 التلف ان اقرتم هلك لا يضمنها لانه انما اراد حفظها كذا في المنع (قوله فلو كان يضمن)
 أي ان اقرتم هلك (قوله وقيد بقوله ولم يضرها الخ) * اقول لم يصرح به في الكنز والجواب
 عنه انه حيث قلتم انه ايداع جديد فامدخلة في منة لتناقلها له ذكره الخبير الرمي (قوله فان
 امكنه) أي ربه اخذها عندها ضارها يجعل قابضها (قوله لم يضمن لانه ايداع جديد) أي
 بقوله دعها فيكون ابقاؤها ايداعا جديدا (قوله والا) أي وان لم يكن المالك اخذها عنده
 احضارها (قوله ضمنها) لانه لم يجعل قابضها اقباعا فثبت مضمونة على جردها (قوله لانه لم يضمن
 رد) أي ردها الى المالك باحضارها عندهم فثبت مضمونة من اخذها فلا يصح الايداع الجديد لان
 الايداع انما يكون اعين ماله وهو انما يستحق على المودع ضمانه فهو كالدين في ذمته والمضنون
 لا يبرأ امانة الا بعد الخروج عن عهد ضمانه وذلك بالتسليم التام الذي يمكن المالك معه
 القبض والتسليم (قوله وقيد بقوله المالكها) أو وكيله كافي التاتر خاتمة فاللام بمعنى عند ويؤيده
 قول الدر راو جردتها عند مالكها قال الخبير الرمي لا حاجة اليه أي مالها لانه هو المراد لا غيره
 اذ الكلام فيه فلذا لم يذكر في الكنز (قوله فاذا تمت الشروط) وهي طلب ردها ونقلها او كونه
 منقولا وعدم الحرف عليه او عدم احضارها بعد جردها او كون الجرد مالا لكها لم يبرأ الخ (قوله
 الابعة جديدا ولم يوجد) والحاصل على ما ذكره المصنف انه لا يضمن الابشرط ان يجرد عند

لان لو لم ينقلها او وقتها هلك
 لم يضمن خلاصة وقيد
 بقوله (وكانت) الوديعة
 (منقولة) لان العقار لا يضمن
 بالجمود عند هذا خلافا لمحمد
 في الاصح غصب الزباني
 وقيد بقوله (ولم يكن هناك
 من يخاف منه عليا) فلو كان
 لم يضمن لانه من باب الحفظ
 وقيد بقوله (ولم يضرها بعد
 جمودها) لانه لو جردها في
 احضرها فقال له ربه ادها
 وديعة فان امكنه اخذها
 لم يضمن لانه ايداع جديد والا
 ضمنها لانه لم يتم الرد اختيار
 وقيد بقوله (المالكها) لانه
 لو جردها فغيره لم يضمن لانه
 من الحفظ فاذا تمت هذه
 الشروط لم يبرأ باقراره الا
 بقبضه جديدا ولم يوجد

سؤال ردها وان ينقلها وان يكون نقلها زمن انكاره وان تكون مالا ينقل وان لا يكون
 عند الانكار من يخاف عليه امنه وان لا يحضرها بعد الجرد وان لا يكون الجرد مالا لكها فان
 وجدت هذه الشروط ضمن والابان جردت عندها صاحبها او عندهم جردت عندها من غير
 ان يطلب منه الرد او طالب منه الرد عندهم من يخاف منه جردها لا يضمن (قوله قبل) لعدم
 تناقضه فانه يقول اني بعد ان جردت الوديعة من يانانا او ظمنا ثم تذكرت اوردت عن الظلم
 كان مدعيها فاذا تورد عواها بالبينة قبلت فيبرأ عن الضمان (قوله كالورهن الخ) هكذا نقله في
 الخاتمة والخلاصة ونزل في البصر عن الخلاصة انه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه
 ان الكلام في البينة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وعبرة الخلاصة به بقوله لم
 يستودعني هكذا وفي القضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد او الهالك لا يصدق في عبارته
 سقط قال في الخاتمة وذكر في المتن اذا جرد المودع الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك واقام
 البينة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل بطور وقال انما غطت الخ فظهر ان فيها
 نقله صاحب البصر عن الخلاصة سقطا وفي الخاتمة ايضا ولو جرد المودع الوديعة ثم اقام البينة
 على هلاكها قبل الجرد ان قال ليس لك عندي وديعة قبلت بينته ويرأى عن الضمان ولو قال
 نسيت في الجرد او قال غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الى صاحبها قبل الجرد ويرأى (قوله
 وقال غلطت) حال من الغيبة في برهن الثانية التي هي على الرد قبل الجرد لانه متناقض في
 دعواه ذلك لانه حيث جردها زعم انه لا وديعة عنده فلا ياتي الرد في أصل الوديعة فيحتاج
 الى التوفيق فاذا قال غلطت أي أردت ان اقول ردتني انقلت لا وديعة عندي او لم تودعني شيئا
 لان الوديعة التي قد اودعها عندي قد انتمت بالتسليم اليك فصرت كأن لم تودع شيئا فيقبل
 حينئذ برهانه لا رتفاع تناقض وكذا لو قال نسيت أي حين سالتني عن الوديعة ردها اليك
 نسيت الايداع والرد فلذلك قلت لك لم تودعني شيئا ثم تذكرت وهذه يفتي على الرد قبل (قوله او
 ظننت اني دفعتم) أي وبعدها دفع لم اكن مودعا فانما صادق في قولي لك لم تودعني لاني قد برئت
 من وديعتك بتسليمها اليك (قوله ولو ادعى هلاكها قبل جردها حلف المالك الخ) أي عند
 القاضي بطلب المودع عند عدم اقامة البينة على الضياع من المودع لان كل من اذا اقر بشي
 لزمه يحلف عند انكاره والمالك لو اقر به لا كما قبل جرد المودع انتفى الضمان فاذا انكره
 يحلف فاذا حلف ضمن المودع لعدم ثبوت مدعاه فيضمن بجموده وان نكل برئ المودع لان
 النكول اقرار او بديل على ما عرف (قوله ما به لم ذلك) لانه تخليف على غيره فليكون على العلم
 ولا عند عدم اقامة البينة على الضياع من المودع اما اذا اقام بيته فان كان قبل الجرد تقبل
 لعدم التعدي والتناقض وان بعد ذلك لا تقبل لانه بالجرد غاصب ولم يرد الى المالك كما تقدم
 قال في الهندية اذا اقام رب الوديعة البينة على الايداع بعد ما جرد المودع واقام المودع البينة
 على الضياع فان جرد المودع الايداع بان يقول للمودع لم تودعني في هذا الوجه المودع ضمن
 وبينته على الضياع مردود ونسوا شهدا للشعور على الضياع قبل الجرد او بعد الجرد وان
 جرد الوديعة بان قال ليس لك عندي وديعة ثم اقام البينة على الضياع ان اقام البينة على
 الضياع بعد الجرد فهو وضامن وان اقام بينته على الضياع قبل الجرد فلا ضمان وان اقام

قوله ثم تذكرت
 انما هو اسقاط

(ولو جردها ثم ادعى ردها بعد ذلك
 ذلك وبرهن عليه قبل ويرأى
 (كالورهن الخ) لانه متناقض في
 الجرد وقال غلطت في الجرد
 او ظننت اني دفعتم اني
 دفعتمها قبل برهانه ولو ادعى
 هلاكها قبل جردها حلف
 المالك ما به لم ذلك

ينته على الضمان مطلقا ولم يتعرضوا لكونه قبل الجحود أو بعده فهو ضامن اه (قوله)
 فان حلف ضمه (أي ضمن المالك المودع اهدم ثبوت مدعا فيضمن بجحوده وان نكل برئ أي
 المودع لان النكول اقرار او بذل كما سمعت (قوله وكذا الهاربية) أي اذا ادعى المستعير
 هلا كها قبل جحوده فان القاضى يحلفه على العلم (قوله ويضمن قيمته يوم الجحود ان علم)
 الا صوب عات أي القيمة لان الفاعل ضمير مؤنث متصل فتلزم التاء ونقل في المنع قبله عن
 الخلاصة ضمان القيمة يوم الايداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل من الخلاصة صاحب
 البحر وفيما قلناه سقط كما قدمناه قريبا فان ما رأيناه في الخلاصة موافق لما في العمادية فتنبه
 وأصل العبارة قضى عليه بقيمة يوم بطود فان قال الشهود لانهم لم يعلموا قيمته يوم الجحود لكن قيمته
 يوم الايداع كذا قضى عليه بقيمة يوم الايداع وعبارة العمادية أنه لو جحد الودعة وهلك ثم
 أقام المودع يئنه على قيمته يوم الجحود يقضى بقيمة يوم الجحود وان لم يعلم قيمته يوم الجحود يقضى
 بقيمة يوم الايداع وفي اذا أثبت الودعة كذا ذكره في العمدة اه ولذلك تعقب العمدة
 المقدسي صاحب البحر بان الذي في الخلاصة يقضى عليه بقيمة الخ (قوله والاف يوم الايداع)
 قال مؤيد زاده ان لم يثبت لم قيمة الودعة يوم الجحود يقضى بقيمة يوم الايداع (قوله بخلاف
 مضارب جحد) أي قال رب المال لم تدفع لي شيئا (قوله ثم اشترى) أي بعد ما أقروا بوجع عن الجحود
 وان قال بلى قد دفعت الى بخلاف ما لو أقروا بعد الشراء فيضمن المتاع له من غير الخاتمة (قوله)
 لم يضمن خاتمة) عبارة كما في المنع المضارب اذا قال رب المال لم تدفع لي شيئا ثم قال بلى قد
 دفعت الى ثم اشترى بالمحل ذكر الساطي ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده
 جحد الجحود وقبل الشراء فهو ضامن والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاخص ان يرجع ثم
 أقروا ثم اشترى برئ عن الضمان وان جحد هاتم اشترى ثم أقروا فهو ضامن والمتاع له وكذا الوكيل
 بشرائه يضمنه بالف ودفع الموكل المال الى الوكيل فان كان العبد من مفاضة ثم اقره في حالة
 الجحود أو بعد ما أقروا فهو للامور ودفع رجل عبدا الى رجل يبيعه فجحد المأمور ثم أقربه
 فباعه قال محمد بن الملقا جاز ويبرأ من الضمان وقال غيره من المشايخ في قياس قوله ولو باعه بعد
 الجحود ثم أقروا جاز أيضا اه وبهذا لم يوافق عبارته من حذف ما لا بد منه وهو قوله ثم أقروا
 اشترى الخ فتأمل وعليه فالقول بخلاف مضارب جحد ثم أقروا ثم اشترى لم يضمن لا صاحب (قوله)
 والمودع له السفر بها) أي برأوا جحدوا وان لو سافروا بها جحدوا يضمن هندية عن غاية البيان
 قال في البحر ومن الخوف السفر بها في البحر لان الغالب فيه العطب اه وعزاء للاختيار
 ونعقبه المقدسي بضمائه رحمه الله تعالى بان من المقرر ان النادر لا يضمن فلو العطب قليلا
 والسلامة أغلب فلا ضمان وما سافر برا أو بحرا بالعكس يضمن به ذلك من هنا ومن
 قولهم له مضارب السفر برا أو بحرا من قولهم يجب الحج اذا كان أغلب السلامة ولو بحرا
 وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان كما هو شاهد قد بر اه انتهى وأجيب أيضا بان
 التقيد بضمائه من قوله اه (أقول) وحديث كانت الهلة الخوف وهو ايضا منتف ببقية
 التجار في زمانهم وروفا بالبور فان الغالب فيه السلامة لان التجار لا ينقطعون فلو جحد في
 ارسال أموالهم الى البحر او اذا انتفت الهلة انتفى الماعول على افاقه ما واني ان العبرة في حفظ

فان حلف ضمه وان نكل
 برئ وكذا الهاربية منهاج
 ويضمن قيمته يوم الجحود
 ان علم والاف يوم الايداع
 عمادية بخلاف مضارب
 جحد ثم اشترى لم يضمن خاتمة
 (و) المودع له السفر بها

الودعة العرف وحديث كان العرف كذلك فينبغي ان يقال لا فرق بين السفر بها برا أو بحرا في
 الباطور فتأمل وراجع وفيه ذيل المودع لان الاب أو الوصي اذا سافر بمال اليتيم لا يضمن اجماعا
 والوكيل بالبيع اذا سافر بمالوك يبيعه ان قيد الوكالة يمكن ان قال له بعه بالوكالة
 فخرجه من الوكالة يضمنه ما عدا ما كان اطلق الوكالة فاسفريه ان كان شيئا له حمل وموثة
 يكون ضامنا وان لم يكن له حمل وموثة لا يضمنه ما عدا ما كان اطلق الوكالة فاسفريه ان كان شيئا له حمل وموثة
 لا يضمنه من السفر ولا يكون ضامنا عند أبي حنيفة طال الظهور أم قصر وقال أبو يوسف ان طال
 الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان وباني غمامه قريبا
 (قوله ولولا حمل) فسر في الجوهرة بما يحتاج في حله الى ظهور أو اجرة حال اه مكى وفي
 الهندية عن المصنف ان لو كانت طعما كثيرا فاسفريه بها فذلك الطعام فانه يضمن استصاها اه
 وذكر في المنع ولا يضمن ولو كان الظهور طويلا وموثة الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الاصر
 من موثة الرد ضرورة صحة امره فلا يبعد ذلك اضراره اه قال الزاوي وقال محمد لا يخرج به له
 حمل وموثة اه وجهه في العناية قول المثال أيضا ثم قال يمكن قبل عند الثاني اذا كان بهما
 وعند محمد مطلقا قريبا كان أو بهما اه واستتم في شرح القدر في الطعام الكثير فانه يضمن اذا
 سافر به استصاها فانه نقله في البحر وفيه عن قاضي خان المودع ان يسافر بمال الودعة اذا لم يكن
 له حمل وموثة ونعقبه الجوى بان ما في المسألة من اشتراط عدم الحمل والموثة موقوف على قولهما
 أما على قول أبي حنيفة فيسافر به لمطاعة عند عدم التمس (قوله عند عدم نسي المالك وعدم
 الخوف عليها) قال اذا لم يضمنه كان الحفظ أو لم يضمنه عن الاخراج انما بل امره بالحفظ مطلقا
 فاسفريه بها فان كان الطريق مخوفا فهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حمل اه ولا موثة
 لا يضمن بالاجماع وان كان له حمل وموثة فان كان المودع مضطرا الى المسافرة فيمنع بالاجماع
 وان كان له يضمن المسافرة بها فلا ضمان عليه قريبت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف ان
 بعدت يضمن وان قرىبت لا هذا هو المخلص والاختيار وهذا كله اذا لم يضمنه عن لم يضمنه كان الحفظ
 نصا وان نهى عن ما وعين مكانه فاسفريه باوله منه يضمن كذا في الفتاوى العتبية ان أمكنه حفظ
 الودعة في المصر الذي امره بالحفظ فيباع السقويان بئر له عبدا في المصر المأمور به أو بعض
 من في عماله فاذا سافروا بها والحالة هذه ضمن وان لم يكن له ذلك بان لم يكن له عمال أو كان الا انه
 احتاج الى نقل العمال فاسفريه فلا ضمان كذا في التاتر خاتمة هندية من الباب الثالث من
 كتاب الودعة (قوله فان لم يضمن السفر) هذا التفصيل في الصورين كما أفاده الزاوي وقد
 علمه من عبارة الهندية (قوله فان سافريه يضمنه ضمن) أي لو كان له أهل ولم يسافر وامعه لان
 بدامن السفر بها (فرع) من استوجب حفظ عين أو وكل يبيعه اليه ان يسافر بها او كذا
 اذا قيد الايداع وكان وفي المقدسي عن النسي للوكيل بالبيع ان يدفع العين الى السمسار
 (قوله فان سافريه يضمنه ضمن وبأهله) لانه يمكنه ان يحفظها بعينه او يقدمها عن الهندية
 معز بالة التاتر خاتمة والحاصل ان عند أبي حنيفة ان يسافر بها مطلقا أي سواء كان له حمل
 وموثة أو لا وسواء لم يضمن السفر أولا ولا فرق بين الطويل والقصر وعند محمد ليس
 له السفر بها اذا كان له حمل وموثة وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص ماله

ولولا حمل درر (عند عدم
 نسي المالك و) عدم
 (الخوف عليها) بالاجماع
 فلا ضمان أو خوف فان لم يبد
 من السفر ضمن والافان
 لا اختيار

جمل وموتة مع طول مدة السفر أما ليس له حمل ولا موتة ولم تطل مدة سفره فله السفر بها
 اتفاقا لعدم النسي والخوف وكذا مع النسي والخوف أيضا ان لم يكن له من السفر بدكا
 سبق وفي خصوص ما اذا أمكنه الحفظ في المصربان كان بعض عبادة ولم يحج الى نقلهم
 أمالوم يمكنه بان لم يكن أو كان ولا كن احتاج الى نقلهم لا يضمن بالاجماع وان سافر بنفسه من
 غير عبادة يضمن وبه صرح في البحر عن الخافضة كما يستفاد ذلك من أبي السعد وذاك في
 سفر البر كجاءت أماني البحر فليس له ان يسافر في قوله ما يجملها الا على ما يجملها أبو السعد وأيدناه
 بما تقدم قرينه اقلاته (قوله ولو ادعاشيا ماليا او قريبا) لكن عدم جواز الدفع في القبي
 بالاجماع وفي المتن خلاف صاحبين قائم ما قالوا لا يجوز دفع غله له قياسا على الدين المشترك
 وقرئ أبو حنيفة بين ما بان المودع لا يملك الا حصة بين ما كان له على ذلك الغير وفي الدين
 يطالبه بتسليم حقه اذا الدين تنقضى بما مثاله ان كان تصرفا في مال نفسه كافي البحر (قوله
 لم يجز) قدره بناء على ما سبق من انه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد في الدفع الا عدم الجواز
 وسبق ما فيه وفي البحر وأشار بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يضره القاضي يدفع
 نصيبه اليه في قول أبي حنيفة والى انه لو دفع اليه لا يكون حصة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي
 رجع صاحبه على الاخذ بحصته والى ان لا حصة ان اخذ حصة منها اذا طهر بها اه قال
 المقدمي قلنا بل يطالبه بدفع حصة الغائب لانه يطالب المقرر وحصة مشاع ولا يتميز الا بالحصة
 ولا يملكها ولذا لا يقع دفعه حصة فلو هلك الباقي رجع صاحبه واذا لم يقع حصة كان متعديا
 في النصف فيضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضى بمسئله فتصرف في ملكه ولا
 حصة (تنبيه) في أبي السعد ولغيرهم المديون ان يأخذوا حصة من ظفرهم او من السهم المودع الدفع
 اليه حصة واذا مات المودع بلا وارث كان للمودع صرفها الى نفسه ان كان من المصارف والا
 صرفها الى المصروف اه وعزاه الى الحوى عن البرازية (قوله ولو دفع هل يضمن) أي نصيب
 الغائب وهو نصف المدفوع ان هلك الباقي في الحصة أولا يضمن لان لا حد الشر يمكن ان يقع
 بحصته في المتن قال بالاول الامام والثاني صاحبان واهل انهم قالوا اذا دفع لا يكون حصة
 اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع الغائب على الاخذ بحصته وفي الهندية اذا دفع المودع الى
 الحاضر نصيبها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع
 بة ضاه فلا ضمان على أحد وان كان بغير ضاه فان الذي حضر اتبع الدافع نصف مدفع ورجع
 به الدافع على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الخيرة فان هلك ما في
 يد المودع هلك أمانته بالاجماع يتابع ولو هلك المعبوض في يد القابض فليس له ان يشاؤك
 الغائب فيما بقي غاية البيان فاذا كان المودع لو دفع السهل لأحدهما بلا ضاه وضعه الآخر
 حصته من ذلك فله الرجوع بما دفعه على القابض وهذا على قول أبي يوسف (قوله في الدرر ثم)
 أي يضر في فتاوى فاضلان ما يفيد ولقظه ثلاثة أو دعو ارجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى
 أحد من اثنين فيجتمع فندفع نصيب أحدهم قال محمد في القياس يكون ضامنا به قال أبو حنيفة
 وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف اه فلو لم يسل لا تدفع حتى يجمع مع بل يضمن
 بالدفع أي بناء على الاستحسان التي يأتي ذكره قرينها ظاهر تقييدهم أنه لا يضمن الا ان ياتيا

(ولو ادعاشيا ماليا او قريبا)
 (لم يجز ان يدفع المودع
 الى أحدهما غله في غيبة
 صاحبه) ولو دفع هل
 يضمن في الدرر ثم

بالوديعة حاملا لها أو سائها كذلك أما اذا سلمها أحدهما بصحرة الاخر فظاهر ان يدفع لمن
 ساء وصور الاخر لا يمتنع كونه مودعا لجواز ان يكون شاهدا وشهوده كذا أفاده
 الحوى من مناقب الامام ان اثنين اردعا الحامى شيئا فخرج أحدهما وأخذ الوديعة وانصرف
 فخرج الآخر وطالبها منه فلم يجبه الحامى واستقر له وانطلق الى الامام رحمه الله تعالى فاجبه
 فقال له قل له أنا لا أعطي الوديعة الا كما عفا فانصرف ولم يبعه زباني (قوله في البحر الخ)
 أي في المتن كالمثال الذي ذكره في البحر عن الخافضة أماني القبي فيضمن اتفاقا لانه لا يقسم
 بدون حضور الشريك أو نائبه (قوله فكان هو المختار) تعقبه المقدسي فقال كيف يكون
 هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام وقال الشيخ فامم اختاره قول الامام الذي في
 والمجرب والموصلي وصدر الترمذي وقال المقدسي وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار
 مستدل بكونه الاستحسان مخالفا لما عليه الاثمة الايمان بل غالب المتون عليه متفقون كذا
 في حاشية أبي السعد عن الحوى (قوله اقتسماه) أي الربلان المودعان بقض المال وذر
 الرجل استطاردي (قوله وحفظ كل) أي كل واحد منهما حصة لانه لا يمكن الاجتماع على
 حفظ واحد فقط كل واحد منهما بالنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنص (قوله وعلى
 رهن) أي العداين الذين وضع عندهما الرهن فهو يقع العين تقبض عدل كذلك فانما يقسمان
 المثلي ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما نصيبه الى الآخر ضمن مدافع (قوله ووكلني شرا) اه
 بان دفع اه ما أفتيت تريان به عدا اقتسماه الا فان دفع أحدهما نصفه ضمن المدافع
 واجهوا ان المدفوع اليه لا يضمن لانه مودع المودع هندية (قوله ضمن) أي النصف فقط
 (قوله الدافع) أي لا القابض لانه مودع المودع يجوز وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمنان
 به كذا أفاده مسكين ومثله في الهداية وقول أبي حنيفة أقبس لازما ما مائة اثنين لا يكون
 رضا ما مائة واحد فاذا كان الحفظ مما يتفق من معاودة لا يصير راضيا بحفظ أحدهما للكل كافي
 البيانية (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما لا يقسم بالمكيلات والموزونات ومثلهما اه كل
 ما لا يقسم بالتقسيم وما لا يقسم هو ما يوجب بالتقسيم الحسنى اه مكى قال السديد الحوى
 واذا لم تكن القصة فيما لا يقسم كان لهما الما يورثي الحفظ كذا في الخلاصة فلو دفعه زائدا
 على زمن الما يورثي نظر اه (قوله لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر) أقول الصواب في
 التعليل ان يقول لانه لما أودعهما مع علمه بانهم لا يجتمعان على حفظها دائما كان راضيا
 بحفظ أحدهما (قوله فدفعها الى مالا بد منه) من عباده وغيرهم كدفع الدابة الى عبده
 وما يحفظه النساء الى عرسه درر وهذا التمايز يظهر في صورة ما اذا دفعه عن الدفع الى بعض
 معين من عباده لاني النسي عن الدفع الى العيال طلقا ثم عدم الضمان فيما اذا دفع الى بعض
 عباده وقد نفي عن الدفع اليه اه لانه اذا كانت الوديعة مما يحفظ في يد من منعه أمالو كانت
 لا تحفظ عنده عادة فمما من الدفع اليه فدفع ضمن كالمالك الوديعة فمما من دفعها الى
 امرأته أو عتدها فمما من دفعه الى غلامه ودفع ضمن أفاده لزباني ومن حوادث
 الفتوى شرط على المودع الحفظ بنفسه فحفظ بر وجهه هل يضمن للمضافة أولا والذي يظهر
 من كلامهم عدم الضمان حوى وأقول ينبغي ان يقيد عدم الضمان بالدفع الى الزوجية بما

وفي البحر الاستحسان
 لا يمكن هو المختار فان
 أودع رجل عند رجلين
 ما يقسم اقتسماه وحفظ
 كل نصيبه كترتين
 ومستبضين ورصدين
 وعلى رهن ووكلني شرا
 (ولو دفعه) أحدهما
 (الى صاحبه ضمن) الدافع
 (بخلاف ما لا يقسم)
 لجواز حفظ أحدهما
 باذن الآخر (ولو قال
 لا تدفع مع الى عيالت أو
 احفظ في هذا البيت
 فدفعها الى مالا بد منه أو
 حفظها في بيت آخر من
 الدار فان كانت بيتون الدار
 مستوية في الحفظ) أو أحرق

اذا كانت الوديعة مضمونة فلو كانت مضمونة من ضمن أبو المودع وفيه قوله وان كان له منه
 بهذه المسئلة صادقة بصورتين الاولى ان تكون الوديعة مضمونة بالحق فيمكن المودع الحفظ
 بقية كالتام فانه يضمن بدفعه الى عياله الثانية ان يكون له عيال سوى من ضمنه من الدفع اليه
 بحر فان قلت هذا انما يتبعه ان لو منعه من الدفع الى بعض معين من عياله وهو خلاف
 ما يستلزمه قول المصنف ولو قال لا تدفع الى عياله (قلت) يبقى هذا الاشكال ماهو المتبادر
 من ان قوله وان كان له منه بد مرتبط بقوله ولو قال لا تدفع الى عياله وليس كذلك واهذا شرح
 العميق قول المصنف اي الكثر وان كان له منه بد بقوله بانها ان يدفعها الى امراته فلا تله
 امراته اخرى او غيرها ان يسلمها الى غلامه فلان له غلام آخر خلفه اه (قوله لم يضمن) لانه
 لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه لان التقييد غير مفيد لان الدار حوز واحد بديل ان السارق
 اذا اخذ من بيت من الدار فقل الى بيت آخر لم يقطع ادم ذلك الحوز والحوز لو احملا فائدة في
 تخصيصه من بعضه دون بعض ومالا فائدة في تخصيصه في الامر بقط في الابداع كالمودع الحفظها
 بعينه دون غيرها في البيت دون غيره وكما لو قال في كسك هذا فوضعتها في غيره
 اوفى المندوق او احفظ في المندوق ولا تحفظ في البيت لحفظ بالبيت فانه لا يضمن لكن
 قد يفرق بين الحوز في السرقة والحوز في الوديعة وذلك ان المصنف يفرق في الحفظ الا ترى انه لو
 وذلك لابتداء فوات باعتبار الحوزات والمعة يفرق ضمان المودع التخصيص في الحفظ الا ترى انه لو
 وضعها في داره الحصينة فخرج وكانت زوجة غير آمنة يضمن ولو احملا سرقة ما يقطع لان الدار
 حوز وانما يضمن لانه يضمن في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار
 احد اوفى الحمام او المسجد او الطريق او نحو ذلك وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها وتطائر
 هذا كثيرة فاذا اعتبرنا الحوز المعتبر في السرقة لزم ان لا يضمن في هذه المسائل ونحوها لزم
 مخالفة ما اصابه عليه في هذا الباب فظهر بيقينة صحة ما قلنا من الفرق والله اعلم قال
 في البرازية ولو قال وضعت بين يدي رقت ونسيتم اقصاءت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في
 داري والماله كله يحالها ان لا يحفظ في عرصة الدار كسرقة النقيدين يضمن ولو كان محالها
 عرصة احملا لا يضمن اه ومثله في الخلاصة والقصور والذخيرة والخلاصة وغيرها
 وظاهره انه يجب كل شيء في حوز من له وفي السرقة يفرق ظاهر المذهب كل ما كان حوز النوع
 فهو حوز لكل انواع وعليه فقد ظهر الفرق بين الحوزين في السرقة يقطع بسرقة واحدة
 من اصطلح ولو كانت وديعة وضعت في الاصطبل وهلكت يضمن المودع لان الاصطبل ليس
 حوز مناه وبه ظهير جواب حادثة وهي ان مودعا وضعت بقية شال غالبة الثمن في اصطبل
 الخيل فسرقته والجواب انه يضمن وان قطع سارقها والله اعلم (قوله والاضمن) اي في
 المسئلة التي هي دفعها الى من لا بد منه بان دفعها الى من له منه بد اي انشكالا وفرقة والثانية
 حفظها في بيت آخر والبيوت مسئلة وبان حفظها في بيت والبيوت مختلفة قال في البدائع
 والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويقبله والمحل به يمكن فهو
 من شرط لا يمكن مراعاته ولا يقبله وهو مدر وهذا انما يضمن لان التقييد مفيد كما قال
 الشارح كما اذا كان ظهر البيت المنهي عنه الى السكة كافي البحر اي فانه يضمن لانه متعمد

(لم يضمن والاضمن)

لان من العيال من لا يؤمن على المال اي فيما اذا انما عن الدفع الى زوجته او غلامه
 وللمودع زوجة او غلام آخر واتفاوت البيوت في الحفظ بقى لو امره بالحفظ في دار حفظ في دار
 اخرى قال في ذي كره شيخ الاسلام الضمان وان كانت الثانية احرز والذي في شرح الطحاوي
 اذا كانت الدار التي فيها عيال في دار اخرى في الحوز على السواء او كانت التي فيها عيال
 احرز فلا ضمان عليه وانما يضمن من الخبث فيها او لم يضمن كذا في المحيط ولو قال احفظها في
 هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة اخرى فحفظها في البلدة المنهي عنها بالاتفاق اه (قوله لان التقييد مفيد)
 اي والمنهي عن الوضع في الدار الاخرى مفيد لان الدارين بحدائق
 في الامن والحفظ فصع الشريط وامكن المولى له واما البيوتان في دار واحدة فالحفظ في الدار
 الحوز فالحفظ من الاخذ من احد هما يمكن من الاخذ من الاخر فصار الشريط غير مفيد
 وتعذر العمل به ايضا فلا يضمن وكذا الصندوقان فان تقييد الصندوق في هذه الصورة لا يضمن
 فان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا ان يكون لهما اي للبيت والصندوق خال
 ظاهر لم ينفذ في الشريط ويضمن بالخلاف وكذا لو كان البيت او الصندوق المأمور بالحفظ
 فيه احرز من المنهي عن الوضع فيه لم يضمن ايضا كما يفتاؤ كشيخ الاسلام خواجه زاده
 اه يضمن بالحفظ المنهي عنه مطابقا كافي الظهيرية وعليه كلام الذخيرة كما علمته من كلام
 الهداية المارقرى (قوله ولا يضمن مودع المودع) اي بله لانه عند مالواستملكه يضمن ومودع
 الغاصب لو رده على الغاصب برئ كان غاصب الغاصب لو رده على الغاصب برئ كما سيذكر في
 الغصب ذكره الظهير الرمي (قوله يضمن الاول) اذا دفع الى غير من في عياله بغير اذن ولا ضرورة
 كحرق درونتي وانما يضمن الاول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه اخذ المال من أمين ولم
 يترك الحفظ وهذا قول الامام وعندنا ما يضمن المالك ايم ماشاء فان ضمن الاول لم يرجع على
 الثاني لانه ملكه بالاضمان فظهر انه ودع ملك نفسه وان ضمن الثاني في رجوع على الاول لانه عامل له
 فيرجع عليه بمسئله من الهه او ما ان الاول جنى بالتسليم الى الثاني بغير اذن المالك الثاني
 تعدى بالقبض بلا اذنه فيميل المالك الى ايم ماشاء ولا امام ان الاول لا يضمن بالدفع الى الثاني مالم
 يفارقه لان حفظه لا يفتوت مادام في مجلسه والمالك انما يرضى بحفظه ورأيه لا بسورية يبدل
 انما لو هلكت قبل ان يفارقه لا يضمن واحده من مال الاجناس فاذا افارق الاول الثاني ضمن لانه
 صار مضيهما والثاني أمين استقر على الحالة الاولى ولم يوجد منه تعدد ولم يكن معه عيال من الابداء
 بالقبض فلا يقلب منه يامن غير احداث فعل زباني وهما ضمن في ابداع قصدي لانه لو
 كان ضمينا قبل لا يضمن كالمودع الحوز في الحمام ووضع دراهم لوديعة مع ثيابه بين يدي الثيابي قبل يضمن
 لانه ابداع المودع كما قدمنا عن جامع القصور ايم مزيلا للذخيرة وفيه مزيلا لا يضمن لانه
 ابداع ضمني وانما يضمن بابداع قصدي اه ومن هذا القبيل ما في الدرر اودع حوز عبد المحجورا
 فاودع المحجور محجورا مثله وضاع المودع ضمن الاول فقط بعد العتق لانه سلطه على اتلافه
 وشرط عليه الضمان فصع التسلط وبطل الشرط في حق المولى ولا يضمن الثاني لانه مودع
 مودع ضرورة المسئلة اودع بندرجل وديعة فاودعها المودع عند شخص آخر من غير عيال
 فهاكت مسكين (قوله لا ضمان) لان حفظه لا يفتوت مادام في مجلسه الخ ولو استملك الثاني

لان التقييد مفيد (ولا يضمن مودع المودع) فيضمن الاول فقط ان هلكت بعد مفارقتها وان قبلها الاضمان ولو قال المالك هلكت عند الثاني وقال بطل ردها وهلكت عندى

الوديعة ضمن بالاتفاف واصحاب الوديعة ان يضمن الاول ويرجع على الثاني وان يضمن الثاني
ولا يرجع ط (قوله لم يصدق) لانه يدعى زوال سبب الضمان بعد ثبوته والمال لا يكره فاقول
للمالك يضمنه والامينة لا مودع قال في جامع الفصولين لم يصدق لانه اقر بوجوب الضمان عليه
ثم ادعى البرائة فلا يصدق الابينة اه ووجوب الضمان عليه هنا كونه اودع عند الغير
والا بداع الى الغير وجب للضمان فلا يصدق في رفع الموجب (قوله وفي الغصب منه بصدق)
يعني لو غصب الوديعة من المودع غاصب وعلمت فاراد المال ان يضمن الغاصب فقال المودع
رده على ذلك عندى وقال لا بل هل كان عند المودع او قبله وبهذه بخلاف دفعه للاجنبي لانه موجب للضمان
الضمان فهو على ما كان امين عند المودع وقبله وبهذه بخلاف دفعه للاجنبي لانه موجب للضمان
المعاني (قوله لانه امين) ولم يوجد منه تعدي وجب الضمان (قوله فكلادهم اضمن) اى
كل من القصار وقاطع النوب وللامالك الخيارات في اضمن ايمه اشاء فان ضمن القصار رجوع غاصبه
على قاطع النوب وان ضمن القاطع لا يرجع له على القصار وقاطع هذه المسئلة ذكره مؤيد زاده
عن جامع الفصولين لو دفع القصار الى المالك نوب غصبه فاطع فذم على ظن انه ضمن والجمل
فيه ليس بهذره طلب فوبه من قصار فقال دفع نوبك الى رجل ظننت انه فوبه ضمن القصار
كثيرا ابي حامد سلم اليه رجل ثيابه ليجفظها فقال الثيابي خرج رجل وابس ثيابك فظننت انك اليه
اه (قوله فلو لم يضمن من شاء) المودع له مديونية عالم يؤمر به والمعالج لمباشرته بسبب الهلاك
ط (قوله رجوع على الاول) في جامع الفصولين راض الاذخيرة مرضت دابة الوديعة فامر المودع
انها فاعالجها ضمن المالك ايمه اشاء فلو ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج رجوع
على المودع علم انهم لا يبرأ ولا الا ان قال المودع ليست لي ولم اؤمر بذلك فيقذف لا يرجع اه
نامل ومثله في نوو العين راض المالا ستر وشنية ومجموع النوازل لكن قال في الهندية فان ضمن
المودع لا يرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم انما ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انما
لغيره اوظن ان يرجع عليه ومثله في القهستاني وهذا هو المناسب لما هنا وأما ما ذكره في الفصولين
واسم مظهره صاحب الدرر من انه يرجع وان علم ان المودع غاصب في معالجة الوديعة بلا اذن
صاحبها وما ذكره من قوله خ لا قالما نقله القهستاني الخ يوافق ما ذكره الشارح فمعالمو عال
الوديعة باذن المودع كتابه عليه فليست له الا ان يحسم الا ان يحسم قوله الا ان علم اى باخبار
المودع صراحة بان قال له المعالج ليست لي ولم اؤمر بذلك وأما اذا لم يقل ذلك فلا يرد على ما هو به
بحصل التوفيق بين كلام الشارح والهندية وبين الجامع ونور العين وان لم اردهم طور
في كلامهم واقعه تعالى أعلم (واقول) خلاصة ما ذكرناه ان صاحب الدابة اذا ضمن من عالجها
بامر المودع فعطبت يرجع على المودع الا اذا قال المودع حين دفعها للمعالج ليست لي ولم اؤمر
بذلك على ما في الفصولين ومثله في نوو العين عن الاستر وشنية وفي الهندية عن الجوهرة
والشارح عن المجتبى ان صاحب الدابة اذا ضمن من عالجها فعطبت يرجع على المودع ان لم يعلم
اى المعالج انما الغير المودع والالم يرجع وهذا الذى يقول عليه حيث صرح في صدر عبارته
بالرواية عن الامام محمد رحمه الله تعالى فلا يرد عليه وعلم (قوله بخلاف مودع
الغاصب) قال في البحر والفرق بينهما على قول ابي حنيفة ان مودع الغاصب غاصب له مدم

لم يصدق، وفي الغضب منه
يصدق لانه أمين مراجبة
وفي المجتهى القصار اذا غلط
قد دفع ثوب رجـل الفـير
فقطعه فكلوا ما ضامن
ومن محمد اصاب الوديمة
شي قاصر المردع رجـلا
ايه الجواهر طيب من ذلك
فلم يرضى من شاء السكن
ان ضمن الما لج رجـل على
الاول ان لم يعلم انه الغيرة
والالم يرجع اه (بخلاف
مودع الغاصب)

اذن المسائل اربعة - اما بقاها وفي الاول ليس بفاسد لانه لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه فان فارقه صار مضربا بالهوان في التفرقة لترك الحفظ الملتزم بالعدالة والقابض عنده لم يكن منه دينا بالقبض بدليل عدم وجوب الضمان بالهوان قبل ان يفارقه الاول وبعد الافتراق لم يحدث فعلا آخر بل هو - قرر على ذلك الفعل بل هو أمين فيه فلا يضمن ما لم يوجد منه تعدد (قوله فيضمن اياها) قال في شرح الزيادات رجل غصب جارية فاودعها رجلا فاقبضت منه ثم تفتت كان له الخيار يضمن أم - اما ما فان ضمن الغاصب برئ المودع وكانت الجارية ملكا للغاصب وان ضمن المودع كان للمودع ان يرجع على الغاصب بما ضمن لانه عامل له وتضمنه الجارية بنفسه فضمنه ملكا للغاصب حتى لو اعتقه الغاصب جاز ولو اعتقه المودع لا يبرئ ولو كانت محرمة من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها به - مدعها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد المودع من الاياق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها للمودع - حسب ما عن الغاصب حتى يعطيه ماضيه لانه لا فاذا هلك به - مد الجبس هلك بالقيمة وان ذهبت عينها بعد الجبس لم يضمنها كوكيل بالشراء لان القاية وصف وهو لا يقابل شيئا وان كان يتخير الغاصب ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب أجراها أو رهنها فهو والوديعة - سواء وان أعادها أو رهنها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك له مالا نه لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهم ما في مكان المالك ما ولو كان مكانه حاشية - ترفض من سائر الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرمة عنه وان ضمن الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت اجنبية فلا الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيه صير الثاني غاصبا لملك الاول وكذا لو أبرأه المالك بعد التضمن أو رهنه له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المسائل الاول ولم يضمن الاول الثاني - حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال أنا أسلمه لثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رجع على رده - بين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني ١٥ وقام التقريرات فيه فلم يرجعه من رايه ٣ قال المقدسي قال فلو استملكها مودع الغاصب فغرم الغاصب يفتي ان يرجع ولو غرم هو لا يرجع (قوله درر) وجزم به في البحر وأصله في التبيين وعبارته ثم مودع الغاصب ان لم يره - لم انه غاصب يرجع على الغاصب قولوا واحدا وان علم فكذلك في الظاهر - حتى أبو اليسر انه لا يرجع واليه أشار في المسألة ذكره في النهاية (قوله خلافا لما نقله الفقه - الثاني الخ) أي من انه لا يرجع وهو الموافق لما جزم به الشارح فيما لو عالج الوديعة باذن المودع كما هو التضييع عليه وعبارة الفقه - الثاني واذا رجع على الغاصب اذا لم يره - لم انه غصب كافي العمادية ١٥ (قوله فتنبه) أشار بالنبيه الى ما مر زمانا قريبا (أقول) والحاصل ان المودع لو دفع الوديعة الى اجنبي بلا عذر فلا مال له - يضمنه فقط بالار جوع على الثاني الا اذا استملكها وعندئذ ماله ان يضمن اما ما فان ضمن

فيضه اياها واذا ضمن
الودع جمع على الفاصب
وان علم على الظاهر دور
تلافا لما نقله الفهستاني
والبيان في والبرجسدي
وغيرهم فتنبه (مع الف)
ادعى رجلا ان كل من - ما
انه اودعه اياه

الثاني رجع على الاول واجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه فلما انضمم اليه اي شاكرك
 ان ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن ان لم يهرم انما غصب كافي القهس تاتي عن الامادية
 قوله فكلهما اي انكر وليس له عليه ما يئنه وصور هذه المسئلة اقرهما فكلهما
 فان لم يهرم اقر لا حدهما ونكل لا آخر او حلف نكل لا حدهما وحلف لا آخر واعلم انه اذا
 حلف لا حدهما لم يقض له حتى يحلفه الثاني ليكشف وجه القضية بخلاف ما لو اقر لا حدهما
 اي حلفه اذا اقر اقر حجة بينه وبينه والنكول حجة بالقضاء والوزن كل خلاف يرى مقدس وفيه
 ولو قال او دعني اأخذ كذا فليس له الامتناع ان اصطفاها وليس عليه ضمان ولا اختلاف فان لم
 يصطفاها فكل ان يصحاف كما تقدم وتقام فيه ما في الزباني (قوله فهو اهما) لعدم الاولوية
 وعليه ألف آخر لا قراره اولية اياه على اختلاف الاصاير ولا يحد ابدأ التناهي بالتصايف
 جاز له ذر الجوع بينهما او عدم الاولوية والاولى عند التشاحن ان يقرع بينهما تطيبا لقلوبهما
 وفيما التمهيد الميل فان نكل للاول لا يقضي به ايند كشف وجه القضاء هل هو اولا حدهما
 ولا ضرر عليه في التأخير لانه لا يقضي للمتقدم حتى يحلف للمتاخر (قوله ولو حلف لا حدهما)
 في التمهيد للتناهي بقوله بانه ما حدهما العين له ولا قيمته لانه لو اقر به الاول ثبت الحق فيه فلا يغير
 اقراره به الثاني فلو اقتصر على الاول كان صادقا بغير (قوله فالألف لمن نكل له) دون
 الاخر لو جودا حجة في حقه دون ولو حلف له ما فلا شئ لهما لعدم الحجة زباني (قوله
 دفع الى رجل ألفا وقال ادفعها اليوم الخ) اقول ذكر في الثانية قواين في المسئلة اذا كان بعد
 الطالب قال مودع قال له رب الوديعة اذ جاء اخي فرد عليه الوديعة فلما طالب اخوه منه قال له
 المودع بعد ساعة ادفعها اليك فلما عاد اليه قال له هاتك لا يصدر في لانه متناقض ويكون
 ضامنا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طالب المودع وقال اطلبها اغدا فاعيد
 الطالب في الغد فقال قد ضاعت روى عن اصحابنا انه يسئل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت
 بعد اقراره لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقراره لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
 ضامنا لان قوله اطلبها اغدا المتناهي يكون للشئ القابل اه وقد مننا الكلام عليه باوضح من ذلك
 (قوله فلم يدفعها الخ) اي اذا لم يطلبها المودع فبذمها اليه ما لو طالبها فغصبها منه فهو كالوديعة
 من مالها وقد ذم الكلام فيه (فروع) في البرازية له على رجل دين فارسل الدائن الى
 مدونه رجلا ليقبضه فقال المدون دفعته الى الرسول وقال اي الرسول دفعته الى الدائن
 وانكره الدائن فاقول قول الرسول مع يمينه اه لكن الذي في نور العيون القول للمرسـل
 بيمينه فتأمل وفي البرازية ايضا قال الدائن ابعث الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع
 من المديون (قوله احمل الى) اي اليوم كافي الوديعة ويؤخذ من الباقي والعاق (قوله
 وضاعت) يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع يمينه) اي في برائة ذمته
 من الوديعة لاني الزام المدفع اليه (قوله لا يضمن على الاصح) مقتضاها ان الاجير المشترك
 يضمن لكن اتى الخبير الرمي بالضمان في حاشية الفصولين حيث قال وفي البرازية في متفرقات
 الاجارة من نوع في المتفرقات دفع الى المشترك ثورا للرجي فقال لا أدري أين ذهب الثور فهو
 اقرار بالتضييع في زمانه اه ولا يخفى انه ليس مذهب أبي حنيفة وانظر الى قوله في زمانه

فكل (من الحلف) له ما
 فهو له ما عليه ألف آخر
 يمينه (او) ألف لا حدهما
 ونكل لا آخر فالألف لمن
 نكل له (دفع الى رجل ألفا
 وقال دفعها اليوم الى
 فلان فلم يدفعها) حتى ضاعت
 لم يضمن (اذا يلزمه ذلك
) كما لو قال له احمل الى
 الوديعة فقل افعلم ولم
 يقبل (حتى مضى اليوم)
 وما كنت لم يضمن لان
 الواجب عليه التخليصة
 هادية (قال) رب الوديعة
 (لا مودع ادفع لوديعة
 الى فلان فقال دفعته
 وكذب) في الدفع (فلان
 وضاعت) الوديعة (صدق
 المودع مع يمينه) لانه أمين
 برأية (قال) المودع
 ابتداء (لا أدري كيف
 ذهب لا يضمن على الاصح
 كما لو قال ذهب ولا أدري
 كيف ذهب) فان القول
 قوله

اه (قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع) هذا بخلاف لما في جامع الفصولين ونور
 العين وغيره ما من أنه لا يضمن على الاصح وهكذا رآيت في نسخة المنع لكن انقله لانه لا ملحة بين
 الاساطير وكأنها ساقطة من النسخ فنقلها الشارح هكذا اقتضيه نعم نقل في الامادية بهما ولو
 قال لا أدري أضاعت أم لم تضع يضمن لانه نسب الاضاعة الى نفسه فكان ذلك تمليا منه
 كما ياتي قريبا (قوله لا يضمن) اي ان كان للكريم اولاد ارباب وان لم يكن اهما باب يضمن
 هندية عن المحيط وفي نور العيون من قاضيان قال وضعت في داري فنبئت المكان لا يضمنه
 ولو قال وضعت في مكان حصة فنبئت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالومات مجهر لاصح
 وقيل لا يضمن كقوله ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفنت في داري وفي موضع آخر
 ضمن ولو لم يبين مكان الدفن وانكر قال سرق من مكان دفنت فيه لم يضمن عدة لودفنها
 في الارض يبرأ لوجهه هل هنالك علامة والا فلا وفي المغازة ضمن مطلقا لودفنها في الكرم يبرأ
 لو حصة يبان كان له باب مغلق ولو وضعها بالادفن برئ ولو وضعها لا يدخل فيه أحد بلاذن اه
 (اقول) ولا تنس ما قد مناه من انه اذا كان الموضع حرزا لثلاث الوديعة والايضه من مطلقا ومن
 ان الهبة لا تعرف كالتلذذ من البرازية فتأمل وفيه توجهات للصوم نحو في غارة دفنتها
 حذر افسار جمع لم يضر بعمل دفنته لو أمكنه ان يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذلك لو أمكنه
 العود فربما بعد زوال الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجدها الا لودفنها باذن ربها فط وضعها في زمان
 الفتنة في بيت خراب يضمن ولو وضعها على الارض لا لودفنها اه وفي الهندية عن النوازل
 اذا قال المودع سقطت لوديعة أو وقعت في لا يضمن ولو قال أسقطت أو تركتها يضمن قال
 الشيخ الامام طه ميرالدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن
 بالأسقاط اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة ولو قال لا أدري
 أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضاعت أم لم تضع يضمن كذا في الفصول العمادية
 اه وقد مناه وجهه لانه نسب الاضاعة الى نفسه فهو ذاهب ما نقلناه وهي مسئلة أخرى
 بخلاف قوله ذهب ولا أدري كيف ذهب وقوله أضاعت أم لم تضع الخ فلا فرق بينهما لان
 مؤدى العبارة في واحد كما لا يخفى على من تأمل فتدبر قال في نور العيون ولو قال أسقطت
 أو تركتها ضمن كذا في ث وطعنوا ان مجرد الاسقاط ليس بسبب ضمان اذ لو أسقطها فرفعها
 ولم يبرح حتى هلكت يبرأ منها لا يضمن بمجرد قوله أسقطت بل بشرط ان يقول أسقطت
 وتركت أو أسقطت وذهبت أو أسقطت في الماء ونحوه وقالوا في قوله أسقطت أو وقعت ينبغي
 الضمان لاسقوطه في الشد أو في جهلها في محل لا يحتملها فيكون كمال وذكر انه ينبغي
 ان لا يضمن بمجرد قوله أسقطت أو تركت اذ لا يفرق العام بين سقطت وأسقطت ولو قال
 ضاعت فاقول له ولو قال لم يذهب من مالي شئ لا يضمن ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب
 فالقول له يمينه ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهب اختلف فيه المتأخرون والاصح انه
 لا يضمن اه (اقول) لكن قد مناه عن العلامة الخبير الرمي انه اتفق بالضمان مع اللابانة تضييع في
 زمانه فلا تنس وفيه المودع لو سقط شئ من يده على الوديعة يضمن اه وفيه نام ووضعها تحت
 رأسه أو بحضبه يبرأ وكذا بوضعه بيزيدية في الصحيح قالوا يبرأ في الفصل الثاني لو نام فاعدا

بخلاف قوله لا أدري
 أضاعت أم لم تضع أولا
 أدري وضعها أو دفنتها
 في داري أو موضع آخر فانه
 يضمن ولو لم يبين مكان الدفن
 لكنه قال سرق من
 المكان المدفون فيه لا يضمن
 وتماسه في العمادية
 (فروع) * حدد المودع أو
 الوصي على دفع بعض المال

ولو مضطجعا ضمن في الحضر لافي السفر * عدة يبرأ الوفاء لا لولا واضحا جنبه على الارض ولو
 السفر لا يضمن ولو مضطجعا جعل ثياب الوديعة تحت جنبه لو قصد به السرقة ضمن لولا لفظ ولو
 جعل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا جعل دراهم الوديعة في خفه ضمن في الاين لافي الايسر
 لانها في الاين على شرفه وطاعه من كسبه وقيل يبرأ مطلقا وكذا الورطها في طرف كسبه
 او حياضه وكذا الوشيد على منديل ووضع في كسبه يبرأ ولو القاها في جيبه ولم تقع فيه
 وهو يظن أنها وقعت فيه لا يضمن خلاصة ضمن وهو دخل الحمام وهي في جيبه وتركت في
 الساكودة فمرق قيل يضمن فضيضان جملها في جيبه وحضر مجلس في فضاءت بعد ما بكر
 بسرقة او سقوط او نحوهما قيل لا يضمن لانه منظرها في محل يحفظ مال نفسه وقيل هذا
 اذا لم يزل عقله اما اذا زال فهو بحيث لا يمكنه حفظ ماله يضمن لانه يهمل عن الحفظ بنفسه فيصير
 مضطجعا او مودعا غيره اه (قوله ان خاف الخ) ظاهر صنيعة ان المنظور اليه ما وقع عنه
 المودع من خوف تلف نفسه او عضوه او حبه او اخذ ماله وان كان التمدد طاعة اذا
 كان صريحا بانه ما قاله حكم ظاهر ط (قوله وان خاف الحبس او القيود) او التجسس كما في
 الهندية (قوله وان خشي اخذ ماله كله فهو عذر) لانه يؤدي الى تلف نفسه بخلاف ما لو ابقى له
 قوت الكفاية وفي الهندية سلطان هذا المودع بان لا يذبح اليه الوديعة ضمن
 ان يبق له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو مودع ولا ضمان عليه كذا في خزانة المفتين قال
 ط ولم يبين ما المراد بقدر الكفاية هل كذاية يوم او شهر او العمر الغالب فيصير اه والظاهر
 ان المراد به ما كفاية شهر او يوم (قوله كالو كان الجائر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) أي من
 غير تفصيل كما يؤخذ من المنح (قوله رفع الامر لاكم) أي على سبيل الاولوية (قوله لا يبيعه)
 وان لم يكن في البلد قاض باعها واحدة نظائرها هندية ولو اتفق عليه بالامر قاض فهو متبرع
 ولو لم يتفق عليه المودع حتى هلك يضمن لكن تنقضي على المودع من الاعلى عن حاوي الزاهد
 وفي التاتر خاتمة غاب رب الوديعة ولا يدري أسي هو أو ميت * كذا حتى يبع لم موته ولا
 يتصدق به بائنا لاف الاقطة وان اتفق عليه بالامر القاضى فهو متطوع ويأله القاضى
 البينة على كونها ووديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو بما يؤجر ويتفق عليه من
 غلتم امر به والا يامر بالاتفاق يوما ويومين أو ثلاثة رجاء ان يحضر المسالك لا كثر بل يامر
 بالبيع وامسالك الثمن وان امره بالبيع ابتداء فاصحابه الر جوع عليه به اذا حضر لكن
 في الدابة يرجع بقدر القيمة لا بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من
 البائنا اشئ كثير أو كانت أرضا فاعترت وخاف فساد فباعه بالامر القاضى فلو في المهر أو في
 موضع يتوصل الى القاضى قبل ان يفسد ذلك ضمن (قوله فهل حال القراة) نص على المتوهم
 فلا ضمان بعدها بالاولى (قوله لان ولاية هذا التصرف) أي وهو القراة وصي في آخر
 العارية مانعه أما كتب العلم فينبغي أن يجوز النظر فيه اذا كانت لا تنضرر بالنظر والتقليب
 ويكون كالاستطلاع بالمناط والاستئذان بالاسماء اذا كان مودعا وعادة الناس في ذلك
 المساهلة والمساهمة والاحتياط عدم النظر الا بامر (قوله وكذا لو وضع السراج) أي سراج
 الوديعة على المنارة أي على محل النور فانه لا يضمن اذا تلف (قوله أودع صكا) أي له اما اذا كان

ان خاف تلف نفسه أو
 عضوه فندفع لم يضمن وان
 خاف الحبس أو القيود ضمن
 وان خشي اخذ ماله كله
 فهو عذر كالو كان الجائر
 هو الاخذ بنفسه فلا ضمان
 عادية خفيف على الوديعة
 الفساد رفع الامر لاكم
 لبيعه ولو لم يرفع حتى
 فسد فلا ضمان ولو اتفق
 عليه بالامر قاض فهو
 متبرع وقرا من مصنف
 الوديعة أو الرحمن فقلت
 حالة القراة لا ضمان لان
 له ولاية هذا التصرف
 صيرفة قال وكذا لو وضع
 السراج على المنارة وفيها
 أودع صكا وعرف أداء
 بعض الحق ومات الطالب

افيه وقد أودعه هو وجاء الذي له الصك يطالبه فلا يدفعه اليه وعليه التتوى هندية (قوله
 وأذكر الوارث) أي وارث الطالب (قوله بس المودع الصك) لما فيه من الاضرار وقد
 تقدم نحو هذا في المصنف وله محمول على ما اذا كان المكنوب عليه يقر به اذا عرض عليه
 والا فجرد الخط لا يثبت الحق ثم ظاهر كلامه بيم مالوا ذكر الوارث لكونه لا يملك الدفع (قوله
 أبدا) أي مالم يقر الوارث بالاداء أي بما قبض مورثهم (قوله لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين
 الى الوارث) الظاهر ان يقيدهم البراءة بما اذا كان الدين مستفرا لما دفعه أولا وسواء كان
 الوارث وثقا أولا والظاهر ان يقيدهم عدم البراءة بما اذا كان الدين مستفرا لما دفعه
 والوارث غير موثق كما قدم - مافي المودع اذا دفع الوديعة للوارث حموى لكن قال في
 منية الماتى اذا كان للميت ودية عند انسان وفي القركة دين فدفع المودع الوديعة الى
 الوارث بغير امر القاضى يضمن * في يده ألف ودية رجل مات وعليه ألف درهم دين معروف
 انه عليه وتركه ايتامه وقاتل في المستودع الا ان لا يفرج لم يضمن لانه قضى الى من له الحق وهو
 غريم الميت وليس للابن ميراث حتى يقضى الدين اه (أقول) ولعل عدم البراءة يدفع الدين الى
 الوارث ديانة قال في الفوائد الزينية ولو قضى المودع بمدين المودع ضمن على الصحيح فامل
 وراجع * (فرع) قال بعث الوديعة وقبضت عنها لا يضمن مالم يقل دفعته لا مشترى شرح صحفة
 الاقران وفي منية المفتى لرجل على آخر دين نقضاه فغضه ظلمنا فبات صاحب الدين فأنقصوه
 في الظلم بالمتع للميت وفي الدين للوارث هو المختار * وفيه امر من اخذ من السلطان مالا سرا ما لم يخط
 النقصوم في الاخرة فاصاب الحق مع السلطان ومع القاضى ان لم يخطه السلطان وبعد
 الخطا يكون مع السلطان عند أي حنية رجا الله تعالى (قوله ليس للسيد اخذ ودية
 العبد) أي ولو غير ماذون لا حقال انه مال الغير الا اذا اقام السيد بيته على انه ماله وقد سلف وفي
 البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه وأودعه وذلك عند المودع فانه يضمنه
 لكونه مال المولى مع ان العبد يدا منه تبرع حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذته انتهى هذا
 اذا لم يعلم ان الوديعة كسب العبد أو ماله اما اذا لم يعلم ذلك فله حق الاخذ بالا حضور العبد كما
 نقل في البرازية عن الذخيرة وقد تقدم ذلك (قوله العامل افيه امانة لأجره الا الوصى) أي
 وصى القاضى وقد نص به بايروا موصى الميت فلا يضمن الاجر كما في الاشياء من فن الجمع
 والفرق في الكلام على اجر المثل نقل عن الفتية وقد علل الاول الجنى عدم صحة الاجر له ولو
 جعله المتوفى له لينة فله وصاياه بانه يقبل الوصية صار العمل واجبا عليه والاستتجار على هذا
 لا يجوز فانه قال العلامة الخير الرملى ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية
 الاباير في مقابلة عمله لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا جبر على المتبرع واذا رأى القاضى أن
 يعمل له اجرة على عمله وكانت اجرة المنيل فما المانع قياسا واستحسانا وهي واقعة الفتوى وقد
 اذنت به حرارا ولا يناسبه ما في الولو الجنية كما هو ظاهر لان الموضوع مختلف كما يظهر بادي
 نامل اه (أقول) انما كان الموضوع مختلفا لان موضوع مسألة الولو الجنى في وجوب العمل
 بقبول الوصية وموضوع ما ذكره في عدم الجبر على العمل وهو لا يناسب الوجوب لكن قال
 الطعناوى وفيه نامل اذ بعد القبول لا يقال انه متبرع والحاصل ان وصى الميت لأجره الا

وأذكر الوارث الاداء
 بس المودع الصك أبدا
 وفي الاشياء لا يبرأ مديون
 الميت بدفع الدين الى
 الوارث وعلى الميت دين
 * ليس للسيد اخذ ودية
 العبد * العامل افيه امانة
 لأجره الا الوصى والناظر

إذا كان محالاً فإنه لا كل من مال البتيم بقدره ولا فاضى أن يقرضه ذلك لكن لا يستقبل
 للمال فاضى الشروع فيه متبرعا وأما وصى القاضى فان كان محتاجا فذلك والا فان تـ
 القاضى وجعل له أجرة المثل جازر كذا إذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يجعل له أجرة لان
 وصايته غير لازمة لان له ان يعزل نفسه فله ان يمتنع عن المضى في العمل إلا بجر وتعام الكلام
 على ذلك في باب الوصى آخر الكتاب فراجع ان شئت (قوله إذا عمل) في تصان أجرة المثل أشباه
 قال في القنينة إذا بين القاضى له أجرة فهو له والأفلاوذ كره ان له أجرة مثله ولو لم يعينه القاضى
 وتقدم ذلك في كتاب الوقف وذكره في الوصايا (قوله فالت) القول صاحب الاشياء (قوله فله)
 منه ان لا أجر لناظر الخ) أى من قوله إذا عمل أى إذا كان مشروطا من جهة الواقف أفاده
 أبو الوعد وجه العلم انه لا عمل حينئذ طه والحاصل ان الواقف ان عين لناظر شـ يا فهو
 له كغيره كان أو قليلا على سبب مباشره عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه في مقابلة العمل وان لم
 يعين له الواقف وعينه القاضى أجرة مثله جازر وان عين أكثر يمتنع عنه الزائد عن أجرة المثل
 هذا ان عمل وان لم يعمل لا يصح أجرة مثله صرح في الأشباه في كتاب الدعوى وان نصبه
 القاضى ولم يعين له شيئا ينظر ان كان المعهود ان لا يعمل إلا بأجرة المثل فله أجرة المثل لان المعهود
 كالتسليم والأفلاوذ هو بيان نفسه بل ذلك مع أدائه في كتاب الوقف فراجع اليه (قوله
 ودافع ألف مقراضا ومقارضا) قال ابن الشهنة مسئلة البيت من اليد دفع قال ولو قال خذ
 هذه الألف على ان تصفها عليك قرض على ان تعمل بالنصف الآخر مضاربة على ان الربح لى
 فهذا مكروه لانه شرط ان نفسه مضمونة في مقابلة القرض وقد نهي رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم عن قرض جر نفعا فان عمل هذا وربح فالربح ينقسم نصفان لان المضارب ملك نصف
 المال بالقرض فكان نصف الربح له والنصف الآخر بضاعة في يده فربح المثل (قوله
 وربح القراض) أى لرب المال خاصة (قوله الشرط جازر) ويجعل النصف بضاعة وغنا
 النصف القرض لله يستقرض لان المضاربة لما فسدت باشرط كل الربح لرب المال صارت
 بضاعة (قوله ويجزى) لأن من قرض جر نفعا وإذا علم صحة الشرط فالربح الحاصل من
 الألف هو ما واخسر ان عليه الألف ما شرب يكن في الألف (قوله وان يدعى ذوا المال قرضا
 وخصه الى آخر البيتين) قال الشارح قد اشغل البيتان على ثلاث مسائل الأولى من الظهيرية
 لو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا فاقال قول رب المال
 ومع ذلك أو هلك المال قبل التصرف لا ضمان على ذى اليد لا تفاهة ما على قول المال دفعته
 فانم الا تميز ضمانا قبل التصرف وضمن بعده وان أقام ماينة فرب المال فيكون كل من القول
 والبينة لرب المال وفي النهاية وشرح التحرير ان القول قول المضارب والبينة على رب المال
 (قوله فرب المال قد قيل أجدر) أى قبول قوله وان هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان
 عليه لا تفاهة ما على لفظ الدفع كما تقدم (قوله وفي العكس) وهذه المسئلة الثانية من الظهيرية
 أيضا وهي عكس الأولى إذا قال المضارب بعد ما تصرف وربح أقرضتني هذا المال والربح كله
 لى وقال رب المال دفعته اليك مضاربة بالثالث أو قال دفعته اليك بضاعة أو قال مضاربة ولم
 اسم ربها أو رب مائة درهم فاقول في ذلك قول رب المال وعلى المضارب البينة وفي دعوى

إذا عمل قلت فعل منه أن
 لا أجر لناظر في المقتضى إذا
 أحيل عليه المستحقون
 فليحفظ في الوهبانية
 ودافع ألف مقراضا
 وربح القراض الشرط جازر
 ويجزى
 وان يدعى ذوا المال قرضا
 وخصه
 قراضا فرب المال قد قيل
 أجدر
 وفي العكس بعد الربح
 فاقول قوله

البضاعة الربح لرب المال وفيه إذا لم يسم فالربح لرب المال ولا مضارب أجر المثل وان أقام
 البينة فالبينة للعامل وان أخذه فاقبل الربح بر المال الى مالكه لعدم لزوم العقد (قوله
 كذلك في الأضاع) بان قال رب المال دفعته بضاعة والمضارب يدعى القرض فاقول لرب
 المال ولو ادعى المضاربة ورب المال النصب وضاع المال قبل العمل فلا ضمان وان بعد
 العمل فهو ضمان وان أقام ماينة فالبينة للمضارب في الوجهين وهذه هي المسئلة الثالثة (قوله
 ما يفسر) أى الحكم في هذه الصورة وقد قدمنا الكلام على هذين البيتين آخر كتاب المضاربة
 (قوله وان قال قد ضاعت من البيت وحدها) مسئلة البيت من الواقعات وقد ذكرناها في هذا
 الباب وهي المودع إذا قال ذهبت الوديعه من منزلى ولم يذهب من مالى شئ قبل قوله مع عينه كما
 في الهندية والكافى وجامع الصوابين ونور العين وغيرها (قوله فقد تصور) بان يجعل السارق
 أو يكون هو المقصود ومعنى يصح بصدق (قوله وتارك) بغير تنوين (قوله لاسر) متعلق
 بتارك أو بصيغة والصيغة مثال وهي قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه وقد مرنا ذكر هذه
 المسئلة وذكر شارحها العلامة ابن الشهنة ان مسئلة البيت من قاضيتان قال قوم جلوس
 في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقيون معاه فله الكتاب ضمنوا جميعا لان الاول
 لم يترك الكتاب عندهم فقد استخفوا فقاموا وتركو الكتاب فقد تركوا الحفظ المتكتم
 تضمنوا جميعا وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخر تعين
 للحفظ فتعين للضمان قال المسئف وهذا ليس خاصا بالصيغة بل يطرد في غيرها أيضا قال ط
 وينبغي تقييد هذا الفرع بما لا يتسم فانه اذا كان ضمانا يتسم يكون القائم أولا مقرطابا لعدم
 تسعة المودع للحفظ اه (قوله يضمن المتأخر) لتعينه للحفظ فتعين للضمان اه عبد البر
 ومفهومه انه لم اذا قاموا جميعا ضمنوا جميعا وبه صرح قاضيتان ويظهر لى ان كل ما لا يتسم
 كذلك ما نحائى (قوله وتارك نشر الصوف صيفا الخ) قد اشغل البيتان على مسئلتين من
 الظهيرية قال في كتاب الوديعه اذا أفسدها الفاروق قد اطلع المودع على ثقب معروف ان كان
 أخبر صاحب الوديعه ان ههنا ثقب الفاروق لا ضمان وان لم يخبر به بعد ما اطلع عليه ولم
 يسمه ضمن وهي المسئلة الثانية والاولى ما قال في الظهيرية عن السيد الامام أبى القاسم
 ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها في الهواء حتى
 وقع فيه السوس وفسد لا يضمن وهذا علم من صورة النظم الا انه بعد لم من ذلك الحكم في نظيره
 انتهى ما ذكره ابن الشهنة قال في الهندية الوديعه اذا أفسدها الفاروق قد اطلع المودع على ثقب
 الفاروق ان أخبر صاحبها ان ههنا ثقب الفاروق لا ضمان عليه وان لم يخبر به بعد ما اطلع عليه ولم
 يسمه يضمن كذا في الفصول العمادية وذكره بعدا عبارة الظهيرية ثم قال وفي فتاوى أبى الليث
 اذا كانت الوديعه شيا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعه غائب فان رفع الامر الى القاضى
 حتى يبيعه جازوا هو الاولى وان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعه على ما أمر
 به كذا في المحيط وان لم يكن في اليد فمضارب باعها وحفظها عن الفساد كذا في السراج الوهاج
 انتهى (قوله نعمت) العت بالمئة السوس أو الأرضة وهي دويبة تأكل الصوف (قوله
 لم يضمن) لانه حفظ الوديعه كما أمر به محيط ويضمن بتسديد الميم (قوله وقرض الفار) الحاصل

كذلك في الأضاع ما يفتقر
 وان قال قد ضاعت من
 البيت وحدها
 يصح ويستحق فقد تصور
 وتارك في قوم لاسر صيغة
 فمراحوها راحت يضمن
 المتأخر
 وتارك نشر الصوف صيفا
 نعمت لم
 يضمن وقرض الفار بالعكس
 يؤخر

انه اذا اودعه الوديعة فوضعه في محل لا تقب فيه فقرضها انذارا وحرقة النار أو أصابها
 بجرح باليد الموحدة أو التهمة ثم انما المصلحة أي نقص أو أصاب النقص بالنون ثم انما أي تقب
 منه فلا ضمان عليه وأما اذا كان في المكان الموضوع فيه الوديعة تقب قد اطاع عليه المودع
 ان أخبر صاحبها فلا ضمان عليه وان لم يخبره ولم يمسد يضمن أفاده صاحب الهندية (قوله)
 باله كس يؤثر أي بالخلاف (قوله ولم يعلم) الواو جمع في أو فبقي عنه الضمان بعده أو بأعلام
 المالك به وان لم يمسده لان المالك يندرج في بوضعه فيه على هذا الحال وبه لم يضمن الياء
 (قوله وينبغي تفصيله) البحث للطرسوسي حيث قال وينبغي ان يكون فيه التفصيل لان الامر
 دائر بين الاعلام للمودع أو الممسد بدونه وهو موجود وارتضاء عبدا أو أقره الشربلالي
 (قوله) في ضمان المودع بالمسك في قاضين مودع جعل في ثياب الوديعة فوبالنفقة
 فدفعها الى ربح أو نسي توبه فيها فضايع عنه ضمن لانه أخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه
 لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي ان تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضايع عنده
 والا فلا سبب للضمان أم لا قال ظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على إطلاقه واقفه
 نعم على أعلم اه ملخصا قال في السراجية مؤنة الرد على المالك لا على المودع وان نقلها الى بلد
 من محله فؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق وكذا اذا سافر فيها يجوز له السفر بها ان تكون الاجرة
 على المالك سراج أي اجرة الرد كما يؤخذ من سابقه قال ط وانظر مؤنة حمله للخارج هل هي
 على المودع أو المالك (فروع) عند بقرة من الباقورة وترك الراعي اتبعها فاهو في سعة من
 ذلك ولا ضمان عليه فيماتت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا كذلك عند أبي
 حنيفة وعنده ايضا وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيماتت لان الامين انما يضمن بترك
 الحفظ اذا ترك بغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالدفع لوديعة لاجنبي حالة الطريق
 فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كى لا يضيع
 الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاستراضة قال صاحب الذخيرة وروايت في
 بعض النسخ لاضمان عليه فيماتت اذا لم يجد من يبعثه ليردها ويضمنه ايضا صاحبها بذلك
 وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يدر على اتباع الكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك
 فقط البعض بعذر وعنده ايضا لان لا يمكن الاستراضة عمادية من ضمان الراعي وفي
 قتارى أبي الليث مكارجل كرايس ان فانه قبله الموصوف طارح الكرايس وذهب بالحار
 قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالحار والكرايس وكان به لم أنه لو حمله أخذ الموصوف الحار
 والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه وطرح الامانة في السفينة وسبح
 في البحر خوفا من الامير والقتل لا يضمن في جامخ الفصولين في ضمان الاجير المشترك را حرا
 للذخيرة قرية عادتهم ان البقار اذا أدخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة ربحها ولا يساهما
 اليه ففعل الراعي كذلك فضايع بقرة قبل بيعها اذا المعروف كالمشروط وقبل لولم يمسده ذلك
 خلافا بريا اه والظاهر ان القولين متعاربان ان لم يكونا في واحد لان ذلك اذا كان معروفا
 لا يمسده خلافا لانه يكون ماذونا به عادة وقد مناهو هذه المسئلة وهو ما لو ارسل الوكيل بالبيع
 الثمن الى الموكل مع المكاري ونحوه مما سرت به العادة فانه لا يضمن وبه أفتى الخبير الرمي لان

اذا لم يمسد الثوب من بعد
 عليه
 ولم يعلم المالك ما هي ثوبه
 قات بقى لوسده مرة ففقه
 القصار واقفه لانه لم يذكر
 وفيه ينبغي تفصيله كما مر قد سبق

المعروف عرفا كالمشروط شرطا ولا فرق بين أن تتلف أو تضيع أو ياكلها الذئب الا اذا نهبها
 ربح اعنه قال الرمي ومثله الشربلالي والمزارع أيضا مثله وهو كالمودع وهذا اذا كانت العادة
 مطردة أما اذا لم تكن كذلك فلا شبهة في الضمان في صورة الضياع أو أكل الذئب تنبه وهذا
 أيضا اذا لم يضمن عليها أما اذا خشي بان كان على أهل القرية أكل الذئب فصد دون ثوب أموالهم
 أو اقلها أو كانت كثيرة الموصوف فلا شبهة في الضمان فاعلم ذلك والله تعالى أعلم اه رجل
 استعار دابة فتساقط في المقارة ومعه في يده السارق وقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن
 المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق قد اقطع من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير
 كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه يمكن من المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعا فاذا نام
 جال لا يضمن على كل لانه لو نام جال لم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن
 فهذه الا يضمن أولى اه وفي البرازية من الوديعة جعل دابة الوديعة في كرم غير رفيع
 الحائط أو لم يكن له حائط يتطران نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن ان ضاعت الوديعة
 وان قاعد لا يضمن وان في المسئلة يضمن وان نام مضطجعا اه ومثله في الذخيرة وعنده
 الشقاوي والعمادية وفي البرازية أيضا في العاربة ذكر ما ذكر في الثانية فائلا وهذا لا يتناقض
 ما مر ان نوم المضطجع في المسئلة راس بترك الحفظ لان ذاتي نفس النوم وهذا في أمر زاده على
 النوم اه كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد اشباه
 ومثله ما تقدم منناه المودع أو المستعير أو المأرب أو المستضع أو المساروم أو المستاجر أو الاب
 في مال ابنه الصغير أو الوكيل أو الرسول أو القاضي أو أمين القاضي أو المحضر أو أمير العسكر
 أو المتولي أو القيم أو الدلال أو السمسار أو البياع أو المرتهن أو العبد أو الملتقط أو آخذ
 الا بئ أو الشريك أو الحاج عن الغير أو الاجير الخاص أو المشترك أو نحوها اذا ادعى الهلاك
 بغير عذر أو ادعى الرد الى صاحبها بدق مع يمينه لان كل واحد منهم أمين والقول قول الامين
 مع العين ان لم يكن له يمينه على الرد أو الهلاك وان كان له يمينه فلا يمين عليه وانما طابط البيينة
 لدفع اليين عنه اه فالخاسر ان من تكون العين في يده أمانة اذا ادعى ردها الى صاحبها أو ادعى
 الموت أو الهلاك بدق مع يمينه بالاتفاق وهذا في الرهن قبل قبضه وأما به بدقضه فالتقول
 للراهن كاسياقي سائحاني * حول الاجنبي الوديعة عن محالها ثم ردها ثم هلكت ضمن قاضيان
 * دفع الى آخره فقامت ايساله وقال اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بلا سلة
 فأبى القن لم يضمن اذا مر بشيئين وقد أتى باحدهما فصولين (أقول) أي امر بالذهاب بالقن
 وأمر بالذهاب بالسلة فلا يضمن القن (وأقول) المتبادر من كلامه أن يكون القن معصوبا
 به أي مساهلا فكأنه قال اذهب به مساهلا فهو ما مور بالذهاب به مساهلا لا فالأمر به واحد
 موصوف فينبغي الضمان تامل رمي * بعثه الى ماشية فركب المبعوث دابة البعثة برى
 لو يذهب الى ساط في مثل ذلك والاضمن فصولين وفيه دفع بعيره الى رجل ليكرهه ويشترى له شيئا
 يكرهه ففعل البعير فباعه وأخذ ثمنه فهلك لو كان في موضع بقدره على الرفع للقاضي أو يستطبع
 امساكه ورده مع المعنى ضمن قيمته والابري * اعاد حماره وقال خذ عذره وسقه كذلك ولا يتحمل
 عنه فانه لا يمسده كذا الا هكذا فقال نعم فلما مضت ساعة خلى عذره فامر ع في الماشي فمسقط

من اذ خالف شرطاً فمقد انفسه اعطاه ووجه البينة فمقره فانكسر برئ لو امره بفرضه والا
 ضمن وكذا لو اراد قوساً فمقره فانكسر فهو على هذا ا. وفيه معنيان الى فواء صاحب المحيط
 قال له بيت دمي منك بفس او بالقتل الاخرية قال لا لو قال اقلني فقتله لانه اطلاق فاوثر
 شبهة وهو مدر في اصح الروايتين عندنا في حنية وتجب الدية في ماله في رواية ولو قال اقطع يدي
 او رجلي او اقل قتي فقتله لم يجب شيء بالاجماع اذا اطراف كام وال فيصح الامر * وقعت
 بخاري واقعة وهي رجل قال لا تخارم السهم الى حتى آخذته فري السهم اليه بامر فاصاب
 عينه فذهبت قال قاضيان لم يضمن كلوا قال له اذن على يدي لم يضمن وهكذا اتفق بعض
 المشايخ فيه وفاسوا على ما لو قال اقطع يدي الخ وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب القود
 اما لا شك انه يجب الدية في ماله اذ كفي الكتاب لو تضاربا بالوكزة أي القوس قاله بالقارسية
 شت زون فذهبت عين أحدهما يجب القصاص اذا أمكن لانه عدس وان قال كل واحد
 منهم الاخر ده ده وكذا لو بارز في خاتمة على وجه التعليم او الملاعبة فاصابت الخشبة عينه
 فذهبت بقاد لوامكن ا. قال في مجمع الفتاوى ولو قال كل واحد منهم ما صاحبه ده ده وركز
 كل منهم ما صاحبه وكسر سنده فلا شيء عليه بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها قاضيان ا.
 والذي ظهر لي في وجهه ما ذكر في الكتاب انه ليس من لازم قوله ده ده اباحة عينه لاحتمال
 السلامة مع المضاربة بالوكزة كما عساه مع رى السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله ده ده
 صريحاً في اتلاف عضوه بخلاف قوله اقطع يدي او اذن على يدي فلم يصح قياس الواقعة عليه
 والمصرح به ان اطراف كالا وال يصح الامر فيه ما وكان في المسئلة قولين كامل في جامع
 القس وابن راض الى كتاب الدعوى والبيانات لصاحب المحيط دفع قوبة الى دلال لبيعه فساومه
 رب حانوت بثمن معلوم وقال احضر رب الثوب لاعطيه الثمن فذهب وعاد فلم يوجد القوب في
 الحانوت ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال
 مع عينه لانه أمين وأما رب الحانوت فلما اتفقا على انه اخذ رب الحانوت ليشتريه بما هي من
 الثمن فذهب دخل في ضمانه فلا يبرأ مجرد دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا على غير ذلك لم يضمن اذ
 المقبوض على سوم الشراء انما يضمن لو اتفقا على ثمنه قنية * لا يجب ضمان السوم الا بذكر
 الثمن قبل هو قول أبي يوسف ويكفي عند محمد ان يعيل فلهما ما تجبئس * دفعه الى دلال لبيعه
 فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشراء ثم نسيه لم يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالدفع للسوم
 اذ لا تعدى في الدفع حينئذ ايقض اما اذا لم ياذن له فيه ضمن * ذكر في بعض الفتاوى عن فتاوى
 النسفي لو عرض له الدلال على رب دكان وتركه عنده فهرب رب الدكان وذهب به لم يضمن الدلال في
 اصح لانه امر لا بد منه في البيع وذكر بعض المشايخ يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع
 قاضيان * دفعه الدلال الى من استام لينظر اليه ويستري فذهب به ولم يظفر به الدلال قالوا
 لم يضمن لانه في هذا الدفع قال وعندي انه انما لا يضمن لو لم يقارقه واما لو قارقه ضمن كما لو اودعه
 اجنبي أو تركه عنده من لا يريد الشراء * طلب المبيع ورجل من الدلال يدراهم معلومة فوضعه
 عند طائفة ضمن قيمته لاخذته على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا لا شيء على الدلال وهذا
 لو ما دون بالدفع الى من يريد الشراء قبل البيع فلم يكن ما دوناً ضمن فروق الجاه * دلال

معروف

معروف يده قوب بين انه مسروق فقال رددته على من اخذته منه يبرأ كفاصاحب القاصب اذا
 رد على القاصب يبرأ في الذخيرة انما يبرأ لو أثبت ووجهه في عدة الفتاوى هذا كفاصاحب
 القاصب اذا قال رددت على القاصب صدق بيئته لا بد من امتنق * قال ثلثت من عدة ثمانية ايام
 وبرهن ربه انها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدتها افتاقت تقبل ولا يضمن ولو قال
 أو لا ليست عندي وديعة ثم قال وجدتها افتاقت ضمن ا. قنية * دلال دفع قوباً الى ظالم لا يمكن
 استرداده منه ولا اخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفاً فلا * نخرج المودع وترك الباب
 مفتوحاً عن لولم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسرع حصر الداخل عدة المودع
 لو حفظها في حرا ليس فيه مال ضمن والمراد حرز غيره ا. مالوا سائر ثمانية عشرة وقطعها فيه لم
 يضمن ولو لم يكن فيه ماله * عى مودع استأجر بيتاً في مصر أو دعه فيه واحرزها فيه وسافر
 وتركها فيه لم يضمن * صاع تحت يدهم المودعة قبل ضمن في الخنصر والبصر لاني غيرهما
 وبه يثني وقيل ضمن في الخنصر لاني غيرهما المرتمن وتضمن المرأة مطلقاً لانه استعمل منها
 خلاصة في الاقضية * ادعى وكالة بقبض دين أو وديعة فاقرا المطلوب في الدين يؤمر بدفعه
 اليه وفي العيين لا يؤمر في ظاهر الرواية وذكر في محل آخر من الخلاصة في الفرق بينهما ان
 اقراوه في الدين لاني ملك نفسه وفي الوديعة لاني ملك غيره ا. قال في الأقرب بالوكالة وانسكرك
 المال لا يصير خصماً ولا تقبل البينة على المال الا ان تقع البينة على الوكالة أو لم يثبت كونه
 خصماً باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقرب بالمال وانسكرك بالوكالة لا يحلف
 الوكيل المطلوب على العلم بالوكالة اذا الحلف بترتب على دعوى صحيحة ولم تصح اذ لم تثبت وكالة
 فلم يصح خصماً الا اذا قامت البينة على الوكالة والمال يقبل عند ادعى حنية بناء على أن وكيل
 قبض الدين ملك الخصومة عنده * هد لا يؤمر بدفع الوديعة الى الوكيل بقبض المودعة
 اذا أقرب مال الغير بخلاف الدين * ثمن عن محمد لو صدقة يجبر بدفع عين كدين غير وكذا عن
 أبي يوسف * حشبي لو صدقة أو كذبة أو سكت لا يجبر بدفع الوديعة ولو دفعها الا يسترد ولو حضر
 ربه او كذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقة ولم يشترط عليه الضمان والارجع
 بعينه لو قاتل أو قيمته لو ساءل كما * قال صاحب جامع القسولين أقول لو صدقة ودفعه لا يشترط
 فيني أن يرجع على الوكيل لو قاتل أو غرضه لم يحصل فله نقض قبضه على قياس ما مر عن
 الهادي من ان المديون يرجع عاده دفعه الى وكيل صدقة لبقايا كذا هذا * شجع لولم يؤمر بدفع
 الوديعة ولم يسألها افتاقت قبل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن اذا منع من الوكيل بزمه كنهه من
 المودع ولو سلمه الى الوكيل لا بد من دلالة سعي في نقض ما فعله * ذخيرة وكل زيد القائب بقبض
 وديعة فقبضها زيد قبل أن يبلغ ذلك فتلاف يغير المالك ضمن زيداً والدافع ولو علم الدافع
 بالتوكيل لا يزيد برئاً لانه مودع ان يدفعه (يقول الحقيير) الظاهر انه يبرأ الدافع لا زيد لكون
 قبضه حين قبضه فصولاً والله تعالى أعلم * عن وكاهه قبض الوديعة في اليوم فله قبضه غدا ولو
 وكاهه قبضه غدا لا يملك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتجديد فكانت قال انت وكيلي به الساعة
 فاذا ثبت وكاته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لاصريه لادلالة
 وكذا لو قال قبضه الساعة فله قبضه بعدها ولو قال قبضه بمحض من فلان فقبضه بغيره جاز

* قال اقبضه بشم ودفقه قبضه بدون - م بخلاف قوله لا تقبضه الا بقبضه منه حيث لا يملك قبضه
اذنى عن القبض والتقى قبضه بقبضه منه اه مافى نور العين وفي الهندية من ترك باب
ساقوته فتوحا فقام واحد ثم واحد فضاء ما ضاع على آخرهم كذا في الملقط * رجل في يده
نوب قال له رجل اعطني هذا النوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية * سئل
ابن القضاة ل عن دفع جواهر الى رجل لبيعها فقال القاضى انا اريم تاجر الاعرف قيمتها
فضاعت الجواهر قبل ان يريها قال ان ضاعت اوس سقطت بمر كنهه ضمن وان سرقته منه او
سقطت لاراحة اصابعه من غيره لم يضمن كذا في الفتاوى * دفع الى امرأته قبة يمسق
الماء فغافل عنها فضاعت لا يضمن كذا في القنية * قال خلاف سالت اسد اعن له على آخر درهم
فدفع الماطوب الى الطالب درهمين او درهم او قال خذ درهمك فضاء الدرهمان قبل
ان يبيع درهمه اقال ذلك على الماطوب وللا طالب درهمه * ولو قال له حين دفع اليه الدرهم الاول
هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عا به الدرهم الاخر كذا في التارخانية * سبى بعقل الببيع
والشراة محجور عليه اودعه رجل ألف درهم فادرك ومات ولم يدبر ما حال الوديعة فلا ضمان في
ماله الا ان يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده فحينئذ يضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية
والحكم في المعتوه نظير الحكم في الصبي اذا افاق ثم مات ولم يدبر ما حال الوديعة لا ضمان في ماله
الا ان يشهد الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي ما ذونا له في التجارة والماءة بمجالها
فهو ضمان للوديعة وان لم يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في المعتوه اذا كان
ما ذونا له في التجارة كذا في الذخيرة * اذا قال المستودع للمودع وهبت لي الوديعة او هبتها
وانكر رب الوديعة ثم هلكت لا يضمن المودع كذا في الخلاصة * سئل عن اودع عند آخر اواني
صفر ثم استقرها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة فابن السابع فقال لا ادري
اودعتني ستة اوسبعة ولا ادري ضاعت او لم تكن عندي وتارة يقول لا ادري هل جاني من
عندك رسول فاستردها ووجهها اليك ام لا هل يضمن قال لا لانه لم يقربها ضاعته فلا ينفق كذا
في فتاوى النسفي * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلطا ستمين فاخذ العشرة
ابرها فهاكت في الطريق يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة
كذا في السراج الوهاج وهو الاصح هكذا في التارخانية وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة
اسداسه كذا في فتاوى قاضيهان * له على آخر خمسة وستون فاستوفى غلطا ستمين فسلم له اخذ عشرة
لارد فهاكت يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك قرض والباقي امانة كذا في الوجيز
للكردي * رجل له على رجل ألف درهم دين فاعطاه ألفين وقال ألف منه قضاة من حقك
والف يكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قاض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط * اودعه
بقرة وقال ان ارسلت ثيرانك الى المرحى لعاف فاذهب يقرق ايضا فذهب به بدون ثيرانه
فضاعت لا يضمن كذا في القنية * اودع شاة فدفقها مع غنمه الى الراعي للفظ فسرقت الغنم
يضمن اذا لم يكن الراعي خالصا للمودع كذا في القنية * الوديعة اذا كانت قرا ما فخذها المودع
وصعد به السطح وتستر به فبهت به الريح واعادته الى المكان الذي كانت فيه من البيت
لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزانة المفتين في فتاوى

النسفي * ظن ان خرج من الطاحونة لينظر الماء فسرقت الحنطة ضمن ان ترك الباب مفتوحا
وبعد من الطاحونة كذا في الخلاصة بخلاف * كذا الخان وهي خان قيم اما نزل ولكل منزل
مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا لم يسرق واخذت بالابيض كذا في الوجيز للكردي
* قال المودع للمالك انا اذهب الى المزرعة واريد ان اضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك
ضعها فوضها وذهب الى المزرعة ورجع فاخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها غائبة
فضاعت من داره هل يضمن المودع الاول ام لا ينبغي الضمان كذا في الذخيرة من ربا عن عبارة
فارسية * ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد رقيقه خطا بكمه ان يسلمه اذا كره ذلك صاحبه كذا
في الملقط انتهى (اقول) وهذا بخلاف اصلاح غلط المصنف اذا كان بخطه بناسب فانه يجب
حينئذ كما يأتي في آخر العارية * وفي الهندية اودع عند رجل صك ضبعة والصلك ليس
باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك الضبعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم ابوا ان
يشهدوا حتى يروا خطوطهم قال القاضي يا امر المودع حتى يريهم الصك ابروا خطوطهم ولا يدفع
الصك الى المدعى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتائية * دفع الى رجل مالا لينقره على
العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يجبر لنفسه شيئا ولو نقره بنفسه ليس له ان يلتقط
منه كذا في محيط السرخسي وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينقره كذا في المراج الوهاج
ومثل المال السكر كذا في الغائية * وسئل عن أمة اشترت سوارين بمال اكتبته في بيت
مولاهما فادعتهم بما امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهلكت
الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك مال المولى ولا يداع بغير اذن فصارت غاصبة كذا في
الفتاوى القنية انتهى مافى الهندية والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب العارية)

مشروعيتها بالكتاب وهو قوله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما يماورونه في العادة وقبل
الزكاة فقد ذم الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارة محدودة وبالسنة وهي
ماروى البزارى انه عليه الصلاة والسلام استعار من أبي طلحة فريسيه المذدوب فركبه حين
كان فزع في المدينة فلما رجع قال ما رايا من نبي وان وجدناه ليجرا وبالاجماع فان الامة
أجبت على جوازها وانما اختلفوا في كونها مقبوضة وهو قول الاكثرين او واجبة وهو قول
البعض انتهى (قوله لان فيها غلبا) أي وايداعا فتكون من الوديعة بمنزلة المقرض من
المركب والمركب مخرج عن المقرض فيحمل أن يكون اشارة الى ما قدمنا في الوديعة من انه من
باب الترقى والانسب في التركيب أن يقول ذكرها بعد الوديعة لا شرا كه مافى الامانة وأخرها
لان فيها غلبا (قوله النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر) أي ان المستعير مضطر وقال
تعالى آمن بحبيب المضطر اذا دعاه وقد أعانته المعير فكانه نائب عن الله تعالى في اغاقته وان كان
فعل المعير من الله تعالى فلا نيابة في الحقيقة فعا عليها قد تعلق به ذا الخلق ووردت اقاويل باختلاف
الله (قوله لانها لا تكون الاضاح) أي غالبا (قوله والقرض بمائة عشرين) حقق
بعضهم ان ثواب الصدقة أكثر وان افرادها أكثر كذا وان كانت في القرض أكثر كما قال

* (كتاب العارية)
آخرها من الوديعة لان دفعها
تأجيلها وان اشترى كافي الامانة
ومحاسبته النيابة عن الله
تعالى في اجابة المضطر لانها
لا تكون الاضاح
كألفه مرض فلماذا كانت
الصدقة بعشرة والقرض
بمائة عشر (هي) لغة

المنافى فلا عن الطبعي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى
 المقرض قال البلق في فيه أي في الحديث ان درهم القرض بدرهم صدقة لكن الصدقة
 لم يرد منها شيء والقرض عادمه درهم فسد قط مقابلته وفي غايته عشر ومن ثم لو ابرأ منه كان
 عشر ونوابا بالاصل وهذا الحديث يعارض حديث ابن حبان من أقرض درهم امرتين كان له
 كأجر صدقة مرة وجعل بعضهم بان القرض أفضل من الصدقة ابتداء فامتنازه عنهم بصون
 وجه من لم يمتدح بالذوال وهي أفضل انتم المانع من عدم رد المقابل وعند تقابل المصوتين
 ترجح الثانية باعتبار الاثر المترتب والحق ان ذلك يختلف باختلاف الانخاص والاحوال
 والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى ط (قوله مستقده) كأنهم انسوبة الى
 العار لان طابع اعاره عيب صحيح ورد في النهاية بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم يابشر الاستعارة
 فلو كان العار في طابع المأبى بها وعول على ما في المغرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من
 العار العيب خطأ اه ومثله في معراج الدراية وذكر في البدري انه يحتمل أن تكون العارية
 اسم موصوفا لا اسما كالكرسي والدردي نظيره كعبت وكعبت مبيعة تصغير وليس بتصغير
 وفي المذهب وط قبل العارية مستقده من التعاور وهو التناوب كأنه يجعل للغير نوبة في الانتفاع
 بما له على ان تعود النوبة اليه باللاتداد متى شاء وله اذا كانت الاعارة في المكمل والموزون
 قرضا لانه لا ينتفع به الا بالاسم لا فلا تعود النوبة اليه في عينه ليكون اعارة حقيقة وانما
 تعود النوبة اليه في مثله وما يملك الانسان الانتفاع به على أن يكون مثله مضمونا عليه يكون
 قرضا انتهى ومثله في المكافي (قوله وتختلف) قال الجوهرى وقد تختلف منسوبة الى العار
 ورده الراغب بان العارياني والعارية واوى وبالمشتقات يقال استعاره منه واستعاره الشيء على
 حذف من (قوله اعارة الشيء قاموس) قال في المنح عنه اعارة الشيء واعاره منه وعاوره اياه
 وتعود واستعاره طبعه واعاوزه الشيء وتعوده وتعاوزه وتداوله اه وفي المذهب
 انهم من العارية غلبت التماثل بالاعوض ورده المطرفى لانه يقال استعاره منه فاعاره واستعاره
 الشيء على حذف من والصواب ان المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة ويجوز أن يكون من
 التعاور والتناوب فهما في (قوله غلبت المنافع) اشار به الى رد ما قاله الكرخي من انه الاباحة
 تقع وما في المتن مختار أبي بكر الرازي وهو الصحيح وهو قول عامة أصحابنا كافي الهندية عن
 السراج وعامه المتون وأكثر الشروح ويشهد لما في المتن كثير من الاحكام من انه قادرا باللفظ
 التملك وجواز أن يعبر ما لا يختلف بالمستعمل ولو كان اباحة اسما لكان المباح له ليس له أن يبيع
 غيره كالمباح له الطعام انفس له أن يبيع غيره وانما عقاده باللفظ الاباحة لانه استعمل للقول كافي
 الجهر وانما لا يفسد هذا التملك الجاهل لكونه لا يفتى الى المنازعة اهدم لزومها كذا قال
 الشارحون والمراد بالجهالة جهالة المنافع المملوكة لجهالة المدين المستعارة بدل ما في
 الخلاصة لو استعار من آخر حمارا فقال ذلك الرجل لي حماران في الاصطبل فخذ أحدهما
 واذ به يبع من اناهاك ولو قال له خذ أحدهما أياهما اشت لا يضمن كافي المنح (قوله مجانا)
 أي بلا عوض قال في القاموس الجمان ما كان بلا بدل (قوله لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا)
 أي كأنه ما طي كافي القهستاني وهذا ما بالقبول وأما الايجاب فلا يصح به وعليه

مستقده وتختلف اعارة
 الشيء قاموس وشرعا
 (قوله غلبت المنافع مجانا)
 أفاد بالملك لزوم الايجاب
 والقبول ولو فعلا

بفتح ما ياتي قريضا من قول المولى خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن
 الهندية تركها الايجاب من المعبر وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة
 اه أي القبول صريحاً غير بشرط بخلاف الايجاب وله كذا قال في التاترينية ان الاعارة
 لا تثبت بالسكر اه والالزم أن لا يكون أخذها قبولا (قوله وحكمها كونها أمانة) فان
 حكمك من غير تعدل يضمن وان تعدل ضمن بالاجماع ولو بشرط الضمان في العارية هل يصح
 فالمناخ يختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا أعرضي فان ضاع فانه ضامن
 قال لا يضمن هندية عن غاية البيان ومثله في الاقروى عن المفهومات (قوله قابلية المستعار)
 أي يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلو اعاره مكبلا أو موزونا لا يمكن الانتفاع به الا بتملاكه
 كان كتابة عن القرض ولا يصح اعارة الامنة للوط ولا من تحت وصاية للخدمة لعدم قابلية
 العار لذلك الانتفاع لان الاباحة لا تجرى في القروض ولا يجوز التبرع بمنافع الصغير ولم يجعل
 عارية الامنة تركا كما جعل في عارية المكمل والموزون قرضا لانه يشاء بين القرض والعارية
 لان كلاهما متبرع غير لازم لصاحبه أن يرجع به متى شاء والنكاح لازم فلا يشهد باقظ لا يدل
 على الزوم ومن لازم النكاح البذل وهو المهر بشرط العارية عدم ذكر البذل قال في الهندية
 ومن شرطها العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا عقل وأما البلوغ فليس
 بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار
 مما يمكن الانتفاع به بدون اسم لا كانه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع قال الحاكم
 التمهيد في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلوس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعد
 عددا مثل الجوز والبيض وكذلك الانطمان والصوف والابر يسهم والكافور وسائر متاع العمار
 والسندلة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا اذا أطلق العارية فاما اذا بين الجهة كما
 اذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير بها ميزانا أو يزين بهاد كانا أو يجعل بها أو غير ذلك مما لا
 يتقلب به عينه لا يكون قرضا بل يكون عارية غلبة المنفعة المستعارة دون غيرها ولا يجوز له
 الانتفاع بمعلو وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * اذا استعار آنية يجعل بها أو يزين بها
 محلي أو سكين محلي أو منطقة مفضضة أو خاتم يكن شيء من هذا قرضا كذا في الكافي * ولو
 قال لا أعرضي أعرضك هذه الفضة من التبريد فخذها أو كلها عارية أم لا أو قيمتها أو هو قرض الا اذا
 كان من غير ما به باطة حتى يكون ذلك دلالة الاباحة كذا في الخلاصة * ويأتي في كلام الشارح في
 أثناء الكتاب عن الصيرفة في العميون استعار من آخر رقعة يرفع بها قيمته أو خشيعة يذخها في
 بنائه أو آجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لا ردها عليك اما اذا
 قال لا ردها عليك فهو عارية كذا في المحيط انتهى (قوله لانتم انصير اجارة) الاولى لانتم انصير به
 اجارة وقد نصوا ان الاجارة تنعقد باقظ الاعارة (قوله وصرح في العمادية الخ) أشار الى ايراد
 وجواب وهو ان العارية اذا كانت غلبة المنفعة فكيف يصح اعارة المشاع فانه مجهول العين
 فإشار الى الجواب بان الجهة المانعة من التملك الجهة المفضية الى المنازعة وجهالة العين
 لا تفتى اليها ولذا جاز بيع المشاع وايداعه وقد نقل في الجهر أن الذي لا يضر في العارية جهالة
 المنافع أما جهالة العين فضررة اذا كانت تفتى الى المنازعة لما في الخلاصة لو استعار من آخر

وحكمها كونها أمانة
 وشرطها قابلية المستعار
 للانتفاع وخلوها من شرط
 العوض لانها تصير اجارة
 وصرح في العمادية يجوز
 اعارة المشاع وايداعه

جاء في ذلك الرجل في حماران في الاصطبل فخذ أحدهما وذهب به
 بضعن اذا هلك اه وقد مناعته قريبا وفي العناية من الهبة وتعد القليل بضع في المشاع
 وغيره كالبيع بانواعه وفي العصب والفساد والمصرف والسلم فان الشيء يوع لا يبيع تمام
 القبض في هذه العقود بالاجماع (قوله ويبيع) وكذا اقراضه كما مر وكذا بيعه من
 الشريك لا الاجنبي وكذا وقفه عند أبي يوسف فلا فلاحه فيما يحقل الفضة والالوان
 اتقاوا في الكسب يقول محمد واختر ما يبيع بلغ قول أبي يوسف وما يوديعه بخاتمة
 وتكون مع الشريك واما قرضه فبائز كما اذا دفع اليه ألفا وقال خسمائة قرض وخسمائة
 شركة كذا في النهاية هنا واما غصبه فمهور قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في
 الفصول صور واما صدقته فكهيته فاقم لا يجوز في مشاع يبيع الا اذا تم صدق بالكل على
 اثنين فانه يجوز على الاصح وعامة في ارائه حصة الجرد وان شئت الله تعالى (قوله لا تقضي
 للجهالة) كذا في بعض النسخ وفي بعض الاماكن من رواية أولى وفي القصة ما فيه بدو هذا
 التعليل حيث قال وشروطها تعيين المسمى من حماران في الاصطبل الخ
 ما قد مناه عن الخلاصة (قوله لا يبيع لزمها) لاحاجة اليه اذ جهالة عين المشاع لا تقع
 في اللزوم أيضا ولا جازية مع ان البيع لازم والحاصل ان اعارة المشاع تصح كبقية ما كان
 أي في الذي يحقل القصة أولا يبيعها من شريك أو اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين أو رجل
 أو فصل بالانصاف أو بالاثلاث كافي القصة (قوله وقالوا علف الدابة على المستعير) لان نفعه
 فنته عليه (قوله وكذا انفق العبد) أي مطلقا كانت أو مؤقتة كافي المخ (قوله اما كونه
 فعل المعير) لان العارية غير لازمة ولا مع الرجوع عنها في كل حين فكان زمتا غير مستطيل
 عادة والكسوة تكون في الزمان المستطيل الا يرى انه شرط في ثوب الكسوة في كفارة العين
 ان يمكن بقاؤه ثلاثة اشهر فاعاد والمنافع تحدث في كل آن وتجب بدفعه ان غير آن وبقاؤها
 غير لازم وان ذكرها مدة فلو زمت العارية بقدرها خرجت عن موضوعها ولو صرح رجوعه
 انصرف المسمى بذهب كونه من غير حصول انتفاعه (قوله وهذا) يعني انما يكون عليك
 منافع العبد عارية ونفعه على المسمى لو قال له اعطني عبدا اخدمني أو اعطني عبدا
 املو قال المالك خذ واستخدمه كان ابدا عاما اذ نال الانتفاع به والعبد ودية فنفعته على
 المودع كافي الهبة والبرازية وغيرهما (قوله لانه ودية) الاقرب انه اباحة للانتفاع
 اذ لو كان ودية لما جاز له الانتفاع بها أو قال انما ودية اباحة المالك الانتفاع بها وفي
 الهندية عن القصة دفعت لكان هذا الحمار لتسعه له ونفعه من عندك عارية اه (قوله لانه
 صريح) أي حقة قال قاضي زاده الصريح عند علماء الاصول ما انكشف المراد منه في
 نفسه فبتناول الحقيقة الغير المجردة والجهالة المعارف اه فالاول اعترتك والثاني اطعمتك
 أرضي (قوله أي غلما) قال في البحر لان الاطعام اذا أضيف الى ما لا يؤكل كل عينه يراد به
 ما يستعمل منه مجازا لانه محل اه ولو قال اطعمتك هذا الجوز فهو عارية لان ان يراد الهبة
 هندية وهو ذبيحة تقيده الارض بما اذا كان فيه ما غلما والا فلا صحة لهذا التركيب وفيه
 ان المراد انه عارية لانه انما اذا عير بالاطعام اختصت عارية بالانتفاع بزادها فلا يفي

وفيها معنى لان جهالة
 العين لا تقضي للجهالة
 ادم لزومها وقالوا علف
 الدابة على المستعير وكذا
 نفع العبد اما كونه فعل
 المعير وهذا اذا طلب
 الاستعارة فلو قال المولى
 خذ واستخدمه من غير أن
 يستعيره فنفعته على المولى
 أيضا لانه ودية (روى
 باعرتك) لانه صريح
 (وأطعمتك أرضي) أي
 غلما

ولا يفرس كما سباني آخر الكتاب فقوله أي غلما أي انك تزرعها وتستهلكها ط (قوله لانه
 صريح مجاز الخ) عبارة العيني والدردلان الاطعام اذا أضيف الى ما لا يطعم كالارض يراد به
 غلما ط لا قالا لاسم المل على الحال وحاصله ان الصريح ما لا يحقل غيره وهو يكون حقيقة
 ومجازا لان المعير فيه قرينة مانعة من المعنى الحقيقي فالذي كان صريحا لا يحقل غيره بخلاف
 الكتابة فانها لا يذهب معها قرينة (قوله ومضت) اصله ان يعطى الرجل ناقة أو شاة يشرب
 لبنها ثم يردّها اذا ذهب درهما ثم كذلك حتى قيل في كل من اعطى شاة مضت واذا اراد به
 الهبة اقام ذلك العين والابن على أصل وضعه اه زباني (قوله نوبى أو جارى هذه) أي
 باسم الإشارة ولم يكتب باضافة الثوب والجارية الى نفسه لانه لا يلزم من الاضافة اليه ان
 يكون الثوب أو الجارية مهيئا لاحتمال أن يكون له أكثر من ثوب وجارية لانه يشترط عدم
 جهالة العين المستعارة كما سبق وحققه سقط قول السيد الجوى بقر ما الداعي الى
 اتمام اسم الإشارة في هذا وما بعده ولا أغنت الاضافة الى نفسه من ذلك (قوله لانه صريح)
 هذا ظاهر في مضمونك اما حاشاك فقال الزباني انه مستعمل فيها ما يقال حل فلان فلا ناعلى دابته
 يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدهما صحقت بنية وان لم تكن له نية حل على الأدنى
 كي لا يلزمه الاعلى بالشك اه وهذا يدل على انه مشترك بينهما لكن انما يراد به العارية عند
 التجرد عن النية لئلا يلزمه الاعلى بالشك ط وفي المكافى للنسب وقوله في الهداية ومضت
 هذا الثوب وحلتك على هذه الدابة اذا لم يرده الهبة لانها التملك العين وعند ارادته الهبة
 يعمل على غلبك المنافع تجوز امتلاك كل من وجوه احدها قوله اذا لم يرده الهبة وكان ينبغي
 أن يقول اذا لم يرده ابدل التعليل ويمكن ان يجاب عنه بان الصريح يرجع الى المذكور وقوله
 تعالى عوان بين ذلك وثانيها انه جعل هذين اللفظين حقيقة لملك العين ومجازا لملك
 المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحلتك على هذه الدابة اذا نوى بالحل الهبة
 وحل بان الحل هو الارتكاب حقيقة فيكون عارية لكنه يحقل الهبة وثالثها انهما لما كانا
 لملك العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلا نية فندم عدم ارادة الهبة لا يحل على غلبك
 المنفعة بل على الهبة وفي المستصحب شرح النافع فلما جاز ان يكونا لملك العين حقيقة وانحلت
 المنفعة مجازا والى هذا مال صاحب الهداية في كتاب العارية ويكون التقدير اذا لم يرده الهبة
 وأراد به العارية أي لانه اذا لم يرده الهبة وأراد به العارية أي لانه اذا لم ترد الحقيقة لا يصار الى
 المجاز الا عند ارادته ويحقل ان يكونا بالعكس واليه أشار غير الاسلام في مبسوطه وصاحب
 الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذا لم يرده الهبة لئلا كيد أي لان مطلق الكلام محمول
 على العارية فليس المراد به التقييد ويحقل ان يكون المعنىان حقيقة لهما وانما ترجح أحدهما
 لانه أدنى الامرين فيحمل عليه للتيقن اه كذا في الكفاية بموضعا (قوله بها) أي بالنية
 لان هذا اللفظ مستعمل فيما يقال حل فلان فلا ناعلى دابته يراد به الهبة تارة والعارية أخرى
 فاذا نوى احدهما صحقت بنية وان لم يكن له نية حل على الأدنى زباني واما مضت فقد علمت انه
 كذلك لان معناه اذا لم يرده الهبة العارية لان المخ لملك العين عرفا وعند عدم ارادته يحل
 على غلبك المنافع وان اراد به الهبة اقام ذلك العين والابن على أصل وضعه (قوله أي مجازا)

لانه صريح مجاز ان الحل
 اسم الحل على الحال
 (ومضت) يعني أعطيتك
 (نوبى أو جارى هذه)
 وحلتك على دابتي هذه
 اذا لم يرده
 وحلتك (الهبة) لانه صريح
 فيفيد العارية بلانيسة
 والهبة بها أي مجازا

لاداءيل في الثاني عليه لانه لا يثبت اشد هـ الا بالنية وهي الترخية الحالية (قوله) واخذت منك
 عدي (انما كان عارية لانه اذن في الاستخدام عيني وهو كذا على دأبي صريح في العارية
 كناية في الهبة وكان الاولى انما اصب الاشارة هنا وفيما بعده كافي للرد والوجه الذي ذكرناه
 (قوله) شرا بجانا اي بلا عوض وكذا الوهم يقل شرا وجهه عارية اشد قولين وقيل لا يكون
 عارية وظاهر الهندية اعتقاده ومنه في البصر عن الخاتبة اي بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه
 فخر خاتبة وينبغي هذا لانه اذا لم يصح بالمدة ولا بالعوض فاولى ان يكون اعارة من جهة اعارة مع
 التصريح بالمدة دون العوض كذا افاده شيخ سيدي الوالد رحمه الله تعالى ونقل الرمي في
 حاشية البصر عن اجارة البرازية لانه قد افاده بالاجارة حتى لو قال اجرتك منافعها سنة
 بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية هـ فتأمل مع هذا وسأني في اول الاجارة هـ (قوله)
 وداري لك الخ لان قوله داري لك وان كان اقل عليك العين ظاهر انه ويحق عليك المنفعة وقوله
 سكني يحكم في العارية فحتم المقتل على الحكم حوى (قوله) غيب (اي عن النسبة الى المقاطب
 اي ملكته لك سكني وهذا اولي مما في المغرب والافهستاني من انه لم يجوز ان يكون خيرا
 ولك منعه لانه او بالنسبة بين المبتدأ والخبر كافي قوله تعالى ان الدين عند الله الام حوى عن
 الحفيد على صدر الشريعة (قوله) اي بطريق السكني (اي نسبة داري لك بطريق سكناها
 لا عليك عينا وهو حقيقة العارية (قوله) مفعول مطلق) او ظرف اي مدة عمرتك فاستاني
 وهو ما اشار اليه الشارح بعد وهو وجه آخر لكنه مخرج احتمالا لا حتمال (قوله) غيبه (اي غيب
 عمرى قال الزبلي لان قوله داري لك يحتمل ان يكون له رقيب او يحتمل ان يكون له منفعته
 ولو قال هي لك لتسكنها كان غايك للدار لانه اضاف القليل الى رقبته الدار وقوله لتسكنها
 مشورة فلا يتغير به قضية العقد هـ اتفاق (قوله) يرجع المعبر متى شاء) اقوله عليه الصلاة
 والسلام المنفعة مردودة والعارية مؤداة ووجه الاستدلال ظاهر وفيه تعميم بعد التخصيص
 لما عرف ان المنفعة عارية خاصة عناية ولان المنافع تحدث شيئا فشيئا ويثبت الملك فيها بحسب
 حدودها فرجوعه امتناع عن غلبك ما لم يحدث له ذلك زبلي (قوله) ولو مؤقتة (لكن يكره قبل
 تمام الوقت لان فيه خلاف الوعد ابن كمال (أقول) من هنا تعلم ان خلاف الوعد مكره لا حرام وفي
 الذخيرة يكره تنزيها لانه خلاف الوعد ويستحب الوفاء به هـ لكن استظهر العلامة أبو السعود
 كراهة التصريح ووقف شكه بحمل ما في الذخيرة ومن يخالفه هـ بان الكراهة للتزنية على ما اذا
 وعد وكان من نية الوفاء ثم طرأ الخلاف فلا مخالفة هـ قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى لا يلزم
 الوفاء بالوعد شرعا والمستل في الاشياء من المظنر والاباحة وتفصيلها في حواشيه وقال في
 الهندية واما انواعها فاربعة احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان
 للمستعير ان ينتفع بها بأي نوع شاء وأي وقت شاء والثاني ان يكون مقيدة في حقه الوقت مطلقة في
 ما شاء المستعير الا اذا كان خذلا الى غير الثالث ان يكون مقيدة في حقه الوقت مطلقة في
 الانتفاع والرابع عكسه فلا يثبت له ما شاء المستعير هكذا في السراج الوهاج وفي فتاوى
 القاضى ظهير الدين اذا كانت العارية مؤقتة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضمان ويستوى
 فيه ان تكون العارية مؤقتة نصا او دلالة حتى ان من استعار قدوم اليك كسر الخاطب فكسره

(واشتركتك عدي)
 واجرتك دارى شرا بجانا
 (ودارى) مبتدأ (لأن)
 خبر (سكني) خبر بى
 بطريق السكني (و) دارى
 لك (عـ رى) مفعول
 مطلق أى أمرتكم لعمري
 (سكني) غيبه بغير جهات
 سكناها لأن مدة عمرتك
 (و) اهدم لزومها (رجع
 المعبر متى شاء) ولو مؤقتة

وامسك حتى هلك بضمن هـ وفي البرازية من الرابع من العارية استعار قد رقت القيل الشباب
 ولم يمسك حتى سرق لئلا ضمن هـ وفي جامع الفوائد العارية لولو مؤقتة فامسكها بعد الوقت مع
 امسك الرد ضمن وان لم يستعها بعد الوقت هو المختار وفي الحاشية والمكت المتعارفين
 وانظر ما ياتي عند قول المصنف ان كانت مؤقتة فامسكها بعد وقتها هـ وانظر
 ما سنكتبه غدا ان شاء الله تعالى والقول في اطلاق العارية مؤقتة فامسكها قول المعبر (قوله) اوفيه
 ضرر) يعني في رجوع المعبر على المستعير (قوله) فتبطل) اي بالرجوع (قوله) كن استعارة
 اترضعه ولده) قيد بالامانة لان الحرقة لا تستعار وعلل المصنف في العدة بان المعروف عرفا كالمشروط
 شرطا هـ قال في الخاتبة رجل استعار من رجل امة اترضعه ابنة الفارضة فلما صار الصبي
 لا ياخذ الا ان يدها قال المعبر اراد على خادى قال ابو يوسف ليس له ذلك اي طالب الرد وله اجر مثل
 خادمه الى ان يقطع المعبر هـ (قوله) له اجر المثل) اي لاهله وهو الاول في فعله اي فعل المستعير
 (قوله) الى القطام) ومنه له مالوا استعار دابة ليعزو عليها فطلب ابنة دان وصل الى دار الشمر
 ولا يجد دابة يكتريها او يشتريها في ذلك المثل بطلت العارية ولا يكتريها في يده باجر المثل الى
 ان يجد كرا او شرا كذا في الخ ونبني ان يلحق بدار الحرب مالوطا لم يمسكه في المفاضة ويراد بقوله
 الى موضع يجد فيه كرا او شرا اي يضمن واجر المثل حتى لو كان في مكان او وصل اليه وطالب
 ازيد من اجر المثل او غن المثل في الشراء ينبغي ان لا يكافو كذا الوجه يضمن واجر المثل لكن
 لم يوجد معه فقه ما يشرى به او يستأجر ولا يمسكه الا حاله ليراجع (قوله) وعامة في الاشياء
 حيث ذكر كرا مستأين فيها فقال لورج في فرس الغاذي قبل المدة في مكان لا يقدري على الشراء
 والكرا هـ فله اجر المثل وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحمده ولو
 لم يؤقت وتترك باجر المثل هـ وعز ذلك للخاتبة وعبارتها كان لاهل المستعير ان لا يدفعه اليه لانه
 ضرر بين وعلى المستعير اجر المثل من الموضع الذي طالب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجد فيه
 شرا او كرا هـ ومنه يعلم ما في عبارة الاشياء من الاجازة البالغ حد الاغراض وكذا في قوله اذا
 استعار أرضا الى قوله وتترك باجر المثل قال في الخاتبة ولو اراد اعار أرضا ليزرعها او وقت
 لذلك وقتا ولم يؤقت ولم يقارب الحصد له ذلك وفي الاستفسان لا يكون له ذلك حتى يحمده الزرع
 لان المستعير لم يكن مطلقا في الزراعة فتترك الارض في يده الى الحصد بالاجارة ونصير الاعارة
 اجارة هـ ومنه يعلم ما في كلام الاشياء من الاجازة تامل وسأني (قوله) وفيها معزى بالقضية
 لم أجده في القضية في هذا المثل وعبارة الاشياء تلزم العارية فيما اذا استعار بحد غير موضع
 جذوعه ووضعها ثم باع المعبر الجدار فان المشتري لا يمسك من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك
 وقت البيع كذا في القضية فكان الاولى حذف ثم (قوله) لوضع جذوعه) او أرضا لغير
 سداب (قوله) وقيل نعم) مثل المشتري الوارث فيما ذكره يمكن للوارث ان يامر برفع الجذوع
 والسداب بكل حال هـ يرى أي ولو لمع شرط القدر وقت وضع الجذوع أو وقت حفر
 السداب بخلاف المشتري حيث لا يمسك من الرفع مع هذا الشرط هـ أبو السعود (قوله)
 الا اذا شرطه وقت البيع) أي اذا شرط البائع بقاء الجذوع والوارث في هذا بغيره المشتري الا
 ان للوارث ان يامر برفع البناء على كل حال كافي الهندية ومنه يعلم ان من اذن لاحد وقتته

أوفيه ضرر فتبطل وقيل
 العين باجر المثل كن
 استعار امة لترضع ولده وصار
 لا ياخذ الا ان يدها فله اجر المثل
 الى القطام وعامة في الاشياء
 وفيها معزى بالقضية تلزم
 العارية فيما اذا استعار
 جذوعه لوضع جذوعه
 فوضعها ثم باع المعبر
 الجدار ليس للمشتري
 رفعها وقيل نعم الا اذا
 شرطه وقت البيع

بينما عمل في داره ثم مات فلبس في الورثة مطالبته برفعها ان لم تنفع القسمة او لم يخرج في مقصده
 وفي جامع القسوة ان استعار دارا فبقي فيها بالامر المالك او قال له ابن القسمة انك تم بيع الدار
 بجملة وحقها بغير ما الباني بهدم بنائه واذا فرط في الرد بعد الطلب مع القسمة يمكن منه ضمن سائر ما
 (قوله قلت وبالقبيل جزم في الخلاصة) وكذا في الثانية كما قدمنا عبارة قيل دعوى النسب
 وافق به الخبير الرمي في فتاويه (قوله واعلم انه في تنوير البصائر) قال فيها ينبغي
 اعتماد القول به بدم لزومها في الصورة المذكورة وللمشتري المطالبة برفعها الا اذا شرط
 قرارها وقت البيع لقوله من ان العارية غير لازمة كما في الخلاصة والبرازية وغيره ما ورد
 بجزم ذلك صاحب الخلاصة في القرع المذكور وقال وعلى هذا لو استأذن رجلا في وضع
 الخدوع على الحائط او حفره في دابته ففعل ثم باع صاحب الدار او فطلب المشتري
 رفع الخدوع له ذلك وكذا السر داب الا اذا شرط وقت البيع قراره ومنه في جامع البرازي
 انتهى والمراد بقوله الا اذا شرط أي البائع اذا لم يشرط من المشتري وفي حقيقة هذا
 الاستمرار من البائع نظر قال الشارح في باب البيع انما شرط ان يسكنتم ان لان اوان
 بقرضه البائع او المشتري كذا في الاظهر الفاء اذ كره اخي زاده وظاهر البصر ترجيح العصة أي
 فيما اذا كان الشرط فيه نفع للاجنبي فما اعلمه صاحب تنوير البصائر من استمرار ابقاء
 الخدوع على الحائط وحفر السر داب عارية ان يبقى ذلك في ملك المشتري بناء على ترجيح
 صاحب البصر من ان الشرط اذا كان للاجنبي لا يفسد البيع وتامل وراجع البصر في باب
 البيع القاسد فان ظاهره لا يفسد البيع ولا يلزم الشرط فالجواب انه لو شرط ما فيه نفع
 للاجنبي قال بعضهم يفسد البيع وقال البعض لا يفسد ولا يلزم الشرط بل يكون المشرط
 بالخير اما ان يفسد البيع وبترك الشرط او يفسد ولا يفسد بل أحسن لزوم الشرط والقول
 يلزم ابقاء الخدوع والسر داب مغاير للقوانين تأمل وانما قلنا وابقاء السر داب عارية لانه لو كان
 ملكه ذلك وباع الباقي صح ذلك وامتنع رجوعه من مخرج العين عن ملك المالك فكذا المشتري
 لا يملك الرجوع فليحذر (قوله ولم يتعقبه ابن المصنف) وكذا نقله السيد الجوى واقره (قوله
 ولا تضمن بالهالك) ولو في حال الاستعمال وهذا الذي يتبين انما حقيقة الفاء فان ظهر
 استغنائها عنها ولا رجوع له على المعبر لانه متبرع وللمشتري ان يضمن المعبر ولا رجوع له على
 المستعير بخلاف المودع والحالة هذه حيث يرجع على المودع لانه عامل له بجره وانما تضمنها حيث
 لانه تبين انما البت بعارية لان العارية تعليل المدفوعة والقليل انما يكون من المالك وهذا
 غصب لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه اما اذا ضمن المالك المعبر فانه يملكها بالاضمان مستند
 الى حين الاعارة فتبين انه اعار ملكه فلذا لا يرجع على المستعير لصحة العارية حيث نذر وهي
 لا تضمن وانما لا تضمن بالهالك اذا كانت مطابقة للمقدمة كانه يبيعها بغير ما يرددها بغير مضية
 ضمن اذا هلكت كما في شرح الجمع وهو المختار كما في العمادية انتهى قال في الشريعة لا يملكه سواء
 استعملها بعد الوقت او لا وذكر صاحب المحيط وشيخ لا ملازم انما يضمن اذا انتفع به بدمه في
 الوقت لانه حيث يذبحه بغير غصبا أو بالهوكود (قوله من غير غصب) أما لو تدمى ضمن اجماعا كما
 لو كسرها بالاجام أو دخل المذهب وتركه في السكة فهلكت أو استعارها لغيره لم يملكها أو أخرجهما

قلت وبالقبيل جزم في
 الخلاصة والبرازية وغيرهما
 واعلم انه في تنوير
 البصائر ولم يتعقبه ابن
 المصنف فمكانه ارتضاء
 فاصح (ولا تضمن بالهالك
 من غير غصب)

الاستعارة في غير الجاهة المعينة فهلكت وكذا اذا استعار نور البصر أرضه ففقره بغيره وأعلى
 منه ولم يجر العادة بذلك ولو تركه في المارج فضاع ان كانت العادة هكذا فلا ضمان
 ان لم يعلم او كانت العادة مشتركة ضمن ولو نام في المأزنة ومقود الدابة في يده فسرقت ان كان
 مضطجعا ضمن وان كان جالسا لا ضمن وهذا في غير الاستعارة أما في السر فلا يضمن بالنوم مطلقا
 اذا كان المستعار تحت رأسه أو موضوعا بين يديه أو نحو اليه بحيث يده حافظا عادة بجره قال في
 جامع القسوة ان اذا استعار نور الكرب أرضه ففقره بغيره فكذا في أرضه أخرى يضمن اذا غلب وكذا
 لو قرنه بشيء أعلى منه كما اذا كان النور المستعار قيمة خسون ونور المستعير قيمة مائة يبرأ
 لو كان الناصر يفعلون مثل ذلك والاضمن (أقول) ينبغي ان لا يضمن لو كرب مثل الأرض
 المعينة أو أرضي منها كالأرض المستعارة لانه ليس وسعى فواعا لا يضمن لو حل مثل المسمى
 أو أخف منه كما ينبغي انتهى فتأمل (قوله بشرط الضمان باطل) هو ما عليه الا كمن كان قد مضاه
 (قوله كشرط عدمه) أي عدم الضمان (قوله في الرهن) أي اذا هلك (قوله خلافا للبوهرية)
 حيث جازمت بصيرورتهم مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع ان فيها روايتين كما يؤخذ
 من عبارة الزباجي وما قدمناه عن الهندية وفي البرازية أعرضنا عن هذا على انه ان ضاع فانما ضمن
 وضاع لا يضمن انتهى وفي الحقيقة اذا بشرط الضمان في العارية هل يصح فالتأخير مخفون فيه
 انتهى (قوله لان النسي لا يضمن ما فوفقه) والاجارة أقوى للزومها وأما الرهن فانه ابقاء لماله
 عند الهلاك أو الاستملاك وليس له ان يوفي دينه من مال الغير بغير اذنه (قوله ولا يجر
 ولا ترهن) لانه المذكور كوردة وهي ان الاعارة دون الاجارة والرهن والنسي لا يضمن ما فوفقه درر
 لان الاجارة لازمة والرهن ابقاء أي فيه ابقاء الدين به امن وجهه فهو غلبك له او العارية لا تملك
 فيها وهذا بغير اذن المالك كما ياتي اياه فيصح ولا يتم اغير لازمة في الاصل والاجارة لازمة فلم يملك
 المستعير أن يجر العارية لو وقعت اجارته اما لازمة أو غير لازمة فان وقعت غير لازمة يلزم
 عدم لزوم الاجارة وهو خلاف موضوعها وان وقعت لازمة يلزم لزوم العارية وهو خلاف
 موضوعها وذلك لان الاجارة اذا لزمت تصير العارية لازمة لعدم امكان الاسترداد فيها ولا ترهن
 العارية أيضا لانها غير لازمة والرهن لازم فلما جاز لم يستعير ان يرهن العارية لزوم ما لا يلزم
 وهو العارية أو عدم لزوم ما لا يلزم وهو الرهن ذكره الشافعي (قوله ولا يودع) أي كان الودعة
 لا تضمن ما فوفقه كذلك لا تضمن مثلها (قوله ولا تعار) لان العارية أقوى لان قيم اقليلك
 المذاق لان المودع لا يملك الانتفاع والمعارية كما (قوله بخلاف العارية) أي فانه لا يودع وقدر
 أي مطابقا عند الاطلاق اما عند التقييد يستعمل فليس له ان يعير الا اذا كان الاستعمال
 لا يختلف كالسكنى والجر والزراعة وان شرط ان ينتفع هو بنفسه لان التقييد في الاختلاف غير
 مفيد كما في شرح الجمع قال المصنف في شرحه واصله في ايداع المستعير قال بعض المشايخ
 ليس له ان يودع مطابقا للمسمى الكسرى واستندوا عليه بمسئلة ذكرها في الجامع ان المستعير اذا
 بعث العارية الى صاحبها على يد أجنبي فهلكت في يد الرسول ضمن المستعير العارية وليس
 ذلك الا ايداعا منه قال الباقلاني في هذا القول أصح لان الايداع تصرف في ملك الغير وهو العين
 بغير اذنه قصد اقل لا يجوز بخلاف الاعارة لانه تصرف في المدفوعة قصد اوتسليم العين من ضروراته

وبشرط الضمان باطل
 كشرط عدمه في
 الرهن خلافا للبوهرية
 (ولا تترهن ولا ترهن) لان
 النسي لا يضمن ما فوفقه
 (كالودعة) فانه لا تترهن
 ولا ترهن بل ولا يودع ولا
 تترهن بخلاف العارية على
 المختار

فأفقه قائلهم على انه يجوز ان يبيعوا ما في العراق وأبو الليث والشيوخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والصدور الكبير برهان الأئمة لان الإيداع دون الاعارة والعين ودبعة عند المستعير في الاعارة فاذ كان الأعلى فالأولى أن يملك الأدنى قال ظاهره الميراثي في الميراثي وعلى الفقه في وجعل الفقه على هذا في المراجعة أيضا وفي الميراثية ان القول بان الاعارة تودع أولا تودع محله ما اذا كان المستعير يملك الاعارة أما في الاعارة لا يملك الإيداع والله تعالى أعلم (أقول) ومن الصور التي لا يملك فيها الاعارة ما لو انتقلت مدها وهو ما ذكره المصنف ومنه ما لو عين الميراث للمستعير أن لا يبيع فيمختلف بالاستعمال كركوب الدابة والبس الثوب لان ما يختلف باختلاف باختلاف المستعملين كما يذكره المصنف (قوله وأما المستأجر) بفتح الجيم فيؤجر أي من غيره مؤجرا وامان مؤجرا فلا يجوز ان يتخلل ثالث بينه وبين لزوم تملك المالك ولا يؤجره بأكثر مما استأجره أطلقه وهو قد يملك باختلاف الناس بالانتفاع به قال في البرازية اعارة المستأجر يجوز الا في شئتين استأجره المالك كركوب الدابة والبس الثوب لا يملك ولا يجوز ان يملك لو استأجره المالك بالبس الثوب لا الاعارة ولا الاجارة لغيره لان ما يختلف باختلاف المستعملين حتى لو استأجره المالك لركوبه مطلقا يقع على أول ما يوجد فان ركب أو أركب فعين وليس له غيره بعد انتهت وفي الحافظة وقوله فيؤجر المستأجر ويؤجر ويودع في الاعارة في الانتفاع به انتمى وفي ودبعة البصر عن الخلاصة والودبعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان يرهن اه وفي قول الخلاصة وينبغي انظر لانه قد مر اتفاق المختار ان النوازل لصاحب الهداية ان المستأجر لا يرهن الا ان يكون في المسئلة روايتان أو سقطت كلمة لان عبارة ان يرهن في الخلاصة منه وامن قل الشايع لانه لعل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي ان يرهن هو الرهن لا المستأجر لانه لا يقول لا يملك لذلك الاحتمال لانه ذكر في الخلاصة أيضا في كتاب الرهن ان الرهن لا يرهن افاده في نور العين وذلك زدت في عبارته لان غير تنبيهه عليه في الودبعة عند قوله الدفع ان في معناه (قوله ويودع) لكن الاجابة المشتركة فيمن يبايع ما تحت يده لقول الفصولين ولو أودع الدال ضمن سائحات (قوله ويعار) فيركب من شاء اذا استأجره ربه عين أول ركب كباقي (قوله ولا يرهن) لان فيه ابقاء الدين وهو عليك اعينه والمستأجر انما ملك منافعها لا عينه (قوله كالودبعة) فلا يؤجر ولا يرهن ولا يودع ولا يعار قال في الاشياء الودبعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن ولا يعار ولا يؤجر وانما جازت اعارة المعار والمؤجر لا لا في الانتفاع وهو مودع في الإيداع فان قيل ان اعارة نقد أو دودع قلنا هذا ضيق لا قصد في الرهن كالودبعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر وأما الوصي فيملك الإيداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين به مودعا فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين (قوله ومالك أمر الخ) مالك مبتدأ وجله لا يملكه صفة له وقوله ووكيل الخ هو الخبير قال الشارح ابن الشحنة قد ذكرها فاض خان مجموعة فقال الأولى الوكيل ليس له أن يوكل فيما وكل فيه لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل والناس منة او توفون في الآراء وقد رضى برأيه ووزر أي غيره فلو أذن

وأما المستأجر فيؤجر ويودع ويعار ولا يرهن وأما الرهن في كالودبعة وفي الوهبانية تطمئنه مع ما تملك لا يملك فيها تملكها غيره بدون إذن سواء أبيض أو لا فقال ومالك أمر لا يملكه

في ذلك جاز الثانية والثلثة المستعير والمستأجر وكل منهما ما ذكره صورته في فقهنا من غير اذا استأجره ربه ليركب ليس له أن يبيعها لغيره إلا أن يكون أمره بذلك أو بإباحة له ولو استأجره ربه أو قبضه المالك ليس له أن يبيعها لغيره بدون أمره والاصل في ذلك ان الاعارة اذا كانت عما يختلف باختلاف المستعملين ليس له أن يبيعها بدون أمر الميراثي وان كانت لا تختلف يجوز والمستأجر لو استأجره ربه ليركب ليس له أن يبيعها لغيره لانه لا يملك ولا يحمل الا بأمر المؤجر ولو استأجره الثوب ليس له أن يبيعها لغيره لم يمسح الى ذلك أشار بقوله ركبوا بأمره ما في الاعارة والاجارة الرابعة المضارب بفتح الراء ليس له أن يضارب غيره بغير إذن الخامة الميراثي لان يملك ان يرهن الرهن بغير إذن الراهن فانه رضى بحبسه لا يبيع غيره فان فعل فله عند الثاني كان له المالك أن يضمن أيهما شاء فقه الراهن فان ضمن الأول لا يرجع على واحد وان ضمن الثاني كان له المالك أن يضمن أيهما شاء فقه الراهن ليس له أن يبيعها بدون إذن الامام ولما يذكره المصنف في قاضيهما هذا وذكره في الهداية وهي مقبولة على الوكيل السابعة المستودع لا يملك الإيداع عند اجنبي إلا أن ياذن له لان المالك انما رضى بده دون غيره والأيدي تختلف في الامانة وأيضا الشيء لا يضمن من يملكه كالميراث المانة المستبضع لا يملك الإيداع فان أبيع وعملك كان له المالك أن يضمن أيهما شاء فان سلم وحصل الربح كان له المالك التامسة رجل أخذ أرضا وبذر البزرة وسلم له صاحب الأرض اعلم فيم ابرأ بك لا يدفع الى غيره من ارضه فان كان البذر من قبل الآخر كان له أن يدفع الى غيره من ارضه على كل حال وقد عددها المصنف أحد عشر فانه جعل الركوب والبس مستأجرين مستقلين ولا يفتحن انهم ماصور نان تحت الاجارة والاعارة اه (قوله بدون أمر) أي من الاصطيل ونصف البيت الواو من دون (قوله ووكيل) فليس له أن يوكل فيما وكل فيه لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل الخ (قوله مستعير) أي اذا استأجره ربه ليركب ليس له أن يبيعها لغيره إلا أن يكون أمره بذلك أو بإباحة له الميراثي لو استأجره ربه ليركب ليس له أن يبيعها لغيره أو قبضه المالك ليس له أن يبيعها لغيره بدون أمره الميراثي (قوله ركبوا بأمره) أي في المستأجر والمؤجر أي لركوب والبس فيه ما فهو منصوب على المقبول لا محله وانما لا يملك المستعير والمستأجر ذلك في الركوب والبس ونحوهما للاختلاف بالمال لا بالاذن أما ما لا يختلف فيه ذلك بدون الاذن ولكن يختلف هذا ما يأتي من قول له أن يبيعها ما اختلف استعماله أولا وقال في المخرج مثله المستأجر نعم هو صحيح فيما اذا عين الميراثي فانه لا يبيعها لغيره بدون إذن فيما اختلف استعماله لانه أطلق هذا المستعير والمؤجر ووافق عليه الشريفة في شرحه ليكن الذي يظهر أنه هنا محمول على ما اذا قيد بالبس وركوبه ولا يصر (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له أن يضارب بغير إذن (قوله وميراثي) فلا يملك أن يرهن بغير إذن الراهن لانه رضى بحبسه لا يبيع غيره الخ (قوله وقاض يؤمر) أي يستأجر فليس له أن يستأجر بدون إذن الامام (قوله ومستودع) بفتح الدال لا يملك الإيداع عند اجنبي إلا أن ياذن له المالك الخ (قوله ومستبضع) فانه لا يملك

بدون أمر وكيل مستعير ومؤجر ركبوا بأمره ما في الاعارة والاجارة الرابعة المضارب بفتح الراء وميراثي أيضا راض يؤمر ومستودع مستبضع

الابضاع فان ابضع وملك كان الرب المال ان يضمن أيها شاء الخ (قوله ومن ارع) أي من
أخذ الارض من ارعة وكان البذر من ربح الايدفعها الى غيره من ارعة بدون أمر فان كان البذر
من قبل المزارع كان له أن يدفع الى غيره من ارعة مطلقا (قوله من عنده) أي المزارع (قوله
يبذر) بالإنشاء لا بالجهول حال من البذر ومن عنده خبر أو هو خبر كان وقوله من عنده مفعول
به (قوله وماله ساقى) ذكره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارعة ووجه المفعول ان الدفع
الى غيره مضاف الى انباء الشركة في مال غيره غير اذنه فلا يصح (قوله وان أذن المولى) أي المالك
فانه من ماله (قوله ضمه) بتشديد الميم مفعول للمفعول والمفعول الضمير في ضمه راجع
للمستعير (قوله أجر ملك نفسه) أي وكذا رهن ملك نفسه في صورة الرهن (قوله ولا يرجع
له على أحد) عبارة مسكينة على المستأجر وهكذا امره الله تعالى وقال فلا فائدة في التكرار
العامه قال أبو الوفاء ودفعه شيئا بان له الفائدة فمخوع لجواز كون قيمة الرهن عشرين
وكان رهنه شرة فلا يرجع بالزائد على الرهن (قوله ويتصدق بالاجرة) أي عند أبي حنيفة
ووجه مدرجهما الله تعالى لانه صار بمنزلة الغاصب والغاصب اذا أجر علة الاجرة يتصدق بها
لان احصاء بسبب خيبت وهو استعمل مال الغير فكان عليه التصديق اه اتفاني بزيادة
(قوله خلافا للثاني) ينظر وجهه (قوله سكت عن الرهن) أي لو ان المستعير رهن العارية
بدون اذن هل يضمن الرهن أو لا يذ كركمه ونقل عن شرح الوهبانية ان المرتهن لا يملك
الرهن فلورهن وملك الرهن للمالك الخ لا ان شاء من المرتهن الاول وان شاء من الثاني فان
ضمن الثاني رجع على الاول لانه غره في ضمن عقد و يؤخذ منه جوابه فقلنا لان كلام
المستعير والمرتهن لا يملك الرهن فكأن المرتهن اذا رهن بغير المالك في نفسه من أيها شاء
ويرجع الثاني على الاول ان ضمنه فكذلك الحكم في المستعير اذا رهن ومتى ضمن المرتهن
الثاني والمرتهن من المستعير يرجع كل منهم ما بالدين على الراهن عنه لانه تبين ان الدين
لارهن به لان ما ملكه بضمانه وفي حاشية أبي السعود على مسكينة قال الشرع لا يملك
عماله ضمن المرتهن فينظر حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم الغاصب
كاذ كره فوج افندي لانه قبض مال الغير بلا اذنه ورضاه فبكون المستعير تضمنه وبإدائه
الضمان يكون الرهن الرهن الكا على ملك مرتهنه ولا يرجع له على الراهن المستعير بما ضمن لما
علمت من كونه غاصبا ويرجع بدية اه وتقييده بقوله ولا يرجع له على الراهن المستعير
للاستتزاز عا لو كان الراهن مرتهنا فانه يرجع على الاول اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله
وفي شرح الوهبانية الخ فليس بيان المسألة سكت عنه المصنف كما يوهمه كلامه بل بيان لفائدة أخرى
نامل ولكن بيانه الذي قلناه قبل عبارة أبي السعود والحاصل ان ما في شرح الوهبانية ليس
بما نحن فيه اذ كلامنا في رهن المستعير ومافيه في رهن المرتهن وعليه فكان الاولى ان يقول
المستعير ان في كتاب الرهن من انه ان قيده بقدر أو جنس لو مرتهنا تقييد فان خالف ضمن المستعير
المستعير والمرتهن الا اذا خالف الى غير فان ضمن المستعير تم عقد الرهن وان ضمن المرتهن
يرجع بما ضمن وبالدين على الراهن وان وافق وملك عند المرتهن صار موقفا لدينه ووجب
مثله للمستعير ان كان كله مضمونا وناو الا ضمن قدر المضمون والباقي أمانة الخ (قوله

ومن ارع
اذا لم يكن من ضمه البذر
يبذر
قلت والعاشرة
وماله ساقى ان يساقى غيره
وان أذن المولى ليس بشكر
(فان أجر) المستعير (أو
ومن فها) سكت ضمه
المعير) للزمدي (ولا
رجوع له) للمستعير على
أحد) لانه باضمان
ظاهر أنه أجره لنفسه
ويتصدق بالاجرة خلافا
لثاني (أو) ضمن (المستأجر)
سكت عن المرتهن وفي شرح
الوهبانية

الخامسة) أي من مسائل النظم المتقدم قريبا وقد سلف ما فيه (قوله ان يرهن) أي بدون
اذن الزاهن (قوله ويرجع الثاني) أي ان ضمن (قوله على الاول) يعني ان المرتهن لا يملك
الرهن ولورهن وملك الرهن فله المالك الخيار ان شاء ضمن المرتهن الاول أي ولا يرجع على أحد
كما في ابن الشحنة وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الثاني رجع على الاول لانه غره في ضمن عقد
فهذا ليس بيان المسألة سكت عنه المصنف كما يوهمه كلامه كما عرفت (قوله اذ لم يعلم عارية
في يده) بان نص على الاطلاق كما سبذ كره قريبا أما اذا لم يعلم رجوع له عدم الغرر (قوله
ما اختلف استعماله أولا) الاول كاللبس والكوب والزراعة والثاني كالسكنى والحل
والاستخدام (قوله ان لم يعين المعير منتقعا) أي بان نص على الاطلاق كالأستعدادية
لار كوب أو فو باللبس ان يهره يكون ذلك نهيا لار كوب واللبس فان ركب هو
بهذا ذلك قال الامام على البردوي يكون ضامنا وقال الصرخسي وخواهر زاده لا يضمن كذا
في فتاوى قاضيان وصح الاول في الكافي بحر وسبأني قريبا (أقول) وهذا بظاهره
يختلف ما تقدم عن الوهبانية والظاهر هو له على ما اذنا يهره المالك بذلك أولم يصح له أما اذا
أمر بذلك أو اباحه له فيجوز كما هنا وقد مرنا عن شارحها ومافي البحر عن المحيط استعدادية
اي كرم افر كبر وأركب غيره فغطيت ضمن نصف قيمته امناه ان سمار كما قامه الان سبب العطب
ركوبهم مائة واحدهما ما ذون فيه فلهذا ضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن الكل
هكذا استظهره العلامة أبو السعود وقوله حتى لو أركب غيره يعني بعد ما ركب هو لانه
أن يهره ما اختلف استعماله ان لم يعين منتقعا كما عرفت (قوله ان عين) أي منتقعا (قوله
وان اختلف لا) أي ان عين منتقعا واختلف استعماله لا يهره لا تفاوت قالوا الر كوب واللبس
عما اختلف استعماله والحل على الدابة والاستخدام والسكنى عما لا يختلف استعماله فله
أبو الطيب وقال الشعبي لان التقييد بالمنتفع فيما لا يختلف استعماله لا يفيده عدم التفاوت
بجلاف ما يختلف استعماله لان المعير يرضى بذلك المعير دون غيره اه مدني قال الشرع لا يلى
أقول هذا التقييد ليس باعترافى لقول الزبلي وان كان لا يختلف معنى النفع كالمسكنى
والحل جاز أن يفعل بنفسه وبغيره في أي وقت شاء لان التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف لا يفيده
الا أن يقال ان ان لا وصل وان كان الاكثر استعماله مقرونة بواو الحال على حد قوله تعالى
فذا كران نفعت الذ كرى فان فيه وصلية بدون واو وان كان قليلا اه (أقول) هذا البحث
ساقط غير وارد لان المصنف قدم انه يهره مطلقا ان لم يعين وأفاضنا به انه ان عين يهره ما لا يختلف
وقال الشارح وان اختلف لا يمكن هذا نصر بما بالهجوم ونقصه بل لا والشارح رحمه الله
تعالى لم يعول على هذا البحث لما ذكرنا وهذا اعتراف على مثل عبارة العيني عند قول الكنز
ويهره ما لا يختلف استعماله أي باختلاف المستعمل كالسكنى والحل هذا اذا صدرت مطلقا
وان كانت مقيدة بشئ تقييده اه فيرد عليه ما قاله من ان التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف
لا يفيده (قوله ومثله المؤجر) بفتح الجيم أي اذا أجر شيئا فان لم يعين من ينتفع به فله المستأجر
أن يهره سواء اختلف استعماله أولا وان عين يهره ما لا يختلف استعماله لا ما اختلف
(قوله مطلقا) بلا تقييد (أقول) الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقييد بمنتفع معين لانه

الخامسة لا يملك المرتهن
أن يرهن فيضمن والمالك
الخيار ويرجع الثاني على
الاول (ويرجع) المستأجر
(على المستعير اذا لم يعلم
بانه عارية في يده) دفعا
أضرر الغرر (وله ان يعير
ما اختلف استعماله أولا
ان لم يعين) المعير (منتقعا
و) يعير (مالا يختلف ان
عين) وان اختلف لا
للتفاوت وعزاه في زواهر
الجواهر للاختيار (ومثله)
أي كالمسكن (المؤجر)
وهذا عند عدم التقييد
قال لا تدفع اغيره فندفع
فهذا ضمن مطلقا خلاصة
(فان استعماله دابة أو
استأجره مطلقا)

استعارة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويحصى وان لم يسم له موضع البس له ان يخرج بها من المصراع ومنه في جامع الفصولين (قوله او به) اي فتقدم من حيث الوقت كفيما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيه الاختلاف لا تقيدهم الفائدة كما مر وقد قيل هذا الاخير كافي البدائع وقضى بالخلاف الى مثل قوله ولم يذكر التقييد بالمكان لكان له ان يذهب اليه الشارح في الاخر ذكره المصنف قبل قوله ولا توجب فقال استعارة دابة اي كفي حاجته الى ناحية ماها فخرجهما الى النهر وليتها في غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استعار نور الكبر أرضه فسكر ب أرضا أخرى يضمن وكذا اذا كرى نورا على منه لم يجر العادة وفي البدائع اختلاف في الايام او المكان او ما يحمله فالقول للمهر بيمينه وفي الدامدوان اختلافان فيما يحمله على الدابة او في مسافة الركوب والحمل او في الوقت فالقول في ذلك كله للمهر بيمينه وفي جامع الفصولين استعارة شهورا وعلى المصروع كذا في اعارة خادم واجارته وموصى له بخدمته اه (قوله لاي الى مثل) بان استعارة دابة يحمله على احضرة اقضه من حنطة معينة فحمل عليه اه هذا القدر من حنطة أخرى او يحمله على احضرة نفسه فحمل عليه احضرة غيره (قوله او خير) بان حمل قدر هذه الاقضه المعينة من الشهر فانه لا يكون ضامنا لانه انما يعتمده من تقييده ما يكون مفيدا حتى لو مضى مقدار من الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشهر في القياس يضمن واختاره الامام السرخسي لانه يأخذ من ظهور الدابة اكثر مما تأخذ الحنطة وهذا في النهاية وصحح الوالولجي عدم الضمان وخواهر زاده وتوى بين الكيل والوزن وهو الصحيح قال لانه اقل ضررا بغير خلاف التين لانه يأخذ ما وراهم موضع الحمل وهو اضعف من الحمل وهو الاستحسان وبه كان يفتي الصدر الشهيد بكافي الفصول العمادية (قوله مثل العارية) على نقه يدري (قوله والمعهود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك الاقطان والموف والابريهم والمك والكانور وسائر منافع العطر التي لا تنفع الاعارة على منافعها قرض كاقدمناه (قوله عند الاطلاق) هو عدم وجود ما يقتضي الانتفاع به بقاءه في الشيء اليه بقوله حتى لو استعارها الخ (قوله قرض) اي اقراض ولو كان قيميا بجر لان العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي القابل وغمامه في العزيمة (قوله ضرورة) اي لا يملك عينها يعني والعارية الحقيقية ما ينتفع به مع قيام العين قال في النيين لان الاعارة اذن في الانتفاع به ولا يتأني الانتفاع به هذه الاشياء الا بالتملك عينها ولا يملك الا اذا ملكها فاقضت تملك عينها ضرورة وذلك بالهبة او باقراض والقرض ادناهما فضرر الكونه يوجب رد المثل وهو يقوم مقام العين اه اي فوجب المصير اليه ولان القرض شيئا بالعارية لان فيها يسترد عينها بعد الانتفاع وفي القرض يسترد منه والمثل يقوم مقام العين عند تدمرها ومنه في الدرر والعين قالوا هذا اذا اطلق الاعارة واما اذا عين الجهة بان استعار دراهم ليعير بها ميزانا او يزين بها كنانا لم يكن قرضا ولا يكون الانتفعة المصاة ذكره في الايضاح (قوله فيضمن المستعير به لا كما قبل الانتفاع) ويصح به من مقرضه لانه باع ملك نفسه ولو اشترى من مقرضه لا يصح لانه اشترى ملك نفسه ولو اشترى ما عليه من مقرض

بلا تقييد (معهول)
 ماشاء (وبه يره) العمل
 (ويركب) عملا بالاطلاق
 (وايا فعل) اقولا (تضمن)
 مراد (وضمن بغيره) ان
 عطيت - حتى لو البس او
 اركب غيره لم يركب بنفسه
 بعده هو الصحيح كافي وان
 اطلق المعبر او التاجر
 الانتفاع في الوقت
 والنوع انتفع ماشاء اي
 وقت شاء لما مر (وان قبله)
 بوقت اوتوع

استعارة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويحصى وان لم يسم له موضع البس له ان يخرج بها من المصراع ومنه في جامع الفصولين (قوله او به) اي فتقدم من حيث الوقت كفيما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيه الاختلاف لا تقيدهم الفائدة كما مر وقد قيل هذا الاخير كافي البدائع وقضى بالخلاف الى مثل قوله ولم يذكر التقييد بالمكان لكان له ان يذهب اليه الشارح في الاخر ذكره المصنف قبل قوله ولا توجب فقال استعارة دابة اي كفي حاجته الى ناحية ماها فخرجهما الى النهر وليتها في غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استعار نور الكبر أرضه فسكر ب أرضا أخرى يضمن وكذا اذا كرى نورا على منه لم يجر العادة وفي البدائع اختلاف في الايام او المكان او ما يحمله فالقول للمهر بيمينه وفي الدامدوان اختلافان فيما يحمله على الدابة او في مسافة الركوب والحمل او في الوقت فالقول في ذلك كله للمهر بيمينه وفي جامع الفصولين استعارة شهورا وعلى المصروع كذا في اعارة خادم واجارته وموصى له بخدمته اه (قوله لاي الى مثل) بان استعارة دابة يحمله على احضرة اقضه من حنطة معينة فحمل عليه اه هذا القدر من حنطة أخرى او يحمله على احضرة نفسه فحمل عليه احضرة غيره (قوله او خير) بان حمل قدر هذه الاقضه المعينة من الشهر فانه لا يكون ضامنا لانه انما يعتمده من تقييده ما يكون مفيدا حتى لو مضى مقدار من الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشهر في القياس يضمن واختاره الامام السرخسي لانه يأخذ من ظهور الدابة اكثر مما تأخذ الحنطة وهذا في النهاية وصحح الوالولجي عدم الضمان وخواهر زاده وتوى بين الكيل والوزن وهو الصحيح قال لانه اقل ضررا بغير خلاف التين لانه يأخذ ما وراهم موضع الحمل وهو اضعف من الحمل وهو الاستحسان وبه كان يفتي الصدر الشهيد بكافي الفصول العمادية (قوله مثل العارية) على نقه يدري (قوله والمعهود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك الاقطان والموف والابريهم والمك والكانور وسائر منافع العطر التي لا تنفع الاعارة على منافعها قرض كاقدمناه (قوله عند الاطلاق) هو عدم وجود ما يقتضي الانتفاع به بقاءه في الشيء اليه بقوله حتى لو استعارها الخ (قوله قرض) اي اقراض ولو كان قيميا بجر لان العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي القابل وغمامه في العزيمة (قوله ضرورة) اي لا يملك عينها يعني والعارية الحقيقية ما ينتفع به مع قيام العين قال في النيين لان الاعارة اذن في الانتفاع به ولا يتأني الانتفاع به هذه الاشياء الا بالتملك عينها ولا يملك الا اذا ملكها فاقضت تملك عينها ضرورة وذلك بالهبة او باقراض والقرض ادناهما فضرر الكونه يوجب رد المثل وهو يقوم مقام العين اه اي فوجب المصير اليه ولان القرض شيئا بالعارية لان فيها يسترد عينها بعد الانتفاع وفي القرض يسترد منه والمثل يقوم مقام العين عند تدمرها ومنه في الدرر والعين قالوا هذا اذا اطلق الاعارة واما اذا عين الجهة بان استعار دراهم ليعير بها ميزانا او يزين بها كنانا لم يكن قرضا ولا يكون الانتفعة المصاة ذكره في الايضاح (قوله فيضمن المستعير به لا كما قبل الانتفاع) ويصح به من مقرضه لانه باع ملك نفسه ولو اشترى من مقرضه لا يصح لانه اشترى ملك نفسه ولو اشترى ما عليه من مقرض

او به (ضمن بالخلاف الى
 شرفقط) لاي الى مثل او خير
 (وكذا تقييد الاجارة بنوع
 او قدر) مثل العارية (عارية
 الثمنين والمكيل والموزون
 والمعهود المتقارب) عند
 الاطلاق (قرض) ضرورة
 اسم لاي عينها (فيضمن)
 المستعير به لا كما قبل
 الانتفاع

صح لانه مقدور التسليم بكونه في ذمتهم وان تفرقا قبل قبضه بدله فلهذا لا يفرق من دين بدين
وان نقض في المجلس صح اه ط عن الشابي (قوله حتى لو استعارهما) أي الذين وهو
تفريع على مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله ليعبر الميزان) أي بالذاتين مثلا قال في القاموس
وعبر الذنائب وزنه او احدا بعد واحد وفي المختار وعار المكي والموازين عيارا ولا تقل عبر
والعيار بالسكس العيار والاصل عاير والجوهرى عن أن يقال عبر يعقوبية (قوله أو
يزين) بفتح الياء من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الرفق في شيء الا زانه ط أو يضم
الماء مع تشديد الياء الثانية من الزينة ومنه قوله تعالى والظليل والبعال والحجارة اتركبوا وزينة
(قوله كان عارية) لانه أمكن العمل بصيغة لا عارة وهو غاي لك المانع مع بقاء العين على
ملك المعبر ط ولانه عين الانتفاع وانما تكون قرضاء عند الاطلاق كما تقدم (قوله
فقرض) فعليه مثلها أو قيمها خلاصة ومنع (أقول) وهو مشكل لان القرض لا يكون في
القيمتين ولا يضمن بالقيمة وجوابه أن قرض القيمي فاسد لعدم الشارح ان المقبوض بقرض
فاسد كالمقبوض ببيع فاسد أي فيكون مضموما بالقيمة تامل وقد مضى (قوله فاباحة)
ولا ضمان لانه يستعمل كماله على ملك المبيع قال في الثانية أعرتك هذه القصة من التريد
فاخذها أو كلها كان عليه مثلها أو قيمتها قال الفقيه أبو الليث هذا اذا لم يكن بينهما دالة
الهبة والتماري اه كما قدمناه (قوله ونصح عارية السهم) أي ليفزودا الحرب لانه
يمكن الانتفاع به في الحال وأنه يحتمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك منح عن الصيرفة
ونقل عما قبل هذا أنه ان استعاره من الفزودا الحرب لا يصح وان لم يرهى الهدف صح لانه في
الاول لا يمكن الانتفاع بعين السهم الا بالاسم ثم لا يكون قرضا لا عارية
(قوله لان الرمي يجري مجرى الهلاك) أي من غير تعدل الاذن فيه فلا يكون ضامنا (قوله
صيرفة) عبارتها كافي المنع عنها استعاره ان استعاره ليفزودا الحرب لا يصح وان استعاره
لم يرهى الهبة صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا بالاسم ثم لا يكون قرضا لا عارية
الانتفاع به الا بالاسم لانه في ذلك العين تكون قرضا لا عارية لانه لو غزا في دار الحرب ورى الى عدو
ووقع السهم بينهم فلا يقدر على تحصيله فيكون مملوكا فلا يصح قلت فرد يصح لانه
يمكن الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك وأفتى قح بأنه يصح
ثم قال ه ونصح عارية السهم لا ح وذكري السهم انه لا يضمن كالقرض لان الرمي يجري
مجري الهلاك اه وهذه النسخة التي نقلت منها هكذا والذي في نسخة مصححة عليه اخطوط
بعض العلماء وكان في الاصل مكتوبا لا يضمن فلك من القطة لا يدل عليه تنظيره بقوله
كالقرض وان كان الظاهر على هذا ان يقال في التعديل لان الرمي يجري مجرى الاستهلاك
فتعبر به بالهلاك يقتضي عدم الضمان فتامل وراجع وقوله ان استعاره ليفزودا الحرب
لا يصح أي عارية بل يكون قرضا بل قوله بعد يكون قرضا لا عارية وأراد بالقرض الفساد
لانه غير مطلق فالذي نقله الشارح هو ملخص ما أشار اليه صاحبها بقوله قلت الخ (قوله
والفرس) بفتح الفين وكسر هاء كافي البصر عن المغرب (قوله للعالم بالمنفعة) أي لان منفعتها
معلومة فذلك بالاجارة فذلك بالاعارة دور بل الاعارة أولى لكونها تبيع عاقل سبدي الوالد

لانه قرض حتى لو
استعاره ما لم يبر الميزان
او يزين الدكان كان عارية
ولو اعارة قصعة تزيد فقرض
ولو يضمن ما لم يبر فاباحة
وصح عارية السهم
ولا يضمن لان الرمي يجري
مجري الهلاك صيرفة (ولو
اعاد ارض البناء والفرس
صح) العالم بالمنفعة

رجع الله تعالى وفي هذا التعديل تامل اه (أقول) الظاهر ان وجه التامل في التعديل كون
العالم بالمنفعة في العارية لا يشترط بخلاف الاجارة حيث يشترط فيها أن تكون المنفعة معلومة
لما تقدم من الشارح أوائل الكتاب من العماد بفتح من جواز اعارة المشاع مع الايمان بهالة
العين لا تقتضي للمنازعة اولها بالعدم لزومها اه ومثله ما نقلناه عن عن البصر بان جهالة
المنافع لا تصرف في العارية أما بجهالة العين فضرورة اذا كانت تقتضي الى المنازعة اه وحيث
لا يشترط العلم بالمنفعة الا لا يصح تعديلا اه او به علم وجه التامل (قوله لما تقدمت رانم غير لازمة
وبكافة قاعهما) وأجيبهما طاب القلم أجيب زياحي ولا يضمن ما نقص من البناء والفرس
عدم القروور عدم عدم التوقيت لانه شغل أرض المعبر بها فبؤس بغيره الا اذا شاء ان
يأخذ ما بقيته ما فيها اذا كانت الأرض تستعمل باقاع فحينئذ يضمن لقيمة ما مقلوعه بين
ويكونان له كى لاتنصف عليه أو ضمه وبسبب أي يستعمل هو بذلك لانه صاحب أصل بخلاف
ما اذا كانت لا تستعمل باقاع حيث لا يجوز ترك الا باتفاقه بخلاف القلع حيث لا يشترط
فيه اتفاقهما كافي الزياحي (قوله فرجع قبله) بكره الرجوع للثب بالوعدا قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم المساون عن بشرهم انما في وقيد قوله قبله لانه لو مضى الوقت فصاحب
الوقت يطلع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا أن يضرب القاع بالارض فيقتل البناء
والفرس بالضمنان ويعتبر في الضمان قيمة ما لوما هذه من المحيط (قوله وضمن المعبر
للمستعير ما نقص البناء والفرس) لانه لما وقت وقتله لو ما فالظاهر الوفاء ما وعد فقد
اعتد على قوله ووثق به فقد غرم بخلافه فيضمن بخلاف غير الوقت هذا ما مضى عليه في السكز
واله بداية وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة فانه الا أن يقلعه المستعير ولا ضرر فان ضمن
ا ضمان القيمة مة لو ما وعادة الجمع والزمناه الضمان فقبل ما نقصه من النفع وقبل قيمهما
وبل كونهما او قبل ان يضر بخير المالك يعني المعبر بخير بين ضمان ما نقص وضمان القيمة ومثله
في دور البصائر والمواهب والمانق وكاهم قدموا الاول وبعضهم يحرز به وعبر عن غيرهم بقيل فلذا
اختاره المصنف وهو رواية الفقه دورى والثاني رواية الحاكم الشافعي وكافي غرر الافكار فان
قلت المغرور انما يرجع بالحقه فمن الضرر على الغار اذا كان في ضمن عقد المعاوضة وهنا
المانية عدة تبرع سواء وقت أم لم يوقت فانه بالتوقيت لا يلحق بالمقود اللازمة حتى ان المعبر
بعد التوقيت كان له الرجوع من توقيته في اخذ المستعارة قبل مضى الوقت فكيف جاز رجوع
المغرور على الغار في ضمن عدة التبرع ولا يرجع الموهوب لمن ضمان الاستحقاق على الواهب
لانه ثبت في ضمن عدة تبرع قلت قال في البوط الوجه فيه ان كلام العاقل محمول على الفائدة
ما أمكن فلا حاجة الى التوقيت في تعميم العارية ثم عاين ما وقت المعبر مع ذلك لا بد أن يكون
لذكر الوقت فائدة وليس ذلك الا التزام قيمة البناء والفرس فكأنه أراد اخراجه قبله فصار تقرير
كلامه كأنه قال ابن في هذه الأرض لانه على ان تركه ان يملك الى كذا فان لم تركها فانا
ضامن لك ما تنفق في بنائها ويكون بناؤها في فان بدله في الاخراج ضمن قيمة بنائه وغيره
ويكون كأنه بنى به بامر من النهاية ملخصا وقوله وليس ذلك الخ بناء على ما ذكر
الحاكم الشهيد وأما على ما ذكره المصنف بهما لكثرة الفقه دورى يقال وليس ذلك الا التزام

(وله ان يرجع من شاء)
تفريع رانم لازمة (وبكافة
قاعهما) الا اذا كان فيه مضرة
بالارض فيمتر كان بالقيمة
مقلوعه (ان لاتنصف ارضه
وان وقت) العارية
(فرجع قبله) كلفه
قلعه ما (ضمن) المعبر
للمستعير (ما نقص) البناء
والفرس

ماقص البناء والغرس بالقلم على الوجه المشروح وقول الشاوح ماقص البناء والغرس
 أي نقصانه على أن ماقص رتبة ويجوز أن تكون موصولة ونقص حيث نضمن نقص المنعدي
 فعلى هذا يكون البناء والغرس منصوبين وعلى الأول مرفوعين كذا في المنايا
 قال قاضي زاده لا يظهر وجه صحة كون البناء والغرس منصوبين ههنا لأن الذي نقص
 البناء والغرس انما هو القلم فيصير المعنى على تقدير نصب البناء والغرس وضع المعنى على قلم
 البناء والغرس وليس هذا بصحيح لأن القلم ليس من جنس ما يضمن بل هو سبب الضمان وانما
 المضمون قيمة البناء المنقصة بالقلم ونقص أيضا صحة المعنى على ذلك التقدير اذ يصير المعنى حيث نضمن
 وضمن المهر القلم بالقلم ولا يخفى ما فيه فالوجه رفع البناء والغرس لا غير سوى (قوله بان
 يقوم الخ) بيانه اذا اماره أرضا يبنى فيها أو بقر من مدة سنتين مثلا ثم يرجع في العارية وأمره
 بقلم بساتينه وغرسه فيسئل أرباب النامية بان هذا البناء والغرس لو بقي المدة المذكورة كم
 تساوى قيمته الآن فاذا كان ألفا مثلا وقيمه الآن مقلو عامات فيضمن تسعمائة (قوله
 الى المدة المضروبة) فيضمن ماقص منها كما كانت (قوله وقتها من القيمة) أي ايتها رؤها
 (قوله يوم الاسترداد) أي يوم اراد رب الأرض استردادها الآن اعتبارها يوم الاسترداد أهـ
 كافي البحر عن الولوالجي ومنه في أبي السموذخا قال ان اعتبر قيمتها وقت مضى المدة (قوله
 قبل أن يحصد الزرع) من الاصل أي بغير ما حاله المصادم هذا الزرع جزء من اصله وصادا
 من باقي طاب وضرب كذا في المغرب قال أبو السموذخا من الثلاثي لمجرد قبل والاصح أن يقرأ
 بكسر الصاد من أصل الزرع اذا كان حصاده (قوله وقتها أولا) يوقت استحصانا (قوله فتترك
 باجر المثل) فاذا حصد الزرع طالبه باجر المثل وان لم يبقه فوكان القيمة بأجره الحق الحافظ
 يقول انما يجب الاجر اذا أجره منه صاحبه أو القاضى وبدون ذلك لا يجب الاجر فان أبي
 المزارع ضمن أجر المثل وكره القاضى وأراد تضمين رب الأرض قيمة الزرع اختلاف كلام
 صاحب المتن في موضع قاله ذلك إلا أن يرضى رب الأرض بترك الزرع حتى يستحصد وفي
 موضع قال ليس له ذلك هندية مختصر حمزدا ط ونص في البرهان على أن الترك باجر المثل
 استحسان ثم قال عن الميسوط ولم يبين في الكتاب أن الأرض تترك في يد المستعير الى وقت
 ادراك الزرع باجر أو بغيره قالوا وينبغي أن تترك باجر المثل كالواثنت مدة لاجارة والزرع
 بقل بعد اه شربلاية ومثله في الزيلى (أقول) ونظيره ما سبق من اعارة أمية ترضع ولده
 واعارة فرس للغزو الخ (قوله مراعاة للعقبن) حق صاحب الأرض المعارة ثبوت الرجوع
 له فيحق صاحب الزرع لانه مغرور باذنه في الزرع (قوله أشار الى الجواز في المعنى) وهو
 المختار كافي القيامية ط وفي البحر بعد نقل هذه المسئلة وهو عزوها الى النامية ولو بقي حائطها
 في الدار المستعمارة استرد المهر الدار فاذا أراد المستعير أن يرجع اليه بما أنفق ليس له ذلك
 وليس له أن يجمد الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الأرض وصاحب الأرض أجره مثلها
 لو استعار أرضا يبنى ويسكن واذا خرج قال بناء لصاحب الأرض وصاحب الأرض أجره مثلها
 مقدار السكنى والبناء لله المستعير لان هذه اجارة معنى لان الاعارة عليك المنافع بغير عوض ولما
 شرط البناء كانت اجارة فائدة بله المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب أجر المثل اهـ

(بالقلم) بان يوم قائما
 الى المدة المضروبة وتعتبر
 القيمة يوم الاسترداد
 يجوز (واذا استعارها
 ليزرعها لم تؤخذ منه قبل
 ان يحصد الزرع وقت الاول)
 فتترك باجر المثل مراعاة
 للمعنى فلو قال المهر
 أعطيك البذر وكانت ان
 كان لم يثبت لم يجز لان بيع
 الزرع قبل بيانه باطل وبعد
 بيانه فيه كلام أشار الى
 الجواز في المعنى نهاية

(قوله)

(قوله على المستعير) لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلى (قوله فمهما)
 استعملها بعد الوقت أولاد هو مختار السر حتى واختار صاحب المحيط وشيخ الاسلام
 أنه انما يضمن اذا استعملها بعد الوقت أما اذا استعملها فلا ضمان كافي الشربلاية
 عن الجمع وفي الكافي ان العارية بعد مضى المدة تكون رديعة وصح في الجنبى حيث قال
 والصحيح أن رد العارية لا يجب قبل الطلب وبه يجب اه وهو حكم الوديعة في المسئلة
 قولان معصان قال في البرازية اعارة الى الليل فهلك قبل لا يضمن وان هلك في اليوم الثاني
 ذكر في الكتاب أنه يضمن قبل أراده ان انتفع في اليوم الثاني به فيكون غاصبا مخالفا لارتفاع
 بعد مضى الوقت أما اذا لم ينتفع لا يضمن كالودع الموقت باليوم اذا أمسكها به مدة لا يضمن
 وقال السر حتى يضمن على ككل حال واختاره القاضى وقرئ بين العارية والوديعة ان
 الامسالك في الوديعة لانه لا يضمن الوقت بل يضمن على القبض السابق وهو كان للمالك
 وفي العارية الامسالك بعد مضى الوقت لنفسه لانه يبنى على القبض السابق وذلك كان لنفسه
 وعدم الضمان في الوقت كان للاذن فلم يوجد بعد مضى ولان مؤنة رد العارية على المستعير
 بالقيمة منصرف الوديعة على المالك اه ومثله في الخلاصة وجامع قارى الهداية قال فيه
 وهذا هو الاصح وبه أتى في الجامع دية وأقره عليه سيدي الولد رحمه الله تعالى في العقود الدرية
 وقد منّا أوائل الكتاب عند قوله واهدم لزومه ما يرجع المعبر عن شأه ولو وقت من قضاوى
 القاضى ظهير الدين اذا كانت العارية موقوفة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى
 فيه ان تكون العارية موقوفة نصا أو دلالة حتى ان من استعاره قدوم مال كبير الخطب فكبيره
 وأمسك حتى هلك يضمن وتماهة فراجع (قوله لان مؤنة الرد عليه) أي أجره عليه لانه قبض
 العين لمنفعة نفسه والرد واجب عليه عيني فيضمن اذا أمسكها به مدة مضى الوقت لتقصيره
 فيكون مانعا به مدة مضى الوقت فيضمن بخلاف المستأجر لانه لا يجب عليه الرد بل التخلية
 عند طالب المالك فلو لم يوجد لم يوجد جدد المنع فلا يضمن ولا يخفى ما في كلام الشارح من التكرار
 بعد كون ما صاف مقرر عليه (قوله الا اذا استعارها لغيره) أي مؤنة الرد على المهر لان
 فيها نفع المالك بصيرورتها مضروبة عند الهلاك لجهلنا حصول النفع له بمنزلة حصول الاجرة
 للمؤجر ولذا قال فتكون كالاجارة (قوله فتكون كالاجارة) فانها تصير مضروبة في يد المارتمن
 ولهم غير ان يرجع على المستعير بغيره فكانت بمنزلة الاجارة ولان هذه اعارة فممنفعة لصاحبها
 كافي الثانية فقد حصل الفرق بين العارية للمهر وغيره من وجهين الاول هذا والثاني
 ما مر في الباب عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر أن مستعير المهر لو خالف ثم عاد لو فاق برئ
 عن الضمان بخلاف غيره أقاد في البحر عن النامية (قوله مؤنة الرد عليه) لانه هو المنتفع بالعين
 ولو جوبه عليه قال القاضى نحر الدين المارديني وهذا الرواية فيه ويجب ان تكون
 على المومى له بالخدمة لان قبضه لمنفعة نفسه فصاحب العارية اه (قوله وكذا المؤجر) لان
 العين المؤجرة مقبوضة لمنفعة المالك لان الاجر له فاذا أمسكها المستأجر بعد مضى المدة
 لا يضمنها المالم يطالبه صاحبها اه ولا يجب على المستأجر رد ما وانما يجب عليه التمسك
 والتخلية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب ان تكون المؤنة

(ومؤنة الرد على المستعير
 فلو كانت مؤنة فامسكها
 به مدة فهاكت ضمنها)
 لان مؤنة الرد عليه نهاية
 (الا اذا استعارها لغيره)
 فتكون كالاجارة ومن
 الثانية (وكذا المومى له
 بالخدمة مؤنة الرد عليه
 وكذا المؤجر

عليه لا نأخذ قولنا ما حصل له منفعة وهي عرض ينفق وما حصل للموثر غير عيني فكان هو
 بالوجوب أولى اه زباني (قوله والفاصل) أي عليه أجر تود المقصود لان الرد على
 المالك واجب عليه والاجرة مؤنة فوجب عليه لانه يجب عليه نسخها وهو يرد مالها
 لانه ازال يده عنها في رد هابر ائتمته فكان عاملا لنفسه (قوله والمرتهن) لان قبضه قبض
 استغناء فكان قابضا لنفسه زباني ومثله في الوجيز وهو الظاهر وذكري في التصريح انما على
 الرهن وعبارته مؤنة رد الرهن على الرهن لان عينه امانة في يد المرتهن ولهذا كان نفقته
 وكفته على الرهن والمضنون عليه انما هو المصلحة والرهن تصرف في العين لا في المصلحة ومنفعة
 القبض وان عادت على الرهن والمرتهن جميعا باعتبار قضاء الدين وحصول التوفيق لكن ترجيح
 جانب الرهن بحكم المالك اه ومثله في شرح الطحاوي للاستيعاب وعليه فيحتاج الى التوفيق
 بين الموضعين فتأمل ثم رأيت الاستدلال في فتاواه ذكر كلام القولين من غير ترجيح
 لا بد اه ما وليك ذكر صاحب التميمة القول الاول فقط وشيئا من كانه حيث قال لان القسم
 حصل له وهذا اختصاص به من يزعم ان الفرض حق يستوفى دينه منه او لا فكان الغرم عليه
 وتبعه في الدروا هذا تبعهم المصنف ولم يذكر في الودعة ومؤنة رد هابر على المودع بكسر الدال
 كافي الاكثر لان منفعة حفظها عائدة اليه فكانت مؤنة رد هابر عليه عيني وفي مؤنة رد هابر مؤنة رد
 البيع فاسد ابعد القبح على الفاضل ومؤنة رد المبيع بغير رؤية أو شرط على المشتري او
 تقابلا البيع فعلى البائع مؤنة رد مبيع له حصل ومؤنة الرد في الاجير المشتري كقصار وصباغ
 ونساج على الاجير اذ الرد تنص القبض فيجب على من له منفعة القبض ومنفعة القبض هنا
 للاجير اذ عين وهو الاجرة ولرد الثوب المنفعة والعين خيم من المنفعة وكان الرد عليه بخلاف
 ما اذا أجر قرضا أو دابة فان الرد على المالك اذله اعيز وله مستاجر المنفعة ورضائي في ضمان
 التساوي من فصل الفهات ان مؤنة الرد على الاجير المشترك ام لافيه اختلاف ولو شرط على
 المالك فانها عليه كذا في الثالث والثلاثين من الفصولين (قوله هذا) اسم الاشارة راجع الى
 كون مؤنة الرد على المؤجر يعني انما يكون عليه اذا أخرجه المستاجر باذنه اما اذا أخرجه
 بغير اذنه فعلى المستاجر فيكون كالمستعير لو أجره العين وأذن له في نقلها الى حيث يشاء فيجب
 عليه أي على المستعير رد هابر لا على المستاجر اموال أخرجه بدون اذنه فيجب رد هابر على المستاجر
 أيضا لعدم النقل والاخراج بدون اذن المالك وفي المنع عن الهيبة هذا اذا كان الاخراج باذن
 رب المال ولو بلاذن مؤنة الرد عليه مستاجر أو مستعير اه وكان الاولى ذكره قبل
 الفاصل لانه راجع الى كون مؤنة الرد على المؤجر (قوله لولا اخراج باذن رب المال) أي
 الى بلد آخر مثلا واظهار ان المراد بالاذن الاذن صريحا والا فلاذن دلالة موجود تامل
 -- يدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله بخلاف شركة) أي رد رأس مال الشركة قيم او في المضاربة
 والبضاعة والاقطعة والا بقى فانما على صاحب المال منع وفي اجارة الظهيرة فان شرط أجر
 الرد على المستاجر فسدت وحكي عن المرغيب انما اجارة تجعل اشترط الرد على المستاجر
 بمزلة الزيادة اه والاصل ان مؤنة الرد فيجب على من وقع القبض له أبو السعود (قوله فضى
 بالرجوع) أي في فاقم على الواجب منع والاوى للموثر ان يزيد لفظ فيها (قوله مجتبي)

والفاصل والمرتهن
 مؤنة الرد عليه - م - قول
 المنفعة لهم هذا لولا الاخراج
 باذن رب المال والا فؤنة
 رد مستاجر ومستهار
 على الذي أخرجه اجارة
 البزازية بخلاف شركة
 ومضاربة وهي - فضى
 بالرجوع مجتبي

الذي فيه ان مؤنة الرد فيها على مالها او زاد الاقطعة والا بقى وروى في مهر الماطقة قبل
 الدخول وهو عين وايس فيه فترض ما كان النفل فيه باذن مالها أولا ثم ينبغي الاطلاق لان
 مقتضى الشركة والمضاربة الاذن في النقل عند الاطلاق وكذا الهبة لانه قدم ملكها ايها
 ولما ان ينقل ملكه حيث شاء وكذا المراهنة المهر بالقبض لكن ينافيه ما قدمناه قويا
 عن سيدى الوالد رحمه الله تعالى من ان الظاهر ان المراد بالاذن صريحا والا فلاذن دلالة
 موجود اللهم الا ان يخص بماء كرمه وان المذكور هنا على ما ذكرنا في فصل الفرق تامل
 (قوله وان رد المستعير الدابة مع عبده) وكذا لو رد هابر الى اصطلح مالها او رد العبد الى دار
 سيده لانه ابقى بالتسليم المتعارف وهذا لان الاصطلاح او الدار في يد المالك ولو رد هابر الى المالك
 كان يرد هابر الى الاصطلاح او الدار فكان الرد الى داره اذ على المالك اه زباني وهذا في الاختصاص
 والقياس انه يضمن لانه لم يرد هابر الى صاحبها وانما خصه هم تضيعا وهو قول الثلاثة عيني
 وجه الاستحسان ما ذكرناه من انه ابقى بالتسليم المتعارف لان رد العوارى الى دار الملاك
 متعارف كانه البنت يهر عن الهداية وذكرنا ان الثاني عن أبي سلمة انه اذا كان الاصطلاح
 خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انما يكون هناك بلا حفظ كافي المنبع وقيل هذا في عادتهم كافي
 البيانية (قوله أو أجيره مشاهرة) يعلم منه حكم الاجير - انما بالاولى لانه بعدد من في عيال
 المستعير - تانف (قوله لاميامة) علمه بان لا يمكن في عياله وهو يقيد انه لو كان في عياله يبرأ
 لو هلك قبل الوصول من غير تعدد ويجوز ط (قوله أو مع عبده) أي مع من في عيال المعبر
 به - تانف في التبيين وجه الاختصاص ان كل واحد من المعبر والمستعير يحفظ دوايه
 بسائمه والدفع اليه كالدفع الى صاحبها عادة ولو دفعها الى المالك لندعه هابر الى السائس
 وحفظه بسائمه كحفظه بنفسه فيكتفى منه بالتسليم الى السائس أو من السائس الى السائس
 أو من السائس الى المالك اه (قوله يقوم عليها أولا) لانه يدفع اليه في بعض الاوقات
 فيكون رضا المالك موجودا دلالة وقيل لا يبرأ الا اذا رد هابر على من يقوم بها أي يتعهدها
 كالسائس وقوله يقوم عليها الخ - يان للاطلاق في عبارة المصنف (قوله بخلاف نفيس) هذا
 مفهوم التقييد بالدابة قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون في يد الغلمان عادة وما اذا
 لم تكن في ايديهم عادة كقعد لؤاؤ وشجره فرد هابر المستعير الى غلام صاحبها أو وضعها في داره
 أو اصطبله يضمن لان العادة لم تجر به في مثله اه ط ويضم منه انه اذا كانت العادة تجرى
 في تسليم مثل هذه الاشياء انه يمكن تسليمه الى غلامه كالمعبر بالخزنة عند أصحاب الدول
 هل يمكن تسليمه اليه الذي يظهر نعم لان العرف جرى بذلك عادة ومثله ما اذا كان له احد من في
 في عياله يقوم بسائمه صاحبهم من قبض وصرف وغيرهما وليراجع (قوله ثم يشتمها مع الاجنبي)
 مطوف على قوله بخلاف (قوله لتعديه بالامساك بعد المدة) حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا
 اذا تركها في يد الاجنبي زباني يؤخذ منه ان سبب الضمان ليس رد هابر الاجنبي لان الدفع
 الى الاجنبي ابداع والمستعير يملكه كمالك الاعارة اذا الاعارة أقوى منه لان الاعارة ابداع
 وتلك المنفعة بل سببه انقضاء وقت العارية فانه لو أمسكها بنفسه فهل يكت في يده بعد مضي
 مدتها يضمنها كما قدمناه فكذا في يد الاجنبي ولذا قال لتعديه بالامساك كما يؤخذ من عبارة

(وان رد المستعير الدابة مع
 عبده أو أجيره مشاهرة)
 لاميامة (أو مع عبده)
 مطافا يقوم عليها أولا في
 الاصح (أو أجيره) أي
 مشاهرة كما مر فهلك
 قبل قبضها (برئ) لانه ابقى
 بالتسليم المتعارف (بخلاف
 نفيس) بكموهرة (بخلاف
 الرد مع الاجنبي) أي (بان
 كانت العارية مؤنسة
 فتمت مدتها ثم يشتمها مع
 الاجنبي) لتعديه بالامساك
 بعد المدة

الزباني (قوله والا فاما المستعير بملك الابداع) اشارة الى فائدة ناشئة من شرط التوقيت قال الزباني
وهذا أي قوله بخلاف الاجنبي يشهد بان قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع وعلى
اختياره تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية مؤقتة فثبت مدتها ثم يمتنعها مع
الاجنبي لانه يامسا كهابه مدته ضمن اتعديه فكذا اذا تركها في يد الاجنبي اه وفي البرهان
وكذا ينبغي بيرا لو ردها مع اجنبي على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق من ان المستعير يملك
الابداع وعليه الفتوى لانه لما ملك الاعارة مع ان فيه ما يداها وتلك المذاهب فلان ملك الابداع
وليس فيه غلبة تلك المنافع أولى وأولو قوله واردها مع اجنبي ضمن اذا ملكتها بانها موضوعة
فيما اذا كانت العارية مؤقتة وقد انتفت باستيفاء مدتها وحيتقدها المستعير مودعا والمودع
لا يملك الابداع بالاتفاق اه شربلاية قاله ولول بعد ابداع المستعير ذهب اليه الكرخي
قال الية الى وهذا اصح وما شئ عليه المستنف من انه عليه هو قول مشايخ العراق وبه اخذ
أبو الليث والفضل في قال في الترتيب واليه اشارة محمد في الاصل وقال في الكافي وعليه الفتوى
فيما هذه المسئلة على مذهب الكرخي ظاهر وأما على قول المتيقن في فمحمول على انتهاء الاعارة
لان قضاء المدة بان كانت مؤقتة فثبت مدتها ثم يمتنعها مع الاجنبي كافي البصرات لا فرق في
ايجاب الضمان بيزود تقه ورد غيره لوهاكت بعد مضي المدة فينتهذ قيد الاجنبي لا يقيد
تدبر أو بان استعارها فاستخدمها ر بعد انقضاء المدة حل ردها مع الاجنبي فذلكت بضمن ما
سبق من انه لو عمل به حل يتعين ذلك وليس له ان يبيع به عمل آخر والابداع عمل آخر فيضمن
فيظهر منه انه لو ردها معه قبل الاستخدام ينبغي ان لا يضمن فظهر ان هذا الحل أولى على انها
انتهى العمل والاعارة صارت ودبعة عند المستعير فيصير مودعا وهو لا يملك الابداع بالاتفاق
ولذلك يضمن كافي الكافي وغيره قال سيدي الوالدرجه الله تعالى بعد كلام لكن تقدم متناها
يضمن في المؤقتة وفي جامع الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت مع امكان
الرد ضمن وان لم يمسكها بعد الوقت هو المختار سواء مؤقتة فصا أو دلالة حتى ان من استعار
قدوما بكسر طيناف كسر فامسك ضمن ولو لم يوقت انتهى فعل هذا فضاءه ليس بالارسال مع
الاجنبي الا ان يحمل على ما اذا لم يمكنه الرد تامل ومع هذا يبعد هذا التأويل التقييد أولا
بالعبء والاجير فانه على هذا لا فرق بينهما وبين الاجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أي من
كان وضمن بعدها كذلك فهذا ادل دلائل على قول من قال ليس له ان يودع وجهه في النهاية
كقوله عنه في التاترخانية (قوله فيما يملك الاعارة) وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الابداع
فيما يختلف وليس كذلك وعبارة الزباني وهذه الان الودبعة أدنى حال من العارية فاذا كان
يملك الاعارة فيما لا يختلف قاو على ان يملك الابداع على ما ينسب ولا يختص بشئ دون شئ لان
الكل لا يختلف في حق الابداع وانما يختلف في حق الاستفاد اه اللهم الا ان يقال ما عباره
عن الوقت أي في وقت يملك الاعارة وهو قبل مضي المدة اذا كانت مؤقتة وهو بعيد كما لا ينبغي
تأمل افاده سيدي الوالدرجه الله تعالى (قوله به غنى) لم يصرح الزباني بالتمتوى وانما قال
المختار كما علمته من عبارته السابقة وصرح بها صاحب البصرات وقال وقد تقدم ان المختار المتق
به جواز اه (قوله فتعين حل كلامهم) أي في الضمان بالرفع الى الاجنبي (قوله على هذا

(والا فاما المستعير بملك الابداع)
قد امكن الاعارة (من الاجنبي)
به يتيقن زباني فتعين حل
كلامهم على هذا

أي على ما اذا دفعه الله به مضي الوقت لكن لا ينبغي أن الضمان حينئذ يجب مضي المدة
لا من كونه به هاهنا مع الاجنبي اذ لا فرق بينه وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على
قول المتن بخلاف وكان الأولى ذكره هناك تامل (قوله ردد ودبعة ومغضوب الخ) لان
الودبعة للمغضوب ولم يرض بهفظ غيره اذ لو رضى به لما أودعها عنده وبخلاف الغصب لانه صار
مستعيرا باثبات يده في العين وبازا اليد صاحبها فلا بد من ازالته يده واثبات يده صاحبها او ذلك بالتسليم
حققة أضاف الدفع الى الغلام فيضمن يدفع الودبعة الى غلام المالك لا الى غلام نفسه زباني
مختصرا ط (قوله الى دار المالك) وكذا العياله هداية والمستاجر كالودبعة (قوله فانه)
كذا في الهداية (قوله ليس بتسليم) لكن مسئلة الغصب خلافية ففي الخلاصة قال مشايخنا
يجب أن يبرأ قال في الجامع الصغير للامام قاضيان السارق والغاصب لا يبرأ أن بالرد الى منزل
ربه أو مربطه أو أجيره أو عبده ما لم يردّها الى مالكها اه (قوله للزراعة) قيد به لانه
لو استعارها لاطلق الاتباع يكتب أعترقى على الظاهر لانه أدل على العموم ط (قوله يكتب
المستعير) الظاهر ان هذا على سبيل الاولى وهذا عند أي حنفية لان اقلية الاطعام أدل على
المراد من الاعارة لانها تختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة تكون للبناء
ونصب القسطاط فكانت الكتابة بافظ الاطعام أولى ايعلم ان غرضه الزراعة وعندهما يكتب
انك اعترقى لان الاعارة هي الموضوعه لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وفائدة الكتابة
أمن بخود المستعير عند تطاول المدة أو موت المعير وامن المستعير من لزوم الاجر بدعوى المعير
انه انما أجره اه أبو السعود (قوله انك اطعمتني) يقع الهمز لان الوقت مفعول لا يكتب
نهى مصدرية ويجوز كسر هاء على معنى انه يكتب هذا اللفظ أعنى قوله انك اطعمتني أرضك
أبو السعود (قوله لا زرعهها) اللام لانها مل (قوله فبضم) قال في التبيين لان الاطعام اذا
أضيف الى ما لا يور كل يعرف منه أن المراد به الامتغال بالفتكين من الزراعة بخلاف لفظ
الاعارة قائم بتنظيم الزراعة وانباء المراح ونصب الخيام وعلى هذا ينبغي أن يكتب في كل
فصل ما هو أدل على المقصود فيقول في استعارة الارض انك اطعمتني كذا الارض هاهنا اشامن
غله الشتام والصيف اه يتصرف ط (قوله العبد المأذون بملك الاعارة) لانهم من صنيع
القيار وكذا العبي المأذون هندية وفي البرازية استعاره من صبي مثله كالفردوم ونحوه
ان ما ذونا وهو ماله لاضمان وان لم يمدد المأذون بضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان ما ذونا
مع منه الدفع وكان التلف حاصلا بغيره وان الدافع محجور ايضا هو بالدفع والثاني
بالاختلاف لانه غاصب الغاصب انتهى وباقى تمامه قريبا (قوله والمجور الخ) اشار الى ان المأذون
لو استعار بضمن لالحال اذ الاذن يشمل الاعارة والاستعارة فيظهر تصرفه في حق سيده وأما
المجور فلا يملك شيئا من ذلك لكنه ان استعار فقد سيطر عليه المعير على العارية فلواستهلكها
لا تظهر في حق سيده لعدم اذنه في ذلك ويظهر في حق نفسه فيضمن بعد العتق اه اذا كان
المعير مطلق التصرف فهو كان عبدا محجورا ومنه العبي المحجور والمجنون لم يصح تسليطه عليه
فباستهلاكه المستعير صار متلفا مال الغير بغير اذن معبر ولا تسليط صحيح والحر انما يكون من
الاقرار لان الاعمال كباقي فيضمنه في الحال (قوله بعد العتق) لان المعير سيطر على اتلافه

وبخلاف ردد ودبعة ومغضوب
الى دار المالك فانه ليس
بتسليم (واذا استعان
أرضا) يضاء (للزراعة)
يكتب المستعير انك
اطعمتني أرضك لا زرعهها
فيضم لسلايم البناء
ونحوه (العبد المأذون بملك
الاعارة والمجور اذا استعار
واستهلكه بضمن بعد العتق

وشرط عليه الضمان فصح تسليطه وبطل الشرط في حق المولى درر (قوله ولو أعار عبدا
 محجورا عبدا محجورا مثله) فبعد الاول فاعل أعار محجور وصحته وعبد الثاني من مولى أعار
 ومحجور وصحته قال في الهندية صبي استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه وذلك الثاني الغير
 المدافع فذلك يسهل ان كان الصبي الاول ماذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول
 لانه اذا كان ماذونا مع المدفع وكان الله لاي تسليطه ولو كان ذلك الثاني للاول لا يضمن وان
 كان الاول محجورا عليه يضمن هذا بالمدفع ويضمن الثاني بالاخذ اهـ والتاخر ان الحكم
 كذلك في العبدين فتأمل الا ان يحمل ما هنا على ان المدفع مال سيد الاول ط (قوله فغير
 الثاني) بالاسم لانه اخذه بغير اذن فكان غاصبا ولا عبرة بالاعارة لانه مال الغير فبكانه
 استلم ملكه من يد صاحبه وانما يضمن الثاني للعدل له عدم التسليط من حاله كما فيكون ذمها
 منه اقرب رتبة للعدل فيباع فيه بغير خلاف الاول لو جرد التسليط من المالك كذا في الاشياء
 من كتاب الطرز كره بعض الفضلاء (اقول) الذي ذكره في الاشياء اذا اودع صبي محجورا مثله
 وهي ملك الغير مما فلا مال له يضمن المدافع والاخذ قال في جامع الفوائد وهو من مشكلات
 ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه يضمن الصبي لعدم التسليط من مالكه او هناك يوجد كما
 لا يجزئ انتهى فتأمل (قوله ولو ائتمار ذهابا) أي حيث قامت القرينة على انه يريد الانتفاع
 به مع بقاء عينه أما عند الاطلاق فيكون فرضه على مائة قدم فيضمنه بكل حال (قوله فقط
 الاولى الاتيان به مضارعا يانا ليط ط (قوله لم يضمن) أي المستعير لانه لم يضمن
 اذ لم يستعير ان يبيع (قوله والاخذ) لانه ضيعه حيث وضعه عند من لا يعقل فقط كذا
 في المحيط درر (قوله لانه اعارة) فليس له عدم الضمان وأما ضمانه فيما اذا كان الصبي
 لا يضمن فانه اذاعة فيكون به متدينا وهذا اذا فارق الصبي أما عند عدم المقارفة فينبغي
 ان لا يضمن لعدم التصبيع الا اذا كان بالتلف الصبي (قوله والمستعير ملكها) أي الاعارة
 فلا يكون مضما (قوله وضعا) أي المستعير (قوله بين يديه) أي يدى المستعير (قوله وضمن
 لو نام مضطجعا) هذا في الحضر وأما في السفر لا يضمن فام قاعدا أو مضطجعا والمستعير تحت
 رأسه أو بين يديه أو بجواربه لانه يده حافظا وفي غير السفر لو جهل تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ
 الا يرى ان السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء كما في البرازية قال في
 جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في حضره لاني سفر
 ولو نام فقط وجعل مقودا لانه في يده لم يضمن في حضره وسفر ولو اخذ الموقود من يده ضمن لو نام
 مضطجعا في الحضر والا فلا اهـ وفي البرازية نام المستعير في المقارفة وقودها في يده فقط
 السارق الموقود لا يضمن وان جذب الموقود من يده ولم يشمر به يضمن قال الصدر الشهيدي هذا
 اذا نام مضطجعا وان جالس لا يضمن في الوجهين وهذا لا ينافي ما مر ان نوم المضطجع في السفر
 ليس يترك للعقل لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم اهـ وفيما استعاره
 لاني واضطجع ونام وجعل المرتض راسه لا يضمن لانه حافظ الا ترى ان السارق من تحت
 رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعدا
 أو مضطجعا والمستعير تحت رأسه أو بين يديه أو بجواربه يده حافظا اهـ ومثله في الوجيز

ولو أعار عبدا محجورا (مثله فاستلم ملكها
 ضمن) الثاني (للحال
 ولو استعار ذهابا ففقد
 صبي فسرقت الذهب
 منه) أي من الصبي (فان
 كان الصبي يضبط فقط
 ما عليه) من البابس (لم
 يضمن) والا ضمن لانه اعارة
 والمستعير ملكها (وضعا)
 أي العارية (بين يديه فنام
 فضاعت لم يضمن لو نام
 نائلا) لانه لا يضمن مضطجعا
 اهـ (ضمن لو نام مضطجعا)
 تركه الحفظ

لكن زاد في الخاتمة بعد قوله ولو ان السارق حل الموقود من يده وذهب بالذبة ولم يده لم يده
 المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه يمكن حل الموقود من يده وهو لا يضمن لم يكون تضامنا
 الخ (اقول) واهل مراده بوجه التصبيع النوم مضطجعا كما أشار اليه به وقد مرنا من مضطجعا
 ثلاثه (قوله ليس للاب اعارة مال طفله) هذا ما عليه العامة وأجاز بعضهم وليس له ان يبيع
 نفس الولد كما ذكره شمس الأئمة في شرح كتاب الوكالة وأما الصبي الماذون اذا أعاره له تحت
 الاعارة كما في الخاتمة وفي الهندية وذكره شمس الأئمة في أول شرح الوكالة ان الاب يبيع ولده
 وهل له ان يبيع مال ولده ببعض المتأخرين من مشايخنا قالوا ذلك وعامة المشايخ على ان ليس له
 لك كذا في المحيط فان فعل ذلك كان ضامنا اهـ لكن في أحكام الصغار لا تروى من
 مسائل العارية ان جواز اعارة ولده اذا كان في تعليم المدرس فان دفعه الى أستاذه يعلمه السرفعة
 ويخدم أستاذه أما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز اهـ (قوله لعدم البذل) أي لانه تصرف
 بالبذل (قوله وكذا القاضي) مخالف لما في الهندية حيث قال وفي شرح يوع الطحاوي
 للقاضي ان يبيع مال اليتيم كذا في الملقط واهل الفرق ان القاضي عند قدرة الاستيفاء
 بخلاف الاب لانه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا بالهلاك فانما لا يضمن به اهـ ط
 (اقول) وهذا نظير اقراض مال اليتيم فان القاضي ذلك دون أبيه وولده بجماعا الى الطحاوي
 فتأمل (قوله لكن في الجهتي وغيره انه يضمن) وبه جزم في البرازية حيث قال لانه اخذ بلا اذن
 اهـ (اقول) ووجهه ظاهر لانه وعد بالاعارة ولم يعهده ولم ياذن له بالاخذ قال في البرازية
 ولو استعار من آخر قود غدا فقال ثم جاء المستعير غدا واخذه فذلك يضمن لانه استعاره
 منه غدا وقال نعم فانه قد اتى الاعارة وفي المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير اهـ (اقول) وبه انين
 الصورتين التي مورهما البرازي ظهر انهما مسلمتان بحقيقة ان لا مصلحة واحدة فيهما اقولان
 اولاهما الضمان وثانيتهما عدمه لان وجه الضمان في الاولى كماله انه وعد ولا يجب الوفاء
 به فبأخذه يكون متعديا يضمن ووجه عدم الضمان في الثانية انه عقد الاعارة وبين وقت
 الاعطاء فبأخذه يكون ماذونا فلا يضمن واهل ما قاله الطحاوي على عبارة الشارح من انه
 قولان وعزاني الهندية الاول الى مجموع التوازل والثاني الى فتاوى أبي الليث على الصورة
 الثانية فانيس مما قولين بل هما مسلمتان كما عت فتأمل (قوله جهرا بينته) أي الكبيرة
 أما لو اشترى لها في صفره فلا يسبيل للورثة عليه ويكون للبيت خاصة أفاده المصنف (قوله
 لا يقبل قوله) يعني سواء كان ذلك في حياته أو بعد موته (قوله أو نارة وتارة) عطفا على ما قبله
 أنه غير ما قبله وليس كذلك بل هو صادق بصورتيه اذا انشأ تصديق في الموضوع فعندها
 يعرف أصلا أو عرف تارة وتارة أو ان أو يفتي بل (قوله به يفتي) وقيل لا يصدق في انه عارية
 ان يشهد به عند التجهيز وقيل يصدق مطلقا لانه هو المدافع فالحق بالقبول يكون القول قوله
 وقيل ان كان الاب من كرام الناس وأشرفهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من أوساط
 الناس كان القول قوله والخاتمة ارفقت في ان كان العرف مستقرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز
 ملكا لا اعارة لا يقبل قوله وان كان العرف مستترا كقافة القول قول الاب مع عينه وقد أفاده
 الشارح بقوله مما يجوز به مثلهما وأفتى قارئ الهندية بقوله القول قول الاب والام انه ما

ليس للاب اعارة مال طفله
 لعدم البذل وكذا القاضي
 والوصي (طلب) شخص
 من رجل نور اعارة فقال
 أعطه كذا غدا فلما كان
 الغد ذهب الطالب وأخذه
 بغير اذنه واستعمله فالت
 الثور (لا ضمان عليه)
 خاتمة عن ابراهيم بن
 يوسف لكن في الجهتي
 وغيره انه يضمن (جهز
 ابنته بما يجوز به مثلهما
 قال كنت أعرتها الامتعة
 ان العرف مستقرا) بين
 الناس (ان الاب يدفع
 ذلك) الجهاز (ملك لا اعارة
 لا يقبل قوله) انه اعارة لان
 الظاهر يكذب (وان لم يكن)
 العرف (كذلك) أو نارة
 وتارة (فأقول له) به يفتي
 كالمكان كذا مما يجوز به
 مثلهما

وبعد سقط من ذلك ان الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالموكل في قبض
 الدين اذا مات الموكل وصداقته الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فاقول قوله بيمينه لانه
 القبض صار المال في يده ودية فصدقهم بعد اعترافهم بانه مودع كاف فان حاق برئ وان
 كل لزمه المال كباقي نوري الكلام عليه وقد اتفق المرحوم الوالد بانه يصدق بيمينه مادام ناظرا
 ولم يذكر في المسئلة فتحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في
 القبول او عدمه بما يرى في الكتاب والله اعلم في الصواب (قوله يعني من الاولاد والفقراء)
 ان للموقوف عليهم (قوله وامناهما) كالمال والاشراف وقيل المراد بالامانة اولاد الاولاد
 انفس والعقب والاقارب والفقراء وقال بعض الفضلاء يعني ان يصدق به بان لا يكون الناظر
 معروفا بالحيانة كما كثر نظار زمانا بل يجب ان لا يتوابع هذه المسئلة كما قدمناه في بيان قوله ط
 عن الحوى (قوله المرتقة) مثل الامام والمؤذن والقبول والشرش لانه شبه بالاجرة بخلاف
 الاولاد ونحوهم لانه صدقة محضة قال ط وان فرق ان استحقاق نحو الاولاد لم يكن عقابا له عمل
 فكان صدقة محضة بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شبه بالاجرة وشبه المقتضى ابو السعد وذلك
 بما اذا استأجر شخصا للبناء في الجاه باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله
 كما قدمناه آنفا (قوله لكن لا يضمن ما ذكرناه الخ) أي عدم قبول قوله انما هو في حقههم فلا
 يلزمهم وصول ما ادعى ايصاله اليهم بدون يمينه لان ما اخذونه صدقة من وجه وفيه شبه الاجرة
 فاعتباره لا يستلزم حقههم بمجرد قوله لكنه أمين في حق ما في يده من المال فلا يلزمه الضمان
 وحيث يدفعه لهم ثانيا من مال الوقف لانه حيث لم يسقط حقههم وهو متعلق بالوقف ولم يضمن
 هو ما تلف في يده لكونه آمينا لم يبق الا الرجوع على الوقف ثانيا (قوله واقره ابنه) بل قال
 في حاشية الاشباة وهو متصل من خصوص ما في زماننا انتهى (قوله مستحقها) أي
 الامانات او بعد موته (أقول) أو الى وكيله قال الشارح في شرحه على المتن في اواخر الوقف
 وكذا يقبل قوله أي الناظر لو ادعى الدفع لموقوف عليهم ولو بعد موتهم لاني نقضت زائدة
 خالفت الظاهر اه قال في شرح تحفة الاثران الوكيل يقبض الودعة اذا قال له المودع دفعتم
 ليك والوكيل يشكر صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لاني الزام الضمان على الوكيل
 (قوله الا في الوكيل بقبض الدين) أي من الدين والصواب اسقاط في قيل على ما تضمنه رانه
 يقبل قول الوكيل المذكور في حق نفي الضمان عن نفسه لاني في حق ايجاب الضمان على الغير
 لا يحتاج الى استثناء هذه المسئلة من الكلية الا ان يقال استثناءها بالاعتبار الثاني وقد وهم
 في هذه المسئلة كثير ونقد حررها الفاضل الحوى هاتوفي كتاب الوكالة بما لا يزيد عليه قال
 بعض الفضلاء وأما المحصر قبل القول من وكيل البيع يؤيده ما في وكالة الاشباة اذا قال
 بعد موت الموكل بعته من فلان بالث درهم وقبضتم او هلكت وكذبته او رثته في البيع فانه
 يصدق اذا كان المبيع فاعيا بيمينه بخلاف ما اذا كان هالكا اه (قوله اذا ادعى بعد
 موت الموكل) اما اذا ادعى القبض والدفع للموكل حال حياته فانكر الموكل يقبل قوله
 ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير يقبل قوله ايضا في نفي الضمان عن نفسه فلا يرجع
 افرم عليه لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع او كذبه اه أبو السعد

يعني من الاولاد والفقراء
 واما اذا
 ادعى الموقوف الى وظائف
 المرتقة فلا يقبل قوله
 في حق ارباب الوظائف
 لكن لا يضمن ما ذكرناه
 بل يدفعه ثانيا من
 مال الوقف كما بسطه
 في حاشية آخر زاده قلت
 وقد مر في الوقف من
 المولى أبي السعد
 واستحسنه المصنف واقره
 ابنه فليحفظ (وسواء
 كان في حياة مستحقها
 او بعد موته الا في الوكيل
 بقبض الدين اذا ادعى بعد
 موت الموكل انه قبضه
 ودفعه في حياته

(قوله لم يقبل قوله) اذا كذب الورثة في القبض والدفع وعدم قبوله حينئذ بالنسبة الى ايجاب
 الضمان على الميت لان الدين تقضى بامثاله ايجابا لدفع اليه بوجوب عليه مثل ما قبض
 ويلتقي قصاصا على الدين وهو لا يملك ذلك لانه يموت الموكل انزل عن الوكالة وقد حكى
 امر الا يملك استثناءه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصح صدق في ذلك وصريح في كتاب
 الوكالة انه اذا صدق المدينون وصحى كميل الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة
 اتصدق عليه فان نفي رجوعه عليه فلو اقام يمينه على الدفع للوكيل قبلت وان دفعت الورثة
 واذا صدقه الورثة في القبض والدفع فالامر ظاهر واذا صدقه الورثة في القبض او ثبت يمينه
 وكذبوه في الدفع فاقول قوله لانه مودع يصدق به ما نصحوا عليه من ان الوكيل يقبض
 الدين يصير مودعا بصدقه فيجوز عليه احكام المودع فاذا صدق في القبض صار مودعا مقرر
 بان المال في يده ودية ط (أقول) وكذلك الوصي بعد عزله اذا قل قبضت ودفعته او هلك
 من وكذبه من له عليه الطلب شرعا في القبض لم يقبل قوله الا بيمينه لانه بعد العزل لا يملك انشاء
 القبض وفيه ايجاب الضمان على الغير اذا الدين تقضى بامثاله ومن حكى امر الا يملك انشاء
 وفيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله ولو لم يكن معزولا وكان له ولاية القبض بان كان وصي
 الميت مطلقا والقاضي واذن له في القبض قبل قوله في ذلك فقه صريح في التاخرانية بان الوصي
 اذا اقر باستيفاء الدين جاز وذلك لانه يملك انشاء القبض وقد قل من حرره هذه المسئلة بل لم اطمع
 على من حرره غيري فتأمل ذكره العلامة الرمي * (فرع) الوصي اذا وفي الدين بعد موته
 واذن القاضي ثم ظهر دين آخر فانه لا يرجع عليه وانما يشارك والله تعالى اعلم ما دس بسدى
 الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه في الباب الثالث من كتاب الوقف (قوله بخلاف الوكيل
 بقبض الدين) هي اصل المسئلة فلا يحتاج الى هذه الزيادة (قوله في حياته) أي الموكل (قوله لانه
 ينفي الضمان عن نفسه) أي وليس المقصود هنا ايجاب على الموكل (قوله وهو ضمان مثل
 المقبوض) الذي يقع به القصاص عما على المدين لان الدين تقضى بامثاله (قوله فقات
 وظاهره) أي ظاهر ما في الولوجية (قوله لاني حق نفسه) أي فيضمن ولا يبرأ بدعواه الدفع الى
 الميت وهذا غير ظاهر من مال الظاهر من عبارته انه لا يصح صدق في حق الموكل خاصة بقربة
 له عليه بقوله لانه يوجب الضمان على الميت ط (قوله ولاني حق الموكل) في ايجاب الضمان
 عليه بمثل المقبوض (قوله وقد اتفق بعضهم) هو من معاصري صاحب المنح كما ذكره في اذكر
 الرمي في حاشيته انه هو الذي لا يحجده عنه وليس في كلام أئمتنا ما يشهد بغيره نأمل اه قال
 في الاشباة كل أمين يدعي ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كما ودع والوكيل والناظر
 الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه هو دفعه له في حياته لم يقبل الا
 بيمينه بخلاف الوكيل بقبض الدين والفرق في الولوجية انتهى (وأقول) تعقبه الشرح بل لا
 أخذ من كلام الولوجية وغيره من كتب المذهب بان ادعى الوكيل الا يصال تقبل ايمانه
 بكل حال واما راية قوله على موكله امير اغريمه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته وكالة
 وأما بعد موته فلا تثبت برائة الغريم الا بيمينه او تصديق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المسماة
 بمئة الجليل في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السعد (قلت) ولله العلامة المقدسي أيضا

لم يقبل قوله الا بيمينه
 (بخلاف الوكيل بقبض
 الدين) كودية قال قبضتم
 في حياته وهلكت وانكرت
 الورثة أو قال دفعتم اليه
 فانه يصدق لانه ينفق
 الضمان عن نفسه بخلاف
 الوكيل بقبض الدين لانه
 يوجب الضمان على الميت
 وهو ضمان مثل المقبوض
 فلا يصدق وكالة الولوجية
 قلت وظاهره انه لا يصدق
 لاني حق نفسه ولاني حق
 الموكل وقد اتفق بعضهم

رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشرح في مجموعته رحمه الله عقب الرسالة التي ألفها واستفهم بها
 على ما دعاهم فارجع الى تلك الرسالة فقد أشبه الكلام فيها ما جزمنا الله تعالى خير او قدما
 ذلك في الوكالة فارجع اليه ان شئت وقد مننا ان صدق انه وكيل لا يرجع عليه ان
 ضاع الا اذا ضاع وقت الدفع لا قدر الماخوذ ثانيا او قال له قبضت منك على أصابك من الدين
 والحاصل انه أمين فيصدق في نفي الضمان عن نفسه فلا رجوع للورثة عليه بالدين ولا للدافع
 بعد ضلعه لانه انما دفع اليه بناء على انه أمين لانه وكيل الدائن في القبض ولا ضمان عليه
 ولا يقطع دين الموكل عن مديونه لان معنى قضاء الدين لزوم منه لا يكون على دافعه بدهه اياه
 عند الضام فتمت المقاصة بذلك لان الدين وصف بالذمة لا يمكن قضاؤه فلا يصدق في دعواه لزوم
 الدين في ذمة موكله بعد رد دعواه اذا لا أمين يقبل قوله في دفع الضمان لاني الزام الغريم وهذه
 نظرية ما تقدمت من عدم نفاذ قول المتولى دفعت الى أرباب الوظائف ولا ضمان عليه ثم بعد
 كتابي هذا المثل وجدت في لارفع الى الخبير الرمي المذكور في فتاويه مثل فيما اذا وكت زوجها
 في قبض مال فقبضه ودفعه لها ثم ماتت فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا أجاب ان
 كان الموكل قبض قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع له وان
 كان قبض دين واقرت بقيمة الورثة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع
 وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بيمينه واذا لم تقم بينة رجعت الورثة بهصتها منه
 على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لان قوله في براءته نفسه مقبول لاني ايجاب الضمان على
 الميت والزوج فيما يختص بوجوب ذمة الزوجة مثل دينها على الغريم لما تقر ان المديون تقضى
 بامتهن الا هو قد عزل عن الوكالة بموتهم فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت حصة أو
 كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول يملك الاستئناف في الخبر وفي الثاني ليس فيه ايجاب
 الضمان عليها وهذه المسئلة قد رت في القدم وانعكست فيها أفهام وقد ذكر بعض
 معاصري مشايخنا أنها تحتاج الى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالانقص
 فقال كان يحتاج الى تحرير كثير ان اجمع في تحريرها كلاما يزيل اشكالا ويوضح مراما لكن
 الوقت يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته وفقت تحريرها على الوجه
 الاتم وانزلت كل فرع منها منزلة في أصله وكتبت على بعض حواشي بعض الكتب ما حصل
 اعلم اولان الوكيل قبض الدين بصير مودعا بعد قبضه فبحري عليه أحكام المودع وان من أخير
 بشي يملك استئنافه يقبل قوله وما لا فلا وان الوكيل يتعزل بموت الموكل وان من سكي أمر الا
 يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن
 سكي أمر يملك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا اعلمت ذلك فاعلم انه متى
 ثبت قبض الوكيل من المديون بيمينه أو تصديق الورثة له فالقول قوله بالدفع بيمينه لانه مودع
 بعد القبض ولو كذب الو رثة في الدفع لانهم يتصدقونهم في القبض صاروا مقرين بان المال
 في يده وديعة واذا لم يثبت القبض بان أنكره القبض والدفع لا يقبل قوله في ايجاب الضمان
 على الميت ويقبل قوله في براءته نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك
 استئناف القبض ازاله بالموت وقبضه له لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع والقول قول

المودع في الدفع بيمينه وذلك لانه مودع له مودع في الوكالة وقد صرح حوا في كتاب الوكالة ان المدين
 اذا صدق وصح كبل النائب في الوكالة صار المال المودع اليه أمانة لتصدق به عليه فافتق
 رجوعه عليه فلما قام المدين بيمينه على الدفع للوكيل قبل واندفعت الورثة وان صدق الورثة
 الوكيل في القبض والدفع فالامر ظاهر في عدم طلبة الغريم وقد برئت ذمته بتصدق بهم
 فتأمل ذلك واعتقه فانه مقدر واو اراد الوكيل تخليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع
 أو اراد المديون ذلك فله ذلك ولو ضاعوا المديون بعد الحلف وأراد ان يحلف الوكيل على الدفع
 لاهو كل الظاهر ان له ذلك لما تقرر ان الوكيل بالقبض خصم ومن ان المال في يده أمانة وكل
 أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقة ما فاقول قوله وان كل من قبيل قوله فعليه اليمين وقوله
 في حق براءته نفسه مقبول وان لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وأيضا كل من أقر بشي
 يلزمه فانه يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولان المديون له أحد المالين
 اما الذي دفعه لوكيل واما للورثة والذي دفعه للورثة اذا عاودوا الى تصديق الوكيل يستقر
 وكذلك الذي دفعه لوكيل اذا أقر الوكيل بعد ان دفعه المديون للورثة بان لم يدفعه لاهو كل
 وانه باق عنده أو استلمه كيرده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وقد نفقت فيه ولم أر من
 اشبع القول في المسئلة ولا من اعطاها حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى ان يكون هذا
 التقفه صوابا والله تعالى اعلم اه (قوله انه يصدق في حق نفسه) أي فيبرأ (قوله لاني حق
 الموكل) أي فلا يجب عليه شيء حتى ياتي قصاصا على المديون ويلزم من هذا ان المديون
 لا يبرأ احد تصديق الوكيل في حق الموكل وليس للمديون الرجوع على الوكيل لحيث صدقه
 في الوكالة كما ان (قوله في تعامل عند الفتوى) هذا انما يحتاج اليه اذا كان ظاهر الوكيل الجدية
 ما ذكره وليس بظاهر ما بين ما أتى به البعض فتأمل (قوله ليس للورثة الرجوع) أي على
 المستعير الموصى له سواء كانت مائة أو مائة ومائة ومائة اذا كانت تخرج الرقبة من الثلث وقيل
 بعدم موت الموصى فلو لم يقبل بعده بطات كما ذكره في الوصية بالخاء مدية والسكنى (قوله تفصح
 بموت أحدهما) فالورثة المعبر الرجوع وليس لورثة المستعير الانتفاع حتى لو استعيره فله ملك
 ضموا وهذه فائدة الفصح كما لا يخفى ط (قوله بغير عينا) يعني لم تعلم عينها أي بان مان مجهلا لها
 (قوله فالتركة بينهم) أي بين المعير والغرماء بالخصص ان لم يوف التركة بالكل لانها صارت مضمونة
 عليه فكانت كبقية الديون (قوله استاجر بعير الى مكة فعلى الذهاب) لان الى الغاية وجعل
 غاية الاستجارة مكة ولو قال له أعرفني هذا البعير لذهب به الى مكة كان على المستعير ان يرد
 العارية الى المعير حيث أخذها منه وكانت العارية على الذهاب والرجوع عرفا حتى (أقول)
 الفرق بين الاجارة والاستعارة ان الاستعارة تقلد المنفعة بالاعوض وفي التبرع بحري المساهمة
 فاما الاجارة فتقليد بعوض ومبني ذلك المضاينة كذا في فروق المحبوبي (قوله لان رد هاعليه)
 أي وهو لا يتمكن من الرد الابحى بخلاف الاجارة فان رثة الرد على المالك وهذا فرق آخر غير
 الذي قدمناه قريبا عن المحبوبي «ولي الهنديه لو استعارها ليجعل عليها كذا منامن الخطة الى
 البلد وهاتكت الخطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود أيضا الى منزل المعير اه
 (قوله لانه اعارها للذهب لا لالامسالك) أي فكان به مودعا بالكن قد يقال انه خالف الى خير فلا

انه يصدق في حق نفسه لاني
 حق الموكل وجعل عليه كلام
 الوكيل الجدية في تعامل عند
 الفتوى (فردع) أوصى
 بالعارية ليس للورثة الرجوع
 * العارية كالاجارة تفصح
 بموت أحدهما هات
 وعليه دين وعند وديعة
 بغير عينا فالتركة بينهم
 بالخصص * استاجر بعيرا
 الى مكة فعلى الذهاب وفي
 العارية على الذهاب
 والجحى لان رد هاعليه
 * استعارة اية للذهب
 فامسكه في يده فله ملك
 ضمن لانه اعارها للذهب
 لا لالامسالك استقرض
 نورا فاعار عليه الاتراك
 لم يضمن

يكون متعديا الان يقال ان امساك الدابة في المكان ثم رجوعه عاده فاعلم (قوله لانه عارية
 عرفا) أي رهنك من غير تعدي من المستعير فلا تضمن لان القرض انما يكون في المنطيات
 والمستقرض غير هاتفا لا يحرم تعاطيه وفعل المستعير على الصلاح ما يمكن والعارية
 والقرض بنوب كل منهما ما من الاخر استعارة الا فكما ان عارية المثل الذي لا يمكن الانتفاع
 به الا باستئجاره كقرض فيكذا المستقرض العين التي لا تقع بها ثم ترد الى صاحبها عارية وهي امانة
 لا تضمن أفاده بعض الفضلاء (قوله بالاعراض) أي وهما قد جعل له عوضا وهو كون البناء
 الذي أحدثه المستعير له (قوله بجهة المدة) وكذا البديل لان قدر ما يتفق في العدة غير معلوم
 حاله في الاعارة والفاصل يجب فيه أجر المثل بالانتفاع وقد حصل له وارة البصر عن الخط
 بجهة المدة والابرة لان البناء يجهول فوجب أجر المثل له فافاد ان الحكم كذلك لو بين
 المدة لبقا بجهة المدة الابرة وهو ظاهر اهـ قال في البرازية دفع داره على ان يسكنها ويرمها
 ولا أجر فهي عارية لان المدة من باب النفقة وهي على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه اهـ
 (أقول) الذي يظهر التفرقة بين استعارة الارض ايئني فيم او يكون البناء للمالك فهي اجارة
 فاصد يجب فيه أجر المثل والبناء لصاحبه وبين استعارة الدار يسكنها ويرمها فهي عارية
 ذكرها الوجه ظاهر (قوله وكذا الوشرط الخارج) أي خارج المقام أو الموقوف على المستعير
 فانما يكون اجارة فاصد لان الخارج على المعير فاذ شرطه على المستعير فاصد له بدل عن
 المانع فقد أتى به في الاجارة وانعبر له ما في العدة وتكون اجارة فاصد لان قدر الخارج
 مجهول اما اذا كان خارج المقام فظاهر لانه بعض الخارج والخارج يزيد وينقص وأما اذا
 كان خارجا موطنا فانه وان كان مقدرا الان الارض اذ الم فتمثل ذلك انما ينقص عنه
 وجهالة البديل في الاجارة فاصد الاجارة اهـ مخ من جميع الفتاوى (قوله والحيطة) أي
 في صحة كون الخارج على المستعير (قوله ان يؤجره) أي من اراد العارية (قوله منه) أي من
 ذلك البديل فانه جائز فانه وكما بادا ما عليه من مال له عليه اهـ مخ (قوله ان علم رضا صاحبه)
 فان علم عدم رضاه ينبغي ان لا يصح لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه قال ابن وهبان ولا شك
 ان خطه ان كان يناسب خط الكتاب وهو يقطع ان المواب في اصطلاحه لا يكره صاحب
 الكتاب ذلك ان كان عاقلا وينبغي له المستعير ان لم يكن خطه مناسبا بان يكتب الاصل
 في ورقة ويضعها في الكتاب ويهمل عليه ليهل به صاحبه فيصالحه لان اصلاح كتب العلم من
 القربات والا فلا يصح فلو فعل ينبغي ان يضمن وان لم يقطع بالخط راجع اعلم منه ان نسخة
 أصح اهـ ومثل المستعير المستأجر وفي الحديث من نظرفي كتاب اخيه بغير اذنه فكأنما
 نظرفي النار وهو محمول عند أهل العلم على كتب الراتل اما كتب العلم لم فينبغي ان يجوز النظر
 فيها اذا كانت لا تضرر بالنظر والتقليد وعادة الناس في ذلك المسألة والمسألة والاحتياط
 عدم النظر الا بأمر اهـ عبد البر (قوله بخط مناسبا) يفهم منه انه لا يصح بخط ردي ينقص
 قيمته لانه لم يتعين اصلاحه به بل يمكن اصلاحه من خط يناسبه وهذا في زمانهم اما في زماننا فلا
 يصلح الا بعد تحقق فساد ما يريد اصلاحه لا مجرد فهمه القاصر وان اعتداه صيب لانه
 بسبب الجهل يظن المستقيم خطأ فاصد به اصلاحه وقد طاب له كثيرا والحاصل انه ان علم ان

لانه عارية عرفا استعار
 أرضا ليبنى ويسكن وإذا
 خرج فالبناء للمالك فله ان
 أجره من ثمنه مقدار السكنى
 والبناء له المستعير لان
 الاعارة تنال بالاعراض
 فكانت اجارة معنى
 وفست بجهة المدة
 وكذا لو شرط المراج
 على المستعير بجهة المدة
 والحيطة ان يؤجره الارض
 من ثمنه معلومة يبدل معلوم
 ثم ياحر بادا الخارج منه
 خطا اصلاحه ان لم رضا
 صاحبه قلت ولا يأن
 يستركه الا في القرآن لان
 اصلاحه واجب بخط
 مناسبا

صاحبه يكره اصلاحه لا يفتل لان التصرف في ملك الغير لا يجوز وان علم انه لا يكره اصلاحه
 وكان خطه يناسب الكتاب وهو يقطع بالمواب فيما يصح له ذلك والاراجع من هو اعلم منه
 او نسخة صحيحة أو كتب في ورقة ويضعها في الكتاب يكتب بخط مناسبا لان اصلاح كتب
 العلم من القربات ولا يأن بترك اصلاح الا في القرآن العظيم لانه واجب اصلاح بخط مناسبا
 (قوله في الوهبانية) في نسخ بالقلم ولا يظهر تفرقه الا بالنظر الى أول المسئلة وهو قوله استعار
 كتابا الخ وفي نسخ بالواد وهي ظاهرة وثبت في بعض النسخ به البيت الاول وفي معانيها
 وأي معبر ليس يملك أخذها اهـ اعاد في غير الرهن التصور
 (قوله وسفر) بكسر السين اسم الكتاب المستعار فانه تقدم الكلام عليه قريبا (قوله
 وأي معبر الخ) يعني أي معبر أعاد كما في غير الرهن ولا يملك استرجاعه فالحجاب انها أرض
 أجرها المالك للزراعة ثم اعادها من المستأجر وقد زرعه فافاد ان استرجاعها المناسبه
 من الضرر وتفسخ الاجارة من حين الاعادة ويلزم المزارع أجر المثل من وقت الرجوع كما في
 شرح الشربة لابي عليا وكذا معبر امانة لارضاع الصغير ولا يجبر غيرها الا بالاذن اهـ
 فلا يسقط ثمنها الى ان يتم الرضاع وله أجر مثلها وكذا من اعاد دابة وطليم من مكان لا يجبر فيه
 ما يكثرى وقد تقدم ذلك كما وانما في غير الرهن لان من اعادته اعادته لغيره المستعير لا يبرده
 الا بعد قضاء دين الميرتمن كما تقدم ويأتى في الرهن اهـ (قوله وهل واهب لابن) أي من الذنب
 (قوله يجوز رجوعه) أي رجوع الاب فيما واهب لابنه وصورته واهب لابنه الرقيق شيئا فانه
 يجوز له الرجوع فيه لانه الرقيق لا يملك وتوقع الهبة اسببه فتسكون لاجنبي فيثبت له حق
 الرجوع وتقام هذا البيت اهـ ويجوز قوم للعمولة بمخاطرة وصورته استأجره وماله جناية
 وهناك من يحمله عليه يبرأجر فتظن هذه الاجارة (قوله وهل مودع ماضيع المال بخسر)
 هو ما اذا دفع المال للرجل وقال ادفعه لفلان بعد وفي وصية مني اليه وكان المذكور وارثا له
 فدفعها اليه بعد موته فمن ومنه لو قال ادفع لفلان ائني اقدم حصه الوصية اليه ما صار المال للورثة
 بموت المودع وكان الامر فيه اهم لانه يدفعه صار دافعا بغير اذن المالك وقت الدفع والاذن
 قد بطل اذنه بموته (قوله ماضيع المال) فيه ناسخ لانه دفعه بغير اذن مالكة وهو ناسخ
 لان قضاء اذن الاذن بموته وخروج المال عن ملكه ودخوله في ملك الوارث لعدم صحة الوصية
 للوارث والقاتل ومن انتقل المال الى ملكه لم ياذن له بالدفع لكنه حيث دفع للوارث ينبغي ان
 يضمن ما زاد على قدر نصيبه فاعلم والظاهر ان الرجوع على من دفع اليه وهو هذا المجزيت
 ومصدره ومن غارم اطعام عبد قراضه وصورته مضارب اشترى عبدا بائنا ومال المضاربة
 ان فانه بانفاقه عليه يكون متبرعا لانه لم يبق في يده شيء من المال فالنفقة استدانة على المال
 وانه لا يملكه الا ان يرفع الامر الى القاضي فيأذن له فيكون له الرجوع (فروع) اهـ اذا مات
 المستعير أو المعير تبطل الاعارة خاتمة استعار من آخر شيئا فدفعه وله الصغير المحجور عليه الى
 غيره بطريق العارية فضاء يضمن الضي الدافع وكذا المار فروع اليه فانه خاتمة عن الهيطة رجل
 استعار كتابا فضاء لصاحبه وطالبه فلم يخبر بالضياع ووعده بالرد ثم أخبره بالضياع قال في
 بعض المواضع ان لم يكن آيا من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آيا ضمن لكن هذا خلاف

ففي الوهبانية
 وسفر رأى اصلاحه
 مستعير
 يجوز اذا مولا لا يأن
 وفي معانيها
 وأي معبر ليس يملك أخذها
 اعاد في غير الرهن
 التصور
 وهل واهب لابن يجوز
 رجوعه
 وهل مودع ماضيع
 المال بخسر

ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولو الجحيم وفيه ما دخل بيته باذنه فاشد ذناه
 لا يظن اليه فوقه لا يضمن ولو اخذ به بلاذنه بخلاف ما لو دخل سو قاياع فيه الاتا يضمن اه
 ما رجل الى مستهبر وقال اف استعرت دابة عند حر من وجه الان قاضي في بضم ا فصدقه
 ودفعها ثم انكر المعبر امره ضمن المستعبر ولا يرجع على القايض فلو كذبه او لم يصدقه او شرط
 عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمان لو ادعى المستعبر انه قد له باذن المعبر
 وكذبه المعبر ضمن المستعبر ما لم يبرهن فصولين وفيه استهارة وبعت منه لياقي به فركبه فنه
 فلهذا يضمن القن ويبيع فيه خلاصا لاف من محجور وانما ودبته قبلها بالاذن مولا اه
 لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو اقرب منه وكذا لو ادمى كها في بيته ولم يذهب الى المسمى
 ضمن لانه اعادها للذهاب لا للاعمال في البيت (يقول الحقير) يرد على المستلحق اشكال وهو
 ان الخافعة فنعما الى غير ذلك كان الظاهر ان لا يضمن فيها واهل في المسئلة الثانية
 روايتين اذ قد ذكر في الخبر يد لواء اجر قد وما كسر الخطب فوضعه في بيته فتلاف بلا تقصير
 قيل وفي لاء المكث المتعدي فورا العين استهارة دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب
 الدابة بنعم ثم استهارة غدا آخر الى الليل فاجاب بنعم فان الحق يكون السابق من ماولان
 استهارة ما فقهى له اجابا عند يد عن خزانة القناوى وفيه استهارة دابة ليصل عليه احطة
 فبعت المستعبر الدابة مع وكيله ليصل عليه احطة فحمل وكيله طعما لنفسه لم يضمن نص
 عليه في كتاب الشريعة وهذا عجيب هكذا في اخرى ولو ادخل المستعبر الحبل في بيته وترك
 الدابة المستعارة في السكة فلهذا كذا فهو ضامن سواء بطها او لم يوطها لانه لما غيبا عن
 بصره فلهذا ضامها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت والدابة لا تقرب من بصره
 لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزانة المفتين لو كان بصلي في العصر او نزل عن
 الدابة وامرهما فاقابلت منه فلهذا ضامن عليه وهذه المسئلة دليل على ان المعبر
 ان لا يقربها من بصره كذا في الظهيرية رجل استهارة دابة آتت بجمع جنازة الى موضع كذا فلما
 انتمى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصل فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى
 لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت يستثنى عن العقد
 كذا في التاترخانية قال امرت دابتي او توبي هذا الفلان ولم يكن حاضر اول بجمع فجاء وذهب
 به يضمن الا اذا سمع هو او رسوله او خبره فصولي قد سمع قال ينبغي ان لا يضمن ان كان عدلا
 عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية ولو زان الرجل في السر او بل ففترق لم يضمن
 كذا في البقاييع وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعارة في حال الاستعمال
 لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استهارة مالا مهورا كذا في القصول
 العمادية ولو استهارة ثوبا ليصل طه فوقع عليه من يده شيء او عثر فوقه عليه ففترق لا يكون
 ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان رجل استهارة من امرأة شيئا كان ملك الزوج فاعارت فلهذا
 ان كان شيئا داخل البيت وخايب يكون في ايديهم عادة لا ضمان على احد ما في الثوب والفرس
 فيضمن المستعبر والمرأة كذا في التاترخانية اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فاضاعت ضمن
 كذا في السر اجبية رجل دخل الحمام فسلط قصعة الحمام من يده وانكسر في الحمام او

قوله قبل الخ كذا بالاصل
 واهل الصواب قبل يضمن
 وقيل الخ اه

انكسر كذا في الفتاوى من يده قال ابو بكر البخاري لا يكون ضامنا قبل هذا اذ لم يكن من سوء
 امساك فان كان من سوء امساك يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان اعاد فرسا وسفقا
 لبقا لقتل لا يضمن كذا في التاترخانية استهارة فرسا وضربا في الخطب ويحدث في الخطب
 قاضي فقام ثانية وضرب رأس تلك الفارس فانه كسر يضمن كذا في القنية وبه اتى القاضي
 جمال الدين وقال القاضي بديع الدين ان كان الضرب معتادا فلا كذا في التاترخانية واذا
 طلب المعبر العارية بقتلها المستعبر عتبه فهو ضامن وان لم يمتها ولو كان لصاحبها دعوا
 عندى الى غدر ثم ارد ما عليه فرفض بذلك ثم ضاعت لاضمان عليه كذا في المحيط طام انقال
 ثم ادفع ومضى شهور حتى هلكت ان كان عاجزا وقت الطالب عن الرد لا يضمن وان كان قادرا
 ان صرح المعبر بالكرهية والخط في الامساك وامساك يضمن وكذا ان سكت وان صرح
 بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطالب وهو لم يرد ما حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة
 لا يضمن وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يرد ما حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة
 امرت في هذه الدار او هذه الارض لا يضمنها واغرس فيها ما بدمان الفضل واشهره فمستهم هذا
 الفضل وبنيتها هذا البناء وقال المعبر اعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والغراس
 فاقول قول المعبر وان اقاما البيعة فالبيعة بينة المعبر ايضا كذا في المحيط رجالا يكتل في
 بيت واحد كل واحد في زاوية فاستهارة احداهما من صاحبه شيئا فطلب المعبر بالرد فقال المستعبر
 وضعته في الطاق الذي في زاويةك وانكر المعبر فان كان البيت في ايديهم الاضمان عليه كذا
 في محيط السر خفي قال لا تخزنه عندى واستخدمه واستعمله من غير ان يغير المدفوع
 ليه فنفقة هذا العبد على مولا كذا في الوجيز للكردي وضع التكفيل برد العارية والمفصوب
 ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي
 * رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يباي به هذا
 اوجو ان لا يكون به بأس كذا في التاترخانية * اراد ان يستقدم بحجرة غيره ان استهارة
 ذلك وان لم فكذلك ان لم يمتها وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به ايضا
 وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي رجل رهن عند رجل خاتما وقال
 للمرتمن تختم فلهذا الخاتم لا يملك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج
 الخاتم من اصبعه ثم هلك بالدين لانه عادرهنا قالوا هذا امره ان يضمن به في ختمه
 فان امره ان يضمن به في السبابة فلهذا حالة الختم بالدين ولو امره بان يضمن به في ختمه
 ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعاده وهو ما
 لو امره بان يضمن به في النقص ولم يامر به ان يجعل الفص في جانب الكف سواء يكون
 اعاده هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان وفي رهن الامس لورهن عدا فقهه ألف بالف ثم
 استهارة الرهن ثم رده عليه ووقعته خسمائة فلهذا يضمن بالدين فغير قيمته في الرهن يوم
 اقتبس الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في القصول
 العمادية استهارة منشارا فانكسر في النشر نصفين قد فهد الى الحداد فوصله بغير اذن المعبر
 بقطع حقه وعلى المستعبر قيمته منكسر او كذا القاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القنيه في

كتاب الغصب انتهى هندية وفيها اول ما فرس الى موضع كذا فركبها او اردف
 معه آخر فاسقطت جدينا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان اتلفت الام بسبب ذلك فعليه
 نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس صالحا يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو
 اطلاق فيضمن جميع النقصان كذا في العمادية اه وفي الهندية من الباب الثاني اعتبار
 دابة ليركبه اربعة فرسها واردف غيره فطبت يضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان هذا
 اذا اردف رجلا فان اردف صبي يضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حملها فان
 كانت لا تطيق يضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع المغير فاقضى خان اه واستعار محملا
 او فطاطا او هو في المصنف فاسفره لم يضمن ولو سافر بسيف استعاره لضرب او هامة استعارها
 لانه ممنوع والفرق ان الحمل كالفطاطا يستعمل لخارج المصنف عادة فيكون عارته ما اذا
 لا سقر به ما يختلف السيف والعمامة لكن على قياس من استعاره الاخراج بالثوب بان استعار
 ثوبا ودابة حتى وقع على الالة مال في المصنف خرج به ما عن المصنف فان استعملها ماضين وان لم
 يستعملها ما في الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصنف كذا في المصنف وضمن في الدابة لانها مجرد
 الخروج تصير عرضة للتلف فيكون اخراجها تصيبها الهامة في كافي التصوين ينبغي ان لا يضمن
 به ما اى الحمل والفطاطا ايضا على قياس من استعارها ينبغي ان يلزمه الضمان في الثوب ايضا
 كافي اخراج دابة امارية قال في الذخير ويجوز ان يفرق بينهما ما بين مسئلة الثوب بالتأمل
 فليتمام فيه انقروى ان المستاجر والمستعير لو خاف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان على
 ما عليه الفتوى فصولين والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

كتاب الهبة

قال ط هي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف به نفسه بقوله عز وجل أم عندكم
 خزائن رزقة ربك العزيز الوهاب والبشر اذا بائنا ثمرها نقدا كتب من اشرف الصفات ما فيها
 من استعمال الكرم وازالة شح النفس وادخال السرور في قاب الموهوب له واثبات الهبة
 والمودة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذا من بائنا ثمرها كان من المؤمنين قال تعالى ومن
 يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون اه تبين قال الشافعي هي في الاصل مصدر محذوف
 الاول وهو من هاء التانيث واصلا هو هب بتسكين الهاء وتحريرا بها اه مكى عله كعدة هي
 ويتدنى القوم على نفسه وباللام وبعين كافي احاديث كثيرة في الاطلاق طرزي في انه خطا
 ولله تمازاني في انه عبارة الفقه اه فتاوى قال المولى عبد الحليم بن ابي وهب مالا وهبيا وهبة
 وموهبة والهبة قد تطاق على الموهوب (قوله وجه الما سببه ظاهر) هو ان كلامه ما عاينك
 بلا عوض ووجه تأخير الهبة عن العارية هو انها عليك عين ومنفعة بلا عوض والعارية
 عليك المنة بلا عوض فكانت العارية كالقرد والهبة كالركب والمفرد مقدم على المركب
 طبعه اقدم وضده (قوله هي لغة النقص لعل على الغير) اى بما ينفع به مطا (قوله ولو غير
 مال) قال الراغب الهبة ان تجعل ملكا لغيرك بغير عوض قال عز وجل ووهبنا له امه
 ربيعة وبه اه وقال تعالى فهب لي من ذلك وليا وقال تعالى يهب ان يشاء فانا نهب لمن يشاء

(كتاب الهبة)
 وجه المناسبة ظاهر (هـ)
 لغة التفضل على الغير ولو
 غير مال ونحوها

الذي كوروا لولى ان يقول ولو بغير مال (قوله عليك العين مجانا) هذا الحد غير مانع اذ يصدق
 على الوصية فانما عليك العين بلا عوض والصدقة وغيرهما اللهم الآن يقال ان المصنف جرى
 على طريقة المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاختصاص اه سرى الدين عن المجتبى
 وزاد ابن الكمال قوله لا سال لخراج الوصية وخرج الاباحية والعمارية والاجارة والبيع
 وهبة الدين عن عليه فانه اسقاط وان كان باقظ الهبة منح (قوله اى بلا عوض) اى بلا شرط
 عوض على حذف مضاف لكن هذا يظهر لو قال بلا عوض كافي اى السوء وبان قوله بلا عوض نص
 في اشترط عدم عوض والهبة بشرط عوض فقيضه فكيف يقيضه ان اى فلا
 يتم المراد بما اراد تكبسه وهو قول التعريف للهبة بشرط عوض لانه يلزم خروجها عن
 التعريف بحيث يصدق كتابه عليه في العزيمة ايضا (قلت) والتحقق انه ان جعلت الهبة للهبة
 متعلقة بغيره فذوق حاله من عليك لزم ما ذكرنا من جعل الموهوب شيئا بغيره اى هي كائنة
 بالشرط عوض على من ان عوض فيه اغير مشروط بغيره لانها لا يبيع والاجارة فلا يرد
 ما ذكره تدير (قوله لان عدم عوض شرط فيه) والاشتمال للهبة بشرط عوض
 والاصل ان المتعريف للهبة عليك العين سواء كان بعوض او بلا عوض الما ياتي من ان
 الهبة بشرط عوض صحيحة فليس عدم عوض شرط في صحة الهبة انما الهبة تصحق ولا
 يشترط فيها عوض وليس عدم عوض شرط في صحة الهبة انما الهبة تصحق ولا
 كذلك وقد فرقوا بين الوجود بالشرط وبين الوجود بشرط لان الثاني بان الاول اعم من الثاني
 وعليه فان عوض لا يشترط في تعريفها بل قد تكون بعوض كما اذا شرطه وقد تكون بلا
 عوض بمعنى قوله بلا عوض اى ليس عوض من لازمه ما هو شرط دفعه بالبيع فانه لا بد
 فيه من عوض حتى لو باعه بلا عوض فسد ولو اسقط هذا النقي لكان تعريف الهبة من كل وجه
 وهي الهبة بلا عوض مشروط ويكون معنى قوله بلا عوض اى بالشرط عوض سواء عوض
 من تلقاء نفسه او لا اما الهبة بشرط عوض فهي هبة ابتداء ببيع الهبة كما ياتي بيانه وهذا
 كانه على جعل الباء للهبة لا الهبة الخ (قوله واما عليك الدين الخ) هذا جواب عن سؤال مقدرو هو
 ان تعييده بالعين يخرج اقلبك الدين من غير من عليه مع انه هبة اذا امره بقبضه فيخرج عن
 التعريف فاجاب بانه يكون عينيا لا فالمراد بالعين في التعريف ما كان عينيا حال او مالا وهو
 خارج عن القياس اذ الهبة لا تصح الا في المالك والعين غير ماله كذا وقت الهبة وهو نظير الحل ولا
 يصح هبته مع انه يصير عينيا ماله كذا وقد فرق بان تمام الحل غير متحقق اذ هو متوقف على انهاء
 الله تعالى له وقوله عن اعمه والعبد لا بد له من رعايته والدين ثابت في ذمة المدين امر بدفعه له ليه
 وصاحبه قادر على قبضه شرعا فية تدعى عليه تسليمه قال بعض الفضلاء لاهل هذا لا يلزم الا اذا
 قبض وله الرجوع قبله فله منه حيث كان يحكم النيابة عن القبض وعليه ينبغي مسئلة موت
 الواهب قبل قبض الموهوب له في هذه قتال يبقى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم
 فراجع ولا ترد هبة الدين عن عليه لانما يحجز عن الاسقاط والقرد المجازي لا يتقض والله
 سبحانه اعلم قال في البحر عن المحيط ولو وهب دية اله على رجل وامره ان يقبضه فقبضه جازت

(عليك العين مجانا) اى بلا
 عوض لان عدم عوض شرط
 فيه واما عليك الدين من غير
 من عليه الدين

لا يكون معاقبة له خطر الوجود والعدم من دخول زيد وقدم خاله ونحو ذلك ولا معاقبة
 الى وقت بان يقول وحيث هذا الذي منك هذا أو رأس شهر كذا في البدائع وأما ما يرجع الى
 الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقل بالغ مالكا
 لأموره وبحتى لو كان عبدا أو مكاتبا أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبة - منى من الرق أو كان
 صغيرا أو مجنون أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح هبة كذا في النهاية (قوله المقتل)
 لا يصح على المجنون والمعتوه وعدم صحة تصرف الصبي ومن في حكمه كالمعتوه المأذون والمراد
 بالاعتق ولو كان تصح هبة السكران قال العلامة أبو الهودود وأما قلنا ولو كان كمالا يشمل
 السكران (قوله فلا تصح هبة صغير) والاولى ذكر المجنون (قوله ورقيق) لعدم ما (قوله ولو
 مكاتبا) أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبة منى من الرق (قوله وشرايط صحتها) أي بقائها على
 الصحة كإبائها قال في الهندية وأما ما يرجع الى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت
 الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بان وهب ما تخرق فيه العام وما تملكه أخته
 السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه البقرة أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في
 خمرها وان ساطعه على القبض عند الولادة والحالب وكذلك لو وهب زيدا في ابن أو دنانير
 - منى أو دقة قاني - منى لا يجوز وان ساطعه على قبضه عند حدونه لأنه معدوم الحال فلم يوجد
 محل حكمه المقدور والاصح كذا في جواهر الاختلاط أنه اذا وهب صوفيا على ظهر غنم وجره
 ومنه فانه يجوز - ومنها أن يكون مالا متوقفا فلا يجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالخمر والميتة
 والدم وصبيد الحارم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطابق كأم الولد والماء المذوق
 والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالنخل كذا في البدائع - ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا
 - في لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون الموهوب موقفا وما اذا كان مما يحتمل
 القسمة وأن يكون الموهوب مقبوضا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب
 - في لو وهب أرضا فمزرعة للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلافا فمزرعة للواهب معلقة به دون
 المزرعة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب دارا أو نظير فمزرعة متاع للواهب كذا في النهاية - ومنها أن
 يكون مالا كافلا تجوز هبة المباحات لأن عليك ما ليس بمالك محال - ومنها أن يكون مالا
 للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملك ما ليس بمالك للواهب كذا في البدائع
 وهي نوعان عليك واما قاطوعا وعليهما الإجماع كذا في خزائن المفتين (قوله ان يكون مقبوضا)
 فلا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض - منى كذا - منى في الزيلعي وأما القبض فلا بد منه
 لثبوت الملك اذا لم يثبت قبل القبض بالاتفاق - منى الدين وهو - منى يدان القبض
 شرط ثبوت الملك للأهنة خلاف ما يعطيه كلام الأصناف (قوله غير مشاع) - منى اذا شرط
 الجواز في محقق القسمة لافي غيره كإبائها وهذا في الهبة وأما اذا - منى بالكل على اثنين فانه
 يجوز على الأصح بغير أي بخلاف ما اذا تصدق بالقبض على واحد فانه لا يصح كإبائها آخر
 المتفرقات لكن - منى أيضا انه لا شيع في الاولى - منى في جامع الفوائد وابن لو وهب من
 اثنين ما يقبل القسمة لم يجز عند أبي حنيفة رواية واحدة من غير اختلاف على قوله وفي
 الصدقة اختلاف المشايخ على قوله فقبل لا يجوز وقيل فيه روايتان لا يجوز على رواية الاصل

المقتل والبلوغ والمالك
 فلا تصح هبة صغير ورقيق
 ولو مكاتبا (و) شرايط
 صحتها (في الموهوب ان يكون
 مقبوضا غير مشاع

ويجوز على رواية الجامع اله غير وهو الصحيح كذا حتى وفي حد لونه ق به شجرة دراهم على
 محتاج - منى يجوز وكذا لو وهبها له ما لونه - منى في غنيين أو وهبها له ما لم يجر وكذا يجوز
 لغنيين أيضا فرق بين الصدقة والهبة في الحكم وسوى في الأصل وقال اذا اشيع مانع فيها
 لنوقته - منى على القبض والفرق ان الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيع
 ويراد بالهبة وجه الغنى وهما اثنان وقيل هذا هو الصحيح والمراد به كذا في الأصل - منى الصدق
 على غنيين فقط والظاهر أن في المسئلة روايتين - منى قيل جازاته صدق على غنيين لانهم - منى
 صدقة التطوع منى لا يجوز وعنده أبي يوسف يجوز بشرط المداواة وعند محمد لا يجوز في
 المالين - منى وفيه وهبة المشاع فيما لا يقبل القسمة تجوز من شريك ومن غيره وفيها
 يقبله الم شريك لا من شريك ولا من أجنبي وطروا - منى لا ينعى الهبة بالاتفاق ولو وهب
 الكل من اثنين فان أجل بان قال وحيث - منى كمالا لم يجز عند أبي حنيفة وعند محمد ما يجوز ولو نسل
 بالتمتع فهو على هذا الخلاف ولو بالتثنية يجوز عند محمد لا عند محمد ما انتهى - منى قال الخبير
 الرمي قوله وفيما يقبله الخ أقول في شرح الغزى وفي الزاهد الغنابي انه يجوز (أقول) وفي
 الفتاوى الناجية انه يجوز من شريك قال وهو المختار - منى ولا يخفى عليك انه خلاف
 المشهور انتهى كلام الغزى - منى قال المقدسي ولو عليه ألف جيدة وألف غلة - منى فقال ربه وحيث
 أحد المالين قال محمد جازت وله البيان وكذا وارثه من بعده وفي منية المفتي قال وحيث نصيب
 من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم نصيبه صحت انتهى وأهل المتناحسة بهالة لا تصح هبة
 كقوله وحيثك شيا من مالى أو من كذا وبذا ينضح ما ياتي من الشرايط كون الموهوب معلوما
 فيما يتم بمجرد العقد - منى في الهندية عن الجوز بشرط في صحة المشاع الذي لا يستعمل القسمة ان
 يكون قدر معلوما - منى لو وهب نصيبه من عبد ولم يسم له لم يجز فان علم الموهوب له يقبض أن
 يجوز عند الامام دونهما - منى وفيه ما قبل ذلك جميع ما أمرك ان لا يكون هبة لا تجوز بدون القبض
 ومرد ذلك متنا في الاقرار وفي النصولين أيضا وهما من واحد - منى اذا سلمه بجله وقبض بجله
 فلا شيع - منى ولو وهبه واحد من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة وقال لا يصح لان هذه هبة جامعة
 منة التوحيد التملك فلا شيع - منى كره من رجلين وله انهما هبة النصف لكل منهما - منى وكذا لو
 فيما لا يقسم فقبل أحدهما صح ولان الملك ثبت لكل في النصف فكذا القليل لانه حكمه فصدق
 الشيع بخلاف الرهن انتهى - منى وفيه التمسك يمكن في المشاع وهو دفع الوانع عن القبض
 - منى وساقى الكلام على أحكام المشاع مة صلاقر بينا ان شاء الله تعالى (قوله غير مشاع) - منى
 هو - منى غير مشاع وله ان أراد محمدا أي مجموعا احترازا عن النمر على الشجر أو المراد مجزعا
 غير الموهوب وغير مشاع قول بغير الموهوب - منى لو وهب أرضا فمزرعة للواهب دون الزرع أو
 عكسه أو تخلافا فمزرعة للواهب معلقة به دون المزرعة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب دارا أو نظير
 فيها متاع للواهب هندية (قوله هو لا يجاب والقبول) لانها عقد كسائر العقود بغير
 لكن في الثاني خلاف في القه - منى وتصح الهبة بوجوب وفيه دلالة على ان القبول ليس
 بركن كما أشار له في الخلاصة وغيرها وقد منعنا عن الهندية ان ركها أقول الواهب وحيث لانه
 عليك وان يمت بالمالك وحده فحينئذ لا بد من القبض لثبوت الملك وكذا كرهنا في ان الاجاب

قوله غلة كذا بالاصل
 من غير مشاع (ك) - منى
 (وركنه) - منى (والاجاب
 والقبول) - منى

في الهبة عقد تام وفي الميسر ان القبض كالتسليم في البيع ولذا لو ذهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كما في الكرماني لكن في الكافي والتهذيب انه ركن وقد كثر في الكرماني انها تفتقر الى الايجاب لان ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون عقد كذا في القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يصح اذا حلف ان لا يهب فهو هبة ولم يفتقر لان الغرض عدم اظهار الجود ولقد وجد الاظهار او اعلل الحق الاول فان في التأويلات التصريح بانه غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون له ملك للرافع جاز اه لكن يمكن الجواب بان القبول كما يكون بالصرح يمكن بالدلالة فيكون اخذ هذه قبولا لدلالة كفايتها في أي الـ ودور كفايتها الايجاب والقبول ولو دلالة وانما حلت لو حلف لا يهب فهو هبة ولم يفتقر لان الموهوب لانه انما منع نفسه عما هو في وسعه ويقتضي بالبيع واجاب المقدسي بان الهبة عقد تدبر مع فتم بالتمتع بخلاف البيع اه رقيه واختاف في ان ركنه الايجاب والقبول او الايجاب فقط والى الثاني ذهب صاحب الهداية والوقاية واعلم ان المراد بالايجاب خصوص ما يوجد من طرف الواهب واستدلاله بما نقلناه عن القهستاني عن الخلاصة وما نقلناه عن الكرماني ثم قال فقوله ان الايجاب ما يملكه به او لا يملكه بل بالفسخ امة قد مر بالمعاوضات اه وفيه والقبول ولو فعل لا يمنة ما قدمناه لو قال قد وهبت جاري هذه لادمكم فليأخذها من شاء فخذها رجل منهم تكون له وكان اخذها قبولا وما في المحيط من انه لا يشترط في الهبة القبول مشكل بمر (واقول) يمكن الجواب بان المراد بالقبول القبول بالقبول وفي اللولبية قال وهبت منك هذه العين قبضها الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يفتقر قبضه لان القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالتسليم اه وفي شرح الجمع لابن ملك من المحيط لو كان امره بالقبض حين وهب لا يتقدم بالقبض ويجوز قبضه بعده اه وفي الجرد وكذا بقوله اذنت للخاس جبهه في غير محلي من اخذ شيئا فله فبلغ النار من اخذ شيئا يملكه كذا في المتن وظاهره ان من اخذ ولم يملكه مقالة الواهب لا يكون له كالايجازي اه (واقول) في جامع الفتاوى عن القنية لو قال رجل من يتناول من مالي فهو مباح فتناول رجل من غير ان يعلم باحتماله جاز الخ فتأمل اه قال في خزائن الفتاوى اذا دفع لابنه مالا تصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلالة التملك بيري قلت قد افاد ان التلطف بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التملك كمن دفع لغيره شيئا وقبضه ولم يتلفظ واحدهم ما بشئ وكذا يقع في الهدية وقضوها فاحفظه ومثله ما يدفعه لزوجته وغيرها وعليه فتصح الهبة بالتعاطي وسياق تمامه قريبا ان شاء الله تعالى (قوله وحكمها) أي الاثر المتعقب عليها منع (قوله غير لازم) أي الا في الصور السبعة (قوله فله الرجوع) أي مع كراهة التصريح كفايتها (قوله والفسخ) عطف خاص فان الفسخ من الاضطرار الدالة على الرجوع (قوله وعدم صحة خيار الشرط فيها) الاولى وعدم صحتها بخيار الشرط بقرينة التفرع والافساد انما هي مطلقا والشرط باطل لانه يمنع م القبض وهي لا تتم الا به وهذا لو شرط له الا فلا له وهو هبة لا لان اختياره قبل التفرع او ابراهه صحت لانه مانع من صحة القبض (قوله ولو شرطه) بان وهبه على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة ايام وقوله وكذا لو ابراهه هذا لو كان شرطه الخيار من جانب الواهب كما علمت وكان عليه ان يذكرها كافي المنع ولو ابراهه على انه بالخيار

(وحكمها) ثبوت الملك للموهوب به غير لازم فله الرجوع والفسخ (وعدم صحة خيار الشرط فيها) ولو شرطه صحت

ثلاثة ايام صح الابرأ وبطل الخيار (قوله ان اختاره قبل تفرعهما) لانتفاء المانع من صحة القبض (قوله وكذا لو ابراه) أي كما تصح ان اختار الهبة ووقف الخيار وكذا لو ابراهه عن كل شيء عليه فينبطل حتى الخيار فيه صح الابرأ ويطلب الشرط لدخوله في عموم الابرأ وكذا لو ابراهه من خصوص شرط الخيار لم يكن في الشرط كونه قبل التفرع فله ان يهبه بالقبض ولا يشترط كونه في المجلس فلم لا تنقلب صحة بهدسه قوط الخيار ولو بهد الجاهل يتأمل قال الحلي والصواب انه قاط كذا كما عجز به في المنع والافالتشبيه غير صحيح اه (اقول) لا غبار عليه لان التشبيه في عدم صحة خيار الشرط ولا يفتقر حسته بل الصواب ما فعله الشارح (قوله صح الابرأ وبطل الشرط) لدخوله في عموم الابرأ وهذا موافق لما تقدم في باب خيار الشرط من ان الشرط يدخل في الابرأ بان قال ابرأك على اني بالخيار ذكركم في الابرأ لا من بحث الهزل بمر قال في الاشياء ان الابرأ عن الدين يثبت فيه خيار الشرط اه وفي الشرط بلانية عن الواقعات انه لو ابراهه عن حقه على انه بالخيار صح الابرأ وبطل الخيار لان الابرأ دون الهبة في كونه قائما كالوهاب عفا على انه بالخيار صحت الهبة وبطل الخيار فهذا أولى اه لكن نقول المحوى عن العمادية لو ابراهه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل ولعل في المسئلة خلافا بالثاني جزم الشارح (قوله وحكمها) انهم لا يتبطل بالشرط القاسدة قال في الخلاصة من البيع بشرط من كتاب البيوع تعاقب الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكاه ان وان ذكر بكاه على ان كان مالا يابان قال وهبتك هذا على ان تعوضني كذا صحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالف فصحت الهبة وبطل الشرط اه انقروى وفي منه وانه من بالصرح من الشروط المفسدة في البيع وفيه على لان الشرط لو كان بان فان البيع بقصد في جميع الوجوه الا في مسئلة ما اذا قال ان رضى أي أو فـ لان في ثلاثة ايام والظاهر من كلامهم ان كلمة بشرط كذا بمنزلة على لان اه (اقول) والظاهر الفرق بين البيع والهبة قال في الهندية في البقال عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال ابيع هذه العنك لثلاث شئت ودفعها اليه فقال شئت يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى في الثمر اذا طلع فقال صاحب الثمر لغيره هات ان أدرك أو قال اذا كان غده فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الاخيرة لو وهب غلاما أو شيئا على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئا على ان الواهب بالخيار ثلاثة ايام صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد فليس يلزم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيان رجل له على آخر ألف درهم فقال اذا جاء غدا فالألف لك أو قال أنت بري منه أو قال اذا أدبت الى نصف المال فانت بري من النصف الباقي أو قال ذلك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير انتهى وبقي ثلاث فروع آخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله وتصح بايجاب) وهو في الاصلاح بقرينة قد قال في الايضاح لم يفتقر وتصح لان العصة امر آخر ورا الالهة قادها شرائط ان صادفتها تصح والانتفاء قد فاء دة والكلام هو ان في بيان انه قادها بالفاظ مخصوصة اه وقد يقال المقصد دانه قادها على وجه العصة لانه هو الذي يفتقر لوعن الان ط قال العلامة الرمي أقول اذا أطلقت الهبة برادها عليك العـ ين لا لارادة الثواب من غير حمل على وجه

ان اختاره قبل تفرعهما وكذا لو ابراهه صح الابرأ وبطل الشرط خلاصة (و) حكمها انهم لا يتبطل بالشرط القاسدة هبة عفا على ان يفتقر تصح ويطلب الشرط وتصح بايجاب

الهدية فان ما يراى به الثواب يسمى صدقة وما يجعل يسمى هدية ويدخل في معنى الهبة لغة
 ولكن لا يشترط في هذين الايجاب والقبول وان كل واحد منهما ماهية تامل ا (قوله
 كوهيت) فانه اصل في هبة الهبة واما لافاظ التي تقع بها الهبة فانواع ثلاثة نوع
 تقع به الهبة وضعا ونوع تقع به الهبة كتابا ونوع يقع به الهبة والهدية - وتويا
 اما الاول فكقوله وهبت هذا الشيء لك او ما كتبه منك او جعلته لك او هذا لك او اعطيتك
 او جعلتك هذا فلهذا كلمة هبة واما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب او اعزتك هذه الدار
 فهو هبة كذا لوقال هذه الدار لك عري او عرك او حياقي او حياقت فاذا ت فهو ورد على
 جازت الهبة وبطل الشرط واما الثالث فكقوله هذه الدار لك وفي اولك حبس ودفعها اليه
 فهو عارية عندهما وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي ولوقال
 اطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقبل فاقبضه يكون هبة او عارية فقد
 اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في شرحه - م كذا في المحيط ولوقال جعلتك على هذه الدابة
 يكون عارية الا ان ينوي الهبة وقبل هو من الماطان هبة كذا في الظهيرية والاصل في هذه
 المسائل انه اذا لم يلق بافظ ينفي عن عليك الرقبة بكون هبة واذا كان متبعا عن عليك المنفعة
 يكون عارية واذا جعل هذا وذلك ينوي في ذلك كذا في المستفي شرح النافع وكل ما لا يمكن
 الانتفاع به مع بقائه به يكون هبة كقوله جعلتك هذا الطعام او هذه الدراهم او
 هذه الدنانير فان اضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه جازناها على العارية لان الادنى
 وان اضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاسم تملك جازناها على الهبة كذا في محيط
 السرخسي انتهى (قوله وثبت) اكثر استهاله فيه قال في مختصر الصحاح فعل بالكسر
 اعطى عن طيب نفس من غير مطالبة وفيه من غير ان يأخذ عوضا ا والقلة العطيبة
 فخر (قوله واطعمتك هذا الطعام) زاد صاحب الدرر فاقبضه تبعا لما تقدم عن المحيط
 فقال اضافة الطعام الى ما يطعم به يحقق القليل والاباحة فاذا اقبل الامر من فاذا قال
 اقبضه ذلك على ان المراد القليل الخ (قوله ولو ذلك على وجه المزاح) فقهه في البصر عن
 الخلاصة ورد المقتضى عليه بانه ليس في الخلاصة ما يقيد دعواه والذي فيها انه طلب الهبة
 من احوال جدا فهو هبة جدا وسلم هبت الهبة لان الواهب في مزاح وقد قبل الموهوبه بقولا
 صحيا كذا في حاشية ابي السعود من الحوى قلت وليس في كلام الجرمي يقتضي ان المزاح
 وقع في الايجاب اذ عبارة اطلقها فشمه ل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهبة هبة وعزاء
 الى الخلاصة لان قوله اطلقها اي اطاق الهبة وقوله فشمه ل ما اذا كان اي طلبه لها تامل
 وعبارة الخلاصة قل هب لي على وجه المزاح فهو هبة وقيل وسلم صح وهو لا يدل على ذلك
 اذ المزاح انما وقع في طلبها وهي وقعت بلا مزاح - فجمعة للشرائط ومانق له المصنف عن
 الخزانة - تدل عليه على ما في منته لا يفيد ايضا فانه فهو ما في الخلاصة وكذا ما في القهستاني
 لا يفيد ايضا ونصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلوقال وهبت لك كذا فقال وهبت
 وقال الاخر قبلت وسلم اليه جازا انتهى على ان الهبة عليك والقيلك يعقد الرضا والرضا غير
 حاصل في الهزل نعم ذكر في المنع انه اخذ به محاروي عن عبد الله بن المبارك انه مرفوع

كوهيت وفعلت واطعمتك
 هذا الطعام ولو ذلك
 (على وجه المزاح)

بضم بون الطيبور فوقف عليهم وقال هبوه من حتى تروا كيف اضرب فدفعه اليه فضر به
 على الارض وكسره فقل رايتكم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذعتنا وذكركم هذه الواقعة في
 الثانية ثم قال وانما قال لهم ذلك - ثم اذاع قول ابي حنيفة فان عنده كسر الملاهي يوجب
 الضمان وهذا دليل على ما صرح من ان هبة المازح جائزة كذا في فتاوى قاضيخان والذي مر هو
 قوله رجل قال لا تخرب لي هذا الشيء من احاطة قال وهبت وسلم قال ابو نصر انما يجوز ذلك ا
 فهذه هبة صحيحة وقعت من احوال ابن المبارك بن هذه وجلة قدره لا يناسب به هبة الملاهي
 فالظاهر ان ذلك وقع على سبيل المزاح وكأنه اخذ الهزل من قواهم خذعتنا لانهم لم يوهبوه
 قصد المبرور خذاعا منه وفيه تامل لان الانسان يسمع بالهبة ان يحتاج الشيء ولا يسمع به ان
 يريد كسره فقد رآه خذاعا لهم حيث ارادهم انه يستخرج كرمهم وهو يريد ازالة منكرهم على
 ان فعل ابن المبارك لو سلم انه كان على طريق الهزل ليس بحاجة بل لا بد له من دليل يستند اليه
 فليطلب ذلك الدليل (قوله بخلاف اطعمتك ارضي الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وقد مننا
 عن الهندية لوقال مضطرا هذه الارض او هذه الدار او هذه الجارية فهو عارية ولو قال مضطرك
 هذا الطعام او هذه الدراهم او الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقائه به يكون هبة
 (قوله فانه عارية لرقبتها) بهجر الحقيقة لان الارض لا تطعم فهو مكسبة الخلة فان العين
 تنه قد على غرضه او هذا القليل ينه قد على منفعته فانه يكون عارية (قوله واطعمام اغلظها) اي
 التي يزرعها المستعير كما تقدم ما يفيد (قوله او الاضافة الخ) معطوف على محذوف مأخوذ
 من الكلام السابق وهو قوله كوهيت الخ فان الافعال الثلاثة واقعة على الطعام وهو كل
 فكأنه قال بايجاب اضافة الكل وهو المشار اليه بقوله كوهيت الخ او الاضافة الى ما يبر به
 عن الكل وظاهر عبارة المصنف انه معطوف على مزاح والوضح في التعبير ولو بالاضافة اي
 ولو صدر الايجاب بالاضافة الخ تامل (قوله وجعلته لك) معطوف على مدخول الكاف
 في قوله كوهيت (قوله لان الام القليلك) ولان الجمل عبارة عن القليلك فانه قاضيخان (قوله
 بخلاف جعلته باسمك) فانه يحتمل الهبة ويستهمله البياع كثير اريد اني خبائه لك للبيع وكذا
 هي لك لعل يحتمل ان يكون بالمعاريبة او الهبة او البيع فلا تشتت الهبة مع الاحفال الابانة رتبة
 وهي التي عنها بقوله الا ان يكون الخ قال في البحر قد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون
 هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كرمان قال جعلته لابني يكون هبة ولو باسم ابني
 لا يكون هبة ولو قال اغرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى العصة اقرب انتهى قال في المنع وفي
 الخاتمة قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجمل عبارة عن القليلك وان قال اغرسه باسم ابني
 لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به القليلك والهبة انتهى
 وفيه مخالفة ما في الخلاصة كما لا يخفى قال الرمي في حاشية المنع ما في الخاتمة اقرب اعرف الناس
 انتهى ورايت في الولوالجية ما نصه رجل له ابن صغير فغرس كرمانه فهدا على ثلاثة اوجه ان قال
 اغرس هذا الكرمان باسم ابني فلان او قال جعلته لابني فلان هبة لان الجمل لي اثبات فيكون
 عليك وان قال جعلته باسم ابني فالامر متردد وهو اقرب الى الوجه الاول انتهى والتابع
 نسخة اخرى تامل ثم جرى حرف الناس بالقليل مطلقا تامل بقى ما لو قال ما كتبتك هذا

بخلاف اطعمتك ارضي
 فانه عارية لرقبتها واطما
 لغتها بجر (او الاضافة
 الى ما) اي الى جز (بدره
 عن الكل كوهيت لك
 فوجه او جعلته لك لان
 الام القليلك بخلاف
 جعلته باسمك

انثوب مثلا فان قامت قرينة على الهبة صحت والا فلا فان التاكيد أهم من الهبة لصدة على البيع والوصية والاجارة وغيرهما وفي الكاثر وفي انه هبة لكن في الحامدية من الخبير الرمي ناعلا عن جامع الفصولين في مثل المصنوع والسهللات برضا الثقة عرض على محضر كتب فيه ملكه عليه كالمصنوع لم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال اجبت انه لا يصح الدعوى ثم رخص اشروط الحامد كما كتني به في مثل هذا بقوله وهب له هبة مصححة وقبضه اوله كن ما افادني الثقة اجمود واقرت الى الاحتياط اه (قوله فانه ليس بجهة) هذا احد قواين وهو غير الاظهر قال في الهندية أبو الصغير غرس كرم او نصيرا ثم قال به لانه لا يفي فهو هبة وان قال جعلت باسم ابني فكذلك هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا غياثية وان لم يرد الهبة يصرف مائة قط ولو قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة خاتبة قال الاب جميع ما هو حق وما كان فهو ملك لولدي هذا الهبة غير هبة هذا كرامة لا تملك بغيره لاف مالو عينه فقال حانوني الذي املكه اوداري لابني الصغير فهو هبة ويتم بكونه في يد الاب فنية ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جازو ويتم من غير قبول تاتر خاتبة اه فقوله لم يقبل شرط لثبوت الملك في الموهوب يستغنى منه الهبة للصغير من أيه (قوله وكذا هي لك دلال) لانه ان كان أمانة يصح حل النكاح أو الاباحة ولا باحة في الولوج (فروع) قال اغرسه أنت في حل عما كان من مالي له ان يا كل الا اذا قامت أمانة النفاق ولو قال من كل من شجرتي فهو في حل بما قل منها الغنى والفقر على المختار ولو قال مالي من كل حق هو لك على ففعل وأبرأ ان كان صاحب الحق عالما به برئ حكا وبانته وان لم يكن عالما به برئ حكا اجماعا وديانة عند الثاني وعليه الفتوى والمباح له لا يحل له تناول حتى يعلم بالاذن والاباحة ولو تناول قبل ذلك تناول حراما وفي البرازية لو قال أنت في حل عما كان من مالي أو أخذت أو أعطيت له الا كل والاخذ والاعطاء انتهى ولو قال المصوب منه أنت في حل عما قدمت مني والمصوب قائم فذلك على البراءة من ضمانه والعين المصوب منه انتهى وفي الخاتمة رجل أضل لؤلؤة فوجدها الاخر وسلمه على طلبه او قبضها حتى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فانه لا يملكه الا على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر تجوز قال المصنف فانه قائم على من سبب دابة (قوله الا ان يكون قبله كلام يقيد الهبة) كان يقول انتم في ذلك وان تقبضت في اعطائه هذا الشيء أو أنت لم تقبض شيئا قبل هذا ط (قوله وأمرتك هذا الشيء) هي ان يملكها طول عمره فاذا مات ترد على المعمر وهذا كان قبل الاسلام ثم جاء في الحديث من أمر عمرى فهو للمعمر له ولورثته من بعده ولا يملكه غيره شرط فيه الاستعداد بالموت وهو شرط فاسد لا تبطل به الهبة بل يبطل الشرط كافي الزيلعي (قوله وجعلت على هذه الدابة) لان الحمل على الدابة اركاب وهو تصرف في منافعها لا في عينها فتكون عارية الا ان يقول صاحب الدابة الهبة لانه فوى محتمل كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أخذت هذه الدابة بغير ولا يخفى ان التبعين باسم الاشارة في هذا وما قبله وما بعده فخر زعن الجهالة اذا كان للمعمر ومن بعده غيره (قوله نأوبا بالحمل الهبة) لان الحمل يستعمل في الهبة والعارية وان كان أصله العارية لان الحمل تصرف

قانه ليس بجهة وكذا هي لك دلال الا ان يكون قبضه كلام يقيد الهبة بالامانة (قوله وكذا هي لك دلال) لانه ان كان أمانة يصح حل النكاح أو الاباحة ولا باحة في الولوج (فروع) قال اغرسه أنت في حل عما كان من مالي له ان يا كل الا اذا قامت أمانة النفاق ولو قال من كل من شجرتي فهو في حل بما قل منها الغنى والفقر على المختار ولو قال مالي من كل حق هو لك على ففعل وأبرأ ان كان صاحب الحق عالما به برئ حكا وبانته وان لم يكن عالما به برئ حكا اجماعا وديانة عند الثاني وعليه الفتوى والمباح له لا يحل له تناول حتى يعلم بالاذن والاباحة ولو تناول قبل ذلك تناول حراما وفي البرازية لو قال أنت في حل عما كان من مالي أو أخذت أو أعطيت له الا كل والاخذ والاعطاء انتهى ولو قال المصوب منه أنت في حل عما قدمت مني والمصوب قائم فذلك على البراءة من ضمانه والعين المصوب منه انتهى وفي الخاتمة رجل أضل لؤلؤة فوجدها الاخر وسلمه على طلبه او قبضها حتى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فانه لا يملكه الا على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر تجوز قال المصنف فانه قائم على من سبب دابة (قوله الا ان يكون قبله كلام يقيد الهبة) كان يقول انتم في ذلك وان تقبضت في اعطائه هذا الشيء أو أنت لم تقبض شيئا قبل هذا ط (قوله وأمرتك هذا الشيء) هي ان يملكها طول عمره فاذا مات ترد على المعمر وهذا كان قبل الاسلام ثم جاء في الحديث من أمر عمرى فهو للمعمر له ولورثته من بعده ولا يملكه غيره شرط فيه الاستعداد بالموت وهو شرط فاسد لا تبطل به الهبة بل يبطل الشرط كافي الزيلعي (قوله وجعلت على هذه الدابة) لان الحمل على الدابة اركاب وهو تصرف في منافعها لا في عينها فتكون عارية الا ان يقول صاحب الدابة الهبة لانه فوى محتمل كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أخذت هذه الدابة بغير ولا يخفى ان التبعين باسم الاشارة في هذا وما قبله وما بعده فخر زعن الجهالة اذا كان للمعمر ومن بعده غيره (قوله نأوبا بالحمل الهبة) لان الحمل يستعمل في الهبة والعارية وان كان أصله العارية لان الحمل تصرف

في المنفعة فذا نوى الهبة صحت لوجود استعانة به في القليل يقال حل الامير فلان على دابة اذا ملكه اياها ط (قوله كاسر) أي في العارية من قوله ومضيت فوى وجاري فوى وحانتك على دابق (قوله وكسوتك هذا الثوب) لانه يراد به القليل قال تعالى أو كسوتهم فان المراد به ثيابك العينية لان الكفارة لا تآدى بالمنافع ويقال كس الامير فلان لو باذام ملكه لا اذا اعاره وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال اليس نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع اليه درهم وقال انفقته ساكون قرضا اه ولو قال من ثيابك هذا الثوب او بجزء الدراهم فهي هبة كذا في المحيط بصر (قوله وداري لك) مبتدأ وخبر (قوله هبة) نصب على الحال من ضمير الظرف واللام في لك القليل اه درر (قوله مشورة) بتسكين الشين وفتح الواو وبضم الشين وسكون الواو اه في الشورى وهي استخراج رأى على غالب الظن اه تقاضى (قوله لا تقبض) لان الفعل لا يصلح تقبضا للام وهذا لا ينساقى الهبة بل يقبض على المقصود بمنزلة هذا الطعام لك تا كاه كايان قريبا (قوله فقد اشارة عليه في ملكه) كقوله هذا الطعام لك تا كاه وهذا الثوب لك تلبسه بصر وقد تقدم ان العمري كالهبة فقوله هبة ليس بقيد بل لو قال داري لك عمري تسكنها كان كذلك نص عليه في الهداية ولذا نص عليه الشارح رحمه الله تعالى (قوله لا لو قال هبة سكنى) أي داري لك هبة سكنى بنصب هبة على الحال كاتبة دم وسكنى منصوب على التقييد ينساقى قوله داري لك من الاجرام يعني انه عارية فيه اه لان السكنى محكم في عمليتك المنفعة فكان عارية قدم لفظ الهبة أو آخره ولو ذكر بدل سكنى عارية كان عارية بالاولى ولو قال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أو اجارة هبة فهي اجارة غير لازمة فهلك كل فضاءها بعد القبض ولو سكن وجب الاجر كذا في البحر عن المحيط (قوله أخذت باليقين) برفع أخذ على انه خبر مبتدأ محذوف كافي بعض الفسخ وفي النسخة التي يدي أخذت بالنصب (قوله ان أتبنا عن عمليتك الرقبة) أي فقطرك ذكبا يقال فيما بعد (قوله اعتبر النية) وعند عدم النية يثبت الادنى وهو العارية وهذه المسئلة أي داري لك هبة سكنى لا ترد على تعريف الهبة بانها عمليتك العينية بل لانه بالنسبة للهبة المطابقة بان كانت غير مقيدة فهذا كانت لعمليتك المنفعة بخلاف تسكنها حيث لا ينساقى ثبوت الملك في العين لانه لا يقتضي على ما هو المقصود فلم يكن للتقيد وأما هبة الدين عن عليه فبما عاز عن الاستقاط كسحق فالنظر بف المذكور بالنسبة للقيمة وكذا لا يرد على التعريف لوصية لان المتبادر من تعريفها بانها عمليتك العينية أي حالا على أن السكراني ذكر ان هبة معقولة بالموت ثم رأيت في القهقهة ثانيا ما يقيد كون العارية من افراد الهبة حيث قال به ان عرف الهبة بانها عمليتك العينية مانعة ويخرج عنه الاجارة والعارية والمالهية لكن في النظام ان الهبة اعموم التقليد حتى لو قال وهبت لك هذه الدار والثوب لتسكن فيها أو تلبسه فهو راقف بل يصح استهوى لكن الاثني بالتعريف الذي ذكره المصنف ما قدمناه من الجواب بان سكنى لا تقيد (قوله وفي البحر الخ) نقله عن الخلاصة والذي في الهبة مدية عن فتاوى فاضل خان انه لا يكون هبة وعليه الاعتقاد وقدمت الكلام فيه فريسا (وأقول) قوله جعلته باسمك ليس بصحيح كما مر فكيف يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب الى الصحة على ان الغرض من باسم فلان بقصد في عرف التبعين وقد يفرق بان ما مر ليس خطأ

كاسر (وكسوتك هذا الثوب وداري لك هبة) أو عمري (تسكنها) لان قوله تسكنها مشورة لا تقيد لان الفعل لا يصلح تقبضا للام فقد اشارة عليه في ملكه بان وكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل (لا لو قال هبة سكنى أو سكنى هبة) بل تكون عارية أخذا باليقين وحاصله ان اللفظ ان أتبنا عن عمليتك الرقبة فهو أو المنافع فعارية أو واحدة اعتبر النية نازل وفي البحر اغرسه باسم ابني الاقرب الهبة

لا يشبه بل لا يجنب وماهنا من عني العرف تامل قال في جامع الفتاوى قطع فوبالولد الصغير
 صار واهباً بالقطع له - اماه قبل ان يولد ولو كان كبيراً لا تصح الهبة الا بعد ان يولد
 والتاميم وفي العزازية اتخذ لولده ثياباً ليس له ان يدفعها اليه غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ انما
 عارية وكذا لو اتخذ لولده ثياباً فابقى الثلث - فادان يدفعها اليه غيره انتهى - لكن فرق في
 الخلية بين الولد والولد الصغير بان مجرد اتخاذ الاب لولده الصغير يبرأ كاله - اما الثلث
 وولده الصغير فلا يبرأ من التسليم كذا كذا ثم ان قوله ان بين وقت الاتخاذ الخ - فبطل لو سلمها
 لولده ولم يبين انما العارية ليس له دفعها اليه غيره واهل وجهه انه جعلها في مقابلته خدمته
 فلا تكون هبة خالصة فلا يمكن الرجوع فيها والا فما المانع منه تامل (قوله وتصح بقبول)
 أي ولو فعلوا منه وهبت جاريته هذه لا بد كما في اخذها من شاء فاحد هارجل من مات يكون له
 وكان اخذته قبولاً كما قدمنا وكذا ما ذكره المقدسي دفع له ثوبين فقال أيعاشنك لا ولا تتر
 لا ينك فلا تان بين الذي له قبل التفريق جازوا الا لا - وما في البحر عن المحيط من انما تامل
 على انه لا يشترط في الهبة القبول مشكل انتهى (قلت) يظهر لي انه اراد بالقبول قولاً وعليه
 يحمل كلام غيره أيضاً به يظهر التوفيق بين القولين باشترط القبول وعدمه والله تعالى
 الموفق وتقدم نظيره في العارية نعم القبول بشرط لو كان الموهوب في يده كما ياتي قال في
 التاترخانية وفي الذخيرة قال أبو بكر رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره وهبت عبدك هذا منك
 والعبد حاضر فقبض الموهوب له العبد ولم يقل قبضت الهبة وكذا لو كان العبد غائباً
 فذهب وقبضه ولم يقل قبضت جازت الهبة قال الفقيه أبو الليث وبقول أبي بكر فاحذروا في
 التهذيب ولو قال قبضته قال أبو بكر جازت الهبة من غير قبضته قلت وبه يترقباض في قول محمد
 وقال أبو يوسف لا يصير قابضاً ما لم يقبض انتهى وقد سبق عن الفقه ما في انه لا يشترط القبول
 فان من وضع ماله في الطريق لم يملكه من رفعه جاز ان كان قال المقدسي وفي الخلية ما يخالف
 ما اختاره قال رجل قال لخلته بالفارسية (ابن زمين ترا) أي هذه الارض لك فذهب وزرعها
 ان قال الخلية من هذا ما قال هذه المقالة قبضت مارت الارض له فان لم يقل قبضت لاشي له اه
 وما هو وياتي من ماله العبد يخالف هذه المسئلة في الجواب فليست امل * (فرع) في التاترخانية
 رجل مات فوهدت له امرأته مهرها جاز لان قبول المديون ليس بشرط ولو وهب الغريم والدين
 من الوارث صح بخلاف وقال قاضيان رجل له على آخر دين فبلغه انه مات فقال جعلته في
 حل او قال أبرأته ثم ظهر انه حي ليس للمطالب ان ياخذ منه لانه وهب له بغير شرط اه (قوله
 لانه تبرع) أي ودعة والتبرع يكفي فيها الايجاب وحده بالنظر لا بموجب (قوله - حتى لو حلف)
 تقدم الكلام عليه وقد اطلت الكلام في ذلك قاضي زاده (قوله بخلاف البيع) أي اذا حلف
 انه يبيع لفلان كذا فباع ولم يقبل فانه يحنث لان البيع مقدم معاوضة لا يتم الا بالايجاب
 والقبول فما لو يوجب القبول لا يقال انه باع وهذا امرض صاحب الدرر حيث قال وقول
 عطف على ايجاب فانما كالببيع لا تصح الا بالايجاب والقبول اه وكأني اقول في - اثر
 صاحب الكافي والكفاية والحنفة وقال الامام ذواخر زاده في مبسوطه ركنها مجرد ايجاب

(و) تصح (بقبول) أي في
 - في الموهوب له أضاف في
 الواهب تصح بالايجاب
 وحده لانه تبرع - حتى لو
 حلف ان يبيع عبده اقلان
 فهو يوجب بقبول بوجهه
 حث بخلاف البيع

الواهب

الواهب والقبول بشرط ثبوت الملك الموهوب له ومال الهبة كذا الشراح وتبهم الشارح
 وفي الب - دائع القبول ليس بركن استحصانا والقياس ان يكون ركناً وهو قول زفر وذ كرتي
 المنع انما عدل القدوري عن لفظ تنه قد الى افظ تصح لان الهبة تتم من جانب الواهب لانه
 تملك من جانب واحد وباقي التفصيل في التكملة فراجعه (قوله وتصح بقبض) قال في المنع
 اخذانه لا بد من القبض فيها لثبوت الملك للهبة لما في المجتبى فاما القبض فبشرط ثبوت الملك
 اه (قوله فانه هنا كلقبول) فاختص بالقبض وهذا استحصان والقياس انه لا يجوز الا باذنه
 وجه الاستحصان ان القبض كالقبول في الهبة وله هذا الايجاب اقبضه وبقي عن القبول
 والمقصود من الايجاب اثبات الملك فيكون تملكه على القبض دلالة اذ لا يصح الا به
 فيتم ذلك بالقبض كالقبول لانه بمنزلة اه فيلحق (قوله وبعبده) لان الاذن ثبت نصاً
 والثابت نصاً ثابت من كل وجه فيثبت في المجلس وبعد المجلس شاي (قوله لا يتقبل بالقبض)
 لما ذكر ان الاذن ثبت نصاً الخ قال في الهندية ولا يتم حكم الهبة الا قبوضة ويستوى فيه
 الاجنبى والولد اذا كان بالغاً كذا في المحيط والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت
 حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة يثبت نصاً وصريحاً او تارة يثبت دلالة فالمرجع ان
 يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضر في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائباً عن
 المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضر او قال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الافتراق
 عن المجلس صح قبضه ومدة كذا قياساً واستحساناً ولو لم يذعن عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه
 لاني المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم ياذن له بالقبض صريحاً ولم يذعه عنه ان قبضه
 في المجلس صح قبضه استحصاناً لا قياساً وان قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياساً
 واستحصاناً ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جاز استحصاناً
 لا قياساً وان كان بغير اذنه لا يجوز قياساً واستحصاناً كذا في الذخيرة ولو وهب شيئاً حاضر من
 رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضاً عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله
 تعالى كذا في السراجية وفي البقالى من أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت
 والموهوب حاضر جاز ان الميرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يمكن قوله قبضت واذا لم يقبل
 اقبضه فاما القبض ان يذعه فاذ لم يقبل قبضت لم يجز وان قل الا ان تكون الهبة بمثلته كذا
 في المحيط ولو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال وهبت الهبة كذا في البنايع انتهى
 وتقدم الكلام عليه قريباً فلا تنس (قوله والتمكن من القبض) أي العاقد لا العاقل
 وموضوع هذا فيما اذا قبض الموهوب له وغيره وأما التمكن بالخلية فقد ذكره بعد ط (قوله
 كالقبض) وهذا قال في الاختيار ولو وهب من رجل ثوباً فقال قبضته صار قابضاً عند أبي
 حنيفة وجعل تمكنه من القبض كالقبض كالخلية في البيع وقال أبو يوسف لا بد من القبض
 يده اه بجر قال ابن الكمال قبض كل شئ بما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها وقبض
 ما يحتمل القسمة يكون بها وقبض ما لا يحتملها يكون بقبض كاه اه قال في التاترخانية قد
 ذكرنا ان الهبة لا تتم الا بالقبض والقبض نوعان حقيقي وقانوني وحكمي وذلك بالخلية
 وقد اشار في هذه المسئلة أي - مثله التمكن من القبض قبض الى القبض الحكمي وهو

(و) تصح (بقبض) بل الاذن
 في المجلس) فانه هنا
 كالقبول فاختص المجلس
 (وبعبده) أي بعد المجلس
 بالاذن وفي المحيط لو كان
 أمره بالقبض - حين وهبه
 لا يتقبل بالقبض ويجوز
 القبض بعده (والتمكن من
 القبض كالقبض فلو وهب
 لرجل ثياباً في صندوق
 مغفل ودفع اليه الصندوق
 لم يكن قبضاً) لعدم تمكنه
 من القبض (وان حفتها
 كان قبضاً تمكنه منه) فانه
 كالخلية في البيع اختصاراً
 وفي الدرر

القبض بطريق التولية وهذا قول محمد خاصة وعند أبي يوسف التولية ليست بقبض وهذا
 الخلاف في الهبة الصحيحة فاما الهبة الفاسدة فالتولية ليست بقبض اتفاقا اه (قوله
 والختار وصحته) أي القبض بالتولية ظاهر وان لم يقبض الموهوب له وهو خلاف ما في حاشية
 الشافعي من شرح الاستيعاب انه اذا كان العبد حاضر اذ قال الواهب قد خلت منك وبين
 الهبة فاقبضها فانصرف الواهب فقبضه الموهوب له جاز لان التولية اقباض منه فاذا قبضه
 باذنه تم العقد اما البيع فيقبل قابض العبد والتولية وان لم يباشر القبض والفرق ان القبض
 واجب عليه في البيع والبائع محتاج الى اخراج نفسه من هذه المبيع فاذا اتي بما وسعه فقد
 برى رايه في وجهه الا التولية فاما الهبة فان التسليم ليس بواجب عليه فقبضه فاذا لم يسلمه اليه
 ويقبضه لا بعد تسليمه اه يتصرف ونقل بعده عن المحيط مانعه ومن الزوار رجل وهب من
 رجل ثوبا وهو حاضر فقال الموهوب له قبضته قال ابو حنيفة صار قابضا لانه مقبوض من
 قبضه فاقبضه مكانه مقام قبضه كالتولية في باب البيع وقال ابو يوسف لا يصح قابضا ما لم يقبضه
 بنفسه لانه غير قابض حقيقة انتم في فعله هذا محمد مع أبي حنيفة ورحمهم الله تعالى والقبض
 حقيقة عنده بالنقل من ذلك المكان انتهى ط وفي الثانية الاصح ان الاقرار بالهبة
 لا يكون اقرارا بالقبض انتهى (فرع) ولو هب اقباض درهم وأرسله فاقبال الموهوب له
 تصديق اعمالك أو على غنى لا يجوز وان تصديق يضمن للواهب (فرع) آخر اختلف الواهب
 والموهوب له في القبض القول للموهوب له ان قال وهبته لي وقبضته باذنه وان قال كان
 بمنزلة لا يجزئ فاقبضته قبضه لا (قوله وفي التنف الخ) عبارتها ادها الهبة
 والصدقة والرهن والوقف في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن
 ابن صالح والعمري والخلة والحبيس والصلح ورأس المال في السلم والبدل في السلم اذا وجد
 به بغيره زيوفا فاذا لم يقبض بدله اقبل الاقرار بطل حقه من السلم والحادي عشر العير
 والثاني عشر اذا باع المكيلى بالمكيلى والجنس مختلف مثل الحنطة بالشعير جاز في التفاضل
 ولا تجوز التولية والثالث عشر اذا باع الوزني الوزني مختلفا مثل الحديد بالصدفر أو الصدفر
 بالنحاس أو النحاس بالرصاص جاز في التفاضل ولا يجوز في التسمية وقوله الحبيس بالخاء
 المهملة والياء الموحدة بعد هاء تحتية وبالسين المهملة كاهر منبت بخط الشافعي في هامش
 الدرر فاعلم الخ وقد راجعت الخ بخط الشيخ محفوظ ابن المصنف رحمه الله تعالى فوجدته
 تركها ياضا ولم ينبت شيئا وفي بعض النسخ قال السابع الجنس بالجنس بالجنس والجنس
 والسين وهي ظاهرة وفي بعضها الجنين وظاهره انه يصح اذا قبضه بعد الولادة لكن أصل المصنف
 فيما ياتي انه لو هب الحمل وسلمه لا يجوز لان وجوده احتمالا لا انصافا كالماء يوم اه فظهر
 انه انصفته ان الاولى الجنس بالجنس والثانية الحبيس وهي الموافقة لما في نسخي التنف
 اكمه اذا خلة في الوقف لان الحبيس من الحمل الموقوف في سبيل الله تعالى كفي القاموس
 فقال ثم رأيت في الثانية مانعه ولو قال هذه الدار لك حبيس قد فقهها اليه كان باطلا في قول
 أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف هي هبة جازة وقوله حبيس أو رقي باطل
 اه (قوله لان الصريح أقوى من الدلالة) وهذا الصريح أفاد الرجوع عن الهبة قال شيخ

والختار وصحته بالتولية في
 صحيح الهبة لا فاسدها وفي
 التنف ثلاثة عشر عقدا
 لا تصح بالقبض (ولونها)
 من القبض لم يصح قبضه
 (مطابقا) ولو في الجنس لان
 الصريح أقوى من الدلالة

الاسلام لان نسي الواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الايجاب لان القبض في باب الهبة
 بمنزلة القبول في باب البيع والبائع لو نسي المشتري عن القبول بعد الايجاب كان ذلك رجوعا
 منه عن الايجاب دلالة فكذلك هذا ولورجع ثم قبض لا يصح قبضه فكذلك هذا انتهى
 (والحاصل) انه ان أذن بالقبض صريحاً صح قبضه في الجنس وبعده ولو نسي لم يصح قبضه له في
 الجنس ولا بعده لان الصريح أقوى من الدلالة ولو لم ياذن ولم يصح قبضه في الجنس لا بعده
 ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان باذن صريح والا لا ذكره الله تعالى ط (قوله وتتم
 الهبة بالقبض الكامل) قد مضى في بيان ابن الكمال يانه وهو ان قبض كل شيء بما يناسبه الخ
 قال في الدرر والقبض الكامل في القول بما يناسبه وفي العقار بما يناسبه فقبض مفتاح الدار
 قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة
 من غير ان يكون بقسمة قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بقسمة الكل اه وكذا الحكم من
 غير فرق في الصدقة والقرض والرهن والبيع الفاسد دلالتها كالهبة في الافتقار الى القبض كما
 في المتبع هذا الذي ذكره في هبة العين اما اذا هب الدين فانه لا يجوز ما لم ياذن في قبضه وقبضه في
 الجنس بضرته لا يجزئ نعم كافي النروح وتقدم ذلك وياتي في الثانية وكل الموهوب
 له رجلين بقبض الدار فقبضها جاز (قوله ولو الموهوب شاعلا ملك الواهب لامت فولا به)
 قال الشافعي ولو هب دارا بعتاها وسلمها فاستحق المتاع هبت الهبة في الدار لان الاستحقاق ظهر
 به أن يده في المتاع كانت يد غصب وصار كالمو غصب الدار والمتاع هب المال له الدار وأودعه
 الدار والمتاع ثم هب له الدار فانه يصح ولو هب أرضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة
 في الأرض لان الزرع مع الأرض يحكم بالاتصال كشي واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه
 استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فقبض الهبة في الباقي اه وفي الهبة واشتغال
 الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة
 الزيادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار درهم من إنسان ثم استعير غصب متاعا ووضعه في الدار ثم
 هب المعير الدار من المستعير هبت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعير هو الذي غصب المتاع
 ووضعه في الدار ثم هب الدار من المستعير كانت الهبة تامة وان تميز أن الدار مشغولة بما ليس
 بموهوب لما أنتم لم تكن مشغولة بملك الواهب وهو المتاع من تمام الهبة كذا في القبول
 العمادية ولو أودعه الدار والمتاع ثم هب الدار هبت الهبة فان ملك المتاع ولم يحمله ثم جاء
 مستحق واستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد رحمه الله
 تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها بطل الهبة في الدار كذا في
 التارخانية ومثله في البصر عن المحيط اه لكن صرح في زيادات قاضيان أن الاشتغال بملك
 غير الموهوب له يمنع صحة الهبة - واه كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تنفع اذا كان
 الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب
 أو عارية أو غير ذلك فلا تنفع واستدل عليه بمسائل الاجارة والغصب والاستحقاق فظهر ان
 الأصل ان الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة اذا لم يكن في
 يد الموهوب له كافي جامع الفصولين وأقره في نور العين فتأمل (قوله والأصل ان الموهوب

(وتتم) الهبة (بالقبض)
 الكامل (ولو الموهوب
 شاعلا ملك الواهب
 لامت فولا به) والأصل ان
 الموهوب

ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان شاع فلا
 المشغول لا يجوز الاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام
 الهبة لان القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا
 فيه طعام لا يجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره اه قال الزيلعي واعلم ان
 الدار التي فيها المتاع والجو التي الذي فيه الدقيق كالمتاع لان الموهوب مشغول بمتاع الواهب
 حتى لو زرع وسلم صح اه وكلامه يعطى ان هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية انه غير
 تامة قال السيد الخوئي في حاشية الاشباه فيتمثل ان في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في
 هبة المتاع المحقل للقسمه هل هي فاسدة او غير تامة والاصح كافي البناءية انها غير تامة فكذلك
 هنا كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ما وقعت الاشارة اليه في الدر المختار حيث قال والاصل ان
 الموهوب ان مشغولا الخ فاشارة الى ان القواين بان ذكره اولاً من عدم القام والى القول
 الثاني بما ذكره آخر من عدم الهبة فتدبر أبو السعود وعلم ان الضابط في هذا المقام ان
 الموهوب اذا اتصل بملك الواهب اتصال خلقه وأمكن فصله لا يجوز هبته ما لم يوجد الانفصال
 والاقليم كما اذا وهب الزرع أو الثمر بدون الارض والشجر أو بالعكس وان اتصل اتصال
 مجاورة فان كان الموهوب مشغولا بملك الواهب لم يجر كما اذا وهب السرج على الدابة لان
 استعمال السرج انما يكون للدابة فكانت الواهب عليه يدوم استعماله فتوجب قصاصا في
 القبض وان لم يكن مشغولا جاز كما اذا وهب دابة مسرجة دون سرجها لان الدابة تستعمل
 بدون سرج ولو وهب الدابة وعليها حمل لم يجر لانها مستعملة بالحمل ولو وهب الحمل عليها دونها جاز لان
 الحمل غير مستعمل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاعه لم يجر وان وهب ما فيها وسلمها
 دونها جاز كذا في المحيط شرح المجمع (قوله منع تمامها) ولا يبعد بضمها حينئذ قبضا وقابل منع
 ضمير يعود على الشغل (قوله وان شاع فلا) وذلك ان المظروف يشغل الظرف وأما الظرف فلا
 يشغل المظروف قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول قال العلامة خير الدين
 في حاشيته عليه أقول هذا ليس على إطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لا مشغول
 ومع ذلك لا تجوز هبته لاتصاله بها تامل انتهى وما في الضابط الذي ذكرنا كفاية (قوله فلو وهب
 جرابا) يكسر الجيم ومن اطائف الكلام لا تفتح الجراب والخزانة ولا تكسر القنديل والقصة
 (قوله وأصح في الطعام الخ) كان عليه ان يقول يصح القبض لان العقد صحيح حتى في المتاع
 وانما الكلام في القبض حتى لو وهب الكل وسلم النصف لا يجوز ولو وهب النصف ثم الآخر وسلم
 الكل يصح القبض ولو وهب الشاغل وسلم بالظرف صح لان اليد على المظروف يد على المتبوع
 فهي اقوى من قيام اليد على الظرف لانه تابع كهيئة امة بجلى دونه يصح القبض فيها مع
 لاعتكسه وتمليل الشارح عليل لانه علل الهبة في الشاغل دون المشغول بانه شاغل لا مشغول
 وباقى قريبا ما هو أوضح من هذا فتأمل (قوله وسلمها كذلك لاتصح) قال صاحب جامع
 الفصولين فيه نظر ان الدابة شاغلة للسرج والجامع لا مشغولة (يقول الحقير) صل أى الاصل
 عكس في هذا والظاهر ان هذا هو الصواب يؤيده ما في فاضلنا وهب أمرا رجل على احدى
 وثياب وسلمها جاز وكذا الصدقة يكون الحلى وما فوق ما يستر عورتها من الثياب للواهب

ان مشغولا بملك الواهب
 منع تمامها وان شاع فلا
 لا يجوز ولو وهب جرابا فيه
 طعام لا يجوز ولو وهب
 دارا فيها متاع لا يجوز
 ولو وهب الدابة على امرجه
 وسلمها لا يجوز ولو وهب
 السرج على الدابة لا يجوز
 ولو وهب الدابة على امرجه
 وسلمها لا يجوز

امكان العرف ولو وهب الحلى والثياب دونها لا يجوز حتى يفرغها او يذوقها الى الموهوب له
 لان اتمامها عليه يكون تمامها او مشغولا بالاصل فلا تجوز هبته نور العين وفي البحر عن المحيط
 وان وهب دارا فيها متاع وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه ايضا جازت في المتاع خاصة وان بدأ
 فوهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهب الدار جازت الهبة فيهما لانه حين هبة الدار لم يكن
 للواهب فيها شيء وحين هبة المتاع في الاولى زال المانع عن قبض الدار لكن لم يوجد به ذلك فعلم
 في الدار لم يتم قبضه فيها فلا ينقلب القبض الاول هبة في حقها انتهى (قوله شاغل ملك الواهب
 لا مشغول به) أقول الذي في البحر والمخ وغيرهما تصوير المشغول بملك الغير بما اذا ظهر المتاع
 متصفا او كان غصبه الواهب او الموهوب له قال في الزيادات جاز هبة المشغول بملك الغير الواهب
 فلو اعار بيتا فوضع فيه المعبر أو الممتنع من اعاره غصبه ثم وهب البيت من الممتنع جاز وكذا لو
 وهب بيتا بغيره أو جوارق بغيره من المتاع وسلمه ثم استحق المتاع جاز في الدار والجوارق ازيد
 الواهب كانت ثابتة على البيت والمتاع جميعا حقيقة فصح تسليمه ثم بالاستحقاق ظهر ان المتاع
 لغيره ولم يظهر ان البيت مشغول بملك الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة اذا قبض
 شرط تمامها كالهبة وقد مناعلمه عن جامع الفصولين وأقره نور العين كما علمت فلا تنس
 (قوله لان شغله بغير ملك واخيه) هذا تعليل لمقدم كلام المصنف كأنه يقول وانما عدم
 التمام بكونه مشغولا بملك الواهب لان شغله الخ وفي نسخة لا شغله أى لا يمنع تمامها شغله الخ
 وعليها ايضا مع فائدة قوله لا يمنع تمامها ط (أقول) ولعل في عبارة الشارح سقطا وهو قيد
 الشغل بملك الواهب الخ ثم رأيت المصنف ذكر هذه المسئلة حيث قال واشتغال الموهوب بملك
 غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزيادات انه لا يمنع
 الى آخر ما قدمناه قريبا عن الهندية وهو سالم من النقد (قوله كرهن وصدقة) فانما لا يمتنع
 الا بالقبض الكامل ويضر كونه مشغولا بملك الرهن والمتصدق لاشاغلاهما فان تشييه راجع
 الى كلام المصنف قال في المخ وكل جواب عرفته في هبة الدار والجوارق بمانع من المتاع
 فهو الجواب في الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامها كالهبة انتهى أى كان شغل الرهن
 والصدقة بملك غير الرهن وغير المتصدق لا يمنع تمامها كافي المحيط وغيره مدنى (قوله وفي
 الاشباه هبة المشغول لا تجوز الخ) قال الخوئي وذلك كماله كان رجل دار وفيها أمتعة فوهبها من
 رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا
 وهبت المرأة دارا من زوجها وهي ساكنة فيها ولها أمتعة فيها والزوج ساكن معها حيث
 يصح والفرق انهما في يد هبة الدار في يده فكانت الدار مشغولة بهياله وهذا لا يمنع صحة قبضه
 كذا في الولو الجلية انتهى وقد أوضح المقام في هذه المسئلة سيدى الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه
 فراجع ان شئت (قوله الا اذا وهب الاب اطفله) كأنه وهب دارا والاب ساكنها وله فيها متاع
 لان مشغولة بمتاع القابض لكنه يخالف لما في الخاتمة فقد جزم أولاً بانه لا يجوز ثم قال وعن أبي
 حنيفة في المجر تجوز بغير قابض الابنه تامل قال في الولو الجلية رجل تصدق على ابنه الصغير
 بدار والاب ساكنها قال الامام لا يجوز قال أبو يوسف ويجوز وعليه الفتوى انتهى لان الشرط
 قبض الواهب هبته او كون الدار مشغولة بمتاع الواهب لا يمنع قبض الواهب وفي البرازية وهب

شاغل ملك الواهب
 لا مشغول به لان شغله
 بغير ملك الواهب لا يمنع
 تمامها كرهن وصدقة لان
 القبض شرط تمامها وانما عدم
 التمام بكونه مشغولا بملك الواهب لان
 شغله الخ وفي نسخة لا شغله أى لا يمنع
 تمامها شغله الخ وعليها ايضا مع فائدة
 قوله لا يمنع تمامها ط (أقول) ولعل في
 عبارة الشارح سقطا وهو قيد الشغل بملك
 الواهب الخ ثم رأيت المصنف ذكر هذه
 المسئلة حيث قال واشتغال الموهوب بملك
 غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر
 صاحب المحيط في الباب الاول من هبة
 الزيادات انه لا يمنع الى آخر ما
 قدمناه قريبا عن الهندية وهو سالم من
 النقد (قوله كرهن وصدقة) فانما لا يمتنع
 الا بالقبض الكامل ويضر كونه مشغولا
 بملك الرهن والمتصدق لاشاغلاهما فان
 تشييه راجع الى كلام المصنف قال في
 المخ وكل جواب عرفته في هبة الدار
 والجوارق بمانع من المتاع فهو الجواب
 في الرهن والصدقة لان القبض شرط
 تمامها كالهبة انتهى أى كان شغل الرهن
 والصدقة بملك غير الرهن وغير
 المتصدق لا يمنع تمامها كافي المحيط
 وغيره مدنى (قوله وفي الاشباه هبة
 المشغول لا تجوز الخ) قال الخوئي
 وذلك كماله كان رجل دار وفيها
 أمتعة فوهبها من رجل لا يجوز لان
 الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فلا
 يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا
 وهبت المرأة دارا من زوجها وهي
 ساكنة فيها ولها أمتعة فيها والزوج
 ساكن معها حيث يصح والفرق انهما في
 يد هبة الدار في يده فكانت الدار
 مشغولة بهياله وهذا لا يمنع صحة
 قبضه كذا في الولو الجلية انتهى وقد
 أوضح المقام في هذه المسئلة سيدى
 الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه
 فراجع ان شئت (قوله الا اذا وهب
 الاب اطفله) كأنه وهب دارا والاب
 ساكنها وله فيها متاع لان مشغولة
 بمتاع القابض لكنه يخالف لما في
 الخاتمة فقد جزم أولاً بانه لا يجوز
 ثم قال وعن أبي حنيفة في المجر
 تجوز بغير قابض الابنه تامل قال في
 الولو الجلية رجل تصدق على ابنه
 الصغير بدار والاب ساكنها قال
 الامام لا يجوز قال أبو يوسف ويجوز
 وعليه الفتوى انتهى لان الشرط قبض
 الواهب هبته او كون الدار مشغولة
 بمتاع الواهب لا يمنع قبض الواهب
 وفي البرازية وهب

تجوز في الحالتين جامع القسولين وقام تفاصيل المشاع وما يتعلق به فيه في الفصل الثاني
والثلاثين فراجع ان شئت وقد مر بعض ما ذكرناه وباني به من قوله قال في البصر وأما الجارة
فان كان من شريكه فهو جائز وان من اجنبي لا يجوز طلاقه بأي حنية روجه الله تعالى
وهي فاسدة على قوله فيجب أجزء المثل على الاصح خلافاً لما قال بطلاناً في جوابه شيئاً وأما
الشيوع الطاري في ظاهر الرواية لا يفتد الجارة وأما عارضة الجارة ان كانت من شريكه
والاقان لم الكل فهي عارضة... الخ للكل واللايجب وأما رهنه فهو فاسد فيما ينقسم
أولاً من شريكه أو من اجنبي بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز وأما رهنه فهو جائز عند أبي
يوسف خلافاً لما ذهب فيه أصحابه وان كان مما لا يحفظه الجائز اتفاقاً وأما الكثير بقول محمد
واختار مشايخنا في قول أبي يوسف وأما رهنه بجائز وتكون مع الشريك وأما رهنه
بجائز كما اذا دفع اليه ألفاً وقال خمسة مائة قرض وخمسة مائة شريكه كذا في النهاية هنا وأما غصبه
فتصور قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في الفصول صوراً وأما صدقته فكيفيته الا اذا
صدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح واذا عرف هذا فانه المشاع فيما لا ينقسم تفيد
المالك للموهر به على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمه لان لا يمكن وأما الماهية فلا تجب
في ظاهر الرواية لانها عارضة فان كل واحد من ماله ماله نصيبه من صاحبه والجبر على الاعارة
غير مشروع وفي رواية يجب وهو الذي يفيد كلام الزايلي لان القسمه المناقعة والتبرع وقع في
العين فيكون اجاباً في غير ما تبرع به فلا يبالي به وانما المحذور والاجاب في غير ما تبرع به وقال
قاضي زاده بعد نقل ان الماهية لا تجب مع عاقبة من صاحب غاية البيان اهل هذا الجواب غير
صحيح لان التمايز يجب ويجري فيه جبر القاضي اذا طلبه أحد الشر كانه لا سيما فيما لا يقسم نص
عليه في عامة الكتب وأما دعوى الشائع اذا ادعى رجل ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار
وقال هذه الثلاثة الأسهم من العشرة الأسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا الرجل
بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد شهوده ان جميع هذه الدار في يده
فان الدعوى صحيحة والشهادة مقبولة وأما تحقق الشائع اذا استحق نصف الدار شائعاً أو
ثانها أو ربعها فالشائع يرى بالخيار عندنا ان شائعاً ما بقى ورجع بكل غنمه وان شاء أمسك ما بقى
ورجع بغيره على بائعه انتهى بزيادة (قوله لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم) أي ايس من شأنه ان
يقسم به في انه لا يبقى منتفعا به بعد القسم أصلاً كعبد واحد ودابة واحدة أو لا يبقى منتفعا به
بعد القسم من جنس الاتعاق الذي كان قبل القسمه كالبيت الصغير والحمام الصغير انتهى
درر أي فان البيت الصغير اذا قسم ربعاً ينتفع به بخزناً أو مربطاً الحمار ولكنه لا ينتفع به
للبيوت كالالاتعاق السابق فهو مما لا يقسم فيصحب هبة به من شائعاً وكذا الحمام الصغير اذا قسم
يمكن ان يحبل ببقاً أو مربطاً للدواب والمكن لا يمكن ان يبقى حماماً كما كان فهو مما لا يقسم
بخلاف الحمام الكبير الذي يمكن ان يقسم ويجعل له موقدان أو أكثر فان هبة به من شائعاً
لا تصح واحتياجه الى موقدان لا يخرج من كونه قابلاً للقسمه حيث أمكن ان يخذله موقداً
كالقسم الذي يحتاج الى طريق أو مسبل ويمكن فيه ذلك فانه قابل للقسمه كذا في اول
كتاب القسمه من البرازية لا يقسم حمام وحائط ويتود كان صغيراً لانه لو قسم لا يبقى لكل فائدة

(لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم)

واتعاق فيما يخصه وان بقي فائدة يقسم بينهما اه قال في الحماة لا يقسم الحمام والحماة
والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل واحد من القسمه موضع
يجعل فيه وان كان فيه قسم خزانة الثماني ومثله في الخلاصة والبرازية انتهى (أقول) وعليه
فيما بقي ان يقيد الحمام بالصغير خلافاً لما فهمه الحلي من ان الحمام لا يقسم مطاقاً ونسباً بل
لوالد روجه الله تعالى الى الحمام الكبير بما اذا كان له خزانة والرحى بما اذا كانت ذات جوارين
فتأمل وانما صح فيه الهبة لان القبض لا يصور فيه الا بالقبض الناقص وهو قبض الكل
فاكتفى به قال في الجرحية المشاع فيما لا يقسم تفيد المالك للموهر به على وجه لا يستحق
المطالبة بالقسمه لانها لا يمكن وأما الماهية فلا تجب في ظاهر الرواية وفي رواية تجب انتهى وقد مرنا
قريباً ان التمايز يجب ويجري فيه جبر القاضي اذا طلبه أحد الشر كانه لا سيما فيما لا يقسم نص
عليه في عامة الكتب فلا تنس وفي الجرحية المشاع في هبة المشاع الذي لا يتقبله ان يكون
قد راعه لو ما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها لا تجب المازعة اه قال في
الهندية لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز فان عاله الموهر به لا يفيد ان يجوز عند الامام
دونهم او فيما قبل ذلك جميع ما أملاكه اقلان يكون هبة لا تجوز بدون القبض وفي منية
الفتي قال وهبت نصيب من هذه الدار للموهر به لم يعلم به نصيبه صحت اه واهل الاتفاق حاش
جهالة لا تصح هبته كقوله وهبتك شيئا من مالي أو من كذا في النازخاتية مثل ما في المنية فتأمل
(قوله كبيت وحمام صغيرين) الحد الفاصل بين ما يحتمل القسمه وبين ما لا يحتملها ان لا يبقى
منتفعا به بعد القسمه أصلاً كعبد واحد ودابة واحدة أو لم ينتفع به المتعاق قبل القسمه
كالحمام والطاحونة والبيت الصغير فان لا تصح وكل ما يوجب قسمه منقصة ما فهو مما لا يقسم
والا فمما يقسم واختار الاول أكثر الشراح والثاني صاحب الذخيرة فاذا وهب درهماً ما صح
الرجلين لا يصح لان نصيب الدرهم لا يوجب نقصاناً فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان
الصحيح لا يكسر عادة فهو مما لا يقسم انتهى وذكره الشارح آخر الباب فتأمل (قوله لانها لا تنقسم
لاموقع لهذا التعليل لا يتقدير وانما قيدنا شائعاً لا يقسم لان الخ ط بل لو قال لانه لا يتلقى
القبض في مثل ذلك لا يقبض الكل ولا تنقسم الا يقسم الخ كان حاشاً وفي العناية اهية
فيما يقسم جائزاً وان كان غير منبذ للمالك قبل تسليمه مقررنا (قوله لا تنقسم بالقبض فيما يقسم
قال على ما رواه المشاع فيما يحتمل القسمه لانهم لا تقيد المالك قبل القسمه وبعض أصحابنا قال
انه فاسد والاصح الاول كالهبة قبل القبض اه شلي عن الاتفاق وأشار الشارح انه
انما شرط ان يكون الموهر به مقبوضاً وما أومشاعاً لا يقبل القسمه لان الهبة لا تنقسم الا بالقبض
والقبض انما يكون في المقسوم وكذا في المشاع الذي لا يقسم لان قبض كل شيء يخصه والمشاع
الذي لا يقبل القسمه لا يكون قبضه الا مشاعاً كتنفي به كذلك وغت به الهبة أما المشاع الذي
يقبل القسمه فانه يمكن تسليمه بعد قسمته ويكون قبضه كاملاً فلا يكتفي بتسليمه مشاعاً ولا بعد
قبضه مع الشيوع ولا فرق ان يكون وهبه شريكاً أو اجنبي خلافاً لما في الصغيرية من
جواز من الشريك ذكرناه المختار ووجهه ظاهره ورقبض الشريك له مع شيوعه لان
نصيب الشريك في يده فيمكنه قبض الشئ الثاني مشاعاً ولكنه لما كانت عامة الكتب

كبيت وحمام صغيرين
لانها (لا) تنقسم بالقبض
(فما يقسم)

على اطلاق المنع وهي موضوعة لنقل المذهب كما قاله كذا هو المذهب فوجب العمل به
 وان ظهر وجهه اولاً لان المقلد عليه اتباع ما قاله امامه سواء وقف على دليله او لا والله تعالى
 اعلم (قوله ولو هبة لشريكه) لو وصية أي ولو كانت الهبة لشريك الواهب (قوله اولاً جني)
 الاولى اسقاطه لانه مفهوم مراد لا خلاف فيه نعم الخلاف في الشريك كما مر ويأتي (قوله
 اعدم تصور القبض الكامل) أي فيما يتصور فيه (قوله كافي عامة الكتب) وصرح به الزبلي
 وصاحب البحر من (قوله كان هو المذهب) ارجع امثلة الشريك كافي المنع (قوله وهو
 المختار) الظاهر من عباراتهم اعتقاد الاول حتى نسب الثاني شيخ الاسلام الى ابن ابي ليلى بعد
 ما حكى الاطلاق عن اهل المذهب وفيه زيادة وهو مشاعية قسم الشريك لا يجوز خلافاً
 لابن ابي ليلى اه قال الرمي وجد حفظ المواقف يعني صاحب المنع بازاء ما صورته ولا يخفى
 عليك انه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بقسمه أو نائبه أو امرأته أو غيره
 بان يقسم مع شريكه كل ذلك يتم به الهبة كما هو ظاهر من عنده أدنى فقه كامل رملي (قوله صح
 زوال المانع) وهو الاشاعة قائم اذ انت بالقسمة والقسمة لم يمتدح لانه كان عاجزاً عن القبض الكامل
 الذي يتم به الهبة ومعناه انما اتم ذلك لأن القسمة متوقفة على القسمة ولو كان شرطاً للصحة
 لاحتج الى تجديد العقد بغير زيادة (قوله ولو سلمه شائعاً) بان ساء الكل (قوله لا يملكه) اعدم
 وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله فيضنه) أي بعد اطلاقه ويجب عليه رد قبضه
 ولا يمنع رد قبضه لعدم نفاذه (قوله لكن فيما من القسمة والقسمة) قال في الترخاوية بعد نقل
 هذا القول في السراجية وفيه يفتي اه ومع افادتهم للمالك يحكم بقضه القسمة كالباع
 الفاسد ينقض له تامل رملي (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهر ان هبة المشاع قبل القسمة فاسدة
 مع انها صحيحة غير نامة ولذا قال الشافعي قوله لانه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظاهره كما ترى
 بشرع بعدم الصحة وقد قدمت قريباً ان الاصح انما صحيحة غير نامة لا فاسدة كما قال به بعض
 مشايخنا والله تعالى اعلم اه ويدل عليه كلام صاحب البحر المتقدم وعبارة الهندية الاتية
 تفيد ان الفتوى على الفساد ط م قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد المالك في ظاهر الرواية
 قال الزبلي ولو سلمه شائعاً لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضموناً عليه ويستند فيه
 تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم انه رد كرهه امامه انما اتفق
 المالك به اخذ بعض المشايخ اه ومع افادتهم للمالك عندهم هذا البعض اجمع الكل على ان
 لا الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحاً محرم من الواهب قال في جامع الفصولين
 راض الفتاوى المتضلي ثم اذا هلكت اقيمت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رسم محرم منه
 اذ الفاسدة مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل
 الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيما يكون لوارثه بعد موته لكونه مستحق الرد
 وتضمن بعد الهلاك كالباع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد
 ومضمون الهلاك ثم من المقرر ان القضاء بقضه فاذا اولى السلطان قاضي البقية بذهب أي
 حنيفة لا ينفذ قضاءه بذهب غيره لانه معزول عنه بخصيصه فالقضي فيه بالربعة نص على ذلك
 علماً وانما رسمه م الله تعالى اه مافي الخيرية وافق به في الحامدية أيضاً والتاجية وبه جزم في

ولو هبة لشريكه اولاً جني
 اعدم تصور القبض الكامل
 كافي عامة الكتب فكان
 هو المذهب وفي السراجية
 من المتأخرين وقيل يجوز
 لشريكه وهو المختار فان
 قسمه وسلمه صح زوال المانع
 ولو سلمه شائعاً لا يملكه فلا
 ينفذ تصرفه فيه فيضنه
 وينفذ تصرف الواهب
 درر لكن في حق القسمة وابن
 الهبة الفاسدة تفيد
 المالك

الجوهرة والجوهرة نقل عن المتن بالغبين المجهمة أنه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور العين عن
 الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت المالك فيها الا عند ادائه العوض نص عليه محمد
 في المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه وذ كر قبله هبة المشاع
 فيما يقسم لا تفيد المالك عند أبي حنيفة وفي القسمة مالى لا تفيد المالك وهو المختار كما في المضمرات
 وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علمت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد
 وزود عن أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بان المتن به خلافاً ولا سيما أنه يكون
 ملكاً خبيثاً كما يأتي ريبه كون مضموناً كما علمته فلا يجزى في نقضه له وهو مذهب الفاعلة وانما
 أ كثر النقل في مثل هذه المكاترة وقوعها وعدم تنبيه أ كثر الناس للزوم الضمان على قول
 المختار ورجاء الدعوة نافعة في الغيب (قوله بالقبض) لئلا يكتفى ما كان خبيثاً به يبقى فقه مالى
 أي وهو مضمون كما علمت آتفاً فتنبه (قوله وبه يفتي) قال في الهندية هبة المشاع فيما يقسم
 القسمة لا تجوز سواء كانت من شريك أو من غير شريك ولو قبضها اهل يقيم المالك ذ كرحام
 الدين رحمه الله تعالى في كتاب الواقعات ان المختار انه لا يقيم المالك وذ كرفي موضع آخر انه
 يقيم المالك ملكاً فاسداً وبه يفتي كذا في السراجية اه (قوله ومثله في البرزانية) عبارته اوهل
 يثبت المالك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يقيم المالك وفي بعض الفتاوى يثبت فيما فاسداً
 وبه يفتي ونص في الاصل أنه لو وهب نصف دار من آخرها اليه فباعها الموهوب له لم يجز
 وأنه لا يملك حيث ابطال البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار اه ورايت بخط
 بعض الأفاضل على هامش المنع بعد نقله ذلك وأنت تراه عز رواية افادة المالك بالقبض والافشاء
 به الى بعض الفتاوى فلا تعارض رواية الاصل ولذا اختارها قاضيان وقوله لفظ الفتوى
 الخ قد يقال يمنع موهبه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرزاني فاذا امانته تقضي
 برجحان ما دل عليه الاصل اه (قوله على خلاف ما صحه في العمادية) أي من العدة بلفظ
 هو المختار (قوله لكن لفظ الفتوى) استدراك على ما يستفاد من قوله ما صحه في العمادية
 من ان القولين هو اوضح حيث كان لفظ الفتوى أكد فيكون العمل على ما في الفصول والبرزانية
 لانه قال وبه يفتي وهو أكد من الصحيح الذي في العمادية فيمنع الرجوع بعد بيعه
 لتعلق حق المشتري به كما تقدم ثم يرد في البيع الفاسد (قوله مع بقية أحكام المشاع) من
 بيعه فانه جائز فيما يقسم وما لا يقسم ومن اجارته ومن اعارته وغير ذلك كما قدمناه قريباً (قوله
 قال في الدور) نعم عبارتهم اقول بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة
 الصحيحة والفاسدة وافقيت أي في الفاسدة بالرجوع وقال الامام الاسدي عروشي والامام
 حماد الدين هذا الجواب مستقيم أما على قول من لا يرى المالك بالقبض في الهبة الفاسدة
 فظاهر وأما على قول من يرى المالك فلا ان المقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون على
 مائة ورفاذا كان مضموناً بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فذلك الرجوع
 والاسترداد انتهى (قوله وتنعق به في الشربلية) حيث قال قوله وأما على قول من يرى
 المالك فلا ان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون الخ هذا غير ظاهر لان قوله فلا ان
 المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون مقبوضاً الا على القول بعدم المالك والافكاف

بالقبض وبه يفتي ومثله
 في البرزانية على خلاف
 ما صحه في العمادية لئلا
 لفظ الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح كالبسط المصنف
 مع بقية أحكام المشاع
 وهل للقریب الرجوع
 في الهبة الفاسدة قال
 في الدور نعم وتنعق به
 في الشربلية بأنه غير
 ظاهر وعلى القول الثاني
 به من افادتهم المالك بالقبض
 فليحفظ

يكون مال كواضعا انتهى ونظر فيه الشيخ شاهين بان المقبوض في المبيع الفاسد يملك
 بالقبض مضمون بقبضه فلا يبعد كون الشخص مال كواضعا لمناف كان الجواب مستقيما
 وكان القول بالقبضان متجها حق على قول من قال بملك الموهوب فاسدا ١٥ ذكره أبو الوهب
 وفيه ان هذا قبضاس مع الفارق فان المبيع فاسد ما مقبوض في حقه مصادفة فلا بد من
 العرض وقد انقضا ان لم يندم العصة وأوجبنا الحقيقة هو ضار لا لزم أخذ مصادفة لادعوى
 بلا عوض أما المقبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير عوض أصلا وقد قال القائل
 بملك فيها والمالك في الموهوب بلا عوض أمالوا نظرا الى كونه ملكا خبيثا كما قال المؤلف
 في شرح الملتقى وقيل بما كذا بالقبض لكنه ملك خبيث وبه يفتي فقهاء في المضمرات يكون
 موجهة التمسك بقبضه هالك كما قيل به في نظائره فليتمام ويقرر على القول بقبض
 الملك بالقبض في الهبة الفاسدة ما في الأصح عن الأصناف من انه اذا وقف الارض التي وهبت
 له هبة فاسدة وصح عليه قيمتها انتهى وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين بانه لا يملكه
 الا بغير عوض والعمادي وفي أبي السعد وعن القهستاني وكما لا يمنع الرجوع في الهبة الفاسدة
 القرابة فكذلك غيرهما من الموانع انتهى وبذلك أيضا ما قدمناه عن السيرية ونور العين
 فلا تنس (قوله من تمام القبض) أي كون القبض تاما (قوله لا طاري) بالهملز لانه حدث
 بعد وجود القبض وتمام الهبة فلا يؤثر شيئا (أقول) ومعه مال الوهب دارا في مرضه وليس له
 سواها من مات ولم تجز الورثة الهبة بقيت الهبة في ذلها وتبطل في الثاني كما صرح به في الخاتمة
 (قوله كان يرجع في بعضها شائعا) فانه لا يفسدها اتفاقا ونظيره ما قالوا ان الرد لا تبطل التيمم
 لان الاسلام شرط لوجود النية التي هي شرط لصحة التيمم فاذ صحت التيمم بوجود شرطه وهو
 النية من المسلم ثم طرأ عليه الكفر بعد ذلك والعماد بانه تعالى لم يطل نية له لانه قد تم بوجود
 شرطه وكذلك هنا الشائع لا تصح هبته اذ شرطه وهو القبض الكامل فاذا وهب غير الشائع
 وقت الهبة بقبضه الكامل ثم طرأ عليه الشائع يوجب بعد استيفاء شرطه ولم يبق الا مجرد الملك
 للموهوب في الهبة والشروع لا ينافي الملك كان الكفر لا ينافي رفع الحدث فكما ان التيمم
 لا يملك بالردة كذلك الهبة لا تبطل بطر والشروع بعد تمامها (قوله حق لو وهب الخ)
 وهذا بخلاف ما اذا وهب دارا بتمتعها وسلمها فاستحق المانع صحته في الدار اذا بالاستحقاق
 ظهر ان يده في المانع كانت يد غصب وقد تقدم ان الهبة المشغولة بملك الغير تصح بخلاف
 المشغولة بملك الواهب وانما بطات الهبة في مشغولتها وانما خالفتم في الدار والمنازع لان الزرع
 مع الارض يحكم بالاتصال كشي واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع
 فيما يمتثل القصة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي دبر ويدل لهذا التعليل قول المؤلف
 الآتي كشاع قال في الخاتمة والزرع لا يشبه المانع (قوله لاستحقاق البعض الشائع) أي حكما
 كما قلت (قوله اذا ظهر باليمين الخ) انظر ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الواهب وانما طهراته
 لغو لانه اقر بملك الغير وما لو اقر به الموهوب هو وانما طهراته بهامل باقراره فيثبت الزرع لمصلحة
 وهل تبطل الهبة بصورت (قوله فيكون مقارنالا لاطارنا) هذا الذي في الظهيرية والذي
 في دعوى النهاية والكرمان جعله من الطاري قال القهستاني فاعل في المسئلة روايتين وبه

(والمانع) من تمام القبض
 (شروع مقارن) لانه قد
 (لا طاري) كان يرجع في
 بعضها شائعا فانه لا يفسدها
 اتفاقا (والاستحقاق)
 شريع (مقارن) لا طاري
 فيه مال الكل حق لو وهب
 أرضا وزرعها ولهما
 فاستحق لزراعه بطلت في
 الارض لاستحقاق البعض
 الشائع فيما يمتثل القصة
 والاستحقاق اذا ظهر باليمين
 كان مستندا الى ما قيل
 بالهبة فيكون مقارنالا
 لاطارنا كما ذكره صدر
 الشريعة وان تبعه
 ابن الكمال فتنبه (ولا تصح
 هبة لغيره بغير وصف
 على غنم وفصل في أرض
 وتجرى ففصل)

تعل ان صدر الشريعة وابن الكمال اهـ ما سلف في ما ذهب اليه والحاصل ان صدر الشريعة
 جعل المقبوض هو الشائع يوجب المقارن لان الشروع الطاري كما اذا وهب ثم رجع بالبعض الشائع
 واستحق البعض الشائع ورد عليه صاحب الدرر والمصنف حيث قال في الدرر أقول هذه صورة
 الاستحقاق من أمثلة الشروع الطاري غير صحيح والصحيح ما ذكر في الفصولين والكتاب وبعبارة
 الفصولين ان الشروع الطاري لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع ببعض الهبة شائعا
 اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لا طاري كذا ذكره شيخ الاسلام أبو بصير في المحيط
 ١٥ (قوله كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لا أمثلة له لا شريع في شيء منها
 اكنتم في حكم المشاع حتى اذا فصلت وصلت مع قال انه لم يملك لا يذهب عنك انه لا يلزم
 أن يأخذ ككاه في كل شيء والارزاق لا تجوز هبة الفضل من صاحب الارض وكذا عكسه
 والظاهر خلافه والفرق بينهما انه ما من جزء من المشاع وان دق الاول ان يملك ككاه ملك
 فلا تصح هبته ولومن الشريكين ان القبض الكامل لا يتصور واما نحو الفضل في الارض والشر
 في الفضل والزرع في الارض لو كل واحد منهما انقص فوهب صاحب الفضل فله كله
 لصاحب الارض او عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما ما يميز عن الآخر فيصح قبضه
 بتمامه ولم ارجع به لكن يؤخذ الحكم من كلامهم وقد صرحوا بان المانع انما يمتنع
 وقت القبض لا وقت العقد وهذا قد تقدم عن السيرية لو وهب نصيبه من الدار لشرى بكمه او من
 شيء يملك القصة فانه يجوز اجماعا وفي فتاوى الرازي الغناحي لو وهب النصف من شريك
 من دار لم يميز وقيل يجوز وهو المختار وراجعت السيرية فرائده قال وفي فتاوى زين لو وهب
 النصف من شريك الخ فاذا كان هذا في المشاع فما بال في المتصل الممكن فصله ولا أدري ما
 يمنع من ذلك ولكن النقل اذا وجب له لا يفسدها الا التام (أقول) ومثال مشاع يقبل
 القصة كنصف دار كبيرة ورابع صبرة معينة ونحوه مما سلف من الامثلة وانما أورد
 النظائر لاحكام القاعدة وللتنبية على ان الحكم فيها بالطريق الاولى كما هو حال التشبيه ظاهرا
 غايته التماهي فيكون من قبيل تشبيه أحد المتساويين في الحكم بالآخر والاول هو الظاهر
 قال في العمادية ان هبة اللين في الضرع في رواية لا تجوز وفي رواية تجوز اذا سلمه على الحلب
 انتهى وفي الترخائية وهبة اللين في الضرع لا تجوز في إحدى الروايتين من كتاب الهبة وان سلمه
 على الحلب هو الصحيح اهـ هل صحت عدم الجواز لان الحلب يقبل التفات فيؤدي الى النزاع
 على ان القبض لم يوجد اذا اللين في الضرع عند الهبة وهو متصل بملك الواهب هذا وقال في
 السكافي ولو وهب زرعاً في أرض أو غراً في شجرة أو حلبة في سيف أو بنات في دار أو قفزان من صبرة
 وأمره بالخصاد أو بالذوا النزع والنقض والكيل وفعل صحيح استصفاً ما ويجعل كانه وهبه بعد
 الخصاد أو بالذوا ونحوهما اهـ لعل وجه الاستصفا ان الخصاد ونحوه لا يقبل التفات فلا
 يؤدي الى النزاع هذا فيكون كقطعهم في جرابه الا انه لما كان اتصال كل منهما بملك الواهب
 خلقه من قبيل المشاع فتأمل (قوله ولو فصله واصله جاز) انما جاز في اللين وان كان في
 وجوده ذلك لانه قد يكون ربيها أو ماله جاز جانب الوجود بالتصرف فيه فانه بانفسه لا يتحقق
 وجوده بخلاف هبة الحلب فانه لا يصح ولو سلمه بعد الولادة لعدم امكان التصرف وقت الهبة

لانه كشاع ولو فصله واصله
 (جاز) لروا المانع وهل
 يكفي فصل الموهوب ليدان
 الواهب

(قوله ظاهر الدرر نعم) فانه قال وكذا يجوز هبة البناء دون العروة اذا اذن له اي للموهوب له
 الواهب في نفسه هبة ارض فيه ازرع دون الزرع وتخل فيه ازرع دون اى درن التمر اذا
 امره اى الواهب الموهوب له بالحصار في الزرع والحد في التمر زال اش - فقال الموهوب بملك
 الواهب انتهى بتصرف وافاد عزى زاده انه صحيح في الاول دون الاخير من فانه لا يصح فيه ما
 طائفا لانه متعلق به اتصال خاققة فكان بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا تتم بدون الافراز
 والحياسة نعم الحكم صحيح في حكمه حاروه هبة زرع بدون ارضه وهبة غريدون شجرة فانه يصح
 استحصان ان امره بالحصار والحد اذ وفه انه انتهى وعلى كل فساد كرهه الشارح صحيح وبهت عزى
 زاده في القبول ما (اقول) ويجوز ان الشارح فهم من قول الدرر - حتى اذا فسدت هذه الاشياء
 عن ملك الواهب وسات مع هبتها كافي المشاع ما اذا فصله الواهب او الموهوب له باذنه وقال
 الخ - ير الر - الى في حاشيته على المنع قوله ولو ففصله وسلمه اى الواهب فلو فصله الموهوب له بغير اذن
 الواهب لا يملكه الا بعد جديد اه - فقوله بغير اذن الواهب انه لو كان باذنه كان كفله بنفسه
 ويجوز ان لا يملكه الا بعد اذ من العادة التي ذكرناها اولاً عن الطحاوي ركن الشارح رآى انه
 لا يفرق بينهما وان كانت العلة التي ذكرها في الدرر لا تجري هنا لانه عمل بان المانع الاشتغال بملك
 الواهب فاذا اذن بالحد اذ الحصار وفعل الموهوب له ذلك زال المانع فجازت الهبة وهنابقا
 المانع هو شبه الشبوع فاذا زال باذن المالك زال المانع واقفه علمه قال في الثانية ولو وهب ذرعا
 بدون الارض او غراب دون الفضل وامره بالحصار واخذ ففعل الموهوب له ذلك جاز لان قبضه
 بالاذن يصح في المجلس وبه - اه - ومثله في الحامدية عن جامع الفتاوى وهو ظاهر ما فهمه
 الشارح اولاً (قوله حيث لا يصح أصلاً) اى سواء افرزها وسلمها اولاً ودور (قوله لانه معدوم)
 قال في الدرر لانه في حكم المعدوم وسره ان الخطة استحقاق وصارت دقيقا وكذا غيرها بعد
 الاستحالة هو عين اخرى على ما عرف في الفصب اه - وأما الوصية فتجوز بهذه الاشياء لانها
 تجوز بالمعدوم كما ذكره العيني (قوله فلا يملك الا بعد جديد) لانه بعد الاستحالة عين اخرى
 بخلاف المشاع لانه محلي للملك الا انه لا يمكن تسمية ما زال المانع جازر درر ومنح (قوله
 ومثلاً بالقبول) اعلم ان شرط القبول نصاله اذ لم يوجد كذلك يقع الملك في الهبة بغير رضا
 لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز ان يقع الملك للموهوب له بغير رضاه لما فيه من توهم الضرر
 بخلاف ما اذا وهب عبد الم يمكن في يده وامره بقبضه فانه يصح اذ قبض ولا يشترط القبول
 لان العبد ليس في يده حال الهبة - فكان الموهوب له محتاجا الى احدث قبض - حتى يملك الهبة
 فاذا اقدم على القبض كان ذلك اقبالا على القبول ورضاه بوقوع الملك في يده (قوله
 بلا قبض) اى بان يرجع الى الموضع الذي فيه العيز ويتقضى وقت يتمكن فيه من قبضها
 فهو تاني (قوله لو الموهوب في يده الموهوب له) لان القبض ثابت فيها وهو الشرط سواء كانت
 في يده امانة او مضونة لان قبض الامانة ينوب عن مثله لاعتنا المضنون والمضنون ينوب عنهما
 والاصل انه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وان اختلفا ناب الاقوى عن
 لاضه دون العكس - هذا اذا كان الموهوب مضونا في يده كالغصب والمرهون والقبوض
 على سوم الشراء لا اشكال فيه لانه قبض فيه حقيقة وكما في غيرا عن الضمان بمجرد قبول

قوله انه امله بقبضه انه او
 نحو ذلك

ظاهر الدرر نعم (بخلاف
 دقيق في برودن في مسم
 ومن في ابن) حيث لا يصح
 أصلاً لانه معدوم فلا
 يملك الا بعد جديد
 (ومثلاً) بالقبول (بلا
 قبض جديد لو الموهوب
 في يده الموهوب له) ولو
 بغصب أو أمانة

الهبة وكذا اذا كان في يده عارية او اجارة لانه قبضها لنفسه وبه ثابتة فيه - وأما اذا كانت
 في يده طريق الوديعة فتشكل لان يده المالك - لكن اصله يمكن فاملا للمالك هبة الهبة اعتبرت يده
 الحقيقية زياني - واسلم ان في قول الزياحي في غيرا عن الضمان اشارة الى ان العين المرهونة
 تكون مضونة في يد الموهوب له بمثلها او قيمتها حتى زاعها اذا كانت العين مضونة بغيرها
 كالبيع المضمون بالغن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد عقد الهبة
 ومضى وقتية يمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضونة الا ان هذا الضمان لا تصح
 البرائة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض
 المقتضى بالهبة فلم يكن يدين بتجديد قبض آخر غاية عن شرح الاقطع (قوله لانه حينئذ) اى
 - حين اذ قبل عامل لنفسه اى بسبب وضع يده على ما ذكره (قوله والاصل ان القبضين اذا تجانسا)
 كان كان عند مودعة فاعاد له فار كالا القبضين قبض امانة فيصح من غير قبض مستأنف
 او غصب شيئا ببيعة المالك منه (قوله واذا اختلفا) كان قبضه منه واخذ ثم رهبه منه (قوله
 ناب الاعلى من الادنى) اى ولا يحتاج الى قبض فتاب المقصود عن قبض الهبة لان في الاعلى
 مثل ما في الادنى وزيادة وليس في الادنى ما في الاقوى - وكذا لو كان مقبوضا في يده بطريق
 البيع مع القاسم - دلالة قبض ضمان أما المبيع فاسد فانه يملك بقبض الضمان كالمو كان في يده
 مقبوضا قبل الشراء القاسم - ولا يقبض بقبض الامانة لان قبض الامانة دون قبض الضمان
 فلا ينوب عنه (قوله لاعكس) وهو ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان كما في البيع
 والرهن فقبض الوديعة مع قبض الهبة يتجانسان لاه - ما قبض امانة مع قبض الشراء
 يتفايران لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كافي المحيط ومثله في شرح الطحاوي - لكن ليس
 على اطلاقه فانه اذا كان مضونا بغيره كالبيع المضمون بالغن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب
 قبضه عن القبض الواجب كافي المستصفي ومثله في الزاهد في فلو باع من المودع احتاج الى
 قبض جديد ونظامه في العمادى فهو تاني قال الاقطع في شرحه والاصل في ذلك ان العين
 الموهوبة اذا كانت في يد الموهوب له امانة كالوديعة والعارية - فكما بعد الهبة من
 غير تجديد قبض استحصان الا لقياسا واجبه الاستحصان ان الهبة تقف معتمدا على مجرد القبض
 فلا يثبت الى قبض بصفة ويجرد القبض موجود عقب العقد فثبت الهبة ولا يشبه هذا بيع
 الوديعة - فمن هو في يده لان البيع يقتضى حياضا مضونا وقبض المودع عقب العقد قد قبض
 امانة فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون الا بالقبضية بينه وبين الوديعة - وأما اذا كانت العين
 في يد الموهوب له مضونة فهو على وجهين ان كانت مضونة بمثلها او قيمتها كالعين المقصوبة
 والمقبوضة على وجهه السوم فانه يملكه بالعقد ولا يحتاج الى قبض جديد وذلك لان القبض
 الذي تقتضيه الهبة قد وجب - دور يادته وهو الضمان وذلك الضمان تصح البرائة منه الا ترى انه
 لو أبرأ الغاصب من ضمان الغصب جازو - قط فصارت الهبة براءة من الضمان فبقى قبض من
 غير ضمان فتصح الهبة وان كانت العين مضونة بغيرها كالبيع المضمون بالغن وكالرهن
 المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد الهبة - وهو ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين
 ويمضى وقتية يمكن فيه من قبضها وذلك لان العين وان كانت في يده مضونة الا ان هذا

لانه حينئذ عامل لنفسه
 والاصل ان القبضين اذا
 تجانسا ناب أحدهما عن
 الآخر واذا اختلفا ناب
 الاعلى عن الادنى لاعكس

الاب ومع حضور الاب لا ضرورة جوهرية واذا غاب احداهم غيبة منقطعة باز قبض الذي يتلو في الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تفويت المصلحة الصغيرة فتنتقل الولاية الى من يتلو كافي الانكاح ولا يجوز قبض غير هؤلاء مع وجود احدهم بل لو في عيال الغائب او رجلا محرما منه كالاخ والعم والام بدائع ملخصا ولو قبض من هو في عياله مع حضور الاب قبل لا يجوز قبض بل يجوز بوجه يقق مشتمل الاحكام والعصم هو الجواز كقبض الزوج والاب حاضر خاتمة والفتوى على انه يجوز استرواف فقهاء ان الهداية والجوهرة على تصحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الاب بوجه يحرم صاحب البدائع وقاضيان وغيره من اصحاب الفتاوى وهو اخلافه وهو تصحيح جواز قبض من يعول الصغير ولو مع حصة الاب وكن على ذكر ما قاله العلامة فاهم من انه لا يبعد عن تصحيح قاضيان لانه اجل من يبعد على تصحيحه فانه فقيه النفس ولا سيما وفيه هاتان مع الصغير ويشمل حصة قبول الصغير بقبضه اذا كان غير اولو كان الاب حاضر او ايضا قد وردت دلالة تفويض الاب امور المصطفى الى من يعوله كباقي في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فيمكن العمل على هذا القول ولا سيما وقد صحح النظم الفتوى وهو آكد الفاظ التصحيح وظاهر كلام الشارح اختياره حيث نقل تصحيحه عن البرجسدي مستدركا على ظاهر عبارة المصنف فتأمل عند الفتوى وانما كثر من القول لانه واقعة الفتوى وبعض هذه النقول نقلت من خط من الاعلى التركاني واعتقدت في عزوها عليه فانه ثبت رجحه الله تعالى كذا يحيط سبدي الوالدرج الله تعالى (قوله لكن منته بوجهه) أي الجواز أي كون الام والاجنبي لهم القبض مع وجود الاب بقبض المسمى الذي هو القبض مع خصوص الحضور لان الحضور فرد من افراد الوجود (قوله بوصول) أي بسبب وصول قول المصنف ولو مع وجود ابيه (قوله بامه والاجنبي) الجواز من بوصول يعني بوجهه اذا وصل قول المصنف ولو مع وجود ابيه بقبضه وامه واجنبي اه أي بقبضه ولو مع وجود ابيه لكنه خلاف ظاهر المصنف وخلاف ما اوضحه المصنف في شرحه بان وصله انما هو بقبضه فقط منقطع عن قوله وامه واجنبي (قوله ايضا) أي كما وصل بقوله ولو غيرا (قوله وصح رده) أي رد المسمى وانظر حكم رد الولى والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل المسمى بعد رد وليه صح وهل يكره ذلك لانه لا ملحق فيه بالظاهر نعم ط (قوله اما) أي للهبة (قوله كقبوله) أقول وكذا قبول العبد المحجور صحيم كافي رضى المقدسى حيث قال فيه وهب لعبد محجور ونحوه فالقبول والقبض له لان ذلك نافع للمولى والعبد مال له لا كالاحتساب والمالك للمولى وكذا المكاتب لكن لا يملك المولى ان يهب حتى يقات ولم يذكر الرد والظاهر ان له الرد واطلاق حصة القبول منه فتأمل ما اذا كان الاب حيا او ميتا كافي الخلاصة وفي المبسوط وهب للصغير شيئا ليس له ان يرجع فيه وليس للاب التفويض اه وفي الثانية ويبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته اه وهو مخالف لما تقدم من المبسوط ويأتى في كلام الشارح من الثانية وكذا في باب الرجوع في الهبة مع التسليم على ذلك وقيد بالهبة لان المدين لو دفع ما عليه للمدين ومنه تلجوه لو دفع الجرة اليه لا يصح واقاد انه لا تصح الهبة للصغير الذي لا يملك ولا يتم بقبضه وأشار باطلا لانه الى ان الموهوب له لو كان مديونا للصغير تصح الهبة ويقتط الدين كافي الثانية (قوله حينات المسمى) أي في ثياب عليها وترفع درجاته اذا ذنوب عليه حتى تكفر به او هذا هو المعتمد وقبل لوالديه وعابه فهل

لكن منته بوجهه بوصول ولولايه والاجنبي ايضا فتأمل (وصح رده لها كقبوله) مراجع بوجهه حينات المسمى

يقول اريان اول الام الثلثان منه قبل وقيل (قوله ولا يوبى) غير بعضه م يوبى وهو اعم قال الاس تروشى في جامع احكام الصغار حينات المسمى قبل ان يجرى عليه قلم له اقوله تعالى وان ايسر للانسان الاماسى وهذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم ينتفع المربي له ولديه بدموته لما روى عن انس بن مالك انه قال من جملته ما ينتفع به المربي بدموته ان يترك ولدا عمله القرآن او اياه لم فيكون لوالديه اجر ذلك من غير ان ينتفع من اجر الولد في انتمى ومنه في كتاب الكراهية لله المسمى ويؤيده قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يبدو له انتمى (قوله اجر التلاميذ) أي ان علمه بزازية (قوله ونحوه) كالارشاد والنسب للوجود والبقاء كذا في المنح (قوله ويباح لوالديه) التقييد بمخرج غيرهما (قوله من ما كول وهبه) لان الام والاب هما اذ كر المسمى لاستصغار الهدية هدية قال في التاتر خاتمة روى عن محمد بن صالح انه يباح وفي الذخيرة واكثر ما يخبر بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند اذا اهدى القواكه للصغير يحل للابوين الاكل منها اذا ارى بذلك الابوان لكن اهدى للصغير استصغار الله هدية انتمى فاستوبى يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعابه فلا فرق بين الما كول وغيره بل غيره اظهر فتأمل (قوله وقيل لا) فاه ا كثر ائمة بخارى (قوله فاقاد) أص له صاحب البحر وبعه المصنف في مصنفه (قوله الاخلاصة) كنفرة الوالدين وذلك على وجهين اما ان كان في المصروف احتياج فقره أو كل بغيره شئ وان كان في المفارقة واحتياج اليه لانه دام الطعام معه كل بالقيمة كافي التاتر خاتمة وذكره الجوى عن الثانية (قوله فانه لم يلح له) كنياب المصبيان وكشي يس منعه المصبيان مثل الصولجان والكره فالهدية له لان هدايتك للصبي عادة هندية (قوله فالهدية له) الاولى ان يقول فهو له (قوله والا) بان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدينار هندية وكالحيطان ومتاع البيت نظرا الى المهدى الخ مخ (تنبيه) في الفتاوى الطبرية مثل فيما اتته الناس في الافراح والاعراس والرجوع من الحج من اعطاء النصاب والدرهم وينظرون بدله عند ما يقع اهم مثل ذلك ما حكمه اجاب ان كان العرف شائعا في ما بينهم من انهم يعطون ذلك لاهل اخذوا بدله كان حكمه حكم القرض فاسده كفاسته ومصححه كصحة اذ المعروف عرفا كالشروط شرط ما يطلب به ويحبس عليه وان كان العرف خلاف ذلك بان كانوا يبدونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البدل لحكمه حكم الهبة في ما نثر احكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالشروط شرطا اه (قلت) والعرف في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى يمدونه كالقرض حتى انهم في كل ولاية يحضرون الخطيب يكتب لهم جميع ما يهدى فاذا فعل المهدى وليه يراجع المهدى اليه دفعة الخطيب فيهدى الاول للثاني مثل ما اهدى اليه (قوله او من معارف الام) الاولى زيادة اقرارها كافي الاب وبه صرح في البرازية (قوله فلازم) لان التملك هنا من الام عرفا وهناك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا بعمدة على ذلك هندية فلو كان من معارف كل منهم ما اقرار به لم يقسم بينهم اراجع (قوله قال هذا المسمى أولا) أي لا عبرة به في القول لانهم اعتمدوا ارادة بر الوالدين

ولا يوبى باجر التلاميذ ونحوه ويباح لوالديه ان ياكل من ما كول وهبه وقيل لا انتمى فاذا كان غير الما كول لا يباح له اما الاخلاصة هو وهو اهدايا الثلثان بين يدي المسمى فما يصلح له كنياب المصبيان فالهدية له والا فان المهدى من اقر به الاب او معارفه فلا لب او من معارف الام فلازم قال هذا المسمى أولا ولو قال اهدى للاب اول الام فالقول له

والتمتع بمثل هذه العبارة تعطي القدر والابوين وهذا اذا لم يمكن استطلاع الحقيقة أمالوا يمكن
 الاستخبار من المعطى فالعبارة لا يمكنه كما قال الشارح ولو قال أهـ ديت الخ قال في الهندية
 عن الظاهرية وهذا كله اذا لم يقل المهدى شيئا وتعد الرجوع الى قوله أما اذا قال أهـ ديت
 الى الاب والام أو الزوج أو المرأة فالقول للمهدى أهـ (أقول) ولا ينافي هذا قوله هذا الاسمي
 أو لا الاسمي من أنه لا عبرة بهذا القول لانهم اعتادوا بالوالدين والتسمي تراثا أما اذا أراد
 اظهار حقيقة الحال فبغير قوله لانه هو الملك وهو أدري لمن وهب فانهم (قوله) وكذا زفاف
 البنت أي وكذلك ان اتخذ وليا زفاف ابنته فها هي الناس هـ ديانا هو على ماذا كرامن
 التمسيل بان كان من اقرباء الزوج أو المرأة أو قال الهـ دى أهـ ديت لزوج أو المرأة كافي
 الترخية والزفاف بكسر الزاي هـ دى زفت المرأة زفازا فافا أهـ نوح أفندى
 والمراد بالزفاف بعنه الى بيته هـ دى (قوله) اتخذ لولاه أي الصغير وأما الكبير فلا بد
 من التسمي كما قدمنا ومثلا في جامع الفتاوى وأما التلمذ فلو كبير فكذلك الرجوع عن
 الهبة له لو اجابا مع الكراهة ويمكن جعل قوله ليس له ذلك عليه وتظهر ذلك ما يأتي لو سب
 دابته وقال هـ دى لم أر هذا ليس له الرجوع (قوله) أو التلمذ هـ دى مسئلة التلمذ مقروضة بهـ
 مادفع الثياب اليه قال في الخاتمة اتخذ شبه التلمذ فابق التلمذ بهـ دى مادفع اليه ان بين وقت
 الاتخاذ انه اعارة يمكنه الدفع الى غيره فانهم (قوله) ليس له ذلك أي بهـ دى مادفع الثياب اليه قال
 في الهندية اشترى فو باقة طمعه لولاه الصغير صار واحدا بالقطع مسالا اليه قبل الخياطة ولو
 كان كبيرا لم يصير مسالا اليه الا بعد الخياطة والتسمي أهـ فنية وهـ دى بقية تصديلا بين
 الولد الصغير والكبير فالاتخاذ يكتفي في الصغير بدون تسمي لافي الكبير فيصير كلامه على الصغير
 وفي ابززية اتخذ لولاه الصغير ثيابا بعلها وكذا الكبير بالتسمي وينظر الوجه في التلمذ فان
 ذلك في سقمة هبة وهي لا تتم الا بالقبض ولم يحصل بمجرد الاتخاذ الا ان يجعل الاتخاذ في حقه على
 التسمي فانه اذا سمى ثم حرب التلمذ فليس له ان يعطيه غيره وعجالة البرازية وكذا لو اتخذ التلمذ
 ثيابا فابق التلمذ فادان يدفعها لغيره وان اراد الاحتياط بين وقت الاتخاذ اعارة يمكنه
 لدفع الى غيره ففعله اعارة ببقية التسمي لان العارية لا تنقضي الا بالتسمي ط (قوله) عالم
 بين الخ قال في البحر وان اراد الاحتياط بين اعارة حتى يمكنه ان يدفع الى غيره أهـ وفي
 الحاوي الزاهد يبرهن به دفع لولاه الصغير قرضا فاكل نصفه ثم اخذ منه ودفعه لآخر
 يضمن اذا كان دفعه لولاه على وجه القليل واذا دفعه على وجه الاباحة لا يضمن قال عرف به
 ان مجرد الدفع من الاب الى الصغير لا يكون غايكا وان حسن أهـ تأمل (قوله) وفي المبتنى الخ
 عبارة كافي البحر من منع لولاه ثيابا قبل ان يولد لموضع علم النحو المصلحة والوسادة ثم ولدته
 امراته ووضع علمه اتم مات الولد لا تكون الثياب ميراثا لم يترأ الثياب ملك الولد بخلاف
 ثياب البنت فانه يملكها اذا التسمي ما كان قال ان فلانا كان لابسا فهو اقرب له بخلاف ما اذا قال
 كان قاعدا على هذا البساط أو ناعا عليه لا يكون مقره بذلك أهـ وفي الهندية قال أبو
 القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب
 ميراث قال القتيبي وعندى ان الثياب لها مال قدر المرأة ان جعلته ملكا لغيره الا ترى انه لو كان

وكذا زفاف البنت خلاصة
 ونفع اتخذ لولاه أو التلمذ
 ثيابا ثم اراد دفعها لغيره
 ليس له ذلك عالم بين وقت
 الاتخاذ اعارة يمكنه دفع
 اليه في ثياب البنت

الصبي مقدار عشر سنين أو نحو ذلك فبسطت له كل ليلة فراشا وبسطت عليه ملحفة أو لحافا لم
 يصير لولده مال تقل هذا لك كذلك هنا وليس هذا بجزء ثياب البنت أهـ أي فانهم اتصروا ثيابا عنه
 اذا التسمي المعروف بالقليل منه ويصرف بينه وبين مسئلة الاتخاذ بان هذه فحين سيولد ومسئلة
 الاتخاذ فحين ولد ط (قوله) يملكها بلبسها هذا اذا كانت مهيأة عند الاب ودفعها لولده أما
 لو قطعها لقطعها فان الولد يملكها بمجرد القطع لكن يشكك على ذلك ما قدمناه من الحاوي
 الزاهد (قوله) بخلاف فهو ملحفة ووسادة لان العرف ان الثياب ملك للولد بخلاف اثاث
 المنزل فانه باق على ملك الاب والام وان اتفق به الاولاد (أقول) والعرف في ديارنا ان أهل الام
 يهيئون لولده السرير وفرشه وابس الولد فاذا ولد ابسوه الثياب ووضعوه في السرير المنروش
 وهذا الاشك في كونه لولده كما عليه العادة في بكره فان يورث ذلك عنه اذ مات (قوله) لانهم اهل
 القاب وذلك غير مقدور له يدل عليه حديث القسم اللهم هذا قسمي فيما ملك فلا نقول اخذني
 فيما ملك ولا أملاك والمراد بما لا يملك الهبة (قوله) وكذا في العطايا ويكره ذلك عندنا او يكره في
 الدرجة كمالى المنع والهندية أما عند عدم التساوي كما اذا كان أحدهم مستغنيا بالمال
 لا بالملك لا بأس ان يعطيه على غيره كافي الملتقط أي ولا يكره وفي المنع روى عن الامام انه
 لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وفي خزانة المقتير ان كان في ولده فائق
 لا يفتي ان يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية أهـ وفي الخلاصة ولو كان ولده
 قاسما فادان بصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خبر من تركه أهـ أي لولده
 وعاله في البرززية بالمال المذكور (قوله) ادالم يقصد به الاضرار أي فلا بأس بالتفضيل ومع
 قصده لا بأس بالسواة ولا تجوز لزيادة رضى (قوله) وان قصده مصدر قصد وعجالة المنع وان
 قصده الاضرار وهكذا رايته في الخاتمة (قوله) وعليه الفتوى أي على قول أبي يوسف من ان
 التخصيف بين الذكر والانثى افضل من التثنية الذي هو قول محمد رضى قال في البرززية
 افضل في حبة البنت والابن التثنية كالمات وعند الثاني التخصيف وهو المختار ولو وهب
 جميع ماله من ابنة جازة ضام وهو آخر نص عليه محمد أهـ فانت ترى نص البرازية خالدا عن قصد
 الاضرار وقال في الخاتمة ولو وهب رجل شيئا لولده في المعصية واداه تفضيل البعض على البعض
 في ذلك لا رواية هذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن الامام أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بأس
 به اذا كان التفضيل لزيادة فضل في الدين وان كان اسوا ويكره وروى المهمل عن أبي يوسف انه
 لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصده الاضرار روى بينهم يعطى الاية مثل ما يعطى
 الابن وقال محمد رحمه الله يعطى للذكر ضعف ما يعطى للانثى والفتوى على قول أبي يوسف
 (قوله) كل المال للولد أي وقصد حرمان بقية الورثة كما يتفق ذلك فحين ترك بقا وخاف مشاركة
 الماصب (قوله) جاز أي مع لا يتقضى وفي بعض المذاهب يرد عليه قصده ويجعل متروكة
 ميراثا لكل الورثة ط (قوله) ولو بعوض أي ولو كانت الهبة بعوض جاهد الله في قبل أو
 يحصل بعد وظاهره ولو العوض أكثر وأجازها محمد بعوض مساو كما يذكر آخر الباب الا في
 (قوله) ويبيع القاضى الخ لانه من المصلحة لا يبي وهذا يخاف لما في المبسوط ونسبه وهب
 للصغير شيئا ليس له أن يرجع فيه ولا ير للاب التحويل أهـ وفي المنية وهب للصغير فبعض

يملكها باسم بخلاف فهو
 ملحفة ووسادة وفي الخاتمة
 لا بأس بتفضيل بعض الاولاد
 في الهبة لانهم اهل القاب
 وكذا في العطايا ادالم
 يقصد به الاضرار وان
 قصده يسوى بينهم يعطى
 البنت كالابن عند الثاني
 وعليه الفتوى ولو وهب
 في حصته كل المال للولد
 جاز وان دفعها لا يجوز
 ان يهب شيئا من مال طفله
 ولو بعوض لانها تبرع
 ابتداء وفيها ويبع
 القاضى ما وهب للصغير حتى
 لا يرجع الواهب في هبته

الاب من مال الابن لا يجوز واذ لم يجوز لواله اب أن يرجع وفيه من السراجية وجوب للمصغر
 لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة اه (أقول) يمكن في البرازية وجوب للمصغر فموضع
 أبوه من ماله لا يجوز وان عوض فلا واهب الرجوع بطلان التحويل اه وقوله من ماله
 أي مال الله غير فلو من مال الاب صحيح ما سباني في الباب الا أن من جهة التحويل من
 الاجنبي وماله فيه عين حل عدم الرجوع فيما اذا عوض الاب والاجنبي من ماله ما امكن
 نوى الواهب عند الاعطاء الصدقة فتأمل قال ط وانظر ما حكمه وانظرنا الى ما للتأني
 كان واجبا ان تيقن الرجوع وكان الاب ونحوه في حكم الناضي ويحرم (قوله ولو قبض زوج
 الصغيرة) سواء كانت عن بجماع مثلهما أو لا في الصحيح بحر (قوله فالتبعض لها) لا لزوجهما
 ولا لبايها بحر (قوله ما واهب لها) استتره عن ديون لها فلا يملك قبضها مطلقا بحر (قوله
 انما يتبعض منه) لانه فوض أموره الى الله دلالة قال الشافعي لانه من الله لا يكون يعولها
 وفي الذخيرة شرط بهض أصمائها ان تكون بجماع مثلهما أو لا في الصحيح انه اذا كان بهولها يصح
 قبضه لها سواء كان بجماع مثلهما أو لا لان المازفة اليه أقام الاب الزوج مقام نفسه في حلقها
 وحفظ ماله او قبض الهبة من باب الحفظ اه (قوله فصح قبض الاب كقبضها بغيره) فترجع
 على الله لان التأني اذا كان يملك قبض ذلك فلا يصحيل أولى وقيد به لان الام وكل من يعولها
 لا يملك قبض القبض الاب بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطعة لان تصرفه هو لا للضرورة
 لا يتصور قبض الاب ولا ضرورة مع الحضور منع وقدم المؤلف ان الصحيح جواز قبض من يعول
 المصغر ولو لمع وجود الاب ط لكن قد منع من الهداية والجوهرة تصحيح عدم جواز قبض من
 يعول مع عدم غيبة الاب وبه جزم في البدائع وان قاضيان وغيرهما الجواز كالأب قبض
 الزوج والاب حاضر وان الفتوى عليه لاسيما وفيه نفع للمصغر والحاصل انه اختلاف الصحيح في
 هذه المسئلة كما سمعت لكن لا يدل عن تصحيح قاضيان كما قرروا لانه فقيه النفس (قوله لعدم
 الولاية) أي الاستيلاء عليها بالفعل لان ولايته عليها انما تكون بالدخول لان به تصير هي ومافي
 يد مافي تصرفه عادة وان لم يكن له عليها ولاية شرعية فانه لا يتصرف في ماله وانما قبض هبتها
 بعد الدخول نيابة عن الاب وقول الزبلي لانه يعولها أي يدخلها في عياله بالفعل وتكون
 تحت تصرفه هو من ماله من قول الشارح هذا لعدم الولاية أي قبل الزفاف فانهم ان له
 الولاية بعده قال في الهندية ولو كانت الصغيرة في عيال الجدة أو الاخ أو الام أو الم فوهاب لها
 هبة فقبض الزوج جائز كذا في التاترخانية فان أدركت لم يجز قبض الاب والزوج عليها الا
 باذنهما كذا في الجوهرة مصغيرة في عيال اجنبي عالها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي
 لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية ولو كان المصغر في عيال الجدة أو الاخ أو الام أو الم
 فوهاب له هبة فقبض الهبة من كان المصغر في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح
 الجواز كذا في فتاوى قاضيان وبه يقتضي كذا في الفتاوى المصغرى اه (قوله واهب
 اثنان دارا) المراد به ما يقسم (قوله لعدم الشيوخ) لان ما سلمه جله وهو قد قبضها بجملة
 ملاشيوخ بحر وفيه اشعار بان هبة الاثنين لاثنين لا يجوز كما يأتي (قوله وبقيته) وهو
 هبة واحد من اثنين (قوله الكبير بن) أي غير فقير بن والا كانت صدقة فتصح كما يأتي (قوله

(ولو قبض زوج الصغيرة)
 أما الالفه فالتبعض لها (بعد
 الزفاف ما واهب لها صح)
 قبضه ولو قبضه الاب في
 الصحيح لنيابته عنه فصح
 قبض الاب كقبضها بغيره
 (وقوله أي الزفاف لا) يصح
 لعدم الولاية (وهب اثنان
 دار الواحد صح) لعدم
 الشيوخ (وبقيته) الكبير بن

لا عند الشيوخ) هذا اذا لم يبين نصيب كل واحد منهما أما اذا بين بان قال اهذه اثنان لها وهذا
 اثنانها أو اهذه اثنانها أو اهذه اثنانها لا يجوز عندهما وان قبضه وقال محمد يجوز ان قبضه بحر
 نظرا الى انه عقد واحد فلا شيوخ كما اذا رهن من رجلين اه داماد وقوله للشيوخ أي لانه
 هبة النصف من كل واحد منهما بديل له لو قبض أحدهما فيما يقسم صحت في حصة دون
 الاخر فلم انهم اعقدان (قوله كالميت) أي المصغر الذي لا يمكن ان يصير يتبين (قوله قيدنا
 بكبير بن) الاولى عدم ذكر هذا القيد لانه لا فرق بين الكبير بن والمصغر بن والكبير والمصغر
 عند أبي حنيفة وقد تبع الشارح والمصنف الجعفي عبارة وظاهرها ان مالها كانا صغير بن في
 عياله جاز عندهما وفي البرازية ما يدل عليه ولكن هذا كله على قواهم الاعلى قوله كما صرح به
 في الخاتمة فواجبه ان تمت وأصل الوهم ان صاحب المتيقن ذكر الحكم في مسألة الاثنين
 المصغر والكبير غير مضاف الى أحد فتوهم انه قول الكل ولو كان كذلك لطل اطلاق المتن
 في قوله لا عكسه تأمل اه (أقول) نص عبارة الخاتمة هكذا ولو واهب دار الاثنين أحدهما
 مصغر في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف مال واهب من كبير بن وسلم اليه ما جله فان
 الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبير بن لم يوجد الشيوخ لا وقت العقد ولا وقت
 القبض وأما اذا كان أحدهما مصغرا فكما واهب يصير الاب قابضا خاصة المصغر فيمكن الشيوخ
 وقت القبض اه وأنت خبير بان اظهرا الفرق بين المسئلتين مبني على قول صاحبين
 القائلين بجوازها للكبير بن مع موافقته ما الامام به عدم جوازها للكبير ومصغر بديل قوله
 كانت الهبة فاسدة عند الكل فليست بمسئلة الكبير والمصغر صنية على قواهم فقط فافهمه
 صاحب الجعري من عبارة صاحب المتيقن انه اقول الكل صحيح لا وهم فيه وعبارة المتن لا تنافي
 كما لا يخفى على نيابة نعم اذا قلنا اذا كان الولدان مصغرين يجوز الهبة يكون بخلاف الاطلاق
 المتن عدم جواز هبة واحدة من اثنين ولكن اذا تأمل القيد فيه في عدم الجواز على قول
 الامام وهي تحقق الشيوخ يجزم بتقييد كلام المتن بغير ما اذا كانا صغيرين لان الاب اذا واهب
 منه ما تحقق القبض منه لهما بمجرد العقد بخلاف ما اذا كان أحدهما كبيرا فان قبض الكبير
 يتأخر عن العقد فيتحقق الشيوخ عند قبضه كما مر عن الخاتمة وعبارة البرازية أوضح في افادة
 المراد حيث قال لان هبة المصغر منعقدة حال مباشرة الهبة اقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة
 الكبير محتاجة الى قبول فثبت هبة المصغر فكذا الشيوخ والحب له ان يسلم الدار الى
 الكبير ويهبها منه ما اه أي فاذا سلمها الى الكبير أو لا ثم وهبها منه ما تحقق القبضان معا
 وقت العقد فلم يمكن الشيوخ ومقتضاها انه لو سلمها للكبير بن ثم وهبها منه ما نصح فليراجع
 فظهر ان الاولى عدم هذا القيد لانه لا يقيد الاشارة الى خلافها فكان الاولى ان لا يذكر
 لانه لا فرق بين الكبير بن والمصغر بن والكبير والمصغر ويقول أطلق الاثنين فاذا كان لا فرق
 بين ان يكونا كبيرين أو مصغرين أو أحدهما كبيرا والاخر مصغرا وفي الاولين خلافهما تأمل
 قال في الهندية وكل ما يقضاه به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن اه
 (قوله ومصغري في عيال الكبير) صوابه في عيال الواهب كما يدل عليه كلام الجعري وغيره والذي في
 الجعري والمصغري في عياله وعلاها تبا لا يحيط بانه حين واهب صار قابضا خاصة المصغر فبق

(لا) عند الشيوخ فيما
 يجعل القصة أما لا
 يجعلها كالميت فيصح
 انما فاقيدنا بكبير بن لانه
 لو واهب لكبير ومصغري
 مال الكبير أو لا فبقي
 مصغر وكبير

انصف الاخر شاعرا اه وهذا يدل على ان الصغير في عياله يرجع الى الواهب خلافا لما تنفذه
 عبارة المتوافق وهذه الالة تقال في المسئلة المذكورة بعد (قوله لم يجز تنافقا) لتفرق القبض
 لان الصغير تم هبته بقول ابيه وهبته وينوب قبضه عن قبض الصغير فيجب ان يصيب الكبير
 شاعرا فلا يصح واذا لم تصح الهبة للكبير لم تصح للصغير ايضا لان الواهب لم يصب الهبة مشاع
 وبه ذاتين ان الهبة الاب لابنه يشترط فيه الا فرار والاعتصم الهبة للصغير واذا ادانها للصغير بن
 تصح لعدم المرجع لسبق قبض احد هما حيث اتحدوا ولم يما فلا يشوب في قبضه ويؤيده قول
 الثانية داري هـ هـ لو لم يالا صاغر يكون باطلا لان الهبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا اه
 فاذا انه لو بين صح ولا يرد على ما مر قوله عن التزانه ولو تصدق بداره على ولدين له صغير بن لم يجز
 لانه يخالف ما في المتون والشروح من قواهم ان الهبة فان له عليه ولا يثبت بالعقد ما تخاف
 بن ياد وفي التاتر خاتمة عن الثقة مثل هو الذي عن امر اولاده ان يقتسموا أرضه القتي
 ناحية كذا بينهم واراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج
 الى ان يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا النصيب
 المرفوع قال لا وسئل عن الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسم وفي تجنيس الناصري ولو
 وحب دار لابنه الصغير ثم اشترى به أخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لفرز ولد دفع الى ابنه مالا
 فتصرف فيه الابن يكون لابن اذا دلل دالة على التملك اه وفيها وسئل الفقيه عن امرأة
 وهبت مهرها الذي اهل على الزوج لابن صغير له وقبل الاب قال اناني هذه المسئلة واقف فيحصل
 الجواز كن كان له بعد عند رجل ودبقة فابق العبد ووجه مولاه من المودع فانه يجوز وسئل
 مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي الفتاوية وهو
 المختار اه (قوله لجواز الرهن) انما جاز الرهن من مالان حكمه الحبس الدائم وقد ثبت لكل
 واحد منهما كمالا فلا يشوب في حقه لو قضى دين أحدهما بابق كله فيد الاخر اه
 زباني (قوله والاجارة من اثنين اتفاقا) بان قال أجرت الدار منك جاز بالاتفاق ولو فصل
 بقوله نصف منك أو نحوه كثلث أو ربع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مر فيها
 اذا كان كاهينهم اه او اجرا أحدهما النصف من اجنبي انه يجوز في رواية لا في رواية الى أن قال
 وأنت على علم من اطلاق المتون فاطية فساد اجارة المشاع الامس الشريف واطلاق بعضهم
 صحتهم من اثنين محمول على حالة الاجال حامدية لمخاضه ومثله في الخسيرة وباقى في الاجارة
 (قوله واذا تصدق الخ) هذه عبارة الجامع الصغير (قوله براديه اوجه الله تعالى) والفقيه فاقبه
 زباني (قوله وهو) اي الله سبحانه وتعالى جات عظمت (قوله واحد) اي لثاني له في ذاته
 ولا في صفاته ولا في أفعاله بل هو أحد فرد صمد (قوله فلا يشوب) أشار بن في الشيوخ في هذه
 الصيغة الى ان الشيوخ اذا تحقق في الصدقة بقصد هبته لانها كالهبة في ذلك كما سيأتي وأخر
 الباب الا في فاذا تصدق ببعض ما يحتمل القسمة على فقير واحد لم يصح اتفق الشيوخ بخلاف
 التصديق بأكمله على فقير بن لما علمه من عدم الشيوخ قال في الضمير ان ولو قال رهب منكم كاهن
 الدار والمو هو ب اهل فقير ان صحت الهبة بالاجماع تاريخية لكن قال بعده وفي الاصل هبة
 الدار من رجلين لا يجوز وكذا في الصدقة على غنيين والاطهار ان في المسئلة روايتين اه قال

لم يجز ان تفاوقه بدارا الهبة
 لجواز الرهن والاجارة من
 اثنين اتفاقا واذا تصدق
 به بشرة دراهم (أو درهمها
 اقله من صاع) لان الهبة
 لا تقبل صدقة والصدقة براد
 بها وجه الله تعالى وهو
 واحد فلا يشوب

في البحر وصح في الهداية ما ذكره المصنف من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وقد علمنا
 قد ساء ان المراد من نفي القسمة هنا نفي الملك فلو قسمه ما وسأها صحت وما ساء كما لا يخفى واقفه
 تعالى أعلم اه وفي الجوهرية هذا هو الصحيح يعني خلافا له ما في تجوز ربه ما الهبة والصدقة
 للفقيرين أيضا (قوله لا لفقيرين) أي لا تجوز الصدقة بعشرة دراهم أو هبتهم للفقيرين وهذا قوله
 وقال لا تجوز وفي الاصل ان الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عند هبة في الصدقة عنه روايتان خاتمة
 (قوله هبة) قال في البحر والصدقة على الغني مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة
 لان بينهما اتصا المعنوي وهو ان كل واحد منهما انما يكسب غير بدل فيجوز ان يتعارف أحدهما
 للآخر فالهبة لا تقبل لا تجوز الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع (قوله لا يشوب) لان
 الهبة اهلها يراد ان يما او هما اثنان فحصل الشيوخ (قوله أي لا تملك) فالمراد من نفي القسمة نفي
 الملك على هـ هذا الوجه أفاده في البحر وقد علمت انه ما قبل الاول انما يصح ولا تقبل الملك قبل
 القسمة والثاني انه ما فاسد منه وهو المفتي به وقد علم ان المفتي به ان الفاسد تملك بالقبض فهو مبني
 على ما قدمنا من ترجيح فكي يفيد سراً أحد الوان بالآخر فتأمل قال في البحر عند قوله
 والصدقة كالهبة لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يتسم فان قلت قد علم ان الصدقة لفقير بن
 جائزة فيما يحتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة اذ فقير بن قلت المراد هنا من المشاع ان يهب
 به لواء فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقير بن فانه لا يشوب رجوع كما تقدم اه
 (قوله درهمه) قال في الهداية ولو وهب درهمه ما صح ما من رجلين اختلاف واقفه والصحيح انه
 يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فاضيلان (قوله ان
 صح ما صح) لانه هبة مشاع لا يتسم (قوله لكونه في حكم العروض) هذا اذا لم تكن أغناما
 رائجة أما اذا كانت كذلك فليست في حكم العروض تأمل (قوله ان استويا) أي وزنا وجودة
 خاتمة (قوله لم يجز) لان ما اذا استويا وزنا وجودة تكون هبة المشاع في يحتمل القسمة لانه
 لا يجزى على القسمة مع (قوله وان اختلاف) بان كان أحدهما منقول أو جود هدية
 وظاهره ان هذا التفصيل يجري فيما لو قال له وهبت لك أحدهما ما وجهه في الهداية وعزاه
 الى الخاتمة فاصرا على ما اذا قال نصفه مالاً أما اذا قال أحدهما للهبة لم يجز سواء كان سواء أو
 مختلفين اه واهل لانهم اذا كانوا سواء كانا يحتمل القسمة وان كانا مختلفين للهبة الهبة
 والحاصل ان الهبة في الاوين تناوأت أحدهما أما في قوله أحدهما فظاهر وأما في قوله نصفه ما
 لانه تجزى فيه القسمة جبراً باتحاد الجنس فكان له أحدهما وهو مجهول ولا يجوز في الثاني
 تناوأت قدر درهم منه ما هو مشاع لا يحتمل القسمة فيجوز وان كلام الشارح بقوله وان
 اختلاف جاز بخلاف ما في الخاتمة كما علمت فانه ذكر هذا التفصيل فيما اذا قال نصفه ما ثم قال وان
 قال أحدهما مالاً للهبة لم يجز سواء كانا سواء أو مختلفين قال في منية المفتي دفع ثوبين الى رجلين
 فقال أيهما شئت فهو لك والاخر فلان فان بين الذي له قبل ان يفرق جازوا الا فلا (قوله ولذا)
 أي لكونه مشاع لا يتسم (قوله جاز) هذا يقيدان المراد بقوله سابقاً أو نصفه ما واحد منهما
 لانهم كل والا فلا فرق بينهما وبين الثالث في الشيوخ بخلاف سله على ان المراد أحدهما فانه
 مجهول فلا يصح (قوله مطلقاً) أي مستويين أو مختلفين مع (قوله يدل الخ) هذه الدلالة

(لا لفقيرين) لان الصدقة على
 الفقير هبة فلا تصح للشيوخ
 أي لا تملك حتى لو قسمها
 وسها مع (فروع) •
 وهب لرجلين درهمهما ان
 صح ما صح وان فاشوا
 لانه ما يتسم لكونه في
 حكم العروض • • •
 درهمه ان قال لرجل وهبت
 لك أحدهما أو نصفه ما ان
 استويا لم يجز وان اختلافاً
 جاز لانه مشاع لا يتسم ولذا
 لو وهب لك أحدهما ما جاز مطلقاً
 • • • تجوز هبة طائفة بين داره
 ودار جاره بداره وهبة
 البيت من الدار فهذا يدل
 على كون سلة الواهب
 على الحائط واختلاط
 البيت ببيتان الدار

غير ظاهرة اذ لا يلزم من كون الحائط بين الدارين كون سقف الواهب عليه ولا كون البيت من الدارين اختلاطه بحدائق الدارين بل قال ط فهذا يدل على من حيث الاطلاق والافلاحة راحة في كلامه بذلك وفي الهندية عن جواهر الاخلاط اذ اوجب نصيبه في حائط او طريق او حمام وسمى وساطته على القبض فهي جائزة كالموهوب يتاله لا يخرج جميع حدوده وحقه معة وماعه وغانقه الموهوب له باذن الواهب لكن عزم البيت مشترك بينهما وبين آخر جازاه وفي الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب لرجل غلة وهي قاعة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها او يملكها اليه وفي الشراء اذا دخل بينه وبينها صار قابضاً لها كما في متفرقات التاترخانية وقدمه الموهوب عن حاشية الفه وايز للوهي وسيا في غلامه ثريا (قوله لا يمنع هبة الهبة) المراد لا يمنع ملكها اذ قبضها كذلك ط قال سيدي الوالد في تنقيحه في جواب سؤال خاص له اذ اوجبت امر آمن اولادها معة من ياتوا مونة هل يصح أم لا فاجاب اما هبة المناع فيما لا يمتنع من القسمة فهي صحيحة كما صرح به في المعتمدات لكن في هذه المسئلة هبة البناء دون الارض لا يصح الا اذا ساطه الواهب على نفسه ط قال في الدرر وكذا تجوز هبة البناء دون العرصة اذا اذن الواهب في نفسه هبة أرض فيها زرع دونه أي دون الزرع أو غل في سائر دونه أي دون الثمر اذا امره أي الموهوب له بالمصاد في الزرع والجلد اذ في الثمر لان المناع للعرصة لا يشغل تلك المولى فاذا اذن المولى في النقض والحصاد والجلد اذ وقول الموهوب له زال المناع لحزنت الهبة اه ونقله في المنع عنها واقره وأفتى المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته فيما اذا كان زيد حارة قاعة في أرض الغير فلك زيد العمارة المزبورة لزوجه ولم ياذن لها بقض العمارة فهل يكون التملك غير صحيح أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح فلي نظر في مسئلة اهل ساطته على نفسه أم لا فعند ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالاصواب ط قال في الفتاوى الهية من الهبة ومنه ان يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وان يكون مقبوضاً اذا كان مما يحجب القسمة وان يكون مقبوضاً من غير الموهوب ولا يكون مقبوضاً ولا يغير الموهوب حق لو وهب أرضاً فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو خلا فيها ثمره للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو ظرفاً فيها مناع للواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا نقول البرازية وهب البناء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا اذن له الواهب في نفسه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن افتى مفتي الروم على أفندي عفتي الطلاق البرازية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركية الشهيرة وواقه أعلم (أقول) وما في البرازية نقل مثله في نور العين عن المنيعة ومثله في التاترخانية من الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض جائزة ولو وهب لرجل غلة وهي قاعة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها او يملكها اليه اه هذا والموافق للمتبون ما صرح عن الدرر لقول الكتبة وغيره تصح في محوز مقبوض ومشايع لا يقسم و يظهر في التوفيق بين كلامهم بان من قال كذا لا يصح الا اذا ساطه الواهب على نفسه معناه لا تتم ولا تملك الا اذا اذن له الواهب بالنقض ونقضه لانه بعد النقض صار محوزاً من مال من قال تصح ولم يقيد بذلك أراد انه يصح العقد وان لم ينفذ الملك وحده فلاته في بين الكلامين اه

لا يمنع هبة الهبة مجزئ

مختصر او تمام حقيقة غلة فراجعه واقفه تعالى أعلم واستفهمه فراقه العظيم

(باب الرجوع في الهبة)

يعني الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال ولو وهب الدين من غير من عليه الدين وساطته على قبضه وقبل قبضه الرجوع لان الهبة هنا تملك لا اسقاط حوى بخلاف هبته من هو عليه فلا رجوع فيها لان ساطه قاط والساقط لا يعود درم من الرجوع فيها كلاً أو به ضامتي فلا يمنع الرجوع كالموهوب عابدا لا بد منه الرجوع وأما في الرجوع في الهبة فانه لا يصر في الاعيان فلا رجوع في هبة الدين فله يكون بعد القبول بخلافه قبله كونه اسقاطاً بصر وسيا في آخر الفصل عند الكلام على النظم عبارة العز وانه اشبه عليه الرجوع فنامل وفي الصبر لا ينجي حسن تاخير هذا الباب ودخل في الهبة الهدية فان لامه هدي الرجوع كما في المنية وغيرها درم من الرجوع وأخرج بالهبة الصدقة أي للهبة فانه لا يصح الرجوع فيها لان الصدقة فيها الثواب وقد حصل حوى والمراد بالهبة ما كان هبة لغنى فلو كانت فقيرة لا رجوع لان الصدقة شرعية لا الهبة (قوله صرح الرجوع فيها) أي في الهبة العسيرة بعد القبض وأشار بكرا العسيرة دون الجواز الى انه يكره الرجوع فيها كما ياتي وانما صرح بقوله عليه السلام واللام الواهب أحق بهبته ما لم يقب أي يعوض وقال الشافعي لا يصح الا في هبة الوالد لولده لقوله عليه الصلاة والسلام لا يرجع الواهب في هبته الا الوالد في موهوب لولده ونحن نقول المراد في الاستبداد في الرجوع والقبول للعسيرة وفي المقدسي لا يقبض ان يشتري الواهب الموهوب من الموهوب له لانه يستحق ما اخذه باقل من قيمته اه وقد عرفت ان بعض قضاة الزمن السابق كان لا يثبت من بعض أهل محلة خوف المراجعة بخلاف بعض قضاة زماننا فانهم متى امكنهم الثمر اياه بقتهم لا يعدلون عنه لما اخذوا الكثير بالقليل للمراجعة والخوف بل بعضهم له مكس على البياعين قال في الهندية والفاظ الرجوع رجعت في هبة أو أخرجتها أو رددتها الى ملكي أو أبلغتها أو نقصتها فان لم يلقظ بذلك واسكنه باعها أو رهنها أو أعتق العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعاً وكذا الوصية مع الثوب أو خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعاً ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد ارجعتكم لم يصح كذا في الجوهر النيرة اه وفيها يجب ان يعلم بان الهبة انواع هبة لذى رحم محرم وهبة لأجنبي أولدى رحم ليس بمحرم أو لم يرضى ليس بذى رحم وفي جميع ذلك للواهب حق الرجوع قبل التسليم كذا في الذخيرة سواء كان حاضراً أو غائباً اذن له في قبضه أو لم ياذن له كذا في المبسوط وبهذا التسليم ليس له حق الرجوع في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا يفرق الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم يفرق الواهب بذلك كذا في الذخيرة (قوله لم تتم الهبة) يعني لو وجد الايجاب والقبول ثم امتنع عن التسليم فانه لا يسمى رجوعاً لان الهبة لم تتم فلم يخرج الموهوب عن ملكه واهبه فلا يقال ان له رجوعاً فيه ولا فرق بين ذى الرحم والزوجه وغير ذلك والظاهر انه لا يتخلو عن الكراهة لانها لا تنزل من الوعد بل هي فوقه (قوله مع انفق ما مانه الا في) المشار اليه بجمع خرقة (قوله وان كره تخريفاً) به ما حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل

(باب الرجوع في الهبة)
(صرح الرجوع فيها بعد القبض) أما قبله فلم تتم الهبة (مع انفق ما مانه) لا في (وان كره) الرجوع فصرح بما

ان يهبط على عتبة أو يهب هبة فيرجع فيها الا لو اذ في ما يهبط عليه ومنه الذي يهبط على العتبة ثم يرجع كمثل الكلب يا كل فاذا شبع قام ثم عاد في قيمته وبين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو أحق بها من ثوب منها اه فبالثاني ثبت الرجوع وبالأول ثبت كراهة التصريم ويقبض ضم الباء التحتية وفتح المثناة مضارع مجزول مجزوم من أناب يشيب أى عوض كذا ضبطه عزى زاده قال في الدرر المراد بالحديث الاول ان الواهب لا ينفرد بالرجوع بلا قضاء ولا رضا الا لو اذا احتاج الى ذلك فانه ينفرد بالاختصاص به أى لا اتفاق ومعنى ذلك الرجوع نظر الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب اذا احتاج له الاخذ من مال ابيه ولو غائبا ولو لم يصح لا يجوز له الاخذ اه مخصصا أو المراد انه لا يحل الرجوع بطريق الديانة والمروءة وهو كونه عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بآفته واليوم الآخر ان يبيت شبهة ان وجاره الى جنبه طواوى لا يلدق ذلك بالديانة والمروءة وان كان جائزا في الحكم نهاية وقال الزبلي بعد ما أجاب بما أجاب به صاحب الدرر على اننا لانسلم ان الحديث الذي رواه ينافي الرجوع لانه خبر عن قبحة فعناء انه لا يليق به ان يرجع فيه الا الواهب فيما يهبه لولده ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام المؤمن لا يكذب وقوله عليه الصلاة والسلام الزاني لا يزني وهو مؤمن أى لا يليق به ان يكذب أو يزني وهو مؤمن لانه ينافي صفة الايمان بل هو قبيح ومع الايمان أقبح فكذا هذا الخ أى قبيح من حيث العادة لا الشرع لان الشرع ممكنه من الرجوع وبمذهب الامام الشافعي قال الامام مالك وأحمد في ظاهر مذهبه عزى زاده (قوله) وقيل تنزيها) أخذ من قول المبسوط انه غير مستحب ولا دلالة فيه على ان الكراهة للتنزيه فان المكروه قهر بما هو المرام غير مستحب وقول الزبلي الرجوع قبيح صريح في ان الكراهة للتصريم اذ لا يقال له مكروه تنزيها فقيح لانه من قبيل المباح أو قريب منه قال في المنع وقد وصف الرجوع بالقبح الزاهدي والحدادي وكثير من الشارحين ومن ثم اخترنا كراهة التصريم قال في الفتاوى الغيبائية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التاترخانية انه يهي ودليل الكراهة التحريمية خاص من السنة وهو الحديث المتقدم وروى الكرخي عن أصحابنا اندسرام (قوله) فلا يسقط الخ) علم من هذا ان الاسقاط لا يكون في كل حق فان بعض الحقوق لا تسقط وان أسقطها صاحبها كهذا الحق كما في البرازية فهو نظير الميراث والاستحقاق في الوقف يثبت جبراً فلا يسقط بالاسقاط (قوله) وكان عوض الخ) أى ان حق الرجوع لا يسقط بالاسقاط لا بما ناولا بعوض وانما يسقط الرجوع بجميعه ليعوض عوضا عن الهبة والتعويض عن الهبة يمنع من الرجوع كما ياتي في الموانع (قوله) لكن سيجي) أى نقلنا عن المجتبي وسبقول الشارح انه لم يصرح به غيره وان فروغ المذهب مطلقة ولا يخفى ما قاله ابن وهبان ان ما تفرد به الزاهدي لا يهبط عليه مع ان كلامه مؤول بان العوض اذا لم ينص عليه انه عوض عنه لا يكون ما هو من الرجوع ويكون اسكل من الواهبين ان يرجع في هبته ويكون معنى قوله اذا كان مشروطا في العقد أى عقد التعويض ولذا قال بعده فاما اذا عوضه بعده فلا رهي هبة مبتدأة وهذا قد صرحوا به انه عند عدم التصريح بالتعويض اسكل منه ان يرجع فتوافق عبارة المجتبي بقية نصوص الفقهاء وظاهر كلام الخليل الرمي والخير بن الياس في

وقيل تنزيها انتهى ولو مع اسقاط حقه من الرجوع فلا يسقط باسقاطه خاتمة وفي الجواهر لا يصح الاجراء عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شيء صحيح وكان عوضا عن الهبة لكن سيجي

كتابهما على منع الفقهاء ايم ما في المجتبي من هذا الشرط وقد عات انه هذا المعنى غير مسلم له لاطلاق المتن والشروح والفتاوى صحة التعويض من غير اشتراطه في عقد الهبة فيتمتعين تحفظه لو لم يحل العقد على عقد العوض كما عات وهذا لا يمنع منه ظاهر عبارة المجتبي قال في المنع بعد نقل عبارة الجوهرية وهو مخالف لما وقع في المجتبي معزيا الى شرح القدوري من قوله انما يسقط الرجوع اذا كان مشروطا في العقد فاما اذا عوضه بعده فلا رهي هبة مبتدأة قال الرمي وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المجتبي اذ ما في الجواهر صلح عن حق الرجوع انما وقد صح الصلح فلم يزم سقوطه ضمنيا بخلاف ما لو أسقطه قصد انكم من شيء يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وليس يجوز مجرد حتى يقال يمنع الاعتياض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبي مسألة أخرى فتأمل (قوله) اشتراطه) أى العوض لكن سيجي البحت في هذا الاشتراط (قوله) وينع الرجوع) أى ومنع الرجوع في الهبة الموانع الا في نفسها (قوله) حروف دمع خرقه) أى منحوتها أى حرموا زهاتيل هو من نظم الامام النسفي وقيل افعيه درم تقي قال البرجندي هذا التركيب لجود الضبط وليس معناه في يعتديه اه وغايبا ما يتكافئه ان يكون دمع خرقه فاعل يمنع وفي الصحاح خرقتم بالنسب أصبتهم بها اه فاعل في أصابه دمع وفي الدرر الخرق الطعن والخمازق الممانعة كانه شبه الامع بالسمان اه وهذا ما قبله بقيد تنوين دمع وان خرق فعل ماض والهاء ضمير يرجع الى الشخص قال القهستاني واما في التركيب ان دمع له كثرته كان اطرافه وصول فخرج وجهه ولا ضوابط آخر كخزع قدمه أى تخلف ودق عز خذمه وزعق خذمه أى صاح وفي القهستاني عن الهادي انه يصح الرجوع في الفاسدة وان وجد أحد الموانع لان المقبوض منها مضمون بهد الهه لانه الرجوع قبله اه فاما مانع انما هو في العيصية ط والنظم المنسوب للنسفي هو بيت مفرد وهو

وينع الرجوع في فصل الهبة * يا صاحبي حروف دمع خرقه
قال الرمي قد نظم ذلك ولدى العلامة شيخ الاسلام محيي الدين فقال

منع الرجوع من الواهب - سبعة * فزيادة موصولة موت عوض
وخروجها عن ملكه - وبه * زوجة قرب هلاك قد عرض

(قوله) يعني الموانع السبعة الاتية) بقي ثابن وهو ما ذكر في المبسوط وصيغة الماضي من انه اذا وهب للمغفير شيئا لا يرجع به اه لكن قد مناعن البرازية عند قول الشارح ويبيع القاضي الخ انه لو وهب للمغفير غير عوضه أو بوه من ماله لا يجوز وان عوض فلا الواهب الرجوع لاطلاق التعويض وان عدم الرجوع فيما اذا عوض الاب أو الاجنبي من ماله ما أو كان نوى الواهب الصدقة عند الاعطاء فلا تنس (قوله) الزيادة في نفس العين) قيد به لانها لو كانت في قيمتها لا يمنع لانها حينئذ لرغبة الناس اذ العين يجاها اذ كره الشئ ومثله في الهندية وفيها وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة أى انه الرجوع ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المتن في انه عند أي حنيقة ومجدرجهما الله تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبدا كافرا فاعلم في يد الموهوب له أو وهب عبدا حلال الدم فعاوولى الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ فهداه الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يتردد

اشتراطه في العقد) وينع الرجوع فيما) حروف (دمع خرقه) يعني الموانع السبعة الاتية (فالدال الزيادة) في نفس العين

القداء كذا في التبيين وان رجوع قبل ان يفديه فالخاتمة على العبد بدفعه الواهب بها او يفديه
 كذا في المبسوط ولو قطع يده واخذ الموهوب له ارشه كان لا واهب ان يرجع ولا ياخذ الارض
 كذا في البحر اه وفيه زيادة لان النقصان كالحبل وقطع الثوب سواء كان بقية من الموهوب له
 او لا غير مانع وفي الهندية عن المبسوط واذا اراد الواهب الرجوع وهي حبل فان كانت قد
 زادت غير اذ ليس له ان يرجع مع قيمها وان كانت قد ازدادت شرافة ان يرجع فيها او الجوارى في
 هذا اختلاف فمن اذا حبات هفت وحسن لو تم افكان ذلك زيادة في قيمتها فيتمتع الرجوع ومن
 اذا حبات اصفه ولو لم يودق ساقها فيكون ذلك نقصا في الامتناع الواهب من الرجوع اه وفيه
 حل هذا على ما اذا كان الحبل من غير السيد أي الموهوب له اما اذا كان منه فلا يرجع لانها
 ثبت امانته بالحمل وصف لا يمكن فزواله وهو انما اتاهات لكونها أم ولد كما اذا ولدت منه بالفعل
 كما ذكره ابو السعود عن شيخه وأقره الحوى وذكره بعض المتأخرين ثقةها وقد ذكره وان
 الموهوب له اذا دبر العبد الموهوب انقطع الرجوع لكن قال في السراج الوهاج ولو وهب له
 جارية فحبات في يد الموهوب له فاراد الرجوع فيها قبل ان ينفصل الولد لم يكن له ذلك لان امانته
 من زيادة لم تكن موهوبة لان الولد يحدث جوازا فلا يصل الى الرجوع فيه ما وهب الابا الرجوع
 به بالمهر كذا زيادة المتصلة اه وقد ذكر الزياهي ان الحبل لو لم يزد به فلا واهب الرجوع فيها
 لانه نقصان اه فتأمل ما بينهما قلت وذكر في النهر في باب خيار العيب ان الحبل عيب في نبات
 آدم لا في البهائم اه فتأمل (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة اما اذا كانت
 الزيادة في العين لا توجب الزيادة في القيمة اما المتصلة التي توجب نقصا في السعر كطول فاحش
 تنقص به القيمة وكبر طحال فانه لا ينقطع به حق الرجوع كما في محيط السرخسي (أقول)
 ويغني ان يكون السمن المفرط كالطول الفاحش فانه ينقص القيمة ايضا فلا ينقطع به حق
 الرجوع فتأمل قال في البحر ونحوه الزيادة في العين فقط كطول الفلام ونحوه الموهوب له
 لو كان الموهوب جنى خطا اه وعلمه فيه لكن سيأتي قريبا عن قاض خان ما ينافيه (قوله
 المتصلة) في يد المانعة من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب له بخلاف
 الرد بالهيب حيث يتم بزيادة الولد كما يأتي (قوله وان زالت قبل الرجوع كأنه شب ثم شاخ) فيه
 انه من قبيل زوال المانع كما قاله الاسيحيابي واهذا هو ما واهب عيادة القهستاني مانع الزيادة
 اذا ارتفع كما اذا بقي ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية
 انه من زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح به
 نفسه اه قلت في التاترخانية ولو كانت الزيادة بناء فانه يعدم يعود حق الرجوع والمانع من
 الرجوع الزيادة الباقية في العين كما ذكرته من الأئمة السرخسي اه وبعبارة الشارح جملته
 شرطية سقط جوابها من قلعه وهو والمسئلة في شرح المجمع لابن ملك ولو منع القاضي الرجوع
 لثبوت الزيادة ثم زالت عاد للواهب حق الرجوع كما في المحيط ونقله في الدور قال في غاية البيان
 وقال في الكافي رجل وهب لرجل أرضا بقي فيها الموهوب له بناء ثم اراد الواهب الرجوع فخاصمه
 الى القاضي فقال له القاضي ليس لك ان ترجع فيها ثم هدم الموهوب له كان لا واهب ان يرجع
 فيها قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحيابي يريد به ان قول القاضي لم يقع قضاء حتى لا ينقص

الموجبة لزيادة القيمة
 (المتصلة) وان زالت قبل
 الرجوع كان شب ثم
 شاخ

وانما

وانما وقع فتوى بناء على مانع فاذا زال المانع تغير الحكم اه ومثله في التاترخانية عن المحيط
 (قوله لكن في الخاتمة ما يخالفه) وكذا في القاهريه قال سري الدين في حاشية الزياهي
 وفي الظهيرية وقاض خان واذا قضى القاضي بابطال الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد حق
 الرجوع بانه اذا بقي في الدار الموهوبة بناء بطل الرجوع الواهب بسبب البناء ثم هدم
 الموهوب له البناء وصارت كما كانت فلا الرجوع فيها اه وقد علمت انه لزال المانع لانقض
 قضاء والمسئلة المذكورة في المؤلفات خلاف أيضا فقد قال في المحيط والذخيرة رجل وهب
 لرجل وصيفا فاشتب عند الموهوب وكبر وطال وشاخ وانقصت قيمته ليس للواهب الرجوع لانه
 زاد في بدنه وطال في جنته ثم انتقص من وجه آخر بشيخوخته وحين زادت سقط حق الرجوع فلا
 يعود به ذلك ولو كان طويلا يوم وهبه وطال عند الموهوب له وكان الطول نقصا فانا وكان
 ينقص به فلهذا ليست بزيادة حقيقة فلا يمنع الرجوع ويكون الشيء زيادة موروقة نقصا فانه
 كالاصبع الزائدة وما أشبه ذلك كما في الذخيرة وذكر الناطقي في اجناسه ولو وهب أمة فسميت
 وكبرت له ان يرجع وكذا جميع الحيوانات اه وفي الهندية عن المحيط ولو وهب أمة فسميت
 وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات اه فلهذا اقول ان لا شاخ ط لكن الموافق له
 في قاض خان أرفق حيث ذكر عدم الرجوع ولم يتعرض لخلافه كما يأتي قريبا فتأمل (قوله
 واعلمه القهستاني) حيث قال وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بقي ثم هدم عاد حق
 الرجوع كما في المحيط اه (قوله فليست به له) بمنزلة قوله وفيه نظروا له بقوله لان الساقط الخ
 (قوله لان له ان لا يعود) وفيه ان هذا من باب زوال المانع كما اذا تزوجت المرأة وسقط حقها
 في الخصامة قائم اذا بان عاده حقها في الزوال المانع ولذا انما في شرح الملحق العود هكذا وجد
 في بعض النسخ وهي التي كتب عليها الحلبي وفي بعض النسخ تقديم اهله على قوله فليست به
 وعليه انه لم يعلل لقوله وان زالت الخ وهو الصواب وغيره ما خطا من القاض خ والحمد لله ان
 هذا من باب زوال المانع لا عود الساقط لماعلمت من ان الزيادة المتصلة من موانع الرجوع
 في مكان الوجه ما في الخاتمة وبصرح به نقلا عن الدرر حيث قال قضى بطلان الرجوع لمانع ثم
 زال المانع عاد الرجوع فاذا دعت الرجوع ولو بعد القضاء بعدهم عند وجود المانع اذا زال
 ذلك المانع لامن باب الساقط حتى لا يرجع حتى لو قضى بطلان الرجوع لمانع ثم زال يعود
 الرجوع كما يأتي ويؤيده ما يأتي في المانع الرابع خروج الموهوب الا اذا رجع الثاني فله الرجوع
 فكذلك هنا (قوله ان عاد زيادة) قال في المنع اذا كان يوجب الزيادة في الارض وان كان
 لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة من امان كانت الارض كبيرة بحيث لا يبعد
 مثلها زيادة فيها كاله امتنع في تلك القطعة دون غيرها كذا في الرمز وفي السراجية اذا وهب
 أرضا بقي الموهوب له فيها بطل الرجوع واذا زال البناء عاد حق الرجوع اه وفي المنهاج
 رجل وهب لرجل أرضا بناءت في ناحية منها فاختلا أو بقي فيها أيتا أو دكانا أو داربايعى معانا
 للذواب كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع في شيء منها اه وفيها اما اذا لم يزد زيادة أصلا
 كبناءه أو رتبته في غير محل فانه لا يمنع الرجوع اه مع الزياهي (قوله والا) راجع لقوله
 ان عاد زيادة فهو مقهوره وقوله ولو عاد في قطعة مقهوره قوله في كل الارض وفي الهندية عن

لكن في الخاتمة ما يخالفه
 واقع له القهستاني
 فليست به له لان الساقط
 لا يعود (كبناء وغرض) ان
 عاد زيادة في كل الارض
 والارجع ولو عاد في قطعة
 منها امتنع في اقله زياهي

الكافي ان وهب لاخر ارضاً ايضا فانبت الموهوب له في ناحية منها اخلا او بقية اود كانا وكان ذلك زيادة قيم اقل من ان يرجع في شيء منها فان كان لا يبع - فزيادة اود به - فتنقصا فانه لا يمنع الرجوع - حتى لو بقى دكانا - فغير بحيث لا يبع - فزيادة اصلا - فلا عبرة به وان كان الارض عظيمة لا يبع - فذلك زيادة في الكل انما يبع - فزيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في غيرها اه (قوله) وقن (قوله) في الحوائج اليه قوية بالاعتدال وهو حسن قال المصنف في منعه وكذا اذا غيره من حاله بان كان حنطة فطعمها اود قبة فاختاره اوسوية فافاته به من اود كان لبنا فاختاره جبنه اود عينا اه قال محشي به الخير الرمي وفي الوالدية رجل وهب - وبها فقلت به بالما يرجع الواهب - لانه بقي الاسم وهذا نقصان كن وهب لرجل - حنطة فقلت بالما الفرق بين هذا وبين ما اذا وهب ترابا فافاته بالما حيث لا يرجع والفرق ان ههنا اسم التراب لم يبق فلم يبق الموهوب اه اقول وكذا لو وهب عنباً فبيع به زبيبا - فاسم يبقا الاسم تامل اه (قوله) وخياطة) اما اذا قطعته فلا يمنع الرجوع ولو قطعته نصفين فخط نصفه وبقى النصف الاخر له الرجوع في الاخر (قوله) وصبيغ) ولو باسود لانه رجاء ينفق على السواد اكثر مما ينفق على صبيغ آخر فاضحان (اقول) ولون الاسود في زمانا من احسن الالوان ويزداد به قيمة عن غيره من الالوان وما نقل عن الامام انه ما ينقص الثمن فهو اختلاف زمان (قوله) وقصر فوب) لزيادة قيمة الموهوب به اقال في الهندية ولو وهب كبريا فاقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة منه - له وصفة متقدمة ولو غلبه يرجع كذا في محيط السرخسي وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي (قوله) وكبر صغير) قد علمت ان فيه خلافا لكون مشي فاضحان على عدم الرجوع ولم يتعرض للقول الاخر وعبارته رجل وهب بعدا صغيرا فاشتب وصار رجلا طولا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البعد تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة اه وعلاها ايضا في الاختيار بانه زاد في بدنه ثم انقص بوجه آخر فلا يرجع (قوله) ومد او انه) أي من مرض كان عند الواهب اما اذا مرض عند الموهوب له فقد واؤه لا يمنع الرجوع هندية عن البحر وكانه اراد بالمداواة حصول اثرها وهو البرء اما بدونه فلم تحصل الزيادة والبرء يكون المداواة زيادة تامل (قوله) وعوة وجناية) أي صدرت من العبد كما اذا كان العبد حلال الدم فعمدا الولى عنه وهو في يد الموهوب له لا يرجع وان كانت الجناية خطأ فقداه الموهوب له لا يمنع من الرجوع ولا يترد منه القدر الكافي الزباني ولو جنى العبد على الموهوب له فالواهب الرجوع والجناية باطلا هندية عن محيط السرخسي (قوله) ونهائم قرآن او كتابة الخ) او كانت اجمعية فعلمها الكلام او شيئا من الحروف لا يرجع لحدوث الزيادة في العين كافي البحر ومنه في الهندية عن المضمرات بزيادة هو المختار قال في التارخانية معز بالواقعات الناطق رجل وهب لرجل جارية فعلمها القرآن او الكتابة او المشط ليس له ان يرجع هو المختار اه أي وان كانت هذه الزيادة عنوية لكن في الزباني والعيني ما يخالفه فليراجع وما ذكر في منية المقتى نقلا عن السراجية ان الاسلام والتعليم ليس بزيادة مانعة عن الرجوع فعمله على مروى عن محمد والافنيكون مخالفا لما في المعبرات (قوله) باعرابه) أي بيان اعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم هذا اذا كان على الصواب أما لو كان خطأ فهو تنقيص فلا يمنع الرجوع وانما يمنع الرجوع في هذه المسائل لحدوث الزيادة

(ومن) ورجال وخياطة
وصبيغ وقصر فوب وكبر صغير
وصحاح اسم وا به اراعي
واسلام عبدو مد او انه
وعقوجناية ونهائم قرآن
او كتابة اوة رامة ونقط
مصنف باعرابه

في العين عند أبي يوسف قال الجوى وهو المختار ومن محمد وزفر لا يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبهت الزيادة في السهم وروى الخلاف بالعكس كافي الزباني ومن أبي حنيفة روايتان كافي الشريعة لابي (قوله) وسجل تمر من بغداد الى بلخ مثلا) فان فيه زيادة القيمة بالنقل من مكان الى مكان بغير قال في الهندية معز بالي الى البمين ولو نقله من مكان الى مكان - حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل - ذكر في المتن انه عند أبي حنيفة ومحمد وسهم ما الله تعالى يقطع الرجوع اه وفي ط وانظر - كم ما اذا لم يزد وقد علم ان محمل كون زيادة السهم لا تمنع الرجوع اذ لم يقل الهبة قال الزباني ولو نقله من مكان الى مكان - حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى مؤنة النقل - ذكر في المتن ان عندهما يقطع الرجوع وعند أبي يوسف لان الزيادة لم تنقص - في العين فصار كزيادة السهم واهما ان الرجوع يتضمن ابطال - حتى الموهوب له في الكرامة ومؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لان محله هو المنفعة والمؤنة بلا بدل اه وفي شرح السيرة الكبرى للسرخسي ان لو كانت الهبة في دار الحرب فخرجها الموهوب له الى موضع يقدرفيه على حاله لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيه زيادة به - منع الموهوب له فانها كانت مشرفة على الهلاك في ضيعة وقد اصابها بالخراج من ذلك الموضع انتهى لكنه ذكر ذلك في صورة ما اذا التى شيئا وقال حين القاء من اخذه فهو له ذكر في التاسع والقصين (قوله) ونحوها) أي المذكرات وذكروا في المنع مسائل من هذا الباب منها لو وهب له حقة فركب فيها فاصان كان لا يمكن نزعها لا يضره لا يرجع وان أمكن نزعها بلا ضرر يرجع اه والتطمين والتجسس وتحميد السكين ونحوها زيادة تمنع الرجوع كافي الدر المنثور (قوله) وفي البرازية والحبل ان زاد غير مانع وان نقص لا) هذه الجملة موجودة في بعض النسخ دون بعض وما في البرازية جزم به في الخلاصة وقد مرنا الكلام عليه عن الهندية فاما ما اذا وهب حامل اقال فيها وان وهب جارية حامل اقال يرجع قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تحض مدته لم فيها زيادة الحبل جازر الا فلا اه (قوله) في المولدة ككبير) بان قال الموهوب له وهبته الى وهي صغيرة فكبرت عندى وقال الواهب وهبته اهلكا كبيرة (قوله) القول للواهب) لانه يشكر لزوم العقد (قوله) وفي نحو خياطة) فقال الواهب وهبته اهلكا مبنية او مخيطة وقال الموهوب له احده (قوله) لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر ليقين كذب الموهوب له من حيث ان العادة تحيل احداث هذا البناء في مثل هذه المدة والضمير في لكنه اصحاب المحيط وفي المحيط لو قال رجل وهب لثوري هذا العبد فلم تقبضه في حياته بل بعد وفاته وقال الموهوب له قبضته في حياته والعبد في يد الوارث فالقول للوارث لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بغير ومقتضى التقييد يكون العبد في يد الوارث ان لو كان في يد الموهوب له لا يكون القول للوارث بل للموهوب له قال في الهندية رجل وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة فمور الخبز كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظهيرية ولو وهب له حماما فباعه له مسكنا او وهب له بيتا فباعه له مسكنا فان كان البناء على حاله لم يزد فيه شيئا فله ان يرجع وان كان زاد فيه بناء او عاق عليه بابا او حصصه واصلمه او طينه فليس له ان يرجع في شيء نفسه كذا في المحيط ان هدم البناء رجوع في الارض ولو استعملت البعوض له ان يرجع في الباقي كذا في الوجيز

وسجل تمر من بغداد الى بلخ
مثلا ونحوها وفي البرازية
والحبل ان زاد غير مانع
الرجوع وان نقص لا ولو
اختلفا في الزيادة ففي
المسئلة ككبر القول
للواهب وفي نحوها
وخياطة وصبيغ الموهوب
له جارية وحار في
المحيط لكنه استثنى
خالو كان لا يبنى في
مثل تلك المدة

للمكردي ولو كانت الزيادة بناء فانه دم يعود حتى الرجوع كذا في التاتر خاتمة وهب عبدا
 فكاتبه فهو زورده رقيقة فانه الرجوع ولو زادت الرقبة عن ملكه ثم عاد اليه بالفصح فالواهب
 الرجوع ولو جنى العبد على الموهوب له فالواهب الرجوع والجنابة باطلة هكذا في محيط
 السرخسي رجل وهب شاة اربعة اربعة فادبها الموهوب له لاصحية او هدى او جردا صيد
 او نذر او قد البينة او البقرة او اوجها تطوعا فالواهب ان يرجع في الروايات الظاهرة وعند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي ولو وهب لشاة فذبحها فله ان يرجع
 فبحا وهذا بخلاف ولو ذبحها في ارضه لم يكن له ان يرجع فيها في قول أبي
 يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها ويجزئه الاصلية والمذمومة لم ينص على
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلف المتأخرون فيهم الله تعالى فيه قال بعضهم انه كقول
 محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط ولو وهب درهمان استقرضه من الموهوب له
 فاقرضه اياه جاز وليس للواهب ان يرجع ابدأ كذا في خزائن المفتين رجل وضع حبلا في المجد
 او علق قنديل الراجوع بخلاف ما اذا علق حبلا لانه لا يملك كذا في السراجية (قوله لا يمنع
 الزيادة المنفعة) فان قيل ما الفرق بين الرديا عيب والرجوع بالهبة حتى منعت الزيادة
 المنفعة الرد لا الرجوع والمنفعة له بالعكس قلنا هو انه لا يجوز رد العيب فقط سلامة الزيادة
 لا مشترى مجانا وهو ربوا ولا مع الزيادة قصد العدم ورد العدة عليه او الفسخ يرد على مورد العقد
 لا تبعه اذ الولد لا يتبع الام بعد الانفصال بخلاف الهبة لعدم الرابطة او الرد في المنفعة حصل
 بمن حصلت الزيادة على ملكه فكان اسقاط حقه برضا فلا يمنع الزيادة بخلاف الرجوع لعدم
 حصوله برضا ذلك فله بعهودية (قوله كولد) بكاح او سفايح برزانية (قوله وارض) اذ ارض
 جنابة على العبد كما اذا قطعت يده واخذ الموهوب له ارضه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ
 الارش هدية (قوله حتى يستفي الولد عنها) ولم ينعبر بذلك في النمرة لانه يجوز بيعها بابلها
 اولاف كذا هنا ياخذ هذا الموهوب له فتأمل (قوله ليس نقل البر جندى الخ) يعني وعند غيره
 يرجع بادن الولد وان لم يستغن وحده فذا ينبغي ان يجبر على ضمانته بامر المثل فراجع (قوله
 انه قول أبي يوسف) قال في الهندية قال بشرقات وان اختصه وواف الرجوع والولد صغير ثم ادرك
 الصغير وقد كان القاضى ابطال الرجوع في الام قال له الرجوع فيها اه فافادت ان القاضى يبطل
 الرجوع قبل كبر الولد وهل على قوله يلزم الموهوب له لاجرم مدة الرضاع ومقتضى القواعد ان
 ينظر الى الولد تارة يقبل غير امه وتارة لا فان لم يقبل الاياها لمسكه الرضاع ولا اجر وامتنع
 اخذها وان قبل غير الامتنع الا برضا الواهب وله الاجر ويجوز ط ثم ان ظاهر الثانية اعتقاد
 خلاف قول أبي يوسف حيث قال ولو ولدت لهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام في الحال
 وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستفي الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد اه (قوله قال
 في السراج لا وقال الزبلي نعم) تقدم التوفيق من ان الحبل عيب في الاصلية لا في الهبة
 وتقدم عن الهندية من ان الجوارى تحت نفقته من تسن به ويحسن او انها فيكون زيادة تمنع
 الرجوع ومنه بالعكس فيكون نقصا لا يمنع الرجوع اه ويؤيد هذا التوفيق ما قد تقدم
 ايضا من ان الحبل ان زاد فيه امتنع الرجوع وان نقص لا فاذا كانت الموهوبة امه وحملت

(الام يمنع الزيادة المنفعة) كقوله وارض ومفسر
 وقرة فسير جمع في الاصل
 لا الزيادة ليس لا يرجع
 بالام حتى يستفي الولد
 نعم كذا نقله القهستاني
 ليس نقل السراجي
 وغيره انه قول أبي يوسف
 فليتنبه له ولو حبلت ولم
 تادخل للواهب الرجوع
 قال في السراج لا وقال
 الزبلي نعم وفي الجوهرة

عند الموهوب له ونقصت بذلك كان للواهب الرجوع ولا يتبعها ما قبل اذا ولدت بعد
 الرجوع يسترد الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا في الولد في الدار الموهوبة بناتمتها
 كبناتمتور في بيت الملك فانه لا يمنع الرجوع كذا في الخاتمة وللموهوب له اخذة فقد سقط ما قبل
 ان ما ذكره الشارح لا يوافق القراين فانه لم يمتحن ان هذا في الحبل العارض اما لو وهبها
 حبل ورجع بها كذا في صحيح وائش الكلام فيه خلافا لما فهمه الحوى وبقي ما لو كان الحبل من
 الموهوب له فقد قدمنا عن الشيخ أبي السهم وذهبنا بانه مانع من الرجوع (قوله مريض) قال
 في المحيط يجب ان يعلم ان هبة المريض هبة عقد اوليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان
 لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل
 الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد انقطعت له سائر ثمرات الهبة ومن جعلها
 قبض الموهوب قبل موت الواهب اه (قوله وقد وطئت) اطلق في وطئهم اقم مالوك كان
 الواطي الموهوب له او غيره (قوله رد هبة مع عقرها) اتعاق حق الغرماء فيم اذا الدين يتعلق
 بنعمة المديون فاذا مرض من مرض الموت يتعلق به كتمه وكانت هبته حقة فموصية لا تمنع
 استغراق التركة بالدين فلما يلزمه عقرها لانه لم يملكها قبل الموت حيث كانت وصية
 ولا بعد الموت اتعاق حق الغرماء ولم يجب الحد للشبهة فوجب العقر فلو حلت من ذلك الوطء
 راجع حكمه (فروع) وهب في مرضه ولم يلم حتى مات بطات الهبة لانه وان كان وصية
 حتى اعتبر فيه الثالث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض وهب المريض عبدا لامل له غيره
 نعمات وقد باعه الموهوب له لا يقض اليه ويضمن ثلثه وان اعتقه الموهوب له والواهب
 مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لان الاعناق في المرض وصية وهي
 لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعابة على العبد بطراز الاعناق
 ولعدم الملك يوم الموت برزانية ورأيت في مجموعة من الاعلى الصغيرة بخطه عن جواهر الفتاوى
 كان أبو حنيفة حائفا وقت مسئلة الدور بالكوفة فتكلم كل فريق بنوع فذكر ذلك
 حيث استقبلوه فقال من غير فكمروا لاروية اسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مثله
 مريض وهب عبدا له من مريض وصله اليه ثم وهبه من الواهب الاول وصله اليه ثم ما تاجعا
 ولا مال له ما غيره فانه وقع فيه الدور حتى يرجع اليه شي منه زاد في ماله واذا زاد في
 ثلثه واذا زاد في ثلثه زاد فيما يرجع اليه واذا زاد فيما يرجع اليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك
 فاحتج الى تصحيح الحساب وطريقه ان تطلب حسابا لثالث ولان ثلث واثله ثلثة ثم تقول
 صحت الهبة في ثلاثة منها ويرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فهو هذا السهم وسهم
 الدور فاسقطه من الاصل يبقى غنائة ثلثها تصح وهذا معنى قول أبي حنيفة اسقطوا السهم
 الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من غنائة والهيبة الثانية في سهم فيحصل للواهب الاول ستة
 ضعف ما صنفنا في هبته ومعهما الهبة الثانية في ثلث ما عطينا فثبت ان تصحبه باسقاط
 سهم الدور وقبل دع الدور بدور في الهواء اه ملخصا (قوله والميم موت احد العاقدين) يعني
 حرف الميم اشارة الى ان موت احدهما مانع ان كان بعد التسليم لان موت الموهوب له ينتقل
 المال الى ورثته فصار كما اذا انتقل حال حياته ولان ثلث المالك كثلث العين فصار كعين اخرى

مريض مديون يستغرق
 وهب امه فمات وقد وطئت
 رد هبة مع عقرها هو المختار
 (والسهم موت احد
 العاقدين)

واذا مات الواهب فوارثه أجنبي عن العدة - إذا فهو ما وجب به - وحق الرجوع بمجرد شياء فلا
يورث كغير الشرط ولأن الشارع أوجب له الواهب والوارث ليس بواهب فان قلت انه بالموت
قد خرج الموهب عن الملك - فتعفى بذلك الخاف من الميم - أجيب بان الميت يعطى حكم الحي في
أشياء يمكن التجهيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية فربما يظن ان الهبة من تلك الأشياء
فكان النص صريحاً على الموت أولى ولينظر مالو حكم بطاقه مرئد وفاد ما ذكر من
التمليل أنه لو حكم بطاقه مرئد فالحكم كذلك وإجماع صريح النقل والله تعالى أعلم (قوله
بعد التاميم) فبذبه لأنه لو مات أحد - ما قبله - بطلت لعدم الملك ورجوع المقتضى - تأمن
الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها كالموت فان كان الحربي اذن له - لم يقبضه
وقبضه بعد - ورجوعه الى دار الحرب جاز استصسانا بخلاف قبضه بعد موت الواهب - كذا
في المبسوط بصر (قوله بطل) يعنى عدة - الهبة والاولى بطلت أى لا تنقل الملك للوارث قبل
تمام الهبة (قوله ولو اختلفا) أى الشخصان لا يقيد الواهب والموهب له وان كان التركيب
يوهمه بان قال وارث الواهب ما قبضته في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهب له بل
قبضته في حياته والعبد في يد الوارث ط (قوله والعين في يد الوارث) هذا ليس بقيد مسمى
الهندية عن الذخيرة قال المذمى عليه وهب لك والذي هذا العين فلم تقبضه الا بعد موته وقال
الموهب له قبضته في حياته والعين في يد الذى يدعى الهبة فالقول للوارث لان القبض قد علم
الساعة والميراث قد تقدم القبض اه مخ و بصر وفيه تأمل ط وقد مره قريبا ولم يظهر
لوجه التأمل (قوله وقد انظم المصنف الخ) لم يذكروا في المنع قال الحلبي هو من الطويل
من الضرب الثالث منه - والجزء الاول فيه التلم والجزء الثاني مقبوض مع - كين ها - ديولو
زادوا واوسكن الياء من ديه اسلم من العاقل ط ٣ ولوزاد الواو في اوله وشدد الياء مع سكون الهاء
في ديه اسكان أولى وفيه ما فيه لان الواو يجوز حذفها ولو قال * خراج ديات ثم كفارة كذا *
لاستقام وزنه وصح معناه أو قال * زكاة كذا عشر خراج ورابع * لاستقام أيضا
(قوله كفارة) أطلق فيها فاعلم كل كفارة وظاهره انم ان - قط بالموت أصلا - حتى لا يخرج عنه -
من ماله ولا يجب الوصية به وهذا اختلاف مانص عليه الشرب الى فانه قال في نور الابضاح
وشرحه - انه غير في أحكام اسقاط الصلاة ولزمه عليه الوصية بما قدر عليه وبقى في ذمته
حتى أدركه الموت من صوم فرض و - كفارة وظهار وجب - تأية على احرام ومنه - وذو رخص
عنه وابيه من ثلث ماتك وان لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج وعلى هذا دين صدقة القطار
أو النفقة الواجبة والخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالهبة والصدقة
المنذورة والاغتصاف المنذور عن صوم - اه مختصر فان أراد أنه اذا مات لا يطالب
الوارث بها من تركته صح أما الذي وجبت بايصاته فيطالب باخراجها شرعا ط وفي
شرح السراجية وان كان الدين من حقوق الله تعالى كالزكاة والصلاة والصوم وجمعة
الاسلام والنذور والكفارة فان أوصى به الميت وجب عدة دائمة في هذه من ثلث مال الباقي بعد
دين العباد وان لم يوص لم يجب اه وعليه تعفى سقوطها بالموت عدم وجوب اخراجها من
التركة بلا وصية أما اذا أوصى بها فيطالب باخراجها شرعا (قوله ديه) أى على العاقلة أو على

بعد التسليم فلو قبله بطل
ولو اختلفوا والعين في يد
الوارث فاقول للوارث
وقد نظم المصنف ما يسقط
فالموت فقال
شك في اربعة دية خراج ورابع

٣ قوله ولوزاد الواء الخ
يتأمل في هذا الموضع اهـ

نفس القائل ان لم يكن له عاقلة هكذا في مداه لاقه ط (قوله خراج) به مخرج الرأس
والارض وقد علمت من نقل الشربة الى انه يوصى به ما يخرج من الثلث قال المصنف في
باب العشر من عليه عشر اخراج اذا مات اخذ من تركته وفي رواية لابل يسقط ما اوت
والاول ظاهر الرواية (قوله ضمانت) أي اذا اعتق أحد الشر بكن حظه من عهد
موسر انضم منه عشر بكن ضمانت المعتق سقط بموته (قوله هكذا انفق) أي غير المستدانة بامر
القاضي وفي حاشية أبي السعود المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بامر القاضي
أما في تقديره في الظاهر به بعدم السقوط وعصمه في الذخيرة ونسبه الى كافي الحاكم وعمله
بان للقاضي ولاية عامة فكانت استدانتها بامر بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو استدانت
بنفسه لا يسقط ذلك الدين بموت أحدهما فكذا هذا وقد تقدم في النفقات الكلام على هذا
مستوفى وكذا في رسالته سيدي الوالد رحمه الله تحرير القول في نفقات الفروع والاصول
فارجع اليها فانها في يد في بابها ولم يستحق على منوالها (قوله كذا هبة) يعني اذا وهب ولم
يملك حتى مات فانما يبطل (قوله لما أن الجميع صلات) أي أو في حكمها كالخراج وقد علمت
انه ليس محسورا فيما ذكره من التمسك بكلمات عامر فتأمل ولان الصلات لانتم الاباء لم
واذ مات قبل التمسك تسقط فان قيل لو كانت النفقة صلة كيف يجبر الزوج على التسليم
قلنا يجبر وان يجبر الا ترى ان من أوصى ان يوهب عبده من فلان بعده مائة مائة الموصى فان
الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كان صله ولومات العبد تبطل الوصية وكذا
الشفيع يستحق على المشتري تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة صلة شرعية ولومات الشفع
بطلت الشفعة كافي شرح أدب القضاء (قوله بشرط أن يذ كر افظا الخ) لان حق الرجوع
ثابت له ولا يسقط الا بعرض يرضى به ولا يتم ذلك بدون رضاه وفي الجوهر ما يقيدانه بكني العلم
بانه عوض هبته ط قال في الخاتمة وهب لرجل عبدا بشرط أن يعرضه فوبان تقاضا جاز
والالا اه (قوله خذ عوض هبته) أفاد انه لو وهب له شيئا أو تصدق عليه ولم يذ كر انه عوض
لا يسقط الرجوع بل اسكل منهما أن يرجع في هبته كذا في الجوهر اكن يؤيد كلام الجوهر
المذكور ما ياتي عن اليه قضيية الا في قريبا فتأمل وفي أبي السعود بعد ان ذكر ما قلناه
عن البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة أيضا فاذ مناه من انه اذا كان
الموهوب له فقيرا ليس له الرجوع لان صدقة اللهم الا أن يجعل ما هبنا على ان التصديق
عليه غنى فتزول الخاتمة لانها حينئذ تكون مجازا عن الهبة (قوله ونحو ذلك) أي من كل افظ
يقيد التعويض وفي الخاتمة اذا عوض بعد الهبة وقال هذا ثواب هبتك أو مكاتبك أو كافاك
أو أثبتك أو تصدقت بم عليك بدلا عن هبتك لا يبقى للواهب الرجوع (قوله سقط الرجوع)
أي رجوع الواهب والمعوض كافي الانقروى واليه يشيرون المشرح (قوله ولو لم يذ كر
انه عوض) أي فيكون هبة مبتدأة كافي الزبلي (قوله رجع كل هبته) برفع كل من واهبوا
عن المضاف اليه لان التملك المطلق يستلزم الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يبطل حق الرجوع
بالشك مستصفي لكن قديرة ان الاصل ان المعروف كالمفوض كما صرح به في الكافي وفي
العرف يقصد التعويض ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحبا فينبغي أن لا يرجع وان

ضمنان لغنى هكذا انفقنا
كذا هبة حكم الجميع سقوطها
بموتها أن الجميع صلات
(والعقن العوض) بشرط
أن يذ كر انقطاع الواهب
أنه عوض كل هبته (فان
قال نفسه عوض هبتك
أوبداها) أوفى مقابلتها
ومحو ذلك (فقبضه
الواهب سقط الرجوع)
ولو لم يذ كر أنه عوض
رجع كل هبته

قوله ولم يتبين كذا
بالاصل ولعله ولم ينج
الـ

لم يذكر البدلية وفي الخاتمة بعثت الى امرائه وادعوا عروضا المرأة وزنت اليه ثم غادتها فادعى
 الزوج أن ما بعثته عارية وأراد أن يتبرع وأرادت المرأة أن تسترد العوض فاقول للزوج في
 مناعه لانه أنكر القليل والمرأة أن تسترد ما بعثته اذ تزعم أنه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك
 هبة لم يكن هذا عوضا لكل منهما استردا مناعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحنا حين
 بعثت أنه عوض فذلك وان لم تصرح به ولكن نوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منهم او بطلان
 نيتهم او لا ينبغي انه على هذا ينبغي أن يكون في مختلفا اختلاف يعقوبية (قوله ولذا الخ) قال
 ط الأولى حذف لانه جملته من شرط ما زاد وابقا المصنف على ظاهره لانه يفسد حكم
 ما ذكره الشارح بالأولى اه نعم هو تامل لما يفهم من قوله يرجع كل جهته فانه حيث هي
 العوض هبة لانه تملك جديد وان هي عوضا شرط لما يشترط للهبة (قوله واقرار) عن مال
 العوض فانه ان عوضه غرا على ثبوت لا يتم حتى يقرره في الهندية أن العوض المتأخر حكمه
 حكم الهبة يصح بما نصحه به ويبطل بما تبطل به الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يشترط حق
 الرجوع في الأولى ولا يثبت في الثانية اه وهذا يدل على أن العوض لا يشترط في عقد الهبة
 ط (قوله ولو العوض مجانسا) أي من جنس الهبة وبغير أي أقل من ذلك لان العوض ليس
 يبدل حقيقة اذ لو كان كذلك لما جاز بالاكل للرابح حقيقة ذلك ان الموهوب له مالك للهبة والافان
 لا يملك يبدل ملكه لغيره وانما عوضه ليس سقط حقه في الرجوع وابقا فانه لما كان العوض
 غلبا كجديد او فيه معنى الهبة المبتدأة ولذا اشترط فيه شرائطه فيجوز باقل من الموهوب ولو
 من جنسه لافرق بين الاموال الربوية وغيره ما ولو كان عوضا من كل وجه لا يمنع في الاموال
 الربوية الامتلاء بل يدعى عند اتحاد الجنس (قوله وهو تخريف) لكن قد يقال على هذه
 النسخة انه أراد بالعقد عقد الهبة قال للمهدد الحضورى ويراد به المعقود عليه والحاصل انه
 لا يلحق الى الحكم عليه بالتعريف مع امكان محتمة اذ الاصل في الامم أن تكون للمهدد والعقد
 المهدود هو الذي يوب وهو عقد الهبة فكان معنى النسخة معقدا تامل (قوله ولا يجوز
 للاب الخ) لانه تبرع ابتداء وليس له أن يتبرع من مال الابن فان عوض ذلوا هب أن يرجع في
 هبته باطلان التعويض برأية وهذه الامة تنفذ أن الاب يرجع بما عوض لانه هبة من كل
 وجه فصح الرجوع به والظاهر عدم كراهة الرجوع فيه لانه لم يتبرع فيه ابتداء بل قصد
 التعويض ولم يتم له فكان كالمواهب فانه يرجع بالعوض فكذلك اذا ولا يجوز له
 التعويض وان كانت الهبة للصغير بشرط التعويض كافي الهندية وما يفرع على كون
 العوض بمعنى الهبة أنه لا يجوز لان تبرع وليس للاب أن يتبرع بماله لانه منه ودوحة عن
 رجوع الواهب في الهبة مع ان المالم له مانع من دينه أن يرتكب المذكر ومعه ذلك لوباع العين
 الموهوبة لا غير امتنع الرجوع وله ذلك في المقول فان جاز له ذلك في المقارضا بالضرورة تزداد
 على المسائل التي يساع فيها عاقر الصغير (قوله من ماله) الضمير يرجع لا قرب مذكور لا سيما
 وقد علم من صريح عبارة البرازية ولو كان العوض من مال الاب مع ما مر وسبب في منحة
 التعويض من الاجنبي (قوله ولو وهب العبد) أي وهب له شخص ووهب بضم الواو بمعنى
 له مجهول أي وهب له شخص شيئا (قوله ثم عوض) أي عوض العبد عن هبته (قوله فاكل منهما ما

(و) لانه يشترط فيه شرائط
 الهبة) كقبض واقرار
 وعدم شوبع ولو العوض
 مجانسا أو يسيرا في بعض
 نسخ المتن بدل الهبة العقد
 وهو تخريف (ولا يجوز
 للاب أن يعوض عاقره
 لا صغير من ماله) ولو وهب
 العبد الناجر ثم عوض
 فاكل منهما ما

الرجوع) وجهه في العبد مظهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا مال العبد الرجوع
 باطلان الهبة فكذلك الموهوب له الرجوع بالعوض لان التعويض معنى على الهبة وقد بطلت
 أبو السعد ودو يحقل أن وهب معنى للفاعل وعوض معنى للمفعول قال في الخاتمة العبد الماذون
 اذا وهب لرجل فعوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما ما أن يرجع فيمادفع لان هبة العبد
 باطلة ما ذونا كان أو محجورا واذا بطلت الهبة بطل التعويض (قوله من نصراني) من هنا معنى
 اللام (قوله خرا) مفعول تعويض ومفعول هبة محذوف وهو من إضافة المصدر لفاعله
 والمعنى لا يجوز أن يعوض المسلم خرا أو خنزيرا اذا وهب له النصراني شيئا لانهم ينعون غداك
 الخنزير ويروغلكهم فلهذا الذي أن يرجع في هبته قال الطحاوي والظاهر انه لو كانت المسئلة
 بالعكس يكون الحكم كذلك ويحرمه قال في الهندية وأهل الذمة في الهبة بمنزلة المسلمين لانهم
 اتروا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا تجوز المعاوضة بالخمر من الهبة فيها
 بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو العوض الخمر أو الذمي ثم ذكر ذمي وهب مسلم شيئا فعوضه
 خمره الرجوع في هبته اه (قوله بهض الموهوب) قال في العناية مثل أن يكون
 الموهوب دارا او عوض بيت منها أو الموهوب الفسا والعوض درهم من افان لا ينقطع به حق
 الرجوع لاننا علم يقين أن قصدا الواهب من هبته لم يكن ذلك فلا يملك به خلافا لفرقانه قال
 الحق بذلك سائر أمواله وبالقليل من ماله ينقطع الرجوع فكذلك اه ذوا وعامة فيها (قوله فله
 الرجوع في الباقي) لان حقه كان ثابتا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي
 ز يابى (قوله صح) سواء كان في مجلس أو مجلسين بصر (قوله والا لا) هي مسئلة المصنف
 (قوله في هبة) يعني اذا وهبه دراهم تعينت فلو أبدلها بغيرها كان اعراضا عنه فلو أن
 بغيرها ودفعه هه فهو هبة مبتدأة واذا قبض الموهوب له وأبدلها بغيرها أو بغير جنسها
 لا رجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير ط (قوله ورجوع) أي ليس له أن يرجع الا اذا كانت
 دراهم الهبة قائمة بعينها فلو أنفقها كان اهلا كاجتمع الرجوع ط (قوله لحدوته بالطن)
 أي فهو غير الحنطة فلا يقال انه عين الموهوب أو بهضه ولذا الوهب الدقيق في الحنطة ثم طعنه
 وسلم لم يصح لانه لما وهبه كان موهبا ما عين الهبة كما قدمنا (قوله وكذا الوصبغ) لان النقي مع
 غيره غير مع نفسه فالثوب المصبوغ والسويق المثلوث بالسمى غيره ما خالين عن الصبغ
 واللت ولان ما في الثوب من الصبغ وما في السويق من السمن ونحوه يصلح عوضا (قوله ثم
 عوضه) أي البهض أي جملته عوضا عن الهبة صح لحصول الزيادة فيه فكانت هي آخر (قوله
 امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح العوض اه مع والظاهر ان ذكر الجارية بين
 اتفاق والاولى لانه منصف التعويض بالمدى وهو كذلك في بعض النسخ ط (قوله وصح العوض
 من اجنبي) أي دفعه لان الموهوب له لا يملك له ذل العوض شيئا لم يكن سائلا له من قبل
 فيصح من الاجنبي كما يصح منه الخلع والصلح عن دم العمد اه ز يابى (قوله كبديل الخلع) أي
 كما يصح عن بدل الخلع من اجنبي وكان الاولى تقديمه على قوله وسقط كما فعل العبد (قوله ولا
 رجوع) أي لا عوض على الموهوب له ولو كان شريكه - واه كان باذنه أولا لان التعويض ليس
 بواجب عليه فصار كالواهب ان يتبرع لانسان الا اذا قال على أني ضامن بخلاف المديون اذا

الرجوع بصر (ولا
 يصح تعويض مسلم من
 نصراني عن هبته خرا أو
 خنزيرا) اذ لا يصح قلبا
 من المسلم بصر (ويشترط
 أن لا يكون العوض بعض
 الموهوب فلو عوضه البعض
 من الباقي) لا يصح (فله
 الرجوع في الباقي) ولو
 الموهوب شيئين فعوضه
 أحدهما من الآخران
 كافاني عقدين صح والا لا
 لان اختلاف العقد
 كالخلاف العين والدراهم
 تعين في هبة ورجوع مجتبي
 (ودقيق في الحنطة يصلح
 عوضا عنها) لحدوته بالطن
 وكذا الوصبغ بعض الثياب
 أوت بعض السويق ثم
 عوضه صح خاتمة (ولو
 عوضه ولد إحدى جارياتين
 موهوبتين وجسد ذلك
 الولد) بهض الهبة امتنع
 الرجوع وصح (العوض
 من اجنبي) ويسقط حق
 الواهب في الرجوع اذا
 قبضه (كبديل الخلع) (واو)
 التعويض (بضمير اذن
 الموهوب له) ولا رجوع

أمر رجلا بان يقضى دينه حيث يرجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب عليه منح (قوله ولو باصره) يعني لا رجوع للاجنبي على الموهوب له ولو كان باصره (قوله لعدم وجوب التمهيد) على قوله ولا رجوع ولو باصره (قوله بخلاف قضاء الدين) أي حيث يرجع الاجنبي على المدين اذا قضى باصره أي ولو لم يقل اني ضامن لان الدين ثابت في ذمته وقد أمره أن يستعطف مطالبته منه فيكون أمر ابا ن عليه ما كان للطالب وهو الدين فصار كالمو امره أن عليه عينا ذكره الزيلعي قال الاتفاق والفقهاء فيه أنه لما أمره بقضاء الدين صار مستقرضا منه ذلك القدر وهو كالايا بالصراف الى غيره لا نأول لم يجعله كذلك لا يتصور فراغ ذمته عما عليه لان الذمة لا تفرغ الا بالقضاء ولا يقع الفعل قضاء الا اذا انتقل في المودى الى من عليه الدين أو لا حتى اذا قبض رب الدين وجب له ديون من مثل ما عليه في التمسك ان قصاصا وهذا لا يحتاج اليه في الهبة لانه لا دين على الموهوب له حتى يحتاج الى فراغ ذمته بتقدير الاستعراض فافترقا من هذا الوجه اه شلبي (قوله ما يطالب به الانسان) دخل فيه النفقة على الزوجة والاولاد (قوله بالحبس والملازمة) خرج بذلك الامر بالنكاح فيه واداء النذر فانه وان كان يطالب به السكنى بالحبس والملازمة فليتمامل (قوله ليكن) امة درال على قوله وما فلا (قوله بالشرط رجوع) كانه لان العرف قاض بضمان ما يدفع في ذلك وقد ذكر هذا البحث المصنف وشيخه في محله وأشار بقوله فتأمل الى نظري وجه الاستثناء ليكن قد يقال ان قضاء الاسير والاتفاق على بناء الدار لمطابقا لمطالب يحبس به ويلزم عليه أما الاسير اذا لم يدفع فهو كالرفيق تحت أيدي المشركين بل أعظم بلاءا وربما يترضون لفته عنه عن دينه ولا يقدر أن يتخلص الا بالفداء فالحق عيال لمطالب وأحياناً الدارقاة من جهة الخواص الأصلية لان عدم مكان يأوى اليه ويستقر فيه أهله ويحفظ فيه ماله يؤدي الى هلاكه فكان لا بد له منه فالحق عيال لمطالب أيضا نظيره ما قالوا في الكفالة بالنواثب فهي مهينة وان كانت تؤخذ منه بغير حق لانه تؤخذ منه فوق اخذ الحق فخازت الكفالة به الدفع التضيق عليه فتأمل (اقول) وقد ذكر الشارح قبل كفاية الرجلين اصليين آخرين احدهما من قام عن غيره بواجب أمره رجوع عياله وان لم يستطع كالاخر بالاتفاق عليه وقضاء دينه الا في مسائل أمره به ويض عن حبه وباطعامه عن كفارته واداءه عن كفاية ماله وبان يجب فلا نافي ألفا ثانيهما في كل موضع يملك المدفوع اليه المال مقابل ما يملك مال فان المأمور يرجع بالشرط والا فلا فالمستري او الغاصب اذا أمر رجلا بان يدفع الثمن أو بدل الغصب الى البائع أو المالك كان المدفوع اليه مال كالمندفع بمقابلته مال هو المبيع أو المقصود وظاهره أن الهبة لو كانت بشرط العوض فأمره بالتعويض عن امره يرجع بالشرط لوجود الملك بمقابلته مال بخلاف ما لو امره بالاطعام عن كفارته او بالاجحاج عنه ونحوه فانه ليس بمقابلته مال فلا رجوع للمأمور على الامر بالشرط الرجوع ويرد عليه الامر بالاتفاق عليه فانه قد قدم انه يرجع بالشرط مع انه ليس بمقابلته مال فلو رجوع ويرد عليه الامر بالاتفاق عليه فانه قد قدم انه يرجع بالشرط مع انه ليس بمقابلته مال وكذا الامر باداء النواثب وبتخليص الاسير على ما مر * قال في النوازل قوم وقتهم مصادرة قاهر وارجلان يستقرض لهما

ولو باصره الا اذا قال عوض
عن على أي ضامن لعدم
وجوب التمهيد بخلاف
قضاء الدين (و) الاصل ان
(كل ما يطالب به الانسان
بالحبس والملازمة يكون
الامر بادائه مستقرا لرجوع
من غير اشتراط الضمان
وما لا فلا) الا اذا شرط
الضمان ظهريه وحققه
(فلو امر المدينون رجلا
بقضاء دينه رجوع عليه)
وان لم يضمن لوجوبه عليه
ليكن يخرج عن الاصل
فما لو قال اتفق على بناء
داري أو قال الاسير اشتري
فانه يرجع فيه ما بالشرط
رجوع كفاية خاتمة مع
انه لا يطالب بهما الا بحبس
ولا ملازمة فتأمل

مالا ينفقه في هذه المآثرات ففعل فالقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع واختار انه يرجع تارة خاتمة في كتاب الوصايا * وفي مجموعة النقيب عن العمادية أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الامر قال بعضهم يوجب الرجوع اذا اشتراطه وقال بعضهم لا يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو الاصح * ولو قال عوض عن هبتي أو أطعم عن كذا ربي أو أذكر كذا مالي أو هب فلانا على ان لا يرجع بالشرط الرجوع كافي البرازية * وذ كرفي السراج الوهاج ضابطا آخر ان الواجب الذي سقط عن الامر بدفع المأمور وان كان من احكام الاخر ففعل لم يرجع بالشرط الرجوع لانه لو رجع لرجع باكثر مما أسقط وان كان من احكام الدنيا رجوع بالشرط اه وقيد هذا في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدار كذا الى فلان عنى فلو لم يقل عنى او ادفعه فاني ضامن فدفع المأمور ان كان شريك الامر او خليطه وتقدم بان يكون بينهما في السوق اخذوا وعطاء ومواضعة فانه يرجع على الامر بالايجاع وكذا لو كان الامر في عيال المأمور او المأمور في عيال الامر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل اقض عنى فان قال ثبت له حق الرجوع بالايجاع من مجموعة النقيب * قال في الخاتمة ذ كرفي الاصل اذا امر صير فيا في المصارعة ان يهبط رجلان الف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الامر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صير فيا لا يرجع الا ان يقول عنى ولو امره بشرايته أو بدفع الفداء يرجع عليه استصاانا وان لم يقل على ان ترجع على بذات وكذا لو قال اتفق من مالك على عيالي أو في بناء داري يرجع بالاتفاق وكذا لو قال اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه والحاصل انه اذا قال اقض ديني أو نأثبتي أو اكفل فلانا بالف على أو ائدة دهب الف على أو اقض مالي على أو اتفق على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقا بشرط الرجوع أولا قال عنى أولا وكذا لو قال ادفع الى فلان كذا وكان المأمور صير فيا أو خليط المأمور أو في عياله والا فلا لم يقل عنى أو على أي ضامن بخلاف ما لو قال هب فلانا عنى ألفا أو أقرضه ألفا أو عوضه عنى أو كفر عن عيني بطعام كذا أو أذكر كذا مالي عيالات أو أجمع عنى رجلا أو أعتق عنى عبدا عن ظهاري فلا رجوع بالشرط وان كان المأمور خليط أو قال عنى لجهله هذه المسائل أربعة أقسام الاول ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صير فيا أو خليطه أو في عياله الثالث ما يرجع ان قال عنى الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد تلخص سيدي الوالد رحمه الله تعالى هذا الحاصل من كلام الخاتمة والخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الخاتمة والخلاصة وبها يستغنى عن الأصول المارة لانها غير ضابطة وكذا الاصل الذي ذكرناه عن الشارح وهو من قام عن غيره بواجب بأمره رجوع عياله الخ فانه غير ضابط أيضا لانه لا يشمل الامر بالاتفاق في بناء داره وبشراء الاسير وقضاء الذمة ولشمله الواجب الاخرى كالاخر باداءه كانه ونحوه * وفي نور العين عن مجمع الفتاوى أمر أحد الورثة انسانا بان يكفن الميت فكفن ان أمره لم يرجع عليه يرجع عليه كفاي اتفق في بناء داري وهو اختيار شمس الاسلام وذ كرفي السراج الوهاج مصادرة قاهر وارجلان يستقرض لهما

الى فلان قضاءه ولم يقل عني او قال انقض فلانا انما لم يقل عني ولا على الرضا من لها او كقيل
 بهم اذ دفع فلان كان المأمور بشرى كاللا امر او خيطا له رجوع على امره ومعنى الخيط ان يكون
 بينهم ما اخذوا عطاء او مواضعة على انه متى جاء رسول هذا او وكيله يبيع منه او يرضه فانه
 يرجع على الامر اجماعا اذا الضمان بين الخليطين مشروط عرفا اذا العرف انه اذا امر به
 او خيطا بدفع مال الى غيره بامره يكون دينه على الامر والمعلوم كالمشروط وكذا لو كان
 المأمور في حال الامر او بالامر ~~مكس~~ يرجع اجماعا وان لم يقل على امره من ولم يت شرط
 الرجوع اه واذا التعليل بالضمنان عرفان ما جرى به العرف في الرجوع على الامر
 يرجع وان لم يكن خيطا ولا في عياله ولذا اثبتوا الرجوع للصير في فاصلة (قوله وان استحق
 نصف الهبة رجوع نصف العوض) لانه لم يدفعه الا ليلس له الموهوب كانه فاذا مات به رجوع
 عليه بقدره كغيره من المعاوضات دور قال السمرقندي وهذا اذا استحق نصف معين اما
 اذا لم يكن معيننا تبطل الهبة اصلا كذا في الشرح اه وقال في الجوهرية وهذا اي الرجوع
 فيما اذا لم يحصل القسمة وان فيها يجهلها اذا استحق بعض الهبة تبطل في الباقي ويرجع في
 العوض اي لان الموهوب له تبين انه لم يملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد فيه من الاصل
 فلو جاز في الباقي كان هبة متاع فيما يجهل القسمة وذلك يمنع ابتداء التمليك بالهبة اشارة اليه
 سري الدين (قوله وعكسه لا) اي ان استحق نصف العوض لا يرجع نصف الهبة لانه ليس
 عوضا حقيقة على ما تقدم ولان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فار الباقي يصلح للعوض
 ابتداء فكذا بقائه الا انه يتغير (قوله ليس العوض) الاولى ان يقول لانه لم يملك له عوض
 فتأمل (قوله الغير المشروط) اي في عقد الهبة (قوله اما المشروط) اي في العقد (قوله
 فيوزع) لانه يبيع (قوله كالواستحق) تنظيرة لانه قول له مال يدما بقي فان مقهومه انه اذا ارد
 ما بقي رجوع بكل الهبة (قوله لان كانت هالكة) فان استحق العوض والهبة هالكة لا يرجع
 الواهب على الموهوب له اصلا لان هلاك الهبة مانع من الرجوع اه شاي اي وقد
 هلك على ملكه واستحال الرجوع فيها فاستوى في ذلك التحويل وعدمه ط (قوله
 لم يرجع) اي الواهب على الموهوب له تبطل العوض لان الزيادة مانعة من الرجوع كالهلاك
 (قوله رجوع بماله بعوض) لان المانع قد خص النصف (قوله ولا بضر الشيوخ) اي الحاصل
 بالرجوع في النصف قال في البرز به عوضه في بعض هبته بان كانت افعوا عوضه درهم مائة
 فهو دفع في حق الدرهم يرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار (قوله ولم ارم من صرح به
 غيره) فانه المصنف في نفسه وفيه بل صرحوا بان العوض قسما قال سري الدين جعل
 صاحب البدائع والمهيض العوض على نوعين عوض مشروط في العقد وسواء في كلام المصنف
 آخر من هذا الباب وعوض متاخر عن العقد وهو ما ذكره المصنف والعين للعوض اي
 المتاخر اه وقد عده صاحب الهبة بآبائه مستقلا لما يفرق بينهما بما ذكره فان كان
 يمكن مشروطا واستحق بعضه فانه يمنع الرجوع وان كان مشروطا انقسم على الهبة ط قال
 في مشقة الاحكام فانما من مختصر الهيض العوض المانع ان كان مشروطا في العقد فليس
 واحد الامتناع طم يثابا فانه يجوز بيعه وان يبيع بغيره لان يبيع بغيره ولو كان العوض

(وان استحق نصف الهبة
 يرجع نصف العوض
 وعكسه لا مال يرد ما بقي)
 لانه يصلح عوضا ابتداء
 فكذا بقائه لانه يبيع
 ليس العوض ومراعاة
 العوض الغير المشروط
 اما المشروط فبطله كما
 سيجي فيوزع البطل
 على المبدل نهاية (كالمو
 استحق كل العوض حيث
 يرجع في كلها ان كانت
 فاقه لان كانت هالكة)
 كالمو استحق العوض وقد
 ازدادت الهبة لم يرجع
 نة لامة (وان استحق جميع
 الهبة كان له ان يرجع في
 جميع العوض ان كان قائما
 وبطله ان العوض هالكا
 وهو مثلي وبقية ان قيميا)
 غايه (ولو عوض النصف
 رجوع بماله بعوض) ولا بضر
 الشيوخ لانه طارقي
 (تنبيه) ينقل في المجتبى
 انه يشترط في العوض ان
 يكون مشروطا في عقد
 الهبة اما اذا عوضه بعده
 فلا ولم ارم من صرح به غيره

متاخر عن العقد ان اضافته الى الهبة بان قال هذاعوض هبتك او جاز بتك يصح ويكون
 العوض هبة يصح بما نصحه به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة ويتوقف المالك على القبض ولا
 يكون في معنى المعاوضة ابتداء ولا انتهاء فاما اذا لم يصف العوض الى الهبة فليس واحد منهم ما
 الرجوع بما هو به ونزل عن شرح مختصر القدوري العوض اذا لم يكن مشروطا في العقد فهو
 هبة في نفسه فيوقف المالك على القبض ولا يصح الشيوخ وفي حق الاول يعتبر عوضا تبطل
 به الرجوع فاما في مختصر الهيض موافق للمجتبى باحد وجهيه وفي غاية البيان قال اجماعا ان
 العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع
 لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليلسقط عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة
 وايضا كذلك اذا شرط في العقد لانه يجب ان يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة
 ويردنا العيب فدل انه قد صار عوضا عنها وقالوا ايضا يجب ان يثبت في العوض شرائط
 المتبرعة في الهبة من القبض وعدم الشيوخ لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في الشفعة فاما
 العوض المتاخر عن العقد فهو لا سقاط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا
 انتهاء وانما يكون الثاني عوضا عن الاول بالاضافة اليه نسا كهذا عوض عن هبتك فان
 هذاعوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح ويبطل بما نصحه به الهبة واما اذا لم
 يصف الى الاولى فيكون هبة مبتدأة ويسقط حق الرجوع في الهبتين جميعا انتهى
 مع بعض اختصار ومفاده انه ما قولان او روايتان الاولى لزوم اشتراط في العقد والثاني
 لا بل لزوم الاضافة الى الاولى وهذا الخلاف في سقوط الرجوع واما كونه معاينها فلا
 نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تأمل وسند ذكر آخر الفصل في القروع بيان العوض مفصلا
 عن الهبة ان شاء الله تعالى فرأى (قوله وفروع المذهب مطلقه كالمو) من دقيق الخطة
 وولد احدي جاريين قال في المنع منها ما قدمناه من ان دقيق الخطة يصلح عوضا عنها ومنها
 ما تقدم من انه لو عوضه ولد احدي جاريين موهوبتين وجد بعد الهبة فانه يمنع الرجوع اه
 (قوله قدبر) قال العلامة ابو السعود قلت الظاهر ان الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع
 المبدل على المبدل لا مطلقا وحيد في المجتبى لا يخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل انتهى
 لكن قال العلامة المنجاني اقول بل فروع المذهب صريحة في ضده كما قدمته عن
 الثانية وكما قدمه الشارح في قوله ومراعاة العوض الغير المشروط فلا تلتفت الى المجتبى ثم
 ظهران المراد بعدم كونه عوضا انه لا يجهل الهبة معاينها ثم رأيت شيخنا اجاب بظهير هذا
 انتهى فتأمل (قوله خروج الهبة) لانه حصل بتسليم الواهب فلا يقضه اطلاق في الخروج
 فمثل ما اذا وهب لاسان دراهم ثم استرضاه منه فانه لا يرجع فيها الاستهلاكها خاتمة وشمل
 ايضا ما لو وهب لمكاتب انسان ثم هجر المكاتب لم يرجع المالك في الهبة عنه دعه لان انتقالها من
 ملك المكاتب الى ملك مولا لا فلا يابى يوسف كافي المنع (قوله سواء كان) اي رجوع
 الثاني (قوله فسخ) فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد بما كان منه معلقا به (قوله لم يرجع
 الاول) لان حق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا المالك دور عن الهيض (قوله ولو باع نصفه الخ)
 مرتبط بالمصنف ويظهر في صورة ~~ك~~ رد الهبة ايضا قال في الهيض البرهان ولو وصل الى

وفروع المذهب مطلقه كما
 مر قدبر (والظاهر خروج
 الهبة عن ملك الموهوب له)
 ولو هبة الا اذا رجع الثاني
 فلا رجوع سواء كان
 بقضاء او رضا لما سيجي
 ان الرجوع فسخ حتى لو
 عادت بسبب جدي بان
 تصدق بها الثالث على
 الثاني او باعه منه لم يرجع
 الاول ولو باع نصفه رجوع
 في الباقي لعدم المانع وقيد
 الخروج بقوله (بالكلية) بان
 يكون خروجها عن ملكه من
 كل وجه ثم فرغ عليه بقوله

الواهب الشافعية أو أوث أو وصية أو شرا أو ما أشبه ذلك لم يكن الواهب الأول أن يرجع
 (قوله فلو ضعى الخ) أما لو طبعها به - مدان ضعى بها أو بدون التضحية ينبغي أن لا يرجع لأنه
 بمنزلة الاستهلاك كما علم في باب الغصب (قوله لا يمنع الرجوع) وتجزئه عن الاضحية والتمتع عند
 محمد وليس له الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح أن قول الامام كقول محمد هندية عن المحيط
 قال ط وسكت عن النذر والظاهر عدم الاجزاء لعدم الوفا بالنذر اه قال الشافعي
 ويظهر انهم اختلفوا في النذر والقران اما على رواية انما غير فسخ من الاصل اذ لم تكن بقضاء
 فظاهر واما على غير هذا فلا نفي هذه الاشياء بغير محسوسة حتى يأتي فيها النقص وصرحوا بان
 الزكاة لا تعود وكذا النسيئة في الواهب المال قبل الحل ثم يرجع بعده وفيما لو يرجع بعد
 ما وهب الداروية مت دار يجوارها وسياق

وواهب شاة راجع بعد ذبحها * فيجزي من ضعى عليه أو يذبح
 وهذا البيت تصرح به في بعض ما ظهر لي اه (أقول) ولأنه وان لم يرجع كل المذكور لكنه باق
 على ما كان بعد الذبح ولذا ينسحق به والصدقة لا تكون الا بما هو ملكه نامل (قوله والنذر)
 اهله أراد به هنا الماطن فلا يتكرر مع المصنف أو يقال انما ذكرها بعد ذكر التناهي لانه نقل
 عبارة المجتبى برمتها تأييد لما في المتن (قوله فله) أي الموهوب له (قوله فله الرجوع)
 مالم يقبضه المصدق عليه ولو وهب له شاة أو قبضه فاختاره الواهب واستهلكه غرم قيمته
 للموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب به - فقبض الموهوب له ياخذ الشاة المذبوحة من غير
 تغريم بخلاف ما لو كان ثوبا فاقطعه الواهب فان الموهوب له ياخذ الثوب ويغرم الواهب له ما بين
 اقطع والعصاة هندية (قوله خلافا للثاني) أي فلا يمنع الرجوع عنه والخلاف يجري
 أيضا في مسألة الاضحية وما عطف عليها كما هو في المجتبى ولذا قال في الوذيعها من غير تضحية
 له الرجوع اتفاقا أي لم يخالف فيها أبو يوسف لانها لم يخرج عن ملكه أصلا وفي التضحية
 خرجت لله تعالى رعايا قولان وان وقعت التضحية لله تعالى لكنكم انما وقعت القرية باراقة
 الدم ولذا له أن يأكل لحمها فلم يخرج عن ملكه بالكلية وهذا ظاهر في الاضحية واما في النذر
 فكذلك كما علمت (قوله فله الرجوع اتفاقا) لانها لم يخرج عن ملكه أصلا (قوله سقط
 الدين والجنانية) كما قدمناه وصورة المسئلة رجل له على عبد دين فوهبه مولاه صاحب الدين
 وقبله سقط دينه لان قبوله الهبة كان راضيا بما سقط حقه في الدين وارضى الجنانية لانها
 يتعاقبان برقة العبد ولا يرجع على العبد بشئ لان السيد لا يستوجب حقا على عبده (قوله
 ثم لو رجع) أي الواهب في هبته (قوله صح استحصانا) وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة
 لانه رضى بسقوط حقه لئلا له العبد فكان بمنزلة العوض وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة
 والما على عن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول أبي يوسف اذ يرجع في الهبة يعود الدين
 والجنانية وأبو يوسف استثنى قول محمد وقال رأيت لو كان على العبد دين أصغر فوهبه
 مولاه منه فقبل الوصي وقبضه سقط الدين فان رجع بعده ذلك لو قلنا لا يعود الدين كان قبول
 الوصي الهبة نصرا فامض على الصغر ولا يمان ذلك ووجه الاستحسان ان لم ينص على العوض
 فكان اسقاطا محضا وكانت الهبة خالية عن العوض لان شرط العوض أن يتول هو عوض

(فلو ضعى الموهوب
 له بالثاة الموهوبة أو نذر
 التصدق به أو صارت لها
 لا يمنع الرجوع) ومنه
 التمتع والقران والنذر
 مجتبى وفي المنهاج
 وان وهب له ثوبا فقبضه
 صدقة لله تعالى فله
 الرجوع خلافا للثاني (كما لو
 ذبحها من غير تضحية) فله
 الرجوع اتفاقا (فرع)
 هب عليه دين أو جنانية
 خطافه به مولاه فريعه
 أو لولي الجنانية سقط الدين
 والجنانية ثم لو رجع صح
 استحصانا ولا يعود الدين
 والجنانية منه محمد

عن هبته كما هو لم يوجد قال بعض الافاضل والذي يظهر ما قاله أبو يوسف لان الشئ ينتهي
 بآتياءه عليه وسقطت له من الدين المثل ولم يبق المثل في عهد الدين كن له على آخر دين موجب فقتضاه
 قبل الاجل فاستحق ذلك ما دلتين موجب لا لانه ما بطل القضاء بالاستحقاق بطل وهو سقط
 الاجل فتأمل اه (فرع) صبي له على عمه دين فوهب الوصي عبده للصبي ثم أراد
 الوصي الرجوع في ظاهر الرواية له ذلك وعن محمد المنع بزانية (قوله ورواية عن الامام)
 لان الساقط لا يعود كما قبل لئلا يفسد عليه الماء الجاري حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة
 لا يعود فحسنا وقال أبو يوسف يعود الدين كما كان لان زوال الدين كان حكمه كالمالك
 الموهوب له وقد بطل المثل كما في المنع (قوله كما لا يعود النكاح) وذكر الصدر الشهد انه يعود
 قال في الخاتمة واما مسألة النكاح فحقها روايتان عن أبي يوسف في رواية اذ يرجع الواهب
 يعود النكاح اه وفي الهندية بعد ما ذكرنا من الصدر الشهد وذكر محمد في الكتاب في
 مواضع انه بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه واما راد منه العود الى قديم
 ملكه فقبضه قبل ان يفسد مضى ألا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحل وسماه
 اليه ثم رجع في الهبة بعد الحل لا يجب على الواهب زكاة ما مضى اه ولم يجعل قديم ملكه
 عائدا اليه في حق زكاة ما مضى وكذلك من وهب من آخر دار سلمها الى الموهوب له ثم هبت
 دار مجتبى ثم رجع الواهب فيها لم يكن الواهب أن ياخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيها
 مضى وجعل كأن الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة اه وعزاه للذهبي
 (قوله والزاي) في الفاتحة ذهاب بعض العرب ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زاي
 فيقصروها ومنهم من ينون فيقول زاي وهذا أقبح الوجوه لانه لم يأت اسم على حرف ومنهم من
 يقول زاي فيشد الياء أبو السعود عن ابن عبدون (قوله فلو وهب لامرأة الخ) الاصل
 ان الزوجية نظير القرابة حتى يجري التوارث بينهما بلا حاجب وترد شاة كل واحد منهما ما
 للآخر فيكون المقصود من هبة كل منهما الاخر الصلة والتوارث دون العوض بخلاف
 الهبة للاجنبي فان المقصود منها العوض ثم المعنى في ذلك حالة الهبة فان كانت اجنبية
 كان مقصوده العوض فثبت له الرجوع فيها فلا يسقط بالتزويج وان كانت حليمة كان
 مقصوده الصلة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالابانة اه زاي
 ملخصا (قوله لا) أي لا يرجع ولو فارقها به - بذلك لا يملك الرجوع اقيام الزوجية وقت
 الهبة (قوله كعكسه) أي لو وهبته لرجل ثم نكحها رجعت ولو تزوجها الا وان فارقتها
 والاولى أن يقول كما اذا كانت هي الواهبة فيه - ما (قوله ولو في مرضه) قال في الاصل
 ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات قبل
 التسليم بطلت ويجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقد وليست بوصية واعتبارها من الثلث
 ما كان لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر
 ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا اشترطه سائر شرائط الهبة
 ومن جعلها قبض الموهوب قبل موت الواهب اه محيط (قوله ولا تنقلب وصية) لما علمت
 ان هبة المريض هبة عقدا وهي ايت باهل اقضية لان الوفاضة كانت ملكا له يستعمل أن

ورواية عن الامام كما لا يعود
 النكاح ولو وهبها لزوجها ثم
 رجع خاتمة (والزاي الزوجية
 وقت الهبة فلو وهب لامرأة
 ثم نكحها رجع ولو وهب
 لامرأة لا) كعكسه
 (فرع) لا تصح هبة
 المولى لام ولولي مرضه
 ولا تنقلب وصية اذ لا بد
 للمعجور اموال وصي اها
 بعد موته يصح

على الانسان ملك لنفسه وايضا اذا كان قولهم الهية في مرض الموت وصية لهم انهم اتفقوا على
 وتقلب وصية بشرط الهية القبض ولا يمكن ان تصير ماذونة في تلك الهية لان الاتقان مادامت رقيقة
 للمصروف فلا يتأتى منها القبض ولا يمكن ان تصير ماذونة في تلك الهية لان الاتقان مادامت رقيقة
 املوا وصيها فانما عليك بعد الموت وهي حرة بعد موت مولاهما فتصح الوصية (قوله اعنتها
 بموته) ويعتبر القبول بعد الموت والقبول واقع لما بعده (قوله والقاف القرابة) أي
 القرية الا لو اذ احتاج الى ذلك قال في الدرر فانه يترد بالاختصاص الى الاتفاق
 ويصح ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص
 بالهبة بل الاب اذا احتاج اليه الاخذ من مال ابنه ولو غائبا كما ذكر في باب النفقات قال صدر
 الشرية ونحن نقول به أي لا ينبغي ان يرجع الى الوالد فانه يتكفل للعاجزة فتوهم بعض الناس
 ان قوله ونحن نقول به ان الاب ان يرجع فيما وهب لابنه عندنا ايضا ما ملقا وهو بهم باطل
 منقوض الفقه عن قوله فانه يتكفل للعاجزة فان مراده ما ذكرنا حتى لو لم يخرج لم يميزه الاخذ من مال
 ابنه فان ما توهمه مخالفات صريح ما اتينا كفاضين وغيره ان قرابة الوالد من جهة الموانع اه
 وله ذلك لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لخصيص القرابة بغير الاب بل تركه على العموم
 استكالا على ما نقرر ان الاب ان يتناول من مال ابنه عند الحاجة بقدرها (قوله لذي رحم
 محرم) خرج من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرم وليس بذى رحم درر قال اول كابن
 الم فان كان اخاه من الرضاع ايضا وخارج ايضا واحترز عنه بقوله نسبافانه ليس بذى رحم
 محرم من السب كما في التبريد لالة والثاني كالاخ رضاعا قال الامر قد ذى الرحم صاحب
 القرابة والمحرم هو الذي يحرم من انكته اه وانما يرجع فيما اقول عليه الصلاة والسلام اذا
 كانت الهية لذى رحم محرم لم يرجع فيما اولان المقصود منها صلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع
 طبيعة الرحم اه زباني (قوله منه) صفة محرم والضمير في منه للرحم فخرج الرحم غي
 المحرم كابن الم والمحرم غير الرحم كالاخ رضاعا والرحم المحرم الذي محرمية لامن الرحم
 كابن عم هو اخ رضاعا وعلى هذا الحاجة الى قوله نسبافانه لم يحتاج اليه لوجه بل الضمير
 للواهب ليخرج به الاخ غير تدبر (قوله نسبافانه) حال من محرم فلو كان الرحم محرم من الرضاع
 او المصاهرة لا يمنع الرجوع لعدم وجوب صلته ولذا لا يجب اتفاقه عليه عند جهزوه وان كانت
 صلته منه وبوالها (قوله ولو ذميا او متامنا) لانه واجب الصلة ومحل للصدقة لقوله تعالى
 لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم واقبلوا منهم
 والامان قد ترك المقاتلة قال الله تعالى ومنهم من اخرجكم من دياركم ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم واقبلوا منهم
 موجب للمصرية وان صار له رحم بالرضاع والمصاهرة فانه لا يمنع الرجوع (قوله ولو ابن عمه)
 أي ولو كان اخوه رضاعا ابن عمه وهذا خارج بقوله منه او بقوله نسبافانه لان محرمية ليست
 من النسب بل من الرضاع ولا ينبغي ان وصله بما قبله غير ظاهر لان قوله لمحرم بالرحم لا يشهد
 لكونه رجا الا ان يقال قوله بالرحم الباطني لا البياني أي محرم بسبب غير الرحم كالباطني
 قوله بعد بالمصاهرة نامل (قوله والمحرم) عطف على محرم فلا يمنع الرجوع (قوله
 كاهات النساء والربائب) ومنهم من ازوج البنين والبنات خاتمة (قوله واخيه وهو عبد

لمتقاهونه فيسلم لها كافي
 (والذات القرابة فلو وهب
 لذي رحم محرم منه) نسبافانه
 (ولو ذميا او متامنا
 لا يرجع) فبني (ولو وهب
 لرحم بالرحم كاخيه
 رضاعا ولو ابن عمه (والمحرم
 بالمصاهرة كاهات النساء
 والربائب واخيه وهو عبد

لاجنبي) أي لان الهبة لم تقع له حينئذ بل لمولاه لان العبد لا يملك وان غلب فهو وما في يده
 لبيده وفي انما لا يشاء أي أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مولوا كلاجنبي قال
 الحوى وانما قيد بكونه مولوا كلاجنبي لانه اذا كان مولوا كلاجنبي بذي رحم محرم منه تكون
 الهبة واقعة لا قريب والهبة لا تقرب لا رجوع فيها وانما قيد القريب بكونه ذارحم لا مكان
 تصور المصلحة والا فلا يمكن تصورها (قوله أو لعبد أخيه) أي وهو أجنبي لانه لم يجب للاخ
 صورة وان وقعت للاخ في الحقيقة لقيام الشك في المنافع فلا يثبت مع الشك ولان الملك لم يقع
 فيه القريب من كل وجه بدليل ان العبد أحق بما وهب له اذا احتاج اليه وهذا عند أي حقيقة
 وقالا يرجع في الاولى دون الثانية من غير وجه من وجه في شرح الجمع (قوله يرجع) أي في
 كل الصور عند الامام وقالا يرجع في الاولى لاني الثانية كما علمت لان الملك يقع للمولى في مكان هو
 المعتبر وللامام ان الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الرقبة والعبد من وجه وهو ملك السيد
 الا ترى انه أحق به مالم يفضل عن حاجته فباعتبار احد الجانبين يلزم فيه ما وباعتبار الجانب
 الاخر لا يلزم فيه ما فلا يلزم بالشك ولان الصلة قاصرة في حق كل واحد منهم الما ذكرنا من المعنى
 والصلوة الكاملة هي الممانعة من الرجوع فلا تنهى الى القاصرة (قوله ولو كانا ذارحم محرم
 من الواهب) بان كان أخوه لايه عبد الاخيه من أمه اه مري الدين عن الميسر أي لان
 الهبة في الصورة وقعت لذى الرحم وكذا في الحقيقة فامتنع الرجوع لوجهين ولو عز قرينه
 المكاتب فعند محمد لا يرجع خلافا لابي يوسف وان عتق لا رجوع من غير فافاد انه لا يرجع مادام
 مكاتب انما قال انه حريدا ويمكن تصوير المسئلة بان يكون لرجل اخوان لكل واحد منهم مولى
 واحد الولدين مولوك للاخ (قوله على الاصح) وذكر الكرخي عن محمد ان قياس قول الامام
 ان يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهم مصلحة كاملة (قوله لان الهبة الخ) أي فليس في المنافع
 شك (قوله ما لا يقسم) أي ما لا يقبلها مع بقائه الاتباع السابق كما تقدم واحترز به عما اذا
 وهب له ما يقسم فلا يصح لواحد منهم لان الهبة ما يحتمل القسمة لاثنين غير صحيحة لانه وهب
 لكل منهم ما شاعا كما تقدم قبيل باب الرجوع وبقوله لا أي لو وهب لاثنتين ما يحتمل القسمة
 لا يصح (قوله الرجوع في حق الاجنبي) اعتبار البعض بالكل مبسوط (قوله هلاك
 العين الموهوبة) أي تلف عينها أو عامة منافعها مع بقاء الملك فلو وهب له شيئا لم يكن له
 شيئا آخر لا يرجع اتعذر الرجوع بعد الهلاك اذ هو غير مضمون عليه بخلاف ما ذهبوا اليه
 ومكي ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي بزانية والاستهلاك كالهلاك كما هو ظاهر صرح
 به أصحاب الفتاوى رمي وأما هلاك احد العاقدين فقد قدمه (قوله لانه ينكر الرذ) أي
 وجوبه عليه وهذه على قوله صدق ولان دعواه الهلاك اخباره من حيث ملكه وان لا يوجب
 عينها برهان قال العيني فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق لانه منكر لوجوب الرد عليه
 فاشبهه المودع اه بقوله بلا حلف عزاء في الدرر وغيره الى الكافي ولم يذكر العلة مع ان في
 الوهابية قال اذا ادعى المودع ضياعها وحدها بلا حلف وقال العيني فاشبهه المودع على
 ان المقر وان كان القول قول المنكر لكنه يمينه ولان كل من أنكر ما لو اقرب له يحلف عند
 انكاره وهذا لو أقرب بعد الهلاك يلزمه الرد فلم لا يحلف عند انكاره بدعوى الهلاك والظاهر

لاجنبي أو لعبد أخيه زجج
 ولو كانا أي العبد ومولاه
 (ذارحم محرم من الواهب
 فلا رجوع فيه اتفاقا على
 الاصح) لان الهبة لا يجر
 اوقت تمنع الرجوع بغير
 (فرع) ه وهب لأخيه
 واجنبي ما لا يقسم فقبضه
 له الرجوع في حق الاجنبي
 لعدم المنافع درر (واله
 هلاك العين الموهوبة ولو
 ادعى أي الهلاك (صدق
 بلا حلف) لانه ينكر الرذ
 فان قال الواهب في هذه
 العين

ان العمل هي عدم تا كدهم الوهاب قال في الخلاصة لو قال الموهوب له ملكك قال قول
قوله ولا يمن عليه وعليه الكثر وسائر المتون (قوله حذف المنكر انما يستهذه) أي ولا
يختلف على الهلاك المسبق والحاصل انه لا يمن عليه بدوى الهلاك مالم يمين الوهاب مينا
ويدهى انما هي الهبة لا الهالكه ويريد استردادها وانكر الموهوب لذلك وادعى ان الموهوب
غيرها حذف (قوله كما يحذف الوهاب الخ) قال في الهندية وذا أراد الوهاب الرجوع في الهبة
فقال الموهوب له أنا أخوك أو قال عوضك أو صدقت به على وكذب الوهاب قال قول الوهاب
(قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله بسبب النسب) به في المال لا النسب أي ولو كان
المقصود النسب لا يجري فيه العيين على قول الامام خلافا لقول الصحابين المقتضى به من أن
التحليف يجري في النسب وحاصل التقييد في هذه المسئلة أن لو ادعى بسبب النسب مالا لازما
وكان المقصود اثباته دون النسب فيصاف عليه كافي المخ والطعطاوى وغيرهما حتى قال في
البحر يتصل الوهاب عند الكل لانه ادعى بسبب النسب مالا لازما فكان المقصود ثباته دون
النسب وعزاه لفتاوى فاضلخان من باب الاستحلاف ونظر فيه الرضا حتى بان المال ليس بسبب
النسب بل المقتضى الصحيح أن يقال ان الامر الذي بسببه النسب وهو بسبب عذوه وهو لزوم
الهبة وعدم صحة الرجوع فيه او هذا يحذف منه كونه اتفاقا أما ما قاله الامام من انه لا تحليف في
النسب أي اذا ادعى عليه من بالقصد اثباته أما هنا فالمقصود منه اثبات امر آخر وهو لزوم
الهبة فهو المذمى في الحقيقة اه فتأمل وبسبب يضم الميم وفتح السين ونشد الباء الاولى
وفتح الثانية (قوله ولا يصح الرجوع الا براضيهما أو بحكم الحاكم) فلو ارادها بغير قضاء
ولا رضا كان غاصبا حتى لو ملك في يده بعض قيمتها للموهوب له شفى قال فاضلخان وهب
قوبال رجل ثم اختلسه منه فاسم لكه ضمن الوهاب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة
لا يكون الا بقضاء أو رضا اه وفيه الوهاب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء
به تبرك ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماعة في القياس يعتبر
من جميع ماله اه (قوله للاختلاف فيه) أي بين العلماء فان بعض المجتهدين يقول بعدم
الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا باحد المذكورين وذكر في الحواشي اليه قويية انه
لان الشافعي يخالفنا وفيه كلام وهو ان خلافه متأخر فكيف يبنى الحكم المتقدم على ما لم
يحتق بعد والاولى حله على اختلاف الصحابة لو ثبت اه (قوله فيضمن بعهده) يعني لو سأل
رد العين الموهوبة بعد قضاء القاضى بعهدة الرجوع فيها فانه تنصع من تسليمها فملك لزمه
ضمها ان غفلها ان كانت منية والافقيته لانه متعهد بالنص بعهدة الرجوع بقضاء القاضى
أما قبل القضاء لو ملكك سقط الرجوع بالهلاك ولا ضمان عا به بالنص لانه غير متعهد لانه انما
منع ملكه اذ لم يصح الرجوع اه عدم وجود القضاء ولا رضاع المنع وقدم ملكه اياه به ولا يعتبر
قوله بالانه رضى بردا لان امسا كها يقضه لكن قوله لا يشترط فيه قبض الوهاب بهم منه
انها تم بقوله رضى بردا فليبرر أقاده بعض الافاضل قال ط وانظر ما لو منه بعد
الرجوع بالرضا وهك والظاهر انه يضمن لوجود التهدي كنهه بعد القضاء (أقول) وهذا
يؤيد ما فهمه بعض الافاضل حيث ضمنه بالنص ولم يعد رجوعا تاما (قوله بقضاء أو رضا)

(حذف) المنكر (انما)
ليست هذه خلاصة
(كما يحذف) الوهاب (ان)
الموهوب له ليس باخيه اذا
ادعى (الاخ) ذلك لانه يدهى
بسبب النسب لا النسب
ثانية (ولا يصح الرجوع الا
براضيهما أو بحكم الحاكم)
للاختلاف فيه فيضمن
بمنعه بعد القضاء لاقبله
(واذا رجع أحداهما)
بقضاء أو رضا

على حذف أى (قوله كان فسخا) خلافا لفرق الرجوع بالتراضي كما يلقى منية (قوله
واعادة) بالنصب عطفا على فسخا (قوله لاهبة للوهاب) أي كما قال زفر رحمه الله تعالى بان
الرجوع بالتراضي عقد جديد فيجعل بمنزلة الهبة ابتداء عيني قال في البدائع ولو وهبه
الموهوب له للوهاب قبل القضاء أو الرضا وقبله لا يملكه حتى يقبضه فاذا قبضه كان بمنزلة
الرجوع بالتراضي أو بقضاء وليس للموهوب له أن يرجع فيه اه (قوله لا يشترط فيه قبض
الوهاب) والموهوب يكون أمانة في يده الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن هندية (قوله ووصح
الرجوع في الشائع) أي في البعض الشائع الذي يحتمل القصة كما اذا وهب الدار ثم رجع في
أصغرها لان الشيوع طارئ لا أثر له فيها ذكره في العناية (قوله لما صح فيه) أي في الشائع
ولا يشترط قبض الوهاب (قوله ولو اوهب رده) أي بالعيب أي له بعد الرجوع منه رده
الموهوب اذا كان اشتراه من رجل ثم رجع الرجوع اطلع على عيب فيه (قوله مطلقا) حال من
رجوع الوهاب أي لانه فسخ مطلقا بكم خيار العيب يعنى ولم يعلم بالعيب قبل الهبة وصورة
الطعطاوى بما لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رده المشتري الثاني على الاول فيبطل بغيره فان رده بقضاء
كان فسخا فيثبت حق الرد للمشتري الاول على ياتعه وان كان برضالا لانه بمنزلة البيع الجديد
(قوله بخلاف الرد بالعيب) أي لو اشترى شيئا وباعه ورده المشتري الثاني بعد قبضه اياه على
المشتري الاول بغير قضاء انفس للمشتري الاول أن يردده على ياتعه كما تقدم في باب لان حق المشتري
في وصف السلامة أي يستحق ما اشتراه سالما من العيوب بحيث وجده عيبا رافع الامر للقاضى
فيطلب منه ابعاله الى ما يثبت من وصف السلامة وحيث كان المبيع معيبا ولم يكن ابعاله
الى ما يثبت من وصفه بفسخ القاضى المبيع وانفس حقه في الفسخ فاذا اتفقا بغير قضاء بل براضيهما
كان اقالته في فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق ثالث والباقي الاول ثالثهما ففي حقه
يفرض كأن المشتري الاول اشتراه من المشتري الثاني فليس له أن يردده عليه لانه مشتري منه
والمشتري لا يردده على ياتعه بالعيب اذا كان المبيع وصل الى البائع من جهته ولا على البائع الاول
لان المشتري من شخص لا يردده على غيره وانما قال بعد القبض لان رده قبل القبض فسخ مطلقا
فيرده على ياتعه كما تقدم (قوله لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الوزال
العيب امتنع الرد لو وصل حقه اليه واذا لم يكن سليما فاقبضه فرجع بالعوض ويلزم منه
فسخ العقد ضرورة من غير أن يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح منه تنويفا
حقه فيكون ملكا بعبء ضرورة غير انه اذا حكم الحاكم بالرد عنه بجزءه عن تسليم حقه جعلناه
فسخا للموم ولايته ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية لهما الا على أنفسهما بخلاف الهبة فانها
تنعقد موجبة حق الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا ثابتا بالاعتد لان العقد وقع غير
لازم فان دفع رجع اليه عين ملكه كالمارية فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن أن يجهل
هبة مبتدأة اه منح يتصرف وبهذا ظهر قول المؤلف فاقترقا ط (قوله لا بطلان أثر
أصلا) أي فيما مضى (قوله والاعداد المنقصل) أي المتولد من الموهوب أي ولو كانا بطلان
أثره في الماضي لا وجب ساردا الزوائد المنقصة له من الولد والنمر والارض التي وجدت عند
الموهوب له مع انه لا يثبت للوهاب الرجوع فيها ولا وجب بناء عليه زكاته الموهوب اذا رجع

(كان فسخا) لعقد الهبة
(من الاصل واعادة الملك)
القديم لاهبة للوهاب
(فلهذا) لا يشترط
فيه قبض الوهاب وصح
الرجوع (في الشائع) ولو
كان هبة لما صح فيه
(ولو اوهب رده على ياتعه
مطلقا) بقضاء أو رضا
(بخلاف الرد بالعيب بعد
القبض بغير قضاء) لان حق
المشتري في وصف السلامة
لا في الفسخ فاقترقا ط
مرادهم بالفسخ من الاصل
أن لا يثبت على العقدان
في المستقبل لا بطلان أثره
أصلا والاعداد المنقصل
الى ملك الوهاب برجوعه
فصولين (اتفقا) الوهاب
والموهوب له (على الرجوع
في موضع لا يصح) رجوعه

فيه ما مضى من الدين مع انه لا يجب عليه كماله * والحاصل انه لو كانت الهبة امانة مثلاً
 فبعض الموهوب له ووطئ او اسـ تولد هادجى عليها نقبض ارشها ووطئ اغيره فاخذة مراهم
 رجع عليه الواهب بقضاء او رضا متنع عليه ووطئها او التصرف بوجه من الوجوه بعد التسليم
 وما اخذ من الارش والعقر يطيب له لانه غمامه ملكه والولد ولد له والواهب انما اخذ الامنة فقط
 وهذا معنى عدم ترتب الاتى في المستقبلي لانقباضه (قوله من الموضح السبعة) لا يظهر
 في الموت لان الاتفاق يستند من الوارث والباقي احد العاقلين ويكون الرجوع في العوض
 بالترادف في الهلاك برادى بدل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) أى على انه هبة مبتدأة كما بينته
 عبارة المجتبى فيشترط فيه ما يشترط في الهبة بمقتضى عدم في الشرط ونقل المصنف في آخر
 الفصل عن المبط رجل تصدق بصدقة فساها اليه ثم تقايل الصدقة لم يجز حتى تقبض لان الهبة
 مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة اذا كانت لذى وجه محرم * والحاصل انه
 تصح الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم بالقبض مع انه وجد في ما يمنع من الرجوع ومع ذلك
 جاز تبرع ما لا ناجعه له هبة مبتدأة ولذا اشترط في ما يشترط للهبة وحيت في لا يظهر ما توقف
 به الطحاوى (قوله في المحارم) ظاهر تقييده بالمحارم بقيد ان القبض لا يشترط في غيرهم
 وفي شرح المصنف وأطلق أبو يوسف في رواية ابن مساعة خلافه تصديق وسلم ثم استقاله فأقاله لم
 يجز حتى يقبض * وهذا بقيد ما ذكرنا ثم فائدة التقييد بالقبض انه لو لم يقبضه وتصرف فيه
 الموهوب لم يصح تصرفه وتظهيره يقال فيما بعده ط (قوله لانها) أى الاقالة هبة أى مستقلة
 (قوله وكل ثنى يقبضه الحاكم اذا اختصها اليه فهذا حكمه) أى يقتصر لاقبض لكن الذى
 نحن فيه عدم فسخ القاضى والظاهر ان لفظة لا ساقة وأصل الكلام وكل ثنى لا يقبضه
 الحاكم كما هو الواقع في الخاتمة وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم على
 رجوع في هبتهم وسببى ان المعقد الصحة ويمكن أن يراد بقوله وكل ثنى يقبضه الحاكم الخ أى
 ان الهبة للمحارم والصدقة مطلقا اذا وقعت للحاكم وأراد صاحب الرجوع فيها بفتح دعواه
 الحاكم بمعنى انه يبطلها ويحكم عليه بعدم صحتها فان اتفاقا عليها كانت هبة مبتدأة فيشترط لها
 شروط الهبة وكذا كل ما كان في ما منع من موانع الرجوع فامل (قوله لانه غير مقبوض)
 لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا بان بساطه على قبضه والصدقة لا قبض له الا
 بقبض وليه وهو من عليه الدين فلا يوجد القبض لكن سببى ان المعقد الصحة ويفهم منه
 جواز كسبه وهبة الابدى اعلى طقه لانه مقبوض للاب اذا كان لا يقل مال في يده (قوله
 قضى بطلان الرجوع المانع) نقله صاحب الدرر من المحبط وهكذا في الذخيرة والخاتمة وذكر
 في التبيين وغيره ان الموهوب لو وصفا فاشتب عند الموهوب له وكبر وطال ثم ارشها فقلت
 قيمته لم يرجع فيه وعلى هذا جميع الحيوان وعلى بانه زائد من وجهه وانقص من وجه آخر
 وحيز زائد سقط حق الرجوع فلا يعود وانت خبير بانه بين هذا وبين خاذ كرسا صاحب الذات
 لم يعد الى حاله الاول ولكن ذكر الناطق في اجناسه انه يرجع واحـ لوجهه ان الذات
 بعد زوال الزيادة هو الذات الاول (قوله ثم زال المانع) مبقى على ما قدمه عن الخاتمة واعقده
 القهستاني لكن في كلامه هذه الاشارة الى اعتداده خلافه قلت ولا يخفى على اطلاق الدرر فان

من الموضح السبعة
 السابقة كالهبة اقرايته
 تبارك هذا الاتفاق من
 جوهره وفي المجتبى لا يجوز
 الاقالة في الهبة والصدقة
 في المحارم الا بالقبض لانها
 هبة ثم قال وكل ثنى يقبضه
 الحاكم اذا اختصها اليه
 فهذا حكمه ولو وهب الدين
 لطفل المدين لم يجز لانه غير
 مقبوض وفي الدرر قضى
 بطلان الرجوع المانع ثم زال
 المانع عاد الرجوع (تلفت)
 العين الموهوبة واستحقها
 مستحق

المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بقب جديد وقد يكون للزوجية ثم تزول وفي
 ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به ثم صرحوا به فيما اذا بنى في الدار ثم هدم البناء وفيما اذا وهبها
 لا آخر ثم رجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجية وان زالت لكم امانع من الاصل
 والعود بسبب جديد بمنزلة تجديد ذلك حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين أخرى غير
 الموهوبية بخلاف ما اذا عادت اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر في قدره أفاده سيدي الوالد رحمه
 الله تعالى وكتب الطحاوى لا يظهر في الزوجية والقراية وهلاك العين والموت والعوض لانه
 بيع انتهاء وأما الخروج عن الملك فيزول اذا عاد اليه بفسخ نامل انتهى * والحاصل ان ما يمكن
 زواله من الموانع السبعة الزوجية والزياة والعوض والخروج عن ملكه فيزول الزوجية
 لا يعود الرجوع وبزوال الثلاثة الباقية يعود الرجوع على ما فيه من التفصيل (قوله وضمن
 المستحق الموهوب) ضمن بتشديد الميم فعل ماض والمستحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله
 لانها عقد تبرع) أى وهو غير عامل له (قوله فلا يثبت فيه السلامة) أى في عقد التبرع وهكذا
 حال المستعير بخلاف عقد المعاوضة لان عقود المعاوضات يثبت فيها الغرور فلا يشتري الرجوع
 على بانه وكذا بكل عقد يكون للدافع كالدفع والادارة اذا ملك الودعة أو العين
 المستأجرة ثم جاء رجل واستحق الودعة والمستأجرة وضمن المودع والمستأجر فأنـ ما يرجعان
 على الدافع بما ضمنه وكذا كل ما كان في معناه ما والحاصل ان الغرور يرجع باحد أمرين اما
 بعقد المعاوضة أو بعقد يكون للدافع كالمخ وقد اتى النالى هنا كما قال لان قبض المستعير
 والمثب كان انفسه وقد عقد في الخاتمة فصل المسائل الغرور من البيع فراجعه وذكر في
 الذخيرة ان الواهب لو ضمن سلامة الموهوب للموهوب له نصارى رجع على الواهب (قوله ولا
 غرور) أى موجب للضمن لانه يكون موجبا باحد أمرين وقد اتى فيما هنا كان حق العبارة
 ان ية قول ولا غرور لان قبض المستعير الخ لان الغرور انما يكون معتبرا بقبضه للدافع أو بعقد
 المعاوضة (قوله لعدم العقد) أى عقد المعاوضة والا فالاعارة والهبة لا بد فيه مامن عقد (قوله
 فيشترط التقابض) في المجلس مطلقا أو بعد ما ذنه مسكين ولا يثبت بها الملك قبل القبض
 وكل واحد ان يمتنع من التسليم وكذا لو قبض أحدهما فقط فلكل الرجوع القابض وغيره
 سواء كما في غاية البيان (قوله في العوضين) أى في العين الموهوبة والعوض عنها أما اذا كان
 العوض غير مشروط فهو هبة ابتداء وانتهى فلا يثبت لها احكام البيع وان امتنع الرجوع
 حيث قال في هذه عوض هبة لك ونحوه (قوله ويطلب العوض بالشيوع فيما يقسم) هو مبقى
 على اشتراط التقابض لان القبض لا يتم مع الشيوع فيما يقسم (قوله بيع انتهاء) أى اذا انصل
 القبض بالعوضين غاية البيان وهذا عندنا وعند زفر والشافعى بيع ابتداء وانتهى لان العبارة
 للمعاني ولنا انه اشغل على جهتين فيجمع بينهما اما ما كان محلا بالاشبهين ونحوه في الدرر وفي
 المقدسى والعبارة للمعاني كالكفالة بشرط برائة الاصيل حوالته وعكسه كقالة وبيع عبد لنفسه
 حتى وهبة تقع يدل اجارة وهبة امرأتى زوجها نكاح وعكسه مطلق قلنا ما اشغل على جهتين
 يجب الجمع بينهما اما ما كان توفيرا على الشبهين يظهرهما كالاقالة يبيع وفسخ وأمكن الجمع هنا
 باعتبار الهبة ابتداء والبيع انتهاء ولا تنافي بين حكمهما اذا البيع بترأخي حكمه بشرط تطاير

ضمن المستحق الموهوب
 له لم يرجع على الواهب بما
 ضمن لانها عقد تبرع فلا
 يثبت فيه السلامة
 (والاعارة كالهبة)
 هنا لان قبض المستعير كان
 انفسه ولا غرور لعدم
 العقد ونحوه في العمدية
 (واذا وقعت الهبة بشرط
 العوض المدين فهي هبة
 ابتداء فيشترط التقابض في
 العوضين ويطلب العوض
 بالشيوع) فبما يقسم (بيع
 انتهاء)

والهبة تلزم بمائع وهبة المريض بطات بالشروع وبعدم القبض واعتبرت وصية من الثالث
بعد الدين وعناية للشهيد وقد يترتب الملائ على الهبة فلا فصل كالمو كانت في يد الموهوب فلم يكن
عدم الزوم وعدم الترتيب من لوازمها على ان المستفصل الجمع في حالة واحدة لا في ابتداء
أو الانتهاء بخلاف ما استشهد به لتعدد الجمع لتضاد الحكمين فلما جاب اللفظ اه وفي
الشريعة لا يمانع من البر بغيره انه يصح العوض ولو كان أقل منها وهو من جنسها ولا يمانع ان يمانع
ولا تضاد لو اختلف في قدر العوض لما في المقدس في الذخيرة اذ قد قال ان الهبة بعوض
واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة قاعة خير الواهب بين تصديق الموهوب له أو الرجوع في
الهبة أو بغيرها لو امكن ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوب له في انكاره وللواهب
الرجوع لو قاعا لم يرد - تهلكا لا تفي له ولو اراد الرجوع فقال أنا خولك أو عوضك أو انما
تصدقتم ما فالقول للواهب استصا انا اه ملخصا (قوله فقر بالعب) أي في العوض
والعوض أي يرد كل واحد من العوضين ه ذاهوا الوجه من الارباع الى الهبة والتعميم
وكذا يرد كل من خيار الرزية ويرجع في الاستعانة على صاحبه بما في يده لو قاعا وعنده أو قيمته
لو حال كما في المتبع (قوله على ان تعوضني) لان على للشرط (قوله وهبتك بكذا) لان
الباء لاقابلة والمال المقابل بالمال يبيع (قوله فهو يبيع ابتداء وانما) فيثبت لكل منهما
المال في حقه ولا يمنع ان من التماس ولا يشترط قبض ولا بضر مشيوع (قوله بطل اشتراطه)
أي والهبة لا تبطى به (قوله فيكون) أي المنبوض من الهبة وعوضها اذا دفع (قوله وهب
الواقف أرضا بشرط استبداله) في البصر فالعوض الجاهل بين وقف هلال والخصام
ولو وهب الواقف الأرض التي بشرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجز وان شرط عوضا فهو
كالببيع اه فقوله بشرط متعلق بلواقف وقوله بلا شرط متعلق بوهب وأعاد الضمير في ذكر
على الأرض انما ويلها بالوقف أو العقار (قوله وان شرط الخ) ظاهره انه يصح ولو كان البطل
دراهم أو دنانير وقد تقدم في الوقف انه لا بد أن يكون البطل عقارا وقد تقدم الكلام فيه فارجع
اليه (قوله بشرط عوض مساو) أي لقيمة مال الصغير وبالأولى اذا كان زائدا عليه (قوله بين
الوقف) أي التي بشرط استبداله حيث أجزه بشرط العوض (قوله ومال الصغير) حيث
لم يجز له مطلقا قال الرمي يفرق بينهما بان الواقف لما بشرط الاستبدال وهو يصل بكل عقد
يقصد المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخل في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنة
الصغير أي فانه تبرع ابتداء وهو ممنوع عن مطلق التبرع في ماله انتهى (أقول) وقد يقال ان
المقصود من الاستبدال المنفعة في البطل لا في نفس الاستبدال وأما مال الصغير فيشرط في
نفس العقد عليه ظهور المنفعة لانه قد تجارة أو ان الوقف من المستبدل فهو ما حكم في الجملة
بخلاف مال ابنة فلعل أحد هذين الفرقين على قواهما الذي طلبه الشارح لان الواقف له شائبة
ملك حيث بشرط الاستبدال لا يمانع على قول الامام بخلاف مال الطفل اذ لا له فيه ولا شائبة
ملك فافترقا وهذا كله اذا كانت مائتة الناحية على قول الامام والمصاحين ويمكن ان يكون
مضى على قول الامام وانما يحتاجان في الوقف كمال العوض فلا يحتاجان للفرق فليراجع
مذهبهم في ذلك والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

فقر بالعب وبخيار الرزية
ويؤخذ بالشفعة هذا اذا
قال وهبتك على ان تعوضني
كذا أمالوقال وهبتك
بكذا فهو يبيع ابتداء
واتاه وقيد العوض بكونه
مساويا لانه لو كان مجهولا
بطل اشتراطه فيكون هبة
ابتداء وانما (فرع)
وهب الواقف أرضا بشرط
استبداله بلا شرط عوض لم
يجز وان شرط كان كبيع
فذكره الناصح وفي
الجمع وأجاز محمد هبة مال
طفله بشرط عوض مساو
وضعا قلت فيحتاج على
قوله - ما الى الفرق بين
الوقف ومال الصغير انتهى
والله اعلم

(فصل في مسائل متفرقة)

لمساكات المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة ذكرها في فصل على حدة عنابة
وأشار بقوله مسائل متفرقة الى أن الأولى ترجع بذلك (قوله وهب أمة الاجلها) اعلم ان
استثناء الحمل ينقسم على ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف ويطلب الاستثناء كالهبة
والنسكاح والخلع والصلى عن دم المهد وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والاجارة
والرهن لان هذه العقود تبطل بالشروط وكذا باستثناء الحمل وفي قسم يجوز التصرف
والاستثناء جميعا كالوصية لان أفراد الحمل بالوصية جائز فكذا استثناءه به بقوية وباقي
التفصيل في البيانية للعبق (قوله أو على ان يردا عليه) أي بعد حين وقوله أو يستولدها
أي يتخذها أم ولد (قوله على ان يرد شيئا منها) أي أو كرماعلى ان يتفق عليه من غرنه كافي الخلية
وهو متعلق بوهب أو تصديق على سبيل البطل (قوله ولو معينا) أشار به الى انه لا فرق في
التمريض يعض الموهوب بين الجهول والمعلم لان الفساد ليس من جهة الجهالة بل من
جهة كونه بعض الموهوب (قوله أو على ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا منها) أي شيئا مجهولا
ح وقيمة بقوله منها فلم يرد شيئا منها قال في الثانية رهبة أرضا بشرط عليه ان يتفق
عليه من الخارج فهي فاسدة وقال في الصرة العوض الجهول اذا كان من غير عين الموهوب
يفسد الهبة وقد تقدم لثان الفاسدة مضمونة وبشرط الفساد ان يكون الشرط في العقد لا بعد
وحينئذ فالأولى بمجازاة النقطة الانراح بل رعا على عرف من يجده كالمقروض يجب كاتقدم وفي
بعض النسخ بل أكثرها عن ابدل منها (قوله هبت الهبة) في الصور كما لا يخفى لا تبطل بالشروط
الفاسدة درر قال شيخ الاسلام أي التي تفسد البيع مع كونها غير آيلة الى الهبة بشرط
العوض كما يظهر ذلك من فتاوى قاضي خان وغيره وذلك كهبة مهرها بشرط ان يبيع بها
أو يمس من اليها أو يقطع لها في كل حول أو بامر تين لجهلها أو اشتراط نفقة الحج والاحسان اليها
وقطع الثوب بمنزلة شرط العوض بل جعل بعض المشايخ بشرط ترك ظاهرها في هبتها مهرها وبشرط
الملك معها مثله في الحكم لحكمها وبطلان هبتها اذا ظاهرها أو لم يكت معها وهو المختار وكانه
لا تقاعها بمساو الشبه بها بالعوض في الجملة وان لم يكونا عوضين حقيقة فكأنهم علموا فيه
بالشبهين فافسدوا الهبة متى لم يحصل المشروط للواهب لشبهه بالعرض فانه لا تتم الهبة اذا
لم يحصل العوض وهو ما في أصل النفع المشروط وان كان مجهولا لجهة الفاحشة كترك
الظلم للجهول لجهالة - منه لانه ليس بعوض حقيقة وهذا بخلاف الشروط المذكورة في
الكتاب وأما اذا بشرط عوضا مجهولا لجهة الفاحشة كما اذا بشرط ان يتفق على الواهب ما يخرج
من الأرض القراح الموهوبة فالهبة فاسدة مطلقا كما صرحوا به والظاهر ان الفساد يكونه
تعلق الهبة بالظلم اذا اخرج موهوم ه ذامافه - من كتب الفتاوى كذا ذكره جوى
زاده وسياق غلامه آخر الفصل (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الأولى) لان الاستثناء
لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا للجارية فانقلب شرطا
فاسد او الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة وقد أوسع الكلام على الحل الاتفاقي ونقطة الشاي
عنه فراجع ان شئت ط وفي البصر وكذا الحكم في كل معاوضة مال بغير مال كالنسكاح

(فصل في مسائل متفرقة)
(وهب أمة الاجلها أو على
ان يردا عليه أو يستولدها
أو يستولدها أو وهب
دارا على ان يرد عليه شيئا
منها) ولو معينا كانت
الدار أو ربهما أو على ان
يعوض في الهبة والصدقة
شيئا منها (وهب
وبطل الاستثناء في
الصورة الأولى) وبطل
(الشرط في الصور الباقية)

والطلع والعلم عن دم عدو الله صدقة والعتق بخلاف المعاوضات المالية كالبيع والاجارة والرهن والسكينة لانه عليه الصلاة والسلام نهي عن بيع وشروط وبخلاف الوصية حيث تجوز في الام دون المال وفي المال دون الام لان باي ما وسع ولو اعتق جاهلهم وهم اصح لان الجاهل غير ملوك فاشغال بطنها لا يوجب الفساد بخلاف ما اذا بر الجاهل ثم وهبها حيث لا يقبل الهبة لان ملكه فيه باق فكانت هبة مشغول بخلاف الاول اه وباقى قريسا (قوله لانه بعض) وقدمر انه يشترط ان لا يكون العوض بهض الموهوب وهو تعديل لقوله على ان يرد شيئا منها (قوله او مجهول) تعديل لقوله على ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا منها ولا يشمل الثلاث التي بعد الاولى فالاولى تعديل الهبة بان هذه الشروط تتخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا ان يقال قوله والهبة لا تبطل بالشروط من جهة التعديل (قوله بالشروط) أي الفاسدة (قوله ولا تنس مامر) أي في الهبة مفسدة قال في السراج والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسد كالهبة والرهن انتهى ونبيه الشارح بقوله ولا تنس اشارة الى دفع ما قاله الزيلعي في النهاية من ان قوله او هو على ان يعوض الخ فيه اشكال لانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي والشروط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اه وحاصل الدفع ان المراد الاول وانما يبطل الشرط بجهالة العوض كذا افاده في البصر ثم رأيت صدر الشرح به فقال مرادهم ما اذا كان العوض مجهولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما انتهى (اقول) وتابع صدر الشرح به صاحب الدرر حيث قال واعترض الزيلعي على قوالهم او يعوضه شيئا منها بان المراد اما الهبة بشرط العوض فهي والشروط جائزان فلا يفسد قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها (واقول) المختار الشق الاول وقوله فهي والشروط جائزان منوع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما واجاب العيني بان قوله على ان يرد شيئا منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا انما هو باقيا لمخصوصة فيجوز ان يكون ردا ولا يكون عوضا وأما قوله على ان يعوضه شيئا منها فتعريض بالعوض ولا شك انهم ما متغايروا بقى ان يبال ما اجاب به في الدرر والبصر وسبغهما اليه صدر الشرح به منتهى نقد كرهى زاده مافهم من كلام صاحب الدرر انه اذا وهب دارا بشرط ان يعوضه شيئا منها تصح الهبة والشرط مع انه ليس كذلك فالجواب في الجواب ان المختار الشق الثاني ولا تكرار لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضا وفي هذا المقام كلام يعلم بمرجعة تكمله قاضى زاده وقال المولى عبد الحليم قوله بان المراد اما الهبة بشرط العوض الخ اراد به عوضا من العين الموهوبة (اقول) فيه بحث لانه لم يرد به اذا افروض ان يكون العوض شيئا منها وقوله وان اراد به الخ هذا هو المراد ونعم التكرار لان رد الشيء منها لا يستلزم كونه مردودا على طريق العوض بل المتبادر من ردانه مردودا بطريق العوض فيصل عليه على ان العوض انما يكون بالاقاط مخصوصة كما مر وأيضا لا بد في التعويض من الاضافة الى الهبة ثم التحقيق ان شرط العوض من العين الموهوبة لا يوجب الرجوع سواء

لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشروط ولا تنس مامر

كان معلوما ولم يكن دل عليه ما ذكر في التاتر ثانية وغيره فان الهبة لو كانت انفس درهم والعوض درهم منها او كانت دارا او عوض بيت منها لم يكن عوضا وكان الواجب ان يرجع في الهبة استصاها وقال زفر يكون عوضا فظهر ان ما اجاب به المصنف قاصر كما لا يخفى اه (قوله من اشترط معلومة العوض) قال المصنف في منعه وقيدنا العوض في المختصر بكونه معينة او هو قيد لازم اخذ به صاحب الكترو وغيره من اصحاب المتون اه قال الرملي في حاشيته عليه اقوله وهو قيد لازم اقول لا حاجة اليه بعد قوله بيع اشياء الخ اذ قوله قيد يوجب صريح في انه معين فالالف واللام في العوض بدل عنه فالتقدير عوض معين وهذا الغالب في عبارات المختصرات قال في البصر واراد بان يعوض العوض المسمى اذ في اشترط العوض المجهول تكون هبة ابتداء وانها لا يطل ان اشترطه كما ياتي اه فلم يقع من اصحاب المتون الخط اه (قوله اعتق حل امه الخ) قيل فيه روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعا وفي رواية جازت فيها جميعا او الصحيح ما في المتن ووجه الفرق ما ذكره في المقالة الاتية بعد هذه عن الزيلعي كافي الثانية (قوله ولود بره ثم وهبها لم يصح) قال الزيلعي ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها بارت الهبة في الام لان الجاهل غير ملوك واشغال بطنها لا يوجب الفساد كما اذا وهب أرضه وفيها البنية بخلاف ما اذا بر الجاهل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه فيه باق ولا يمكن ادخاله في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا تصح الهبة في الام بدون ان يملكها من قبل فصار نظير هبة النقل بدون القراء والحوالي بدون المديون من حيث ان كل واحد منهما يمنع القبض اه (قوله بشرط محض) ما في الابراهيم من معنى القيد ولا يصح تعليل التعليلات بالشرط وقد تقدم في مسائل في من البيوع (قوله فهو باطل) قال في البصر لان هبة الدين عن عليه ابراهيم هو قيدك من وجهه فيرتد بطله ولو بعد المجلس على خلاف فيه كافي النهاية واسقاط من وجهه فلا يوقف على القبول والتعليل بالشروط مختص بالاسقاطات المختصة التي يحلف بها كالطلاق والعناق فلا يصح تعليل التعليلات ولا الاسقاطات من وجهه دون وجهه ولا الاسقاطات من كل وجه ولا يحلف بها كانه من القصاص وقيد بقوله ان ادبت لانه لو قال انت بري من النصف على ان تزدي الى النصف صح لانه ليس بتعليل بل تعليل وما قدمناه في باب التعليل ان المعلق بعلي هو ما بعده لا ما قبلها واسار بقوله المديون ان هبة الدين للكفيل عليك من كل وجه حتى يرجع بالدين على المكفول عنه ولا يتم الا بقوله وبراء الكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرتد بالرد كذا في النهاية ثم قوالهم ان الابراء لا يوقف على القبول يستلزم ما اذا ابرأ رب الدين بدل العرف والاصل او وهبه له يتوقف على القبول لان البراءة عنه توجب انفساخه لقوات القبض المستحق به نقد العرف والسلام ولا ينفرد احد منهما بفسخه فلا بد من قبوله اه (اقول) فقوله والتعليل يختص بالاسقاطات المختصة التي يحلف بها اشارة الى ان من الاسقاطات المختصة ما لا يحلف بها أي لا يقبل التعليل بالشرط كالمطهر على المأذون وعزل الوكيل والابراهيم عن الدين (قوله لانه مخاطرة وتعليل) لاحتمال موت الدائن قبل الغداء قبل موت المديون ونحو ذلك لان المعنى ان موت قبل وان جاء الغداء والدين عليك فيصير ان يموت الدائن قبل الغداء قبل موت المديون فكان مخاطرة كذا

من اشترط معلومة العوض (اعنى حل امه الخ) وهبها اصح ولود بره ثم وهبها لم يصح (لانه الحل على ملكه فكان مشغولا به بخلاف الاول (كالا يصح) تعليل (الابراهيم عن الدين) بشرط محض كقوله المديون اذا جاء فدا وان مت بفتح التاء فانت بري من الدين او ان مت من مرضك هذا او ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهري فهو باطل لانه مخاطرة وتعليل (الابنشرط كائن)

قوله شيخ سيدي الوالد رحمه الله تعالى وقال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وأقول الظاهر
 ان المرداة مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا وتعلق في مثل ان جاء الغد والابراء
 لا يصح لهم ما وان المراد بالشرط الكائن الموجود حاله الابرار وما قوله ان مت بضم التاء فاعلم
 صح وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في متفرقات
 البيوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به (أقول) وهذا يقتضي ان المريض اذا قال في
 مرضه ان مت من مرضي هذا فعبدى وصية لقول لان انه باطل لانه مخاطرة فلا يصح تعليقه
 فهل فرق بين المستلتي ويمكن ان يقال ما سمعته من انه وانما يصح هذا وان كان تعليقا لانه وصية
 وهي تحتل التعليق (قوله ليكون نصيبي) الاولى فيكون (قوله وكذا) ان مت بضم التاء
 فانت بري منه اوفى (لجاء) فرق بين ما في الهندية ونحوه لوقال رب الدين ان مت فانت في حل
 منه فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة
 كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ كذا في وجيز السكر ردي انتهى والتعليق
 موجود في كل وقت وقرن الموائف بين قول الدائن ان مت من مرضي هذا وبين ان مت بلا قيد
 لجعل الاول تعليقا والثاني وصية ط والاصل انه انما يميز في الاول ويجزى الثاني مع ان
 التعليق موجود في كل لان الاول مخاطرة وتعلق والثاني وصية (قوله جازا امرى) بالضم اسم
 من الامار صحاح يقال امرته الدار امرى أى جعلت ساعية به كقامدة عمره فاذا مات عادت
 اليه وكافوا به فلان ذلك في الجاهلية وفي الشريعة جعل بخود امره للمعمر مدة بشرط ان
 يرد على العمر او على ورثته اذا مات المعمر له والمعمور ونحوه امرتك داري هذه حياتك او
 وحياتك هذا العبد حياتك فاذا مت فهو لورثتي بقية ونحوه قال الشافعي وصورتها ان
 يقول امرتك داري هذه أو هي لك امرى أو ما عشت أو مدة حياتك أو ما عشت فاذا مت فهي
 رد على اه وقال الزاوي والعمرى هو ان يجعل داره عمره فاذا مات ترد عليه فصح التعليق
 وبطل الشرط ما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد ويطلب الشرط انتهى وقال
 في شرح المجموع العمرى هي هبة ثبتي مدة عمر الموهوب له أو الواهب بشرط أن يعود اليه أو الى
 ورثته اذا مات الموهوب له انتهى فقول الشارح عمره يصح ان يرجع الضمير الى الواهب
 أيضا كما في الشرط لابلية (قوله بطلان الشرط) أى شرط الرد على المعمر أو ورثته (قوله لا يجوز
 الرقي) هي بالضم من المراقبة وهي لغة ان تعطى انسانا ملكا وتقول ان مت فهو لثان وان
 مت فلي كذا في المبسوط وغيره بشرط ان يقول داري لك رقي ان مت قبلك فهي لك اه
 ويعنى ان مت قبلك فهي لي أى فكانه قال له ارقب حياتي فاذا مت وأنت حي فهي لك فهو
 تعلق للتمليك بالشرط فلا يصح وانما يمكن وصية لانه لم يلقها بطلاق موته بل بشرط ان يموت
 والمرقب حي فكانت مخاطرة وهذا قول الامام ومحمد والشافعي في عدم الجواز ما ذكره الشارح
 وقال أبو يوسف انما صحبة لان اتمليك في الحال والشرط باطل والاول هو الصحيح مظهرات
 (قوله واذا لم تصح تكون عارية) أى اذا سلمها اليه لتضمن الرقي ط لاق الانتفاع حوى
 عن البناء أى لانه حينئذ قد اذن له بالانتفاع بها وانما لم يقد بذلك لان الهبة الموهوب لها من
 شرطها التسليم (قوله للمعمر) بفتح الميم الثانية (قوله في حياته وموته) يحتمل ان يكون الضمير

ليكون نصيبي كقوله
 لم يوتيه ان كان له عليك
 دين ابرأك منه مع
 وكذا ان مت بضم التاء
 فانت بري منه اوفى حل
 منه فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة
 كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ كذا في وجيز السكر ردي انتهى والتعليق
 موجود في كل وقت وقرن الموائف بين قول الدائن ان مت من مرضي هذا وبين ان مت بلا قيد
 لجعل الاول تعليقا والثاني وصية ط والاصل انه انما يميز في الاول ويجزى الثاني مع ان
 التعليق موجود في كل لان الاول مخاطرة وتعلق والثاني وصية (قوله جازا امرى) بالضم اسم
 من الامار صحاح يقال امرته الدار امرى أى جعلت ساعية به كقامدة عمره فاذا مات عادت
 اليه وكافوا به فلان ذلك في الجاهلية وفي الشريعة جعل بخود امره للمعمر مدة بشرط ان
 يرد على العمر او على ورثته اذا مات المعمر له والمعمور ونحوه امرتك داري هذه حياتك او
 وحياتك هذا العبد حياتك فاذا مت فهو لورثتي بقية ونحوه قال الشافعي وصورتها ان
 يقول امرتك داري هذه أو هي لك امرى أو ما عشت أو مدة حياتك أو ما عشت فاذا مت فهي
 رد على اه وقال الزاوي والعمرى هو ان يجعل داره عمره فاذا مات ترد عليه فصح التعليق
 وبطل الشرط ما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد ويطلب الشرط انتهى وقال
 في شرح المجموع العمرى هي هبة ثبتي مدة عمر الموهوب له أو الواهب بشرط أن يعود اليه أو الى
 ورثته اذا مات الموهوب له انتهى فقول الشارح عمره يصح ان يرجع الضمير الى الواهب
 أيضا كما في الشرط لابلية (قوله بطلان الشرط) أى شرط الرد على المعمر أو ورثته (قوله لا يجوز
 الرقي) هي بالضم من المراقبة وهي لغة ان تعطى انسانا ملكا وتقول ان مت فهو لثان وان
 مت فلي كذا في المبسوط وغيره بشرط ان يقول داري لك رقي ان مت قبلك فهي لك اه
 ويعنى ان مت قبلك فهي لي أى فكانه قال له ارقب حياتي فاذا مت وأنت حي فهي لك فهو
 تعلق للتمليك بالشرط فلا يصح وانما يمكن وصية لانه لم يلقها بطلاق موته بل بشرط ان يموت
 والمرقب حي فكانت مخاطرة وهذا قول الامام ومحمد والشافعي في عدم الجواز ما ذكره الشارح
 وقال أبو يوسف انما صحبة لان اتمليك في الحال والشرط باطل والاول هو الصحيح مظهرات
 (قوله واذا لم تصح تكون عارية) أى اذا سلمها اليه لتضمن الرقي ط لاق الانتفاع حوى
 عن البناء أى لانه حينئذ قد اذن له بالانتفاع بها وانما لم يقد بذلك لان الهبة الموهوب لها من
 شرطها التسليم (قوله للمعمر) بفتح الميم الثانية (قوله في حياته وموته) يحتمل ان يكون الضمير

راجعا الى المعمر بفتح الميم ومعنى كونه له في موته انما من ماله المتروك عنه ويحق له الرجوع
 الضمير الى من في قوله من (قوله فهو سيل الميراث) على تقدير مضاف في المبتدأ أى فطريق
 الشئ المرقب طريق الميراث عن المرقب بالكسرة في كافى الحاء كالمالك هـ باب الرقي رجل
 حضرته لوفاته قال داري هذه حبيبي لم تكن حبيبا وهي ميراث وكذا ان قال داري هذه
 حبيبي على هبة من ماله رقي هي الخبيس وليس بنبي قال لرجلين عبيدى هذا الاطوا وكما
 حيازة او قال عبيدى هذا حبيبي على اطوا وكما حيازة هذا باطل وهو الرقي وكذلك لو قال لرجل
 داري لك حبيبي وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فادري انه اذا قال داري
 لك حبيبي فهي في ذابضه او قوله حبيبي باطل وكذلك اذا قال هي لك رقي اه وفيه أيضا
 قال داري هذه لك عمرى فكأنه اوصاها اليه فهي هبة وهي عترة وقوله طعاهى هذا لك نكاحه
 وهذا النكاح لا يملكه وان قال وهبت لك هذا العبد حيازة فبطلت هبة فبطلت هبة فبطلت هبة فبطلت هبة
 وقوله حيازة باطل وكذلك لو قال امرتك داري هذه حبيبي تلك او قال أه طيبة ككها حيازة فاذا
 مت فهي لي واذا مت أنا فهي لوارثي وكذلك لو قال وهبت لك واهبة لك من بهلك وان قال
 امكنتك داري هذه حيازة وامكنتك وامكنتك من بهلك فهي عارية وان قال هي لك واهبتك
 من بهلك فهي هبة له وذكره القسبي لغواته (قوله هدايا) أى فيما يظهر والا فانه يدعى
 العارية فالاولى حذفه (قوله أولا) لان القرينة تدل انما ارسلت اليه الامكانة لصفيه
 (قوله به الزفاف) قيد البيان الواقع لان في مثل هذه الحالة يظهر التماسد فالواحد ذلك من
 غير افتراق فالحكم كذلك لانه هو المدافع فهو أعلم بجهته المدفع واذا ظهر انه لم يمتد بغير ان
 عوضه لم يصادف محال لان الم قصد ابتداء الميراث بل مكافاة له على صنيعه وقد بين ان لا يصنع
 منه فقه فقدم ما قدمت تأمل (قوله وحلف) انما لم يطالب بيمينه لاتفاقهما على الملك لغيره
 التملك لغيره تعلم منه فاذا اتخاذا حلف ومحملة فيما يظهر اذ لم تقم يمينه على مدعاها (قوله
 وارادت هي الاسترداد أيضا) فاذا لم ترد سقط حقه الا حقه (قوله فلا عوض) لاننا اتفقا قصدت
 التمسك من هبة فلما ادعى العارية ويرجع لم يرجع بالتعويض من جهته انما الرجوع
 (قوله فلا استهلاك أحدهما) فبطلت لاجل الهلاك فانه لا ضمان فيه اذ هو عارية وهذا انما
 يظهر فيما لا زوج أما هي فلم تدفعه الا عوضا فيلزمه مطلقا انما لم (قوله هبة الذين عن
 عليه الدين) يعنى لو كان عليه حقة أو حكا كالوهاب غريم الميت الدين من ورثته ولو ورد
 الوراث الهبة ترند بالرد خلافا لمحمد وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وهبه الميت فرد
 لوارث ولو وهب لغيره الورثة فالهبة لكاهم ولو ابرأ الوارث صح أيضا كذا في البرازية
 ذكره الحموي (قوله يتم من غير قبول) لما فيه من معنى الاقطاع قال المصنف في حقه فان
 قلت هذا منقوض بدين الصرف والسلم لم فازرب الدين اذا ابرأ المدين منه أو وهبه له توقف
 على قبوله قلت أجيب عنه بان توقفه على ذلك لان حيث انه هبة الدين بل من حيث انه
 يوجب انتفاع الهبة بديفوات القبض المستحق بعهدة الصرف واحدا العاقلين لا ينفرد
 بنفسه فلهذا توقف اه (قوله اذا لم يوجب انتفاع عقد صرف أو سلم) أى اذا ابرأه عن
 أحد بلى الصرف أو عن رأس مال السلم يتوقف على القبول لما علمت من كونه موجبا لانتفاع

فهو سيل الميراث (بفتح
 الى امره متاعا) هدايا
 الحيا (واقتله أيضا)
 هدايا عوضا للهبة صرح
 بالعوض أولا (ثم اقتضا
 به الزفاف وادعى الزوج
 انه عارية) لا هبة وحلف
 (فأراد الاسترداد وارادت
 هي الاسترداد أيضا) فترد
 على من ماله (ما عطي) اذ
 لا هبة فلا عوض ولو استهلك
 أحدهما ما بعته الآخر
 ضمنه لان من استهلك
 العارية ضمن الثانية (هبة
 الدين عن عليه الدين وابرأه
 عنه يتم من غير قبول) اذ لم
 يوجب انتفاع عقد صرف

[illegible]

ليكنه يرتد بارداً في المجلس
 وغيره الخافيه من مصفى
 الاطاف قبل بيقبيل
 بالمجلس كذا في العناية لکن
 في الصدفية لو لم يقبل ولم يرد
 - في افتق خاتم بعد ايام ورد
 لا يرتد في الصحيح لکن في
 الجنب في الاصح ان الهبة
 تملك والابرار اسقاط (تقابل
 الدين عن ليس عليه الدين
 باطل الا) في ثلاث حواله
 ووصية و (اذا سلطه) أى
 سلط المالك غير المديون
 (على قبضه) أى الدين

ذلك رمي (قوله في مع الخ) وحيداً في بيعه وكذا في القبض عن الآخر ثم اعيد الى القبض
 انفسه ومقتضاه صحة عزمه عن التسلط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم من ذنانير مع لانه
 ما اراد الحق للموهوب له فذلك الاستبدال واذا نوى في ذلك التمسك بالزكاة اجزاء كما في الاشياء
 (قوله ومنه) أي مما استثنى (قوله ما لو عبت من ابنتها على أبيه) أي وأمرته بالقبض
 بنزابة وفي الاشياء في أحكام الدين وهيت مهرها من أبيها وأولادها المغير من هذا الزوج
 ان أمرت بالقبض صحت والا لانها حرة الدين من غير من عاينها الدين ومنه في معجمه ومعه
 مؤيد زاده (قوله فالعقبة لا تسلط) أي اذا سلطته على القبض كما يشير اليه قوله
 ومنه وفي الخاتمة وهيت المهر لابنتها المغير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا تمنع الهبة
 الا اذا سلطت ولها على القبض فيعوز ويصير ما كان له اذا قبض اه فقول الشارح
 للسلط أي التسلط صريحاً لا بكمالاته كما هو في غيره قال في الحاوي القدسي
 ان سلطته على قبضه وهو المصوب يمكن يتطرق اليها اذا كان الابن لا يملك فان القبض
 يكون لا يملك فهل يتطرق ان يفرز الاب قدر المهر ويقبضه لانيه أو يمكن قبوله كما في هبة الدين عن
 عاينيه يراجع (قوله ويترفع على هذا الأصل) أي الذي ذكره المصنف (قوله لم يجز) اذا ان
 يسلطه الا ان على المايوز ويقبضه منه وقت في الاشياء قولير بالمازولة ومعه وقدم
 الجواز وظاهره اقراده قال في القنية مقتضى دين غيره يكون له ما على المطلوب فرضي جاز
 وفي ط وحك بخلافه اه ومنه ومما في الاشياء يعلم ان التقربع على أحد اقوابين (قوله
 ولو كان وكبلاً بالبيع) أي ففرض للموكل الفسخ لم يبرأ من المشتري له لا يصح فيكون القضاء
 على هذا فاعاد ويرجع البائع على الآخر بما اعطاه وكما الثمن على المشتري على حاله اشياء الا ان
 يسلطه الموكل على القبض به. هذا المنع احاط به فالولاية في الطالب له كما لا يخفى (قوله واما من
 أي من غلبت الدين من غير من عاينها الدين (قوله حيث صح اقراره) أي قضاء ما في الديانة فلا
 يصل له الدين اذا لم يكن له في نفس الامر لان الاقرار ليس بهباً للمالك مع ان الفسخ هنا لا يقيد
 بالمباينة (قوله فالمقر له قبضه) فاذا دفعه اليه برئ وكذا اذا دفع الى المقر كما في المنع وأكثر
 الفسخ كما هنا وفي بعضها ان لا ولاية قبضه وهذا الموافق لما في البرزنية فليراجع فانه هم
 (قوله وعامة في الاشياء من أحكام الدين) لعل الضمير راجع الى الدين أي تمامه ان أحكامه
 والافالم يتسكلم في الاشياء على هذه المسئلة ط (أقول) وعبارتها في كافة الواقعة
 الحاصية لو قال وهيت ذلك الدراهم التي على فلان فاقبضها منه فقبضه مكانه اذ انما هو جاز
 لانه ما اراد الحق للموهوب له فذلك الاستبدال اه وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسلط
 لكن يخافه ما قد مناه عن الاشياء فاعاد (قوله لي على فلان) أي وازداد لفظي ولذا
 سئل كلك الشارح (قوله برزنية) الخ والبرزنية تتبع ما في الخلاصة وسبق في الاقرار الاعتراض
 عليه او سبق تأييد الاعتراض (قوله فلت وهو من كل الخ) أقول هذا الاشكال ذكره المصنف
 نفسه أيضاً وأجاب عنه الرمي في حاشية المنع في كتاب الاقرار فقال بعد كلام طويل والحاصل
 ان الاقرار يصح مطلقاً لا ببول ولا يلزم لو كان المنذر غائباً واهدم لزومه جازان بقوله غيره قبل
 ضرورة فاجبت كلهم على أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار وأما ما ذكره فشي آخر

(فاجع) حيثئذ ومنه
 ما لو هو. حيث من ابنه اما على
 ايه اما لقد اصبه لتلبيط
 ويتفرع على هذا الاصل
 لو فرض دين عليه على ان
 يكون له لم يجز ولو كان وكلا
 بالبيع فمردوين (و) ايس
 منه ما (اذا اقر الدائن
 ان الدين اذ لان وان اجمعه)
 في كتاب الدين (عارية) حيث
 (صح) اقراره لكونه اختيارا
 لا تملكها فلم يقره قبضه
 برأية وقامه في الاشياء
 من احكام الدين وكذا لو
 قال الدين الذي على فلان
 له لان برأية وغيرها قلت
 وهو شغل

والمنصف لم يفرق بين الصفة والضرورة فاستشكك كل على الصفة المجتمعة عليها فأنهم بالضرورة وأما ما أجاب به المجيب المذكور ففيه نظر إذ لو كان كما فهمه لما انتزع لاقراء القاذب والاضطر مع ان الظاهر ان بيننا حاقرا قال الحكم الاترى الى قوله في الثانية ولو أقر لولده الكبير القاذب أو اجنبي بعد قوله وأما الاقرار بالاضطر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره له بوجهه قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له صح رده وأما الصفة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون القبول كما فهم من كلامهم فظهر الجواب وزل الاشتكال بما قررناه والحكمة تعالى اه (قوله) لانه مع الاضافة الى نفسه (أي مع اسناد المال اليه) (قوله) فتأمل) يمكن الجواب بان المراد الذين ائذى لي على فلان هو بظاهره هو افلان اي في نفس الامر فلا اشتكال اه ح انكن يقال فيه انه متى أمكن الحقيقة فلا يبدل الى الجواز وقد دم في الاقرار بما يقوى اشكال الشارح واهل المراد بالاضافة في قوله الذين ائذى لي على فلان اضافة نسبة لاه لا كما في قولهم جميع ما في بيتي لنفسه لان فانه اقرار وكذا جميع ما يعرف في أو يفسد الى (أقول) ويمكن ان يكون مبنيا على الخلاف فانه قال في القصة راقا على السبغى اقرار الاب لولده الصغير به من ماله فليكن ان اضافته الى نفسه في الاقرار وان أطلق فاقرا كما في سدس دارى وسدس هذه الدار ثم رقم لضم الائمة البخارى اقرار في ائذى لى لا عليك اه قال في اقرار المنع في نفسه ان في المثل خلافا ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعليه فروع في الثانية وغيره ما وقدمت المثل في قبول اقرار المريض واجبنا نعمته بجواب حسن فراجع اليه (قوله) صطلح الخ) مناد به ذكر هذه المثل في كتابة اسم غير المستحق فان المكتوب اسمه لا يستحق المكتوب (قوله) فالعطاء ان كتب اسمه) عبارة البرازية في العطاء في الديوان ومات عن ابنين فاصطلم على ان يكتب اسم أحدهما في الديوان وياخذ العطاء هو والاخر لا شيء لمن العطاء ويبدل من كان له العطاء ما لا فالصالح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعله الامام العطاء له لان الاستصاف لا يعطى باثبات الامام لادخل لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتبة في قضية في حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اه (قوله) والصدقة كالهبة الخ) قال في العناية لما كانت الصدقة تشارك الهبة في الشروط وتختلفها في الحكم ذكرها في كتاب الهبة اه وقدم المصنف أحكام الهبة على الصدقة لعدم ههنا في المسلم والكافر وكثرت تفاريقها كما في المفتاح وهو عكس ما هو المشهور من ان ما كثرت تفاريقه يؤخر لطول الكلام عليه جوى (قوله) لا تصح غير مقبوضة) أي لا تتم (قوله) ولا في مشاع يقسم) فبذلك لانهم لا تصح في مشاع لا يقسم جوى فان قلت قد دم ان الصدقة لفقيرين جائزة فيما يحتمل القصة بقوله وصح صدق عشرة فقيرين قلت المراد ههنا من المشاع ان يجب بعضه لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القصة بخلاف الفقيرين فانه لا يشوع كما تقدم بجر (قوله) ولا رجوع فيها) الاولى غير انه لا رجوع فيها لان عبارته فهم انهم استلها فيه وقد ذكرها في الدرر مستقلة بالانسيبه حيث قال تصدق على غنى أو وجهه انفق لا يرجع اعتبار اللفظ في الاولى ولله في الثانية والحاصل انها جله مستأنفة وليست بدخلة تحت التثنية والالف سد المعنى فتأمل ونحيز في الصدقة وفي القدرory الصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض اه (قوله) ولو على غنى) أي

لانه مع الاضافة الى نفسه يكون غلبا وتغلبك الدين عن ايس عليه بالحق فقام له وفي الانسيبه في فاعلة صدقة تصرف الامام مع العلم بالبرازية اصطلاح ان يكتب اسم أحدهما الى الديوان فالعطاء ان كتب اسمه الخ (والصدقة كالهبة) بجميع التبرع وحينئذ لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو على غنى

ولو تصدق على غنى ليس له الرجوع واختاره في الهداية مقتصر عليه لانه قد تصدق بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله بجر وهذا مخالف للمرقبيل باب الرجوع من ان الصدقة على الفقيرة واعلموا قولنا تأمل قال القهستاني الفقير والغنى يستويان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغنى اه ثم رأيت الشافعي ذكره حيث قال ولو تصدق على غنى لا يعود استصافا والقياس ان يعود وبه قال بعض أصحابنا الخ (قوله) لان المقصود دفع الثواب وقد حصل قيل عليه ان حصول الثواب في الاخرة فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا لاهم منزلة فلا يقطع بمصولة ويمكن ان يقال حصول العود بالثواب أخى جابى (قوله) فاقول للواهب) لانه المدفع فهو أدري بجهة الدفع (أقول) ونقل الرملى في حاشيته على المنع من الزايد في كتابه المسمى بمحاوى مسائل المنية وجل اشترى حليما ودفعه الى امرأته وادته ماله ثم ماتت ثم اختلف الزوج وورثته المنيه اصبه أو عارية بالقول للزوج مع اليقين انه دفع ذلك اليه عارية لانه منكر للهبة (أقول) وهذا صريح في رد كلام أكثر العوام ان تمنع المرأه بوجوب الغنايك ولا شك في فساد اه وسبقه الى هذا صاحب البصر كما ذكرناه عنه في باب الصالح وكتبنا هناك عن البدائع ان المرأة ان اقرت ان هذا المتاع اشتراه لي سقط قوله لانها اقرت الملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اه وظاهره تحول ثياب البدن واهل في غير الكسوة الواجبة وهو الزائد على تأمل وراجع وبذلك عايناه ما صر أول الهبة من قوله اتخذ لولده واتلمذه ثيابا الخ وكذا ما قلناه من ان الزايدة عند قول المصنف هو الايجاب والقبول بحيث لا رجوع له هناك ما لم يصرح بالعارية فهنا أولى (تنبيه) اه قال السيد الجوى اعلم ان القليل يكون في معنى الهبة ويتم بالقبض واذا عرى عن القبض والتسليم اختلف العلماء فيه فقيل يجوز وقيل لا يجوز قياسا على الهبة وأكثر المشايخ على انه يجوز بدون التسليم وانه غير الهبة لان القليل والهبة شيان احسا وكما أما الاسم فظاهر وأما كما قلناه لو وهب الثمار على رؤس الانبياء لا يجوز ولو أقر بالقليل يجوز فثبت ان القليل يصح بدون التسليم وانه غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وموت المقر بمنزلة التسليم بالاتفاق كذا في المفتاح اه قال ط والمناسب في الما قبله ان يقول ولو ملكه لان الاقرار بالملك صورته ان يقول هذا لى افلان وهو اخبار لا عليك اه (قوله) جعلناه لك اه هذا انما يثبت في أرض موات أو ملك السلطان أما اذا أقطع من غير ذلك فلا ملام ان يخرجه متى شاء كما سلف ذلك في العشر والخراج ط (قوله) القياس نعم) لانه غلبك يحتاج الى القبول في المجلس والقياس أن لا يكتفى الامر بالكتابة بل يقتضى ان يقول ملكته وقوله مقام حضوره الاولى مقامه بوله (قوله) أعطت زوجها الخ) ولو كانت تدفع اليه فضة عند الحاجة الى النفقة أو شيئا آخر وهو نفقه على عياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه (قوله) والقول تولاه) لان المدافعة فهي أدري بجهة الدفع لانها المملوكة ولا يملك الامن جهته او لانها منكره للقليل والقول لا منكر بهينه وفي الصورة الثانية القول للوارث لما في جامع الفصولين ادعى على الميت الفاقير عن وارثه ان الميت اعطاء القايض والوارث يصدق بانها أعطاه بجهة الدين اقامه مقام مورثه فيصدق في جهة القليل (قوله) ان كانت وهبته أو أقرضته) ذكر في أول الفصل رحل كان يتصرف في غلات امرأته

٢٠٠ طلبه
فمنه في القليل
لان المقصود دفع الثواب
للا عوض ولو اختلفا فقال
الواهب هبة والاخر
صدقة فالقول للواهب
خاتية (فروع) ككتب قصة
الى السلطان يساله غلبك
ارض محدودة فامر السلطان
بالتوقيع فكذب كاتبه
بجانبه ما كاله هل يحتاج
الى القبول في المجلس
القياس نعم لكن لما نذر
الوصول اليه اقيم السؤال
بالقصة مقام حضوره
اعطت زوجها ما لا يبرأه
ليتوسع فظفر به بعض
غرمائه ان كانت وهبته
او اقرضته ليس لها ان
تسترد من الفسرم وان
عطته ليتصرف فيه على
ما يحكمها فلها ذلك

ويدهم درهم المبرجة ثم ماتت فادعى ورثته انك كنت تنصرف في ماله اذ لم يرد من افعالك
 الاضمان فقال الزوج بل باذنه اذ اقول قول الزوج لان الظاهر شاهد له أي والظاهر يمكن للدفع
 حوى قلت وسباني في شقي الوصايا في الوصايا لو عرد دار زوجته انه لو اختلف في الاذن وعدمه فالقول
 للمنكر تامل اه (قوله لاه) أي ليس للغير ان ياخذ ذلك المال (قوله والا) أي وان لم يخطه
 هبة بان اعطاه قرضا او دفع اليه لاه (قوله غير ان) فالاصل ميراث والرجوع (قوله
 وغمامه في جواهر الفتاوى) وعبارته أمير مذهب جارية رجل فاخبرته أنها كانت ابنة لاه عده
 واستولى عليه وتداولته الأيدي والمهور له لا يجد دونه المقتول وهو يعلم انه لو خلاها ضاعت
 ولولا سكهار بما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي ايدها القاتل من ذي اليد - في
 اذا ظهر المال كان له على ذي اليد ان (قوله والا) بان كان فاكهة ونحوه مما لا يذهب
 التصويل لانه (قوله فان كان بينهما انبساط يباح ايضا) أي كما يباح الاكل في اناة التبريد الذي
 تذهب لذته بالتصويل يباح ايضا اذا كان بينهما انبساط أي رفع كافته كما تقدم من ان أحدهما
 يدخل بيت الآخر بدون اذنه وما كل من طعامه ويتناول أو ياتيه وأشياءه والافلاو كذا اعتبر
 العادة والعرف في وعاء الهدية كما في زماننا فان الحاج حين قدومه يرسل هدايا لأصحابه فيرسل
 أهم ما هو من ماله من ثياب أو عتيق فان العادة جرت أن ياخذها المهدى اليه مع وعاءه نصف لاف
 ما اذا هدى رجل لا آخر عتبا في قوصرة أو لبنا في وعاء فانه ياخذ العتب والبن دون القوصرة
 والوعاء قل في الهدية ويقال اذا هبت اليه هدية في ظرف أو انا في العادة رد ذلك لم يملكها
 كالقصاص والجواب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يردا ظرفا كقصاصه اقرظ الطرف
 هدية ايضا لا يلزمه رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان أمانة في يد المهدى اليه وليس له ان
 يستعمله في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تقصص المادة تصرفه فان اقتضت
 تصرفه ونحوه يلزمه تصرفه اه (قوله ليس لأهل خوان) هو كقصاب وكأب ما يوق كل
 عليه الطعام فاموس (قوله منارة لأهل خوان آخر) ولولا ناول من معه على خوانه لا بأس به قال
 انفعيه هذا قياس في الاحتسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جازوه بأخذ كذا
 في الحاوي لفتاوى اه هدية فوجع الوفاة الوكيل لا أسلم من تناول مالك فقال الامرات
 في حل من تناول منه من درهم الى مائة درهم ليس له ان ياخذ مائة أو خمسين حلة وله ان يتناول
 من المأكول والمشروب والاراهم ما لا يده منه ولو اهدى رجل الى مقررته شيئا فان لم يهد قبل
 الفرض كره القول اه (أقول) أي كالمقاضي فانه ليس له ان يتناول هدية من ليس له عادة
 في هدايته قبل تداها القضاء (قوله ولا اعطاء سائل الخ) هو ليس خاصا بأهل الاخوة بل
 يطلق الضيف فهو مضمون به مخصص أما أهل الاخوة فانه قد خص كل قوم بطعام اذن لهم
 فيه فاذا أطمع أهل خوان آخر فقد أباحه لغيره من اباح له المضيف وفيه اضرار بجماعته لان
 حقهم قد فاق به بابا بقرب المنزل اياهم وربما يكون الطعام لا يكتفيهم في اطعام أهل الخوان
 الثاني تنصرف في مال غيره بغير اذنه واضرار برفقته بالنظر الى الثاني الاول لو كان بينه وبين
 رب المنزل باسطة بحيث يسوغ له اطعام طعامه بغير اذنه جاز له اطعام أهل الخوان الثاني
 وبلا خطر لغيره فانه لا يجوز ما اطعام أهل خوانه فجاز لرب المنزل اباحه لهم وأما اعطاه

لا له دفع لانه مال لا تنصرف فيه فعمل وكذا ذلك فقلت الاب ان اعطاه هبة فاكله والا غير ان وعامه في جواهر الفتاوى بحيث اليه بدية في اناة هل يباح اكله ان كان ترديد ونحوه مما لو رده الى اناة آخذ هبة لانه يباح والا فان كان بينهما انبساط يباح ايضا والا فلا دعا قوما الى طعام وفرقهم على اخوته ليس لأهل خوان منارة أهل خوان آخر ولا اعطاه سائل

السائل فانه اقتبأت على رب المنزل فلا يجوز الا اذا كان يوم عاصم باسطة بحيث يعلم انه يرضى
 بتصرفه في ماله كما قال تعالى او صدقة لكم فانه ذكر في تفسيره ان معناه والله اعلم له ان يدخل دار
 صدقة ويضيق من طعامه بغير اذنه اذا وثق برضاه بذلك فاطعام من ذكر بالاولى (قوله وخادم)
 أي ممن هو قائم على رأس المائدة جوهره فافاد ان ذلك في خدمة رب المنزل بغيرهم أولى
 وقد صور هذه المسئلة في الضيف وأدريجها المواقف في مسئلة أهل الخوان لانهم ضيوف ط
 (قوله لاه رب المنزل) فان كانت هبة صاحب البيت جازا فاصانا جوهره (قوله وغمامه
 في الجوهره) وعبارته ارسل كتيب الى آخر كتابا وذكرفيه اكتب الجواب على ظهره لزمه رده
 وليس له ان تصرف فيه والاملكه المكتوب اليه عرفاه رجل مات وبث الى ابنة كفة البكفنه
 فيه هل يملكه - في يكون له ان يكفنه في غيره ويملكه لنفسه ان كان الميت عن يتبرك بكفنه
 افعه او رجع فان الابن لا يملكه وان كفنه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذا
 جاز لابن ان يصرفه الى حيث أحب اه (قوله لاجبر على الصلوات) يكسر الصلوات جمع صلوة وهي
 عبارة عن اداء مال ليس بمقابلته عوض مالي كالزكاة وغيره من النذور والكفارات انتهى
 معراج لكان لا يظهر ذلك في الشفعة ط (قوله شفعة) فيجب على المشتري تسليم العقار
 الى الشفيع مع انما صلة شرعية ولا الوصية الشفيع بطلت الشفعة اشياء وانما وجبت صلة
 للشفيع بل وارها به الوجود الثلاثة دفعا للضرورة ومنع ذلك ياخذها جبراً من البايع ان
 كانت في يده أو من المشتري (قوله ونفقة زوجته) لأن ما كان صلة من وجه الامام اعوض
 من وجه آخر لانها اجراء الاحتباس ذخيرة ويجبر عليها ولو بالحبس يبرى ويحلها نفقة القربة
 والولاد بل هي أولى من نفقة الزوجة لانها صلة محضة أما نفقة الزوجة فلها شبهة بالاجرة لان
 فيها اجراء الاحتباس قال المدرر الشفيع اذا مات الزوج بعالي ما كان عليه واجبا من النفقة
 ولم تاخذ ذلك من ميراثه لان أصل ذلك لم يكن مالا واذا لم يكن مالا كانت النفقة في حق وصفة
 المالية صلة والصلوات لانتم الابان تسليم واذا مات قبل التسليم تسقط فان قبل لو كانت صلة
 كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز ان يجبر الا ترى انه من أوصى ان يوهب عبده من
 فلان بعد موته فقلت الموصى فان الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كانت صلة
 ولو مات العبد تبطل الوصية انتهى (أقول) وقد مر في اوائل باب الرجوع في الهبة عند قول
 المصنف والميم موت احد العاقلين وذكر الشارح نفقة ما ية ما بالموت ونفقة ما عن حاشية ابي
 السعود ان المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بامر القاضي أما هي فقد جزم في الظاهرية
 بعدم السقوط وصحة في الأخيرة الى آخر ما قدمناه فارجع اليه (قوله وعين موسى بها) فيجب
 على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى اشياء ولم يجبر الجبر في ما على الوارث فانها
 صلة من الموصى والجبر يجبر على الوصى والوارث وليس هو ذا الصلة بل من عرض المال غيره
 لان الوصية مستحقة للموصى له وكذا مال الوقف فان الصلة من الواقف والجبر على المتولي فلا
 خصوصية للجبر فيه ما بل كل من كان في يده صلة من شخص لا يجبر على تسليمها اليه (قوله
 ومال وقف) فانه يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة
 عمل والافقية شائتما انتهى اشياء وبزاد ما تؤديه العاقلة من الدية فان الإيجاب على العاقلة

وخادم وهو لغير رب المنزل ولا كلاب ولو لم ير المنزل ان يذوقه الخبز لكان لا بد من عادة وغمامه في الجوهره وفي الاشياء لاجبر على الصلوات الا في اربع شفعة ونفقة زوجته وعين موسى بها مال وقف

بدون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع الا تراهم قالوا ان هبة الفضل بدون الارض لا تصح لان القبض شرط هبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرهن بان رهن البناء دون الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهندية عن الكافي لو وهب ذراعا في ارض او غرارا في نهر او حلبة في سيف او بناء في دار او قفيزا من صبرة واحدة بالصاد والجداد والنزع والنقض والكييل وفعل صحيح استصافا ويجوز كانه وهبه بعد الجذاد والصاد والنقض وما وان لم ياذن له بالقبض وفعله لضعف انتهى وتعين المصير الى هذا التقصيل وتعمل الهبة على صحة العقد وان لم يذم المالك وعلمه ما على عدم اتمام واقف الا اذا اذن له الواهب بالنقض وما عطف عليه وفعله لانه بعد الفعل صار محوزا مالا كما قد مضى موصفا فارجع اليه (قوله واشترت باظهر) اي في قوله سابقا كالدين اظهر اي وهذا اظهر (قوله انه لا يرجع) اي بالدين بعد الابراء (قوله لما في العمادية) هذا ما اشرنا اليه سابقا من مخالفة ما فيها وان اختاره البعض (قوله اي يتكاح ضرثها) اي يقاتلها كما هو مع نكاح ضرثها من غير طلاق يقع عليه اي فيقاله منافي مسئلة التعاقب ورد الابراحيث كان المعاق طلاقه الاطلاق الضرر وفيما ذكره بعد قوله فلا حثت وعجالة الشرط لا الى اي لقهر المرأة فاقامها في نكاحه مع الضرر وهو الانصب حيث كان المعاق طلاقه الاطلاق الضرر (قوله فلا حثت) اي فلا يقع عليه طلاق (خاتمة) وقال الطحاوي اذا كانت الهدية لا تقع على القسمة ~~الزوب او عمالا~~ بل في المال كالمهر ونحوه لم يجز بل لاصحابه منه شيئا وان كان مهيلا لا كل في المال يجزى لاصحابه من ذلك خطأ وعليك البقية لانه كذا في التاترخانية (فروع) قال به ذلك في كل الساعة او في الدنيا برئ في الساعات كلها والدواوين خلاصة لو قال لا اخصه ولا اطالبك مالي قبلت قالوا ليس هذا بشئ وحقه عليه على حاله حاوره رجل سيب دابته له فاخذها انسان واصطفاها في من سيم او ان قال من شاء فليأخذها فاخذها رجل فهي له قال الفقيه ابو الليث الجواب هكذا اذا قال اقوم مهيين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك اقوم مهيين اولية بل ذلك اصلا فالهدية على ملك صاحبها وله ان يأخذها من وجهها وفي الفتاوى ذكر المسئلة طائفة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك الاول او قال مطلقا كذا في المحيط غصب عينا غلاما له من كل حق هو له قبله قال ائمة بلخ الصايل يقع على ما هو واجب في الامة لا على عين قائم كذا في القنية وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد لانه لك قال هو هبة وار قال لانه منه فهو هبة كذا في الاخيرة في نوادر هشام رحمه الله تعالى في سرقين لداية في الخان اذا وهبها لصاحبها فهي لمن أخذها ولا يكون صاحب الخان أدلى بها كذا في التاترخانية رجل عليه دين فبات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارثه المدينون صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فاضل ان لانه وهب عن عايله الدين منى لانه يملك التركة ان لم تكن مستغرقة بالدين وان كانت في الوارث فيحق وهو انفسه ان ولورد الوارث الهبة ترتب الرد لافالاهم رحمه الله تعالى وقبل لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا وهب من الميت فرد ووارثه وقال قبله غريم الميت ابرا الميت عن دينه فرد ووارثه لم يصح رده كافي جامع الفصولين ولو وهب لبعض الورثة فالهبة

واشترت باظهر لما في العمادية من شواهد زائدة انه لا يرجع واختاره بعض المشايخ وفي نسخة رأي بتكاح ضرثها لانه برده بالابراحيط فلا حثت فليصنف انتهى

للكاهم ولو ابرأ الوارث صح أيضا كذا في لوجيز الكردري وفي فتاوى اهو ولو ابرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزانة عند ان يكون الموت فيما بمنزلة القبول في هبة الدين من المدينون اذا لم يقبله حتى مات المدينون والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى يجب الهبة والوصية رجل قال لكتابه وهبت لك مالي عليك فقال الكاتب لا قبل عني الكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج وفي فتاوى اهو مثل برهان الدين عن مات مفاضا وعليه دين فقبضه اذ ان بقضا دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط اسقاط لا يتصور لانه سقط بموته مفاضا ولا يبطل حتى المطالبة في الاثارة كذا في التاترخانية بقرة بين اثنين تراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يجب ليهما فهدمه اياها باطلا ولا يحمل فضل الدين وان جعل في حل الا ان يستلم صاحب الفضل فضله ثم جعل في حل فحينئذ يجعل لان الاول هبة المشاع فيما يحقل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحادية العوض في الهبة نوعان متاخر عن العقد ومشرط في العقد اما العوض المتاخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض أما الاول فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو ان يكون التعويض بانظير بدل على المقابلة نحو ان يقول هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو تحتك هذا عن هبتك أو صدقت به هذا بدل عن هبتك أو كافأتك أو جازيتك أو أثبتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب الانسان شيئا أو قبضه المار هو ب له ثم ان المار هو ب له أيضا وهب شيئا للواهب ولم يقبل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة صبة أو اكل واحد منهم ما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في العقد عملا كذا في العقد حتى لو عوض المار هو ب له به من المار هو ب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان المار هو ب قد تقضى عن حاله تغييرا يمنع الرجوع فان بعض المار هو ب يكون عوضا عن الباقي ٣ هذا اذا وهب شيئا أو احد الوشيتين في عقد واحد فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب شيئا وصدق عليه بشئ فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم انما يتحقق من يده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان المار هو ب قائما بهينه لم يهلك ولم يزد خيرا ولم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك أو استهلك المار هو ب له لم يضمنه كما لو هلك أو استهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا لم يضمن كذا في البدائع وان استحق بعض العوض فباقى منه فهو عوض عن الهبة كما هو ان شاء رده ما في يده من العوض ويرجع بالهبة كما هو ان كانت قائمة لم يخرج عن ملك المار هو ب له ولم يزد في بدلها كذا في السراج الوهاج وأما سلامة العوض وهو المار هو ب فشرط التعويض حتى لو استحق المار هو ب كان له ان يرجع فيما عوض ولو استحق نصف المار هو ب فله المار هو ب له ان يرجع في نصف العوض ان كان المار هو ب عما يحقل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البذل او زاد فيه كان له ان يأخذ منه نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع * وان قال أرد ما بقي من الهبة وأرجع في

قوله هذا الخ كذا بالاصل ونقص هذه العبارة

العوض كانه لم يكن له ذلك وان كان العوض مستحقا من قاضي العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهور به من العوض كذا في السراج الوهاج « واذا استحق كل الهبة والعوض مستحق يضمن كل قيمة العوض كذا في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع « هذا اذا كان الموهور أو العوض شيئا لا يحقل القسمة فاستحق بهضه فاما اذا كان مما يحقل القسمة فاستحق بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا بطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض هكذا في السراج الوهاج « الثاني بيان ما هيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بخلاف بين أصحابنا يصح بما تصح به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهور به بالموهور عيبا فاحتمال يمكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يمكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس اكل واحده منهما ان يرجع على صاحبه فيعالم كسواء عوضه الموهور له واجنبى باهر الموهور له او بغير امره كذا في البدائع « وبشروط شرائط الهبة في العوض به « د الهبة من القبض والحيازة والافراز كذا في خزنة المفتين « ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا للموهور له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي « النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابداء « حتى لا تصح في المشاع الذي يحقل القسمة ولا يثبت به الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ما ان يمنع من القسمة وبعد التقاض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت به الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا الشخصان والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قاضيان « وهو دار من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بينهما جائزا بعد التقاض كذا في القنية « ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا فانه يمنع الرجوع « ولو عوض عن بعض الهبة عن ما كلفه الرجوع فيعالم بعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي « اذا تم صدق الموهور له على الواهب بصدقة او شئ او امره فقال هذا عوض هبة كذا في الاصل « ويجوز ان يعرض الاجنبى سواء كان باهر الموهور له او بغير امره وليس للاجنبي العوض ان يرجع على الموهور له سواء عوض باهره او بغير امره الا ان يقول الموهور له عوض فلانا عنى على انى ضامن وهو كالموهور له « لان عبدك هذا عنى فان الماء ولا يرجع على الامر الا ان يقول له الامر على انى ضامن هكذا في فتاوى قاضيان « والاصل في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالمعسر والملازمة يكون الامر بادائه سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالمعسر والملازمة لا يكون الامر بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية « ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع

في الهبة ان كانت قائمة في وقت الموهور له ولم تزد ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج « وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة « وان كانت الهبة قد هلكت واستهلكها الموهور له لم يضمنه في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج « ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهور له درهمين تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا من اكداني فتاوى قاضيان « وفي الفتاوى العتائية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيته الف فباعها بالفين قبل نقد الثمن اخذها الشفيع بالفين ويضمن الموهور له الواهب ما شرط اوقيته « ولو حضر الشفيع به ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاترخانية « رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن عوضا عندنا استحصانا كذا في فتاوى قاضيان « الكل من الهندية وتمامه فيها وانما ذكر ذلك للوعده به فيما تقدم وان كان بعضه قد تقدم « وفيه رجل وهب لآخر أرضا على ان ما يخرج منها من زرع يتفق الموهور له ذلك على الواهب قال أبو القاسم الصفار ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضيان « ولو كان الموهور كرم او شرط ان يتفق عليه من غيره تصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي « وفي الاصيلي رجل وهب لرجل هبة أو تمصدق عليه بصدقة على ان يرد عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه ولا يعوضه بشئ كذا في التاترخانية « امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني كثيرا فان مكنت عني ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا ففككت معها زمانا ثم طلقها فامسأله على خسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عده من الهبة للعالم في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدها ان يمكث معها في هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت على شرط ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول فمير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت عني في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس اذا صالحة « على ان يمكث معها على ان الحائط هبة في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا في المحيط « ووجهه مهرها ان لم يظلمها فهو باطل بخلاف على ان لا يظلمها ثم ان ظلمها عاد لانهم المترض الا بهذا الشرط فاذا قالت الرضا والفتوى على « هذا « ولو قالت له أو لم فاما أنفقت في أي الولية فأنقذه من مهرى فالامر بكما قالت ولو قال ابرئني حتى اهب لك كذا فابرأت وأبي يعود المهر « وشئ أبو جعفر عن منع امرأته عن المهر الى ابيهم او هي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهرنا يبعثك الى ابيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى النهم ودفعوها بعض مهرها أو وصت بالهبة على الفقراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الى ابيهم او منعهما قال الهبة باطلة « قال الفقيه رحمه الله تعالى لانما بمنزلة المكره في الهبة كذا في الفتاوى « المرأة اذا ارادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك حتى تم بيني مالك على

فوهبت مهرها على ان يتزوجها فاقامها باقى الزوج تزوجها اولم يتزوجها لانها جعلت المال
على نفسه اعوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيان
* ولو قال رب الدين اذمت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان
مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك
لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي * ابراهم عن الدين الذي عليه ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو
رشوة كذا في القنية اه * وفي الانقروى برهن على حل الى خطيبة أمته من جنس
ما يحمل اليهن في العادة ودفع أهل الخطيبة اليه مثل ما حل اليهم فلا رجوع لهم فيه اذا افتروا
والمساهلة في مثل هذه اعزجة فيعاقبهم قنية * بهت اليها شيئا مهيئا كما هو العادة ثم تزوجها ولم
يدخل بها او دخلت نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بهت اليها اذا عوضته * مت ضم
له طلب المبعوث مع له طلب العوض ان لم تعوضه مع شش لاسير الكبير الرشوة لا تملك
عليك وغيره قاض او غيره دفع اليه صحت لاصلاح المهم فاصح ثم ندب برمداد دفع اليه * يخ
المنعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت المال فيها والدافع استردادها
* وفي خلاصة الفزى خطاب امرأة في بيت أخيها فاني أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع
وتزوجها يرجع بما دفع لانه رشوة قنية وكذا في الواقيات الحامية خاصة زوجته وأذاها
بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها فاقالبراء باطله قنية في الاكرام ولو اكره
على الهبة وتوجب لا تصح قاضيان اه * البكر البالغة بمنعها اخوتها التي هي في ضمنهم عن
الدخول بزوجه حتى تمهم او تبيعهم صحت من أبيهم الى الارث وتشبه لهم بشي فهو باطل
لانها كالمكرهة في ذلك رمى * وفيه من شرح صحة الاقراء للمصنف لزواج ابنته البكر
من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعهها الاب الا ان تشهد عليها انها استوفت
منه ما يعرف فيه من ميراث أمها فاقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه
عدم صحة الاقرار لكونه في معنى المكرهة لما ذكر من المنع لاسيما والجماعة تغلب في الابكار
وبه أفتى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى اه من منوات الانقروى * رجل له على آخر
مائة وخمسون درهما مائة حلة وخمسون مؤجلة فوهب رب الدين للمديون خمسين فذلك
الموهوب ينصرف الى الحال أم الى المؤجل أفتى الامام الاجل برهان الدين المرعيني رحمه الله
تعالى ينصرف اليهما وبه أفتى القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية * هبة
المهر من الزوج الميت تصح استحصانا كذا في السراجية الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول
حتى يجعل المأقده والموكل دون الوكيل وفي البقال التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم
ولو وكيل بالتسليم ان يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط وفي الفتاوى العنانية
ولو وكيل الواهب رجلا بالتسليم ووكيل الموهوب له رجلا بالقبض وتجاوذا التسليم من الوكيل
فان امتنع وكيل الواهب خاضعه وكيل الموهوب له وينفرد أحد ووكيل التسليم به بخلاف
وكيل القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التاترخانية * وسئل ابو القاسم عن امرشريكه بان
يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن

الخصومة معه قال هذا شئ لم يجب بهد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال
الذمة وجهه الله تعالى ولو لم يكن على وجه الهبة فلابن ان يخاصم اذا كان مقرا بالمال وفي
الوكالة كذا في الحاوى للفتاوى * اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته
لم يأن * اذا جازمك دار الحرب بالثأر الاسلام جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو الى أمير
العسكر فهو يلجى العسكر كذا في السراجية * وسئل محمد بن عقال عما يهدى أبو الصبي الى
المعلم أو الى المؤدب في النيروز أو في المهرجان أو في العيد قال اذا لم يسأل ولم يلج عليه فلا بأس
به كذا في الحاوى للفتاوى (أقول) وهذا فيما اذا كان للاستاذة معلوم من بيت المال يكتنيه والا
فله أجره وله ما تعرف من غن الخو والعبدية والخبيسية كما يأتي في كتاب الاجارة * وسئل
الحاوى عن علق كوزة أو موضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر بغناه
انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال
رضي الله تعالى عنه وجوابه في الكوز عما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان أهده
لذلك حينئذ يسترد وان لم يده له ذلك لا يسترد كذا في التاترخانية * اقبط في يد مائة قط نفعه
ويبقى عليه وليس لهذا الصغير أحد سواء جاز لا جني ان يقبض ما وهب من الصغير وان
كان الصغير من أهل ان يقبض بنفسه وله هذا الاجنبى ان يملكه لتعليم الاعمال وليس لاجنبى
آخر ان يسترد منه نص عليه السرخسى في كتاب الهبة * وسئل علي بن أحمد رحمه الله تعالى
عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الابرة فاغترف من الاناء باناء دفعه اليه
صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك المأكل كالله خترف أم يكون ذلك لصاحب
الحمام ويكون منه اباحة للاخاين فقال صوابا حتى به من غيره ولكن ما امره لمسكاله كذا
في التاترخانية * يدخل في هبة الارض ما يدخل في هبة من الابنية والاشجار من غير ذكر اه
وكذا في الصلح على أرض او عتبات تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر فالركن الاسلام
الصباحي الزرع يدخل في الرهن والاقرار والى * بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة
والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل
الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا أريد كروفي أو غروورق فسدت الهبة
لانه يمنع التسليم كافي القنية أقراؤه وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا صحيحا في الغباية
الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاص * أهل الذمة في
حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزوا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز
المعاوضة بالخمر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر أو الذمي وان
صارت الخمر خلا في يد القابض لم تصر عوضا ويرده الى صاحبه ويجوز المعاوضة بالخمر والخنزير
فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المداينة ولا يجوز بالمدينة والدم كذا في المبسوط * وهب المرتد
للمصراني أو النصراني له على ان يعوضه خيرا فذلك باطل كذا في محيط السرخسى * رجل وابنه
في المفازة ومعه من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهم ما قال ابن أحنق به لان الاب
لو كان أحق كان على الابن ان يسقى أباه وان سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذامنه

اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يكن الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين احدهما قتل
نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه اعظم اعاقا قال عليه السلام لا واللام من قتل نفسه
بجديده جاء يوم القيامة وفي يده تلك الحديد يجابى بطن نفسه والوجه الضرب بالسكين واصل
يوجا كذا في المحيط * ولودفع الى رجل ثوباً بنية الصدقة فاحذره المدفوع اليه ظاناً انه ودعة او
عارية فردده على الدافع لايحل للدافع اخذها لانه قد قال عن ملكه حين فقه لرجل فان اخذه
لزمه رده كذا في السراج الوهاج * محتاج معه دراهم قال ان ذاق على نفسه افضل من التصديق
على الفقراء وان آثرهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة
وان خاف ان لا يصبر ينفق على نفسه كذا في الملتقط * وسئل بعضهم عن التصديق على المكدين
الذين يسألون الناس الحفا ويا كلون اسرافا قال ما لم يظهر لك ان من تصدق عليه ينفق في
المصلحة او هو غنى لا باس بالتصدق عليه وهو ما جور بما توى من سد خلته كذا في الحاوى
لآقاوى * العبي اذا تصدق بماله لا يصح كذا في السراجية * التصديق بمن العبد على المحتاجين
افضل من الاعتناق كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت او دعه فانه يصل الثواب الى
الميت * اذا جعل ثواب له لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير بطازجة
على ظن انه فلس ليس له ان يتردها ظاهراً قال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكت منه
فلساً ثم ظهر انه طازجة له ان يستردها وان قال ملكت هذا لا يتردها قال سيف السائل لا يسترد
في الحالين كذا في القنية * رجل أخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم
بداه فلم يدفع فلان شئ عليه من حيث الحكم كذا في السراجية وعن الحسن البصري فيمن يخرج
كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضربها حتى يجي آخر وان أكلها أطم مثلها وقال ابراهيم النخعي
مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاه او ان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض
وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقض وعن عطاء مثله قال
الفتية أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأخوذه كذا في المحيط * اختلفوا في التصديق على سائل
المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس
وعن خلف بن ايوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضياً لم اقبل شهادة من تصدق على سائل
المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين
فلساً تكون تلك السبعون كفارة عن الفلوس الواحد ولكن تصدق قبل ان يدخل المسجد او
بعد ما يخرج منه كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى الناصري اذا قال السائل بحق الله تعالى
او بحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والا حـن في المروءة
ان يعطيه وعن ابن المبارك قال ينبغي اذا سأل سائل بوجه الله تعالى ان لا يعطى كذا في
الترغاية والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه الطاهرين الطيبين وعلى جميع الائمة التاب عليهم والجهنمين والعالمين *
وعليهم السلام برحمتك يا ارحم الراحمين * اللهم اجعل له خالص وجهك الكريم * وموجباً
للقول العظيم * في سنات النعيم * يا مجيب الدعوات آمين * وكان الفراغ من تحرير هذه

التكملة الشريفة * والثقة اللطيفة * المسماة بقرعة عيون الاخيار * التكملة ترد المختار
على يد جامعها الفقير العباد * الى عقوبه مولاه يوم التناد * محمد علاء الدين ابن السيد محمد
امين ابن السيد عمر المدعو بابن عابدين * سكن الله تعالى له ولوالديه وغفر لهم ولأولاده
ولمشايخه وللمن له حق عليه بجاه سيد الانبياء والمرسلين * في الضحوة الكبرى في الساعة الثالثة
ونصف من يوم الثلاثاء العاشر من رجب الفرد الذي هو من شهر سنة تسعين ومائتين والث *
من هجرة من خافه الله تعالى على اكل وصف * صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله اليكرام
واصحابه العظيم * الذين تر جوباً بآبائهم حسن الختام *

نحمد لله الذي جعل قرعة عيون في الثقة في الدين ونصلي ونسلم على رسولك المبعوث بالسراج
الوهاج والفتح المبين وعلى آله المحورين في السكال كل غاية واصحابه نجوم الدراية والهداية
(وبعد) فيقول المتوسل بجاه الرسول الخاتم خاتم النبيين بدار الطهارة محمد قاسم قد تم
طبع قرعة عيون الاخيار التكملة رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الابصار لنادرة
زمانه وفائق اقرانه مطلع شمس الفهوم ومحرر دقائق المنطوق والمفهوم العلامة السيد
محمد علاء الدين نجل محي آثر سيد المرسلين وناشر اعلام الشريعة في العالمين الجامع بين
الفضيلتين فضائل العلم والنسب الشريفين المتجلى في فائس العلوم والادب المـكـتـمـن
أزمة التحقيق باتوى سبب مولانا السيد محمد أمين بن عابدين أسكنه الله تعالى بفضل أعلى
عالمين ولعمري انه التكملة كاملة يدافع القرائد وافية كافلة اسفرت عن مخدرات أفكار
وأبرزت عرائس أفكار وجعت مثل ما تشفت في غيرها من المؤلفات وفاقته بحق الحقيقة
والتدقيقات روضة علم تفجرت أنهارها وأينعت أزهارها وغارها فجرى الله تعالى مؤلفها
الجزء الجزيل على هذا الصنيع الجليل هذا وان هذه التكملة الرائقة البديعة
الشائقة الفاتقة لما تسابقت اليها الركان طبعت أولاً بعض مطابع الآستانه العلمية الشان
سر على النقاط فرأيتها واجرا زدت فائقها وفوائدها وبعد ان طبعت هنالك وضع لها
المؤلف حفظه الله تعالى بخطه النقيس جـدولاً لبيان الخطا والصواب يبلغ سبعة كراريس
ولما شير عنها في تصحيحها وتحريرها وتنقيحها لم نجد أصلاً لا له قابلية عليه سوى المطبوع
المؤمل اليه قال فينباه من الخريف والخطا والخطا والتخفيف والزيادة والنقصان
ما يقصر عن حصره تعبير اللسان فامسك أعنان اليراع عن التصحيح حتى نقف لها على أصل
معتبر صحيح فظفرنا بهذا الجدول الشافي ظفر الصادي بالهواجر بالزال الصافي عند نعمان
زمانه وسيمويه عصره ونادرة أوانه من خطبته الوبة الفضائل قائلة أنت رافعي المولى
الفاضل السيد عبد القادر الرافعي وقد نقضت له علمنا فاذا هو جـدول يجب يروق
بشكاه الانظار ويحب اللبيب قد تكفل ببيان غالب الغلطات والزائد الاغنى والسقطات
فاجريتنا المقابلة في تصحيح هذا الكتاب على ما يقتضيه هذا الجدول من الصواب ولعدم تيسر
مقابلة المزمرة الاولى والثانية من الجزء الثاني عليه ينشأ عقب فهرسته ما وقع فيه مما أشار

الموافق فيه اليه بقاء بحمد الله تعالى كانه قول على خط المواقف به دما تصفحه وحرره ونقسه
وصحبه ومع ذلك لم نال جهدا في مراجعة ما تبصر من المواد لتكون على بصيرة في فهم المراد
وربما أشير تأيالاها من في بعض المواضع الى طالب التحرير اذا كان المقام فهمه عليه تاعه
وكان طبعه الحسن ووضعه الجليل المستحسن بطبيعة بولاق المزهرة محاسنها باسائر الآفاق
في ظل من أنام الانام في ظلال عدله وأفاض عليهم بهال احسانه وفضله من هو باحسن
الثناء عليه حقيق الخديو الاعظم محمد توفيق متع الله تعالى أنجيله الكرام بوجوده ولا
زالته صير نامق مودة بكرمه وجوده ملحوظا بادارة من أحرز السبق بجواد برأفته وشهدت

بدائع انشا آت بهجودة برأفته وبه المارف الى أوج الكمال رقت ناظر المطبعة

المذكورة سعادة على بك جودت ونسوق مسك ختامه واسم صبح كاله

وقامه في أو اخر شوال عام تسع وتسعين ومائتين وألف

من هجرة من انتهى اليه كل كمال صلى الله وسلم عليه

والله وصيه والمنقذين اليه ما طاع

الكوكبان وتتابع

المولان

